

دَرَسَاتُ إِسْلَامِيَّةٍ

-٧-

# مَنْطِقُ أَرِسْطُو

الجزء الأول

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ  
الدكتور عبد الرحمن بدوي

الناشر

دار القلم

بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات

الكويت





جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى

١٩٨٠

## فهرس الكتاب

صفحة

تصدير عام . . . . . ٧ - ٣٠

### كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين

٣٣	( ١ ) <u>الحدود المتفقة والمتواطئة والمشتقة</u> . . . . .
٣٤	( ٢ ) <u>الأقوال المختلفة</u> . . . . .
٣٥	( ٣ ) <u>محمول المحمول - الأجناس والأنواع</u> . . . . .
٣٥	( ٤ ) <u>المقولات</u> . . . . .
٣٦	( ٥ ) <u>في الجوهر</u> . . . . .
٤٣	( ٦ ) <u>في الكم</u> . . . . .
٤٨	( ٧ ) <u>في الإضافة</u> . . . . .
٥٥	( ٨ ) <u>في الكيف والكيفية</u> . . . . .
٦٢	( ٩ ) <u>في يفعل وينفعل</u> . . . . .
٦٣	( ١٠ ) <u>في المتقابلات</u> . . . . .

( التقابل بالتضاييف ، التقابل بالتضاد ، تقابل العدم والملكة ، ٦٣  
تقابل السلب والإيجاب )

- ٦٩ . . . . . (١١) الأضداد  
٧٠ . . . . . (١٢) في المتقدم  
٧٢ . . . . . (١٣) في « معاً »  
٧٣ . . . . . (١٤) في الحركة

( التكون ، الفساد ، النمو ، النقص ، الاستحالة ، التغير  
بالمكان )

- ٧٥ . . . . . (١٥) في « له »  
٧٧ . . . . . التعليقات الواردة في المخطوط على « المقولات »

## كتاب العبارة

نقل اسحق بن حنين

- ٩٩ . . . . . (١) القول والفكر والشيء ؛ الحق والباطل  
١٠٠ . . . . . (٢) في الاسم : الأسماء البسيطة والمركبة ؛ الأحوال  
١٠١ . . . . . (٣) في الكلمة ( = الفعل )  
١٠٢ . . . . . (٤) في القول  
١٠٣ . . . . . (٥) القضايا البسيطة والقضايا المركبة  
١٠٤ . . . . . (٦) في الإيجاب والسلب وتقابلهما  
١٠٥ . . . . . (٧) الكلّي والخزئي : تقابل القضايا بالتناقض والتضاد  
١٠٨ . . . . . (٨) وحدة القضايا وتعددها - القضايا المشتركة وتقابلها  
١٠٩ . . . . . (٩) تقابل المستقبلات الممكنة

١١٣	المحصلة	(١٠) التقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير
١١٨	القضايا المركبة	(١١)
١٢٢	تقابل القضايا ذوات الجهة	(١٢)
١٢٥	نسق الموجهات	(١٣)
١٢٩	تضاد القضايا	(١٤)

## كتاب التحليلات الأولى

### نقل تدارى

#### المقالة الأولى : نظرية القياس

١٣٧	واللاشيء	( ١ ) المقدمة ؛ الحدّ ؛ القياس وأنواعه ؛ مقالة الكل
١٤٣	عكس القضايا المطلقة ( = التقريرية )	( ٢ )
١٤٥	عكس القضايا ذوات الجهة	( ٣ )
١٤٧	القياس الحمل من الشكل الأوّل	( ٤ )
١٥٢	الشكل الثاني من القياس الحمل	( ٥ )
١٥٨	الشكل الثالث من القياس الحمل	( ٦ )
١٦٢	الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة ؛ ردّ الأقيسة .	( ٧ )
١٦٥	في تأليف القياسات : القياسات ذوات الجهة – الأقيسة	( ٨ )
١٦٦	ذوات المقدمتين الاضطراريتين	( ٩ )
	تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الأوّل	

- (١٠) أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المقدّمتين اضطرارية ،  
 والأخرى وجودية . . . . . ١٦٨
- (١١) أقيسة الشكل الثالث التي فيها إحدى المقدّمتين اضطرارية  
 والأخرى وجودية . . . . . ١٧٠
- (١٢) مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذوات الجهة  
 الاضطرارية . . . . . ١٧٣
- (١٣) في الممكن . . . . . ١٧٤
- (١٤) تأليف الممكن في الشكل الأوّل . . . . . ١٧٧
- (١٥) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأوّل . . . . . ١٨٠
- (١٦) تأليف الضروري والممكن في الشكل الأوّل . . . . . ١٨٧
- (١٧) تأليف الممكن في الشكل الثاني . . . . . ١٩٠
- (١٨) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني . . . . . ١٩٣
- (١٩) تأليف الممكن والضروري في الشكل الثاني . . . . . ١٩٥
- (٢٠) تأليف الممكن في الشكل الثالث . . . . . ١٩٨
- (٢١) تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث . . . . . ٢٠٠
- (٢٢) تأليف الممكن والضروري في الشكل الثالث . . . . . ٢٠٢
- (٢٣) التطبيق الكلي للأشكال - الردّ إلى الشكل الأوّل . . . . . ٢٠٤
- (٢٤) الكيف والكم في المقدّمات . . . . . ٢٠٧
- (٢٥) تعيين عدد الحدود والمقدّمات والنتائج . . . . . ٢٠٩
- (٢٦) أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل . . . . . ٢١٢
- (٢٧) قواعد عامة للأقيسة الحملية ؛ اكتساب المقدّمات . . . . . ٢١٤
- (٢٨) قواعد خاصة بالبحث عن الأوساط في الحملات . . . . . ٢١٦
- (٢٩) تفقد الأوساط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ، وفي  
 المقاييس الشرطية والمقاييس ذوات الجهة . . . . . ٢٢١

٢٢٤	(٣٠) البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات
٢٢٥	(٣١) <u>القسمة</u>
٢٢٧	(٣٢) قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل
٢٢٩	(٣٣) <u>الكم في المقدمات</u>
٢٣١	(٣٤) <u>الحدود المجردة والحدود العينية</u>
٢٣٢	(٣٥) <u>الحدود المركبة</u>
٢٣٢	(٣٦) <u>الحدود في مختلف الأحوال</u>
٢٣٤	(٣٧) <u>أنواع الحمل</u>
٢٣٥	(٣٨) <u>تكرار حد بعينه</u>
٢٣٦	(٣٩) <u>استبدال الأقوال المتساوية</u>
٢٣٦	(٤٠) <u>استعمال الأداة</u>
٢٣٧	(٤١) <u>تفسير بعض العبارات</u>
٢٣٩	(٤٢) <u>حل الأقيسة المركبة</u>
٢٣٩	(٤٣) <u>ردّ الحدود</u>
٢٣٩	(٤٤) <u>حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية</u>
٢٤١	(٤٥) <u>ردّ الأقيسة من شكل إلى آخر</u>
٢٤٤	(٤٦) <u>الحدود المحدودة ، والحدود غير المحدودة في الأقيسة</u>

## المقالة الثانية من التحليلات الأولى

### خصائص القياس ؛ النتائج الكاذبة ؛

#### أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس

٢٥١	( ١ ) <u>تعدد النتائج في الأقيسة</u>
-----	--------------------------------------

٢٥٣	( ٢ ) الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة في الشكل الأول . . . . .
٢٥٩	( ٣ ) <u>الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة في الشكل الثاني . . . . .</u>
٢٦٣	( ٤ ) <u>الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة في الشكل الثالث . . . . .</u>
٢٦٧	( ٥ ) <u>البرهان الدوري في الشكل الأول . . . . .</u>
٢٦٩	( ٦ ) <u>البرهان الدوري في الشكل الثاني . . . . .</u>
٢٧٠	( ٧ ) <u>البرهان الدوري في الشكل الثالث . . . . .</u>
٢٧٢	( ٨ ) <u>انعكاس القياس في الشكل الأول . . . . .</u>
٢٧٤	( ٩ ) <u>انعكاس القياس في الشكل الثاني . . . . .</u>
٢٧٦	( ١٠ ) <u>انعكاس القياس في الشكل الثالث . . . . .</u>
٢٧٩	( ١١ ) <u>الرفع إلى المحال في الشكل الأول . . . . .</u>
٢٨٢	( ١٢ ) <u>الرفع إلى المحال في الشكل الثاني . . . . .</u>
٢٨٣	( ١٣ ) <u>الرفع إلى المحال في الشكل الثالث . . . . .</u>
٢٨٥	( ١٤ ) <u>الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم . . . . .</u>
٢٨٨	( ١٥ ) <u>النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة . . . . .</u>
٢٩٢	( ١٦ ) <u>وضع المطلوب الأول . . . . .</u>
٢٩٤	( ١٧ ) <u>البرهان بواسطة : «ليس من هذه الجهة وجب الكذب» . . . . .</u>
٢٩٧	( ١٨ ) <u>كذب النتيجة بكذب المقدمات . . . . .</u>
٢٩٨	( ١٩ ) <u>القياس المضاد . . . . .</u>
٢٩٩	( ٢٠ ) <u>التبكيث ( = التنفيذ ) . . . . .</u>
٣٠٠	( ٢١ ) <u>الخطأ . . . . .</u>
٣٠٤	( ٢٢ ) <u>قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها . . . . .</u>
٣٠٦	( ٢٣ ) <u>نظرية الاستقراء . . . . .</u>

٣٠٨	..... البرهان بالمثال (٢٤)
٣٠٩	..... نظرية البرهان الأباجوجي (٢٥)
٣١٠	..... الأنسطاسيس ( = المقدمة الجدلية ) (٢٦)
٣١٣	..... الضمير ( الأيقوس ، والعلامة ، والضمير ) (٢٧)



## فهرس الكتاب

صفحة	كتاب التحليلات الثانية « كتاب البرهان »	صفحة
(١٦) الضلالة والجهل الناشئان عن	نقل أبي بشر متى بن يونس ٣٢٩ - ٤٨٥	
مقدمات بغير أوساط ... ٣٧٦ - ٣٨١		
(١٧) الجهل والضلالة الناشئان عن	المقالة الأولى من كتاب البرهان	
مقدمات ذوات أوساط ... ٣٨٢ - ٣٨٥		
(١٨) الجهل سلب العلم ... ٣٨٥	(نظرية البرهان) ٣٢٩ - ٤٢٦	
(١٩) هل مبادئ البرهان محدودة	(١) ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود ٣٢٩ - ٣٣٢	
العدد أو لا محدودة ... ٣٨٦ - ٣٨٩	(٢) العلم والبرهان ... ٣٣٢ - ٣٣٧	
(٢٠) عدد الأوساط غير لا محدود ... ٣٩٠	(٣) قد تبعض الأغلاط في العلم والبرهان ٣٢٧ - ٣٤١	
(٢١) في البراهين السالبة ليست	(٤) تعريف ما هو بالكل وبالذات	
المتوسطات بلانهاة ... ٣٩١ - ٣٩٣	والكل ... ٣٤١ - ٣٤٥	
(٢٢) عدد الحدود مناهة في البراهين	(٥) الأغلاط في كلية البرهان ... ٣٤٥ - ٣٤٨	
الموجبة ... ٣٩٣ - ٤٠١	(٦) الضرورة في مبادئ البرهان ... ٣٤٨ - ٣٥٢	
(٢٣) لوازم ... ٤٠١ - ٤٠٤	(٧) عدم إمكان الانتقال من جنس	
(٢٤) فضل البرهان الكلي ... ٤٠٤ - ٤١٠	إلى آخر ... ٣٥٢ - ٣٥٤	
(٢٥) فضل البرهان الموجب ... ٤١٠ - ٤١٣	(٨) البرهان يتعلق بالتأنيج الثابتة أبدا ٣٥٤ - ٣٥٥	
(٢٦) فضل البرهان المباشر على البرهان	(٩) المبادئ - اصة والتي لا يمكن	
السائق إلى المحال ... ٤١٣ - ٤١٤	الرهنة عليها في البرهان ... ٣٥٥ - ٣٥٨	
(٢٧) شروط العلم الفاضل ... ٤١٥	(١٠) المبادئ المختلفة ... ٣٥٨ - ٣٦٢	
(٢٨) وحدة العلوم وتنوعها ... ٤١٥ - ٤١٦	(١١) المصادر ... ٣٦٢ - ٣٦٤	
(٢٩) تعدد البراهين ... ٤١٦ - ٤١٧	(١٢) السؤال العلمي ... ٣٦٤ - ٣٦٨	
(٣٠) الأشياء التي بالاتفاق لا تكون	(١٣) العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة ٣٦٩ - ٣٧٣	
موضع البرهان ... ٤١٧	(١٤) فضل الشكل الأول ... ٣٧٣ - ٣٧٤	
(٣١) امتناع البرهان بطريق الحس ٤١٧ - ٤١٩	(١٥) القضايا السالبة غير ذوات الأوساط ٣٧٤ - ٣٧٦	
(٣٢) تعدد المبادئ ... ٤١٩ - ٤٢٢		

صفحة

(٣٣) العلم والظن ... .. ٤٢٢ - ٤٢٦

(٣٤) الذكاء ... .. ٤٢٦

المقالة الثانية من كتاب البرهان

( نظرية الحد والعلة ) ٤٢٧ - ٤٨٥

( ١ ) أنواع المطالب ... .. ٤٢٧ - ٤٢٨

( ٢ ) كل طلب هو للأوسط ... .. ٤٢٩ - ٤٣١

( ٣ ) الفرق بين الحد والبرهان ... .. ٤٣١ - ٤٣٤

( ٤ ) لا يبرهان على الماهية ... .. ٤٣٥ - ٤٣٧

( ٥ ) الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها

بالقسمة ... .. ٤٣٧ - ٤٤٠

( ٦ ) لا يمكن البرهنة على الماهية

بالقياس الشرطي ... .. ٤٤٠ - ٤٤٢

( ٧ ) الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية ... .. ٤٤٢ - ٤٤٥

( ٨ ) الصلة بين الحد والبرهان ... .. ٤٤٥ - ٤٤٨

( ٩ ) لا يبرهان على وجود المبادئ

وماهيتها ... .. ٤٤٨ - ٤٤٩

( ١٠ ) أنواع الحد ... .. ٤٤٩ - ٤٥٠

( ١١ ) العلل المختلفة مأخوذة أوساطا ... .. ٤٥١ - ٤٥٤

( ١٢ ) معية العلة والمعلول ... .. ٤٥٥ - ٤٦١

( ١٣ ) حد الجزهر بطريق التركيب

استعمال القسمة ... .. ٤٦١ - ٤٧٢

( ١٤ ) تحديد الأجناس ... .. ٤٧٢ - ٤٧٣

( ١٥ ) اتحاد الأوساط في مسائل عديدة ... .. ٤٧٣ - ٤٧٤

( ١٦ ) الصلة بين العلة والمعلول ... .. ٤٧٤ - ٤٧٨

صفحة

( ١٧ ) هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج

معلولا واحدا؟ ... .. ٤٧٨ - ٤٨١

( ١٨ ) العلة القريبة هي العلة الحقيقية ... .. ٤٨١ - ٤٨٢

( ١٩ ) إدراك المبادئ ... .. ٤٨٢ - ٤٨٥

كتاب الطويقا

نقل أبي عثمان الدمشقي ٤٨٧ - ٦٩٥

المقالة الأولى من كتاب الطويقا

( الجدل وموضوعه - الحجج ) ٤٨٩ - ٥٢١

( ١ ) غرض هذا البحث ... .. ٤٨٩ - ٤٩١

( ٢ ) فائدة الجدل ... .. ٤٩٢

( ٣ ) المهارة في الجدل ... .. ٤٩٣

( ٤ ) نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي ... .. ٤٩٣ - ٤٩٤

( ٥ ) دراسة عناصر الجدل تفصيلا ... .. ٤٩٤ - ٤٩٨

( ٦ ) دراسة الألفاظ المحمولة ... .. ٤٩٨ - ٤٩٩

( ٧ ) على كم نحو يقال الشيء بعينه ... .. ٤٩٩ - ٥٠٠

( ٨ ) براهين الألفاظ المحمولة ... .. ٥٠١

( ٩ ) المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة ... .. ٥٠٢

( ١٠ ) القضايا الجدلية ... .. ٥٠٣ - ٥٠٤

( ١١ ) المسألة الجدلية والوضع الجدلي ... .. ٥٠٥ - ٥٠٧

( ١٢ ) البرهان والاستقراء الجدليان ... .. ٥٠٧ - ٥٠٨

( ١٣ ) الآلات التي يستخرج بها القياس ... .. ٥٠٨

( ١٤ ) اختيار القضايا ... .. ٥٠٨ - ٥١٠

( ١٥ ) البحث عن الألفاظ المشتركة ... .. ٥١٠ - ٥١٨

صفحة

( ٤ ) تطبيق المواضع السابقة على الحدود

البسيطة ... ٥٦٧

( ٥ ) تعميم المواضع السابقة ... ٥٦٧ - ٥٦٨

( ٦ ) تطبيق المواضع السابقة على العرض

( المحمول ) الخاص ... ٥٤٩ - ٥٧٣

المقالة الرابعة منه

( المواضع المشتركة للجنس ) ٥٧٥ - ٦٠٦

( ١ ) مواضع ... ٥٧٥ - ٥٧٩

( ٢ ) مواضع أخرى ... ٥٨٠ - ٥٨٥

( ٣ ) مواضع أخرى ... ٥٨٥ - ٥٨٩

( ٤ ) مواضع أخرى ... ٥٨٩ - ٥٩٤

( ٥ ) مواضع أخرى ... ٥٩٥ - ٦٠٠

( ٦ ) مواضع أخرى ... ٦٠٠ - ٦٠٦

المقالة الخامسة منه

( المواضع المشتركة للخاصة ) ٦٠٧ - ٦٤٦

( ١ ) في الخاصة وأنواعها ... ٦٠٧ - ٦١٠

( ٢ ) مواضع ... ٦١٠ - ٦٢١

( ٣ ) مواضع أخرى ... ٦١٦ - ٦٢١

( ٤ ) مواضع أخرى ... ٦٢١ - ٦٢٨

( ٥ ) مواضع أخرى ... ٦٢٨ - ٦٣٣

( ٦ ) مواضع أخرى ... ٦٣٣ - ٦٣٦

( ٧ ) مواضع أخرى ... ٦٣٦ - ٦٤٠

( ٨ ) مواضع أخرى ... ٦٤٠ - ٦٤٤

( ٩ ) مواضع أخرى ... ٦٤٤ - ٦٤٦

صفحة

( ١٦ ) البحث عن الاختلافات ... ٥١٨

( ١٧ ) البحث عن المشابه ... ٥١٨ - ٥١٩

( ١٨ ) الانتفاع بآلات الجدول الثلاثة

الأخيرة ... ٥١٩ - ٥٢١

المقالة الثانية منه

( مواضع العرض المشتركة ) ٥٢٣ - ٥٥٢

( ١ ) استبدال عام ... ٥٢٣ - ٥٢٤

( ٢ ) مواضع ... ٥٢٥ - ٥٢٨

( ٣ ) مواضع أخرى ... ٥٢٨ - ٥٣٢

( ٤ ) مواضع أخرى ... ٥٣٢ - ٥٣٥

( ٥ ) مواضع أخرى ... ٥٣٥ - ٥٣٧

( ٦ ) مواضع أخرى ... ٥٣٧ - ٥٣٩

( ٧ ) مواضع أخرى ... ٥٣٩ - ٥٤٣

( ٨ ) مواضع أخرى ... ٥٤٣ - ٥٤٥

( ٩ ) مواضع أخرى ... ٥٤٥ - ٥٤٧

( ١٠ ) مواضع أخرى ... ٥٤٧ - ٥٤٩

( ١١ ) مواضع أخرى ... ٥٤٩ - ٥٥٢

المقالة الثالثة منه

( تلاوة مواضع العرض ) ٥٥٥ - ٥٧٣

( ١ ) مواضع ... ٥٥٥ - ٥٥٩

( ٢ ) مواضع أخرى ... ٥٥٩ - ٥٦٤

( ٣ ) مواضع أخرى ... ٥٦٤ - ٥٦٧

صفحة	المقالة السادسة منه
(٧) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٧١ - ٦٧٣	(المواضع المشتركة للحد) ٦٤٧ - ٦٩٥
(٨) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٧٣ - ٦٦٦	(١) <u>تقسيم عام لمشاكل الحد</u> ... ٦٤٧ - ٦٤٨
(٩) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٧٦ - ٦٧٩	(٢) <u>غموض الحد</u> ... .. ٦٤٨ - ٦٥٠
(١٠) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٨٠ - ٦٨٢	(٣) <u>إسهاب الحد</u> ... .. ٦٥٠ - ٦٥٤
(١١) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٨٣ - ٦٨٥	(٤) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٥٥ - ٦٦٠
(١٢) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٨٥ - ٦٨٧	(٥) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٦٠ - ٦٦٢
(١٣) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٨٨ - ٦٩٢	(٦) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٦٢ - ٦٧٠
(١٤) <u>مواضع أخرى</u> ... .. ٦٩٢ - ٦٩٥	

## فهرس الكتاب

صفحة	
٧٤٨ - ٧٤٧	( ٦ ) دور المحيب يتوقف على طريقة السؤال ... ..
٧٤٩ - ٧٤٨	( ٧ ) طريقة السؤال ... ..
٧٥٠ - ٧٤٩	( ٨ ) من الجواب إلى الاستقراء ... ..
٧٥١ - ٧٥٠	( ٩ ) الارتياض ، والموضوعات غير المشهورة ... ..
٧٥٣ - ٧٥١	( ١٠ ) حل الحجج الفاسدة ... ..
٧٥٩ - ٧٥٣	( ١١ ) تبكيت الحجمة وتبكيك التصمم ... ..
٧٦١ - ٧٥٩	( ١٢ ) وضوح الحجمة ؛ فساد الحجمة ... ..
٧٦٣ - ٧٦١	( ١٣ ) المصادر على المطلوب الأول ، والمصادرة على المتضادات ... ..
٧٦٩ - ٧٦٣	( ١٤ ) الارتياض في الجدل ... ..

### كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ، ونقل عيسى بن زرة ،  
ونقل قديم منسوب إلى الناعمي

٧٨٠ - ٧٦٩	( ١ ) القياس والمغالطة ... ..
٧٨٥ - ٧٨٠	( ٢ ) أنواع الحجج في المناقشة ... ..
	( ٣ ) الأغراض الخمسة للحجاج
٧٨٩ - ٧٨٥	السوفسطائي ... ..
٨٠٢ - ٧٨٩	( ٤ ) التبكيك في القول وخارج القول ... ..
٨٢٦ - ٨٠٣	( ٥ ) التبكيكات التي خارج القول ... ..
٨٤١ - ٨٢٦	( ٦ ) رد الأغاليط إلى تجاهل الرد ... ..

### كتاب الطوييقا

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي  
( تمة )

صفحة

٧٢٥ - ٧١١	المقالة السابعة : مواضع الأشياء الواحدة ؛ بقية مواضع التعريف
٧١٥ - ٧١١	( ١ ) مواضع الأشياء الواحدة ... ..
	( ٢ ) في استخدام مواضع الأشياء الواحدة في التعريف ... ..
٧١٦ - ٧١٥	( ٣ ) ثلاثة مواضع الحد ... ..
٧٢٠ - ٧١٦	( ٤ ) المواضع الأشرف ... ..
٧٢١ - ٧٢٠	( ٥ ) سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح المسائل ... ..
٧٢٥ - ٧٢١	

المقالة الثامنة من كتاب الطوييقا  
بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب  
من السرياني بنقل إسحق

### العمل بالجدل

٧٣٤ - ٧٢٦	( ١ ) قواعد السؤال ... ..
٧٣٩ - ٧٣٤	( ٢ ) قواعد السؤال ( تمة ) ... ..
٧٤٣ - ٧٣٩	( ٣ ) صعوبة الحجج الجدلية ... ..
٧٤٣ - ٧٤٣	( ٤ ) دور السائل ودور المحيب ... ..
	( ٥ ) نظرية جديدة في الارتياض بالجدل - دور المحيب ... ..
٧٤٣ - ٧٤٤	



صفحة

- (٢٥) حل التبيكات الناشئة عن استعمال  
الألفاظ المطلقة أو النسبية ... ١٠٠٠ - ١٠٠٨
- (٢٦) حل التبيكات الناشئة عن تجاهل  
المطلوب ... ١٠٠٨ - ١٠١٢
- (٢٧) حل التبيكات الناشئة عن المصادرة  
على المطلوب الأول ... ١٠١٢ - ١٠١٥
- (٢٨) حل التبيكات الناشئة عن فساد  
الزوم ... ١٠١٣ - ١٠١٦
- (٢٩) حل التبيكات الناشئة عن العلة  
الفاصلة ... ١٠١٦ - ١٠٢٠
- (٣٠) حل التبيكات المأخوذة من جمع  
المائل في مسألة ... ١٠١٧ - ١٠٢١
- (٣١) حل التبيكات المؤدية إلى المأخذ  
وتحصيل الحاصل ... ١٠٢١ - ١٠٢٧
- (٣٢) حل التبيكات المؤدية إلى  
السلوكي ... ١٠٢٥ - ١٠٣١
- (٣٣) مراتب الصعوبة في حل التضييلات  
... ١٠٣١ - ١٠٣٩
- (٣٤) خاتمة عامة ...  
تعليقة لأبي الخير الحسن بن سوار ... ١٠٣٩ - ١٠٥٢
- على هذه الترجمات ... ١٠٥٣ - ١٠٥٤
- إيساغوجي فرفوريوس  
نقل أبي عثمان الدمشقي
- مدخل فرفوريوس الصوري  
تلميذ أفلوطين اللوقو بولي ١٠٥٥ - ١٠٥٤

صفحة

- (٧) أسباب الأغاوط ... ٨٤٢ - ٨٤٨
- (٨) الماتحات السوفسطائية في المادة ٨٤٨ - ٨٥٤
- (٩) استعانة معرفة كل التضييلات ... ٨٥٤ - ٨٦٤
- (١٠) الحجج اللفظية والحجج الموضوعية  
٨٦٤ - ٨٧٦
- (١١) أنواع تجاهل المطلوب ... ٨٧٦ - ٨٩١
- (١٢) الغرض الثاني من السوفسطيقا :  
إيقاع الخضم في الضلال أو فيا ... ٨٩١ - ٩٠٣
- (١٣) غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع  
الخضم في المهارة ... ٩٠٣ - ٩٠٨
- (١٤) غرض آخر للسوفسطيقا :  
الاستعجاب ... ٩٠٨ - ٩١٧
- (١٥) ترتيب الحجج ... ٩١٨ - ٩٢٨
- (١٦) حل التضييلات ... ٩٢٨ - ٩٣٣
- (١٧) الحلول الظاهرية للفاطات ... ٩٣٣ - ٩٥٢
- (١٨) الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية  
٩٥٢ - ٩٥٦
- (١٩) حل التبيكات الناشئة عن اتفاق  
الاسم والمراء ... ٩٥٦ - ٩٦٢
- (٢٠) حل التبيكات الناشئة عن القسمة  
والتركيب ... ٩٦٢ - ٩٦٨
- (٢١) حل التبيكات الناشئة عن التبرة  
٩٦٨ - ٩٧٢
- (٢٢) حل التبيكات الناشئة عن صورة  
القول ... ٩٦٩ - ٩٨٥
- (٢٣) القاعدة العامة لحل التبيكات  
الناشئة عن القول ... ٩٨٥ - ٩٨٨
- (٢٤) حل التبيكات المأخوذة من الغرض  
٩٨٨ - ١٠٠٠

صفحة

## الفصل الأول

### في الألفاظ الخمسة

استهلل	١٠٥٧ - ١٠٥٨
في الجنس	١٠٥٨ - ١٠٦٣
في النوع	١٠٦٣ - ١٠٧١
في الفصل	١٠٧٢ - ١٠٨٥
في الخاصة	١٠٨٥ - ١٠٨٦

## الفصل الثاني

### في الاشتراك والاختلاف بين الألفاظ الخمسة

في المشترك بين الألفاظ الخمسة	١٠٨٧ - ١٠٨٧
في المشترك بين الجنس والفصل	١٠٨٨ - ١٠٨٩
في الاختلاف بين الجنس والفصل	١٠٨٩ - ١٠٩١
في المشترك بين الجنس والنوع	١٠٩١ - ١٠٩١
في الاختلاف بين الجنس والنوع	١٠٩١ - ١٠٩٢

صفحة

في المشترك بين الجنس والخاصة	١٠٩٢ - ٩٣
في الاختلاف بين الجنس والخاصة	١٠٩٣ - ١٠٩٣
في المشترك بين الجنس والعرض	١٠٩٣ - ٩٤
في الاختلاف بين الجنس والعرض	١٠٩٤ - ٩٥
في المشترك بين الفصل والنوع	١٠٩٦ - ١٠٩٦
في الاختلاف بين الفصل والنوع	١٠٩٦ - ٩٨
في الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة	١٠٩٨ - ١٠٩٩
في الاختلاف بين الخاصة والفصل	١٠٩٩ - ١٠٩٩
في المشترك بين الفصل والعرض	١٠٩٩ - ١١٠٠
في الصفات الخاصة بالفصل والعرض	١١٠٠ - ١١٠١
في المشترك بين النوع والخاصة	١١٠١ - ١١٠١
في الاختلاف بين النوع والخاصة	١١٠١ - ١٠٢
في المشترك بين النوع والعرض	١١٠٢ - ١١٠٢
في الاختلاف بين النوع والعرض	١١٠٢ - ١٠٣
في المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق	١١٠٣ - ١١٠٣
في الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق	١١٠٣ - ١١٠٤

## الرموز

- < > : زيادة من عندنا ، أكثرها مأخوذ عن المقارنة بالنص اليوناني .  
[ ] : زيادة في الأصل المخطوط ونقترح حذفها .  
[[ ]] : تعليقات من عند المترجم الأصلي أو خاصة بالمخطوطة .  
ت : تعليق بالهامش في المخطوطة .  
ف : فوق الكلمة في المخطوطة .  
ص : نص المخطوطة الأصلي .

## الأرقام

- (١) الأرقام التي بين خطين مائلين هكذا / / هي أرقام صفحات وأعمدة وأسطر  
نشرة بكر (Bekker) لمؤلفات أرسطو في نصها اليوناني ، وهي النشرة المتخذة  
أساساً في كل ترقيم — هكذا على التوالي مثلاً : ١٥ ، ١٠ ، ٥١٣٤ ، الخ .
- (٢) والأرقام الموضوعة بين معقوفتين في صلب الكلام — هكذا مثلاً : [١٩٦] —  
هي أرقام أوراق المخطوطة المنشور عنها ، رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية  
بباريس .





## تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسطو المنطقية ، ننشرها وفقاً للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن نبعث هذا التراث العربي الجيد فنقدم للناس شاهداً على المنزلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حرّص القومُ على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدّموا أشواطاً بعيدة في الترف العقلي ؛ فضلاً عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدم إليهم ، فأحسّ منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ؛ وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يثبت هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحرّي الدقة العلمية الى آخر حدودها ، ولهذا يقول : « فلأنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى »

( ورقة ٣٨٠ أ ) . وهذا يدل كذلك على أن العرب في ذلك العهد – النصف الثاني من القرن الرابع – قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التي تقع في عهد كل من المأمون والمتوكل ، الى مرحلة التدقيق والترف بحيث لم يعودوا يثقون بتلك الترجمات السريعة التي نشأت تحت حَمِيَّة الرواد الأول للتراث اليوناني : من مترجمين ، وأمراء قاموا على رعاية هؤلاء المترجمين . على أنه يلاحظ مع ذلك أن هذا العهد الثاني قد اُفترق عن العهد الأول بأن معظم الترجمات فيه كانت من السريانية الى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب في هذا سبيان : الأول قلة الذين يعرفون اليونانية بين المشتغلين بالترجمة ، والثاني أن أكثر المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأول أنفسهم الى السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد الى العربية . فكانت المهمة التي خلفها أولئك لأبناء العهد الثاني محدودة موضحة المعالم من قبل ، بحيث لم يعد أمامهم إلا أن يسيروا في الطريق التي رسمها أولئك الأسلاف .

وإننا لنزداد عجباً من هذه الدقة إذا نظرنا في الجهاز النقدي الثمين الذي شَفَع به الحسن بن سوار هذه المخطوطة ، كما لاحظ مُنْكَ من قبل بحق<sup>(١)</sup> . فهو يقارن الترجمة في المواضع الكثيرة منها بنُقُولٍ أخرى أو بالترجمة السريانية ، ومن هنا كانت لتعليقاته قيمة ظاهرة من نواحٍ عدة .

والهدف الثاني من هذا النشر أن نستعين هذه الترجمات نفسها في استعمالنا الحالي لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هذا النحو من الدقة ، إذ صارت تغني في الواقع عن ترجمتها من جديد لأنها تنهض بحاجاتنا العلمية اليوم ؛ ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتد خصوصاً الى دقة المصطلح الفني . والحق أن المصطلحات التي استخدمت فيها تكاد أن

(١) راجع كتابه : « أمشاج من الفلسفة اليهودية والعربية » ص ٣١٤ ، ط ٢ ، باريس

S. Munk : *Mélanges de philosophie juive et arabe*.

سنة ١٩٢٧

تكفي كلها لما يتصل بالمنطق في هذا القسم منه ، اللهم إلا في أحوال نادرة قد يكون من الخير - طمعاً في مزيد الإيضاح - أن نستبدل بها غيرها . كل هذا ولم نتحدث عن الفائدة الجلّسى من حيث تتبع تطوّر المصطلح الفنّي في المنطق عند العرب .

لهذا لم أكد أراجع هذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن في نشرها الغناء كلّ الغناء عن إعادة ترجمتها . ونحن قوم قد تطور لدينا النثر في نهضتنا الحديثة في اتجاه أدبي باعد كثيراً بينه وبين التلاؤم مع النثر الفلسفي الذي يمتاز بالإيجاز والإحكام . ولا بدّ لنا - من أجل إيجاد نثر فلسفي ظاهر القيمة - أن نعود إذاً الى ذلك النثر الفلسفي العربي القديم فننشره ونستلهمه كما فعلنا من قبل بالنسبة الى النثر الأدبي . لذا ترانا في حاجة ملحّة إذاً الى الاستعانة بالترجمات القديمة للمؤلفات اليونانية : نستغلها ونديم الاطلاع عليها حتى نحقق في النهاية ذلك النثر الفلسفي الجديد الذي نرنو بأبصارنا المتطلّعة بلهفة الى إيجاده . وليس في هذا كله ما يدعو الى أسر المرء لنفسه في قيود الماضي اللغوي ، بل هو على العكس من هذا يشدّ من أزر التوثب الى خلق لغة جديدة ، لأن العودَ ها هنا عودٌ استلهم واستيحاء ، لا عود تقليد واقتصار واكتفاء . فليطمئن للمجددين بالهم من هذه الناحية كل الاطمئنان .

وإذا فبعث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولاً ، وقيمة فعلية ثانياً وعلى وجه التخصيص . ولهذه القيمة الأخيرة وفي سبيلها عينا بأن نقدّم النص مزوداً بكل ما يحتاج اليه اليوم من إيضاح وعلامات ترقيم ، ثم إنّنا رددناه خصوصاً الى الترقيم للصفحات الذي صار العمدة في هذا الباب ، وهو ترقيم نشرة بيكر (Bekker) <sup>(١)</sup> لمؤلفات أرسطو ، فوضعناه في هامش هذه النشرة ( الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالي -

مثلاً ٤٣ ب : ٥ ، ١٠ ، ١٥ الخ ) ، — كما لو كنا سنفعل تماماً لو أننا قمنا نحن بالترجمة . كذلك قارنا هذه الترجمة القديمة بالنص اليوناني في نشرة كل من فيتس (Waitz) <sup>(١)</sup> وبيكر (Bekker) ، مستعينين أيضاً بالترجمات الحديثة : الفرنسية ل تريكو (Tricot) <sup>(٢)</sup> والألمانية في المكتبة الفلسفية (Philosophische Bibliothek) ؛ فأصلحنا أو نبهنا على إصلاح ما في الترجمة العربية القديمة من نقص أو انحراف عن الأصل ، ووضعنا هذا الإصلاح بين هاتين العلامتين < إن كان فيه إضافة ، أو بالهامش إن كان ثمت اختلاف ، وأفدنا من هذه المقارنة بين الترجمة القديمة وبين الأصل في استيضاح ما غمض في المخطوطة ، إفادة لا تحتاج الى فضل بيان ، لأننا استعنا هذه المقارنة في كل موضعٍ أشكل علينا فيه الأمر في المخطوطة . ثم قسمنا النص الى فصول كما اعتاد المحدثون أن يفعلوا في ترجماتهم ووفقاً لتقسيماتهم ، ووضعنا لها عناوانات أخذناها غالباً عن هؤلاء المحدثين ، اللهم إلا في بعض الأحوال التي كانت فيها العناوانات موجودة في النص العربي نفسه . وهكذا حاولنا أن نقدم نصاً بذلنا فيه كل ما وسعنا حتى يتسم بالوضوح والدقة .

## - ١ -

وها نحن أولاء نقدّم في هذا الجزء الأوّل الكتب الثلاثة الأولى من « الأورغانون » ، وهي : ( ١ ) كتاب « المقولات » ، ( ٢ ) كتاب « العبارة » ؛ ( ٣ ) كتاب « التحليلات الأولى » .

وأولها يبحث ، كما هو معروف ، في المقولات ، أي في الحدّ والأوجه التي تقال على الوجود . وليس هنا مجال البحث في صحة نسبة الكتاب الى

(١) Waitz (Th.) : *Aristotelis Organon graecae*, Leipzig, 1844-1846, 2 Bde.

(٢) Aristote : *Organon*, tr. fr. par Tricot, Paris. 1936. sqq.

أرسطو والفصل في النزاع القائم بين فريق المؤيدين - ويمثله الشراح والمؤرخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين - وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا في الكتاب من ناحية المذهب المعروف فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة في كتابته فوجدوها لا تتفق مع المؤلف عن أرسطو في هذه النواحي . على أن رأي الفريق الأول لا يزال هو السائد . بيد أن الرأي الراجح هو على عكس هذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة ( من العاشر الى الخامس عشر ، ص ٣٨ - ص ٥٤ من هذا الكتاب ) ، وهي المعروفة باسم « لواحق المقولات » (postpredicamenta) : فأغلب الظن أنها ليست من عمل أرسطو ، بل من عمل أحد تلاميذه الأولين ، ويخسون بالذكر منهم ثاوفرسطس وأوذيموس ، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربي في مخطوطتنا فلدينا هذه الفقرة في آخر نص هذا الكتاب ، وتقول : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا ، أي المقولات ، ... > صححه < <sup>(١)</sup> الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . وقبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي المنقولة من دستور الأصل بخط إسحق بن حنّين ، فكان موافقاً » . ومعنى هذا أن الحسن بن سوار ، وكان تلميذ يحيى بن عدي ( المتوفى سنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م ) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيى بن عدي ، وهذا نقلها أو قابل نسخته على دستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل ، أي أن يحيى بن عدي قابل نسخته على النسخة الأصلية التي كتبها إسحق بن حنّين الذي ترجم الكتاب .

---

(١) هذه الكلمة غير ظاهرة الآن في المخطوطة ، لكن زنكر (Zenker) يدعي أنه قرأها وكانت في الأصل : « صحه » ؛ ولعلها كانت : « نقله » .

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية ببائيس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زُرعة اعتماداً — فيما يزعم — على ما في المخطوطة ، والواقع أنه ليس في المخطوطة شيء من هذا كما ترى ، وإنما كان عند ابن زُرعة نسخة راجعها الحسن بن سوار ، ونسخة ابن زُرعة هي الأخرى منقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، وهذه بدورها منقولة عن دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين .

لهذا جاء زنكر <sup>(١)</sup> (Zenker) في نشرته لهذا الكتاب لأول مرة فصاح هذا الخطأ الذي وقع فيه أيضاً فنرش <sup>(٢)</sup> (Wenrich) في كتابه عن « المؤلفين اليونان في التراجم والشروح العربية » ، فقال عن المترجم إنه إسحق بن حنين .

بيد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب « الفهرست » لم يذكر أن إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات ، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ؛ ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وضعوا لهذا الكتاب « مختصرات وجوامع مُشجّرة وغير مُشجّرة » ، ومنهم ابن المقفع ( محمد بن المقفع ؟ <sup>(٣)</sup> ) وابن بهريز ( ؟ ) والكندي وأحمد بن الطيب والرازي . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجماً للكتاب ترجمة كاملة أمرٌ له خطره ، لأن ابن النديم واسع

---

( ١ ) Aristotelis Categoriae, Graece cum versione Arabica Is. Honeini filii. et variis lectionibus textus graeci e versione arabica ductis edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.

( ٢ ) Wenrich : De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis, P. 131, Lipsiae, 1842.

( ٣ ) راجع مقال باول كراوس في كتابنا « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » ، ص ١٠١ — ص ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٤٦ .

الاطلاع ثقةً دقيق ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بد أن تكون متداولة ، فكيف أغفله ابن النديم ؟ ! .

لذا جاء أوجسْتُ مُلَّز في كتابه عن « الفلاسفة اليونان في النقول العربية » <sup>(١)</sup> فاختر أن يكون الناقل هو حُنين ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعة ، وهي أن لحين كتاباً اسمه « كتاب قاطاغورياس على رأي ثامسطيوس » <sup>(٢)</sup> . على أن هذا لا ينهض حجة . ويرى اشتينشيدر <sup>(٣)</sup> أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حُنين الى السريانية . ومعنى هذا أنه يرى أن ترجمة حنين التي ذكرها « الفهرست » ( ص ٣٤٧ ، طبعة مصرية بدون تاريخ ) إنما كانت الى السريانية ، لا الى العربية . لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو : « الكلام على قاطيغورياس ، بنقل حنين بن إسحق : — فمسن شرحه وفسره ... » ، والمفهوم من هذا أو الأقرب الى الفهم أن يكون هذا النقل الى العربية ، وإلا ذكر ابن النديم ، كعادته <sup>(٤)</sup> ، أن نقل حنين بن إسحق كان الى السريانية . فهل يكون في النص قلب وكان الأصل هو : إسحق بن حنين ، لا حنين بن إسحق ؟ يجوز أيضاً وإن كان غير محتمل كثيراً .

علينا ، على كل حال ، أن نعتمد على ما ورد في مخطوطتنا من بيانات لا لبس فيها ، وهي أن هذه النسخة منقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل .

---

(١) August Müller : Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873.

(٢) « الفهرست » لابن النديم ص ٢٩٥ ؛ ابن أبي أصيبعة : « طبقات الأطباء » ص ٣٠٠ .

(٣) في كتابه « التراجم العربية عن اليونانية » ، ليسج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦

Moritz Steinschneider : Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen. Leipzig, 1898.

(٤) راجع هذا في كلامه عن كتاب باري أرمنياس وكتاب الطوبيقا الخ .



والدستور الأصلي معناه الترجمة الأصلية . اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق بن حنين منقولة عن دستور الأصل الذي هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق ، لكنه فَرَضُ بعيد جداً مع ذلك ، لذكره كلمة « الناقل » ، فلا نظن أنه يقصد منها « المترجم » عامة ، لا « المترجم لهذا الكتاب خاصة » ؛ أو أن نفترض أن كلمة « دستور الأصل » معناها « الأصل اليوناني » ، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلاً ، لأن كلمة « دستور » كما تستعمل في هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصاً في ص ٢٦٥ أ هكذا : « ذكرنا نسخها أنه كتبها في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ... » .

فالخلاصة إذن أنه لا بد لنا أن نقول إن ترجمة كتاب « المقولات » هنا في هذه المخطوطة من عمل إسحق بن حنين .

## - ٢ -

والكتاب الثاني هو كتاب العبارة أو باري أرمينياس . ولا إشكال في مَنْ تَرَجَمَهُ . فمترجمه هو إسحق بن حنين كما ورد في آخر نص هذا الكتاب في مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : « تم كتاب أرسطوطاليس باري أرمينيس » أي « في العبارة » ، نقل إسحق بن حنين . نقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عديّ التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قبول به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق ابن زُرْعَة ، نسخها من خط يحيى بن عديّ المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين » ( ورقة ٢٤ ب ، راجع بعد ص ٩٩ ) . وهذه الفقرة كذلك توضح لنا الفقرة السابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى كلمة « دستور الأصل » ، فتؤكد لنا ما ذهبنا إليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة الترجمة الأصلية . كما أن قوله : « نقل إسحق بن حنين » يدلنا كذلك

على أن البياض الموجود في مثل هذا الوضع في الفقرة الخاصة بكتاب المقولات يجب ان يملأ بنفس العبارة : « نقل إسحق بن حنين » .

كذلك نجد ابن النديم يقول عن هذا الكتاب : « الكلام على باري أرميناس : نقل حنين إلى السرياني ، وإسحق إلى العربي ، النص » ( « الفهرست » ، ص ٢٨٩ نشرة فلوجل ، ص ٣٤٨ طبع مصر ، بدون تاريخ ) . غير أن ثمت مع ذلك صعوبة : هي فيما إذا كان نقل إسحق عن اليونانية مباشرة ، أم عن النقل السرياني الذي قام به أبوه حنين ؟ كلاهما جائز ، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني ، لأن إسحق قد اعتاد الترجمة عن اليونانية مباشرة ، بل إنه كان ينقل كثيراً من اليونانية إلى السريانية ؛ وإذن لم يكن بحاجة إلى الترجمة السريانية .

ومن الغريب أن اشتينشيدر ( في الكتاب المشار إليه آنفاً ، ص ٤٠ ) يزعم أن مخطوطة باريس تضع اسم « يحيى بن حنين » مكان « إسحق بن حنين » ، مع أنه — كما رأينا في الفقرة التي أوردناها من قبل — لا صحة لهذا مطلقاً : فمخطوطة باريس تذكر اسم « إسحق بن حنين » بكل وضوح ثلاث مرات في تلك الفقرة . فكيف ادعى اشتينشيدر هذا الادعاء الغريب ! يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة ، وإنما تلقى هذا الخبر عن فهرس أو كتاب أساء صاحبه القراءة !

ولقد نشر ج . ا . هوفمن ( G. E. Hoffmann ) الترجمة السريانية لكتاب العبارة ، وأورد في نشرته شذرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب إلى النص اليوناني منها إلى الترجمة السريانية . ولعل هذا من شأنه أن يزيد في تأييد ما رجحناه من أن تكون ترجمة إسحق إلى العربية قد عملت عن النص اليوناني مباشرة .

وأخيراً نصل الى كتاب « التحليلات الأولى » أو « أنالوطيقا الأولى » أو « القياس » . وقد ورد في المخطوطة أنه نقل تذارى ، أو ثيادورس (Theodorus) . و « الفهرست » يؤكد لنا هذا أيضاً فيقول : « الكلام على أنالوطيقا الأولى : نقله ثيادورس الى العربي ، ويقال : عرضه على حنين فأصلحه ، ونقل حنين قطعة منه الى السرياني ؛ ونقل إسحق الباقي الى السرياني » ( ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية ) . فلا صعوبة إذن في اسم المترجم . إنما الصعوبة في حقيقة هذا المترجم ، من هو ؟

هل هو ثيادورس أبو قُرّة أَسْقُف حَرَان<sup>(١)</sup> ( ولد سنة ٧٤٠ م = سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ ) ؟ هذا غير ممكن ما دام صاحب « الفهرست » يقول إنه عرض نقله على حنين فأصلحه ، وحنين ولد سنة ١٩٤ هـ ( = سنة ٨٠٩ م ) وتوفي سنة ٢٦٤ هـ ( = سنة ٨٧٧ م ) ، أي أنه ولد قبل وفاة ثيادورس أبو قرة بإحدى عشرة سنة ، فمن المستحيل إذاً أن يكون ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حنين . لهذا لا بد أن يكون تذارى ( = ثيادورس ) المقصود هنا شخصاً آخر غير ثيادورس أبو قرة أَسْقُف حَرَان . وهنا نجد اشتينشيدر (الموضع السابق ص ٤١ ، تعليق ٢٠٩) يقدم هذا الافتراض في صيغة الاستفهام ، ألا وهو أن يكون تذارى هذا هو أَسْقُف الكَرَّخ في بغداد الذي ذكره ابن أبي أصيبعة من بين الأطباء . وهو افتراض لا نجد ما يؤيده أو يفنّده . على أن ترجمة إسحق الى السريانية قد ورد ذكرها مراراً في التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب ( راجع مثلاً بعد ص ٢١٢ تعليق ٢ ) ، وقد أُصْلِحَت الترجمة في بعض المواضع

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعنوان « كتب ثيادورس أبي قرة في العربية » .

G. Graf : Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra (Forschungen zur christlichen Literatur = und Dogmengeschichte, XI, Paderbom 1910).

بمراجعتها على ترجمة إسحق هذه . وقد فصلت هذه التعليقات كذلك  
الموضع الذي عنده انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنده  
ابتدأ نقل إسحق .

بيد أنه يلوح كذلك من هذه التعليقات أن ثمت نقلاً قديماً آخر رجع  
اليه يحيى بن عديّ (راجع بعد مثلاً ص ١٧٣ تعليق ١) ؛ وأن ثمت  
نقلين الى السريانية لثاوفيل ولأثالس ، لم يذكرهما صاحب « الفهرست » ،  
كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن البطريق ، وهي أيضاً لم يذكرها صاحب  
« الفهرست » .

#### — ٤ —

ومن بين هذه الكتب الثلاثة قد نُشر من قبل كتابان :

( أولاً ) كتاب « المقولات » نشره زنكر ( J. Th. Zenker ) في  
ليبتسج سنة ١٨٤٦ تحت عنوان : « كتاب المقولات لأرسطوطاليس مع  
الترجمة العربية لإسحق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليوناني المستخلصة  
من الترجمة العربية » . وكما يتبين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين  
اختلاف القراءات بين النص اليوناني والترجمة العربية ، فنشر النص اليوناني  
ووضع تعليقات منتزعة من مقارنته بالترجمة العربية التي نشرها على أساس  
مخطوطة باريس هذه .

( ثانياً ) كتاب « العبارة » الذي نشره ايزيدور بولك <sup>(١)</sup> ( I. Pollak )  
وفقاً لمخطوطة باريس كذلك ، ولم ينشر النص اليوناني معه ، بل اكتفى  
بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقاً لنشرة بكر ( Bekker ) .

---

(١) Isidor Pollak : Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetzung des Ishak Ibn Honain.

ثم نشره كذلك الأب موريس بويج على هامش نشرته لكتاب « تلخيص كتاب المقولات » لابن رشد <sup>(١)</sup> على أساس مخطوطة باريس كذلك ؛ لكن لكونها على هامش هذا الكتاب ، فإنها لا تعدّ نشرة قائمة بذاتها .

أما أنا لوطيقا الأولى فإننا ننشره لأول مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة في المخطوطة لأنها مفيدة الى حدّ بعيد ، إذ هي بمثابة جهاز نقدي ممتاز يقدم لنا خير صورة للتدقيق في الحصول على خير ترجمة مستطاعة . وأما الناشران اللذان نشرنا كتابي المقولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحواشٍ في المخطوطة <sup>(٢)</sup> .

والى أن تم نشرتنا للأورغانون كله ، سنؤجل عمل معجم المصطلحات الذي سنضع فيه المصطلحات العربية الواردة في هذه الترجمة ، ونضع في مقابلها المصطلحات اليونانية الأصلية ، ونضيف إليها كذلك ترجماتها في بعض اللغات الأوروبية الحديثة حتى يكون المعجم أجزل عائدة وأوسع فائدة .

ولنشرع الآن في وصف المخطوطة :

— ٥ —

وصف مخطوطة الأورغانون رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس (= Anc. fonds 882 A) .

---

(١) Maurice Bouyges, S. J. : Bibliotheca arabica Scholasticorum, t. IV.

(٢) ننشر في هذه الطبعة الثانية للتعليقات على كتاب « المقولات » الواردة في مخطوطة باريس .

## - أ -

- ( ١ ) في الصفحة الأولى ( ١١ ) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب ريطوريقا لأرسطوطاليس » .
- ( ٢ ) ص ١ ب في أعلى : « الله استكفى الزلل ، في الفكر والقول والعمل .

فهو حسبي ونعم الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله .

المقالة الاولى من كتاب ارسطوطاليس

المسمى « ريطوريقا ، أي الخطابة »

وفي الهامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات في ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ١٥ ، و ٣ تصحيحات ص ١٨ ، وفي ص ١٩ تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفي ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأسود وتعليق بالأحمر يقول إنه رجع الى اليوناني ، وتصحيح في ١٩ ، ١٩ ب ، ولفظتان بهامش ٢٠ وتوجد خروم في ٢١ ، ب وتصحيح في هامش ٢١ ب .

وفي ص ٢٤ ب تنتهي المقالة الأولى هكذا : « تمت المقالة الأولى من ريطوريقي ولله الحمد حق حمده » .

( ٣ ) في ص ٢٥ ١ تبدأ « المقالة الثانية من كتاب ريطوريقا » .

وأولها : « بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... قال أرسطو طاليس : ... » .

ثم ترد شروح في ص ٢٥ ب ؛ وفي ورقة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات في ص ٢٨ ب ، وشرح في ١٢٩ ، ب ، وتصحيحات في ١٣٠ - ٣١ ، ١٣٣ ، وشرح في ١٣٤ وفي الورقة خرم ، وتصحيح في ١٣٦ ، وفي ٣٦ ب تصحيح وشرح مرتين ، وفي ٣٨ ا شرح واحد ، وكذلك ١٣٩ ، وكذلك ٤٠ ب ، ٤١ ، ويوجد خروم في ٤٢ مع شرح في ٤٢ ب ، وكذلك خروم وشرح في ٤٣ ؛ وشرح في ٤٤ ب وتصحيح في ٤٥ ب وخرم في ٤٦ وتصحيح في ١٤٧ . وفي ص ٤٨ ب : « تمت المقالة الثانية من الريطوريقة ، والله الحمد حق حمده » .

( ٤ ) وفي ص ٤٩ ا تبدأ المقالة الثالثة : في تلك الصفحة تعليقات ، والورقة ٥٠ بها خروم وصعبة القراءة نظراً لسمك الورق الشفاف الموضوع عليها ، وكذلك الحال في ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ؛ وفي ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان تحتها .

وفي ص ٦٥ ب « تمت المقالة الثالثة من ريطوريقا ... » .

ثم ترد إقرارات بالمراجعات منها : « تمت المقابلة من النسخة التي بخط أبي علي بن السمع ووقع التصحيح بحسبها ... » ، « طالع فيه ابراهيم الدمشقي اليوسفي » .

ويرد في آخر الصفحة : « تمت مقابله في التاريخ الذي سنته ثمانى عشرة وأربعمائة لهجرة سيدنا محمد ﷺ » .

## - ب -

في أولها ( ص ١٦٦ ) : « بسم الله الرحمن الرحيم .

أنولوطيقا الأولى نقل تداري

وتنتهي هذه المقالة في ص ١٠٧ ب . وتبدأ الثانية في ص ١٠٨ وتنتهي في ١٣٠ ب .

## - ح -

ثم يأتي كتاب « أرسطوطاليس » في الشعر نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائِي من السرياني الى العربي : « قال أرسطوطاليس : « إِنَّا متكلمون الآن في صناعة الشعر ... » .

وهذه الرسالة مكتوبة بخط نسخي يخالف خط الكتابين الأولين ، تبدأ بصفحة ١١٣١ ، وتنتهي في ص ١٤٦ ب .

## - د -

ثم يأتي بعدها مباشرة تكملة إيساغوجي فرفور يوس ، ويظهر أنها ناقصة الأول ، وهي بخط مخالف للخطين السالفين . وتبدأ هذه الصفحة هكذا : « جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه الى واحد ، وبعضهم الى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قبيل نسبتهم من واحد ، أعني من هرقل . إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة الى بعض من قبيله قد يُدعى جنساً بانفصالهم من سائر الأجناس الآخر . وقد يقال أيضاً على جهة أخرى جنس لمبدأ كون كل واحد واحد ، إما من الوالد



أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول : إن جنس أورشطس من طنطالس وأولس من أيرقلس . ونقول أيضاً إن جنس أفلاطن أثيني ... » .

فكأن الكلام هنا عن الجنس .

وهوامش هذه الرسالة مملوءة بالتعليقات في الهامش .

وفي ص ١٥٦ ب : « تم مدخل فرفوريوس الموسوم بايصاغوجي نقل أبي عثمان الدمشقي . قوبل به نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقاً » .

#### — ه —

في أول ص ١٥٧ ا ترد تعليقة طويلة للحسن بن سوار يوضح فيها موضوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشغل ص ١٥٧ ب كلها ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هذه في الصفحات ١٥٨ ا ، ب ، و ١٥٩ ا ، ب ، ثم في ١٦١ ا و ب ، ثم ترد في ص ١٦٤ ا ، و ١٦٥ ا شروح بالأحمر في الهامش وفوق الكلمات في الداخل ، كذلك في ١٦٦ ب ، ١٦٩ ب ، ١٧٠ ا ، ب ، ١٧١ ب ، ١٧٢ ا ، ١٧٣ ا ، ١٧٤ ا ، ١٧٥ ب ، ١٧٦ ب ، وتعليقات أطول بالأحمر في ١٧٨ ا وفي ص ١٧٨ ب : « تَمَّ » كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أي المقولات ...

> نقله < الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي

المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن ، فكان موافقاً ،  
فلحمد لله على إنعامه » .

## - و -

وفي ص ١٧٩ ا يرد : « كتاب أرسطوطاليس ، باري أرمينياس ،  
أي في العبارة » ، وفي هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبي بشر متى بن  
يونس ، والآخر للحسن بن سوار ، وكذلك الحال في ص ١٧٩ ب ، فيها  
تعليقات للحسن ولأبي بشر ؛ وترد تصحيحات وتفسيرات في ١٨٠ ا ، ب ،  
١٨١ ا ، ب ، ١٨٢ ا ، ب ، وفي ١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة ، وفي  
١٨٥ ا تعليقات طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر في ١٨٥ ب ، ١٨٦ ا ،  
ب ، ١٨٧ ا ، ب - ١٩١ ب .

وفي ١٩١ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس ، باري أرمينيس ، أي في  
العبارة ، نقل إسحق بن حُنَيْن . نُقِلَ من نسخة بخط الحسن بن سوار ،  
نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . وقبل  
به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها من خط  
يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن ،  
فكان موافقاً » .

## - ز -

وفي ص ١٩٢ ا : « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب أنولوطيقا  
الأواخر ، وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسطوطاليس ، نقل أبي بشر  
متى بن يونس القنائي الى العربي ، من نقل إسحق بن حُنَيْن الى السرياني » .  
وبهذه الورقة خرم كبير وفي الهامش شروح صغيرة ، وفي الورقة  
١٩٣ خروم صغيرة وشروح بالأحمر في الداخل ، وكذلك الحال في الورقة

١٩٤ ، وفي الورقة ١٩٥ خروم كبيرة ، وفي الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ،  
وفي ٢٠١ خرمان ، وفي ٢٠١ ب تعليق بالأحمر في الهامش ، وفي  
٢٠٢ ، ب تعليقات عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك في الصفحات التالية  
كلها حتى آخر المقالة في ص ٢٢٢ ب ويوجد خرم كبير في الورقتين  
٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفي ص ٢٢٢ ب : « تَمَّتْ المقالةُ الأولى من كتاب أرسطوطاليس  
في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائِي من السرياني الى العربي .  
نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار ؛ قوبل به نسخة كتبت من نسخة  
عيسى بن إسحق بن زُرْعَة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقاً  
لها » .

ثم تعليقة أخرى بخط أحدث هكذا : « قرأتُ هذه المقالة قراءة فهم  
بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ، وعَلِمْتُ على سَقَمٍ أحمله على  
الناسخ ... » .

وفي ص ٢٢٣ تأتي « المقالة الثانية من كتاب البرهان ، نقل أبي بشر  
متى بن يونس من السرياني » . وتتوالى التعليقات في أغلب صفحاتها .

وتنتهي في ص ٢٤١ حيث يرد : « تمت المقالة الثانية من أنولوطيقا  
الثانية ، وهي آخر كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنَّائِي  
من السرياني الى العربي . نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار . قوبل به  
نسخة كُتِبَتْ من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعَة ، المنقولة من نسخة  
يحيى بن عَدِي ، فكان أيضاً موافقاً لها » .

## - ح -

وهنا ترد في ص ٢٤١ ب « المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي

عثمان الدمشقي » ، وفي هامشها تعليقات بالأحمر والأسود ، وفي الورقة ٢٤٤ خرم . وتنتهي في ص ٢٥٣ ب . وفي ص ٢٥٤ المقالة الثانية وتنتهي في ص ٢٦٥ ا هكذا : « تمت المقالة الثانية من كتاب طوييقا » . ثم : « وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمتها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

« نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التي صححها من نُسخِ نَظَرَ فيها على أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ الى السرياني وأصلحه على ما أوجبه النسخُ السريانية .

« قوبل بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضاً باليوناني وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضاً موافقاً » .

وفي ص ٢٥٦ ب « المقالة الثالثة منه » أي من « الطوييقا » . وبها في هذه الصفحة تعليقان بالأسود ، كذلك توجد تعليقات في ص ٢٦٨ ا واحد بالهامش والباقي فوق الكلمات ، ومثل هذا في ص ٢٦٨ ب ، وفي ٢٦٩ ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وفي هامش ٢٧١ ا تفسير . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٧٢ ا وتبدأ المقالة الرابعة . وفي ص ٢٧٢ ب تعليق وتفسيرات ، وفي ص ٢٧٤ تصحيح في الداخل ، وفي ٢٧٦ ا تفسير ونقل آخر ، وفي ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة في داخل ٢٧٩ ا و ب ، ٢٨٠ ب ، ٢٨١ ا ، ونقل لإسحق في ٢٨٢ ب . وتنتهي المقالة الرابعة في آخر ص ٢٨٣ ب .

وتبدأ المقالة الخامسة في ص ٢٨٤ ا وفيها مراجعات في الداخل ، وفي ٢٨٦ ا ، ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وكذلك توجد قراءات

في داخل ١٢٨٩ ، وقراءات عن السرياني في ٢٧٠ ب ، ١٢٩١ ، وشرح في هامش ١٢٩٤ . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ المقالة السادسة ، وفي ص ٢٨٩ ب تفسير لأبي بشر وقراءة عن السرياني ، وفي ٣٠١ ا تعليق ونقل عن السرياني ، ثم تصحيح ونقل عن السرياني في ص ٣٠٢ ب ، ثم في ص ٣٠٥ ا نُقولُ عن السرياني في الهامش ، كذلك في ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمة إسحق في ص ٣٠٦ ا وشرح صغيرة فيها وفي ٣٠٦ ب ، ٣٠٧ ا . وتنتهي المقالة السادسة في ص ٣١٠ ا .

وتبدأ السابعة في ص ٣١٠ ب وبهامشها قراءة عن السرياني بنقل إسحق ، وفي ٣١٢ ب نقل لإسحق ونقل لأثناس ؛ وفي ٣١٣ ب نقل عن نقل إسحق للسرياني ومقارنة بين الدمشقي وأثناس .

وفي ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طويقا » نقل أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي ، وهي آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب .

» قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلي المصححة عليه » .

وفي ص ٣١٥ ا « المقالة الثامنة من كتاب « طويقا » بنقل ابراهيم ابن عبد الله الكاتب من السرياني بنقل إسحق » . وأولها : « وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أولاً إذا كُنْتُ معترماً على السؤال أن تستنبط الموضوع الجدلي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة ؛ وثانياً أن تُعَدَّ السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضوع الجدلي ... » وفي ص ٣١٩ ا مقارنة بنسخة أخرى ، وكذلك في ٣٢٠ ا ، وفي ٣٢٣ ا ، ب من نقل إسحق ، وكذلك ترد تعليقة في هامش ٣٢٦ ب .

وفي ص ٣٢٧ ا : « تمت المقالة الثامنة من كتاب « طويقا » بنقل

ابراهيم بن عبد الله ، وهي آخر الكتاب » . ويرد الى جوارها : « قُوبل به وصَح » .

## — ط —

وهنا نصل الى كتاب « سوفسطيقا » فنجد له ثلاث ترجمات وضعت الواحدة منها تحت الأخرى ، وهي ترجمة أبي زكريا يحيى بن عدي من السرياني بنقل أثناس من اليوناني ؛ و ترجمة أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرعة من السرياني بنقل أثناس من اليوناني . ثم نجد في ص ٣٢٧ ب كذلك « نقلاً قديماً منسوباً الى الناعمي ولست أعلم من أي لغة نقله » .

ويبدأ هذا الكتاب في ص ٣٢٧ ب هكذا : « بسم الله الرحمن الرحيم . «سوفسطيقا» بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي — أعلى الله منزلته — ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرعة ، وبنقل قديم منسوب الى الناعمي ؛ مثبت في كل صفحٍ ما نقله كل واحدٍ وغيره عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح » .

والحق أننا نجد في الصفحة التالية ( ص ١٣٢٨ ) : « ترجمة أخرى < ل > كتاب أرسطوطاليس على مباكتة السوفسطائيين : إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي يرى أنها مباكتات وإنما هي مُضِلَّات ، وليس بمباكتات ؛ ومبتدئون — كالطبيعة — من المقدمات الأولى . ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود لكن نظن أنه صحيح ... » .

وهكذا يتوالى في الصفحات أولاً نقلُ أبي زكريا يحيى بن عدي ، ثم نقل عيسى بن زُرعة ، ثم نقل قديم ، ثم في أحيان قليلة جداً « نقل آخر » . ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف النقول وضعها الحسن بن سوار .

كذلك نجد عدة شروح وتفسيرات كُتِبَ أغلبها بالاحمر عند مواضعها من الأصل .

على أن النقول الرئيسية التي ترد تباعاً هي النقول الثلاثة : نقل يحيى بن عدي ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، ينسب الى الناعمي . فمعظم الصفحات تتوالى هكذا : في الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدي في أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة في أسفل ، وفي الصفحة اليسرى النقل القديم وقد تضاف اليه نقول أخرى بقلم أحمر .

وينتهي نقل يحيى بن عدي هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس في تبكيت السوفسطائيين ، نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي ، رفع الله درجته وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبiquه — من اللغة السريانية الى اللغة العربية . وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نُسِختَ منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدي التي بخطه » ( ص ٣٧٩ ب في الوسط ) .

وينتهي نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوفسطيقا ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطاليس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق ابن زرعة ، من السرياني بنقل أنانس . وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن ابن سوار ، وهي منقولة من دستور الناقل » ( ص ٣٧٩ ب عند الآخر ) .

وينتهي النقل القديم هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس المسمى « سوفسطيقا » في التبصير بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمي ، والله على ذلك الحمد والمنة » ( ص ٣٨٠ ا في الوسط ) .

ثم يرد بعد هذا : « نُسِختُ هذا النقل من نسخة بخط أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته : نسختُ هذا النقل من نسخة خيّل<sup>(١)</sup> إلي أنها بخط أبي نصر الفارابي ؛ وكان النصف

---

(١) مشكولة في الأصل .

الأوّل منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مسقماً .

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار <sup>(١)</sup> رضي الله عنه :

« لما كان الناقل يحتاج — في تأدية المعنى الى فهمه باللغة التي منها يَنْقُلُ — الى أن يكون متصوّراً <sup>(٢)</sup> له كتصوّر قائله ، والى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل والتي اليها ينقل ، وكان أثناس <sup>(٣)</sup> الراهب غير قَيِّمٍ بمعاني أرسطوطالس ، فإنه <sup>(٣)</sup> داخلَ نقله الخللُ لا محالة . ولما كان مَنْ نقل هذا الكتاب — من السريانية بنقل أثناس — الى العربية ممن قد ذكر اسمه لم يقع اليهم تفسير له ، > فلهم < عولوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكلُّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قَصَدَ الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثناس — الى العربية .

« فلأنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويُسْتَعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى . وقد كان الفاضل يحيى بن عدي فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقد رتته نحواً من <sup>(٤)</sup> ثلثيه بالسريانية والعربية وأظنّ تممه ، ولم يوجد في كتبه بعد وفاته . وتصرفتُ بيّ الظنون في أمره ، فتارة أظنّ أنه أبطله لأنه لم يرتضه <sup>(٥)</sup> ، وتارة أظنّ أنه سُرق ، وهذا أقوى في نفسي . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقله [ ٣٨٠ ب ] اعتياصاً ما ، لأنه لم يشارف المعنى واتبع السرياني في النقل .

« وقد وُجِدَ في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيسي <sup>(٦)</sup> باليونانية ،

(١) مشكولة في الأصل .

(٢) منقوطة في الأصل .

(٣) ص : فنه .

(٤) ص : نحو .

(٥) ص : يرتضيه .

(٦) الأفروذيبي : كذا بالذال المعجمة في الأصل .



يعجز من أوله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني الى العربي ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القسّس اليوناني المهندس ، المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إليّ . وقيل إن أبا بشر ، رحمه الله ، أصلح النقل الأول ونقله نقلاً آخر ؛ ولم يقع إليّ .

« وكتبت هذه الحملة ليعلم مَنْ يقع اليه هذا الكتابُ صورةً أمره ، والسببَ في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هذا المخطوط .

فمن الواضح إذن أن هذه التعليقة خاصة بنقل « سوفسطيقا » وحدها ، لا بكل كتب الأورغانون .

والمخطوطة طول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ؛ ومسطرتها تتراوح بين ٢١ و ٢٥ سطراً . وقد كان الرقم القديم لها ٨٨٢ عربي (Ancien fonds 882 A.) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربي .

## — ٦ —

وفي عزمنا — حينما نفرغ من نشر الأورغانون كله — أن نقوم بدراسة تفصيلية لتاريخه في العالم العربي ومدى أثره في مختلف مرافق الحياة الروحية ، مما يكون جانباً خطيراً أيضاً من دراستنا الكبرى لـ « أرسطو عند العرب » ؛ فلقد عرفوه خصوصاً من هذه الناحية ، حتى اعتادوا أن ينعتوه بلقب « صاحب المنطق » .

عبد الرحمن بدوي

باريس في اغسطس ١٩٤٧

كتاب المقولات  
نقل اسحق بن حنين



[ ١٥٧ أ ] كتاب<sup>(١)</sup> أرسطوطالس المسمى « قاطيغوريا » ، أي « المقولات »<sup>(٢)</sup>

## - ١ -

### < المتفقة والمتواطئة والمشتقة >

[ ١٥٧ ب ] « المتفقة<sup>(٣)</sup> أسماؤها » — [ ١٥٨ أ ] يقال<sup>(٤)</sup> إنها<sup>(٥)</sup> التي الاسم<sup>(٦)</sup> فقط<sup>(٧)</sup> عام<sup>(٨)</sup> لها ، فأما<sup>(٩)</sup> قول<sup>(١٠)</sup> / أ / الجوهر<sup>(١١)</sup> الذي بحسب الاسم<sup>(١٢)</sup> ، فمخالف<sup>(١٣)</sup> . ومثال ذلك : الإنسان<sup>(١٤)</sup> ، والمصور<sup>(١٥)</sup> — حيوان ؛ فإن هذين الاسم<sup>(١٦)</sup> فقط عام<sup>(١٧)</sup> لهما ، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم<sup>(١٨)</sup> فمخالف ؛ وذلك أن مؤوفياً<sup>(١٩)</sup> إن وفي<sup>(٢٠)</sup> في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان<sup>(٢١)</sup> ، كان القول<sup>(٢٢)</sup> الذي يؤوفى<sup>(٢٣)</sup> في كل واحد منهما خاصياً له<sup>(٢٤)</sup> .

و « المتواطئة<sup>(٢٥)</sup> أسماؤها »<sup>(٢٦)</sup> — يقال إنها التي الاسم<sup>(٢٧)</sup> عام<sup>(٢٨)</sup> لها ، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم<sup>(٢٩)</sup> واحد<sup>(٣٠)</sup> بعينه أيضاً . ومثال ذلك : الإنسان ، والثور — حيوان<sup>(٣١)</sup> فإن هذين — أعني الإنسان والثور — يلقَّبَان<sup>(٣٢)</sup> باسم عام ، أعني : حيواناً ، وقول الجوهر واحد<sup>(٣٣)</sup> بعينه أيضاً ، وذلك أن مؤوفياً<sup>(٣٤)</sup> إن وفي<sup>(٣٥)</sup> في كل / ١٠ / واحد منها ما معنى أنه حيوان ، كان القول الذي يؤوفى<sup>(٣٦)</sup> واحداً بعينه .

[ ١٥٨ ب ] و « المشتقة<sup>(٣٧)</sup> أسماؤها » — يقال إنها التي لها لقب<sup>(٣٨)</sup> شيء بحسب اسمه ، غير أنها مخالفة له<sup>(٣٩)</sup> في التصريف<sup>(٤٠)</sup> ، ومثال ذلك : الفصح

(٢٧) — من الفصاحة ، (٢٨) / ١٥ / والشجاع — من الشجاعة .

## - ٢ -

### > الأقوال المختلفة <

التي (٢٩) تقال : منها ما تقال (٣٠) بتأليف ، (٣١) ومنها ما تقال بغير (٣٢) تأليف . فالتى تقال بتأليف كقولك : الإنسان يُحْضِر ، الثور (٣٣) يَغْلِب (٣٤) ، والتي تقال بغير تأليف كقولك : الإنسان ، الثور ، يُحْضِر ، يَغْلِب .

/ ٢٠ / [ ١٥٩ أ ] الموجودات [ ٣٥ - ٣٦ ] : منها ما تقال على موضوع ما وليست ألبتة في موضوع (٣٧) ما كقولك : « الإنسان » : فقد يقال على إنسان (٣٨) ما وليس هو ألبتة في موضوع (٣٩) ما . ومنها ما هي في موضوع (٤٠) وليست تقال أصلاً على موضوع (٤١) ما ( وأعني (٤٢) بقولي : « في موضوع » ، الموجود في شيء لا كجزء منه ، وليس يمكن أن يكون ٢٥ / قوامه من غير الذي هو فيه ) : ومثال ذلك : « نحو (٤٣) ما (٤٤) » ، فإنه في موضوع ، أي في النفس (٤٥) ، وليس يقال أصلاً على موضوع ما ؛ و « بياض ما » هو في موضوع ، أي في الجسم ( إذ كان كل لون في جسم ) ، وليس يقال ألبتة على موضوع (٤٦) ما . ومنها ما تقال على موضوع (٤٧) وهي أيضاً في موضوع . ١ / ب / ومثال ذلك : « العلم » ، فإنه في موضوع ، أي في النفس ، ويقال على موضوع أي على الكتابة . ومنها ما ليست هي في موضوع (٤٨) ، ولا تقال على موضوع ، ومثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، أو « فرسٌ ما » ، فإنه ليس ٥ / شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ، ولا يقال على موضوع ما . — [ ١٥٩ ب ] وبالجمل ، الأشخاص والواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلاً . فأما في موضوع ، فليس مانع بمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه ، فإن « كتابة » هي من التي في موضوع ، أي في النفس ، وليست تقال على موضوع أصلاً .

## < محمول المحمول . - الأجناس والأنواع >

متى <sup>(٤٩)</sup> حُمِلَ شيءٌ على شيءٍ حَمَلَ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً . مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسان ما ، ويحمل على الإنسان الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما أيضاً محمولا ، فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حيوان .

الأجناس <sup>(٥٠)</sup> المختلفة التي ليس بعضها مُرتَبِّباً تحت بعض ، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة ، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك : المشاء ، الطائر ، وذو الرِّجْلين ، والسابح ؛ وفصول العلم ليست شيئاً من هذه ، فإنه ليس يخالفُ علمٌ علماً بأنه ذو رِجْلين . — فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصولُ بعضها فصولَ بعضٍ بأعيانها ، فإن الفصول التي هي أعلى تُحْمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع .

## < المقولات >

٢٥/ كل من التي تقال بغير تأليف أصلاً ، فقد يدل إما على « جوهر » وإما على « كم » ، وإما على « كيف » ، وإما على « إضافة » ، وإما على « أين » <sup>(٥١)</sup> ، وإما على « متى » ، وإما على « موضوع » ، وإما على « أن يكون له » ، وإما على « يفعل » ، وإما على « ينفع » . فالجوهر على طريق المثال كقولك : إنسان ، فرس . والكم كقولك : ذو ذراعين ، ذو ثلاث أذرع . والكيف كقولك : أبيض ، كاتب . والإضافة كقولك : ١٢/ ضِعْف ، نِصْف . وأين كقولك : في لُوقَيْن <sup>(٥٢)</sup> ، في السوق .

ومتى كقولك : أمس ، عاماً أول . وموضوع كقولك : متكىء ، جالساً .  
 وأن يكون له كقولك : مُتَنَعِّل ، مُتَسَلِّح . ويفعل كقولك : يقطع ،  
 يُحْرِق . وينفعل : ينقطع ، يحترق .

وكل واحد من هذه التي ذُكِرَتْ إذا قيل < قيل > [ ١٦٠ أ ] مفرداً  
 على حياله /٥/، فلم يُقَلَّ بإيجاب ولا سلب أصلاً . لكن بتأليف بعض هذه  
 الى بعض تحدث الموجبة أ والسالبة ، فإن كل موجبة أو سالبة يُظن أنها  
 إما صادقة ، وإما كاذبة . والتي تقال بغير تأليف أصلاً فليس منها شيء  
 صادقاً ولا كاذباً ، /١٠/ ومثال ذلك : أبيض ، يُحْضِر ، يَظْفِر .

## - ٥ -

### في الجوهر

فأما الجوهر الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال  
 على موضوع ما ، ولا هو في موضوع ما . ومثال ذلك : إنسان ما ، أو فرس ما .  
 فأما الموصوفة بأنها جواهر ثوان فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة  
 بأنها أول . ومع هذه الأجناس هذه الأنواع /١٥/ أيضاً . ومثال ذلك أن إنساناً  
 ما هو في نوع ، أي في الإنسان ؛ وجنس هذا النوع الحي . فهذه الجواهر  
 توصف بأنها ثوان كالإنسان والحي . — وظاهر مما قيل أن التي تقال على  
 موضوع فقد يجب ضرورة أن يُحْمَل اسمها /٢٠/، وقولها يقال على ذلك  
 الموضوع . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أي على إنسان ما ،  
 فاسمه يُحْمَل عليه ، فإنك تحمل الإنسان على إنسان ما ، وقول الإنسان  
 أيضاً يُحْمَل على إنسان ما . فإن إنساناً ما هو إنسان ، وهو حي ، /٢٥/  
 فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع . فأما التي في موضوع فهي  
 أكثرها لا يحمل على الموضوع ، لا اسمها [ ١٦٠ ب ] ولا حدُّها ،  
 وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يحمل اسمها على الموضوع ؛ فأما قولها

فلا يمكن . ومثال ذلك : أن /٣٠/ الأبيض هو في موضوع ، أي في الجسم ، وهو يحمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يحمل في حال من الأحوال على الجسم .

وكل (٥٣) ما سواها فيما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر /٣٥/ الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها ، وذلك ظاهر من قبيل التصنّف للجزئيات : مثال ذلك أن الحي يُحمَل على الإنسان ، فهو أيضاً على إنسان ما . فإنه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو /٢/ ب/ ولا على إنسان أصلاً ؛ وأيضاً إن اللون في الجسم ، فهو أيضاً في جسم ما ، فإنه إن لم يكن في واحدٍ من الجزئية فليس هو ولا في الجسم أصلاً .

فيجب أن يكون كلُّ ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها . /٥/ فيجب إذاً إن لم يكن الجواهر الأول ألا يكون سبيلٌ إلى أن يوجد شيء من تلك الآخر . وذلك أن كل ما سواها فيما أن يكون على موضوعات ، أي يقال عليها ؛ وإما في موضوعات ، أي فيها .

والنوع — من الجواهر الثانية — أولى بأن يوصف جوهرًا من الجنس ، لأنه أقرب من الجوهر الأول . وذلك أن مَوْفِيًا إن وَفَى الجوهر الأول /١٠/ ما هو كان إعطاؤه النوع [ ١٦٢ أ ] وإعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك ، إلا أن إعطاؤه النوع أشدّ ملائمة وأبين في الدلالة عليه من إعطاؤه الجنس . مثال ذلك أنه إن وَفَى إنساناً (٥٤) ما ما هو ، كان إعطاؤه أنه إنسان أبين في الدلالة عليه من إعطاؤه أنه حي ، فإن ذاك أخص بإنسان ما ، وهذا أعم ؛ وإن وَفَى شجرةً ما ما هي ، (٥٥) كان إعطاؤه أنها شجرة أبين في الدلالة عليها /١٥/ من إعطاؤه أنها نبت . وأيضاً فإن الجواهر الأول لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولةً عليها أو موجودةً فيها ،



فلذلك صارت أولى وأحق بأن تُوصف جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس ، إذ كان النوع موضوعاً للجنس ، لأن الأجناس تُحْمَلُ على الأنواع ، وليس تنعكس الأنواع على /٢٠/ ، الأجناس فيجب من ذلك أيضاً أن النوع أولى وأحق بأن يُوصف جوهراً من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جنساً ، فليس الواحد منها أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً ، إذ كان ليس توفيتك في إنسان ما أنه إنسان أشد ملائمة من توفيتك في فرس ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من /٢٥/ الجواهر الأول أولى من الآخر بأن يوصف جوهراً ، إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يوصف جوهراً من فرس ما . وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد الجواهر الأول جواهر ثواني ، /٣٠/ لأنها وحدها تدل على الجواهر الأول من بين ما تُحْمَلُ عليه ؛ فإن مَوْفياً إن وَفَى إنساناً ما ما هو ، فوفاه بنوعه أو بجنسه كانت توفيته له ملائمة ؛ وإذا وَفَّاه بأنه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنه حي ؛ وإن وَفَّاه بشيء مما سوى ذلك أي شيء كان ، كانت توفيته له غريبة مُسْتَنْكَرَة : /٣٥/ كما إذا وَفَى بأنه أبيض أو أنه أنه يُحْضِرُ أو شيء من أشباه ذلك [ ١٦٢ ب ] أي شيء كان . فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهر . وأيضاً لأن الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولة عليها ، أو موجودة /١٣/ فيها ، لذلك صارت أولى وأحق بأن توصف جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر الأول وأجناسها عند سائر /٥/ الأمور الأخر كلها ، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحصل : فإنك تقول في إنسان ما إنه نحوي <sup>(٥٦)</sup> ، فأنت إذاً تقول : « نحويّاً » على الإنسان وعلى الحي ؛ وكذلك تجري الأمور في سائر ما أشبهه .

وقد يَعْمُ كُلُّ جَوْهَرٍ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضُوعٍ ، فَإِنَّ الْجَوْهَرَ الْأَوَّلَ

ليس يقال على موضوع ، ولا هو في موضوع . والجواهر الثواني قد يظهر بهذا /١٠/ الوجه أنه ليس شيء منها في موضوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ، أي على إنسان ما ، وليس هو في موضوع ، أي فيه . وذلك أن الإنسان ليس هو في إنسان ما ؛ وكذلك أيضاً الحي يقال على الموضوع ، أي على إنسان ما ، وليس الحي في إنسان ما . وأيضاً التي في موضوع ، فليس /١٥/ مانع يمنع من أن يكون اسمها في حال من الأحوال يُحمَل على موضوع . وأما قولها فلا سبيل إلى أن يُحمَل عليه . فأما الجواهر الثواني فإنه يُحمَل على الموضوع قولها واسمها ، فإنك تحمل على إنسان ما قول الإنسان وقول الحي . /٢٠/ فيجب من ذلك أن الجوهر ليس هو مما في موضوع ، إلا أن هذا ليس بخاصة للجوهر ، لكن الفصل أيضاً هو مما ليس في موضوع ، فإن الماشي وذا الرجلين يتقلان على موضوع ، أي على الإنسان ؛ وليس في موضوع ، /٢٥/ وذلك أن ذا الرجلين ليس هو في الإنسان ، ولا الماشي . وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يقال عليه الفصل ، مثال ذلك أن المشاء إن كان يقال على الإنسان فإن قول « المشاء » محمول على الإنسان ، وذلك أن الإنسان مشاء - ولا تغلطنا أجزاء الجواهر فتوهمنا أنها موجودة في موضوعات أي في كلياتها (٥٧) ، حتى يضطرنا الأمر إلى أن نقول إنها /٣٠/ ليست جواهر ، [ ١٦٣ أ ] لأنه لم يكن قول ما يقال في موضوع على هذا الطريق على أنه في شيء كجزء منه .

ومما يوجد للجواهر والفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها ، فإن كل حمَل يكون منهما فهو إما أن يحمل على /٣٥/ الأشخاص ، وإما على الأنواع ؛ فإنه ليس من الجوهر الأول حمَل أصلاً ، إذ كان ليس يقال على موضوع ما ألبتة . فأما < في > الجواهر الثواني فالنوع يُحمَل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص . وكذلك الفصول /٣/ ب / تحمل على الأنواع وعلى الأشخاص .

والجواهر الأول تقبل قول أنواعها وأجناسها ، والنوع يقبل قول جنسه ، إذ كان كلُّ ما قيل على المحمول /٥/ فإنه يقال أيضاً على الموضوع ؛ وكذلك تقبل الأنواع والأشخاص قولَ فصولها أيضاً . وقد كانت المتواطئة أسماءها هي التي الاسمُ عامٌ لها والقول واحدٌ بعينه أيضاً ؛ (\*) فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول فإنما يقال على طريق المتواطئة أسماءها .

وقد يُظنُّ بكل جوهر أنه يدل على مقصود اليه بالإشارة . فأما /١٠/ الجوهر الأول فبالحق الذي لا مَرِيَّةَ فيه أنها تدلّ على مقصود اليه بالإشارة ، لأن ما يستدلّ عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد . وأما الجواهر الثواني فقد يُوهم اشتباهُ شكل اللقب منها أنها تدلّ على مقصود اليه /١٥/ بالإشارة كقولك : الإنسان الحيوانُ — وليس ذلك حقاً ، بل الأولى أنها تدلّ على أي شيء ، لأن الموضوع<sup>(٥٨)</sup> ليس بواحد كالجوهر الأول ، لكن الإنسان يقال على كثير ، و < كذلك > الحيوان — إلا أنها ليست تدلّ على أي شيء على الإطلاق بمنزلة الأبيض ، فإن الأبيض ليس يدلّ على شيء /٢٠/ غير أي شيء . فأما النوع والجنس فإنهما يقرران أي شيء في الجوهر ؛ وذلك أنهما إنما يدلان على جوهر ثانٍ ما . إلا أن الإقرار بالجنس يكون أكثر حصرًا من الإقرار بالنوع ، فإنَّ القائل : « حيوان » قد جمع بقوله أكثر مما يجمع القائل : « إنسان » .

ومما للجواهر أيضاً أنه لا مُضَادَّ لها . فماذا يضاد الجوهر الأول ، /٢٥/ كإنسان ما ! فإنه لا مضادَّ له ؛ ولا للإنسان أيضاً ، ولا للحيوان مضادٌّ . إلا أن ذلك ليس خاصياً بالجوهر ، لكنه في أشياء أيضاً كثيرةٍ

(\*) في المخطوط الحالي ورقة وضع عليها بدلاً من « فيجب أن يكون جميع » : « وقد كانت المتواطئة » ، وهو تحريف بيد حديثه ، وصوابه ما أثبتنا اعتماداً على نشرة زنكر .

غيره ، مثال ذلك في الكم : فإنه ليس لدى الذراعين<sup>(٥٩)</sup> مضاد<sup>[ ١٦٣ ب ]</sup> ولا للعشرة ، ولا لشيء / ٣٠/ مما يجري هذا المجرى ، إلا أن يقول قائل : إن القليل ضدّ الكثير ، أو الكبير ضدّ الصغير ، لكن الكم المنفصل لا مُضادّ له .

وقد يُظنّ بالجواهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه / ٣٥/ ليس جوهرٌ بأكثر من جوهر في أنه جوهر ، ( فإن ذلك شيءٌ قد قلنا به ) لكنني أقول : إن ما هو في جوهر جوهر ليس يقال أكثر ولا أقل : مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون<sup>(٦٠)</sup> إنساناً أكثر ولا أقل ، ولا إذا قيس بنفسه ، ولا إذا قيس بغيره ؛ فإنه ليس أحد من الناس إنساناً بأكثر من إنسان غيره ، كما أن الأبيض أبيضٌ بأكثر مما غيره ( ١٤ ) أبيض ، والخير خيرٌ بأكثر مما غيره خير . وكما أن الشيء إذا قيس بنفسه أيضاً قيل إنه أكثر وأقل ، مثال ذلك أن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال إنه في هذا الوقت أبيض بأكثر مما كان قبل ، وإذا كان حاراً فقد يقال إنه حارٌ بأكثر مما كان أو أقل ؛ فأما الجوهر فليس يقال أكثر ولا أقل : ( ٥ ) فإنه ليس يقال في الإنسان إنه في هذا الوقت إنسان بأكثر مما كان فيما تقدّم ولا في غيره من سائر الجواهر . فيكون الجوهر لا يقبل الأكثر والأقل .

وقد يُظنّ أن أولى الخواص بالجواهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه / ١٠/ قابل للمتضادات ، والدليل على ذلك أنه لن يقدر أحدٌ أن يأتي بشيء مما ليس هو جوهرًا ، الواحد منه < بالعدد هو بعينه > قابلٌ للمتضادات ، مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود ، ولا الفعل الواحد / ١٥/ بالعدد هو بعينه يكون مذموماً أو محموداً ، وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء مما ليس بجوهر . فأما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات ، مثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، فإن

هذا الواحد هو بعينه يكون أبيض - حيناً وأسود - حيناً ، وحراراً وبارداً ، وطالحاً وصالحاً . ولن يوجد /٢٠/ ما يجري هذا المجرى في شيء مما سوى الجوهر أصلاً اللهم إلا أن يرد ذلك راداً بأن يقول : إن القول والظن مما يجري هذا المجرى ، لأن القول بعينه مضمون صدقاً وكذباً ، مثال ذلك أن القول إن [١٦٥] صدق في جلوس جالس فإنه /٢٥/ بعينه يكذب إذا قام ؛ وكذلك القول في الظن ، فإن الظان إن صدق في جلوس جالس كذب إذا قام متى كان ظنه به ذلك الظن بعينه . فنقول : إن الإنسان — وإن اعترف بذلك — فإن بين الجهتين<sup>(٥)</sup> اختلافاً، وذلك /٣٠/ أن الأشياء في الجواهر إنما هي قابلة للمتضادات بأن تتغير أنفسها ، لأن الشيء إذا كان حاراً فصار بارداً فقد تغير ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود ، وإذا كان مذموماً فصار محموداً ، وكذلك في سائر الأشياء : كل واحد منها /٣٥/ قابل للمتضادات بأن تقبل نفسه التغير. فأما القول والظن فإنهما ثابتان غير زائلين لا بنحو من الأنحاء ولا بوجه من الوجوه، وإنما تحدث المضادة فيهما بزوال<sup>(٦١)</sup> الأمر، فإن القول في جلوس جالس ثابت بحاله، وإنما يصير [٤ ب] صادقاً حيناً وكاذباً حيناً بزوال الأمر . وكذلك القول في الظن أيضاً . فتكون الجهة<sup>(٦٢)</sup> التي تخص الجوهر أنه قابل المتضادات بتغيره > في < نفسه . هذا إن اعترف الإنسان بذلك ، أعني أن الظن والقول قابلان للمتضادات . إلا أن /٥/ ذلك ليس بحق ، لأن القول والظن ليس إنما يقال فيهما إنهما قابلان للأضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئاً ، > لكن < من طريق أن حادثاً يحدث في شيء غيرهما ، وذلك أن القول إنما يقال فيه إنه صادق أو إنه كاذب من طريق أن الأمر<sup>(٦٣)</sup> موجود أو غير موجود ، لا من طريق<sup>(٦٤)</sup> أنه نفسه قابل للأضداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من /١٠/ شيء أصلاً ، ولا الظن . فيجب ألا يكونا قابلين للأضداد ، إذ كان

(٥) تحتها في الأصل : الجنسين .

ليس يحدث فيهما ضدُّ أصلاً ، فأما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض /١٥/ والسواد . وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحد من هذه وما يجري مجراها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات بتغيره في نفسه .

فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر ؛ وقد ينبغي الآن أن نتبع ذلك بالقول في الكم .

## - ٦ -

### [١٦٥ب] في الكم

وأما الكم فمنه منفصل ، ومنه متصل . وأيضاً منه ما هو قائم من /٢٠/ أجزاء<sup>(٦٥)</sup> فيه لها وضعٌ بعضُها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . فالمنفصل مثلاً هو : العدد والقول ؛ والمتصل : الخط ، والبسيط ، والجسم ، وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمانُ والمكانُ .

فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌ مشترك أصلاً يلتئم عنده بعضُ /٢٥/ أجزاء ببعض ، مثال ذلك أن الخمسة — إذ هي جزء من العشرة — فليس تتصل بحدٍّ مشترك الخمسة منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة /٣٠/ والسبعة أيضاً ليس يتصلان بحدٍّ مشترك . وبالجملة ، لست تقدر في الأعداد على أخذ حدٍّ مشترك بين أجزائها ، لكنها دائماً منفصلة ، فيكون العدد من المنفصلة . وكذلك أيضاً « القول » هو من المنفصلة : فأما أن القول كمٌّ فظاهر ، لأنه يُقَدَّر بمقطع ممدود أو مقصور ؛ وإنما أعني ذلك القول /٣٥/ الذي يخرج بالصوت ؛ وأجزاؤه ليست تتصل بحدٍّ مشترك ، وذلك

أنه لن يوجد حدٌّ مشتركٌ تتصل به المقاطع ، لكن كلَّ مقطع منفصلٌ على حِiale .

(٢٥) فأما الخط فمتصل ، لأنه قد يتهياً أن يؤخذ حدٌّ مشتركٌ تتصل به أجزاؤه : كالنقطة ؛ وفي البسيط الخط ، فإن أجزاء السطح قد تتصل بحدٍّ ما مشترك ، وكذلك أيضاً في الجسم قد تقدر أن تأخذ حدّاً مشتركاً /٥/ وهو الخط أو البسيط ، تتصل به أجزاء الجسم — ومما يجري هذا المجرى أيضاً الزمان والمكان . فإن الآن من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المستقبل . والمكان أيضاً من المتصلة ، لأن أجزاء الجسم تشغل /١٠/ مكاناً ، وهي تتصل بحدٍّ ما مشترك ، فتكون أجزاء المكان أيضاً التي يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاء الجسم تتصل بالحدِّ بعينه الذي به تتصل أجزاء الجسم ؛ فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلاً ، إذ كانت أجزاؤه قد تتصل بحدٍّ واحد مشترك .

وأيضاً [١٦٤ أ] <sup>(٦٦)</sup> منه ما هو قائم من أجزاء فيه ، لها وضعٌ بعضها /١٥/ عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضعٌ بعضها عند بعض ، لأن كلَّ واحد منها موضوعٌ بحيث هو . وقد يمكنك أن تدلَّ وترشيدَ أين كل واحد منها موضوعٌ في السطح ، وبأي جزء من سائر الأجزاء يتصل . وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضعٌ ما ، /٢٠/ وذلك أنه قد يمكن على هذا المثال في كل واحد منها أن تدلَّ عليه أين هو موضوع ، وأي الأجزاء يصل ما بينها ، وكذلك أجزاء المصمت <sup>(١)</sup> وأجزاء المكان . — وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاءه لها وضعٌ ما بعضها عند /٢٥/ بعض ، ولا أنها موضوعةٌ بحيث ما ، ولا أن أجزاء ما من أجزائه يتصل بعضها ببعض . ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثبات لشيء من أجزاء الزمان ؛ وما لم يكن ثابتاً ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضعٌ ما ؛

(١) المصمت : الجسم .

بل الأولى أن يقال إن لها ترتيباً ما ، لأن بعض الزمان متقدّم ، وبعضه متأخر ؛ وكذلك العدد ، لأن الواحد في العدد قبل الاثنين ، والاثنين قبل /٣٠/ الثلاثة ، فيكون لها بذلك ترتيبٌ ما . فأما وضعاً فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لها . والقول أيضاً كذلك ، لأنه لا ثبات لشيء من أجزائه ؛ فإنه إذا نُطِقَ به مضى <sup>(٦٧)</sup> فلم يكن /٣٥/ إلى أخذه فيما بعد سبيلٌ ؛ فيجب ألا يكون لأجزائه وضعٌ ، إذ كان لا ثبات لشيء منها . فمنه إذن ما يقوم من أجزاء لها وضع ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع .

فهذه فقط التي ذُكِرتْ يقال لها بالتحقيق « كم » ؛ وأما كل ما سواها <sup>(٦٩)</sup> /٥/ ب/ فبالعرض يقال ذلك فيها . فإنما إنما نقول فيما سوى هذه إنها كم ونحن نقصد قصد هذه ، مثال ذلك : أننا نقول في البياض إنه مادٌّ <sup>(١)</sup> كثير ؛ وإنما نشير إلى أن البسيط <sup>(٧٠)</sup> كثير ؛ ونقول في العمل إنه طويل ، وإنما نشير إلى أن زمانه طويل ؛ ونقول أيضاً في الحركة إنها كثيرة <sup>(٧١)</sup> ؛ — فإن كل واحد من هذه ليس يقال له كم بذاته . والمثال في ذلك أن مَوْقِياً إن وَقَى : كم هذا العمل ؟ فإنما يحده بالزمان ، فيقول : عملُ سنة أو ما أشبه ذلك ؛ [١٦٤ ب] وإن وَقَى : كم هذا الأبيض ؟ فإنما يحده بالبسيط ، فإنه إنما يقول في مبلغ البياض بمبلغ البسيط ؛ فتكون هذه فقط التي ذُكِرتْ يقال لها بالتحقيق وبذاتها كم . /١٠/ فأما ما سواها فليس منها شيء هو بذاته كم ، بل إن كان ولا بدّ فبالعرض .

والكم أيضاً لا مُضَادٌّ له أصلاً . فأما في المنفصلة فظاهر أنه ليس له مضاد أصلاً ، كأنك قلت لذي <sup>(٢)</sup> الذراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح ، أو لشيء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضدٌ أصلاً إلا أن يقول

(١) مادّ : من مدّ — ارتفع أو زاد .

(٢) كأنك قلت لذي ... = كما هي الحال في ...



١٥/ قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير، وليس شيء من هذه ألَبَتَة كَمًا، لكنها من المضاف. — وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء ألَبَتَة بنفسه إنه كبير أو صغير، بل بقياسه إلى غيره. مثال ذلك أن الجبل قد يوصف صغيراً<sup>(١)</sup>، والسمسمَة كبيرة بأن هذه أكبر مما هو من جنسها.

وذاك أصغر مما هو من جنسه؛ فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره، ٢٠/ فإنه لو وُصف شيء صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وُصف الجبل في حال من الأحوال صغيراً أو السمسمَة كبيرة. وأيضاً قد نقول إن في القرية أناساً ايشينية كثيراً، وفي مدينة ايشينية أناساً قليلاً على أنهم أضعاف أولئك ونقول إن في البيت أناساً كثيراً وفي الملعب أناساً قليلاً على أنهم أكثر منهم كثيراً. ٢٥/ وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلاث الأذرع وكل واحد مما أشبههما يدل على كم. فأما الكبير والصغير فليس يدلان على كم، بل على مضاف، فإن الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر، فيكون من البين أن هذين من المضاف. وأيضاً إن وضعت أنهما كم، أو وضعت أنهما ٣٠/ ليس <١> بكم، فليس لهما مضادٌ ألَبَتَة، وذلك أن الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه، وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد<sup>(٢)</sup>! وأيضاً إن يكن الكبير والصغير متضادين وجِد الشيء بعينه قابلاً للمتضادات معاً، وأن كل واحد منهما أيضاً مضادٌ لذاته، لأن الشيء ٣٥/ بعينه قد يوجد كبيراً وصغيراً حتى معاً، إذ كان عند هذا صغيراً، وهو بعينه عند غيره [١٦٦ أ] كبير، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيراً وصغيراً في زمان بعينه حتى يكون قد يقبل الضدين معاً، لأنه من المتفق عليه أنه ليس يمكن أن يقبل شيء واحد الضدين معاً، مثال ذلك في الجوهر: ٦/ فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل للتضادات، إلا أنه لن يصحَّ

(١) ص: صغير.

(٢) ص: المضاد—ويصح أيضاً.

وَيَسْتَقُفُّ مَعاً ، ولا يكون أبيض - وأسود - معاً ، ولا شيء من سائر الأشياء  
 البتة يقبل / ٥ / الضدين معاً . ويوجد أيضاً > حيثئذ < كل واحدٍ منهما مضاداً<sup>(١)</sup>  
 لذاته . وذلك أنه كان الكبير مضاداً للصغير ، وكان الشيء الواحد بعينه  
 كبيراً وصغيراً معاً ، فالشيء يكون مضاداً لذاته إلا أنه من المحال أن يكون  
 شيء مضاداً لذاته . فليس الكبير إذاً مضاداً للصغير ، / ١٠ / ولا الكثير للقليل .  
 فتكون هذه — وإن قال الإنسان إنها ليست من المضاف ، بل من الكم —  
 ليس فيها تضادٌ .

وأكثر ما ظننت المضادة في الكم موجودة في المكان ، لأن المكان  
 الأعلى يضعون أنه مضادٌ للمكان الأسفل ، ويعنون بالمكان الأسفل المكان  
 الذي يَلْقَى الوَسْطَ . وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن البُعْدَ<sup>(٢)</sup> بين الوسط وبين  
 / ١٥ / أطراف<sup>(٣)</sup> العالم أبعدُ البعد . ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحدَّ  
 لسائر المتضادات من هذه ، لأنهم إنما يَحْدُّون المتضادات بأنها التي بعدها  
 بعضها من بعض غاية البُعْدِ ويجمعها جنسٌ واحد .

وليس بمظنون بالكم أنه قابلٌ للأكثر والأقل ، مثال ذلك : ذو الذراعين  
 / ٢٠ / فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا . وكذلك في العدد ، مثال ذلك :  
 الثلاثة والخمسة ، فإنه ليس يقال إن هذه خمسة بأكثر مما هذه ثلاثة ، أو إن  
 هذه ثلاثة بأكثر مما هذه ثلاثة . ولا يقال أيضاً في زمان إنه زمان بأكثر  
 من غيره ، ولا يقال بالجملة في شيء مما ذكر الأكثر ولا الأقل ، فيكون  
 إذاً / ٢٥ / الكم غير قابلٍ للأكثر والأقل .

وأخص الخواص بالكم أنه يُقال مساوياً وغير مساوٍ ؛ مثال ذلك  
 الجثة :<sup>(٢)</sup> تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على

(١) ص : مضاد .

(٢) الجثة : المقدار .

هذا المثال يقال مساوٍ وغير مساوٍ ، وأما سائر ما لم يكن كَمّاً فليس يكاد يُظَنُّ به أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ ، مثال ذلك : الحال ، <sup>(١)</sup> ليس يكاد أن يقال [١٦٦ ب] مساوية /٣٠/ ولا غير مساوية ، بل الأحرى أن تُقال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساوٍ ، بل شبيهه . فيكون أخص خواص الكم أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ /٣٥/ .

## - ٧ -

### في التي من المضاف

يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها ، أي نحو كان . مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شيء ؛ والضعفُ ماهيته بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال ضعفاً لشيء وكذلك كل ما يجري هذا المجرى . — ومن المضاف أيضاً هذه ٦/ب/ الأشياء : مثال ذلك : الملكة ، والحال ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير . وذلك أن الملكة /٥/ إنما تقال ملكةً لشيء ، والعلمُ علمٌ بشيء والوضع وضع لشيء ، والحسُّ حسٌ بشيء ، وسائر ما ذكرنا يجري هذا المجرى . فالأشياء إذن التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أي نحو كان لا غير ، مثال ذلك : الجبل ، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره ، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء ، والشبيه إنما يقال شبيهاً بشيء ؛ /١٠/ وسائر ما يجري

---

(١) الحال δααΘεσε أي الحالة الوقتية (المرض ، الحرارة الخ) . بعكس εεε ، الحالة العادية (العلم ، الفضيلة) .

هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة . والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع ، والوضع من المضاف . فأما : يضطجع ، أو يقوم ، أو يجلس فليست من الوضع ، بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع الذي ذُكر .

١٥/ وقد توجد أيضاً المضادة في المضاف ، مثال ذلك : الفضيلة والحسنة ، كل واحد مضاد لصاحبه ، وهو من المضاف ؛ والعلم والجهل . — إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف ، فإنه ليس للضعفين ضد ، ولا للثلاثة الأضعاف ، ولا لشيء مما كان مثله .

٢٠/ وقد يُظن المضاف أنه أيضاً يقبل الأكثر والأقل ، لأن الشبيه يقال أكثر شبيهاً وأقل شبيهاً ؛ وغير المساوي يقال أكثر وأقل . وكل واحد منهما من المضاف ، فإن الشبيه إنما يقال شبيهاً بشيء ، وغير المساوي غير مساوٍ / ٢٥/ لشيء . ولكن ليس كلُّه يقبل الأكثر والأقل ، فإن الضعف ليس يقال ضعفاً أكثر ولا أقل ، ولا شيئاً مما كان مثله .

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول ، مثال ذلك : العبد ، يقال عبدٌ للمولى ، والمولى يقال مولى للعبد ؛ والضعف / ٣٠/ ضعف للنصف ، والنصف نصف للضعف ؛ والأكبر أكبر من الأصغر ، والأصغر أصغر من الأكبر . وكذلك أيضاً في سائرهما ، ما خلا أنهما في مخرج اللفظ ربما اختلف<sup>(٧٤)</sup> تصریفهما ، مثال ذلك : العلم ، يقال علم بمعلوم ، والمعلوم معلوم للعلم ؛ والحس حس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس . / ٣٥/ لكن ربما ظُنَّ غير متكافئين متى لم يُضَف<sup>(٧٥)</sup> إلى الشيء الذي إليه يضاف — إضافةً مُعَادِلَةً ، بل فَرَطَ المضيف ، مثال ذلك : الجناح إن أضيف إلى / ٧/ ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح ، لأن الأول لم تكن إضافته مُعَادِلَةً ، أعني الجناح إلى ذي الريش . وذلك أنه ليس من طريق أن ذا الريش ذو الريش أضيف إليه في

القول الجناح ، لكن من طريق أنه ذو جناح ، إذ كان كثير غيره من ذوي الأجنحة لا ريش له . فإن /٥/ جَعَلْتَ الإضافة معادلةً رجع أيضاً بالتكافؤ ، مثال ذلك : الجناحُ جناحُ لذي الجناح ، وذو الجناحُ بالجناح هو ذو جناح . وخلق أن يكون ربما نُضْطَرُّ إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسماً موضوعاً إليه تقع الإضافة معادلةً ، مثال ذلك : أن السُّكَّانَ إن أضيف إلى الزورق لم تكن إضافته معادلةً ، لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أضيف إليه في القول : « السُّكَّانَ » /١٠/ إذ كان قد يوجد زوارق لا سُكَّانَ لها ، ولذلك لا يرجع بالتكافؤ ، لأنه ليس يقال إن الزورق زورق بالسكان . لكن خليك أن تكون الإضافة أعدلَ إذا قيلت على هذا النحو : السُّكَّانُ سُكَّانٌ لذي السكان — أو على نحو ذلك ، إذ ليس يوجد اسمٌ موضوعٌ فيرجع حينئذ متكافئاً إذا كانت الإضافة معادلةً ، /١٥/ فإن ذا السكان إنما هو ذو سكان بالسكان . [١٦٧ ب] وكذلك أيضاً في سائرهما : مثال ذلك : أن الرأس تكون إضافته إلى ذي الرأس أعدلَ من إضافته إلى الحي ، فإنه ليس الحي من طريق ما هو حي له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له . وهكذا أسهلُّ ما لعله يتهيأ لك به <sup>(٧٦)</sup> أخذُ الأسماء فيما لم يكن لها /٢٠/ أسماء موضوعة : أن تضع الأسماء <sup>(٧٧)</sup> من الأول <sup>(٧٨)</sup> للتي عليها ترجع بالتكافؤ على مثال ما فُعِلَ في التي ذَكَرْتُ آنفاً — من الجناح : ذو الجناح ، ومن السكان : ذو السكان .

فكل الإضافات <sup>(٧٩)</sup> إذا أضيفت على المعادلة قيل إنها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ . فإن الإضافة إن وقعت جزافاً ولم تقع إلى الشيء الذي /٢٥/ إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيءٌ أثبت من المتفق فيها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ ، ولها أسماءٌ موضوعةٌ فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم <sup>(٨٠)</sup> ، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول . مثال ذلك أن العبد إن لم يُضَفَّ إلى المولى لكن إلى /٣٠/ الإنسان ، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ

لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضاً متى أضيف الشيء إلى شيء الذي إليه يُنسب بالقول إضافةً مُعادلةً ، فإنه إن ارتفع سائر الأشياء كلها العارضة لذلك<sup>(٨١)</sup> بعد أن يبقى ذلك الشيء وحده الذي إليه الإضافة فإنه ينسب إليه بالقول أبداً نسبةً مُعادلةً ، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى ، فإن ارتفعت سائر الأشياء اللاحقة<sup>(٨٢)</sup> للمولى — مثال ذلك أنه ذو رجلين ، ٣٥/ أنه قَبُولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقي أنه مولى فقط ، قيل أبداً العبد بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبد عبد المولى . — ومتى أضيف شيء ٧ب/ إلى الشيء الذي<sup>(١)</sup> ينسب إليه بالقول على غير معادلة ثم ارتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة لم ينسب إليه بالقول . فليترى أن العبد أضيف إلى الإنسان ، والجنح إلى ذي الريش ؛ ويرفع من ٥/ الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حينئذ العبد بالقياس إلى الإنسان ، وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن [ ولا ] العبد . وكذلك فليرفع أيضاً عن ذي الريش [ ١٦٨ أ ] أنه ذو جناح ، فإنه لا يكون حينئذ الجناح من المضاف ، وذلك أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشيء . فقد يجب أن تكون الإضافة ١٠/ إلى الشيء الذي إليه يقال — مُعادلةً . وإن كان يوجد اسمٌ موضوعاً ، فإن الإضافة تكون سهلة ؛ وإن لم يوجد فخليق أن يكون يُضطرُّ إلى اختراع اسم . وإذا وقعت الإضافة على هذا النحو ، فمن البين أن المضافات<sup>(٢)</sup> كلها يرجع بعضها على بعض في القول بالتكافؤ .

وقد يُظنُّ أن كلَّ مضافين فهما معاً في الطبع ، وذلك حق<sup>(٨٣)</sup> في أكثرها ؛ ١٥/ فإن الضعْفُ موجودٌ والنصفُ معاً ، وإن كان النصف موجوداً فالضعْفُ موجود ، وإن كان العبد موجوداً فالمولى موجود ، وكذلك يجري الأمر ٢٠/ في سائرهما . وقد يفقد كلُّ واحد منهما الآخر مع فقدته ،

(١) ص : التي .

(٢) ص : المضاف .

وذلك أنه إذا لم يوجد الضَّعْف لم يوجد النَّصْف ؛ وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف . وعلى هذا المثال يجري الأمرُ فيما أشبهها .

وقد يُظَنُّ أنه ليس يصح في كل مضافين أنهما معاً في الطبع ، وذلك أن المعلوم مظنون بأنه أقدم من العلم ، لأن أكثر تناولنا العلم بالأشياء من بعد ٢٥/ وجودها ، وأقل ذلك أو لا شيء ألبتة يوجد [ من ] العلم والمعلوم جارين معاً . وأيضاً المعلوم إن فُقدَ معه العلمُ به ، فأما العلم فليس يُفقدَ معه المعلوم ، وذلك أن المعلوم إن لم يوجد ، لم يوجد العلم ، لأنه لا يكون حيثئذ ٣٠/ علمٌ بشيء ألبتة . فأما إن لم يوجد العلم ، فلا شيء مانعٌ من أن يكون المعلوم . مثال ذلك تربيع الدائرة : ان كان معلوماً فعلمه لم يوجد بعد . فأما هذا المعلوم نفسه فآنيته قائمة . وأيضاً الحيُّ إذا فُقدَ لم يوجد العلم ، فأما المعلوم ٣٥/ فقد يمكن أن يكون كثيرٌ منه موجوداً . — وكذلك يجري الأمر في باب الحس أيضاً ، وذلك أنه قد يُظن أن المحسوس أقدمُ من الحس به ، لأن المحسوس إذا فُقدَ معه الحسُّ به . فأما الحس فليس يُفقدَ معه المحسوس . وذلك أن الحواس إنما وجودها بالجسم وفي الجسم . وإذا فُقدَ المحسوس فُقدَ الجسم ٨/ أ/ أيضاً إذا كان الجسم شيئاً من المحسوسات . وإذا لم يوجد الجسم [ ١٦٨ ب ] فُقدَ الحس أيضاً ، فيكون المحسوس يُفقدَ معه الحسُّ . فأما الحس فليس يفقدَ معه المحسوس ، فإن الحي إذا فُقدَ فُقدَ الحسُّ ، وكان المحسوس موجوداً مثل ٥/ الجسم والحرَّ والخلو والمرَّ وسائر المحسوسات الأخر كلها . وأيضاً فإن الحس إنما يكون مع الحاسِّ ، وذلك أن معاً يكون الحيُّ والحسُّ . وأما المحسوس فموجود من قبَل وجود الحي والحس ، فإن النار والماء وما يجري مجراها مما منه قوام الحيوان موجودةٌ من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة أو الحس . فلذلك ١٠/ قد يُظن أن المحسوس أقدم وجوداً من الحسِّ .

ومما فيه موضع شك : هل الجواهر ليس جوهرٌ منها يقال من باب

المضاف على حسب ما يُظَنّ ، أو ذلك ممكن في جواهرٍ ما من الجواهر الثواني ؟ - فأما في الجواهر الأول فإن ذلك حق ، وذلك أنه ليس يقال /١٥/ من المضاف : لا كليتها ولا أجزاؤها ، فإنه ليس يقال في إنسان ما إنه إنسان ما لشيء ، ولا في ثور ما إنه ثور ما لشيء ؛ وكذلك أجزاؤها أيضاً ، فإنه ليس يقال في يد ما إنها يد ما لإنسان لكن إنها يدٌ لإنسان ولا يقال في رأس ما إنه رأس ما لشيء ، بل /٢٠/ رأس لشيء - وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها : فإنه ليس يقال إن الإنسان إنسان لشيء ، ولا إن الثور ثور لشيء ، ولا إن الخشبة خشبة لشيء ، بل يقال إنها ملكٌ لشيء . فأما في هذه فإن الأمر ظاهر أنها ليست من المضاف . - وأما في بعض الجواهر الثواني فقد يدخل في أمرها الشكُّ ، /٢٥/ مثال ذلك أن الرأس يقال إنه رأس لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء ، وكل واحد مما أشبه ذلك - فيكون قد يُظَنُّ أن هذه من المضاف . فإن كان تحديد التي من المضاف قد وُقِيَ على الكفاية فحلُّ الشكِّ الواقع في أنه ليس جوهر من الجواهر يقال من المضاف : إما مما يصعب جداً ، وإما مما لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من المضاف الوجود لها هو أنها مضافة على نحو من الأنحاء - فلعلة يتهياً أن يقال شيء في فسخ ذلك . فأما التحديد المتقدم فإنه يلحق كل ما كان من المضاف : إلا أنه ليس معنى [١٦٩ أ] القول إن الوجود لها هو أنها مضافة هو معنى القول إن /٣٥/ ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها .

وَبَيِّنْ من ذلك أن من عرف أحد المضافين مُحَصَّلاً عرف أيضاً ذلك الذي إليه يضاف مُحَصَّلاً . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف ، وكان الوجود للمضاف هو مضافاً (\*) على نحو من ٨/ ب/ الأنحاء ، فقد عَلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال . فإنه إن لم يعلم أصلاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال لم يعلم

(\*) ص : مضاف .



ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال . وذلك بَيِّنٌ أيضاً في الجزئيات ، مثال ذلك : الضَّعْفُ ، فإن من علم الضَّعْفَ على التحصيل فإنه على المكان (\*) يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا ضعفه محصلاً . فإنه إن لم يعلمه ضِعْفاً لشيء واحدٍ محصَّلٍ فليس يعلمه ضِعْفاً أصلاً . وكذلك أيضاً إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن ، فقد يجب ذلك ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه مُحْصَلاً ، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما يعلم أن هذا /١٠/ أحسن مما دونه في الحُسْنِ ، فإن ذلك إنما يكون توهماً ، لا علماً ، وذلك أنه ليس يعلم يقيناً أنه أحسن مما هو دونه ، فإنه ربما اتفق ألا يكون شيء دونه . فيكون قد ظهر أنه واجب ضرورة متى عَلِمَ الإنسانُ أحدَ المضافين مُحْصَلاً أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخر الذي إليه أُضِيفَ محصلاً .

فأما الرأس واليد وكلُّ واحدٍ مما يجري مجراهما مما هي جواهر ، فإن /١٥/ ماهياتها أنفَسَها قد تُعَرَّفَ مُحْصَلةً . فأما ما يضاف إليه فليس واجباً أن يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا ، ويد من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإذا لم تكن هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهرٌ من الجواهر من /٢٠/ المضاف . إلا أنه خَلِيقٌ أن يكون قد يصعب التقحُّم على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُتَدَبَّرَ مراراً كثيرة . فأما التشكُّك فيها فليس مما لا دَرَكَ فيه .

---

(\*) على المكان — مباشرةً ، في الحال . — على التحصيل — محصلاً — على نحو محدود معين .

## [١٦٩ب] في الكيف والكيفية

وَأُسَمِّي « بالكيفية » تلك التي يقال في الأشخاص : كيف هي .  
٢٥/ والكيفية ما يقال على أنحاء شتى : -

فليسَمَ نوعٌ واحدٌ من الكيفية ملكةً وحالا . وتخالِفُ الملكةُ الحالَ في أنها أبقي وأطول زماناً : ومما يجري هذا المجرى العلومُ والفضائلُ ، فإن العلمَ مَظنونٌ به أنه من الأشياءِ الباقية التي تعسُرُ حركتها ، وإن كان الإنسانُ إنما ٣٠/ شدا من العلم<sup>(\*)</sup> ، ما لم يحدث عليه تغيرٌ فادح من مرض أو غيره مما أشبهه وكذلك أيضاً الفضيلة ( مثل العدل والعفة وكل واحد مما أشبه ذلك ) قد ٣٥/ يُظَنُّ أنها ليست بسهولة الحركة ولا سهولة التغير . - وأما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغير ، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك . فإن الإنسان قد قَبِلَ بهذه حالا<sup>(\*\*)</sup> على ضرب من الضروب ، إلا أنه قد يتغير بسرعة ، فيصير بارداً بعد أن كان حاراً ويُنْقَل من الصحة إلى ٩/ أ/ المرض ، وكذلك الأمر في سائرهما ، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له - لطول المدّة - حالا طبيعية لا شفاء لها أو عسرت حركتها جداً . فلعله أن يكون للإنسان أن يسمى هذه حينئذ ملكة .

ومن البَيِّن أنه إنما يقتضي اسم الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً ٥/ وأعسر حركة ، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم تمسكاً يعتد به ، لكنه سريع التنقل ، أن له ملكة . على أن لمن كان بهذه الصفة حالا ما في العلم : إما أخس وإما أفضل ، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن ١٠/ هذه

---

(\*) وإن كان ... من العلم : أي : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلاً .

(\*\*) مفعول - « قبل » .

سهلة الحركة ، وتلك أطول زمانا وأعسر تحرّكا . — والملكات هي أيضاً حالات ، وليس الحالاتُ ضرورةً ملكات ، فإن من كانت له ملكة فهو بها بحال ما أيضاً من الأحوال . وأما من كان بحال من الأحوال فليست له لا محالة ملكة<sup>١</sup> .

وجنس<sup>٢</sup> آخر من الكيفية هو الذي به نقول : مُلاكِزيين أو محاضريين ١٥/ أو مصححين أو (\*\*\*) مراضين ، أو بالجملة ما قيل بقوة طبيعية أو لا قوّة . وذلك أنه ليس يقال كل واحد من أشباه [ ١٧٠ أ ] هذه لأن له حالا ما ، لكن من قبيل أن له قوّة طبيعية أو لا قوّة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا يفعل<sup>(٨٤)</sup> شيئاً . مثال ذلك أنه يقال مُلاكِزيون أو محاضريون ليس من قبل أن لهم حالا ما ، لكن من قبل أن لهم قوّة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة ؛ ويقال مصححون من قبيل ٢٠/ أن لهم قوّة طبيعية على ألا يفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة ؛ ويقال مراضون من قبيل أنه لا قوّة لهم طبيعية على ألا يفعلوا<sup>(٨٥)</sup> شيئاً . وكذلك أيضاً الأمر في الصُّلب وفي اللين ، فإنه يقال صُّلب من قبيل أن له قوّة على ٢٥/ ألا ينقطع بسهولة ؛ ويقال لين من قبل أنه لا قوّة له على هذا المعنى نفسه .

وجنس ثالث من الكيفية كصفات انفعالية وانفعالات ، ومثالات ذلك هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مجانساً لهذين ؛ وأيضاً الحرارة والبرودة ٣٠/ والبياض والسواد . وظاهر أن هذه كصفات ، لأن ما قبيلها قيل فيه بها : كيف هو : ؟ مثال ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قبيل الحلاوة ، والجسم يقال أبيض لأنه قبيل البياض . وكذلك يجري الأمر في سائرهما .

ويقال كصفات انفعالية ليس من قبيل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبيلت هذه الكصفات انفعالات شيئاً ، فإن العسل ليس يقال حلو

---

(\*) ملاكزيون : مصارعون ؛ محاضريون : عداؤون ، مصحاحون : أصحاب ؛ مراضون : مرضى .

قَبْلَ أَنَّهُ انْفَعَلَ / ٩ ب / شيئاً ولا واحد من سائر ما أشبهه . وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقلان كفتين انفعاليتين ليس من قَبْلَ أن تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها انفعلت شيئاً ، بل إنما يقال لكل واحدة من هذه الكيفيات التي ذكرناها / ٥ / كيفيات انفعالية من قَبْلَ أنها تحدث في الحواس انفعالا . فإن الحلاوة تحدث انفعالا ما في المذاق ، والحرارة في اللمس ؛ وعلى هذا المثال سائرُها أيضاً .

فأما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنما تقال كيفيات انفعالية / ١٠ / بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدم ذكرها ، لكن من قَبْلَ أنها أنفسها إنما تولدت عن انفعال . ومن البين أنه قد يحدث عن الانفعال تغيرٌ كثيرةٌ / ١٥ / في الألوان : من ذلك أن المرء إذا خجل احمرَّ ، وإذا فزع اصفرَّ ، وكل واحد مما أشبهه<sup>(٨٦)</sup> ذلك . فيجب من ذلك<sup>(٨٦)</sup> [ ١٧٠ ب ] إن كان أيضاً إنسان قد ناله بالطبع بعض هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونه مثل ذلك اللون . وذلك أنه إن حدث الآن عند الخجل حال ما لشيء<sup>(٨٧)</sup> مما للبدن فقد يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحال بعينها في الجبلة الطبيعية فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله<sup>(٨٨)</sup> . فما كان من هذه العوارض كان ابتداءؤه عن انفعالات / ٢٠ / ما عسرة ، حركتها ذات ثبات ، فإنه يقال لها كيفيات : فإن الصفرة والسواد إن كان تكونه في الجبلة الطبيعية فإنه يُدعى كيفية إذ كنا قد يقال فينا به : كيف نحن ؟ وإن كان إنما عرضت الصفرة أو السواد من مَرَضٍ مُزْمِنٍ / ٢٥ / أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى الصلاح أو بقي ببقائنا - قيلت هذه أيضاً كيفيات . وذلك أنه قد يقال فينا بها على ذلك المثال كيف نحن . فأما ما كان حدوثه عما يسهل انحلاله وشيك عودته إلى الصلاح قَبْلَ / ٣٠ / انفعالا<sup>(٨٩)</sup> ، وذلك أنه لا يقال به في أحد : كيف هو ، فإنه ليس يقال لمن احمرَّ بخجل : أحمرُّ ، ولا من أصفر للفرع : مُصْفَرٌّ ، لكن أنه انفعال شيئاً<sup>(٩٠)</sup> . فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كيفيات .

وعلى هذا المثال يقال في النفس أيضاً كيفيات انفعالية وانفعالات .  
 فإن كان تولده فيها <sup>(٩١)</sup> منذ أول التكوين عن انفعالاتٍ ما فإنها أيضاً تقال  
 كيفيات ، /٣٥/ ومثال ذلك تيه العقل والغضب وما يجري مجراهما ، فإنهم  
 به يقال فيهم بها : /١٠/ أ/ كيف هم ، فيقال غَضُوبٌ وتائه العقل ، وكذلك  
 أيضاً سائر أصناف تيه العقل إذا لم تكن طبيعيةً لكن كان تولدها عن عوارض  
 ما أخرَ يَعَسُرُ التخلصُ منها أو هي غير زائلة أصلاً يقال كيفيات ، وذلك  
 أنه يقال فيهم <sup>(٩٢)</sup> بها : كيف /٥/ هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء  
 سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح فإنها تقال انفعالات مثال ذلك الإنسان إن  
 اغتمَّ فأسرع غضبه : فإنه ليس يقال غضوباً مَنْ أسرع غضبه بمثل هذا  
 [١٧١ أ] الانفعال ، بل أحرى أن يقال إنه انفعَل /١٠/ شيئاً ، فتكون هذه  
 إنما تقال انفعالات ، لا كيفيات .

وجنس رابع من الكيفية : الشكل والخلقة الموجودة في واحد واحد ؛  
 ومع هذين أيضاً الاستقامة والانحناء و < أي > شيء < آخر > إن كان يشبه  
 هذه . وبكل واحد من هذه يقال : كيف الشيء ؟ فإنه قد يقال في الشيء  
 /١٥/ بأنه مثلث أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحني . ويقال أيضاً  
 كل واحد بالخلقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكاثف ، والخشن  
 والأملس فقد يُظَنُّ أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه  
 وما أشبهها مباينةً للقسمة التي في الكيف . وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد  
 /٢٠/ منها أخرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال  
 كثيف بأن أجزائه متقاربٌ بعضها من بعض ، ويقال متخلخل بأن أجزائه  
 متباعدةٌ بعضها عن بعض ، ويقال أملس بأن أجزائه موضوعة على استقامة  
 ما ، ويقال خشن بأن بعضها يَفْضُلُ (\*) وبعضها يَقْصُرُ .

(\*) يفضل : يبرز .

/٢٥/ ولعله قد يظهر للكيفية ضربٌ ما آخر ، إلا أن ما يذكر خاصةً من ضروبها فهذا مَبْلَغُهُ .

فالكيفيات هي هذه التي ذُكِرَتْ ؛ وذوات الكيفية هي التي يقال بها<sup>(٩٣)</sup> على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما في أكثرها /٣٠/ أو في جميعها ، إلا الشاذ منها ، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك : من البياض — أبيض ، من البلاغة — بليغ ، ومن العدالة — عدل ؛ وكذلك في سائرهما . وأما في الشاذ منها فلأنه لم يوضع للكيفيات أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ، /٣٥/ مثال ذلك : المُحَاضِرِي أو المُلا كَرِي الذي يقال بقوة طبيعية . فليس يقال /١٠/ ب/ في اللسان اليوناني عن كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها . وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني<sup>(٩٤)</sup> اسم فيقال بها<sup>(٩٥)</sup> هؤلاء [١٧١ ب] كيف هم ، كما وضع للعلوم وهي التي بها<sup>(٩٦)</sup> يقال ملاكزون أو مناضلون<sup>(٩٧)</sup> من طريق الحال : فإنه يقال علم ملا كزى ، أو علم مناضلى ، أي علم المناضلة ؛ ويقال في حالهم من هذه على طريق المشتقة أسماؤها : كيف هم .

وربما كان لها اسم<sup>(٩٨)</sup> موضوع < للكيف > ، ولا يقال المُكَيَّفُ بها /١٥/ على طريق المشتقة أسماؤها ؛ مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذي له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال في اللسان<sup>(٩٩)</sup> اليوناني من الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها . وليس ذلك في الكثير .

فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق

---

(\*) بها : تبعاً لهذه القوى .

(\*\*) « بها » تعود على العلوم أي أن ممارسة هذه العلوم تجعلهم يسمون ملاكزين أو مناضلين .

(\*\*\*) ص : ملاكزين أو مناضلين .

/١٠/ المشتقة أسماؤها أو على طريق آخرٍ منها كيف كان .

وقد يوجد أيضاً في الكيف مُضَادَّةٌ ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضاً ذوات الكيفية بها : مثال ذلك الجائر للعدل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها<sup>(٩٧)</sup> . /١٥/ فإنه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لما أشبه ذلك من الألوان ضدٌ أصلاً ، وهي ذوات كيفية ، وأيضاً إن كان أحد المتضادين — أيهما كان — كيفاً ، فإن الآخر أيضاً يكون كيفاً وذلك<sup>(٩٨)</sup> بَيِّنٌ لمن تصفح سائر النعوت ، مثال ذلك إن كان العدل ضد الجور وكان العدل كيفاً — فإن الجور أيضاً كيف — /٢٠/ فإنه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر النعوت : لا الكم مثلاً والمضاف ولا أين ولا واحداً من سائر ما يجري مجراها بتهً ما خلا الكيف ، وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف .

وقد يقبل أيضاً الكيفُ الأكثر والأقلّ ، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل ، وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل .

وهي أنفسها تحتمل الزيادة ، فإن الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد /٣٠/ بياضه فيصير أشدّ بياضاً ، وليس كلها ولكن أكثرها . فإنه مما يشك فيه : هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة ، وكذلك في سائر الحالات . فإن قوماً يمارون في [١٧٢ أ] أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا /٣٥/ أقل من عدالة ، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة ؛ ولكنهم يقولون إن « لهذا » صحة أقل مما لغيره ولهذا عدالة أقل مما لغيره وعلى هذا المثال : « لهذا » كتابة أقل من كتابة غيره وسائر الحالات . فأما ما يسمى بها فإنها تقبل الأكثر والأقل بلا شك ، فإنه يقال إن هذا أبلغ<sup>(٩٩)</sup> من غيره وأعدل وأصحّ<sup>(١٠٠)</sup> : وكذلك الأمر في سائرهما .

/٥/ وأما المثلث والمربع فلن يُظَنَّ أنهما يقبلان الأكثر ولا الأقل ؛ ولا شيء من سائر الأشكال ألبتة : فإن ما قبل قول<sup>(١٠١)</sup> المثلث أو قول

الدائرة فكله على مثال واحد مثلثات ودوائر ؛ وما لم يقبله فليس يقال إن هذا أكثر من غيره ١٠/ فيه ، فإنه ليس المربع في أنه دائرة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقبل ولا واحد منهما قول الدائرة. وبالحكمة ، إنما يوجد قول<sup>(١٢)</sup> الشينين أكثر من الآخر إذا كانا جميعاً يقبلان قول<sup>(١٣)</sup> الشيء الذي يُقصد له . فليس كل الكيف إذاً يقبل الأكثر والأقل . فهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصة الكيفية .

فأما « الشبيه » « وغير الشبيه » فإنما يقالان في الكيفيات وحدها ؛ ١٥/ فإنه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيء غير ما هو به كيف . فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبيه وغير شبيه .

وليس ينبغي أن يتداخلك الشك فتقول : إنا قصدنا للكلام في الكيفية ٢٠/ فعدّنا كثيراً من المضاف ، إذ الملكات والحالات من المضاف ، فإنه تكاد أن تكون أجناس هذه كلها وما أشبهها إنما تقال من المضاف . وأما الجزئيات فلا شيء منها<sup>(١٤)</sup> ألبتة ، فإن العلم وهو جنس ماهيته ، إنما يقال بالقياس ٢٥/ إلى غيره . وذلك أنه إنما يقال علم بشيء ؛ فأما الجزئيات فليس شيء منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره ، مثال ذلك : النحو ، ليس يقال نحواً بشيء ، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء ، اللهم إلا أن تكون هذه أيضاً قد تقال من ٣٠/ المضاف من طريق الجنس ، مثال ذلك : النحو يقال علماً بشيء لا نحواً بشيء ، والموسيقى علماً<sup>(١)</sup> بشيء لا موسيقى بشيء [ ١٧٢ ب ] فيجب أن تكون الجزئيات<sup>(١٥)</sup> ليست من المضاف. ويقال لنا ذوو كيفة — بالجزئيات<sup>(٢)</sup> ؛ وذلك أنه إنما لنا هذه : فإننا إنما يقال لنا علم<sup>(٣)</sup> — بأن لنا من العلوم الجزئية . فيجب من ذلك أن تكون أيضاً — أعني

(١) ص : علم .

(٢) ص : « ذوي كيفة بالجزئيات » — أي عن طريق العلوم الجزئية .

(٣) ص : علم .



الجزئيات - كيفيات ، وهي التي بها ندعى ذوي /٣٥/ كيفية - وليس <sup>(١)</sup> هذه من المضاف . وأيضاً أن ألفى شيء واحد بعينه كيفاً ومضافاً ، فليس بمُنكَّرٍ أن يُعدَّ في الجنسَيْن جميعاً .

## - ٩ -

### في يفعل وينفعل

١١/ب/ وقد يقبل يفعل وينفعل مُضادةً ، والأكثر والأقل . فإن « يُسَخَّن » مضاد « لِيُبَرَّد » ، « وَيَسَخَّن » مضاد « لِيَبْرُد » ، « وَيُلْدُّ » مضاد « لِيَتَأَذَى » - فيكونان قد يقبلان المضادة . وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل : فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل ، ويسخن أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل ، فقد يقبل إذن « يفعل » و « ينفعل » الأكثر والأقل .

فهذا مبلغ ما نقوله في هذه .

وقد قيل في الموضوع أيضاً في باب المضاف أنه إنما يقال من الوضع على طريق المشتقة أسماؤها .

١٠/ فأما في الباقية ، أعني في متى ، وفي أين ، وفي له ، فإنها إذ كانت واضحة لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بدءاً من أنه يدل : أما على « له » فمُسْتَعْلٍ ، مُتَسَلِّحٍ ؛ وأما على « أين » فمثل قولك : في لوقين وسائر ما قلناه فيها .

فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قصدنا .

---

(١) أي مع أنها ليست من المضاف .

## في المتقابلات

وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها أن تتقابل ،  
/١٥/ فنقول : إن الشيء يقال إنه يقابل غيره على أربعة أوجه : إما على  
طريق المضاف ؛ وإما على طريق المضادة ؛ وإما على طريق العدم والملكة ؛  
وإما على طريق الموجبة والسالبة . — فنقابل واحد واحد من هذه إذا قيل  
على طريق الرسم : أمّا على طريق المضاف : فمثل الضّعف للنصف [١٧٣] أ] وأمّا  
/٢٠/ على طريق المتضادة : فمثل الشرير للخير : وأمّا على طريق العدم  
والمملكة فمثل العمى والبصر ؛ وأمّا على طريق الموجبة والسالبة : فمثل  
جالس ، ليس بجالس .

فما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس الذي  
إياه تقابل أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الضّعف /٢٥/  
عند النصف ، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما هو  
ضعفٌ لشيء . والعلم أيضاً يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية العلم  
إنما تقال بالقياس إلى المعلوم . والمعلوم أيضاً فماهيته إنما تقال بالنسبة إلى  
مقابله ، أي إلى العلم ، فإن المعلوم إنما يقال إنه معلوم عند /٣٠/ شيء  
أي عند العلم . فما كان إذاً يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال  
بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحو آخر .

فأما على طريق<sup>(١٠٦)</sup> المضادة فإن ماهيتها لا تقال أصلاً بعضها عند بعض ،  
بل إنما يقال إن بعضها مضادٌ لبعض . فإنه ليس يقال : إن الخير هو /٣٥/  
خيرٌ للشرير ، بل مضادٌ له ، ولا الأبيض أبيض للأسود ، بل مضاد له ، فتكون  
هاتان المقابلتان مختلفتين . وما كان من المتضادة هذه حالها ، أعني /١٢/ أ/  
أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تنعت بها  
يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما

متوسطاً أصلاً . وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً فيها ، فتلك فيما بينهما متوسطاً ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان ؛ ويجب ضرورةً أن يكون أحدهما — أيهما كان — /٥/ موجوداً في بدن الحيوان : إما المرض وإما الصحة . والفرد والزوج ينعت بهما العدد ؛ ويجب ضرورةً أن يوجد أحدهما — أيهما كان — في العدد : إما الفرد ، وإما الزوج . وليس فيما بين هذه متوسطاً ألبتة ، لا بين الصحة /١٠/ والمرض ، ولا بين الفرد والزوج . — فأما ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينهما متوسطاً . مثال ذلك السواد والبياض [١٧٣ ب] من شأنهما أن يكونا في الجسم ، وليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً في الجسم ، فإنه ليس كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود . والمحمود والمذموم قد يُنعت بهما الإنسان وتنعت بهما أيضاً أشياء كثيرةٌ غيره ، إلا أنه ليس /١٥/ بواجب ضرورةً أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تُنعت بهما ؛ وذلك أنه ليس كل شيء فهو إما محمود وإما مذموم . فَبَيِّنَ هذه متوسطاتٌ ما : مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكن والأصفر وسائر الألوان ؛ وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمود ولا مذموم .

/٢٠/ فإن في بعض الأمور قد وُضعت أسماءٌ للأوساط ، مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكن والأصفر . وفي بعضها لا يمكن العبارة عن الأوسط باسم ، إنما يحدّ الأوسط بسلب الطرفين ، مثال ذلك : لا جيد ، ولا رديء ؛ ولا عدل ، ولا جور .

فأما «العدم» و«الملكية» فإِنَّهُمَا في شيء واحد بعينه يقالان ، مثال ذلك البَصَر والعَمَى في العين ، وعلى جملةٍ من القول : كلُّ ما كان من شأن الملكية أن تكون فيه ففيه يقال كل واحدٍ منهما . وعند ذلك نقول في كل واحدٍ ما هو قابل للملكة إنه عادمٌ عندما لا تكون موجودةً للشيء الذي /٣٠/ من شأنها أن تكون موجودة له وفي الحين الذي من شأنها أن تكون له فيه : فإننا

إنما نقول : « أدرد » لا لمن لم تكن له أسنان ، ونقول « أعمى » لا لمن لم يكن له بصر ، بل إنما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه . فإن<sup>(١٧)</sup> البعض ليس له حين يولد لا بصّر ولا أسنان ، ولا يقال فيه إنه أدرد ولا إنه أعمى .

وليس أن تُعدّم الملكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك /٣٥/ أن البصر ملكة ، والعمى عدم ؛ وليس أن يوجد البصر هو البصر ، ولا أن يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدم ما . فأما أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يعدّم البصر وليس هو العدم ، فإنه لو كان « العمى » و « أن /٤٠/ يوجد العمى » شيئاً واحداً بعينه ، لقد كانا جميعاً يُنعت بهما شيء واحد بعينه . غير أننا نجد الإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من /١٢/ ب / الوجوه - ومظنون أن هذين أيضاً يتقابلان . أعني أن تُعدّم الملكة وأن توجد الملكة كتقابل العدم والملكة ؛ وذلك أن جهة المضادة [١٧٤] واحدة /٥/ بعينها ، فإنه كما العمى يقابل البصر ، كذلك<sup>(١٨)</sup> الأعمى يقابل البصير .

وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجبةً ولا سالبةً ؛ فإن /١٠/ الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب . فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة ، فليس منها شيء هو قول . ويقال في هذه أيضاً إنها يقابل بعضها بعضاً مثل الموجبة والسالبة ؛ فإن في هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها ، وذلك أنه كما الموجبة تقابل السالبة : مثال ذلك قولك « إنه جالس » لقولك « إنه ليس بجالس » ، كذلك يتقابل أيضاً الأمران اللذان يقع عليهما كل واحد /١٥/ من القولين ، أعني « الجلوس » ل « غير الجلوس » .

فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف فذلك ظاهر ، فإنه ليس<sup>(١٩)</sup> ماهيته تعال بالقياس إلى مُقابله . وذلك أن البصر ليس هو بصراً بالقياس إلى العمى ، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلاً . وكذلك /٢٠/

أيضاً ليس يقال للعمى عمى للبصر<sup>(١١١)</sup> ، بل إنما يقال : العمى عدم للبصر ؛ فأما « عمى للبصر » فلا يقال . — وأيضاً فإن كل مضافين فكل واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ فقد كان يجب في العمى أيضاً لو كان من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء الذي اليه يضاف بالقول ، /١٥/ لكنه ليس يرجع بالتكافؤ وذلك أنه ليس يقال إن البصر هو بصر للعمى .

ومن هذه الأشياء<sup>(١١١)</sup> يتبين أيضاً أن التي تقال على طريق العدم والمملكة ليست متقابلة تقابل المصادرة<sup>(١١٢)</sup> فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون ، أو في الأشياء التي تنعت بها ، فإن الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلاً كانت الأشياء<sup>(١١٣)</sup> التي يجب ضرورة أن يكون أحد /٣٠/ الشيئين<sup>(١١٤)</sup> منها موجوداً في القابل : مثال ذلك في المرض والصحة ، والفرد والزوج . — فأما اللذان<sup>(١١٥)</sup> بينهما متوسط فليس واجباً ضرورة في حين من الزمان أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء ، [١٧٤ ب] فإنه ليس كل شيء قابلاً (\*) فواجب ضرورة أن يكون إما أبيض وإما أسود ، وإما حاراً وإما بارداً ؛ وذلك أنه ليس مانع من أن يكون إنما يوجد فيه شيء مما في الوسط . وأيضاً /٣٥/ فإنه قد كانت الأشياء<sup>(١١٦)</sup> التي بينها متوسط ما ، هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورة أن يكون أحد الشيئين<sup>(١١٧)</sup> موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما موجوداً بالطبع ، مثل أن > يوجد بالطبع < للنار أنها حارة ، وللثلج أنه أبيض . وفي هذه وجود أحد الشيئين مُحَصَّلاً واجب ، لا أيهما اتفق . فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود . فيكون ليس يجب /٤٠/ وجود أحد الشيئين أيهما كان في كل قابل ، لكن وجود الواحد فيما هو له /١٣/ بالطبع دون غيره ؛ ووجود الواحد في هذه مُحَصَّلاً ، لا أيهما اتفق .

فأما في العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا ؛ وذلك أنه ليس يجب ضرورةً أن يوجد دائماً في القابل أحدهما أيهما كان . فإن ما لم يبلغ بعدُ إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى /٥/ ولا أنه بصير . — فيكون هذان ليسا من المتضادات التي بينهما متوسط أصلاً ، ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينهما متوسط ما ؛ فإن أحدهما موجودٌ في كل قابلٍ ضرورةً ، أعني أنه إذا صار <sup>(١١٨)</sup> في حدٍ مما من شأنه أن /١٠/ يكون له بصر فحينئذ يقال له أعمى أو بصير . وليس يقال فيه أحدهما محصلاً ، لكن أيها اتفق ، فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر ، بل أيهما اتفق . فأما المتضادات التي بينهما متوسط فلم يكن يلزم ضرورةً في وقت من الأوقات أن يكون أحدهما موجوداً في الكل ، لكن في البعض ، وفي هذه أيضاً /١٥/ أحدهما مُحَصَّلٌ . — فيكون قد تبين من ذلك أن التي تقال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تقابل المتضادات .

وأيضاً فإن المتضادات [١٧٥ أ] إن كان القابل موجوداً ، فقد يمكن أن يكون تغيرٌ من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجوداً لشيءٍ بالطبع /٢٠/ مثل ما للنار الحرارة . فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود ، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً ، والصالح قد يمكن أن يصير طالحاً ، والطالح قد يمكن أن يصير صالحاً . فإن الطالح إذا نقل إلى معايشة من هو على مذاهب وأقاويل أجمل ، فإنه قد يأخذ في طريق /٢٥/ الفضيلة ولو يسيراً ؛ وإن هو أخذ في هذا الطريق مرة واحدة فمن البين أنه إما أن ينتقل عما كان عليه على التمام ، وإما أن يُسمَعِن في ذلك إمعاناً كثيراً ، وذلك أنه كلما مرَّ <sup>(١)</sup> ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا أخذ في هذا الطريق ولو أخذاً يسيراً منذ أول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يعن فيه ثم تَمَادَى في ذلك ودام عليه انتقل على التمام إلى الملكة المضادة

(١) مرّ : تقدم في هذا الطريق .

٣٠/ لها إن لم يَقْصُرْ به الزمانُ . — فأما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغير من البعض إلى البعض ، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع ؛ وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع ، فإنه لا من صار أعمى يعود/٣٥/ فيبصر ، ولا من صار أصلع يعود ذا جُمَّة ، ولا من كان أدرد تَنَبَّطَ له الأسنانُ .

ومن البَيِّن أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها ولا ١٣/ ب / على واحد من هذه الأنحاء التي ذُكِرَتْ ، فإن في هذه وحدها يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما (١١٩) صادقاً والآخر كاذباً ، وذلك أنه لا في المتضادات يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما (١٢٠) صادقاً والآخر كاذباً ، ولا في المضاف ، /٥/ ولا في العدم والملكة : مثال ذلك الصحة والمرض متضادان ، وليس واحد منهما لا صادقاً ولا كاذباً ؛ وكذلك الضعف والنصف يتقابلان على طريق المضاف وليس واحد [١٧٥ ب] منهما لا صادقاً ولا كاذباً . ولا أيضاً التي على جهة العدم والملكة مثل البصر والعمى . وبالحملة ، فإن التي تقال بغير تأليف أصلاً /١٠/ فليس شيء منها لا صادقاً ولا كاذباً ، وهذه التي ذُكِرَتْ كلها إنما تقال بغير تأليف .

إلا أنه قد يُظَنَّ أن ذلك يلزم خاصة في المتضادات التي تقال بتأليف ، فإن «سقراط صحيح» مضاد لـ «سقراط مريض» . لكنه ليس يجب ضرورة /١٥/ دائماً ولا في هذه أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً ، فإن سقراط إذا كان موجوداً كان أحدهما صدقاً والآخر كذباً . وإذا لم يكن موجوداً فهما جميعاً كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجوداً ألبتة لم يكن /٢٠/ صدقاً : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . — وأما في العدم والملكة فإن العين (\*) إذا لم تكن موجودة أصلاً لم يكن واحد من الأمرين صدقاً . ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صدقاً ، فإن

(\*) العين : الموضوع .

«سقراط بصير» مقابل لـ «سقراط أعمى» تتقابل العدم والملكة . وإذا .  
كان موجوداً فليس واجباً<sup>(١٢١)</sup> ضرورةً أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً ،  
فإنه ما لم يأت الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى فهما جميعاً  
كاذبان . ومتى لم /٢٥/ يكن أيضاً سقراطُ أصلاً ، فعلى هذا الوجه أيضاً  
الأمران جميعاً كاذبان ، أعني : أنه بصير وأنه أعمى .

فأما في الموجبة والسالبة فأبدأ <سواء> كان موجوداً أو لم يكن موجوداً ،  
< فإن > أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً . فإن القول بأن «سقراط  
مريض» وأن «سقراط ليس مريضاً» إن كان سقراط موجوداً /٣٠/ فظاهر  
أن أحدهما صادقٌ أو كاذب ، وإن لم يكن موجوداً فعلى هذا المثال : فإن  
القول بأن «سقراط مريض» إذا لم يكن سقراط موجوداً — كاذبٌ والقول  
بأنه ليس مريضاً صادق ، فيكون في هذه وحدها خاصةً أحدُ القولين  
يكون أبداً صادقاً أو كاذباً ، أعني التي تتقابل على طريق الموجبة /٣٥/  
والسالبة .

## - ١١ -

### <الأضداد>

والشر<sup>(١٢٢)</sup> ضرورةً مضاد للخير ؛ وذلك بَيِّنٌ بالاستقراء في الجزئيات ،  
مثال ذلك المَرَضُ للصحة ، والجور للعدل ، والجن للشجاعة ؛ وكذلك  
أيضاً في سائرهما . [١٧٦ أ] فأما المضاد للشر فربما كان الخير ، وربما كان  
الشر ؛ فإن النقص /١٤ أ/ هو شرٌّ يضاده الإفراط وهو شر ؛ وكذلك التوسط  
مضادٌ لكل واحدة منهما وهو خير ؛ وإنما يوجد ذلك في اليسير من الأمور ؛  
فأما في أكثرها /٥/ فإنما الخير دائماً مضادٌ للشر .

وأيضاً فإن المتضادين ليس واجباً ضرورةً متى كان أحدهما موجوداً  
أن يكون الباقي موجوداً : وذلك أنه إن كانت الأشياء كلها صحيحةً ،



فإن الصحة تكون موجودة ؛ فأما المرض فلا . وإن كانت الأشياء كلها بيضاء فإن البياض موجود ؛ فأما الأسود فلا . وأيضاً إن كان أن « سقراط صحيح » /١٠/ مضاداً لأن « سقراط مريض » وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين فيه <sup>(١٢٣)</sup> بعينه ، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً أن يكون الباقي أيضاً موجوداً . فإنه متى كان موجوداً أن « سقراط صحيح » فليس يمكن أن يكون موجوداً أن « سقراط مريض » .

/١٥/ ومن البين أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه : فإن الصحة والمرض في جسم الحي ، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق ، والعدل والجور في نفس الإنسان .

وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد بعينه ؛ وإما أن يكونا في جنسين متضادين ؛ وإما أن يكونا أنفسهما جنسين : فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه ، وذلك أن جنسهما اللون . فأما العدل والجور ففي جنسين متضادين ، فإن الجنس لذلك فضيلة ، ولهذا رذيلة . وأما الخير /٢٥/ والشر فليس في جنس ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء .

## - ١٢ -

### في المتقدم

يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على أربعة أوجه :

أما الأول وعلى التحقيق فبالزمان ، [ ١٧٦ ب ] وهو الذي به يقال إن هذا أسنُّ من غيره ، أو هذا أَعْتَقُ من غيره . فإنه إنما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانه أكثر .

وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود ، مثال ذلك أن الواحد /٣٠/ متقدم للاثنتين ، لأن الاثنين متى كانا موجودين لزم بوجودهما وجود

الواحد . فإن كان الواحدُ موجوداً فليس واجباً ضرورةً وجودُ الاثنين ، فيكون لا يرجع بالتكافؤ من وجود الواحد لزومُ وجود الاثنين . ومظنونٌ أن ما لا يرجع /٣٥/ منه بالتكافؤ في لزوم الوجود فهو متقدم .

فأما المتقدم الثالث فيقال على مرتبة ما ، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل . فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر في المرتبة ، وذلك أن الاسطُقْسَات (١٢٤) متقدمةٌ للرسوم (\*) في المرتبة ، وفي الكتابة حروف المعجم متقدمة /١٤/ ب/ للهجاء ؛ وفي الأقاويل أيضاً على هذا المثال : الصدر للاقتصاص (\*\*) في المرتبة .

وأيضاً مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظنُّ أنه متقدم في الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين يخصصونهم /٥/ بالمحبة إنهم متقدمون عندهم . ويكاد أن يكون هذا الوجه أشدَّ هذه الوجوه (١٢٥) مبيّنة (\*\*\*) .

فهذا أيضاً يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يقال عليها المتقدم . ومظنون أن ها هنا نحواً آخر للمتقدم خارجاً من الأنحاء التي ذُكرت . /١٠/ فإن السبب من الشئتين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود على أي جهة كان سبباً لوجود الشيء الآخر — فبالواجب يقال إنه متقدمٌ بالطبع . ومن البين أن ها هنا أشياء ما تجري هذا المجرى : أن « الإنسان موجود » — يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

---

(\*) يقصد « باستقصات » هنا المبادئ في الهندسة وهي الحدود والبدهيّات والمصادر والتعريفات الخ ؛ و « بالرسوم » القضايا أو النظريات الهندسية ( وسميت برسوم لأنها في الهندسة تعبر عن أشكال ، رسوم ) .  
(\*\*) الاقتصاص : العرض ، أو صلب البحث — في الإنشاء .  
(\*\*\*) أي للمألوف .

١٥/ موجوداً فإن القول بأن « الإنسان موجود » صادق ؛ وذلك يرجع بالتكافؤ . فإنه إن كان القول بأن « الإنسان موجود » صادقاً [١٧٧ أ] فإن الإنسان ، موجودٌ . إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر ، بل ٢٠/ الذي يظهر أن الأمر سببٌ ، على جهةٍ من الجهات ، لصدق القول ؛ وذلك أن بوجود الأمر أو بأنه غير موجود يقال إن القول صادق أو كاذب .

فيكون قد يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على خمسة أوجهٍ .

### - ١٣ -

#### في « معاً »

يقال « معاً » على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكوينهما في زمان ٢٥/ واحد بعينه ، فإنه ليس واحدٌ منهما متقدماً ولا متأخراً ؛ وهذان يقال فيهما إنهما « معاً » في الزمان .

ويقال « معاً » بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر . مثال ذلك في الضعف والنصف ، ٣٠/ فإن هذين يرجعان <sup>(١٢٦)</sup> بالتكافؤ ، وذلك أن الضعف إن كان موجوداً فالنصف موجود ، والنصف إذا كان موجوداً فالضعف موجود . وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر .

والتي هي من جنسٍ واحدٍ قسيمةٌ بعضها لبعض يقال إنها « معاً » بالطبع . ٣٥/ و « القسيمة بعضها لبعض » يقال إنها التي بتقسيم واحد ، مثال ذلك : الطائر قسيم المشاء والسباح — فإن هذه قسيمةٌ بعضها لبعض من جنسٍ واحد ، وذلك أن الحيَّ ينقسم إلى هذه ، أعني إلى الطائر والمشي والسباح . وليس واحدٌ من هذه أصلاً متقدماً ولا متأخراً ، لكن أمثال

هذه مظنون بها « معاً » بالطبع . وقد يمكن أن يُقسّم كلُّ واحد من هذه أيضاً إلى أنواع ، مثال ذلك الحيوان المشاء والطائر والسابح — فتكون تلك أيضاً « معاً » بالطبع ، / ١٥ / أعني التي هي من جنس واحد بتقسيم واحد .

فأما الأجناس فإنها أبدأً متقدمة<sup>١</sup> ، وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم / ٥ / الوجود ، مثال ذلك أن السابح إن كان موجوداً فالحي موجود . وإذا كان الحي موجوداً فليس واجباً ضرورة أن يكون السابح موجوداً .

فالتى يقال إنها « معاً » بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود ، [ ١٧٧ ب ] وليس واحد<sup>٢</sup> من الشئيين سبباً أصلاً لوجود الآخر ؛ والتي<sup>(١)</sup> هي من جنس واحد / ١٠ / قسيمة بعضها لبعض . فأما التي يقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكونها في زمان واحد بعينه .

## - ١٤ -

### في الحركة

أنواع الحركة ستة : التكوّن ، والفساد ، والنمو ، والنقص ، والاستحالة ، / ١٥ / والتغير بالمكان .

فأما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة<sup>(\*)</sup> فظاهر أنها مخالفة<sup>٣</sup> بعضها لبعض . وذلك أنه ليس التكوّن فساداً ، ولا النمو نقصاً ، ولا التغير بالمكان ، وكذلك سائرها . — فأما الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنه يجب ضرورة أن / ٢٠ / يكون ما يستحيل > إنما يتم < بحركة ما من سائر الحركات . وليس ذلك بحق : فإننا نكاد أن يكون في جميع<sup>(١٢٧)</sup> التأثيرات التي تحدث فينا ،

(١) أي وكذلك هي الأنواع التي تتقابل في التقسيم وتندرج تحت جنس واحد .

(\*) أي : أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

أو في أكثرها ، تلزمنا الاستحالة ، وليس يشوبنا في ذلك شيء من سائر الحركات ، فإن المتحرك بالتأثير ليس يجب : لا أن ينمى ولا أن يلحقه نقص ؛ وكذلك في سائرهما . /٢٥/ فتكون الاستحالة غير سائر الحركات . فإنها لو كانت هي وسائر الحركات شيئاً واحداً لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا محالة ، أو نقص ، أو لزمه شيء من سائر الحركات . لكن ليس ذلك واجباً . وكذلك أيضاً ما نما أو تحرك حركةً ما أخرى : كان يجب أن يستحيل . لكن كثيراً من /٣٠/ الأشياء تنمى ولا تستحيل ، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف (\*\*) حتى يحدث العلم فقد تزايد ، إلا أنه لم يحدث فيه حدثٌ أحالهُ عما كان عليه . وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى . — فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركات مخالفةً بعضها لبعض .

والحركة على الإطلاق يصادها السكون . وأما الحركات الجزئية /١٥ب/ فتصادها الجزئيات . وأما التكوّن فيضاده [١٧٨ أ] الفساد ، والنمو يصاده النقص ، والتغير بالمكان يصاده السكون في المكان . وقد يشبه أن يكون قد يقابل هذه الحركة خاصة<sup>(١٢٨)</sup> التغير إلى الموضع المضاد لذلك الموضع ، مثال ذلك : التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . — /٥/ فأما الحركة الباقية من الحركات التي وُصِفَتْ فليس بسهل أن يُعطى لها ضدٌ ، فقد يشبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يجعل جاعلٌ في هذه أيضاً المقابل هو السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، كما جعل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغير إلى الموضع /١٠/ المضاد . فإن الاستحالة تغيرٌ بالكيف . فيكون يقابل الحركة في الكيف السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ،

---

(\*\*) في الأصل : إذا طبق عليه « الجنومون » (وهو آلة تشير إلى الأوقات أو ارتفاعات الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستو أو على سطح منحني) فقد تزايد ...

مثل مصير الشيء أسودَ بعد أن كان أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغيرٌ إلى ضدِّ ١٥/ ذلك الكيف .

## - ١٥ -

### في « له »

إن « له » يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنها تقال إما على طريق الملكية والحال (\*) أو كيفية ما أخرى : فإنه يقال (١٢٩) فينا إن « لنا » معرفة ، و « لنا » فضيلة . — وإما على طريق ٢٠/ الكم (\*) . مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان ، فإنه يقال إن « له » مقداراً طوله ثلاث أذرع أو أربع أذرع . — وإما على طريق ما يشتمل على (١٣٠) البدن (\*\*) : مثل الثوب أو الطيّلسان . — وإما في جزء منه : (\*\*\*) مثل الخاتم في الإصبع . — وإما على طريق (\*\*\*\*) الجزء : مثال ذلك اليد أو الرجل . — وإما على طريق ما (٥+) الإناء : مثال ذلك الحنطة في المدى (٦+) ٢٥/ أو الشراب (١٣١) في الدن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدن « له » شراب ، بمعنى « فيه » شراب ، والمدى « له » حنطة يعني « فيه » حنطة . — فهذان يقال فيهما « له » على طريق ما في الإناء . — وأما على طريق المِلْك فإنه قد يقال إن « لنا » بيتاً و « لنا » ضيعة .

---

(\*) إشارة إلى مقولة : الكيف .

(\*) إشارة إلى مقولة : الكم .

(\*\*) إشارة إلى مقولة : الملك .

(\*\*\*) إشارة إلى مقولة الملك .

(\*\*\*\*) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هي الأخرى جواهر .

(٥+) إشارة إلى مقولة الآين .

(٦+) المدى : مكيال يسع ١٩ صاعاً ، والجمع : أمداد .

وقد يقال في الرجل أيضاً إن له زوجة ، ويقال في المرأة إن لها زوجاً . إلا أن هذه الجهة التي ذكرت /٣٠/ في هذا الموضع أبعدُ الجهات كلها من « له » ، فإن قولنا « له » امرأة ، لسنا ندل به على شيء أكثر من المقارنة . ولعله قد يظهر لقولنا « له » أنحاء ما أُخَر . فأما الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول فنكاد أن نكون قد أتينا على تعديدها .

[ تم كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أي المقولات... (وصححه)<sup>(١)</sup> ]  
الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدى التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط اسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدى المنقولة من دستور الأصل الذي بخط اسحق بن حنين ؛ فكان موافقاً . والحمد لله على إنعامه .

---

(١) ص : صحه .

## التعليقات الواردة في المخطوطة

### على ترجمة كتاب « المقولات »

#### < تقديم من الحسن بن سوار >

قال الحسن بن سوار : اما غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب فهو الكلام في الالفاظ البسيطة التي في الوضع الاول الدالة على اجناس الامور العالية من حيث هي دالة بتوسط الاثار التي في النفس منها وفي الامور من حيث يستدل عليها باللفظ—فهذا هو غرضه في هذا الكتاب. فقولنا ان غرضه الكلام في الالفاظ الفصل بين هذا القول وبين من قال ان كلامه في الامور وقولنا بسيطة للفصل بينها وبين الالفاظ المركبة الدالة مثل قولنا الانسان يمشي . فان هذا هو لفظ دال إلا أنه مركب والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي يتلو هذا . وقولنا التي في الوضع الاول للفصل بينها وبين الالفاظ التي في الوضع الثاني لان الالفاظ التي في الوضع الاول هي الاسماء والحلى التي اوقعت اولاً على الأمور وصيرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجتمعة مثل تسميتها لهذا فضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً وبالحملة كل الالفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد . والالفاظ التي في الوضع الثاني هي الالفاظ التي تدل على ما ميزناه من الالفاظ التي في الوضع الاول مثل انا سميتم كل لفظ دال على معنى محصل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمرو وكل ما يدل مع ما يدل عليه على زمان كلمة مثل قام ويقوم . فهذه الالفاظ التي في الوضع الثاني وذلك ان بعد وجود تلك وضعنا هذه .

وقولنا «دالة» : للفصل من الالفاظ غير الدالة مثل بلطوري وعنقاء مغرب فان الكلام في



هذه هو من شأن اللغوي فان هذا يتكلم في المهمل وغير المهمل . وقولنا على اجناس الامور الموجودة لنوضح على اي شيء تدل الالفاظ التي غرضه الكلام فيها فتفصل بذلك من الالفاظ الدالة على معان آخر مثل الالفاظ الدالة على الاشخاص والجزئيات . واما قولنا من حيث هي دالة لتفصل من الكلام في الالفاظ من حيث هي الفاظ وبينها من حيث هي دالة فان ذلك انما هو للنحويين ومن غرضه الكلام في صحة القول وسقمه وهذا للمنطقيين لان المنطقي لما كان غرضه التفرقة بين الصدق والكذب وكان الصدق والكذب انما هو في الاقاويل الدالة بسبب دلالتها على الامور ما يلزم ان يكون قصده ان ينظر في الالفاظ من حيث هي دالة . واما زيادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الامور فهو ان الالفاظ انما تدل اولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها . واما زيادتنا في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ فلان الامور ينظر فيها ويبحث عنها على اربع جهات نظراً طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً ... ونظراً منطقياً . فالنظر الطبيعي هو ان ننظر في الامور من حيث هي في هيولى وحركة . والتعليمي فهو ان ننظر في الاعظام من حيث تجردها في الوهم والنظر ..... وفي الصورة المفارقة للهيولى والمادة . والنظر المنطقي هو ان ننظر في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ . فان المنطقي ليس يتكلم في الجوهر والجسم ..... او من حيث هو في الحركة او من حيث هو مقدار او عظم وانما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولي جوهر وكأنه يقول ان الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولي جوهر هو الذي منه اول ومنه ثان ومن خواصه كذا ومن صفته كذا وقصده في معرفة الامور النظر في اضافتها بعضها إلى بعض ينظر ايها ينبغي ان يكون محمولاً فقط وايها موضوعاً فقط وايها يصلح ان يكون محمولاً وموضوعاً . فهذا هو غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب وهذا ما يجب ان نقوله في شرحه .

( واما منفعتة ) فظاهرة وذلك انه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان البرهان هو قياس ما احتجنا ان نعلم ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً من مقدمتين على الاقل احتجنا إلى علم المقدمات ولما كانت المقدمات مركبة من موضوع ومحمول احتجنا إلى علم المحمول والموضوع التي هي الاسماء والكلم . ولان الاسماء والكلم هي من الالفاظ التي في الوضع الثاني احتجنا ان نعرف اولاً الالفاظ التي في الوضع الاول وهي الالفاظ الدالة على الامور الموجودة وهي ما يعرفناه هذا الكتاب .

( واما سمته ) فمختلف فيها فقوم يسموه بالكتاب الذي قبل طويقا مثل ما فعل

دارس طرس الافروديسي وقوم عنونوه في اجناس المقولات مثل فولوطيوس . وآخرون في العشرة اجناس . وآخرون في المقولات . وقوم رسموه المقولات على ما هو عليه الآن . وسواء قلت المقولات او قاطيغورياس .

( واما واضعه ) فهو ارستوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب من مدينة اسطغاريا من رستاق ماقودينا وذلك يتبين من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره اياه في كتبه الصحيحة النسبة اليه ومن شهادة المفسرين الثقات بانه له . وسمفلقويوس يحكي عن رجل يقال له ارستوس انه اخبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب ارستوطاليس انه قد يوجد كتاب آخر في المقولات ينسب إلى ارستوطاليس وهو ايضاً مختصر الالفاظ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير مبداه : الموجودات منها ما يقال على موضوع ... وان عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا وانما هو مختصر في الفاظه فقط . وقد زعم قوم ان هذا الكتاب ليس لارستوطاليس لمخالفة آراء فيه رأي ارستوطاليس فمن ذلك ما قيل في هذا الكتاب من ان الجواهر المحسوسة اول والاجناس والانواع جواهر ثواني . وزعموا ان هذا مخالف لرأي ارستوطاليس . ومن ذلك ان ارستوطاليس يرى ان المضافين معاً بالطبع وواضع هذا الكتاب يقول ان المعلوم اقدم من العلم والمحسوس اقدم من الحس . ومن ذلك ان واضع هذا الكتاب يقول ان انواع الحركة ستة : الكون والفساد والنمو والنقص والاستحالة والنقلة . وفي «السمع الطبيعي» يبين ارستوطاليس ان الحركة تلحق ثلاثة اجناس فقط وهي الكم والكيف والايين . ويخرج الكون والفساد من ان يكونا حركة وان كانا لا يتمان إلا بحركة . وقد حللنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب .

( واما مرتبة هذا الكتاب ) فهي ظاهرة من جملة ما تقدم لانه يجب ان يقدم على سائر الكتب المنطقية .

( واما النحو الذي يستعمله فيه من انحاء التعليم ) فهي ثلاثة : المحدود والمقسم والمبرهن . وستقف على ذلك في موضعه عند استعماله اياه .

( واما من اي العلوم هو ) فظاهر وذلك انه من المنطق .

( واما الاجزاء التي ينقسم اليها ) فثلاثة . ففي القسم الاول منها يتكلم عن اشياء يحتاج اليها في بيان ما يريده من الكلام في المقولات ليس عند الجمهور علم فيها وهي المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك . وفي القسم الثاني من اقسام هذا الكتاب يتكلم في الالفاظ الدالة

على الاجناس الاول التي غرضه الكلام فيها . وفي القسم الثالث يتكلم في معاني ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً أكثر . فما عند الجمهور منها علم ما وان لم يكن على الكفاية وهي المتقابلات والمتقدم والمتأخر ومعاً والحركة وله . وهذا القول كاف في الدروس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق .

## (١) المقولات

قال الحسن بن سوار : قال قوم مثل فرفور يوس ان اللفظة البسيطة الدالة على امر ما من حيث هي دالة هي مقولة . فلان غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الالفاظ ، بالواجب رسم بالمقولات .. وقال قوم انه رسم بالمقولات لان غرضه الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة على الاجناس العالية اذ هي المحمولة على ما تحتها وليس شيء منها موضوعاً لغيره . وهكذا فقد جرت العادة ان تسمى الواحدة منها مقولة — وانا اظن ان قول هؤلاء اصوب اذا كان المقول بالحقيقة هو المحمول . وهذه الاجناس التي كلامه فيها هي محمولة بالحقيقة اذ ليس فوقها ما يحمل عليها . ويقال ان ارخوطس رسم كتابه في المقولات وهو يتضمن المعاني التي يتضمنها كتاب ارسطوطاليس هذا إلا معاني يسيرة في الاقوابل الكلية والاشياء الكلية هي التي تكون ابدأً محمولة وليست موضوعة لشيء من الاشياء . ورسم هذا الكتاب المقولات ولم يرسم في المقولات او بالمقولات لان العادة جارية بين القدماء ان يسموا الكتاب الذي غرضهم الكلام فيه باسم مستقيم لا مصرف مثل قولهم : كتاب طويقا ، كتاب سوفسطيكا ، كتاب السياسة ، وما يجري هذا المجرى .

## (٢) يقال

قال الحسن : لما قسم الحمل في جملة كلامه في الجوهر إلى «حمل على» و «حمل في» وقال ان «حمل في» يحمل على طريق المتفقة اسمائها و «حمل على» على طريق المتواطئة اسمائها احتاج ان يعرفنا اولاً ما المتفقة وما المتواطئة . ولما قال في الكلام في الكيفية : « فذوات الكيفية يقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة اسمائها » وذكرها ايضاً في المضاف احتاج ان يعرفنا المشتقة اسمائها . وقد الكلام في المتفقة والمتواطئة على المشتقة لان المشتقة كانها وسط بين المتفقة والمتواطئة وحادثة عنهما ، والمتواطئة منهما لانها

تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما ولأنها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحد احتجنا ان نعلم اولاً ما الاشتراك في الاسم . وفي ذلك علل آخر يطول شرحها .

وارسطوطالس يقول : « ان المتفقة اسماؤها يقال انها التي الاسم فقط عام لها واما قول الجواهر الذي بحسب الاسم فمخالف » . ولما زاد مفسرو كتابه على هذا الرسم ما زاد في ايضاحه ونفى اعتراض المشككين عنه قالوا : « ان المتفقة اسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه ، فأما قول الجواهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف » . ولما كان هذا القول دالاً على معنى المتفقة اسماؤها وكان كالحدها او الرسم ، وجب ان يكون فيه ما يقوم مقام الجنس وما ينوب مناب الفصل . فقولنا اسم يقوم مقام الجنس فيه اذ كان يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة : وذلك ان الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه . وباقى ما اورد فصول تفصل المتفقة من الاشياء الداخلة في طبقتها وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة .

فقولنا « فقط » للفصل من المتواطئة اذ المتواطئة يعمها مع الاسم الحد ايضاً كما قلنا ؛ ويفصلها ايضاً من المترادفة اسماؤها وذلك ان المترادفة اسماؤها تشترك في الحد كما قلنا .

وقوله في رسم المتفقة اسماؤها : « ان الاسم فقط عام لها » يفهم منه انه لا شركة لها في الحد .

وقوله « عام » يفصلها من المتباينة اسماؤها ومن المشتقة اسماؤها لان المتباينة اسماؤها لا تشترك في الاسم فلذلك هو غير عام لها . والمشتقة اسماؤها تشترك في بعض الاسم فلذلك لا يكون عاماً لها .

وقولنا « واحد بعينه » ينبهنا على انه ينبغي ان يكون الاسم العام للمتفقة واحداً بعينه لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات لا في الضم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الاشمام . لان الاسم ان اختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة اسماؤها مثل قولنا « نفس » بسكون الفاء و « نفَس » بفتح الفاء و « نفِيس » بكسر الفاء . فان الفاء سكنت احياناً وحركت احياناً بالفتح والكسر فاختلف الاسم وبطل به شرط المتفقة اسماؤها لان الاول الذي بسكون الفاء يدل على النفس من الحيوان والثاني الذي بفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء والثالث الذي بكسر الفاء على الضن بالثيء .

وقولنا « فأما قول الجواهر الذي بحسب الاسم فمختلف » فلفصل بين المتفقة اسماؤها

وبين المتواطئة والمترادفة اذ المتواطئة والمترادفة مشتركة في الحد . فان الذي نريد بقولنا في هذا الموضع « القول » الحد والرسم ونريد بقولنا « الجوهر » ذات الشيء فكأننا قلنا : فأما حد ذات الشيء الذي بحسب الاسم فمخالف . وهذه عادة جارية بين اليونانيين لانهم اذا ارادوا ان يفصلوا القول المعبر عن ذات الشيء من الاقويل الاخر قالوا : « قول الجوهر » اي القول الواصف والمعبر والمبين عن ذات الشيء وماهيته .

وقولنا « الذي بحسب الاسم » نريد به الذي يساوي الاسم وينعكس عليه ويطابقه اعني الذي دلالاته ودلالة الحد واحدة بعينها، مثل دلالة اسم الانسان وحده على معنى واحد بعينه. لاننا ان لم نأخذ الحد الذي بحسب ذلك الاسم الذي يساويه واخذناه بحسب شيء هو اعم منه كانت المتفقة من المتواطئة، مثال ذلك: الكلب البري والكلب البحري فان لهما اسماً عاماً لهما وهو قولنا « كلب » ولهما حد واحد بعينه وهو قولنا جسم متنفس حساس متحرك بارادة . وهذا الحد لهما ليس بحسب اسم الكلب بل بحسب اسم الحيوان . فاذا اخذنا الكلب البري والبحري على هذه الجهة لم يكونا من المتفقة اسماؤهما بل من المتواطئة اسماؤهما . واما قولنا « خاص » فهو لان يكون الاسم مطابقاً للحدود لا يفضل عليه ولا ينقص عنه. واما قولنا « مخالف » فنريد به : آخر .

\* \* \*

### (٣) اقسام المتفقة اسماؤها :

منها ما يكون بالاتفاق وكيف كان، ومنها ما يكون بفكر وروية من المسمي. وهذا من ذلك :

أ . ما يتوقع كونه . — ب . ما يكون على طريق التذكار — ج . ما يسمى للتذكرة والامل . — د . ما يسمى كذلك من النسبة — هـ . ما يكون على طريق الاستعارة التي تكون في المماثلة مثل تسميتنا لسفل الجبل: رجل الجبل . — و . ما يكون على طريق المماثلة التي تكون في النفس مثل تسميتنا بعض الناس لحلمه وفضله: سقراط . — ز . وما يكون على طريق المماثلة التي تكون في البدن والتخطيط كالانسان المصور المشابه للانسان الحي . فان هذين الاسم فقط عام لهما وهو الحيوان . وهذا النحو استعمل ارسطوطاليس — ج . ومنه ما هو مأخوذ من شيء كتسميتنا الصناعة « الموسيقى » امرأً موسيقي —

ط . وما هو من واحد بمنزلة الاشياء المأخوذة من فاعل واحد ومبدأ واحد كما تقول في الدقر انه طبي وفي الموضع انه طبي . وهذه اما باضافتها بعضها إلى بعض فهي من المتفقة اسماؤها؛ واما بإضافتها إلى ما منه بدأت فهي من المشتقة اسماؤها . - ي . وما هو إلى واحد بمنزلة الاشياء التي تسوق إلى غاية واحدة مثل قولنا في الدواء انه صحي . وفي القسم الخامس والتاسع والعاشر نظر .

ا . « تقال » لفظة مشتركة تدل على ما يلفظ به وعلى الحد وعلى الرسم وعلى الصفة وعلى الحمل . فانا اذا قلنا « تقال » قد نشير إلى الحمل .

ب . « الاسم » يقال على ضربين : عام وخاص . فان العام هو الذي يقال على كل جزء من أجزاء القول ؛ والخاص هو المحدود في باري ارمينياس .

ج . « فقط » تقال على ضربين : للترقية بين الشيء وبين سائر الاشياء سواء مثل قولنا : ان العالم واحد فقط وان الشمس واحدة فقط وان الخط طول فقط . ويقال للترقية بين الشيء وبين ما شاركه في معنى ما بمنزلة قولنا : ان ذيوجانس كان عليه قميص فقط ، اي انه لم يكن عليه مع القميص جبة . ومثل قولنا : ان اخيلس بقي في الحرب ومعه ترس فقط .

د . « عام » يقال على اربعة اضرب : على ما يمكن قسمته وهو محدود بمنزلة الضيعة . وعلى ما يمكن قسمته وهو غير مقسوم بمنزلة الملعب . وعلى ما هو شركة بين جماعة ولا يمكن قسمته مثل العبد والفرس . وعلى ما يشترك فيه اشياء كثيرة معاً ويوجد مجمله في كل واحد منها من غير تجزؤ بمنزلة الصوت المنادي . وهذا الضرب هو المستعمل في حد المتفقة .

هـ . « قول » ا . يقال على الحد - ب . وعلى الرسم - ج . وعلى القول المحدود في «باري» واضافته - د . وعلى الصورة الحاصلة في النفس من الامر هـ . - وعلى عناية الله - و . وعلى القياس والاستقراء والمثال - ز . وعلى قوة الطق - ح . وعلى الخارج بالصوت ، وعلى ما يخرج بالحساب في القرعة على رأي القدماء .

و . « جوهر » يقال على كل ذات وعلى المعنى المقابل للعرض .

(٤) قال الحسن : يريد بقوله تقال بوصف وتحد برسم بانها التي الاسم عام لها . وامونيوس يقول : ان من عادته اذا ما اورد شيئاً قد قال القدماء من قبله قال « تقال »

مثل قوله ها هنا فانه قال « تقال ». وانما قال هذا لأن القدماء قبله قد استعملوا ذلك فإن الشاعر قد ذكر المتفقة اسماؤها . واذا اورد شيئاً لم يستعمل قبله قال « اقول » و « اسمي » مثل قوله في القياس : « اني اسمي حدا ما اليه تنحل المقدمة » .

(٥) قوله « انها » بحسب ما نقله اسحق ليس نحيل لانه يصير جملة القول كأنه قضية اعني قوله : « المتفقة اسماؤها يقال انها كيت وكيت » . ويخرج عن ان تكون حدا ورسماً معبراً عن معنى المتفقة اسماؤها . ولم نجد ذلك في السرياني واليوناني . واطن ان اسحق زاده ليحسن به الكلام .

(٦) يريد الاسم العام .

(٧) يعني دون الحد .

(٨) يريد ما تشترك فيه الاشياء اشتراكاً واحداً . وبالسريانية : صوت المنادي .

(٩) الحد : يعني : نقول الجوهر .

(١٠) الذات : الوجود .

(١١) اي الذي ينعكس على الاسم ويساويه اي لا يفضل على الاسم الحد ولا يعجز عنه بل يكون مطابقاً له .

(١٢) اي غير .

(١٣) يعني الانسان المصور .

(١٤) اي محدا .

(١٥) اي حدد .

(١٦) اي ما معنى قولنا انه حيوان .

(١٧) اي الحد .

(١٨) اي الذي يحد له وجوده لكل واحد منهما .

(١٩) اي يساويه وينعكس عليه .

(٢٠) اي التي يحمل فيها مع الاسم الحد ايضاً . وهكذا عبّر عنها بالسريانية .

(٢١) يجب ان تعلم ان اكثر ما يتضمنه حد المتواطئة اسماؤها موجود في حد

المتفقة والمراد به واحد . فهو لذلك مستغن عن الشرح . ولنعلم مما قيل ان المتواطئة تشارك

المتفقة في ان الاسم عام لها وتخالفها في ان المتواطئة ليس انما يعمها الاسم فقط بل الحد

الذي بحسب الاسم عام لها ايضاً . وقد تخالف المتواطئة المتفقة باشياء منها :

- أ . ان اسم المتواطئة يدل على شيء واحد واسم المتفقة على أشياء كثيرة .
- ب . وايضاً فان اسم المتواطئة اذا سمع فهم منه معنى واحد وتصور منه في نفس سامعية معنى واحد . واسم المتفقة نفهم منه معان مختلفة .
- ج . والمتواطئة لا تصدق الموجبة والسالبة فيها ؛ واما المتفقة فانه يصدق فيها .
- د . وايضاً انه ان لم يوجد كثرة لم توجد المتفقة ، وان ارتفعت الكثرة لم ترتفع المتواطئة .
- يجب ان تعلم ان هذا الفصل من كلام أرسطوطالس يوجد في النسخ مختلفاً فهو في أكثرها على ما نقله اسحق وفي بعضها هكذا : المتواطئة اسماءها يقال التي الاسم عام لها والحد واحد بعينه . واما اياملخوس فليس في نسخته لفظة الجوهر . وقال ان في بعض النسخ لا يوجد « الذي بحسب الاسم » وانه يجب ان نفهمه نحن من خارج . وسواريس موافق لهذا . والذي في نسخة الاسكندر مثل ما نقله اسحق بل اسقط منه « الذي بحسب الاسم وقال ينبغي ان نفهمه من خارج » .
- (٢٢) اي المثال على المتواطئة اسماءها « الحيوان » فانه محمول على الانسان والثور فان كل واحد من هذين اعني الانسان والثور يسمى باسم الحيوان ويحد بحد الحيوان .
- (٢٣) اللقب : هو اسم طارئ على امور لها اسم آخر فلأنه سمي الانسان والثور حيواناً قال انهما يلقبان باسم عام اعني حيوانا .
- (٢٤) الفاضل يحيى بن عدي قال : « ينبغي ان يقال : المشتقة اسماءها يقال انها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير انها مخالفة له في التصريف » . — قال الحسن بن سوار : يحتاج في تمام المشتقة اسماءها إلى خمسة أشياء :
- أ . ان تكون لها شركة في الاسم . — ب وشركة في المعنى . — ج واختلاف في الاسم . — د واختلاف في المعنى . — ه وان يكون اسم احدهما مأخوذاً من الذي منه اشتق الاسم . ومتى نقص واحد من هذه الشروط لم يكن ذلك من المشتقة اسماءها .
- (٢٥) ينبغي ان نفهم من خارج : بألقابها .
- (٢٦) يعني بالتصريف شكل اللقب . قال الحسن : التصريف هو لفظ يزداد على الاسم بحركة على استقامته — كانت تلك الزيادة في آخر الاسم مثل قولنا نحوي ، او كانت في اوله مثل قولنا الابيض . واصناف التصاريف خمسة كما ذكرته في كتاب « العبارة » .



(٢٧) من النحو .

(٢٨ - ٢٩) النحوي .

اختلف المفسرون والفلاسفة في معنى قوله « يقال » اختلافاً شديداً . ومعناه على ما أرى هو ان الالفاظ الدالة منها ما يقال بتأليف اي يدل على معنى مؤلف، ومنها ما يقال بغير تأليف اي يدل على معنى غير مؤلف مفرد مثل قولنا جوهر ، كم ، كيف .

(٣٠) اما تقدمته « التي يقال بتأليف » على التي يقال « بغير تأليف » فايراده غير لائق بهذه التعاليق .

(٣١) مثل الاقاويل الجازمة كقولنا « الانسان يحضر » .

(٣٢) مثل حدود المقدمة كقولنا : الانسان يحضر .

(٣٣) في النقل السرياني « الانسان يغلب » .

(٣٤) اي يغلب الانسان في الاحضار .

(٣٥) بعد ان قسم ارسطوطالس الالفاظ الدالة على الامور إلى القسمة التي لا يكون اقل منها الحاصرة لسائر الالفاظ الدالة وهي التي قسمها بها إلى : ما يقال بتأليف وإلى ما يقال منها < بغير تأليف > بأن اتصل بهذا القول < إلى > قسمة الالفاظ التي يقال بغير تأليف إلى المقولات العشر، عدل عن ذلك إلى قسمة الامور الموجودة. فهو يقسمها إلى الجوهر الكلي مثل الانسان وإلى العرض الجزئي مثل نحو ما وإلى العرض الكلي مثل العلم وإلى الجوهر الجزئي مثل زيد . ويعرفنا ما معنى قوله « في موضوع » وما معنى قوله « ولا على موضوع » فهذا جملة ما نقوله في الفصل الذي اوله : « الموجودات منها ما يقال على موضوع ما » ... إلى قوله : « متى حمل شيء على شيء ... » . وقسمته هذه ليست قسمة الامور بما هي امور وانما هي قسمته لها من حيث يستدل عليها باللفظ . وانما قسم الامور ولم يقسم الالفاظ الدالة عليها لان قسمته للامور اصح ونحن بها اعرف. فلانا بها اعرف وكانت قسمة الالفاظ الدالة هي كاتقسام الامور التي يدل عليها بتلك الالفاظ من حيث هي مدلول عليها قسم الأمور ، فانا نعرف منها قسمة الالفاظ الدالة عليها وهو ما غرضه الاول قسمته .

ولما كان هذا الفصل يتضمن رسم الجوهر ورسم العرض والانباء عن معنى الكلي والجزئي وكانت هذه المعاني من اقوى العمد في تصحيح الاراء المنطقية والفلسفية ما

تحقق علينا ايراد رسومها وايضاها . ونبدأ أولاً بتحقيق معنى الجوهر ومعنى العرض فنقول :

ان ارسطو طالس يريد بقوله في هذا الموضع «جوهراً» : ما ليس هو البتة في موضوع ما . ويريد بقوله «عرض» : ما هو في موضوع . ويريد بقوله «في موضوع» : الموضوع «في شيء» لا كجزء منه وليس يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه « ( من غير الذي هو فيه ) . وقد ينبغي ان نشرح كل واحد من هذين الرسمين ليكون مفهوماً عندنا . ونبدأ أولاً بشرح معنى قول ارسطو طالس في الجوهر انه « الذي ليس البتة في موضوع ما » بأن تقتص ما كنا قلناه من ذلك في مقالتنا في صورة النار . فنقول : ان قوماً قالوا ان ارسطو طالس يريد بقوله « ان الجوهر هو الذي ليس البتة في موضوع ما » اي انه ليس هو في شيء من الموضوعات البتة . ولست اعلم كيف صرف هؤلاء كلام ارسطو طالس إلى ما صرفوه اليه اذ كان لم يقل به احد من المتقدمين ولا رآه انسان من المتأخرين وهو مع ذلك قول يلزمه محال وغير مطابق لآراء ارسطو طالس في هذا الكتاب وفي كثير من كتبه والمفسرون مجمعون على خلافه . فأما المحال الذي يلزمه فهو انه اذا كان معنى الجوهر انه الذي ليس في موضوع من الموضوعات البتة كانت جميع الفصول اعراضاً اذ ليس شيء منها يوجد خلواً من موضوع . وايضاً فانه يلزم الا يكون من الامور شيء جوهرأً إلا الهیولی الاولی فقط اذ كانت وحدها من بین سائر الأمور لیست في موضوع من الموضوعات .— واما انه لا يطابق آراء ارسطو طالس في هذا الموضع فظاهر ، لانه لما قسم الامور إلى ما في موضوع وإلى ما ليس هو في موضوع ما البتة وكانت هذه القسمة قسمة تقابل وكان العرض معناه انه الذي هو في موضوع والجوهر معناه انه الذي ليس هو البتة في موضوع ما ينبغي ان يكون اذا فهمنا ما معنى قوله في موضوع ، وهو معنى العرض ، ان يكون ما يقابل ذلك المعنى ويناقضه هو معنى الجوهر . ولما كان ارسطو طالس قد شرح مراده بقوله «في موضوع» وقال : «اني ارید بقولي «في موضوع» الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » ان يكون ما يقابل ذلك ويناقضه هو معنى الجوهر وهو انه الذي ليس بموجود في شيء إلا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . وقولنا هذا وقولنا ان الجوهر هو الذي ليس بعرض : واحد . والعرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . فكل موجود هو غير هذا فهو جوهر . فهذا هو معنى الجوهر وهذا هو معنى العرض وهو مطابق لسائر اصناف الجوهر : ما كان منها بمعنى الهیولی ، او بمعنى الصورة ، او بمعنى المركب . فإن كل واحد من

هذه ليس هو موجوداً في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . ولما كان هذا هو معنى الجوهر وذلك هو معنى العرض ما يكون كل واحد من هذين معلوماً عندنا اذا شرحنا ما معنى القول « انه موجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » .

( عدد انحاء الشيء في الشيء وهي يا ( ١١ = ) مع العرض ) .

فقول : ان قولنا في جملة هذا الاسم هو الذي يقيمونه اعني انهم يقيمون ما يفهم مقام الامر العام الجنس ان شئت فقل وباقي ما اورد مضافاً إلى هذا الأمر العام من الالفاظ هي فصول تفصل العرض مما يشاركه في هذا الامر العام . فقولنا شيء يفصله من : ا . - وجود الكل في الأجزاء فإن الكل وجوده في أشياء . وقولنا لا كجزء منه يفصله من الاشياء الموجودة في شيء كجزء منه مثل : ب . الجزء في الكل . - ج . والجزء في النوع . - د . والنوع في الجنس - هـ . والصورة في المهيولى . فان كل واحد من هذه فيما هو موجود فيه ليس الجزء بل كجزء . وقولنا : « وليس يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » يفصله مما هو في شيء لا كجزء قد يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه اما في الفكر واما في الوجود . اما في الوجود فمثل - و . الشيء في الفاعل . - ز . الشيء في الكمال . - ح . والشيء في الاناء . واما في الوهم فمثل وجود الشيء في . - ط . المكان . - ي . والزمان . فان الشيء الموجود في الزمان والمكان ان رفعنا في الوهم ما هو موجود فيهما وهو الزمان والمكان بقي موجوداً . واما العرض فان رفعنا في الوهم هو موجود فيه وهو الجوهر لم يوجد . فالقابل لمعنى العرض هو معنى الجوهر . وارىد بقولي « المقابل » اي ما هو لا عرض .

فأما ان المفسرين فهموا من كلام ارسطوطاليس قوله : « هو الذي ليس البتة في موضوع ما » غير الذي فهمه هؤلاء ، فذلك ظاهر ، لانه قال من يعتقد بقوله منهم وهو امونيوس ان قول ارسطوطاليس ان « من الموجودات ما يقال على موضوع وليست البتة في موضوع ما » وزيادته لفظة « ما » اشارة منه إلى انه انما يريد بالموضوع ها هنا الشيء المشار اليه والواحد بالعدد . فان هذا هو الموضوع للاعراض . ونعم ما قال هذا المفسر لان لفظة « ما » التي قرنها بقوله « موضوع » انما هي للتخصيص والتعيين . وذلك ان ارسطوطاليس ليس يوقع هذا الاسم وهو قولي « موضوع » على المهيولى الاولى وعلى الجسم غير المكيف وعلى الجسم المحسوس - على ما قد بين في صدر المقالة الثانية من كتاب « الكون والفساد » .

فقله « ليس هو البتة في موضوع ما » اي ليس هو في الموضوع الفلاني ويريد بالفلاني ها هنا الذي العرض موجود فيه . والذي العرض موجود فيه هو الذي له جزء . والذي له جزء فان بقوله ان العرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه دل على ان العرض موجود في شيء له جزء . والجوهر اذ هو مقابل للعرض هو الذي ليس هو البتة في شيء له جزء . اي في الشيء الذي له جزء ومما يزيد ذلك تأكيداً ما حكاه بعض المفسرين عن فرفوروس وهذا هو :

قال فرفوروس : « نقول ان الموضوع يقال على ضربين : على ما يراه الرواقيون والذين هم أشد تقادماً الاول منهما الهوى الاولى التي هي غير مكيفة وهي التي يقول أرسطوطالس انها بالقوة . والثاني الجسم المكيف الموجود بالفعل المشار اليه . فهذا الجسم فيه أشياء ما باضافتها إلى الموضوع الاول اعني الهوى فهي مما في موضوع كالألوان والأشكال وبالجملة الكميات . فان هذه بإضافتها إلى الهوى الاولى هي مما في موضوع اذ كانت موجودة في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامها خلواً مما هي فيه . فأما اذا اضيفت هذه إلى الموضوع الثاني فانها ليست كلها مما يقال في موضوع إلا اذا كانت غير متممة لجوهر الشيء ولا مقومة له فانها اذا كانت كذلك كانت مما في موضوع . واذا لم تكن كذلك اعني اذا كانت مقومة له ومتممة فانها ليست مما في موضوع مثل البياض فانه اما في الصوف فمما هو في موضوع اذ كان ليس مقوماً لذات الصوف، واما في الثلج فمما ليس في موضوع اذ كان مقوماً لجوهر الثلج وجزء موضوع مع الجوهر . وعلى هذا المثال ايضاً الحرارة فانها اما في النار فجزء من الجوهر واما في الحديد فمما في موضوع اعني عرض اذ كانت توجد وتبطل مع الحديد من غير فساد . فأرسطوطالس يريد بقوله الموضوع : الموضوع الثاني وهو الجوهر الذي هو شخص وهو الذي عبر عنه بقوله « لا على موضوع ولا في موضوع » . فكل ما يحمل على هذا الجوهر ويقال عليه لا على انه جوهرى له بل كالعرض فهو مما يقال في موضوع بمنزلة الحرارة في الحديد . فكل ما يحمل عليه على انه مقوم لذاته بمنزلة الحرارة في النار فانها اما للنار فهي جزء واما بالاضافة إلى الهوى الأولى فمما في موضوع وعرض .

قال الحسن : فهذا معنى ما حكاه هذا المفسر عن فرفوروس . فقد بأن ما معنى قولنا جوهر وما قولنا عرض . وسمفلقوس يطعن فيما قاله فرفوروس ويقول : « انه قد يمكن الانسان فيما اظن ان يرد هذا القول فيقول : « انه اذا كان الذي في موضوع

والذي يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له فقط ما يكون ارسطوطاليس لم يحصر بقوله « الذي في موضوع » والذي « لا في موضوع » سائر المقولات لانه اذا كان الذي « لا في موضوع » يدل على الجوهر والذي « في موضوع » ليس يدل على جميع الكيفيات بل على التي هي دخيلة فقط ، — ما يلزم ان يكون لم يحصر بهذه القسمة سائر الاجناس .

قال الحسن : الجواب على هذا ان الكيفيات التي ليست دخيلة على الجوهر بل هي مقومة لجوهر الشيء لانه جزء منه هي جواهر اذ كان قد بين ارسطوطاليس ان اجزاء الجواهر جواهر . فاذا كانت جواهر فهي داخلة في جملة الجواهر المقومة لجوهر الشيء . فقد بان بما ذكرناه ما معنى جوهر وما معنى عرض . ولما كان كل واحد من هذين اما ان يكون عاماً ومحمولاً على أشياء اخر بما هي واما الا يكون محمولاً البتة ، حدث عن ذلك قسمة أخرى للموجودات اعني التي تنقسم بها إلى الكلي وإلى الجزئي . فاذا تركبت هذه مع الجوهر والعرض كان عنهما الجوهر الكلي وهو الذي عبر عنه بقوله « في موضوع » وليس على موضوع فانه اراد بقوله « في موضوع » العرض « وليس على موضوع » الجزئي وكان عنهما العرض الكلي وهو الذي عبر عنه بقوله « ليس هو في موضوع ولا يقال على موضوع » . فهذا ما نقوله في تفسير هذا الفصل على الاجمال .

(٣٦) الحسن كان يقول : « ان من الموجودات ما هو جوهر كلي مثل الاجناس والانواع وهي التي يسميها جواهر ثواني وليست اعراضاً . وانما قال « يقال » ليعرفنا ان وجود هذه الجواهر انما هو في الوهم بأن يحكم العقل بوجودها من حيث يلتقطها من الاشخاص . فلذلك قال « يقال » .

وفرغوريوس يقول : ان رسم ارسطوطاليس الكلي بأنه « يقال على موضوع » يتبين منه انه تصور واختراع للنفس . فلذلك قال « يقال على موضوع » . فهذا ما يقوله فرغوريوس . واخلق ان يكون كما يقول لان المشائين لا يرون وجود الامر الكلي إلا في النفس ، فإن رئيس نحتهم يقول ان الكلي اما الا يكون موجوداً واما ان يكون وجوده أخيراً . وتيقن هذا إلى أن تعلم ان ليس من الصور ما هو مفارق للمادة سوى الباري تبارك وتعالى هو الفوز عندهم وهو الامر كله .

(٣٧) اي ان من الموجودات ما هو كلي . فان قوله « على موضوع » انما هو اشارة إلى الكلي . وقوله « ما » للتعيين والتخصيص . وقوله « ليست البتة في موضوع ما » اي وليست اعراضاً البتة .

- (٣٨) سقراط .  
 (٣٩) اي وليس هو في سقراط على انه في موضوع .  
 (٤٠) اي الاعراض .  
 (٤١) جزئي .  
 (٤٢) ولما كان هو المخترع لهذا الاسم اعني « قوله في موضوع » اخذ ان يشرحه :  
 وهذا هو رسم العرض .  
 (٤٣) في السرياني : كتابة ما .  
 (٤٤) نحو سيبويه مثلاً عند العرب وسوسيانس عند اليونانيين .  
 (٤٥) اي في نفس سيبويه .  
 (٤٦) اي انه ليس يحمل على شيء من الاشياء حملاً جوهرياً .  
 (٤٧) هذا هو العرض العام .  
 (٤٨) هذا هو العرض الجزئي .

(٤٩) قال الحسن بن سوار : لما شرح أرسطوطالس معنى قوله « في موضوع » وقال : « اني اريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الذي هو فيه » وذكر ما الذي يريد بقوله « لا على موضوع » وقال ان الذي لا على موضوع هو الجزئي — اخذ ان يشرح ما معنى قوله « على موضوع » وما الشيء اللازم له . على انه ظاهر فيما قيل مما تقدم انه يريد بقوله « على موضوع » : الكلي ، اعني المحمول بالتواطؤ وذلك انه اذا كان الجزئي لا على موضوع فان الذي على موضوع هو الكلي . واذا كان انما يريد بقوله « على موضوع » بالتواطؤ فإن الذي يلزم هذا ويخصه ان كل ما يحمل عليه بالتواطؤ فانه محمول على موضوعه ايضاً . مثال ذلك : ان الانسان محمول على زيد بالتواطؤ وقد يحمل على الانسان الحيوان ايضاً بالتواطؤ وعلى الحيوان الجسم بالتواطؤ فان هذه كلها محمولة على الانسان بالتواطؤ وعلى زيد . والفاضل يبيح اختار ان يغير ترتيب هذا الفصل لتنحل عنه شكوك تعترضه ويقال هكذا : حمل المحمول على الموضوع متى حمل شيء على شيء قيل ما يقال على المحمول على الموضوع ايضاً . ولما قال ارسطوطالس هذا اخذ يورد عليه مثلاً وكلامه فيه مفهوم مستغن عن شرحه .

على جهة أخرى الحمل صنفان : حمل على الموضوع ، وحمل ما في الموضوع . وحمل ما في الموضوع هو على ضربين : اما على طريق الاشتراك في الاسم مثل قولنا : الانسان

يتحرك ؛ واما على طريق المشتقة اسماؤها مثل ان نقول : الانسان نحوي . ففرض  
 ارسطوطالس ان يعرفنا حمل ما على الموضوع لينفصل به من حمل ما في الموضوع لانه  
 يحتاج ان يستعمل اصناف هذه الحمول في هذا الكتاب وفيما بعده . فهو يقول : ان  
 حمل ما على الموضوع هو الحمل الذي يكون بالتواطؤ وهذا يكون في الاشياء التي من  
 طبيعة واحدة اعني التي ترتقي إلى مقولة واحدة مثل الانسان والحيوان والمتنفس . فان  
 هذه كلها ترتقي إلى مقولة واحدة وهي الجوهر . والاعلى منها يحمل على ما تحته حمل  
 على . فأما حمل ما في الموضوع فليس من طبيعة واحدة اعني من مقولة واحدة . فأنا  
 اذا قلنا ان الققنس ابيض فطبيعة الققنس مخالفة لطبيعة البياض ، ولذلك صار حمل البياض  
 على ققنس مما هو في موضوع . فحملها على الموضوع يعطي اسمه وحده لما يحمل عليه  
 وحمله ما في الموضوع لا يعطي حده البتة . فأما اسمه فقد يعطي احيانا ولا يعطي احيانا .

(٥٠) قال أرسطوطالس - نقل اسحق : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً  
 تحت بعض فان فصولها ايضاً بالنوع مختلفة .

نقل حنين إلى السرياني ونقل إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً  
 تحت بعض مختلفة بالنوع وفصولها أيضاً .

نقل يعقوب الزاهد بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت  
 بعض مختلفة النوع والفصول أيضاً .

نقل يوبا الراهب بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت  
 بعض مختلفة في النوع والفصول ؛ من ذلك ان فصول الحيوان كقولك المشاء والطائر ذو  
 الرجلين والسابع وفصول العلم ليست شيئاً من هذه . فانه ليس يخالف علم علماً بأنه  
 ذو رجلين . فأما الاجناس التي بعضها مرتب تحت بعض فليس مانع يمنع من ان تكون  
 فصول بعضها فصول بعض بأعيانها فان الفصول والاجناس التي بعضها تحت بعض لا  
 شيء يمنع ان تكون فصولها واحدة بأعيانها وتلك التي هي أعلى تحمل على الاجناس التي  
 تحتها حتى تكون فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع ، اذ الاجناس  
 التي فوق تحمل على الاجناس التي تحتها . فاذا بأي عدد كانت فصول التي تحمل هكذا  
 تكون موجودة فصول الموضوع .

(٥١) حيث .

- (٥٢) اسم بلد .
- (٥٣) يعني ما سوى الجواهر الاول .
- (٥٤) مثل سقراط .
- (٥٥) مثل دلبة .
- (٥٦) فصيح .
- (٥٧) يعني ان الجزء موجود في الأصل
- (٥٨) يعني ان الموضوع التي تقال عليه الجواهر الثواني ليس هو واحد .
- (٥٩) يعني من طريق ما هو ذو ذراعين .
- (٦٠) يعني من طريق ما هو انسان .
- (٦٢) هكذا في الدستور بخط اسحق : مضا بالألف .
- (٦٣) يعني ما ينسب إلى الكم .
- (٦٤) يعني القول .
- (٦٥) يعني انها فيه بالقوة .
- (٦٦) يعني من الكم .
- (٦٧) هكذا في الدستور بخط اسحق مضا بألف .
- (٦٨) يعني من الكم .
- (٦٩) يعني ما ينسب إلى الكم .
- (٧٠) يعني البسيط الذي ذلك البياض موجود فيه .
- (٧١) يعني ان تفهم من خارج ونحن نشير إلى زمانها .
- (٧٢) هذه هي العلة في وضعهم ان الأعلى ضد الأسفل .
- (٧٣) اي السماء .
- (٧٤) يعني المضافين احدهما إلى الآخر .
- (٧٥) يعني الاول إلى الثاني .
- (٧٦) يعني اسراج واختراع .
- (٧٧) يعني تشتق .
- (٧٨) يعني على الأوّل .
- (٧٩) المضافات اذن .
- (٨٠) الاعراض .



- (٨١) اللازمة .
- (٨٢) اللازمة ، العارضة .
- (٨٣) يعني ان صحة هذا القول بيّنة في اكثر المضاف وان كانت في اليسير منه غير بيّنة .
- (٨٤) ينبغي ان يفهم من قوله : لا يفعل شيئاً : لا يفعل انفعالاً ما .
- (٨٥) ينبغي ان تفهم زيادة في هذا القول الضامن الآفات العارضة .
- (٨٦) ينبغي ان يفهم من خارج ما يجري هذا المجرى .
- (٨٧) كأنه قال للون البدن .
- (٨٨) يعني مثل اللون العارض .
- (٨٩) افهم من الانفعال ههنا : عارض ما .
- (٩٠) افهم من انفعال شيئاً : عرض له عارض .
- (٩١) يعني في النفس .
- (٩٢) يعني الناس الذين يكون هذا حالهم .
- (٩٣) يعني الكيفية .
- (٩٤) يعني بالقوى .
- (٩٥) يعني بالكيفية .
- (٩٦) يذهب إلى أن العادة لم تجر في اللسان اليوناني بمثل ما جرت في غيره ان يقال من الفضيلة : فاضل ، لكن انما يقال مكان مجتهد .
- (٩٧) يعني في ذوات الكيفية :
- (٩٨) يعني انه ان كان احد المتضادين داخلياً في الكيفية، مثلاً، فيجب ان تعلم ان الآخر انما يدخل في الكيفية ايضاً وذلك انك ان تصفحت سائر النعوت خلا الكيفية لم تجده يدخل في شيء منها .
- (٩٩) من البلاغة .
- (١٠٠) من الصحة .
- (١٠١) حد . رسم .
- (١٠٢) يعني في ذلك الشيء الذي قبلاً حدّه .
- (١٠٣) حد . رسم .
- (١٠٤) ينبغي ان نفهم من خارج يقال من المضاف .

- (١٠٥) يعني العلوم الجزئية .
- (١٠٦) يعني المتقابلة على طريق المتضادة .
- (١٠٧) مكان ان يقول بعض الحيوان .
- (١٠٨) يريد ان قياس العمى إلى البصر هو قياس الأعمى إلى البصير .
- (١٠٩) يعني ماهية كل واحد منهما .
- (١١٠) ينبغي ان نفهم من قوله في هذا الموضوع عمى للبصر لا ما يفهم من قول القائل عمى للبصر . فان هذا قد يجوز ان يقال بل ان العمى شيء هو للبصر على طريق الاعطاء والملكة .
- (١١١) ينبغي ان نفهم من خارج التي انا قائلها .
- (١١٢) في الدستور بخط اسحق: المضاف. والذي يجب ان يكون المضادة على ما أثبتناه .
- (١١٣) مكان ان يقول : قد قلنا ، يقول : كانت .
- (١١٤) يعني الضدين .
- (١١٥) يعني المتضادين .
- (١١٦) مكان : قد قلنا .
- (١١٧) يعني الضدين .
- (١١٨) يعني الحيوان .
- (١١٩) يعني احد القولين .
- (١٢٠) يعني احد المتضادين .
- (١٢١) مثل ان يكون في عينه ما يحتمل ان يقدح . فإلى ان يقدح فليس يقال في سقراط لا انه بصير ولا انه اعمى .
- (١٢٢) والرداءة .
- (١٢٣) في شيء واحد بعينه .
- (١٢٤) يعني بالاسطقسات اصول البرهان أي مقدماته، وليس بالرسوم والاشكال القياسية التي بالمقدمات تقع رسومها .
- (١٢٥) يعني لمعنى المتقدم .
- (١٢٦) يعني احدهما على الآخر .
- (١٢٧) يعني الانفعالات .

(١٢٨) الانقلاب .

(١٢٩) يعني معشر الناس .

(١٣٠) هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين : قد يقولون مكان ما يقوله العرب :

« عليه ثوب » : له ثوب . وكذلك مكان : عليه خاتم ، له خاتم .

— هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين . فإن اليونانيين قد يقولون مكان ما يقول العرب : عليه خاتم : له خاتم .

— قال الحسن بن سوار : وجدت هذا التعليق ثانياً في نسخة الفاضل يحيى وبخطه مكتوباً بالحمرة واخلق ان يكون موجوداً ايضاً بخط اسحق ناقل هذا الكتاب لان الفاضل يحيى قابل بالنسخة المذكورة دستور اسحق الذي بخطه وصححها عليه واجتهد في المقابلة حتى انه توخى ان تكون نسخته منقوطة بحسب نقط الدستور . وقد يظن انه مكرر وليس كذلك فان العلامات التي على الحروف تدل على ان اسحق قصد لاثباته ثانية . وانما قصد لاثباته فيما أظن ليكون احد التعليقين من أجل الثوب والآخر من أجل الخاتم ..

(١٣١) المدى : كيل ما . مكان ما يقول العرب ان الكيل فيه كذا ، والذن فيه كذا ،

يقول اليونانيون : الكيل له كذا ، والذن له كذا .

كتاب العبارة  
نقل إسحق بن حنين



## بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطوطالس « پاري أرمينياس » أي « في العبارة »

- ١ -

[١٧٩أ] > القول والفكر والشيء . - الحق والباطل <

قال : ينبغي أن نضع أولاً ما الاسم وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك ١٦/أ ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . - فنقول : إن ما يَخْرُجُ بالصوت دالٌّ على الآثار التي في النفس ؛ وما يكتب دالٌّ على ما يَخْرُجُ بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه للجميع ، كذلك ليس ما يَخْرُجُ /هـ/ بالصوت واحداً بعينه لهم . إلا أن الأشياء التي ما يَخْرُجُ بالصوت دالٌّ عليها أولاً - وهي آثار النفس - واحدةٌ بعينها للجميع ؛ والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد أيضاً واحدةً للجميع . لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس »<sup>(١)</sup> . - وكما أن في النفس ربما كان الشيء معقولاً من غير صدق ولا كذب ، وربما /١٠/ كان الشيء معقولاً قد لزمه ضرورةً أحدُ هذين

(١) لعل الإشارة هنا إلى « في النفس » : م ٣ ، ف ٦ .

الأمرين ، كذلك الأمر فيما يَخْرُجُ بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هي في التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم أنفسها تُشَبِّهُ المعقولَ من غير تركيب ولا تفصيل : مثال ذلك قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُسْتَتَنَ (١) معه بشيء ، فإنه ليس هو بَعْدُ حقاً ولا باطلاً ، إلا أنه دال على المشار إليه به ، فإن قولنا أيضاً عَنَزْ — أَيْلَ قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس هو بعدُ حقاً ولا كذباً ما لم يُسْتَتَنَ معه بوجود أو غير وجود مطلقاً ، أو في زمان .

## - ٢ -

### [١٧٩ب] في الاسم > الأسماء البسيطة والمركبة. الأحوال < .

/٢٠/ فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده . وذلك أن قَلِيبُسَ إذا أُفْرِدَ منه « اِبُس » لم يدل بانفراده على شيء كما يدل في قولك « قالوس اِبس » ، أي : فَرَسٌ فارِهٌ . — وليست الحال أيضاً في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن /٢٥/ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلاً ، وأما الاسم المركب فمن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك : « فيلوسوفس » ، أي مُؤَثِّرُ الحكمة . — فأما قولنا : « بتواطؤ » فمن قِبَلِ أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلاً ، فإن الأصوات أيضاً التي لا تُكْتَبُ بحدِّها فتدُلُّ (٢) ، مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شيء منها اسماً .

(١) أي : لم يضاف إليه شيء .

(٢) أي بالرغم من أن بعض الأصوات التي لا تكتب بحدِّها قد تدل على شيء ، فإنها ليست أسماء .

٣٠/ وما قولنا « لا - إنسان » فليس باسم ؛ ولا وُضِعَ له أيضاً اسمٌ ينبغي أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة ، فليَكُنْ اسماً غير مُحَصَّل (١) . - فأما الاسم إذا نُصِبَ أو خُفِضَ أو غُيِّرَ تَغْيِيرًا مما أشبه ١٦/ ب/ ذلك، فليس يكون اسماً، لكن تصرفاً من تصارييف الاسم . وحَدُّ الأسماء المُصَرَّفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تُصَرَّف - (٢) بعينه ، إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أُضيفَ إلى الأسماء المُصَرَّفة - كان ، أو يكون ، أو هو الآن - لم تَصْدُقْ ولم تَكْذِبْ . والاسم إذا أُضيفَ إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً ؛ ومثال ذلك « فلان » بالخفض كان أو لم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعدُ صادقاً ولا كاذباً .

### - ٣ -

### [ ١٨٠ ] في الكلمة (٣)

وأما الكلمة فهي ما يدل - مع ما تدل عليه - على زمان ، وليس واحدٌ من أجزائه يدل على انفراده ، وهي أبداً دليلٌ ما يقال على غيرها - ومعنى قولي أنه [ تدلُّ ] مع ما تدل عليه تدل على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه : أما قولنا « صحة » فاسم ، وأما قولنا « صَحَّ » إذا عنيْنَا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على أن الصحة قد وجدت للذي قيل ١٠/ فيه إنه « صَحَّ » في الزمان الحاضر . - والكلمة دائماً دليل

(١) أي غير محدّد ، ( لأنه ينطبق على أي شيء كان : على ما هو كائن وغير ما هو كائن ) ؛ وهذه العبارة الأخيرة توجد في نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأرغانون أنها مضافة ، لهذا أسقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بالترجمة العربية هذه إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذي ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .



ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع .  
وأما قولنا « لا صَحَّ » ، أو قولنا « لا مَرَضَ » فليست أسميه كلمة ،  
فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان فكان أيضاً < دالاً >  
دائماً على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسمٌ موضوع . فليُتَسَمَّ كلمة  
غير مُحَصَّلَة ، ١٥/ وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان  
أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا « صَحَّ » الذي  
يُدَلُّ به على زمان <sup>(١)</sup> المُضَيِّ ، أو « يَصِحُّ » الذي يدل به على الزمان  
المُسْتَأْنَف ، ليس بكلمة ، لكن تصريح من تصارييف الكلمة . والفرق  
بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما  
أشبههما تدل على الزمان الذي حوله .

وأقول إن الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدل  
٢٠/ على شيء ، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه  
السامع قَنَعَ به . إلا أنها لا تدل بعدُ على أن الشيء < هو > أو ليس هو ،  
فإنه <sup>(٢)</sup> ولا لو قلنا « كان » أو « يكون » دلَّنا على المعنى . وكذلك قولنا  
« لم يكن » أو « لا يكون » ؛ فلا لو قلنا « إنه » <sup>(٢)</sup> ، مجرداً على حياله ،  
دلَّنا عليه ، وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ، لكنه يدل مع ما يدل عليه  
على تركيبٍ ما ؛ وهذا ٢٥/ التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة .

## — ٤ —

### في القول

[١٨٠ب]

وأما القول فهو لفظٌ دالٌّ ، الواحدُ من أجزائه قد يدل على

(١) ص : الزمان .

(٢) ص : إن .

انفراده على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب . وأعني بذلك أن قولي « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر . فأما المقطع الواحد /٣٠/ من مقاطع الاسم فليس يدل ، لكنه حينئذ صوت فقط . وأما في الأسماء المضعفة فقد يدل المقطع من مقاطعها دلالةً ليست بذاته ، — على ما تقدم من قولنا .

وكل قول فдал ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا على طريق /١٧/ المواطة . وليس كل قول بجازم ، وإنما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب . — فأما سائر /٥/ الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر <sup>(١)</sup> في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر .

## - ٥ -

### < القضايا البسيطة والقضايا المركبة >

فأقول إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب ؛ تم من بعده السلب . وأما سائر الأقاويل كلها فإنما تصير واحداً برباطٍ يربطها .

/١٠/ وقد يجبُ ضرورةً في كل قول جازم أن يكون جازماً عن كلمة أو عن تصريح من تصارييف كلمة . وذلك أن قول الإنسان ما لم يُستثنَ معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيءٌ من نظائر هذه فليس هو بعدُ جازماً . وإنما صار قولنا : حي مشاء ذو رجلين ، واحداً لا كثيراً

---

(١) أي أولى بالخطب أو الشعر — راجع « بويطيقا » (في الشعر) : ١٩ ، ص ١٤٥٦

لأنه يدل على واحد لا من قبَلِ أنه قيل على تقارب بعضه على أثر بعض .  
إلا أن هذا المعنى /١٥/ من غير ما قصدنا <sup>(١)</sup> له .

فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحد أو كان بالرباط  
[١٨١ أ] واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ،  
ولم يكن مرتبطاً — فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظة  
فقط إذ كان ليس لقائل أن يقول إنه يدل في لفظ على شيء يحكم به :  
/٢٠/ إما في جواب سائل ، وإما في غير ذلك مما يتدوّه من تلقاء نفسه .  
وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فبمنزلة إيقاع شيء على شيء ، أو انتزاع  
شيء من شيء . والمؤلف من هذه فبمنزلة القول الذي قد صار مركباً .  
والحكم البسيط لفظٌ دالٌّ على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب  
قسمة الأزمان .

## - ٦ -

### في الإيجاب والسلب > ؛ تقابلهما <

وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ؛ والسلب هو الحكم بنفي  
/٢٥/ شيء عن شيء . — وإذا كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود  
الآن بأنه ليس موجود ، وعلى ما ليس موجود بأنه موجود ، وعلى ما هو  
موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس موجود بأنه ليس موجود ، وفي الأزمان  
أيضاً الخارجة > عن < الزمان الذي هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد /٣٠/  
يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب ، وفي كل ما سلبه أن يوجب .  
فمن البين إذاً أن لكل إيجاب سلباً قبالتة ، ولكل سلب إيجاباً قبالتة . —

(١) أي أنه ينتسب إلى علم آخر ، والإشارة هنا إلى « ما بعد الطبيعة » ، مقالة الدلتا ،  
ف ٦ ؛ والزيتا ، ف ١٢ ، والايتا ، ف ٦ ؛ والمشكلة هنا هي مشكلة وحدة  
التعريف .

فليكن التناقض هو هذا : أعني <sup>(١)</sup> إيجاباً وسلباً متقابلين . وأعني بالمقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ، ٣٥/ وسائر ما أشبه ذلك مما استثنيناه كَلِّمًا لمطاعن المغالطين .

## - ٧ -

### < الكلي والجزئي - تقابل القضايا: بالتناقض والتضاد >

ولما كانت المعاني بعضها كلياً وبعضها جزئياً ، وأعني بقولي « كائياً » ٤٠/ ما من شأنه [ ١٨١ ب ] أن يُحْمَلَ على أكثر من واحد ، وأعني بقولي « جزئياً » ما ليس ذلك من شأنه : ومثال ذلك أن قولنا « إنسان » من ١٧/ ب/ المعاني الكلية ، وقولي « زيد » <sup>(٢)</sup> من الجزئيات - فواجب ضرورة متى حكمنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية .

متى كان الحكم كلياً على كلي بأن له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان ٥/ الحكمان متضادين . وأعني بقولي حكماً كلياً على معنى كلي مثل قولك : « كل إنسان أبيض » وقولك : « ولا إنسان واحداً » <sup>(٣)</sup> أبيض . - ومتى كان الحكم على معنى كلي ولم يكن هو كلياً لم يكن الحكمان في أنفسهما متضادين ، غير أن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . وأعني بقولي : « الحكم غير الكلي على المعنى الكلي » مثل قولك : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » . فإن قولنا « إنسان » ، وإن كان كلياً ، غير أن الحكم عليه لم يستعمل كلياً .

(١) ص : إيجاب .

(٢) في نص أرسطو : « كالباس » .

(٣) ص : واحد .

وذلك أن : « كل » تدل على أن الحكم كلي ، لا المعنى متى كان كلياً . —  
 وأما في المحمول فإن حمل الكلي كلياً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجاباً  
 < حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمولٍ كلي<sup>(١)</sup> > مثال ذلك /١٥/  
 قولك : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق « التناقض »  
 متى كان يُدَلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي .

ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض<sup>١</sup> . — ليس كل إنسان أبيض<sup>٢</sup> .

ولا إنسانَ واحداً<sup>(٢)</sup> أبيض<sup>٢</sup> . — قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض . /٢٠/

ويكونان متقابلين على طريق « التضاد » متى كان فيهما الإيجاب الكلي  
 والسلب الكلي . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ولا إنسان واحداً<sup>(٢)</sup> أبيض .

< كل إنسان عادل . — لا إنسان عادل<sup>(٣)</sup> > .

ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فأما  
 المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه : مثل قولك ، /٢٥/  
 « ليس كل إنسان أبيض » و « قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض » . — فما  
 كان من المناقضات الكلية كلياً فواجبٌ ضرورة أن يكون أحدُ الحكمين

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليوناني ، ١٧ ب س ١٥ — س ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يحذف فيتس ( Waitz ) هذا المثال ( ط ٢ ٣٣٧ — ٣٣٨ ) على أساس أنه بعينه  
 مثل المثال التالي ، ولكن في نشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفي نصنا لا  
 يرد إلا الأول ، وقد أضفنا نحن الثاني .

من كل مناقضة منها [ ١٨٢ أ ] صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان منها في الأشخاص : ومثال ذلك « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . — /٣٠/ وما كان منها في معان كلية وليس بكلي فليس أبداً يكون أحدُ الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قولاً صادقاً معاً إن « الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، وإن « الإنسان جميل » و « ليس الإنسان جميلاً » . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميل ؛ وما كان متكوناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن /٣٥/ هذا خُلِفَ ، من قبل أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معاً على هذا القول أيضاً وهو : ولا إنسان واحداً <sup>(١)</sup> أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورةً معاً .

ومن البين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن /٤٠/ السلب إنما يجب أن يسلبَ ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجابُ ، ومن /١٨/ شيء واحد بعينه : من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلية ، وكليةً كان أو جزئياً ، وأعني بذلك ما أنا ممثله : « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . فأما إن كان الشيء مختلفاً أو كان واحداً بعينه إلا أنه من شيء مختلف لم يكن مقابلاً ، لكنه يكون لدالٍّ آخر <sup>(٢)</sup> غيره . والمقابل لقولنا : « كل إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ولقولنا : « إنسانٌ /٥/ ما أبيض » و « لا إنسانٌ واحداً أبيض » ؛ ولقولنا : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » .

فقد حصل من قولنا : أن الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهة المناقضة لسلب واحد ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛

(١) ص : واحد .

(٢) أي لسلب آخر مختلف .

وأنه ليس /١٠/ كلُّ مناقضةٍ فهي صادقة أو كاذبة، ومن قبَلِ أي شيء، ومتى تكون صادقة أو كاذبة .

## — ٨ —

### < وحدة القضايا وتعددتها — القضايا المشتركة وتقابلها >

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل لشيء واحد على شيء واحد :  
إما كلي على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ؛ مثلاً ذلك : « كل  
إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ؛ « الإنسان هو أبيض » ، /١٥/  
« الإنسان ليس هو أبيض » ؛ و « لا إنسان واحداً <sup>(١)</sup> أبيض » ، « قد يكون  
إنسانٌ ما أبيض » — هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى واحد .  
فإما إن كان قد وضع لمعنيين اسمٌ واحد فمن قبَلِ المعنيين اللذين [١٨٢ ب]  
لهما صار ليس بواحد لا يكون الإيجاب واحداً <sup>(١)</sup> مثل ذلك أنه إن وَضَعَ  
واضحاً للفرس والإنسان اسماً واحداً كقولك : « ثوب » مثلاً، فإن قوله /٢٠/  
حينئذ إن « الثوب أبيض » لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك  
أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : « الفرس والإنسان أبيض » .  
ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : « الفرس أبيض » « والإنسان أبيض » .  
وإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكانا أكثر من واحد ، فمن  
البين /٢٥/ أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً ، وإما ألا يكون يدل  
على شيء . وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجبٌ ألا يكون في  
مثل ذلك أيضاً أحد ما في المناقضة صادقا والآخر كاذبا .

---

(١) ص : واحد .

## < تقابل المستقبلات الممكنة >

ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجبٌ ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً . أما /٣٠/ في الكلية على معنى كلي فأحدهما أبداً صادقٌ ، والآخر كاذبٌ . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجب /٣٥/ في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فمن البين أنه يجب ضرورةً أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب ؛ وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه : فإن قولنا في شيء إنه أبيض أو غير أبيض إن < كان > صادقاً فواجبٌ ضرورةً أن يكون هو /١٨/ ب/ أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صديقاً : وإن لم يكن فكاذباً ، وإن كان كاذباً فليس هو ؛ فواجبٌ إذاً ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق /٥/ أو بأحد [ ١٨٣ أ ] الأمرين اللذين لا يخلو شيءٌ منهما أيهما كان ؛ ولا شيء من الأشياء مُزْمِعٌ<sup>(١)</sup> بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفاق ، وذلك أن

(١) مزْمِعٌ بأن يكون = سيكون في المستقبل ؛ أي ممكن مستقبل .



الموجب يصدق فيها أو السالب. ولو لم تكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحد. وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر، ولا يصير كذلك.

وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر، فقد كان /١٠/ القول فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقاً، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكون — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً. وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد كان دائماً حقاً، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ولا يصير موجوداً. وما كان لا يمكن ألا يصير موجوداً فمن المحال ألا يصير موجوداً. والشيء الذي من المحال ألا يصير موجوداً فواجب ضرورة أن يكون. فجميع /١٥/ الأشياء إذاً المزمعة<sup>(١)</sup> بالوجود فواجب ضرورة أن تكون. فليس يكون إذاً شيء من الأشياء على أي الأمرين اتفق ولا بالاتفاق، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورة<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً؛ كأنك قلت: القول بأن الشيء سيكون، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أولاً فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سلبه /٢٠/ غير صادق، والسلب — وهو كذب — إيجابه غير صادق. ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً، فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعاً. وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غد صادقاً، فواجب أن يصير كذلك في غد. وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك وليس لا يصير كذلك في غد حقاً فليس هو على أي الأمرين اتفق. [١٨٣ب]

---

(١) الأشياء المزمعة بالوجود = الأشياء المستقبلية، أي التي ستوجد في المستقبل، وهي المستقبلات الممكنة.

(٢) أي ليس ثمة ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدفة.

ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حرباً ولا ألا تكون .

فهذا ما يلزم من الأمور الشنعية وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب /٢٥/ وسلب - إما مما يقال كلياً على معنى كُليّ ، وإما مما يقال جزئياً - فواجب ضرورةً أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً وجودها وكونها /٣٠/ واجب ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نرَوِّي في شيء ولا أن نستعد له أو نأخذ أهبةً ، كأننا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ؛ وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلاً ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون /٣٥/ صادقاً . وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال المناقضة وبين ألاّ يقال ، وذلك أنه من البَيِّن أن الأمور تجري مجاريها وإن لم يُوجِب موجب شيئاً منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون ، من قبَل أنه قد أُوجِب أو قد سُلِب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد /١٩/ أ/ زمان آخر كم كان مقداره . فإن كانت حاله في الزمان كله حالا يَصْدُقُ فيه معها أحد القولين دون الآخر فواجب ضرورةً أن يكون ذلك الصدق حتى يكون كل واحد من الأشياء التي تكون حاله أبداً حال ما يكون ضرورةً . وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس /٥/ يمكن ألا يكون ؛ وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذا كانت هذه الأشياء محالاً ، لأننا قد نرى أموراً يحدث مبدؤها من الروية فيها وأخذ الأهمية لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست ما يفعل /١٠/ دائماً الإمكان لفعل شيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء وألا يكون . وها هنا

أشياء كثيرة "بَيِّن" من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزق فلا يتمزق ، بل يسبقه إليه البلى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا [١٨٤ أ] /١٥/ يتمزق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزق إليه لو لم يكن إلا يتمزق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوة ) ، فظاهرٌ إذاً أنه ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورةً ، بل بعض الأشياء /٢٠/ يجري على أيّ الأمرين اتفاق <sup>(١)</sup> ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها ؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر <sup>(٢)</sup> إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فقول الآن إن الوجودَ للشيء إذا كان موجوداً ضروري ؛ وإذا لم يكن موجوداً فنفي الوجود عنه ضروري . وليس كل موجود فوجوده ضروري ، /٢٥/ ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجد هو القول بأن وجوده ضرورةً على <sup>(٣)</sup> الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود . وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضاً . وذلك أن كل شيء فوجوده الآن أو غير وجوده واجبٌ ضرورةً ؛ ووجوده فيما يستقبل أو غير وجوده واجبٌ ضرورةً . غير أننا إذا فصلنا فقلنا : أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورةً ، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب /٣٠/ ستكون غداً أو لا تكون ، واجبٌ ضرورةً . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ، فليس بواجب ضرورةً . ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجب ضرورةً . لكن الواجب ضرورةً إنما

(١) في الممكنات المتكافئة (مثل ملاقة صديق) .

(٢) في الممكنات غير المتكافئة (مثل حفر الأرض واكتشاف كثر) .

(٣) معنى هذه الجملة هو : ليس القول بأن كل موجود ، إذا وجد ، فهو بالضرورة هو بعينه القول ، بطريقة مطلقة ، إنه موجود بالضرورة .

هو أن يكون أو لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأفاويل الصادقة إنما تجرى على حسب ما عليه الأمور ، فمن البين أن ما كان منها يجرى على أيّ الأمرين اتفق وتحتمل الضدين فواجب ضرورة أن تكون /٣٥/ المناقضة أيضاً تجرى فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائماً أو فيما ليس فقده دائماً . فإن ما جرى هذا المجرى فواجب ضرورة أن يكون أحد جزئي النقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو أو أحد المشار إليه بعينه ، بل أيهما اتفق ، وربما كان أحد المتناقضين أخرى بالصدق ، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقاً أو كاذباً . فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورة /١٩ ب/ والآخر كاذب ضرورة . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بوجود إلا أنه ممكن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجرى فيه على ما وصفنا .

## - ١٠ -

### <التقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة>

ولما كان الإيجاب دليلاً على أن شيئاً يقال على شيء ، وهذا الشيء هو اسم أو ما لا اسم له ، وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ، وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدّم ، فقلنا إنّنا لا نسمى قولنا « لا إنسان » اسماً ، بل نسميه غير مُحَصَّل ، لأن الاسم غير المُحَصَّل أيضاً /١٠/ إنما يدل من وجهه على شيء واحد ؛ وكذلك أيضاً قولنا « لا صح » ليس بكلمة بل كلمة غير مُحَصَّلة . فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفاً إما من اسم غير مُحَصَّل أو كلمة غير مُحَصَّلة . وليس يكون إيجاب ولا سلب خلوّاً من كلمة ؛ فإن قولنا « كان » أو « يكون » أو « سيكون » أو « يصير » أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما

قد وُضِعَ كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان .

١٥/ فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » ؛ وأيضاً : « كل إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل إنسان » ، « كل لا إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل لا إنسان » . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي حول <sup>(١)</sup> الزمان الحاضر .

[ ١٨٥ أ ] فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محمولاً إلى ما يحمل ، فإن التناقض حينئذ يقال على ضدين . ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان / ٢٠ / عدلاً » ، فقولنا « يوجد » شيء ثالث مقرون بها في هذا الإيجاب : إما اسم وإما كلمة ، فيحصل من قبيل ذلك أربعة : اثنان منها يكون حاكهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما ؛ والاثنان > الآخران < ليسا كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا « يوجد » إما أن يُقَرَّن ويضاف / ٢٥ / إلى قولنا « عدل » أو إلى قولنا « لا عدل » ، وكذلك السلب أيضاً ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رَسْمِنَا هذا :

< ١ >

< أ > < ب >

يوجد إنسان عدلاً      سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان عدلاً

< > < < >

يوجد إنسان لا عدلاً      سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان لا عدلاً

---

(١) حول = خارج ، عدا .

فإن قولنا في هذا الموضوع « يوجد » و « لا يوجد » قد أضيف إلى ٣٠/ قولنا « عدل » و « لا عدل » . فهذه الأقاويل نُسَقَّتْ في هذا الموضع على ما تقال عليه في كُتُبُنَا « في التحليل بالقياس »<sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك المثال يجري الأمر إن كان الإيجاب لاسم كلي . ومثال ذلك :

< ٢ >

< أ > < ب >

كل إنسان يوجد عدلا سلب هذا القول : ليس كل إنسان يوجد عدلا

< ح > < د >

٣٥/ كل إنسان يوجد لا عدلا ليس كل إنسان يوجد لا عدلا

غير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدمات التي على القطر ؛ وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان<sup>(٢)</sup> . وها هنا اثنتان أخريان تحدثان من قولنا « لا إنسان » إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

< ٣ >

< أ > < ب >

٢٠/ يوجد لا إنسان عدلا ليس يوجد لا إنسان عدلا

< ح > < د >

يوجد لا إنسان لا عدلا ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

(١) « التحليلات الأولى » م ١ ف ٤٦ ، ص ٥١ ب س ٣٦ - ص ٥٢ أ س ١٧ .

راجع بعد في ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) أي المتقابلتين في اللوحة التي أمامنا . وهي في ص : متقابلتين .

وليس ها هنا مناقضاتٌ أكثرُ من هذه . وهاتان المتقابلتان <sup>(١)</sup> هما مفردتان بأنفسهما غيرَ ما قيل من قبل <sup>(٢)</sup> ، لأن الذي استُعْمِلَ فيها اسمٌ غيرُ مُحَصَّلٍ وهو قولنا « لا إنسان » ..

[ ١٨٥ ب ] وما كان منها لا يصح فيه كلمةُ الوجود مثل ما وقع فيه منها « يصح » أو « يمشي » فإن هذا الصنف من الكَلِمِ يَفْعَلُ فيها إذا وُضِعَ هذا / ٥ / الوضع ذلك الفعلَ بعينه الذي كان يفعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لو قُرِنَ بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشي » ، « ليس كل إنسان يمشي » ، « كل لا إنسان يمشي » ، « ليس كل لا إنسان يمشي » . فإنه ليس يجوز أن يقال « ليس كل إنسان » بل إنما ينبغي أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا « إنسان » ؛ فإن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على أن الحكم كلي . وقد تبين ذلك من قولنا « الإنسان / ١٠ / يمشي » . « الإنسان ليس يمشي » ، « لا إنسان يمشي » ، « لا إنسان ليس يمشي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كلياً . فقد بان من ذلك أن قولنا « كل » أو قولنا « ولا واحد » ليس يزيدان على أن يدلّا أن الإيجاب والسلب للاسم كله ؛ فأما الباقي فيجب أن تكون الزيادة / ١٥ / فيه واحدةً بعينها .

ولما كان السلب الدال على أنه « ولا حيوان واحداً » <sup>(٣)</sup> يوجد عدلاً ضد الذي يقال به إن « كل حيوان يوجد عدلاً » فمن البَيِّن أن هذين لا يكونان في حال من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمرٍ واحد بعينه . فأما المقابلان لهما <sup>(٤)</sup> فقد يكونان في حال من الأحوال ، ومثال ذلك : « ليس

(١) أي التي يكون موضوعها غير محصل .

(٢) أي التي موضوعها محصل .

(٣) ص : واحد .

(٤) وهي الجزئية ، وهي المعروفة عند الشراح باسم الداخلتين تحت التضاد .

كل حيوان يوجد عدلا » و « قد يوجد حيوان ما عدلا » .

فأما التي تلزم وتتبع فهي هذه <sup>(١)</sup> : أما قولنا : « كل إنسان يوجد عدلا » ، فإنه يلزمه قولنا : « ولا إنسان واحدا <sup>(٢)</sup> يوجد عدلا » ؛ وأما قولنا : « قد يوجد إنسان ما عدلا » ، فإنه يلزمه المقابل له وهو قولنا : « ليس كل إنسان يوجد لا عدلا » ؛ وذلك أنه يجب ضرورة أن يوجد واحد .

ومن البين أيضاً أننا في الأشخاص <sup>(٣)</sup> إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة /٢٥/ بالإيجاب وبالسلب ، > صدقت قضية موجبة كذلك < . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : « هل هو عدل ؟ » بأن نقول : « لا » ، فإننا نقول : « فسقراط إذاً لا عدل » . وأما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقاً ؛ وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسان حكيم ؟ » « لا » ، « فكل إنسان إذاً لا حكيم » ، فإن هذا القول /٣٠/ كذب ؛ والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذاً حكيماً » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ؛ فأما ذلك فإنه مضاد له .

فأما المتقابلة من قبيل الأسماء والكلم غير المُحصَّلة — ومثال ذلك في قولنا « لا [١٨٦ أ] إنسان » أو « لا عدل » فإنه يُظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم أو من غير كلمة ، وليست كذلك ، وذلك أنه واجب /٣٥/ ضرورة في السلب أن يَصْدُق أو يكذب . ومن قال « لا إنسان » فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال « إنسان » — ما لم يضيف إلى قوله شيئاً بل هو دونه في ذلك .

---

(١) هنا يبحث أرسطو فيما يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) عن طريق عمليات الاستدلال المباشر .

(٢) ص : واحد .

(٣) أي القضايا الشخصية .



وقولنا إن « كل لا إنسان يوجد عدلاً » ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك ، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا : « ليس كل لا إنسان يوجد عدلاً » . فأما قولنا « كل لا إنسان يوجد لا عدلاً » فإنه يدل /٤٠/ على مثل ما يدل عليه قولنا : « ليس يوجد شيء لا إنسان عدلاً » .

والأسماء والكلم إذا بدلت أما لكنها فدلالتها تبقى بحال واحدة بعينها .  
 ٢٠/ ب/ ومثال ذلك : « يوجد إنسان عدلاً » ، « يوجد عدلاً إنسان » . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سوابق أكثر من واحدة . غير أننا قد بينّا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد ، وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلاً » هو قولنا « ليس يوجد إنسان عدلاً » .  
 ٥/ فأما سلب قولنا « يوجد عدلاً إنسان » إن لم يكن هذا القول وقولنا « يوجد إنسان عدلاً » واحداً بعينه فهو : إما قولنا « لا يوجد عدلاً لا إنسان » ، وإما قولنا « لا يوجد عدلاً إنسان » ، لكن الأول منهما هو سلب قولنا « يوجد عدلاً لا إنسان » ، والثاني سلب قولنا « يوجد إنسان عدلاً » — فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان<sup>(١)</sup> . فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت /١٠/ أما لكنها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه .

## - ١١ -

### < القضايا المركبة >

فأما إيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً /١٥/ واحداً . وأعني بقولي « واحداً » ليس متى كان الاسم الموضوع واحداً ولم يكن الشيء الذي من تلك معنى واحداً ، مثل قولنا « الإنسان » مثلاً

---

(١) ص : سلبين .

« حيٌّ ، ذو رجلين ، آنس » ، <sup>(١)</sup> فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحدٌ أيضاً . فأما المجتمع من قولنا « أبيض » وقولنا « إنسان » وقولنا « يمشي » فليس /٢٠/ هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً إن أوجب مُوجب لهذه شيئاً واحداً أن يكون القول إيجاباً واحداً [١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ؛ فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها الشيء واحداً كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلما كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن /٢٥/ يكون الجواب عن هذا واحداً ؛ إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحد ولو كان حقاً . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في المواضع » <sup>(٢)</sup> .

فمع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء : ما هو — ليس سؤالاً منطقياً ، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المسئول أحد جزئي المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به . وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، /٣٠/ أو ليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التي تحمل فرادى ، بعضها تحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحداً ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخبر بالفرق في ذلك . فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه فرادي بأنه حي ، وبأنه ذو رجلين ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان /٣٥/ كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقاً ، والقول عليه

(١) أي متمدين .

(٢) راجع « الطوبىقا » ( في المواضع ) م ٨ ف ٧ . وراجع أيضاً « السوفسطيكا » م ٦ ، ص ١٦٩ أ ١٧ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ؛ ٣٠ ، ص ١٨١ أ ٣٦ وما يليه .

بأنه طبيب حقاً فواجبٌ أن يكون طبيباً بصيراً . وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقاً — لزوم من ذلك أشياء كثيرةٌ شائعة . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً <sup>(١)</sup> ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقاً أيضاً حتى يقال عليه بأنه إنسان — أبيض — أبيض ... ، ويمرّ ذلك بلا نهاية ، وقد يقال أيضاً عليه . ٤٠/ بأنه طبيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشي ، فقد يجب أن يقال [١٨٧ أ] هذه ٢١/ عليه مراراً كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضاً إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراطٌ إنسانٌ . وإن كان إنسانٌ وكان ذا رجلين فهو ٥/ إنسانٌ ذو رجلين . فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجبٌ وجوده على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شائعةٌ .

فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع فنقول :

إنَّ ما كان من المعاني التي تُحمَل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العَرَض ، فإن هذه ١٠/ ليس تصوير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنى واحداً ، وذلك أنهما جميعاً عَرَضَانِ لَحَقاً شيئاً واحداً . وإن كان القول أيضاً بأن الأبيض طبيب صادقاً ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنى واحداً . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ، فيجب من ذلك ألا يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنى واحداً . ومن قِبَل ذلك ١٥/ صار طبيب ليس بصيراً على الإطلاق ، بل هو حيٌّ ذو رجلين . وذلك

(١) ص : صادق .

أن هذين ليسا بطريق العَرَض ، ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً في الآخر . ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حي أو ذو رجلين . وذلك أنا قد حَصَرنا في قولنا إنه إنسان انه حي ، وأنه ذو رجلين .

لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض . /٢٠/ إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول شيء من المتقابل الذي تكزّمه مناقضةٌ فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال في الإنسان المَيِّت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك <sup>(١)</sup> ، فقد يصدق . بل نقول إنه متى وجد ذلك فيه فهو أبداً غير صادق ؛ ومتى لم يوجد فليس /٣٥/ أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أوميروس موجودٌ شيئاً ما » ، كأنك قلت : شاعراً <sup>(٢)</sup> . فهل هو موجود أو لا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه على أوميروس بطريق العَرَض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجودٌ شاعراً » ولم نحمل « موجوداً » على أوميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت فيه الأقاويل [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محمولاً بذاته لا بطريق العرض ؛ /٣٠/ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيء ما على الإطلاق — صادق — . فأما ما ليس بموجود فليس القول بأنه « شيءٌ موجود » من قبيل قولنا فيه إنه يوجد مُتَوَهِّماً قولاً صادقاً . وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود .

(١) مثلما في المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعراً : بدل من : « شيئاً ما » .

## < تقابل القضايا ذوات الجهة >

وإذ قد لخصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف ٣٥/ الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون ، وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون ، وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع للشك .

وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنياً على قولنا : موجود ولا موجود - ٢١/ ب/ ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا « يوجد لا إنسان » ؛ وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلاً » قولنا « ليس يوجد إنسان عدلاً » ، لا قولنا « يوجد إنسان لا عدلاً » . لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذاً في الخشبة ٥/ القول بأنها توجد إنساناً لا عدلاً . فإذا كانت المناقضات إنما ينبغي أن توجد على هذا القياس ، أعني قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد » ، وكانت أيضاً الأقاويل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال لهما يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلب قولنا « إنسان يمشي » ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشي » ، بل قولنا : « إنسان ليس يمشي » . وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشي » ، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشياً » .

فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضع ، فينبغي أن يكون ١٠/ أيضاً سلب قولنا « يمكن أن يوجد » قولنا « يمكن ألا يوجد » لا قولنا « لا يمكن أن يوجد » . غير أنه قد يظن أن قولنا « قد يمكن أن يوجد » وقولنا « قد يمكن ألا يوجد » معنى واحد بعينه . وذلك أن كل ما كان ممكناً أن ينقطع أو أن يمشي فيمكن ألا ينقطع وألا يمشي . والحجة في ذلك أن كل

ما كان ممكناً على هذا النحو فليس أبداً يفعل ؛ فلذلك قد يكون له /١٥/ السلب أيضاً . وذلك أنه قد يمكن ألا يمشي المشاء وألا يرى الرائي <sup>(١)</sup> . إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذاً سلبُ قولنا « قد [١٨٨ أ] يمكن أن يكون » قولنا « قد يمكن ألا يكون » لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد /٢٠/ بعينه ؛ وإما أن تكون زيادة اللواحق التي يصير بها القول إيجاباً أو سلباً ليس < أن > نلحق <sup>(٢)</sup> قولنا « يكون » أو « يوجد » أو قولنا « لا يكون » أو « لا يوجد » . فإذا كان الأول من هذين ممتنعاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً <sup>(٣)</sup> .

فالسالب إذا لقولنا « يمكن أن يوجد » إنما هو قولنا « لا يمكن أن يوجد » . وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً « يحتمل أن يوجد » . وذلك أن سلب هذا القول أيضاً هو قولنا « لا يحتمل أن يوجد » . والأمر /٢٥/ في الباقية يجري على هذا النحو ، أعني في الواجب وفي الممتنع . فكما أن في تلك كان ما يُلْحَق <sup>(٤)</sup> فيزاد منها قولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » — فأما المعاني الموضوعية فكانت مرة « الأبيض » ومرة « الإنسان » — كذلك يصير الأمر /٣٠/ ها هنا ، فيصير قولنا « يوجد » كالموضوع . فأما قولنا « يمكن » و « يحتمل » فيصير زيادات تلحق ليحدد بها كما حدد في تلك بقولنا « يوجد » و « لا يوجد » الصدق والكذب ؛ كذلك يحدد هذه ما يمكن وجوده وما لا يمكن وجوده . فإن سلب قولنا « يمكن أن يكون » قولنا « لا يمكن أن يكون » . فأما سلب قولنا « يمكن ألا يكون » فإنه قولنا « لا

(١) ص : المرئي .

(٢) ص : ملحق .

(٣) فوقها : مقبولا ، مختاراً .

(٤) ص : ملحق .

يمكن /٣٥/ ألا يكون . ولذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضاً من قبل أن ما كان ممكناً أن يوجد فمممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا « يمكن /٢٢/ أن يوجد » وقولنا « لا يمكن أن يوجد » فلا يصدقان معاً في شيء واحد بعينه في حال من الأحوال لأنهما متقابلان ؛ ولا قولنا أيضاً « يمكن ألا يوجد » و « لا يمكن ألا يوجد » يصدقان معاً في حال من الأحوال .

وعلى هذا المثال سلب قولنا : « واجبٌ ضرورةً أن يوجد » ليس هو /٥/ قولنا : « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » بل قولنا : « ليس واجباً ضرورةً أن يوجد » . وأما سلب قولنا : « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » فإنه قولنا : « ليس واجباً ضرورةً ألا يوجد » ؛ وأيضاً سلب قولنا : « ممتنع أن يوجد » ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » بل قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » . فأما سلب قولنا « ممتنع ألا يوجد » فإنه قولنا « ليس ممتنعاً ألا يوجد » .

وبالجملة ، فإنما ينبغي كما قلنا أن يتنزل قولنا « يوجد » و « لا يوجد » منزلةً الموضوع ، ويلتزم الإيجابُ والسلب هذه المعاني [ ١٨٨ ب ] : ثم تقرن /١٠/ بقولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » .

فإن هذه الأحكام ينبغي أن يعتقد أنها الأحكام المتعاندة :

مممكن ... لا مممكن .

محتمل ... لا محتمل .

ممتنع ... لا ممتنع .

واجب <sup>(١)</sup> ... لا واجب .

حق ... لا حق .

---

(١) فوقها : ضروري .

## < نسق الموجهات >

فأما اللوازم فهكذا يجري نسقها :

إذا وُضِعَتْ : يلزم من قولنا « ممكن أن يوجد » - قولنا « محتمل أن يوجد » /١٥/ ( وهذا ينعكس على ذلك ) ، ويلزم منه ويلزمه أيضاً - قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » وقولنا « ليس واجباً أن يوجد » . ويلزم قولنا « ممكن ألا يوجد » وقولنا « محتمل ألا يوجد » - قولنا « ليس واجباً ألا يوجد » وقولنا « ليس ممتنعاً أن ألا يوجد » . ويلزم قولنا « لا يمكن أن يوجد » وقولنا « لا يحتمل /٢٠/ أن يوجد » - قولنا < واجب > <sup>(١)</sup> ألا يوجد ، وقولنا « ممتنع أن يوجد » . ويلزم قولنا « لا يمكن ألا يوجد » وقولنا « لا يحتمل ألا يوجد » - قولنا « واجب أن يوجد » وقولنا « ممتنع ألا يوجد » .

فلنتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذي نرسمه :

< الترتيب الثالث >

< الترتيب الأول >

- (١) ليس ممكناً أن يوجد .
- (٢) ليس محتملاً أن يوجد .
- (٣) ممتنع أن يوجد .
- (٤) واجب ألا يوجد .

- (١) ممكن أن يوجد .
- /٢٥/ (٢) محتمل أن يوجد .
- (٣) ليس ممتنعاً أن يوجد .
- (٤) ليس واجباً أن يوجد .

< الترتيب الرابع >

< الترتيب الثاني >

- (١) ليس ممكناً ألا يوجد .
- (٢) ليس محتملاً ألا يوجد .
- (٣) ممتنع ألا يوجد .
- (٤) واجب أن يوجد .

- (١) ممكن ألا يوجد .
- (٢) محتمل ألا يوجد .
- /٣٠/ (٣) ليس ممتنعاً ألا يوجد .
- (٤) ليس واجباً ألا يوجد .

(١) ناقص في الاصل وأصلحه پولك (Isidor Pollak) في نشرته .



فقولنا « ممتنع » وقولنا « لا ممتنع » يلزمان قولنا « محتمل » وقولنا « لا محتمل » وقولنا « ممكن » وقولنا لا ممكن لزوم<sup>(١)</sup> المناقضة ، إلا أن ذلك على القلب<sup>(٢)</sup> ؛ وذلك أن الذي يلزم قولنا [ ١٨٩ أ ] « ممكن أن يوجد » سلب /٣٥/ قولنا « ممتنع أن يوجد » والذي يلزم سلب ذلك إيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا « ليس ممكناً أن يوجد » إنما هو قولنا « ممتنع أن يوجد » فإن قولنا « ممتنع أن يوجد » هو إيجاب ؛ وقولنا « ليس ممتنع » سلب .

فأما الواجب ، نعني الضروري ، فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه . فإنه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأضداد . فأما المناقضة فعلى حيالها<sup>(٣)</sup> . وذلك أنه ليس سلب قولنا « واجب ألا يوجد » /٢٢ ب/ قولنا « ليس واجباً أن يوجد » وذلك أنه قد يجوز أن يصدق القولان جميعاً في المعنى الواحد بعينه : فإن ما كان واجباً ألا يوجد فليس واجباً أن يوجد . والسبب في أن اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع حقه في القول بضد الواجب . فإن كان الممتنع والواجب قوتيهما واحدة /٥/ بعينها — وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألا يوجد ؛ وما كان ممتنعاً ألا يوجد فواجب أن يوجد — فقد يجب ، إن كانت تلك تجري على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا ممكن ، أن تكون هذه على الضد ، فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه ، غير أن ذلك على جهة القلب .

أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع /١٠/ الذي وضعناه ؟ وذلك أن ما كان واجباً أن يوجد فمممكن أن يوجد ؛

(١) لزوم : مفعول مطلق لقوله « يلزمان » .

(٢) أي عكس الوضع .

(٣) فوقها : يعني متفرقا .

وإن لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكناً أن يوجد ، فالذي هو واجب <sup>(١)</sup> إذاً أن يوجد ممتنع أن يوجد ، /١٥/ وذلك خَلْفَ <sup>(٢)</sup> . وأيضاً فإن قولنا « ممكن أن يوجد » يلزمه قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » ويلزم هذا قولنا « ليس واجباً أن يوجد » فيجب من ذلك أن يكون ما هو « واجب أن يوجد » « ليس واجباً أن يوجد » وذلك خَلْفَ . — وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ولا قولنا « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول الممكن قد يتفق فيه الأمران /٢٠/ جميعاً . وأما هذان فأيهما قد كان صادقاً لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد . [ ١٨٩ ب ] وإن كان واجباً أن يوجد أو ألا يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد بقي إذاً أن يكون الذي يتبع قولنا « ممكن أن يوجد » إنما هو قولنا « ليس واجباً ألا يوجد » . فإن هذا قد يصدق أيضاً مع قولنا : « واجب أن يوجد » . وذلك أنه /٢٥/ يصير نقيضاً للقول اللازم <sup>(٣)</sup> لقولنا « ليس ممكناً أن يوجد » فإنه قد يلزم هذا القول قولنا « ممتنع أن يوجد » وقولنا « واجب ألا يوجد » الذي سَلَبُهُ « ليس واجباً ألا يوجد » . — فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضاً على هذا الوجه الذي وصفناه ؛ وإذا وُضِعَتْ كذلك لم يلحق ذلك شيءٌ مُحالٌ .

ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه يتبعه <sup>(٤)</sup> وهو قولنا /٣٠/ « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقيض

(١) ص : أوجب — ويصح أيضاً .

(٢) فوقها : محال ، شنع ، قبيح .

(٣) ص : الالارم .

(٤) ص : فيقتضيه يتبعه .

ذلك ، فواجب أن يقول إن نقيضه قولنا « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب . غير <sup>(١)</sup> أننا قد نرى أيضاً أن الشيء الواحد بعينه يمكن > أن < يقطع وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؛ فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا /٣٥/ أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أي في قوته أن يوجد أو أن يمضي ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك ، بل ها هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، وأول ذلك في الممكنة <sup>(٢)</sup> التي ليست قواها بنطوق <sup>(٣)</sup> ، ومثال ذلك « النار » تُسخّن كل ما لقيته ، وقوتها ليس بنطوق . فالقوى التي تكون بنطوق هي واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فأما القوى التي /٢٣/ ليست بنطوق فليس كلها كذلك ؛ لكن الأمر على ما قلنا في النار ، وذلك أنه ليس ممكناً أن تُحرق وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائماً . إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطق قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل معاً المتقابلات . وإنما قلنا هذا القول ليُعلم أنه ليس كل إمكان <sup>(٤)</sup> فهو للأشياء المتقابلة /٥/ ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتركاً <sup>(٥)</sup> في الاسم . وذلك أن الممكن مما يقال على الإطلاق <sup>(٦)</sup> ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن الماشي ممكن له لأنه يمضي . وبالحملة قولنا في الشيء إن [١٩٠] كذا ممكن له ، لأنه بالفعل /١٠/ بالحال التي يقال إنها ممكنة . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من

(١) ص : عندانا ، وقد أخطأ پولك Pollak حينما أصلحه هكذا : عندنا .

(٢) بخط أحمر فوقها : القادرة ، القوية .

(٣) أي عاقلة ؛ فهنا يميز بين القوى العاقلة والقوى غير العاقلة ، راجع « الميتافيزيقا » مقالة « الثيتا » ف ٢ .

(٤) فوقها بالأحمر : قدرة ، قوة .

(٥) ص : مشترك .

(٦) فوقها بالأحمر : أي على معنى فرد .

شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنه من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه ممكن أن يمشي وأنه يمشي صادقان فيما /١٥/ هو دائب <sup>(١)</sup> يمشي بالفعل وفيما هو من شأنه المشي . فأما ما قيل ممكناً على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : — فإذا كان الكلي لاحقاً <sup>(٢)</sup> بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مبدؤها كلها قولنا : واجب ، وقولنا : ليس /٢٠/ واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم ينبغي أن نتأمل كيف <يكون> لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذا كانت الأشياء الأزلية أقدم — أن يكون أيضاً الفعل أقدم من القوة <sup>(٣)</sup> . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة ، ومثال ذلك الجواهر الأول ؛ وبعضها مع قوة ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها : أشد تأخرًا ؛ وبعضها ليس في حال من الأحوال /٢٥/ بالفعل ، بل إنما هي قوة فقط .

## - ١٤ -

### < تضاد القضايا >

وقد ينبغي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب

(١) ص : رأيت ، وقد أصلحها بولك هكذا : أرأيت ، لكن السياق يرجح ما افترضناه .

(٢) ص : لاحق .

(٣) فوقها بالأحمر : الإمكان .

ضدّ الإيجاب ؛ وهل قولنا « كل إنسان عدلٌ » هو ضدّ قولنا [و] « لا إنسان واحداً <sup>(١)</sup> عدلٌ » ، وإنما هو ضدّ قولنا « كل إنسان جائرٌ » ، كأنك قلت : /٣٠/ « سقراط <sup>(٢)</sup> عدلٌ » ، « سقراط <sup>(٢)</sup> ليس بعدلٌ » ، « سقراط <sup>(٢)</sup> جائرٌ » — أيّ الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضدّ الاعتقاد إنما هو اعتقادٌ ضد — ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدلٌ ضدّ اعتقادنا أن كل إنسان جائرٌ — فواجبٌ ضرورةً /٣٥/ أن يكون أيضاً الحال في الإيجابين اللذين يخرجان [١٩٠ ب] بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضدّ هو الضدّ لم يكن أيضاً الإيجاب هو المضادّ للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أيّ اعتقاد حقّ هو المضادّ للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبه ، أو اعتقادنا وجودَ ضده ؟

/٤٠/ وأعني بذلك هذا المعنى : ها هنا عقْد <sup>(٣)</sup> صادق في خيرٍ ، وهو أنه خير ؛ /٢٣ ب/ وعقْد آخر كاذب وهو أنه ليس بخير ؛ وعقْد غيره وهو أنه شر — فأَي هذين ، ليت شعري ، هو ضدّ العقْد الصادق ؟ وإن كان واحداً ( أي إن كان معناهما واحداً <sup>(٤)</sup> ) فالمضادة في أيّهما هي . فنقول : إن ظننا أن العقْدَيْن المتضادَّين إنما يُحدَّان بأنهما لسبيين متضادين ، باطل ؛ وذلك أن الاعتقاد في خير أنه /٥/ خيرٌ ، والاعتقاد في شر أنه شر خَلِيق أن يكون واحداً <sup>(٥)</sup> بعينه ، بل هو حق : واحداً كان

(١) ص : واحد .

(٢) في النص اليوناني : كالياس .

(٣) عقْد : حكم .

(٤) بين قوسين في النص .

(٥) ص : واحد .

أو أكثر من واحد ؛ بل من <sup>(١)</sup> قِيلَ أنهما بحال تضادّ : — فإذا كان ها هنا عقْدٌ في خيرٍ ، أنه خير ؛ وعقد أنه ليس بخير ، وعقد أنه شيء آخر ليس هو موجوداً ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغي أن يوضع الضدّ واحداً من ١٠/ تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فيما ليس بموجود أنه موجود ، أو فيما هو موجود بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع التضادّ فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضاً التكوّن . والتكوّن إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذاً تدخل الشبهة .

فإذا كان الشيء الخير هو خيراً <sup>(٢)</sup> وليس بشر ، وكان الأوّل له بذاته ، والثاني ١٥/ بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عرّض له أن يكون ليس بشراً ، وكان العقد الذاتي في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقاً ، أو بالكذب متى كان باطلاً ، وكان العقد في خير ما أنه ليس بخير عقداً باطلاً لأمر ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقداً باطلاً لأمر عرضي — فقد يجب من ٢٠/ ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أخرى بالكذب من اعتقاد ضده ؛ والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده [١٩١ أ] ، وذلك أن الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذا كان الضدّ هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدّ مضادة ، فمن البين أن هذا هو الضدّ . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون ٢٥/ بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليق أن يخطئ بباله أيضاً فيه أنه ليس بخير .

وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجري الأمر على هذا المثال ،

(١) أي على الرغم من أنهما بحال تضاد .

(٢) ص : خير .

فقد يُرى أن ما قيل في ذلك صواب ، وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضدّ في كل موضع ؛ وإما ألا يكون في موضع من /٣٠/ المواضع ضدّاً . والأشياء التي ليس يوجد فيها الضدّ أصلاً ، فإن الكذب فيها إنما هو العقدُ المُعاند للحق ، ومثال ذلك من ظنّ بإنسان أنه ليس بإنسان فقد ظنّ ظناً كاذباً . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدّين ، فسائر الاعتقادات إنما الضدّ فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير /٣٥/ بخير يجريان على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقْدٌ حقٌّ ، أيُّ عقد ، ليت شعري ، هو ضدّه ! فإنه ليس يجوز أن يقال إن ضدّه اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن في حال من الأحوال أن يصدقا معاً من قبيل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك /٤٠/ الشيء أن يكونا صادقين معاً ؛ ولا ضدّه أنه ليس بشرّ ، فإن هذا أيضاً /٢٢٤/ صدق . فقد بقي إذاً أن يكون ضدّ العقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير العقدُ فيما ليس بخير أنه ليس بخير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون ضدّ العقد فيما هو خير أنه خير العقدُ فيما هو خير أنه ليس بخير .

ومن البين أنه لا فرق في ذلك ، وإن<sup>(١)</sup> جعلنا الإيجاب كلياً ؛ وذلك أن /٥/ الضدّ يكون حينئذ السلب الكلي . ومثال ذلك أن ضدّ العقد : أن كل ما هو خير فهو خير — العقدُ أنه : ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن العقد في الخير أنه خير — الذي يعقد الخير على المعنى الكلي — هو العقد بعينه في أيّ خير كان أنه خير ، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن<sup>(٢)</sup> كل ما كان خيراً فهو خير .

(١) أي : حتى لو جعلنا الإيجاب كلياً .

(٢) ص : فإن .

وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب والسلب /٢٤ب/ في اللفظ دلائل ما في النفس ، فمن البين أن ضدّ الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلي . ومثال ذلك ، أن ضدّ قولنا : « كل خير فهو خير » أو قولنا : « كل إنسان فخير » قولنا : « ولا خير /٥/ واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه <فهو> قولنا : « ليس كل خير » أو « ليس كل إنسان » <خييراً<sup>(١)</sup> > .

ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حقٌّ ضدّ الحق : لا رأي لرأي ؛ ولا نقيض لنقيض ؛ فإن وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدان فليس يمكن أن يوجداه معاً في شيء واحدٍ بعينه .

[ تمّ كتاب أرسطو طاليس « پاري أرمينيس » أي « في العبارة » . نقل إسحق بن حنين . نُقِلَ من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عديّ التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها من خط يحيى بن عديّ المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً ] .

---

(١) تضاف إلى المثالين السابقين أيضاً .





كتاب التحليلات الأولى  
نقل تداري



بسم الله الرحمن الرحيم

أنولوطيقا الأولى ، نقل تداري

## المقالة الأولى

< نظرية القياس >

- ١ -

< المقدمة . الحد . القياس وأنواعه . مقالة الكل واللاشيء >

إن <sup>(١)</sup> أول ما ينبغي <sup>(٢)</sup> أن نذكر هو الشيء الذي عنه فحَصَّنَّا هاهنا والغرض / ٢٤ أ ١٠) الذي إليه قَصَدْنَا . فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو

---

(١) ت : لما أراد أن يشوق إلى علم ما في هذا الكتاب صرح أولاً بغرضه فيه لتبين منفعته ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيره مثل كتاب واحد .

(٢) ت : يجب أن يفهم قوله هاهنا : « ينبغي » أنه أورده على العموم على المقدمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغي أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدمة وما الحد .

البرهان (١) ، وغرضنا العلم البرهاني (٢) .

ومن بعد ذلك فلنبين ما المقدمة ، وما الحد ، وما السلوجسموس (٣) ، وأي السلوجسموسات (٤) كامل ، وأيها غير كامل .

١٥/ + ومن بعد ذلك : ما المحمول ٧-٦-٥ على كل الشيء (٨) ، أو ليس بمحمول (٩) على شيء منه (١٠) .

فالمقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن شيء (١١) .

---

(١) ت : اللينوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يخرج بالصوت ، والعلم البرهاني هو العلم الحاصل في النفس من ذلك القياس . فغرضه في هذا الكتاب البرهان ، والغرض في البرهان هو العلم البرهاني .

(٢) ت : في النقول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدمة البرهانية هي اقتضاب أحد جزئي التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالاً ، بل يقتضب اقتضاباً ( فوقها : يأخذ أخذاً ) ، وأن الجدلية هي مسألة عن التناقض .

(٣) فوقها : القياس الجامع ( ص : الجامعة ) .

(٤) فوقها : القياسات ؛ وبالأحمر فوق « كامل » : أي تام .

(٥) ت : ما بين هاتين العلامتين + ... + :

هو في النقول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل شيء ، أو ليس بمحمول على شيء منه .

(٦) ت : نسخة : ما القول في كل الشيء أو ليس بمقول في شيء منه .

(٧) ف ( = فوقها ) : المقول كامل أي تام .

(٨) ف : شيء .

(٩) ف : بمقول .

(١٠) ف : بته .

(١١) ف : وهو .

وهي إما كلية ، وإما جزئية <sup>(١)</sup> ، وإما مهملة <sup>(٢)</sup> . وأعني بالكلي ما قيل على كل الشيء أو لم يُقَلَّ على واحد منه <sup>(٣)</sup> . والجزئي <sup>(٤)</sup> ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يُقَلَّ على بعضه ، أو لم يقل على كل الشيء <sup>(٥)</sup> . والمهملة ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد <sup>(٦)</sup> ، ٢٠/ وكقولك إن اللذة ليست خيراً <sup>(٧)</sup> .

والفرق <sup>(٨)</sup> بين <sup>(٩)</sup> المقدمة الأفودقراطية وهي البرهانية ، وبين المقدمة

(١) ص : كلي : جزئي ... مهمة .

(٢) قال الفاضل يحيى بن عدي : لعل ارسطوطالس إنما لم يذكر المقدمة الشخصية لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها . وقول القائل : المقدمة على الإطلاق ، تنصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف واللام داخلتين للتعريف ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول القائل : الشاعر ، وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله ها هنا المقدمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم . وهذه إنما هي المستولية على القياس التي بها قوامه ، وهذه لا تكون إلا كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كلياً ، ولذلك لا يكون شخصياً ألبتة .

(٣) كل الشيء ... منه : فوقها بالأحمر : الكل ولا على واحد .

(٤) ت : نقله توافيلاً هكذا : الجزئي ما قيل على واحد أو ليس لكل .

(٥) ف : شيء .

(٦) ف بالأحمر : يعني أن علمهما يدرك معاً .

(٧) ف : بخير .

(٨) ت : إنما أورد الفرق بين المقدمات ليأخذ حد المقدمة المطلقة القياسية .

(٩) ت : والفرق الذي شأنه البرهان إنما يأتي بالمقدمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنما أحد جزئي التناقض كقولك : الإنسان حي . فأما الذي =

الديالكتيكية وهي الجدلية ، أن البرهانية هي أحد جزئي التناقض ، لأن المُبَسَّرَين ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق . وأن الجدلية هي مسألة عن جزئي التناقض . وليس<sup>(١)</sup> بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق في أنه ٢٥/ قد يكون من صنف كل واحد منهما سليجسموس<sup>(٢)</sup> . وذلك لأن المبرهن والسائل قد يقيس<sup>(٣)</sup> كل واحد منهما إذا<sup>(٤)</sup> أخذ شيئاً ، مقولاً على شيء أو غير مقول ، فيكون إذاً على نحو ما قلنا المقدمة القياسية في الحملة<sup>(٥)</sup> موجبة<sup>(٦)</sup> شيئاً لشيء أو سالبة شيئاً عن شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حق<sup>(٧)</sup> ٣٠/ مأخوذة من الأوائل ، وتكون المقدمة الجدلية أما للسائل فمسئلة عن جزئي ٢٤/ ب/ ١٠ التناقض ؛

= شأنه الجدل فإن سبيله أن يسأل عن جزئي التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئين : أعني الجزء الذي يقر به المسؤول منهما ، فيجعله مقدّمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يأخذه صاحب الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه طريق برهاني .

(١) ت : نقل حنين في السرياني : لا فرق في كون القياس من كل واحدة منهما .

(٢) ف : قياس .

(٣) فوقها بالأحمر : أي يؤلف قياساً .

(٤) ت : نقل توافيل : إذا أخذ شيئاً ( فوقها : أخذ شيء ) مقولاً على شيء إما بالإيجاب وإما بالسلب .

(٥) ف : على الإطلاق .

(٦) ت : نقل حنين : إيجاب أو سلب مقولاً على شيء على النحو الذي قلنا . ( وتحتها شرح للقول الأخير : يعني إما كلي ، وإما جزئي ، وإما غير محدود - وفوق اللفظ الأخير : مهمل ) .

وأما للقائس فاستعمال [٦٦ ب] الرأي<sup>(١)</sup> المحمود<sup>(٢)</sup> كما قد بُيِّنَ في كتاب «طوبيقا» ، وهو كتاب صناعة الجدل . وسنقول فيما نستأنف<sup>(٣)</sup> من القول ما المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة القياسية والمقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية ، ونستقصي القول في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت ١٥/ فقد نكتفي بما قلنا<sup>(٤)</sup> من ذا<sup>(٥)</sup> .

(١) ف : البيان المحمود .

(٢) ت : يريد بالرأي ما رآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا مما تقدم بالبرهان من هذه الأوائل ، والمحمود الظاهر من الآراء ما رآه الناس ( والإشارة في « الطوبيقا » إلى م ١ ف ١ ص ١٠٠ أ ٢٩ ؛ وم ١ ف ١٠ ص ١٠٤ أ ٨ ) .

(٣) ف بالأحمر : أي من الكتب المنطقية .

(٤) بالأحمر ف : الآن .

(٥) ت : قال الحسن : غرض أرسطوطاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل وهو قوله : وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه — أن يتكلم في عشرة معاني هي كالأصول والمبادئ لعلم ما في هذا الكتاب بأسره ولما بعده من الكتب المنطقية : ١ فالأول منها هو الشيء الذي نفحص عنه ، ٢ والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي نفحص عنه ما هو ، ٣ والثالث المقدمة ، ٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو هذا في كل هذا ، ٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا ، ١٠ والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه نفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهاني ، ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياساً ( ص : قياس ) ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً ( ص : مؤلف ) من مقدمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ، التي هي الحدود ، احتاج إلى أن =



فالذي نسميه<sup>(١)</sup> الحد هو ما إليه تنحل<sup>(٢)</sup> المقدمة، وذلك كالمقول<sup>(٣)</sup> والذي يقال عليه المقول<sup>(٤)</sup> : إما بزيادة « ولا توجد » ، أو بانقسام<sup>(٥)</sup> : « يوجد » « ولا يوجد »<sup>(٦)</sup> .

/٢٠/ فأما القياس<sup>(٧)</sup> فهو قول<sup>(٨)</sup> إذا وُضعتْ فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعية بذاتها .

= يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولما كان القياس لا بد من أن تكون فيه مقدمة كلية : إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي : الثاني والثامن والتاسع والعاشر . فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردناها في صدر كتابه .

(١) ت : إنما قال هذا لأنه وحده سمي الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المقاييس .

(٢) ف : تنقسم .

(٣) أحمر ف : مثل المقول .

(٤) ت : نسخة بزيادة : « يوجد » — إذ يتفقان يوجد — أو بانفصالهما ( أو مع انفصالهما ) .

(٥) ت : يعني ينفصل بهما .

(٦) ت : نسخة : فأما السلوجسموس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب منها بذاتها ، لا بالعرض ، هو في تفسير ثمسطبوس : لوجود تلك الأشياء .

(٧) ت : في النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم ( فوقها بالأحمر : عرض ) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء ، وأعني لوجود تلك الأشياء أن من أجل هذه يلزم ( فوقها بالأحمر : يعرض ) ، وأعني من أجل هذه يلزم ( فوقها بالأحمر : يعرض ) ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة ما هو من خارج في أن يكون ضرورياً .

(٨) ف : في .

وأعني : « بذاتها <sup>(١)</sup> » أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي أُلّفَ منها القياسُ إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ٢٥/ ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد <sup>(٢)</sup> أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي أُلّفَ منها ، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة <sup>(٣)</sup> .

ولنما يقال <sup>(٤)</sup> إن الشيء مقولٌ على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعه ٣٠/ شيءٌ لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه <sup>(٥)</sup> .

## - ٢ -

### < عكس القضايا المطلقة >

وكل <sup>(٦)</sup> مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة . وكل ٢٥/ واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة <sup>(٧)</sup> والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملة .

- 
- (١) ف : بقولي — أي : بقولي « بذاتها » ...  
(٢) ت : المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين .  
(٣) ت : في النقول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : وقولنا إن في كل هذا يوجد هذا ، وإن على كل هذا يحمل هذا — هو واحد بعينه .  
(٤) فوقها بالأحمر : ونقول .  
(٥) ت : الكلام في عكس المقدمات .  
(٦) ت : في النقول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية .  
(٧) فوقها بالأحمر : و ( الموجبة ) .

ومن المقدمات المطلقة <sup>(١)</sup> — فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيتها لا محالة . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير ، فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا محالة ، غير <sup>(٢)</sup> أنها لا تنعكس كهيتها كلية ، ولكن جزئية . فإنه إن كان (٦٧) : كل لذة خير ، فإن بعض الخير لذة .

فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه /١٠/ إن كان بعض اللذة خيراً ، فبعض الخير لذة . وأما السالبة منها فليس لها انعكاس لا محالة ، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان . فلتكن أولاً السالبة الكلية مقدمة (٣) (فرس) بـ (إنسان) ؛ فإن كان لا شيء من آ (إنسان) بـ (فرس) فلا شيء من آ بـ ، /١٥/ لأنه <sup>(٣)</sup> إن كان بعض آ (فرس) بـ (إنسان) وكان ذلك البعض مثلاً <sup>(٤)</sup> حـ (الناس) ، فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من بـ آ لأن حـ هي بعض آ . وإن كانت كل بـ آ فإن بعض آ بـ ، لأنه إن كان لا شيء من آ بـ ، فإنه لا شيء /٢٠/ من بـ آ ، وقد كان الموضوع <sup>(٥)</sup> أن كل بـ آ . وكذلك إن كانت المقدمة جزئية ، لأنه إن كان بعض بـ آ فإن بعض آ بـ لا محالة ، لأنه إن كان لا شيء من آ بـ فلا شيء <sup>(٦)</sup> من بـ آ . فإن كان بعض بـ ليس آ فليس بالضرورة أن بعض آ ليس بـ . كما أنه إن كان في موضع بـ : « حي » وفي موضع آ : « إنسان » ، فإنه : ليس كل حي إنساناً ، وكل إنسان حي .

(١) ف : أي الوجودية .

(٢) ف : إلا .

(٣) وردت في الأصل مكررة .

(٤) ف : في المثل .

(٥) أي المفترض .

(٦) ف : فإنه لا شيء .

## < عكس القضايا ذوات الجهة >

وكذلك يعرض في المقدمات الاضطرارية ، لأن الكلية السالبة تنعكس كلية . فأما الموجبتان <sup>(١)</sup> فكل واحدة منهما تنعكس جزئية ، لأنه إن كان /٣٠/ باضطرار : لا شيء من بَ آ فباضطرار : لا شيء من آ بَ - لأنه إن جاز أن يكون بعض آ بَ فقد يجوز أن يكون بعض بَ آ . وإن كان باضطرار أن كل بَ آ أو بعضها آ ، فباضطرار بعض آ بَ ، لأنه <sup>(٢)</sup> إن كان بعض آ بَ بلا اضطرار <sup>(٣)</sup> ، فإن بعض بَ آ بلا اضطرار .

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعلة التي ذكرنا فيما تقدم . /٣٥/ فأما المقدمات الممكنة فلأن <sup>(٤)</sup> الممكن يقال على ضروب كثيرة : على الاضطراري وعلى المطلق <sup>(٥)</sup> . وما هو في باب الإمكان تكون المقدمات الموجبة <sup>(٦)</sup> في جميع هذه الضروب التي يقال عليها الممكن تنعكس انعكاساً واحداً على مثال ما وصفنا ، لأنه إن كان كل بَ < هو > آ أو بعض بَ < هو > آ /٤٠/ بالإمكان ، فإن <sup>(٧)</sup> بعض آ بَ بإمكان ، لأنه إن كان لا

- 
- (١) ف : الموجبات ... منها ...
  - (٢) ت : وجدت هذا النص في نقل ثاوفيل هكذا : وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فليس يكون في شيء بَ آ بة ، وقد كان موضوعاً أن آ على كل بَ لا على بعضها .
  - (٣) ف : لا من الاضطرار .
  - (٤) ف : فان .
  - (٥) ف نسخة : المطلق ( يعني بدلاً من : على المطلق ) . وعليها تعليق هو : تاوفيل : والذي ليس من الاضطرار .
  - (٦) ف : الواجبة .
  - (٧) مكررة ، والأولى مضروب عليها .

شيء من أ > هو < ب ، ٢٥/ب/ ولا شيء من ب > هو < أ : وقد [٦٧ ب] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال <sup>(١)</sup> ما تقدم . ولكن كل ما يقال إنه ممكن — مما هو باضطرار ليس بموجود <sup>(٢)</sup> أو مما هو بالإطلاق <sup>(٣)</sup> ليس بموجود <sup>(٢)</sup> — /٥/ فإنه ينعكس على ما تقدم ؛ مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد من الناس فرساً ؛ أو قال : يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض — فإن أحد <sup>(٤)</sup> هذين القولين باضطرار ليس بموجود <sup>(٢)</sup> . وأما الآخر فبالاضطرار <sup>(٥)</sup> وعلى نحو ما تقدم تنعكس <sup>(٦)</sup> المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس /١٠/ فرساً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد تبين ذلك مما تقدم .

/١٥/ فأما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف <sup>(٧)</sup> فيما تقدم .

وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر في الأشياء <sup>(٨)</sup> الطبيعية <sup>(٩)</sup> على نحو تحديد الممكن فإنه لا ينعكس في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ،

(١) ف : مثل .

(٢) ف : موجود .

(٣) ت : في السرياني : أو فيما ليس من الاضطرار موجود < أ > .

(٤) ت : قوله : ممكن ألا .. فإن أحد : سرياني < في > عدة نقول : وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكبر وفيما يمكن على نحو تحديدنا الممكن فإنه لا ينعكس .

(٥) ف : عن اضطرار .

(٦) ت : نقل تاوفيلاً : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .

(٧) ف : وصفت .

(٨) ت : ليس في السرياني : الأشياء الطبيعية .

(٩) ت : أعني الأشياء التي في الكون والفساد .

ولكن المقدمة الكلية لا تنعكس . وأما الجزئية فتنعكس <sup>(١)</sup> . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا في الممكن . وأما الآن فليكن الذي نبين مع ما قد قيل : إن قول القائل /٢٠/ ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك ويمكن ألا يكون في بعضه هو قول موجب . وذلك لأن قولك « ممكن » في شكل قولك : « يوجد » . وكل قول يضاف إليه : « يوجد » ، فإنه موجب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخير أو يوجد ليس بأبيض ، وفي الجملة يوجد لا <sup>(٢)</sup> هذا . ونبين ذلك فيما نستأنف . /٢٥/ وأما في الانعكاس فهن شبهات بتلك الأخر .

#### - ٤ -

### < القياس الحملي من الشكل الأول >

فإذ قد <sup>(٣)</sup> حددت هذه الأشياء ، فلنقل بأي ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعد <sup>(٤)</sup> ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان ، لأن الكلام في القياس أولى بأن يُقدّم من أجل <sup>(٥)</sup> أن القياس أعم من البرهان ، لأن البرهان هو /٣٠/ قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً <sup>(٦)</sup> .

(١) ت : في ترجمة ابن البطريق : فأما الجزئية فلا ترجع — قد أخطأ .

(٢) فوقها : ليس .

(٣) ف : فقد .

(٤) ف : ومن بعد .

(٥) ف : لأجل .

(٦) ت : نقل ثاوفيل : وإذ قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأي ومتى وكيف يكون كل قياس ، وأولاً يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً — وهذا موافق لنقل أثالس ، وحين موافق لتنداري .

فإذا ما كانت الحدودُ الثلاثةُ مرتبةً بعضها مع بعض [٦٨ أ] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجوداً <sup>(١)</sup> في كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حيثئذ من الرأسين قياسٌ كامل ، وأعني بالأوسط الذي هو في شيء ٣٥/ وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط . والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ومثال ذلك أن  $\bar{a}$  إن كانت مقولة <sup>(٢)</sup> على كل  $\bar{b}$  وكانت  $\bar{b}$  تقال على كل  $\bar{c}$  ، فمن الاضطرار أن تقال  $\bar{a}$  على كل  $\bar{c}$  . وقد وضحنا ما يقال ٤٠/ على كل الشيء فيما تقدم .

٢٦/ أ/ وأيضاً إن كانت  $\bar{a}$  غير مقولة على كل شيء من  $\bar{b}$  وكانت  $\bar{b}$  تقال على كل  $\bar{c}$  ، فإن  $\bar{a}$  لا تقال على شيء من  $\bar{c}$  .

فإن كان الأول في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير ، فليس يكون من الرأسين قياس ، لأنه <sup>(٣)</sup> لا يؤلف منها شيء باضطرار . ٥/ وذلك أن الأول ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير ، فليس يكون منهما قياس باضطرار ، لا جزئي ولا كلي <sup>(٤)</sup> . فحدود ١٠/ الموجود في الكل : الحي والإنسان والفرس ؛ وحدود ما ليس بموجود في شيء : الحي والإنسان والحجر . فالحياة <sup>(٥)</sup> في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من الخيل ، والحياة موجودة في كل الخيل ؛ وأيضاً

(١) ف : فيه .

(٢) ت : نقل أثالس : على كل شيء من  $\bar{b}$  — يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ، وكيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبتبه إلى الأوسط .

(٣) ت : هكذا هو في سائر النقول السريانية .

(٤) ت : في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه : فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس .

(٥) الفصل المعلم على أوله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقمين) لم أجده في شيء من النقول السريانية .

الحياة في كل إنسان ، والإنسية لا في شيء من الحجارة ، فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة <sup>(١)</sup> . وكذلك إذا لم يوجد الأوّل في شيء من الأوسط ، ولا الأوسط في شيء من الأخير ، لا يكون قياس . فحدود الموجود في الكل : النطق <sup>(٢)</sup> والفرس والإنسان ؛ وما ليس بموجود : النطق والفرس والحمار . فإذا كانت الحدود كلية في هذا الشكل /٢٥/ الأوّل <sup>(٣)</sup> فقد بيّنا متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا ، وجد القياس .

[٦٨ ب] وأما إذا وُجد أحدُ الحدود كلياً والآخرُ جزئياً ، وكان <sup>(٤)</sup> الكلي هو الرأس الكبير : موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل . وأما إذا <sup>(٥)</sup> كان /٢٠/ الكلي هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائناً ما كان ، فليس يمكن أن يكون قياس . والرأس الكبير <sup>(٦)</sup> هو المقول على الأوسط ، والصغير هو المقول عليه الأوسط . ومثال ذلك أن موجودة في كل ب ، وب في بعض ح . فإن <sup>(٧)</sup> كان ما قيل أولاً في الحدود الكلية

(١) ت : الفصل المعلم على أوّله وآخره هذه العلامة ( أي ما بين الرقمين ) لم أجده في شيء من النقول السريانية .

(٢) ت : في السرياني : العلم والخط والطب ، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة .

(٣) تختها : قد .

(٤) ت : في السرياني : وكان الجزئي عند الأخير .

(٥) ت : ثاوفيل : « ومتى كان الكلي عند الطرف الأصغر أو سالباً ، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن » — أي : أن يكون قياساً .

(٦) فوقها : الأكبر .

(٧) ت : ثاوفيل : فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آنفاً موجوداً ، فمن الاضطرار أن تكون أ موجودة لبعض ح — موافق لنقل أثالس في المعنى .



جائزاً ، فمن الاضطرار أن تكون  $\bar{a}$  موجودة لبعض  $\bar{c}$  . وأيضاً إن لم تكن  $\bar{a}$  موجودة في شيء من  $25/$   $\bar{b}$  وكانت  $\bar{b}$  موجودة في بعض  $\bar{c}$  ، فمن الاضطرار أن تكون  $\bar{a}$  غير مقولة على بعض  $\bar{c}$  .

وقد (١) حُدّ القولُ فيما لا يقال على شيء ، فيكون هذا إذاً قياساً كاملاً (٢) . — وعلى هذا المثال أيضاً إن كانت  $\bar{b}$   $\bar{c}$  مهملة غير محدودة وكانت موجبة ، لأن القياس في الجزئية والمهملة واحد : وذلك (٣) أنه إن كانت  $\bar{a}/+$  موجودة في كل  $\bar{b}$  ، وكانت  $\bar{b}$  في  $\bar{c}$  وغير محدودة ، فإن  $\bar{a}$  في  $\bar{c}$   $\bar{a}/+$  وغير محدودة . — وأيضاً إن كانت  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  ، وكانت  $\bar{a}/+$   $\bar{b}$  في  $\bar{c}$  وغير محدودة ، فإن  $\bar{a}$  لا في  $\bar{c}$  وغير محدودة . فالقياس إذاً  $\bar{a}/+$  سواءً ، سواءً استعملت غير المحدودة أو الجزئية (٣)

$30/$  فأما (٤) إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الأخير (٥) غير محدود أو جزئياً : سالباً كان أو موجباً ، فليس (٦) يكون قياس . ومثال ذلك أن  $\bar{a}$  موجودة في بعض  $\bar{b}$  ،

(١) مضمومة الحاء في الأصل .

(٢) ص : قياس كامل .

(٣) ت : هذا الفصل المعلم على أوله وآخره بهذه العلامة ( أي ما بين الرقمين ) وقد علم عليه في أوائل الأسطر ، لم يوجد في شيء من النقول السريانية .

(٤) ت : هذا الفصل هو شديد الاختلاف في النقول السريانية ، وهي في نقل ثاوفيل وأثناس على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي موضوعاً عند الطرف الأصغر : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، أي لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة ولا جزئية » . وهو في نقل حنين على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة » .

(٥) ف : الآخر .

(٦) ف : فلن .

وبَ في كل حَ ، فحدود الموجود في الكل : الخير والقنينة<sup>(١)</sup> والحكمة ، وما ليس بموجود في شيء : الخير والقنينة والجهل . وأيضاً إن كانت بَ غير موجودة لشيء من حَ و أ موجودة لبعض بَ أو غير موجودة لبعض أ أو غير موجودة للكل ، فلن يكون من /٣٥/ ذلك قياس . فحدود الموجود : الأبيض والفرس وقُقُنُس ، وما ليس بموجود : الأبيض والفرس والغراب وكذلك إذا كانت أ بَ غير محدودة .

لا ولا يكون القياس إذا كان الحدّ الكلي هو [٦٩ أ] الرأس الكبير : ٢٦/ب/ موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الصغير سالباً جزئياً ، — كأن الشيء لا يوجد فيه الحدّ الأوسط : فقد يوجد في جميعه الحدّ الأكبر ولا يوجد في شيء منه . ومثال ذلك أن أ موجودة في كل بَ ، وبَ غير موجودة لبعض حَ أو غير /٥/ موجودة لكل حَ ، فحدود ذلك : الحلي والإنسان والبياض . ثم المأخوذ من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ؛ فليكن ذلك قُقُنُس والثلج . فالحلي مقول على كل هذا ، وغير مقول على شيء من ذلك ، فلن يكون إذاً قياس . — وأيضاً أ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ غير موجود في بعض حَ ، /١٠/ فحدود ذلك : غير النامي والإنسان والأبيض<sup>(٢)</sup> . ثم ليؤخذ من الأبيض<sup>(٢)</sup> ما لا يقال عليه الإنسان مثل قُقُنُس والثلج ، فيصير غير النامي مقولاً على كل هذا وغير مقول على شيء من ذلك ؛ فلذلك لا يكون قياس . — ولأن الواضحة أن بَ ليست بموجودة لبعض حَ ، فهي غير محدودة<sup>(٣)</sup> ، لأنه جائز أن تكون /١٥/ التي ليست بموجودة لبعض

(١) الفنية : الحالة المكتسبة .

(٢) ف : البياض .

(٣) ت : يعني بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين . ففي المادة الممكنة قد يصدق مع الإيجاب الجزئي . فأما في المادة المنتهية فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهي نقيض الإيجاب الجزئي .

ليست بموجودة لشيء بثة<sup>١</sup> ، أو ليست بموجودة لكّله . وقد تبين فيما تقدّم<sup>(١)</sup> من القول أنه إذا كانت حدود كهذه<sup>(٢)</sup> الحدود ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس . فبيّن أنه إذا ٢٠/ كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن قياساً أيضاً . — وقد يُستدلّ على ذلك الذي تقدّم من هذه : أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلنا المقدّمتين جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدّمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، فلن يكون قياساً ألبته<sup>(٣)</sup> . فالحدود العامة<sup>(٣)</sup> لجميعها : أمّا لما هو موجود في الكل : فالحي والأبيض ٢٥/ والإنسان ؛ وأمّا لما ليس هو موجوداً<sup>(٤)</sup> في شيء : فالحي والأبيض والحجر .

فقد استبان أن جميع ما يوجد في هذا الشكل من القياسات كاملة ، ٣٠/ لأن جميعها تبين من المقدّمات المأخوذة [٦٩ ب] في القياس ، وهي تلك المأخوذة في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها : وهي : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنّا نسمي ما كان كذلك الشكل الأول .

— ٥ —

## < الشكل الثاني >

وإذا كان شيء واحد<sup>(٥)</sup> بعينه مقولاً<sup>(٥)</sup> على شيء بكليته وغير مقول

(١) راجع قبل ف ١ ص ٢٦ ٢٧ .

(٢) أي أن تكون الصغرى سالبة كلية .

(٣) ف : فحدود الموجود العامة .

(٤) ص : موجودا .

(٥) ف : محمولاً .

على آخر ٣٥/ ألبتة أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإني أسمى ما كان مثل هذا : الشكل الثاني ، وأسمى القول على كليهما : الأوسط ، واللذين يقال هذا عليهما : الرأسين ، وأفرض الكبير من الرأسين الموضوع (٢-١) عند الأوسط ، والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً (٣) في الموضوع (٤) على الرأسين . وليس يكون في هذا الشكل قياس كامل ألبتة ؛ وقد يوجد فيه القياس إذا ٢٧/ أ كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس إنما يوجد إذا كان الأوسط في كل أحد الرأسين : أيهما كان ، ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن ب ليست موجودة في شيء من أ وموجودة في كل شيء من ح ، فليست أ في شيء من ح . ٥/ ومن أجل أن ب مفروضة ليست في شيء من أ والسالب الكلي يتكافأ في الرجوع ، فليست أ في شيء من ب ، وب مفروضة في كل شيء من ح ، فليس آ في شيء من ح . وقد وضح هذا بما قدّمناه من القول في الشكل الأول . وأيضاً إن كانت ب موجودة في كل شيء من أ وغير موجودة في شيء من ح ، فإن ح غير موجودة في شيء من أ لأن ح غير موجودة في شيء من ب ، وب موجودة في كل أ . فليس ح في شيء ١٠/ من أ ، وقد رجع هذا أيضاً إلى الشكل الأول . ولأن السالب الكلي قد

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٣) ف : متقدّم .

(٤) ف : الوضع .

يتكافأ ، فتصير  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{c}$  . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

> ومن الممكن أيضاً برهنة هذه النتائج بالرفع إلى المحال < .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [٧٠أ] الحدود على ما قلت . /١٥/ ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد باضطراب من الآتي في البدء . فإن قيلت  $\bar{b}$  على كل شيء من  $\bar{a}$  ومن  $\bar{c}$  ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود : الجوهر والحي والإنسان – وغير الموجود : الجوهر والحي والحجر ؛ والأوسط منهما الجوهر . – وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن  $\bar{b}$  مقولة على شيء من  $\bar{a}$  ، ولا من  $\bar{c}$  . فحدود الموجود : الخط والحي والإنسان – وغير الموجود : الخط والحي /٢٠/ والحجر . فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ووجد القياس<sup>١</sup> ، فمن الاضطراب أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياس<sup>٢</sup> باضطراب .

/٢٥/ فأما إذا كان الأوسط كلياً عند الرأس الكبير منهما : موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً ، وكان أيضاً مخالفاً للكبير في شكله ( أعني إن كان الكبير موجباً ، كان الصغير سالباً ، وإن كان /٣٠/ الكبير سالباً كان الصغير موجباً ) فمن الاضطراب أن يكون قياس<sup>٣</sup> جزئي . مثال ذلك أنه إن كانت  $\bar{b}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{a}$  ، وموجودة في بعض  $\bar{c}$  ، فمن الاضطراب أن تكون  $\bar{a}$  غير موجودة في بعض  $\bar{c}$  ، لأن  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  ، و  $\bar{b}$  في بعض  $\bar{c}$  ، فلن يوجد  $\bar{a}$  في بعض /٣٥/  $\bar{c}$  : فراجع هذا القياس<sup>٤</sup> (١) أيضاً إلى الشكل الأول .

وأيضاً إن كانت  $\bar{b}$  موجودة في كل شيء من  $\bar{a}$  وغير موجودة في

(١) مضمومة السين في الأصل .

بعض حـ ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير موجودة في بعض حـ . فإن لم يكن كذلك فلتكن إذاً أ موجودة في كل حـ ، وقد فُرضت ب موجودة في كل أ . فقد وجبَ إذاً أن تكون ب موجودة في كل حـ ، وقد كان ٢٧/ب/ فُرضَ أن ب غير موجودة في بعض حـ . وأيضاً إن كانت ب موجودة في كل أ وغير موجودة في كل حـ فقد يكون قياس " أن أ غير موجودة في كل حـ [٧٠ ب] . والبرهان على ذلك مثل الذي قبّله . فإن كانت ب غير موجودة في كل أ وموجودة في كل حـ ، لم يكن قياس . فحدود ٥/ الموجود : الحي والجوهر والغراب — وحدود غير الموجود : الحي والأبيض والغراب . ولن يكون القياس أيضاً إذا كانت ب موجودة في بعض أ وغير موجودة في شيء من حـ . فحدود الموجود : الحي والجوهر والحجر — وحدود غير الموجود : الحي والجوهر والعلم .

وأما إذا كان الكلي من الرأسين مخالفاً <sup>(١)</sup> الجزئي في شكله ، فقد تبين متى يكون قياس " ، ومتى لا يكون ، فأما إذا كانا متشابهين في الشكل ، وذلك أن ١٠/ يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياس " ألبتة . فليكونا أولاً سالبين وليكن الكلي هو الرأس الكبير ، فتكون ب غير موجودة في شيء من أ وغير موجودة في بعض حـ ، فلن يكون قياس " ، لأنه قد يُستطاع أن تكون أ ١٥/ موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : الأسود والثلج والحي ، وأما حدود الموجود في كل <sup>(٢)</sup> فلن يوجد ، إذ صارت ب غير موجودة في بعض حـ .

(١) ص : مخالف .

(٢) ت : إنما لم توجد حدود والمقدّمتان سالبتان : كبرى كلية وصغرى جزئية ، وينتج منها : كل ولا واحد ، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسي ، وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية : من قبّل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية ، فيصير لذلك هذا الاقتران مساوياً للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

وقد يجوز أن يوجد في بعض . ولو كانت آ توجد في كل حـ وقد فُرِضَتْ  
بـ غير موجودة في شيء من آ لكانت بـ غير موجودة في شيء من حـ ،  
ولكن بـ قد يجوز — إذ كانت بـ مفروضة غير موجودة في بعض حـ —  
أن تكون موجودة في بعض حـ ، وألا تكون موجودة في شيء منها . فلن<sup>(١)</sup>  
/٢٠/ يستطيع أن يؤتي بحدود الموجود في كلٍّ ، ولكن يُعرَف أنه لا يكون  
قياس من قبَل أنها غير محدودة ، لأنه قد يجوز أن تكون بـ موجودة في  
بعض حـ وغير موجودة في شيء منها ، وهي إذا لم تكن في شيء منها لم  
يكن قياس . فبين أنه لا يكون الآن أيضاً قياساً باضطرار .

فليكونا موجبتين وليكن الكلي هو الرأس الكبير أيضاً [٧١أ] فتكون  
بـ موجودة في بعض حـ فلن يكون قياس ، لأنه يُستطاع أن تكون آ  
موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود :  
البياض /٢٥/ وقَفْسُ والحجر . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى  
أن يؤتى بها للسبب الذي ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير  
محدودة . فإن كان الكلي هو الرأس الصغير وكانت بـ غير موجودة في  
شيء من حـ وغير موجودة في بعض آ ، فقد يُستطاع أن يوجد آ في كل  
حـ وألا يوجد /٣٠/ في شيء منها . فحدود الموجود : الأبيض والحلي  
والغراب ؛ وما ليس بموجود : الأبيض والحجر والغراب . — وكذلك لا  
يكون قياس إذا كان الرأسان موجبتين ، فحدود الموجود : الأبيض والحلي

(١) ت : إنما لم يمكن أن توجد حدود تتبين بها هذه القرينة التي من سالتين : العظمى  
كلية والصغرى جزئية — لشيئين : واحد منها أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهي  
الجزئية وفهما بدل : ليس كل — بعض ، جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا ، أعني  
أن : لا كل ، وهو النتيجة ، نقيض : كل ، الذي نحن في طلبه ، والآخر أنا  
إذا وضعنا نقيض قولنا : وهو أنه تنهياً حدود تنتج : كل ، ووضعنا أ على كل حـ ،  
وألفنا من هذه ومن العظمى التي في تلك القرينة سولوجسموس ، فإنه ينتج نقيض  
المقدمة الصغرى على هذا المثال .

والقَتَقُنْس ، وما ليس بموجود : الأبيض والحلي والثلج .

فقد وضح أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين في هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، أنه لا يكون قياسٌ ألبتة ؛ لا ولا يكون أيضاً ٣٥/ إذا كان الأوسط موجوداً في البعض في كل <sup>(١)</sup> واحد من الرأسين أو غير موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً <sup>(٢)</sup> في البعض من أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة في كلها : الأبيض والحلي والإنسان — وحدود غير الموجود : الأبيض والحلي وغير النامي .

٢٨/ أ/ فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجد القياس فمن الاضطرار أن توجد الحدود على <sup>(٣)</sup> ما وصفنا . وإن وجد في الحدود كذلك فمن الاضطرار أن يكون قياس . وقد عُرِفَ أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ، ٥/ وإنما يكمل إذا ألحق <sup>(٤)</sup> فيها أشياء : إما مما يوجد باضطرار من الحدود الموضوعه ، وإما من شريطة <sup>(٥)</sup> توضع عند استعمال <sup>(٦)</sup> البرهان على جهة الخُلف . وقد عرف أنه لا يكون [٧١ ب] في هذا الشكل قياس موجب ، ولكن كلها سالبة : الكلية منها والجزئية . [ انقضى الشكل الثاني ] .

---

(١) ف : من .

(٢) ص : موجود .

(٣) ف : كما .

(٤) مضمومة الهزرة في الأصل .

(٥) ت : يعني أنا نشترط عندما نريد تبين نتيجة القياس بالخلف — بأن نقول : إنه إن كانت كذباً فليوضع أن نقيضها صدق ، — وهذا هو اشتراط .

(٦) ت : يعني عندما نلتمس أن نبين نتيجةنا بالقياس السابق إلى الكذب .



## < الشكل الثالث >

١٠/ فإن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه ، فإنني أسمى هذا : الشكل الثالث . — والأوسط هو الذي يقالان عليه ؛ والرأسان < هما > المقولان ؛ والكبير منهما أبعدُ من الأوسط ، والصغير ١٥/ أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع . — وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياسٌ إذا ما كانت الحدودُ عند الأوسط كليةً أو غير كلية .

فإذا كانت كلية وكانت  $\bar{A}$  و  $\bar{C}$  موجودتين في كل  $\bar{B}$  ، فمن الاضطرار أن تكون  $\bar{A}$  في بعض  $\bar{C}$  ، لأن الموجب قد يرجع ، فتكون  $\bar{B}$  موجودة في بعض ٢٠/  $\bar{C}$  — وقد كانت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  ، فمن الاضطرار أن تكون  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  ؛ وقد صار القياس بنحو الشكل الأول . وقد نقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، وبما نضع <sup>(١)</sup> . فإنهما إذا كانتا موجودتين في كل  $\bar{B}$  وأخذ بعض  $\bar{B}$  وهو  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  و  $\bar{C}$  موجودتان <sup>(٢)</sup> ٢٥/ فيه . فقد صارت  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  <sup>(٣)</sup> .

وإن كانت  $\bar{C}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  و  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء منها ،

---

(١) ف : وبلافتراض . — ترجمة للكلمة  $\epsilon\tilde{\zeta}\Theta\epsilon\sigma$  وهي عملية برهنة فيها يوضح جزء من تصور محمول عليه تصور آخر سلباً أو إيجاباً ، وذلك بواسطة اسم خاص .

(٢) ص : موجودتين .

(٣) ت : في نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب — > لا ندري أين الغلط ، إذ هو مطابق للنص اليوناني ومفهوم — الناشر < .

فإنه قد يكون قياس\* أن  $\bar{a}$  غير موجودة في بعض  $\bar{c}$  اضطراراً . وقد يبين (١)  
ذلك إذا قُلِبَتْ مقدّمة  $\bar{c} \bar{b}$  . ويستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا  
يمكن ، بمنزلة ذلك الأوّل (٢) .

فأما إن كانت  $\bar{c}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  و  $\bar{a}$  موجودة في  
كل شيء / ٣٠/ منها ، فلن يكون حينئذ قياس . فحدود الموجود في الكل :  
الحي والفرس والإنسان — وما ليس بموجود [٧٢<sup>ا</sup>] في شيء : الحي وغير  
النامي والإنسان . وكذلك أيضاً إذا كانتا غير موجودتين في شيء من  $\bar{b}$   
فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود : الحي والفرس وغير النامي — وما  
ليس / ٣٥/ بموجود : الإنسان والفرس وغير النامي . والأوسط منها غير  
النامي .

فقد وضح أيضاً في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا  
كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون  
قياس ، إذ الرأس الأوّل موجود في بعض الرأس الأخير ؛ فأما إذا كانا  
/ ٢٨/ ب/ سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجباً  
وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس\* أن الرأس الأوّل ليس  
بموجود / ٥/ في بعض الرأس الأخير . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن  
قياس\* . فإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط — أيهما كان — والآخر جزئياً ،  
وكانا كلاهما (٣) موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن  
كانت  $\bar{c}$  موجودة في كل  $\bar{b}$  و  $\bar{a}$  موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار

(١) ف : نجد .

(٢) وذلك بأخذ نقيضة النتيجة ( كل  $\bar{c}$  هي  $\bar{a}$  ) كبرى في قياس من الضرب الأوّل  
في الشكل الأوّل ، ينتج : كل  $\bar{c}$  هي  $\bar{a}$  ؛ كل  $\bar{b}$  هي  $\bar{c}$  ؛ ∴ كل  $\bar{b}$  هي  $\bar{a}$  —  
وهذه النتيجة نقيض الكبرى : لا واحد من  $\bar{c}$  هو  $\bar{a}$  .

(٣) ص : كليهما .

أن يكون  $\bar{A}$  في بعض  $\bar{C}$  ، لأنه قد يرجع الموجب ؛ فتكون  $\bar{B}$  موجودة في بعض  $\bar{A}$  وقد كانت  $\bar{C}/10/$  موجودة في كل  $\bar{B}$  ، فتكون  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{A}$  فإذا لم توجد موجودة في بعض  $\bar{C}$  . وأيضاً إن كانت  $\bar{C}$  موجودة في بعض  $\bar{B}$  وكانت  $\bar{A}$  موجودة في كل شيء من  $\bar{B}$  ، فمن الاضطرار أن تكون  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  . وبيان ذلك هو بيان الذي قبّله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالوضع على ما بيّنا فيما تقدّم .

فأما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو  $15/$  الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجب ، فيكون قياس . وذلك إن كانت  $\bar{C}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  وكانت  $\bar{A}$  غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون  $\bar{A}$  [٧٢ب] غير موجودة في بعض  $\bar{C}$  . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء منها و  $\bar{C}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  ، فإذا لم توجد موجودة في كل  $\bar{B}$  ، وليست كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى  $20/$  الإحالة <sup>(١)</sup> إذا أخذ شيء هو بعض  $\bar{B}$  مما لا يوجد في  $\bar{A}$  .

فإن كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكن قياس . وذلك إن كانت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  و  $\bar{C}$  غير موجودة في بعضها ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود في كل <sup>(٢)</sup> : النامي والإنسان والحي <sup>(٣)</sup> . وأما حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد ، إذ صارت  $\bar{C}$  قد توجد في بعض  $\bar{B}/25/$  ولا توجد في بعض . وإذا كانت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  و  $\bar{C}$  موجودة في بعضها ، فإن  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  ، فلن يجوز إذاً أن توصف أنها

(١) ف : الاستحالة .

(٢) ف : الكل . - أي في الحمل الكلي .

(٣) ت : بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضوع من نسخة الشيخ : سقط : « تركبت الحدود » . - ( لا وجهة لهذا التصحيح - الناشر ) .

غير موجودة في شيء منها . ولكن إذا صارت غير موجودة في بعضها ، فإنها ٣٠/ غير محدودة . فقد وَضَحَ أنه لا يكون قياس .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلياً وكان الكبير منهما هو السالب فقد يكون قياس . وذلك إن كانت أ غير موجودة في شيء من ب و حـ موجودة في بعضها ، فإن أ غير موجودة في بعض حـ . ويتبين ذلك ويصير إلى ٣٥/ الشكل الأول إذا قُلِبَت مقدمة حـ بـ . — وإن كان الصغير منهما هو السالب فلن يكون قياس <sup>(١)</sup> . فحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي ، وحدود غير الموجود الحي والعلم والمائي <sup>(٢)</sup> ولن <sup>(٣)</sup> يكون قياس إذا كانا كلاهما <sup>(٤)</sup> سالبين وأحدهما كلياً والآخر جزئياً . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً ٢٩/ أ عن الأوسط <sup>(٥)</sup> : الحي والعلم والمائي ، وحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي <sup>(٦)</sup> ، وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلي : الغراب والثلج والبياض . وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت حـ ٥/ قد توجد في بعض ؛ ولا توجد في بعض ، وإذا كانت أ موجودة في كل حـ و حـ موجودة في بعض بـ [٧٣أ] تصير أ موجودة في بعض بـ وقد وُضِعَتْ بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قبيل أنها غير محدودة كما وَصَفْنَا .

وإذا كان كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين

(١) ص : تكون قياسية — ويصح أيضاً .

(٢) ف : البحري . ( وفي الاصل اليوناني : البري — الناشر ) .

(٣) ف : ولا .

(٤) ص : كلهما .

(٥) أي محمولاً على الأوسط حملاً كلياً .

(٦) ت : سرياني : البري . ( وهو الأقرب إلى اليوناني — الناشر ) .

أو كان أحدهما موجوداً والآخر غير موجود أو كان أحدهما موجوداً في بعض والآخر ليس بموجود في الكل، أو كانا غير محدودين<sup>(١)</sup>، فلن يكون قياساً مثبتاً. فحدود الموجود العامة لها : الحي والإنسان والبياض ، وحدود غير الموجود : الحي وغير النامي والبياض<sup>(٢)</sup> . /١٠/

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون ؛ وتبين أنه إذا كانت الحدود على ما وصفت فمن الاضطرار أن يكون قياس . وإذا كان قياساً فالحدود على ما وصفت اضطراراً . وتبين أيضاً أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة ، وأنها قد تكمل إذا ما زيد<sup>(٣)</sup> فيها<sup>(٤)</sup> . /١٥/ ويتبين أنه لا سبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلي : لا سالب ، ولا موجب .

## - ٧ -

### <الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة . رد الأقيسة>

وقد وضح<sup>(٥)</sup> في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات التي قد وصفنا — موجبين وكان الحدان العاليان<sup>(٦)</sup> جزئيين ، أو سالبين — فلن يجب شيء<sup>(٧)</sup> /٢٠/ باضطرار . فإنه إذا كان كلا<sup>(٧)</sup> الحدين مهمليين أو

(١) ف : موجودين .

(٢) ف : الأبيض .

(٣) ت : يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض .

(٤) ت : بخط أبي بكر : شيء آخر .

(٥) ت : يريد أنه وضح في التصفح في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون

قياس : موجبتين كانت المقدمتين أو سالبتين ، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين ؛

وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانتا كليتين أو إحداهما كلية !!

(٦) ص : الحدين العاليين .

(٧) ص : كلي .

سالبين أو جزئيين لا يكون منها قياس باضطرار ؛ وإنه إذا كان أحد الحدين موجبا والآخر سالباً وكان السالب كلياً فإنه قد يكون قياسٌ في كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير، وذلك إن كانت اَ موجودة في كل ب أو بعضها ، وبَ غير موجودة ٢٥/ في شيء من حَ ، فإن المقدّمتين إذا قُلبتا صارت حَ غير موجودة لبعض اَ اضطراراً . — وعلى هذا المثال الشكلان الآخران (١) .

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

/٣٠/ وتبين أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صُبِّرت إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقول (٢) جزم [٧٣ ب] وإما بالخلف . وكما لها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ؛ وكما لها بالخلف كما تكمل بوضع /٣٥/ الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير : إن كان اَ و حَ موجودتين في كل بَ ، فإن اَ موجودة في بعض حَ . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض حَ فهي غير موجودة في شيء منها ، و حَ موجودة في كل بَ فتصير اَ غير موجودة في شيء من بَ وقد كانت موجودة في كلها . فقد عاد القياسُ إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل ٢٩ ب/ الأول ، لأنه قد وضح أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلي وبعضها

(١) ص : الشكلين الآخرين .

(٢) ت : أي بالعكس ، لأن القياس أيضاً هو جزم (القول الجزم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر على القضايا . أي أنه يقصد الردّ المباشر . — الناشر) .

إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت /هـ/ موجودة في كل ب و ب موجودة في شيء من ح ، فإن أ موجودة لبعض ح ، لأنها إذا لم توجد في شيء منها وكانت موجودة في كل ب ، فإن ب غير موجودة في شيء من ح وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهان في الجزئي السالب من الشكل الأول إن كانت أ غير موجودة في شيء من ب و ب موجودة في بعض ح ، فإن أ غير موجودة في بعض ح . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء من ح ، وهي غير موجودة في شيء من ب ، فتصير ب غير موجودة في شيء من ح . فهذا /١٠/ أيضاً إنما عُرِف من الشكل الثاني ، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ أ] الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل <sup>(١)</sup> الأول ترتفع إلى هذه من الشكل الثاني . /١٥/ فبين إذاً أن هذه الجزئية تُرْفَع إلى القياسات الكلية التي في الشكل الأول . وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية /٢٠/ فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول ، وهذه قد رُفِعت إلى الكلية من الشكل الأول .

/٢٥/ فقد أتينا على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نفي شيء ، وبينا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكلٍ غير الشكل الذي هو منه <sup>(٢)</sup> .

]] انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ

(١) ف : من الشكل ...

(٢) ورد هنا بالقلم الأحمر : « قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه في هذا الموضع ما هذه حكايته : استتمت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وثلثمائة . والحمد لله ولي العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بإنعامه على جميع خلقه » .

الحدّثُ من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزءَ غير المقروء ، وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدّمات ذوات الجهة ]]

— ٨ —

< في تأليف القياسات >

< القياسات ذوات الجهة — الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطرابيتين >

ولأنّ المقدّمات المطلقة والاضطرابية والممكنة يخالف بعضها بعضاً — ٣٠/ وذلك أن أشياء كثيرةً موجودةٌ غير أن وجودها من غير اضطراب ، وأشياء أخرى ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون — فتبيّن أن المقاييس المؤلفة من صنف من هذه المقدّمات مختلفة ، وليس حدّودها واحدةً ، ولكن القياس الاضطرابي من حدود اضطرابية ٣٥/ [٧٤ ب] والمطلق من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة .

أما الاضطرابية فقريبة من المطلقة ، لأنّها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدّمات الاضطرابية . والمطلقة تتكوّن قياساً <sup>(١)</sup> أو لا تكون . والفرق بينهما <sup>(٢)</sup> أن في الاضطرابية يُزاد اسمُ الاضطراب على الحدود . وأما المطلقة فإنّها ٣٠/ أ/ تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرابية كرجوعها في المطلقة وبحد واحد يُحدّ فيها المقول على الكل ولا على شيء <sup>(٣)</sup> ، وفي سائر أنحاء الأشكال تبين بالعكس نتيجة القياس الاضطرابي على نحو ما تبينه فيها نتيجة القياس ٥/ المطلق . وأما في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية

(١) ص : قياس .

(٢) تحتها : بينها .

(٣) عليها إشارة وفي الهامش : بخط أبي بكر رحمه الله .



واجبةً والجزئية سالبة ، فليس تتبين نتيجةُ القياس الاضطراري على نحو ما تتبين نتيجةُ القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدمة الجزئية السالبة ؛ فيفرض منه حدٌّ لا يكون المحمولُ مقولاً على شيء منه ويعمل القياس عليه ،  $١٠/$  لأنه يكون اضطرارياً<sup>(١)</sup> على هذه المقدمات . فإذا كان القياس اضطرارياً على هذا الحد المفروض . فإنه أيضاً اضطراري على الحد الذي منه فُرض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

## - ٩ -

### < تأليف الوجودي<sup>(٢)</sup> والاضطراري في الشكل الأول<sup>(٣)</sup> >

$١٥/$  وقد يَعْرِضُ أن تكون النتيجةُ أحياناً اضطراريةً إذا كانت إحدى المقدماتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى ، كالقول بأن  $أ$  باضطرار في كل  $ب$  ، أو ليس في شيء<sup>(٤)</sup> منها ؛ و  $ب$  في كل  $ح$  . فإذا أخذتْ المقدمات هكذا ، تكون  $أ$  باضطرار في كل  $ح$  ، أو ليس في<sup>(٥)</sup>  $[٧٥ أ] / ٢٠/$  شيء منها . فلأن  $أ$  باضطرار في كل  $ب$  أو ليس في شيء منه ، و  $ح$  واحد من  $ب$  — هو بَيِّن أن  $أ$  باضطرار تقال على  $ح$  أولاً تقال . فإن لم تكن مقدمة  $أ$   $ب$  اضطرارية ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت  $٢٥/$  هكذا ، يَعْرِضُ أن تكون  $أ$  في بعض  $ب$  بالضرورة ، ويبين ذلك في الشكل الأول والثالث . وذلك

(١) فوقها : بهذه .

(٢) الوجودي = التقريري .

(٣) موجودة بالهامش .

(٤) ضوقها : فيه ( شيء منها ) .

(٥) فوقها : فيه .

كذب ، لأنه قد يجوز أن يكون  $\bar{b}$  من الأشياء التي يمكن ألا تكون  $a$  في شيء منها ، وأيضاً هو بين من الحدود أن النتيجة  $a/30$  ليست باضطرارية ، مثل أنه إن كان  $a$  متحركاً و  $b$  حياً و  $\bar{c}$  إنساناً — فإن [كان] <sup>(١)</sup> الإنسان هو حي بالضرورة ، والحي متحرك لا بالضرورة ، وليس الإنسان متحركاً بالضرورة .

وكذلك يعرضُ إن كانت مقدمة  $a$   $\bar{b}$  سالبة ، والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدم .

وأما في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية :  $a/30$  واجبةً كانت الكلية أو سالبة . — فلنكن أولاً الكلية اضطرارية بأن تكون  $a$  في كل  $b$  باضطرار ، و  $\bar{b}$  في بعض  $\bar{c}$  مطلقاً . فإذا  $a$  بالضرورة في بعض  $\bar{c}$  ، لأن  $\bar{c}$  موضوعة ل  $b$  ، و  $a$  هي في كل  $b$  باضطرار .  $a/40$  وكذلك يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدم . فإن  $a/30$  كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول أنها ليست اضطرارية — محال ؛ كما أنه ولا في المقاييس الكلية ،  $a/50$  وكذلك في المقاييس السالبة . وأما الحدود <sup>(٣)</sup> : فمتحرك وحيّ وأبيض .

(١) في الهامش : « الفاضل يحيى قال : أظنه : كل إنسان » .

(٢) ص : حيا .

(٣) فوقها : فهي متحرك .

## > أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المتقدمتين

### اضطرارية والأخرى وجودية <

[٧٥ ب] فأما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدمة السالبة اضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، وإن كانت الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن أولاً السالبة اضطرارية . وليكن كون  $A$  في كل  $10/$  شيء من  $B$  غير ممكن ، وليكن أيضاً  $A$  في كل  $C$  مطلقاً — فلأن السالبة ترجع ، فإن  $B$  غير ممكنة أن تكون في شيء من  $A$  ، وأهي في كل  $C$  ، فإذاً  $B$  ليس يمكن أن تكون في شيء من  $C$  ، لأن  $C$  موضوعاً لـ  $B$  . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة  $C$  سالبة ، لأنه إن لم تكن  $A$  في شيء  $15/$  من  $C$  فإنه لا يمكن أن تكون  $C$  في شيء من  $A$  . وأما  $A$  ففي كل  $B$  . فإذاً ليس يمكن أن تكون  $C$  في شيء من  $B$  ، لأنه أيضاً يكون الشكل الأول . فإذاً ولا  $B$  يمكن أن تكون في شيء من  $C$  ، لأن السالبة ترجع .

فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية .  $20/$  فليكن  $A$  في كل  $B$  بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من  $C$  ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأول ، وقد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطرارية ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذاً ولا بهذه المقدمات تكون النتيجة اضطرارية . على أنه إن وُضع أنها  $25/$  اضطرارية يعرض لـ  $C$  بالضرورة أن لا تكون في بعض  $A$  ، لأنه إن كانت  $B$  بالضرورة ليست في شيء من  $C$  ، فـ  $C$  بالضرورة ليست في شيء من  $B$  ، وبهي في بعض  $A$  بالضرورة إذ كانت  $A$  هي في كل  $B$  بالضرورة  $30/$  فإذاً  $C$  بالضرورة ليس هي في بعض  $A$  . ولكن ليس بممتنع أن تكون  $A$  من الأشياء التي يمكن أن تكون  $C$  في كلها ، وقد تبين أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها

تحدث<sup>(١)</sup> عن المقدمات باضطرار . فلتكن  $\bar{A}$  حيا ، و  $\bar{B}$  إنساناً واحداً أبيض ؛ وليكن من هذه الحدود مقدمات مثل مقدمات  $\bar{A} \bar{B} \bar{C}$  ، وهي : الحي في كل إنسان بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض ؛ فإذا : الإنسان ليس في شيء / ٣٥/ من [٧٦ أ] الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة ، لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس<sup>(٢)</sup> ما دام الحي في شيء من الأبيض . فإذا إذا نُظِمَت هذه المقدمات صارت النتيجة اضطرارية . فأما وحدها<sup>(٣)</sup> ، فلا . / ٤٠/

وعلى هذا المثال تكون نتيجة المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت / ٣١ أ/ المقدمات السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا كانت الموجبة كلية وضرورية أو جزئية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن / ٥/ أولاً السالبة كلية واضطرارية ، وذلك أن تكون  $\bar{A}$  باضطرار ليس في شيء من  $\bar{B}$  ، وفي بعض  $\bar{C}$  . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون  $\bar{B}$  في شيء من  $\bar{A}$  و  $\bar{A}$  في بعض  $\bar{C}$  . فإذا  $\bar{B}$  بالضرورة ليس في بعض  $\bar{C}$  . — وأيضاً : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن المقدمة  $\bar{A} \bar{B}$  الواجبة ، فإن كانت  $\bar{A}$  في كل  $\bar{B}$  بالضرورة ، و  $\bar{A}$  ليس في بعض  $\bar{C}$  ، فبين أن  $\bar{B}$  ليس في بعض  $\bar{C}$  ، لكن ليس باضطرار<sup>(٤)</sup> . والحدود

(١) فوقها : تجب .

(٢) ت : يعني قوله : ولكن ليس ما دام الحي في شيء من الأبيض ، وقوله : إذا نظمت المقدمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، — أن طبع الأمور التي جعلت حدوداً ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبداً ، فألفت المقدمات هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

(٣) ف : على الاطلاق .

(٤) فوقها : بضرورة .

التي بها يتبين /١٥/ ذلك هي التي بها بيان ما تقدم من مقاييس هذا الشكل الكلية . وأيضاً إذا كانت السالبة اضطرارية وجزئية النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك من الحدود التي تقدمت .

## - ١١ -

### > أقيسة الشكل الثالث

التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية <

وأما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدمات كلية واجبة ، فإنها إذا كانت اضطرارية <sup>(١)</sup> فالنتيجة اضطرارية . فإذا كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة ، /٢٠/ وكانت السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، فلنتمكن أولاً <sup>(٢)</sup> المقدمتين /٢٥/ واجبتين ، وذلك أن تكون  $\bar{A} \cup B$  في كل  $\bar{C}$  ، ولنتمكن مقدمة  $\bar{A} \supset C$  اضطرارية ، <sup>(٣)</sup> فلأن  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{B}$  من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئية واجبة . فلذن ، إن كان  $\bar{A}$  في كل  $\bar{C}$  بالضرورة ، و  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{B}$  ، كان  $\bar{A}$  بالضرورة في بعض  $\bar{B}$  — لأن  $\bar{B}$  موضوع  $\bar{A} \supset C$  ويكون [ ٧٦ ب ] /٣٠/ الشكل الأول . كذلك يتبين إن كانت مقدمة  $\bar{B} \supset C$  اضطرارية ، لأن مقدمه  $\bar{C} \supset A$  ترجع جزئية وتصير  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  بالضرورة . فلذن  $\bar{B}$  في بعض  $\bar{A}$  بالضرورة . ولنتمكن أيضاً مقدمة  $\bar{A} \supset C$

---

(١) ت : أي إن كانت إحداها ضرورية : أيهما كانت ، وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : إذا كان إحدى المقدمتين ضرورياً ( ص : ضروري ) — عكس أرسطو غير الضروري ، وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

سالبة ، ومقدّمة بَ حَ واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية ، فلأن حَ ترجع /٣٥/ على بعض بَ وَا بالضرورة ليس في شيء من حَ ، فإذا أ بالضرورة ليس في بعض بَ ، لأن بَ موضوع لَحَ . فإن كانت الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدّمة بَ حَ واجبةً واضطرارية ، ومقدّمة أ حَ سالبة وغير اضطرارية ، فلأن الواجبة ترجع جزئية تكون حَ في بعض /٤٠/ بَ بالضرورة . فإن كانت أ ليست في شيء من حَ ، وحَ في بعض بَ بالضرورة ، فإن أ ليس في بعض بَ ، ولكن ليس بالضرورة ، لأنه /٣١/ ب/ قد تبين في الشكل الأوّل أنه إذا لم تكن المقدّمة السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية .

وأيضاً قد يتبين <sup>(١)</sup> ذلك من الحدود . فلتكن أ خيراً وبَ حياً وحَ فرساً . فالخير ليس في شيء من الفرس ، والحي في كل فرس بالضرورة ، ولكن /٥/ ليس بالضرورة : بعضُ الحي ليس خيراً — إن كان ممكناً أن يكون كل حي خيراً . فإن لم يكن ذلك ممكناً أن يكون كل حي خيراً ، فليُصيرَ الحدّ إما نائماً /١٠/ وإما مستيقظاً ، لأن كل حي قابلٌ لهذين .

فقد بان إذن أنه إذا كانت المقدّمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين <sup>(٢)</sup> ، فإنه إن كانت /١٥/ الكلية اضطراريةً فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدّم ، لأن الجزئية الموجبة <sup>(٣)</sup> ترجع . فإذا كان بَ في كل حَ بالضرورة ، وَا موضوع لَحَ ، فإذا بَ في بعض أ بالضرورة . وبالرجوع تكون أ في بعض بَ بالضرورة . وكذلك إن كانت مقدّمة أ حَ كلية واضطرارية ، /٢٠/ [٧٧ أ] لأن بَ موضوع لَحَ . فإن كانت الجزئية

(١) تحتها : تبين .

(٢) فوقها : واجبتين .

(٣) فوقها : الواجبة .

اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة  $\alpha$  جزئية واضطرارية ، ولتكن  $\beta$  في كل  $\alpha$  بالضرورة . فإذا رجعت مقدمة  $\alpha$  يكون  $\beta/25$  الشكل الأول وتكون المقدمة الكلية فيه لا اضطرارية ، والجزئية اضطرارية . وقد تبين أنه إذا كانت المقدمات في الشكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضطرارية . فإذا : ولا في هذا الشكل تكون النتيجة اضطرارية . وذلك يتبين من الحدود : فليكن  $\alpha$  مستيقظاً و  $\beta$  ذا رجلين  $\beta/30$  و  $\alpha$  حياً - ف  $\beta$  بالضرورة في بعض  $\alpha$  في كل  $\alpha$  ، وليس  $\alpha$  في  $\beta$  بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعض ذي الرجلين مستيقظاً . وكذلك يتبين من هذه الحدود أنه إن كانت مقدمة  $\alpha$  جزئية واضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، فإن كانت إحدى المقدمتين واجبة ، والأخرى  $\beta/35$  سالبة ، وكانت الكلية سالبة واضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، لأنه إن كانت  $\alpha$  ليس يمكن أن تكون في شيء من  $\beta$  و  $\beta$  في بعض  $\alpha$  فإن  $\alpha$  بالضرورة ليس في بعض  $\beta$  . فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية : كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . والحدود المستعملة إذا كانت المقدمة الكلية واجبة واضطرارية هي : يقظان وحي وإنسان ؛ والحد الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت  $\beta/40$  الجزئية الواجبة اضطرارية ، فالحدود هي : يقظان وحي وأبيض ، لأن الحي بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ،  $\beta/32$  / وليس بالضرورة اليقظان ليس في بعض الحي . فإذا كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فلنستعمل من الحدود مثل : ذي الرجلين والمتحرك والحي . وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين <sup>(١)</sup> .

---

(١) فوقها بقلم أحمر : الحيوان .

## > مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذات الجهة الاضطرارية <

فهو <sup>(١)</sup> بَيِّنُ <sup>(٢)</sup> أنه <sup>(٣)</sup> لا يكون قياس ينتج القول المطلق [٧٧ ب] من ٥/ غير أن تكون كلتا المقدّمتين مطلقتين . فإن القول الاضطراري قد ينتجه قياسٌ "توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية، وأنه في الاضطراري والمطلق <sup>(٤)</sup> : واجبة" ١٠/ كانت <sup>(٥)</sup> المقاييسُ أو سالبة ، فإن إحدى المقدّمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة — أعني بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدّمة مطلقة ؛ وإن كانت اضطرارية كانت المقدّمة اضطرارية . فإذاً هو بَيِّنُ أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدّمة اضطرارية أو مطلقة . وذلك يكفي في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق ، وما الفصل بينهما .

(١) ت : قال الفاضل يحیی : وجدت في نقل قديم هذا الموضع على هذه الحكاية : « فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين موجودتين . فأما المضطرة فقد تكون » .

وفي نقل آخر : « فظاهر إذن أن قياس الوجود ليس بوجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود بما هو موجود » .

(٢) ت : وأيضاً فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن الثلاثة الحدود كلتا المتقدّمتين ( ص : كلتي ) .

(٣) ت : يعني أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدّمتان كلتاهما موجبتين .

(٤) ت : يعني في هذا الموضع بقوله : « المطلق » : الموجب ؛ وإنما هذا القول خبَرُهُ بالأشكال الثلاثة .

(٥) ص : كلي .



## < في الممكن >

١٥/ فلنتكلم <sup>(١)</sup> الآن على الممكن متى يكون <sup>(٢)</sup> عليه قياس ، وكيف <sup>(٣)</sup> ، وبماذا <sup>(٤)</sup> .

فأقول : إن الممكن هو الذي ليس باضطرابي ؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود ٢٠/ لم يَعرَض من ذلك محال ، لأن الاضطرابي إنما سمي ممكناً باشتراك الاسم . فأما أن يكون هذا الذي حدّدناه هو الممكن فإنه بيّن من القضايا الموجبة والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومحال أن يكون ، واضطرابي ألا يكون — إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض . فإذاً والقول المناقض لهذا : وهو يمكن أن يكون ، ٢٥/ وليس بمحال أن يكون ، ولا اضطرابي أن لا يكون — إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة وإما السالبة . فإذاً <sup>(٥)</sup> الممكن غير اضطرابي ؛ وما هو غير اضطرابي فإنه ممكن .

وقد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض ، لست ٣٠/ أعني : الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجباً رجعت

---

(١) ت : يتكلم في القياس الكائن من المقدمات الممكنة بعد حده أولاً الممكن .  
(٢) ت : يعني في أي وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .

(٣) ت : يعني : بأي تركيب .

(٤) ت : يعني : بأي شرائط .

(٥) فوقها : فإذا .

[١٧٨] في المقابلة ، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن<sup>(١)</sup> ألا يكون . وأما القول بأنه يمكن أن يكون في كل الشيء ، فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون في شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله . والقول أنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن /٣٥/ غير اضطراري ، وما ليس اضطرارياً يمكن ألا يكون - فبَيِّنْ إذن أنه إن كان يمكن أن يكون أ في ب ، فإنه يمكن ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يَعْرضُ في القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدمات هي /٤٠/ /٣٢ب/ واجبة غير سالبة ، لأن قول<sup>(٢)</sup> القائل : « يمكن » ، يُصَيِّرُ القضيةَ موجبةً على نحو ما يُصَيِّرُها قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولاً<sup>(٣)</sup> .

فإذ قد حددت هذه الأشياء ، فإننا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضريين : /٥/ الضرب الواحد : ما كان على الأكثر وغير ثابت الاضطراب ، مثل أن يشيب الإنسان أو يَنْمِي أو يَنْقُص - وفي الجملة ما كان مطبوعاً<sup>(٤)</sup> أن يكون ، لأن ذلك ليس بدائم الاضطراب ، من أجل أن الإنسان غيرُ باقٍ أبداً . فأما والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع<sup>(٥)</sup> فيه إما أن يكون اضطرارياً، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب /١٠/

(١) فوقها : يمكن .

(٢) راجع قبل ف ٣ ص ٢٥ ب ٢١ (ص ١٤٧ س ١٤ في هذا الكتاب) .

(٣) ص : أول .

(٤) فوقها : طبعياً .

(٥) فوقها : الطبيعي .

الآخر هو <sup>(١)</sup> غير المحدود ، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثال ذلك : أن يمشي الحيوان ؛ أو : إذا مشى حدثت رجفة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بضدها .

فكل واحد من صنفين الممكن قد ينعكس على المقدمات المتناقضة . ١٥/ غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ، لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على الممكن <sup>(٢)</sup> الذي ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون . [٧٨ب] . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص <sup>(٣)</sup> عن مثل هذا الممكن . ٢٠/ وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يُعمدَ إلى < طلبه . وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديداً أكثر ، وأما الآن فنقول : متى يكون قياس من المقدمات الممكنة ؛ وما هو . فلأن القول أنه يمكن الشيء في الشيء - ٢٥/ قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه ، لأن القول أن أ

---

(١) ت : قال الحسن : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التي نسخت من نقل والذي وإنما نقله < (\*) > أعزه الله من < السر (\*) > في وعارضت < النقل (\*) > السرياني فوجدته فيه ، فينبغي أن يقرأ ولا يسقط .

(٥) تمزيق في الورق .

(٢) ت : يريد الكلام والـ < فحص > في الصناعات المهيئة وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

يمكن أن تكون مقولة على بَ يدل على أحد هذين : إما أن آ مقولة على بَ ، وإما أنها ممكنة أن تقال عليها . فهو /٣٠/ بيّن أن قول القائل إن آ يمكن أن تكون في كل بَ يكون على ضربين . فلننقلُ أولاً — إن كان بَ ممكناً في حَ وآ ممكن في بَ — أيّ قياس يكون<sup>(١)</sup> ؟ /٣٥/ وما هو؟ فإنه إذا أخذتُ المقدماتُ هكذا تكون ممكنة ؛ وأما إذا كانت بَ موجودة في حَ وآ ممكنة في بَ تكون المقدمة الواحدة مطلقّةً والأخرى ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاكلة مثل ما فعل في المقاييس الآخر .

## - ١٤ -

### < تأليف الممكن في الشكل الأول >

فإذا كانت آ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ يكون قياساً /٤٠/ تاماً أن آ ممكنة في كل حَ . وذلك بيّن من حد الممكن ، لأنه على نحو /١٣٣/ ما حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل [١٧٩] . — وكذلك إن كانت آ لا يمكن أن تكون<sup>(٢)</sup> في شيء من بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ ، فإن آ يمكن ألا تكون في شيء من حَ ، لأنه أن تكون آ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنة هو أن تُنفى آ عن جميع ما هو بإمكان موضوع لَ بَ .

/٥/ فإن كانت آ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَ ، فإنه ولا قياس واحداً<sup>(٣)</sup> يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رجعتُ في الإمكان مقدمة بَ حَ ، يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت بَ ممكنة ألا /١٠/ تكون في شيء من حَ ، فإنه يمكن أن تكون في كل حَ .

(١) نتجها : كان .

(٢) فوقها بالأحمر : يمكن ألا يكون .

(٣) ص : واحد .

وذلك قد قيل فيما تقدم . فإذاً إذا كانت بَ في كل حَ ، وأ في كل بَ يكون ذلك القياسُ الأولُ . وكذلك إن كانت المقدمات سالبتين ممكنتين ، أعني <sup>(١)</sup> أنه إن كانت أ ممكنةً ألا تكون في شيء من بَ ، وبَ ممكنةً ألا تكون في شيء / ١٥/ من حَ ، لأن بهذه المقدمات المأخوذة ولا قياس واحدًا <sup>(٢)</sup> يكون . فإذا رجعت المقدمات يكون القياسُ . فهو بَيِّن أنه إذا وُضعتْ المقدمةُ التي عند الطرف الأصغر سالبةً أو كلتا <sup>(٣)</sup> المقدمتين : > ف < <sup>(٤)</sup> إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غير تام ، لأنه إنما تجب النتيجةُ عنه من الرجوع <sup>(٤)</sup> / ٢٠/ .

فإن أخذت إحدى المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياسُ تامً ، لأنه إن كانت أ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في بعض حَ ، فإن أ ممكنة في بعض حَ . وذلك بَيِّن أيضاً من حدِّ الممكنة . وأيضاً إن أمكن ألا تكون أ في شيء من بَ ، وأمكن أن / ٢٥/ تكون بَ في بعض حَ ، فإنه ضرورةً [٧٩ب] يمكن ألا تكون أ في بعض حَ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم . فإن أخذتْ المقدمة الجزئية سالبةً والكليّة موجبةً ، وكان وضعُ الحدود على نحو ما تقدم ، كمثّل أن أ ممكنة في كل بَ ، وبَ يمكن ألا تكون في بعض حَ ، فإنه لا يكون / ٣٠/ قياسُ من هذه المقدمات المأخوذة . فأما إذا رجعتْ المقدمةُ الجزئية وُضعتْ بَ ممكنةً في بعض حَ ، > فإنه تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون فيما تقدم .

(١) فوقها بالأحمر : مثل .

(٢) ص : واحد .

(٣) ص : كلي .

(٤) ت : في السرياني : إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتام ، وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري .

فإن كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف /٣٥/ الأصغر كلية : واجبتين كانتا أو سالتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ، أو كانتا جزئيتين أو مُرْسَلَتَيْن <sup>(١)</sup> ، فإنه لا يكون قياسٌ أَلْبَتَةً ، لأنه ليس شيء /٤٠/ يمنع أن تَفْضُلَ بَ على أ وتقال على أكثر مما يقال عليه أ . فليكن ما به /٣٣ب/ تَفْضُلُ بَ على أ > هو < حَ ؛ فـ أ ليست بممكنة في كل حَ ، ولا بممكنة أن لا تكون في شيء منه ، ولا ممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون — إذْ كانت المقدمات الممكنة ترجع وكانت بَ ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه أ . وأيضاً هو بَيِّنٌ من الحدود أنه /٥/ إذا كانت المقدمات هكذا يكون الحدّ الأول أحياناً غير ممكن في شيء من الأخير ، ويكون أحياناً في كله باضطرار . فالحدود التي تَعُمُّ هذه كلها أما لما هو باضطرار . فحجى ، وأبيض ، وإنسان ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون : فحجى ، وأبيض ، وثوب . فبَيِّنٌ أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياسٌ أَلْبَتَةً ، لأن كل قياس إما أن يكون /١٠/ لما هو ، وإما أن يكون موجوداً لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن . فهو بَيِّنٌ أنه ليس يكون عن هذه المقدمات قياسٌ لما هو ممكن ولا لما هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يُبْطِلُ القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب ، فقد بقي [١٨٠] أن يكون القياس عنها لما هو ممكن <sup>(٢)</sup> ، وذلك /١٥/ أيضاً محال ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأول أحياناً يكون بالاضطرار في كل الأخير <sup>(٣)</sup> ، ويكون أحياناً غير ممكن في شيء منه . فإذاً ليس يكون قياسٌ لما هو ممكن ، لأن الاضطرابي ليس هو ممكناً .

(١) الرسالة هي مهملة السور ، وشأنها عند أرسطو شأن الجزئية .

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو ( ص : يتلوا ) ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو نقل اسحق .

(٣) فوقها : الآخر .

وهو بَيِّن أنه إذا كانت الحدودُ كليةً في المقدمات الممكنة ، أبداً يكون قياسٌ في الشكل الأول : موجبةٌ كانت أو سالبة . غير أن القياس ٢٠/ يكون عن المقدمات الموجبة تاماً ، وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ (١) الممكن في غير الاضطرابات ، ويكون ذلك على نحو ما حدّدنا (٢) : لأنه قد يُغفلُ ذلك أحياناً .

## - ١٥ -

### < تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول >

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الممكنة ٢٥/ عند الطرف الأكبر تكون القياساتُ كلها تامّةً وتكون النتيجةُ ممكنةً على نحو ما حدّدنا الممكن . فإذا كانت المقدمةُ التي عند الطرف الأصغر ممكنةً ، تكون المقاييسُ كلها غيرَ تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من ٣٠/ الأصغر بالضرورة وليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألا يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله . فلتكن أ ممكنة في كل ب ، ولتكن ب موجودة في كل ح ، فلأن ح موضوعة لـ ب و أ ممكنة في كل ب هو بَيِّن أن ٣٥/ أ ممكنة في كل ح ، والقياس في ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدّمة أ ب سالبة وكانت مقدّمة ب ح موجبة ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة ٤٠/

---

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن .

(٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ٣٢ ١٨ ( ص ١٧٤ س ٤ هنا ) .

مطلقة فإن [٨٠ب] القياس يكون تاماً أن أ يمكن ألا تكون في شيء من ٢٣٤/ حـ . وهو بَيِّنٌ أنه إذا صُيِّرَت المقدّمة المطلقة عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغي أن نُبَيِّنَ أنه تكون مقاييس بأن يُرْفَعَ الكلام إلى المُحال . وفي ذلك ما يُبَيِّنُ أن المقاييس غير تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدّمات الموجودة <sup>(١)</sup> فقط .

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت أ موجودة ، فبالضرورة بَ موجودة . ٥/ فأما <sup>(٢)</sup> < إن > كانت أ ممكنة فإن بَ بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكرت <sup>(٣)</sup> من النظام فلتكن بَ ممكنة وبَ غير ممكنة . فإذا كان الممكن في وقت ما هو ممكناً <sup>(٤)</sup> يجوز أن يكون ، وغير الممكن في وقت ما هو غير ممكن لا يجوز أن يكون ، وكانت أ ممكنة وبَ في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه ١٠/ يمكن أن تكون أ من غير أن تكون بَ . وإن أمكن أن تكون أ من غير أن تكون بَ ، فيجوز أن تصير أ إلى الوجود . لأن الشيء الذي كان في وقت ما ، كان هو موجوداً <sup>(٥)</sup> . فينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط ، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحاءها في ذلك واحدٌ . وليس ينبغي أن ١٥/ يُفْهَمَ من قولنا إنه إذا كانت أ موجودة فإن بَ تكون موجودة أن أ شيء واحد ، وأن هذا الشيء الواحد يوجب شيئاً آخر ، لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن

(١) فوقها : المأخوذة .

(٢) فوقها : إذا .

(٣) فوقها بالأحمر كشرح : أي من أن يكون المتبوع يلزمه التابع .

(٤) ص : ممكن .

(٥) ص : موجود .



وجود شيءٍ أَّحَدَ (١) ؛ ولكن أقل ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدمات على ما قيلت في القياس ، لأنه إن كانت حـ مقولة على دـ ، ودـ مقولة على ز ف حـ مقولة على ز بالضرورة . وإن كانتا كلتاهما ممكنتين /٢٠/ فإن النتيجة تكون ممكنة . وإن صيِّرَ أحدَ المقدمتين (٢) [٢٨١] أ والنَّتيجة بـ ، فإنه ليس فقط إذا كانت أ اضطرارية تكون بـ اضطرارية ، لكن وإذا كانت أ ممكنة تكون بـ ممكنة .

وإذ قد أثبتنا على ذلك فهو بَيِّن أنه إذا وُضِعَ كذبٌ غيرُ مُحالٍ فإن /٢٥/ الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذباً غير محال ، مثل ما إن كانت أ كذباً غير محال ، وبوجود أ توجد بـ فإن بـ أيضاً كذب غير مُحال . فلأنه قد تَبَيَّنَ أنه إذا كانت أ موجودة فتكون بـ موجودة ، وإذا كانت أ ممكنة /٣٠/ تكون بـ ممكنة . وموضوعنا أن أ ممكنة ف بـ إذن ممكنة ؛ لأنها إن كانت غير ممكنة يكون الشيء الواحد ممكناً وغير ممكن .

فإذ قد حُدِّثَ هذه الأشياء : — لتكن أ موجودة في كل بـ ، وبـ ممكنة في كل حـ ، فإذا بالضرورة أ ممكنة في كل حـ ، وإلا فلتكن أ غير ممكنة /٣٥/ في كل حـ ، ولتوضع بـ موجودة في كل حـ ، وذلك كذلك — إلا أنه غير محال . فإن كانت أ غير ممكنة في كل حـ وبـ موجودة في كل حـ ، /٤٠/ فإن أ ليس ممكنة في كل بـ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ولكن قد كان موضوعاً أن أ ممكنة في كل بـ ، فإذا بالضرورة يمكن أن /٣٤ب/ تكون أ في كل حـ ، لأنه لَمَّا وُضِعَ كذبٌ غير محال عَرَضَ منه محال . وقد يمكن أيضاً أن ينتج المحال بالشكل الأول إذا وضع أن بـ موجودة في كل حـ ، لأنه إن كانت بـ

(١) فوقها : واحد .

(٢) فوقها : المقدمات .

موجودة في كل حـَ وأ ممكنة في كل بـَ ، /٥/ فإن أ ممكنة في كل حـَ . ولكن قد كان موضوعاً أن أ ليست ممكنة في كل حـَ ؛ وينبغي أن تؤخذ المقدمات الموجودة في الكل في غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان [٨١ب] ما يشار إليه ، ولكن مُرسلاً<sup>(١)</sup> ، لأن /١٠/ بمثل هذه المقدمات تُعمَل المقاييس ، لأنه إن أُخذت المقدمات موجودة في وقت محدود لا يكون قياس ، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتاً ما موجوداً في كل متحرك ، إذا لم يتحرك شيء غيره ، والمتحرك ممكن في كل فرس ، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس . وأيضاً ليكن /١٥/ الطرف<sup>(٢)</sup> الأول حياً ، والأوسط متحركاً ، والآخر إنساناً ، ولتكن المقدمات هذه الحدود مثل التي قبلها ؛ فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن الإنسان بالضرورة حيٌّ ؛ فهو بَيِّن أنه ينبغي أن يوجد<sup>(٣)</sup> الكلي في زمان مرسل . فلتكن أيضاً الكلية السالبة أ بـَ ، ولتؤخذ أ غير موجودة في شيء من بـَ /٢٠/ ، ولتكن بـَ ممكنة في كل حـَ ، فإذا أ ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ ، وإلا فلتكن غير<sup>(٤)</sup> ممكنة . ولتوضع بـَ موجودة في كل حـَ مثل ما فعلنا آنفاً<sup>(٥)</sup> . فإذا أ بالضرورة موجودة في بعض بـَ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذا يمكن ألا يكون أ في شيء من حـَ ، لأنه لَمَّا /٢٥/ وضع كذبٌ غيرُ محالٍ عَرَضَ منه مُحالٌ . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون أ ليس بالضرورة في شيء من حـَ ، لأن هذه نقيضُ المقدمة التي

(١) مرسل = بدون تحديد زمني .

(٢) فوقها : يعني في زمان مشار إليه .

(٣) ت : نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل .

(٤) ت : أي بالضرورة أن يكون في البعض يضع نقيض النتيجة .

(٥) ت : يريد بقوله مثل ما فعل آنفاً ، أي نقلها من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذبا

غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من موجبتين .

وضعت ، لأنه وضع آ بالضرورة في بعض حـ ، /٣٠/ والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال يوجب أبداً نقيض <sup>(١)</sup> المقدمة الموضوعة . وهو أيضاً بيّن من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن آ غراباً وب مفكراً و حـ إنساناً ، ف آ ليس في شيء من بـ ، لأنه ليس مفكر واحد غراباً . وأما بـ فمممكنة في كل حـ لأن المفكر <sup>(٢)</sup> في كل إنسان . /٣٥/ ولكن آ بالضرورة ليس في شيء من حـ . فليس إذن النتيجة ممكنة ولا أبداً اضطرارية . وبيان ذلك أن يكون آ متحركاً وب عالماً وحـ إنساناً ، /٤٠/ ف آ ليس في شيء من بـ ، وب ممكنة في كل حـ ، والنتيجة [١٨٢] ليست اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنسان واحد متحرك ، ولا بالضرورة : /٣٥/ إنسان ما متحرك . فهو بيّن أن النتيجة هي أن آ ليست بالضرورة في شيء من حـ . وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدود غير هذه . فإن صيّرت السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا /٥/ يكون من هذه المقدمات قياس ألبته ، فإذا انعكست المقدمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض في المقاييس المتقدمة ، ولتكن آ موجودة في كل بـ وب ممكنة ألا تكون في شيء من حـ . فإذا كانت الحدود على /١٠/ هذه الحال ليس يعرض شيء بالضرورة . فإن انعكست مقدمة بـ حـ وأخذت بـ ممكنة في كل حـ يكون قياس مثل ما تقدّم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدمة . وكذلك يعرض وإن كانت كلتا المقدمتين <sup>(٣)</sup> سالبتين وكانت مقدمة أ ب مطلقة ومقدمة ب ح ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا /١٥/ انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس . فلتؤخذ آ غير موجودة في شيء من بـ ، وب

(١) تحتها : نقيضة .

(٢) فوقها : الفكر .

(٣) ص : كانتا كلتي المقدمتين ...

ممكنة ألا تكون في شيء من حـ ، فمن هذه ليس يكون شيء باضطرار .  
 فإن أخذت بـ ممكنة في كل حـ إذ كان حقاً وتركت مقدمة أ ب على ٢٠/  
 حالها ، يكون أيضاً القياس الذي تقدم . فإن وضعت بـ غير موجودة في  
 شيء من حـ أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياسٌ ألبتة : سالبة  
 كانت مقدمة أ ب أو موجبة <sup>(١)</sup> . والحدود التي توجب <sup>(٢)</sup> ما هو  
 بالضرورة : أبيض وحى وثلج . وأما ما ينتج ما لا يمكن أن يكون : فأبيض  
 وحى وقير . فهو بيّن أنه إذا كانت الحدود كلية <sup>(٣)</sup> ، وكانت إحدى  
 المقدماتين ٢٥/  
 المطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت [٨٢ب] المقدمة التي  
 عند الطرف الأصغر ممكنة ، يكون قياسٌ أبداً . غير أنه أحياناً تكون  
 النتيجة من المقدمات المأخوذة ، وأحياناً إذا انعكست المقدمة . وأما متى  
 يكون كل واحد من هذين ، ولأي علة ، فقد قلنا . فإن أخذت إحدى  
 المقدماتين جزئية ، ٣٠/  
 والأخرى كلية ، وكانت المقدمة التي عند  
 الطرف الأكبر ممكنة : سالبة كانت أو موجبة ، والجزئية موجبة مطلقة ،  
 يكون قياسٌ تامٌ على نحو ما كان يكون إذا كانت الحدود كلية . والبرهان  
 على ذلك هو كالذي تقدم ٣٥/ .

فإن صيرت المقدمة عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ،  
 وصيرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت  
 المقدمات أو <sup>(٤)</sup> موجبة ، أو واحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه يكون  
 بالضرورة قياساتٌ غير تامة . إلا أن منها ما يتبَيَّنُ برفع الكلام إلى  
 المحال ، ومنها بالنعكاس ٤٠/  
 الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدم من

(١) فوقها : واجبة .

(٢) فوقها : تنتج .

(٣) تحتها : الكلية .

(٤) كذا : « أو » ، بدلاً من « إما » ، ولعله بتأثير الأصل المترجم عنه .

المقاييس . وأما القياس الذي يتبين /٣٥ب/ بالانعكاس فهو إذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ، وكانت الجزئية سالبة ممكنة : مثل ما إن كانت موجودة في كل ب ، أو غير /٥/ موجودة في شيء منه ، وب ممكنة ألا تكون في بعض ح ، وارتفعت مقدمة ب ح — في الإمكان يكون قياس . فأما إذا كانت مقدمة ب ح جزئية سالبة مطلقة > فـ < ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة /١٠/ مطلقة موجبة <sup>(١)</sup> : أبيض وحي وثلج . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض وحي وقيِر . وينبغي أن يؤخذ البرهان <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> من مقدمات مهمة .

فإن صيرت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر : سالبة كانت أو موجبة ، وممكنة أم مطلقة — فإنه ولا على واحدة من الجهتين يكون قياس ألبتة . ولا إذا كانت /١٥/ المقدمات جزئية أو مهمة : ممكنة [أ٨٣] كانت أو مطلقة ، يكون قياس ألبتة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . والحدود التي تنتج اضطرارية موجبة : حي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج « ما لا يمكن أن يكون » : /٢٠/ فحي وأبيض وثوب . فهو بَيِّن أنه إذا صيرت المقدمة الكلية عند الطرف الأكبر ، أبداً يكون قياس . وأما إذا صيرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيء ألبتة .

(١) فوقها : واجبة .

(٢) ت : يعني أن البرهان يؤخذ من أن المقدمات مهمة .

(٣) ت : قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها — وهو : حي — مسلوب من الأصغر — وهو الثلج — من الاضطرار ، — قال إنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدمات التي يبين بها أن الاقتران غير قياسي ، من مقدمات مهمة ، أي تصدق مع المقدمة ونقيضتها . فلذلك هي غير محدودة ومهمة .

## < تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول >

فأما إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كانت تكون القياسات التي ذكرنا آنفاً . ويكون تاماً إذا صُبِّرَتُ المقدمةُ الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون ٢٥/ ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدّمات موجبة : كليةً كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كليةً كانت المقدّمات ٣٠/ أم غير كلية . وينبغي أن يُؤخَذَ الممكن في النتيجة على نحو ما أخذ فيما تقدّم أولاً ؛ وليس يكون للنتيجة الاضطرارية السالبة قياس تَجِبُ النتيجة عنه . والذي « ليس هو باضطرار » غير الذي « باضطرار ليس هو » . وهو بَيِّنُ أنه إذا كانت ٣٥/ المقدّمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون بالضرورة في كل ب ، وبَ ممكنة في كل حـ ، فيكون قياس غير تام : ٤٠/ أن اَ ممكنة في كل حـ . وأما أنه غير تام فهو بَيِّن من البرهان ، لأنه على نحو ٣٦/ ما تبين فيما تقدّم يكون بيان ذلك . فلتكن أيضاً اَ ممكنة في كل ب ، ولتكن بَ بالضرورة في كل حـ ، فيكون من ذلك قياسٌ تام [ ٨٣ ب ] ٥/ أن : اَ ممكنة في كل حـ ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدّمات الأولى المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدّمات متشاكلة في الكيفية ، فلتكن أولاً السالبةُ اضطراريةً بأن تكون اَ غير ممكنة في شيء من بَ وبَ ممكنة في كل حـ ، ١٠/ فيجب ألا توجد اَ في شيء من حـ . وإلا فلتوضع اَ موجودة : إما في كل حـ وإما في بعضها ، وقد كان موضوعاً أن اَ غير ممكنة في شيء من بَ ؛ فلأن السالبة تنعكس هو بَيِّن أن بَ غير ممكنة في اَ و اَ موجودة

في كل  $\text{حـ}$  أو في بعضها . فإذا  $\text{ب}$  غير ممكنة أن تكون في شيء من  $\text{حـ}$  أو غير  $١٥/$  ممكنة في بعضها . وقد كان موضوعاً أولاً أن  $\text{ب}$  في كل  $\text{حـ}$  ، وهو بَيِّن أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو موجود . فلتكن أيضاً المقدمة الموجبة اضطرارية بأن تكون  $\text{أ}$  ممكنة ألا تكون في شيء من  $\text{ب}$  وبـ بالضرورة موجودة في كل  $\text{حـ}$  ،  $٢٠/$  والقياس في ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست مما <sup>(١)</sup> ليس هو موجوداً ، ولكن مما <sup>(١)</sup> يمكن أن لا يكون ، لأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أُخذت . وليس يكون بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وُضعت  $\text{أ}$  غير موجودة في شيء من  $\text{حـ}$  ، وقد وُضع أن  $\text{أ}$  ممكنة ألا تكون في شيء من  $\text{ب}$   $٢٥/$  فإنه ليس يعرض من ذلك محال . وإن صُيِّرَت المقدمة السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقدّم . وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضاً ولا إذا كانتا جميعاً سالبتين بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتج ما هو موجود هي : أبيض وحي وثلج . [١٨٤] وأما التي تنتج ما ليس بموجود ،  $٣٠/$  أعني نتيجة مطلقة سالبة : فأبيض وحي وقير . وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما ليس موجوداً ، أعني سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت  $\text{أ}$  غير ممكنة أن تكون في شيء من  $\text{ب}$  و  $\text{ب}$  ممكنة أن تكون في بعض  $\text{حـ}$  ، فإن  $\text{أ}$  يجب أن  $٣٥/$  تكون ليست في بعض  $\text{حـ}$  ؛ لأنه إن كانت  $\text{أ}$  موجودة في كل  $\text{حـ}$  و  $\text{أ}$  غير ممكنة في شيء من  $\text{ب}$  ، فإن  $\text{ب}$  غير ممكنة في شيء من  $\text{أ}$  . وإذا كانت  $\text{أ}$  موجودة في كل  $\text{حـ}$  ، فإن  $\text{ب}$  غير ممكنة في شيء من  $\text{أ}$  . وإذا كانت موجودة في كل  $\text{حـ}$  ، فإن  $\text{ب}$  غير ممكنة في شيء من  $\text{حـ}$  ؛ ولكن قد كان

---

(١) فوقها : بما .

موضوعاً<sup>(١)</sup> أن بَ ممكنة في بعض حَ . وأما إذا كانت المقدمة الجزئية الموجبة في القياس السالب اضطرارية مثل مقدمة بَ و حَ ، أو كانت الكلية التي /٤٠/ في القياس الموجب اضطرارية كمقدمة اَ بَ ، < ف > ليس تكون النتيجة [٣٦ ب] مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدّم . فإن صيّرَت الكلية عند الطرف الأصغر . : موجبةً كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي : حي /٥/ وأبيض وإنسان . وأما الحدود التي تنتج سالبة اضطرارية : فحي وأبيض وثوب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة : فحي وأبيض وغراب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة مطلقة : فحي /١٠/ وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فحي وأبيض وقُقُنُس . وأما التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني سالبة اضطرارية ، : فحي وأبيض وثلج ، وكذلك لا يكون قياسٌ إذا أُخِذَتْ المقدمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة /١٥/ موجبة : فحي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فحي وأبيض وغير متنفس ، لأن الحي في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فلإذن هذه الحدود نافعة في جميع هذه /٢٠/ النتائج . فهو بَيِّنٌ مما قد قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركبة من مقدمات ممكنة ومطلقة ، أو مركبة من مقدمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في

(١) ص : موضوع .



المقاييس التي السالبة فيها اضطرارية<sup>١</sup> فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو بَيِّن أن ٢٥/ هذه المقاييس <sup>(١)</sup> كلها غير تامة ، وأنها تتم بالمقاييس <sup>(٢)</sup> التي ذُكِرَتْ قبلها .

## - ١٧ -

### < تأليف الممكن في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني : إذا أخذت كلتا <sup>(٣)</sup> المقدّمتين ممكنتين ليس يكون قياس<sup>٤</sup> : موجبتين كانتا أم سالبتين أم كليتين أم جزئيتين . وأما إذا كانت [٨٥] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون ألبتة قياس<sup>٥</sup> . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس ٣٠/ يكون أبداً . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت واحدة<sup>٦</sup> اضطرارية<sup>٧</sup> والأخرى ممكنة . وينبغي أن يفهم أن <sup>(٤)</sup> الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهمهم .

وينبغي أن نبيِّن أن المقدّمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس ، مثل ٣٥/ أنه إن كانت ممكنة ألا تكون في شيء من ب ، فليس بالضرورة ب ممكنة ألا تكون في شيء من أ . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألا تكون ب في شيء من أ فلأن المقدّمات الموجبة الممكنة ترجع على المقدّمات السالبة : ٤٠/ المتضادة منها والمتناقضة ، وكانت ب ممكنة ألا تكون في شيء من أ .

(١) ت : يعني المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٢) فوقها : بالأشكال .

(٣) ص : كليتي .

(٤) ت : أي نفهم أنه يريد الممكن الذي < هو > لا اضطراري ، وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال .

فإنه /٢٣٧/ بيّن أن بَ ممكنة أن تكون في كل أ ، وذلك كذب ، لأنه ليس — وإن كان المحمول ممكنًا في كل الموضوع — يكون بالضرورة الموضوع ممكنًا في كل المحمول ، فإذاً ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة . وأيضاً لأنه ليس بممتنع <sup>(١)</sup> إذا أمكن أ ألا تكون في شيء من بَ أن تكون بَ بالضرورة /٥/ ليس في بعض أ ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون في شيء من الإنسان ، لأنه يمكن أن يكون في كلهم . وليس هو صدقاً <sup>(٢)</sup> أن يقال أن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبين أولاً أن الاضطراري [٨٥ب] ليس بممكن . وأيضاً ليس /١٠/ يتبين ، برفع الكلام إلى المحال ، أنها تنعكس مثل أنه : « إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من أ كذباً ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون بَ في شيء من أ صدقاً ، لأن إحداهما <sup>(٣)</sup> موجبة والأخرى سالبة <sup>(٤)</sup> . وإن كانت هذه حقاً ، فإن بَ بالضرورة في بعض أ . فإذاً : و أ بالضرورة في بعض بَ ، ولكن <sup>(٥)</sup> هذا محال » ؛ /١٥/ لأنه ليس إذا كانت بَ ليست ممكنة <sup>(٦)</sup> ألا تكون في شيء من أ ، فإن بَ بالضرورة في بعض أ . لأن القول أن بَ ليست ممكنة <sup>(٧)</sup> ألا تكون في شيء من أ على ضربين : أحدهما أن بَ في بعض أ بالضرورة ، والآخر أن تكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض أ ليس في كل أ يمكن ألا يكون ،

(١) فوقها : يمتنع .

(٢) ص : صدق .

(٣) ص : أحدهما .

(٤) فوقها : أي متناقضين .

(٥) ت : يعني هذه الطريق التي ساقى إلى الخلف محال .

(٦) ص فوقها : كان ... ليس بالإمكان ...

(٧) فوقها : ليس بالإمكان .

كما أنه ولا الذي في بعض الشيء بالضرورة /٢٠/ هو ممكن في كله . فإذا كانت بالقضية بأنه إذا كانت حـ غير ممكنة في كل دـ فإنها بالضرورة ليست في بعض حـ كذباً ، لأنه قد يجوز < ز > بأن تكون حـ في كل دـ ، ولكنها في بعضها بالضرورة . من أجل ذلك قلنا إنها غير ممكنة في كلها . فإذا القول إن الشيء يمكن في كل الشيء يناقض /٢٥/ أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بـين أنه على هذا الممكن الذي هو على نحو ما حدّدنا لا ينبغي أن توجد <sup>(١)</sup> النقيضة أن : الشيء [٨٦] في بعض الشيء بالضرورة ؛ ولكن : أنه بالضرورة ليس في بعضه . فإذا أخذ ذلك ليس يعرّضُ محالٌ ألبتة . فإذا ولا قياس يكون . فهو بـين /٣٠/ مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

فإذا قد تبين ذلك ، فلتوضع إمكانية ألا تكون في شيء من بـ ، وممكنة أن تكون في كل حـ ، فإذا فعل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدمة ليس تنعكس ؛ ولا بوضع النقيضة أيضاً يكون قياس ، لأنه /٣٥/ إن وضع أن بـ ممكنة <sup>(٢)</sup> في كل حـ ليس يعرض من ذلك كذب ، لأن أـ يمكن أن تكون في كل حـ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . وفي الجملة ، إن كان قياس فهو بـين أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت مطلقة . وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً ، وليس /٤٠/ يمكن أن يكون واحد منهما ، لأنه إن وضع أنه موجب يتبين من الحدود أن /٣٧ب/ النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة ، فيتبين منها أيضاً أن النتيجة اضطرارية موجبة . فلتكن أـ أبيض وبـ إنساناً و حـ فرساً ؛ فد أـ هي ممكنة /٥/ أن تكون في أحد الحدين

(١) مهملة التقط تماماً في الأصل .

(٢) ت : يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

كلية ، وممكنة ألا تكون في شيء من الآخر . ولكن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حـ ، وليس يمكن ألا تكون فيه ؛ وهو بَيِّن أن بَ محال أن توجد في حـ ، لأنه ولا فرسَ واحداً <sup>(١)</sup> إنسانٌ . وهو أيضاً بَيِّن أن بَ ليس يمكن ألا تكون في حـ ، لأنه بالضرورة : ولا فرسَ واحداً <sup>(١)</sup> إنسانٌ ؛

وقد تبين فيما تقدّم أن الاضطراري ليس هو ممكناً ، فليس يكون إذن /١٠/ قياسٌ . وكذلك يتبين وإن غيرَ مكانُ السالبة أو إن أُخِذَتْ كلتا <sup>(٢)</sup> المقدمتين موجبتين أو سالبتين . والبرهان في ذلك بهذه الحدود . > وإذا كانت إحدى المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً ، أو إذا كانت كلتاهما جزئيتين أو مهملتين ، أو على أي نحو كان تعديل المقدمات ، كان البرهان بتلك الحدود < <sup>(٣)</sup> .

/١٥/ فهو بَيِّن أنه إذا كانت كلتا المقدمتين ممكنتين ، فليس <sup>(٤)</sup> يكون قياسٌ "ألبته" .

## - ١٨ -

### < تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني >

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ؛ وكانت الموجبة /٢٠/ مطلقة والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياسٌ أبداً : كليةً كانت المقدمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبذلك الحدود .

(١) ص : واحد .

(٢) ص : أخذ كلتي .

(٣) الزيادة نقلاً عن الأصل اليوناني .

(٤) ص : ليس .

فإذا كانت المقدّمة الموجبة ممكنة<sup>١</sup> والسالبة مطلقة<sup>٢</sup> ، يكون قياس<sup>٣</sup> .  
 وبيان ذلك أن تكون  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  وممكنة في كل  $\bar{c}$  .  
 ٢٥/ فإذا انعكست السالبة تكون  $\bar{b}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{a}$  ، و  $\bar{a}$  ممكنة  
 في كل  $\bar{c}$  . فيكون قياس بالشكل الأول أن  $\bar{b}$  يمكن ألا تكون في شيء  
 من  $\bar{c}$  . وكذلك يعرض إن صيرت السالبة عند  $\bar{c}$  . وأما إن كانت كلتا<sup>(١)</sup>  
 المقدّمتين سالبتين ، وكانت الواحدة<sup>(٢)</sup> ممكنة<sup>(٣)</sup> والأخرى مطلقة ، فإنه<sup>(٣)</sup>  
 ليس يجب /٣٠/ عن هذه المقدّمات شيء<sup>٤</sup> باضطرار . فإذا انعكست  
 المقدّمة الممكنة يكون قياس<sup>٥</sup> أن  $\bar{b}$  يمكن ألا تكون في شيء من  $\bar{c}$  كما  
 كان يعرض فيما تقدّم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . فإن صيرتا  
 كاتهما<sup>(٤)</sup> موجبتين ، ليس يكون قياس /٣٥/ . أما الحدود التي تُنتج  
 نتيجة<sup>٥</sup> موجبة مطلقة فهي : صحة وحي وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة  
 سالبة : فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة :  
 كلية كانت أم جزئية ،  $< \text{ف} >$  ليس يكون قياس<sup>٦</sup> ألّبتة . وذلك يتبين كما  
 يتبين ٤٠/ في المقاييس التي قبل هذه وبتلك<sup>(٥)</sup> الحدود . [٢٣٨] .

وأما إذا كانت المقدّمة السالبة مطلقة<sup>٦</sup>  $< \text{ف} >$  يكون قياس بالانعكاس ،  
 كما كان الأمر في المقاييس التي قبل<sup>٧</sup> . وأيضاً إن كانت كلتا<sup>(٦)</sup> المقدّمتين  
 سالبتين ٥/ وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدّمات

(١) ص . كلّي .

(٢) فوقها : إحداهما .

(٣) تحتها : فإن .

(٤) ص : كليتهما .

(٥) فوقها : بتيك .

(٦) ص : كلّي .

المأخوذة شيء<sup>١</sup> باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس<sup>٢</sup> ، كما يكون<sup>(١)</sup> فيما تقدم من المقاييس . فإن أخذت المقدمة السالبة مطلقة جزئية ، فإنه ليس يكون قياس<sup>٣</sup> : موجبة<sup>[١٨٧]</sup> كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياس<sup>٤</sup> إذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين أو جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم وبتلك<sup>(٢)</sup> الحدود .

## - ١٩ -

### < تأليف الممكن والضروري<sup>(٣)</sup> في الشكل الثاني >

فإن أخذت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، وكانت /١٥/ السالبة اضطرارية ، يكون قياس<sup>٥</sup> ليس « أنه يمكن ألا يكون » فقط ، ولكن<sup>(٤)</sup> « أنه ليس موجوداً<sup>(٥)</sup> فيه » . فأما إذا كانت الموجبة اضطرارية<sup>٦</sup> فليس<sup>(٦)</sup> يكون قياس . وبيان ذلك أن تكون أ بالضرورة غير موجودة في شيء من ب<sup>٧</sup> وممكنة في كل ح<sup>٨</sup> . فإذا انعكست السالبة تكون ب<sup>(٧)</sup> بالضرورة غير /٢٠/ موجودة في شيء من أ ، وأمكنة في كل ح<sup>٨</sup> ، فيكون قياس<sup>٩</sup> أيضاً بالشكل الأول أن ب<sup>٩</sup> ممكنة<sup>(٨)</sup> ألا تكون في شيء من ح<sup>٩</sup> .

(١) فوقها : كان .

(٢) فوقها : بتيك .

(٣) فوقها : الاضطراري .

(٤) فوقها : ولكنه .

(٥) ص : موجود .

(٦) ص : ليس .

(٧) تقرأ في الأصل : فكون ، والفاء مهملة النقط .

(٨) فوقها : يمكن .

وهو بَيِّن مع بيان ذلك أن بَ غير موجودة في شيء من حَ . وإلا فلتوضع بَ موجودة في بعض حَ وآ غير ممكنة في شيء من بَ . فإذا آ غير ممكنة في بعض حَ ؛ ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة في كل حَ . وعلى هذا النحو يتبيَّن ذاك [ف] إن ٢٥/ صُيِّرَت السالبة عند حَ . — ولتكن أيضاً الموجبة اضطراريةً والأخرى ممكنةً ، مثل أن آ يمكن أن (١) لا تكون في شيء من بَ ، ولتكن آ في كل حَ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياس "ألبة" ، لأنه قد يَعْرِضُ أحياناً أن تكون بَ بالضرورة غير موجودة في حَ . وبيان ذلك ٣٠/ أن تكون آ أبيض ؛ بَ إنساناً ؛ حَ قُقُنُس ، فالأبيض في كل قُقُنُس بالضرورة ، ويمكن ألا تكون في شيء من الإنسان ، فالإنسان (٢) بالضرورة ليس في شيء من القُقُنُس . وهو بين أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجة "ممكنة" ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً . وأيضاً ولا اضطرارية ٣٥/ ، لأن الاضطرارية إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين (٣) أو إذا كانت السالبة [٨٧ب] اضطرارية . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه للحدود ، وتكون بَ موجودة في حَ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون حَ ٤٠/ موضوعاً لـ بَ وتكون آ ممكنةً في كل بَ وموجودة في كل حَ بالضرورة ، مثل أنه إن كانت حَ يقظان ، وبَ حيّاً وآ متحركاً ، فالتحرك في كل ٣٨/ [ب] يقظان بالضرورة ويمكن في كل حي ، وكل يقظان حي . فهو بَيِّن أنه ليست تكون نتيجة "سالبة" مطلقة من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها قد تكون أحياناً موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه ٥/ السوالب تجب ، فإذا ليس يكون قياس "ألبة" .

(١) فوقها بالقلم الأحمر : ولتكن آ ممكنة ألا ...

(٢) تحتها : والأبيض إنسان بالضرورة ...

(٣) ص : وإما .

وكذلك يتبين [و] إن حُوِّلَت المقدمةُ الموجبة . فإن كانت المقدّمتان متشاكلتين فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياسُ أبدأً إذا انعكست المقدّمةُ الممكنةُ ، كما كان يعرض فيما تقدّم . وبيان ذلك أن توجدَ أ غير ممكنة في ١٠ ب ، وممكنة ألا تكون في ح . وإذا انعكست المقدّمتان حتى تكونَ ب غير ممكنة في شيء من أ ، وأ ممكنة في كل ح يكون الشكل الأول . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدّمة أ ح . — فإن وَضَعْنَا المقدّمتين موجبتين فليس <sup>(١)</sup> يكون قياسُ ، ١٥/ لأنه بيّن أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم توجد مقدّمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضاً ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحياناً سالبةً اضطرارية ، مثل أنه إن وضعت أ أبيض ٢٠/ وب ققنُس وح إنسان . ولا واحدة من السوالب المناقضة لهذه الموجبات <sup>(٢)</sup> تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن ب بالضرورة ليس في شيء من ح ، فإذاً ليس يكون قياسُ ألبّة .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ؛ لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية فإنه يكون قياسُ أبدأً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . ٢٥/ وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدّمة المرجحة اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياسُ ألبّة ، لأن ذلك يتبين على نحو ما يتبين في المقاييس الكلية [٨٨أ] وبتلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياسُ ، [و] إذا أخذت ٣٠/ المقدّمتان موجبتين . والبيان في ذلك هو ما تقدّم في المقاييس الكلية . — فإذا كانت كلتا <sup>(٣)</sup> المقدّمتين سالبتين وكانت إحداهما <sup>(٤)</sup> كلية اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون

(١) ص : ليس .

(٢) فوقها بالأحمر : ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السوالب .

(٣) ص : كلتي .

(٤) ص : إحداهما .



قياس كما كان يكون فيما تقدّم . — وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدمتان مهملتين /٣٥/ أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبذلك الحدود . فهو بَيِّنٌ مما قيل أنه إذا وضعت المقدمة السالبة كلية اضطرارية يكون القياس <sup>(١)</sup> أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أي سالبة ممكنة ، لكن /٤٠/ لما هو غير موجود ، أي سالبة مطلقة . فأما إذا <sup>(٢)</sup> وضعت الموجبة اضطرارية فلا <sup>(٣)</sup> يكون قياسٌ ألبتة .

وهو بَيِّنٌ أنه <sup>(٤)</sup> بترتيب <sup>(٥)</sup> واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياسٌ أو لا يكون . وهو بَيِّنٌ أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

## - ٢٠ -

### < تأليف الممكن في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدمتان ممكنتين ، /٥٠/ أو كانت إحداهما <sup>(٦)</sup> ممكنة . فإذا كانت المقدمات ممكنة فبالحرّيّ النتيجة <sup>(٧)</sup> ممكنة . وكذلك تكون النتيجة ممكنة إذا كانت إحداهما <sup>(٨)</sup> ممكنة والأخيرة مطلقة . فإن صُيرت إحداهما <sup>(٩)</sup> اضطرارية وكانت

(١) فوقها : قياس .

(٢) فوقها : وإذا .

(٣) ص : لا .

(٤) ص : أن .

(٥) مهملة النقط كلها في الأصل .

(٦) ص : إحداهما .

(٧) هاتان الكلمتان مطموستان شيئاً .

(٨) ص : « إحداهما » ، وفوقها : « الواحدة » .

(٩) ص : إحداهما .

موجبة ، فإن النتيجة ليست /١٠/ تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة <sup>(١)</sup> كما كانت تكون فيما تقدّم . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أولاً فيها .

فلتكن المقدمات أولاً ممكنة بأن يكون كلا  $A$   $B$  ممكناً أن يوجد /١٥/ في كل  $C$  . فلأن الواجبة تنعكس [٨٨ب] جزئية وكانت  $B$  ممكنة أن توجد في كل  $C$  ، فإن  $C$  ممكنة <sup>(٢)</sup> في بعض  $B$  فإذاً إن كانت  $A$  ممكنة في كل  $C$  و  $C$  ممكنة في بعض  $B$  ، فلإن  $A$  ممكنة في بعض  $B$  لأنه يكون الشكل الأول . فإن كانت  $A$  ممكنة ألا تكون في شيء من  $C$  وكانت  $B$  /٢٠/ ممكنة في كل  $C$  ، فإنه يجب أن تكون  $A$  يمكن ألا تكون في بعض  $B$  ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس . فإن وضعت المقدمتان سالتين ، فإنه ليس يجب عنهما <sup>(٣)</sup> شيء ضرورة . فإذا انعكست المقدمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقدّم . لأنه إن كان كلا  $A$   $B$  ممكناً ألا يكون في شيء من  $C$  /٢٥/ وانعكست المقدمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .

وإن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أولاً على نحو ما كان يكون في المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون  $A$  ممكنة /٣٠/ في كل  $C$  و  $B$  ممكنة في بعض  $C$  ، فيكون أيضاً الشكل الأول إذا انعكست المقدمة الجزئية ، لأنه إن كانت  $A$  ممكنة في كل  $C$  و  $C$  ممكنة في بعض  $B$  ، فإن  $A$  ممكنة في بعض  $B$  . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة  $B$   $C$  كلية . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة  $A$   $C$  سالبة ،

(١) فوقها : ممكنة .

(٢) ص : ممكن .

(٣) فوقها : عنها .

(٤) ص : كلي .

ومقدمة بـ حـ موجبة ، ٣٥/ لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .  
فإن صيرت المقدمات سالتين وكانت إحداهما <sup>(١)</sup> كلية والأخرى جزئية ،  
فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . [٣٩ب] فإذا انعكست المقدمات يكون  
قياس كما كان يكون فيما تقدم .

وأما إذا أخذت المقدمات مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون  
قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون أ بالضرورة في كل ب وغير ممكنة في  
شيء منها . ٥/ أما حدود النتيجة الموجبة : فحيّ وإنسان وأبيض . وأما  
حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض .  
[١٨٩] .

## - ٢١ -

### < تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدمات مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة  
تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما  
تقدم ١٠/ من ترتيب الحدود . فلتكن أولاً المقدمات موجبة ، ولتكن أ  
موجودة في كل حـ ، وبـ ممكنة أن توجد في كل حـ . فإذا انعكست مقدمة  
بـ حـ يكون الشكل الأول وتكون النتيجة أن أ ممكنة في بعض بـ ،  
لأنه حين كانت تكون المقدمة الواحدة في الشكل الأول ممكنة ، كانت  
تكون النتيجة <sup>(٢)</sup> ممكنة . وأيضاً إذا كانت مقدمة أ حـ سالبة ، وكانت  
مقدمة بـ حـ واجبة ، ١٥/ وكانت أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون  
ممكنة ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى  
المقدمات ممكنة في هذا الشكل ، ٢٠/ تكون النتيجة ممكنة . فإن صيرت

(١) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : أحديهما .

(٢) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بـ حـ مطلقة وكانت أ حـ ممكنة .

المقدّمةُ السالبةُ ممكنةٌ عند الطرف الأصغر <sup>(١)</sup> ، أو صيرتا كليهما <sup>(٢)</sup> سالبتين ، فإنه يكون من هذه المقدّمات الموضوعية قياس . وأما إذا قُلبَت الصغرى فيكون <sup>(٣)</sup> كما كان يكون فيما تقدّم <sup>(٤)</sup> . فإن كانت إحدى /٢٥/ المقدّمتين كلية والأخرى جزئية : واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة ، فإن القياس يكون على هذا النحو . لأنها <sup>(٥)</sup> كلها تتم بالشكل الأوّل /٣٠/ فإذاً هو بيّن أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . فإن كانت الموجبة كلية ، والسالبة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن بَ موجودة في كل حـ ، ولتكن [٨٩ ب] أ ممكنة ألا تكون في بعض حـ . فإذاً هو واجبٌ ضرورةً أن أ ممكنة ألا تكون في بعض بـ ، /٣٥/ لأنه إن كان أ في كل ب بالضرورة ، وكانت بَ موجودة في كل حـ ، فإن أ بالضرورة في كل حـ ، لأن ذلك قد تبين بدءاً ، ولكن قد كان موضوعاً أن أ ممكنة ألا تكون في بعض حـ .

[١/٤٠]

فإن أخذت المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك الحدود .

(١) ت : مصلح من السرياني .

(٢) ص : كليتهما .

(٣) ص : يكون .

(٤) ت : وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي

هذه : « وإن صيرت المقدّمة المطلقة عند الطرف الأصغر فإنه ليس يكون قياس

كما لم يكن فيما تقدّم . وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها » .

(٥) ص : لأن .

## < تأليف الممكن والضروري <sup>(١)</sup> في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكانت كلتا <sup>(٢)</sup> ٥/ المقدمتين موجبتين ، فيكون <sup>(٣)</sup> قياس "أبداً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة ، وسالبة مطلقة . وأما سالبة اضطرارية فليس يكون عليها قياس . كما أنه ١٠/ لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدمتين أولاً موجبتين بأن تكون  $A$  في كل  $C$  بالضرورة ، وب  $C$  ممكنة في كل  $A$  ؛ فلأن  $A$  بالضرورة في كل  $C$  ، و  $C$  ممكنة ١٥/ في بعض  $B$  ، فإن  $A$  تكون بالإمكان في بعض  $B$  ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأول . وكذلك يتبين إن وضعت مقدمة  $B$   $C$  اضطرارية ومقدمة  $A$   $C$  ممكنة . — فلتكن أيضاً إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون  $A$  ممكنة ولا في شيء من  $C$  ، وب  $C$  في كل  $C$  باضطرار ، فيكون أيضاً الشكل ٢٠/ الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، — فهو بين أن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات [٩٠] هكذا في الشكل الأول ، فإن النتيجة تكون ممكنة . — فإن كانت المقدمات <sup>(٤)</sup> السالبة ٢٥/ اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك أن تكون  $A$  بالضرورة غير موجودة في شيء من  $C$  وب  $C$  ممكنة في كل  $C$  .

(١) فوقها : الاضطراري .

(٢) ص : كلي .

(٣) ص : يكون .

(٤) فوقها : المقدمة .

فإذا ارتفعت مقدّمة بَ حـ الواجبة ، يكون الشكل الأوّل وتصير هذه /٣٠/ المقدّمة السالبة فيه اضطرابية . وحين كانت تكون المقدّمات فيه هكذا ، كانت اَ غير موجودة في بعض بَ وممكنة ألا تكون في بعضها . فإذا اَ غير موجودة في بعض بَ . — فإن صيرت المقدّمة التي عند الطرف الأصغر سالبة . فإنها إن كانت ممكنة تكون قياساً بانعكاس المقدّمة الممكنة ، /٣٥/ كما كان يكون فيما تقدّم . فإن كانت اضطرابية ، فإنه لا يكون قياساً ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون اَ في كل بَ بالضرورة وتكون أحياناً بالضرورة غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة موجبة كلية هي : فرس ونائم وإنسان نائم . وأما التي تجمع نتيجة سالبة كلية : ففرس ويقظان وإنسان نائم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدّمتين كاية والأخرى جزئية ، لأنه /٤٠/ إن كانت كلتا<sup>(١)</sup> المقدّمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكنة لا مطلقة . [٤٠ب] وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدّمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة وكانت الموجبة اضطرابية . فإذا كانت السالبة اضطرابية فإن النتيجة تكون سالبة /٥/ مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس الكلية ، لأنه بالشكل الأوّل ضرورة تتم هذه المقاييس . فإذا عرض في تلك المقاييس ، كذلك /١٠/ وفي هذه بالضرورة يعرّض . فإن صُيرت السالبة الكلية عند الطرف الأصغر فإنها إن كانت ممكنة تكون قياساً بالانعكاس . وإن كانت اضطرابية ليس /١٥/ تكون قياساً . ويبين ذلك على نحو ما يبين في المقاييس الكلية وبتلك الحدود .

فهو بيّن في هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون<sup>(٢)</sup> ، ومتى لا

(١) ص : كلي .

(٢) ت : أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأوّل .

يكون ، ومتى تجمع نتيجة [٩٠ب] ممكنة ، ومتى مطلقة : وهذا أيضاً  
بَيِّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتم بالشكل الأول .

[ ] تم القول في تأليف القياسات [ ]

### - ٢٣ -

## > التطبيق الكلي للأشكال . - الرد إلى الشكل الأول <

فهو بين مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تتم بالمقاييس  
٢٠/ الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحل . وأما أن كل قياس <sup>(١)</sup> في  
الجملة هكذا هو فالآن يتبين إذا تبين أن كل قياس إنما يكون بواحدٍ من هذه  
الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود .  
وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، وإما أن يكون جزءاً أو بشريطة .  
٢٥/ وأما القياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس  
الذي يكون بشريطة . فلنتكلم أولاً على المقاييس الجزئية ، لأنه إذا تبينت  
هذه تبينت المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ، وفي الجملة المقاييس  
التي تكون عن شريطة .

فإن احتيج أن يقاس أن  $\bar{a}$  مقول على  $\bar{b}$  أو غير مقول فيجب ضرورةً  
٣٠/ أن يوجد شيء مقول على شيء . فإن أخذ أن  $\bar{a}$  مقول على  $\bar{b}$  ،  
يكون المأخوذ هو المطلوب أولاً . — فإن أخذت  $\bar{a}$  مقولة على  $\bar{b}$  وحده غير  
مقولة على شيء ، ولا شيء مقول عليها ، ولا شيء مقول على  $\bar{a}$  ، فإنه لا  
يكون قياس ألبتة ، لأنه بصفة <sup>(٢)</sup> شيء واحد على شيء واحد لا يعرض

(١) فوقها : مقياس .

(٢) صفة = حمل .

شيء باضطرار . /٣٥/ فإذاً يجب أن تضاف إلى ذلك مقدّمة أخرى .  
فإن أخذت مقولة على شيء آخر أو أخذ شيء آخر مقولاً على أ أو على  
ح ، فإنه ليس شيء يمنع أن يكون قياس<sup>(١)</sup> ؛ ولكنه لا يكون القياس على  
ب بهذه المقدّمات المأخوذة . وكذلك لا يكون قياس على [ب] و إذا  
كانت ح في شيء آخر ، وذلك الشيء /٤٠/ في آخر ، وذلك أيضاً في  
آخر ، وكان ذلك غير متصل بـ ب . لأننا نقول في الجملة إنه ولا قياس  
واحد<sup>(٢)</sup> يكون ألبتة لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما [٤١] وسيط<sup>(٣)</sup>  
مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل<sup>(٤)</sup> من مقدّمات .  
فأما القياس الذي على هذا الشيء فمن المقدّمات التي على ذلك الشيء  
[٩١] . /٥/ وأما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدّمات  
التي لهذا على هذا . فمحال أن توجد مقدّمة على ب إذا لم يوجد شيء  
مقول عليها أو مسلوب عنها . وأيضاً محال أن توجد مقدّمات أ ب على ح  
إن لم يوجد شيء واحد /١٠/ مشتركاً لهما ، ولكن لكل<sup>(٥)</sup> واحد منهما<sup>(٦)</sup>  
أشياء<sup>(٧)</sup> يقال عليها خاصة أو يسلب عنها . فإذاً ينبغي أن يؤخذ شيء

(١) ص : قياس .

(٢) ص : واحد .

(٣) فوقها : وسط .

(٤) ت : أي القياس المطلق إنما يكون من المقدّمات . وأما القياس الذي على الشيء  
بعينه من أي شيء كان فإنما يكون من المقدّمات التي على ذلك الشيء من أي شيء  
كان . وأما القياس الذي ليس بشيء بعينه على شيء بعينه فمن المقدّمات التي  
لهذا على هذا .

(٥) ت : يعني أن يكون لكل واحد من الحدين في المقدمة ما يقال عليه خاصة دون  
الآخر ، أو وضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضاً ما يحمل على أحدهما  
موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحدهما محمولاً على الآخر .

(٦) فوقها : منها .

(٧) فوقها : شيئاً .



واحدٌ وسيطاً بينهما يكون مُوصَّلاً للصفتان إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورةً أن يوجد شيء مشتركاً لهما — وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل  $1/15$  على  $حَ و حَ$  على  $بَ$  ؛ أو بأن تحمل  $حَ$  على كليتهما ، أو بأن تُحمَلَ كليتهما <sup>(١)</sup> على  $حَ$  ، وكأن ذلك هو الأشكال التي ذكرنا — فهو بيّن أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن  $أ$  على  $بَ$  ، فإن ذلك الشكل بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون  $20/$  كما يكون بوسط واحد .

وهو بيّن أن المقاييس الجزئية بالأشكال التي ذكرنا تم . وأما المقاييس التي برفع الكلام إلى المحال فإنما <sup>(٢)</sup> تم بوحدة من هذه الأشكال . فهو بيّن مما نقول : كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجةٌ جزماً <sup>(٣)</sup> ، وأما المطلوب الأول فتوجبه شرطاً إذا عرض شيءٌ مُحال  $25/$  بوضع النقيضة ، مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك

---

(١) ص : كليتهما . — ت : والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تبين أن الحيوان على كل إنسان ، فتضع نقيض المطلوب على حسب ما يفعل في برهان الخلف ، وهو : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان . ونحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فنأخذ مقدمة مقررّاً ( ص : مقررور ) بها وهي الحيوان على كل ناطق ؛ فينتج لها من : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان ، وموجود في كل ناطق — من الضرب الرابع من الشكل الثاني — : الناطق غير موجود في بعض الإنسان — وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس جزمي . والمطلوب الأول لما بطل نقيضه صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

(٢) ص : إنما .

(٣) ت : أما قوله جزماً ، فمعنى ذلك نتيجة لقياس جزمي ، أي حملي ؛ ومعنى الكذب .

من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد ، فالذي ينتج جزمًا هو أن الزوج <sup>(١)</sup> مساو للفرد . وأما الذي يتبين شرطاً فهو أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك ، لأنه يجب عن نقيضه هذا القول الكذب ، لأن  $30/$  هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة . فإذا القياس جزمًا يكون على الكذب في المقاييس التي ترفع إلى المحال . وأما المطلوب الأول [٩١ ب] فيتبين <sup>(٢)</sup> شرطاً . وقد قلنا  $35/$  فيما تقدم إن المقاييس الجزمية بهذه الأشكال تكون ، وكذلك تكون سائر المقاييس الشرطية كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها على المقدمة المحولة فيها  $40/$  أبداً يكون القياس الجزم . وأما المطلوب الأول فإنه يجب إما عن اصطلاح [٤١ ب] وإما عن شريطة أخرى . فإذا كان ذلك حقاً فكل برهان وكل قياس إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التي ذكرنا . وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل  $5/$  قياس إنما يتم بالشكل الأول وينحل إلى المقاييس الكلية .

## - ٢٤ -

### < الكيف والكم في المقدمات >

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة ومقدمة كلية ؛ لأنه <sup>(٣)</sup> بلا مقدمة كلية [ و ] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون — غير أنه ليس على المطلوب ، وإما أن تكون المقدمة نفسها في المطلوب ، —

(١) ص : مساوي .

(٢) فوقها : فيبين .

(٣) ت : لم يبين أنه لا يكون قياس من سالتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها ها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ؛ وأفسد ذلك بإلزامه كل ولا واحد .

فليكن الشيء  $\alpha$  / المطلوب أن اللذة الموسيقية فاضلة ؛ فإن قدّم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد في قوله : « كل » — ليس يكون قياساً . وإن قدم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة التي سبقته فإنه لا يكون قياساً على الشيء المطلوب . فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقد استعمل الشيء المطلوب مقدّمة .  $\alpha$  / ١٥/ وبيان ذلك في الأشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين عند القاعدة متساويتان . فلنُخرج إلى المركز خطي  $AB$  . فإن أخذ أحد زاوية  $A + ح$  مساوية لزاوية  $ح + د$  من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضاً إن أخذ زاوية  $ح$  مساوية لزاوية  $ح$  من غير أن تأخذ الزاوية <sup>(١)</sup> كلها التي تقطعه الدائرة ، وأنه إذا أخذ <sup>(٢)</sup> من زوايا متساوية تبقى  $\alpha$  / ٢٠/ منها زوايا متساوية وهي  $ح$  <sup>(٣)</sup> و  $د$  فإنه قد تقدّم في قوله المطلوب الأوّل . فهو إذن بيّن <sup>(٤)</sup> أنه في كل قياس ينبغي أن تكون مقدّمة كلية وأن الشيء الكلي من مقدّمات

- 
- (١) ت : قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في النقطة من الدائرة متساوية .  
 (٢) ت : تبين أن زاويتي  $ح د$  وهما على قاعدة مثلث  $AB$  و متساويتان إذا أخذ أن كل زوايا انصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية يبقى الباقية متساوية .  
 وذلك أن الزاوية التي يحيط بها خط  $ا و$  هو أحد قطري الدائرة ، والقوس التي تقدرها من الدائرة وهي التي عند مساوية للزاوية التي عند  $ب$  يحيط بها قطرب والقوس التي تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية وهي  $د$  وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث  $AB$  وقوس  $د ح$  وزاوية  $ا ح$  وهي التي تحيط بها أيضاً قوس  $ا ب$  وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأنهما زاويتا قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتا  $ح د$  ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ، متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فوقها : أي نقص .

(٤) ص : أن .

كلية يتبين ، فإن الجزئي قد يتبين من مقدمات كلية ، وقد يتبين من مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذاً إن كانت النتيجة كلية [١٩٢] فينبغي أن تكون المقدمات كلية . وإن كانت المقدمات كلية قد يمكن /٢٥/ ألا تكون النتيجة كلية . وهو بيّن أن في كل قياس إما أن تكون كلتا <sup>(١)</sup> المقدمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة ، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة ، لكن وفي أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغي /٣٠/ أن تتفقد سائر الصفات <sup>(٢)</sup> . وهو بيّن متى يكون قياس <sup>(٣)</sup> مرسلًا <sup>(٤)</sup> ومتى لا يكون ، ومتى يكون ناقصاً ومتى يكون تاماً ، وأنه إذا كان قياساً بالضرورة تكون /٣٥/ الحدود على نحوٍ من الأنحاء التي ذكرنا .

## - ٢٥ -

### < تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج >

وهو بيّن أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر وإن لم تكن النتيجة الواحدة لتبين بأوساط مختلفة ، مثل أن هـ تتبين <sup>(٥)</sup> بمقدمتي  $أ ب$  وبمقدمتي  $ح د$  أو بمقدمتي  $أ ب$  وبمقدمتي  $أ ح$  ، لأنه ليس /٤٠/ شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصاف كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن

(١) ص : كلي .

(٢) ت : يعني الممكن الذي ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوي .

(٣) ت : يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم التام والناقص .

(٤) ت : أي ليس على شيء لغيره قياس مطلق .

(٥) ت : المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا

كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس كل إنسان بأبيض ، والأسود والإنسان الأسود هو الوسط .

[٤٢أ] المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضاً إذا أخذت كل واحدة من مقدمتي  $آ ب$  بقياس — مثل أن تؤخذ مقدمة  $آ$  بمقدمتي  $و هـ$  وأيضاً مقدمة  $ب$  بمقدمتي  $ز ث$  أو تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً <sup>(١)</sup> والأخرى قياساً . ولكن وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة وهي  $آ ب حـ$  . فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس  $٥/$  واحد ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجة واحدة بحدود كثيرة . وأما على نحو ما تنتج  $آ حـ$  من  $آ ب$  فمحال ، وإلا فلتكن هـ منتجة من  $آ ب حـ و$  . فإذا بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبين أولاً أنه إذا كان قياس فبالضرورة  $١٠/$  تكون المقدمات هكذا . فلتكن  $آ و ب$  على هذه النسبة ، فإذاً تكون منها نتيجة إما هـ وإما إحدى  $حـ و و$  أو شيء آخر غير هذه [٩٢ب] . فإن كانت النتيجة هـ فإن القياس يكون من مقدمتي  $آ ب$  و  $حـ و$  أيضاً ، إن كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً  $١٥/$  منهما نتيجة : وهي إما هـ وإما إحدى  $آ ب$  وإما شيء آخر غير هذه . فإن كانت النتيجة هـ أو إحدى  $آ ب$  ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط <sup>(٢)</sup> كثيرة . فإن كانت النتيجة غير هـ  $٢٠/$  فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة  $حـ$  إلى  $و$  نسبة يكون منها قياس ، فإن أحدهما يكون باطلاً ، اللهم إلا أن تكون مأخوذة من أجل شيء ما مثل التقاط <sup>(٣)</sup> أو ستر النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشاكل لهذه . — فإن كانت من مقدمتي  $آ ب$  نتيجة غير هـ ، ومن  $٢٥/$  مقدمتي  $حـ و$  إما إحدى  $آ ب$  أو شيء غيرهما ، فإن المقاييس

(١) التقاطاً : بالاستقراء .

(٢) فوقها : بحدود .

(٣) التقاط : استقراء .

تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هـ . فإن لم يكن من مقدمتي حـ و نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أحدهما باطلاً /٣٠/ والآخر يكون قياساً على المطلوب الأول .

فإذن هو بيّن أن كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط . فإذا كان ذلك بيّناً فإنه بيّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين لا أكثر ، لأن /٣٥/ الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن يضاف إليهما شيء لتتميم القياسات كما قيل فيما تقدم . فهو بيّن أن أي قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً <sup>(١)</sup> . وذلك أن بعض النتائج التي ذُكرت قبل /٤٠/ قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة . فإن هذا القول إما ألا يوجب شيئاً [٤٢ب] باضطرار أو يكون فيه شيء لا يحتاج إليه في بيان المطلوب . فإن أخذت المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد ، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد . فإذا أنتج /٥/ [٩٣أ] الشيء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة كمثل ا ب ب بأوساط حـ و فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحداً ، لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون في الوسط أو خارجاً منها . وعلى كلتا <sup>(٢)</sup> الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجاً ، فإن الحدود أفراد . وإذا /١٠/ كانت الحدود أزواجاً فالمقدمات أفراد ، لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أينما وُضع الحد . فإذا إن كانت المقدمات أزواجاً والحدود

(١) فوقها : أي اثنين .

(٢) ص : كلي .

أفراداً وزيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود  $١٥/١$  والمقدمات كما كانت المقاييس الأخر<sup>(١)</sup> ، لأنه إذا زيد حد واحد ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ، لأنه لا يجتمع من الحد المزداد ومن الحد الأخير الذي قبله نتيجة<sup>(٢)</sup> . وأما منه ومن سائر الحدود الأخر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزداد  $٢٠/٢$  على حدود  $٢٠/٢$  فإنه إذا زيد  $٢٠/٢$  يعرض أن تزداد نتيجتان ، وهما نتيجة  $٢٠/٢$  ونتيجة  $٢٠/٢$  ؛ وكذلك وفي سائر هذا ، إذا زيدت تحت  $٢٠/٢$  فإن جعلت فوق  $٢٠/٢$  حدثت نتيجة  $٢٠/٢$  و  $٢٠/٢$  . وإن جعلت بعد  $٢٠/٢$  حدثت نتيجة  $٢٠/٢$  ونتيجة  $٢٠/٢$  وكذلك الحدود<sup>(٢)</sup> . فإن<sup>(٣)</sup> زيد الحد في الوسط ، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج ، لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ما خلا حداً واحداً<sup>(٣)</sup> ، فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذا النتائج تكون لتكثر أكثر من الحدود  $٢٥/٢$  ومن المقدمات .

## - ٢٦ -

### < أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل >

فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا [٩٣ ب] موجودة ، وأما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبين ، فإنه أيضاً بيّن لنا أي المطلوب يكون القياس فيه صعباً ، وأما يكون القياس فيه هيناً .

$٣٠/٣$  لأن الذي يتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما الذي يتبين بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب .

(١) فوقها : يعني البسيطة .

(٢) ت : ما بين < الرقمين > (في الأصل : المضروب عليه بحمرة) لم يوجد في السرياني بنقل اسحق .

(٣) ص : حد واحد .

والكلي الموجب يتبين بالشكل الأول فقط ، و ، بذلك < الشكل > ، على ضرب واحد . وأما الكلي السالب فيتبين بالأول والثاني : بالأول على ضرب واحد ؛  $3/5$  ، وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبين بالشكل الأول والثالث : أما بالشكل الأول فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة أضرب . وأما الجزئي السالب فإنه يتبين في كل الأشكال ، إلا أنه يتبين في الشكل الأول على ضرب واحد ، وأما في الثاني فعلى ضربين ، وأما في الثالث فعلى ثلاثة أضرب .

[٤٣ أ] فهو بيّن إذاً أن إيجاب الكلي الموجب صعب جداً ، وإبطاله هيسّن . وبالحملة لإبطال الكلية أسهل من لإبطال الجزئية ، لأنه إن تبين أن المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي يبطل أنه موجب كلي . والسالب الجزئي  $5/$  يتبين في كل الأشكال . وأما السالب الكلي ففي شكلين . وكذلك يعرض في لإبطال السالب الكلي ، لأنه إن تبين أن المطلوب كُلي موجب أو جزئي موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . وأما لإبطال الجزئيات فعلى ضرب واحد ، إما بأن نبين أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما لإيجاب المطلوبات الجزئية فسهل <sup>(١)</sup> ، لأنها تتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . وبالحملة ، لا ينبغي أن نغفل أن الإبطال قد يكون  $10/$  ببعضها البعض ، أي لإبطال كلي بإيجاب الجزئي ، وإبطال الجزئي بالكلي . وأما لإيجاب الكلي فمحال أن يكون بإيجاب الجزئي . وأما لإيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلي . وفي ذلك ما يتبين أن الإبطال أسهل من الإيجاب .

فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حدّ وكم مقدمة ،  $15/$  وكيف ينبغي أن تكون نسبتها ؛ وأيضاً أي مطلوب يتبين في أي شكل ، وأيما في أشكال كثيرة ، وأيما في أشكال قليلة .

(١) فوقها : نهين .



< قواعد عامة للأقيسة الحملية >

الفصل الثاني

على اكتساب المقدمات

فينبغي الآن أن نقول كيف نكتسب أبدأً للشيء المطلوب الموضوع /٢٠/  
مقاييس ، وبأي سبيل نأخذ أوائل كل شيء ؛ لأنه ليس ينبغي أن نعلم  
فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغي لمن علمها أن تكون له قوة على أن  
يعملها . /٢٥/ فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتة قولاً حقيقياً  
كلياً مثل < قليون > <sup>(١)</sup> وقلّياس وكل شيء جزئي محسوس وأشياء آخر  
تحمل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان  
أيضاً . ومنها ما يقال على آخر ويقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على  
قليون والحي على الإنسان ؛ /٣٠/ وهو بيّن أن من الأشياء ما لا يقال على  
شيء لأن كل واحد من المحسوسات على هذا النحو هو لا يقال على شيء  
آخر إلا بالعرض ، لأننا قد نقول أحياناً /٣٥/ ذلك الأبيض سقراط وذلك  
البحائي قلّياس . وسيبين فيما بعد أن الأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق .  
ولكن ليكون ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من الأشياء ما يقال على آخر  
ولا يبرهن عليه مقول آخر إلا على جهة الرأي /٤٠/ المحمود . وأما  
الأشياء الجزئية فإنها لا تقال على آخر ، ولكن تُقال عليها آخر . وأما  
الأوساط فيمكن فيها الجهتان <sup>(٢)</sup> ، لأنها تقال على آخر ويقال عليها آخر .  
وأكثر ما يكون الكلام والفحص عن هذه الأوساط .

(١) الزيادة عن الأصل اليوناني وناقص في المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين .

[٤٣ب] فينبغي أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة :  
بأن يؤخذ المطلوب أولاً فيوضع ويُنظر : [٩٤ ب] ما حدود الشيء  
وخواصه ، ثم من بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها  
الشيء وكل ما لا يمكن أن يؤخذ /٥/ في الشيء . وأما الأشياء التي لا  
يمكن الشيء فيها فلا ينبغي أن تؤخذ ، من جهة أن الكلية السالبة ترجع .  
وينبغي أن نُميز <sup>(١)</sup> أيما من اللواحق يقال بماذا ، وأيما منها خواص للشيء ،  
وأيما منها يقال مع الشيء بالعَرَض . وينبغي أيضاً أن نُميز أيما من هذه  
يقال بالرأي المحمود <sup>(٢)</sup> ، وإيما منها يقال بالحقيقة ، لأنه كلما أكثر أحد  
من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة . وكلما أكثر من  
١٠/ اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن . وينبغي أن يختار ليس  
الأشياء اللاحقة لشيء جزئي ، ولكن اللاحقة لكل شيء ، مثل أنه لا  
ينبغي أن نختار ما هو لاحق لإنسان ما ، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان ،  
لأن القياس إنما يكون /٢٠/ بالمقدمات الكلية . فإن كانت المقدمة مهمة ،  
فإنه غير بَيِّن أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بأن أنها كلية .  
وكذلك ينبغي أن نختار الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي  
قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي /٢٥/ أن يؤخذ كله لاحقاً مثل أن  
الإنسان يلحقه كل الحي ، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن ينبغي  
أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلًا وكما هو جارٍ <sup>(٣)</sup> في القول ، لأن القول الآخر  
محال غير نافع مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل خير :  
ولكن ينبغي أن يضاف الكل إلى الموضوع . فإن كان الموضوع الذي  
ينبغي أن تؤخذ لواحقه محاطاً بشيء <sup>(٤)</sup> ، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن /٣٠/

(١) تحتها : تقسم .

(٢) في الهامش بنفس القلم : « نسخة : بالظن » .

(٣) ص : جاري .

(٤) فوقها : بشيء .

الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هي لاحقة بالمحاط ، لأن كلَّ ما لحق الحي فهو لاحقٌ للإنسان . وكذلك ما لا يلحق الحي . وينبغي أن تؤخذ خواص كل شيء لأن للنوع خواص<sup>(١)</sup> دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر الأنواع الآخر تؤخذ خواص . ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحي محيطاً [ ٩٥ أ ] بالإنسان فهو لاحقٌ لكل ما يلحقه الإنسان ، بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها . وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق لأن قياس الشيء الذي هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما ٣٥/ بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياس<sup>(٢)</sup> ، وسنبين علة ذلك فيما نستأنف .

## - ٢٨ -

### < قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحملات >

فإذا أردنا أن يوجد أن شيئاً محمولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول في لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق الموضوع شيئاً واحداً ، فبالضرورة ٤٠/ يقال المحمول على كل الموضوع . فإذا أردنا أن ننتج ليس موجبة كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلاً<sup>(٢)</sup> الطرفين . فإن كانا شيئاً [ ٤٤ ب ] واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر . فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال

(١) ص : خواصا .

(٢) ص : لكلى .

على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول أو بالعكس : أعني أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لاحق المحمول . فإن /٥/ كان بعض هذه شيئاً أحداً على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ، لأنه يكون أحياناً القياس الذي في الشكل الأول وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب أن المحمول ليس هو مقولاً على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر فيما يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول . فإن كان بعض هذه /١٠/ شيئاً أحداً ، فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع . ويتبين كل واحد مما قلنا بياناً أكثر هكذا <sup>(١)</sup> : لتكن لواحق  $\alpha$  هي  $\beta$  [٩٥] وموضوعاتها  $\gamma$  ، وما لا يمكن أن يكون في  $\alpha$  فليكن  $\delta$  . وأيضاً لتكن لواحق  $\delta$  هي  $\gamma$  وموضوعاتها  $\epsilon$  ، وما لا يمكن أن يكون فيها  $\theta$  ؛ فإن أصبت من  $\gamma$  و  $\delta$  شيئاً /١٥/ واحداً <sup>(٢)</sup> ، فإن بالضرورة يكون في كل  $\delta$  ، لأن  $\delta$  في كل  $\delta$  و  $\alpha$  في كل  $\gamma$  ، فإذا  $\alpha$  في كل  $\delta$  . فإن أصبت من  $\gamma$  و  $\epsilon$  شيئاً واحداً فإنه بالضرورة يكون  $\alpha$  في بعض  $\delta$  ، لأن  $\alpha$  موجودة في  $\gamma$  و  $\delta$  في كل /٢٠/  $\epsilon$  . فإن أصبت من  $\delta$  و  $\epsilon$  شيئاً واحداً ، فإنه يجب أن تكون  $\alpha$  غير موجودة في شيء من  $\delta$  بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة ترتجع و  $\delta$  هما شيء أحد ، فـ  $\alpha$  غير موجودة في شيء من  $\delta$  و  $\epsilon$  هي في كل  $\delta$  . وأيضاً إن أصبت من  $\beta$  و  $\theta$  شيئاً أحداً فإن  $\alpha$  تكون غير موجودة في شيء من /٢٥/  $\delta$  ، لأن  $\beta$  موجودة في كل  $\alpha$  وغير موجودة في شيء من  $\delta$  ، لأن  $\beta$  هي  $\theta$  . وقد كانت  $\theta$  غير موجودة في شيء من  $\delta$  . فإن أصبت من  $\beta$  و  $\epsilon$  شيئاً أحداً ، فإن  $\alpha$  تكون غير موجودة في بعض  $\delta$  ، لأنها غير موجودة في  $\epsilon$  . وذلك

(١) فوقها : على هذا المثال .

(٢) فوقها : أحداً .

لأنها ولا في  $\bar{c}$  موجودة ويَ موضوعة له . /٣٠/ فإذا  $\bar{a}$  غير موجودة في بعض  $\bar{h}$  . فإن أصبت من  $\bar{y}$  وبَ شيئاً أحداً فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن  $\bar{y}$  تكون موجودة في كل  $\bar{a}$  ، لأن  $\bar{b}$  موجودة في كل  $\bar{a}$  وأما  $\bar{h}$  فموجودة في كل  $\bar{y}$  <sup>(١)</sup> ، لأن  $\bar{y}$  هي  $\bar{b}$  . وأما  $\bar{a}$  فإنها ليس بالضرورة في كل  $\bar{h}$  ، ولكنها في بعضها بالضرورة من /٣٥/ جهة أن الكلية الموجبة ترجع جزئية .

فهو بَيِّن أنه ينبغي أن نتفقد ما ذكرنا في حدّي كل مطلوب ، لأن بهذه تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية جداً ، مثلما إذا قصدنا إلى [٩٦] لواحق  $\bar{h}$  فهو أوّل /٤٠/ أن ننظر في ودّ <sup>(٢)</sup> من أن ننظر في دّ <sup>(٣)</sup> فقط . وإذا نُظِر في لواحق <sup>(٤)</sup>  $\bar{a}$  فهو أوّل [٤٤ ب] أن ننظر في وّ  $\bar{h}$  من أن ننظر في حّ ، لأنه إن كانت  $\bar{a}$  موجودة في ودّ فإنها وفي زّ موجودة ، وفي  $\bar{h}$  . فإن كانت  $\bar{a}$  ليست لاحقة لـ ودّ فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ دّ .

وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء  $\bar{a}$  ، لأنه إن كان لاحقاً له أوائل ، فإنه لاحقٌ لما تحت ذلك ؛ وإن كان ليس لاحقاً للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقاً لما تحتها /٥/ .

وهو بَيِّن أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدّمات . فإن المقاييس كلها تكون في الأشكال التي ذُكرت . لأنه يتبين أن  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{h}$  إذا أخذ شيء من حّ وزَ شيئاً واحداً <sup>(٥)</sup> . ويكون هذا المأخوذ الحد

(١) فوقها : بَ .

(٢) في الهامش بالأسود : « مثل : الحي » .

(٣) في الهامش بالأسود : « مثل : الناطق » .

(٤) في الهامش بالأسود : « يعني بقوله ما يلحق : موضوعاتها » .

(٥) فوقها : أحداً .

الأوسط /١٠/ وتكون الأطراف  $\alpha$  و  $\beta$  : فيكون الشكل الأول .  
ونتبين أن  $\alpha$  موجودة في بعض  $\beta$  إذا أخذ من  $\beta$  شيء شيئاً واحداً :  
ويكون ذلك في الشكل الثالث ، ويكون الحد الأوسط  $\gamma$  . — ويبين أن  $\alpha$   
غير موجودة في شيء من  $\beta$  إذا أخذ  $\delta$  و  $\epsilon$  شيئاً واحداً ؛ ويكون على  
هذه الجهة الشكل الأول والثاني : أما الشكل الأول فلأن  $\alpha$  غير موجودة  
في شيء من  $\beta$  إذ كانت ترتجع السالبة و  $\gamma$  موجودة في كل  $\beta$  ؛ وأما  
الشكل الثاني فلأن  $\delta$  غير /١٥/ موجودة في شيء من  $\alpha$  وموجودة في  
كل  $\beta$  . — ويتبين أن  $\delta$  غير موجودة في بعض  $\beta$  إذا كان  $\epsilon$  شيئاً واحداً ، —  
وذلك الشكل الثالث ، لأن  $\alpha$  تكون غير موجودة في شيء من  $\beta$  وتكون  $\beta$   
موجودة في كل  $\gamma$  .

فهو إذن بيّن [٩٦ ب] أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال التي  
/٢٠/ ذكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدمات ما يلحق  
كلاً<sup>(١)</sup> الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياس "ألبتة" ، لأنه في  
الجملة ليس يُوجب شيء من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يُسلَب  
شيء من لواحق الطرفين ، لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في  
الواحد وغير موجود في الآخر .

/٢٥/ وهو بيّن أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن  
يعمل قياساً : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً<sup>(٢)</sup> ، وإذا  
كانت موضوعات  $\alpha$  وما لا يمكن أن يكون في  $\beta$  شيئاً واحداً . وأيضاً  
إن كان مما لا يمكن أن يكون في كل واحد منهما شيء أحد فإنه لا يكون  
قياس "عن ذلك" . — /٣٠/ لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً مثل  
 $\beta$  و  $\gamma$  ، يكون الشكل الثاني وتكون مقدماته موجبة . — فإن كانت

(١) ش : كلي .

(٢) فوقها : أحداً .

موضوعات  $\alpha$  وما لا يمكن أن يكون في  $\alpha$  شيئاً واحداً مثل  $\alpha$  ، فإنه يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الصغرى فيه سالبة . — فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئاً واحداً مثل  $\alpha/35$  دت فإن كلتا المقدمتين تكونان سالبتين إما في الشكل الأول وإما في الشكل الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياس "ألبة" .

وهو بيّن أنه إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد ؛ وأنه ليس ينبغي أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولاً فإن النظر إنما يكون من أجل  $\alpha/40$  الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً [٤٥] واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عرّض بأن توجد أضداد وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس ينحلّ إلى أحد هذه الأنحاء التي ذكرنا ، [٩٧ أ] مثل أنه إن كانت  $\beta$  و  $\gamma$  أضداداً وغير ممكنة أن تكون في شيء واحد . فإنه يمكن قياس عن ذلك أن  $\alpha$  غير موجودة  $\alpha/5$  في شيء من  $\alpha$  . فإذا بالضرورة تكون  $\beta$  و  $\gamma$  شيئاً واحداً . وأيضاً إن كانت  $\beta$  و  $\gamma$  لا يمكن <sup>(١)</sup> أن يكون في شيء أحد فإنه يكون قياساً أن  $\alpha$  غير موجودة في بعض  $\alpha$  ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني

---

(١) ت : قوله : لا يمكن أن يكون في شيء أحد — جمع به جميع المتقابلات ، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها في شيء أحد . وحقاً إن القياس على أن  $\alpha$  موجودة في بعض  $\alpha$  يكون في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه ، وذلك أنه إذا كانت  $\beta$  و  $\gamma$  التي هي موضوع  $\alpha$  متقابلتين ، ومن البين أن  $\alpha$  إذا كانت أخص من  $\alpha$  فهي غير موجودة في بعض  $\alpha$  . وكل مابين ل  $\alpha$  أي مباينة كانت : كلية كانت أو جزئية ، فقد سمي ث ، فيكون حينئذ  $\beta$  و  $\gamma$  شيئاً واحداً و  $\beta$  هي محمول  $\alpha$  و  $\gamma$  هي مباينة ل  $\alpha$  : إلا أن مباينتها جزئية . فقد تقوّمت لنا مقدّمتان : إحداهما القابلة  $\beta$  على كل  $\alpha$  ، والأخرى  $\beta$  التي هي  $\alpha$  غير موجودة في بعض  $\alpha$  . وهذا هو ، كما قال الفيلسوف ، نظم الشكل الثاني . والنتيجة كما قال أن  $\alpha$  غير موجودة في بعض  $\alpha$  .

لأن بَ ١٠/ موجودة في كل أَ وغير موجودة في شي من يَ . فإذا  
بالضرورة تكون يَ و ثَ شيئاً واحداً ، لأنه لا فرق بين أن تكون بَ ويَ  
غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون يَ و دَ شيئاً واحداً ، لأنه قد أخذ  
جميع ما لا يمكن أن يكون في هَ . ١٥/ .

فهو بيّن أن من هذا النظر ليس يكون قياس "أ تة" ، لأنه إن أخذت  
بَ و دَ أضداداً فإن القياس إنما يكون بأن بَ و ثَ شيء أحد . ويعرض  
للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم في غير الطريق الاضطرارية (١)  
من ٢٠/ جهة أنهم يعقلون أن بَ و ثَ شيء أحد .

## - ٢٩ -

### > تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ، < وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذوات الجهة <

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها  
إنما ٢٥/ تكون بالواحق التي للطرفين وبالتالي يلحقها الطرفان . والنظر في  
القياس الجزمي والرافع إلى المحال واحد : لأن الشيء الذي يبين جزماً  
يكون أن يتبين برفع الكلام إلى المحال وبحدود واحدة ، والذي يتبين برفع  
الكلام إلى المحال يكون أن يتبين جزماً : مثل أن أَ غير موجودة في  
شيء من هَ . وإلا فلتكن موجودة ٣٠/ في بعضها . ولأن بَ موجودة  
في كل أَ ، وإلا موجودة في بعض هَ ، فإن بَ موجودة في بعض هَ ، ولكن  
كانت بَ غير موجودة في شيء من هَ . - وأيضاً أن أَ موجودة في

---

(١) ت : يعني الاضطراري في هذا الوضع أن من يذهب إلى أخذ الأوسط أضداداً  
ليس تحته نتيجة ، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محمولة وموضوعة ،  
ممكن بقياس آخر يوجبه ذلك .



بعض هـ . لأنه إن كانت آ غير [٩٧ ب] موجودة في شيء من هـ ، وكانت هـ موجودة في كل ي ، فإن آ غير موجودة في شيء من ي ، ٣٥/ ولكن قد كانت موجودة في كل هـ . — وكذلك يعرض في سائر المطلوبات ، لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيان الذي يكون برفع الكلام إلى المحال من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذي نقيس جزءاً أو برفع الكلام إلى المحال ، لأن كلا (١) البرهانين من حدود واحدة . مثل أن يبين أن آ غير موجودة في شيء من هـ ، لأنه إذا صُيِّرَت موجودة في بعضها كانت ب موجودة في بعض هـ ، وذلك محال . فإن أخذت ب غير موجودة في شيء من هـ وموجودة في كل آ ، فإنه يتبين ٤٠/ جزءاً أن آ غير موجودة في شيء من هـ . وأيضاً أن يتبين جزءاً أن آ غير [٤٥ ب] موجودة في شيء من هـ ، فإن ذلك أيضاً يتبين برفع الكلام إلى المحال إن وضعت آ موجودة في بعض هـ . وكذلك يعرض في سائر المطلوبات لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يوجد حد آخر مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا ارتجعت (٢) هذه المقدمة ٥/ وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزمياً وبتلك الحدود بعينها التي بها يكون القياس الرافع إلى المحال ، لأن القياس الجزمي ينفصل من الرافع إلى المحال بأن كلتا (٣) المقدمتين توجد في الجزمي حقاً . وأما في الرافع إلى المحال ١٠/ فإن الواحدة توجد كذباً . وسنبين ذلك فيما نستأنف بياناً أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بديناً أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس (٤)

(١) ص : كلي .

(٢) ت : معنى ارتجعت ، أي أخذت نقيضها الذي كان أولاً قبل أن قلبه إلى الكذب

(٣) ص : كلي .

(٤) فوقها : المقيس .

١٥/ جزماً والقائس برفع الكلام إلى المحال . وأما في سائر المقاييس الشرطية مثل التي تكون بتحويل القول أو بكيفية ، فإن النظر ليس يكون في [ ٩٨ أ ] المقدمات الشرطية منها ، ولكن في القول المحوّل . والنظر في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزئية . وينبغي أن نتفقّد ٢٠/ ونقسّم <sup>(١)</sup> على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية . فعلى هذا النحو يتبين كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبين على نحو آخر مثل ما تتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية ، لأنه إن كانت حـ و يـ ٢٥/ واحداً ، وكانت هـ موجودة في يـ فقط ، فإن اـ موجودة في كل هـ . وأيضاً إن كانت دـ و يـ شيئاً واحداً وكانت هـ مقولة على يـ فقط ، فإن اـ غير مقولة على شيء من هـ . فهو بيّن أنه على هذه الجهة ينبغي أن ننظر . وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر ٣٠/ في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحدٌ وبحدود واحدة في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ في الأشياء الممكنة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبين أن بهذه يكون قياسُ الممكن . وكذلك ٣٥/ في سائر الصفات .

فهو بيّن مما قيل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، ولكن ومحال أن تكون بغيرها ، لأنه قد تبين أن كل قياس إنما ٤٠/ يكون بواحد من الأشكال التي ذكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو من الممحوقة ، لأن من هذه تكون المقدمات [ ٤٦ أ ] واكتساب الحد الأوسط . فإذاً ليس يمكن أن يكون قياس بأشياء آخر [ ٩٨ ب ] .

(١) = تمييز .

## < البحث عن الأوساط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات >

أما المأخذ في أشياء كلها فواحد ، أعني في الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغي أن يعرف في كل مطلوب الأشياء الموجودة في الشيء والتي /٥/ فيها يوجد الشيء ، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر في السلب على نحو ما ، وفي الإيجاب على نحو آخر . أما الحقيقي ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس الجدلية ، فمن المقدمات المأخوذة من الرأي المحمود .

وقد قيلت في الحملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحو ينبغي /١٠/ أن تكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب <sup>(١)</sup> على الكلي أو على الجزئي ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغي أن نختار /١٥/ في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدمات <sup>(٢)</sup> خاصة مثلما إن كان المطلوب خيراً أو علماً ، فإن أكثر المقدمات في كل صناعة خاصة لتلك الصناعة ؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ، لأنه لما علمت الظاهرات علماً كافياً حينئذ /٢٠/ وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذا /٢٥/ إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن تَطهر البراهين حينئذ بسهولة ، لأنه إن لم يتخلف شيء في الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة ، فإننا نقول إننا <sup>(٣)</sup> نجد برهان كل ما له برهان ، وما ليس له برهان يتبين ذلك فيه .

---

(١) فوقها : يحاب الكل ... الجزء .

(٢) فوقها : مقدمات .

(٣) : ص : إن

فقد قيل في الجملة كيف ينبغي أن تُختار المقدمات . أما بالاستقصاء  
٣٠/ فقد خبرنا بذلك في كتاب « الجدل » (١) .

## - ٣١ -

### < القسمة >

وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزءٌ صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يُعرف ، لأن القسمة [ ٩٩ ا ] كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أبداً شيئاً فوقانياً<sup>(٢)</sup> ، أما أولاً فهذا بعينه أغفله كل ٣٥/ المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يُقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء . فإذا هم مستعملون<sup>(٣)</sup> للقسمة ما كانوا فهموا أي شيء<sup>(٤)</sup> يمكن أن يتبين قياساً ، ولا أن ما يتبين بالقياس هكذا يتبين على ٤٠/ نحو ما قلنا ، لأنه إذا احتيج أن يتبين شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد الأوسط الذي به يكون القياس أصغر أبداً من الطرف الأول . وأما في القسمة ٤٦/ ب/ فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحي ا والمائت بـ والأزلي حـ ؛ وأما الإنسان الذي ينبغي أن يؤخذ حده فليكن دـ ، فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حي إما أن يكون مائتاً أو أزلياً . وذلك هو أن كل ا إما أن يكون بـ أو حـ . وأيضاً يضع أن الإنسان « حي » ٥/ في قسمته ، ثم يأخذ أن ا محمول على دـ . فالقياس هو أن كل دـ إما أن يكون بـ ، أو حـ ، فإذا الإنسان

(١) راجع خصوصاً : « الطوبيقا » م ا ف ١٤ .

(٢) ص : شيء فوقاني .

(٣) ص : مستعملوا .

(٤) ص : إيش الذي . — وقد أصلحنا هذه اللغة العامة .

بالضرورة إما أن يكون مائتاً أو أزلياً ؛ وأما حياً مائتاً ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذي /١٠/ كان ينبغي أن يبرهنه .  
وأيضاً إذ نضع أن  $\bar{a}$  هو حي مائت ، وذو الأرجل  $\bar{b}$  وغير ذي الأرجل  $\bar{c}$  ، والإنسان  $\bar{d}$  ، فإنه يأخذ أن  $\bar{a}$  إما أن تكون في  $\bar{b}$  أو في  $\bar{c}$  ؛ لأن كل حي مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير /١٥/ ذي أرجل ، ويأخذ  $\bar{a}$  مقولة على  $\bar{d}$  ، لأنه أخذ أن الإنسان حي مائت . فإذا بالضرورة الإنسان هو حي ذو أرجل أو غير ذي أرجل . وأما ذو أرجل فليس بالضرورة ، ولكن يأخذ ذلك . وهذا أيضاً الذي كان يجب أن يبرهن . وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط . /٢٠/ وأما الفصول والحد الذي كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافاً<sup>(١)</sup> . [٩٩ ب] وأخذ ذلك أن هذا هو الإنسان أو ما كان الشيء المطلوب ، وليس يقولون شيئاً بيئناً ألبتة حتى إنه يعرض منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون /٢٥/ أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ما قيل . فهو بيئ أن لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس العرّض أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجعل هل هي هكذا أو هكذا ، مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك والضلع . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن /٣٠/ يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له مقدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذا ليس للقسمة أن تبرهن شيئاً ، لأن السبيل هذه ، وبهذه السبيل ليس يتبين شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك  $\bar{a}$  والطول  $\bar{b}$  والقطر  $\bar{c}$  . — /٣٥/ فهو بيئ أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل نظر ولا في الشيء الذي يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعا .

---

(١) ص : أطراف .

فهو بَيِّنُ مما قد قيل من أيّ الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن نقصد في كل مطلوب .

## - ٣٢ -

### < قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل >

#### الفصل الثالث

/٤٠/ وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف ترفع المقاييس إلى الأشكال [١٤٧] التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدها أيضاً ، وأيضاً على أن نرد ما كان منها إلى الأشكال التي ذكرنا ، فإن ذلك تمام غرضنا الأوّل . ويعرض مما /٥/ ستتكلّم فيه الآن من حل المقاييس إلى الأشكال أن نتحقق ما قيل أولاً ويكون ا بين هكذا كما قيل : لأنه يجب أن يكون الحق شاهداً لنفسه ومتفقاً من كل جهة .

فينبغي أولاً أن نتعاطى أحد مقدمتي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام /١٠/ إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل . والكثير هو مؤلف ، والقليل الذي منه التأليف . وأيضاً من بعد ذلك ينبغي أن نفحص أيما [١٠٠] المقدمة الكبرى ، وأيما الصغرى ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ، وذلك إما /١٥/ في المسألة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدمة التي بها تنتج الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها .

فينبغي إذن أن نفحص إن كان أُخِذَ في القياس شيء <sup>(١)</sup> لا يحتاج

---

(١) ص : شيئاً .

إليه ، أو إن كان ينقصه شيء يحتاج إليه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون /٢٠/ أن يردّ الكلام إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء اضطراري ، مثل أنه إن قدم أن يبطلان <sup>(١)</sup> غير جوهر ليس يبطل جوهر ، /٢٥/ ويبطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر ، لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجواهر بالضرورة جوهرًا ، غير أن ذلك ليس هو مجتمعاً من هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدمات . وأيضاً إن كان إنسان موجوداً ، فحي موجوداً . وإن كان حي موجوداً ، فجوهر موجود . فإن كان إنسان /٣٠/ موجوداً فجوهر موجود بالضرورة ، غير أنه غير مجتمع بعد من هذه المقدمات لأنه ليس تناسب المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخدعة في هذا الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطراري من الموضوعات فيه ، لأن القياس هو اضطراري ، ولكن الاضطراري يذهب على أكثر مما يذهب عليه /٣٥/ القياس ، لأن كل قياس اضطراري ، وليس كل اضطراري قياساً . فإذاً ليس يجب إذا

(١) في الهامش بالأسود : « الذي يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجواهر ليست لا جوهر ، وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزم ذلك من قبيل أن ما لم يكن لا جوهرًا فهو جوهر » .

(٢) في الهامش بالأسود : « قال ب : المثال في ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبرى ويلغون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؛ وما يستعمله الخطباء ، فإنهم يذكرون الصغرى ويلغون الكبرى — بما قد ذكره المفسرون في تفاسير هذا الكتاب » .

(٣) في الهامش بالأسود : « حقاً هذا القول في أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد وأغمض من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم ليس بقياس بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للإنسان موجوداً ، فالجواهر موجود » .

عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ينبغي أن نتعاطى رفع ذلك إلى شكل ؛ ولكن ينبغي أن تؤخذ أولاً المقدمتان ، ومن بعد ذلك ينبغي أن نقسمها إلى الحدود . وينبغي أن يصير الحد الأوسط من الحدود المقول في كلتا <sup>(١)</sup> المقدمتين ، لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلتا <sup>(١)</sup> المقدمتين /٤٠/ [ ١٠٠ ب ] في كل الأشكال .

فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة ، وآخر محمولاً عليه /٤٠ب/ في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأول . فإن كان الحد الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوباً في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط ؛ فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوباً ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط في كل شكل /٥/ . وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديداً واحداً يكون للحد الأوسط . فهو بيّن أن أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياساً ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط ، فلأنه معلوم عندنا أيما من المطلوبات يتبين في كل واحد من الأشكال ، وفي أيما يتبين الكلّي ، وفي أيما يتبين الجزئي ، فإنه /١٠/ بيّن أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به . فكل ما كان من المطلوبات يتبين بأشكال كثيرة فإنما إنمّا نعرف الشكل الذي به يتبين المطلوب بوضع الحد الأوسط .

### - ٣٣ -

## < الكم في المقدمات >

فقد يعرض أن نُخْتَدِعَ مراراً كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض /١٥/ شيء اضطراري كما قيل أولاً . وقد تعرض أحياناً الخُدْعَةُ من

(١) ص : كلي .



تشابه وضع الحدود الذي لا ينبغي أن نغفله ، مثل أنه إن كانت  $\alpha$  مقولة على  $\beta$  ، وبـ مقولة على  $\gamma$  ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياس<sup>(١)</sup> . ولكنه  $\alpha/\beta$  ليس يكون عن ذلك شيء اضطراري ألْبَتَة ولا قياس<sup>(٢)</sup> . فليكن  $\alpha$  أزلياً ، وبـ أرسطومانس متوهماً و  $\gamma$  أرسطومانس ، فهو حق أن تكون  $\alpha$  في  $\beta$  ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبداً ؛ وهو حق أن تكون  $\beta$  في  $\gamma$  ، لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهماً . وأما  $\alpha$  فغير<sup>(٣)</sup> موجودة في  $\gamma$  لأن  $\alpha/\beta$  أرسطومانس في طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، لكن كان ينبغي أن تؤخذ مقدمة  $\alpha$  بـ كلية ، ولكن هو كذب أن يُقضى بأن كل أرسطومانس متوهم هو أبداً ، إذ كان أرسطومانس  $\alpha/\beta$  في طبيعته أن يتلف . — وأيضاً فليكن  $\gamma$  ميقالوس ، ولكن بـ ميقالوس موسيقوس ، و  $\alpha$  إن يتلف غدا فهو حق أن يقال إن  $\beta$  [١٠١] على  $\gamma$  ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضاً أن يقال  $\alpha$  على  $\beta$  ، لأنه يتلف غداً موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال  $\alpha$  على  $\gamma$  فهو كذلك . وهذا المثال والمثال الذي قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن  $\alpha/\beta$  كل ميقالوس موسيقوس يتلف غداً ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخُدعة تكون من الفصل الخفي اليسير : لأنه : « إذ كان هذا في هذا موجوداً »<sup>(٢)</sup> ، كأنه ليس ينفصل من القول : « إن هذا في كل هذا موجود » — يسلم أن يكون قياس<sup>(٣)</sup> .

(١) ص : غير .

(٢) ص : موجود .

(٣) أي أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين .

## < الحدود المجردة والحدود العينية >

وقد يعرض مراراً كثيرة الكذب من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت  $A$  صحة وكانت  $B$  مرضاً و  $C$  إنساناً ، فهو [٤٨] حق أن يقال إن  $A$  ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من  $B$  ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن  $B$  في كل  $C$  ( لأنه <sup>(١)</sup> /٥/ ليس كل إنسان قابلاً <sup>(٢)</sup> للمرض ) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلّة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي ، لأنه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس : /١٠/ مثل أنه إن وضع بدل « الصحة » : « صحيحاً » ، وبدل « المرّض » : « مريضاً » . لأنه ليس حقاً أن يقال أنه من المستحيل على المريض أن يصحّ . فإن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن ، وذلك ليس بمحال ، لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . > وأما في الشكل /١٥/ الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، ولكن من الممكن أن توجد في كل إنسان ؛ وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس . - وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعام والجهل وفي الجملة الأضداد يمكن /٢٠/ أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم ، لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد كانت ممكنة بعضها في بعض . فهو بيّن أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخدعة من وضع

(١) ص : لأن .

(٢) ص : قابل .

الحدود ، لأنه إذا أخذ بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يعرض كذب ألبته ٢٥/ [ ١٠١ ب ] . فهو بيّن أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ ذو الحال بدل الحال ويصير حداً .

## - ٣٥ -

### < الحدود المركبة >

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيراً ٣٠/ أن يكون الحد كلاماً لا اسم له ، ولذلك هو صعب أن ترفع هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد يُخدع أحياناً من أجل ذلك <sup>(١)</sup> ويظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط فيه . فلتكن قائمتين وبـ مثلث واحد متساوي الساقين ، فـ ٣٥/ موجودة في حـ من أجل بـ ، وموجودة في بـ ليس من أجل شيء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذاً ليس لـ بـ وسط ، إذ <sup>(٢)</sup> هو مبرهن . فهو بيّن أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد <sup>(٣)</sup> ، ولكن قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

## - ٣٦ -

### < الحدود في مختلف الأحوال >

وأما القول أن الطرف الأول موجود في الأوسط ، والأوسط هو موجود ٤٠/ في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها

(١) فوقها : يعني من أمثال هذه .

(٢) ت : في السرياني : وهو مبرهن .

(٣) ت : يعني كاسم واحد .

صفة لبعض ، أو أن الطرف الأول موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود /٤٨/ في الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشيء ليس موجوداً في الشيء ، وكم كانت أنحاء ما إذا قيل كان صدقاً على عدد تلك الأنحاء ، ومعانيها بدل القول إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود ، مثل أن الأضداد علمٌ واحدٌ فيها . فلتكن أ علماً واحداً وب الأضداد ، فـ أ هي موجودة في ب ، /٥/ ليس أن الأضداد هي علم واحد ، ولكن أنه صدقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .

وقد يعرض أن يكون الطرف الأول صفة الأوسط ، ولا يكون الأوسط /١٠/ صفة للثالث ، مثل أنه إن كانت الحكمة علماً ، والحكمة للخير ، فإن النتيجة أن للخير علماً . فأما الخير فليس هو علماً ؛ وأما الحكمة فإنها علم . — وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأول غير صفة للأوسط ، /١٥/ مثل أنه إن كان في كُـلٍّ ضد أو كل كيفية علمٌ ، والخير ضد أو كيفية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً ، وليس الخير علماً ، ولا الكيفية ، ولا الضد ؛ ولكن /٢٠/ الخير هو هذه .

وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأول صفةً للأوسط ، ولا الأوسط [١٠٢ أ] صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث وأحياناً غير صفة له /٢٥/ مثل أنه إن كان ما فيه علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً ، فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير جنس . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان هذا غير موجود في هذا أن هذا ليس هو هذا ، /٣٠/ ولكن أحياناً أن هذا ليس لهذا ، وأحياناً أن هذا ليس في هذا ،

مثل أنه ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ؛ واللذة كون ، فليس إذاً اللذة كوناً<sup>(١)</sup> . — وأيضاً إن الضحك علامة ، وليس للعلامة علامة ، فإذاً ليس الضحك علامة . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتيجتها سالبة بأن يقال : الحد /٣٥/ الأوسط على الحدين كيفما قيل . — وأيضاً إن الوقت ليس هو زماناً محتاجاً<sup>(٢)</sup> إليه ، لأن الإله وقتاً وليس الإله زماناً محتاجاً إليه من جهة أنه ليس لله شيء نافع ، لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقتاً ، وزماناً محتاج إليه ، وإلهاً<sup>(٣)</sup> . وأما المقدمات فينبغي أن يقال على نحو ما يقع به الحق ، وذلك قول /٤٠/ كلي أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد ، مثل إنسان أو خير أو أصداد ، لا : لإنسان ، ولخير ولأصداد . [١٤٩] وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا ضعيف لهذا ، وهذا من هذا — وما شاكل ذلك .

## - ٣٧ -

### < أنواع الحمل >

وإما أن يكون هذا موجوداً في هذا وأن يكون هذا صدقاً على هذا /٥/ فينبغي أن يؤخذ على أنحاء المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلأً أو من جهة ؛ وإما أن يقال مبسوطاً أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على الشيء . فينبغي أن تُتَفَقَّد هذه الأشياء وتُحدَّد كما ينبغي . /١٠/

---

(١) ص : كون .

(٢) ص : محتاج .

(٣) ص : إله .

## < تكرار حد بعينه >

وأما الحد المكرر في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ،  
لا مع الأوسط ، أعني أنه إن كان قياس أن العدل يُعْلَمَ أنه خير ، فإنه خير  
ينبغي أن يقال مع الطرف الأول . وبيان ذلك أن يكون أ يُعْلَمَ أنه خير<sup>(١)</sup> / ١٥/  
و بَ خير و حَ عدل ، فهو صدق أن يقال إن أ على بَ ، لأن الخير يُعْلَمُ  
أنه خير [ ١٠٢ ب ] . وأيضاً بَ صدق أن يقال على حَ ، لأن العدل خير .  
فعلى هذه الجهة يكون أن يُحْلَلَّ القياس . فإن وضع أنه خير مع بَ ، فإنه  
٢٠/ لا ينحل القياس ألبة لأنه صدق أن يقال أ على بَ . وأما بَ فغير  
صدق أن يقال على حَ ، لأنه أن يقال إن العدل خير أنه<sup>(٢)</sup> خير —  
كذبٌ وغير مفهوم . — وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه<sup>(٣)</sup>  
خير أو أن عَنَزَ — أَيْل متوهمٌ من جهة<sup>(٤)</sup> أنه ليس ، أو أن الإنسان  
ليتلف من جهة أنه ٢٥/ محسوس ، لأنه في كل المقاييس التي ينبغي فيها  
الحد المكرر ينبغي أن يصير التكرار عند الطرف الأول .

وليس وضع الحدود واحداً إذا تبين الشيء مرسلأً أو غير مرسل ،  
أعني مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن  
تبين مرسلأً أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير الموجود حداً أوسط . —  
وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط موجوداً ما .  
٣٠/ فليكن يعلم أن أ موجوداً ما ، و بَ موجوداً ما ، و حَ خير ؛ فإذا

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ت : بما خير .

(٣) ت : أي هو متوهم أنه ليس بموجود .

(٤) ت : أي بما هو محسوس .

تكون نتيجة أن الخير يُعْلَم أنه خير <sup>(١)</sup> ، لأن موجوداً ما هو علامة للذات الخاصة فإن /٣٥/ صيّر الموجودُ حداً أوسط وقيل مرسلًا على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياساً أن الخير يُعْلَم أنه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن أ يُعْلَم أنه موجود [٤٩ ب] خير ، وب موجود ، و ح خير .

فهو بين أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي محمول النتيجة فيها غير مرسل .

### - ٣٩ -

#### < استبدال الأقوال المتساوية >

فينبغي أن تبدل الأسماء بالأسماء إذا كان معناهما واحداً <sup>(١)</sup> ، والأخبار بالأخبار ، والاسم والخبر . وينبغي أن يؤخذ مكان الخبر اسم ، لأنه أهون /٥/ لوضع الحدود ، مثل أنه إن كان لا فرق بين القول : المظنون ليس هو جنساً للمتوهم ، وبين القول : المتوهم ليس هو بمظنون (لأن معنى الاسم ها هنا وهو معنى الخبر واحد) فإنه ينبغي أن تعدّ الحدود : مظهوناً ومتوهماً .

### - ٤٠ -

#### < استعمال الأداة >

فلأن ليس هو واحداً أن يقال إن اللذة هي خير وإن اللذة هي /١٠/ الخير ، فإنه ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ص : واحد .

كان القياس أن اللذة هي الخير ، فينبغي أن يصير الخير حداً . فإن كان القياس أن اللذة خير <sup>(١)</sup> فينبغي أن يصير الحد خيراً ، وكذلك في سائر الأشياء . [ ١١٠٣ ] .

## - ٤١ -

### < تفسير بعض العبارات >

١٥/ وليس هو واحداً أن يقال إن الذي يوجد فيه بَ في كله يوجد أ ، وأن يقال في كل الذي يوجد في بَ يوجد في أ ولا معناهما واحد ، لأنه ٢٠/ ليس شيء يمنع أن تكون بَ في حَ ولا في كله . فلتكن بَ خيراً ، ولتكن حَ أبيض فإن كان يوجد في أبيض ما ، خير <sup>(٢)</sup> فهو حق أن يقال إن الأبيض خير <sup>(٢)</sup> . غير أنه ليس كل أبيض يجب أن يكون خيراً <sup>(٢)</sup> . فإن كانت أ في بَ ، وكانت أ لا تقال على كل ما تقال عليه بَ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون أ ليس فقط لا في كل حَ ، ولكن ولا في حَ ألبة يجب أن تكون : < سواء > ٢٥/ كانت بَ مقولة على كل حَ أو كانت مقولة على حَ فقط . — فإن كانت أ تقال على كل <sup>(٣)</sup> ما تقال عليه بَ بالحقيقة ، فإنه يعرض إذا قيلت بَ على شيء كله أن يقال أ على كل ذلك الشيء . فإن قيلت أ على <sup>(٤)</sup> كل الذي عليه تقال بَ فإنه ليس شيء يمنع إن كانت بَ مقولة على حَ ألا تكون أ مقولة على كل حَ أو لا تكون مقولة على حَ ألبة . فهو بَيِّن في الثلاثة الحدود أنه إن كانت بَ

(١) ص : خيراً .

(٣) فوقها : جيد

(٢) ت : في السرياني : على أي شيء كان ما يقال عليه بَ .

(٤) ت : في السرياني : فإن قيلت على الذي تقال عليه بَ كل لعله ، فإنه : أي أن ما يوجد له بَ يوجد أ لعله .



مقولة على كل شيء، فإن  $a$  تكون مقولة على كل شيء، أعني أن جميع الأشياء التي يقال عليها  $b$  يقال على كلها  $a$ . فإن كانت  $b$  على الكل  $a$  أيضاً هكذا. فإن كانت  $b$  ليست مقولة على كل شيء، فليس بالضرورة  $a$  مقولة على كله.

ولا ينبغي أن يتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف، لأننا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه، ولكن مثل الهندسي الذي ٣٥/ يسمى خطأ قديماً وخطاً مستقيماً لا عرض له، وليس هو كما نسميه، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل، لأنه في الجملة إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر نسبته إلى هذا كنسبة كل إلى جزء، فإنه ولا من مثل [١٠٣ ب] واحد من هذه تبين المبين <sup>(١)</sup> ولا يكون قياساً ألبتة. وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعليم للمتعليم، لا أنه محال <sup>(٢)</sup> أن [١٥٠] يتبين شيء قياساً بلا هذه، أعني على جهة ما يتبين الشيء من الأشياء التي يكون فيها <sup>(٣)</sup> القياس. ولا ينبغي أن في القياس الواحد <sup>(٤)</sup> ليس كل النتائج بشكل واحد تكون، ولكن هذه النتيجة بشكل، وهذه بآخر، فهو بَيِّن أن حل ٥/ المقاييس كذلك.

(١) فوقها : المبين .

(٢) فوقها : لا يمكن .

(٣) فوقها : منها .

(٤) ت: مثل أن من مقدمتين كليتين نتبين نتيجة كلية في الشكل الأول وجزئية في الثالث إن كانتا موجبتين، وفي الأول والثاني سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة، وجزئية في الثالث.

- ٤٢ -

### < حل الأقيسة المركبة >

ولأنه <sup>(١)</sup> + ليس كل مسألة هي مرتبة في كل شكل ، لكن في واحد واحد ، فبيّن من النتيجة في أي شكل ينبغي أن يطلب <sup>(١)</sup> + .

- ٤٣ -

### < رد الحدود >

/١٠/ وكل ما كان مناقضاً لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الاسم الذي نقض من الحد ولا الحد كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول مثل أنه إن يتبين أن الماء ليس مشروباً ، فإنه ينبغي أن تصير /١٥/ الحدود : المشروب ، وماء البحر ، والماء .

- ٤٤ -

### < حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية >

وأيضاً ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن يحل من ذلك المكان الموضوع ، لأنها ليس يتبين ما بينه بقياس ، ولكن على نواظر يُقَرُّ بها كلها ، مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوة واحدة /٢٠/ ما ليست للأضداد ولا علم واحد للأضداد ، ثم بعد ذلك تبين أن ليس <sup>(٢)</sup> قوة للأضداد <sup>(٣)</sup> مثل الصحيح والمريض ، وإلا

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوله وآخره هكذا + لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فنقل .

(٢) ت : في السرياني : ليس كل قوة .

(٣) فوقها : الأضداد .

فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحاً مريضاً . فأن لا تكون للأضداد كلها قوة واحدة ، فإن ذلك قد تبين قياساً . وأما ألا يكون للأضداد كلها علم واحد فإنه لم يتبين قياساً ، ٢٥/ وإن كان ينبغي أن نُقَرَّ به ضرورة ، ولكن ليس قياساً ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل . وأما أن ليس للأضداد قوة واحدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشرطة <sup>(١)</sup> .

وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل كذلك ، ٣٠/ ولكن القياس الذي ينتج المحال يمكن أن يحل لأنه قياساً يتبين . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين . وينفصل القول الذي يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التي ذكرناها من قبل أن في تلك المقاييس [ ١٠٤ أ ] ينبغي أن يواطأ المكلم ويُقَرَّ إن كان يراد منه الإقرار ، مثل أنه إن تبين للأضداد قوة واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما ٣٥/ في المقاييس التي تُرْفَع إلى المحال فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون <sup>(٢)</sup> النتيجة من جهة أن الكذب يكون بَيِّنًا ، مثل ما إذا صيِّر مقداراً مشترك للضلع والقطر يعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات آخر كثيرة تتبين عن شريطة ، وقد ينبغي أن تُتفق وتُتعلَّم تعلماً يقيناً . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ، [ ٤٠/ ٥٠ ف ] فستكلم فيما نستأنف . وأما الآن ، فليكن هذا بَيِّنًا أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأي علة .

---

(١) فوقها : توضع .

(٢) فوقها : تقر .

## < رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

٥/ فكل ما كان من المطلوبات يتبين في أشكال كثيرة فإنه إن كان قياساً في واحد من الأشكال ، < ف > قد تكون أن يحل إلى شكل آخر : مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأول قد يحل إلى الشكل الثاني ، والذي في الشكل الثاني قد يحل إلى الأول ؛ وليس ذلك أبداً ، ولكن أحياناً ؛ /١٠/ وسنبين ذلك فيما نستأنف . — لأنه إن كانت  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  و  $\bar{b}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  ، فإن  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{c}$  ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . فإن رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط ، لأن  $\bar{b}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{a}$  وموجودة في كل  $\bar{c}$  . — وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئياً مثل ما إذا كانت  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  و  $\bar{b}$  في بعض  $\bar{c}$  ، لأنه إذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط .

وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأول . /١٥/ وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأول . وبيان ذلك أن تكون  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  وموجودة في كل  $\bar{c}$  ، فإذا رجعت المقدمة السالبة /٢٠/ يكون الشكل الأول ، لأن  $\bar{b}$  تكون غير موجودة في شيء من  $\bar{a}$  و  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  [ ١٠٤ ب ] . فإن كانت الموجبة عند  $\bar{b}$  والسالبة عند  $\bar{c}$  فينبغي أن يصير الحد الأول  $\bar{c}$  لأنها غير موجودة في شيء من  $\bar{a}$  و  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{b}$  ، فإذا  $\bar{c}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  . فإذا  $\bar{b}$  ليست موجودة في شيء من  $\bar{c}$  لأن السالبة ترجع .

فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل /٢٥/ إلى الشكل الأول مثل ما إذا كانت  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  وموجودة في بعض  $\bar{c}$  ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأول لأن  $\bar{b}$

تكون غير موجودة في شيء من  $\bar{A}$  و  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأول : مثل ما إذا كانت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  وغير موجودة في كل  $\bar{C}$  لأن مقدمة /٣٠/  $\bar{A} \bar{B}$  ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس . وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأول . وأما مقاييس الشكل الأول فكلها تنحل إلى الشكل الثالث .

وبيان ذلك أن تكون  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  ، و  $\bar{B}$  في بعض  $\bar{C}$  لأن /٣٥/ الجزئية الموجبة ترجع : تكون  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{B}$  ، وكانت  $\bar{A}$  في كلها . فإذاً يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع ، فإذاً  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{B}$  ، و  $\bar{C}$  موجودة في بعض  $\bar{B}$  .

/٤٠/ وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى [٥١ أ] الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتتحل . وبيان ذلك أن يقال  $\bar{A} \bar{B}$  على كل  $\bar{C}$  ، فإذاً  $\bar{C}$  ترجع على كل واحد /٥/ منها رجوعاً جزئياً . فإذاً  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{B}$  ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . ومعنى واحد يكون إذا كانت  $\bar{A}$  في كل  $\bar{C}$  و  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{B}$  . وإذا كانت  $\bar{A}$  في كل  $\bar{C}$  و  $\bar{B}$  في بعضها لأن  $\bar{B}$  على  $\bar{C}$  . فإن [١٠٥ أ] كانت  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  و  $\bar{A}$  في بعض  $\bar{C}$  فإن الحد الأول ينبغي أن توضع  $\bar{B}$  ، لأن  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  ، و  $\bar{C}$  في بعض  $\bar{A}$  . فإن  $\bar{B}$  في بعض  $\bar{A}$  . ولأن الجزئية الواجبة ترجع ، فإن  $\bar{A}$  تكون في بعض  $\bar{B}$  . وكذلك ينبغي أن نفعل إذا كان القياس سالباً كلياً . وبيان ذلك أن تكون  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  ، و  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء منها ، ف  $\bar{C}$  تكون بالرجوع في بعض  $\bar{B}$  ، و  $\bar{A}$  غير موجودة /١٥/ في شيء من  $\bar{C}$  ، فإذاً يكون الحد الأوسط  $\bar{C}$  . وكذلك أيضاً إذا كانت المقدمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن  $\bar{A}$  تكون غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  و  $\bar{C}$  بالرجوع

تكون في بعض ب. فإن أخذت المقدمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت ب موجودة في كل حـ / ٢٠ / وَا غير موجودة في بعضها ، لأنه إذا ارتجعت مقدمة ب حـ تصير كلتا (١) المقدماتين جزئيتين .

وهو بيّن أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدمة الصغرى ينبغي أن تعكس في كلا (١) الشكلين ، لأن بعكس هذه كانت تكون النُقطة . / ٢٥ /

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث ، وأما الآخر فلا ينحل ، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحل . — لأنه إن كانت أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في بعض حـ فإن كلا ب حـ يرجعان على أ . فإذاً تكون ب غير موجودة في شيء من أ ، / ٣٠ / وحـ في بعض أ ، فإذاً الحد الأوسط أ . — فإذا كانت أ موجودة في كل ب وغير موجودة في كل حـ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدمات تكون كلية بالرجوع .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل [ ١٠٥ ب ] الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت أ غير موجودة في شيء / ٢٥ / من حـ وبـ في كل حـ أو في بعض حـ ، لأن حـ بالرجوع تكون غير موجودة في شيء من أ وموجودة في بعض ب . فإن كانت المقدمة السالبة جزئية ، فإن القياس لا ينحل ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو بيّن أن مقاييس واحدة بأعيانها في هذه الأشكال ليس لها

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

انحلال /٤٠/ ولا التي في الشكل كانت تنحل ، وسائر المقاييس كلها تنحل إلى الشكل الأول . فأما هذه فلمها تتبين برفع الكلام إلى المحال . [ ٥١ ب ]

وهو بَيِّنُ مما قد قيل كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

## - ٤٦ -

### < الحدود المحدودة وغير المحدودة في الأقيسة >

٥/ وقد يَغفلُ اختلافاً <sup>(١)</sup> - في أن يقاس على الشيء بإيجاب أو بسلب - المتوهمُ بأن القول : « ليس هو هذا » والقول : « هو لا هذا » - يدل على معنى واحد أو على معنى مختلف ، مثل القول : « ليس هو أبيض » ، « وهو لا أبيض » ، لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالب : هو أبيض ، القول : هو لا أبيض ، ولكن : ليس هو أبيض . وقياس ذلك هو أن نسبة « يمكن أن يمشي » إلى « يمكن ألا يمشي » ، /١٠/ كنسبة « هو أبيض » إلى « هو لا أبيض » ، وكنسبة « يعلم خيراً » إلى « يعلم لا خيراً » ومعنى القول إنه « يعلم الخير » وهو عالم بالخير « واحد - وكذلك « يقدر أن يمشي » و « هو قادر أن يمشي » . فإذا ، ومعنى الأقوال المناقضة لهذه واحد : « ليس يقدر أن يمشي » ، « وليس هو قادراً أن /١٥/ يمشي » . فإن كان القول أن « ليس هو قادراً أن يمشي » يدل على ما يدل عليه « هو قادر أن لا يمشي » ، فإنه يجب أن يتفقا معاً في شيء واحد ، لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشي وألا يمشي .

---

(١) ص : اختلاف . - والمعنى أن المتوهم يغفل هذا الاختلاف بين هذين القولين : « ليس هو هذا » و « هو لا - هذا » .

وأيضاً : « هو عالم بالخير » و « عالم لا بالخير » . فأما الموجبة والسالبة المتناقضتان فليس يمكن أن يتفقا في شيء واحد معاً . فكما أن القول : « ليس يعلم خيراً » و « يعلم لا خير » ليس هو شيئاً واحداً ، كذلك ليس هو شيئاً واحداً القول : « ليس هو خيراً » و « هو (١٠٦ أ) لا خير » ، لأن الأشياء التي في نسبة واحدة فإن كان بعضها /٢٠/ مختلفاً فبعضها مختلف . وكذلك ليس القول : « هو لا مساوٍ » و « ليس هو مساوياً » شيئاً واحداً <sup>(١)</sup> ، لأن القول : « هو لا مساوٍ » ، يقع على شيء ما /٢٥/ موضوع وهو : غير مساوٍ . فأما القول : « ليس هو مساوياً » فليس له شيء موضوع . ولذلك ليس كل شيء : إما أن <sup>(٢)</sup> يكون مساوياً أو لا يكون مساوياً . والقول أيضاً إن « هذا هو عود ليس بأبيض » و « ليس هو عوداً <sup>(٣)</sup> أبيض » ليس يتفق معاً في شيء واحد ، لأنه إن كان عوداً ليس بأبيض فهو عود ، /٣٠/ وإن كان ليس هو عوداً أبيض فليس هو بالضرورة عوداً <sup>(٣)</sup> . فإذاً هو بيّن أن ليس سالب القول « هو خير » القول « هو لا خير » . فإذاً كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ، /٣٥/ فبين أنها موجبة ، ولكل موجبة سالبة ، فإذاً سالبة هذه : « ليس هو لا خيراً » ؛ ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب .

وبيان ذلك أن تكون علاقة « هو خير » : أ ، و « ليس هو خيراً » <sup>(٤)</sup> : ب ، و « هو لا خير » : ح ؛ ولتكن ح تحت ب . وأما علامة « ليس هو خير » فـ د ، ولتكن د تحت أ . فكل شيء إما أن توجد فيه أ وإما

(١) ص : شيء واحد .

(٢) تحتها : فأما .

(٣) ص : عود .

(٤) ص : خير .



٤٠/ بَ . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . وإما حَ وإما وِ وليس [٢٥٢] يجتمعان معاً في شيء واحد، والذي يوجد فيه حَ بالضرورة يوجد في كله بَ ؛ لأنه إن كان حقاً أن يقال إن هذا لا أبيض ، فحق أن يقال : إن هذا ليس هو أبيض ، لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض ، ٥/ أو أن يكون عوداً أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فإذاً إن لم تكن الموجبة فالسالبة . وليس أبداً حَ في بَ ، لأن ما لم يكن عوداً ألبتة ، فليس هو عوداً ليس بأبيض <sup>(١)</sup> . وبالعكس الذي يوجد فيه آ في كله يوجد وِ [١٠٦ ب] ، لأنه إما أن يكون فيه حَ أو وِ ، فلأنه لا يمكن معاً أن يكون أبيض وأن يكون لا أبيض فإن وِ تكون فيما فيه آ موجودة ، لأنه صدق أن يقال على ١٠/ ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وأما آ فيقال ليس على كل وِ لأن آ ليس هي صدقاً أن تقال على ما ليس هو عوداً ألبتة إنه عود أبيض . فإذاً دَ صدق . وأما آ فليس صدقاً عليه أنه عود أبيض . فهو بَيِّن أنه ليس يجتمع آ و حَ في شيء واحد . وأما بَ وِ فقد يجتمعان في شيء واحد .

١٥/ وكذلك نسبة المقدمات العدمية إلى المقدمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن آ : هو مساوٍ ، و حَ : ليس هو مساوياً <sup>(٢)</sup> و حَ : هو لا مساوٍ ، و وِ : ليس هو لا مساوياً .

وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض ، فإن السالبة <sup>(٣)</sup> تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض . وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها

(١) فوقها بالأحمر : لا أبيض .

(٢) ص : مساوٍ .

(٣) بالأحمر في الهامش : « الجزئية ، وليس هو في السرياني » .

/٢٠/ لا أبيض فكذب (١) . وكذلك ليس سالبة : كل حي أبيض هي : كل حي لا أبيض ، لأن كليهما كذب ، ولكن ليس كل حي أبيض ، فلأن القول « هو لا أبيض » يدل على غير ما يدل عليه « ليس هو أبيض » ، وكان /٢٥/ القول الواحد هو موجبة والآخر سالبة . فإنه بيّن أنه ليس نَحْوُ برهانها (٢) واحداً ، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض ، أو يمكن ألا يكون أبيض ، فحق أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحو واحد بعينه وهو نحو /٣٠/ الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول . فإن القول بأنه حق هو ترتب على مثل ترتب الموجود ، وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه صدق أن يقال إنه أبيض ، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض ، لكن القائل إنه ليس صدقاً أن يقال إنه أبيض. فإن كان صدقاً أن يقال : /٣٥/ [١٠٧ أ] إن كل (٣) إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس ، فينبغي أن يؤخذ كل حي هو (٤) موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يتبرهن (٥) . وأما أن ليس واحد من الناس موسيقوس ، فإن ذلك يبرهن (٦) سلباً على الثلاثة الضروب التي ذكرنا .

/٤٠/ وفي الجملة ، إذا كانت آ ب هكذا حتى إنه لا يمكن أن يكون معاً [٥٢ ب] في شيء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ، وكانت أيضاً ح د على هذه الجهة ، وكانت آ لاحقة لـ ح وغير راجعة عليها ، فإن د تكون لاحقة لـ ب غير راجعة

(١) فوقها : كذب .

(٢) يمكن أن تقرأ : ليس تجويزها بها واحداً .

(٣) فوقها : ما هو .

(٤) فوقها بالأمر : إن ما هو حيوان .

(٥) فوقها : يتبين بياناً . وبالأحمر في الهامش : افهم من خارج بإيجاب .

(٦) فوقها : يتبرهن .

عليها ، ويمكن أن تجتمع  $\bar{ا} \bar{و}$  في شيء واحد ، وأما  $\bar{ب} \bar{ح}$  > فلا يجتمعان<sup>(٢)</sup> في شيء واحد . — فليبين أولاً أن  $\bar{و} / ٥ /$  لاحقة لـ  $\bar{ب}$  ، فلأن كل واحد > من  $\bar{ح} \bar{و} \bar{و}$ <sup>(٢)</sup> > بالضرورة ليس يخلو منه إحدى  $\bar{ح} \bar{و}$  والذي فيه يوجد  $\bar{ب}$  لا يكون فيه  $\bar{ح}$  موجودة من جهة أن  $\bar{ا}$  تنحصر في  $\bar{ح} \bar{و} \bar{ا}$   $\bar{ب}$  > لا يمكن<sup>(١)</sup> > أن يجتمعا في شيء واحد معاً ، فإنه بين أن  $\bar{و}$  لاحقة لـ  $\bar{ب}$  . — وأيضاً لأن  $\bar{ح}$  غير راجعة على  $\bar{ا}$  وكل واحد / ١٠ / من الأشياء إما أن يوجد فيه  $\bar{ح}$  أو  $\bar{و}$  ، فإن  $\bar{ا} \bar{و}$  يمكن أن يكونا في شيء واحد . — وأما  $\bar{ب} \bar{ح}$  فمحال أن يجتمعا في شيء واحد معاً بل إن  $\bar{ا}$  منحصرة في  $\bar{ح}$  ، وإذن يعرض من ذلك محال . فهو اذن بيّن أن  $\bar{ب}$  غير راجعة على  $\bar{و}$  لأنه يمكن أن تجتمع  $\bar{و} \bar{ا}$  معاً في شيء واحد .

فقد يعرض أحياناً أن يُخْتَدَع في هذا الترتيب من أجل أنه / ١٥ / لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي ليس يخلو<sup>(٢)</sup> من أحدهما واحد من الأشياء ، مثل أنه إن كان المحال أن تجتمع  $\bar{ا} \bar{ب}$  في شيء واحد<sup>(٣)</sup> ، والذي يوجد فيه أحدهما فبالضرورة لا توجد فيه الأخرى . وكذلك أيضاً  $\bar{ح} \bar{و}$  والذي يوجد فيه  $\bar{ح}$  ففي كله يوجد  $\bar{ا}$  لأنه يعرض [ ١٠٧ ب ] بالضرورة أن تكون  $\bar{ب}$  موجودة في الذي توجد فيه  $\bar{و}$  ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد  $\bar{ز}$  سالبة  $\bar{ا} \bar{ب}$  و  $\bar{ب}$  سالبة  $\bar{ح} \bar{و}$  . فكل شيء بالضرورة إما أن يوجد فيه  $\bar{ا}$  أو  $\bar{و}$  ، لأنه إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضاً في كل شيء / ٢٠ / إما أن توجد  $\bar{ح}$  وإما أن توجد  $\bar{و}$  وإما أن توجد  $\bar{ب}$  ، لأنهما موجبة وسالبة وكان موضوعاً أن  $\bar{ا}$  موجودة في كل ما يوجد

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : يخلوا .

(٣) ورد قوله : من الأشياء ... يجتمع — مكرر في الأصل وضرب فوقه بنقط حمراء .

فيه حَ . فإذا الذي يوجد فيه وَ في كله يوجد بَ . وأيضاً لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زَ بَ ، وكذلك ولا من إحدى بَ وَ وكانت بَ لاحقة لَ وَ فإن بَ ٢٥ / لاحقة لَ وَ ، لأن ذلك هو عندنا معلوم . فإذا إن كانت > لاحقة لَ حَ <sup>(١)</sup> < فإن بَ لاحقة لَ وَ . — وذلك كذب ، لأنه بخلاف ذلك > قلنا إن هناك قلباً في <sup>(١)</sup> < تناسبها هكذا . لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن يوجد فيه آ أو > وَ ، ولا <sup>(١)</sup> < أيضاً بَ أو وَ لأن وَ ليس هي سالبة آ ، لأن سالبة / ٣٠ / « الخير » هي : « ليس خيراً » وليس هي « لا خير » ولا « لا — خير » ؛ وسالبة الشر هي « ليس شراً » <sup>(٢)</sup> « وليس هي « لا شر » ، ولا « لا — شر » . وكذلك يعرض في حَ وَ لأن السوالب المأخوذة اثنتان <sup>(٣)</sup> .

تمت المقالة الأولى من أنالوطيقا الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدي بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة <sup>(٤)</sup> ...

قوبل به نسخة كتبت أيضاً من خط يحيى بن عدي ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها <sup>(٥)</sup> .

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : شر .

(٣) ص : اثنتين .

(٤) هذه العبارة : نقلت ... وأربعمائة ... يظهر أنها بخط مختلف .

(٥) بخط آخر غير السابق .



[ ١٠٨ أ ]      بسم الله الرحمن الرحيم

٣٥/ المقالة الثانية من أنالو طبقا الأولى

> خصائص القياس . - النتائج الكاذبة . - أنواع  
الاستدلال الشبيهة بالقياس < .

- ١ -

< تعدد النتائج في الأقيسة >

قد بينّا في كم شكل ، وبأي مقدّمات ، وكم ، ومتى ، وكيف  
يكون كل قياس ؛ وأيضاً ما الأشياء التي ينبغي أن ننظر فيها في إثبات  
الشيء ونقضه ، /٤٠/ وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أي  
صناعة وأيضاً بأي سبيل نأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقاييس منها كلية ومنها  
جزئية ، فإن الكلية أبدأ [١٥٣] تجمع أشياء كثيرة ، وأما الجزئية فالموجبة  
منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط ، لأن  
المقدّمات الأخر تنعكس . وأما السالبة فليس /٥/ تنعكس ، والنتيجة هي  
شيء مقول على شيء . فالمقاييس الأخر إذن تجمع أشياء كثيرة ، مثل أنه  
إن تبين أن مقولة على كل ب أو على بعضها ، فإن ب /١٠/ بالضرورة

تكون مقولة على بعض  $\bar{a}$  ، وإن لم تكن  $\bar{a}$  مقولة على شيء من  $\bar{b}$  فإن  $\bar{b}$  لا تكون مقولة على شيء من  $\bar{a}$  ، وذلك بخلاف ما تقدّم . فإن لم تكن  $\bar{a}$  في بعض  $\bar{b}$  ، فليس بالضرورة  $\bar{b}$  غير موجودة في بعض  $\bar{a}$  ، لأنه قد يمكن أن تكون في كلها /١٥/ .

فهذه علة عامة لكل المقاييس الكاية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم في المقاييس الكاية على ضرب آخر : أن قياساً واحداً يكون في الحدود الموضوع للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت  $\bar{a}$  نتيجة بتوسط  $\bar{b}$  ، فإن كل ما هو موضوع لـ  $\bar{b}$  أو لـ  $\bar{c}$  فبالاضطرار على كله يقال /٢٠/ ، لأنه إن كانت  $\bar{b}$  مقولة على  $\bar{c}$  ، و  $\bar{a}$  مقولة على كل  $\bar{b}$  ، فإن  $\bar{a}$  تكون مقولة على كل  $\bar{c}$  . وأيضاً [ ١٠٨ ب ] إن كانت  $\bar{c}$  مقولة على كل  $\bar{h}$  و  $\bar{a}$  مقولة على كل  $\bar{c}$  ، فإن  $\bar{a}$  مقولة على كل  $\bar{h}$  . وكذلك يعرض إذا كان القياس /٢٥/ سالباً . — وأما في الشكل الثاني فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة فقط ، مثل أنه إن لم تكن  $\bar{a}$  مقولة على شيء من  $\bar{b}$  ومقولة على كل  $\bar{c}$  فإن النتيجة أن  $\bar{b}$  ليست مقولة على شيء من  $\bar{c}$  . فإن كانت  $\bar{c}$  موضوع لـ  $\bar{h}$  فإنه يتبين أن  $\bar{b}$  ليست مقولة على شيء من  $\bar{h}$  . وأما أن  $\bar{b}$  ليست مقولة على ما هو موضوع لـ  $\bar{a}$  ، فإنه ليس يتبين بقياس . وإن كانت  $\bar{b}$  ليست /٣٠/ مقولة على  $\bar{h}$  ، إذ كانت  $\bar{h}$  موضوع لـ  $\bar{a}$  : ولكن أن  $\bar{b}$  ليست مقولة على شيء من  $\bar{c}$  قد يبيّن بقياس . وأما أن لا تكون  $\bar{a}$  مقولة على  $\bar{b}$  فإن ذلك أخذ بلا برهان . فإذاً ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون  $\bar{b}$  مقولة على  $\bar{h}$  .

فأما في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شيء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدمة جزئية . وأما إن /٣٥/ كان موضوعاً للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل

القياس مثل أنه إن كانت  $\alpha$  مقولة على كل  $\beta$  و  $\gamma$  <sup>(١)</sup> < مقولة على بعض  $\delta$  فإن ما كان موضوعاً لـ  $\delta$  ليس عليه قياس ؛ وما كان موضوعاً لـ  $\beta$  يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدم . وكذلك يعرض في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعاً للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛  $\alpha/40$  وأما الآخر فيكون عليه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسات . وفي القياسات الكلية كان يتبين ما كان موضوعاً للحد الأوسط من مقدمة  $\alpha/53$  ب / غير مبرهنة . فإذاً إما ألا يكون ثمت قياس ، وإما ثمت ها هنا ..

## - ٢ -

### > الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة - في الشكل الأول <

وقد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس أحياناً جميعاً صدقاً ،  $\alpha/5$  وأحياناً جميعاً كذباً ، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كذباً ، وأما النتيجة فتكون بالاضطرار : إما صدقاً وإما كذباً .  $\alpha/10$

أما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعللة المقدمات ، لأنه لا تكون القياسات لعللة المقدمات إذا كانت كذباً . وسنقول فيما نستأنف لأي علة يعرض ذلك . [ ١٠٩ ] وهو بيّن من ها هنا أنه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعاً أنه إذا كانت  $\alpha$  موجودة فبالاضطرار تكون  $\beta$  موجودة ، فإنه إذا لم تكن  $\beta$  موجودة ، فبالاضطرار أن تكون  $\alpha$  غير موجودة ، وأنه إن كانت  $\alpha$  صدقاً فمن

---

(١) خرم في الأصل .



الاضطرار أن تكون بَ صدقاً ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير /١٥/ موجود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن أَ حدثٌ واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان ، لأنه إن كان حقاً أن تكون أَ مقولة على كل بَ ، وبَ مقولة على كل حَ ، فبالضرورة /٢٠/ تكون أَ مقولة على كل حَ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن أَ كما وُضِعَتْ هي مقدّمتان متصلتان — . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون /٢٥/ أن يتبين كذبٌ من مقدّمات صادقة .

وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منها ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدّمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، /٣٠/ على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدّمتين . وبيان ذلك أن تكون أَ مقولة على كل حَ وغير مقولة على شيء من بَ ، وبَ غير مقولة على حَ لأن ذلك قد يمكن مثل أن الحي غير مقول على كل شيء من الحجارة ، والحجر غير مقول على واحد من الناس . فإن أخذت أَ مقولة على كل بَ وبَ مقولة على كل حَ ، فإن أَ تكون مقولة على كل حَ . فإذاً قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كلتا <sup>(١)</sup> المقدّمتين كذباً ، لأن كل إنسان حي . وكذلك يعرض في القياسات /٣٥/ السالبة ، لأنه قد يجوز أن تكون أَ غير مقولة على شيء من حَ ، وبَ غير مقولة على شيء من حَ ، وأَ مقولة على كل بَ ، مثل أنه إن أُخِذَتْ حدود وصيّر الإنسان الحد الأوسط ، فإن الحي غير مقول على شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان . /٤٠/

(١) ص : كلفي .

فإذن إن أخذنا ما هو مقول على كل شيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدمتين — [١٥٤] وهي كذب — نتيجة صادقة .

وكذلك يتبين [ و ] إن أخذ كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب [ ١٠٩ ب ] . فإن كانت الواحدة كذباً وافترق أنها المقدمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدمة آ ب ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدمة حـ كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً ، وأعني بكلمها كذباً المقدمة التي يوجد الصدق ٥/ في ضدها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه .

وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من ب ، وبـ موجودة في كل حـ . فإن نحن أخذنا مقدمة بـ حـ صدقاً ومقدمة آ بـ كلها كذباً بأن تؤخذ مقولة على كل حـ فمحال أن تكون النتيجة صدقاً ، لأن آ كانت ١٠/ غير موجودة في حـ ، إذ كان ما يوجد فيه بـ لا يوجد في شيء منه آ ، وبـ موجودة في كل حـ . — وكذلك لا تكون النتيجة صدقاً إذا كانت آ موجودة في كل ب ، وبـ في كل حـ وأخذت مقدمة بـ حـ صدقاً ومقدمة آ بـ كذباً كلها بأن تؤخذ آ غير مقولة على شيء من ب ، لأن آ تكون غير موجودة في حـ إذ كان ما توجد فيه بـ ففي كله يوجد آ ، وبـ موجودة ١٥/ في كل حـ . فهو إذن بيّن أنه إذا أخذت المقدمة الأولى كلها كذباً : موجبة كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقاً ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً .

فإن لم تؤخذ كلها كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه إن كانت آ موجودة ٢٠/ في كل حـ وفي بعض بـ ، وبـ في كل حـ ، مثل أن الحي موجود في كل ققنئس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي

كل قُفْنُس ، فإنه إن أخذت  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{b}$  ، و  $\bar{b}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  تكون  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  حقاً ، لأن كل قُفْنُس حي . وكذلك يعرض [ و ] إن كانت مقدمة  $\bar{a}$   $\bar{b}$  سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون  $\bar{a}$  موجودة في بعض  $\bar{b}$  / ٢٥ / وغير موجودة في شيء من  $\bar{c}$  وتكون  $\bar{b}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  : مثل أن الحي موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج ، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  ، و  $\bar{b}$  في كل  $\bar{c}$  ، فإن  $\bar{a}$  تكون غير موجودة في شيء من  $\bar{c}$  .

فإن أخذت مقدمة  $\bar{a}$   $\bar{b}$  صدقاً ، ومقدمة  $\bar{b}$   $\bar{c}$  كلها كذباً ، فإن / ٣٠ / النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة  $\bar{b}$   $\bar{c}$  كلها كذباً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة  $\bar{a}$   $\bar{b}$  سالبة ، لأنه يمكن أن تكون  $\bar{a}$  غير [ ١١٠ أ ] موجودة / ٣٥ / في شيء من  $\bar{b}$   $\bar{c}$  مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحي ، فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب ، والموسيقى ليست موجودة في الطب . فإذا أخذت  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  ، و  $\bar{b}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  ، [ ٥٤ ب ] فإن النتيجة تكون صدقاً .

وإن لم تكن مقدمة  $\bar{b}$   $\bar{c}$  كلها كذباً ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضاً تكون صدقاً لأنه ليس شيء يمنع أن تكون  $\bar{a}$  موجودة في كل واحد من  $\bar{b}$   $\bar{c}$  وتكون  $\bar{b}$  موجودة في بعض  $\bar{c}$  مثل الجنس في النوع والفصل ، / ٥ / كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء . وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المشاء ، لا في كله . فإذا  $\bar{a}$  إن كانت موجودة في كل  $\bar{b}$  ، وأخذت  $\bar{b}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  ، فإن  $\bar{a}$  تكون موجودة في كل  $\bar{c}$  ؛ وذلك قد كان حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة  $\bar{a}$   $\bar{b}$  سالبة ، لانه / ١٠ / يمكن ألا تكون  $\bar{a}$  موجودة في شيء من  $\bar{b}$   $\bar{c}$  وتكون  $\bar{b}$  موجودة في بعض  $\bar{c}$  : مثل الجنس في نوع وفصل من جنس آخر ، كالحي فإنه لا يوجد في

شيء من العقلي ولا في شيء من الفكري ، فأما العقلي فإنه موجود في بعض الفكري . فإذا إن أخذت  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $B$  وأخذت  $B$  موجودة  $15/$  في كل  $C$  ، فإن  $\bar{A}$  تكون غير موجودة في شيء من  $C$  — وذلك قد كان حقاً .

وأما في القياسات الجزئية فقد يمكن — إذا كانت المقدمة الأولى كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً — أن تكون النتيجة صدقاً . وقد يمكن أيضاً أن تكون  $20/$  النتيجة صدقاً إذا كان بعض المقدمة الأولى كذباً وبعض الأخرى صدقاً . وقد يعرض أيضاً ذلك إذا كانتا جميعاً كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $B$  وموجودة في بعض  $C$  : مثل الحلي ، فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض  $25/$  الأبيض ، فإن وُضِعَ الحد الأوسط ثلجاً ، والطرف الأول حياً ، وأخذت  $A$  موجودة في كل  $B$  ، و  $B$  موجودة في بعض  $C$  ، فإن مقدمة  $\bar{A}$  تكون كلها كذباً ومقدمة  $B$  صدقاً ، وتكون النتيجة حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة  $\bar{A}$  سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون  $\bar{A}$  موجودة في كل  $B$   $30/$  وغير موجودة في بعض  $C$  وتكون  $B$  موجودة في بعض  $C$  ، كالحلي فإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض . وأما الإنسان فموجود في بعض الأبيض . فإذا إن وضع الإنسان حداً أوسط وأخذت  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $B$  و  $B$  في بعض  $C$  وكانت مقدمة  $\bar{A}$  كلها كذباً ،  $35/$  فإن النتيجة تكون صدقاً [ ١١٠ ب ] .

وكذلك يعرض إن كانت مقدمة  $\bar{A}$  بعضها كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون  $\bar{A}$  في بعض  $B$  وفي بعض  $C$  وتكون  $B$  موجودة في بعض  $C$  : كالحلي ، فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ،  $40/$  والجيد موجود في بعض الكبير . فإذا إن أخذت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $B$  ، و  $B$

موجودة في بعض حـ ، وكان بعض مقدمة ا ب كذباً ومقدمة ب ح صدقاً ، فإن النتيجة تكون صدقاً . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة ا ب سالبة ، لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها وبنحو ما أخذت .

وأيضاً إن كانت مقدمة ا ب صدقاً <sup>(١)</sup> ومقدمة ب ح كذباً <sup>(٢)</sup> ، فإن النتيجة تكون صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون ا موجودة في كل ب وموجودة /٥/ في بعض ح وتكون ب غير موجودة في شيء من ح : كالحي ، فإنه موجود في كل ققنئس وفي بعض الأسود ، والققنئس غير موجود في شيء من الأسود ، فإذا أخذت ا موجودة في كل ب ، وب في بعض ح ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة ب ح كذباً . وكذلك يعرض إن كانت مقدمة /١٠/ ا ب سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون ا غير موجودة في شيء من ح مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر والعرض الذي لأنواع الجنس كالحي فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد /١٥/ فغير موجود في شيء من الأبيض . فإن وُضع العدد حداً أوسط وأخذت ا غير موجودة في شيء من ب وب في بعض ح فإن ا تكون غير موجودة في بعض ح وذلك قد كان حقاً . ومقدمة ا ب حق ، وب ح كذب .

وكذلك تكون النتيجة صدقاً ، وإن كانت مقدمة ا ب كذباً ومقدمة /٢٠/ ب ح كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون ا موجودة في بعض ب وفي بعض ح وتكون ب غير موجودة في شيء من ح ، مثل أنه إن كانت ب ضد ح وكانا جميعاً عراضين في جنس واحد كالحي ، فإنه في بعض الأبيض /٢٥/ وفي بعض الأسود . وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإذا أخذت ا موجودة في كل ب وب موجودة في بعض ح ،

(١) ص : صدق .

(٢) ص : كذب .

فإن النتيجة تكون حقاً . وكذلك يعرض [و] إن أخذت مقدمة أ ب سالبة .  
وبيان ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبنحو ما وُضِعَتْ .

وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه  
/٣٠/ قد يمكن أن تكون م غير موجودة في شيء من حـ مثل الجنس [١١١] ،  
في النوع الذي من جنس آخر وفي العَرَض الذي لأنواعه : مثل الحلي ،  
فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض والعدد غير  
موجود /٣٥/ في شيء من الأبيض . فإن أخذت أ موجودة في كل ب وبـ  
في بعض حـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً والمقدمتان جميعاً كذب . — وكذلك  
يعرض إذا كانت مقدمة أ ب سالبة ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون أ  
موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض حـ وتكون ب غير موجودة  
في شيء من حـ : /٤٠/ كالحلي ، فإنه موجود في كل قُفْسُوس وغير موجود  
في بعض الأسود ، والقُفْسُوس /٥٥/ ب غير موجود في شيء من الأسود .  
فإذاً إذا أخذت أ غير موجودة في شيء من ب وبـ موجودة في بعض حـ ،  
فإن أ تكون غير موجودة في بعض حـ ، فالنتيجة صدق والمقدمات كذب .

### - ٣ -

## < الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات  
كاذبة : < سواء > كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها ،  
أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها كذباً : أيما منهما اتفق ،  
/٥/ أو كانت الواحدة كلها كذباً وبعض الأخرى كذباً <sup>(١)</sup> . وذلك يكون

---

(١) ص : كذب .

إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

لأنه إن كانت  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $B$  وموجودة في كل  $\bar{C}$  ،  
١٠/ فإن  $B$  تكون غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  : كالحلي ، فإنه غير  
موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس . فإن وضعت هذه  
المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ  $\bar{A}$  موجودة في كل  $B$  وغير موجودة  
في شيء من  $\bar{C}$  فإن النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . — وكذلك  
يعرض إن كانت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $B$  وغير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ،  
لأن القياس في ذلك ١٥/ واحد . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة  
كلها كذباً والأخرى كلها صدق ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون  $\bar{A}$  موجودة  
في كل واحد من  $B$   $\bar{C}$  وتكون  $B$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  : كالجنس  
في الأنواع التي ليس بعضها تحت بعض ، مثل الحلي فإنه موجود في كل  
إنسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . فإن  
أخذ الحلي موجوداً في الواحد ، غير ٢٠/ موجود في الآخر ، فإن المقدمة  
الواحدة تكون كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، وتكون النتيجة كلها  
صدقاً : في أي ناحية صيرت السالبة . وكذلك يعرض إن كان بعض المقدمة  
الواحدة [ ١١١ ب ] كذباً وكل الأخرى صدقاً ، لأنه ٢٥/ قد يمكن أن  
تكون  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $B$  وفي كل  $\bar{C}$  . وأما  $B$  فغير موجودة في  
شيء من  $\bar{C}$  : كالحلي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غراب ،  
والأبيض غير موجود في واحد من الغربان . فإن أخذت  $\bar{A}$  غير موجودة  
في شيء من  $B$  وموجودة في كل  $\bar{C}$  ، فإن مقدمة  $\bar{A}B$  يكون بعضها كذباً  
وكل مقدمة  $\bar{A}\bar{C}$  صدقاً ؛ وأما النتيجة فصديق في أي ناحية صيرت السالبة .  
٣٠/ والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن  
كان بعض المقدمة الموجبة كذباً والسالبة صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن  
تكون  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $B$  وغير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  وتكون  $B$   
غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  : مثل الحلي ، فإنه في بعض الأبيض وغير

موجود في شيء من /٣٥/ القير ، والأبيض غير موجود في شيء من القير .  
 فإذا إن أخذت  $A$  موجودة في كل  $B$  وغير موجودة في شيء من  $C$  فإن  
 بعض مقدمة  $A \rightarrow B$  حق ، وأما النتيجة فحق . وكذلك يعرض إن كانت كل  
 واحدة من المقدمتين بعضها كذباً ، لأنه قد يمكن أن تكون  $A$  موجودة في  
 بعض  $B$  وبعض  $C$  وتكون  $B$  غير /٤٠/ موجودة في شيء من  $C$  : مثل  
 الحي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض الأسود وأما الأبيض فغير /٢٥٦/  
 موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت  $A$  موجودة في كل  $B$  وغير  
 موجودة في شيء من  $C$  ، فكل واحدة من المقدمتين بعضها كذبٌ والنتيجة  
 صدقٌ ، وكذلك يعرض وإن حوِّلت السالبة . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية ، لأنه ليس شيء يمنع /٥/  
 من أن تكون  $A$  موجودة في كل  $B$  وبعض  $C$  وتكون  $B$  غير موجودة  
 في بعض  $C$  : كالحی ، فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض .  
 فإن أخذت  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  وموجودة في بعض  $C$  ، فإن المقدمة  
 الكلية تكون كلها كذباً والجزئية كلها صدقاً . وأما النتيجة /١٠/ فصدق .  
 وكذلك يعرض إذا صيِّرت مقدمة  $A \rightarrow B$  موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون  
 $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  وغير موجودة في بعض  $C$  وتكون  $B$  غير  
 موجودة في بعض  $C$  : مثل الحي ، فإنه ليس بموجود في غير المتنفس وغير  
 موجود في بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس بموجود في [١١٢] بعض  
 الأبيض . فإن وضعت  $A$  موجودة في كل  $B$  وغير موجودة في بعض /١٥/  
 $C$  فإن مقدمة  $A \rightarrow B$  الكلية كلها كذب ، ومقدمة  $A \rightarrow C$  صدق ، وأما النتيجة  
 فتكون صدقاً .

وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً ، لأنه لا شيء  
 يمنع أن تكون  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$   $C$  وتكون غير موجودة /٢٠/  
 بعض  $C$  : كالحی ، فإنه ليس بموجود في واحد من الأعداد ولا في غير



المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت  
أ غير موجودة في شيء من ب > وموجودة في بعض <sup>(١)</sup> ح فإن < النتيجة  
والمقدمة الكلية تكونان صدقاً ، والمقدمة الجزئية كذباً .

٢٥/ وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ المقدمة الكلية واجبة ، لأنه قد  
يمكن أن تكون أ موجودة في كل واحدة من ب ح وتكون ب غير موجودة  
في بعض ح كالجنس في النوع والفصل : مثل الحي ، فإنه موجود في كل  
إنسان وكل مَشَاء ، والإنسان غير موجود في كل مَشَاء . فإذا إن اخذتْ  
أ موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ح فإن المقدمة الكلية تكون  
صدقاً /٣٠/ والجزئية كذباً . وأما النتيجة فتكون صدقاً . وهو بين أنه إذا  
كانت المقدمتان كذباً . فقد تكون النتيجة صدقاً ، إذ كان يمكن أن تكون  
أ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ح ، وتكون ب غير موجودة  
في بعض /٣٥/ ح . لأنه إذا أخذت أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة  
في بعض ح ، فإن كلتا <sup>(٢)</sup> المقدمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه  
قد يمكن أن تكون أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في كل ح  
وتكون /٤٠/ ب غير موجودة في بعض ح : كالحَي ، فإنه غير موجود  
في شيء من العلم وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل  
إنسان . فإن /٥٦/ ب أخذت موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض  
ح ، فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

(١) تصحيح بالهامش .

(٢) ص : كلتي .

## < الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدّمتان كلتاهما كذباً ، أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذباً ، /٥/ أو كان بعضُ الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغيّرُ المقدّماتُ ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من  $A$  و  $B$  غير موجودة في شيء من  $C$  . وأما  $A$  فتكون موجودة في بعض  $B$  مثل /١٠/ الإنسان والمشيء ، فإنهما ليسا بموجودين في واحد مما هو غير متنفس ، وأما الإنسان فموجود في بعض المشيء ، فإن أخذت  $A$  و  $B$  موجودتين في كل  $C$  ، فإن كل واحدة من المقدّمتين تكون كلها كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

[١١٢ ب] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون  $B$  غير موجودة في شيء من  $C$  و  $A$  موجودة في كل  $C$  /١٥/ وتكون  $A$  غير موجودة في بعض  $B$  : مثل أن الأسود غير موجود في شيء من القُقُنُس ، والحلي موجود في كل قُقُنُس ، فالحلي غير موجود في كل شيء أسود . فإذاً إن أخذت  $B$  موجودة في كل  $C$  و  $A$  غير موجودة في شيء من  $C$  فإن  $A$  تكون غير موجودة في بعض  $B$  ، والنتيجة صدق والمقدّمتان جميعاً كذب .

فإن كانت كل واحدة من المقدّمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا  $A$  و  $B$  موجودتين في بعض  $C$  وتكون  $A$  موجودة في بعض  $C$  كالأبيض والحديد فإنهما موجودان في بعض  $C$  /٢٥/ الحلي ، والأبيض موجود في بعض الحديد . فإن وُضِعَتْ كلتا  $A$  و  $B$  موجودتين في كل  $C$  فإن كلتا المقدّمتين تكونان كذباً والنتيجة صدقاً . وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ مقدّمة  $A$  سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن

تكون  $\bar{A}$  غير موجودة في بعض  $\bar{C}$  وتكون  $\bar{B}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  وتكون  $\bar{A}$  غير موجودة في كل  $\bar{B}$  ، كالجيد فإنه غير موجود في بعض الحلي . وأما ٣٠/ الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذا إن أخذت  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  و  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، لأنه قد يمكن أن تكون كلتا  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  موجودتين ٣٥/ في كل  $\bar{C}$  وتكون  $\bar{A}$  غير موجودة في بعض  $\bar{B}$  ، كالحلي والأبيض : فإنهما موجودان في كل ققنُس ، والحلي غير موجود في كل أبيض .

فإذا قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  و  $\bar{A}$  غير موجودة في كلها ، فإن مقدمة  $\bar{B}$   $\bar{C}$  تكون كلها صدقا ومقدمة  $\bar{A}$   $\bar{C}$  كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

٤٠/ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة  $\bar{B}$   $\bar{C}$  كذبا ومقدمة  $\bar{A}$   $\bar{C}$  صدقا ، والحدود التي في ذلك هي : أسود ، وققنُس ، وغير متنفس .

وكذلك أيضاً يعرض إذا أخذنا كلتا المقدمتين موجبتين ، لأنه لا شيء ٥٧/ يمنع أن تكون  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  وتكون  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{B}$  : كالحلي ، فإنه موجود في كل ققنُس ، والأسود غير موجود في واحد من الققنُس ، والأسود موجود في بعض الحلي . فإذا إن أخذت  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  ٥/ موجودتين في كل  $\bar{C}$  ، فإن مقدمة  $\bar{B}$   $\bar{C}$  تكون كلها صدقا ومقدمة  $\bar{A}$   $\bar{C}$  كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن حوّلت مقدمة  $\bar{A}$   $\bar{C}$  صدقا [١١٣] ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك قد تكون النتيجة صدقا إذا كانت المقدمة الواحدة كلها صدقا وبعض الأخرى كذبا ، لأنه قد يمكن ١٠/ أن تكون  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  وتكون  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  .

وأما  $\bar{A}$  فموجودة في بعض  $\bar{B}$  : مثل ذي الرجلين ، فإنه موجود في كل إنسان ، والجيد غير موجود في كل إنسان ، والجيد موجود في بعض ذي الرجلين . فإن أخذت  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  موجودتين في كل  $\bar{C}$  ، فإن مقدمة  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  تكون كلها صدقا ، وبعض مقدمة  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$  كذبا ، وأما النتيجة فصديق .  
/١٥/

وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$  صدقا ومقدمة  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  كذبا ، لأن البيان على ذلك إذا حوِّلت المقدمات بهذه الحدود التي تقدمت .

وكذلك يعرض إذا أخذت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ؛ فلأنه قد يمكن أن تكون  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  و  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{C}$  ، /٢٠/ فإذا كانت المقدمات هكذا فقد تكون  $\bar{A}$  غير موجودة في كل  $\bar{B}$  . فإن أخذت  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  و  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ، فإن المقدمة السالبة يكون بعضها كذبا ويكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضاً النتيجة صدقا . فلأنه قد تبين أنه إذا كانت  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  و  $\bar{B}$  موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون  $\bar{A}$  غير موجودة /٢٥/ في بعض  $\bar{B}$  ، فإنه بين أنه إذا كانت مقدمة  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$  كلها صدقا ، وبعض مقدمة  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن أخذت  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  و  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  ، فإن مقدمة  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$  تكون كلها صدقا وبعض مقدمة  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  كذب .

وهو بين في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدمات كاذبة /٣٠/ نتيجة صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبين بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غير موجود في شيء من الموضوع /٣٥/ وأخذ موجوداً في كله ، أو كان موجوداً في بعضه فأخذ موجوداً في كله .

فهو بَيِّنٌ أنه إذا كانت النتيجة كذباً فبالضرورة يكون بعض المقدمات كذباً أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقا ، فليس باضطرار أن تكون المقدمات صدقا ، لا بعضها ولا كلها ، بل قد تكون النتيجة صدقا من غير ٤٠/ أن تؤخذ في القياسات مقدّمة "صدق" ، ولكن ليس باضطرار . والعلة في ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان لهما هذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجوداً ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم ٥٧/ ب/ يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجودا ، فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجودا . وإذا وُضِع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحال أن يكون الآخر بعينه موجودا باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت  $\bar{A}$  أبيض ٥/ فبالضرورة تكون  $B$  عظيما ، وإذا لم تكن  $\bar{A}$  أبيض فبالضرورة تكون  $B$  عظيما ، لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو  $A$  ، فإن شيئا ما بالضرورة يكون عظيما وهو  $B$  . وإذا كانت  $B$  عظيما فإن  $\bar{C}$  لا يكون أبيض ، فيلحق باضطرار إذا كانت  $\bar{A}$  أبيض ألا تكون  $\bar{C}$  أبيض . فإذا كان اثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضطرار ، وإذا لم يكن الآخر فبالضرورة ١٠/ لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن  $B$  عظيما ، فليس يمكن أن يكون  $\bar{A}$  أبيض ؛ فإن كان إذا لم يكن  $\bar{A}$  أبيض يلحق باضطرار أن يكون  $B$  عظيما ، فإنه قد يعرض ضرورة إذا لم تكن  $B$  عظيما أن تكون  $B$  بعينها عظيما ، وذلك محال : لأنه إن لم تكن  $B$  عظيما فإن  $\bar{A}$  لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يُظَنُّ أنه يجب إذا لم يكن  $\bar{A}$  أبيض أن تكون  $B$  عظيما ، فإن  $\bar{A}$  لا تكون ١٥/ أبيض بالضرورة ، وكان يظن أنه يجب إذا لم تكن  $\bar{A}$  أبيض أن تكون  $B$  عظيما ؛ فإنه يعرض إذا لم تكن  $B$  عظيما أن تكون  $B$  بعينها عظيما كما تبين بالثلاثة الحروف .

## < البرهان الدوري في الشكل الأول >

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ /٢٠/ النتيجة وإحدى المقدمات فتجتمع منهما المقدمة الباقية المأخوذة في القياس الأول . مثل أنه إن احتيج أن يتبين أن  $A$  موجودة في كل  $C$  ، ثم تبين ذلك بـ  $B$  ، فإن أخذت  $A$  موجودة في كل  $C$  وحـ  $A$  موجودة في كل  $B$  ، فإن  $A$  تكون موجودة في كل  $B$  . وأما أولاً فأخذت المقدمة بالعكس /٢٥/ أن  $B$  موجودة في كل  $C$  ، فإن احتيج أن تبين أن  $B$  موجودة في كل  $C$  فإن ذلك يتبين إذا أخذت  $A$  مقولة على كل  $C$  التي كانت نتيجة ؛ وأخذت  $B$  مقولة على كل  $A$  التي كانت أولاً مأخوذة بالعكس أن  $A$  مقولة على كل  $B$  وليس يكون أن تبين القضايا بعضها من بعض على غير هذه الجهة . /٣٠/ لأنه إن أخذت  $C$  آخر وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد على هذه الجهة أشياء بـ  $C$  يكون كل واحد منها مستعملاً في تبين الآخر ؛ وإن أخذت من المقدمات شيء فبالضرورة يكون المأخوذ مقدمة واحدة ، لأنه إن أخذتاً جميعاً ، رجعت النتيجة الأولى ، ولكن ينبغي [ ١١٤ ] أن تكون مخالفة لها . أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدمة القياس /٣٥/ الواحدة تكون غير متبرهنة ، لأنه لا يكون أن تبين بهذه الحدود أن الثابت الأوسط والأوسط في الأول . وأما في المنعكسة فقد تبين كل قضايا القياس بعضها من بعض ، مثل ما إذا كانت حدود  $A$  بـ  $C$  منعكسة بعضها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية  $A$  حـ مبرهنة بتوسط  $B$  وأيضاً قضية  $A$  بـ بالنتيجة وعكس مقدمة  $B$  حـ . وكذلك تبين قضية /٤٠/  $B$  حـ بالنتيجة وعكس مقدمة  $A$  بـ . وينبغي أن تبين مقدمتا  $C$  بـ  $A$  ، /٥٧/ لأن هذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت  $B$  موجودة في كل  $C$  وحـ في كل  $A$  ، يكون قياس  $B$  إلى  $A$  ، وأيضاً إن أخذت  $C$

موجودة في كل  $A$  و  $A$  موجودة في كل  $B$  ، فإن  $C$  بالضرورة تكون موجودة في كل  $B$  . ففي كلا <sup>(١)</sup> هذه القياسين أخذت مقدمة  $C \rightarrow A$  غير  $5/$  مبرهنة ، لأن المقدمات الآخر مبرهنة . فإذاً إن نحن برهنا هذه القضية تكون جميع القضايا مبرهنة بعضها ببعض . فإن أخذت  $C$  موجودة في كل  $B$  ، وب  $A$  في كل  $A$  ، فإن كلتا <sup>(٢)</sup> المقدمتين توجد مبرهنتين ، وتكون  $C$  بالضرورة  $10/$  موجودة في كل  $A$  . فهو إذن بين أن في الحدود الراجعة بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما <sup>(٣)</sup> في الآخر فلا تكون كما قلنا أولاً  $15/$

ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدمة في تبين ما كان يسره . وأما في القياسات السالبة فهكذا تبين القضايا  $20/$  بعضها من بعض . ولتكن  $B$  موجودة في كل  $C$  ، و  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  فالنتيجة أن  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  التي كانت أولاً أيضاً ينبغي أن يتبين أن  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  التي كانت أولاً  $25/$  مقدمة ، فلتكن  $A$  غير موجودة في شيء من  $C$  و  $C$  موجودة في كل  $B$  ، لأن على هذه الجهة تكون المقدمة بالعكس . فإن كان ينبغي أن نبرهن أن  $B$  موجودة في كل  $C$  ، فليس ينبغي أن تعكس مقدمة  $A \rightarrow B$  كمثال الآخر ، لأن القول إن : «  $B$  غير موجودة في شيء من  $A$  » و «  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  » — مقدمة واحدة لا فرق بينهما ، ولكن ينبغي أن يقال إن ما لا يوجد  $A$  في شيء منه ،  $B$  موجودة في كله . فلتكن  $A$  غير موجودة في شيء  $20/$  من  $C$  التي كانت نتيجة ، ولتكن  $B$  موجودة في كل ما لا توجد  $A$  في شيء منه . فإذاً  $B$  موجودة في كل  $C$  بالضرورة .

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : مُصْلَح من السرياني .

فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى /٣٥/ المقدّمتين بالعكس فنتج منهما المقدّمة الباقية .

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تبرهن المقدّمة الكلية من المقدّمات الآخر ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو بيّن أنه لا يمكن أن تبرهن /٤٠/ الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبين من المقدّمات الكلية ، والنتيجة ليست كلية ؛ والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدّمتين .

/٥٨ ب/ ومن بعد فإنه لا يكون قياس ألّبتة إذا أخذت المقدّمة الصغرى منعكسة ، لأن <sup>(١)</sup> كلتا المقدّمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدّمة الصغرى فقد تبرهن . فلتبرهن أ أنها مقولة على بعض ح بتوسط ب ، فإن أخذت ب موجودة في كل أ وبقيت النتيجة على حالها ، فإن ب تكون موجودة في بعض ج ويكون الشكل الأوّل ، والحدّ الأوسط أ . وإذا كان القياس /٥/ سالبا فليس يمكن أن تبرهن المقدّمة الكلية للعلّة التي قلنا أولا . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدّمة أ ب كمثل ما في القياسات الكلية . كقولنا : كل ما ليس يوجد آ في بعضه ، فإن ب توجد في بعضه ، لأنه /١٠/ لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدّمة الصغرى سالبة .

## - ٦ -

### < البرهان الدوري في الشكل الثاني >

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا <sup>(٢)</sup> المقدّمتين /١٥/ موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن ، بموجبتين .

---

(١) ص : كلّي .

(٢) ص : كلّي .



وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن  $\bar{A}$  موجودة في كل  $B$  وغير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ، فالنتيجة أن  $\bar{B}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ويكون الشكل الثاني /٢٠/ والحد الأوسط  $\bar{B}$  .

فإن أخذت مقدمة  $\bar{A} \bar{B}$  سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأول ، لأن  $\bar{C}$  موجودة في كل  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  ، غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ، فإذا  $\bar{B}$  غير /٢٥/ موجودة في شيء من  $\bar{A}$  ؛ فـ  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{B}$  ؛ وليس يكون قياساً من النتيجة وإحدى المقدّمتين . فإذا أخذت مقدمة أخرى يكون قياس .

/٣٠/ فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعلّة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة . فلتكن  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{B}$  وغير موجودة في بعض  $\bar{C}$  ، فالنتيجة أن  $\bar{B}$  غير موجودة [١١٥] في بعض  $\bar{C}$  . فإن أخذت  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{A}$  وغير موجودة في كل  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  تكون غير موجودة في بعض  $\bar{C}$  والحد الأوسط  $\bar{B}$  . فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تبرهن مقدمة  $\bar{A} \bar{C}$  إذا انعكست مقدمة /٣٥/  $\bar{A} \bar{B}$  ، لأنه يعرض إما أن تكون كلتا <sup>(١)</sup> المقدّمتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذاً ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي يكون  $\bar{B}$  غير موجودة في بعضه ، فإن  $\bar{A}$  تكون موجودة في بعضه .

- ٧ -

### < البرهان الدوري في الشكل الثالث >

/٤٠/ وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا <sup>(١)</sup> المقدّمتين كليتين ، فليس

(١) ص : كلي .

يمكن أن /١٥٩/ نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدّمات الكلية ،  
والنتيجة التي في هذا الشكل أبدأ هي جزئية . فإذا هو بين في الحملة أنه لا  
يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية في هذا الشكل . — فإن كانت المقدمة الواحدة  
كلية والأخرى جزئية ، أحياناً يكون برهان ، وأحياناً لا يكون . فإذا  
كانت كلتا المقدمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياس .  
وأما إذا كانت /٥/ الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياس . وبيان ذلك أن  
أن تكون  $P$  موجودة في كل  $C$  ، وب  $C$  في بعض  $C$  ، والنتيجة  $P \supset B$  ، فإن  
أخذت  $C$  موجودة في كل  $A$  . فقد تبين أن  $A$  موجودة في بعض  $B$  ، وأما  
أن  $B$  في بعض  $C$  فلم يتبين ، وإن كان لازماً بالضرورة إذا كان  $C$  في  
 $B$  أن يكون  $B$  /١٠/ في بعض  $C$  . ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن  
شيئاً موجود في آخر وآخر في شيء بعكس قول . ولكن ينبغي أن يزداد في  
القول أنه كل شيء موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في شيء . فإذا  
زيد ذلك ، ليس يكون القياس من النتيجة وإحدى المقدمتين فقط . — فإن  
كانت  $B$  موجودة /١٥/ في كل  $C$  ، و  $A$  في بعض  $C$  ، فإن نتيجة  $A \supset C$   
تكون بيسنة إذا أخذت  $C$  موجودة في كل  $B$  و  $A$  في بعض  $B$  ، لأنه يلزم  
ضرورة أن تكون  $A$  في بعض  $C$  ، إذ كان الحد الأوسط  $B$  والحدود  $A \supset B$   
 $C$  . — وإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة  
كلية ، فالمقدمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون  $B$  موجودة في كل  
 $C$  و  $A$  غير /٢٠/ موجودة في كل  $C$  ، فالنتيجة أن  $A$  غير موجودة في كل  
 $B$  فإن أخذ مع النتيجة أن  $C$  موجودة في كل  $B$  ، فإنه يلزم ضرورة أن  
تكون كل  $A$  غير موجودة في بعض  $C$  إذا كانت  $B$  [١١٥ ب] واسطة . —  
وأما إذا كانت /٢٥/ السالبة كلية ، فإن المقدمة الأخرى لا تنتج إلا على  
نحو ما قيل قبل إن أخذ كل ما لم يوجد في بعض هذا ، فإن الآخر موجود  
فيه ، مثل ما أن تكون  $A$  غير موجودة في شيء من  $C$  و  $B$  في بعض  $C$  ،  
والنتيجة أن  $A$  غير موجودة في بعض  $B$  . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ  $A$  في

بعضه فتحَ موجودة /٣٠/ في بعضه ، فإنه يجب أن تكون حَ موجودة في بعض بَ ، وليس يمكن على نحوٍ آخر أن تعكس المقدّمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأوّل يكون بالشكل /٣٥/ الأوّل والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأوّل . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كله ، وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأوّل والثالث . وأما في الشكل الثالث ، فإن البيان /٤٠/ يكون به في المقاييس كلها . وهو أيضاً بيّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا تتبين بها إما أن تكون على الدور إما أن تكون ناقصة .

## - ٨ -

### < انعكاس القياس في الشكل الأول >

٥٩ ب/ وأما انعكاس القياس فهو أن نبين <sup>(١)</sup> بانعكاس نتيجة القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها إحدى المقدّمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة <sup>(٢)</sup> /٥/ تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد

---

(١) تحتها : بينا .

(٢) أي لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدّمة الأخرى .

يكون <sup>(١)</sup> بكلا الانعكاسين ؛ وذلك يتبين فيما يتلو من القول . والمتناقضات هي : كل ولا كل ، وبعض ولا واحد ؛ والمتضادات هي : كل ولا واحد ، ١٠/ وبعض ولا بعض . فليكن بَيِّنًا أن  $\bar{A}$  مقولة على كل  $\bar{C}$  بتوسط  $\bar{B}$  ، فإن أُخِذَ أن  $\bar{A}$  غير مقولة على شيء من  $\bar{C}$  ومقولة على كل  $\bar{B}$  تكون غير مقولة على شيء من  $\bar{C}$  . فإن كانت  $\bar{A}$  غير مقولة على شيء من  $\bar{C}$  ، و  $\bar{B}$  مقولة على كل  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  غير مقولة على بعض  $\bar{B}$  وليس غير مقولة على شيء منه ، لأنه ١٥/ لا يمكن تبين العامي <sup>(٢)</sup> بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدمة الكبرى نقضاً عاماً بانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تُنقَضُ بالشكل الثالث ، وذلك أنا بَيِّنًا > أن < كلتا <sup>(٣)</sup> المقدمتين لا محالة تكون على الطرف الأصغر . — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة : فليكن <sup>(٤)</sup> بَيِّنًا أن  $\bar{A}$  غير موجودة ٢٠/ في شيء من  $\bar{C}$  بتوسط  $\bar{B}$  ، فإن أُخِذَت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  وغير موجودة في شيء من  $\bar{B}$  ، فإن  $\bar{B}$  [ ١١٦ ] غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  . وإذا كانت  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  في بعض  $\bar{B}$  ، ولكن لم تكن في شيء منها .

٢٥/ فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست بعامية ، لأن إحدى المقدمتين تكون جزئية ، فإذا فالنتيجة تكون جزئية . فليكن قياسٌ موجبٌ ، وليرتجع هكذا . فإذا إن كانت  $\bar{A}$  غير موجودة ٣٠/ في كل  $\bar{C}$  وموجودة في كل  $\bar{B}$  ، فإن  $\bar{B}$  غير موجودة في كل  $\bar{C}$  . وإن كانت  $\bar{A}$  غير موجودة في كل  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  غير موجودة في كل  $\bar{B}$  . — وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت  $\bar{A}$  موجودة في

(١) ص : بكلي .

(٢) العامي : الكلي .

(٣) ص : بنا كلي .

(٤) ص : بين .

بعض حـَ وغير موجودة في شيء من بـَ ، فإن بـَ غير موجودة في بعض حـَ ، ليس ولا في شيء منها . وأيضاً إن كانت أـَ في بعض حـَ و بـَ في كل حـَ كما أخذت في القياس /٣٥/ الأول ، فإن أـَ تكون في بعض بـَ .

وأما في المقاييس الجزئية إذا ارتفعت النتيجة بالتناقض ، فإن <sup>(١)</sup> كلتا المقدمتين تبطلان . وأما إذا ارتفعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ، /٦٠/ لأنه ليس يعرض فيها كنحو ما يعرض في المقاييس العامة من إبطال المقدمات بانعكاس النتيجة . فليكن مُنتجاً أن أـَ مقولة على بعض حـَ ، فإن أخذ أن أـَ غير موجودة في شيء من حـَ و بـَ في بعض حـَ ، فإن أـَ غير موجودة في بعض بـَ . وإن كانت أـَ غير موجودة في شيء من حـَ ، وموجودة في كل بـَ ، فإن بـَ غير موجودة في شيء من حـَ . فإذاً كلتا المقدمتين تبطلان . فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين ، لأنه إن كانت أـَ غير موجودة في بعض حـَ وموجودة في كل بـَ ، فإن بـَ غير موجودة في بعض حـَ ، ولكن ليس تبطل المقدمة /٥/ الأولى ، لأنه يمكن أن تكون بـَ في بعض حـَ ، ويمكن ألا تكون ، وأما على مقدمة أـَ بـَ فليس يكون قياس بـَ ، لأنه إن كانت أـَ غير موجودة في بعض حـَ ، و بـَ موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدمات تبطل. — /١٠/ وكذلك إن كان القياس سالباً ، لأنه إن أخذت أـَ موجودة في كل حـَ تبطل كلتا المقدمتين . فإن كانت أـَ موجودة في بعض حـَ ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدّم .

## — ٩ —

### < انعكاس القياس في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ ب] المقدمة الكبرى /١٥/

---

(١) ص : كلتي .

بالتضاد كيفما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياسٌ عاميٌّ . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة ، أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد ٢٠/ كان إبطال المقدمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدمة بالتناقض . — وبيان ذلك أن تكون أ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ح ، والنتيجة ب ولا على شيء من ح . فإن أخذت ب موجودة في كل ح وأضيف إليها مقدمة أ ب ، فإن أ تكون موجودة في كل ح ، لأن القياس يكون في الشكل الأول . فإن كانت ب موجودة في كل ح ، وأ غير موجودة في كل ح ، فإن أ ليست موجودة في كل ب ، والقياس ٢٥/ في الشكل الثالث . — فإن انعكست نتيجة ب ح بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت ب موجودة في بعض ح ، وأ ليست موجودة في شيء من ح ، فإن أ ليست موجودة في بعض ٣٠/ ب . وأيضاً إن كانت ب موجودة في بعض ح ، وأ في كل ب ، فإن أ في بعض ح . فهو بين أن المقاييس مناقضة . — وكذلك <sup>(١)</sup> يمكننا أن نبين في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

فإن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحد من المقدمتين تبطل ، كمثلاً ما ولا في الشكل الأول <sup>(٢)</sup> . فإن كان انعكاس النتيجة ٣٥/ بالتناقض ، فكلتا المقدمتين تبطل <sup>(٣)</sup> . وبيان ذلك أن توضع أ ليست موجودة في شيء من ب ، وموجودة في بعض ح ، والنتيجة ب ح ، فإن وضعت أن ب في بعض ح ، وأضيف إلى ذلك مقدمة أ ب ، تكون النتيجة أن أ ليست موجودة في بعض ح ، وغير موجودة في بعضها .

(١) ص : يمكننا .

(٢) أي : وكذلك لا تبطل في الشكل الأول .

(٣) ص : تبطلان .

٤٠/ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَ ، وَا في بعض حَ ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أُخذتَ كلية . فإذاً ليس تبطل مقدمة آ ب . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا <sup>(١)</sup> المقدمتين ٦٠/ ب تبطل ، لأنه إن وُضعتَ بَ موجودة في كل حَ ، وَا ليس في شيء من بَ ، فإن آ ليست في شيء من حَ ، وقد كانت في بعض حَ . وأيضاً إن كانت في كل حَ ، وَا في بعض حَ ، فإن آ تكون في بعض بَ . وكذلك يمكننا <sup>(٢)</sup> أن نبين في القياس الذي كليته موجبة .

## - ١٠ -

### < انعكاس القياس في الشكل الثالث >

[١١٧ أ] وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تنتقض ، وذلك في كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدمتين في كل المقاييس . — فلنبين أن آ في بعض بَ موجودة ، ولتؤخذ حَ واسطة ، ولتكن المقدمات ١٠/ كلية . فإن أخذتَ آ غير موجودة في بعض بَ ، و بَ في كل حَ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شيء على آ و حَ ، ولا أيضاً إن أخذتَ آ غير موجودة في بعض بَ ، وموجودة في كل حَ يكون قياس على بَ و حَ . وكذلك يتبين في المقدمات التي ليست كلية ؛ لأنه < في القياس المعكوس <sup>(٣)</sup> > النتيجة ١٥/ إما أن تكون المقدمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدمة التي عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل الأول

(١) ص : كلي ... تبطلان .

(٢) ص : يمكننا .

(٣) خرم في الأصل بمقدار ٣ كلمات .

ولا في الشكل الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل /٢٠/ واحدة من المقدمات تبطل ، لأنه إن لم تكن  $A$  موجودة في شيء من  $B$  و  $B$  موجودة في كل  $C$  ، فإن  $A$  لا تكون موجودة في شيء من  $C$  . وأيضاً إن كانت  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  وموجودة في كل  $C$  ، فإن  $B$  غير موجودة في شيء من  $C$  . وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدمات جزئية ، لأنه إن كانت  $A$  غير موجودة في شيء من  $B$  ، و  $B$  موجودة في بعض  $C$  ، فإن  $A$  غير موجودة في بعض  $C$  . فإن كانت  $A$  غير موجودة /٢٥/ في شيء من  $B$  وموجودة في كل  $C$  ، فإن  $B$  غير موجودة في شيء من  $C$  .

وكذلك يعرض في القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن  $A$  أنها غير موجودة في بعض  $B$  ، وأن تكون مقدمة  $B$   $C$  موجبة ، ومقدمة  $A$   $C$  سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضد النتيجة /٣٠/  $> F$  ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت  $A$  في بعض  $B$  ، و  $B$  في كل  $C$  ، فإنه لا يكون قياس على  $A$  و  $C$  ، ولا إذا كانت  $A$  في بعض  $B$  وغير موجودة في شيء من  $C$  . فإن  $C$  يكون قياس على  $B$  و  $C$  . فإذاً ليس تبطل المقدمات بعكس النتيجة على الضد . وأما إذا عكست على التناقض ، فإن المقدمات تبطل ، لأنه إن كانت  $A$  موجودة في كل  $B$  ، و  $B$  /٣٥/ في كل  $C$  ، فإن  $A$  موجودة في كل  $C$  ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء من  $C$  . وأيضاً إن كانت  $A$  موجودة في كل  $B$  ، وغير موجودة في شيء من  $C$  ، فإن  $B$  غير موجودة <sup>(١)</sup> في شيء من  $C$  ، ولكنها كانت موجودة في كل  $C$  [١١٧ ب] . — وكذلك يتبين في المقدمات التي ليست كلية ، لأن مقدمة  $A$   $C$  تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت  $A$  موجودة في كل  $B$  و  $B$  في بعض  $C$  ، فإن  $A$  تكون في بعض  $C$  ، /٤٠/ ولكنها كانت غير موجودة في شيء من  $C$  . وأيضاً إن كانت  $A$  موجودة

(١) ص : موجدة ، وهو تحريف ظاهر .



في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَ ؛ فإن كانت أ موجودة /٦١/ في بعض بَ و بَ في بعض حَ ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت أ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَ يكون قياس . فهو بين أن على الجهة الأولى تنقض > المقدمات <sup>(١)</sup> . وأما على هذه الجهة فإنها لا تنقض .

فقد تبين مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل <sup>(٢)</sup> ، إذا انعكست /٥/ النتيجة ؛ ومتى يكون مضاداً للمقدمة ، ومتى يكون مناقضاً ؛ وأن في الشكل الأول تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ، وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني والثالث ؛ وأما التي عند الطرف /١٠/ الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأول والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تنقض بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنقَضُ بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأول والثاني : وأن المقدمة التي عند /١٥/ الطرف الأكبر منه تُنقَضُ أبداً بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تنقض .

فقد تبين ما الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون القياس ، وأما في كل واحد من الأشكال .

(١) خرم في الأصل .

(٢) في الهامش : « في السرياني : في واحد من الأشكال » .

## < الرفع إلى المحال في الشكل الأول >

وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة /٢٠/ وأضيف إليها مقدّمة أخرى . ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ، غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياس قبله وإحدى كلتا <sup>(١)</sup> المقدّمتين . وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه ليس يكون بعد قياس قبله ، ولا بعد إقرار بنقيضة /٢٥/ ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بيان الصدق ، وأما الحدود في كلا <sup>(٢)</sup> القياسين فعلى نحو واحد يجري ، [ ١١٨ ] والمقدّمات فيهما غير مختلفة ، مثل أن تكون  $\bar{a}$  موجودة في كل  $b$  بتوسط  $\bar{c}$  . فإن وضعت  $\bar{a}$  : إما غير موجودة في كل  $b$  ، وإما ولا في شيء من  $b$  ؛ وكانت  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  بالحقبة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون  $\bar{c}$  : إما غير موجودة /٣٠/ في شيء من  $b$  ، وإما غير موجودة في كل  $b$  ، وذلك محال . فإذا كان الموضوع كذب ؛ فنقيضة الموضوع إذن صدق . — وكذلك يكون في سائر الأشكال ، لأن كل ما قبّل من الأشكال الانعكاس ، فإنه قابل للقياس الذي بالخلف فكل المسائل تبين بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها /٣٥/ تبين في الشكل الثاني والثالث فقط ؛ فأما في الأوّل ، فلا . وبيان ذلك أن توضع  $\bar{a}$  غير موجودة في كل  $b$  أو غير موجودة في شيء من  $b$  ، فإن تضاف إليها مقدّمة أخرى من أي الناحيتين اتفق : إما بأن تكون  $\bar{c}$  موجودة في كل  $\bar{a}$  ، وأما بأن تكون  $b$  موجودة في كل  $\bar{c}$  ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأوّل . فإن كان موضوعنا

(١) ص : كلتي .

(٢) ص : كلي .

أن  $\bar{A}$  ليست بموجودة /٤٠/ في كل  $\bar{B}$  ، ثم أضيف إليها مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق ، فإنه لا يكون قياس ، فإن كان الموضوع أن  $\bar{A}$  ليست موجودة في شيء من  $\bar{B}$  ، /٦١/ ب/ ثم أضيف إلى ذلك مقدمة  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  ، فإنه يكون قياس على الكذب ؛ وأما على الموضوع ، فلا ؛ لأنه إن كانت  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{B}$  ، و  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ، وذلك محال . فإذاً القول /٥/ بأن  $\bar{A}$  ليست في شيء من  $\bar{B}$  ، كذب . ولكنه ليس متى كان هذا القول كذبا فضده صدق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدمة  $\bar{C} \rightarrow \bar{A}$  ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضاً إذا كان الموضوع أن  $\bar{A}$  ليست في كل  $\bar{B}$  . فإذاً هو بين أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف في الشكل الأول .

/١٠/ وأما الجزئية الموجبة والسالبة : الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأول . وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن  $\bar{A}$  [١١٨ ب] غير موجودة في شيء من  $\bar{B}$  ، وأن توجد  $\bar{B}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  أو في بعضها . فإذاً يلزم ضرورة أن تكون  $\bar{A}$  إما غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  وإما غير /١٥/ موجودة في كل  $\bar{C}$  ، وذلك محال ، لأن وجود  $\bar{A} \rightarrow \bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  من الصدق . فإن كان ذلك كذبا ، فإن  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{B}$  . فإن أخذت المقدمة الأخرى عند  $\bar{A}$  ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضاً إذا وضع ضد النتيجة يكون أيضاً قياس . فهو إذن بين أنه ينبغي أن توضع نقیضة ما نريد تبينه .

/٢٠/ وليكن أيضاً موضوعنا أن تكون  $\bar{A}$  موجودة في بعض  $\bar{B}$  ، ولتؤخذ  $\bar{C}$  موجودة في كل  $\bar{A}$  . فإذاً  $\bar{C}$  موجودة في بعض  $\bar{B}$  ، وذلك محال . فإذاً الموضوع كذب . فإذاً كان ذلك هكذا ، فإن  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{B}$  . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$  سالبة . فأما إذا أضيف إلى الموضوع مقدمة /٢٥/  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  ، فإنه لا يكون قياس . فإن وُضع

الضدُّ ، فإنه يكون قياسٌ وَيَعْرَضُ المحالُ . وأما الموضوع فلا يتبرهن .  
وبيان ذلك أن تكونَ اَ موجودة في كلِّ بَ ، وأن تكونَ مقدِّمة حَ اَ كلية  
موجبة . فإذاً يلزم ضرورةً أن تكونَ حَ موجودة في كلِّ بَ ، وذلك  
محال . فإذاً هو محالٌ أن يقال إن اَ موجودة في كلِّ بَ ، /٣٠/ ولكن  
ليس متى كان ذلك كذباً وجبَ ضرورةً أن يكونَ ضدهُ صدقاً ، أعني  
بالضد أن تكونَ اَ غيرَ موجودة في شيء من بَ . وكذلك يعرض إن أخذت  
المقدِّمة الأخرى عند بَ ، لأنه يكون (١) قياسٌ وينتج المحال ؛ وأما (٢)  
الموضوع فإنه لا يَصِحُّ . فإذاً ينبغي أن يكون موضوعنا كلية موجبة ،  
لأنه إن كانت اَ في كلِّ بَ ، وكانت حَ موجودة في كلِّ اَ ، فإن حَ  
موجودة /٣٥/ في كلِّ بَ . فإن كان ذلك محالاً فإن موضوعنا محال .

وكذلك يَعْرَضُ إن أخذت المقدِّمة الأخرى عند بَ ، وأيضاً كمثل  
ذلك يَعْرَضُ إن أخذت مقدِّمة حَ اَ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون  
قياس . فإن كانت المقدِّمة سالبة عند بَ ، فإنه ليس ينتج شيء بَتَّةً .  
فإن كان موضوعنا جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئية سالبة ،  
ولكن كلية [١١٩] سالبة ، لأنه إن كانت اَ موجودة في بعض بَ ، و  
حَ /٤٠/ موجودة في كلِّ اَ ، فإن حَ موجودة في بعض بَ . فإن كان ذلك  
محالاً ، فإنه كذبٌ أن يقال إن اَ موجودة في بعض بَ . فهو إذن صدقٌ أن يقال  
/٦٢/ إن اَ غيرَ موجودة في شيء من بَ . فإذا تبين أن اَ غيرَ موجودة  
في شيء من بَ فإنه ينقض مع الكذب الصدق ، لأن اَ موجودة في بعض  
بَ وغيرَ موجودة في بعضها .

/٥/ وأيضاً ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَضَ المحالُ ، لأن الموضوع

(١) في الهامش : « نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس ، وينتج المحال » .

(٢) الموضوع = المفروض ، الفرض .

صدق ، ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأنَّ اَ موجودة في بعض بـ/١٠/ بالحقيقة . فإذا لا ينبغي أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .

فهو إذن بَيَّنَّ أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد < وضعه<sup>(١)</sup> > ، ولكن نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يلزم القول الاضطرار ، ويكون محموداً ؛ لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ، فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقا فالموجبة لا محالة صدق ؛ وأيضاً إن ١٥/ لم تكن الموجبة صدقا ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقدمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزمُ ضرورةً إذا كانت الكلية السالبة كذبا ، أن تكون الكلية الموجبة صدقا ؛ ولا هو أيضاً من الرأي المحمود إذا كانت إحدهما كذبا أن تكون الأخرى صدقا .

## - ١٢ -

### < الرفع إلى المحال في الشكل الثاني >

٢٠/ فقد تَبَيَّنَّ أن كل المسائل تتبين في الشكل الأوَّل بالخُلْف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبين في هذا الشكل بالخلف ، ولكنها تتبين في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك ألا تكون اَ موجودة في كل بَ ، وأن تكون ٢٥/ اَ موجودة في كل حَ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حَ غير موجودة في كل بَ ، وذلك محال ، لأنه تبين أن حَ موجودة في كل بَ . فإذا الموضوع كذب ؛ فإذا نقيضه صدق : وهو أن اَ موجودة في كل بَ . — فإذا إن كان الموضوع ضدَّها يريد أن ينتج فإنه يكون قياس وينتج المحال ؛ غير أنه يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كانت

---

(١) خرم لم يبق منه إلا بعض نقط .

أَ غير موجودة في شيء من بَ / ٣٠ / وموجودة في كل حَ ، فإن حَ غير موجودة في شيء من بَ ، وذلك محال ، فإذا كان كذب أن تكون أَ غير في شيء من بَ . ولكن ليس إذا كان ذلك كذباً كان ضده صدقاً : أعني بذلك أن تكون أَ موجودة في كل بَ .

فإذا اردنا أن نبين أن أَ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن أَ غير موجودة في شيء من بَ ، ثم نأخذ أنها موجودة في كل حَ ؛ / ٣٥ / لأنه إذا أخذت هذه المقدمات يجب أن تكون حَ غير موجودة [ ١١٩ ب ] في شيء من بَ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه يجب لا محالة أن تكون أَ موجودة في بعض بَ . — فإن كان موضوعنا أن أَ غير موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض ما عرض في الشكل الاول . — وأيضاً ، ليوضع أن أَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، فيلزم ضرورة أن تكون حَ غير موجودة في بعض بَ ، ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذا موضوعنا / ٤٠ / كذب . فإذا أَ غير موجودة في شيء من بَ .

فإذا اردنا أن نبين أن أَ غير موجودة في كل بَ ، فليكن موضوعنا أن أَ في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَ ، فيلزم ضرورة أن تكون حَ / ٦٢ ب / غير موجودة في شيء من بَ . وذلك محال : فهو إذن صدق أن يقال إن أَ غير موجودة في كل بَ .

فقد تبين أن جميع المقاييس التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .

### — ١٣ —

## < الرفع إلى المحال في الشكل الثالث >

وكذلك تعرض في الشكل الثالث . — وبيان ذلك أن تكون أَ غير موجودة / ٥٠ / في بعض بَ ، و حَ موجودة في كل بَ ، فإذا أَ موجودة

في بعض حـ. فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذبٌ أن يقال إن آ غير موجودة في بعض بـ ، وصدق أن يقال إن آ موجودة في كل بـ .

فإن كان موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، فإنه يكون /١٠/ قياس ويعرض المحالُ ، ولكن ليس يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كان موضوعنا ضدَّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثلُ ما عرض فيما تقدّم من الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن آ موجودة في بعض بـ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، وحق موجودة في بعض بـ . فإذا آ غير موجودة في بعض حـ . فإن كان ذلك كذباً ، فإنه صدقٌ أن تكون آ موجودة في بعض بـ . — فإذا أردنا أن نبين أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض بـ . ولتؤخذ حـ موجودة في كل بـ ، فإذا يلزم ضرورةً أن تكون آ موجودة في بعض حـ ، ولكن لم تكن في شيء منها . فإذا كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض بـ . فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في كل بـ ، فإنه لا يتبين لنا ما نريد بيانه ، ولكن ينبغي أن يكون هذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نتبين أن آ غير موجودة في كل بـ ، لأنه إن كانت آ موجودة في كل بـ ، /٣٠/ و حـ موجودة في بعض بـ ، فإن آ تكون موجودة في بعض حـ ، ولكننا سلمنا أن < ذلك مما ليس هو ، [١٢٠] فإذا كذب أن يقال إن آ موجودة في كل بـ ، وصدق أن يقال إنها ليست في كل بـ . — فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في بعض بـ ، فإنه يعرض مثلُ الذي عرض فيما تقدّم .

فهو بيّن في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً نقيضةُ /٢٥/ ما نريد بيانه ، وهو بيّن أيضاً أن في الشكل الثاني قد تبين الموجبة من جهةٍ ؛ وفي الشكل الثالث قد تبين الكلية .

## < الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم >

والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع  
 /٣٠/ ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرَّر به : وأما المستقيم فإنه  
 يتبدى من مقدمات مُقَرَّر بها صدقاً <sup>(١)</sup> . وكلا البرهانين من مقدمات  
 مُقَرَّر بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس ؛ وأما الذي  
 بالخلف فإحدى مقدمتيه من مقدمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة  
 النتيجة . /٣٥/ وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل  
 كون القياس . وأما الذي بالخلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع  
 نقيضها ، ولا فرق في ذلك <sup>(٢)</sup> بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة . وكل الذي  
 يتبين باستقامة /٤٠/ القياس فقد يبين بالخلف ؛ وكل الذي يتبين بالخلف ،  
 فقد يبين باستقامة وبحدودٍ واحدة .

/٦٣/ وإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأول ، فإن القياس  
 المستقيم /٥/ يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل  
 الثاني ، وأما الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل  
 الثاني ، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل . فإذا كان القياس  
 الذي بالخلف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول  
 والثاني : أما الموجبات ففي الأول ، وأما السالبات ففي الثاني .

/١٠/ وبيان ذلك أن نُبَيِّن في الشكل الأول بالخلف أن <sup>(٣)</sup> بَ ، فوضعنا أن  
 موجودة في شيء من بَ ، أو ليست موجودة في كل <sup>(٣)</sup> بَ ، فوضعنا أن

(١) ص : صدق .

(٢) ص : بأن تكون ... لعله تحريف وصوابه ما أثبتناه .

(٣) في الهامش : « نسخة : في بعض ب » .



أَ في بعض بَ ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم في الشكل /١٥/ الثاني ، وهو أن توجد حَ موجودة في كل أَ وغير موجودة في شيء من بَ ؛ فإذاً هو بين أن أَ غير موجودة في شيء من بَ . وكذلك [١٢٠ ب] يعرض إن تبين في الشكل الأول بالخلف أن أَ غير موجودة في كل بَ بوضعنا أنها موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حَ موجودة في كل أَ وغير موجودة في كل بَ ، وكذلك يعرض /٢٠/ إن أخذت مقدمة حَ سالبة . وأيضاً ليكن منتجاً في الشكل الأول بالخلف أن أَ موجودة في بعض بَ بوضعنا أن أَ غير موجودة في شيء من بَ . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤخذ بَ موجودة في كل حَ ، و أَ في كل حَ أو في بعضها . فإذاً أَ موجودة في بعض بَ . وكذلك يعرض إن أخذت بَ أو أَ موجودة في بعض حَ .

وأيضاً لنبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن أَ موجودة في كل بَ بوضعنا أن أَ ليست في كل بَ وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن تؤخذ أَ موجودة في كل حَ ، و حَ في كل بَ ، فإذاً أَ في كل بَ . وكذلك يعرض إن بُرهن في الشكل الثاني بالخلف أن أَ في بعض بَ بوضعنا أن أَ ليست في شيء من بَ ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن أَ موجودة في كل حَ ، و حَ في بعض بَ . فإن كان القياس الذي بالخلف سالبا ، فإن الموضوع يكون أن أَ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن أَ غير موجودة في شيء من حَ ، /٣٠/ و حَ في كل بَ . وكذلك يعرض أيضاً وإن لم يكن القياس كلياً ، مثل أن يبرهن < أن أَ غير موجودة في <sup>(١)</sup> > بعض بَ بوضعنا

(١) الزيادة تصحيح بالهامش .

أن  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{b}$  . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن  $\bar{a}$  غير  $/35/$  موجودة في شيء من  $\bar{c}$  ، و  $\bar{c}$  في بعض  $\bar{b}$  . وأيضاً ليتبين بالخلف في الشكل الثالث أن  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{b}$  بوضعنا أن  $\bar{a}$  ليست في كل  $\bar{b}$  ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل  $/40/$  الأول ، وهو أن  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  ، و  $\bar{c}$  في كل  $\bar{b}$  .

وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن  $\bar{a}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{b}$  . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ،  $/63/$  ب/ وهو أن  $\bar{a}$  موجودة في كل  $\bar{c}$  ، و  $\bar{c}$  في بعض  $\bar{b}$  . فإن كان القياس الذي  $/5/ [121]$  بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن  $\bar{a}$  موجودة في بعض  $\bar{b}$  . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ  $\bar{c}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{a}$  وموجودة في كل  $\bar{b}$  .

وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كلياً ، فالموضوع هو أن  $\bar{a}$  موجودة  $/10/$  في كل  $\bar{b}$  ، وقياس ذلك المستقيم هو أن  $\bar{c}$  غير موجودة في بعض  $\bar{b}$  — وذلك الشكل الثاني .

فقد تتبين أن كل المسائل التي تبرهن <sup>(١)</sup> بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تبرهن <sup>(٢)</sup> بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة <sup>(٣)</sup> ؛ وأن في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة ، لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس  $/15/$  المنعكسة بأعيانها ، فإذن المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل

(١) في الهامش : « معناه : تتبين » .

(٢) في الهامش : « يعني : أن توجب » .

(٣) ص : واحد .

واحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبين أيضاً أن كل مسألة على كلتا  
(١) الجهتين تبرهن بالخلف وبلاستقامة ، ولا يمكن أن تفرقا . /٢٠/

## - ١٥ -

### > النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة <

وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ، وفي  
أي شكل لا يمكن ، فإنه ينبغي على نحو ما نحن واصفوه .

والمتقابلات : أما في اللفظ فأربعة ، مثل : كل ، ولا واحد ؛  
كل ، /٢٥/ لا كل ؛ بعض ، ولا واحد ؛ بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة  
فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما  
يتقابل تقابل تضاد ، مثل : كل ولا واحد ؛ كقولنا : كل علم فاضل ،  
يضاد قولنا : ولا واحد من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات  
فإن تقابله تقابل تناقض . /٣٠/

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياس "بته" : لا  
موجب ولا سالب : أما موجب فلا يمكن من قبَل أنه ينبغي أن تكون  
مقدمات القياس الموجب موجبة ، وأما المتقابلات فموجبة وسالبة ؛ /٣٥/ وأما  
قياس سالب فلا يمكن من قبَل أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه  
وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأول ليست تحمل على كلا (٢)  
الحدين ، ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر  
موضوع لها . /٤٠/ وهذه المقدمات ليست متقابلة .

---

(١) ص : كلتي .

(٢) ص : كلتي .

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون  $\bar{A}$  . فاضلاً<sup>(١)</sup> ، و  $B$  و  $\bar{C}$  علماً<sup>(٢)</sup> ؛ فإن قيل /٢٤/ إن كل علم فاضل ، وأيضاً < قيل > : ولا واحد من العلوم فاضل ، فإن  $\bar{A}$  تكون موجودة في كل  $B$  [ ١٢١  $\bar{B}$  ] وغير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  . فإذا  $\bar{B}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ، أي : ولا واحد من العلوم هو علم . وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل بعد ذلك : إن /٥/ صناعة الطب ليست فاضلة ، لأن  $\bar{A}$  تكون موجودة في كل  $B$  وغير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ، فإذا بعض العلوم ليس بعلم . فإن كانت  $\bar{A}$  موجودة في كل  $\bar{C}$  ، وغير موجودة في شيء من  $B$  ، وكانت  $\bar{B}$  علماً ، و  $\bar{C}$  صناعة الطب ، /١٠/ وكانت  $\bar{A}$  ظناً ، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن ، وأن بعض العلوم ظن .

وقد تختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسلب<sup>(٣)</sup> والوجوب ، لأن الوجوب يكون — مرةً عند  $B$  ، ومرة عند  $\bar{C}$  . وكذلك إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبداً مسلوبٌ عن أحد الطرفين ، وموجبٌ على الآخر . فإذا يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير /١٥/ أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً ، وإما أحدهما جزءاً للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تُنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهةٍ من الجهات لا أضداداً<sup>(٤)</sup> ولا متقابلة .

(١) ص : فاضل .

(٢) ص : علم .

(٣) مكتوبة في النص هكذا : « الوجود » ب — أي : الوجود ، وفوقها : الوجوب . فأيهما الأصح في النسخة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٤) ص : أضداد .

وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجباً أن تكون  
 ٢٠/ المقدمات متقابلة للعلّة التي قيلت في الشكل الأوّل . وأما إذا كان  
 القياس سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس  
 كلية . فلتكن بَ وَ حَ علماً ، ولتكن اَ طبّاً ، فإن قيل إن : كل طب علم ،  
 وايضاً أن : ولا شيء من الطب علم — فإن بَ تكون في كل اَ ، وَ حَ غير  
 موجودة ٢٥/ في شيء من اَ . فإذاً يجب من هذا أن يكون بعض العلوم  
 لا علماً <sup>(١)</sup> ، وكان أيضاً : ولا شيء من الطب علم <sup>(٢)</sup> — يلزم ضرورةً أن  
 يكون بعض العلوم لا علماً <sup>(٢)</sup> . ٣٠/ فإذا كانت حدود القياس <sup>(٣)</sup> كلية ،  
 تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات  
 حينئذ تكون متناقضة .

وينبغي أن يُستقصى النظر في أنه يمكن أن توجد المتقابلات على نحو ما  
 قلنا ٣٥/ إن كل علم فإنه فاضل ، وايضاً أن لا واحد من العلوم فاضل ،  
 أو أن ليس كل علم فاضلاً <sup>(٤)</sup> ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلائن للموجبات  
 ثلاثة <sup>(٥)</sup> مقابلات يلزم أن يكون [ ١٢٢ ] التقابل على ست جهات : كل ،  
 ولا واحد ، ولا كل ؛ بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاثة <sup>(٥)</sup> مقابلات <sup>(٦)</sup> .  
 فإذا ارتفعت في حدودها ٦٤/ ب/ صارت ستة مثل : أن اَ موجودة في كل  
 بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، أو موجودة في كل حَ وغير موجودة  
 في شيء من بَ ، أو موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، أو

(١) ص : لا علم .

(٢) ص : علماً .

(٣) فوقها : المقاييس .

(٤) ص : فاضل .

(٥) ص : ثلاث .

(٦) فوقها : متقابلات .

بالعكس . — وكذلك يعرض في الشكل الثالث .

٥/ فإذاً هو بَيِّن في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضاً بَيِّن أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة "صدق" ، كما قد قيل فيما تقدم . وأما في المقاييس < من المقدمات <sup>(١)</sup> > المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول إن الخير ليس بخير ، أو أن الحي ليس بحي . وذلك > من <sup>(٢)</sup> قبَل < ١٠/ أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر . وقد تبين أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه ، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد ، تكون المقدمة أنه ليس بفرد ، لأنه قد تبين أن القياس ١٥/ المضاد من المقدمات المتقابلة يكون . فإن أخذ في القياس أشياء متقابلة " ، فإنه يكون للموضوع نقيضه . وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل : إن الحي الأبيض ليس ٢٠/ بأبيض ، والإنسان حي ، فينبغي أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد إلى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ؛ وكنحو ما تكون المقاييس المبكَّنة المركبة ٢٥/ من قياسين .

---

(١) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

(٢) في الهامش : « نسخة : من قبل » .

## < وضع المطلوب الأول >

وأما وضع المطلوب الأول فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات ؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات ، لأنه إما /٣٠/ ألا ينتج بته مما قيل <sup>(١)</sup> ، وإما أن ينتج مما هو أخفى <sup>(٢)</sup> منه أو من المجهولات <sup>(٣)</sup> مثله أو مما هو بعده <sup>(٤)</sup> ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء /٣٥/ ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها تُعرَف . وأما ما تحت [ ١٢٢ ب ] الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى أحد أن يبين الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبين إلا من غيره ، حيثنذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

ويكون ذلك إما بأن يستعمل في المقدمة <sup>(٥)</sup> المطلوب الذي يقصد البرهان

- (١) في الهامش : « تعليق بخط الفاضل يحیی رحمه الله : ليس في السرياني مما قبل . وذكر أبو بشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها ويفسد المعنى » .
- (٢) في الهامش : « أي من المعلول على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة » .
- (٣) في الهامش : « أو من شيء على آخرهما معاً بالطبع ؛ وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة » .
- (٤) في الهامش : « وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده ( كذا مكررة ! ) يعني أنه إن تبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين النحو والنحو الذي قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذلك وإن كان يبين العلة بالمعلول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده فإنه وإن كان تبين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا » .
- (٥) بالأحمر في الهامش : « نسخة : المقصود الذي يطلب بالبرهان » .

٤٠/ عليه ، وإما أن يشتغل الى أشياء يباينها بالمطلوب ، فيتعاطى تبين المطلوب منها ، مثل أن يوضع بيان  $\alpha$  ب  $\beta$  وبيان  $\beta$  ب  $\gamma$  وبيان  $\gamma$  ب  $\alpha$  ، لأنه ٦٥/ أ/ يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبينوا  $\alpha$  بنفسه كفعل الذين يظنون < أنهم > يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يغني عن هؤلاء في تبين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا <sup>(١)</sup> بالخطوط ٥/ المتوازية . فإذا يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجود <sup>(٢)</sup> إن كان كل واحد منها موجوداً . على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال . ١٠/

فإن كان غير بيّن أن  $\alpha$  موجودة في  $\gamma$  وفي  $\beta$  ، وقيل إن  $\alpha$  موجودة في  $\beta$  ، فإنه غير بيّن أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول البرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب ، فإن كان  $\beta$  و  $\gamma$  شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بيّن ١٥/ أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بتلك يتبين أن  $\alpha$  في  $\beta$  إن كان ارتجاع .

والمانع من أن يكون واضعاً للمطلوب الأول هو ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون بالعكس في القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن  $\beta$  موجودة في  $\gamma$  ٢٠/ وأن  $\alpha$  في  $\gamma$  وكانا بالسوية مجهولين ، فإنه ليس يتبين أن وضع المطلوب الأول بيّن إن لم يبرهن . فإن كان  $\alpha$  و  $\beta$  شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما باتباعه لـ  $\beta$  فإنه واضع المطلوب الأول ، لأننا قد بيّننا ما معنى وضع المطلوب ٢٥/ الأول ، وهو أن يبين بنفسه ما ليس بيّنناً بنفسه ، وذلك هو الأبين . فكانت التي بها يبين المطلوب مجهولاً مثله إما بأن أشياء هي شيء واحد

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : موجوداً .



بالحقيقة تقال على شيء واحد ؛ وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء واحد ، فإن في الشكل الثاني [ ١٢٣ ] والثالث وكذلك <sup>(١)</sup> في الأول /٣٠/ يمكن على كلتا <sup>(٢)</sup> الجهتين وضع المطلوب الأول. وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأول أن توجد أي المقدمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فليس أيهما اتفق ، وكذلك في الشكل /٣٥/ الثاني لأنه ليس ترتجع الحدود في المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأول : أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

## - ١٧ -

< البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة وجب الكذب » >

وأما < الاعتراض الذي > <sup>(٣)</sup> ينتج الكذب < في النتيجة > <sup>(٣)</sup> من قبيل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض /٤٠/ في المقاييس التي بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قول ، لأنه إن لم يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفاً ، فلا حاجة بنا إلى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قبيل الموضوع . ولكننا نكتفي /٦٥/ ب/ بأن نقول : قد وضع فيما تقدم من القول كذب . — ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال ليس من هذه الجهة عرض الكذب ، لأنه ليس

---

(١) بالأحمر في الهامش : « الحسن ( أي ابن الحمار ) : لم أجده في السرياني بنقل إسحق » .

(٢) ص : كلي .

(٣) خرم في الأصل .

يضع أحد في القياس المستقيم شيئاً<sup>(١)</sup> كناقض . وأيضاً إذا اتصل<sup>(٢)</sup> شيء<sup>(٣)</sup> على استقامة بـ أ ب جـ ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع ٥/ وجبت النتيجة ، لأنه إنما يجوز لنا أن نقول : ليس من قبَلِ الموضوع عَرَضَ ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة : وُضِعَ الموضوع أم رفع . وهذا ما لا يكون في القياس المستقيم . — فهو إذن بيّن أنه إنما يقال : ليس من هذه الجهة ولا من قبَلِ الموضوع في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال الى ١٠/ الأصل هكذا ، أعني بهكذا : أن يجب المحال : موضوعاً كان الأصل أو مرفوعاً . فأبين الأنحاء أن يقال فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدود الواسطة غير واصله بين المحال والموضوع بته كما قيل ١٥/ في صناعة<sup>(٤)</sup> الجدل ، لأن وضع غير العلة كعلة هو ألا تكون للمحال العارض الى الموضوع نسبة ، مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس بُعدُهما مقداراً واحداً<sup>(٥)</sup> واستعمل في ذلك قياساً [ ١٢٣ ب ] وبَيَّن أنه ليس ٢٠/ حركة ، ورفَع الكلام الى ذلك من المحال ، فإنه ليس يتناسب بته هذا الكذب للموضوع بجهة من الجهات .

والنحو الآخر مما يقال فيه : ليس من قبَلِ الموضوع عَرَضَ المحال ، هو أن تكون الحدود الواسطة واصله بين المحال والموضوع ، غير أنه لا يكون وجوبه من قبَلِ الموضوع ، وذلك يكون الى فوق والى

(١) ص : شيء .

(٢) فوقها : « نسخة : بكل (شيء) ... » .

(٣) في الهامش : « الحسن : في السرياني ، ارتفع : بطل » .

(٤) راجع « المغالطات السوفسطائية » م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ - ٢٦ .

(٥) ص : مقدار واحد ... قياس . — وفي الأصل اليوناني : واستعمل في ذلك حجة زينون على بطلان الحركة ، بأن لجأ إلى رفع الكلام إلى المحال ...

أسفل باتصال، مثل أنه ٢٥/ إن وضع أن آ موجودة في ب، وب في ح، وحـ في د، وكانت نتيجة بـ د كذباً، ثم رفع آ ب<sup>(١)</sup> الموضوع، وبقيت مقدّمات ب ح، ح د، فإنه يكون بيّناً أن الكذب لم يعرض من قبيل الموضوع. وكذلك يعرض إذا أخذ اتصال الحدود الى فوق، مثل أنه إن كانت آ تحت بـ وهـ ٣٠/ تحت آ وز تحت هـ<sup>(٢)</sup>، كانت نتيجة آ ر كذباً، فإن هذا الكذب يعرض وإن رفع الموضوع. ولكن ينبغي بعد أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع أن يكون وجوب المحال إذا وضع الموضوع فقط، إلا إذا رفع، لأن بهذا النحو يكون وجوب المحال من قبيل الأصل الموضوع. ومثال<sup>(٣)</sup> ذلك أن توضع الحدود الواسلة بينهما من فوق ومن أسفل: أما من أسفل فلتوضع الحدود الواسلة بين المحال وبين الحد المحمول في الأصل الموضوع؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواسلة بين المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع. فإن كان محالاً أن تكون آ موجودة في ع، ثم رفعت آ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب، وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل؛ وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون ع تحت ب ثم رفعت ب<sup>(٤)</sup>، فإنه لا يعرض المحال. — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة.

فإذن هو بيّن أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع ٤٠/

(١) في الهامش: « في السرياني: ثم رفع آ الموضوع ».

(٢) خرم في الأصل.

(٣) تفسير بالأحمر في الهامش: « مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس، والحساس على المتنفس. فالإنسان على المتنفس وأيضاً الحساس على المتنفس، والمتنفس على الإنسان، والإنسان على الأبيض، فالمتنفس على الأبيض، فوصلت المحال مرة بالحساس، ومرة وصلت بالمتنفس ».

(٤) فوقها: « نسخة: ل ب » ولعل الأصل على هذا النحو: « أن تكون ع تجب ل ب ».

وبين المحال ، فإنه ليس يعرضُ المحال من قبيلِ الموضوع . ولا أيضاً إذا /٦٦/ كانت الحدود واصله بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة يعرض المحال من قبيلِ الموضوع ، لأنه إن لم تؤخذ اَ موجودة في بَ ولكن في نَ ، ونَ في حَ وحَ في عَ ، فإن على هذه الجهة يبقى المحال . وكذلك /٥/ يعرض أيضاً . إن كانت الحدود واصله بينهما من فوق . وإذا كان المحال يعرض بوضع الموضوع ورفعه ، فإنه غير [١٢٤] واجب من قبل الموضوع . ومعنى قولنا يرفع بالموضوع ليس هو أن يوضع مكانه <sup>(١)</sup> آخرُ غيرُه . ولكن إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة /١٠/ شيء آخر ، حيثنذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع ، لأنه ليس <sup>(٢)</sup> بمنكر أن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة ، مثل أن الخطوط المتوازية /١٥/ تلتقي والزواوية الخارجة <sup>(٣)</sup> أعظم من الداخلة وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين .

## - ١٨ -

### < كذب النتيجة بكذب المقدمات >

فالقياس الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدمتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدمتين فإحدهما لا محالة كذب /٢٠/ أو كليهما ، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدمات صدق . فإن

(١) فوقها بالأحمر : « ليس في السرياني : مكانه » .

(٢) في الهامش بالأحمر : « نسخة : لأنه قد يمكن » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « الفاضل يحیی : في السرياني : الداخلة أعظم من الخارجة » .

وتحته عند هذا الموضع في الهامش بالأسود : « الحسن بنقل إسحق ، أما أئالس فوافق ما في العربي ، وكذا ثاوفيل » .

كان القياس من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه يبرهن <sup>(١)</sup> حـ بـ آ بـ و آ بـ بـ دـ هـ ، دـ يـ ، فإن المقدمات دـ هـ ، <sup>(٢)</sup> هـ دـ تكون كذباً ومن قبيل ذلك الكذب أـ نـ > ينتج كذب ، لأن مقدمتي آ بـ بتلك المقدمات تنتج . فإذا من قبل بعض /٢٥/ مقدمات دـ هـ ، دـ يـ ، عرضت النتيجة والكذب <sup>(٣)</sup> .

## - ١٩ -

### < القياس المضاد >

وأما في منع كون المقاييس - > فإنه < إذا كانت المسألة تذكر المقدمات وترك ذكر <sup>(٤)</sup> النتيجة ، فإنه ينبغي أن نتحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدمات ، لأننا نعلم أنه - بلا واسطة - لا يكون قياس ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . - وأما كيف ينبغي أن نتحفظ الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه بين من المعرفة بأيما نتيجة يتبين في كل واحد من الأشكال . /٣٠/ وذلك ليس يخفي علينا من قبيل أنا نعرف إذا نقلنا الجواب كيف نتأتى لحفظ الأصل الموضوع .

والذي يأمر متقلدي الجواب بحفظه يأمر السائلين باستعماله على أخفى ما يكون . وأخفى ذلك يكون أولاً بأننا لا نذكر النتائج بعقب المقدمات ،

---

(١) بالأحمر في الهامش: « في السرياني بنقل إسحق: مثل أنه إن كان يبرهن حـ بـ آ بـ بـ ، وهذه بـ دـ هـ ، دـ يـ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة . »

(٢) فوقها : « وى حـ » .

(٣) في الهامش بالأسود عند هذا الموضع كله : « نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر من مقدمتين مثل أنه إن كان يبرهن حـ بـ آ بـ وهذه بـ دـ هـ ، دـ يـ ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق . »

(٤) فوقها : « في نسخة : النتائج . »

ولكن نذكر /٣٥/ الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير بيّنة ؛ وبعد [ ذلك ] ما نخفي النتيجة ألا نسأل عما قَرُب منها ، ولكن عما بَعُدَ جداً ، مثل أنه واجب أن نبين اَ موجودة في ء بتوسط بَ حَ ء هَ . فينبغي أن نسأل إن كانت اَ موجودة في بَ ، ولا نسأل إن كانت [ ١٣٤ ب ] <sup>(١)</sup> بَ موجودة في حَ : ولكن إن كانت ء موجودة في هَ . وبعد ذلك إن كانت بَ في حَ . وعلى هذه /٤٠/ الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن ٦٦ ب/ نبتدىء من الواسطة <sup>(٣)</sup> ، لأن على هذه الجهة تخفى النتيجة جداً .

- ٢٠ -

### < التبكيّت ( = التّفنيد ) >

٥/ فلأنا نعرف متى يكون قياس ، وكيف يكون ، فإنه بيّن متى يكون تبكيّت ومتى لا يكون ، لأنه إذا أقر <sup>(٣)</sup> بالمسائل ووضعت الجوابات مختلفة <sup>(٤)</sup> : مثل أن يكون بعضها موجبا وبعضها سالبا ، فإنه يمكن أن يكون تبكيّت ، لأنه قد تبين أن القياس يكون إما بأن الحدود كلها موجبة ، وإما بأن بعضها موجبة وبعضها /١٠/ سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيّتا ، لأن التبكيّت هو قياس منتج لنقيضه الأصل الموضوع . فإن لم تفرض المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيّت ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها . فإذاً ولا تبكيّت يكون ، لأنه إن كان /١٥/ تبكيّت فقد كان قياس لا محالة . وأما إذا كان قياس ،

(١) فوقها : « دَبَ » .

(٢) فوقها بالأحمر : « يعني من الصغرى » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « أي إذا أعطى موجبات كلها » .

(٤) في الهامش بالأحمر : « أي أعطى بعض المقدمات موجبة وبعضها سالبة » .

فليس لا محالة يكون تبكييت . وكذلك أيضاً لا يكون قياس إذا لم يُقرر في الجواب بمقدمة كلية ، لأن التحديد في القياس والتبكييت واحد في وجوب النتيجة .

- ٢١ -

### < الخطأ >

/٢٠/ وكما قد تعرض الخُدعة في وضع الحدود ، كذلك أيضاً يعرض في الظن ، مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ، وأن يتوهم أن الشيء الواحد غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر ، مثل أن  $A$  موجودة في  $B$  و  $C$  بلا توسط ، و  $B$  و  $C$  موجودتان في  $E$  بلا توسط . فإن علم أحد  $A$  موجودة في كل  $B$  ، و  $B$  في كل  $E$  ، وتوهم أن  $A$  غير موجودة في شيء من  $C$  ، و  $C$  في كل  $E$  ، فإنه يعلم ويجهل الشيء الواحد معاً . وأيضاً قد يُخْتَدَع أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض /٢٥/ مثل أنه إن كانت  $A$  موجودة في  $B$  ، و  $B$  في  $C$  ، و  $C$  في  $E$  ، ثم توهم أحد  $A$  موجودة في كل  $B$  ، وأيضاً أن  $A$  غير موجودة في شيء من  $C$  ، فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقضى مما قيل على أكثر /٣٠/ من أن الذي [١٢٥] نعلمه ، لأنه يعلم من جهة أن  $A$  موجودة في  $C$  ، كنعو ما نعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بين أن  $A$  < كيفما عُلِمَ ذلك فهو بالجملة يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أولاً إن لم تُقَلَّ الحدود الوسطى بعضها على بعض ، وكانت الخُدعة في مقدمة /٣٥/ القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن  $A$  في كل  $B$  وليست في شيء من  $C$  ، وكلا  $B$  و  $C$  في كل  $E$  . فيعرض <sup>(١)</sup> أن تكون

(١) في الهامش بالأحمر: « يعني: فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة  $A$  =

مقدمتا القياسين الكبريان إما متضادتين مرسلًا ، /٤٠/ وإما من <sup>(١)</sup> جهة ؛ لأنه إن ظن أحد أن  $\bar{A}$  موجودة في كل ما توجد فيه  $\bar{B}$  ، /٦٧/ وعُلم أن  $\bar{B}$  في  $\bar{A}$  ، فإنه يعلم أن  $\bar{A}$  . وأيضاً إن توهم أن  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء مما توجد فيه  $\bar{C}$  ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه  $\bar{B}$  ليس توجد فيه  $\bar{A}$  ، فقد توهم أن  $\bar{A}$  موجودة في كل ما فيه  $\bar{B}$  ، وأيضاً أن  $\bar{A}$  ليست في بعض ما فيه  $\bar{B}$  . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلًا <sup>(٢)</sup> ، وإما من جهة <sup>(٣)</sup> .

/٥/ فعلى هذا النحو ليس يمكن أن تكون الخدعة في كلتا <sup>(٤)</sup> مقدمتي القياسين الكبريين . وأما في الواحدة منهما فقد يمكن . وأما في قياس واحد فقد تكون الخدعة في كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون  $\bar{A}$  في كل  $\bar{B}$  ، و  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  ، وأيضاً أن  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{C}$  ، لأن هذه الخدعة شبيهة بالخدعة في الجزئيات ، مثل أنه إن كانت  $\bar{A}$  موجودة /١٠/ في كل  $\bar{B}$  ، و  $\bar{B}$  في كل  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  تكون موجودة في كل  $\bar{C}$  . فإن علم أحد أن  $\bar{A}$  موجودة في كل ما يوجد فيه  $\bar{B}$  ، فإنه يعلم أن  $\bar{A}$  موجودة في

---

= حـ سالية ، ومقدمة  $\bar{A}$  موجبة ؛ والمحال هو أن تكون  $\bar{A}$  موجودة إما في كل  $\bar{C}$  إن كانت الحدود متساوية ، وينتج ذلك الشكل الثالث ؛ وإما موجودة في بعض  $\bar{C}$  إذا كانت غير متساوية . وكذلك إن  $\bar{A}$  غير موجودة في شيء من  $\bar{B}$  إن كانت الحدود متساوية في الشكل الثالث ؛ وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود غير متساوية .

- (١) في الهامش بالأحمر : « أي إذا كان نقيضاً » .
- (٢) في الهامش بالأسود : « نقي » ، وبالأحمر : « يعني إذا كان صدق الجزئية لا من ذاتها ، لكن من أجل الكلية » .
- (٣) في الهامش بالأسود « نقلي » وبالأحمر : « وإذا كانت جزئية صادقة فإنها لا من أجل الكلية ؛ يعني إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة » .
- (٤) ص : كلتي .



حـ ، ولكن بشيء يمنع أن يجهل وجود حـ ، مثل أنه إن كانت زاويتين قائمتين ، وبـ مثلث ، وحـ مثلث محسوس ، فإنه قد يتوهم أحد أن حـ غير موجوده وهو عالم بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين /١٥/ قائمتين . فإذاً شيء واحد يعلم ويجهل معاً ، لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مبسطة ، ولكن منها عامية ومنها خاصة . فعلى هذا النحو يكون أن نعرف حـ بمعرفة عامية ، وأما بمعرفة خاصة فلا نعرفها . /٢٠/ فإذاً لم يجمع الأضداد من عرّف الشيء [١٢٥ ب] وجهله هكذا . وكذلك القول الذي في « مانون » <sup>(١)</sup> أن التعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات أن تتقدم المعرفة الجزئيات ، ولكن نعرفها بالحس ، فإذا علمون بها قبل ذلك . لأننا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين . وكذلك يعرض في سائر الأشياء . فهو بين أن بالعلم العامي <sup>(٢)</sup> تعرف /٢٥/ الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها ، فإذاً قد يمكن أن نخدع فيها . غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن نخدعون في المعرفة الجزئية . وكذلك القول في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي في الحد /٣٠/ الأوسط ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخدعة التي في كلا <sup>(٣)</sup> الحدين مضادة أيضاً للعلم القياسي فلا شيء يمنع أن نعلم أن آ في كل ب ، وأن ب في كل ح ثم نزن أن آ غير موجودة في حـ — مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن هذه بغلة ، /٣٥/ وأنها تنتج ، لأنه لا نعلم أن آ موجودة في حـ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن في الأمرين جميعاً معاً . فإذاً هو بين أنه إن علم أحدهما ولم يعلم الآخر فإنه يخدع ، كالذي يعرض في العلم الكلي والجزئي ، لأنه ليس شيء /٦٧ ب/ من المحسوسات ، إذا كان خارجاً من الحس ، يعرف . ولا أيضاً إذا حسناه

(١) راجع محاوره « مانون » (Ménon) لأفلاطون ، ص ٨١ .

(٢) = الكلي .

(٣) ص : كلي .

وعرفناه معرفة عامة وخاصة ، فإننا لا محالة نعرفه معرفة بالفعل ، لأن المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامة ، وإما خاصة ، وإما معرفة /٥/ بالفعل . فإذا أخذنا أيضاً على ثلاثة أضرب . فلا شيء يمنع إذن أن يُجهل الشيء الواحد بعينه ويعلم ، لا بالتضاد ، كالذي يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامة والخاصة ، لأنه إذا توهم /١٠/ أن البغلة تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل ليست له ، وليس كذلك من قبيل ظنه المضاد لعلمه ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامة بقياس تكون . [١٢٦] والذي يتوهم أن الخير والشر شيء واحد ، فإنه يتوهم أن الخير هو شر ، وبيان ذلك أن تكون أخيراً وبشراً ، وأيضاً حَ خيرٌ — /١٥/ فلأنه يظن أن بَ وحَ شيء واحد يتوهم أن حَ هو بَ ، وأيضاً أن بَ هو أَ ؛ فإذا حَ هو أَ . وكما أنه لو كانت بَ <sup>(١)</sup> تقال على حَ بالحقيقة ، وأيضاً ومثل ذلك أ على بَ ، فإنه بالحقيقة كانت تقال أ على حَ . كذلك /٢٠/ يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شيء واحد ، لأنه إن كانت حَ وبَ شيئاً أحداً وبَ شيئاً أحداً ، فإن حَ وأَ شيء أحد . فإذا وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدمة الكبرى <sup>(٢)</sup> ، ولكن تلك كذب <sup>(٢)</sup> ، وذلك أن يتوهم <sup>(٢)</sup> أحد أن الخير شر <sup>(٢)</sup> لا بالعَرَض <sup>(٣)</sup> . وذلك يمكن أن يتوهم على ضروب كثيرة . وليستَقْصَصَ <sup>(٤)</sup> ما قلناه /٢٥/ بأفضل مما مثلناه .

(١) فوقها : دَ .

(٢) في الهامش لهذه المواضع الأربعة كلها : « ولكن لعله أن يكون كذباً أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلا أن يكون بالعرض » .

(٣) في الهامش : « نسخة : إلا بالعرض » .

(٤) ص : وليستقصا .

## > قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها <

فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الوساطة بالضرورة ترجع على الطرفين ، لأنه إن كانت  $\bar{A}$  مقولة على  $\bar{C}$  بتوسط  $\bar{B}$  ، ثم رجعت  $\bar{C}$  على  $\bar{A}$  وكانت <sup>(١)</sup> في كل  $\bar{A}$  ، فإن  $\bar{B}$  ترجع على  $\bar{A}$  وتكون موجودة  $\bar{A}/30/$  في كلها بتوسط  $\bar{C}$  ، و  $\bar{C}$  أيضاً ترجع على  $\bar{B}$  بتوسط  $\bar{A}$  . فكذاك يعرض بالقياس السالب ، مثل أنه إن كانت  $\bar{B}$  في  $\bar{C}$  ، و  $\bar{A}$  غير موجودة في  $\bar{B}$  فإن  $\bar{A}$  غير موجودة في  $\bar{C}$  ، فإن رجعت  $\bar{B}$  على  $\bar{A}$  ، فإن  $\bar{C}$  ترجع على  $\bar{A}$  .  $\bar{A}/35/$  وبيان ذلك أن تكون  $\bar{B}$  غير موجودة في  $\bar{A}$  ، فإذا  $\bar{C}$  تكون موجودة في  $\bar{A}$  ، لأن  $\bar{B}$  كانت موجودة في كل  $\bar{B}$  ، فـ  $\bar{C}$  تقال عليه وإن كانت  $\bar{A}/38/$   $\bar{C}$  ترجع على  $\bar{A}$  فإن  $\bar{B}$  أيضاً ترجع على  $\bar{A}$  . وهذا فقط يتبدى من النتيجة . وأما الأخرى فليست كما هي في القياس الموجب . وأيضاً إن كانت  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك  $[126 \text{ ب}] \bar{C}$  و  $\bar{E}$  ، وكان  $\bar{A}/5/$  كل الموضوع إما أن يوجد فيه  $\bar{A}$  وإما  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{B}$  و  $\bar{E}$  كذلك تكون نسبتهم من الموضوع إما أن توجد فيه  $\bar{B}$  وإما  $\bar{E}$  ، لأنه إذا كان كل ما يوجد فيه  $\bar{A}$  ف  $\bar{B}$  موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه  $\bar{C}$  ف  $\bar{E}$  موجودة فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه  $\bar{A}$  وإما  $\bar{C}$  ، لا معاً : فإنه تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه  $\bar{B}$  وإما  $\bar{C}$  ، لا معاً ، مثل أنه  $\bar{A}/10/$  إن كان غير المكون غير فاسد ، وغير الفاسد غير مكون ، فإنه يلزم ضرورة أن يكون المكون فاسداً والفاسد مكوناً ، هذان قياسان مركبان وأيضاً إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه  $\bar{A}$  و إما  $\bar{B}$  ، وأيضاً إما  $\bar{C}$

(٤) فوقها : « أو » كانت ....



هو ممثلاً بمحبة : إن أخذت علامة ١- أن يختار أن يؤاتيه /٦٨ ب/ محبة <sup>(١)</sup> على ما يريد، وعلامة ب- ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد ، فمن <البين<sup>(٢)</sup>> أن ١- أعني أن يرى أن يؤاتيه أكثر - يختار من أن يؤاتيه . فالمحبة إذن هي /٥/ أكثر اختياراً من <مؤاتاة<sup>(٣)</sup>> الجماع . ففي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك (الجنسي <sup>(٤)</sup> ، وكا ) نت هذه أكثر اختياراً ، فهذه أيضاً هي الكمال . والاشتراك <الجنسي <sup>(٥)</sup> لا > يكون له مدخل في المحبة ، وأما أن يكون <مدخله من أجل أن يكون محبوباً . وكذلك بقية الشهوات <sup>(٦)</sup>> والصنائع أيضاً تجري هذا المجرى .

### - ٢٣ -

#### < نظرية الاستقراء >

وأما كيف < تكون نسبة الحدود في الانعكاس <sup>(٥)</sup> > وفي حال الاختيار وضده - فهو ظاهر .

/١٠/ وينبغي الآن أن نبين أنه < ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الخُطبية والفقهية والمشورية <sup>(٧)</sup> ؛ وفي الجملة كل إيمان <sup>(٨)</sup> في كل صناعة فكرية ، فإنه

- 
- (١) فوقها : محبوبة .
  - (٢) خرم بمقدار كلمة .
  - (٣) النص في هذه الجملة ممزق شيئاً .
  - (٤) خرم مقداره كلمتان .
  - (٥) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ .
  - (٦) خرم مقداره كلمة .
  - (٧) المشورية : deliberative .
  - (٨) فوقها : تصدق .

بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما /١٥/ بالاستقراء .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود . ومثال ذلك أن تكون واسطة  $a < b$  هي  $b < a$  وأن تبين  $b < a$  موجودة في  $b$  ، لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء . ومثال ذلك أن يكون  $a/20$  طويل العمر ، وبـ قليل [١٢٧ ب] المرارة ، وحـ الجزئيات الطويلة <sup>(١)</sup> الأعمار : كالإنسان والفرس والبغل . فـ موجودة في كل حـ ، لأن كل قليل المرارة فهو طويل العمر ، وبـ أي قليل المرارة — موجود في كل حـ . فإن رجعت حـ على بـ الواسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون  $a$  موجودة /٢٥/ في كل بـ . لأنه قد بينا آنفا أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذي كان  $>$  عليه <sup>(٢)</sup> جرى < الرجوع . وينبغي أن نفهم من حـ جميع جزئيات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع جزئيات الشيء العام يبين النتيجة .

وينبغي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبداً المقدمة الأولى التي لا واسطة /٣٠/ لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . < أما الأشياء <sup>(٣)</sup> التي لا < واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء . — والاستقراء > من جهة < يعارض <sup>(٥)</sup> القياس ، لأن القياس — بالواسطة — يبين وجود الطر > ف /٣٥/ الأكبر < في الأصغر ؛ وأما بالاستقراء فيبين

---

(١) ص : الطويل .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٤) خرم .

(٥) مهملة النقط في الأصل .

(٦) في الهامش : نسخة : « ثيبا » .

— بالطرف الأصغر — وجو > <sup>(١)</sup> د الأكبر في الأوسط . والقياس أقدم وأبين بالطبع ؛ وأما الاستقراء فأبين > عندنا <sup>(١)</sup> .

## — ٢٤ —

### < البرهان بالمثال >

> أما <sup>(١)</sup> المثال < فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة > عن طريق حد <sup>(١)</sup> شبيهه < بالطرف الأصغر . فينبغي أن يكون وجود الواسطة /٤٠/ في > الطرف <sup>(١)</sup> < الأصغر ، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر ، /٦٩/ أئين من الذي نريد تبينه . ومثال > ذلك <sup>(٢)</sup> أن < يكون ا مدموما ، وب قتال المتأخمين ، وحا قتال أهل اثينيا لأهل ثيبا <sup>(٣)</sup> ، وعا أهل ثيبا لأهل فوقيا . فإذا أردنا أن نبين أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مدموم ، فإنه ينبغي أن نقدم في القول أن قتال المتأخمين مدموم ، والتصديق بذلك يكون من الأشياء /٥/ الشبيهة بمثل أن قتال أهل ثيبية <sup>(٤)</sup> لأهل فوقيا مدموم ، فلأن قتال المتأخمين مدموم ، وقاتل أهل أثينية لأهل ثيبا هو قتال المتأخمين ، فهو بين أن قتال أهل [١٢٨] أثينية لأهل ثيبا مدموم . فهو بين أن ب موجودة في حواء ، لأن قتال المتأخمين موجود في كلا <sup>(٥)</sup> حاء ؛ وأيضاً هو بين أن ا موجودة في ع ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا بخير . أما وجود ا /١٠/ في ب فيتبين بء . وكذلك يعرض أيضاً إن كان التصديق بوجود الطرف الأكبر

(١) حرم .

(٢) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٣) مهمة النقط في الأصل .

(٤) في الهامش : « نسخة : ثيبا » .

(٥) ص : كلي .

في الواسطة بأشياء كثيرة .

فهو بَيِّنُ أنه ليس المثال كجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ، وكنحو ما يكون في القياس ، ولكن ، كجزء إلى جزء <sup>(١)</sup> - و > ذلك حينما تكون /١٥/ الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحداهما معروفة < . فبين المثال وبين الاستقراءات > فرق ، هو أن الاستقراء بابتدائه <sup>(٢)</sup> < من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة > ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر < ، وأما > في المثال - وهو يطبق القياس - < فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة . /٢٠/

## - ٢٥ -

### < نظرية البرهان الأباجوجي >

وأما الاستقراء <sup>(٣)</sup> فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة بَيِّنًا ، وكان وجود الواسطة في الأصغر > خافياً <sup>(٤)</sup> ، و < كان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها . وأيضاً إن كان > عدد الحدود المتوسطة <sup>(٥)</sup> بين الحد الأخير والأوسط قليلاً < لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود /٢٥/ واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة > من <sup>(٥)</sup> < النتيجة . ومثال ذلك أن يكون : أ متعلم وب علم وح عدل ، فهو بَيِّنُ > أن <sup>(٥)</sup> كل < علم مُتَعَلِّم . إما إن كانت الفضيلة علماً فذلك غير بَيِّنُ . فإن كانت مقدمة ب ح مُصَدِّقَةٌ مثل نتيجة أ ح ، فإن <sup>(٥)</sup> هذا القياس

(١) في الهامش بالأسود : « في السرياني : إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر » .

(٢) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا : « الاستقراء » .

(٣) فوقها : أباجوجي - ἀπαγογῆ

(٤) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

(٥) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .



يقال له استقراء<sup>(١)</sup> ، وذلك أن بَ حَ أقرب إلى المعرفة ، لأننا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا أ بَ / ٣٠ / أعرف من حيث لم يكن لنا أولاً . وأيضاً إن كانت الأوساط بين بَ و حَ قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدّمة بَ حَ أقرب إلى المعرفة من النتيجة ، مثل أن تكون : عَ ترييع و هَ مستقيم الخطوط ، و زَ دائرة فإن كان لمقدمة هَ و زَ واسطة<sup>(٢)</sup> واحدة — وهي أن تكون مساوية للشكل / ٣٥ / المستقيم بتوسط الأهلة — فإن مقدّمة هَ زَ تكون أقرب إلى [ ١٢٨ ب ] المعرفة من النتيجة . فإذا لم يكن التصديق بمقدّمة بَ حَ أكثر منه بنتيجة أ حَ أو لم تكن الأوساط قليلة ، فإني لست أسمى ذلك استقراء<sup>(١)</sup> ، ولا إذا لم يكن لمقدّمة بَ حَ واسطة : لأن ذلك حينئذ يكون علماً .

## - ٢٦ -

### < الأنسطاسيس >

وأما الأنسطاسيس<sup>(٣)</sup> فهي مقدّمة تضاد مقدّمة ، والفرق بينها وبين ٦٩/ ب / المقدّمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدّمة فإنها : إما ألا تكون ألبتة جزئية ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . — والأنسطاسيس تقال على جهتين في شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ، ومنها جزئية ؛ وأما في شكلين فلأنها تقال بتقابل المقدّمة ، والمقدّمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففي الشكل الأول تتبين ؛

(١) فوقها : أباغوجي — .

(٢) وجد هذا الهامش بالأسود وبعده بالأحمر : « هكذا وجدته بنخط الفاضل يحیی محبراً ( في النتيجة : محبر ) على ما ملأته ، وعدت إلى النقول السريانية فوجدته هَ... زَ... » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « يعني بالأنسطاسيس المقدّمة الجدلّية ، إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعني بـ « المقدّمة » « المقدّمة الكلية » .

وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . لأنه إذا كانت المقدمة كلية موجبة فإننا نخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأول تبين والجزئية السالبة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون  $\bar{a}$  علما واحداً  $o/5$  وبـ أضداداً ، فإذا كانت المقدمة أن العلم بالأضداد واحد ، ثم خالفناها بكلية سالبة وقلنا : ولا زوج واحداً <sup>(١)</sup> من المتقابلات يقع عليه علم واحد ، والأضداد متقابلة ، فإنه [ يكون ] يجب أن يكون : ولا زوج واحداً <sup>(١)</sup> من الأضداد يقع عليه علم واحد — وذلك هو الشكل الأول . فإذا خالفنا  $o/10$  المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقولنا < نا إن <sup>(٢)</sup> > المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أضداد ، < فإذا <sup>(٢)</sup> > بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضاً وإن كانت المقدمة التي تخالفها كلية سالبة .  $o/15$  لأنه إذا كانت المقدمة أنه : ولا زوج <sup>(٣)</sup> واحداً من الأضداد يقع عليه علم واحد ، فإننا نخالف ذلك إما بقولنا : كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه ؛ وإما أن بعض الأضداد علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علم واحد . والكلية من الشكل الأول تبين ؛ والجزئية من الثالث .

$20/$  لأن بالجملة في [ ١٢٩ ] جميع المقدمات إذا خالفناها خلافاً عاماً فإنه ينبغي أن تأتي نقيضة المقدمة المحيطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قدم في القول أن ليس العلم بكل زوج من الأضداد <sup>(٣)</sup> واحداً ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأول ، لأن الواسطة — وهي المتقابلات —

(١) ص : واحد .

(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٣) ص : واحد .

٢٥/ عامية للأضداد . فإذا خالفنا المقدمة خلافا جزئياً فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدمة الجزئية المحاطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد - وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامية للمعلوم والمجهول . وأما جزءاً <sup>(١)</sup> الأضداد - وهو المعلوم والمجهول - > فهما <sup>(٢)</sup> يقعان < واسطة ، فالتى منها يمكن أن ينتج ضدّ المقدمة التي نقصد لنقيضها > هي <sup>(٣)</sup> التي يبدأ منها < المتعاطى وضع الأنسطاسيس . ولذلك تأتي بها من هذين الشكلين ، لأن في هذين الشكلين /٣٠/ فقط تكون المقاييس المتقابلة ، لأن في الشكل الثاني لم يكن قياسٌ موجب . وأيضاً الأنسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني يحتاج إلى عمل كثير - مثل أن ينكر أحد أن تكون ا موجودة في ب من جهة أن ح غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدّمات أخرى . وليس ينبغي أن تأتي بالأنسطاسيس دون أن تكون /٣٥/ المقدمة الأخرى بيّنة . ولذلك لم يكن في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وينبغي أن ننظر في سائر الأنسطاسيس ، مثل الذي تكون من الضد <sup>(٤)</sup> ، ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود . وينبغي أيضاً أن ننظر : هل يمكن أن /١٧٠/ توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأوّل ، والسالبة من الشكل الثاني ؟

- 
- (١) ص : جزئي .  
(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .  
(٣) في الهامش بالأحمر : « قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ما جرى ؛ وأما من الشبيه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثاني منها » .  
(٤) في الهامش بالأحمر : « وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقاً بالسريانية فقلته وهو : فالذي من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيراً ، كان الألم (وفوقها: الغم) لكن الألم ليس بشر ؛ فاللذة إذن ليست خيراً . والذي =

## < الضمير >

وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً ، لأن الأيقوس هي مقدمة محمودة : لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر ، والموجود وغير /٥/ الموجود هو أيقوس <sup>(١)</sup> مثل : الحساد يبغضون والمحبوون يحبون . وأما العلامة فهي مقدمة برهانية : إما اضطرارية وإما محمودة ؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء [ ١٢٩ ب ] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

/١٠/ وأما أنثوميما فهو قياس مركب من مقدمات محمودة ، أو من علامات . والعلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال ، لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن نبين أن المرأة ولدت من قبّل أن لها لبناً ، فبيان ذلك يكون في الشكل الأول ، /١٥/ لأن الواسطة : هي أن لها لبناً . فلتكن آ والدة ، وب وجود اللبن لها ، وحا امرأة . وإما أن الحكماء ذوو فضائل ، لأن بطيقوس ذو

---

= من الشبيه مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحداً؛ فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحد . والذي من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطي الصحة أفضل من معطي اليسار .

(١) فوقها : « الأخرى والأولى » .

(٢) في الهامش بالأحمر : « وتعليق آخر فنقلته وهو : العلامة إما أن تتقدّم ما هي دليّة عليه مثل اختلاج الشفة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على الفيء ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ وأما أن يكون مع الشيء الذي هي له علامة مثل الدخان الكائن مع النار ؛ وإما أن تتأخر عما هي له علامة ، مثل الرماد فإنه دال على نار كائنة » .

فضائل ، فإنه يكون في الشكل الثالث . فلتكن  $\alpha$  ذوي فضائل ، وبَ حكماء  
وحَدَ بطيقوس — فهو صدقَ أن يقال :  $\alpha$  وبَ على حَ ، غير أن الواحدة  
لا تقال لشأنها <sup>(١)</sup> أو لكذبها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت  
لأنها صفراء ،  $\alpha/20/$  فيتبين في الشكل الثاني ، فلأنه تلحق التي ولدت  
صُفْرَةً ، وهذه المرأة صفراء — يظنون أنه يبين أن هذه المرأة > قد ولدت < .  
<sup>(٢)</sup> فلتكن  $\alpha$  صُفْرَةً ، وبَ والدة ، وحَدَ امرأة . فإن قيلت المقدمة الواحدة  
ف > قَط <sup>(٢)</sup> دون < الأخرى ، قيل لذلك علامة . فإن قيلت مع الأخرى قيل  
لذلك قياس : > مثال ذلك <  $\alpha/25/$  يطيقوس سخي لأن محي الكرامة أسخياء ،  
وبطيقوس محب للكرامة . وأيضاً إن الحكماء أخيار لأن بطيقوس خير  
وحكيم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييسُ . غير أن الذي في الشكل الأول لا  
ينتقص إذا كان صدقاً لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه ينتقص  
من قِبَل أن القياس ليس بعامي ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه ،  $\alpha/30/$   
لأنه ليس إذا كان بطيقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر  
الحكماء ذوي فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقص ،  
لأنه ليس يكون في الشكل الثاني قياسٌ من مقدّمات موجبة — لأنه ليس  
 $\alpha/35/$  إذا كانت والدة في وقت ما تَلِدُ صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن  
تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا <sup>(٣)</sup>  
يوجد في جميعها — وهو فصولها — فقد قيل آنفاً  $\alpha/70/$  ب/ .

(١) أي لأن شأنها معروف ، أي لأنها مشهورة معروفة .

(٢) خرم .

(٣) في الهامش بالأسود : « في السرياني : وأما فصولها فهي التي قد قلناها الآن » .

على هذا النحو من القول لتقسّم العلامة . فالمسمى <sup>(١)</sup> من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف <sup>(٢)</sup> . وأما ما كان من الواسطة [ ١٣٠ ] ٥/ فيسمى تقمريون <sup>(٣)</sup> ، وهو الذي في الشكل الأوّل ، وهو أحمد العلامات وأصدقها . وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلم أن الآلام <sup>(٤)</sup> الطبيعية تحيل البدن والنفس معاً ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، و > لكنها <sup>(٥)</sup> < ليست من الآلام الطبيعية <sup>(٦)</sup> لأنها لا <sup>(٦)</sup> تغير البدن <sup>(٦)</sup> ١٠/ فالطبيعة هي التعب والشهوة ، فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن ستّم ذلك أحد وكان واحد أو آخر علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألماً <sup>(٧)</sup> خاصاً وعلامة <sup>(٦)</sup> ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع ١٥/ آلام خاصة كالشجاعة في الأسد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة في البدن ، لأنه كان > موضوعاً أن البدن والنفس يألمان معاً فلتكن العلامة عظم الأطراف العالية > وهذا يمكن أن يوجد في بعضها < غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة > التي بينها تكون خاصة ، لأن الألم <sup>(٨)</sup> < خاص للنوع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما

- 
- (١) في الهامش بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسرانية ما نقلته وهو : المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فليسم ( ص : فيسمى ) تقمريون . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تداري » .  
(٢) في الهامش بالأسود : « وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطرافاً ( ص : أطراف ) » .

(٣) تقمريون = τεμνηριον .

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) خرم .

(٦) في الهامش : « لم يوجد ذلك في السرياني » .

(٧) غير واضح لتأكل الورق في الأصل .

(٨) خرم .

اعتدنا أن نقول عن الخاصة ، لأنه قد توجد في نوع آخر : وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من ٢٠/ الحيوان <sup>(١)</sup> ، إلا أن الشجاعة ليست في كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه > كان موضوعاً <sup>(١)</sup> < أن واحداً لواحد علامة . فإن كان ذلك هكذا وأمكنا أن نجتمع مثل هذه العلامات في الحيوان التي فيها ألم واحد خاص ، ولكل واحد /٢٥/ منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفراسة . فإن كانت له خاصتان : مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإننا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان ؛ وكذلك إن كانتا جميعاً في نوع آخر ، لا كله . وأيضاً إن لم يكونا كلتاهما في النوع إذا كانت إحداهما <sup>(٢)</sup> فيه والأخرى غير موجودة فيه ، لأنه إن كان شجاعاً ولم يكن سخياً /٣٠/ فإن علامة الشجاعة [ ١٣٠ ب ] فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد . فالفراسة تكون إذا رجعت الوسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر ، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها : مثال ذلك أن تكون ا شجاعة ، وبَ عِظَم الأطراف العالية ، وحَ أسد - /٣٥/ فبَ موجودة في كل حَ وفي غيرها ؛ وآ موجودة في كل بَ لا في أكثر منها ، ولكن بَ راجعة على > ا <sup>(٣)</sup> < : فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة ٤ .

[ ] تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد لله على إنعامه .  
نُقِلَتْ من نسخة بخط الحسن بن سوار > عن نسخة < يحيى بن عدى ؛ التي بخطه > ... < .

قوبل به نسخة كتبت من خط يحيى بن عدى وصححت عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها . [ ]

(١) تأكل « أكثر » حروفها في الأصل .

(٢) ص : أحديهما .









دراسات إسلامية

— ٧ —

---

# منطق البرهان

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثاني

الناشر

دار القلم

بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات

الكويت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٨٠

## بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب « أنولوطيقا الأواخر » ، وهو المعروف بكتاب « البرهان »  
لأرسطوطاليس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنّائي إلى العربي  
من نقل اسحق بن حنين إلى السرياني

### المقالة الأولى

#### < نظرية البرهان >

قال أرسطوطاليس :

١

#### < ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود >

١٧١ كل تعليم وكل تعلّم ذهني إنما يكون من معرفة متقدمة الوجود . وهذا  
يكون لنا ظاهرا ، إذا ما نحن نظرنّا في جميعها : وذلك أن العلوم التعليمية<sup>(١)</sup>  
بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الأخر . وعلى  
هذا المثال يجري الأمر في الأقاويل<sup>(٢)</sup> أيضا ، أعني التي تكون بالمقاييس والتي  
تكون باستقراء ؛ فإن كلاً العلمين إنما يعلنان التعليم بأشياء متقدمة المعرفة :  
فبعضها يقتضِب اقتضا باعلى < أساس : إما أن الخصوصوم<sup>(٣)</sup> > فهموا ، وبعضها<sup>(٤)</sup>

(١) أي الرياضيات . (٢) الأقاويل : الأقاويل الجدلية ، سواء أكانت  
تم عن طريق القياس أم عن طريق الاستقراء . (٣) ص : كلى .  
(٤) نزع في الأصل ، أكلناه وفقاً للأصل اليوناني .

يبين الكلى من قِبَل ظهور الجزئى . — وكذلك تُقنع < الحجج > الخطبية ،  
وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة — وهذا هو الاستقراء ، وإما بالأُ < ثنوميا  
أى القياس الإضمارى ، وهو > أيضا قياس . وقد تجب ضرورة ما يُقَدَّم  
فَيُعَرَف على جهتين : فبـ < ضنها تحتاج من > الضرورة إلى أن تتقدَّم  
فتتصوَّر أنها موجودة ، وبعضها الأوَّل أن نفهم فيها على ماذا يدل القول .  
وبعض الأشياء قد تدعو الضرورة إلى أن يُتقدَّم فيعرف من أمرها كلا  
الصفين . مثال ذلك أن فى كل شىء قد يصدق إما الموجبة وإما السالبة ،  
فإنه موجود ، وأما فى المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا الشىء ؛  
وأما فى الوحدة فكلا الصفين : أعنى على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك  
أن كل واحد من هذه ليس هو معروفا لنا على مثال واحد .

وقد يتعرف الإنسان بعض الأشياء ، وقد كان [ ١٩٢ ب ] عرفه قديماً ؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرفُها معاً ، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقتَنٍ لمعرفتها . فإنه أما أن « كل مثلث زواياه مساوية لثلاثين » فقد كان تقدّم فعله ، وأما أن « هذا المرسوم في نصف الدائرة وهو مثلث » فقد نتعرفه ونعلمه مع

(١) فوقها : فيأخذ . (٢) ف (= فوقها) : أى المجهول .  
 (٣) ف : المفروض . (٤) ص : تدعوا (٥) ف : على المقدمات .  
 (٦) ف : مثال على المحمول فى المعقول . (٧) ف : مثال على المفروض .  
 (٨) ف : من قبل .

إحضارنا إياه (فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلمها إنما يكون بهذا النحو ،  
وليس إنما يعرف الأخير بالمتوسط : وهذه هي جميع ما كان من الأشياء  
الجزئية وليس يقال على موضوع<sup>(١)</sup> فقبل أن يحضر ويحابه أو يقبل القياس ،  
فلعله قد يجب أن يقول إنا بنحو ما نعرفه ؛ وأما بنحو آخر فلا . وذلك أن  
الذي لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق<sup>(٢)</sup> ، فكيف يعلم أن زواياه مساوية  
لقائمتين على الإطلاق<sup>(٣)</sup> ؟ لكن من البين أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلية<sup>(٤)</sup> ،  
وأما على الإطلاق فلا يعلم<sup>(٥)</sup> . وإلا فقد تلزم الحيرة المذكورة في كتاب «مانن»<sup>(٦)</sup>

وذلك أنه : إما ألا يكون الإنسان يعلم شيئا ، وإما أن يكون إنما يتعلم الأشياء  
التي يعلمها . وليس ينبغي أن نقول في هذا كما قال القوم الذين راموا أن  
يحلوها ، فإنهم قالوا : أترك تعلم أن كل ثنائية زوج ، أم لا ؟ فإذا  
قال < <sup>(٨)</sup> إني لأعلم ذلك ، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها  
> موجودة<sup>(٨)</sup> < ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يحلون هذه بأن يقولوا  
> إنه ليس كل ثنا< ثية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم<sup>(٩)</sup>

أنها ثنائية ه > < <sup>(٨)</sup> ذا . على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه وما قد

✓ (١) هامش : + ما بين هاتين العلامتين يفيد فيه معنى غير المعنى الذي كان  
كلامه فيه . ✓ (٢) هامش : أى حيث هو تحت الكل . ✓ (٣) ف :  
أى من حيث هو مشهور . ✓ (٤) ف : بالكلية . ✓ (٥) ف : أى بالحقيقة .  
✓ (٦) عند هذا الموضع في الهامش : «أى المتشككين» فهو تفسير لعنوان محاوره أفلاطون ،  
راجع محاوره مينون ٨٠ هـ ؛ وقرن «التحليلات الأولى» م ٢ ف ٢١ ص ٦٧ أ وما يتلوه .  
✓ (٧) عند هذا الموضع في الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .  
✓ (٨) نغم في الأصل المخطوط . (٩) ص : التي . (١٠) ما : مفعول «يعلمون» .

أخذوا برهانه . والبرهان الذى حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق فى كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضِب ولا مقدِّمة واحدة هذه حالها ، أعنى : «العدد الذى تعرفه» أو «المستقيم الخطوط الذى أنت عارف به» ، لكن على الإطلاق <sup>(١)</sup> . لكن لا شيء فيما أظن يمنع أن يكون الأمر الذى يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [ ١٩٣ ] ولا يعلمه من جهة \* . ذلك أن القبيح الشنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحو ما ؛ لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا النحو الذى به يعلمه كما هو الأمر .

## ٢

### < العلم والبرهان >

وقد يظن بنا أنا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق <sup>(٢)</sup> ، > لا على طريق السوفسطائيين < <sup>(٣)</sup> الذى هو بطريق العَرَض ، متى ظُنُّ بنا أنا قد تعرَّفنا العلة التى من أجلها الأمر ، وأنها هى العلة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البَيِّن أن هذا هو معنى : « أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشيء أن هذه حاله ؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا المعنى <sup>(٤)</sup> . فإذن ما لنا العلم به > وجوداً <sup>(٥)</sup> < لا يمكن > أن يكون <sup>(٦)</sup> < على جهة أخرى .

(١) ف بالأمر : أى على الكلى .

\* عند هذا الموضع بالهامش : حل الحيرة على الصواب .

(٢) ف : أى بالحقبة . (٣) هذا الموضع تأكلت حروفه . (٤) ف بالأحرى :

أى المعرفة . (٥) مكتوبة بالهامش بالطول . (٦) خرم فى المخطوط .



فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإننا نخبر عنه بأخرى. وقد نقول إننا نعلم  
 علماً يقيناً بالبرهان أيضاً ، وأعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني <sup>(١)</sup> ، وأعني  
 بالمؤتلف اليقيني الذى نعلمه بما هو موجود لنا. <sup>(٢)</sup> — فإن كان معنى أن يعلم هو على  
 ما وضعنا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة ،  
 وأوائل غير ذات وسط ، وأن يكون أعرف من النتيجة ، وأكثر تقدماً  
 منها ، وأن يكون علماً . وذلك أنه بهذا النحو تكون مبادئ مناسبة أيضاً .  
 < على أن <sup>(٣)</sup> الذى قد مر من القياس قد يكون من غير هذه أيضاً ،  
 وأما البرهان فلا يكون ، > لأنه لن يكون محصلاً لليقين < . أما أن تكون  
 القضايا صادقة فقد يلزم من قبل أنه لا سبيل إلى أن يعلم < ما ليس >  
 بوجود ، مثال ذلك أن القطر < مشا > رك للضلع . وأما أن البرهان  
 من أوائل غير مبرهنة ، > فذلك < أنه لم يكن يوجد السبيل <sup>(٤)</sup> إلى أن تعلم إذا  
 لم يكن عليها برهان . وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التى عليها برهان لا بطريق  
 العرض ، إنما هو أن تقتنى البرهان عليها . — < ثم > وأن يكون عللاً أيضاً  
 وأن يكون أعرف وأقدم : أما علل فمن قبل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلة .  
 وأما أنها أقدم فإن كانت عللاً ، وأما أنها أعرف فلا بنحو واحد ، أعني

(١) ف : العلمى . (٢) ف بالأحر : من طريق ما هو موجود .

(٣) خرم فى المخطوط . (٤) ص : وقد .

(٥) ف : لا يحتاج إلى برهان .

(٦) هامش : أى أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون  
 البرهان .

بأن يفهمها، لكن بأن تعلم أنها موجودة - . وأن يكون أكثر تقدماً وأعرف هو على ضررين : وذلك أنه ليس أن يكون [ ١٩٣ ب ] الشيء متقدماً عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحداً بعينه ؛ ولا أيضاً أن يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحداً بعينه .<sup>(١)</sup>

وأعني بالتي هي < أقدم وأعرف > عندنا < تلك التي تكون > أقرب إلى الحس . وأما التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق < فإنها > هي الأشياء التي هي أكثر بعداً منه . والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلية خاصة . والتي هي أقرب ما يكون منه هي الأشياء الجزئية والوحيدة . فهذان قد يقابل بعضهما بعضاً .

١٧٢

٥

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة . وذلك أني إنما أعني بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط . وغير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها . فأما المقدمة فهي أحد جزئي < القول > ، أعني < جعل > الحكم واحداً على واحد . وأما الديالكتيكية ، أعني الجدلية ، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة : أيهما كان . وأما الأبودكتيكية ، أي البرهانية ، فهي أحد جزئي المناقضة مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة . وأما المناقضة فهي أنطيثاسس ، أعني التقابل الذي الأوسط له بذاته .

١٠

(١) ص : واحد . (٢) ف : أي على الحقيقة . (٣) ص : فهي .

(٤) نرم في المخطوط فأكلنا بواسطة الأصل اليوناني .

- وجزء المناقضة : وأما ما كان على شيء فهو موجب ، وأما ما كان<sup>(١)</sup> من شيء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان لا سبيل إلى أن تبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلًا لمن يع<sup>(٢)</sup> < قد > بل شيئًا ما ، فإنني أسمىه وضعًا . وأما < ما كان > <sup>(٣)</sup> منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم < حاصلًا عليه فهو > أكسيوما ، أعني < الشيء > المتعارف : فإنه قد توجد بعض الأشياء < من هذا الجنس > ، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة .
- وأما الوضع فإنني أسمى ما يقتضيه أى جزء من جزء الحكم كان - وهو أن الشيء موجود أو غير موجود - أيو بانثيسيس<sup>(٤)</sup> ، أعني الأصل الموضوع ؛ وأما ما كان غير هذا فالتحديد<sup>(٥)</sup> . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب العدد < قد > يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالحكم وضعًا ، وليس هو أصلًا موضوعًا . وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو واحدًا بعينه .

- ولما كان قد يجب أن نصدق بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا [ ١٩٤ ]<sup>(٦)</sup> عليه ، مثل هذا القياس الذي نسميه أبودكسبس ، أعني البرهان ، وهذا هو

(١) أى ما يحمل فيه شيء على شيء ، أو محمول على موضوع فهو إيجاب ، وما يسلب محمولًا عن موضوع فهو سلب . (٢) وضع = thèse ؛ أكسيوما : ἀξίωμα  
(٣) خرم في المخطوط . (٤) hypothèse = ὑπόθεσις  
(٥) ف : تحديد . (٦) ἀπόδειξις

موجود بأن هذه موجودة ، أغنى التي منها يكون السلوجسموس نفسه ،  
فقد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقط : إما بجمعها ،  
وإما ببعضها — لكن أن نكون عارفين بها أكثر . وذلك أن ما من أجله  
يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً : مثال ذلك محبتنا للذى من أجله  
يجب أكثر<sup>(١)</sup> .

٣٠

فإن كنا إذن إنا نعلم ونتيقن ونصدق من أجل الأوائل ، فتصديقنا  
وتيقننا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنا هو > عن طريقها .  
إلا أنه < غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها  
بالأشياء التي يتفق له لا أن يعلمها<sup>(٢)</sup> ، ولا أن يكون حاله في علمها أفضل ،  
ولا يكون حاله من أمرها كما لو اتفق له أن يعرفها<sup>(٣)</sup> . وهذا قد يلزم إن  
لم يتقدم الإنسان فيعرفها<sup>(٤)</sup> من التي إنا يصدق بها من أجل البرهان . فقد  
يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجمعها أو ببعضها — أكثر  
من النتيجة .

٣٥

فن كان عازماً على اقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرفه  
وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرفه وتصديقه لما يتبين منها<sup>(٥)</sup> ، بل ألا

(١) ش : الذى من أجله نحب إياه نحب أفضل . (٢) ف : يعرفها .

(٣) ش : + ... + نقل الفاضل يحيى : فغير ممكن أن يصدق إنسان بأشياء لم يتقوله  
لا أن يعلمها ، ولا أيضاً أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها ، أكثر من تصديقه  
بالأمور التي يعلمها . (٤) ف : فيعلمها . (٥) ف : عنها .

يكون عنده شيء آخر من الأشياء المقابلة للبادئ . وهذه هي الأشياء التي منها  
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقا منها وأعرف ، إذ كان قد يجب  
على من كان عالما على الإطلاق ألا يشوب تصديقه تغير .<sup>(١)</sup>

٣

< نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان >

- ٥ . فأما قومٌ فقد يظنون أنه - < لما > كان قد يجب أن تعلم  
الأوائل - فإنه ليس < تمكن ا > لمعرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه  
قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء . وهذان الرأيان  
ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضا ضرورى . فإنه : أما أولئك فإنهم لما  
وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر<sup>(٢)</sup> ، ولا يوجبون التصاعد إلى  
ما لا نهاية ، قالوا بذلك من قبل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر  
تأخرًا من الأشياء التي هي أكثر تقدمًا من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا  
مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية لها<sup>(٣)</sup>) .  
فإن كانت متقدمة وقد توجد [ ١٩٤ ب ] مبادئ فهذه هي غير معلومة ،<sup>(٥)</sup>

(١) من : تأكلت حروفها . (٢) ص : أنه .

(٣) ف : أى بغير برهان .

(٤) فوقها بالأحر : ما لا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدما .

إذ كان ليس عليها برهان . وهذا هو الذى يقولون إنه وجده فقط معنى العلم .

فإن لم يكن سبيل إلى علم الأوائل ، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق الأشياء أيضا التى عن هذه . ولا سبيل أيضا إلى أن تعلم على الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون بنحو الأصل الموضوع<sup>(١)</sup> ، وهو إن كانت تلك موجودة .

وأما أولئك الآخرون فقد يُقروْنَ ويذعنون بوجود العلم . وذلك أنهم يقولون<sup>(٢)</sup> إن العلم إنما هو بالبرهان فقط ، غير أنهم يقولون<sup>(٣)</sup> إنه لا مانع يمنع أن يكون برهانٌ على كل شئ . فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورًا ولبعض الأشياء ببعض .

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهو برهانًا ، لكن العلم الذى من غير توسط هو غير مبرهن . ( فأما أن هذا واجب ضرورة فهو بين . وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التى هى أكثر < تقد > ما والأشياء التى منها البرهان ، وقد تقف المتوسطات وقتا ما : فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة ) . فهذا القول نقول فى هذه على هذا النحو ؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط ، بل قد نقول إنه يوجد أيضا مبدأ ما للعلم<sup>(٥)</sup> هو الذى به تُعرف الحدود .

(١) ف : على طريق . (٢) ف : لا .

(٣) ف : فإنه . (٤) ف : من .

(٥) ف : المعرفة .

فأما أنه غير ممكن أن يتبين شيء على < شيء بالبرهان بالمعنى الـ > أدق  
فبين ، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدما  
> وأكثر معرفة ، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى  
أشياء بعينها أكثر تقدما < وأكثر تأخرا > إلا < عند ما نسأل متى  
> يمكن < أن تكون : أما هذه فعندنا ، وأما هذه فعلى الإطلاق  
— أنه > بهذه تكون الطريقة < التي يصير بها الشيء معروفا بالاستقراء .  
وإن كان هذا هكذا ، لا يكون تحديد < نا > بالمعنى العلم على الإطلاق  
جرى على الصواب ، لكن يكون مضاعفاً من قبل أن البرهان الآخر لا يكون  
على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف .

٣٠

وقد يلزم الذين يقولون إنه يكون البرهان بالدور ليس هذا الذي خبرنا  
به الآن فقط ، لكن ألا يكونوا يقولون شيئاً آخر ، غير أن هذا موجود بأن  
هذا الشيء نفسه موجود — وعلى هذا القياس قد يسهل أن يتبين كل شيء .  
ومن البين أن هذا لازم إذا [ ١٩٥ ] وضعت حدود ثلاثة . وذلك أنه  
لا فرق بين أن يقال إن التحليل بالعكس<sup>(٢)</sup> قد يكون بأشياء كثيرة ، وبين أن  
يقال إنه يكون بأشياء يسيرة . ولا فرق أيضاً بين أن يقال إنه يكون بأشياء  
يسيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين . وذلك أنه إن كان متى كانت آ

٣٥

(١) غير واضحة في المخطوط ؛ ويقصد : أما أنه غير ممكن أن يكون البرهان — بالمعنى  
المطلق — دورياً ، فهذا بين ... (٢) ف : النحو .  
(٣) ف : معنى القياس .

موجودة ، كانت <sup>(١)</sup> ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت هذه موجودة  
فـ > موجودة ، فإنه إذا كانت آ موجودة قد تكون > موجودة . فإن  
كان متى كانت آ موجودة تكون ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت  
> ب < موجودة فـ آ موجودة ( فإن هذا هو البرهان بالدور ) ، فلتوضع  
١٧٣ > آ مكان > . وإذن فإن قولنا إن < كانت ب موجودة تكون آ  
موجودة ، هو > القول بأنه إذا كانت ب موجودة فإن > موجودة < ،  
وهذا هو أن يقال إنه متى كانت آ موجودة > فإن > < موجودة .  
وحدّ وآ هما شيء واحد بعينه . فقد يلزم إذن القائلين > إن البرهان <  
يكون دورا > ألا يقولوا < أشياء أخر غير أنه إذا كانت آ موجودة  
> فإن آ موجودة ، وبهذا < قد يسهل أن يتبين البرهان على  
كل شيء .

> وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا في < الأشياء التي يلزم  
بعض > بها بعضا ، مثل الصفات الحقيقية . كذلك قد أثبتنا أننا إذا قنعنا  
بأن نضع حدّا < واحداً ، أنه لا عندما توضع حدود > على نحو خاص < ،  
ولا أيضا عندما يوضع وضع واحد < يلزم شيء آخر ، وأنه إنما يمكن  
١٠ أقل ما يكون من وضعين أوليين متى أردنا أن نقيس . فإن كانت آ لازمة  
لـ ب و حدّ ، وكان هذان لازمين بعضهما بعضاً ولازمين لـ آ ، فعلى هذا

(١) ف : فـ ب . (٢) ف : متى .

(٣) راجع التحليلات الأولى ، ١٢ ، ف ٢٥ .



النحو قد يمكن أن يتبين البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها  
في الشكل الأول عاما يبين في الأقاويل في القياس<sup>(١)</sup> . وقد يبين أيضا أن  
في الشككين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء  
الماخوذة . فاما الأشياء [ ١٩٥ ب ] التي لا تنعكس فتحمل<sup>(٢)</sup> ، فالسبيل  
أن تتبين دورا<sup>(٣)</sup> . ولذلك لما كانت أمثال هذه في البراهين يسيرة ، فمن البين  
الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض - فإن من قبل  
هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء - هو قول باطل وغير ممكن .

#### ٤

< تعريف ما هو بالكل وبالذات والكل >

ولما كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على  
خلاف ما هو عليه ، فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون  
بالعلم البرهاني . والعلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا  
برهانه : فالبرهان إذاً هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية . فقد ينبغي  
إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أي الأشياء يكون البرهان . — ولنفصل أولا  
لماذا نقول : < محمول على كل الموضوع ، و > لماذا < هو بذاته ،  
ولماذا هو يقال بالكل > .

(١) أي أننا قد بينا ذلك في كتبنا الخاصة بالبحث في القياس .

(٢) ثم : التي لا تنكأ في الجمل . — فالسبيل : الصواب أن يقال : فلا سبيل ...

(٣) ف : بالدور .

< أما > ما نقول فيه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض  
< دون أن يكون > على البعض < الآخر > ، أولاً كان في وقت ما  
موجوداً وفي وقت آخر غير موجود : مثال ذلك إن كان الحيوان على كل  
إنسان ؛ فإنه إن كان القول في هذا < إنه إنسان > ، فالقول فيه < إنه  
حيوان > أيضاً صادق ؛ وإن كان أحدهما الآن صادقا ، < فالآخر كذلك  
صادق في نفس الوقت . وإذا > كانت النقطة في كل خط ، < فالأمر  
على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنما يأتي بالمعاندة ، فتعاند  
بها القول بأنه < إذا كان الحمل صحيحا على كل الموضوع ، فإنه > موجود  
في شيء ما ، أو أنه ليس بموجود في وقت ما :

٣٠

و < ماهو > « بذاته هو أولا » < الأشياء الموجودة فيها هو الشيء :  
مثال ذلك في المثلث الخط ، وفي الخط النقطة . وذلك أن جوهرهما هو  
في هذه الأشياء .

٣٥

والأشياء التي توجد في القول المخبر ماهو الشيء ، وجميع ما كان من  
الأمور توجد لأشياء ، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ماهي . مثال  
ذلك : الاستقامة<sup>(٢)</sup> والانحناء موجودان للخط ، والفرد والزوج للعدد ؛ والأول  
والمركب ؛ والمتساوي الأضلاع [ ١١٩٦ ] والمختلف الطول ؛ وجميع هذه قد  
توجد في القول المخبر ماهي : أما هنالك فالخط ، وأما هاهنا فالعدد . وكذلك

٤٠

٧٣ ب

(٢) مشكولة في الأصل .

(١) هو = ماهية = essence .

في تلك الأشياء الأخر الباقية أيضا ، فإنى أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها<sup>(١)</sup> للجزئيات والآحاد ؛ فأما جميع الأشياء التى ليست موجودة على أحد هذين الضريين فهى أعراض : مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان .

- وأيضا ما لا يقال على شىء آخر موضوع ، مثال ذلك > بالنسبة إلى من < يمشى إنما هو الذى يمشى ، وهو شىء آخر . وكذلك الأبيض أيضا . وأما الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هى موجودة من حيث هى شىء آخر . — فالأشياء التى لا تقال على شىء موضوع أقول إنها بذاتها ، وأما التى هى على موضوع<sup>(٢)</sup> فهى أعراض .
- وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته ، أقول إنه بذاته ؛ وأما ما لم يكن من أجل ذاته فَعَرَض . مثال ذلك إن كان عندما يمشى إنسان ما حدث البرق ، فذلك عَرَض ؛ وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل أنه يمشى ، لكن إنما نقول إن هذا عَرَض واتفق . فأما إن كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثال ذلك أن يكون الإنسان عندما يُنَحَّر يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قِبَل أن ذلك كان بسبب الذبح ؛ وليس إنما عرض واتفق أنه عندما ينحر يموت .

(١) ش : موجودة الجزئيات للاحاد بذاتها ... (غير واضح) .

(٢) ف : أى في موضوع . (٣) في الصلب : بر ، والتصحيح بالها من بخط أحدث .

(٤) غير واضحة لخرم في الأصل .

والتي تقال في المعلومات على الإطلاق < إما > على أنها موجودة في المحمولات ، وهذه موجودة في تلك ، فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار ، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة . مثال ذلك في الخط : إما الاستقامة ، وإما الانحناء ؛ وفي العدد : إما الفرد وإما الزوج . وذلك أن المضاد إما عدم وإما تقيض في ذلك الجنس نفسه : مثال ذلك : الزوج هو ما لم يكن في العدد فردا من قبل [ ١٩٦ ب ] أنه قد يلزم لزوما . فلهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة . فمن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها . فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته .

وأما الكلي فأعني به الأمر الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود .<sup>(٢)</sup> فمن البين إذن أن جميع الأشياء التي ه < كلية > هي موجودة للأشياء من الاضطرار . وقولي « بذاته » وقولي « بما هو موجود » هما < أشياء واحدة > بأعيانها . مثال ذلك : أن النقطة موجودة للخط بذاتها والاستقامة أيضا ، وذلك أنهما موجودان له بما هو خط . والتساوي أيضا للزاويتين<sup>(٤)</sup> القائمتين هو شيء موجود للثلث بما هو مثلث ، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين بذاته . < والمحمول إن كان هو > الكلي ، فينئذ يكون موجودا — متى وجد — في أي شيء اتفق ، ويتبين أنه موجود<sup>(٥)</sup>

(١) ف : الشيء . (٢) ف : أي أول . (٣) ف : بذاته .  
(٤) ف : المساواة . (٥) ف : كان

- في الأول أيضا . مثال ذلك أن يكون التساوى للقائمتين ، لا للشكل على طريق الكلية . هذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين مساويتين لقائمتين ، لكن ليس في أى شكل اتفق ، ولا أيضا يستعمل هذا المعنى المبرهن في أى شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقائمتين ، لكن ليس ذلك أولا ، لكن إنما ذلك أولا للثلاث .
- ٣٥ ٤٠ ١٧٤ فالأمر الذى أى شئ اتفق منه هو الأول مما يتبين أن له زوايا مساوية لقائمتين أو ش > يثا آخر ، < أى شئ كان . فهذا هو موجود أولا على طريق الكلى . والبرهان > بذاته <sup>(١)</sup> على طريق الكلى هو لهذا . وأما تلك الآخر فذلك على نحو ما ، لا بذاته ، لوجود ذلك المتساوى السابقين ليس هو على طريق الكلى ، لكن ذلك قد يقصد <sup>(٣)</sup> .

## ٥

### < الأغلاط في كلية البرهان >

- وقد ينبغى ألا تُتَّحَدَّعَ ويغيب عنا أنا مرات كثيرة قد يعرض أن نقول بأن نطق أنه ليس الأمر الذى يبين أولا كلى ، أو عندما نطق أنه قد تبرهن الأول الكلى برهانا . وقد تُتَّحَدَّعَ هذه الخدعة ويغنى عنا هذا المعنى : إما بأنه لا يوجد ولا شئ واحدا يقتضيه هو أعلى [ ١٩٧ ] غير الأشياء الجزئية

(١) غير واضحة في الأصل . (٢) غير واضحة تماما ويمكن أن تقرأ : بوجود .

(٣) ف : أى بأن يوجد لغيره . (٤) تحتها : الأولى .

(٥) كذا ! فهل صوابه : يغيب ؟ (٦) ص : واحد .

- والوحيدة، فإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع غير مسمى ؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كالكل في الجزء في الأشياء التي يتبين فيها . وذلك أن في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودا وعلى الكل ، غير أنه ليس هو لهذا أولا على طريق الكلية . وأعني بقولي لهذا أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أول على طريق الكلية . فإن بين الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتقي ، فقد يظن أن البرهان هو لهذا الشيء من قبل أنه موجود في جميع المستقيمة . وليس الأمر هكذا ، لأنه ليس بسبب أن هذه هي متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجودا ، لكن من قبل أنها متساوية كيفما اتفق . — ولو لم يكن مثلث إلا المثلث المتساوي الساقين ، لقد كان لظان أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوي الساقين ، — وأن يكون ما هو يتناسب بالتبديل متناسبا أيضا بما هي أعداد وبما هي خطوط وبما هي مجسمات وبما هي أزمنة ، كما كان بينا على كل واحد منها على انفراده . فكان يمكن في كلها أن يتبين أمرها ببرهان واحد ، لكن أما كانت ليس يوجد شيء واحد مسمى هو هذه بأجمعها ، أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات ، وهي مختلفة بالنوع ، وإنما كان يقتضيه كل واحد منها على انفراده . > وأما البرهان الآن < فبما هو كلي يتبين . وذلك أنه لم يكن البرهان بما هي خطوط أو بما هي أعداد ، لكن من قبل الأمر الذي من أجله يضعونه أنه كلي ولهذا السبب . ولا

إِنَّ بَيْنَ إِنْسَانٍ أَيْضاً فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمُثَلَّثَاتِ بَرَهَانٌ وَاحِدٌ أَوْ بَرَاهِينٌ  
مُخْتَلِفَةٌ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَسَاوِي الْأَضْلَاعِ عَلَى انْفِرَادِهِ وَغَيْرِ الْمُتَسَاوِي  
الْأَضْلَاعِ وَالْمُتَسَاوِي السَّاقِينَ زَوَايَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُسَاوِيَةٌ لِقَائِمَتَيْنِ ، يَكُونُ  
قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُثَلَّثَ زَوَايَاهُ الثَّلَاثَ [ ١٩٧ ب ] مُسَاوِيَةٌ لِقَائِمَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
عَلَى ذَلِكَ النِّحْوِ السُّوْفِسْطَائِي ، وَلَا أَيْضاً عَلَى الْمُثَلَّثِ بِأَسْرِهِ ، وَلَا أَيْضاً يَعْلَمُ  
أَنَّهُ وَلَا مُثَلَّثٌ وَاحِدًا آخَرَ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ  
أَمْرِهِ مِنْ طَرِيقٍ أَنَّهُ مُثَلَّثٌ وَلَا أَيْضاً أَنَّ كُلَّ مُثَلَّثٍ كَذَلِكَ ، لَكِنْ إِنَّمَا يَعْلَمُ  
مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ . وَأَمَّا بِالنَّوْعِ فَلَيْسَ كُلُّ ، وَلَا أَيْضاً إِنْ كَانَ لَا يَوْجُدُ  
وَلَا وَاحِدًا لَا نَعْلَمُهُ .

فَتَيَّ إِذَنْ لَا نَعْلَمُ عَلَى طَرِيقِ الْكُلِّ ، وَمَتَى يَعْلَمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؟ فَنَقُولُ  
إِنَّهُ مِنَ الْبَيِّنِّ أَنَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الِوُجُودُ لِلْمُثَلَّثِ وَالْمُتَسَاوِي الْأَضْلَاعِ أَوْ لَوَاحِدٍ  
وَاحِدٍ أَوْ لَجْمَعِهَا وَاحِدًا بَعِينَهُ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنِ الِوُجُودُ لَهَا وَاحِدًا بَعِينَهُ ،  
لَكِنْ الِوُجُودُ قَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى آخَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ .

فَلَيْتَ شَعَرَى ، الْبَرَهَانُ إِنَّمَا يَوْجُدُ أَوَّلًا وَبِالْكَيَّةِ بِمَا هُوَ مُثَلَّثٌ أَوْ بِمَا  
هُوَ مُتَسَاوِي السَّاقِينَ ؟ وَمَتَى يَكُونُ مِنْ أَجْلِ هَذَا مَوْجُودًا أَوَّلًا ؟ وَبِالْجُمْلَةِ  
لَا شَيْءٌ هُوَ الْبَرَهَانُ ؟ فَهِنَّ الْبَيِّنُّ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي إِذَا ارْتَفَعَتْ لَهُ يَوْجُدُ أَوَّلًا .

(١) ص : مثلثا واحد .

(٢) ص : موجود .

(٣) ف : بالكايّة .

مثال ذلك أن المثلث المتساوى الساقين المعمول من النحاس قد توجد الزوايا مساوية لقنأمتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس وأنه متساوى الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه شكل أو أنه نهاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هذان أول — فعند ماذا إذن أول ؟ — فإن كان ثانياً يكون مثلثا . فمن أجل هذا يوجد البرهان لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكلى هو لهذا .

٧٤ ب

## ٦

### < الضرورة في مبادئ البرهان >

فإن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية ( وذلك أن ما يعلمه الإنسان علما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ) وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور ( إذ كان بعضها موجودا في حدود الأمور ، وبعضها — وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد في الأمور للأمور نفسها — موجودة في حدود المحمولات عليها ) — فمن البين أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شيء إما أن يكون موجوداً بهذا النحو ، وإما أن يكون [ ١٩٨ ] بالعرض . والأشياء التي بالعرض ليست ضرورية .

١٠



فإما أن يكون ينبغي أن تُجرى القول على هذا النحو ، وإما أن نضع  
 مبدءا ما . فنقول : إن البرهان هو شيء ضرورى ، وإن كان شيء ما قد  
 بين فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقد يجب إذن  
 أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن  
 يقيس من مقدمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فإما أن يبين ، فلا سبيل  
 إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصة البرهان . والدليل على أن  
 البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاعدة إنما تأتي بها على الذين  
 يظنون أنهم قد بينوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريا ، أو يمكن  
 بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .

فظاهر بين من هذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ  
 المبادئ متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم <sup>(١)</sup> فيهم عـ < ته : مثل  
 ما يأتى به السوفسطائيون ، وهو أن الذى له علم يعلم ما هو العلم . وذلك أنه ليس  
 إنما تكون المقدمة مبدءا بأن تكون مقبولة أولا ، لكن من طريق أنها أولى  
 لذلك الجنس الذى عليه يكون البرهان . وليس كل حق هو مناسبا خاصيا <sup>(٢)</sup> .

وقد يتبين من هذه الأشياء أيضا أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء  
 الضرورية . وذلك أنه إن كان الذى ليس له عنده القول على لم الشيء — والبرهان <sup>(٣)</sup>

(١) ف : مقبولة . (٢) ص : مناسب خاص . (٣) ف : أى المعرفة بالعلة —  
 أى أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤدى الى معرفة علمية .

موجود — ليس هو عالمًا . وهذا يكون بأن تكون  $\alpha$  موجودة  $\alpha$  من  
الضرورة ، وأما  $\beta$  التي هي أوسطه وتوسطه كان البرهان ليس هو من  
الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من أجل الأوسط إذ  
كان هذا قد يمكن ألا يكون<sup>(١)</sup> ، وأما النتيجة فهي ضرورية . — وأيضا إن كان  
الإنسان لا يعلم من حيث له القول الآن وهو باق والأمر الذي [١٩٨ ب]  
كان يعلمه من قبل باق ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قبل أنه  
ليس هو ضروريا . فقد يكون القول إذن حاصلًا له وباقيًا والأمر باق ،  
غير أنه لا يعلم . فإذا نولا فيما تقدم كان يعلم أيضا ، فإن لم يكن الأوسط  
قد فسد ، لكن قد يمكن أن يفسد ، فالأمر اللازم هو ممكن ، إلا أنه غير  
ممكن أن يكون لنا علم بالأشياء التي هذه حالها .

أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة ، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط  
الذي به تثبت ليس هو ضروريا . وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على  
الضروري من أشياء غير ضرورية ، كما يكون الصدق أيضا من أشياء غير  
صادقة . وأما متى كان الأوسط ضروريا ، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة ،  
كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضا دائما صادقة . فلنكن  
 $\alpha$  على  $\beta$  من الاضطراب ، وهذه على  $\gamma$  : فإذن موجودة أيضا  $\beta$  من  
الاضطراب . فاما إذا لم تكن النتيجة ضرورية فولا الأوسط<sup>(٢)</sup> أيضا يمكن أن

(١) ف : يوجد .

(٢) تعبير عامي أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضروريا ...

- ١٠ يكون ضرورياً. وإلا، فلتكن  $\neg$  موجودة لـ  $\neg$  ليس من الضرورة، ولـ  $\neg$ ، وهذه أيضاً لـ  $\neg$  من الاضطرار : فإذن قد تكون موجودة لـ  $\neg$  من الاضطرار، لكن لم يوضع هذا . فلما كان متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الاضطرار، فمن البين أنه قد يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضاً ضرورى . وإلا لم يكن بالذى نعلم، لا لم الشيء ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار، لكن إنما يظن ظناً أنه يعلم، وهو لا يعلم إذ كان ظناً بالأمر الذى ليس هو ضرورياً أنه ضرورى وإلا يكون يظن ولا ظناً أيضاً كان عنده من أمر الشيء أنه قد كان عالماً أنه موجود بالأوساط<sup>(١)</sup>، أو كان عنده من أمره لم هو بالأوساط أيضاً على مثال واحد .

- وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التى ليست موجودة بالذات على الجهة التى عليها حُدِّثَتْ ومُيزَتْ الأشياء التى بالذات ليس عليها علم برهانى . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية، إذ كان العرض قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ. وذلك أنى ما أريد بقولى هذا عوضاً هذه حاله . — على أنه لعل الإنسان أن يتشكك فيقول : إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة، فأى سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية ؟ < إذ > أنه لا فرق فى ذلك أن يكون الإنسان

(١) الألف فى « أو » بالأحر، علامة أنها تصحيح .

٢٥

عند ما يسأل أى شئ اتفق يصرح عند ذلك < بالنتيجة > . وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضرورى من أجل < القضايا المطلوبة > ، لكن من قبل أنه قد يلزم ضرورة أن يخبر بها ويصرح بها الذى يقول الأقاويل ، وأن يقولها قولاً حقاً إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .

٣٠

ولما كانت الأشياء الموجودة من الاضطرار فى كل واحد واحد من الأجناس إنما هى جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد ، فمن البين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هى موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . ولهذا السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار . ولا أيضاً لو كانت موجودة دائماً إلا أنها ليست بالذات : مثال ذلك المقاييس التى تكون بالعلامات . وذلك أن ماهو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات ، ولا أيضاً لم هو . وذلك أن العلم بالشئ : ” لم هو ؟ “ هو أن نعلمه بالعلة . فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجوداً للثنائى أيضاً ، والأول للأوسط بالذات .

٣٥

٧

< عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر >

وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن نقل معانى<sup>(٢)</sup> الهندسة فنستعملها فى [ ١٩٩ ب ] صناعة العدد .

(١) الواو مضافة بالأحر . (٢) فى بالأحر : المعانى الهندسية .

- ٤٠ وذلك أن الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة : أحدها الشيء الذي يتبين، وهو النتيجة ، وهذا هو الموجود للجنس ما بذاته ؛ والثاني العلوم المتعارفة . والعلوم المتعارفة هي التي منها هي ؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته .
- ٧٥ ب فالتى منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها ؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة ، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعضاء <sup>(١)</sup> البرهان على الأعداد، إذ كانت الأعضاء ليست أعداداً . فاما <sup>(٢)</sup> كيف يمكن أن يكون هذا في بعض الأشياء، فنحن نخبر > بذلك فيما بعد <sup>(٤)</sup> .

- أما < البرهان العددي فهو مقتن دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان ؛ وكذلك تلك < العلوم > الباقية . فقد يجب إذن ضرورة متى عزم المبرهن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنس واحداً بعينه : إما على الإطلاق ، وإما على جهة ما . وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى ، فذلك بين .
- ١٠ وذلك أن الطرفين والأوسط قد لزم ضرورة أن يكون من جنس واحد

(١) ف : الذي يوجد .

(٢) مضافة بالأحر .

(٣) نأكلت حروفها .

(٤) في الفصلين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأحر : الاساط (الأوساط ؟) .

بعينه . فإنها إن لم تكن بذاتها فهى أعراض . ولهذا السبب ليس لعلم الهندسة أن يبين أن العلم بالأضداد واحد ، وأن المكعبين مكعب واحد . ولا لعلم آخر أيضا ما لعلم آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك فى الأشياء التى حال بعضها عن بعض هذه الحال ، وهى أن يكون أحد الشيئين تحت الآخر بمنزلة ما المعانى المناظرية تحت الهندسة ، ومعانى تأليف اللحن تحت علم العدد . ولا أيضا إن وجد شيء ما للخطوط لا بما هى خطوط ولا بما هو من مبادئ خاصة ، مثل أن نبين أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ، أو أنه مقابل للخط المستدير ، وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسها الخاص مُقتنٍ ، لكن من قبل أنه شيء عام .

١٥

٢٠

## ٨

### < البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا >

ومن البين الظاهر أنه إن كانت المقدمات التى منها يكون القياس كلية ، فن الاضطراب أن تكون أيضا نتيجة [ ١٢٠٠ ] مثل هذا البرهان ، ونتيجة البرهان على الإطلاق هى دائمة . فليس إذن برهان<sup>(١)</sup> على الأشياء الفاسدة ، ولا علم أيضا على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض ، من قبل أن ليس البرهان له بالكلية ، لكن فى وقت ما ، وعلى جهة ما . ومتى كان البرهان موجودا ، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية

٢٥

(١) ف : ولا برهان إذن .

- وتكون فاسدة ( أما فاسدة فمن قبل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة ؛ وأما أنها ليست كلية، فمن قبل أن هذا الشئ من الأشياء التي يكون <sup>(١)</sup> < فيها هذا > موجودا، وهذا الآخر لا يكون موجودا ) ولهذا السبب لا سبيل < إلى تحصيل > الكلية، لكن أنه الآن — وكذلك حالها في التحديد أيضا، من قبل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، وإما أن يكون برهانا متغيرا في الوضع ، وإما أن تكون نتيجة مالم البرهان . — وأما البراهين والعلوم بالأشياء التي تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان <sup>(١)</sup> والعلم بكسوف القمر، فمن البين أن البراهين : أما من حيث هي لمثل هذا، هي موجودة دائما ؛ فأما من حيث ليست < موجودة دائما > فهي جزئية .
- والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الآخر الباقية .

## ٩

< المبادئ الخاصة والتي لا يمكن البرهنة عليها في البرهان >

ولـ كان يـنـا ظاهراً أنه لا سبيل إلى أن يتبين كل واحد إلا من المبادئ التي لكل واحد، إذ كان الشئ الذي يتبين إنما هو موجود من طريق أن ذاك موجود، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبين بمقدمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فإنه قد تبين على هذا النحو

(١) تأكلت حروفها . — موجودا : ص : موجود .

(٢) ف : مختلفا .

٤٠ كما رام بروسن <sup>(١)</sup> تربيع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عاقية ليست متجانسة؛ وهذا هو موجود لشيء آخر أيضا . ولهذا السبب قد تطابق هذه الأقاويل أشياء أخرى أيضا ليست متناسبة الجنس . فإذن ليس ١٧٦ يعلم من طريق أن ذاك موجودٌ ، لكن بطريق العَرَض ؛ وإلا فما كان البرهان نفسه يطابق جنسا آخر أيضا [ ٢٠٠ ب ] .

وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى تعرفنا أنه موجود بما وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذاك موجود : مثال ذلك أنا نعلم أن المثلث زواياه مساوية لثلاثين بأن يكون هذا الذي قيل موجودا له بذاته من مبادئه الخاصة به . فإن كان إذن هذا أيضا موجودا لما هو موجود بذاته ، فقد يجب ضرورة أن يكون الحد الأوسط مجانسا مناسبا ومن جنس واحد بعينه . وإن لم يكن كذلك فكما تتبين معانى تأليف الجوهر بعلم العدد . وأمثال هذه قد تبين ١٠

(١) بروسن Bryson الميفارى الذى حاول تربيع الدائرة وهو بسبيل إيجاد مساحتها ، وذلك أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحيط بها ، فحصل من ذلك على مضلعات ، بين مساحتها تقوم مساحة تلك الدائرة ؛ ويقال إنه رأى حيناً أن مساحة الدائرة تعادل الوسط الحسابى بين مضلع مرسوم فى داخلها وآخر يحيط بها .

وقد نقده أرسطو على أساس أن بريسون قد اعتمد فى برهانه على بديهية تقول إن الأشياء التى تكون — نسبيا — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هى تسارى هذه الأخرى . ويرى أرسطو أن هذه البديهية تنطبق لا على الأعظام وحدها ، بل وأيضا على الأعداد ، فهى تنطبق إذن على أشياء من أجناس مختلفة . ونقد أرسطو هذا تجده كذلك فى "التحليلات الأولى" م ٢ ف ٢٥ ص ٣٢١ ٦٩ ؛ و "سوفسطيقا" ف ١١ ص ١٧١ ب س ١٦ ، و ١٧٢ ٢١ — ٧ . (٢) ف : بصناعة . — وتأليف الجوهر يقصد به التأليف الموسيقى . (٣) ف : تتبرهن .



بيانا على مثال واحد، غير أن < تمت فرقا هو > أن البرهان على أنه موجود هو للعلم الأخير، إذ كان < النوع الذى هو موضوع له هو مميز مختلف > ، وأما لم هو فهو شأن العلم الذى هو أعلى وهو < الذى > التأثيرات موجودة له بذاته . فإذا بين ظاهر من هذه أيضا أنه لا سبيل إلى أن يد < يكون برها > ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد،  
١٥ لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شىء عام .

فإن كان هذا بيننا، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تبرهن المبادئ الخاصة بكل واحد ، وإلا فقد تكون تلك مبادئ جميعها ، < والعد > سم بتلك هو أحق من جميعها . وذلك أنه إنما < يكون > يعلم أكثر < م > من كان يعلم من أسباب هى أعلى . فإنه إنما يعلم من التى هى أكثر تقدما متى لم يكن علمه من علل أيضا هى معلولات . فإن كان إذن يعلم أكثر، فعلمه أيضا أجود . وإن كان العلم إنما هو ذاك، فهو فى باب العلم أكثر وأجود أيضا .  
وأما البرهان فلا يطابق أن ينقل إلى جنس آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل إن للعانى الهندسية عند المناظيرية<sup>(٢)</sup> وفى المعانى العددية عند تأليف  
٢٥ المحو .

وقد يصعب أن نعلم هل قد علمنا، أولا . وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علما يقينا من مبادئ مناسبة

(١) تأكلت حروفهما . (٢) ف : أى مقدمات أول .

(٣) المناظيرية = optique .

خاصية به أو لا . وهذا هو معنى العلم . وقد نظن أنا [ ١٢٠١ ] قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أول<sup>(١)</sup> . وليس هذا هكذا ؛ لكن قد يجب أن تكون المعاني مناسبة ومجانسة للأوائل .

٣٠

١٠

### < المبادئ المختلفة >

وأعني بالأوائل<sup>(٢)</sup> في كل واحد من الأجناس هذه التي نصفها وهي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتي من هذه ، فذلك يقتضِب اقتضابا . فأما أنها موجودة : أما المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذا ، فهو يقتضِب ذلك في المبادئ اقتضابا . وأما تلك الأخر فإن تبين : مثال ذلك أنه ما للوحدة أو ما للمستقيم ، وما للمثلث . وقد تؤخذ الوحدة أخذا أو العَظم أيضا . وأما تلك الأخر فبين .

٣٥

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية : أما بعض الأشياء فما تخص واحدا واحدا من العلوم ، وأما بعضها فأمور عامة ، والعالمية هي على طريق التناسب في كل ما هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم — فالخاص هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العالمية فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية .

٤٠

(١) مضبوطة الهزة في المخطوط .

(٢) ف بالأحر : بالمبادئ .

فكل واحد من هذه هو كافٍ بمبلغ ما يستعمل في ذلك الجنس و > ذلك أنه يكون < فعلا واحدا بعينه يفعل ، وإن لم يوجد في جميعها ، لكن في الأعظام فقط والعدد .

والأمور الخاصة هي تلك التي يؤخذ أيضا أنها موجودة ؛ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد > فـ < للوحدة ، وأما علم الهندسة فللنقط . وذلك أنهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنها هذا الشيء ؛ وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها . مثال ذلك : أما علم العدد فنأخذ ماهو الفرد وماهو الزوج ، أو المربع [ ٢٠١ ب ] أو ما المكعب أو الدائرة . وأما علم الهندسة فنأخذ ماهو الأصم<sup>(٢)</sup> والمنكسر أو المنعطف . وأما أنه موجود فيبينون بيانا بالأمور العاقية ومن الأشياء التي يبينون بها ؛ وكذلك علم النجوم . — وذلك أن كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء<sup>(٣)</sup> : أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة ( وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها<sup>(٤)</sup> ) ؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عاقية وهذه هي الأوائل التي منها يبينون<sup>(٥)</sup> ؛ والثالث التأثيرات ، وهي تلك التي يأخذون أحدا على ماذا يدل كل واحد منها . وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء من هذه : مثال ذلك :

(١) تأكل أوطا . (٢) الأصم : irrationnel .

(٣) ف بالأحر : يؤخذ بثلاثة أشياء .

(٤) ف بالأحر : الشيء الذي . (٥) ف بالأحر : بذاته .

(٦) هنا وفي المواضع السابقة مباشرة بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ أيضا : يثبتون .

أما الجنس ، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهرا (١) وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحر في أنه ظاهر الوجود حالا واحدة ) ، ولا مانع يمنع أيضا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة . كما أنه ولا الأمور (٢) العامة أيضا : وذلك انه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية متساوية من قبل أن ذلك ظاهر . وكذلك ليس وجود هذه الثلاثة في نفس الطبع بدون ذلك (٤) : أعني ما فيه يبرهن ، والأشياء التي عليها يبرهن ، والأشياء التي منها يبرهن .

٢٠

[وليس يوجد أصل (٥) ولا شيء من الأصل الموضوع ولا من المصادرة أيضا ما هـ > و < من أجل ذاته ويظن أنه ضروري .  
وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج > ، لكن نحو القول الذي في النفس ، فإنه ولا القياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يعاند دائما ، لكن القول الباطن ليس يعاند دائما . — بجمع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذه لها هو مظنوننا عند المتعلم (٦) ، فإنما يضعها وضعها ، وهي أصل موضوع ، أعني الوضع لاعلى الإطلاق ، لكنها عند ذاك

٢٥

(١) تأكلت حروفها . (٢) تحتها : أمور ، وصلحت بالأحر فأضيف : أ < لا > مور .  
(٣) ش : ليس في المرباني بنقل إسحق هذه الألفاظ المعلم عليها موجودة (المعلم عليها هي :  
تبقى الباقية متساوية ) .

- (٤) ف بالأحر : أى بدون ما هي في البرهان .  
(٥) ما بين المعقوفين مضروب عليه بالأحر . (٦) ص : مظنون .  
(٧) ش : يحتمل أن يفهم منه الكلى وبالحقيقة .

٣٠ فقط . فأما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد<sup>(١)</sup>، أو من حيث ظنه على ضد [١ ٢٠٢] ، فإنما يصادر عليه مصادرة ؛ وبهذا المعنى<sup>(٢)</sup> يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة . وهذا هو الفرق بين المصادرة وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادرة هي ما كان مقابلا لظن المتعلم ، وهذا هو الذي يأخذه الانسان وهو متبرهن من حيث لم يبينه .

٣٥ وأما الحدود فليست الأصل الموضوع<sup>(٣)</sup>، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بوجوده<sup>(٤)</sup>، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدمات . والحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلا موضوعا ، اللهم ألا أن يكون الإنسان يسمى السماع أصلا موضوعا . ليكن > الأصل الموضوع هو أنه حينما < جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة<sup>(٥)</sup> ، هو لا المهندس أيضا يضع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تستعمل أشياء كاذبة عندما نقول في ماليس هو ذراعا إنه ذراع ، أو عندما نقول إن الخط المخطوط

(١) ش : أى لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب .

(٢) ش : هذا الفصل المعلم عليه في السطر الثاني (= السطر الثالث هنا) تحبير للفصل المعلم عليه في السطر الأول (= السطر الأول هنا) . (٢) ش بالآخر : أى يحتاج إلى برهان .

(٣) ش بالآخر : يريد « بالأصل الموضوع » هاهنا المقدمات الأوائل .

(٤) ش بالآخر : أى إذا كانت في المقدمة إما محمولة وإما موضوع تكون أصول موضوعة .

(٥) ف بالآخر : إلا أن يقول إنسان إن ما يسمع أصل موضوع .

(٦) أى : والمهندس أيضا لا يضع أشياء كاذبة ...

مستقيم وليس هو مستقيماً . والمهندس<sup>(١)</sup> ليس ينتج ولا نتيجة واحدة من طريق  
أن هذا الخط هو كما خُبر عنه ، لكن بالأشياء التي يستدل عليها بهذه .  
وأيضاً المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على  
طريق الجزء . فأما الحدود فولا واحد من هذين .

١٧٧

## ١١

### < المصادرات >

فأما وجود الصور ، أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان  
البرهان مُزَمَعاً أن يكون ، فليس هو شيئاً تدعو إليه الضرورة . وأما القول  
بأن الضرورة قد تدعو في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق ؛  
وإن لم يكن الأمر الكلي موجوداً إن لم يكن هذا موجوداً . وإن لم يكن  
الكلي موجوداً أو ليس يكون الأوسط موجوداً ، فإذن ولا البرهان أيضاً .  
فقد يجب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محمولاً على الكبير ، ليس على طريق  
الاتفاق في الاسم .

٥

فأما القول<sup>(٤)</sup> بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢] على شيء واحد بالإيجاب  
والسلب معاً ؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد ، اللهم إلا أن تدعو

١٠

(١) ش : أى وذلك المهندس .

(٢) ف بالأحر : فرق آخرين المصادرة والأصل الموضوع وبين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلي وعلى الكلي ، وكأنه شك .

(٤) ش : وهذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التي قوام البرهان منها إذا كانت  
ظاهرة لا تحتاج إلى استثناء . (٥) ف بالأحر : القصة . (٦) ف : أى لا يذكرها نشأتها .

- الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها . وقد يتبين عندما يقتضون أن الأول  
قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ؛ وأما بالسلب فلا يصدق . وأما الأوسط  
فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود أو غير موجود ؛ وكذلك الثالث أيضا .  
وذلك أنه إن سلم أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول  
بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بذلك على ما هو الإنسان ،  
إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لحيوان ، فيكون القول إذن صادقا  
في قالياس ، وإن كان في لاقالياس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو  
لا حيوان . والسبب في هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ،  
لكن على أشياء أخر ، من قبيل أنه قد يقال على أشياء كثيرة . فإذن ولا فرق  
في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودا هو وليس هو .

فأما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذه  
البرهان السائق إلى المحال . وليس أخذه لهذا دائما على طريق الكلية ، لكن

(١) ش : أى إيجاب شيء ما وسلب سلبه ، مثال قولنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو  
لا حيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها . (٣) ش : أى الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره . (٥) ف بالأخر : أعطى .

(٦) ف : أى أنه حيوان . (٧) ش : أى في أن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر . (٩) ف : المناقضة .

(١٠) ش : أى ليس في كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهندس ، فإنه

لا يشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة مناقضة  
لذلك الإيجاب .

بمبلغ ما يكون كافيا ، وهو كافٍ في جنس جنس ، وأعني في الجنس بمنزله  
ما هو في الجنس الذي نأتى فيه بالبراهين ، كما قيل فيما تقدّم أيضا . ٢٥

وقد يشارك جميع العلوم بعضها بعضا في الأمور العامة ، وأعني بالعامة  
التي يستعملونها على أنهم منها يبينون ، لالما فيه يبينون ، ولا أيضا ما إياه يبينون .  
والجدل لجميعها ، وإن كان يوجد شيء ما يلتمس بالكلية لتبين الأمور  
العامة ، مثال ذلك أنه لكل شيء : إما موجبة وإما سالبة ، وإن نقص من  
المتساوية متساوية أو شيء من أمثال هذه . وأما صناعة الجدل فليس حالها حالا  
أنها للأشياء المحدودة ، ولا أيضا لجنس ما محدود ، وإلا لم يكن بالتى تُسأل  
ولا سؤالا . وذلك أن الذي يبرهن ليس له أن يسأل من قيل أنه إذا كانت  
[ ١٢٠٣ ] أشياء متقابلة لا يتبين شيء واحد بعينه وقد يتبين هذا في «المقاييس» .  
(٢) (١) (٣) (٤) (٥)

## ١٢

### < السؤال العلمي >

إلا أنه إن كان السؤال القياسي والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحدا  
بعينه ، وكانت المقدمات في واحد واحد من العلوم هي التي منها يكون القياس ٣٥  
(٦) (٧)

(١) ف : أى الموضوع . (٢) ف : أى المحمول .

(٣) ش : يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا : وبالجملة إن كان يوجد شيء ما .

(٤) ش : أى يوضع ما يدل عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « التحليلات

الأولى » م ١ ف ٢ م ١٥ ص ٦٤ ب ٨ وما يليه . (٦) ش : أى الجدلى .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أى السؤالات .



- في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مناسب  
 خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم . فمن البين إذاً أنه ليس كل سؤال يوجد  
 هندسياً ولا طبيياً . وكذلك في تلك الأخر الباقية . لكن إما أن يكون من تلك  
 التي منها نتبين معنى ما من التي عليها الهندسة، وإما التي منها بأعيانها يتبين من  
 المعاني التي منها الهندسة بمنزلة المسائل المناظرية . وكذلك في تلك الأخر  
 الباقية . والقول إنما ينبغي أن يقبل في هذه من مبادئ ونتائج هندسية .  
 وأما القول في المبادئ فلا ينبغي للمهندس أن يوفى السبب بما هو مهندس ،  
 وكذلك في العلوم الأخر الباقية أيضاً .

- فليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحدٍ من العلماء عن كل شيء، ولا أيضاً  
 ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحدٍ به، لكن إنما يجب أن يجيب  
 عن أشياء محدودة منحازة في علمه . فإن وجد إنسان يجارى المهندس قولاً ما  
 ويتاظر بما هو مهندس، فمن البين أن فعله هذا يكون فعلاً جحلاً متى كان  
 يبين شيئاً ما من أمثال هذه . وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجحيل .

- (١) ش : أى محدود وخاص بذلك العلم .  
 (٢) ف بالأخر : أى ليس يجب على المهندس أن يأتي بالسؤال .  
 (٣) ف : والسبب . (٤) ف : يوفى .  
 (٥) ف : الكلمة . (٦) ف : منفردة . (٧) مضبوطة في المخطوط .  
 (٨) ش : أى مثل ما فعل بقراط في تربيع الدائرة بأن عمل شكلاً هلالياً .  
 (٩) ش : مثل ما فعل أنطيفن وأبرسن في تربيع الدائرة فإن أنطيفن أخذ أن الخط المستقيم  
 يطابق قوساً (ص : قوس)، و < أ > برسن أخذ أن الصغير والكبير مستويان في الجنس .

ومن البين أنه ليس يكشف المهندس ولا تكسيها أيضا، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض <sup>(١)</sup> . فإذن لا سبيل إلى الكلام في الهندسة بين قوم غير مهندسين . وذلك أنه قد يضل الذي تجرى مناظرته مجرى رديئا . وكذلك في العلوم الأخر الباقية أيضا . ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية ، أترى قد توجد أيضا مسائل ما غير هندسية ؟ — وفي واحدٍ واحدٍ من العلوم مسائل هي بلا علم هندسية ، فأَيُّها هي ؟ وترى الذي هو بلا علم هو قيسٌ أم مغالطة ؟ وهو في الهندسة ، أم في صناعة أخرى ؟ مثال ذلك السؤال الموسبق هو غير هندسي في الهندسة . وأما الظن بأن الخطوط المتوازية [ ٢٠٣ ب ] تلتقي فهو هندسي على جهة ما ، وغير هندسي على جهة أخرى . وذلك أن هذا يكون على ضربين كالحال في : لا وزن ، فيقال : لا هندسة — <sup>(٢)</sup> أما على نحو واحد فمن قِبَل أنها ليست موجودة له بمنزلة عدم الوزن ، وأما بنحو آخر فمن قِبَل أنه مُقْتَنٍ له اقتناء رديئا . وهذا النحو من لا علم ، وهو من أمثال هذه المبادئ ، هو مضاد .

فأما في التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال من قِبَل أن الحد الأوسط هو أبداً مُضَاعَفٌ <sup>(٥)</sup> ، وذلك أن آخر يحمل على هذا كله ، وهذا يقال <sup>(٦)</sup>

(١) ش : أى يعرض للمهندس ألا يكون معه علم الأمر الذى يسأل عنه مثل الطبيب مثلا .

(٢) ف : مخاطبته .

(٣) ش : في السرياني : وأما بنحو واحد فقير هندسي من حيث هو غير مقتن لها بمنزلة غير

الخن ؛ وأما بنحو آخر فإنه مُقْتَنٍ لها اقتناء رديئا . (٤) ش : أى كما يقع في الجدل .

(٥) ف بالأحر : أى ليس هو امما مشتركا . (٦) ف بالأحر : أى الأكبر .

٣٠ على الآخر كله <sup>(١)</sup> (وَأما المحمول فلا يقال كل) <sup>(٣)</sup> ؛ وهذه حالها حال ينظر إليها في ذهن <sup>(٤)</sup> . وأما في الجدلية فقد يضلون : أترى كل دائرة هي شكل ؟ فإن رسمه رسماً كان ظاهراً . وما يرى الكلام المسمى باليونانية <sup>(٦)</sup> آ في <sup>(٦)</sup> هو دائرة ؟ فظاهر أنها ليست دائرة .

وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدمة استقرائية . فكما أنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة — إذ كانت ليست على جميعها وكان ٣٥ القياس من المقدمات الكلية — ، فمن البين الظاهر أنه ولا المعاندة أيضاً . وذلك أن المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها ، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة : إما برهانية وإما جدلية .

وقد يعرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأقاويل غير ٤٠ قياسية من قبل أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما ، مثال ذلك بمنزلة ما كان يفعل قانس <sup>(٨)</sup> في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة . وذلك أن النار تولدها سريع كما زعم ، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولد سريعاً . فإنه على هذا النحو لا يكون قياس <sup>(٨)</sup> ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف تابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذي هو أسرع ما يكون في الحركة تابعا للنار .

(١) ف بالأحر : الأصغر . (٢) ف بالأحر : بإيجاب كلي .  
 (٣) ف بالأحر : أى لا يقرن به سور . (٤) ف بالأحر : التوهم .  
 (٥) ف بالأحر : الاتقاعية . (٦) ش : كلام موزون . — يقصد شعر الملاحم :  
 les vers épiques (٧) تحتها : إن . (٨) قانس = Caeneus .

فكثيرا ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التي اقتضبت . وأحيانا قد يمكن [ ١٢٠٤ ] ذلك ، لكنه ليس هو مما يرى ويعتقد .

ولولم يكن يمكن أن يبين الحق من الكذب ، لقد كان التحليل بالعكس سهلا ، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوى . فلتكن  $\alpha$  مما هو موجود . وإذا كانت هذه موجودة ، فلتكن هذه الأشياء التي أعلم أنها موجودة موجودة — مثال ذلك الأشياء التي عليها  $\beta$  : فمن هذه إذاً أين أن تلك موجودة .  
(١) والأشياء التي في العالم فقد تنعكس بالتساوى أكثر ، من قبل أنه لا يوجد فيها ولا عرض واحد ، لكن حدود ( وبهذا المعنى أيضا قد تخالف الأمور الجدلية ) .

وتزيد وتُنتهى لا بالأوسط ، لكن بأنهم يستأنفون فيقتضبون : مثال ذلك :  $\alpha$  ،  $\beta$  ، وهذه  $\beta$  ، وهذه أيضا  $\beta$  ، وعلى هذا النحو إلى ما لا نهاية . أو يعدلون إلى الجانب أيضا بمنزلة  $\alpha$  على  $\beta$  وعلى  $\gamma$  . مثال ذلك إن كان العدد الكمي أو غير متناه أيضا المرسوم عليه  $\alpha$  ، والعدد الفرد الكمي الذي عليه  $\beta$  ، والعدد الفرد الذي عليه  $\gamma$  : فـ  $\alpha$  إذن هو على  $\gamma$  .  
(٢) ولكن أيضا العدد الزوج ذو كم ما عليه  $\beta$  ، والعدد الزوج الذي عليه  $\gamma$  ؛ فـ  $\alpha$  إذن هو على  $\gamma$  .

- 
- (١) ف : يقتضب . (٢) ص : تزيد — أي أن البراهين تزيد .  
(٣) ف : الأساط (كذا ! ) . (٤) ف : بأن يقتضب زيادة .  
(٥) ف : الكمي .

# < العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعللة >

والعلم بأن الشيء موجود ، والعلم <sup>(١)</sup> "بلم هو" <sup>(٢)</sup> قد يخالف بعضهما بعضا : أما أولا ففي علم واحد بعينه ؛ وفي هذا يكون على ضربين : أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط ( وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى ، والعلم <sup>(٤)</sup> بلم هو إنما يكون بالعللة الأولى ) ؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط ، لكن ليس العلة نفسها ، بل بالتى <sup>(٥)</sup> "عكس بالتساوى" ، أو بأشياء هى أعرف : وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التى تحمل بالتساوى أعرف من <sup>(٦)</sup> العلة ؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان : بمنزلة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منا ، من قبل أنها تلمع . - ليكن الذى عليه < ٢٠٤ ب > المتحيرة ، والذى عليه <sup>(٧)</sup> ب أنها لا تلمع ، والذى عليه أ أنها قريبة منا ؛ فالقول بأن ب على ح حق ، وذلك أن المتحيرة لا تلمع . وكذلك أ على ب ، فإن الذى لا يلمع هو قريب منا <sup>(٨)</sup> . وهذه فلتوجد بالاستقراء أو بالحس . فإذن موجودة احـ من الاضطراب <sup>(٩)</sup> . فقد تبين إذن أن الكواكب المتحيرة قريبة منا .

(١) ش : إذا عرفناه من معلوله . (٢) ش : إذا عرفناه من علته .

(٣) ش : أى أن الفرق بينهما ، إذا كانا فى علم واحد ، يكون على ضربين .

(٤) ش : أى العلة القريبة . (٥) ش : يعنى المعلول .

(٦) ش : أى عندنا . (٧) ف بالأحرى : لا تلمع .

(٨) تأكلت حروفها . (٩) ش : أى لزومها للقدّمات من الاضطراب .

فهذا القياس ليس هو على "لم الشيء"، لكن على أنه إذا كان ليس سبب قربها منا أنها لا تلمع، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع. وقد يمكن أن يتبين هذا بدال الآخر منها فيكون عند ذلك البرهان على "لم هو".

مثال ذلك : لتكن  $\alpha$  المتحيرة، وليكن ما عليه  $\beta$  قربها منا، وليكن أنها

لا تلمع ما عليه  $\alpha$  — ف  $\beta$  موجودة  $\alpha$ ، وتكون أيضا  $\alpha$   $\beta$  — وأيضا —

وهي أنها لا تلمع —  $\alpha$   $\beta$ ؛ ويكون هذا القياس على "لم هو"، إذ كان

قد أخذت فيه العلة الأولى. وأيضا كما يبينون أن القمر كرى نير بذاته،

وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كرى يتريد أنه،

وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كرى؛ والقمر يقبل

هذا التريد؛ فمن البين أنه كرى. فعلى هذا النحو يكون قياس أنه <sup>(١)</sup>. وأما

إذا وضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على «لم هو»، وذلك أنه ليس

إنما هو كرى بسبب تزيده هذا الضرب من التريد، لكن من قبل أنه كرى

يقبل مثل هذه التزيدات. فليكن القمر الذى عليه  $\beta$ ، والكرى ما عليه  $\alpha$ ؛

وليكن التزيدات ما عليه  $\alpha$ .

وأما الأشياء <sup>(٣)</sup> التى لا يرجع الأوسط فيها بالتساوى، وكان الذى ليس هو

علة أعرف من العلة؛ أما أن الشيء فقد يتبين، وأما لم هو فلا. — وأيضا

(١) ش : أى موجود. (٢) ف بالآخر : بعكس هذه الحال.

(٣) ش : أى إذا كان الأوسط معلولا (ص : معلول)، فليس يلزم إذا كانت علته موجودة أن يكون موجوداً، بل إذا كان هو موجوداً أن تكون موجودة، مثل الخشب والباب.

(٤) ش : أى موجود.

في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على « لَمْ هو » إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها — مثال ذلك : لَمْ لا يتنفس الحائط ؟ فيقال : لأنه ليس [١٢٠٥] بحيوان . فلو كان هذا هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب في التنفس — مثال ذلك إن كان السبب هو السبب في ألا يكون الشيء موجوداً ، مثل أنه إن كان وجود الحائط والبارد على غير اعتدال هو السبب في ألا يكون صحيحاً ، فوجودها معتدلة هو السبب في أن يكون صحيحاً .<sup>(٣)</sup>  
وكذلك أيضاً إن كان الإيجاب سبباً في أن يكون الشيء موجوداً ، فالسلب في ألا يكون موجوداً .

وأما في الأشياء التي وفيت على هذا النحو فليس ما قيل لازماً ، وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس . والقياس الكائن بمثل هذه العلة يكون في الشكل الثاني — مثال ذلك : ليكن أ حيواناً ، وما عليه ب أنه يتنفس ، وما عليه ج الحائط . فإما موجود لكل ب إذ كان كل ما يتنفس هو حيوان ؛

(١) س : أبو يحيى عن الإسكندر قال : يريد نظام الشكل الثاني . ويحي النحوي يقول : ليس الأمر كذلك . بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعاً . وأظن أن ما قاله يحيى النحوي أصح الأفاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : ” إن كان لا يخبر بالعلة نفسها “ . قال لي الشيخ الفاضل يحيى بن عدي : الحق ما قاله يحيى النحوي في ذلك . (٢) ش : أي برهان ذلك . (٣) ش : هذا عكس ما تقدم . (٤) ش : قال : إنما يكون في الشكل الثاني ، وليس هذا مقصوداً على أنه لا يكون إلا في الشكل الثاني .

في السرياني : مثال ذلك قول أناخرس أن بلد الصقالبة لا يوجد فيه مغنيات ، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضاً .

وَأَولا على شئ من حَ ؛ فإذا بَ غير موجودة لشئ من حَ . فالخاطئ  
إذن لا يتنفس .

وقد يشبه أن تكون أمثال هذه الأسباب يحتويها على جهة الغنى  
والغزارة، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعدا كثيرا . مثال ذلك قول  
أناخرسس إنه ليس في بلد الصقالبة الغناء وآلاته، إذ كان ليس قبلهم كروم . ٣٠

أما الخلافات بين القياس على « أَت » الشئ، وبين القياس على « لِمَ »  
الشئ في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات . فأما في علمين مختلفين فيكون<sup>(١)</sup>  
على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما ، والعلم الآخر  
في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدهما عند ٣٥

الآخر هي هذه الحال التي أنا واصفها ، وهي أن يكون أحد العلمين تحت  
الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة، وعلم الحيل عند علم الحُجَمَات، وعلم  
تأليف اللحن عند علم العدد، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد<sup>(٢)</sup>  
أن تكون هذه العلوم متواطئة [ ٢٠٥ ب ] أسماؤها بمنزلة علم النجوم التعاليمي ٤٠

والذي تستعمله صناعة الملاحة ، وبمنزلة تأليف اللحن ، أعنى التعاليمي ١٧٩  
والسماعي . وذلك أن العلم بأن الشئ في هذه هو لمن يُحسُّ بالأمر، وأما العلم  
بلمَ هو فهو لأصحاب التعاليم ، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب ،  
وكثيرا ما لا يشعرون بأنه كالحال في الذين يبحثون عن الأمر الكلي ؛ فإنهم<sup>(٣)</sup>

(١) تأكلت حروفها . (٢) ش : إنما قال : « كاد » عل طريق الاستظهار .

(٣) ش : لا علم لهم . (٤) ف : بالوجود .



- ٥ كثيرا ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين يستعملون الصور، وهي شيء آخر في الجوهر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور: وهي لا على شيء موضوع، وذلك أنه وإن كانت المقادير على شيء موضوع<sup>(١)</sup>، غير أنه ليس يستعملها من حيث هي على ذلك الأمر الموضوع .
- ١٠ وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة، مثال ذلك أمر القوس الحادثة في السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعي، وأما لم هي فالنظر في ذلك إلى صاحب علم المناظر: إما على الإطلاق<sup>(٢)</sup> وإما للذي هو في التعاليم . — وكثير من العلوم التي ليس بعضها تحت بعض هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة ، وذلك أن الجرح المستدير: أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب، وأما لم ذلك فيلزم المهندس .
- ١٥

#### ١٤

### < فضل الشكل الأول >

- وأصح العلم وأشد يقينا من الأشكال هو الشكل الأول . أما أولا فنقبل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتي براهينها — مثال ذلك : علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكادت<sup>(٣)</sup> أن تكون جميع العلوم التي نبحث عن « لم » الشيء هذا الشكل تستعمل . وذلك أن القياس على « لم » الشيء إنما يكون بهذا الشكل : إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة
- ٢٠

(١) ف: يريد: في... (٢) ش: أي الذي نظره الحقيقة من حيث هو صاحب مناظر.

(٣) ف: أبو بشر: إنما قال: « كادت » لأنه ربما تستعمل برهان الخلف، وربما استعملت الشكل الثاني .

جدا . فهو بهذا السبب أيضا أشد الأشكال يقيناً ، والعلم بلم الشيء هو أكثر تحقيقاً . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يتَّصِدُ<sup>(١)</sup> . وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما في الأخير فقد يكون ، لكنه ليس هو بكلي ، وأما والعلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيواناً [ ١٢٠٦ ] ذا رجلين بنحو ما<sup>(٢)</sup> .

٢٥

وأيضا فإن هذا الشكل ليس هو محتاج إلى ذينك ، وأما ذانك فهذا الشكل يتصل وينتهي إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط .  
فن البين إذن أن الشكل الأول أحق الأشكال جدا في باب العلم .

٣٠

## ١٥

### < القضايا السالبة غير ذوات الأوساط >

وكما أنه قد يمكن أن تكون آ موجودة لـ ب بغير انقطاع<sup>(٤)</sup> ، كذلك قد يمكن ألا يوجد لها أيضا ، وأعني بأن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود

- (١) ش : أبوبشر : لم يقل يتصيد ويستخرج بالشكل الأول فقط ، وهي تعني أنه يتصيد على أنه حد للمحدود ، ولكن يتيقن جزء من أجزاء الحد على أنه موجود للمحدود ، والحد بأسره يتيقن بالشكل الأول وحده فقط ، لا على أنه هو حد لذلك المحدود ، لكن على أنه موجود له وجوداً .
- (٢) ش : أى ليس إنما يوجب ذلك لبعض الناس ، بل نتحكم بأن كل إنسان هذه حالة .
- (٣) ش : هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوابل هذه حالها .

- (٤) م : إنما تسمى المقدمة غير ذات الوسط بغير انقطاع ، لأن ليس بين المحمول والموضوع فيها شيء ثالث . — وف : وسط .



وكذلك إن كانت بَ أيضا في كل الشيء، وكانت أ غير موجودة لـ بَ،  
 فمن البين أن لا وجودها لها بغير انقطاع . وذلك أنه إن [ ٢٠٦ ب ] كان  
 بينهما أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن يكون أحدها في كل الشيء ويكون  
 قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني . فإن كان في الشكل الأول  
 فـ بَ هي التي تكون في كل الشيء إذ كانت المقدمة التي هي عند هذه قد  
 يجب أن تكون موجبة . وإن كان في الأوسط<sup>(٢)</sup> فأيهما اتفق . وذلك أن  
 القياس قد يكون أيهما أخذت<sup>(٣)</sup> سالبة . وأما إن كانتا كلتاهما سالبتين ،  
 فلا يكون قياس .

١٥

٢٠

فمن البين إذا أنه قد يمكن أن يكون شيء آخر غير موجود لشيء آخر .  
 فأما متى يكون وكيف ذلك فقد خبرنا به .

## ١٦

< الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط >

وأما الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة،  
 فهو خدعة وضلالة تكون بقياس . وهذا يكون في الأشياء التي هي موجودة

٢٥

- 
- (١) ش : يعني إذا كانت دَ ولا على شيء، من بَ وعلى كل أ ، فدَ لا على شيء . من  
 بَ ؛ فليس وجودها لها أولا . (٢) ش : أى الشكل ( = الثاني ) .  
 (٣) ف بالأحرى : أى المقدمات . (٤) ف : بغير توسط .  
 (٥) ف : مثل جهل الصبيان . (٦) ف : افهم : من خارج ، أو بغير قياس .  
 ش : أبو بشر : أى يعتقد ضد ما قد بين بقياس .

أو غير موجودة ، أولاً<sup>(١)</sup> على ضربين : وذلك أنه يكون إما بأن يظن الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق<sup>(٢)</sup> ، أو بأن يكتسب ظنه بقياس .

أما الخدعة وضلالة الظن البسيط فهما بسيطان ، وأما الضلالة التي تكون بالقياس فهي كثيرة الفنون<sup>(٣)</sup> . — فلتكن  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $B$  بغير

انقطاع . فإن قاس أن  $\bar{A}$  موجودة لـ  $B$  عندما تأخذ  $\bar{C}$  الحد الأوسط ، فقد يكون جاهلاً بقياس<sup>(٤)</sup> . فقد يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين ، وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت  $\bar{A}$  غير موجودة

لشيء من  $\bar{C}$  ، و  $\bar{C}$  أيضاً غير موجودة لشيء من  $B$  ، وقد أخذت كل واحدة منهما بالعكس<sup>(٥)</sup> ، فقد تكون كلتاهما كاذبة<sup>(٦)</sup> ( وقد يمكن أن تكون حال  $\bar{C}$  عند  $\bar{A}$  وعند  $B$  حالاً لانتكون بهما تحت  $\bar{A}$  ولا تكون لـ  $B$  بالكلية . فاما  $B$

فغير ممكن أن تكون في كل الشيء ، إذ كان قد قيل إن  $\bar{A}$  غير موجودة لها أولاً ، وأما  $\bar{A}$  فليست من الاضطراب موجودة لجميع الأشياء بالكلية<sup>(٧)</sup> . فإذا قد

تكون كلتاهما [ ٢٠٧ ] كاذبة<sup>(٨)</sup> . وأيضاً قد يمكن أن توجد إحداهما صادقة ،

غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدمة  $\bar{A}$   $\bar{C}$  . وذلك أن مقدمة  $\bar{C}$   $B$

هي دائماً كاذبة من قبل أن  $B$  ليست ولا في شيء واحد . فاما  $\bar{A}$   $\bar{C}$  فقد

(١) ف : بغير توسط . (٢) ش : أي ليس هو بقياس . (٣) ف بالأحر : فأنواعها كثيرة .

(٤) ف بالأحر : مغفلاً عند علة مصلحا ( غير واضحة في المخطوطة ) .

(٥) ف بالأحر : أي بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .

(٧) ف بالأحر : بعكس ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .

(٩) ف بالأحر : الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .

يمكن؛ مثال ذلك إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  بغير انقطاع<sup>(١)</sup>؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع ، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة ؛ وأما الأخرى فكاذبة . وذلك يكون متى كان شيء واحد بعينه مجولاً على أكثر من واحد، وكان ولا واحد منهما ولا في واحدٍ منهما .

أما الضلالة والخدعة على أن الشيء موجود فإنما يكون بهذه الأشياء فقط وعلى هذا النحو<sup>(٢)</sup> . وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر . وأما القياس على أنه ليس بموجود ، فقد يكون في الشكل الأول والثاني . فليخبر أولاً على : كم ضرباً يكون في الشكل الأول ؟ وبأى حال من أحوال المقدمات يكون ؟

فنعول : إنه قد يمكن أن يكون قياس ، والمقدمتان ككلاهما كاذبة<sup>(٤)</sup> ، مثل أنه إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  أيضاً بغير توسط : فإنه إن أخذت  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{C}$  ، وأخذت  $\bar{C}$  لكل  $\bar{B}$  ، فالمقدمتان تكونان كاذبتين<sup>(٦)</sup> .

(١) ف بالأحر : محولة على  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  : أما لـ  $\bar{C}$  فبالإيجاب ، وأما لـ  $\bar{B}$  فبالسلب .

(٢) ف بالأحر : أى من  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  .

(٣) ف بالأحر : يعنى الشكل الأول . (٤) ص : كاذبتان .

(٥) ش : الحدود المأخوذة لتصحيح هذا القول : الجوهر ، وذو النفس ، وغير ذى

النفس ؛ — فالجوهر ولا على شيء من ذى النفس ؛ وذو النفس على كل غير ذى النفس ؛ فالجوهر ولا على شيء من غير ذى النفس .

(٦) ش : الحدود لهذا : الجوهر ، والكمية ، والإنسان .

وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة ، والأخرى

- ١٥ صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة  $A \supset B$  صادقة ، و  $B \supset A$  كاذبة . أما أن  $A \supset B$  صادقة فن قبل أن  $A$  ليست موجودة لجميع الأشياء الموجودة ؛ وتكون  $B \supset A$  كاذبة من قبل أنه غير ممكن أن تكون  $B \supset A$  ، التي  $A$  غير موجودة لشيء منها ، موجودة لـ  $B$  . وذلك أنه ما كانت تكون مقدمة  $A \supset B$  حينئذ صادقة . ولو كانت أيضا مع ذلك كلتاها صادقة ، لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن (١) أن تكون  $B \supset A$  أيضا صادقة [ ٢٠٧ ب ] وتلك الأخرى كاذبة — مثل أن تكون  $B \supset A$  موجودة في  $B \supset A$  أيضا . وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحداها تحت الأخرى . ولذلك إن أخذنا  $A$  غير موجودة لشيء من  $B \supset A$  تكون هذه المقدمة كاذبة .

- ٢٥ فن البين إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداها كاذبة ، وإذا كانت كلتاها كاذبة . (٢) وأما في الشكل الأوسط فإن تكون المقدمتان كلتاها كاذبة بـ (٣) فغير ممكن . وذلك أنه إذا كانت  $A$  موجودة لكل (٤) (١) ش : طريق آخرين به أن مقدمة  $B \supset A$  كاذبة . (٢) ص : صادقتين . (٣) ش : الحدود : الجوهر ، والحيوان ، والإنسان . (٤) ص : كاذبتين . (٥) ش : الحسن (أى ابن الخمار) : قد تبين في المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدمتان كاذبتين في الشكل الثاني ، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة ؛ ولأن النتيجة التي قصده أن يبينها هاهنا كاذبة ، لم يمكن أن تكون المقدمتان كلتاها كاذبة (ص : كاذبتين) بالكلية . قال لى الفاضل نجحي : إنما لم ننتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كليتين إحداها (ص : أحدهما) موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قبل أن نعلمهما هو نظم ضدّهما ، وهما صادقان ؛ وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نعلمهما قياسيا .

بَ فلا سبيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجودا لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر<sup>(١)</sup> . وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجودا لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مرصعا أن يكون قياسا .

٣٠

فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين فمعلوم أنه إذا أخذت على ضد هذه الحال تكون حالهما عكس هذه الحال . وهذا غير ممكن . وأما بالجزء<sup>(٢)</sup> فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة — مثال ذلك أنه

٣٥

إن كانت حَ موجودة لـ أَ و لـ بَ أيضا بالجزء وأخذت موجودة لكل أَ

وغير موجودة لشيء من بَ قد تكون المقدمتان كاذبتين ، لكنه ليس

بكلتيهما ، بل بالجزء . وكذلك يكون وإن وضعت السالبة بالعكس . وقد

يمكن أن تكون إحداهما كاذبة — أيهما كانت ، وذلك أن ما هو موجود

لكل أَ هو موجود لـ بَ أيضا . فإن أخذت حَ موجودة لكل أَ وغير

٤٠

(١) ش : بيان ذلك إذا كانت أَ بالحقيقة موجودة لكل بَ فأَ إما أن تكون جزئا

لـ بَ أو نوعا أو عرضا غير مفارق ، فظاهر أنه لا يوجد أمر مباين للجنس وموافقا للنوع بالكلية

وبالعكس .

(٢) ش : الحدود : ذو نفس ، الجوهر ، الجوهر الجسماني .

(٣) ص : بالجزء أخذت ...

(٤) ش : أي إن وضعت الكبرى ، بدلا من كونها صغرى .

(٥) ش : الحدود : الجوهر ، الحيوان ، الإنسان .

(٦) ف : بمعنى حَ .

(٧) ف : الموضوع الذي فرض صادقاً .



- ٨٠ ب موجودة لشيء من ب فإنه قد يكون: أما  $\bar{A}$  فصادقة، وأما  $\bar{B}$  فكاذبة. <sup>(١)</sup>  
 وأيضاً ما هو غير موجود لشيء من  $\bar{B}$  فإنه ليس هو أيضاً موجوداً للجميع  $\bar{A}$ .  
 وذلك أنه إن كان موجوداً لـ  $\bar{A}$  فهو موجود لـ  $\bar{B}$  أيضاً، لكنه لم يكن  
 موجوداً: فإن [٢٠٨] أخذت  $\bar{C}$  موجودة لكل  $\bar{A}$  وغير موجودة لشيء  
 من  $\bar{B}$ ، تكون مقدمة  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك  
 تكون وإن بدلت السالبة: <sup>(٢)</sup> وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من  $\bar{A}$  فليس  
 يكون موجوداً ولا لـ  $\bar{B}$  أيضاً. فإن أخذت إذن  $\bar{C}$  غير موجودة لشيء  
 من  $\bar{A}$ ، وموجودة لكل  $\bar{B}$ ، فإنه تكون مقدمة  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$  صادقة، والأخرى  
 كاذبة. <sup>(٤)</sup> وأيضاً أن يؤخذ ما هو موجود لكل  $\bar{B}$  غير موجود لشيء من  $\bar{A}$   
 هو كذب، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل  $\bar{B}$ ، فهي  
 موجودة لـ  $\bar{A}$  ما أيضاً. <sup>(٥)</sup> فإن أخذت إذن أن  $\bar{C}$  موجودة لكل  $\bar{B}$  وغير  
 موجودة لشيء من  $\bar{A}$ ، تكون  $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$  صادقة، و  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$  كاذبة.

فمن البين إذن أن قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بغير  
 متوسط، إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين، <sup>(٧)</sup> وإذا كانت إحدهما فقط كاذبة.

١٥

(١) ش: إذا كانت الكبرى كاذبة.

(٢) ش: الحدود: الجوهر (أ)، والكمية (ح)، والإنسان (ب).

(٣) ش: يعني إن وضعت الكبرى — بدلاً من كونها موجبة كلية — سالبة كلية.

(٤) ش: الحدود: الجوهر (ح)، والحيوان (أ)، والإنسان (ب).

(٥) ما: أيًا كانت. (٦) تحتها: لها. (٧) ص: كاذبتين.

١٧

< الجهل والضلالة الناشئان عن مقدمات ذوات أوساط >  
 فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط <sup>(١)</sup> ، فإنه متى  
 كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسباً ، فإنه ليس يمكن أن تكون  
 كلتا المقدمتين كاذبة . لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدمة الكبرى  
 فقط ، وأعني بالمتوسط المناسب ، المتوسط الذي به يكون قياس  
 النقيض <sup>(٢)</sup> . فلتكن  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{B}$  بمتوسط هو  $\bar{C}$  . فلما كانت مقدمة  
 $\bar{C} \rightarrow \bar{B}$  ، متى كان قياس ، قد يلزم أن تكون موجبة ، كان من البين أن  
 هذه المقدمة تكون دائماً صادقة ، إذ كانت لا ترتفع <sup>(٣)</sup> . وتكون مقدمة  $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$   
 كاذبة <sup>(٤)</sup> ، وذلك أن هذه هي التي ترتفع <sup>(٥)</sup> فيكون القياس المضاد <sup>(٦)</sup> . — فكذلك وإن  
 أخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى — مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت  $\bar{D}$   
 في كل  $\bar{A}$  ومحمولة على كل  $\bar{B}$  [ ٢٠٨ ب ] فإنه قد يجب ضرورة أن تكون  
 مقدمة  $\bar{D} \rightarrow \bar{B}$  ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى . ولذلك تكون  
 هذه المقدمة دائماً صادقة ، وأما تلك الأخرى فداًئماً كاذبة . وكاد أن  
 تكون مثل هذه الخدعة هي بعينها الخدعة الكائنة بمتوسط مناسب <sup>(٨)</sup> . فأما <sup>(٩)</sup>

(١) ف : انفصال .

(٢) ش : الحدود : الجوهر (  $\bar{A}$  ) ، إنسان (  $\bar{B}$  ) ، الحيوان (  $\bar{C}$  ) .

(٣) ف : أى لا تكون سالبة . (٤) ف : الكبرى .

(٥) ف : أى تصير سالبة . (٦) ف : أى للحق .

(٧) ف : أى من مقولة أخرى . (٨) فوق « مثل هذه » : هذه .

(٩) ش : الحدود : الحيوان (  $\bar{A}$  ) ، الفرس (  $\bar{C}$  ) ، الإنسان (  $\bar{B}$  ) .

- إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب <sup>(١)</sup> ، فمضى كان الوسط تحت أ وغير موجود لشيء من ب ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة <sup>(٢)</sup> ، إذ كان قد يجب أن تؤخذ مقدمتان على الحال التي هي ضد الحال الموجودة لها متى كان القياس مُزَمَعاً أن يكون . فإذا أُخِذَتْ هكذا تكون كلتاها كاذبة <sup>(٣)</sup> — مثال ذلك أن تكون أ موجودة لكل د ، ود لا لشيء من ب ، فإنه إذا قُبِلَتْ هاتان قد يكون قياس ، والمقدمتان كلتاها كاذبة .
- وأما متى لم يكن الحد الأوسط تحت أ ، بمنزلة د ، فقد يكون : أما مقدمة أ د فصادقة ، وأما مقدمة د ب فكاذبة . فأما كون أ د صادقة فمن قِبَل أن د لم تكن في أ ، وأما مقدمة د ب كاذبة فمن قِبَل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ؛ لكن قد وُضِعَ أنها كاذبة .
- وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة <sup>(٤)</sup> بكليهما . وذلك أنه إذا كانت ب تحت أ فليس بممكن أن يوجد شيء يكون لأحدهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر ، كما قلنا فيما تقدم . وأما إحداها فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت ح موجودة لـ أ ولـ ب أيضاً ، وأُخِذَتْ أيهما موجودة لـ أ وغير موجودة لـ ب ، تكون مقدمة أ ح صادقة ، والآخرى كاذبة . وأيضاً

(١) ش : أى لا يكون الوسط المأخوذ في قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ في قياس الحق .

(٢) ص : كاذبتين . (٣) ص : كاذبتان .

(٤) ش : الحدود : الحيوان (أ) ، الحجر (ب) ، الإنسان (ب) .

إن أخذت حَ موجودة لَ بَ وغير موجودة لشيء من أ تكون مقدمة  
حَ بَ صادقة والأخرى كاذبة .

فقد قيل كيف يكون قياس الخدعة ، وبأى [ ١٢٠٩ ] مقدمات يكون ١٥

وهو سالب . فأما إن كان موجبا ، فمضى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس

يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة <sup>(١)</sup> ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن تكون <sup>(٢)</sup>

مقدمة حَ بَ باقية على حالها ، إن كان القياس مُزَمَّعا أن يكون كما قيل فيما

تقدم أيضا . فمقدمة أ حَ إذن تكون دائما كاذبة ، إذ كانت هذه هى التى

تنعكس . وكذلك تكون وإن أخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى ، كما قيل ٢٠

فى الخدعة السالبة : فإنه < يجب > أن تكون مقدمة دَ بَ باقية ، وأما أ دَ

فتعكس ، < والحد > عة هى بعينها الخدعة التى تقدمتها . — فأما متى لم يكن

< القياس بوسط م > مناسب فإنه إن كانت دَ تحت أ ، فهذه المقدمة تكون ٢٥

صادقة ، وأما الأخرى < ف > تكون كاذبة . وذلك أنه قد يمكن أن تكون أ

موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض . وأما إن لم تكن دَ تحت

أ فمن البين أن هذه المقدمة تكون دائما كاذبة ، إذ كانت إنما توجد موجبة . <sup>(٣)</sup>

وأما دَ بَ فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضا .

وذلك ، أنه لا مانع يمنع أن تكون أ غير موجودة لشيء من دَ وتكون دَ ٣٠

موجودة لكل ب ، مثل أن يكون الحيوان موجودا للعلم ، والعلم موجودا

للموسيقى . وأيضا ولا إن كانت أ ولا لشيء من دَ ، و دَ أيضا ولا لشيء

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : يجب . (٣) تأكلت حروفها .

من ب . فمن البين إذن أنه إذا لم يكن الحد الأوسط تحت أ فقد يمكن أن تكون كلتاها كاذبة<sup>(١)</sup> ، وقد يمكن أن تكون إحداها أيهما اتفق .  
 أما بأى مقادير يمكن أن تكون الخدعة فى الأشياء التى لا أوساط لها  
 ٣٥ وفى التى تتبين [ ٢٠٩ ب ] بالبرهان<sup>(٢)</sup> ، فذلك بين ظاهر .

## ١٨

### < الجهل سلب العلم >

وظاهر أيضا أنه إن فقدنا حسا ما فقد يجب ضرورة أن نفقد علما ما لا يمكننا أن نتناوله<sup>(٣)</sup> . إذ كما إنما نتعلم إما بالاستقراء ، وإما بالبرهان .  
 ٤٠ فالبرهان هو من المقدمات الكلية ، والاستقراء هو من الجزئية . ولا يمكننا  
 ٨١ أن نعلم الكلى إلا بالاستقراء . وإلا فها الأشياء التى توجد فى الذهن على الإطلاقات<sup>(٤)</sup> إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ واحد من الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء ، وإن كانت غير مفارقة أو كانت حال < بها غير تلك > الحال ، ولا أيضا يمكننا أن نستقرئ إذا لم يكن  
 ٥ < ثبت حس : لأن > الحس هو للأشياء الجزئية . فإنه لا يمكن أن نتناول < العلم بالجزئى ، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص بالاستقراء بدون الإحساس . فالعلم هو ب < الكلى<sup>(٥)</sup> .

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : أى التى بين حدتها متوسط .

(٣) ف : نتناوله . (٤) ف : أى وحدها . (٥) ف : الكلية .

## < هل مبادئ البرهان محدودة العدد أو لا محدودة ؟ >

١٠ وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبين أن  $\bar{A}$  موجودة  
 $\bar{L}$  من قبل أنها موجودة لـ  $\bar{B}$  و  $\bar{B}$  موجودة لـ  $\bar{C}$ . وأما السبب فيؤخذ<sup>(١)</sup>  
 في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ<sup>(٢)</sup>  
 فيها أنه غير موجود له .<sup>(٣)</sup>

١٥ فمن البين الظاهر أن المبادئ<sup>(٤)</sup>، والتي يقال لها الأصول الموضوعية ،  
 هي هذه . وذلك أنه إنما يلزم ضرورة أن يبرهن عندما توجد هذه — مثال<sup>(٥)</sup>  
 ذلك أن  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  بتوسط  $\bar{B}$  ، وكذلك أيضا أن  $\bar{B}$  موجودة<sup>(٦)</sup>  
 لـ  $\bar{C}$  . فالذين يقيسون على طريق الظن والرأى المشهور وعلى طريق الجدل  
 فقط ، فمن البين الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا ،

(١) تحتمل : فيأخذ . (٢) ص : فيأخذ .

(٣) ش : في السرياني : وأما الأخرى فغير موجود . قال الفاضل بجي : يحتمل أن يكون  
 أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول ، وإلى نظام الشكل الثاني . أما نظام الشكل الأول  
 فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط ؛ وأما الثاني — وهو الأليق والأخرى — فإذا  
 نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فأما أنه آخرى فلائن المقدمات السوالب التي لا وسط  
 بينها قد تبين أنها للوفاق حداها ليس منها شيء تحت شيء . بل هما جنسان عاليان . ولذلك إذا نظر  
 إلى الأوسط كان مسلوبا من أحد الطرفين ، وموجبا للآخر ، وهذا نظام الشكل الثاني .

(٤) ش : المبادئ أعظم من الأصول الموضوعية ؛ وذلك أن مبادئ البرهان منها علوم متعارفة ،  
 ومنها أصول موضوعية ، ومنها حدود .

(٥) ش : أي المقدمات غير ذوات الأوساط . (٦) ش : أي في أنها موجبة .

- ٢٠ وهو : هل القياس كان من مقدمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة ؟  
حتى إنه ، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطا بين  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  ، ويطلق أن ليس  
هو ، فإن الذي يقيس <sup>(١)</sup> بمثل هذا قد قاس <sup>(٢)</sup> على طريق الجدل . [ ١٢١٠ ]  
وأما على طريق الحق ، فقد ينبغي أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة .  
وحال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لما كان قد يوجد شيء ما يحمل  
على شيء آخر ، لا على طريق العرض <sup>(٤)</sup> ( وأعني بقولي : على طريق العرض  
مثل ما نقول في وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان ، وليس هذا القول <sup>(٥)</sup>  
على مثال ذلك قولنا : الإنسان هو أبيض . وذلك أن هذا ليس نقول فيه  
إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض فنقبل أنه إنما عرض  
للإنسان أن يكون أبيض ) ، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء ، حتى إنها  
تعمل بذاتها . فلتكن  $\bar{C}$  حالها حال هي أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من  
الوجوه . ولتوجد هذه أولا ، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضا  
فليوجد له  $\bar{D}$  ،  $\bar{B}$  . فليت شعري قد يلزم ضرورة أن ينقطع هذا

- (١) : يقاس . (٢) : ف : قيس . (٣) : ف : بحسب .  
(٤) : ش : قال : <sup>(١)</sup> بطريق العرض يقال على ضربين : أحدهما الذي قد مثل له  
(ص : به) ها هنا بقوله : إنا نقول لذلك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن  
يكون موضوعا — وهو الإنسان — محمولا على ما من شأنه أن يكون محمولا — وهو الأبيض .  
والضرب الثاني من المحمولات بطريق العرض حمل الجزئي على كلي ، مثل ما يحمل الإنسان على  
الحيوان ، فيقال : بعض الحيوان إنسان . (٥) : تأكلت حروفها .  
(٦) : ش : قال الفاضل بجي : الأشبه أن يكون الفيلسوف عّبر عن هذا المعنى هكذا :  
وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما الأبيض فنقبل أنه إن كان إنسانا .

ويقف أمر يمكن أن يمضى إلى ما لا نهاية <sup>(١)</sup> ؟ وأيضا إن كانت آ ليس يحمل عليها شيء بذاته <sup>(٢)</sup> وكانت آ موجودة لـ طَـ أولا ، ولم يكن بينهما ولا شيء واحدًا قد مر ، وكانت طَـ موجودة < لـ و > حَـ موجودة لـ بَـ ، أترى هذا أيضا قد ينقطع ويقف ضرورة ؟ أم هذا أيضا قد أن يُمعن إلى ما لا نهاية ؟

٣٥

ومبلغ الفرق بين هذا الطلب وبين الطلب المتقدم هو بأن الطلب المتقدم يُطَلَبُ فيه : أترى قد يمكن الذى يتبدئ من موضوع ليس يوجد ولا لشيء واحد آخر ، لكن شيئا آخر موجود له <sup>(٣)</sup> ، أن يعن إلى ما لا نهاية ؟ وأما الطلب الثانى فيطلب فيه ويبحث : هل يمكن عندما يتبدئ محمول يحمل على شيء آخر ، ولا يحمل عليه هو شيء آخر أصلا أن يعن إلى أسفل إلى ما لا نهاية ، أم لا ؟ وأيضا قد يبحث عن التى بينهما <sup>(٤)</sup> ، أتراها قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين محدودان [ ٢١٠ ب ] ؟ وأعنى بقولى هذا مثل أنه إن كانت آ موجودة لـ حَـ ، وكانت بَـ متوسطة بينهما ، وكانت أشياء أخرى محمولة على بَـ ، وعلى تلك أشياء أخرى — أترى هذه أيضا قد يمكن أن تمعن إلى ما لا نهاية ؟ أو ذلك غير ممكن ؟

٤٠

١٨٠

٥

(١) ف : يعن . (٢) ش : قال الفاضل بجي : يريد أن ليس يوجد شيء.

يحمل على آ يوجد في حدها . أبو بشر : ليس يعنى بذاته على أنه يوجد في حد آ ، لكن ألا تكون آ نفسها موضوعة له . (٣) ف : أى الحمل .

(٤) ش : أى التى بين الطرفين المحدودين . (٥) تحتها : أتراها .



والبحث عن هذا المعنى هو البحث : هل يمكن أن تمنع البراهين  
(١) (٢) (٣) بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم ينتهيان بعضهما عن بعض؟

- ١٠ وكذلك القول في المقاييس والمقدمات السالبة . مثال ذلك : إن كانت  
أ غير موجودة لشيء من ب : فإما أن تكون غير موجودة لشيء منها ؛  
أولا ؛ وإما أن يكون بينهما شيء له أو لا يوجد أ - مثال ذلك : إن كانت  
أ غير موجودة لشيء من ح ، وهي موجودة لكل ب . وأيضا إن كانت غير  
موجودة لشيء مثل ح . فإن في هذه أيضا قد يوجد لا تنأه<sup>(٤)</sup> للأشياء التي  
هي الأول ، مما لا يوجد له ح ، أو هذا أيضا ينقطع فيقف .

- ١٥ فأما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض < فليست > حال الأمر  
هذه الحال . وذلك أنه ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أول  
هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحمل ، إذ كان جميعها عند جميعها  
في هذا المعنى على مثال واحد . وإن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر  
غير متناهية ، فالأمور التي فيها النظر والشك هي غير متناهية من الناحيتين ،  
اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثال واحد ،  
بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كالحمل<sup>(٦)</sup> .

٢٠

(١) ش : في السرياني : أم يغني بعضها عن بعض . (٢) ش : يتوانى... ويتوقف ،  
يعني الطرفين . (٣) ش : أى : أو هل تقف البراهين عند المقدمات البينة من غير توسط  
والحدود الأخيرة . (٤) ف : أى هل يوجد . (٥) ص : لا تنأه .  
(٦) ش : أبوبشر : يعنى بقوله كالحمل الذى يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على  
الضحاك ، والفرس على الصقال . قال الشيخ : يريد بقوله الحمل : إما حمل الكل على الجزئيات ،  
أو حمل العرض على الجوهر .

## < عدد الأوساط غير لا محدود >

أما أن الأشياء المتوسطة فغير ممكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسفل ، ( وأعني بالفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكلى ، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئى ) فإنه إن كان عندما تتحمل <sup>(١)</sup> على د تكون [ ١٢١١ ] المتوسطات — وهى المرسوم عليها ب — غير متناهية ، فمن البين أنه قد يمكن الإمعان من أ إلى ناحية الأسفل آخر على آخر مجمولا بلا نهاية . وذلك أنه قبل الوصول إلى د تكون التى بينهما بلا نهاية . ومن د إلى فوق تكون الأشياء التى بينهما قبل الوصول إلى أ بلا نهاية . فإن كان هذا غير ممكن ، فلا يمكن أيضا أن تكون التى بين أ ود غير متناهية . وذلك أنه ولا لوقال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من أ ب ... ح قد يتبع بعضها لبعض حتى لا يكون بينهما متوسط . وبعضها لا سبيل إلى أن يوجد كذلك ، فإنه لا فرق فى هذا المعنى . فإن ما اقتضبه من ب <sup>(٢)</sup> إما نحو أ وإما نحو د . فإما أن يكون الذى بينه وبينه بلا نهاية ، وإما ألا يكون كذلك ، أعنى أن يكون التى بينهما أولا بلا نهاية ، فإنه لا فرق فى ذلك : كان من أول وهلة أو لم يكن كذلك . وذلك أن الأشياء التى تأتى بعد < هذه تكون بلا نهاية .

٢٥

٣٠

٣٥

(١) ش : الأخير . والحرف متا كل فى المخطوط . (٢) ش : أى أن بعضها يلى ويتصل ببعض من غير أن تفرق بينهما المتوسطات . (٣) تأكلت حروفها . (٤) ف ؛ على النحو الذى ذكر . (٥) ف بالأحر : أخذ الأوسط الذى بين أ ود .

## < في البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن البين الظاهر أن هذا قد يقف أيضا في البراهين الـ < سا > لبة إلى كلتا الحثيتين ، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة . فليكن غير ممكن أن  $\bar{a}$  بمعنى إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق من ناحية الأخير ( وأعني بالأخير الشيء الذي لا يوجد ولا شيء من الأشياء ، وقد يوجد له شيء آخر بمنزلة  $\bar{a}$  ) ، ولا أيضا من الأول إلى ناحية الأخير ( وأعني بالأول ما هو محمول على شيء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شيء واحد آخر ) : فإن كانت هذه موجودة في السلب أيضا ، فقد يقف الإمعان فيه . — وذلك أن الأنحاء<sup>(٣)</sup> التي بها يتبين أنه غير موجود هي ثلاثة : فإنه إن كان ما يوجد له  $\bar{a}$  قد يوجد  $\bar{b}$  لجميعه ، وما يوجد له  $\bar{b}$  لا يوجد  $\bar{a}$  شيء منه . فمقدمة  $\bar{b} \rightarrow \bar{a}$  — ودأما المقدمة التي هي أحد البعدين — قد يجب ضرورة أن تتخطى<sup>(٤)</sup> إلى ما لا وسط له ، إذ كان [ ٢١١ ب ] هذا البعد إيجابا<sup>(٥)</sup> . وأما المقدمة الأخرى فمن البين أنه إن كانت غير موجودة لشيء آخر هو أقدم بمنزلة  $\bar{a}$  ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل  $\bar{b}$  . فإن

(١) ص : كلتي . (٢) ص : واحد . (٣) ف بالأحر : يعنى الأحوال .

(٤) ف : يقطع . (٥) ف : يعنى المقدمة الصغرى

(٦) ش : تعليق على الفصل : قال الشيخ : يريد بما تضمنته هذا الفصل أنه بين أن  $\bar{b}$

غير موجودة لشيء من  $\bar{a}$  بمتوسط سوى  $\bar{a}$  مثل  $\bar{a}$  يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل  $\bar{b}$  =

- ١٠ كانت أيضا غير موجودة لأنَّه هو أقدم من  $\bar{d}$  ، فقد تدعو الحاجة أن يكون موجودا لكل  $\bar{d}$  . فمن قَبَل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف ، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضا ويؤخذ شيء ما أول هي غير موجودة له . — وأيضا إن كانت  $\bar{b}$  موجودة لكل  $\bar{a}$  وغير موجودة لشيء من  $\bar{c}$  ، ف  $\bar{a}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{c}$  . فإن كان يجب أيضا أن تبين هذه ، فمن البين أنها
- ١٥ إما أن تبين بذلك النحو الذي أتى به فوق ، وإما أن تبين بهذا النحو ، وإما أن تبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأول فقد قيل ، وأما النحو الثالث فنحن مزعمون أن نبينه . وذلك أن تبين ذلك على هذا النحو : مثال ذلك :
- لما كانت  $\bar{a}$  موجودة لكل  $\bar{b}$  وغير موجودة لشيء من  $\bar{c}$  ، < فلذلك > دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجودا لـ  $\bar{b}$  . وأيضا إن كان هذا غير موجود لـ  $\bar{c}$  ، فقد يكون شيء آخر موجودا لـ  $\bar{a}$  ويكون هذا غير موجود لـ  $\bar{c}$  . فمن قَبَل أن < القول > بأنه موجود [فـ] قد يقف دائما في الإمعان إلى فوق <sup>(١)</sup> . فسيقف أيضا القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت  $\bar{a}$  موجودة لكل  $\bar{b}$  ، و  $\bar{c}$  غير موجودة لها ، تكون  $\bar{c}$  غير موجودة لكل  $\bar{a}$  . وهذه أيضا إما أن

---

= غير موجودة لشيء من  $\bar{c}$  (ص : حـ) وعكس ذلك . وإن احتج إلى أن يبين المقدمة السالبة وهي أن  $\bar{a}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{d}$  ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجودا لكل  $\bar{a}$  وغير موجود لشيء من  $\bar{c}$  أو عكس ذلك . (١) ش : إنما صير الامعان إلى فوق من طريق أن الموجبة التي أخذها في هذا الرسم هي الكبرى .

- تبين بتلك التي قبلت فوق على مثال واحد . وبحسب ذينك النحوين فقد  
 ينقطع ويقف ؛ وأما إن كان يتبين على هذا النحو فقد يؤخذ<sup>(١)</sup> أيضا أنها  
 موجودة لـ هـ التي > غير موجود لكل هـ<sup>(٢)</sup> ؛ وهذه أيضا على مثال  
 واحد . فمن قبل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل<sup>(٣)</sup> [ ١٢١٢ ] ،  
 فمن البين أنها قد تقف أيضا القائلة إن > غير موجودة .  
 ومن البين الظاهر أيضا أنه وإن لم يكن بيانها بطريق واحد<sup>(٤)</sup> ، لكن  
 لجمعها أحيانا في الشكل الأول ، وأحيانا في الثاني ، وأحيانا في الثالث ،  
 فإنه على هذا النحو أيضا قد ينقطع ويقف ، وذلك أن الطُّرُق هي متناهية ،  
 فالتى هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية .  
 فقد تبين وظهر أن الإ > معان < والسلوك فقد ينقطعان ويقفان<sup>(٥)</sup>  
 في السوالب أيضا كما ينقطع ويقف في الموجبات .

## ٢٢

### < عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة >

فأما<sup>(٦)</sup> أن الأمر هو هكذا أيضا في تلك للذى ينظر على طريق المنطق  
 فيتبين بهذا النحو ، وهو أنه في الأشياء التي تحمل من طريق ما الشيء ،  
 (١) ف : بالنحوين اللذين ذكرا . (٢) ف : لكلها . (٣) ش : أى على مثال  
 ما تبينت في الأول والثاني . (٤) ش : أى الموجبة . (٥) ف : البرهان . (٦) ف :  
 قد . (٧) ش : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير .  
 (٨) ش : يعنى إما أن الأوساط تنهاى بعد أن يوضع محمول أول وموضوع أخير فذلك قد  
 تبين . وأما أن الأمر هكذا أيضا في ذلك ، أى في أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير فقد يتبين  
 للذى ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الطريق الذى يبين الشئ بما يعمه وغيره .

فالأمر بين . وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع<sup>(١)</sup> ما لا نهاية له ، فقد يلزم ضرورة أن تكون الأشياء التي تحمل من طريق < ذاتيات > الشيء لها نهاية . — وأقول بالجملة هكذا : وهو أنا قد نقول قولاً حقاً إن هذا الأبيض يمشى ، وذلك الكبير هو خشبة<sup>(٢)</sup> ، وأيضا إن هذه الخشبة هي كبيرة ، وهذا الإنسان يمشى . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإني إذا ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عود<sup>(٣)</sup>، فإنما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي عَرَضَ له أن يكون أبيض هو عود<sup>(٤)</sup> ، لا على أن الأبيض هو الموضوع للعود<sup>(٥)</sup> . وذلك أن العود ليس معناه أبيض ، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض ما على أن الخشبة هي لهذه ، لكن على طريق العرض . فأما إذا ما أنا قلت إن العود أبيض فليست أعني بذلك أن الأبيض [ ٢١٢ ب ] عارض<sup>(٦)</sup> لشيء آخر عَرَضَ له أن يكون عوداً ( كما إذا قلت إن الموسيقى هي أبيض : وذلك أنه حينئذ إما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً<sup>(٧)</sup> هو أبيض ) ، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوع ، وهذا هو الذي كان لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو الشيء الذي هو خشبة . — فإن كان يجب أن نضع في أمر الشبهة < مر > فليكن القول على هذا النحو هو

١٨٣

٥

١٠

- |                        |   |                  |
|------------------------|---|------------------|
| (١) تأكلت حروفها .     | (٢) ف : عود .                               | (٣) ف : للخشبة . |
| (٤) ص : موسيقار .      | (٥) ش : أى لا على أن الخمسة عرضت لشيء آخر ، |                  |
| وذلك الشيء هو الأبيض . | (٦) ش : أى أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض .  |                  |
| (٧) ف : فلنسم .        | (٨) ف : يعنى الطبيعى .                      |                  |

- ١٥ الحمل . فأما على ذلك النحو الآخر<sup>(١)</sup> ، فإما ألا يكون معنى الحمل أصلاً ، وأما إن كان فلا على الإطلاق<sup>(٢)</sup> ، لكن الحمل على طريق العَرَض . فيكون : أما المعنى الذى هو كالأبيض فهو أنه محمول ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه . — فليوضع محمول يحمل دائماً على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على طريق العَرَض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن<sup>(٣)</sup> حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو ، وإما كيف هو ، وإما كم هو ، وإما المضاف ، وإما أنه يفعل أو يفعل ، أو أين هو ، أو متى<sup>(٤)</sup> حمل واحد على واحد . — وأيضاً جميع الأشياء التى تدل على الجوهر ، مما تحمل على ما عليه تحمل — إما أن تدل على أنه هو ذاك ، وإما أن تدل على أنه هو الشيء ، وإما أن جميع الأشياء التى ليس تدل على الجوهر ، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذى ليس هو ، لا ذلك الشيء الذى هو ذاك ، ولا أيضاً ذلك الذى هو الشيء ، فهى أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله<sup>(٥)</sup> أن يكون حيواناً . فإن الإنسان هو

(١) ف : يعنى الحمل العَرَضى . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل . (٤) متى : وردت مكررة . (٥) ش : إنما استعمل لفظة «لعل» — وهى عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود الإنسان حيواناً غير مشكوك فيه لوضوحه — ليسدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصوداً على المعانى المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعملها فى معان لا شك عنده فى صحتها ، غير بيّنة بنفسها ، بل هى محتاجة إلى تبين وإيضاح ؛ إلا أن المواضع التى يجرى فيها ذكرها لا تحتل تبينها فيها ، فيستعمل نقطة الشك لبيّنه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح ، وإن كانت عنده واضحة . ويزيل الظنة بها أنها عنده غير واضحة ولا بيّنة لاستعماله عبارة التشكك فى معان هى ظاهرة بيّنة .

٣٠

ما هو حيوان . فأما أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائما إنما تحمل على شيء موضوع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أبيض [ ١٢١٣ ] من حيث ليس هو شيئا آخر .

٣٥

فأما الصور فعلينا السلام <sup>(١)</sup> ، إذ كانت فرعاً باطلاً لا محصول له . وإن كانت موجودة ، فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه <sup>(٢)</sup> . وأيضا إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء كيفية ، وذاك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كيفية ، فليس بممكن أن ينعكس على هذا النحو بعضها على بعضه ، لكنه أما أن يقال فالحق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثال ذلك إما وهو جنس ، وإما أن يكون

٨٣ ب

فصلا لما يحمل عليه . وهذان قد تبين من أمرهما أنهما لا يجران إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رجلين ، وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ؛ ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قابلياس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كل جوهر هذه حاله فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تقطع بالذهن . ولهذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، وإلا فلم يكن

٥

(١) ف : العفا . (٢) ش : أى أن البرهان إنما يكون على محولات هي

موجودات للوضوعات بذاتها ، وتكون بمتوسطات تحمل على ما تحمل عليه بالتواطؤ .

(٣) تأكلت حروفها . (٤) ش : أى له جنس وفصول .



ليوجد لما الأشياء التي تحمل عليه بلا نهاية تحديد<sup>(١)</sup> . أما كالجنس فلا يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، وذلك أنه يكون الشيء نفسه هو موجودا<sup>(٢)</sup> . — ولا أيضا ما كان من الكيف (أو من تلك الأنحر الباقية) ، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض ، وذلك أن هذه بأجمعها إنما تعرض وتحمل على الجوهر . — غير أنها لا تكون بلا نهاية ، ولا إلى فوق أيضا ، وذلك أن الذي يحمل على كل واحد ما كان يدل : إما أن يكون كيفا ما ، أو كماً أو شيئا من أمثال هذه الأشياء التي في الجوهر : وهذه متناهية ، وأجناس القاطيغورياس ١٥ هي أيضا متناهية ، وذلك أنها إما أن تكون كيفا ، أو كماً ، وإما المضاف ، وإما يفعل ، وإما ينفعل ، وإما أين ، وإما متى .

وقد وُضع أن المحمول واحد على واحد [ ٢١٣ ب ] . وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل<sup>(٣)</sup> — فذلك معلوم<sup>(٤)</sup> ، إذ كانت بأجمعها أعراضا ، لكن بعضها بذاتها ، وبعضها على نحو آخر ، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع ، وإن العرض ليس ٢٠ هو شيئا موضوعا : وذلك أننا لسنا نضع ولا واحد من أمثال هذه بنعت ويقال مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئا آخر ، لكن إنما نقول < إنه محمول على شيء > آخر ، وآخر على شيء آخر .

(١) أى أنه لا يمكن حد (تعريف) الجوهر الذي تكون محمولاته غير متناهية .  
(٢) ص : موجود . (٣) ف : تلك التي عليها . (٤) زيادة بالأحر : ليس < هي > معنى ... (٥) شه : ليس في السرياني : « فذلك معلوم » .  
(٦) ف : أى الأعراض .

٢٥ فليس يقال إنه موجود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل .  
وذلك أن الأشياء التي تقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي  
في الجوهر<sup>(١)</sup> لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهذه  
والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية . فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يحمل  
عليه الشيء ، وعلى هذا آخر ، وينقطع هذا ويقف ، وأن يوجد شيء  
لا يحمل على آخر أقدم ولا أيضا عليه يحمل شيء آخر أقدم . ٣٠

فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا :  
أقول أنه إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تحمل عليها أشياء  
أكثر تقدما ، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى  
أن نعلمها بنحو آخر أفضل ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هذا  
٣٥ الشيء إنما يُعلم بهذه الأشياء ، وكانت هذه الأشياء غير معلومة عندنا ،  
ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشيء الذي  
بهذه يعلم . فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من  
أشياء ولا أيضا من أصول موضوعة ، فقد يلزم ضرورة أن تنقطع وتقف  
الحمول التي في الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تقف ، لكن كان قد توجد دائما  
١٨٤ للامر الذي يوجد شيء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون البرهان . فلذلك  
إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي [ ١٢١٤ ] لا نهاية لها التي يكون  
عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس  
(١) ف : جوهر كل ... (٢) يحمل : فوق « شيء » .

- لنا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل ، فإنه ليس نعلم ولا شيء واحدا<sup>(١)</sup>  
 بالبرهان على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع<sup>(٢)</sup> .  
 أما على طريق المنطق فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل<sup>(٣)</sup>  
 إلى التصديق بما قلناه . وأما على جهة التحليل ، بالعكس<sup>(٤)</sup> ، فهذه الأشياء  
 يتبين بإيجاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون  
 المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث . وذلك أن البرهان<sup>(٥)</sup>  
 إنما هو جميع الأشياء الموجودة بذاتها للأمور . والأشياء الموجودة بذاتها<sup>(٦)</sup>  
 هي على ضربين : وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك من طريق<sup>(٧)</sup>  
 ما الشيء ، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودة فيها من طريق ماهو : مثال<sup>(٨)</sup>  
 ذلك أن الفرد موجود في العدد ، والعدد مأخوذ في قوله . وأيضا فالكثرة<sup>(٩)</sup>  
 من قبل أنه متصل ، هو مأخوذ في قول الحدود . ولا واحد من هذين

(١) ص : واحد . (٢) ش : قال أبو بشر : يعني : إلا أن يقول قائل إنه  
 قد يعلم الشيء بالبرهان . وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت  
 هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة ، فذلك التي تعلم بهذه موجودة . وليس هذا كافيا في علم  
 البرهان . (٣) ش : أى من مقدمات عامة . (٤) ش : يعني أن  
 الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس — وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء — فإن التحليل  
 بالعكس يكون ، وهذه هي أجزاء حد الشيء ؛ — فلنأخذ فاما بالتحليل بالعكس بدلا من قوله :  
 فاما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية . (٥) ف بالأحر : عنها .

(٦) ش : أى أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها .

(٧) ف : أى في الموضوعات . (٨) ف : أى المحمولات .

(٩) ف بالأحر : في السرياني : ”منفصل“ ؛ وهكذا نقل مرايا : ”منفصل“ ، وكذا

في تفسير يحيى النحوى .

- الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالفرد للعدد . وذلك أنه قد يوجد  
للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجوداً فقد يكون  
أولاً العدد موجوداً في الأشياء التي توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد ٢٠  
أمثال هذه<sup>(١)</sup> بلا نهاية للواحد ، فإنه لا يمكن أيضاً أن تكون بلا نهاية إلى فوق ،  
لكن قد يجب ضرورة أن تكون بأجمعها للأول (مثل العدد ، وأن يكون  
الأول موجوداً لتلك) ، فإذا إنما يؤخذ أنها تنعكس فترجع ، لا أنها تمنع  
وتمتد إلى فوق . وأيضاً ولا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق ٢٥  
ما هو ، فإنه ولا هذه أيضاً تمتز بلا نهاية ، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد  
سبيل . فإن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ،  
فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق . فإذا والأشياء التي إلى أسفل .
- وإن كان هذا هكذا [ ٢١٤ ب ] فالأشياء التي هي بين حدين هي أيضاً ٣٠  
دائماً متناهية . وإن كان هذا ، فمن البين أنه قد يلزم أن يكون البرهان < من >  
مبادئ وأنه ليس لكل شيء برهان ، وهو ما قلناه في أول الأمر إن قوماً يقولون .  
وذلك أنه إن كان قد توجد مبادئ فليس كل شيء هو مبرهن<sup>(٢)</sup> ، ولا أيضاً يمكن أن  
يتمن إلى ما لا نهاية . فإن وجود أحد هذين<sup>(٣)</sup> ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئاً  
آخر غير أنه ليس ولا بعد واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة . ٣٥  
وذلك أنه إنما يتبين ما يتبين بأن يدخل الحد ويوضع داخلاً ، لا بأن  
يزيد ويقتضب .

(١) ف : أي الموجودة بذاتها . (٢) ف : يعني المستعملة في البرهان . (٣) ص :  
مبرهن . (٤) ف بالآخر : أي إن كان على كل شيء . برهان وأمكن أن يعن إلى غير نهاية .

فلهذا السبب ، إن كان هذا يمكن أن يعنى إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية . لكن هذا غير ممكن إن كان قد ينقطع ويقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل . وقد يبين أنها تنقطع وتقف : ٨٤ ب  
أما على طريق المنطق ففما تقدم ، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .

### ٢٣

#### < لوازم >

وإذ قد تبينت هذه الأشياء فمن البين الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشيئين بمنزلة وجود  $\alpha$  لـ  $\beta$  و  $\gamma$  ولم يحمل أحدهما على الآخر إما بتـ < أتاو > إما لا على كل ، فليس وجوده لهما بشيء عام — مثال  
ذلك أن زوايا المثلث مساوية لثلاثين (١) هو معنى موجود للتساوى الساقين وللخلاف الأضلاع بشيء عام . وذلك أن هذا موجود لهما بما هما شكل ما ، لا بما هو كل واحد منهما . وهذا ليس هو دائماً على هذه الحال . وإلا ، فليكن  $\beta$  الشيء الذى به يوجد  $\alpha$  لـ  $\beta$  و  $\gamma$  . فمن البين إذن أن  $\beta$  أيضاً موجودة لـ  $\beta$  و  $\gamma$  بشيء آخر عام ، وذلك لشيء آخر ، فإذا قد يقع بين حدين حدود من بلا نهاية . لكن ذلك غير ممكن . فبأمر عام ليس

(١) شه : فى السريانى : فليس أبدا وجوده .

(٢) شه : يقول يحيى النحوى إنه قد يوجد فى بعض النسخ أن الزوايا الثلاث متساوية لأربع قوائم . ويقول إنه إن كان هذا حقا ، فإن الإشارة إنما هى واقعة على الزوايا الخارجة . وأما كيف ذلك ، فإننا نقوله بعد قليل فى موضعه .

(٣) ف بالأحرى : أى من  $\beta$  والشيء الآخر .

- يلزم دائماً أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد  
توجد أبعاد ما ليس بينها أوساط . فأمّا أن تكون الحدود في جنس واحد ١٥  
بعينه ومن غير متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام مُزَمَعاً أن يكون  
من الأشياء الموجودة بذاتها . وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبين تنتقل من  
جنس إلى جنس آخر . ومن البين [ ١٢١٥ ] إذا ما وجدت  $A \rightarrow B$  فإن  
وجد شيء ما متوسطاً فقد يتبين أن  $A$  موجودة  $B$  ؛ واسطقتات هذا ٢٠  
هي هذه وأمثالها ، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط . وذلك أن  
المقدمات غير ذوات أوساط هي اسطقتات : إما كلها وإما الكلية منها .  
وإن لم يكن أوساطاً ، فلا يكون برهان . لكن هذا إنما هو طريق إلى  
المبادئ . وكذلك أيضاً إن كانت  $A$  غير موجودة  $B$  فإن كان يوجد ٢٥  
شيء ما متوسط أو ما هو أقدم  $A$  غير موجودة له ، فقد يوجد برهان ،  
وإن لم يكن فليس يوجد ، لكن مبلغ المبادئ والاسطقتات بمبلغ الحدود .  
وذلك أن المقدمات التي عن هذه هي مبادئ البرهان . فبما أنه قد توجد

(١) ف بالأخر : أى مقدمات .

(٢) ف بالأخر : أى الوسط الذى به يتبين وجود الأخير ... (غير واضح) هو من الأشياء .

(٣) ف : أى الكبرى . (٤) ف : يعنى فبأوساط .

(٥) شه : أى علم الاستقراء .

(٦) شه : أبو يحيى المروزى فسر هذا ، قال : يعنى أن اسطقتات ومبادئ البرهان

ليست فقط المقدمات غير ذوات الأوساط ، بل وتلك الحدود التي الأوساط بينها . وذلك أنه إن  
كانت المقدمات التي فيها مبادئ فذلك أكبر جداً ، كما أن في الطبيعيات ليس فقط الأربعة  
الاسطقتات هي المبادئ ، بل الهوى والصورة اللتان فيهما الاسطقتات مركبة .

مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء <sup>(١)</sup> موجود أمرا ما ويتبين بها أن هذا الشيء <sup>(٢)</sup> لهذا الشيء ، وكذلك قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا الشيء ليس هو موجزدا أمرا ما ، ولا أيضا هذا الشيء موجود لهذا الشيء . ٣٠

فتكون إذن مبادئ : بعضها لوجود الشيء ، وبعضها لغير وجوده . - فتي دعت الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحمل على بـ أولا ، ولكن < حـ و يضاف إلى > هذا - على ذلك المثال - أ . فإذا سلطنا دائما هذا المسلك ، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة في وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود أيضا ما هو أكثر خروجاً من أ <sup>(٣)</sup> في باب البرهان ، لكن يكون دائما الأوسط متصلا متكافئا حتى ينتهي الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحدة . ٣٥

وهو واحد متى لم يكن ذا وسط ، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها . وكما أن في سائر الأمور الآخر المبدأ فيها هو شيء بسيط ، وهذا ليس هو واحداً بعينه في جميع المواضع <sup>(٤)</sup> ( لكنه في الثقل هو منا ، وفي اللين هو ربيع الطينة ، وهو في أشياء مختلفة مختلف ) ، كذلك في القياس يكون ذلك الواحد هو النتيجة غير ذات وسط ، وفي البرهان والعلم العقل . فأما في المقاييس التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجا ولا واحدا .

وأما في السالبة فحيث يكون موجوداً لشيء ما [٢١٥ ب] فولا واحد من <sup>(٥)</sup>

(١) ف : أى الشيء المقدم لذات الشيء . (٢) ف : أى عن المقدم لذات الشيء .

(٣) ف : خارج عن . (٤) ف : الأشياء .

(٥) ف بالأحرى : أى المقدمة الصغرى ، إذ هي موجبة .

- هذا يقع خارجا — مثال ذلك إن كانت  $\alpha$  ل ب بتوسط  $\gamma$  فإنه إن كانت  $\gamma$  موجودة لكل ب ، و  $\alpha$  ولا على شيء من  $\gamma$  ، إن دعتك ضرورة إلى أن تكون  $\alpha$  ولا على شيء من  $\gamma$  ، فقد يجب أن يوجد حدٌ أوسط بين  $\alpha$  و  $\gamma$  ، وهذا المأخذ نسلكه دائماً . — فإن دعت الضرورة إلى أن يبين أن  $\gamma$  ليست موجودة ل هـ بأن  $\gamma$  موجودة لكل  $\gamma$  وغير موجودة ل شيء من هـ أو ليست لكلها ، فإنه خارج عن هـ لا يقع ولا في وقت من الأوقات . وهذا هو الذى لا يجب أن يكون موجوداً له . وأما الضرب الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذى تسلبه .

## ٢٤

### < فضل البرهان الكلى >

- ولما كان البرهان منه كلى ومنه جزئى ، ومنه حملى ومنه سالب — ففى ذلك مواضع للشك : وهو أى البرهانين لیت شعرى أفضل ! وكذلك قد نتشكك فى البرهان الذى يقال إنه برهانى ، وفى الذى يسوق الكلام إلى ما لا يمكن . فلنبحث أولاً عن البرهان الكلى والجزئى . فإذا مانحن كشفنا أمر هذين ، ففى عز من أن نتكلم فى البرهان المستقيم ، وفى السائق إلى (١) شه : يعنى أن يبين فى الشكل الأول . (٢) شه : قد انتقل إلى السوالب الكائنة فى الشكل الثانى ؛ ويضع لثال الضرب بـ  $\gamma$  من الشكل الثانى . (٣) ف : أى الوسط . شه : ينبغى أن نفهم ها هنا أنه لا يقع الوسط تحت هـ . (٤) ف : أى الشكل . (٥) ف بالأحرى : ... (غير واضح) فى الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجا من الموجبة ، ولا أيضا خارجا من ذلك الذى تسلبه . (٦) ف : أى موجب . (٧) ف : تأكلت حروفها .



- ٢٠ ما لا يمكن . ولعل قوماً يظنون أن البرهان الجزئى هو أفضل عندما يجعلون  
 بحسبهم بهذه الطريق . قالوا : إن كان البرهان الذى به نعلم أكثر هو برهاناً  
 < أفضل > — وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد  
 متى علمناه بذاته أكثر من علمناه به عند نظرنا إليه بشئ آخر : مثال ذلك  
 ٢٥ علمنا بأن قورسقوس هو موسيقار متى كان قورسقوس موسيقاراً ، أكثر  
 من علمنا به مما هو إنسان . وكذلك فى تلك الأخر الباقية .

وأما البرهان الكلى فإنه إنما يبين ماهو ذلك الآخر ، وليس ذلك الشئ  
 الشئ الذى اتفق أن يكون هو يبين — مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوى  
 الساقين لا بما هو متساوى الساقين ، لكن بما هو مثلث .

- وأما البرهان الجزئى فإنما يبين ذلك الشئ الذى هو . فإن كان البرهان  
 الذى يبين بذاته هو أفضل ، وهذا هو البرهان الجزئى أكثر من الكلى ،  
 ٣٠ فالبرهان الجزئى [١٢١٦] أفضل من الكلى . — وأيضاً إن كان الكلى ليس هو  
 شيئاً خارجاً عن الأوحاد والجزئية ، والبرهان يوهماً أن هذا هو شئ ، أعنى الذى

---

(١) ف : وقوم ( يظنون ... ) . (٢) ف : أوكد ، أفضل .  
 (٣) ف : أى كل شئ . (٤) ف : أوكد .  
 (٥) بالأحر : بأن يكون . (٦) شه : سريانى : مما هو إنسان موسيقار .  
 (٧) شه : أى أنه إذا . هن أن زيدا ضحكاً ، إنما الضحك لشئ آخر هو الإنسان .  
 (٨) شه : أى زيد . (٩) شه : أو أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .  
 (١٠) شه : أى لم يلزم المساوى الساقين هذا من نفس ذاته ، بل من شئ آخر ، أعنى المثلث .

يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة —  
 مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل  
 هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد ؛ ٣٥  
 وكان البرهان على ما هو موجود أفضل من البرهان على ما ليس هو موجودا ؛  
 وكان البرهان لا يكون سبباً للكدعة والضلالة أكثر من الذى يكون سبباً لذلك ،  
 وكان البرهان الكلى هذه حاله <sup>(١)</sup> (وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أمعنوا إلى  
 بين أيديهم مثل البرهان على التناسب — مثال ذلك : أن أى شيء كان مثل  
 هذا هو متناسب ، وهذا هو لاخط ولا عدد أيضا ولا مجسم ولا سطح ، لكن <sup>(٢)</sup>  
 شيء آخر غير هذه ، خارج عن هذه ) ؛ فإن كان البرهان الكلى هو في هذا  
 المعنى أكثر ، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئى ، وقد يركز فينا ظناً <sup>(٣)</sup>  
 كاذبا فيكون البرهان الكلى أحسن من الجزئى . فنقول في هذا : أما أولا  
 فليس أحد القولين في الكلى < أقل مما > هو في الجزئى . وذلك أنه إن كان <sup>(٤)</sup>  
 القول بأن الزوايا مساوية لقائمتين ليس هو بما هو متساوى الساقين ، لكن  
 بما هو مثلث ، فالذى يعلم أنه متساوى الساقين علمه به أقل من الذى يعلم

٨٩ ب

٥

(١) شه : أى أنه سبب للضلالة . — ينسون : مهمة النقطة .

(٢) ف : أى الكلى .

(٣) شه : أى في أنه يأخذ ما ليس هو موجودا (ص : موجود) على أنه موجود .

(٤) شه : أى إحدى الجنتين وهى الجهة الثانية من حجج الخصوم في أن البرهان الجزئى

أفضل من الكلى .

أنه مثلث . وبالكيفية إن كان إنما يبين بعد أن يأخذ ما ليس هو له بما مثلث<sup>(٤)</sup> ،  
فليس يكون برهان . فإن كان يبين لما هو موجود له ، فالذى يعلم كل واحد  
بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذاً المثلث هو أكثر وكان الحد<sup>(٦)</sup>  
واحداً بعينه ، وليس معنى المثلث على طريق الاتفاق في الاسم . وقد يوجد<sup>(٧)</sup>  
معنى ما لكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه الزوايا له بما هو متساوى  
الساقين ، لكن ذلك [ ٢١٦ ب ] المتساوى الساقين إنما هو مثلث . فالذى يعلم  
إذن كلياً هو بما هو به موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئى .  
فالبرهان الكلى إذاً أفضل .

وأيضاً إن كان الأمر الكلى هو قولاً ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق<sup>(٩)</sup>  
في الاسم ، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية ، لكن أكثر أيضاً بمبلغ ما هي  
فيه غير فاسدة ، والجزئية خاصة هي فاسدة . وأيضاً ليس يدعوا أولاً ضرورة  
واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يظن أن هذا هو شيء خارج عن

(١) ف بالأحر : وبالجمله ... أى الذى يبرهن .

(٢) ف بالأحر : أى محمول . (٣) ف بالأحر : أى للثلث .

(٤) ف بالأحر : أى على أنه موجود له .

(٥) ف بالأحر : أى المبرهن .

(٦) شه : أى أنه إذا كان المثلث أطلق في أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر  
من المتساوى الساقين .

(٧) شه : أى المطلق . (٨) ف بالأحر : أى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(٩) شه : حل الشك الثانى . (١٠) ص : قول ما واحد .

٢٠ هذه . وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأخر  
التي هي جميع الأشياء التي ليس تدل على شيء إلا : إما كيفية ، وإما مضاف ،  
وإما يفعل ، وسائر ذلك . فإن كان الظن بهذا ضروريا ، فليس اللوم راجعا  
على البرهان ، لكن الذي يُنصتُ .

وأيضاً إن كان البرهان قياساً على العلة <sup>(٢)</sup> وعلى « لَمْ هو » <sup>(٣)</sup> ، وكان الكلي  
في باب العلة أكثر ( وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له ؛  
كأن الكلي هو الأول ؛ والكلي إذن هو علة ) . فإذن هذا البرهان أيضاً أفضل ،  
٢٥ إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء .

وأيضاً فإنما نطلب لَمْ الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا ، وحينئذ نطق ونرى  
أنا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارجاً عن هذا من أجله إما أن يكون  
٣٠ كائناً أو يوجد وجوداً ، وذلك أنه بهذا النحو هو آخر ونهاية — مثال ذلك  
نحو : ماذا جاء < به > ؟ فيقال : لكيما يأخذ المال ؛ وهذا ليقضى  
غريمه الدين ؛ وهذا لكيما لا يظلم .

فإذا أمعنا على هذا النحو متى لم يكن من أجل شيء آخر ، ولا على أنه  
لشيء آخر ، فقد هَوَّلَ أن مجيئه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون ولما  
هو موجود ، وأنا حينئذ نعلم خاصة لماذا جاء . — فإن كان الأمر في سائر

(١) ف بالأحر : قد أخذ بين أن البرهان الكلي أفضل .

(٢) شه : أى هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة .

(٣) شه : إنما زاد « وعلى لَمْ هو » ، لأن هذه العلة — وهي الكالية — هي أشرف العلل .

٣٥ العلل وفي لمَ الشيء يجري على هذا المثال<sup>(١)</sup> ، وكان في جميع العلل التي هي على هذا النحو علل ، على أنها نحو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذا في تلك الآخر أيضا الباقية<sup>(٢)</sup> [ ١٢١٧ ] حينئذ يعلم أكثر متى لم يوجد هذا من أجل شيء<sup>(٣)</sup> آخر . فتم علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم من قبل أنه متساوي الساقين ، فذلك ناقص . ولما ذا هو بما هو متساوي الساقين ؟

١٨٦ فيقال : إنه من أجل أنه مثلث ؛ وهذا من أجل أنه شكل مستقيم الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حينئذ شيء آخر هو من أجله ، فحينئذ<sup>(٤)</sup> نعلم أكثر ؛ والكل أيضا حينئذ نعلمه . فالكل إذا أفضل .

وأيضا كل ما كان جزئياً فوقوعه إلى ما لا نهاية . وأما الكل فصيره إلى شيء بسيط ونهاية . والأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة ؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة . فهي إذا من طريق الكلية أكثر معلومة مما هي كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذا هي في باب ما هي مبرهنة أكثر . والأشياء التي هي مبرهنة أكثر برهاناً أكثر ، إذ كانت المضافات معاً تكون أكثر . فالكلية إذا أكثر من قبل أنها برهان هو أكثر .

وأيضا أن كان البرهان الذي يعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو أثر من الذي إنما يعلم به هذا فقط ؛ وكان الذي عنده علم الكل قد يعلم الجزئى أيضا ، وأما هذا فلا يعلم الكل . فالكل إذن على هذا القياس أثر .

(١) ف بالأحر : أى على مثل ما جرى في العلة الكلية .

(٢) ف بالأحر : أى العلة الصورية والمادية والفاعلة .

(٣) ب : خاصة . (٤) شه : يريد أن يبين من العلة التي هي الصورة والفاعل .

- وأيضا فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط
- ١٥ هو أقرب إلى المبدأ ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً و يقيناً من الذى ليس هو من المبدأ ، وكان للذى هو من المبدأ أكثر من الذى هو منه أقل ، وكان هذا هو الذى أكثر كليا . فالكلى إذن هو أفضل . مثال ذلك :
- ٢٠ إن كان يجب أن نبين أن  $\alpha$  على  $\beta$  ، والأوساط هى التى عليها  $\beta$  حـ التى قلت ، وكانت  $\beta$  أعلى ؛ فالبرهان إذا الذى يكون بهذا هو أكثر كلية .
- إلا أن بعض الأقاويل فى هذا هى منطقية<sup>(١)</sup> . وأما ما منه يعلم خاصة أن الكلى [ ٣١٧ ب ] أكثر وأحق ، ففى المقدمات . وذلك أنه إذا ما كانت لنا الأولى فقد نعلم — بنحو ما — أيضا ، ونحن مقتنون لها بالقوة . مثال ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين ، فهو يعلم بنحو ما أن زوايا المتساوى الساقين أيضا مساوية لقائمتين . فهو يعلم بالقوة — وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوى الساقين هو مثلث . وأما الذى له هذه المقدمة فليس عنده علم بالكلية بته ، لا بالقوة ولا بالفعل أيضا .
- ٣٠ والكلى هو معقول . وأما الجزئى فيؤول أمره إلى الحس .

## ٢٥

### < فضل البرهان الموجب >

- فهذا مبلغ ما نقوله فى أن البرهان الكلى أفضل من الجزئى .
- فأما أن البرهان<sup>(٢)</sup> أفضل من السالب ، فمن ها هنا نعلم ذلك : ليكن البرهان الأفضل هو الذى هو من المصادرات ، أو من الأصول الموضوعة ،
- (١) ف : أى عامة . (٢) شـ : أى الموجب .

- ٣٥ أو من مقدمات هي أقل . وذلك أنه إن كُنَّا نعلم على مثال واحد فإن نعلم على جهة هي أَوْجَزُ وَأَقْرَبُ لهذه تكون ، وهذا أثر . وقول هذه المقدمة — وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد ، وكانت التي هي أقدم هي أعرف ؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط هي : ب ، ح ، د —  
٨٦ على أن آ موجودة لـ هـ . وليكن برهان آخر بأوساط ح ع — على أن آ موجود لـ هـ — فوجود آ لـ د و آ لـ هـ هو على مثال واحد . ووجود آ لـ د أقدم وأعرف من وجود آ لـ هـ ، وذلك أن هذا بذاك يتبين . وما بتوسطه يتبين الشيء هو أكثر تصديقا . فالبرهان إذن الكائن بأشياء هي أقل وتلك الآخر الباقية هي موجودة بأعيانها ، هو أفضل .  
٥ فكل البرهانين يتم بثلاثة حدود ومقدماتين ، لكن ذلك البرهان يأخذ أن الشيء موجود ، وأما هذا فيأخذ أنه موجود وغير موجود ، فإذا بأشياء كثيرة ، فهو إذن أخس .  
١٠ وأيضا فمن قبل أنه قد يتبين أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلنا المقدمتين [ ١٢١٨ ] سألبة <sup>(٩)</sup> ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدمتين هذه الحال ، وتكون الأخرى أنه موجود <sup>(١١)</sup> .

- (١) شه : أي موجبتين . (٢) ف : أي شروط المقدمات .  
(٣) شه : أي الموجب والسالب . (٤) ص : بفكلى ... يتمان . (٥) ف : أي الموجب . (٦) ف : أي السالب . (٧) ف : أي مقدمة موجبة .  
(٨) شه : في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس .  
(٩) ص : سالبان . (١٠) ف : أي سألبة . (١١) ف : أي موجبة .

وأيضاً مع هذا فقد يجب أن يوجد هذا المعنى : وهو أن القضايا الموجبة ،  
 إذا تريد البرهان ، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة . وأما السوالب فلا يمكن  
 أن تكون في كل قياس أكثر من مقدمة واحدة — : فلتكن  $\bar{A}$  غير موجودة ١٥  
 لشيء مما عليه  $\bar{B}$  ، ولتكن  $\bar{B}$  لكل  $\bar{C}$  ، فإن احتيج إلى أن تنفي  
 وتزيد المقدمتان كلتاها ، فقد يجب أن نجعل بين  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  حداً أوسط ،  
 وليكن هذا  $\bar{D}$  ؛ وبين  $\bar{B}$  و  $\bar{C}$  ،  $\bar{H}$  — فن البين إذاً أن  $\bar{H}$  هي موجبة ؛  
 وأما  $\bar{D}$  فهي على  $\bar{B}$  موجبة ، وأما عند  $\bar{A}$  فهي سالبة . وذلك أن  $\bar{D}$  ٢٠  
 $\bar{E}$  < كل  $\bar{C}$  > ، و  $\bar{A}$  قد يجب أن تكون ولا على شيء من  $\bar{D}$  . فتكون إذن  
 المقدمة السالبة واحدة وهي  $\bar{A}$  و  $\bar{D}$  . — وعلى هذه الجهة بعينها يكون في المقاييس  
 الأخر أيضاً . وذلك أن الأوسط الذي بين الحدين الموجبين دائماً قد يلزم أن  
 يكون موجبا من كلتا الحيتين <sup>(٣)</sup> . وأما الذي بين السالب فهو سالب من ٢٥  
 إحدى الجهتين . ولهذا السبب هذه المقدمة تكون هكذا <sup>(٤)</sup> . وأما المقدمات  
 الأخر الباقية فهي موجبات . فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف  
 وأصدق ، وكانت السالبة تنبئ بالموجبة ، وكانت هذه لا تتبين بتلك —  
 إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق — فهي إذن أفضل .

وأيضاً لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط ، وكانت ٣٠  
 هذه إما في البرهانية موجبة ، وإما في السالب سالبة ، أعنى المقدمة الكلية ،

---

(١) ف : قد . (٢) ف بالأحرى : أى التي في الشكل الثاني والثالث . (٣) ص :  
 كلى ، وفوقها : كلى . (٤) ف : أى السالبة . (٥) ف : أى واحدة .



وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه ( إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود ) ، فإذا مبدأ البرهانية أفضل <sup>(١)</sup> [ ٢١٨ ب ] من مبدأ البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .

وأيضا هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن <sup>(٢)</sup> .

## ٢٦

< فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال >

ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البين أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى المحال .

وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما . فلتكن  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء مما توجد له  $B$  ، ولتكن  $B$  موجودة لكل  $\bar{C}$  ، فقد يلزم أن تكون  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{C}$  . فإذا أخذت الحدود بهذا النحو يكون سالبا برهانيا وهو أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  . وأما السائق إلى المحال فهذه  $\bar{C} > \bar{A}$  : إن احتيج أن يبين أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $B$  ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة ؛ و  $B$  لـ  $\bar{C}$  ، فقد يلزم إذا أن تكون  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  . وليكن هذا معلوما <sup>١٠</sup> مقراً أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد  $\bar{A}$  لـ  $B$  . وإن كان مقراً بأن  $B$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  لا يمكن أن توجد لـ  $B$  .

- فترتيب الحدود في كلاً البرهانين على مثال واحد . والفرق بينهما هو  
في هذا المعنى وهو : أى القضيةتين <sup>(٢)</sup> أعرف من السالبتين ؟ أترى أن  $\bar{A}$  غير  
موجودة لـ  $\bar{B}$  ، أو أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  ؟ فمتى كانت النتيجة أعرف بأنها  
ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق <sup>(٣)</sup> إلى المحال . وأما متى كانت القضية  
التي في القياس ، فبرهانياً . وإن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{B}$  هي أقدم عند الطبيعة  
من  $\bar{A} \bar{C}$  ، إذ كانت التي عنها تكون النتيجة أقدم منها . والقضية القائلة إن  
 $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  فهي نتيجة . وأما  $\bar{A} \bar{B}$  ، فالتى عنها تكون النتيجة . ١٥
- وليس يلزم ، إن ارتفع شيء ما ، أن يكون هذا نتيجة وتلك هي التى  
منها ؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما [ ٢١٩ ] كانت حاله  
هذه الحال ، وهى أن يوجد إما كالكل عند الجزء ، أو كالجزء عند الكل .  
ومقدماً  $\bar{A} \bar{C}$  و  $\bar{A} \bar{B}$  < ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه الحال . ٢٠
- فإن كان البرهان الذى يكون بمقدّمات هي أعرف وأقدم هو أفضل ،  
وكان كلاً البرهانين مصدقاً <sup>(٥)</sup> بأنه ليس يوجد الشيء ، غير أن تلك إنما تكون  
بما هو أقدم ، وتلك < الأخر > بما هو أشد تأخرًا ، فالبرهان السالب أفضل  
من السائق إلى المحال <sup>(٦)</sup> . فما هو < يكون > أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ،  
من الظاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السائق إلى المحال . ٢٥

(١) ص : كلى . (٢) ف بالأحر : أى المقدمة والنتيجة التى فى القياس المستقيم .

(٣) ص : السابق . وفوق « المحال » كلمة بالأحر غير واضحة .

(٤) ص : كلى . (٥) ص : مصدقين . (٦) ص : السابق .

٢٧

< شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءا و يقينا من علم . وأقدم العلم < العلم <sup>(١)</sup> > بأن الشيء موجود ، والعلم بلم الشيء الذى هو هو بعينه ، لا العلم بأن الشيء الذى هو خلو من العلم بلم الشيء . والعلم أيضا الذى ليس هو على شيء موضوع : <sup>(٢)</sup> مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءا و يقينا من علم تأليف اللحن . والعلم أيضا الذى يكون من أشياء هي أقل ، أكثر استقصاءا و يقينا من الذى يكون بالزيادة : مثل أن علم العدد أكثر استقصاءا و يقينا من علم الهندسة . وأعنى بقولى « بالزيادة » مثل أن <sup>(٣)</sup> الوحدة هي ذات <sup>(٤)</sup> لاوضع لها ؛ وأما النقطة فهي ذات قد قبلت وضعها : وهذا على طريق الزيادة . ٣٥

٢٨

< وحدة العلوم وتنوعها >

وأما العلم الواحد فهو الذى يبين فى جنس واحد جميع الأشياء المركبة من مبادئ أول وهي أجزاء لهذه ، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها . <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) الإضافة من لدنا . (٢) شيء : أى ليس هو فى شيء محسوس هيلوانى .  
(٣) شيء : لأن العددي ينظر فى الأعداد بذاتها ؛ والموسيقى ينظر فيها من حيث هي ملابسة لأصناف الصور مثلا والنغم . (٤) ف : جوهر .  
(٥) شيء : قولنا فى النقطة إنها ذات وضع هو كما كالزيادة على الذات ، فيحصل لها من هذا كالتركيب ، وتكون الوحدة أبسط منها ، لأنها ذات لاوضع لها ؛ وإنماسمى الوحدة والنقطة جوهرًا على رأى الفينيقا غوريين . (٦) شيء : يعنى أن العلم الواحد هو الذى يراهيه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادئ واحدة بأعيانها .

٤٠ وأما العلم الذى هو مخالف لعلم < آخر ، > فجميع العلوم التى مبادئها  
 ٨٧ ب ليس منها بأعيانها ، ولا تلك الآخر<sup>(١)</sup> . وعلامة هذا إذا أمعنا إلى مبادئ غير مبرهنة ،  
 وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هى الجنس بعينه الذى توجد فيه الأشياء  
 التى تبرهن . ودليل هذا أيضا إذا كانت الأشياء التى بها نتبين هى فى الجنس  
 بعينه ومتناسبة .

## ٢٩

### < تعدد البراهين >

• وقد يمكن أن تكون على شئ واحد براهين كثيرة ، وليس إنما يكون  
 ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [ ٢١٩ ب ] بعينها فقط مثل أن  
 < يوجد > الأوسط بين أ و ب : ح و د و ز ، لكن بأن يؤخذ من  
 رتبتين مختلفتين . مثال < ذلك > : لتكن أ المتغير ، والذى عليه د  
 المتحرك ، والذى عليه ب القابل للذة ، وأيضا لتكن ج القابل للسكون ،  
 فحق أن يقال د على ب ، و أ أيضا على د . وذلك أن قابل اللذة هو متحرك ،  
 والمتحرك هو متغير . وأيضا حق < أن يقال > أ على ح و د على ب .  
 ١٠ وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون ، والقابل للسكون قد يتغير .  
 فيكون القياس إذاً بأوساط مختلفة ليست من رتبة واحدة . غير أن ليس  
 يكون ذلك بالأى يكون ولا واحد من الوسطين محمول على الآخر ، إذ كان قد  
 يلزم أن يوجد كلاهما لشئ واحد بعينه .  
 ١٥

(١) أى أو التى لا يستخرج مبادئها بعضها من بعض . (٢) ف بالآخر : الأوساط .

وقد يجب أن نبحث في الشككين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه .

٣٠

< الأشياء التي بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان ؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضروريا ولا على أكثر الأمر ؛ لكن ما يكون خارجا عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين : وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية ، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر . فإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضا ضرورية ؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضا هذه حالها . ولذلك إن كان ما يكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضا ، فليس يكون عليه برهان .

٣١

< امتناع البرهان بطريق الحس >

وأیضا لا سبيل إلى قبول العلم بالحس . وذلك أنه إن كان < الحس > لشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا ، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن . وأما الكل والذى هو فى كل شيء ، فليس يمكن أن يقع بالإحساس ، إذ كان ليس هو لهذا ، ولا هو الآن أيضا ؛ وإلا ما كان يكون كليا . وذلك أنا إنما نقول < إنه <sup>(١)</sup> > كل الأمر الذى هو دائم وفى كل موضع <sup>(٢)</sup> . فلما كانت البراهين

(١) بالأحرى فوق الكلمة التالية . (٢) ف : أى شيء .

من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البين  
 ٣٥ أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [١٢٣٠] معلوم أنه لو كان وجد السبيل  
 إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، لقد كُنَّا نطالب  
 بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قومٌ إنَّا قد كُنَّا نكون عالمين به. وذلك  
 أن الحس قد يلزم أن يكون للأوحد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإنما هو  
 العلم لشيء كلي. ولهذا السبب فإنَّا ولو كُنَّا حاصلين فوق القمر و كُنَّا نعاين  
 ٤٠ أن الأرض تسترهُ، لما كُنَّا نعلم علة الكسوف. وذلك إنَّا كُنَّا نحس حينئذ أنه  
 ١٨٨ قد أظلم الآن؛ وما كُنَّا بالذين نعلم بالكلية لِمَ، إذ كان الحس ليس هو للأمر  
 الكلي. وأيضاً من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عرَّضَ مرات كثيرة إذا تصيدنا  
 الكلي كُنَّا نقتنى برهاناً؛ إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

والكلي هو أشرف، من قِبَل أنه يُنْبِئُ وَيُعَرِّفُ السبب. فإذن الكلي على  
 ٥ أمثال هذه هو أشرف من الحس ومن التصوُّر أيضاً بالعقل في الأشياء التي  
 الواحد منها سببها. فأما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

فمن البين إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم  
 شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحبَّ إنسان أن يسمى العلم  
 بالبرهان الإحساس. — إلا أنه قد توجد أشياء ترقى في المطالب إلى فقد  
 ١٠ الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو كُنَّا نعاينها لما كُنَّا نبحث؛ وليس ذلك

من قَبْلِ أَنَّا كُنَّا نَحْصِلُ علما بالمعينة والإبصار ؛ لكن من قَبْلِ أَنَّا كُنَّا نَحْصِلُ الكلّي من المعينة والإبصار ؛ مثال ذلك أَنَّا لو كُنَّا نبصر الزجاج أَن فيه مسام ، وكُنَّا نرى الضوء يخرقها ، لقد كان يتبين لنا لأى سبب يخرق من قَبْلِ أَن البصر فى كل واحد واحد على الانفراد يتصور معا أَن الحال فى كلها هذه الحال .

### ٣٢

#### < تعدد المبادئ >

فأما أَن تكون مبادئ<sup>(١)</sup> جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبين أَن ذلك غير ممكن : أما أولا إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق<sup>(٢)</sup> . وذلك أَن بعض المقاييس هى صادقة ، وبعضها كاذبة . فإنه [ ٢٢٠ ب ] وإن كان قد تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة ، فإن ذلك إنما يكون دفعة واحدة ، مثل أَن تكون أ على حـ حقا ، ويكون الأوسط — وهو ب — كذبا . وذلك أَنه لا أ موجودة لـ ب ، ولا ب موجودة لـ ح . إلا أَنه إن أُخذ بين هاتين المقدماتين أوساط ، كانت المقدمات كاذبة من قَبْلِ أَن كل نتيجة كاذبة إنما تنتج عن مقدمات كاذبة ، والصادقة من الصادقة ، والصدق والكذب هما مختلفان . وأيضا ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها<sup>(٤)</sup> . وذلك أَن الكاذبة قد يكون مضادا لبعضها لبعض وغير ممكنة أَن تؤخذ لشيء

(١) ف : أى مقدمات . (٢) ف : أى على العموم . (٣) ف : مرة .

(٤) ف بالأحرى : أى تكون مبادئها واحدة بأعيانها .

واحد، مثل القول بأن العدل هو جَوْر أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر .

٣٠

وأما من الأشياء الموضوعة فعل هذا النحو ، وذلك أنه ولا مبادئ المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشياء كثيرة هي مختلفة في الحس حتى إنه لا يطابق بعضها بعضا ، مثل أن الوحدات غير مطابقة للنقط ، وذلك أنه : أما تلك فليس لها وضع ، وأما هذه فلها . وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة : إما في الأوساط ، وإما من فوق ، وإما من أسفل ، وإما أن يكون لبعضها من داخل الحدود ، وبعضها من خارج . — وأيضا ولا من المبادئ العامة يمكن أن يكون البعض ، وهي التي من شأنها أن يبين منها كل شيء (وَأَعْنَى بِالْعَامِيَةِ مِثْلُ أَنَّ الْقَوْلَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِمَّا مُوجِبَةٌ وَإِمَّا سَالِبَةٌ) : وذلك أن أجناس الموجودات هي مختلفة ، وبعضها هي موجودة للكميات فقط ، وبعضها للكيفيات فقط . وهذه هي التي معها يكون البرهان بالمبادئ العامة . وأيضا المبادئ ليست أقل من النتائج بالكثير ، فإن المبادئ هي المقدمات ، والمقدمات تكون إما بزيادة حد يُقْتَضَب ، وإما بأن يُدْخَلَ . [ ١٢٣١ ] وأيضا النتائج تمنع إلى مالا

٣٥

٨٨ ب

٥

- 
- (١) ف بالأحر: كالطب والهندسة . (٢) ف بالأحر: أى غير ممكن .  
 (٣) ف بالأحر: أى فى الشكل أ . (٤) ف بالأحر: د  
 (٥) ف بالأحر: ح . (٦) ف بالأحر: أ . (٧) ف بالأحر: ب ح .  
 (٨) ف بالأحر: أى والدليل على أن الموجودات ليست واحدة ...  
 (٩) فوقها تعليق بالأحر طلمست معالنه . (١٠) ف بالأحر: أى وبعض المبادئ .



نهاية ، والحدود متناهية من قِبَل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذى يجعل بحثه على هذا النحو<sup>(١)</sup> ، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدةً بعينها أو محدودةً والنتائج بلا نهاية . فاما إن قال الإنسان على جهة ١٠ أخرى بنحو ما مثل أن نقول إن هذه للهندسة<sup>(٢)</sup> ، وهذه للحساب ، وهذه للطب — فما الذى يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فاما القول بأنها واحدة بأعيانها من قِبَل أن هذه هى واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهزأ به ، إذ كان على هذا القياس تكون كلُّها واحدة بأعيانها . وأيضا ولا القول بأنه قديين < أن > كل ما اتفق من جميعها حق . ١٥ وهذا هو أن يطلب أن مبادئ جميعها هى واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير البَلَّة ، إذ كان لا يكون هذا إلا فى التعاليم التى هى بَيِّنَةٌ ظاهرة . ولا أيضا يمكن أن يكون فى التحليل بالعكس<sup>(٤)</sup> ، وذلك أن المبادئ هى مقدمات غير ذوات أوساط . وقد تكون ، عندما يزداد فيقتضب مقدمات غير ذوات أوساط مختلفة ، نتائج مختلفة . فإن قال فائل إن المقدمات الأول غير ذوات ٢٠ الأوساط هى المبادئ<sup>(٦)</sup> ، إلا أنها واحدة فى كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها يبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضا هى مختلفة

(١) ف بالأحر : أى على طريق المنطق والخاص .

(٢) ف بالأحر : أى المقدمات غير ذات الأوساط .

(٣) ف بالأحر : أى المبادئ . (٤) ف بالأحر : أى ولا فى البرهان .

(٥) شه : أى والسبب فى أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أى المبادئ الأول . (٧) ف : أى المبادئ .

على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئ مختلفة ، فلمله أن يكون الباقي هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة في الجنس ، لكن من هذه هذه ، ومن هذه هذه . ومن البين الظاهر أنه ولا بهذا أيضا ممكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضا مختلفة في الجنس ؛ وذلك أن المبادئ تقال على ضربين : <sup>(١)</sup> التي منها ؛ والتي <sup>(٢)</sup> فيه . فاما التي منها فهي عامة ؛ وأما التي فيه فهي <sup>(٣)</sup> خاصة بمزلة العدد من <sup>(٤)</sup> العظم <sup>(٥)</sup> . <sup>(٦)</sup>

٢٥

٣٣

### < العلم والظن >

والعلم والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون ، بأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية ؛ والضرورة لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه . وقد توجد أشياء <sup>(٨)</sup> هي صادقة وموجودة <sup>(٩)</sup> ، غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه .

٣٠

(١) ف : أى عامة . (٢) تحتها : الذى .

(٣) ف : أى الخاصة . (٤) تحتها : فهو . (٥) تحتها : خاص .

(٦) شه : أبو بشر : أى كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة ، وموافق من جهة ، إذ هما في جنس الكم — كذلك لكل واحد منها مبادئ تخصه وإن كانت مشتركة في الجنس العالى . وعند هذا ختم الكلام في أمر المبادئ .

(٧) شه : يجب أن تعلم أنه يفرق بين الظن والعلم بشئين : أحدهما من الموضوع ، والآخر من الاعتقاد ؛ وهو أولا يورد الفرق بينهما الذى من جهة الموضوع . (٨) شه : أى ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره . (٩) ف : الموضوع للظن . (١٠) شه : وقد يطلب لم زاد على قوله : "صادقة" قوله "موجودة" ، إذ كانت =

- فمن البين إذاً أن في هذه لا يكون علم<sup>(١)</sup>، وألا تكون أشياء<sup>(٢)</sup> يمكن أن تكون  
 على خلاف ما هي عليه . وأيضاً ولا العقل<sup>(٣)</sup> ( وأعني بالعقل مبدأ العلم ) ،  
 ٣٥ ولا أيضاً علم غير مبرهن ، وهذا هو اعتقاد مقدمات غير ذوات أوساط<sup>(٤)</sup> .  
 والصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه . فقد بقي إذاً أن يكون  
 ١٨٩ الظن بالصدق أو بالكذب ، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ؛ وهذا  
 هو الاعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضرورياً . وهذا  
 هو هكذا موافق للأشياء المشاهدة . وذلك أن الظن هو شيء غير ثابت ؛  
 وطبعه هو مثل هذا . ومع هذه ليس إنساناً يعتقد في ما لا يمكن أن يكون  
 ٥ على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن ، لكن يرى أنه يعلم علماً . لكن إذا  
 كان الأمر على هذا<sup>(٦)</sup> ، ويمكن أيضاً أن يكون على خلاف ما هو عليه ،  
 فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظناً . فإذاً مثل هذا الأمر قد يكون عليه  
 ١٠ ظن ، وأما على الأمر الضروري فعلم .

== الأشياء التي يقال إنها صادقة هي موجودة لا محالة . فالإسكندر يقول إنه إنما زاد "موجودة"  
 لأن الصدق أيضاً قد يوجد في الأشياء التي هي غير موجودة ، مثل قولنا إن عزرائيل غير موجود .  
 ويحيى النحوى يقول إن الإسكندر لم يصب في هذا . فإن هذا ليس هو ظناً ( ص : ظن ) ،  
 بل علم . وذلك أن القول في ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق ، ولا يمكن أن يكون  
 على خلاف ما هو عليه . والذي ينبغي أن يقال في ذلك إنه أشار بقوله "موجودة" إلى الأشياء  
 الممكنة ، وكأنه استعمل القول المضاعف ، أى المؤكد .

- (١) ف : أى برهان . (٢) شه : خلاف ما علم منه . (٣) ف بالأحرى :  
 أى ولا العقل أيضاً يحصل الأشياء الممكنة . (٤) شه : أفهم : من خارج التي هي مبادئ  
 البرهان تكون على الأشياء الممكنة . (٥) ف : وإن هذا .  
 (٦) شه : أى أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطرار ، بل هو على ما هو ممكن .

(١) فكيف يمكن إذاً أن يُعْلَمَ وَيُظَنَّ شَيْءٌ واحد بعينه ؟ ولأى سبب لا يكون الظن علماً ؟ إِنْ وَضَعَ إِنْسَانٌ أن كل ما يعلمه فهذا قد يظنه ظناً بالمتوسطات حتى تصير إلى غير ذوات الأوساط حتى يكون بما ذاك هو عالم يكون هذا أيضاً يعلم . وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود ، كذلك يَلْمَ هو ، وهذا هو الوسط .

١٥

(٢) فنقول إنه إن كان اعتقاد على هذا من الحال ، وهو أن يعتقد في الأشياء أنها لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه كما توجد الحدود التي بها تكون البراهين ، فليس إنما يظن ظناً ، لكنه يعلم علماً . وإن كان يعتقد أنها صادقة ، غير أنها ليست موجودة في الجوهر والصورة [١٢٢٢] ، وإنما يظن ظناً وليس يعلم علماً بالحقيقة أنه موجود ولم هو موجود أيضاً ، إن كان بالمتوسطات فيظن لم هو موجود ؛ وإن كان بغير متوسطات فيظن أنه موجود فقط .

٢٠

فأما أن يكون العلم والظن شيئاً واحداً ، فذلك ليس لا محالة يوجد . لكن كما أنه قد يكون ظنٌ صادق وكاذب في شيء واحد بعينه على جهة ما ، كذلك أيضاً قد يكون العلم والظن علماً وظناً لشيء واحد بعينه . فقد يلزم الاختيار لذلك شناعة<sup>(٣)</sup> ، وهي أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظناً كاذباً أن لا يظنه . ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة : فمنها ما هو كالممكن ، ومنها كغير الممكن ، فإن يظن < ظناً > حقاً أن القطر مشارك<sup>(٤)</sup>

٣٠

(١) شه : من هذا الموضع يذكر اختلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد . (٢) ف : حل قول المتشكك . (٣) ف : جوهرية وأبدية . (٤) تأكلت حروف هذه الكلمات الثلاث .

للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر > الذى ينطبق عليه القولان < شيئا واحدا بعينه فهكذا يكون لشيء واحد بعينه : فأما الماهية لكل واحد منهما بالقول < ف > ليست واحدة بعينها. كذلك العلم والظن أيضا يكونان لشيء واحد بعينه. أما العلم فبأن نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن أن يكون حيوانا ؛ وأما الظن فعلى أنه يمكن<sup>(٢)</sup>. مثال ذلك إن كان ذاك ما هو موجود للإنسان ؛ وهذا أنه إنسان ؛ لكنه ليس هو موجودا للإنسان<sup>(٣)</sup>. وذلك أنه شيء واحد بعينه وهو أنه إنسان ، وعلى هذا النحو، على أنه ليس هو واحدا بعينه <sup>(٧)</sup> نـ

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه ظنٌ وعلمٌ معا . وإلا ، قد كان يحصل بشيء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن ، وهذا غير ممكن . وأما في مختلفين فقد يمكن أن يكون كل واحد منهما . فأما أن يكون لشيء واحد بعينه كما قلنا بشيء واحد بعينه فلا يمكن أيضا على هذا الوجه ، وإلا قد يكون له اعتقاد معا — مثلا فيما هو إنسان إنه حيوان ، وهذا هو أنه يمكن أن يكون غير حيوان وأنه [٣٢٢ ب] ليس هو حيوانا ، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن .

(۱) شه : أى أن يكون الموضوع لهما واحدا (ص : واحد) بعينه .

(۲) شد : ای ممکن ألا يكون حیوانا .

(٣) ص : موجود . (٤) ف : أى الموضوع .

(۵) ف : الذی ذکره . (۶) ف : کأنه لیس هو واحدا بعینه .

(٧) ف : أى الاعتقادات . (٨) ف بالأحر : النحو .

وأما كيف يجب أن تقسم الباقية<sup>(١)</sup> في الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم والحكمة : فبعضها من حق النظر الطبيعي ، وبعضها من علم الأخلاق خاصة .

١٠

### ٣٤

#### < الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسنِ حدسٍ ما يكون في وقت لا يؤاتى للبحث عن الأوساط ، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو دائماً مضيء ، يفهم بسرعة لأى سبب هو هذا ، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير ؛ أو إذا رأى إنساناً يخاطب غنياً يعلم أن ذلك لكياً يقتض ؛ أو أنهما أصادقا من أجل أنهما أعداء واحد بعينه . وذلك أن الذى يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة > . — فليكن < النير > ما ينظر إلى الشمس الذى عليه <sup>(٢)</sup> <sup>(٤)</sup> وأنه < ينير هو ما عليه > ب ، والقمر الذى عليه ح . فبَ موجودة لـ ح ، أعنى للقمر ؛ وأعنى بالـ ب أنه ينير من الشمس ؛ وبَ موجودة لـ ب ، أعنى أن النير < هو أن يكون > هذا أعنى إلى ناحية ما منه ينير . فـ ا إذن موجودة لـ ح بتوسط < ب > <sup>(٥)</sup> .

١٥

٢٠

[[ تمت المقالة الأولى من كتاب أرسطوطالس في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائى من السريانى إلى العربى . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار .  
قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقاً لها . ]]

(١) ف : أى في قوى النفس . (٢) ف : يريد الجزء النظرى بأسره .

(٣) ف : صيرفياً . (٤) ص : اصداً .

(٥) هنا يرد ملاحظة لقارئى : ” قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ؛ وعلبت على سقم أحمله على الناسخ وسعوم (؟) على بن . ثم حدا لله وحده “ .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الثانية<sup>(١)</sup> من كتاب " البرهان "

نقل أبي بشر متى بن يونس ، من السرياني

< نظرية الحد والعلة >

١

< أنواع المطالب >

قال أرسطوطاليس :

الأشياء التي تطلب<sup>(٢)</sup> < هي و > جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية<sup>(٤)</sup>.  
والأشياء التي نطلبها هي أربعة : أحدها<sup>(٦)</sup> أنه يوجد؛ والآخر لماذا، إن كان  
موجودا؛ وما هو .

(١) شه : عنايته في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأى  
طريق يستخرج ، وكيف الترقى إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب  
والعلل أيضا .

(٢) شه : الأشياء المطلوبة منها مفردة ، ومنها مؤلفة : فالمفردة مثل سقراط ، وهذا  
الحمار . والمؤلفة مثل قولنا : الشمس تنكسف . فالمفردة يطلب من أمرها : هل هي ؟ ثم :  
ما هي ؟ والمؤلفة يطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟  
فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة : < ١ > هل هو ؛ < ٢ > وما هو ؛ < ٣ > وهل  
هذا موجود لهذا ؛ < ٤ > ولم هذا لهذا .

(٣) شه : كلامه إنما هو في المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) شه : أي أن المعاني المطلوبة هي مساوية لاستخرجة عن الطلب .

(٥) شه : أي الأشياء الحقيقية .

(٦) شه : إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب ، وصير بين الواسطين واحدا مركبا ، لئلا يظن

أن البسيطين هما بسيطان لهذين المركبين .

٢٥

وذلك أنا متى طلبنا أى الشئيين <sup>(١)</sup> : أهذا ، أو هذا ؟ من حيث قد وضعنا بالعدد <sup>(٢)</sup> — مثال ذلك : أى الأمرين ليت شعرى : أتقبل الشمس كسوفاً أم لا ؟ فإننا نطلب هل <sup>(٣)</sup> يوجد والدليل على ذلك هو هذا . وذلك أنا إذا وجدنا أنها تقبل ، قد كففتنا عن الطلب . وإن علمنا منذ أول الأمر أنها تقبل الكسوف ، ليس نطلب أى الأمرين <sup>(٤)</sup> يرى هو . وإذا علمنا أنه قد يوجد ، طلبنا حينئذ لأى سبب <sup>(٥)</sup> يقبل الكسوف ، ولأى سبب <sup>(٦)</sup> نتحرك الأرض <sup>(٧)</sup> .

٣٠

فهذه هكذا نطلبها . وبعض يكون طلبنا لها على جهة أخرى — مثال ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله موجوداً أو غير موجود — وأعنى بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق <sup>(٨)</sup> ، لا أنه أبيض أو غير أبيض <sup>(٩)</sup> . وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذاً الإله ، أو ما هو الإنسان .

٣٥

(١) ف : أى المتناقضين .

(٢) ش : قال الشيخ : لأنه يشير بهذا القول — وهو قوله : ” من حيث قد وضعنا بالعدد “ — إلى الطاب المركب ، وهو المتضمن موضوعاً ومحمولاً . وأقول الأعداد اثنان ، لذلك أوجب له العدد ، فرقاً بينه وبين المطلوب الذى إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط .

(٣) تحتها : إيه . وفوق الأخيرة : أى السبب .

(٤) ف : يعنى المتناقضين . (٥) ف : أى ما . (٦) ف : لماذا .

(٧) ف : إنما أورد ذلك على طريق الشاك ، لا لأن الأرض تتحرك .

(٨) ف : أى المطالب المؤلفة . (٩) أى المطالب المفردة .

(١٠) ف : أى : أهو فى الموجودات ، أم ليس هو فى الموجودات ، أم هو مثل غير آيل .

(١١) ف : أى فقط .



## < كل طلب هو للأوسط >

فالأشياء التي نطلبها، والأشياء التي إذا وجدناها علمناها علمنا يقيناً<sup>(١)</sup> هي هذه، وهذا عددها<sup>(٢)</sup>. فإذا طلبنا أنه يوجد (أو أنه [ ٢٢٣ ب ] موجود على الإطلاق)، فإنما نطلب: أترى قد يوجد له شيء أوسط<sup>(٤)</sup>، أم لا؟ (ومتى علمنا<sup>(٣)</sup> إما أنه يوجد أو أنه موجود، إما بالجزء<sup>(٥)</sup>، وإما على الإطلاق، وطلبنا من الرأس: لم هو؟ أو: ما هو؟ فطلبنا حينئذ إما هو أن يطلب ما هو الأوسط. وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء <و> على الإطلاق: أما بالجزء فإن يطلب: أترى يقبل القمر كسوفاً؟ أعني عدم النور، أو يتزايد تزيدا. وذلك أن طلبنا في أمثال هذه إما أن الشيء موجود أو غير موجود. أما على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود القمر والليل).<sup>(٦)</sup>

فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطاً<sup>(٧)</sup>. وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة. وفي جميعها إنما يطلب هذا: ليت شعري قد يقبل الكسوف؟ والطلب في هذا إنما هو: أترى يوجد شيء هو علة، أم لا؟ ومن بعد هذا، عندما يعلم أنه يوجد، يطلب ما هو

(١) ف: أي برهانها. وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية.  
(٢) ف: أي التي قد ذكرها. (٣) ف: أي أربعة. (٤) ش: أبو بشر: ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للوضوع، أو لوجود الشيء نفسه. (٥) ف: يعني به وجود المحمول للوضوع.  
(٦) ص: كسوف. (٧) ف: أي يوجد شيء متوسط.

إذن هذا؟ وذلك أن علة الوجود ليست<sup>(٢)</sup> لهذا الشيء أو لهذا الشيء ، لكنها  
 على الإطلاق للجوهر ، أو لما هو لا على الإطلاق ، لكن بما هو شيء من  
 الأشياء الموجودة بالذات ، أو على طريق العرض هو الأوسط . وأعني بقولي  
 ما هو على الإطلاق الشيء الموضوع — مثال ذلك : القمر أو الأرض أو الشمس  
 أو المثلث ، وأما شيء<sup>(٤)</sup> ما فلا كسوف وللتساوي واللاتساوي . أو إن كان<sup>(٥)</sup> في الوسط  
 أولاً . وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو وللم هو ، هو  
 واحد بعينه . ما هو الكسوف ؟ — عدم ضوء القمر لستر الأرض بإياه . لم هو  
 الكسوف ، أو لم يقبل القمر الكسوف ؟ لأنه يفقد<sup>(٧)</sup> نوره عندما تستره الأرض .  
 ما هو اتفاق الصوت ؟ — نسبة للاعداد في الحدة والثقل . لم يوافق الحاد  
 الثقيل ؟ — لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد . أتري نسبتها موجودة  
 في الأعداد ؟ وإذا أخذنا أنها موجودة ، طلبنا ما هي نسبتها .

فأما أن الطلب هو [ ٢٢٤ ] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء  
 التي الأوسط فيها محسوس . ذلك أنا قد نطلب ونحن لا نحس بالكسوف

- 
- (١) شه : أى : لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون  
 طلبا لعلة موجبة لهذا الأمر بعينه ، لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية .  
 (٢) ف : لا (٣) ف : أى بالكلية .  
 (٤) شه : أى وأعني بقولي شيء ما — وهو أى شيء هو المحمول الذي يوجد لهذا الموضوع .  
 (٥) شه : أى إن كانت الأرض في الوسط .  
 (٦) ف : أى في الموضوع . (٧) ف : ينقطع .

مثلاً إن كَانَ موجوداً أم لا . ولو كَانَ على القمر لما كَانَ نَجْثٌ لا هَلْ يَكُونُ  
الكسوف ، ولا لم يَكُونُ . لكن قد كَانَ يظهر لنا الأمران جميعاً معاً ،  
إذ قد كَانَ يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية . فإن الحسَّ إنما هو  
أنه الآن يستر ، وذلك أنه يَبِينُ أن الآن أيضاً يقبل الكسوف . ومن هذا  
قد كَانَ يَكُونُ لنا الكلي .

فالعلم — كما نقول — بما هو وبلم هو واحد بعينه . وهذا إما على الإطلاق :  
لأشياء من الأشياء الموجودة ، وإما لأشياء من الأشياء الموجودة — مثال ذلك  
العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو أصغر .

### ٣

## < الفرق بين الحد والبرهان >

أما أن في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك  
بين ظاهر . فأما كيف يظهر معنى ما هو الشيء ، وأياً هو طريق يوافق  
به ، وما هو الحد ، ولأى الأشياء هو — فلنخبر بذلك من حيث سَيْرِ  
أولاً على هذه المعاني شيئاً . وليكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو  
الأمر للأقاويل التابعة . فقد يتشكك الإنسان فيقول : أتري قد يعلم

(١) ش : أى هل هو موجود ، أم لا ؟ (٢) ص : أن .

(٣) ش : أى من مشاهدتنا للكسوف مرات كثيرة أنه يتكشف لستر الأرض إياه نعلم  
علماً كلياً أن كل ما يتكشف إنما هو بستر الأرض له . (٤) ف : أى المفردة .

(٥) ف : أى المركبة . (٦) بالهامش عند هذا الموضع : من هنا يبدأ

الكلام في الحد ، وفي أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد .

- ٩٠ ب شيء واحد على جهة واحدة<sup>(١)</sup> بالحدّ والبرهان ؟ أو ذلك مما لا يمكن ؟ وذلك أن الحدّ قد نظن<sup>(٢)</sup> أنه لما هو الشيء ، وما هو الشيء بأسره هو كلّ وموجب .
- ٥ والمقاييس منها سالبة ، ومنها ما ليست كلية — مثال ذلك المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة ، والتي في الشكل الثالث غير كلية . وبعد ذلك ولا لجميع الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حدّ — مثال ذلك أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا عليه برهان ، وليس له حدّ من قَبْلِ أن العلم [ ٢٢٤ ب ] على طريق البرهان هو أن نقتنى البرهان . فإذا إن كان في أمثال هذه قد يوجد برهان ، فمن البين أنه ليس يوجد لها حدّ أيضاً . وإلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحدّ أيضاً من غير أن يكون عنده برهان . وذلك أنه لا مانع يمنع ألا يوجد له معا . والتصديق الكافي بهذا هو الاستقراء أيضاً ، وذلك أنه ولا شيء واحداً عندما حدّناه نكون قد علمناه ، لا من الأشياء الموجودة بذاتها ، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العَرَض . وأيضاً من قبل أن الحدّ مبني ومُعَرَّف بجوهر الشيء . ومن البين الظاهر أن أمثال هذه ليست جواهر<sup>(٤)</sup> .

(١) ش : إنما قال من جهة واحدة لأننا قد نعلم المثلث مثلاً بمجده ما هو ، وأنه : شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط . وقد نعلم أيضاً ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثاني من طريق أنه لزمه شيء آخر .

(٢) ف : حقيق . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أي ليست جوهر المحدود .

- (١) أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حدّ، فذلك بين . فإذا يقول: **الكلّ** ما يوجد له حدّ، أترى يوجد عليه برهان أم لا ؟ ففى هذا أيضا واحد، وهو هو بعينه<sup>(٢)</sup> ، وذلك أن العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد . فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتنى البرهان عليه ، فقد يلزم شيء غير ممكن . وذلك أن الذى عنده حده ، فقد يعلمه علما من غير أن يكون عليه برهان . — وأيضا مبادئ البرهان هى حدود ؛ وهذه فقد تبين فيما تقدّم أنه لاسبيل إلى أن يوجد عليها البرهان<sup>(٣)</sup> . وإلا إما أن تكون المبادئ مبرهنة ، وأيضا مبادئ للبادئ ، ويمتدّ هذا بلا نهاية ، وتكون الأوائل غير متناهية<sup>(٤)</sup> . — إلا أنه يقال : أترى إن لم يكن للكل وهو هو بعينه ؟ أو قد يكون لشيء واحد بعينه حدّ وبرهان ؟ لكن ذلك غير ممكن ، وذلك أنه لا برهان لما له حدّ، من قبيل أن الحدّ ما هو الشيء وللبوهر .
- وأما البراهين فظاهراً من أمرها بأجمعها أنها تضع « ما الشيء » وضعاً ، وتقتضيه اقتضاباً — مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هى [ ١٢٢٥ ] الوحدة ، وما هو التعدّد . وكذلك تلك الآخر<sup>(٥)</sup> . — وأيضا كل برهان إنما يبين شيئاً على شيء — مثال ذلك : إما أنه يوجد ، وإما أنه لا يوجد .

(١) الكلمات الخمس الأخيرة تأكلت حروفها . (٢) ش : أى أن هذا أيضا على ذلك المثل ليس يمكن أن يكون . (٣) ش : مبادئ البرهان هى مقدمات غير ذات وسط ، والمحمول فيها إما حدّ ، وإما جزء وحدّ . (٤) ف : البراهين . (٥) ش : فى السريانى : أو تكون تلك الأوائل حدودا ( ص : حدود ) غير مبرهنة . (٦) ف بالأحرى : مرتقية . (٧) ف : أى الهندسة والنجوم والموسيقى . (٨) ش : هذا فرق آخر بين الحد والبرهان .

وأما في الحدّ فلا شيء يحمل على شيء آخر ، لا الحيوان على ذى رجلين ، ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط . وأيضاً معنى ما الشيء وأن يتبرهن أنه يوجد ، هم مختلفان <sup>(١)</sup> . فالحد يعرف ما هو الشيء ؛ وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا ، وإما ألا يوجد . والبرهان <sup>(٢)</sup> على شيء آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان كجزء ما من جميعه . وأقول هذا من قبل أنه قد تبرهن برهانا على أن المتساوى الساقين زواياه مساوية لقيمتين إن كان قد بين كل مثلث . وذلك أن < هذا > جزء ، وهذا كل ، وهذا أن ، أعنى أنه يوجد وما هو ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه الحال . وذلك أنه ليس ولا واحدة منهما جزء لواحد منهما . وظاهر إذن أنه لا لكل ما له حدّ له برهان ، ولا أيضاً لكل ما له برهان يوجد له حدّ . فإذاً لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشيء واحد بعينه بوجه من الوجوه <sup>(٣)</sup> . فمن البين أنه لا الحدّ ولا البرهان هما شيء واحد بعينه ، ولا أيضاً أحدهما أيهما كان في أحدهما ، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما ، المرتبة تحتها ، حالها هذه الحال <sup>(٤)</sup> . فإلى هذا المقدار يكون ما يأتي به من الشك في هذه .

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أى أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس مائة .

(٣) ف : من جهة واحدة .

(٤) ف : أى واحدة بأعيانها .

٤

< لا برهان على الماهية >

- وأما القول<sup>(١)</sup> ما هو الشيء، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان ،  
 أم لا يوجد ، كما وضع الآن القول ؟ وذلك أن القياس قد يبين شيئاً على  
 شيء بالمتوسط، فأما معنى<sup>(٢)</sup> ما هو، هو خاصة<sup>(٣)</sup> ومحمول من طريق ما هو. وهذه  
 ١٥ قد تلزم ضرورة [ ٢٢٥ ب ] أن تنعكس بالتساوى : فإنه إن كانت أ خاصة<sup>(٤)</sup>  
 لـ ح فمعلوم أنها خاصة<sup>(٥)</sup> لـ ب وب خاصة<sup>(٦)</sup> لـ ح ، بجميعها إذن خواص  
 بعضها لبعض . فإن كانت أ أيضاً موجودة لجميع ب من طريق ما هو ؛  
 وكانت ب أيضاً بالجملة تقال على كل ح من طريق ما هو ، فقد يلزم ضرورة  
 ٢٠ أن تكون أيضاً مقولة على ح من طريق [ ما طريق ] ما هو . فإن لم يأخذ  
 الإنسان بأن يكرر بهذا النحو ، فليس تكون أ محمولة على ح من طريق ما هو  
 إن كانت أ موجودة لـ ب من طريق ما هو ، ولم يكن على جميع ما يقال  
 عليه ب من طريق ما هو . ومعنى ما هو قد يوجد لكليهما ؛ فتكون إذاً ب  
 أيضاً على ح من طريق ما هو ، < إذ > كان معنى ما هو ومعنى الوجود له  
 ٢٥ موجوداً لكليهما . فيكون معنى ما هو والوجود له موجوداً أولاً في الأوسط .

- (١) ش : هل يمكن أن يقام البرهان على الحد أنه لهذا الشيء . (٢) ف : معنى .  
 (٣) ش : من أنه ليس كل ماله حد عليه برهان . (٤) ف : أى الحد . (٥) ف :  
 أى هو خاصة لذلك المحدود . (٦) ش : أى الخاصة والحد . (٧) ف : الحد .  
 (٨) ف : المحدود . (٩) ف : أى أ . (١٠) ف : الأوسط .  
 (١١) ف : أى لا يكون بعضها أعم من بعض .  
 (١٢) ش : أى بأن يقول إن الأكبر حد للأوسط ، والأوسط حد للأصغر .

وبالجملة، إن وجد البرهان على ماهو الإنسان : فليكن  $\alpha$  الإنسان ؛  
 وليكن  $\beta$  — وهى معنى ماهو — حيوانا ذا رجلين كان ذلك أو كان شيئا آخر.  
 فإن انقاس هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون  $\alpha$  محمولة على كل  $\beta$  ويكون هذا  
 قولاً آخر متوسطاً . فيكون إذاً هذا أيضاً معنى ما هو الإنسان . فإذا إنما ٣٠  
 يأخذ ما يجب أن يبينه أخذاً . وذلك أن  $\beta$  أيضاً هى معنى ماهو الإنسان .  
 وقد يجب أن نتأمل فى المقدمتين جميعا الحدود الأول غير ذوات الوسط ،  
 إذ كان بهذا خاصةً يتبين ويظهر ما يقوله . فالذين يثبتون ماهى النفس ٣٥  
 أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر — أى شيء كان من الأشياء الموجودة  
 ربما يرجع بالتساوى — فقد يصادرون على المطلوب الأول — مثل أن  
 يوجب الإنسان أن النفس هى ما هو علة الحياة لذاته ، وهذا هو عدد<sup>(٢)</sup>  
 محرك لذاته ؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورة [ ٢٢٦ ] أن نصادر على أن النفس  
 هى عددٌ محركٌ لذاته . وتكون مُصادرتها لهذا على أنه هو هو معنى واحد ٣١  
 بعينه . وذلك أن ليس إن كانت  $\alpha$  لازمة لـ  $\beta$  ، وهذه لـ  $\gamma$  ، تكون  $\alpha$  لـ  $\gamma$  .  
 معنى ما هو والوجود له . لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط ؛  
 ولا إن كانت  $\alpha$  فى ذلك الشيء <sup>(٣)</sup> ومحمولة أيضاً على كل  $\beta$  . وذلك أن ما هو<sup>(٤)</sup>  
 موجود حيوانا قد يحمل على ما هو موجود إنسانا ( فإنه حق أن يقال إن

(١) ف بالأخر : أوساط . (٢) ف : أى جوهر .

(٣) ف : أى جوهرية .

(٤) ف : أى معنى الحيوان .



- كل ما هو موجود إنسانا هو موجود حيوانا ، كما أنه كل إنسان أيضا هو حيوان<sup>(١)</sup>، ولكن ليس بهذا النحو على أنهما شيء واحد. فإذا إن لم تأخذ هكذا لم يُقَسَّ عليه أن <sup>(٢)</sup>أ موجودا لـ <sup>(٣)</sup>ما هي والوجود لها ونفس الجوهر .
- ١٠ فإن أخذ ذلك فيكون قد أخذ معنى ما هي <sup>(٢)</sup>أ والوجود لها أولا . فليس إنما يتبين إذا بيانا إذ كان ما يصادر على المطلوب الأول .

٥

< الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة >

- وأیضا ولا بالطريق التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال بالعكس نقيس<sup>(٤)</sup> ، إذ كان يلزم ضرورة<sup>(٥)</sup> في وضع من المواضع أن يكون ذلك الأمر موجودا بوجود أشياء ما<sup>(٦)</sup> . لكن كما أنه ولا الذي يستقرى بين بيانا<sup>(٧)</sup> ، كذلك ولا الذي يقيس<sup>(٨)</sup> ، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلم أنها موجودة ، لكن إنما يلزم ضرورة<sup>(٩)</sup> إذا كانت تلك موجودة ، فإن لم يصحح بها ذاك الذي يجب<sup>(١٠)</sup> . < فيسأل مثلاً > : أترى الإنسان هو حيوان أو غير متنفس ، ثم يأخذ أنه حيوان أخذًا وليس يقيس ذلك قياسا . وأيضا كل حيوان إما أن يكون ماشيا أو ساجحا ، ويأخذ أنه ماش<sup>(٩)</sup> . — والقول بأن الإنسان هو هذه الجملة

- (١) ش : الذي نذكره . (٢) فيكون قد : تأكلت حروفها . (٣) تأكلت حروفها . (٤) ف : أى لا يكون منها قياس . (٥) ف : المين . (٦) ف : أى الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تحذف . (٨) ش : المعلم عليه ليس هو في السرياني ؛ وهو مع ذلك لا يحتاج اليه ، وأعطى أبا بشر بيتها في نقله . (٩) ص : ماشي . (١٠) ش : أى حيوان مشاء ذو رجلين .

ليس هو لازماً من الاضطرار للتي قيلت ، لكن إنما يأخذ هذا أخذاً .  
ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا بأشياء كثيرة<sup>(٢)</sup> أو بأشياء يسيرة ، إذ كان  
[ ٢٢٦ ب ] المعنى واحداً بعينه . وهذا ليس هو قياساً .

وقد ينتفع به أيضاً الذين يستعملون هذا المأخذ في الأشياء أيضاً التي  
يمكن أن تنقاس . فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه الجملة على الإنسان ،  
إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته ؟ وأيضاً  
ما المانع من أن يراد شيء<sup>(٤)</sup> ما أو يترك شيء<sup>(٥)</sup> أو يتجاوز الجوهر<sup>(٦)</sup> ؟ — فهذه  
قد تترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح<sup>(٧)</sup> بأن يؤخذ الأشياء المحمولة  
بما هو كلها ويفعل ما هو لازم في القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك  
< أى > واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا ينقص  
< شيء > . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون حينئذ غير متجزئ<sup>(٨)</sup> . —

(١) ف : الذى ذكره .

(٢) ش : أى بأن يتبدى من الجوهر ويتحد إلى المائت .

(٣) ف : أى بالقسمة .

(٤) شه : أى أن يزيد المقسم ما لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لا بقسمة الفصول الذاتية .

(٧) شه : أى أنه قد يمكن أن يحتس من هذه الأغلوطات الثلاثة التى قد ذكرها في القسمة .

(٨) شه : أى إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الإنسان ناطق ، وقسم

الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأخذ أن الإنسان مائت . فانه إذا بلغ في قسمته إلى المائت بعد

أن يضيف إلى المائت الحى الناطق ، فإنه لا ينجز المائت المضاف إليه حى ناطق .

غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعله أن يكون يكسب علما بنحو  
 آخر . وهذا غير مُنكَرٍ بوجه من الوجوه ، وذلك أنه ولا الذى يستقرى لعله  
 أن يبين بيانا ، غير أنه قد يعرف الشيء تعريفا . وأما قياس فليس يأتى به  
 الذى يقول الحد فى القسمة . فكما أن فى النتائج التى بلا أوسط<sup>(٥)</sup> إن قال  
 إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء  
 قد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضا فى الحدود التى تكون بطريق  
 القسمة ما هو الإنسان ؟ — حيوان ، مائت ، مشاء ، ذورجلين ، بلا  
 أجنحة . لم ذلك ؟ فى واحدة واحدة من الزيادات<sup>(٦)</sup> . وذلك أنه يخبر ويبين

(١) شه : ليس هذا فى السريانى . (٢) تحتها : يتلوا . (٣) ف : بالأحرى : من .  
 (٤) شه : قال الشيخ ، رضوان الله عليه ، : غرضه فى هذا الفصل أن يبين أنه كما إذا  
 أورد إنسان من الناس نتيجة المحمول فيها موجود لأول الموضوعات له يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى  
 السبب ، كذلك أيضا فى كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل :  
 لم ذلك ؟ فيعطى السبب . وإعطاؤه السبب ليس هو فى أن يزيد هذا أوسط يتم به قياس على أن  
 الأكبر موجود للأصغر ، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا مثل فى المثل : لم أخذت أن  
 الإنسان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان . ولا يجب أن نفلط  
 فنظن أن هذا هو وسط قياس هذه حكايته : الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان ؟  
 وكل ما ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان ، فالإنسان إذن حيوان . وذلك أن  
 ليس المقدمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت  
 الحيوان . والشيء ليس يتبين بما هو مثله فى الظهور . — فهذا هو الغرض فى هذا الفصل .

(٥) شه : قال : يريد بذلك المحمولات التى توجد لأول الموضوعات لها ، مثل مساواة  
 الزوايا الثلاث من المثلث لقائمتين .

(٦) ف : أى الفصول .

بالقسمة على ما يظن فيقول من أجل أن الكل<sup>(١)</sup> إما أن يكون مائتا ، وإما غير مائت . وكل قول هذه حاله هو حد<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة [ ١٢٢٧ ] غير أن الحد لا يكون قياسا .

## ٦

< لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الشرطي >

أفترى قد يوجد البرهان على ما هو الجوهر عند ما يأخذ من الأصول الموضوعية أن معنى ما هو الشيء والوجود له في ذاته هو الذي من خواص تحمل من طريق ما هو ، وهذه الأشياء مثلا هي وحدها فقط من طريق ما هو ، والكل هو خاصة ؟ فهذه إذا هي معنى الوجود لذلك . — فنقول : إن هذا القول أيضا قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن يبين بالمتوسط<sup>(٣)</sup> .

وأيضا كما أنه ولا في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس (إذ كانت المقدمات التي منها يكون القياس هي دائما كلاً وجزءاً)<sup>(٤)</sup> ، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له في ذاته يجب أن يكون في القياس ، لكن يكون موجودا إذا كانت هذه

---

(١) ف : يعني كل حيوان . (٢) ف : بالآخر : في السرياني : وكل قول كهذا ليس هو حداً . (٣) ش : أى أن القياس إنما يكون بحد أوسط ، والحد الأوسط المأخوذ في هذا القياس هو حد الشيء مقربه . (٤) ش : أى : كما أنه إذا أردنا أن نعمل قياسا أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، لا نأخذ معنى القياس ، أى حده ، ونصيره مقدمة في القياس ، كذلك ولا معنى الوجود في ذاته . (٥) ف : أى القياس .

- ١٥ موضوعة ناحية. <sup>(١)</sup> ويعاند بهذا من تشكك وامترى أن الذى أتى به هو قياس أولاً؛ <sup>(٢)</sup> ويقال إنه قد كان القياس هذا، <sup>(٤)</sup> فيناقض بذلك القائل بأنه لم تقس على ما هو الشيء وما الوجود له في ذاته . ونقال : بلى لعمرى ! وذلك أن هذا هو الذى كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه . فإذا قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه . — لكن لعله أن يبين بالشرطة — أعنى بالأصل الموضوع ، مثال ذلك : إن كان معنى الوجود للشيء هو أنه للنفس والمختلف ، <sup>(٥)</sup> فالمعنى لضده هو أنه لضده . وهذا في جميع الأشياء التى يوجد لها شيء مضاد . فالخير مضاد للشر ، والمنقسم للامقسم . فالوجود إذاً للخير هو أنه لغير المنقسم . فإن هاهنا أيضاً إنما يبين الأمر عندما يأخذ معنى ما هو والوجود <sup>(٦)</sup> له في نفسه ، وأن يقتضب شيئاً آخر في البرهان على ما هو الشيء والوجود له في نفسه . <sup>(٧)</sup> ليكن ، <sup>(٨)</sup> إذ كان في البرهان أيضاً قد يؤخذ أن هذا على هذا . غير أنه ليس هو هو بعينه ، ولا أيضاً ذلك الأمر بعينه الذى القول عليه ومنعكس بالتساوى [ ٢٢٧ ب ] والشك نحو كليهما .

(١) ف : أى بحد القياس . (٢) ش : من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية لقائمتين . (٣) ف : أم لا . (٤) ف : أى : قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد وبأى الحد . (٥) ف : ليس هذا في السرياني ، ولا يحتاج إليه هنا . (٦) ش : أى عند ما يؤخذ حد شيء آخر مسلم . (٧) عند هذا الموضع بالهامش : أى هو مطلق أن يأخذ أن شيئاً على شيء ، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك الأمر الذى يقصد إلى تبينه يأخذه بعينه مقدمة . (٨) ف : ليسلم .

أعنى الذى يبين بطريق القسمة ، والذى يقيس بهذا النحو هو شَكُّ  
 واحدٌ بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيواناً مَشَاءَ ذا رجلين ،  
 لا حيواناً ومَشَاءَ . وذلك أنه ليس ولا شَيْءَ واحداً من الأشياء المأخوذة  
 يلزم ضرورةً أن يكون فيه ذلك المحمول ، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد  
 بعينه — هو موسيقوس وغرماطيقوس .

٧

< الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية >

فعلى أى جهة يبين الجوهر ، عند ما يفصل ويحدد ، معنى ما هو  
 موجود ؟ وذلك أن ليس فعله كفعل الذى يبين من الأشياء المُقَرَّبَها :  
 أنها ظاهرة أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شَيْءٌ آخر  
 موجوداً ، إذ كان هذا هو برهانا . ولا أيضاً فعله كفعل من يستقرئ  
 الأشياء الجزئية ، مِنْ قَبْلِ أنها ظاهرة ، على أن جميعها هى على هذه الحال  
 من قَدَمًا أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف ذلك ؛ وذلك أنه ليس إنما  
 يبين ما هو ، لكن إما أنه موجود ، وإما أنه غير موجود . فأى وجه آخر  
 يبقى ؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين بالحس أو بالإصبع .

وأيضاً فكيف يبين معنى ما هو ؟ فإنه قد يلزم الذى يعلم ما هو الإنسان  
 أو شيئاً آخر — أى شَيْءَ كان — أن يعلم أيضاً أنه موجود . وذلك أن

(١) ف : أى بالقياس من الشرطى . (٢) ص : واحد .

(٣) ف : أى الجلة . (٤) ف : نحوى . (٥) ف : أى ولا واحد

من الجزئيات يوجد . (٦) ف : أى المستقرئ .

(١)  
ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو . لكن إذا قلت :  
عزرائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فأما < ما > هو عزرائيل  
فلا يمكن أن يعلم .

- فإن كان إذاً بين ما هو فهو يبين أيضا بقول واحد به < بينه > أنه  
موجود ، وكيف هو ، إذ كان الحد والبرهان يدلان على شيء واحد . ومعنى  
١٠ ما هو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأيضا إنما يقول إنه يلزم  
أن يبين أنه موجود لكل ما هو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا .  
وقولنا الموجود ليس هو جوهرًا الشيء من الأشياء ، إذ كان الموجود ليس هو  
جنسا . فالبرهان إذاً يكون على أنه موجود . وهذا هو الذى تجرى عليه الآن  
العلوم . وذلك أن المهندس إنما يقتضِب اقتضابا [ ١٢٢٨ ] على ماذا يدل  
١٥ المثلث ، وأما أنه موجود فيبرهن برهانا . فما الذى يبين إذاً الذى يحّد ما هو ،  
لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ما هو ، ليس يعلم أنه موجود ، لكن ذلك  
غير ممكن .

- (٢)  
وظامر أيضا في ضروب الحدود التى لا يبين بها من يحّد أنه موجود .  
(٤) (٣)  
٢٠ وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئا متساويا من وسطه ، إلا أنه ليس يخبر لم هو

---

(١) ف : أنه . (٢) ش : أى الحدود التى تورّد لأشياء ما فلا يتبين بإرادها  
أن الشيء موجود . (٣) ش : أى شكل مسطح في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة  
منها إلى الخط المحيط متساوية ( ص : متساويا ) . (٤) ش : أى أن هذا الحد ليس  
أن الدائرة موجودة ، ولا فيه حجة تضطر أن تكون حدّ الدائرة .

كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هذا المعنى . وذلك أنه لفائف أن يقول إن هذا المعنى هو لجبل من نحاس أيضا ؛ فإنه ليس تعرف الحدود أنه قد يمكن أن يوجد ما خبر به . ولا أيضا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي عبروا عنه ، لكنه مطلق دائما أن يقال لم هو . فإن كان إذا الذي يحد بين بياناً إما ماهو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلاً لما هو قد يكون الحد قولاً دلالاته دلالة الاسم بعينها . لكن هذا شنيع : أما أولاً فمن قبل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر ولأشياء ليست موجودة أيضا . وذلك أنه لنا أن تدل على أشياء ليست موجودة . وأيضا يكون جميع الكلام حدوداً ، إذ كان قد يوضع اسم لأي كلمة كانت ، فيؤخذ إذن أباجفيا أنا تلفظ ونتكلم بالحدود ، ويكون إيلياس حدًا . وأيضا ولا برهان واحداً يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء . فإذاً ولا الحدود أيضا تعرف هذا .

٢٥

٣٠

فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه ، ولا أيضا القياس والحد لشيء واحد بعينه . ومع هذه أن الحد لا يبين بياناً

٣٥

- 
- (١) ش : أى حد الدائرة . (٢) ف : أى المحدود .  
 (٣) ف : أى للتشكك . (٤) ف : أى هذا الحد لهذا المحدود .  
 (٥) ف : ألبتة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « قد » .  
 (٧) ف : ذوات ، وفوقها : أى ليست ذوات قائمة . (٨) راجع الجزء الأول ص ٢٩٧ — ص ٢٩٨ ؛ وفي الأصل اليوناني : « كل ما نقوله سيكون حدًا » . وإيلياس هي الإلياذة لهوميروس . (٩) بالهامش عندهذا الموضع : قال الشيخ : لا سبيل إلى أن يكون قياس إلا بحد متوسط بين الطرفين ؛ والحد — إذ هو دال على ماهية المحدود — لا يمكن أن يكون بينهما وسط . فلذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس .



ولا شيئاً من الأشياء . ولا سبيل أيضاً الى أن يعلم معنى ما هو ، لا بالحد ولا بالبرهان أيضاً .<sup>(٢)</sup>

## ٨

### < الصلة بين الحد والبرهان >

- ١٩٣ وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذى قيل من هذه الأقاويل قولاً حسناً ، وما الذى لم يحسن فى القول فيه ؛ وما هو الحد [ ٢٢٨ ب ] ؟ ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشيء ؟ أ يوجد له البرهان أو الحد ، أو ليس يوجد له ألبتة ؟ فنقول : إنه لما كان العلم بما هو والعلم بعلة ما هو هما كما قلنا شيئاً واحداً بعينه ، والحجة فى هذا هى أنه يوجد سبب ما ؛ وهذا إما أن يكون هو هو بعينه ، أو مختلفاً ، أو مبرهن ، أو غير مبرهن ؛ فإن كان إذن آخر ومختلفاً ويمكن أن يبين ، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين فى الشكل الأول ، إذ كان الأمر الذى تبين هو كلياً وإيجاباً . فالضرب الواحد هو هذا الذى اعتبر الآن : وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شيء آخر .<sup>(١٠)</sup>
- ١٠ وذلك أن الأشياء التى هى ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتى<sup>(١١)</sup>

(١) ف : أى بالبرهان . (٢) كتب قارئ هنا : هذا قول يجب أن يعتبر .

(٣) ف : أهب فيه . (٤) ف : يصب فيه .

(٥) شه : أبو بشر : يعنى أنه قد بينا أن العلم بما هو الشيء هو العلم بما هى العلة الموجبة لماهية الشيء . (٦) شه : أى : إما أن يكون السبب وماهية الشيء واحداً بعينه .

(٧) ف : أى : سوى ما هو سببه . (٨) شه : الذى قد ذكره فى الفصل الذى

قبل هذا . (٩) ص : كلى وإيجاب . (١٠) شه : أى والسبب فى أنه لا يكون

على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حدّاً . (١١) ف : أى الأكبر للأصغر .

بين الخواص خاصة . فإذا أما احدهما فيتبين<sup>(١)</sup> ؛ وأما الآخر من الأشياء التي هي معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تتبين لأمر واحد بعينه .

أما أن هذا الضرب ليس هو برهانا — فقد خبرنا أنه فيما تقدم ، غير أنه قياس منطقي<sup>(٣)</sup> . وأما على أى وجه يمكن ، فنحن مخبرون بذلك بأن نعود من الرأس إلى أول الأمر ، نقول : كما أننا نطلب لم هو عندما < نعرفه ، لكن > كثيرا ما يظهران جميعا معا . إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لم هو ، قبل أن نتعرف أنه موجود ؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود ، فعنى أنه موجود قد يحصل لنا أحيانا بطريق العرض<sup>(٥)</sup> ، وأحيانا من حيث يوجد معنا شيء من الأمر — مثال ذلك أن الرعد صوت ما في السحاب ، وأن الكسوف فقد ما للنور ، وأن الإنسان حيوان ، وأن النفس الشيء المحرك ذاته . بجميع الأشياء التي

١٥

٢٠

- 
- (١) شه : أى الأصغر إذا كان الوسط موجودا (نص : موجود) له . — وفي تطبيق قارئ : الذى مر . (٢) شه : قال في هذا إنه بحسب وضع الوضع ، لا أنه بالحقيقة قياس . (٣) ف : أى في أن يتصحح الحجة من البرهان . (٤) شه : إنما قال « كثيرا » لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولم هو موجود إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف . (٥) شه : مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر ، بأن < يكون > المقياس : لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز ، مثل غيم .

- ٢٥ نَعْلَمُ بطريق العَرَضِ قد يلزم ألا تكون موجودة [ ١٢٢٩ ] عندنا في باب ما هو، إذ كنا لسنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجوداً، وأن نطلب ما هو - فيما ليس هو حاصلًا عندنا أنه موجود - ليس هو ولا طلباً . فأما في الأمور التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل . فإذا كما أن لنا أن الشيء موجود، كذلك لنا في باب ما هو موجود . - فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما هو موجود : ليكن أولاً هكذا : فليكن الكسوف ما عليه أ ، وليكن القمر ما عليه ح ؛ وليكن سَتْرُهُ الأرض ما عليه ب . فالطلب : أ ترى يقبل الكسوف أولاً، هو الطلب من أمر ب : أموجودة هي أم غير موجودة ؟ والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل توجد له علة ؟ وإن كان هذا موجوداً فنقول إن ذاك موجود أو أي جزء من جزئي النقيض توجد علة .
- ٣٥ أ ترى العلة في أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له ؟ فإذا وقفنا على أنه موجود، فإننا نعلم معاً لِمَ هو إن كان وجوده بالحد الأوسط . وإن لم يكن، فإنما نعلم أنه موجود. وأما لِمَ هو، فلا. فليكن القمر ب ، وليكن الكسوف أ ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شيء، ما عليه ب . فإن كانت ب موجودة [ لـ حـ ] أعنى أنه لا يمكن أن يحدث ظلاً من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط، وإلا لهذه أعنى أنه ينكسف . أما أنه ينكسف فهو معلوم ؛ وأما لِمَ ينكسف فلم يعلم بعد ، وأن الكسوف موجود يعلم ، وأما ما هو لا يعلم . ووجود أ لـ حـ معلوم، لكن الطلب : لم هو موجود ؟ هو أن يطلب : ما هي ب ؟ أ ترى
- ٣٩٣

٥ هي استتار أم انقلاب القمر، أم الانطفاء؟ وهذا هو قول أحد الطرفين -  
 مثال ذلك في هذه لآ. وذلك أن الكسوف هو الاستتار الكائن عن الأرض.  
 ما هو الرعد؟ - انطفاء النار التي هي في السحاب . لِمَ تُرْعَد؟ - لأن النار  
 تنطفئ في السحاب . فليكن السحاب حـ ؛ وليكن الرعد آ ؛ وليكن انطفاء  
 النار ب [٢٢٩ ب] ، فبَ موجودة لـ حـ ، أى للسحاب . (٢) وذلك أنه قد  
 تنطفئ النار فيه . وآ - وهي الصوت - موجودة لهذه . وبَ هي قول آ ،  
 وهو الظرف الأول . فإن كان يوجد لهذا أيضا وسط آخر، فقد يكون ذاك  
 من الأقاويل التي هي باقية (٤) .

١٥ أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوما، فقد خبرنا به ؛ فإذا القياس  
 على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضا ، غير أنه قد يكون ظاهرا  
 بالقياس والبرهان . ولذلك لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء  
 التي توجد لها علة أخرى بلا برهان . ولا أيضا يوجد البرهان له نفسه، كما  
 خبرنا في شكوكنا

### < لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها >

٢٠ وقد يوجد لبعض الأشياء علة هي شيء آخر ، ول بعضها لا يوجد .  
 فمن البين أن الأشياء أيضا التي لها ما هو : بعضها لا وسط لها وهي

(١) شه : قال الشيخ : قد يجوز أن يكون ذهب في ذلك إلى ما كان يراه ارقططس من

أن غروب الكواكب فسادها . (٢) ف : السحابة . (٣) ف : فيها .

(٤) ف : الباقية .

مبادئ ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة ، وما هي ، أو يظهر ويوضع ذلك بنحو آخر . وهذا ما يعمل به صاحب العدد . وذلك أنه يضع وضعا أن < الوحدة > موجودة ، وما هي . وأما الأشياء التي لها أوسط والتي قد يوجد فيها للجوهر<sup>(١)</sup> علة ما هي شيء آخر ، فقد تعرف وتظهر بالبرهان كما قلنا ، لا بأنا نيين معنى ما هو .

# ١٠

## < أنواع الحد >

- ٣٠ والحد بما يقال إنه قول ما هو ، فمن البين أن أخذ ذلك هو أن يقال على ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على ماذا يدل ما هو المثلث ؟ هذا الذي إذ كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة قد خبرنا به فيما تقدم من قبيل أنا لا نعلم ولا أنه موجود أولا ، اللهم إلا بطريق العرض . والقول يقال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالرباط ، ٣٥ بمنزلة إيلياس<sup>(٢)</sup> ، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد ، لا بطريق العرض . — فأحد الحدود [ ٢٣٠ ] هو هذا الذي قيل الآن . وقد يوجد حد آخر وهو قول يعرف : لم هو الشيء ؟ فذلك المتقدم قد يدل دلالة ، فأما بياناً فلا يبين . وهذا الآخر فمن البين أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما ١٩٤ يخالف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرعد ؟ وبين أن يقال :

(٢) أي الإلياذة = *Iliade* .

(١) ف : للوجود .

ما هو الرعد ؟ — فرقاً . وذلك أنه قد يجيب أما في ذلك ، فلأن النار التي  
 ٥ في السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء النار  
 في السحاب . فإذا قول واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين . فأما في تلك  
 الجهة فبرهان متصل ؛ وأما في هذا فتحديد . — وأيضا حد الرعد أنه  
 صوت في السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحد الأشياء  
 التي لا وسط بها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن . ١٠

فأحد أقسام الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن ؛ والآخرياس  
 على معنى ما هو ، يخالف البرهان بالتصريف ؛ والثالث<sup>(١)</sup> نتيجة البرهان على ما هو .  
 فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو ، وكيف لا يكون ،  
 ١٥ ولأى الأشياء يوجد البرهان ، ولأيها لا يوجد ؛ وأيضا على كم ضرب يقال  
 الحد ؛ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولأى الأشياء هو ، ولأى  
 الأشياء لا ؛ وأيضا كيف حال الحد عند البرهان ، وكيف يمكن أن يكون ،  
 موجودا لأمر واحد بعينه ، وكيف لا يمكن .

## ١١

### < العلل المختلفة مأخوذة أوساطا >

ولما كنّا إنما نظنّ أنا قد علمنا متى علمنا العلة ، وكانت العلل  
 ٢٠ أربعا<sup>(٣)</sup> : إحداها<sup>(٤)</sup> : ما معنى الوجود للشيء في نفسه ؟ والأخرى :  
 (١) تأكلت حروفها . (٢) كانت : «ضربا» ثم شطب على «با» وأبدل بها «ب»  
 وكتب قارئ في الهامش صححه «وقد يجوز الاعراب الأول بكم» . — وهو هنا يلخص الفصول  
 من ٣ إلى ١٠ . (٣) ص : أربعة . ويجوز أيضا . (٤) ص : أحدها .

عندما يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء ؟ والثالثة : العلة التى يقال فيها : ما الأول الذى حرك ؟ والرابعة : هى التى يقال فيها : نحو ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى فى المتوسط . — وذلك أن العلة التى يقال فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء فإنها ليست [ ٢٣٠ ب ] عند أخذ مقدمة واحدة، لكن عندما هى، أقل ما تكون، اثنتان . ٢٥ وهاتان هما شيء كان لهما وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هذا واحدا، فالنتيجة موجودة من الاضطراب . وهذا معلوم هكذا أيضا : لم صارت الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هى شيء ما . فلتكن القائمة التى عليها أ . وليكن نصف القائمتين التى عليها ب . ولتكن الزاوية التى فى نصف الدائرة التى عليها ح . فالعلة فى أن أ القائمة موجودة لحـ ، وهى التى فى نصف الدائرة، هى ب . وذلك أن هذه مساوية لـ ب ، وحـ لب نصف القائمتين . فإذا كانت ب — وهى نصف القائمتين — موجودة لحـ ، فـ أ موجودة لحـ ، وهذه هى القول بأن الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؛ وهذه، وهـ، معنى ما الوجود للشيء بذاته ، هى هى واحد بعينه من قبل أنه على هذا يدل القول . فتد ظهر الأوسط أيضا أنه هو العلة لمعنى وجود الشيء بذاته . ٣٥

فأما القول : لم حارب أهل أثينة الذين حاربوهم ؟ فهو أن يقال : ما العلة (٢) فى حروب أهل أثينة ؟ وهذه من قبل أنهم كَبَسُوا أهل ساردس مع أراثريا، (١) ف بالأحرى : أن . (٢) ف بالأحرى : أن حارب . — أراثريا : ص : أراطعا . والتصحيح عن اليونانى .

وذلك أن هذا هو الذى تحرك<sup>(١)</sup> أولا . فلتكن الحرب ما عليه أ ، ولتكن ب  
الكبس الذى تقدّم ، وليكن أهل أئينة ح - فب موجودة ل ح ،  
أعنى أنه كبس<sup>(٢)</sup> أولا أهل أئينة . و ا موجودة ل ب ، وذلك أنهم قد  
يحاربون الذين بدأوهم بالجور . ف ا إذن موجودة ل ب ، أعنى محاربة  
الذين بدأوا أولا ؛ وهذه ، وهى ب ، موجودة لأهل أئينة ، وذلك أنهم هم  
الذين بدأوا أولا . فالحذ الأوسط هاهنا أيضا هو علة فى الأشياء التى العلة  
فيها المحرك الأول .

وأما جميع الأشياء التى اتعلة لها هى معنى : نحو ماذا ؟ - فمثل أن يقال :  
لم يمشى ؟ فيقال : لكيما يصح . لم البيت موجود ؟ لكيما يحفظ الأثاث .  
فذلك نحو الصحة ، وهذه نحو الحفظ [ ١٢٣١ ] . ولا فرق بوجه من  
الوجوه بين أن يقال : لم يجب المشى بعد العشاء ؟ أو بين أن يقال : نحو  
ماذا ؟ فليكن المشى بعد العشاء الذى عليه ح - ؛ وليكن : ألا تطفو الأطعمة  
الذى عليه ب ؛ والصحة التى عليها أ . فليوضع أن معنى ألا تطفو الأطعمة  
فى فم المعدة موجود<sup>د</sup> للمشى بعد العشاء ، وأن هذا هو صحى ، فإن هذا هو  
مظنون ؛ وألا تطفو الأطعمة - وهو ب - موجود للمشى ، وهو ح ؛ و أ  
- وهو أن يصح - موجود لهذه . فالعلة فى أن توجد أ ل ح ، وهى

(١) تحركها : ثار .

(٢) تحركها : أنهم كبسوا .



التي من أجله ، هي بَ ، وهي ألا تطفو الأطعمة ؛ وهذه كأنها قول  
 ٢٠ لتلك . وذلك أن أَ هكذا تُوَقَّى القول ، ووجودها لَ حَ من أجل بَ مِنْ  
 قَبْلِ أن هذه هي معنى أن يصح ، أعني أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغي  
 أن نبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة . والأَ كَوَانْ هَاهُنَا  
 حالها عكس حالها في العال التي على طريق الحركات . وذلك أن هنالك  
 ٢٥ ينبغي أن يكون الأوسط أَوَّلًا . وأما هَاهُنَا فالأَوَّل هو الثالث الأخير ،  
 وآخر ذلك الشيء الذي نحوه .

وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الاضطرار — مثال  
 ذلك نفوذ الضوء في المصباح . وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط  
 منافذ هي أكبر هو من الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ ، وهو نحو  
 ٣٠ ماذا ، أي كَمَا لَا يَتَغَيَّر . فليت شعري إن كان وجودها ممكنا فقد يمكن أن  
 يكون أيضا — مثل أنه إن أَرْعَدَ عندما تنطفئ النار انتش من اضطرار ،  
 ويكون لها صوت ؛ وإن كان كما تقول شيعة فوثاغورس إن ذلك يكون  
 لتهديد الذين في طرطاروس كَمَا يَفْزَعُوا . وأمثال هذه كثيرة جدا ، وخاصة

- 
- (١) ف : حد . (٢) ف بالأحر : في (القول) . (٣) شه : الأشياء  
 الكائنة بعد أن لم تكن ، وهي المركات . (٤) ف : أي الضروريات .  
 (٥) ف : أي علة . (٦) ف : أي من أجل شيء . (٧) شه : أي  
 ومن هبول . (٨) ف : من . (٩) ف : أي من أجل شيء .  
 (١٠) ضه : معنى هذا الكلام هو : وصوت الرعد أيضا يكون من الاضطرار بسبب انطفاء  
 النار وكَمَا يَفْزَعُ به أهل الجحيم كما قال فوثاغورس . (١١) بمعنى نش : صوت .  
 (١٢) ف : الجحيم .

- ٣٥ هي معا في الأشياء التي قوامها ووجودها بالطبيعة . وذلك أن الطبيعة تفعل من أجل شيء ، وهذا من [ ٢٣١ ب ] الاضطرار . — فإن الضرورة تقال على مرتين : (٣) إحداهما الطبيعة والقوة ، والأخرى قسراً (٤) أو خارجاً عن القوة — ١٩٥ بمنزلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً ، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة .
- فأما الأشياء التي تكون بالروية والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء نفسه أصلاً — (٧) مثال ذلك البيت أو التمثال ، ولا أيضاً من الاضطرار ، (٨) لكن من أجل شيء ؛ وبعضها يكون بالاتفاق — (٩) مثال ذلك الصحة والسلامة ، وخاصة في جميع الأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى أيضاً متى لم يكن كونها عن البخت . (١١)
- فالكمال إذاً أو الخير يكون على أنه لشيء إما بالطبيعة وإما بالصناعة . (١٢)
- فأما عن البخت والاتفاق فولا شيء يكون من أجل شيء . (١٣)

- (١) شه : أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطرار ومن أجل شيء . معا — فهو ظاهر ، من ذلك أن الأسنان في مقدمة الفم صيرت عريضة وقليلة النخن بسبب الهبول ، وذلك أن منشأها من عظم رقيق ؛ وحادة من أجل شيء . : لكيما تقطع الطعام بجديها .
- (٢) شه : أى أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضربان .
- (٣) ص : أحدهما . (٤) ص : والآخر .
- (٥) شه : أى على طريق الهبول والضرورة ، أى أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً .
- (٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أى بل يكون بفكر روية .
- (٨) شه : أى أن ليس حدوث البيت عن البناء من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسراً ولا بالطبع . (٩) شه : أى ليسترو ويحفظ المتاع .
- (١٠) شه : مثل أن يأكل الإنسان لا ليصح ، بل لأنه يشتهي ، فيوافق ذلك الغذاء بذاته فيصح . (١١) مهملة التقط تماماً . (١٢) ف : الجيد . (١٣) ف : أى بالذات .

١٢

< معية العلة والمعلول >

- ١٠ والعلة للأشياء التي تكون والتي هي مُزْمَعَةٌ <sup>(٢)</sup> بالكون <sup>(٣)</sup> — مثال ذلك <sup>(٤)</sup> :  
 لِمَ كان الكسوف ؟ — مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قد كانت الأرض في الوسط ؛ وَلِمَ هو  
 مُزْمَعٌ بأن يكون ؟ — من قَبْلِ أَنهَا مُزْمَعَةٌ <sup>(٥)</sup> أن تكون في الوسط ، وهو  
 موجود من قَبْلِ أَنها موجودة ؛ ما الجليد ؟ وليؤخذ <sup>(٥)</sup> أَنَّهُ ما < هو > جامد ؛ —  
 ١٥ فليكن الماء الذي عليه < ، وَأَنَّهُ جليد ما عليه آ > ؛ ولتكن العلة — وهي  
 الأوسط — وهي ما عليه بَ فَقَدْ الحرارة التامة ، فَبَ موجودة لـ < >  
 ولهذا معنى الجمود وهي التي عليها آ ، فيكون الجليد عند < ما > تكون  
 بَ ؛ وقد كان عندما قد كانت ، وهو مُزْمَعٌ <sup>(٦)</sup> بأن يكون عندما تكون  
 ٢ مُزْمَعَةٌ — فالعلة التي على هذا النحو والشئ الذي العلة عليه يتكوّن عندما  
 يتكوّن معا ، وموجود متى كانت موجودة . وكذلك في باب ما أَنَّهُ قد كان  
 ومُزْمَعٌ [ ١٢٣٢ ] أن يكون .

- (١) شه : الشيخ : هذا إنما يصح في الثلاث العلل التي في الطبيعيات ، وهي : الصورية  
 والغائية والفاعل ، لأنها في الطبيعيات واحد .  
 (٢) شه : أي المتكوّنة في الوقت الحاضر .  
 (٣) مزمنة بالكون = ستكون في المستقبل ، أي المنكّات المستقبلية .  
 (٤) شه : هذا مثال على أن العلة الصورية ( فوقها : الضرورية ) ومعلولها هما معا ،  
 وكذلك المثال الذي بعده . (٥) شه : إنما قال « يؤخذ » ، أي يسلم أن هذا  
 هو حدّ التلج . (٦) ف : أي الضرورة .

فأما في الأشياء التي ليست <sup>(١)</sup> معاً أترى هي موجودة في الزمان المتصل ، كما يظن أن أشياء أخرى علل لأشياء أخرى ، وهذه هي العلة لأن قد كان الشيء ، بأن قد كان شيء آخر ، وأنها علة لمزعم أن يكون شيء آخر مزعماً ، وهي أيضاً لمعنى أنه يتكوّن من قبل ؟ فالقياس <sup>(٢)</sup> هو موجود من الأخير <sup>(٣)</sup> متى كان (ومبدأ هذه أيضاً هي الأشياء التي قد كانت ، ولهذا السبب هي في الأشياء التي تتكوّن على هذا المثال ) .

٢٥

وأما من الذي هو أكثر تقدماً فليس يكون ( مثال ذلك أن هذا الأخير يتكوّن من قبل أن هذا قد كان ، وكذلك فيما هو مُزعم أن يكون ) : وذلك أنه ليس هو مُزعماً بأن يكون لا بأن يكون الزمان محدوداً ، ولا بأن يكون غير محدود مزعماً أن يكون ، حتى يكون من أجل أن القول بأنه قد كان هذا هو صادقاً <sup>(٤)</sup> يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقاً : وذلك أن في الزمان الذي في الوسط يكون القول بأن هذا قد كان وفرغ ، عندما قد كان ذلك الآخر ، كذبا . وهذا القول بعينه فيما هو مزعم أن يكون : فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مُزعماً بأن يكون ، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساوياً في الكون : أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان ، وللأشياء التي هي مُزعمّة بأن تكون بأنه مزعم بأن يكون ، ولتي تكون أن يكون ،

٣٠

٣٥

(١) شـ : أى الأشياء التي ليس العلة والمعلول فيها معاً ، بل العلة يتقدّم وجودها وكونها

المعلول (ص : للعلول) في الزمان . (٢) ف : أى العلة .

(٣) ف : المعقول . (٤) ص : صادق .

- وللاشياء التي هي موجودة أنها موجودة<sup>(١)</sup>. فأما ما يكون كونا وما هو مزيج بأن يكون، فلا يمكن أن يكون متساويا في الكون. وأيضا الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود. وذلك أن القول بأن الوسط موجود، كذب. — فقد يجب أن نبحث ما الذي يربط ويصل حتى يكون معنى أنه يكون موجودا في الأمور، بعد معنى قد كان. فنقول إنه من البين أنه ليس معنى أنه يكون مضاماً [ ٢٣٣ ب ] تابعا للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضا مضاماً تاليا لمعنى قد كان، إذ كانا طرفين وغير متجزئين :  
 فكما أنه ولا النقط أيضا يتلو بعضها بعضا، فولا التي قد كانت أيضا<sup>(٢)</sup>،  
 إذ كان كلا الأمرين غير متجزئ<sup>(٥)</sup>. ولا أيضا الذي يكون تاليا للذي قد كان، لهذا السبب بعينه، وذلك أن الذي يكون هو متجزئ، وأما معنى قد كان فغير متجزئ<sup>(٦)</sup>. فكما للخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك أنه قد يوجد فيما يكون معاني أنها قد كانت بلا نهاية. فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاما أوضح في أقاويلنا التي تأتي بها بالكلية في الحركة.

(١) ص : أنه موجود . (٢) ف : لأن بين كل نقطتين خطا ( ص : خط ) .  
 (٣) ش : أي كما أن النقط لا تتوالى ، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان .  
 فالآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكون لا يتلو بعضها بعضا .  
 (٤) ش : يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان ، والآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكون . (٥) ص : غير متجزئين . (٦) ش : أي الأمر الذي يكون هو متجزئا ، إذ كان يبين في " السماع الطبيعي " أن المتكون والمتحرك منقسم .  
 (٧) ش : المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون — وهو السلوك إلى الوجود — ليس يكون في أزمن الزمان ، وإنما يتكون في الزمان أولا فأولا وجزءا جزءا . فلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية لتكوته ، وهو المسمى المفهوم من قولنا " قد كان " ، فإنه سيتبين في " السماع " أن المتغير منقسم .

- أما كيف يكون حال الأوسط الذى هو علة إذا كان الكون على التالى،  
فهذا مبلغ ما نفتضب فيه . وذلك أنه قد يجب فى هذه أيضا أن يكون  
الأوسط والأول غير ذوات أوساط — مثال ذلك : <sup>(١)</sup> قد كانت من قبل  
أن <sup>(٢)</sup> قد كانت ؛ وأخيرا كانت <sup>(٣)</sup> ، وأما أولا فـ <sup>(٤)</sup> ، و <sup>(٥)</sup> هى مبدأ من قبل  
أنها أقرب من الآن الذى هو مبدأ الزمان . و <sup>(٦)</sup> كانت ، إن كانت <sup>(٧)</sup> كانت .  
فعندما قد كانت <sup>(٨)</sup> ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت <sup>(٩)</sup> . والكلمة <sup>(١٠)</sup> هى <sup>(١١)</sup> ،  
وذلك أنه عندما قد كان <sup>(١٢)</sup> يلزم أن يكون قد كانت <sup>(١٣)</sup> ؛ وعندما قد كانت <sup>(١٤)</sup> ،  
يلزم أن تكون <sup>(١٥)</sup> قد كانت أولا . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهى ويقف  
فى موضع عندما الأوسط له ، وإلا قد يقع دائما فى الوسط من قبل لا نهاية .  
وذلك أنه لا شئ كان متصلا بما قد كان . فقا قلنا غير أنه قد يلزم أن يتبدى  
من الوسط ومن الذى هو أول الآن . — وكذلك فيما هو مزمرع أن يكون . وذلك  
أنه إن كان القول بأن <sup>(١٦)</sup> مزمرعة بأن تكون ، حقا ، فقد يلزم [ ١٢٣٣ ]  
أن يكون القول بأن <sup>(١٧)</sup> مزمرعة بأن تكون أولا ، حقا ، وعلّة هذه هى <sup>(١٨)</sup> ؛  
فإنه إن كانت <sup>(١٩)</sup> مزمرعة بأن تكون ، فـ <sup>(٢٠)</sup> مزمرعة بأن تكون أولا ؛ فإن كانت  
<sup>(٢١)</sup> مزمرعة بأن تكون ، فتكون <sup>(٢٢)</sup> هى المزمرعة بأن تكون أولا . — وعلى هذا المثال  
<sup>(٢٣)</sup> القطع فى هذه أيضا بلا نهاية ، وذلك أنه لا شئ من الأشياء التى هى مزمرعة

٣٠

- (١) ف : العلة . (٢) ف : المعتلة . (٣) ش : أى مبدأ للاتصال .  
(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط ، هو للعة الأولى  
معلول ولما بعده علة ، ويلزم أيضا أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى .  
(٥) ف : أى العلة . — أى مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسم .

بأن تكون تتلو أو تضام بعضها بعضا . والمبدأ في هذه أيضا ينبغي أنه يؤخذ بلا وسط . ومعنى هذا في الأعمال والأفعال أنفسها هو هكذا : إن كان البيت قد كان ، فيلزم ضرورة أن يكون قد نُحِتَتِ الحجارة . وقد كان هذا من أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قد كان أولا إن كان البيت قد كان . وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون الحجارة قد كانت أولا ومن الرأس<sup>(٥)</sup> ، إن كان البيت مزجعا بأن يكون . كذلك قد تكون الحجارة هي أولا مُزْمِعة بأن تكون . وقد نرى وتبين في الأوسط على<sup>(٦)</sup> مثال واحد ، وذلك أن الأساس قد يكون مُزْمِعا بأن يكون أولا .

ولما كنا قد نرى في الأشياء التي تكون ، قد يوجد كون ما دوراً ، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضها بعضا ، وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوي . وقد تبين هذا في تلك الاول ، أعني أن

(١) ش : أى أنه ليس آخر كون الأول والعلّة الذي وقوعه في الأزمن الزمان هو ابتداء كون الأخير والمعلول حتى يكون كلاهما في آن واحد . لكن أحد كون الأول في آن ، وآخر كون المعلول والآخر في آن آخر ؛ فهما آنان (ص : آتين) ، وبين كل آتين زمان ؛ فلعمري إنه كما قال : لا يتلوأر يضام أحدهما الآخر . (٢) ش : أى هذه التي مزمعة بأن تكون ينبغي أن تؤخذ المبدأ الذي هو إما مبدأ الكون فالعلّة ؛ وإما مبدأ القياس والاتصال الأخير . فالمعلول قد يجب أن يؤخذ أيهما كان ، ليس بينه وبين ما قرب منه وسط ، وإلا تبادى الأمر إلى ما لا نهاية .

(٣) ش : أى الذي قد ذكره آنفا . (٤) ش : ينظم معنى ما في هذا الفصل ويتضح هكذا : إن كان البيت قد كان ، فالأساس قد كان ؛ وإن كان الأساس قد كان ، فالحجارة قد كانت . فإذا ن أركان البيت قد كانت (ص : كان) ؛ فالحجارة قد كانت . (٥) ف : أى كما لزم ذلك في الزمان الماضي ، كذلك يلزمه في الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط .

(٧) ش : المثال : الإنسان ، والضحك ، والقابل للعلم .

النتائج قد ترجع بالتساوى ؛ فإن معنى الدور هو هذا<sup>(١)</sup> . فأما في الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض ندية ، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب . وإذا تولد هذا أن يتولد الماء ؛ وإذا تولد الماء أن تندى الأرض ؛ وهذا هو الذى كان أولا . فإذا قد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعندما يكون هذا ، يكون الأول موجودا .

وقد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلية<sup>(٢)</sup> (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن تكون موجودة هكذا ، وإما أن تتكون) ؛ وقد توجد أشياء ليست دائما ، غير أنها في أكثر الأمر — مثال ذلك : ليس كل ذكر من الناس ينبت الشعر في ذقنه ، لكن في الأكثر . فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر<sup>(٣)</sup> . وذلك أنه إن كانت أ محمولة على ب على طريق الكلية ، وهذه على ح على طريق الكلية ، فقد يلزم أن تكون أ

(١) ش : أى أنه قد تبين في "أنولوطيقا الأولى" أن معنى الدور هو أن تبين النتيجة بإحدى المقدمتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدمتان بالتساوى .  
(٢) ش : قد أخذ في أن يتكلم في اختلاف الأشياء المتكونة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضها ليس دائما ، بل في أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون ناليا (ص : نال) لما قدمه ، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعا للأول للاحالة .  
(٣) ش : هذا هو المحمول الذى يحمل على الموضوع على الكل دائما وبذاته .  
(٤) ف : أى دائمة .

(٥) ش : قد أخذ أن تبين أن الأوسط لمثل هذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر ببرهان الخلف : بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .



- ١٥ محمولة على - دائما وعلى الكل ، إذ كان هذا هو القول على طريق الكلى ، وهو أن يكون على الكل ودائما ؛ لكن قد وُضِعَ أنه في أكثر الأمر . فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذى عليه ب — في أكثر الأمر . فتكون إذا المبادئ غير ذوات أوساط للأشياء التى في أكثر الأمر : جميع الأشياء التى هى في أكثر الأمر إما موجودة هكذا ، وإما متكونة .

### ١٣

< حد الجوهر بطريق التركيب — استعمال القسمة >

- ٢٠ أما كيف يُوقَّ معنى<sup>(١)</sup> ماهو ، وعلى أى نحو يوجد له برهان أو حد ، أوليس يوجد له ؟ — فذلك قد قلناه فيما تقدّم . فلنقل الآن كيف يجب أن تنصيد<sup>(٢)</sup> الأشياء المحمولة من طريق ماهو . فنقول : إن الأشياء الموجودة دائما لكل واحد منها ما يُفْضَلُ عليه وهى أكثر منه ، غير أنها لاتخرج عن جنسه ( وأعنى بقولى « إنها تَفْضُلُ عليه وهى أكثر منه » جميع الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل ، وهى موجودة أيضا لآخر غيره ) . مثال ذلك : قد يوجد شيء موجود لكل ثلاثية ، إلا أنه موجود أيضا لما ليس هو ثلاثية ( بمنزلة معنى الموجود فإنه قد يوجد للثلاثية ، إلا أنه قد يوجد أيضا لما ليس هو عددا ) ، ومعنى الفرد أيضا موجود لكل ثلاثية ، ووجوده أكثر ( وذلك أنه موجود للخماسية [ ١٢٣٤ ] أيضا ) ، غير أنه ليس يخرج عن جنسها . فإن الخماسية هى عدد ، وليس يخرج معنى
- ٢٥
- ٣٠

(١) ف : الحدود . (٢) ف : نلتقط .

الفرد عن العدد . فينبغي أن نخير أمثال هذه إلى أن تنتهى في تخييرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست بأكثر<sup>(١)</sup> . وذلك أن هذا قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر — مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد . ومعنى الأول على ضربى الأول موجود لكل ثلاثية . وأعنى بضربى الأول أنه لا يعده عدد ، وأنه ليس هو مركباً من الأعداد . فالثلاثية إذاً هي هذا الشيء : أعنى عدداً فرداً أول ، وبهذه الحال أول . وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجد لجميع الأفراد ، وهذا الأخير موجود للثنائية أيضاً . فأما جميعها فليست موجودة ولا لواحد<sup>(٥)</sup> .

٣٥

٣٩٦

فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ماهو ، هي ضرورية<sup>(٦)</sup> ، وكانت الضرورية هي كلية ، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشئ آخر من طريق ماهو ، فمن الاضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه . — فأما أنها جوهر فمعلوم من هذا المعنى ، وهو أنه

٥

- 
- (١) ص : ليس . (٢) ص : موجدان . (٣) ش : أى قولنا الأول على ضربى الأول ، فإن الاثنين لا يعده عدد ، وليس هو مركباً من الأعداد .  
 (٤) ش : هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هي عدد فرد أول على ضربى الأول .  
 (٥) ف : أى لشيء من الأعداد سوى الثلاثة .  
 (٦) ش : المقتضية أى المأخوذة فى حد الثلاثة بهذه الحال . أى : إن كان كل واحد منها موجوداً ( ص : موجود ) لثلاثة على الكل وبذاته ودأماً ، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشيء آخر . وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط .  
 (٧) ش : يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحد الذى أرده للثلاثة هو حد لها .  
 (٨) ش : أى أن جوهر الثلاثة هو هذا الذى قد ذكرناه .

قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون بجنس ما :  
 إما مسمى<sup>(١)</sup> ؛ وإما غير مسمى<sup>(٢)</sup> . فيكون إذاً موجوداً لأكثر من الثلاثية :  
 فليوضح أن الجنس هو هذا ، أعنى أنه موجود بالقوة لأكثر<sup>(٣)</sup> ؛ فإن كان هذا<sup>(٤)</sup>  
 ليس موجوداً ولا شئاً آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو  
 معنى الوجود للثلاثية . وذلك أننا نضع أيضاً أن جوهر كل واحد هو  
 المقولة الأخيرة التي بعد غير المتجزئة التي هي بهذه [ ٢٣٤ ب ] الحال .  
 وكذلك إذاً تكون الأشياء التي تبين من أمرها أنها هكذا شئاً آخر — أى —  
 شئاً كان — هي الوجود له وما هو<sup>(٥)</sup> .

وقد ينبغي ، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكل ، أن يقسم الجنس  
 إلى غير المتجزئة الأول بالنوع<sup>(٨)</sup> — مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية  
 والثنائية ؛ ثم يلتبس أن يأخذ حدود هذين ونظائرها — مثال ذلك حد الخط<sup>(٩)</sup>  
 حد الخط<sup>(١٠)</sup>

(١) ش : أى مثل الشكل الذى هو جنس وله اسم .

(٢) ش : أى مثل جنس الضعف الذى يوصف بأنه كثير الأضعاف ، فإن هذا إنما يوصف بالقول .

(٣) ش : مرايا (اسم المترجمين) : أى بالطبع وطبعى .

(٤) ش : أى حد الثلاثية الذى أورده . (٥) ش : أى نسلم فى هذا الموضع .

(٦) ف : أى نوع الأنواع مثلاً .

(٧) ش : فى تصيد الحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعنى أن أنواع الأنواع لا يتجزأ كل واحد منها إلى أنواع .

(٩) ش : أى إذا أردنا بأن يتصيد حد جنس آخر ليس هو واحداً فى العدد .

(١٠) ش : أى إذا أردنا أن نستخرج حد الخط الكلى الذى هو جنس للخط المستقيم والمستدير .

المستقيم، وحدّ الدائرة، وحدّ الزاوية القائمة<sup>(١)</sup>. ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أيما هو جنسه — مثال ذلك : أترى هو من الكميات أو من الكيفيات ؟ ٢٠

فلننظر إلى لوازمه الخاصية بتلك الأمور العامية أولاً . وذلك أن التي هي لازمة للأشياء المركبة من غير المتجزئة تكون معلومة من الحدود من قبيل<sup>(٢)</sup> أن الحدّ والبسيط هو مبدأ الكل<sup>(٣)</sup> ؛ والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبساط وحدها فقط ، وأما وجودها لتلك الآخر فإنما هو من أجل هذه<sup>(٤)</sup> .

وأما القسمة بالفصول فقد يُنتفع بها في الإمعان على هذا النحو<sup>(٥)</sup> . ٢٥

وأما كيف يبينون ، فقد قيل فيما تقدّم<sup>(٦)</sup> . وقد تكون نافعة بهذا الوجه فقط : أعنى في أن تقاس على ما هو . على أنه قد يظن أن ليس هذا شيئاً غير الاقتضاب دفعّة ، كما أنه لو كان الإنسان يقتضب من أول وهلة من غير قسمة .

- 
- (١) ف : أى إذا أردنا أن نستخرج حداً لزاوية الكلية .
- (٢) ش : يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوم الأجناس ؛ ويريد بالأشياء المركبة من غير المتجزئة أنواع الأنواع . فكأنه يقول : الأشياء التي هي غير متجزئة بالنوع < هي > المركبة . (٣) ف : أى من حدود أنواع الأنواع . (٤) ف : أى هو مبدأ للأنواع . (٥) ش : يريد الأجناس ؛ وإنما سماها بسائط بإضافتها إلى الأنواع .
- (٦) ف : أى الأنواع والأشخاص . (٧) ف : أى بسبب .
- (٨) ش : أى عندما يعين المقسم ويخط من الجنس العالى إلى الجنس القريب من الحدود ويقسمه بالفصول الذاتية . (٩) ف : أى النحو الذى نصفه .
- (١٠) ف : أى في « أناطوطيقا الأولى » . — يشير إلى ما سبق م<sup>٢</sup> ف<sup>٩١</sup> ب ١٢ وما يليه ؛ وإلى « أناطوطيقا الأولى » م<sup>١</sup> ف<sup>٣١</sup> ، ص ٤٦ أ س ٣١ ، حيث يتقدّ أرسطو القسمة الثنائية الأفلاطونية .
- (١١) ف : أى ظاهر .

- ٣٠ وفى أنه أيمًا ينبغى أن يحمل أولاً، وأيمًا أخيراً من الأشياء المحمولة —  
 خلافٌ و١فرق . مثال ذلك بين أن يقال : حيوان آيس ذورجلين ، وأن  
 يقال : ذورجلين حيوان آيس — ٢فرق . وذلك أنه إن كان الكل هو من ٣  
 شيئين ، وكان معنى الحيوان الآيس واحداً ، وأيضاً من هذا ومن الفصل ٤  
 الإنسان [ ٢٣٥ ] أو أى شىء كان إذا صار واحداً ، فقد يلزم ضرورة أن  
 يكون عندما ينقسم بصادر . — وأيضاً فى ألا ينزل ولا ينقص ولا واحد من ٥  
 طريق ما هو ، فهكذا فقط يمكن . وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول ٦  
 فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التى عن القسمات السفلى فإنه

- (١) ش : أى أيمًا من الفصول ينبغى أن نضعه أولاً بعد الجنس ، وأيمًا ثانياً .  
 (٢) ش : إنما ينبغى أن يورد الأعم فالأعم ، ولا يورد الأخص والأعم بعده . لأنه إذا  
 أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شىء ؛ وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله مما هو مشارك  
 له فى العام . فإذا أورد الحيوان بعد ذى الرجلين لم يفصل ذى الرجلين من شىء يشاركه .  
 (٣) ف : أى جملة الحد وجملة المحدود .  
 (٤) ش : أى من الجنس ومن الفصل الأخير الذى إذا أضيف إلى ما قبله صار مساوياً  
 للإنسان . (٥) ف : أى يؤخذ على أنه جنس .  
 (٦) ف : أى من الفصل الآخر .  
 (٧) ف : يسأل .  
 (٨) ش : أى إنما لا يتم له ألا ينقص ولا يترك شيئا من الفصول التى منها ومن الجنس  
 يلتم الحسد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول — وهو الأعم والقريب من الجنس —  
 ثم يتدرج فى ذلك على الترتيب . ولما خبر بهذا ، أى بالعلة فى أنه إن يخطئ . هذا الفعل ولم يمتثل ،  
 لم يلتم له ما يقصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يتلوه .

لا يقع الكل في هذه — مثال ذلك : ليس كل حيوان إما أن يكون  
متصل الأجنحة أو متفترق الأجنحة <sup>(٣)</sup> ، لكن كل حيوان طائر <sup>(٤)</sup> ، وذلك أن هذا  
الفصل إنما هو لهذا . وأما فصل الجنس الأول فهو الذى يقع للجنس كله <sup>(٥)</sup> .  
وكذلك فصل كل أحد من تلك الآخر <sup>(٦)</sup> ، وفصول الأجناس التى من خارج <sup>(٧)</sup>  
والتي تحتها — مثال ذلك : فصول الطائر <sup>(٨)</sup> : ما كل طائر له ، وفصول السمك <sup>(٩)</sup> :  
ما كل سمك له . فإنك إذا سلكت هذا المسلك ، فلك أن تعلم أنك <sup>(١٠)</sup>  
لم تتبع ولم تنقص شيئا . وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن ينزل ويتنقص  
وإلا يعلم .

١٩٧

•

- (١) ش : يعنى أنه لا يقع الجنس بأسره في الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهي  
السفلى . ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال : مثال ذلك ... (٢) ف : ملتم .  
(٣) تأكلت حروفها . (٤) ش : أى لكن ما ذكره لكل حيوان طائر .  
(٥) ش : أى الأعم والقريب من الجنس .  
(٦) ف : أى الأول . (٧) ف : أى الأجناس الأخر .  
(٨) ش : أى وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر .  
(٩) ش : أى وكذلك الفصول الأول ، التى هي لأجناس تحت أجناس هي أعلى منها ، هي  
الفصول التى تقع لذلك الجنس الذى هو أسفل . ولما قال هذا أوضحه بالمثال .  
(١٠) ش : أى فصول الطائر الأول تلزم كل طائر .  
(١١) ش : أى والفصول الأول للسمك هي التى تلزم كل سمك .  
(١٢) ش : أى إذا سلكت هذه الطريق ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسّمه إلى  
جميع أقسامه التى لا يخرج من شئ . منها ، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض ، أى لم تنزل بعض الأقسام ،  
ولم تقسم بالفصول السفلى .

- وليس تدعو الحاجة<sup>(١)</sup> بوجه من الوجوه المقسم والمحدد إلى أن يعلم جميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعض الناس إنه غير ممكن أن يعلم الفصل الذى لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو مخالفا له هو واحد .
- ١٠ عند هذا ، وما بينه وبينه خلاف<sup>(٢)</sup> هو آخر غير هذا . فنقول : أما أولا فهذا كذب ، وذلك أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالفا ، إذ كان قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع ، لكن ليس في الجوهر<sup>(٤)</sup> ولا بالذات . وأما بعد<sup>(٥)</sup> ، فإنه عندما يأخذ في الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا ، ويأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما<sup>(٧)</sup> [ ٢٣٥ ب ]
- ١٥ ويكون عالما بهذا<sup>(٨)</sup> . ولا فرق في أن يعلم أولا يعلم الأشياء التي تحمل عليها فصول أشياء آخر . وذلك أنه من البين الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضا فصل<sup>(٩)</sup> ، قد يكون مقتنيا لقول الجوهر .

- (١) ش : هذا سر : أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التي تفصل بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات . (٢) تأكلت حروفها .
- (٣) ش : أى والسبب في ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمرا بشئ ما يجب أن يكونا مختلفين بالنوع . (٤) ف : بالجوهر . (٥) ش : هذا حل قول المتشكك ، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جبرئيل ، وجعل الحدود تحت أحدهما ، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التي تحت الفصل الآخر ، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التي بين الأشياء التي تحت ذلك الفصل .
- (٦) ف : أى المقسم . (٧) ف بالأحرى : أى في بعض تلك الفصول المتقابلة .
- (٨) ش : أى يكون عالما تحت أى الفصول يوجد المطلوب الذى يقصد إلى تحديده .

فأما القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورةً أن يكون موجودا في أحدها إن كان فصلا لذلك .

٢٠

فأما في إثبات الحد بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة ، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيما هو الأول والثاني وأن جميعها هي هذه . — فالأولى من هذه من قبل أنه قد يمكن كما يقاس في العرض أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما ينبغي فقد يكون إن أخذ الأول . وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم لجميعها . وأما لهذا

٢٥

فليس كلها ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطراب شيء مثل هذا . فإذا أخذ هذا فبالأشياء التي تحت ، يكون هذا النحو بعينه . وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي هو للأشياء الأخر الباقية أولا ، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع . وذلك أنه إذا ارتفع ذلك الذي فوق ، فالأمر الذي يتلوه يكون أولا للباقية ، وكذلك

٣٠

في تلك الأخر الباقية . — فأما أن جميعها هي هذه فيتين من أخذ الشيء الأول من القسمة ، وأن الكل إما أن يكون حيوانا فلانيا أو حيوانا فلانيا

٣٥

(١) ش : لما كانت الأشياء العامة الموجودة في أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض ، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها وبين العرض ، إذ كان هو القول بما هو دون العرض ، لذلك وصي بهذا . وإنما قال في العرض إنه يقاس ، وفي الجنس إنه يثبت ، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المعارض ، ولذلك إنما يوجب بقياس ، وأما الجنس فلا أنه ذات النوع فإنه يوجب آكد من العلم بالقياس .

(٢) ف بالأحر : أى لا تلزمه جميع الفصول المقومة لأنواعه المختلفة .

(٣) تأكلت حروفها . (٤) ص : يتبين .

(٥) ف : بالقسمة من أن (٦) ف بالأحر : أى للجنس .



< آخر > ، والحيوان الفلاني موجود ؛ وأن الفصل أيضا هو لهذا كله <sup>(٢)</sup> ، وأنه ليس يوجد لذلك الآخر فصل <sup>(٣)</sup> ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه وبين [١٢٣٦] جملة الكل <sup>(٤)</sup> في النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شيء فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو ولم ينقص ويحلل لشيء من هذه ولا واحد . وذلك أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل . فالجنس هو الأول ، وهو المأخوذ مع الفصول معا ، والفصول هي جميعا لازمة ، فلا يكون حينئذ شيء <sup>(٥)</sup> هو أشد تأخرا ؛ وإلا فقد كان يكون شيء آخر مخالفاً بالنوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف .

وقد يجب أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة ، أما أولا : فما الشيء الذي هو موجودٌ لجميعها واحداً بعينه ؟ ثم تطلب من الرأس في الأشياء <sup>(٨)</sup> الأخر التي هي ، وتلك في جنس واحد بعينه ، وتلك هي بعضها عند بعض واحدة بعينها في النوع <sup>(١١)</sup> وهي أشياء أخرى غير تلك <sup>(١٢)</sup> . فإذا أخذ في هذه ما هو موجود في جميعها

- (١) ش : أي موجود للذي يقصد إلى تحديده . (٢) ف : أي للجنس .
- (٣) ش : أي أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل .
- (٤) ش : أي ما يدل عليه الجنس مع الفصول المقومة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل وهو المحدود في النوع ؛ أي ليس هما نوعين مختلفين ، بل هما نوع واحد بعينه .
- (٥) ش : أي إن كان قد نقص شيئا فإن المنقوص إما أن يكون جنسا ( ص : جنس ) وإما أن يكون فصلا ( ص : فصل ) . (٦) ف : أي تصل .
- (٧) ش : يعني أنك إذا وجدت أشياء تنعت بما تكون به متشابهة ، أول ما تطلب من أمرها : ما هو ذلك الشيء الذي يوجد لجميعها : هل هو واحد بعينه في المعنى ، أو اسم مشترك ؟
- (٨) ف بالأحر : إحدى جماعتين . (٩) ف بالأحر : أي الجماعة الأخرى .
- (١٠) ف بالأحر : أي الواحد المشترك .
- (١١) ف : أي في كبر النفس مثلا . (١٢) ف بالأحر : أي الجماعة الأخرى .

- ١٠ واحدا بعينه ، وفي أشياء أُخر على هذا المثال ، فقد ينبغي أن يبحث من الرأس في الأشياء المأخوذة إن كان واحدا بعينه <sup>(١)</sup> ، ويكون البحث إلى أن ينتهى إلى قول واحد <sup>(٢)</sup> ، وذلك أن هذا هو حد الأمر . فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد ، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، فمن البين أنه لا يمكن أن يكون المطلوب واحداً ، لكن أكثر من واحد . وأعني بهذا ما أنا واصفه :
- ١٥ وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كبر النفس فقد يجب أن نتأمل وننظر في الأنواع التي هي كبيرة الأنفس التي نحن عارفون بها : ما المعنى الواحد الموجود لكلها من طريق ما هي بهذه الصفة — مثال ذلك إن كان ألقبيادس كبير النفس أو أخيلوس أو آيس <sup>(٣)</sup> ، أن يبحث ما الأمر الموجود الذي هو واحد لجميعهم ، فهم أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب ، والآخر حقد ، والآخر قتل نفسه . ثم يبين هذا من الرأس في قوم آخر — مثال [٢٣٦ ب] ذلك في لوساندروس أو في سقراط ، فنجد معناه أنهم لم يتغيروا عند ما ينجح بحشهم أو يكدي . فإذا أخذت هذين المعنيين فثبت ما الذي يوجد واحدا بعينه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتحان . فإن لم يوجد ولا واحد ، فيكون لكبر النفس نوعان قائمان . وكل حد هو أبداً كلي ، وذلك أن الطبيب ليس يخبر بشفاء هذه العين ، لكن للكل ، أو عندما يفصل بالنوع .

(١) ف بالأحر : أى كبير النفس . (٢) ف : أى حد واحد .

(٣) ألقبيادس = Alcibiades ؛ أخيلوس = Achilles ؛ آيس = Ajax ؛

لوساندروس = Lysander . (٤) ص : يتغيرون . — أ كدى الرجل :

لم يظفر بحاجته . (٥) ف بالأحر : أى معيان لاسم مشترك .

وتحديد الأوحاد أسهل من تحديد الكلي . ولهذا السبب فإنما ينبغي أن  
نتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك أن اشتراك  
الاسم يضلّ في الأشياء الكلية أكثر مما يضلّ في الأشياء الغير مختلفة . وكما  
أن في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودا ، كذلك يجب أن  
يكون في الحدود الظهور<sup>(٤)</sup> أيضا . وهذا يكون متى حدّد في واحدٍ واحدٍ من  
الأجناس بالأشياء التي في الجزئية التي خبر بها (مثال ذلك أن يرى لـ لكلٍ  
شئها<sup>(٦)</sup>، لكن للذي في الألوان أوفى الشكل، وللحاد الذي في الصوت)، وبهذا  
الماخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس ألا يتلقانا اشتراك الاسم فنقع فيه .  
فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام،  
فمن البين أنه ليس يجب أن يستعمل<sup>(٧)</sup> في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه،

- (١) شه : أبوبشر : يعنى أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ في واحد واحد  
من قرب ، يعنى من الأشخاص والأوحاد ، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذي عبر عنه بالكلي .  
(٢) شه : أى أن البحث في هل الجنس اسم مشترك أو طبيعة ، هو أصعب من البحث عن  
هذا المعنى : أنواع الأنواع ، التي سماها غير مختلفة . (٣) شه : يريد أنواع الأنواع ؛  
وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس . (٤) ف : الوضوح .  
(٥) شه : أى المثال على أنه إنما ينبغي أن يتبدى من حدود أنواع الأنواع ، ثم ينقل إلى  
استخراج حد الكلي ، وهو جنس . (٦) صه : شبهه . شه : قد أعطى أرسطوطاليس  
في كتاب ”المقولات“ أن الخاصة الحقيقية للكيفية هي أن بها يقال في الشئ . إنه شبهه أو غير شبهه .  
وإذا تأمل معنى الشبه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى الشبه  
في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة  
الأنواع الباقية ، فلذلك يضطر أن ينظر في أى شئ تنفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبه ،  
فيجد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به . (٧) ف : ينبغي .

ولا أيضا ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة .

١٤

< تحديد الأجناس >

وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريح<sup>(٣)</sup> والقسمة ونجرى فيها هذا المجرى ؛ وهو أن نضع الجنس العام لجمعها — مثال < ذلك > إن كانت الأشياء [٢٣٧] التي النظر فيها حيوانات ، فقد يجب أن ننظر أي الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أخذت هذه ننظر من الرأس : أي الأشياء هي اللازمة للأول كله من الباقية — مثال ذلك إن كان هذا طيرا فيجب أن نطلب الأشياء التي هي لازمة لجميع الطير . وهكذا دائما نأخذ الأقرب حدا ، فإنه من البين أن يحصل لنا حينئذ أنا نخبر لأي سبب توجد الأشياء اللازمة للامور التي تحت ذلك العام — مثال ذلك لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس<sup>(٤)</sup> . فليكن الحيوان الذي عليه أ ، ولتكن ب الأشياء اللازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذي عليه ج الحيوانات الجزئية . فهو بين إذا لم يوجد د ل ج ، فإنها توجد من أجل أ ، وكذلك لتلك الأشياء الأخر .

١٩٨

٥

١٠

- (١) ف بالأحر : أي المسائل التي يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع .
- (٢) ف بالأحر : أي تكون عارفين . (٣) ف بالأحر : أي تشريح الحيوانات .
- (٤) ف بالأحر : أي لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس .
- (٥) ف : أي الحساس . (٦) ف بالأحر : أي لأجلها .

- وهذا القول بعينه في الأشياء المرتبة يجب دائما . أما الآن فإنما مخاطبتنا وكلامنا بحسب الأشياء العامة التي تأدت إلينا . وقد يجب أن نبحث لافي هذه فقط ، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء التي يتبعها هذا والأشياء التي هي لازمة لهذا<sup>(٢)</sup> — مثال ذلك أن الأشياء اللازمة للحيوانات ذوات القرون هي أن لها كرشا وأنه ليس لها الأسنان العليا<sup>(٤)</sup> . ثم نأخذ من الرأس لأي الأشياء تلزم القرون . وذلك أنه بين لأي سبب وجد تلك الأمر الموصوف ، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قرونا .
- وأیضا قد يوجد نحو آخر من التخيير والالتقاط ، وهو ما يقال على طريق التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صدقة وشوكا وعظما ، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه أيضا ، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة .

## ١٥

### < اتحاد الأوسط في مسائل عديدة >

- وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها [ ٢٣٧ ب ] : أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل . — وبعض

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ في أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشيء من الموضوعات له مما ليس السبب في وجوده له جنسه ، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل ما يوجد له ذلك المعنى ، فيحصل السبب فيه هذا اللازم ، فقال ...

(٢) ف : أي الأشياء الجزئية التي يوجد هذا وجودها .

(٣) ف : أي للأمر العام . (٤) تحتها : من فوق .

هذه هي واحدة بعينها في الجنس ، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أخر أو على جهات مختلفة<sup>(١)</sup> ، مثال ذلك : لم يحدث الصدى؟ ولأى السبب يرى فيها ؟ ولأى سبب تكون في السحاب قوس؟ وذلك أن جميع هذه هي مسألة واحدة بعينها في الجنس ، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانكسار<sup>(٢)</sup> أو هي في النوع مختلفة .

٣٠

وبعض المسائل قد يختلف من قبل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط — مثال ذلك : لم صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر<sup>(٣)</sup>؟ — لأن الشهر عند المحاق أدخل في باب الشتاء . ولم صار أدخل في باب الشتاء؟ — لأن القمر ينقص نوره . فأما هذه فخالها بعضها عند بعض هذه الحال .

## ١٦

### < الصلة بين العلة والمعلول >

وأما في العلة<sup>(٤)</sup> ، والشئ الذي العلة علته<sup>(٦)</sup> ، والشئ الذي العلة له<sup>(٧)</sup> ، فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى متى وجد المعلول فالعلة<sup>(٨)</sup> أيضا موجودة —

٣٥

(١) ف : أى : أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .

(٢) ف : الانعطاف . (٣) ف : أشد .

(٤) شه : أبو بشر : قد أخذ [ أن ] ينظر في العلة وهي الحد الأوسط ، وفي الشئ الذي العلة علته وهي والحد الأكبر ، وهو المحمول في نتيجة البرهان وهو المعلوم ، وفي الشئ الذي العلة علة في وجود المعلول له ، وهو الأمر الموضوع في نتيجة البرهان وهو الحد الأصغر — كيف حال بعضها عند بعض في باب الوجود والفقْد ، وهل العلة والمعلول موجودان معا ، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة ؟ كذلك ينظر في أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة : هل هي متعكسة بالتساوى حتى إنه إذا وجد أحدهما وجد الباقي ، أو ليس الأمر كذلك ؟

(٥) ف : أى الأوسط . (٦) ف : أى الحد الأخير (= الأكبر) .

(٧) ف : أى الحد الأصغر . (٨) ف : أى الحد الأكبر .

مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكسف ، فقد توجد ليت شعري علة الكسوف  
أو علة انتشار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العلة هي أن يكون ورقه  
عريضا ، وكانت علة الكسوف هي أن الأرض في الوسط . — فإنه إن لم  
يوجد ، فَقَدْ تكون علتها شيئا آخر ؛ وإن كانت العلة والمعلول موجودين  
معا ، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف ، أو إن كان ورقه  
عريضا فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة<sup>(١)</sup> معا ،  
ويوجد السبيل إلى أن يتبين بعضها من بعض . فليكن انتشار الورق الذي  
عليه  $\alpha$  ؛ وليكن عريض الورق الذي عليه  $\beta$  ؛ وليكن الكروم الذي عليه  
 $\gamma$  . فإن كانت  $\alpha$  موجودة لـ  $\beta$  ( إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه )  
و  $\beta$  موجودة لـ  $\gamma$  ( إذ [ ١٢٣٨ ] كان كل كرم عريض الورق ) ؛ ف  $\alpha$   
موجودة لـ  $\gamma$  ؛ ويكون كل كرم ينثر ورقه . والعلة التي هي الأوسط هي  $\beta$  ،  
وهو أن الكرم عريض الورق . وقد يبين أن الكرم عريض<sup>(٢)</sup> الورق بأنه ينثر  
ورقه . فليكن  $\delta$  عريض الورق ؛ ولتكن  $\epsilon$  انتشار الورق ، والكرم الذي  
عليه  $\delta$  ؛ ف  $\epsilon$  موجودة لـ  $\delta$  ؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه ، و  $\delta$  موجودة

(١) ف : أى العلة والمعلول .

(٢) شه : القياس هو هذا : كل كرم عريض الورق ؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه ؛  
فالنتيجة عن ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) شه : القياس في ذلك هو هنا : كل كرم ينثر ورقه ؛ وكل ما ينثر ورقه هو عريض  
الورق ؛ فكل كرم إذن عريض الورق .

له ، إذ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق ، والعلة هي هـ ، وهي أن ينثر ورقه . — فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض (إذ كانت العلة أقدم مما هي عليه<sup>(١)</sup>) ، وكان وجود الأرض في الوسط هي العلة في أن تنكسف ، ولم يكن الكسوف العلة في وجود الأرض في الوسط) ، فإن كان البرهان الكائن بالعلة هو برهاننا على «لم هو» ، وأما ما لم يكن بالعلة فهو برهان على «أنه» ، فإنه إذا علم أنها في الوسط فقد علم أنها ولم يعلم لم هي . فأما أن ليس كسوفه علة وجود الأرض في الوسط ، بل وجود الأرض في الوسط هي العلة في الكسوف ، فذلك بين ظاهر ، إذ كان وجود الأرض في الوسط مأخوذاً في قول الكسوف . فهو إذاً بين أن بهذا يعلم ذاك ، لا هذا بذلك .

أو يمكن أن يكون الشيء واحداً بعينه < وله > علل كثيرة ؟ وذلك أنه وإن كان قد يحمل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولاً : فليكن أ

(١) شه : يلزم وضع شيئين أحدهما علة للآخر: أن يكون كل واحد منها متقدماً ومتأخراً ، وظاهراً وخفياً .

(٢) شه : برهان .

(٣) شه : أى إذا علم أن الأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان منكسفاً والأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس ، فالأرض إذا موجودة في الوسط في هذا الوقت . فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة في الوسط ، لا على لم هي موجودة .

(٤) شه : لأننا نحد الكسوف بأن نقول : إن كسوف القمر هو إظلامه ، لقيام الأرض

في الوسط بينه وبين الشمس .

(٥) ف : أى حد .



(الحيوان) أنها موجودة أولا (أى بلا توسط) لـ ب (الناطق) و لـ حـ  
 (غير الناطق) وليكن<sup>(١)</sup> هذان موجودين لـ دـ (للإنسان) و هـ (الغراب) .  
 ٣ . فإذن موجودة لـ دـ هـ . والعلة أما لـ دـ فـ بـ ؛ وأما لـ هـ فـ حـ .  
 فلذلك عندما تكون العلة<sup>(٢)</sup> موجودة قد يلزم أن يكون الأمر<sup>(٣)</sup> موجودا . وإذا كان  
 الأمر موجودا ، فليس من الاضطرار أن يكون كل ما هو علة أى شئ كان ،  
 لكن أن تكون علة ، غير أنه ليس كلاً .

فنعول [٢٣٨ ب] إن المسئلة دائماً هى كلية ، والعلة هى كل ما ، والأمر<sup>(٦)</sup>  
 الذى العلة علة هو كل<sup>(٨)</sup> — مثال ذلك أن انتشار الورق هو موجود على الانفراد  
 لكل ما ، وإن كان له أنواع . وهو موجود لهذه على طريق الكلية : إما<sup>(٩)</sup>  
 للنبات ، وإما لهذا النبات . فالأوسط إذن والأمر الذى العلة علة فى هذه قد<sup>(١٠)</sup>  
 يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوى — مثال ذلك : لم صار الشجر  
 ينثر ورقه ؟ — إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة ، فقد يجب إن نثرت الشجرة<sup>(١١)</sup>

(١) ص : وليكونا . (٢) ش : أى الحد الأوسط .

(٣) ف : الآخر ، أى الحد الأكبر . (٤) ف : أى الحد الأكبر .

(٥) ف : أى لشيء آخر . (٦) ف : أى فنقول فى جواب ذلك .

(٧) ف : أى المسئلة البرهانية ، أعنى المطلوب البرهانى هو أبداً كلى لأخرى .

(٨) ف : أى الحد الأكبر وهو المعلول .

(٩) ف : أى لكل شجر عريض الورق .

(١٠) ف بالأحرى : أى وإن كان الشجر العريض الورق أنواعا .

(١١) ف : أى للشجر . (١٢) ف بالأحرى : أى الحد الأكبر .

ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة ؛ وإن وجد الانعقاد لا يكل ما اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه .

١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا >

فليت شعري : <sup>(١)</sup> قد يمكن أن تكون لشيء واحد بعينه فى الكل لاعلة واحدة بعينها ، لكن علل مختلفة ، أم لا يمكن ؟ فنقول فى جواب ذلك إنه إن كان قد تبين من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن ، وذلك أن الأوسط هو قول الطرف ؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن . ويجوز أن نبحث عن الأمر الذى العلة علته ، وعن الأمر الذى العلة له على طريق العرض ؛ وليس يظن بهذه أنها مسائل <sup>(٢)</sup> . وإلا كان يوجد لها الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسماؤها ، فالأوسط لها اسم مشترك ؛ وإن كان على طريق الجنس ، فهو لها على مثال واحد . مثال ذلك : لم صارت إذا بدلت <sup>(٣)</sup> هى أيضا متناسبة ؟ وذلك أن العلل فى ذلك فى الخطوط والأعداد هى مختلفة وهى واحدة بعينها : وذلك أن بما هى خطوط هى مختلفة .

(١) ش : قد أخذ فى أن يفحص هل إن وجدت العلة — وهى الحد الأوسط ، مثل انعقاد الرطوبة — لا لشيء اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه ، هل يمكن أن يوجد للشجر المنتثر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى ؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة ، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة ؟ (٢) ف : حد . (٣) ف : أى ليست مسائل برهانية . (٤) ش : يعنى أنه إذا سئل : لم صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضا تكون أيضا متناسبة ؟ يعنى : ما العلة فى أنها إذا بدلت تكون متناسبة ؟

وأما من طريق ما يترتّب هذا الضرب من الترتيب فهى على هذا النحو واحدة بعينها فى جميعها .

وأما العلة فى أن يكون اللون يشبه اللون فهى غير العلة فى أن يكون الشكل يشبه الشكل<sup>(١)</sup> ؛ وذلك أن الشبيه فى هذه هو اسم مشترك . فإن الشبيه أما فى الأشكال [٢٣٩] فلعلة هو أن تكون أضلاع متناسبة وزواياه متساوية ، وأما فى الألوان فبأن يكون الجنس<sup>(٢)</sup> واحدا أو شيئا آخر مثل هذا .

والأشياء التى هى بالتناسب واحدة بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضا على طريق التناسب . فأما فى العلة والأمر الذى العلة علته ، والأمر الذى العلة له هى لازمة بعضها بعضا ، فالحال فيها هذه الحال ، وهى أنك إن أنت أخذت الشيء الذى العلة علته فى الجزئية فهو أكثر<sup>(٤)</sup> ( مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هى أزيد<sup>(٥)</sup> مما المثلث والمربع ) ، فأما إذا أخذت جميعها فهى بالتساوى ( وذلك أن جميع الأشياء التى زواياها الأربعة

(١) ش : الشبيه فى الشكل هو أن تكون زواياه متساوية وأضلاعه متناسبة . — فهى : ص : هو . (٢) ش : إنما قال : أو شئ . واحد لأن الكلام فى هذه ( ص : هذا ) المعانى إنما هو من صناعة غير هذه . (٣) ص : شئ . آخر . (٤) ش : أى فى الأشياء التى يحصرها الأصغر .

(٥) ش : أى زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم . وليس كل ما زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلثا ، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ؛ وليس هذا المعنى أيضا للمربع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أى إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساويا ؛ فإن جملة المثلث والمربع زواياها مساوية لأربع قوائم . وكل الذى زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع .

الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد<sup>(١)</sup> . والأوسط  
الأول هو قول الطرف الأول ، مِنْ قِيلَ أَنْ جَمِيعَ الْعُلُومِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْحُدُودِ —  
مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم وَيَفْضُلُ عَلَيْهِ وهو أيضا لازم للبنية  
وَيَفْضُلُ عَلَيْهَا ، لكن ليس يَفْضُلُ على جميعها ، لكنه مساو لها إن أخذ  
الإنسان أن الأوسط الأول هو قول : انتشار الورق . وذلك أنه يكون الأوسط  
الأول الذي على أحدها جميعا . وأيضا الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شيء آخر  
من أشياء هذه . ما هو انتشار الورق ؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبذر .

٢٥

وأما في الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال العلة والأمر ،  
أى ما العلة علة . فلتكن أ (أى الحيوان) موجودة لكل ب (الحساس) .  
ولتكن ب لكل واحد من د (المتحرك بإرادة) وتفضل علة ف أ ل ب<sup>(٥)</sup>  
تكون كلية ل د (وذلك أنى إنما أسمى كلياً لما لم يرجع بالتساوى ، وأما الكلى

٣٠

(١) ش : أى مساو لهذه الجملة وللمجد الأكبر .

(٢) ش : أبوبشر : قوله الأوسط الأول يوجب أوسط أخيراً (ص : أخيراً) بالحقيقة هو  
كذلك ، لأننا إذا أخذنا [نا] من جملة الحد الأصغر نوعاً جزئياً (ص : نوع جزئى) يجب أن تكون  
أربعة حدود : النوع الجزئى ، والجملة الحاصرة لكل واحد من الأنواع الجزئية ، والأوسط ،  
والحد الأكبر . وهذه ، على طريق المثال : الكرم ، وجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة ،  
والمنتثر الورق . وجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة هما وسطان . فالأوسط الأول يعنى به  
القريب من النوع الجزئى ، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية . وهذا يوجب كلاً من هو قوله : فإن  
الأوسط الأول الذى على أحدهما جميعاً ... (٣) ش : أى فى أنهما متساويان منعكسان .

(٤) ش : ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو الثور .

(٥) ش : أى الحساب يكون كلياً للإنسان ولواحد واحد من الأنواع الجزئية .

- ٣٥ الأول فاسمى ما لم ينعكس عليه كل واحد<sup>(١)</sup> [ ٢٣٩ ب ] بالتساوى ، وجمعتها منعكسة عليه مساوغة له . ف ب هي العلة في أن تكون أ موجودة لـ د . فقد يجب إذن أن تكون أ لا تفضل<sup>(٢)</sup> في وجودها لـ د وامتدادها معها على ب ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصة ، أعني علة الموضوع . فإن كانت أ موجودة لجميع الهاءات ، فتكون تلك كلها شيئا واحدا هو شيء آخر غير ب ، و < إلا > فكيف يوجد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له هـ يوجد له أ ؟ وإيس كل ما يوجد له أ يوجد له هـ ، فلم لا توجد علة ما كما أ لـ د ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات ، فهاءات إذن تكون معا شيئا واحدا . فقد يجب أن نبحث عن هذا ؛ وليكن هذا حـ .
- فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد بعينه ؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها في النوع — مثال ذلك العلة في أنها طويلة الأعمار : أما لذى أربع فالأ تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو
- ٥ < أن تـ > تكون يابسة أو شيئا آخر .

## ١٨

### < العلة القريبة هي العلة الحقيقية >

- فإن لم يصرد دفعةً ويَنْتَه إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحدا فقط ، بل كثيرة ، فالعلل أيضا هي كثيرة . فأيا من هذه الأوساط ليت شعري هو
- (١) ش : أى من الأنواع الجزئية .
- (٢) ف بالأحر : أى لا يفضل أ على ب وألا يكون وجودها لـ د بالزيادة على ب وإلا لماذا يكون ...

١٠ العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشيء القريب من الكل الأول، أو الذى عند الأشياء الجزئية؟ فن البين أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذى له العلة، < إذ > أن العلة فى أن يكون الأول الذى تحت الكل موجودا هو هذا . مثال ذلك : العلة فى أن تكون أ موجودة لـ ح هي ب ، والعلة فى أن تكون أ موجودة لـ د هي ح ، ولـ ح < هي > ب ، ولهذا تلك نفسها .

## ١٩

### < إدراك المبادئ >

١٥ أما ما القياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحد منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبين مع ذلك أيضا ما العلم البرهانى ، وكيف يكون ؛ وذلك أنهما شيء واحد بعينه . فأما فى المبادئ : كيف تكون معلومة ، وأى [١٢٤٠] ملكة هي عارفة بها ، فليكن ذلك ظاهرا من ها هنا ، بأن نتقدم أولا فنأتى من أمرها بشكوك . فأما أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأول التى هي غير ذوات أوساط ، فذلك قد تقدمنا فأخبرنا به .  
٢٠ وأما أن العلم الذى بغير ذوات وسط أترى هو واحد بعينه ، أم ليس هو كذلك — فلإنسان أن يتشكك فى ذلك . وقد يتشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين <sup>(٢)</sup> هو علم ، أم لا؟ أم أحدهما يقع علم ، وبالأخر

(١) ف : الذى عند .

(٢) ف بالأحر : يريد النتائج والمقدمات الأول .

- ٢٥ جنس<sup>(١)</sup> ما آخر؟ وليت شعري أهذه الملكات تحدث فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ . — فإن كنا مقتنين لها فيكون شنعاً . وذلك أنه قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشد استقصاءا من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كنا إيماناً نتناولها بعد أن لم نكن مقتنين لها فيما تقدم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن، كما نقول في البرهان
- ٣٠ أيضا . فمن البين إذاً أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها ؛ وإلا فما كنا بالذين ننساها . ولا أيضا أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قُنية واحدة تكون فينا . فيلزم إذاً ضرورة أن نكون مقتنين لقوة ما ، وليس حالنا في اقتنائنا لها حالا تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من هذه — وهذه هي موجودة في جميع الحيوان . وذلك أن لها قوة غريزية مختبرة وهي التي نسميها الحس .
- ٣٥ وإذا الحس موجود فيها ، ففي بعضها قد يكون ما نحس به ثابتاً ، وفي بعضها لا يكون . فالذي لا يكون فيه ثابتاً إما من جميع الوجوه ، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه<sup>(٢)</sup> ، فإن [ ٢٤٠ ب ] هذا لا علم له خارجاً عما حسه . وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه ، فقد يبقى عندما يحس شيء ما في أنفسها .
- ١٠٠ وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل ، حتى إن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول<sup>(٣)</sup> ، وبعضها لا . فمن الحس

(١) ف بالأحرى : أى من المعارف . (٢) ص : خارج .

(٣) ف : حلم .

يكون حفظ<sup>(١)</sup> كما قلنا؛ ومن تكرير<sup>(٢)</sup> الذكر مرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة . ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

فليس إذن هذه القُنَيَات موجودة فينا منفردة؛ ولا أيضا إنما تكون فينا من ملكات أخرى أكثر في باب ما هي عالمة، لكن من الحسّ — مثال ذلك في الجهاد ، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادئ: والنفس هي الموجودة بهذه الحال < أى > على أنها يمكن أن تنفعل بهذا الانفعال .

وما قلناه منذ أول الأمر ولم نفصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس . فنقول : إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قبالة الكلي : وذلك أنها تحس بالجزئى إحساسا ، وأما الحس فهو بالكلي : مثال ذلك بالإنسان، لا بالإنسان هو قالياس . ثم نقف في هذه من الرأس إلى أن تثبت فيها معاني لا تتجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى الحيوان، وهذا هو واحد على مثال واحد .

فمن البين إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو .

(١) ف : ذكر . (٢) ف : الحفظ . (٣) ف : قائمة . (٤) ص : إن .



والمملكات التي في الذهن التي نصّدق بها، منها ما هي صادقة دائماً، ومنها [١٢٤١] ما تقبل الكذب — بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي العلم والعقل<sup>(١)</sup>. وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءاً وأتقن من العلم إلا العقل. والمبادئ أعرف من البراهين. وكل علم هو مع قول. والمبادئ: ١٠  
أما العلم فلا سبيل إلى أن يقع بها. ولما كان يوجد شيء يمكن أن يكون أكثر صدقاً من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه من قبيل أن مبدأ البرهان ليس هو برهاننا هو للمبادئ<sup>(٢)</sup>. فإذاً ولا مبدأ العلم أيضاً هو علم، ولذلك لم يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم. فيكون العقل هو مبدأ العلم، ١٥  
ويكون<sup>(٣)</sup> هو مبدأ اللبداً؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد<sup>(٤)</sup>.  
[تمت المقالة الثانية من «أنولوجيا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان».

نقل أبي بشر متى بن يونس القنّائي، من السرياني إلى العربي.  
نقلت من نسخة الحسن بن سوار.

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن اسحق بن زُرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي، فكان أيضاً موافقا لها [

(١) ش: أي البرهان. (٢) ش: أي الذي يعرف الحدود ومبادئ البراهين.  
(٣) ف: هو نحصل (وفوق هذه: أحد) المبادئ. (٤) تآكلت حروفها.  
(٥) هنا تعلية نفس القارئ الذي رأيناه من قبل، يقول فيها: "قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة، وفيها إعادات <...> به ولفظ غير متعلم ولم يسمع أن أغبرها، لكنني (؟؟) مذ علبت على ما وجدته من ذلك. ولسعود (؟) بن علي؛ والحمد لله وحده".



# كتاب الطوبى

نقل أبي عثمان الدمشقي



## بسم الله الرحمن الرحيم

[ ٢٤١ - ]

المقالة الأولى من كتاب طوييقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه - المجج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

١٨١٠٠ إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهياً لنا به أن نعمل من  
٢٠ مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة تُقَصَّد، وأن نكون — إذا أجبتنا جواباً —  
لم نأت فيه بشيء مضاداً. <sup>(٣)</sup> فينبغي أن نقول أولاً ماهو القياس ، وما هي أصنافه  
حتى يحصل لنا القياس الجدلي إذ كان هذا القياس نلتمس في هذا الكتاب .  
فنقول :

٢٥ إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوع  
شيء آخر غيرها من الاضطراب — فالبرهان هو القياس الذي يكون من  
مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل  
من مقدمات ما أولية صادقة .

٣٠ والقياس الجدلي هو الذي ينتج من مقدمات ذائعة .  
<sup>(٥)</sup>

(١) ف ( = فوق الكلمة ) : غرض ( نا ) .

(٢) ف : أي صناعة .

(٣) ش : أي لم نقل فيه قولاً متناقضاً .

(٤) تأكلت حروفها .

(٥) ف : المحاورى .

- ١٨٣١٠٠ والمقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها ، لا بغيرها ؛ وذلك  
٢٠ أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس<sup>(١)</sup> في مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشيء »<sup>(٢)</sup> ، لكن  
ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقا بنفسه .  
والمقدمات الذائعة هي التي يظنها جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة<sup>(٣)</sup>  
أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة .  
والقياس الممارى هو الذى يكون من مقدمات ذائعة في الظاهر ،<sup>(٤)</sup>  
٢٥ وليست ذائعة على الحقيقة ؛ أو الذى يكون في الظاهر من مقدمات ذائعة  
أو من ذائعة في الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعا في الظاهر [ ١٤٢٢ ]  
فهو أيضا ذائعا . وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة  
يكون تصوُّره في جميع حالاته مموَّها كما يعرض في مبادئ أقاويل الممارين ،  
لأن طبيعة الكذب تتبين فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى  
٣٠ فطنة ، فضلا عن غيره . فالأول من القياسين الممارين اللذين وصفنا ينبغي  
أن يسمى قياسا . وأما الثاني فينبغي أن يسمى مماريا ، فأما > أن  
يسمى < قياسا ، فلا ؛ لأنه في الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنتج .

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لا نطلب لها مبادئ . (٣) ف : يراها .

(٤) ش : في السرياني : من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى

يظن به أنه من المقدمات الذائعة في الظاهر ، أو من التي يظن أنها مشهورة .

(٥) ش : في السرياني : إنما نخيل خيالا برانيا ( بدون نقط في الأصل ) .

- وها هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهى المغالطات <sup>(٢)</sup> التى تكون من الأشياء التى تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض فى الهندسة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه أن يكون هذا الصنف يخالف القياسات التى وصفنا ، لأن الذى يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قياسا من مقدمات صادقة أولية ، ولا من مقدمات ذائعة : إذ كان ليس يدخل فى الحد ، وذلك أنه ليس يقتضيه ما يظنه جميع الناس ولا ما يراه <sup>(٥)</sup> أكثرهم ، ولا ما يظنه الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدا منهم ، لكنه يعمل القياس من المقدمات <sup>(٧)</sup> التى تخص الصناعة <sup>(٨)</sup> ، إلا أنها ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغى ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها ، استعمل المغالطة <sup>(٩)</sup> .

- فلينزل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هى هذه التى وصفنا . وبالجمل ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله فى جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصودنا فى شئ منها استيفاء القول المستقصى . ولكن الذى نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغناء والكفاية فى هذا الطريق الذى نحونا نحوه ، وهو أن يكون يتبنا لنا أن نتعرف كل واحد [ ٢٤٢ ب ] منها كيفها كان .

- (١) ها هنا = يوجد . (٢) ش : يعنى القياسات الرديئة التى تجرى مجرى الخطأ .  
 (٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .  
 (٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الاقتضابات .  
 (٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .  
 (١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

## < فائدة الجدل >

٢٥ ويتبع ما وصفنا أن نذكر الأشياء التي ينتفع فيها بهذا الكتاب : كم هي ؟ وما هي ؟

فقول إنه ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة <sup>(٢)</sup> ، وفي المناظرة <sup>(٣)</sup> ، وفي علوم الفلسفة . والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهر بين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نخرج فيما نقصد للحجة فيه . — فأما منفعة في المناظرة <sup>(٣)</sup> فمن قبل أننا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التي تخصهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لنتقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . — فأما منفعة في علوم الفلسفة فلا ، إذا قدرنا أن نتشكك في الأمرين جميعاً ، سهّل علينا في كل واحد من الأمور أن ندرك الحق <sup>(٥)</sup> والباطل <sup>(٤)</sup> . ٣٥

وقد ننتفع به أيضاً في أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئاً من الأشياء من المبادئ التي تخص العلم الذي نخو نحوه ، لأنها مبادئ <sup>(٦)</sup> أولى الجميع . فأما من الأشياء الذائعة في كل واحد فواجب ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأليقها بصناعة المنطق <sup>(٧)</sup> ، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتنقير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات . ١٠١

(١) ف : وهو . (٢) ف : الرياضة . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين . (٥) ش : بين ، يتبين . (٦) ص : مبادئ . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .



### < المهارة في الجدل >

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة<sup>(١)</sup> على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا في الخطا والطب وفي أمثالها من القوى<sup>(٢)</sup> ، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد<sup>(٣)</sup> أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن نفعل . فإن الخطيب ليس يقنع من كل وجه ، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه ، لكن متى لم يغفلا شيئا مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصلا الصناعة على الكفاية .

### < نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي >

فأولا ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوم هذه الصناعة . فإننا إذا حصلنا كم هي ، وما حالها [ ١٢٤٣ ] ، وأى الأقاويل هي ، وكيف نستنبطها ، كما قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية . فنقول : إن الأشياء التي منها الأقاويل و < الأشياء التي ><sup>(٤)</sup> فيها القياسات متساوية في العدد وواحدة بعينها . وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدمات ، والأشياء التي فيها<sup>(٥)</sup> تكون القياسات هي المسائل . < وكل مقدمة ><sup>(٦)</sup> وكل مسألة<sup>(٦)</sup> ، فإذا أن تكون خاصة أو جنسا أو عرضا . وذلك أن الفصل لما كان جنسيا ، وجب أن يرتبه مع الجنس ؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء ، ومنها ما لا يدل على ذلك ،

(١) ش : يريد صناعة الجدل . (٢) ف : الصنائع . (٣) ف : يشاء .

(٤) زيادة بالأحرى في الهاشم ، لعلها تصحيح . (٥) ف : عليها .

(٦) ش : قال : وجدنا في نسخة أخرى : كل مسألة تدل إما على خاصة ، وإما على جنس .

فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنسمِّ الدالَّ على ما هو الشيء  
 "حدًّا" ونسمي الجزء الثاني بالاسم العام لهما، أعني خاصة . فبينَّ مما قلنا أنه  
 يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حدًّا، وإما  
 خاصة، وإما جنسا، وإما عرضا . وليس ينبغي أن يظن بنا أحدٌ أننا نقول  
 إن كل واحدٍ من هذه إذا قيل على حدِّته فهو إما مسألة وإما مقدمة ، لكننا  
 نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسألة <sup>(٢)</sup> إنما تخالف المقدمة  
 بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حي — مشاء —  
 ذورجلين حدا للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحي  
 جنسا للإنسان؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حي — مشاء —  
 ذورجلين ، — حدٌّ للإنسان؟ وهل قولنا : "الحي" جنس للإنسان أم لا؟ —  
 كان مسألة . وعلى ذلك المثال يجرى الأمر في سائر الأشياء الأخر . فبالواجب  
 صارت المسائل والمقدمات متساويةً في العدد ، وذلك أنك قد تعمل من  
 كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها .

## ٥

### < دراسة عناصر الجدل تفصيلا >

وينبغي أن نقول : ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العرض؟  
 [٢٤٣] فالحد هو القول الدالَّ على ماهية الشيء <sup>(٣)</sup> . وقد يوصف أيضا  
 بأنه قولٌ مكان اسم ، أو قول مكان قول ، لأنه قد يمكننا أن نحدَّ بعض الأشياء  
 (١) ف : على . (٢) تأكلت حروفها . (٣) ف : بالأحر : في السرياني :  
 في نفس جوهره .

التي يستدل عليها بقول . فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البين أنهم ليس يوقون تحديد المعنى ، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغي أن نجعل ما يجرى هذا المجرى داخلا في باب الحد ، مثل قولنا : <sup>(١)</sup>الاتق بحيل . وكذلك قولنا : هل الحس والعلم شيء واحد بعينه ؟ أم أحدهما غير الآخر ؟ فإن أكثر البحث <sup>(٢)</sup>أيضا إنما يكون في الحدود عن : هل الشيء واحد بعينه ، أو هو غير ؟ وبالجملة ، فينبغي أن نسعى جميع الأشياء التي هي والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب الحدود .

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بين من ذاته . فإننا إذا قدرنا أن نقول الشيء بعينه والغير ، أمكننا الاحتجاج في الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أننا إذا بينا أنه ليس فيها الشيء بعينه ، نكون قد أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذي وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفي في تثبيت الحد أن نبين أن الشيء بعينه فيه موجود . فأما في إبطاله فقد يكفي أن نبين أنه ليس فيه الشيء بعينه .

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه في الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو للإنسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

(١) ف : بالاجر : الواجب . ش : في السرياني : الاتق هو ما هو جيل .

(٢) ف : بالأحر : الفحص ، المداورة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف ؟

(٤) ف : تدارس في . (٥) ف : للشيء .

(٦) تأكدت حروف هذه الكلمة والتي تليها . (٧) ف : تصحيح .

(٨) ف : نين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .

النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة ، بمنزلة [ ١٢٤٤ ] النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات . فإن قيل لما يجرى هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء . فإن وجود الشيء يمتنع إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات ، وذو الرجلين وإنما يقال إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس وإلى الكلب . والأمر بين في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل . وذلك أنه ليس يجب ضرورة متى وجد شيء ينم أن يكون الإنسان موجودا .

٢٥

٣٠

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو — وهي التي يليق بنا أن نأتى بها إذا سألنا عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سألنا عن الإنسان ما < هو > أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هي في جنس واحد بعينه وهي مختلفة<sup>(٦)</sup> ، أم في جنسين مختلفين ، وإنما هي في مذهب الجنس ، لأن ما يجرى هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه . وذلك أننا إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا

٣٥

(١) ف بالأحر: لشيء ما... (٢) ف بالأحر: في وقت من... (٣) ف بالأحر: يقال (بدلا من : وإنما يقال) . (٤) شه : أى اذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو . (٥) خرم سقط ما كان به في الورقة التالية ولصق بها . (٦) تأكلت حروفها . (٧) تحتها : أنه .

- ١٠٢ إن هذين داخلان في جنس واحدٍ بعينه. فإن نحن بَيَّنَّا أنه جنسٌ لأحدهما،  
غيرُ جنسٍ للآخر، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنسٍ واحدٍ بعينه.  
والعَرَضُ هو ما لم يوجد واحداً من هذه : لا حدّاً ، ولا خاصّةً ،  
ولا جنساً ، وهو موجود في الشيء ، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحدٍ  
بعينه كائناً ما كان ، وألا يوجد — بمنزلة<sup>(١)</sup> الجلوس ، فإنه يمكن أن يوجد لواحدٍ  
بعينه كائناً ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد ؛ وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانعٌ  
يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرّةً أبيض ، ومرّةً غير أبيض . والثاني من  
حدّى العَرَضِ أجودُ من الأول<sup>(٢)</sup> ، لأن الأول إذا قيل احتاج من يريد أن  
يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة . فأما الثاني فكاملاً بنفسه ،  
يُسْتغْنَى به على حدّته في معرفة الموصوف ما هو . وينبغي أن نضيف إلى  
العَرَضِ مقاييسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العَرَضِ ،  
مثال ذلك قولنا : أيهما أثر ؟ : الجميل ، أو النافع ؟ وأي المذهبين ألدُّ<sup>(٣)</sup> :  
الذي تستعمل فيه الفضيلة ، أو الذي يُنْهَمَك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما  
يقال على هذا المثال . فإن البحث في أمثال هذه كلها إنما هو عن : أي الاثنين<sup>(٤)</sup>  
يكون لزوم المحمول به أخرى ؟<sup>(٥)</sup>

وبَيِّن من هذه أنه ليس يمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء  
أن يكون العَرَضُ خاصة : < بمنزلة > الجلوس الذي هو عَرَضٌ . فمضى أَلْفِي

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ف : أفضل . (٣) شه : السيرتين .  
(٤) ف : الطلب . (٥) ف : أول . (٦) خرم .

إنساناً جالساً وحده، صار الجلوس له في ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالساً هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالساً .  
فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون . ٢٥

## ٦

### < دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق به أن يقال في الحدود . وذلك أننا إذا بينّا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنساً ، أو أن شيئاً ما قد وصف في القول لا يوجد له ، كالذي يقال في العرض ، نكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفاً — أن يكون جميع ما عددنا [١٢٤٥] داخلاً في مذهب الحدود بضرب من الضروب . ٣٠

ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتبس في جميعها طريقاً واحداً كلياً، لأن هذا أمر ليس يسهل وجوده . وإن وجد، كان في غاية الإغماض ولم ينتفع به في هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تخص واحداً واحداً — فينبغي أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيجب ١١٠٣

(١) ف : يصلح .  
(٢) ف بالأحر : أى الذى وصف على أنه جنس .  
(٣) ف : قانوناً .

أن نضم كل واحد منها إلى أخص الأشياء به ونسميها الداخلة في باب الحد والداخلة في باب الجنس<sup>(١)</sup>. ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحد منها.

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحو يقال فنقول : إنه يظن بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أننا قد اعتدنا < أن نقول > في الشيء بعينه إنه كذلك : إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس . أما في العدد فتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع — بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع . وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس — بمنزلة الإنسان والفرس : فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس . وقد يظن بالماء الذي < هو > خارج من عين واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحد بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت [ ٢٤٥ ب ] فرقا ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغي أن يرتب هذا الصنف أيضا في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء

(١) ف : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .

٢٠ واحد بعينه في النوع كيفاً كان ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضها بعضاً . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماءٍ شَيْءٌ واحدٌ بعينه في النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشيء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .

٢١ والشئ بعينه في العدد قد يُظَنُّ بالإجماع عند الناس كلهم أنه أَوَّلُ ما يوصف بذلك . وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة ، أحقُّها وأولها بالتقديم ما وُصف واحداً بعينه بالاسم أو بالحد ، كالحال في الثوب والرداء ، وفي قولنا للإنسان : حَيٌّ مِثْلُ ذَوْرَجَلِينَ . والنحو الثاني ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال في قولنا : قابل للعلم — في الإنسان ، وفي قولنا : سارِم إلى فوق بالطبع — في النار . والنحو الثالث ما وُصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — في سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد .

٣٥ ومن أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ما قيل في هذا الموضع تغيير الألقاب . وذلك أننا مراراً كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يُدْعَى إلينا بإنسان من قومٍ جلوس باسمه ، غيرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعونا بالجلوس أو المناظر لظننا بأن الأمر بين في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدة بعينها .



## < براهين الألفاظ المحمولة >

١٠٣ فالشيء بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأول التصديق — بأن  
الافتاويل إنما هي ممّا<sup>(١)</sup> وصفنا أولاً وبما [ ١٢٤٦ ] وصفنا وفيما<sup>(٢)</sup> وصفنا —  
هو الذى يكون بالاستقراء . وذلك أن باحثاً إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ  
من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحدة، وإما عن الخاصة ،  
وإما عن الجنس ، وإما عن العَرَض .

والتصديق الآخر هو الذى يكون بالقياس . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً  
أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه .  
فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل  
على ماهية الشيء فهو حد ؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ  
كانت الخاصة مارجع على الشيء بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن  
كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التى يقال فى حد الموضوع ،  
أو ليس منها . فإن كان مما يقال فى الحد فهو إما جنس وإما فصل ، لأن  
الحد مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال فى الحد فمن البين  
أنه عَرَض ، لأننا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بحد ولا خاصة ولا جنس ،  
وهو موجود فى الشيء الذى هو له عرض .

(١) ش : معنى من المقدمات ثم من التى ذكرها التى منها تحدث المقدمات .

(٢) ش : معنى فى المسائل فى الأربعة التى منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .

## < المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

- وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدد<sup>(١)</sup> أجناس المقولات التي فيها توجد هذه  
 ٢٠ الأربعة التي وصفنا . فنقول : إن عدتها عشرة : ما هو الشيء<sup>(٢)</sup> ؛ والكَم ؛  
 والكيف ؛ والمضاف ؛ وأين ؛ ومتى ؛ والنَّصبة ؛ وله ؛ ويفعل ؛ وينفعل .  
 وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدَّ أبداً في واحد من هذه العشر  
 مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل  
 على ما الشيء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات  
 ٢٥ الآخر . ويبيِّن [ ٢٤٦ ب ] من هذه أن الإنسان إذا دلَّ على : « ما الشيء »  
 فمرة يدل على جوهر ، ومرة على كم ، ومرة على كيف ، ومرة على واحدة  
 من المقولات الأخر . وذلك أن واضعاً لو وضع إنساناً ثم قال : إن هذا  
 الموضوع إنسان هو أو حَيٌّ ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا  
 ٣٠ وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول  
 ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عِظماً مقدَّار ذراع فقال : إن  
 هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظَم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم .  
 وكذلك يخرج الأمر في الآخر : وذلك أن كل واحدٍ من أمثال هذه إنما كان  
 ٣٥ هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ؛ وإن كان  
 يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات  
 الأخر . — فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الأقاويل ، وهذه عدتها .  
 ١١٠٤ (١) ف بالأحر : تفصل ، نميز . (٢) ف بالأحر : يريد الجوهر . (٣) ف بالأحر : يجري .

### < القضايا الجدلية >

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف تقتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج . ولنحدد أولا المقدمة المنطقية ما هي ، والمسئلة المنطقية ما هي <sup>(١)</sup> .  
وليس يجب أن نضع كل مقدمة منطقية <sup>(٢)</sup> ، ولا كل مسئلة منطقية <sup>(٢)</sup> . وذلك  
أنه ليس أحد ممن له عقل يقدم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر  
للناس كلهم أولا أكثرهم ، لأن هذا ليس فيه شك ، وذلك لا يضعه أحد  
من الناس .

والمقدمة المنطقية <sup>(٢)</sup> هي مسئلة ذائعة <sup>(٣)</sup> إما عند جميع الناس ، أو عند  
أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة  
منهم ، من غير أن تكون مبدعة . وذلك أن الإنسان أن يضع ما يراه  
الفلاسفة متى لم يكن مضادا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة <sup>(٤)</sup> والمضادة  
أيضا التي يظن بها أنها ذائعة إذا قدمت [ ١٣٤٧ ] على جهة التناقض .

وجميع الآراء أيضا الموجودة في الصناعات المستخرجة <sup>(٥)</sup> قد تكون  
مقدمات منطقية <sup>(٦)</sup> ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحد  
بعينه ذائعا ، فقولنا إن الحس بالمتضادات واحد بعينه يرى أنه ذائع . وإن  
كان قولنا إن كان يوجد نحو واحد بالعدد ذائعا ، فقولنا يوجد غناء واحد <sup>(٧)</sup>

(١) ف بالأحر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحر : جدلية .

(٣) ف بالأحر : مقبولة . (٤) ف بالأحر : بالمقبولة (٥) ف

بالأحر : المستنبطة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : في (العدد) .

بالعدد ذائع . وإن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد غناء أكثر من واحد ، ذائع<sup>(١)</sup> . وذلك أن هذه كلها يشبه أن تكون متشابهة متجانسة . وكذلك الأشياء المضادة للذائعة<sup>(٢)</sup> إذا قدمت على جهة التناقض ظهرت ذائعة<sup>(٣)</sup> ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا ، فإن قولنا أيضا : لا ينبغي أن نسيء إليهم<sup>(٤)</sup> ، ذائع<sup>(٥)</sup> . فأما ضد هذا القول فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصدقاء . فأما المناقض له فقولنا : ليس ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجري الأمر في الأشياء الأخر . وقد يظهر<sup>(٥)</sup> بالمقايضة أن الضد على الضد<sup>(٦)</sup> أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسيء بالأعداء . وقد يظهر<sup>(٥)</sup> أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء . وسننظر في هذا الأمر هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله في المتضادات .

ومن البين أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون مقدمات منطقية<sup>(٧)</sup> ، لأن الواضح أن يضع الأشياء التي يعتقد أنها الحدائق بهذه الصنائع : مثل الطبيب فيما يوجد في صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة ؛ وكذلك الأمر في الصنائع الأخر .

(١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولا .

(٤) ف : بهم . (٥) ف : يظن . (٦) تحتها : في .

(٧) ف : تؤخذ (مهملة النقط) . (٨) ف بالأحر : محاورية ، جدلية .

### < المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

- المسئلة المنطقية هى طلب معنى ينتفع به فى الإيثار للشيء والهرب منه ،  
[ ٢٤٧ ب ] أو فى الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعِينٌ  
على شىء آخر من أمثال هذه ، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا  
ولا كذا ، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدوه الجمهور ، وإما  
ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه . وذلك أن  
بعض المسائل يُنتَفَعُ بمعرفته فى الإيثار للشيء أو فى الهرب منه — مثال ذلك  
قولنا : هل اللذة مؤثرة ، أم لا . وبعضها يُنتَفَعُ به فى العلم به فقط ، مثل  
قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ وبعضها لا يُنتَفَعُ بها أنفُسُها فى شىء من  
هذين المعنيين ، بل هى مُعِينَةٌ على بعض هذه . وذلك أن كثيرا من الأشياء  
ليس نريد أن نعلمها هى فى أنفسها ، بل إنما نريدها لغيرها ، أغنى لنعلم بها  
أشياء أخرى . وههنا أيضا مسائل لها قياسات متضادة ، وذلك أنه قد يقع  
فيها شك : هل هى كذا ، أم ليس هى كذا ؟ من قِبَلِ أن فى كلا المعنيين  
أقوال مَقْنَعَةٌ ، والتى ليس لنا أيضا فيها حُجَّةٌ إذ هى عظيمة لظننا بأن قولنا  
فيها : لم ذلك ؟ عَسِرٌ — مثال ذلك : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ فإنَّ لِمَطَالِبِ  
أن يطالب بأمثال هذه . فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا .

(١) ف : المحاورية ، الجدلية . (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضا مما لا يكون الفلاسفة .

(٣) ف : الاختيار . (٤) ف : لنفسها . (٥) ص : كل . (٦) ف : قول .

٢٠ والوضع هو رأى مبدع<sup>(١)</sup> لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض<sup>(٢)</sup>، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء يتحرك، وما قاله مالمس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحزن أن يهتم<sup>(٣)</sup> الإنسان بقول شاذ يحكم بضد الآراء ، أو يهتم بالأشياء التي فيها قول مضاد للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكونا وإما أزليا ، كما نقول السوفسطائية إن الذى هو موسيقار ويصير نحويًا ليس هو متكونا ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظن به أنه شيء لأن فيه قولًا .

٣٠

فالوضع أيضا مسألة ، وليس كل [ ١٢٤٨ ] مسألة وضعًا ، لأن بعض المسائل يجرى مجرى ما لا يُعتقد فيها أن الأمر كذا أو كذا ، والأمر في أن الوضع مسألة ما ، بين ، وذلك أنه واجب ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك الجمهور في الوضع على الفلاسفة ، وإما أن يتشكك أحد الفريقين : أيهما كان ، على أنفسهم ، من قيل أن الوضع رأى ما مبدع<sup>(٤)</sup> .

٣٥

وتكاد أن تكون المسائل الجدلية في هذا الموضع تسمى أوضاعًا ؛ وليس في ذلك خلافٌ كيفما قيل ، لأننا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسمًا ، لكن الذى نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها أيما هي .

١١٠٥

(١) ف : ظن : (٢) ف : يضاد . — أنطستانس = Antisthenes ، ايراقليطس = Heraclitus ، مالمس = Melissus . (٣) ف : يكثر . (٤) ف : لقول . (٥) ف : يضاد . (٦) ف بالآخر : ظن . (٧) ف : أصنافها .

- وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسألة، ولا عن كل وضع؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكاً مما يحتاج فيه إلى قول، لا إلى عقوبة أو حس.
- وذلك أن الذين يشكون فيقولون: هل ينبغي أن يعبد الله، أم لا؟ وأن يجب أن يُكرم<sup>(١)</sup> الوالدان أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة. والذين يشكون فيقولون: هل الثلج أبيض، أم لا؟ — يحتاجون إلى حس. ولا يجب أن يشكك أيضاً فيما كان البرهان عليه قريباً جداً، ولا فيما كان البرهان عليه بعيداً جداً، فإن ذاك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيراً من أن يكون مقدمة يُتناقض بها.

## ١٢

### < البرهان والاستقراء الجدليان >

- وإذ قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية<sup>(٤)</sup>. فنقول: إن أنواعها نوعان: أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس. وقد قلنا ما القياس فيما تقدم. — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الربان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل. والاستقراء هو أكثر إقناعاً وأبين وأعرف في الحس، وهو مشترك للجمهور. فأما القياس فهو أشد إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين.

٢٠

(١) ص: الوالدان. وقد ضرب على « أن يكرم » بالقلم الأحمر وصحح « يحب » بـ « يكرم ». (٢) ص: فيقولو. (٣) س: ويجوز أن يقال: أبعد كثيراً من مقدار صناعة رياضية. (٤) ف: المحاورية، الجدلية.

١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التي بها يستخرج [ ٢٤٨ ب ] القياس ، فأربع : إحداهن اقتضاب<sup>(١)</sup> المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج<sup>(٢)</sup> الفصول ؛ والرابعة البحث<sup>(٣)</sup> عن الشبه . وقد توجد ثلاث من هذه بضرب من الضروب مقدمات ، لأنه قد يمكننا أن نعمل في كل واحدة منها مقدمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع مأثور ، وإن الحسن يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن يوجد<sup>(٥)</sup> ، وذلك لا يمكن هذا<sup>(٦)</sup> فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خصب<sup>(٧)</sup> البدن عند خصب البدن . فالمقدمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاء كثيرة ؛ والثانية من الفصول ؛ والثالثة من الأشباه .

٢٥

٣٠

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن نتخير<sup>(٧)</sup> المقدمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدمة بأن نتصفح : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ، أو أكثرهم ، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادة للظاهرة ، وجميع

٣٥

١٠٥ ب

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .  
(٤) ف : فارق . (٥) ف : يرجع . (٦) ف : ذلك . (٧) ف : تنصيد .



الآراء التي في الصنائع . وينبغي أن نقدم الآراء المضادة التي هي في الظاهر  
 ذائعة على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار  
 باستعمال الذائعة منها فقط ، لكن والشبهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا  
 إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحس بها كذلك ، أو قولنا إن الحس  
 بالمتضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأنا إنما ننظر بأن نقبل  
 شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجري في الحواس  
 الباقية . وذلك أنا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخْرِجَ ؛ وعلى ذلك  
 المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال في سائر الحواس الأخر . وأيضا ينبغي  
 أن نأخذ ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع  
 مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين لا يفهمون في أي شيء من الأشياء  
 ليس هي كذلك . وينبغي أن نتخير أيضا [ ١٢٤٩ ] من الأقاويل المثبتة  
 في الكتب ونثبت ما في جنس جنس ونضعه ناحية — مثال ذلك أنك  
 إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه  
 آراء واحد واحد — بمنزلة ما نقول إن أنبادقليس يرى أن اسطقسات الأجسام  
 أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

وقد توجد أجناس المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم

ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات خلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف :

نقتضب . (٥) ص : الذين . (٦) ف : نلتقط . (٧) تحتها : تقوله .

ومنها مقدمات منطقية . فالخلقية مثل قولنا : لمن أولى أن نطيع : لا بآثنا<sup>(٢)</sup> ،  
أو للنواميس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العلم بالمتضادات  
واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ والطبيعية مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ ٢٥  
وكذلك يجرى الأمر في المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة  
من هذه التي تقدم ذكرها ، إنما هي بتحديد يُوفّيها إياها . لكن ينبغي أن  
أن نلتبس تعرّف كل واحدة منها بالارتياض في الاستقراء بعد تفقدنا إياها<sup>(٤)</sup>  
بحسب المثالات التي تقدم وصفها . — فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على ٣٠  
جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغي أن نأخذ جميع المقدمات<sup>(٥)</sup>  
أخذاً كلياً بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . مثال  
ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتضادات  
واحد بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى  
هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضاً من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة ٣٥  
— مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [ ٢٤٩ ب ] واحدٌ بعينه ،  
والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك في سائر الأشياء الأخر . ١١٠٦

## ١٥

### < البحث عن الألفاظ المشتركة >

فما وصفناه كافٍ في أمر المقدمات . وينبغي أن نبحث عما يقال  
على أنحاء كثيرة . وليس يجب أن نلتبس وصف الأشياء التي تقال على

- |                     |                    |                    |
|---------------------|--------------------|--------------------|
| (١) ف : ينبغي .     | (٢) ف : للوالدين . | (٣) ص : والطبيعة . |
| (٤) ف : بالاعتیاد . | (٥) ف : تقتضی .    | (٦) ف : اقتضابا .  |

- جهات<sup>(١)</sup> مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أقاويلها — مثال ذلك أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال بها إن المصحح والمُخَصَّب خير فقط ، لكن وبأن تلك كيفيات ما ، وهذه فاعلات شيء ما ، لا أنها كيفيات ما . وكذلك يجري الأمر في سائر الأخر .
- وينبغي أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ، أم على نحو واحد ؟ فنبحث أولا عن الضد ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفا في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أول أمرها ، بمنزلة « الحاد » فإن ضده في الصوت « الثقيل » ، وفي العظم الكال . فمن البين أن ضد الحاد يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحاد أيضا يقال كذلك ، لأن في كل واحد منهما يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد المضاد للثقيل والكال واحداً بعينه . والمضاد لكل واحد منهما هو الحاد . وأيضاً ضد الثقيل في الصوت الحاد ، وفي العظم الخفيف ؛ فالثقيل إذاً يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضده في الحى السمج ، وفي الثوب الوسخ : فالنظيف إذاً اسم مشترك . وفي بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلاً ، لكن الاختلاف فيها بين لاهالة بالنوع ، كالحال في الأبيض والأسود [ ١٢٥٠ ] فإنه قد يقال صوت أبيض<sup>(٢)</sup> وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) شه : من عادة اليونانيين أن يسموا الصوت الصافي أبيض .

لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء . فأما بالنوع  
فاختلافهما بين جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون  
على مثال واحد؛ وذلك بين من الحس ، لأن الحس بالأشياء التي هي واحدة  
بعينها في النوع واحد بعينه . والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون ٣٠

ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر  
بالسمع . وكذلك الحاد الذي يقال في الطعوم والذي يقال في الأعظام :  
أحدهما يحكم عليه باللس والآخر بالدوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان  
بالأسماء، لا في أنفسهما ولا في أضدادها ، لأن كل واحد منهما هو الكال . ٣٥

وأیضا ينبغي أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضد ما، والآخر ليس له ضد  
من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التي تكون من قبل الشرب  
ضدها الأذى الذي يكون من قبل العطش ، واللذة التي تكون من قبل العلم  
بأن القطر مبين للضلع ليس لها ضد . فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة .  
والحبة التي تكون بالفكر ضدها البغضة . فأما المحبة التي تكون في فعل الجسم ١٠٦  
فلا ضد لها ؛ فمن البين أن المحبة اسم مشترك .

وأیضا ينبغي أن ننظر في المتضادات التي بينها وسط ، إذا كان صنف  
منها يوجد فيه وسيط، والصنف الآخر: إما ألا يوجد فيه وسيط، أو إن كان  
يوجد في الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه، بمنزلة الأبيض ٥

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القبله ، فإن اليونانيين يسمون القبله باسم  
المحبة . — يقصد الجاع . (٣) ص : وسيطاً .

والأسود: فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأدكن، وليس بينهما في الصوت وسيط، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل<sup>(١)</sup> كما يزعم قوم [٢٥٠ ب] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود. فالأبيض إذاً اسم مشترك به وكذلك الأسود.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة، وصنف آخر فيه وسيط واحد، كالحال في الأسود والأبيض. فإن الوسائط بينهما في الألوان كثيرة، وفي الصوت واحد وهو المتخلخل.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض: هل يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة، مثال ذلك: الذي لا يُبصر؛ فإنه يقال على أنحاء كثيرة: أحدها على الذي ليس له بصر، والآخر على الذي لا يستعمل البصر. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذي يُبصر يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن كل واحدٍ من صنفى قولنا: «لا يبصر» يقابله شيء ما، أعنى أن الذي ليس له بصر يقابله الذي له بصر، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العدم والملاكمة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس

٢٥ يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن . والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضع نتقابل على جهة العدم والملكية بين ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسنيين ، أعني حس النفس وحس البدن .

وأيضا ينبغي أن نبحث عن التصاريف <sup>(١)</sup> . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن في كل واحدة من

الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عدالة ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رأيه وللذي يحكم بما يجب ، إنهما قد حكما حكما بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجري الأمر في العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المصحح

يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذي يفعل الصحة يقال له مُصَحِّح ، وكذلك الذي يحفظ الصحة والذي يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذي يفعل ويحفظ ويدل < على الصحة > .

وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر الأخر ، أعني أنه إذا كان شيء يقال على أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاء كثيرة .

وإن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وينبغي أن نبحث عن أجناس الحمل الذي بحسب الاسم : هل هي

واحدة بعينها في الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك المحمود ، فإنه في الأطعمة ما يُحدث

اللذة ، وفي الطب ما يُحدث الصحة ، وفي النفس ما تكون به بحال ما ، أعني

(١) ف : ير يد بالتصاريف الاشتقاق .

عفيفة أو شجاعة أو عادلة . وكذلك في الإنسان أيضا . ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات ، مثل الكائن في وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن في وقته ؛ ويقال مرارا كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل ، فإنه قد يقال للمعتدل أيضا محمود . فالحمود إذا اسم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه في الجسم اللون ، وفي الصوت الحس المسموع ، وكذلك الحاذ ، إذ ليس يقال واحدا بعينه على جميع الأشياء — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسريع ، كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد ، وقولنا الزاوية الحادة ، التي هي أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

وينبغي أن نبحث عن أخبار الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه : هل هي مختلفة وليس بعضها مرتبة تحت بعض ، كقولنا للآلة حمار وللحيوان حمار . وذلك أن الحد الذي بحسب اسمها مختلف ، [ ٢٥١ ب ] لأن الحيوان يقال بحال ما ، والآلة تقال بحال أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل مختلفة — مثال ذلك الغراب : فإن الحى ذا الريش جنس له . فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذوريش وحى ، فقد قلنا إنه بحال ما . فالجنسان إذا كلاهما محمول عليه . وكذلك إذا قلنا في الغراب إنه حى طائر ذورجلين ، فقد قلنا إنه ذوريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما . قلاهما على الغراب .

(١) ش : يريد المعتدل في مقداره . (٢) ف : في كل .

(٣) ف : آلة يستعملها التجارون . (٤) ف : يعنى حدودها .

(٥) ص : كليهما . (٦) ص : محمولات ؛ ف : يحملان .

فأما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك

أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حى ، ولا إذا قلنا حى فقد قلنا آلة . وينبغى  
(١)  
أن تعلم أنه ليس إنما يقال أجناسٌ مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع  
(٢)  
فقط ، بل قد يقال أيضا في الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على  
(٣) (٤)

٣٠

أنحاء كثيرة ، فمن البين أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

٣٥

وقد يُنتَفَع أيضا بالنظر في الحد الذى يكون عن المركب ، مثل الجسم  
الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ،  
فينبغى أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم في المتفقة أسماؤها  
كالحال في اللذين وصفناهما الآن ، وذلك أن أحدهما يصير جسما له لون  
بحال كذا ، والآخر صوتٌ حسن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم  
والصوت لم يكن الباقي منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون  
كذلك لو كان الأبيض الذى قيل فى كليهما اسمًا متواطئا .

١٠٧

وقد يخفى علينا فهم الاتفاق فى الاسم فى الأقاويل نفسها أيضا مرارا  
كثيرة . ولذلك أيضا ينبغى أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال  
[ ٢٥٢ ] قائل إن الدال على الصحة والفاعل للصحة هو الذى حاله عند  
الصحة حال اعتدالٍ ، لم يجب أن يدفع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

١٠

(١) ش : فى نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : نقول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشئ الذى يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يعرض . (٦) ف : لزوم .



اعتدال ماهو في كل واحدٍ منهما فنقول : إن هذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة ، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيّة ما .

وأيضاً ينبغي أن ننظر ألا تكون متفقة في الشّبّه أو في الأكثر، بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حادّ وصوت حادّ ؛ فإن هذه ليست تقال بيضاً وحادة على مثال واحد في الشّبّه ؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر . فالأبيض إذاً والحادّ من المتفقة في الأسماء . وذلك أن المتواطئة كلها متفقة ، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر، وأما أنهما على مثال واحد في الشّبّه . — ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض ففصولها

أيضاً مختلفة بالنوع بمنزلة الحيّ والعلم (فإن فصولها مختلفة) ، فينبغي أن ننظر هل الأشياء التي تحت اسم واحدٍ بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللحجم <sup>(١)</sup> : فإن صوتاً يخالف صوتاً بأنه حادّ ، وكذلك حجم يخالف حجماً <sup>(٢)</sup> . فالحادّ إذاً اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .

وأيضاً ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء ، التي هي بعينها تحت اسم واحدٍ بعينه ، مختلفة — بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجسام والذي في الأغاني <sup>(٣)</sup> . فإن الذي في الأجسام فصوله الذي يجمع البصر ويفرقه ، والذي في الأغاني ليس فصوله هذه بعينها . فاللون إذاً من المتفقة في الاسم ، لأن الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولها واحدة بعينها .

(١) ف : وللقدر . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقداراً .

(٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللون .

وأيضاً لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلاً . فينبغي أن ننظر في الشئتين اللذين تحت اسم واحد [ ٢٥٢ ب ] : هل أحدهما نوع والآخر فصل — مثال ذلك « الأبيض » ، فإن الذى فى الجسم نوع للون ، والذى فى الصوت فصل . وذلك أن صوتاً يخالف صوتاً بأنه أبيض . فينبغى أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فى هذه الأشياء وأمثالها .

٣٥

## ١٦

### < البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر فى حال الفصول بعضها عند بعض فى الأجناس أنفسهم ، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدل الشجاعة ، والحلم للعفة ، فإن جميع هذه من جنس واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التى من جنس واحد بعينه كالعلم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر أيضاً فى التى من جنس بالقياس إلى التى من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضها من بعض متباعداً بعداً كثيراً ، كقولنا : بماذا يخالف الحس العلم ، لأن الفصول — فى الأشياء المتباعدة بعداً كثيراً — بيّنة جداً .

١٠٨

## ١٧

### < البحث عن المشابهة >

وينبغى أن نبحث عن التشابه فى الأشياء التى توجد فى أجناس مختلفة إن كان حال هذا الشئ عند غيره كحال آخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس . وإن كان حال شئ عند غيره

١٠

(١) ص : فهذه . (٢) ف بالأحر : فى .

كحال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين كحال العقل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون. وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتباعدة جدًا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

- وينبغي أن ننظر أيضا في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهته متشابهة.

## ١٨

### < الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

- وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة<sup>(١)</sup> يقال، في الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أخرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحو ٢٠ يقال. وقد ينتفع به أيضا في أن [١٢٥٣] تكون القياسات في المعنى نفسه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمحيب على شيء واحد بعينه. فإذا تبين على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم ينح ٢٥ بالقول نحوه. — وقد ينتفع به أيضا في أن يُغالطَ وألا يُغالطَ. وذلك أنا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحاً بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتفق

(١) ف : نحو.

- ٣٠ أن يكون المحجب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء . وليس هذا ممكناً في الجميع ،  
لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أنحاء كثيرة منها ما هي صادقة ، ومنها  
ما هي كاذبة . وليس هذا الفن خاصاً بالجلد ، ولذلك ينبغي لأصحاب الجدل  
٣٥ أن يتوقَّوا هذا المعنى أصلاً ، أعني أن تكون مجادلتهم في الاسم ، إلا أن  
يخس الواحدُ بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة في الشيء الموضوع .  
ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير ،  
١٠٨ ب وفي تعرّف كل واحد من الأشياء ما هو . والأمر بين في أنه نافع  
في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير . وذلك أنا إذا وجدنا فصلاً  
للأشياء التي نقصد نحوها — أي فصلٍ كان — ، نكون قد قلنا أن ليس  
هو واحداً بعينه . فأما منفعته في تعرّف كل واحد من الأشياء ما هو ، فلا أنه  
٥ من عادتنا أن نفرق القول الذي يخص جوهر كل واحد بالفصول التي  
تخص واحداً واحداً من الأشياء .  
فأما النظر في الشبه فنسأله في أقاويل الاستقراء وفي قياسات  
[ ٢٥٣ ب ] الوضع وفي أداء الحدود . فأما في أقاويل الاستقراء فلأننا  
١٠ إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء ، وذلك  
أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشباه .  
وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء  
كالحال في واحد منها ، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن ننظر في أي شيء منها كان  
(١) ف : المقصود . (٢) ف : بينا . (٣) ف : يعني الشرطية .

- ١٥ إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه ،  
لأننا إذا بيننا ذلك نكون قد بيننا الشيء الذي قصدنا له من الوضع ، لأننا إذا  
وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان<sup>(١)</sup> .  
وأما في أداء الحدود ، فلأننا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد  
لم يذهب علينا إذا حددنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن  
نضعه ، وذلك أن أولى الأشياء العامة بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو<sup>(٢)</sup> .  
وكذلك أيضا النظر في الأشباه قد يُنتَفَع به عند التحديد في الأشياء الكبيرة  
التباعد كقولنا : سيكون الريح في البحر ، وركود الهواء شيء واحد بعينه ، لأن  
كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد ، لأن كل واحد  
منهما مبدأ . فلذلك متى وفينا الجنس العام في الجميع لم يظن بنا أحداً أننا قد  
حددنا حداً غريباً . ويكاد أن يكون الذين يحدون على هذا الوجه اعتادوا  
أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ  
الخط . فمن البين أنهم يضعونهما في الجنس العام لكليهما .  
فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فأما المواضع التي ينتفع  
فيها بما وصفنا فهي ما نصف .

[ تمت المقالة الأولى من كتاب "طوبيقا" لأرسطوطالس ]

[ قوبل به ]

(١) م : في نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحتمل أن يعبر عن هذا المعنى

بعبارة أخرى وهي : والأولى من الأمور العامة بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...



## بسم الله الرحمن الرحيم

[ ١٢٥٤ ]

المقالة الثانية منه

٣٥

### < مواضع العَرَض المشتركة >

١

#### < استهلال عام >

قال :

إن من المسائل<sup>(١)</sup> ماهى كلية ، ومنها ماهى جزئية . فالكلية مثل قولنا  
إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد  
لذة واحدة خير ، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا . والتي تثبت وتبطل  
بالكلية مشتركة لجنسى المسائل كليهما . وذلك أنا إذا بيننا أن الشئ يوجد  
للكل ، نكون قد بيننا أنه موجود للبعض<sup>(٢)</sup> . وكذلك إذا بيننا أنه ليس يوجد  
ولا لواحد ، نكون قد بيننا أنه ليس يوجد للبعض<sup>(٣)</sup> . فينبغى أولا أن نتكلم  
فى التى تبطل إبطالا كليا من قبل أنها مشتركة للكلية والجزئية ، ومن قبل  
أنها أخرى بأن تستعمل الأوضاع فيما يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الجدلين  
إنما من شأنهم أن يُبطلوا الأقاويل . ومن أصعب الأمور أن تنعكس  
التسمية المشاكلة المأخوذة من العَرَض ، وذلك أن الذى يكون بجهية من

١٠٩

٥

١٠

(١) ف : المطالب . (٢) ف : لواحد

(٣) ش : فى السريانى : ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل فى أنه موجود

أو غير موجود . (٤) ف : يعنى المسائل .

- الجهات وليس بكل، فإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها . وذلك أنه واجب، ضرورةً ، أن يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصة ومن الجنس — مثال ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين، ١٥ كان الذي يعكسه فيقول : إنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين — صادقا . وكذلك أيضا من الجنس : فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ فهو حيٌّ . ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصة أيضا . وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه قابل للنحو، فهو قابلٌ للنحو ، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه ٢٠ [ ٢٥٤ ب ] أن يكون إنما يوجد في بعض الشيء<sup>(٢)</sup>، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد . فأما في الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون في بعض الشيء بمنزلة البياض والعدالة . فإنه ليس يكتفى في التبيين على أن الإنسان أبيض أو عادل بأن يتبين أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك في أنه أبيض أو عادل في شيء منه . فليس الانعكاس إذاً بواجب في الأعراض . ٢٥ وينبغي أن نلخص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان : إما بأن يُكذب فيها ، وإما بأن يُتجاوز اللفظ الموضوع فيها ، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنه موجود له . وكذلك الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا الدُّبَّةَ إنسانا — ٣٠ يتجاوزون التسمية الموضوعية .

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجه لشيء ما . (٣) ش : في بعض النسخ :  
أولا يوجد . (٤) ف : يتعدى . (٥) الدبّة : شجر عظيم عريض الورق ، لازهر له  
ولا ثمر ، والجمع دُلب ، وهو في الفرنسية : platane ، واللاتينية : platanus .



## < مواضع >

- فأحد<sup>(\*)</sup> المواضع أنه ينبغي أن ننظر إن كان الموجود بحالٍ من الأحوال  
أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض . وهذا الخطأ يقع خاصة  
في الأجناس — بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للابيض<sup>(١)</sup> أن يكون لونا ،  
وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه . فقد يمكن الواضع  
أن يلخص في التسمية أيضا ، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون  
فضيلة . وقد يتبين للإنسان مرارا كثيرة — وإن لم يلخص ذلك — أنه قد  
وصف الجنس على أنه عرض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن البياض تلون ،  
وإن المشى تحرك . وذلك أنه لا يقال إن حمل جنس من الأجناس على  
النوع يكون على طريق الاشتقاق ، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على  
الأنواع على طريق التواطؤ ، لأن الأنواع تقبل اسم الأجناس وقولها .  
وذلك أنه من قال إن الأبيض متلون لم يصفه [ ١٢٥٥ ] على أنه جنس ،  
لأنه إنما وصفه على طريق الاشتقاق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على  
أنه حد . وذلك أن الخاصة والحد لا يوجدان لشيء آخر غير ما هما له .  
وقد توجد أشياء أخرى كثيرة متلوثة ، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس . فمن  
البين أنه قد وصفه على أنه عرض .

(١) ف : للبياض .

(\*) بالهامش عند هذا الموضع الرقم : ١ .

(\*) وموضع آخر أنه قد ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها يوجد : إما لكلها وإما لواحد منها . وينبغي أن يكون نظرنا في الأنواع<sup>(١)</sup> ، لا في التي هي بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون في طريق من الطرق وفي الأقل من الأمور .

وينبغي أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل ؛ ثم نجرى على ذلك النسق حتى نصير إلى الأشخاص<sup>(٢)</sup> ، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، فينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على جهة الإيجاب والسلب — واحدٌ بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهرًا في واحد من هذه بعد ، فينبغي أيضًا أن نقسم كل واحدٍ من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص ، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والصور ، أو العلم بالضعف والنصف ، أو العلم بالعمى والبصر ، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو موجودا — واحدًا بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين في شيء من هذه أنه ليس واحدًا بعينه ، نكون قد أبطلنا المسألة . وكذلك إن تبين أنه لا يوجد لشيء منها . وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال<sup>(٤)</sup> . وذلك أنه إن ظهر لمن يُقسَّم أنه على الجميع أو على كثيرين ، فله أن يحكم بوضعه كلياً ، أو يعاند في واحد .

(\*) بالهامش رقم : ب . (١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .

(٢) ف : أنواع الأنواع . (٣) فوقهما : التناقض .

(٤) ف : النفي .

فَنَقُولُ إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ . فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ سَخِرَ مِنْهُ ،  
[ ٢٥٥ ب ] إِذْ لَمْ يَضَعْ شَيْئًا .<sup>(١)</sup>

٣٠ . وَمَوْضِعُ آخِرِهِ أَنْ يَعْمَلَ حُدَى الْعَرَضِ وَالشَّيْءِ الَّذِي يَعْرِضُ فِيهِ<sup>(٢)</sup>

الْعَرَضُ جَمِيعًا ، أَوْ حَدَّ أَحَدَهُمَا ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَ فِي الْأَقَاوِيلِ شَيْءٍ  
لَيْسَ يَحِقُّ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ — مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَنْظُرَ إِنْ كَانَ يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ يَظْلِمَ<sup>(٣)</sup>  
اللَّهُ ، فَمَا الظُّلْمُ ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ إِنَّمَا هُوَ الْإِضْرَارُ طَوْعًا ، فَمِنْ الْبَيِّنِ أَنَّ اللَّهَ<sup>(٤)</sup>

لَيْسَ يَظْلِمُ ، إِذْ لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَنَالَهُ ضَرَرٌ . وَإِنْ كَانَ الْفَاضِلُ حَسُودًا ، فَمَا<sup>(٥)</sup> ٣٥

الْحَسُودُ ؟ وَمَا الْحَسَدُ ؟ وَذَلِكَ أَنَّ الْحَسَدَ إِنْ كَانَ التَّأْدَى بِمَا يَظْهَرُ مِنْ<sup>(٦)</sup>  
حَسَنِ حَالِ خَيْرٍ مِنَ الْأَخْيَارِ ، فَمِنْ الْبَيِّنِ أَنَّ الْفَاضِلَ لَيْسَ بِحَسُودٍ ، لِأَنَّهُ

لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ رَدِيثًا . فَإِنْ كَانَ الْمُنَافِسُ حَسُودًا ، فَمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؟<sup>(٧)</sup>

وَذَلِكَ أَنَّهُ بِهَذَا الْوَجْهِ يَتَبَيَّنُ هَلْ مَا قِيلَ حَقٌّ أَمْ بَاطِلٌ — مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ<sup>(٨)</sup> ١١١٠

كَانَ الْحَسُودُ هُوَ الْمُتَأْدَى بِحَسَنِ حَالِ الْأَخْيَارِ ، وَالْمُنَافِسُ هُوَ الْمُتَأْدَى بِحَسَنِ<sup>(٩)</sup>  
حَالِ الْأَشْرَارِ ، فَمِنْ الْبَيِّنِ أَنَّ الْمُنَافِسَ لَيْسَ حَسُودًا .<sup>(١٠)</sup>

وَيَنْبَغِي أَنْ نَأْخُذَ أَقَاوِيلَ بَدَلِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي الْأَقَاوِيلِ وَلَا نَفَارِقُهَا

إِلَى أَنْ نَصِيرَ إِلَى الشَّيْءِ الْمَعْرُوفِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ مَرَارًا كَثِيرَةً قَدْ يُوقَى الْقَوْلُ

(١) ف : زَنَ أَهْلًا (ص : أَهْل) أَنْ يَضْحَكَ مِنْهُ . (٢) ف : إِنْ .

(\*) بِالْهَامِشِ رَقْمٌ : ح . (٣) ف : قَوْلِي . (٤) ص : أَحَدٌ .

(٥) د : حَسُودٌ . (٦) ف : الْغَمُّ . (٧) ف : الْغَيُورُ .

(٨) ف : الْمَغْتَمُّ .

بأسره فلا يكون المطلوب يَبْنَى . وإذا قيل قولٌ مكان اسم من الأسماء التي في القول ، صار المطلوب يَبْنَى .

- ١٠ . وأيضا يصير الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة ، ثم يقاومها ، لأن المقاومة تصير له حجة بجذاء الوضع . ويكاد أن يكون هذا الموضوع والموضع الذي يقال فيه إنه ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما لكلها ، وإما ولا لواحد منها واحدا بعينه ، إلا أنه يخالفه في الجهة .

- وأيضا ينبغي أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور [ ١٢٥٦ ] ، وأياها لا ، وهذا نافع في الإثبات والإبطال ، مثال ذلك أنه ينبغي أن تُلقَّب الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور . فأما عند تحصيلنا أيّما من الأعيان هو بحال كذا ، وأيّا ليس هو بحال كذا ، فلا ينبغي أن نصنع إلى قول الجمهور فيه ، مثال ذلك أنه ينبغي أن نقول في المصحح إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فأما عند تحصيلنا الموضوع : هل هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس ينبغي أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن كما يسميه الطبيب .

٣

### < مواضع أخرى >

وأيضا إن كان الشيء يقال على أنحاء كثيرة ، وكان موضوعا إما على أنه موجود ، وإما على أنه غير موجود ، فينبغي أن نتبين ذلك في أحد ما يقال

- (١) ف : موضع . (\*) بالهامش رقم : ٥ . (\*\*) بالهامش رقم : هـ .  
(٢) ف : العامة . (٣) ف : النفي ، القسخ . (٤) ف : الأمور . (٥) ف : نعتير .

٢٥

على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك في جميعها . وينبغي أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذى يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه ، وإنما أراد الآخر . — وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشئ وعلى فسخه . وذلك

٣٠

أنه إذا أردنا أن نثبت ، بينا أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبينها جميعا . وإذا أردنا أن نفسخ ، بينا أن أحدهما غير موجود إن لم يمكننا أن نبين ذلك في جميعها . غير أن الذى يفسخ ليس يحتاج أن يقر بشئ ، لا إن كان قبل فيه إنه موجود لجميع الشئ ، ولا أنه موجود ولا لشيء منه . وذلك أنا إذا بينا في شئ منه — أى شئ كان — أنه لا يوجد ، كما قد أبطلنا أنه يوجد لجميعه . وكذلك إن بينا أنه يوجد لشيء منه ، أبطلنا أنه لا يوجد ولا لشيء منه .

٣٥

فأما المتيقن فينبغي له أن يتقدم فيعترف بأنه إن وجد لشيء ما منه — أى شئ كان — فهو يوجد [ ٢٥٦ ب ] للجميع متى كانت المقدمة مقينة . وذلك أنه ليس يكفى في البيان على أنه يوجد للجميع القول بأنه يوجد لواحد ، بمنزلة ما نقول إن كانت نفس الإنسان غير مائة فكل نفس غير مائة ؛ فينبغي أن نتقدم فنقر بأنه إن كانت أى نفس وجدت غير مائة ، فكل نفس غير مائة . وليس ينبغي أن نفعل هذا في كل وقت ، بل إنما ينبغي أن نفعله إذا لم نجد قولاً واحداً عاماً بقوله على الجميع ، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث

١١٠ ب

٥

(١) ف : نفيه . (٢) ف : نصح . (٣) ف : بطل ، نفي .  
(٤) ف : يعترف . (٥) ف : القضية .

- مساويات لقائمتين . فإن لم يذهب عليك أن الشيء على أنحاء كثيرة ففصله وانظر على كم نحو يقال ، ثم حينئذ تثبت وتبطل <sup>(١)</sup> . مثال ذلك أن الواجب <sup>(٢)</sup> إن كان هو النافع والجميل ، فينبغي أن نلتمس في الموضوع إما تثبيت الأمرين جميعا أو إبطا لهما <sup>(٣)</sup> ، أعنى أنه جميل ونافع ، أو أنه لا جميل ولا نافع . وإن لم يمكن أن تبين كليهما ، فينبغي أن تبين أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس <sup>(٤)</sup> < يكون > واحدا بعينه ، إذ كانت الأشياء التى ينقسم إليها أكثر من اثنين .

- وأیضا ینبغی أن نترک کل ما لم یکن یقال على أنحاء كثيرة باتفاق الاسم ، لكن بجهة أخرى — بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة ، إما كالغاية ، وإما كالأشياء المؤدية إلى الغاية ، مثل صناعة الطب فإنها علم برّد الصحة وبالتدبير ، إما على أن كليهما غایتان كما یقال إن العلم بالمتضادات [ ٢٥٧ ] واحد بعينه ، فإن أحد المتضادين ایس بأن يكون غاية أوّلی من الآخر ، وإما على أنهما بالذات أو بالعرض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، وأما بالعرض فمثل قولنا إنه متساوى الأضلاع . وذلك أن الذى به عرض للتساوى الأضلاع أن يكون مثلثا ، به یعلم أن زواياه الثلاث مساويات لقائمتين . فإن كان ليس يمكن بوجه من الوجوه أن يكون

(١) ف : وتنفى . (٢) ف : اللائق .

(٣) ف : ففيهما . (٤) ف : والقول .

علمٌ واحد بأشياء كثيرة ، فمن البين<sup>(١)</sup> أنه ليس يمكن أصلا . وإن كان يمكن بوجه من الوجوه ، فمن البين أنه يمكن .

٣٠ ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كم نحو يقال ، مثال ذلك أنا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء ، تقدّمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن ، فقسّمنا إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعا في التثبيت . وإن أردنا أن نبطل ، وضعنا كل ما لا يمكن ، والباقي ينبغي أن نتركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضا في هذه إذا ذهب عنا على كم نحو يقال .

وينبغي أن نثبت أن كذا موجودٌ لكذا أو غير موجود من هذه المواضع بعينها ، مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له إما على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى غاية ، أو على أنه مما يقال بالعرض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا على حالٍ من هذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحداً بعينه أيضا في الشهوة وسائر الأشياء الأخر التي تقال على أنحاء كثيرة ، وذلك أن الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة ، أو على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى الغاية ، مثل المداواة ، أو على أنه بالعرض مثل [ ٢٥٧ ب ] حالٍ من يحب الحلاوة عند الشراب ، وذلك أنه يشتهي من طريق ما هو حلو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتهي الحلو .

(١) ف : فمن البين أنه بالكلية لا يمكن .

(٢) ف : يستعمل . (٣) ف : في .

- بذاته ، ويشتهى الشراب بالعرَض ؛ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصاً لم يشتهه . فشهوته إذاً للشرب إنما هو بالعرَض . — وهذا الموضع نافع في الأشياء الداخلة في باب المضاف .

٤

< مواضع أخرى >

- والنقل أيضاً إلى الاسم الذى هو أعرف ، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا في: الظن — «البين» ، ومكان قولنا: كثرة البحث — « محبة البحث » .
- وذلك أن الاسم إذا قيل قولاً أعرف صار الموضع أسهل مرآماً <sup>(١)</sup> . وهذا الموضع أيضاً عام في الأمرين جميعاً في الإثبات والإبطال .
- وعند تثبتنا أن المتضادات موجودة لشيء واحد بعينه ينبغي أن نبحث عن ذلك في الجنس ، مثال ذلك إن أردنا أن نبين أنه قد يوجد في الجنس صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تمييز <sup>(٢)</sup> ، والتمييز يكون بصواب وبغير صواب . ففي الجنس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذاً الآن على النوع من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس للإحساس ، وذلك أن الجنس يميز بجهة من الجهات . وقد يكون أيضاً البرهان على الجنس من النوع ، وذلك أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضاً للجنس — مثال ذلك أنه إن كان علم

(\*) : لها دالها مش علامة رقم : ح . (١) ف : إدراكا .

(\*\*) : لها مش علامة رقم : ط . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم .

(٤) ف بالأحرى : الجنس يحكم .



يوجد خسيّساً وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك ، لأنّ الحال جنسٌ للعلم . —  
٢٥ فالوضع الأوّل يكذب في التثيت ، والثاني يصدق . وذلك أنه ليس يلزم  
ضرورة أن يكون كلّ ما يوجد للجنس يوجد أيضا للنوع : فإن الحيوان يوجد  
طائراً وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [ ١٢٥٨ ]  
فواجبٌ ضرورة أن يوجد للجنس أيضا ، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً  
فقد يوجد حيوان فاضلاً .

فأما في الإبطال فالمكان الأوّل صادق ، والثاني كاذب . وذلك أن كل  
٣٠ ما لا يوجد للجنس ، فليس يوجد أيضا للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع  
فليس يجب ضرورةً ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يُحمَل عليه  
الجنس فقد يحمل عليه شيء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال  
٣٥ من الجنس عن طريق اشتقاق الاسم ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون له شيء  
من الأنواع ، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع ، مثال ذلك  
أنه إن حُمِل العلم على إنسان من الناس ، فقد يُحمَل على ذلك الإنسان أيضا  
النحو أو الموسيقى أو علمٌ من العلوم الأخر . وإن وجد إنسان علماً ،  
١١١ أو < إن كان > اسمه مشتقاً من العلم فله : إما نحو ، وإما موسيقى ، وإما واحد  
من العلوم الأخر ، أو اسمه مشتق من واحد منها ، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

(١) شه : أحسبه جعل الحال في هذا المكان مكان الملكة .

(٢) شه : في نسخة أخرى : فالصنف الأوّل .

(٣) ص : علم أو اسمه مشتق .

- فإن<sup>(\*)</sup> وضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرك،  
فينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرك بواحد من أنواع  
الحركة، أعني أن تتبى أو تفسد، أو تتكون، أو غير ذلك من أنواع الحركة.  
وذلك أنها إن لم تكن تتحرك بواحد منها، فمن البين أنها لا تتحرك. وهذا  
الموضع عام للأمرين جميعا للتصحيح والإبطال، لأنها إن كانت تتحرك  
بواحد من أنواع الحركة، فمن البين أنها تتحرك؛ وإذا لم تكن تتحرك بنوع  
من أنواع الحركة، فمن البين أنها لا تتحرك.

- وإذا لم نجد حجة تنفع في الوضع، فيجب أن نبحث من الحدود:  
إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نطق أنها له. وإن لم يكن ذلك  
من واحد، فمن أكثر من واحد [٢٥٨ ب]. وذلك أن الحجة تسهل من  
حد الشيء، إذ كانت الحجة سهلة في الحدود.

وينبغي أن ننظر في الموضوع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورة أن  
يوجد الموضوع، أو ما الشيء الذي يوجد من الاضطرار إذا وجد الموضوع.  
فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن

---

(\*) في الهامش رقم: ٥. (\*\*) في الهامش: هذا الموضوع هو الثالث بعينه  
لا غير؛ وإنما أعاده في هذا الموضوع بخو أظهر؛ ولم أجد عليه في بعض النسخ علامة تدل على  
أنه موضوع بآ، ولا في السرياني أيضاً عليه علامة.  
وفي الهامش من الأيمن علامة رقم: ٥ بآ.  
(\*\*\*) في الهامش علامتان للترقيم: ٥ بآ (هذه إذا حذف الموضوع السابق)، ٥ يب.

يثبت الشيء . وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود ، صار الموضوع متبينا . فاما وجود شيء من الأشياء إذا وُجدَ الموضوع ، فلمن يريد أن يُبطل الشيء ؛ وذلك أنا إن بينا أن اللازم للموضوع غير موجود ، كما قد أبطلنا الموضوع .

٢٠

وأیضا فينبغي أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه —  
مثال ذلك إن قال قائل إن المغتذى من الاضطراب أن يئى . وذلك أن الحيوان يغتذى دائما وليس يئى دائما . وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكر ، وذلك أن هذا للزمان الماضي ، وذلك للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال فينا إنا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبله مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس .  
فأما التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى .

٢٥

٣٠

٥

### < مواضع أخر >

وأیضا من طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذى فيه نلتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضروريا ، وربما كان ضروريا في الظاهر ، وربما كان لا ضروريا ، ولا ضروريا في الظاهر . ويكون ضروريا إذا ما جحد المحيى شيئا مما ينتفع به في الوضع ، فجعل السائل

٣٥

(١) ص : موجودا . (\*) بالهامش علامتان للترقيم : بـ ، يـ .

(٢) ف : يئى . (٣) ف : معنى التذكر . (٤) ف : معنى التعلم .

(\*\*) بالهامش علامتان للترقيم : يد ، بـ .

الأقاويل في ذلك الشيء ، ويكون هذا شيئا من أمثال هذه الأشياء التي  
يلتمس الإنسان فيها وجود حجج . وكذلك إذا استقرى النظائر في شيء من  
الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [ ١٢٥٩ ] يُبْطَل ، لأن هذا إذا بَطَلَ  
بَطَلَ الموضوعُ أيضاً . — ويكون ضرورياً في الظاهر إذا كان نافعا ومُشاكلاً  
للوضع ، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقاويل ، مجده المحيَّب ،  
أورام أن يبطله من الاستقراء الدائع الذي بالوضع يصير إليه . — فأما القسم  
الباقى ، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه الأقاويل لا ضروريا ، ولا ضروريا  
في الظاهر ، وتعرض بجملة أخرى أن يُفسَخ على المحيَّب .

وينبغي أن نتوق الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها . وذلك أنه  
يشبه أن يكون غريباً مَبِيناً لصناعة الجدل <sup>(١)</sup> أَلْبَتَ . ولذلك ينبغي للمحيَّب  
ألا يَصْعَب الأمر ، لكن يضع ما ليس بنافع في الوضع بعد أن يبينه على  
ما ليس يعتقد ، غير أنه يضعه وَضْعاً . وذلك أنه أَرَى أن يعرض للسائل  
في أكثر الأمر أن يتشكك متى وضعت له هذه الأشياء بأجمعها ، فلم ينتج  
منها شيئا .

(\*) وأيضا كل من قال شيئا من الأشياء — أى شيء كان — فقد قال  
بوجه من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطرار  
له لوازم كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنساناً موجوداً فقد قال إن حيواناً <sup>(٢)</sup>  
<sup>(٣)</sup> له لوازم كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنساناً موجوداً فقد قال إن حيواناً <sup>(٤)</sup>

(١) ف : للقوة . (٢) ش : في السرياني : أن يضعف وينسلخ .

(\*) بالهامش رقان : به ، يد . (٣) ف : توابع . (٤) ف : إن إنساناً .

- ٢٠ موجود<sup>(١)</sup> ، وإن متنفسا موجود<sup>(١)</sup> ، وإن قابلا للعلم موجود<sup>(١)</sup> ، وإن ذا رجلين موجود<sup>(١)</sup> . فأى شيء من اللوازم إذا ارتفع ، ارتفع معه أيضا الأمر الأول .  
وينبغي أن نتوق إبدال الشيء بالشيء الأصعب<sup>(٢)</sup> ، فإنه في بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء اللازم<sup>(٤)</sup> أسهل ، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه .

٦

< مواضع آخر >

- والأشياء التي يجب ضرورة<sup>(\*)</sup> أن يكون أحد الأمرين فقط موجودا لها  
(بمثلة وجود المرض أو الصحة للإنسان) ، فإن تهيأ لنا أن نقول في أحدها ٢٥  
إنه موجود أو غير موجود ، فإن ذلك يتهيأ أيضا في الباقي . [ ٢٥٩ ب ]  
وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعا<sup>(٥)</sup> . وذلك أنا إذا بينا أن أحدهما  
موجود ، نكون قد بينا أن الباقي غير موجود . وإن نحن بينا أن أحدهما غير  
موجود ، نكون قد بينا أن الآخر موجود . فمن البين أن هذا الموضع نافع ٣٠  
في كليهما .

---

(١) ص : موجودا . (٢) ش : في نسخة : إبدال الشيء الأصعب .  
(٣) ص : قد . في السرياني : الإبدال بالشيء الأصعب .  
(٤) ف : التابع . (\*) بالهامش رقم واحد : يو .  
(٥) ش : يعني في الإثبات والإبطال .

وأيضاً ينبغي أن نحتج بعد أن ننقل الاسم بحسب القول<sup>(١)</sup> حتى يكون<sup>(\*)</sup> ما نسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس يدل على الشجاع كما وضع الآن ، بل على الذى له نفس جيدة ، مثل ما يدل<sup>(٣)</sup> الحسن الرجاء على الذى يرجو أموراً صالحة ، وكذلك الجيد الجَد الذى له<sup>(٤)</sup> جد فاضل كما قال كسانقراطس إن الجيد الجَد هو الذى نفسه فاضلة ، فإن<sup>(٥)</sup> نفس كل واحدٍ من الناس زعم هى جَدّه .

ولأن من الأمور ما هى من الاضطرار ، ومنها ما هى على أكثر الأمر ،<sup>(\*)</sup> ومنها ما هى على أى الأمرين اتفق . فإن وَضَعَ واضعٌ ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار ، إما هو بعينه ، وإما المضاد لما هو على أكثر الأمر — فإنه أبداً يعطى موضعاً للحجة عليه . وذلك أنه إن وضع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، فن البين أنه قد قال فيما هو موجودٌ للكل إنه ليس موجوداً للكل . فيكون من قِبَل ذلك قد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من الاضطرار . وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل . وكذلك إن قال إن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار ، لأن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر [ ١٢٦٠ ] ،

(\*\*) فى الهامش رقان : يز ، يو . (١) ف : المعنى .

(٢) ش : ينبغي أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجيد النفس .

(٣) تحته : الذى . (٤) ف : سكينه .

(٥) كسانقراطس = Xenocrates . (\*) فى الهامش رقان : يح ، يز .

- مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردياء<sup>(١١)</sup> ، فهم أخيار على أقل الأمر ، فيكون الخطأ أيضا أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار .
- وكذلك إن قال إن ما هو على أى الأمرين اتفق — من الاضطرار أو على الأمر<sup>(٢)</sup> الأكثر ، وذلك أنه يمكنه — وإن لم يقل ملخصا أى الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار ، وكان الأمر على الأكثر — أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار: مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شرار، من غير أن يلخص، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.
- وأيضا إن جعل الشيء عارضا لنفسه كأنه شيء آخر من قبل أن له اسما<sup>(\*)</sup> آخر، كما قسم فروديقوس<sup>(٤)</sup> الذات إلى الفرح والطرب والسرور. وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور عرض للفرح<sup>(٥)</sup> فإنما قال إن شيئا عرض لنفسه.

٧

< مواضع أخرى >

- ولأن الأضداد يتركب بعضها على بعض على ستة أنحاء، ويحدث عنها إذا تركبت تضاداً على أربعة أنحاء، فينبغي أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعا للثبت والناقى. — والأمر في أنها تتركب على ستة أنحاء بين. وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى
- (١) جمع ردى. (٢) تحتها: أكثر الأمر. (\*) بالهامش رقان: يط، يج. (٣) ص: اسم. (٤) فروديقوس = Prodicos. ف: اللذة. (٥) ف: فهو إنما. (\*\*) بالهامش رقان: لك، يط. (٦) ف: يقترن. (٧) ف: للصحيح. (٨) ف: المبطل.

الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء . وإما أن يكون كلاهما في الواحد ؛ وهذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . وإما أن يكون الواحد في كليهما ؛ وهذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإحسان إلى الأعداء ، [ ٢٦٠ ب ] أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء .

١١٣

فالتركيبان الأقولان لا يحدثان تضادا ، وذلك أن قولنا الإحسان إلى الأصدقاء ليس هو ضد قولنا الإساءة إلى الأعداء ؛ وذلك أن كليهما مأثور ومن شأن خلق واحد بعينه . ولا قولنا أيضا الإحسان إلى الأعداء ضد قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يُهْرَبُ منه ، ومن شأن خلق واحد ، إذا كانا عن الشر . وليس يظن بشيء يُهْرَبُ منه أنه يضاد شيئا يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر بالنقصان .<sup>(٢)</sup> وذلك أن الزيادة يُظَنُّ بها أنها من الأشياء التي يهرب منها ، وكذلك النقصان . والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضاد . وذلك أن قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضد قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك أن هذين إنما يكونان من خلق متضاد ، إذ كان أحدهما مأثورا والآخر يهرب منه . وكذلك الحال في المعاني الأخر : فإن في كل واحد من ازدواجاتها

١٠

(١) ص: كليهما . (٢) ص: مأثوران . (٣) ش: يعني من جهة ما يهرب منه .



يوجد الواحد ماثورا والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق محمود ،  
والآخر من شأن خلق مذموم . - فبين إذا مما قلنا أنه قد يعرض أن تكون<sup>(١)</sup>  
لِلوَاحِدِ بَعِينُهُ مُضَادَاتٌ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ . وذلك أن ضدَّ قولنا :  
الإحسان إلى الأصدقاء ، قولنا : الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة  
إلى الأصدقاء . وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كل واحد من  
الآخر ظهر له تضادات<sup>(٢)</sup> . فينبغي أن نأخذ من الضدين أيهما كان نافعا  
في الوضع .

وأيضا إن كان يوجد للعرض ضد ما ، فينبغي أن ننظر هل يوجد  
لِلشَيْءِ الَّذِي قِيلَ فِيهِ إِنْ لَهُ يَوْجِدُ الْعَرَضُ ، لأن هذا إن كان موجوداً فذلك  
غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلا الضدين لشيء واحد بعينه .  
وموضع آخر إن قال قائل إن شيئا يعرض لشيء فينبغي أن يُنظر هل يوجد<sup>(\*)</sup>  
[١٢٦١] للعرض ضد ما . فإن كان ضد العرض يوجد للشيء الذي قال إنه  
عرض له ، ليس يوجد ذلك العرض للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عرض  
له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحد بعينه معاً .

أو ينظر إن كان شيء يجري هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى  
وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده ، مثال ذلك إن قال قائل إن  
الصور موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تتحرك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة<sup>(٦)</sup>

(١) ف : يلزم . (٢) ف : تبين .

(٣) ش : في نسخة أخرى : هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد . (٤) ص : كلي .

(\*) في الهامش رقم واحد : طآ . (٥) ص : ضدا . (٦) ف : الصورة .

ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصور أنها ساكنة وأنها معقولة . وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأننا إذا تحركنا فلا بد ضرورة من أن يتحرك بحركتنا جميع ما هو موجود فينا . ومن البين أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة كل واحد بحاسة البصر .

وأيضا إن وُضِعَ عَرَضٌ يوجد له ضدٌّ ما ، فينبغي أن ننظر هل > القابل

- للعرض قابل للضد هذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبل الأضداد . فلو قيل مثلا إن البغضة تتبع الغيظ ، فإن البغضة ستكون في الجزء الغضبي من النفس لأن فيها الغيظ ، ولهذا ينبغي أن ننظر هل < ضده أيضا الذى هو المحبة في الجزء الغضبي . وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه ، لكن كانت في الجزء الشهوانى من النفس فليس يتبع البغضة الغيظ . وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهوانى يجهل ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهل فهو قابل أيضا للعلم . وليس يظن أن الجزء الشهوانى قابل للعلم ، بل الذى يقبله الجزء الناطق<sup>(٣)</sup> . فقد ينبغي كما قلنا ، للذى يريد أن يبطل ، أن يستعمل هذا الموضع . فأما الذى يريد أن يثبت ، فليس ينتفع به فى أن يتبين أن العرض يوجد . فأما أن نبين أنه يمكن أن يوجد ، فينتفع به ، وذلك أننا إذا بينا أنه ليس تقابل للضد ، نكون قد بينا أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد . وإن نحن بينا أن الضد موجود ، أو أن [ ٢٦١ ب ] القابل للضد موجود ،

(١) ف : خلفة . (٢) ناقص وأضفناه عن الأصل اليونانى .

(\*) بالهامش رقم واحد : بك . (٣) ف : الفكرى .

لم يكن يتنا بعد أن العَرَض أيضا موجود، لكنه إنما يكون قد تبين فقط أنه يمكن أن يوجد .

٨

< مواضع أخرى >

ولأن المتقابلات أربع، ينبغى للثبوت والمبطل أن ينظر : أما من التناقض ١٥  
فبالعكس من اللزوم، وينبغي أن يأخذه من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه  
إن كان الإنسان حياً ، فما ليس بجى ليس بإنسان . وكذلك يجرى الأمر  
في الآخر . وذلك أن اللزوم في هذا الموضع بالعكس ، لأن الحى يلزم  
الإنسان ، وما ليس بجى ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذى يلزم عكس ٢٠  
ذلك ، أعنى أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بجى . ففى جميع ما يجرى هذا  
المجرى هكذا ينبغى أن نسأل : مثال ذلك أن الحسن <sup>(١)</sup> إن كان لذيذا <sup>(٢)</sup> فما ليس  
بلذيد ليس بالحسن <sup>(٣)</sup> ، فإن لم يكن هذا، ولا ذاك يكون . وكذلك أيضا : إن  
كان ما ليس بلذيد ليس بحسن ، فالحسن لذيد . فمن البين أن اللزوم ٢٥  
في التناقض إذا رجع على العكس رجع بالتكافؤ في كليهما <sup>(٤)</sup> .

وينبغى للثبوت والمبطل أن ينظرا في المتضادات : هل يتبع الضد للضد  
في أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك . وينبغى أن نأخذ ذلك من استقراء النظائر  
بمقدار ما يُتَفَقَّ به . فاللزوم إنما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو في الشجاعة ٣٠  
والجبن . وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة ، وتيك يلزمها أنها

(\*) في الهامش رقم : كد . (١) ف : الجليل . (٢) ص : لذيد .  
(٣) ف : بالجليل . (٤) ف : جرى . (٥) ف : يلزم .

من الأشياء الماثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهَرَّب منها . فلزوم هذه أيضاً قد يوجد في أشياء بأعيانها ، فإن الماثور ضدّ الذي يُهَرَّب منه . وكذلك الأمر في الآخر . واللزوم يكون بالعكس ، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنية تلزم المرض . فمن ٣٥ البين أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس .

فأما في المتضادات فقلّ ما يعرض من العكس . إلا أن اللزوم لأكثرها يكون في أشياء بعينها . فإن كان الضدّ لا يلزم الضدّ في أشياء بأعيانها ولا بالعكس ، فمن البين أنه ولا فيما وصفنا أيضاً يلزم أحدهما للآخر . وإن كان ذلك في المتضادات [ ١٢٦٢ ] فواجب ضرورةً وفيما وصفنا أيضاً أن يلزم أحدهما الآخر . ١١٤

وينبغي أيضاً أن ننظر في المملكات والعدَم على مثل ما نظرنا في المتضادات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في العدَم ، ولكن يجب ضرورةً أن يكون اللزوم دائماً في أشياء بأعيانها ، كما يلزم في الحسّ للبصر ، وعدم الحسّ للعمى . وذلك أن الحسّ أيضاً يقابل عدَم الحسّ كنتقابل الملكة للعدم : فإن ذاك ملكة وهذا عدَم . ١٠

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المضاف مثل ما استعملنا في العدَم . فإن اللزوم لهذا أيضاً في أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء . ١٥ فإن ذا الثلاثة الأضعاف إنما يقال <sup>(١)</sup> عند ذى الثلاثة الأجزاء ، والكثير

الأضعاف عند الكثير الأجزاء . وأيضا إن كان العلم ظناً فالمعلوم مظنون ،  
 ٢٠ وإن كان البصر حساً فالمُبَصَّر محسوس . والمعاندة فيه أنه ليس واجباً ضرورةً  
 في الأشياء الداخلة في باب المُضَاف أن يكون الزوم كما قيل ، وذلك أن  
 المحسوس معلوم ، والحس ليس يعلم . إلا أن هذه المعاندة ليس يظن بها أنها  
 صادقة ، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علمٌ بالمحسوسات . وأيضا فإن  
 ما وصفنا نافعٌ في التضاد ليس بدون غيره ، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم ،  
 ٢٥ وذلك أن الحس ليس يعلم .

٩

### < مواضع أخرى >

وأيضا فقد ينبغي في التثبيت والإبطال البحث عن النظائر وعن  
 التصاريف . ونسمى نظائر ما كان يجري هذا المجرى : أعني أن العادل<sup>(١)</sup>  
 نظير العدالة ، والشجاع نظير الشجاعة . وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة  
 ٣٠ هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور  
 الصحية [ ٢٦٢ ب ] نظيرة للصحة ، والأمور التي تُخَصَّب البدن نظيرة  
 لخصب البدن ، وكذلك الحال في الأشياء الأخر . فما جرى هذا المجرى قد  
 جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فأما التصاريف فمثل قولنا : على جهة العدل ،  
 وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الخصب — وكل ما يقال  
 على هذا النحو . وقد يُظنُّ بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر ، كما  
 ٣٥ نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العدالة ، وقولنا : على جهة الشجاعة  
 (\*) في الهامش رقم : كـ . (١) ف بالأحر : المعدل (بضم الميم في الأصل) .

نظير الشجاعة . وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرح<sup>(١)</sup> واحد بعينه بمنزلة العدالة والعدل ، وقولنا : على جهة العدل . فمن البين أنه إذا تبين في واحد — أى واحد كان — من التى في شرح واحد بعينه إنه خير أو محمود ، فإن الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتا ، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور المحموده ، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحموده . وقد يقال في قولنا على جهة العدل وعلى جهة الإحسان إنه في تصريف واحد من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .

وينبغي أن نبحث في الضد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفي ضده —  
مثال ذلك أن الخير ليس بلذيق من الاضطراب ، وذلك أن ولا الشر أيضا مؤذٍ . وإن كان هذا هكذا ، فذاك أيضا . وإن كان العدل علما ، فإن الجور جهل . وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل ، فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة الحنكة . وإن كانت هذه ليست كذا ، فليست تيك أيضا كذا ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا . وذلك أنا قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحنكة أخرى منه<sup>(٥)</sup> بأن يكون على جهة قلة الحنكة . وهذا الموضع قد وصف [ ١٢٦٣ ] أولا في لوازم المتضادات . وذلك أنا لسنا نسأل الآن شيئا آخر ، إلا أن يكون الضد يلزم الضد .

(١) ف : حيز . (٢) ش : في الدراي : وقد يقال في قولنا ما يجري على جهة العدالة إنه يجري على جهة الإحسان ، وذلك في التصاريف من المحمودات ، كما أن ما يجري على جهة العدل من العدالة . (٣) ف : ننظر . (٤) ف : عدم . (٥) ف : أولى . (٦) ف : نطلب .

(\*)

وأيضاً فإن للثبوت والمبطل حظاً من النظر في الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خير، وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خير؛ والأمور التي كونها شرّاً، فهي أيضاً شرّاً. — فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهي من الشر؛ وإن كان فسادها من الشر فهي من الخير. — والمعنى واحدٌ بعينه في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدها من الخير فهي من الشر.

٢٠

١٠

### < مواضع أخرى >

(\*\*\*)

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة — مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياء كثيرةٍ فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ماله بصراً يُبصر، فإن ماله سمعاً يسمع. وكذلك الحال في الأمور الأخرى، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضع نافع في الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة فهي حاله في الأشياء الأخرى المتشابهة، وإن كان في واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو في المتشابهة الأخرى كذلك.

٢٥

٣٠

(\*\*\*)

وينبغي أن ننظر هل الأمر في واحد وفي كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصوّر<sup>(١)</sup>،

(\*) في الهامش رقم: كز .

(\*\*) في الهامش رقم: كح .

(\*\*\*) في الهامش رقم: كط . (١) ف : الفهم .

فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصور لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقي، لأنه قد  
 يمكن أن تُعلم أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُتصور أشياء كثيرة. فإن لم يمكن<sup>(٢)</sup>  
 هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن<sup>(٢)</sup> ذاك، أعني قولنا في واحد إن العلم هو تصور ما .  
 وقد يكون<sup>(\*)</sup> النظر أيضا من الأمر الأكثر والأقل . ومواضع الأكثر  
 والأقل أربعة : — أحدها : هل يلزم الأكثر للأقل، مثال ذلك أنه إن  
 كانت اللذة خيرا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ وإن كان الجور شرا ،  
 فما كان أكثر جورا فهو أكثر شرا . وهذا الموضع نافع في الأمرين جميعا .  
 وذلك أنه إن كان تزيد العرض يلزم الموضوع كما قيل ، فينبغي أن نضع أنه  
 قد عرض<sup>(٣)</sup> ؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض<sup>(٤)</sup> . وهذا ينبغي أن يتحصل باستقراء  
 النظائر . — والآخر : إذا قيل شيء واحد على شيئين . فإن كان ما الأخلق به  
 أن يكون أخرى بأن يوجد ، لا يوجد ، فبالحرى ألا يوجد ما الأخلق به أن  
 يكون دونه في الوجود . وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونا في الوجود  
 يوجد ، فبالحرى أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أخرى بأن يوجد . —  
 وأيضا إن كان اثنان يقلان على واحد ، فإنه إن كان ما يظن به أنه أخرى  
 بأن يوجد لا يوجد ، فإن الذي هو دونه في ذلك أخرى ألا يوجد . وإن  
 كان ما يظن به أنه أخرى بأن يكون وجوده أقل ، يوجد ، فالذي هو أخرى  
 بأن يوجد ، يوجد أيضا .

(١) ف : الفهم . (٢) ف : يكن . (\*) في الهامش رقم : ل .

(٣) ف : لزمه . ش : في نسخة أخرى : فعلوم أنه لزمه . (٤) ف : يلزمه .



وأيضاً إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذى يظنّ به أنه  
أخرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد، فالأخرى بالباقي أن لا يوجد للباقي؛ أو إن  
كان الذى يظنّ به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً .  
وأيضاً الموضع الذى من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة  
الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل فى الثلاثة المواضع التى وصفنا أخيراً أنها  
للاّ كبر . — وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد فى شيئين على مثال  
واحد أو يُظنّ به أنه يوجد ، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد  
للآخر، وإن كان يوجد [١٢٦٤] لأحدهما فهو يوجد للآخر . — وإن كان  
شيئان يوجدان لشيء واحد بعينه على مثال واحد ، فإنه إن كان أحدهما  
لا يوجد فليس يوجد الباقي ، وإن كان أحدهما يوجد ، فالباقي يوجد . —  
وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد : وذلك أنه  
إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين ، فليس يوجد الباقي من الاثنين  
للباقي من الاثنين الآخرين . وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين  
الآخرين ، فالباقي يوجد للباقي .

١٥

٢٠

٢٥

١١

### < مواضع أخرى >

فهذا مبلغ الأنحاء التى يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأقل والأقل ،  
وما يقال على مثال واحد .

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غيره ، فجعله خيراً أو أبيض  
من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض ، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على

حسب ما جعل الجملة . وأيضا إذا زيد شيء على شيء موجود ، فجعله أزيد  
في الحال التي كان عليها ، فهو أيضا يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر  
في الباقي . وهذا الموضع ليس هونا فعا في كل شيء ، لكن في التي يعرض أن تكون  
فيها زيادة للأكثر . وهذا الموضع أيضا ليس ينعكس على الإبطال ، وذلك أنه  
إن لم يجعل المزيد خيرا لم يكن بيننا بعد أنه ليس بخير ، لأن الخير إذا زيد  
على شر لم يجعل الجملة خيرا من الاضطراب ؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء  
إذا زيد على أسود ، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المر .

وأيضا إذا قيل في شيء من الأشياء للأكثر والأقل ، فقد يقال أيضا  
على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير  
أو أبيض بأكثر أو أقل ، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من [ ٢٦٤ ب ]  
شيء أو أقل من شيء ، لكن يقال فيه إنه شر أكثر أو شر أقل . وليس  
ينعكس هذا الموضع على الإبطال . وذلك أن كثيرا مما ليس يقال بالأكثر  
والأقل يوجد على الإطلاق . فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر  
والأقل ، وليس هو بهذه ليس بإنسان .

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضا فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء  
وفي وقت من الأوقات وفي موضع من المواضع . وذلك أن الشيء الذي هو  
ممكّن في شيء من الأشياء ، قد يكون ممكّنّا على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

يوجد في وقت من الأوقات وموضع من المواضع . فإن ما هو ممتنع على الإطلاق ، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من الأوقات ولا في موضع من المواضع . وعنادُ هذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أضياء أو أعفاء<sup>(١)</sup> ، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أديبا<sup>(٢)</sup> بالطبع . وكذلك قد يمكن في وقت من الأوقات ألا يفسد شيءٌ من الأشياء الفاسدة ، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضا قد ينتفع باستعمال صنف من التدبير في موضع من المواضع الممرضة ، أعني في المواضع الوَبْشَة<sup>(٣)</sup> ، وليس ينتفع به على الإطلاق<sup>(٤)</sup> .

وأیضا قد يمكن أن يكون شيء في موضع من المواضع واحدا فقط<sup>(٦)</sup> ، وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحدا فقط<sup>(٦)</sup> . وكذلك ذبح الأب حسن في موضع من المواضع ، بمنزلة ما هو في طرباليس<sup>(٧)</sup> ، وليس هو حسنا على الإطلاق . أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من المواضع ،

- 
- (١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفضيلة الفكرية .  
 (٣) ش : الحسن : لم أجد هذه الأحرف في قتل إسمحق إلى السرياني ؛ ووجدتها في قتل أثناس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكما بالطبع .  
 (٤) ف : الممرضة . (٥) أى في كل المواضع . (٦) ص : واحد .  
 (٧) ش : إسمحق : لعله أن يكون اسم الرجل الذى بنى مدينة طرابلس ، على واضع ستمم هذه لمة الله ، وطهيم لقبولهم منه . — طرباليس = Triballes قوم يسكنون شمال تراقيا .

٢٥ لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأن هو ، لا القوم ، حيثما كانوا ، فذلك عندهم حسن .

وأيضا فقد ينتفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات ، أعنى في وقت المرض ، وليس يُنتَفَع به على الإطلاق ؛ أو يكون هذا المعنى [ ١٢٦٥ ] لا يدل في وقت من الأوقات ، لكنه يكون نافعا لمن هو في حالة علة . وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط ، ينتفع به من غير أن يقال أى وقت كان . <sup>(٢)</sup> — والذي يقال على الإطلاق هو الذى يقال إنه حسن أو ضد ذلك من غير أن يزيد عليه شيئا ، مثل ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حسن مطلقا ، بل نقول إنه حسن عند قوم ؛ فليس هو إذا حسنا على الإطلاق . وقد تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئا آخر ، وذلك أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . — فيجب متى طُنَّ بشيء من الأشياء أنه حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزداد فيه <sup>(٥)</sup> شيء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

[[ تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا ]]

[[ وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ؛ ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناها منها نبهنا عليه إن شاء الله .

(١) ف : على . (٢) ف : يقال (بالأحرف الهامش : يبال) في أى وقت .  
(٣) ف : يضيف عليه . (٤) ص : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نسخ نظرفيها على  
أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه  
النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة ذكرنا نسخهما أنه  
كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي  
نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ؛ وأنه قوبل بهما أيضا اليوناني ،  
وصححنا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا [ ] .



## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الثالثة منه

#### < تلاوة مواضع العرض >

١

#### < مواضع >

[ ٢٥٦ ب ] قال :

١١٦

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء أى الأمور أثر أو أفضل ، < سواء > كانت  
الأمور اثنين أو أكثر من ذلك . ويجب أولاً أن نعلم أننا لنسأله نجعل البحث  
في الأشياء الكثيرة التباعد التى لبعضها من بعض فرق عظيم <sup>(١)</sup> ، لأنه ليس أحد  
يشك فيقول أى الأمرين أثر : السعادة أم الغنى ؟ لكن في الأشياء المتقاربة  
التي يلحقنا فيها الشك دائماً في أيّامنها ينبغي أن نضيف الأكبر ، من قبل أنا <sup>(٢)</sup>  
لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضل . فمن البين في أمثال هذه أنه  
إذا تبين فضل واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذى يوجد فيه الفضل هو الآخر .  
فأقول ذلك أن ما هو أطول زماناً وأكثر ثباتاً أثراً هو دونه في هذه  
الحال . وما يفضلُه عند الاختيار الرجل الأديب <sup>(٣)</sup> والصالح <sup>(٤)</sup> أو الشريعة  
الصحيحة ، أو الذى يختاره في واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذوو الفضل بما هم  
كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل

١٥

(١) ف بالأحر : بين . (٢) ش : السعادة غاية الخيرات القصوى وكما لها .  
(٣) ف : على . (٤) ف : نزيد . (٥) ف : يتمك به . (٦) ف : العاقل .  
(٧) ش : الأديب من له الفضيلة الفكرية ، والصالح من له الفضيلة الخلقية — قاله الإسكندر .

بمنزلة ما يختاره في صناعة الطب والنجارة أكثر المتطبيين والتجارين أو كلهم ؛  
أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس ، أو كلهم ، وما تختاره جميع الأشياء — بمنزلة  
الحيوان — ، فإن جميع الأشياء تستاق الخير .

- ٢٠ وينبغي أن يكون ما نحن مُرَمِّعون أن نصفه يسوق إلى شيء نافع —  
أى شيء كان . والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم<sup>(١)</sup>  
الأفضل ؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم الذى يخصه ؛  
وبعد ذلك الشيء الذى هو المشار إليه أفضل من الذى ليس هو فى جنسه  
مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك فى جنس الخير ، وهذا  
لا . وتلك بالذات خير ، وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال فى شيء من  
الأشياء إن الجنس ذات له ، متى لم يكن موجوداً فى الجنس — مثال ذلك  
أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً له ، وكذلك فى الأشياء الأخرى . والمأثور<sup>(٢)</sup>  
من أجل [ ١٢٦٦ ] نفسه آثر من المأثور من أجل غيره — مثال ذلك أن  
الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورة من أجل نفسها ، وهذه من أجل  
غيرها . — والمأثور بذاته آثر من الذى هو بالعرض ، مثال ذلك أن كون  
الأصدقاء عدولاً آثر من كون الأعداء < كذلك > ، فإن ذاك مأثور  
بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أننا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً  
بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر . وهذا المعنى الذى قبله شيء واحد ، وإنما
- ٢٥
- ٣٠
- ٣٥



يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحبّه بنفسه وإن لم ترتج من ذلك شيئاً<sup>(١)</sup> ولو كانوا بالهند، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فإنما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا ينالنا منهم ضرر .

- وما كان سبباً للخير بذاته أثر مما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة أثر من البخت ، لأن تلك سبب بذاتها ، وهذا سبب بالعرض . وكذلك ما جرى هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمر في الضد ، وذلك أن الذي هو سبب للشر بذاته يُجنّب أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت ، فإن تلك بذاتها شر ، والبخت بالعرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسان خيراً آثراً هو خير عند واحد ، بمنزلة ما أن الصحة آثر من البط<sup>(٢)</sup> ، لأن تلك خير على الإطلاق ، وهذا خير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى البط . وما كان بالطبع آثراً مما ليس هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة آثر من العادل ، لأن تلك بالطبع ، وهذا مكتسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو أثر ، مثل أن ما هو موجود لله آثراً هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس آثراً هو للبدن . وما يخص الأفضل أفضل مما يخص الأخس ، مثل : أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان . فإيهما بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان . فأما بالأشياء التي تخصهما فقد يفضل أحدهما صاحبه . وما كان في الأمور التي هي أفضل أو أقدم أو أكرم ، فهو أفضل — مثل أن الصحة أفضل من الشدة والجمال ، لأن

(١) ص : شيء .

(٢) ف : العلاج . — البط من بط الجرح يبطه : شقه ؛ أي إجراء عملية جراحية من تروغيره .

تلك في الأشياء [ ٢٦٦ ب ] الرطبة واليابسة ، وبالجملّة في الأشياء التي هي  
 ٢٠ أوّل ما منه تركب الحى ، وهذان في الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشدّة  
 في العصب والعظام ، والجمل يظنّ به أنه اعتدال ما للأعضاء . — والغاية  
 أثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليهما اثنين ، فأقربهما إليها أثر .  
 وبالجملّة ، ما يسوق إلى الغاية في المعاش<sup>(٢)</sup> أثر من الذى يسوق<sup>(١)</sup> إلى شيء آخر ،  
 ٢٥ مثال ذلك أن ما ينتفع به في السعادة أثر مما ينتفع به في الأدب . — وما هو  
 ممكن أثر مما هو غير ممكن . — وأيضا متى كان شيان فاعلين ، فإن الذى غايته  
 أفضل هو أثر . وأيضا من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على  
 الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها ، كان الفاعل أثر من الغاية — مثال ذلك  
 أنه إن كانت السعادة تفضّل الصّحة بأكثر من فضل الصّحة على المصّحّ ،  
 ٣٠ فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصّحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة  
 الصّحة يفضل فاعل السعادة على فاعل الصّحة ، والصّحة تفضل المصّحّ  
 بقليل ، ففاعل السعادة يفضل المصّحّ بأكثر مما تفضل الصّحة المصّحّ .  
 ٣٥ فمن البين أن فاعل السعادة أثر من الصّحة ، وذلك أنه يفضل على شيء  
 واحد بعينه بشيء كثير .

وأيضا فإن الأجود بذاته والأكرم والأحمد هو أثر ، بمنزلة أن الصّحة  
 أثر من الغنى ، والعدالة من الشدّة ، لأن تلك من الأشياء الكريمة<sup>(٤)</sup> المحمودّة بذاتها ،

(١) ف : يؤدى . (٢) ف : في اليونانى : السيرة .

(٣) ف : الأتقى . (٤) ف : النفيسة .

- ١١٧ وهذه ليست بذاتها ، لا بل من أجل غيرها . وذلك أنه ليس أحد يُكْرَم الفنى لذاته ، لكن لشيء آخر . فاما الصحة فتُكْرَم بنفسها وإن لم يَقْدِر أن ينالنا منها شيء آخر .<sup>(١)</sup>

٢

< مواضع أخرى >

- وأيضا متى كان شيان متقاربان جدًّا ، ولم يُمْكِن أن نبين أن أحدهما يُفْضَلُ الآخر في شيء أصلا ، فينبغي أن ننظر في توابعهما : وذلك أن الذى يتبعه خير أكثر هو أثر ، وإن كانت توابعهما شرا فالذى يتبعه شرُّ أقل هو أثر ؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعا ماثورين ، فليس يمنع مانع من أن يكون يتبعهما شيء مكروه . — والبحث عن الإتياع يكون على وجهين : وذلك أن الشيء يتبع الشيء بالتقدم والتأخر [ ١٢٦٧ ] . مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم ؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدِّم ، والتعلم به متأخر ؛ والتابع بآخرية في أكثر الأمور أفضل . فينبغي أن نأخذ من التوابع أضعها .
- ١٥ وأيضا الخيرات الكثيرة أثر من التي هي أقل : إما على الإطلاق وإما إذا كانت أشياء توجد في غيرها وكان الأقل في الأكثر . والعناد في ذلك هو أن يكون مجموع الاثنين أثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصبح ، والصحة أثر من الصحة ، لأن قولنا أن يصبح إنما نؤثره من أجل الصحة . وليس يمنع مانع أن يكون ما ليس بخير أثر مما هو خير ، بمقتلة أن السعادة وغيرها مما

ليس هو خيرا آثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، آثر من التي تكون بغير لذة . وإذا كانت بغير أذى فهي آثر من التي مع أذى .

٢٥

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون آثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى<sup>(١)</sup> في الشيخوخة آثر منها في الشباب ، لأن قوتها في الشيخوخة أعظم ، وعلى مثال ذلك الأدب<sup>(٢)</sup> في وقت الشيخوخة آثر . وذلك أن ليس أحد يختار الشباب رؤساء<sup>(٣)</sup> من قبل أنه لا يرى أنهم أدباء<sup>(٤)</sup> .

٣٠

فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ، وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة في الشباب أشد . وكذلك العقّة ، وذلك أن الشباب أشد تأذيا بالشهوات من الشيخوخة .

والشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعتان دائما ، وهذه في بعض الأوقات . — والشيء<sup>(٦)</sup> إذا كان لنا بأجمعنا لم نخرج إلى نظيره<sup>(٧)</sup> أصلا — آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي ، كالحال في العدالة والشجاعة . وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا عدولا لم ينتفع بالشجاعة ، وإذا كانوا<sup>(٩)</sup> كلهما شجعانا انتفع بالعدالة .

٣٥

١١٧ ب

وأیضا الموضوع المأخوذ من الفساد والاطراح والكون والاتخاذ والتضاد ينبغى أن يُنظر فيه ، وذلك أن الأمور التي تتجنب فسادها أكثر

٥

- (١) ف : النعم . (٢) تحبها : مثل . (٣) ف : الحكم . (٤) ف : مدبرين .  
(٥) ف : حكمة . (٦) ف : الذي . (٧) ف : شيء آخر .  
(٨) ص : كان . (٩) ص : شجعان . (١٠) ف : والتسك .

[٢٦٧ ب] هي آثر؛ وكذلك الأمر في الأطراح والتضاد. وذلك أن ما كان أطراحه أو ضده يُتَجَنَّبُ أكثر فهو آثر. والأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التي اتخذها وكونها آثر هي أيضا آثر.

- ١٠ وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وآثر، والذي هو أكثر شَبَهاً به هو أفضل وآثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضا بالأفضل آثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آآس أفضل من أدسوس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق. وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آآس أشبه بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيرا وليس شبيها بأشلوس.
- ١٥ وينبغي أن ننظر لعلّة شبيه فيما هو أولى أن يَضَحَكَ منه — بمنزلة ما أن القرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به. فإن القرد ليس بأفضل من الفرس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضا إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس: فإن الأشبه بالأفضل أفضل. وقد يعاند هذا القول أيضا، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شَبَهاً يسيراً، والآخر يشبه الأخس شَبَهاً كثيراً — مثال ذلك أن يكون آآس يشبه أشلوس شَبَهاً يسيراً، وأدسوس يشبه نسطر شَبَهاً كثيراً.
- ٢٥

(١) آآس = Ajax؛ أدسوس = Odysseus أو Ulixes؛ أشلوس =

Achilles · (٢) تحمّأ: يشبه · (٣) صه: أولا ·

(٤) ف: اسم رجل · — وهو Nestor

وأن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخس ، والآخر يشبه الأخس فيما هو أفضل : كشبه الفرس بالحمار والقرد بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر أثر مما هو دونه في هذه الحال ؛ والشيء الذي هو أصعب أيضا أثر . وذلك أنا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضا ما هو أكثر خصوصاً ، أثر مما هو أكثر عموماً . — وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو أثر ، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه <sup>(١)</sup> أثر مما يلحقه ذلك . ٣٠

وأیضا إن كان على [٢٦٨] الإطلاق كذا أفضل من كذا ، فإن المتقدم في الفضل مما في هذا ، أفضل من المتقدم في الفضل مما في الآخر — مثال ذلك أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل في الفضل . وإن كان المتقدم في الفضل أفضل من المتقدم في الفضل ، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا — مثال ذلك أنه إن كان المتقسط من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس . ٣٥

وأیضا ما يناله الأصداقاء أثر عندنا مما لا ينالونه ؛ وما يجب أن نفعله بالصدق أكثر مما يفعله بأفناء الناس هو أثر عنده — مثال ذلك أن الإنصاف ١١٨

(١) ف : الصعوبة ، النصب . (٢) ف : يشترك ، نيله ، فيه .  
(٣) ش : يشتركون فيه بنيلهم . (٤) ف : بمن اتفق . — يقال هو من أفناء الناس : أي لا يعلم بمن هو ؛ والواحد ينو .

والإحسان أفضل من الظن<sup>(١)</sup> ، وذلك أننا نحب أن نعدل على أصدقائنا ، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منا إليهم بالظن . ونحب أن نفعل بأفناء<sup>(٢)</sup> الناس عكس ذلك .

والأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية . وربما كانت آثر ، لأن جودة العيش أفضل من العيش ، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري . وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست آثر أيضا . وذلك أنه ليس إن كان<sup>(٣)</sup> الأفضل ضروريا فهو أيضا آثر ، لأن الفيلسوف أفضل من اقتناء المال ، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لا بد منه . والذي منه الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعد الإنسان معها أشياء أخر جيدة . ويكاد أن يكون الأمر الضروري آثر ؛ والذي من الفضل أفضل .

وما لم يكن اكتسابه من غيره ، آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره — كحال العدالة عند الشجاعة . وإن كان هذا الشيء ماثورا بغير هذا الشيء وهذا ليس ماثورا من غير هذا الشيء — مثال ذلك أن القوة ليست ماثورة بغير فهم ، والفهم ماثور بغير قوة . وإن نحن كتمنا<sup>(٤)</sup> [ب ٢٦٨] أحد

(١) ف : أن يظن بنا . (٢) ف : نصف .

(٣) ف : بمن اتفق . يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم من هو ، والواحد فينو .

(٤) ف : إذ كان الشيء أفضل ، فهو من الضرورة آثر ، وذلك أن ...

(٥) ف : بحدنا .

- ٢٠ أمرين ليظنّ بنا أن الأمر الباقي موجود لنا ، فذلك الذي يجب أن يظنّ بنا أنه لنا ، أثر عندنا — مثال ذلك أنا نكتم<sup>(١)</sup> الحرص ، ليظنّ بنا أنا مطبوعون<sup>(٢)</sup> .
- وأیضا الشيء الذي يفقده يقل إنكار من يستقله هو أثر ، والشيء الذي يفقده لا يكثر إنكار<sup>(٥)</sup> من يستقله هو أثر . ٢٥

### ٣

#### < مواضع أخرى >

- وأیضا ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخص النوع ، هو أثر مما ليست له تلك الفضيلة ؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذي له أكثر .
- ٣٠ وأیضا إن كان شيء يفعل خيرا بمن يحضره وآخر لا يفعل ، فإن الذي يفعل أثر ، كما أن المسخن<sup>(٦)</sup> أسخن مما لا يسخن<sup>(٧)</sup> . وإن كانا كلاهما يفعلان ذلك ، فأكثرهما فعلا أثر أو الذي يجعل الشيء الأفضل والأخص خيرا — بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك ، والآخر يجعل البدن .
- وأیضا ينبغي أن ننظر فيما كان من التصارييف والاستعمالات والأفعال والأعمال ، وننظر في هذه أيضا من تلك لأن بعضها يتبع بعضها — مثال ذلك ٣٥

(١) ف : نوجد . (٢) ش : جیدو ( ص : جیدوا ) الطبع .

(٣) ف : إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده . (٤) ش : في نسخة أخرى :

الذي يقر به يكثر . (٥) ش : أخرى : إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده هو أثر .

(٦) ف : أثر . (٧) ص : كليهما . (٨) ف : أي الأشياء .



أنه إن كان مايجرى على جهة العدل أثر ممايجرى على جهة الشجاعة فإن العدالة  
آثر من الشجاعة . وإن كانت العدالة آثر من الشجاعة، فإن مايجرى على  
جهة العدل أثر ممايجرى على جهة الشجاعة، وكذلك الأمر في الأشياء الأخر.

ب ١١٨ وأيضا إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود منه وآخر دونه  
في الجودة، فإن الأجود أثر؛ وإن كان أحد الاثنين أجود بكثير. — وأيضا<sup>(٢)</sup>  
ما كانت زيادته أثر من زيادة غيره فهو أيضا أثر — مثال ذلك أن المحبة أثر<sup>(٣)</sup>  
من المال، وذلك أن زيادة إفراط المحبة<sup>(٤)</sup> أثر من زيادة المال<sup>(٥)</sup>. والشيء الذي  
هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيها لنفسه أثر عنده مما يكون شبيه  
غيره، مثل ما أن الأصدقاء أثر من الأموال<sup>(٦)</sup>.

١٠ وأيضا ما يكون من الزيادة [٢٦٩] وهو أن ننظر إن كان إذا زيد  
على شيء واحد بعينه جعل الجملة أثر. وينبغي أن نتوق أن تقدم الأشياء  
التي أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام، أو هو يعين له بضرب من  
الضروب، والآخر لا يستعمله ولا هو معين، بمنزلة المنشار والمنجل مع  
النجارة، وذلك أن المنشار إذا قُرِنَ بالنجارة كان أثر؛ فأما على الإطلاق فليس  
هو أثر. وأيضا إذا زيد على الأقل فجعل الجملة أعظم. — وكذلك من  
النقصان، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد بعينه فجعل الباقي أقل، هو أعظم.

(١) ف : خير . (٢) ف : الخير . (٣) ف : أخير .  
(٤) ف : إفراطه . (٥) ف : إفراط . (٦) ف : الصداقة .  
(٧) ضرب على « إفراط » بالآخر ، وضع فوق « زيادة » بالآخر : « إفراط » .  
(٨) ص : شبيه . (٩) ف : بنفسه . (١٠) تحتها : بمنزلة .

وينبغي أن ننظر إن كان الواحد ماثوراً من أجل نفسه، والآخر من أجل  
 الظن<sup>(١)</sup>، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال . وحد الشيء الذى هو عند الظن<sup>(١)</sup>  
 هو ما إذا لم يكن أحد يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له . — وإن كان  
 أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظن<sup>(١)</sup> ماثوراً ، والآخر من أجل أحدهما  
 فقط ، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر . والذى هو أكرم  
 بذاته هو الذى يؤثره من أجل نفسه أكثر، من غير أن نكون مُزمعين على  
 أن نستفيد منه شيئاً آخر .

وينبغي أيضاً أن نُميز على كم جهة يقال الماثور، ومن أجل أى الأشياء:  
 بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيذ . وذلك أن الذى هو نافع عند جميع الأشياء<sup>(٢)</sup>  
 أو عند أكثرها هو الآثر متى كان يجرى أمره على المشابهة . وإذا كانت أشياء  
 بأعيانها موجودة لكليهما، فينبغى أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ وأجمل  
 وأُنفع<sup>(٤)</sup> . وأيضاً ما كان من أجل الأفضل هو آثر بمنزلة أن ماهو من أجل  
 الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة . — وكذلك الأمر فى الأشياء التى تُتجنب،  
 وذلك أن الذى يعوق عن الأمور الماثورة أكثر هو يُتجنب أكثر، بمنزلة  
 ما يُتجنب المرض أكثر من القبح ، إذ كان المرض مانعاً من اللذة ومن أن  
 يكون الإنسان [٢٦٩ ب] فاضلاً . — وأيضاً الموضع المأخوذ من التبين بأن

(١) ف : رأى . (٢) ف : تلخص ، تفصل . (٣) ف : موافق .

(٤) ف : أوفق .

(١) مـ... مـ  
الموضع متجنب ومأثور على مثال واحد . وذلك أن ما يختاره الإنسان ويتجنبه على مثال واحد يؤثر أقل من المأثور فقط .

#### ٤

### < تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة >

- ١١٩ فينبغي أن نجعل مقارنة بعضها إلى بعض كما وصفنا . — وهذه المواضع بعينها نافعة في التبيين بأن شيئاً من الأشياء — أى شيء كان — متجنبٌ أو مأثور . وذلك أنه ينبغي أن ننتزع فصل أحدهما عن الآخر فقط ، لأنه إن كان الأكرم أثر ، فالكرم مأثور ، وإن كان الأتقع أثر ، فإن النافع مأثور . وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأثر له هذه المقايسة . وفي بعض الأشياء نقول بحسب مقارنة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأثور ، أو أحدهما — مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع ، وآخر ليس بالطبع ، لأنه من البين أن الخير بالطبع مأثور .

#### ٥

### < تعميم المواضع السالفة >

- وينبغي أن نأخذ هذه المواضع — ما أمكن — أخذاً كلياً في الأكثر والأعظم ، وذلك أنها إذا أخذت على هذا الوجه كانت نافعة في أشياء كثيرة . وقد يمكن أن نجعل بعض هذه المواضع التي وصفنا أكثر عموماً متى غيرنا تسميتها قليلاً — مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحالٍ ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع

(١) ف : الموضع . (٢) ف : على . (٣) ف : ينبغي . (٤) ف : كلية .

بها . — وإن كان واحد يفعل وآخرا لا يفعل<sup>(١)</sup>، فإن الذى له ذلك الشيء الذى يخص هو بهذه الحال فى وقت ما إذا كان يفعل، أكثر من الذى لا يفعل . فإن كان كلاهما<sup>(٢)</sup> يفعل، فإن الذى يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر . — وأيضا إن كان شيء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه ، وهذا بهذه أقل منه<sup>(٣)</sup> ، وإن كان هذا من الذى هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال ، وكان هذا بهذه الحال ليس بأكثر من الذى هو بهذه الحال ، فمن البين أن الأول بهذه الحال أكثر .

٢٠

وأیضا من الزيادة إن كان ما زيد على شيء واحد [ ٢٧٠ ] بعينه يجعل الجملة أكثر بهذه الحال، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل، يجعل الجملة بهذه الحال أكثر . وعلى هذا المثال أيضا من التقصان ، وذلك أن الشيء الذى إذا تَقَصَّ صار الباقي منه بهذه الحال أقل ، هو بهذه الحال أكثر . والأشياء التى هى أقل مخالطة للأضداد هى بهذه الحال أكثر — مثال ذلك أن الشيء يكون أشدَّ بياضا إذا كان أقلَّ مخالطةً للأسود . وأيضا مما هو غير ما وصفنا أولا ما كان يقبل القول الذى يخص الموضوع أكثر، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرق للبصر ، والذى هو أشدَّ بياضا هو اللون الذى يفرق البصر أكثر .

٢٥

٣٠

(١) ص : واحد . ف : هذا . (٢) ش : فى السريانى : الذى هو متنى لغو (؟) مثل هذا ، فإن الذى يصير به الذى يوجد له مثل هذا هو أكثر فى باب مثل هذا . (٣) ص : كليهما يفعلان . (٤) ف : بها . (٥) ف : خارجا عما .

## < تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) الخالص >

وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أُولى المواضع التي وصفناها كلية ، مثبتة أو مبطلّة ، نافعةٌ كلها . وذلك أنا إذا أثبتنا إثباتا كليا أو أبطلنا ، نكونُ بَيِّنًا أيضا تبيينًا جزئيا . وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل ، فقد  
 ٣٥ يوجد لواحدٍ أيضا . وإن كان لا يوجد ولا لواحدٍ ، فليس يوجد لواحد . —  
 إلا أن أشرف المواضع وأعظمها التي من المتقابلات ومن النظائر ومن التصارييف .  
 وذلك أن قولنا : إن كانت كُلُّ لذةٍ خيرا ، فكل أذى شرًّا ، قول شبيهٌ في الشهرة  
 بقولنا : إن كانت لذةٌ ما خيرا ، فأذى ما شرًّا . وأيضا إن كانت حاسةٌ ما  
 ١١٩ ليست قوّةً ، فعدم حاسةٍ ما ليس هو لا قوّة . وإن كان مظنونٌ ما معلوما ،  
 فظنٌ ما علمٌ . وأيضا إن كان شيء ما يجرى على جهة الجور خيرا ، فجور ما<sup>(١)</sup>  
 ٥ خير . وأيضا إن كان شيء من الجور شرًّا ، فشيء من العدل خير . وإن كان  
 شيء مما يلتذ متجنِّبا ، فلذةٌ ما متجنِّبة . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما  
 يلتذ به نافعا ، فلذةٌ ما خير<sup>(٢)</sup> . وكذلك [ ٢٧٠ ب ] يجرى الأمر في الأشياء  
 المفسدة ، وفي الكون والفساد ؛ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو  
 مفسد للذة أو العلم ، خيرا ، فلذةٌ ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك  
 ١٠ إن كان فسادٌ ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلم ما يكون من السرور .

(٢) ف : لا عدالة .

(١) تحبها : مما .

(٤) ف : نافعة .

(٣) ف : فلا عدالة ما .

مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من الناس الشرخيرا<sup>(١)</sup> أو تذكرة شرا، فلا علم<sup>(٢)</sup> بما يفعله إنسان من الناس من الشر<sup>(١)</sup> شر. وكذلك يجري الأمر في الباقية : وذلك أن الشهرة في جميعها تجرى مجرى واحدا .

١٤

وأیضا الموضع الذى من الأقل والأقل وما هو على مثال واحد. وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضا يكون بتلك الحال — مثال ذلك أنه إن كان علم ما خيرا أكثر من اللذة ، ولم يكن علم

٢٠

من العلوم خيرا ، فليس لذّة ما أيضا تكون خيرا . وكذلك أيضا ما يوجد من الأقل وما يجري على مثال واحد . وذلك أنه قد يمكن أن تُثبّت بها وأن تُبطل . غير أن الأمرين جميعا ممكنان من الذى يجري على مثال واحد . فأما من الأقل فليثبت ، لا للابطال . وذلك أنه إن كانت قوّة ما خيرا على مثال ما عليه علم ما ، وكانت توجد قوّة ما خيرا ، فعلم ما يوجد كذلك . وإن لم يوجد ولا قوّة واحدة خيرا ، فليس يوجد ولا علم واحد خيرا . وإن وجدت قوّة واحدة خيرا أقل من علم ، وكانت توجد قوّة ما خيرا ، فقد يوجد علم ما إذا خيرا . وإن لم توجد ولا قوّة واحدة خيرا ، فليس يجب ضرورة أن يكون ولا علم واحد أيضا خيرا . فمن البين أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل .

٢٥

(٢) ف : فالعلم .

(١) ف : القبيح .

(٣) ف : مما .

- ٣٠ فأما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحد<sup>(١)</sup> [١٢٧١] بعينه . وأيضا إذا أخذنا الشيء الذى هو أوّل بتلك الحال — مثال ذلك أنه : إن أنزلنا أن علما ما خير<sup>(٢)</sup>، أو تبين أن الحلم ليس بخير، — لم يكن ولا علم واحد خيرا، لأنه ولا الذى هو أوّل<sup>(٣)</sup> بأن يظنّ به ذلك — كذلك.
- ٣٥ وأيضا يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع ، أولا يوجد — مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائة، فسائر النفوس كذلك ؛ وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائة، فليس سائر الأنفس غير مائة . فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغى أن نتبين أنه ليس موجودا لواحد . وذلك أنه يلزم من قبل الوضع أنه ولا لواحد يوجد . وإن أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغى أن يتبين أنه يوجد لواحد ، وذلك أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع . ومن البين أن الذى يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يقرّ بالجزئى أن يقرّ بالكلى ، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد .
- ١٢٠ فإذا كانت المسألة غير محصلة<sup>(٤)</sup>، فقد يمكن الإنسان أن يبطل على نحو واحد — مثال ذلك أنه إن قال قائل : إن اللذة خير أو ليست بخير، من غير أن يستثنى بشيء آخر . وذلك أنه إن قال إن لذة ما خير<sup>(٥)</sup>، فقد ينبغى أن يبين بيانا كلياً أن ولا لذة واحدة خير<sup>(٦)</sup>، إن هو أراد أن يرفع الموضوع . وكذلك إن قال إن

(٢) ش : أى ليس فيها استثناء .

(٤) ف : كان مرزما بأن .

(١) ف : الفهم .

(٣) ص : ليس .

- لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبين بيانا كلياً أن كل لذة خيرٌ . فأما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع . وذلك أننا إن بينا أن لذة ما خيرٌ لم تكن رفعنا بعدُ الموضوع . — فمن البين أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة . فأما أن يصح فعلی وجهين : [ ٢٧١ ب ] وذلك أننا إن بينا بيانا كلياً أن كل لذة خيرٌ ، أو أن لذة ما خيرٌ ، صار الموضوع ميبّناً . وكذلك إن احتيج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير، فإننا إن بينا أن ولا لذة واحدة خير، أو أن لذة واحدة ليست خيراً ، كما قد أقررنا بالأمرين جميعاً على الكلي والجزئي أن لذة ما ليست خيراً . — وإذا لخص الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال — مثال ذلك إن وضع أن خيراً يوجد للذة ما ، وللذة ما ليس يوجد، وذلك أنه إن تبين أن كل لذة خير أو أنه ولا لذة واحدة خير، صار الموضوع مرتفعاً . — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيراً ، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه . لأننا إذا بينا أن كل لذة خير ، أو أنه ولا لذة واحدة خير، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير، نكون قد رفعنا الموضوع . وذلك أن الوضع إذا لخص تلخيصاً أكثر — مثل أن نقول : الحلم وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه : وذلك أنه إذا تبين أن كل فضيلة علم ، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم ، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم ، أو أنه ولا الحلم نفسه علم ، ارتفع الموضوع .

(١) ف : جهنين . (٢) ص : خيراً . (٣) ص : ليس . (٤) ف : قننا .

(٥) ف : فصل . (٦) تحتها : تبيننا (؟) . (٧) ف : الفهم .



وقد ينتفع بالنظر في الجزئيات <sup>(١)</sup> التي يمكن أن يوجد فيها شيء ، أولا  
يوجد ، كما هو في المسائل الكلية .

وأیضا ينبغي أن ننظر في الأجناس بأن نقسمها بالأأنواع إلى أن نبليغ  
إلى الأشخاص ، كما قلنا آنفا . وذلك أنه إن تبين أنه موجود للجميع ، أو أنه  
ولا لواحد ، فينبغي إذا أثبت بأشياء كثيرة أن تسأله الإقرار بالشئ الكلي ،  
أو تأتي بعناد في شيء واحد أنه ليس كذلك .

وأیضا ينبغي أن ننظر في الأشياء التي يمكن فيها تلخيص العَرَض إما بالنوع  
وإما بالعدد ، إن كان ليس يوجد ولا واحد من هذه — مثال ذلك أن  
تقول : إن الزمان ليس يتحرك ، ولا هو حركة ، بعد أن تحصى أنواع الحركة  
[ ٢٧٢ ا ] : كم هي ؟ وذلك أنه إذا لم يكن واحداً <sup>(٢)</sup> منها موجوداً للزمان ، فمن  
البين أنه ليس يتحرك ، ولا هو أيضا حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست  
عدداً ، بأن تقسم العدد ونقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن  
كانت النفس ليس بزواج ولا فرد ، فمن البين أنها ليست عدداً <sup>(٣)</sup> .

فعلى هذا الطريق ، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن نحتج في العَرَض .

[ تمت المقالة الثالثة من كتاب طوييقا . قو بل به فكان موافقا ]

---

(١) ف : الذي . (٢) ص : واحدا . (٣) ص : ليس .



## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الرابعة منه

#### < المواضع المشتركة للجنس >

#### ١ < مواضع >

[ ١٢٧٢ ] قال :

وبعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأثياء النافعة في الجنس والخاصة .  
وهذه الأشياء اسطقسات<sup>(١)</sup> للأشياء النافعة في الحدود . والبحث عن هذه  
بعينها فقلما يستعمله الجدلون . فإن وضع جنس شيء من الأشياء ، فينبغي  
أولا أن ننظر في جميع الأشياء المجانسة للشيء الموصوف : هل يوجد شيء  
منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، كالحال في العَرَض ؟ — مثال ذلك : إن وضع  
الخير جنساً للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك  
أن الأمر إن كان كذا ، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة ، لأن الجنس  
يحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه . — وأيضا ينبغي أن ننظر  
إن كان لا يحمل من طريق ما هو ، لكن يحمل بمنزلة [ ٢٧٢ ب ] العَرَض ،  
كما يحمل الأبيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس ، وذلك أنه ليس  
الأبيض ذاتاً للثلج ، ولا المتحرك من ذاته ذاتاً للنفس ؛ وإنما يعرض للنفس  
أن يتحرك كما يعرض للحى مراراً أن يمشى وأن يكون شيئاً ماشياً . وأيضا

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضوع . (٣) ش : في نسخة أخرى : فلذلك  
ليس الأبيض جنساً للثلج . (٤) ف : يريد الحركة من الذات . (٥) ف : ما هو .

فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل والمفعول ؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ماهو الثلج ، لكن يدل على أى <sup>(١)</sup> شئ هو . فليس يحمل واحدٌ منها إذن من طريق ما الشيء ، والجنس يحمل <sup>(٢)</sup> من طريق ما الشيء .

وينبغي أن ننظر خاصةً في تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس الموصوف — مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضا . وذلك أنه قد يمكن أن يكون شئ يُحَرِّك نفسه وأن لا يحركها ؛ وكذلك يمكن أن يكون شئ أبيض وألا يكون . فليس واحدٌ منهما إذاً جنساً ، لكن عرضاً . لأننا قد كنا قلنا إن العَرَض هو الذي يمكن أن يوجد لشئ وألا يوجد .

وينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع في قسمة واحدة بعينها، لكن يكون هذا جوهرًا وهذا كيفًا، أو يكون هذا مضافا وهذا كيفا — مثال ذلك أن الثلج والَّلَقْلَقُ جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف، فليس الأبيض إذاً جنساً للثلج ولا للَّلَقْلَقُ . وأيضاً فإن العلم من الأشياء المضافة، والخير والجميل كيف ما ، فليس إذاً الخير والجميل جنساً للعلم، لأن الأشياء التي هي أجناسٌ للمضافات ينبغي أن تكون هي أيضا من المضافات، كالحال في الضَّعْف ، لأن الكثير الأضعاف — إذ هو جنس للضعف — هو من المضافات أيضا . وبالجمله ، أقول إنه ينبغي أن يكون الجنس

(١) ف : المفعول . (٢) ف : حال . (٣) ف : قنفس .

والنوع تحت قسمة واحدة أبدا . وذلك أنه إن كان النوع جوهرًا ، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضا . وإن كان النوع كيفًا ، فينبغي أن يكون الجنس مثله كيفًا — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيف [ ٢٧٣ ] . وكذلك يجرى الأمر في سائر الأشياء الأخر .

وأيضًا ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكناً أن يشارك الجنس الشيء الموضوع في الجنس . وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدّ مشاركة . فن البين أن الأنواع تشارك الأجناس ، والأجناس لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حدّ الجنس ، والجنس لا يقبل حدّ النوع . فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنسان من الناس شيئاً بأنه جنس للوجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنس النوع . وذلك أن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء : فقولها إذا يحمل على جميع الأشياء .

وأيضًا ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يصدّق على شيء من الأشياء ، والجنس لا < يصدّق > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنساً للظنون ، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود ، لأن كثيراً مما ليس بموجود مظنون . فأما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس بمرتبة . فليس إذاً الموجود ولا المعلوم جنساً للظنون ، لأن الأشياء التي يحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يحمل عليها الجنس .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع في الجنس  
لشيء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس ، وهو  
غير مشارك لشيء من الأنواع ، إن لم يكن نوعاً من الأنواع التي في القسمة  
الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضعت الحركة جنساً  
للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست ثقلّة ولا استحالة ولا واحدة  
من سائر الحركات الأخرى ، فإنه من البين أنها متى لم تكن واحدة منها لم  
تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذاً جنسها ، لأنه من الاضطراب  
أن يكون المشارك للجنس [ ٢٧٣ ب ] مشاركاً لشيء من الأنواع . فليس  
إذاً اللذة نوعاً للحركة ، ولا شخصاً من أشخاصها ، ولا مما تحت نوع من أنواع  
الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك :  
« إنساناً ما » ، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحى

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يقال على أكثر مما  
يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه  
الموجود ، لأن الموجود وما ليس بوجود مظنون . فليس إذاً المظنون نوعاً  
للموجود ، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال  
ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شيء جنساً ، وآخر نوعاً بمنزلة

الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إذاً جنساً للآخر ، لأنهما يقالان بالتساوى .

وذلك ينبغى أن ننظر إن وضع الأول والمبدأ أحدهما في الآخر .  
وذلك أن المبدأ أول ، والأول مبدأ : فهما إما أن يكونا شيئاً أحداً ، أو لا يكون أحدهما جنساً للآخر . والأصل في أمثال هذه كلها أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس .

وينبغى أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء التي لا تختلف بالنوع . وإن لم يظنّ به ذلك ، فلينظر المثبت إن كان جنساً لشيء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء — التي لا تختلف بالنوع — واحدٌ بعينه . فإن تبين أنه جنس لواحدٍ منها ، فمن البين أنه جنسٌ لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنساً لواحدٍ منها ، فمن البين أنه ولا لواحد منها — مثال ذلك إن وضع واضح خطأً لا تجزأ وقال : إن ما لا ينقسم جنسٌ لها . وذلك أن الجنس الموصوف<sup>(١)</sup> ليس هو جنساً للخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة في النوع ، لأن [ ١٢٧٤ ] جميع الخطوط المنقسمة غير مختلفة في النوع .

(١) فوقهما : الموصوف .

(٢) ف : المستقيمة .

## < مواضع أخرى >

- (١) وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنس ما آخر لا يحصر  
 ٢٥ الجنس الموصوف ولا هو تحته -- مثال ذلك إن وضع العلم جنسا للعدل ،  
 والفضيلة هي جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسَيْن يحصر الآخر<sup>(١)</sup> ، فليس  
 العلم إذا جنسا للعدل . وذلك أنه يظن بالشئ أنه نوع واحد ، إذا كان  
 تحت جنسين أحدهما يحوى الآخر . وقد يتشكك مثل هذا الشك في بعض  
 ٣٠ الأشياء ، لأن قوماً يظنون أن الفهم فضيلة وعلم . وليس أحد الجنسَيْن محصورا<sup>(٢)</sup>  
 في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسمون أن الفهم علم . فإن سلم أحد أن  
 هذا القول حق ، إلا أن كون أحد جنس الشئ الواحد بعينه تحت الآخر  
 ٣٥ أو كونهما جميعا تحت جنس واحد بعينه يظن به أنه من الأشياء الضرورية ،  
 كما يعرض في الفضيلة والعلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن  
 كل واحد منهما مَلَكَ وحال . فينبغي أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد  
 ١٢٢ منهما للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسَيْن إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ،  
 ولم يكونا جميعا تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا .  
 وينبغي أن ننظر في جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائما في الجنس الأعلى  
 ٥ إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليه من طريق ما هو .  
 وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغي أن تحمل على النوع من طريق ما هو .  
 فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فن البين أن الموصوف ليس بجنس .  
 (١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة .



- وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو بنفسه ،  
 أو بعض الأجناس التي فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [ ٢٧٤ ب ]  
 الجنس العالي يشارك واحداً من التي تحته . فينبغي إذاً للناقض أن يستعمل  
 هذا كما قلناه . فأما المثبت فتى أقر له بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع ،  
 إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس ، اكتفى بأن يبين أن جنساً من  
 الأجناس العالية يُحمَل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان  
 واحدٌ يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التي فوقه والتي تحته إن كانت  
 محمولةً حملاً صواباً فحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس  
 الموصوف أيضاً يُحمَل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحداً إذا حُمِل من  
 طريق ما هو كانت الباقية كلها — إن كان حملها حملاً صواباً — يحمل من طريق  
 ما هو ، ينبغي أن يأخذه من الاستقراء . فإن كان الجنس الموصوف يشك  
 فيه على الإطلاق أنه موجود له ، فليس يكتفى بأن يبين أن واحداً من  
 الأجناس العالية يُحمَل على النوع من طريق ما هو — مثال ذلك أنه إن  
 وضع أحداً أن الثقلَةَ جنسٌ للمشى لم يكتَفِ بأن يبين أن المشى حركة في أن  
 يبين أنها نقلة ، لأن ها هنا حركات أخر<sup>(١)</sup> . لكن ينبغي أن يُبين مع ذلك أن  
 المشى ليس يشارك شيئاً مما هو مع الثقلَةَ تحت قسمة واحدة بعينها . وذلك  
 أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون المشارك للجنس مشاركاً لبعض الأنواع التي

(١) ها هنا = يوجد .

في القسمة الأولى . فإن كان المشي لا يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة

من سائر الحركات ، فمن البين أنه يشارك النقلة . فالنقلة إذاً جنسٌ للمشي . ٣٠

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي النوع الموضوع محمول فيها ،

كالجنس ، إن كان الجنس الموضوع أيضاً يحمل من طريق ما هو على تلك

الأشياء بعينها التي يحمل عليها النوع أيضاً . وعلى ذلك المثال إن كانت الأشياء

التي فوق الجنس كلها [ ١٢٧٥ ] كذلك . وذلك أن هذا إن كان يختلف

في جهة من الجهات ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . لأنه لو كان ٣٥

جنساً لكانت جميع الأ. فوقه وهو نفسه يحمل ، من طريق ما هو ،

على الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو . أما المناقض فقد ينتفع

متى لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التي عليها النوع

من طريق ما هو . فاما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو . ١٢٢ ن

وذلك أنه قد يعرض أن يكون الجنس والنوع يحملان على شيء واحد بعينه

من طريق ما هو . فقد يكون إذاً شيء واحد بعينه تحت جنسين . فواجب

ضرورة أن يكون هذان الجنسَان أحدهما تحت الآخر . فإن تبين أن الشيء

الذي أردنا أن نثبت أنه جنسٌ ليس هو تحت النوع ، فمن البين أن النوع ٥

يكون تحته . <sup>(٢)</sup> فبين إذن أن هذا جنس .

وينبغي أن ننظر في حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع

الموصوف وعلى الأشياء المشاركة للنوع . وذلك أنه واجب ضرورة أن

١٠ تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن اختلفت في جهة من الجهات فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا إن وصف الفصل على أنه جنس ، مثال ذلك إن وصف غير المائت بأنه جنس للملك . وذلك أن غير المائت فصلٌ للحي ، لأن الحي منه ما هو مائت<sup>(١)</sup> ومنه ما هو غير مائت . فمن البين أن الذى يفعل ذلك قد غلط . وذلك أن ليس يكون فصلٌ شئ من الأشياء جنساً . والأمر في أن هذا حقٌ — بين<sup>(٢)</sup> ، إذ كان ولا واحد من الفصول يدل على ما الشئ ، لكن على أى شئ بمنزلة المشاء ذى الرجلين .

٢٠ وينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل في الجنس [ ٢٧٥ ب ] بمنزلة الفرد الذى هو عدد ، فإن الفرد فصلٌ للعدد ، لا نوع . وليس يُظنُّ بالفصل أنه يشارك الجنس ، وذلك أن كل ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً ، وإما شخصاً ؛ والفصل لا نوع ، ولا شخص ؛ فمن البين أن الفصل لا يشارك الجنس . فالفرد إذاً ليس هو نوعاً ، لكن فصل ، لأنه ليس يشارك الجنس . وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الجنس في النوع — مثال ذلك المماسّة التى هى الاتصال ، والاختلاط الذى هو المزاج ، أو كما يحذف فلاطن الثقلّة بأنها الحركة في المكان . وذلك أنه ليس واجبٌ ضرورةً أن تكون المماسّة اتصالاً ، لكن بالعكس الاتصال مماسّة ، لأنه ليس كل مماسّ متصلاً ، لكن كل متصل مماسّ . وكذلك الأمر في الأشياء الأخرى ، وذلك

- ٣٠ . أن ليس كل اختلاط مزاجا ، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجا . ولا كل تغيير في المكان هو نقلة ، لأن المشى ليس يظن به أنه نقلة ، إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما يقال في الأشياء التي تغير الأماكن كرها ،<sup>(١)</sup> كما يعرض في الأشياء غير المتنفسة . ومن البين أنه لما كان الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع ، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي وصفناها بالعكس .
- ٣٥

وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان وضع الفصل في النوع ، بمنزلة غير المائت الذي هو الملك ؛ وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال : إما على التساوى ، وإما على الأكثر . فإن الفصل أبداً يقال على النوع : إما على التساوى ، وإما على الأكثر .

- ١١٢٣ وينبغي أن ننظر أيضا إن كان وضع الجنس في الفصل بمنزلة اللون الذي هو الجامع للبصر ، أو العدد الذي هو الفرد . — وإن كان وضع الجنس على أنه فصل ، وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يأتي بمثل هذا الوضع في أشياء ، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للزواج ، والتغير في المكان فصل للنقلة — وينبغي أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها . وذلك [ ١٢٧٦ ] أن هذه المواضع تشترك ، لأن الجنس ينبغي أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل ، وألا يكون يشارك الفصل . وإذا وصفت هذا الوصف لم يمكن أن يعرض واحد<sup>(٢)</sup> مما ذكرنا ، لأن الجنس يكون يقال على

(١) ف : بغير إرادة . (٢) ف : يلزم .

١٠ أقل مما يقال عليه الفصل ويكون يشارك الفصل — وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه — مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضا ولا العدد يحمل عليها .

١٥ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ويرفع الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك <sup>(١)</sup> . وأيضا إن كان يمكن أن ينقص الجنس <sup>(٢)</sup> الموصوف أو الفصل ، مثل أن تنقص النفس بالتحرك <sup>(٣)</sup> ، أو ينقص الظن <sup>(٤)</sup> بالصدق والكذب . فليس يكون واحداً مما وُصف جنسا أو فصلا . وذلك أنه يظن بالجنس والفصل أنهما لازمان مادام النوع موجودا .

### ٣

## < مواضع أخرى >

٢٠ وينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يشترك شيئا هو ضد الجنس أو يمكن أن يشركه : فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركا للضدين معا، من قبل أن الجنس ليس يحمل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضا ضده، أو يمكن أن يشركه . وأيضا إن كان النوع يشترك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للتي تحت الجنس — مثل ذلك أن النفس إن كانت تشترك الحياة، ولم يمكن أن يكون عدداً من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعا للعدد .

(١) س : استحق : فإنه من الظاهر أن الأمر بضد ذلك . (٢) ف : يحمل .

(٣) ف : بالنفس المتحرك . (٤) ف : بالظن الصدق .

وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركا للجنس في الاسم بعد أن نستعمل الحروف<sup>(٢)</sup> التي وصفت في الاتفاق في الاسم ؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان . وأيضا لما كان كل جنس له أنواع كثيرة ، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوع آخر . وذلك أنه إن لم يكن له ، فمن البين أن الموصوف [ ٢٧٦ ب ] ليس بجنس أصلا .

وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي ينقل للفظ قد وضعه على أنه جنس ، بمنزلة ما يوصف الفقه<sup>(٤)</sup> بالاتفاق . وذلك أن كل جنس يحمل على الأنواع حملا حقيقيا ، والاتفاق ليس يحمل على الفقه حملا حقيقيا ، لكنه يحمل عليها على جهة النقل ، لأن كل اتفاق إنما يكون في النعم .

وأيضا ننظر إن كان النوع ضد الشيء . وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة . أما أولا : فهل الضد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضد ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنس واحد بعينه إن لم يكن للجنس ضد أصلا . وإن كان للجنس ضد ، فلننظر إن كان الضد في الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورة أن يكون الضد في الجنس المضاد إن كان للجنس ضد . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهر بالاستقراء . وأيضا ننظر إن كان بالجملة ضد النوع لا يوجد أصلا في جنس من الأجناس ، لكنه هو نفسه

(١) ف : من المتفقة أسماءها . (٢) ف : الأصول . (٣) ف : أي الاستعارة .

(٤) ف : الفهم . ش : نقل أثناس : الفقه . استحق نقل : الفهم .

(٥) ف : بالوفا .

جنس ، بمثلة الخير . فإن هذا إن لم يكن موضوعا في جنس ، لم يكن  
ولا ضده في جنس ، لكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يعرض في الخير والشر .  
وذلك أنه ولا واحد منهما في جنس ، لكن كل واحد منهما جنس . — وننظر  
أيضا إن كان الجنس والنوع ضدّين لشيء ، وكان بعضها بينها متوسط ، وبعضها  
ليس بينها متوسط . وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين  
الأنواع أيضا متوسط . وإن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس  
أيضا متوسط : كالحال في الفضيلة والذيلة والعدل والجور : فإن فيما بين كل  
اثنين من هذين شيئا متوسطا . وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس  
بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع  
متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذينك<sup>(١)</sup> على  
جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمثلة الموضوع [ ٢٧٧ ] . وذلك أن  
كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد — مشهور في الفضيلة والذيلة  
والعدل والجور ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضا إذا كان للجنس ضدّ ما ، ليس فقط إن كان الضدّ في جنس  
واحد بعينه ، لكن والمتوسط أيضا . وذلك أن الشيء الذي فيه يكون  
الطرفان فيه تكون المتوسطات ، كالحال في الأبيض والأسود ، لأن اللون

(١) ف : يلزم . (٢) ف : أو إن كان ، وعليها علامة ؛ وبالهامش : المخبر مواقف  
لنقل أئانوس ، وهو أصح . (٣) ص : ذينك .

هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هذا القول أن النقصان والزيادة في جنس واحد بعينه ، إذ كان كلاهما <sup>(١)</sup> في الشر ، والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو في هذا الجنس بعينه ، لكنه في الخير .

- ٣٠ وننظر أيضا إن كان الجنس ضد الشيء ، ولم يكن النوع ضدًا لشيء من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضد الشيء ، فالنوع أيضا كذلك ، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعَدْل والجور . ونظن أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد في الأشياء الأخرى . وعناد هذا يوجد في الصحة والمرض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ؛ ومرض ما — وهو نوع — ليس هو ضدًا لشيء أصلاً ، بمنزلة الحمى والرمد وكل واحد من الآخر .  
٣٥ وينبغي : أما لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء ، وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فمن البين أنه ليس الموصوف بجنس ؛ وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات : أما أولاً فإن كان الضد في الجنس المذكور من غير أن يكون للجنس ضد ، لأن الضد إن كان في هذا فمن البين أن الذي قُدِّم ووضِع ، أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط في الجنس المذكور ، فإن الشيء <sup>(٢)</sup> الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضد ما ، فينبغي أن ننظر إن كان الضد في الضد : فإنه إن كان ، فمن البين أن الذي قُدِّم في الذي قُدِّم ووضِع .

(١) ص : كليهما . (٢) ف : لأن .



١٠ وننظر أيضا في [ ٢٧٧ ب ] التصارييف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد للبطل والمُصَحِّح ، وذلك أنهما معا يوجد ولا يوجد للواحد (١) والجميع . مثال ذلك أن العدالة إن كانت علما فالعادل عالم ، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم ؛ وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من الباقية شيء أصلا .

٤

<مواضع أخرى>

١٥ وننظر أيضا في الأشياء التي حالها بعضها عند بعض حال متشابهة — مثال ذلك أن حال اللذيد عند اللذة مشابهة لحال النافع عند الخير . وذلك أن كل واحد من ذينك مُحَدَّثٌ لكل واحد من هذين . فإن اللذة إن كانت الذى هو الخير ، فإن اللذيد يكون هو النافع ، إن كان من البين أنه يكون محدثا للخير ؛ لأن اللذة خير . وكذلك يجرى الأمر في الكون والفساد — مثال ذلك أنه إن كان " أن يبنى " الإنسان هو أن يفعل ، فإن " قد بنى " هو أن قد فعل ؛ وإن كان " أن يتعلم " الإنسان هو أن يتذكر ، فإن " قد تعلم " هو أن قد تذكر ؛ وإن كان " أن ينحل " الإنسان هو أن يفسد ، فإن " قد انحل " هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك يجرى الأمر في المكوّنة والمفيدة والقوى والاستعمالات . وبالجمله ، فينبغى للبُطْلِ والمُصَحِّحِ أن يبحثا في أى تشابه كان على مثال ما قلنا في الكون

والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محلا ، فالإفساد تحليل . وإن كان  
 ٣٠ المكوّن محدثا ، فالتكوّن إحداث ، والتكوّن حدث . وكذلك يجرى الأمر  
 فى القوى والاستعمالات . وذلك أن القوة إن كانت حالا فإن الشيء إذا كان  
 يقوى فهو بحالٍ ما . وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلا ، فالذى يستعمل  
 يفعل ، والذى قد استعمل قد فعل .

وإن كان المقابل للنوع عدما ، فالإبطال يكون على وجهين : الأول  
 ٣٥ منهما إن كان المقابل فى الجنس الموصوف ؛ وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون  
 العدم فى جنس واحد بعينه أصلا ، أو لا يكون فى الأخير — مثال ذلك أن  
 البصر إن كان فى الجنس الأخير — أعنى فى الجنس — فالعمى ليس هو  
 حساً . والثانى أن [ ٢٧٨ ] العدم إن كان يقابل الجنس والنوع ،  
 ١٢٤ ب ثم يكن المقابل فى المقابل ، فليس الموصوف فى الموصوف . — فالمُبْطَلُ  
 ينبغى له أن يستعملها على ما وصفنا ؛ فأما المصحح فعلى جهة واحدة فقط .  
 وذلك أن المقابل إن كان فى المقابل ، فإن الذى قدّم ووضع يكون فى الذى  
 ٥ قدم ووضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حسّ ما ، فإن البصر حسّ ما .

وينبغى أيضا أن ننظر فى السوالب بالعكس ، كما فعلنا فى العَرَض ، بمنزلة  
 ما إن كان اللذيد هو الخير ، فالذى ليس بخير ليس بلذيد ، لأنه ليس يمكن ،  
 ١٠ إن كان الخير جنساً للذيد ، أن يكون شيء ما لذيد<sup>(٣)</sup> ليس بخير . وذلك أن الأشياء

(١) فوقهما : النوع . (٢) ش : نسخة أخرى : فإنه إن لم يكن هكذا صارها هنا  
 (= يوجد) شيء لذيد ليس بخير . (٣) ص : لذيدا .

التي لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شيء من الأنواع . وكذلك ينبغي  
للمصَّحح أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيذ، فاللذيذ خير؛ فيجب  
من ذلك أن يكون الخير جنسا للذيذ .

١٥

وإن كان النوع مضافا، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضا مضافا .  
وذلك أنه إن كان النوع أيضا من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ،  
كالحال في الضَّعْف والكثير الأضعاف : فإن كل واحد منهما من المضاف .  
وإن كان الجنس من المضاف ، فليس واجبا ضرورةً أن يكون النوع أيضا من  
المضاف ؛ وذلك أن العلم من المضاف ، والنحو ليس هو من المضاف له ،  
ويكون ما قيل قبلُ ليس يُقَنُّ به أنه حق ، لأن الفضيلة هي الجميل وهي  
الخير . والفضيلة من المضاف ، والخير والجميل ليسا من المضاف ، كأنهما  
كيفيتان .

٢٠

وأیضا ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شيء واحد بعينه بذاته  
وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضَّعْف يقال له ضعف للنصف، فينبغي  
أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف<sup>(١)</sup> للنصف . فإن لم يكن كذلك ،  
[ ٢٧٨ ب ] فليس الكثير الأضعاف جنسا للضعف .

٢٥

وأیضا ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد بعينه بالجنس وبجميع  
أجناس الجنس . وذلك أن الضَّعْف إن كان كثير الأضعاف للنصف، فإن  
الفاضل يقال فاضلا للنصف<sup>(٢)</sup> . وبالحملة ، يقال بالقياس إلى النصف جميعُ

٣٠

الأجناس التي فوق . والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورة أن يقال بالقياس إلى واحد بعينه بذاته وبالجنس ، لأن العلم إنما يقال علم بالمعلوم ،<sup>(١)</sup> والملكة والحال ليستا تقالان للمعلوم ، لكن للنفس .

٣٥ وأيضاً ننظر إن كان الجنس والنوع يقالان على مثال واحد في التصاريح — مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بوجهة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه ، لأننا نقول إنه ضعف لكذا ، وكثير الأضعاف لكذا . وكذلك العلم يقال لكذا ، وأجناسه مثله ، أعني الحال والملكة . والعناد في هذا أن الأمر في بعض المواضع ليس يجري هذا المجرى . وذلك أن المخالف والمضاد يقالان لكذا ، والغير جنس لهما . وليس يقال "غير لكذا" ، بل : "غير كذا" .

٥ وأيضاً ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثال واحد في التصريف ليس ينعكس على مثال واحد ، كالحال في الضعف والكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحد منها<sup>(٢)</sup> يقال لكذا ، وكذلك يقالان في الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا . وكذلك يجري الأمر في العلم وفي الظن : فإن هذين يقالان لكذا . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال . فإن كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثال واحد ، فمن البين [ ١٢٧٩ ] أن أحدهما ليس هو جنسا للآخر .

وأیضا ننظر إن كان الجنس والنوع ليس یقالان بالمساواة  
 ١٥ فی التصریف . وذلك أنه قد یظن أن كل واحد منهما یقال على مثال واحد  
 وبأنحاء متساوية ، كالحال فی الهبة والعطية . وذلك أنه قد یقال "هَبْتُهُ"  
 و "هَبَ لهُ" ، و "عَطَيْتُهُ" و "عَطَيْتُهُ لَهُ" — والعطية جنسٌ للهبة ، وذلك  
 أن الهبة عطيةٌ لا يكافأ علیها . وفي بعضها یلزم ألا تقال المساواة فی التصریف .  
 ٢٠ وذلك أن الضعف ضعف لشيء ، والزائد زائدٌ على شيء وفي شيء ؛ والأعظم  
 أعظم من شيء ولشيء .<sup>(٢)</sup> فليس ما وصفنا أجناسا للضعف ، لأنها<sup>(٣)</sup> ليست  
 تقال مساويةً للنوع وفي التصریف ، أولا یكون بالجملة القول بأن الجنس<sup>(٤)</sup>  
 والنوع یقالان بالمساواة فی التصریف حقا .

وينبغي أن ننظر إن كان المقابل جنسا للمقابل — مثال ذلك أن یكون  
 ٢٥ كثيرُ الأضعاف جنسا للضعف ، وأن یكون الكثيرُ الأجزاء جنسا للنصف .  
 وذلك أنه واجبٌ أن یكون المقابلُ جنسا للمقابل . فإن وضع واضعُ العلم :  
 الشيء الذي هو الحس ، فيحتاج أن یضع أيضا المعلوم : الشيء الذي هو  
 ٣٠ المحسوس . وليس الأمر كذلك ، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس . وذلك  
 أن بعض المعقولات معلومة . فليس المحسوس إذا جنسا للمعلوم . وإن لم  
 یكن هذا هكذا ، فليس الحس جنسا للعلم .

(١) ف : بعض . (٢) ف : وبشيء . (٣) تحبها : لأنها .

(٤) ف : فی السريانی : أولعله . (٥) ف : وليست محسوسة .

والتي تقال على طريق الإضافة<sup>(١)</sup> منها ماهى ضرورة فى تلك الأشياء التى  
 بالقياس إليها يقال أولديها<sup>(٢)</sup>، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه  
 ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التى ذكرنا فى شىء من الأشياء ، إلا فيما  
 يقال بالقياس<sup>(٣)</sup> إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورة أن يكون فى الأشياء التى  
 بالقياس<sup>(٣)</sup> إليها يقال ؛ إلا أن ذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس  
 معلومة ، فإنه ليس [ ٢٧٩ ب ] يمنع مانع أن يكون للنفس علمها . إلا أن  
 ذلك ليس بالضرورى ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه فى شىء  
 آخر — ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون فى تلك الأشياء التى  
 بالقياس إليها يقال ، مثل الضد فى الضد ولا المعلم فى المعلوم إن لم يتفق أن  
 يكون المعلوم نفساً أو إنساناً . فلما كان هذا كذا ، ينبغى أن ننظر إن وضع  
 واضع الجنس الذى هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة — مثال ذلك  
 إن قال إن الذكر بقاء العلم . وذلك أن كل بقاء إنما هو فى الباقى ولدى  
 الباقى . فبقاء العلم إذن إنما هو فى العلم . فالذكر إذن فى العلم ، لأنه بقاء  
 العلم . وذلك غير ممكن ، لأن كل ذلك إنما يوجد فى النفس

وهذا الموضع الموصوف عامٌ للعرض أيضاً ، لأنه لا فرق بين قولنا  
 إن البقاء جنس للذكر<sup>(٤)</sup> ، وبين قولنا إنه عرض يعرض له . وذلك أنه  
 إن كان الذكر كيفما كان بقى العلم<sup>(٥)</sup> ، فقد يليق به هذا القول بعينه .

(١) ف : ولما كانت المضافات . (٢) ف : حوالها .  
 (٣) ف : بالإضافة . (٤) ص : جنسا . (٥) ص : بقا .

## < مواضع أخرى >

- ١٥ وأيضاً إن وضع واضعُ الملكة في الفعل أو الفعل في الملكة — مثل  
 أن يضع المحس حركة بالجسم . وذلك أن المحس ملكة ، والحركة فعل .  
 وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظن ، لأنه ليس شيء من الذكر  
 ٢٠ ملكة ، بل الأولى به أن يكون فعلاً .

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة في القوة اللازمة لها ، مثلما يضعون  
 الدعة إمساك الغيظ ، والشجاعة والعدالة إمساك الخوف والأرباح ، وذلك  
 أن الشجاع والوداع<sup>(٤)</sup> يقال لكل واحد منها البريء من العوارض ، والضابط  
 هو الذي تناله العوارض ولا ينتقاد لها . وخلق أن تكون مثل هذه القوة  
 ٢٥ تلزم كل واحدٍ منهما ، حتى إنه إن ناله عارض لم يتقد له ، بل ضبط نفسه  
 عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد للشجاع والوداع<sup>(٥)</sup> ، لكنه  
 عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلاً .

٣٠ رر؛ يضعون اللوازم — بوجه من الوجوه — [١٢٨٠] بمنزلة الجنس  
 كما يضعون الغم جنساً للغيظ ، والظن جنساً للتصديق . فإن هذين الموصوفين  
 يلزمان — بجهة من الجهات — الأنواع الموصوفة . وليس واحدٌ منهما

(١) ف : المحس . شه : في السرياني ينقل استحق وأثانس : المحس .

(٢) ف : يعني التواضع . (٣) ف : بط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هو معنى الوجوه .

جنسا . وذلك أن الذى يغتاز قد يغتم أولا بمحدث الغم فيه ، إذ كان الغيظ  
ليس هو سبب الغم ، لكن الغم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذاً على الإطلاق  
غماً . وعلى ذلك المثال أيضا ولا التصديق<sup>(١)</sup> ظناً : لأنه قد يمكن أن يكون  
الظن الواحد بعينه أيضا لمن لا يصدق به . وما كان ذلك يمكن لو كان  
التصديق نوعاً للظن . وذلك أنه ليس يمكن فى الواحد بعينه أن يبقى على  
حاله إذ تغير بالكلية عن النوع ، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد  
بعينه على حاله إذا كان مرة إنسانا ومرة لا . فإن قال قائل إنه من الاضطراب  
أن يصدق الظان ، صار التصديق والظن يقلان بالسوية ، فلا يكون على  
هذه الجهة جنساً ، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع .

وينظر أيضا إن كان من شأن كليهما أن يكونا فى شيء واحد بعينه . وذلك  
أن الشيء الذى يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضا — مثال ذلك أن  
الذى يوجد فيه الأبيض يوجد فيه اللون أيضا ، والذى يوجد فيه النحو يوجد  
فيه العلم أيضا . فإن قال قائل إن الاستحياء خوف<sup>(٢)</sup> ، وإن الغيظ غم ، لم يلزم  
أن يكون النوع والجنس فى شيء واحد بعينه . وذلك أن الاستحياء فى الجزء  
الفكرى ، والخوف فى «الجزء» الغضبي ، والغم فى الشهوانى ، وذلك أن اللذة  
إنما هى فى هذا الجزء ، والغيظ فى الغضبي . فليس الأشياء التى وصفناها  
أجناساً لأنها ليست فى الشيء الذى فيه الأنواع . كذلك إن كانت المحبة

(١) م : ص ١٠ . (٢) ف : وإن .

(٣) ف : أذى . (٤) ف : الأذى .



في الشهوانى فليست مشيئة<sup>(١)</sup> ما . وذلك أن كل مشيئة إنما هي في الجزء  
الفكرى . وهذا الموضوع نافع في العرض أيضا ؛ وذلك أن العرض والشيء  
الذى [ ٢٨٠ ب ] يوجد له العرض يوجدان في شيء واحد بعينه . فإن لم يوجد  
معه في شيء واحد بعينه فمن البين أنه ليس يعرض له .

١٥

وينظر أيضا إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة<sup>(٣)</sup> ، لأنه  
ليس يظن أن النوع يشارك الجنس من جهة<sup>(٣)</sup> . وذلك أن الإنسان ليس هو  
من جهة حيوانا ، ولا النحور من جهة<sup>(٤)</sup> علما . وكذلك يجرى الأمر في الباقي .

٢٠

فتنظر إن كان في بعض الأشياء يشترك النوع الجنس — مثال ذلك  
أنه قد قيل إن الحى هو الذى هو المحسوس أو المرئى ، لأن الحى مرئى  
ومحسوس من جهة<sup>(٣)</sup> ، إذ كان مربيا ومحسوسا من جهة الجسم<sup>(٧)</sup> لا من جهة  
النفس . فليس المرئى إذن ولا المحسوس جنسا للحى . — وربما وضعوا الكل  
في الجزء وهم لا يشعرون — مثل أن يقولوا إن الحى جسم يتنفس ، وذلك  
أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا ، فليس الجسم إذن جنسا للحى لأنه جزء .

٢٥

ويتنظر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منها  
في القوة أو في القوى — مثل أن يجعل المغالط أو الساعى أو السارق الذى يقوى  
على أن يسرق شيئا ما ليس له . وذلك أنه ليس أحد ممن وصفنا بوصف<sup>(٩)</sup>

٣٠

(١) ف : اختيار ، إرادة . (٢) ف : يعرض . (٣) ف : في شيء .

(٤) ص : حيوان . (٥) ص : علم . (٦) ف : يشارك .

(٧) ف : بالجسم . (٨) ف : بالنفس . (٩) ف : يأخذ .

بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن الملك  
والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يفعلا الشر وليسا شريرين ، لأن  
جميع الشرار يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضا وكل قوة إنما هي من  
الأشياء المختارة . وقوى الأشياء الرديئة مختارة ، ولذلك نقول إنها موجودة  
للكم والفاضل إذ كان كل واحد منها قادراً على أن يفعل الردىء . فليست إذن  
القوة جنساً لشيء مذموم أصلاً . وإن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون  
شيء من المذمومات مختاراً ، فتكون قوة من القوى مذمومة .

وينظر أيضا إن كان وَضَعَ شيئا [ ١٢٨١ ] من الأشياء الجلييلة بنفسها  
أو من المختارة في القوة أو في القوي أو في الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل  
قوي أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره ، أو إن كان وضع شيئا من  
الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما ، فإن بعض الأشياء  
ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد ، بمنزلة الخداع والساعي ، وذلك أنه  
لا المختار إذا كان لا يقدر ، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خداع أو ساع ،  
بل إنما يكون كذلك من اجتماع له الأمران . فليس ينبغي إذن أن نجعل  
ولا واحد منهما في جنس واحد ، لكن في الجنسين الموصوفين .

(١) ف : الردىء . (٢) ف : رديين .

(٣) ف : الأردباء . (٤) ف : المأثورة .

(٥) ف : مأثورة . (٦) ف : المأثورة .

(٧) أى الساعي بالوشاية .

- وأیضا ربما كان الأمر في العکس ، أعنی أنهم يضعون الجنس على أنه فصل ، والفصل على أنه جنس ، بمنزلة ما يضعون الحيرة بالإفراط التعجب ، والتصديق قوة الظن<sup>(١)</sup> . وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحکام جنسا ، لكنهما فصلان ، لأنه يظن بالحيرة أنها تعجب مفرط ، والتصديق ظن مستحکم . والعجب والظن جنسان ، والإفراط والاستحکام فصلان .
- وأیضا إن وصف واصف الإفراط والاستحکام بأنهما جنسان ، صار ما لا نفس له یصدق ويحیر . وذلك أن استحکام كل واحد وإفراطه موجودان<sup>(٢)</sup> لذلك الشئ الذى هما له استحکام وإفراط . فإن كان التحير إفراط التعجب ، فالتحير يوجد للتعجب . فالتعجب إذاً يحیر . وكذلك التصديق يوجد للظن<sup>(٣)</sup> ، إذ كان استحکام الظن ؛ فالظن إذن یصدق . — وأیضا يلزم من یصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحکام مستحکم ، والإفراط مفرط . وذلك أن التصديق مستحکم . فإن كان التصديق استحکاما ، فلا استحکام إذن مستحکم . وكذلك أيضا التحير مفرط ؛ فإن كان التحير إفراطا فالإفراط مفرط . وليس یُظن بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا یظن بالعلم أنه عالم ، ولا بالحركة أنها متحركة [ ٢٨١ ب ] . — وربما أخطأوا أيضا بوضعهم الانفعال في المنفعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياة أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو عَرَضًا للحياة .

(١) ف : استحکام . (٢) ف : موجود . (٣) تحتها : تحير .

(٤) تحتها : إن .

والأمر في أن ما قلناه حقٌ يتبين من أن يسلمَ أحدٌ أن شيئاً يصير غير مائت بعد أن كان مائتا. وذلك أنه ليس لأحد أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التي كانت له ، بل يقول إن انفعالا أو عَرَضاً حدث لها . فليس الحياة إذاً جنساً لعدم الموت .

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذي هو له انفعال : بمنزلة ما يقولون إن الريح هواءٌ متحرك. وذلك أن الأولى أن تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بقي واحداً بعينه . فليس الهواء ريحاً أصلاً ، لأنه لو كان ريحاً لكان يكون ريحاً وهو ساكنٌ أيضاً ، إذ كان يبقى هواءً بحاله ، كما كان هو ريحاً . وكذلك يجري الأمر في سائر ما أشبه ذلك . وإن كان ينبغي أن يسلم في هذا الفصل أيضاً أن الريح هواء متحرك ، إلا لأنه ليس ينبغي أن يقبل ذلك في جميع الأشياء التي يصدق عليها الجنس ، لكن في الأشياء التي يحمل عليها بالحقيقة الجنس الموصوف . وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يظنُّ به أنه يصدق كالحال في الثلج والطين ، فإنهم يقولون في الثلج إنه ماء جامد ، وفي الطين إنه تراب معجون بشيء رطب ، أو ليس الثلج ماء ولا الطين تراباً . فليس واحدٌ مما ذكرنا جنساً ، لأنه ينبغي أن يكون الجنس يَصْدُقُ أبداً على الأنواع . وكذلك ليس الشرابُ ماءً عَفِئاً ، كما يقول أنبادوقليس إنه ماء متعفن في العود . وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق .

(١) ف : يبق . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالآخر .

(٣) ص : تراب .

## < مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنسا لشيء من الأشياء . فمن البين أنه ولا الذي ذكرناه . ٢٠

ويُنظر إن كانت الأشياء التي تشترك في الجنس الموصوف لا تختلف أصلاً بالنوع ، بمنزلة [ ٢٨٢ ] الأشياء البيض ، فإنها ليست تختلف بالنوع ؛ وكل جنس فإن أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذاً جنسا ، ولا لواحد . ٢٥

وينظر إن كان قال في اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة ، بمنزلة الموجود والواحد : فإنهما من اللازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنس ، فمن البين أنه جنس لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها ، إذ كان الجنس لا يحمل على شيء سوى الأنواع . فيصير الواحد أيضا نوعاً للموجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التي يحمل عليها الجنس ، لأن الموجود والواحد يحملان<sup>(١)</sup> على جميع الأشياء حملا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس . فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البين أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء ، فهو يقال على مثل ما يقال عليه . ٣٥

(١) تحتها : يحمل .

وينظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال في الموضوع للنوع، بمنزلة<sup>(١)</sup> الأبيض على الثلج : فمن البين أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع .

وينظر أيضا إن كان الجنس ليس بمواطئ للنوع؛ إذ كان الجنس يحتمل على جميع الأنواع بالتواطؤ .

- وينظر أيضا إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة في الجنس الأخس، فإنه يلزم أن يكون الباقي في الباقي، لأن الأضداد في الأجناس الأضداد توجد، فيصير الأفضل في الأخس، والأخس في الأفضل . وقد يظن أن جنس الأفضل أفضل .

- وينظر إن كان شيء واحد بعينه حاله عندهما حال متشابهة<sup>(٢)</sup> . [٢٨٢-] فوضعه في الجنس الأخس لا في الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس : الشيء الذي له الحركة أو المتحرك . وذلك أنه قد يظن بها بعينها أنها واقفة ومتحركة على مثال واحد . فإن كان الوقوف أفضل، ففي هذا كان ينبغي أن نضع الجنس .<sup>(٣)</sup>

---

(١) تحتمل : في . (٢) ص : حالا . (٣) ف : هو .  
 (٤) ص : هد . (٥) ش : لم أجد في نقل إسحق إلى السرياني :  
 « الجنس » ، بل هكذا : ففي هذا كان ينبغي أن نضع ، أى في النفس . — ووجدت في نقل  
 أثناس : « الجنس » .

وأيضاً من الأكثر والأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذى يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل الأكثر<sup>(١)</sup> ، فالنوع أيضاً . والذى يقال عليه النوع يقبله — مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر ، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر ، لأنه قد يقال : عدل أكثر من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الاكثر ، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنساً .

٢٠

٢٥

وأيضاً إن كان الذى نظنّ به أنه أكثر أو مما مائل ليس بجنس ، فمن البين أنه ولا الموصوف أيضاً جنساً<sup>(٢)</sup> . وهذا الموضع نافع خاصة في أمثال التى تظهر فيها أشياء كثيرة<sup>(٣)</sup> تحمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يحصل ولا يمكننا أن نقول أيما منها هو الجنس — مثال ذلك أن الغيظ يظنّ بالغم ، والظنّ أنهما يحملان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يفتاظ يغم ويظنّ أنه أخفق<sup>(٤)</sup> .

٣٠

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضاً من قياس إلى نوع آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذى يظنّ به أنه مماثل في الجنس الموصوف ليس هو في الجنس ، فمن البين أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلاً .

٣٥

(١) ف : الزيادة . (٢) ص : جنس . (٣) ص : يمكناً .

(٤) ف : احتقر . (٥) ف : شئ .

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا . فأما المصحح فإن كان الجنس

١٢٨

الموصوف والنوع يقبلان الأكثر ، فليس ينتفع بهذا الموضع . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون كلاهما يقبل الأكثر ولا يكون أحدهما جنساً [ ١٢٨٣ ] للآخر : فإن الجنس والأبيض يقبلان الأكثر ، وليس واحد منها جنساً للآخر .

- ٥ وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة . مثال ذلك أن ننظر إن كان هذا وذاك جنساً على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان جنساً ، فالآخر أيضاً جنسٌ وكذلك ننظر إن كان الأقل جنساً فالأكثر جنساً — مثال ذلك إن كانت القوة جنساً لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضيلة جنساً ، فالقوة أيضاً جنسٌ . وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن تقال في النوع أيضاً . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعاً للقصود نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعاً له فالآخر نوعٌ له . فإن كان الذي يظن به أنه أقل ، نوعاً له ، فالذي يظن به أنه أكثر ، نوعٌ له أيضاً .

- ١٥ وأيضاً ينبغي أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه الجنس من طريق ما هو محل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحداً ، لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه بين أن يكون جنساً . وإن كان النوع الموصوف واحداً ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين وأن يعترف بأنه جنس .



ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو،  
 واجب أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التي وصفنا. ٢٠  
 أما أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . وبعد ذلك فإن  
 الصفة بما هو، أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذي يقول إن  
 الإنسان حي — أولى بأن يكون دالاً على ما هو الإنسان من الذي يقول إنه  
 مَشاء، لأن الفصل يدلُّ أبداً على كيفية الجنس، والجنس لا يدل على كيفية  
 الفصل . وذلك [ ٢٨٣ ب ] أن من يقول مَشاء فإنما يقول حيوان مُكَيَّف،  
 والذي يقول حيوان فليس يقول : مَشاء مُكَيَّف .

فهذا الوجه ينبغي أن يفرق بين الجنس والفصل . — ولما كان يظن  
 الموسيقى بما هو موسيقوس عالماً، فالموسيقى علمٌ ما . وإن كان  
 الماشي — إن كان بالمشي يتحرك — فالمشي حركة ما . فينبغي أن ننظر  
 في الجنس الذي فيه نريد أن نصحح شيئاً بالحال التي وصفنا ؛ مثال ذلك  
 إن أراد أن يصحح أن العلم هو التصديق ؛ وإن كان الذي يعلم شيئاً قد  
 يصدق به من حيث يعلمه ، فمن البين أن العلم تصديق . وكذلك يجري  
 الأمر فيما أشبه ذلك .

وأيضاً لما كان ما لازم شيئاً دائماً ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه  
 من أن لا يكون جنساً إن كان هذا يلزم جميع هذا<sup>(٤)</sup> ، بمنزلة ما يلزم الهدوء

ب ١٢٨

(١) ف : الحروف . (٢) ص : ولأن .

(٣) ف : بما هو ماشي . (٤) ف : ذا .

- والسكون الريح ، والمنقسم للعدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عددا ، ولا الهدوء سكون الريح — وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائما جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع . والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكون ، وذلك أن المتكون غير موجود ، وليس ينعكس . وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكون ، إلا أن غير الموجود على حال ليس هو جنسا للمتكون .<sup>(٢)</sup> وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع . فينبغي أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .
- ١٠ [ تمت المقالة الرابعة من كتاب "طويقا" ]

[ قبول به ]

---

(٢) ف : ذاك .

(١) ف : والمنفصل .

[ ١٢٨٤ ]  
بسم الله الرحمن الرحيم  
المقالة الخامسة منه

< المواضع المشتركة للخاصة >

١

< في الخاصة وأنواعها >

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة ، أم ليس بخاصة ؟  
والخاصة توصف إما بذاتها ودائما ، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات :  
مثال ذلك إن قولنا حيوان آتس بالطبع خاصة<sup>(١)</sup> للإنسان بذاتها . فاما الخاصة  
بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه أمرة ،  
وذلك خادم<sup>(٢)</sup> . والخاصة دائما بمنزلة أن خاصية الله أنه حي لا يموت<sup>(٣)</sup> . والخاصة  
في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشي في الميدان .

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وضعت فهي إما مستثنان ، وإما  
أربع . وذلك أنه إن أُعطي الواحد ، ومنع الآخر ، صار هذا بعينه وحده  
مستثنان — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين .  
فلمحتج أن يحتج أن الإنسان ليس بذي رجلين ، وأن الفرس ذو رجلين —  
وبالوجهين تنفسح الخاصة . فإن هو أعطى كل واحد منهما ، ومنع كل  
واحد منهما ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس

٣٠ إلى الفرس أن الإنسان ذو رجلين ، والفرس ذو أربعة أرجل — وذلك أنه قد يتبها له أن يحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربعة أرجل . وقد يتبها له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين وأنه ليس بذى أربع . وكيفما تبين ذلك ، بطل المقصود له .<sup>(١)</sup>

والخاصة بذاتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء ، وتفترق المخصوص

٣٥ من كل شيء — بمنزلة قولنا : حي ناطق مائت قابل للعلم ، للإنسان . فأما التي بالقياس إلى آخر فليس تفصل [ ٢٨٤ ب ] المخصوص من كل شيء ، بل من شيء معلوم ، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم . فإن الفضيلة توجد في كثير ، والعلم في الجزء الفكري فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكري . — والخاصة دائماً هي التي تصدق في كل زمان ولا تخلو في وقت من الأوقات ، كقولنا : خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن . فأما الخاصة التي في بعض الأوقات فهي التي تصدق في وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورة ، كالمشي في السوق خاصة لإنسان من الناس .

٥ وقد يمكن أن توصف الخاصة التي بالقياس إلى شيء بأن يقال إنها فصل : إما في الجميع دائماً على مثال واحد ، وإما على أكثر الأمور وفي الأكثر — مثال ذلك : أما في الجميع ودائماً فبمنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس

(١) ف : إليه . (٢) ف : فالخاصة .

(٣) ف : هي التي . (٤) ص : لا تخل .

أنه ذورجلين . وذلك أن الإنسان وكلَّ إنسان ودائماً ذورجلين ، وليس شيء من الأفراس ولا في وقت من الأوقات ذا رجلين .

١٠

والخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فتل أن الجزء الفكري خاصة بالقياس إلى الشهواني والغضبي : أن ذلك يأمر ، وهذا ياتمران . وذلك أنه ليس أبداً يأمر الجزء الفكري ، لكنه في بعض الأوقات ياتمر ؛ ولا الجزء الغضبي والجزء الشهواني أبداً ياتمران ، لكنهما في بعض الأوقات يأمران ، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

١٥

والمنطقية<sup>(١)</sup> من الخواص هي الخاصة التي بذاتها ودائماً والتي بالقياس إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما قلنا آنفاً ، لأن المسائل تكون عنها ضرورة : إما اثنتين وإما أربعة . فالأقوال إذاً أيضاً تكون بحسبها كثيرة . فأما الخاصة بذاتها ودائماً فله أن يحتاج بها [ ١٢٨٥ ] بحسب<sup>(٢)</sup> أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة . فالخاصة بذاتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة ، لأن هذه الخاصة ينبغي أن تكون له بالقياس إلى كل واحد من الموجودات ، لأنها إن لم تفرق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن خاصة صحيحة .

٢٠

٢٥

فأما التي هي خاصة دائماً فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة . وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون ، لم تكن خاصة . — فأما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر ؛

فليس الأقاويل إذاً بحسبها كثيرة . والمسئلة المنطقية هي التي تكون الأقاويل بحسبها كثيرة صحيحة .

فإن الخاصة التي وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغي أن يبحث عنها من المواضع التي في العَرَض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فأما الخواص دائما وبذاتها فينبغي أن ننظر فيها من هذه الأشياء :

٢

< مواضع >

أما أولاً فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيداً أو لم توصف جيداً .  
والدليل على أنها وصفت جيداً أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت لشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذي يُبْطِل فإن وصفها بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحح فإن وصفها بأشياء أعرف . — وإذا كانت بأشياء ليست أعرف ، فمنها أن ينظر إن كان الذي وصف به الخاصة أشد إغماضاً من الشيء الذي وصفت خاصته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة وضعاً جيداً ، لأننا إنما نستعمل الخاصة لنعلم ، كما نستعمل الحد . فينبغي أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هي أعرف . فإنا بهذا الوجه أخرى أن نفهمها فهما كافياً — مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع [ ٢٨٥ ب ] أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

أعنى النفس . فإن معرفتنا بالنار : ما هي ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس —  
 لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس .  
 ومنها أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجوداً أعرف .  
 وذلك أنه ليس ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذى يوصف به ، لكن  
 يكون وجودها له أيضاً أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم  
 ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شئ من هذين إن عَرَضَ ، كانت الخاصة  
 غير بيّنة — مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع أن خاصة النار أنها الشئ  
 الذى فيه أولاً من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ،  
 وهو إن كانت النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أولاً ، لم يكن  
 وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى الشئ الذى فيه أولاً من شأن  
 النفس أن توجد . — وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكون بما هو  
 أعرف . وإن كانت بما هو أعرف في كل واحد من الصنفين فإن بهذا  
 يكون وضع الخاصة وضعاً جيداً . وذلك أن المواضع المصححة لما يوضع  
 ، وضعاً جيداً : منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى على الإطلاق<sup>(٢)</sup>  
 أن وضعه وضع جيد — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى —  
 أن له حساً قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين ،  
 صار قولنا أنه حساً خاصة للحى موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً .

١٥

٢٠

٢٥

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : يبين .

- ٣٠ وبعد ذلك فينبغي للبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف في الخاصة تقال على أنحاء كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معاني كثيرة ؛ فإن الأمر إذا كان كذلك ، [١٢٨٦] لم تكن الخاصة وضعت وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ” يحس “ قد يدل على معنيين على أن الموصوف بذلك حساً ، وعلى أنه لم يستعمل الحس ، لم يكن قولنا في الحى إن من شأنه أن يحس خاصة موضوعة وضعاً جيداً . ولذلك ليس يبغي أن نستعمل : لا أسماء تقال على أنحاء كثيرة ، ولا قولاً يدل على الخاصة ؛ لأن ما يقال على أنحاء كثيرة يجعل الموصوف غامضاً ، فيتجسس فيه المحتج فلا يعلم أى المعاني يريد من التي يقال عليها ذلك الاسم والقول ، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشيء . ومع هذا أيضاً فواجب ضرورة أن نكشف أمر الذين يصفون الخاصة بهذا الوصف المنكر إذا جعل جعل القياس شيئاً يختلف فيه ، أعنى على ما يقال فيه بأجزاء كثيرة . — فأما المصحح فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معاني كثيرة .
- ١٠ فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ” جسم “ ، لا يدل على معاني كثيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ ، كان القول

(١) تحتها : الأمور .

(٢) شه : في السرياني : متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أعنى على

ما يقال على أنحاء .



في النار أنها الجسم الذي هو أسفل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، خاصة موضوعاً على هذا وضعاً جيداً .

وبعد هذا فليُنظر المبطل إن كان الشيء الذي يوصف ، خاصته يقال ١٥

على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذي له نضع الخاصة ، فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغي . والأسباب التي لها وجب ذلك ليس

تخفى معرفتها من الأشياء التي تقدم ذكرها ، إذ كان من الواجب ضرورة أن تعرض تلك الأشياء بعينها — مثال ذلك [ ٢٨٦ ب ] أنه لما كان قولنا ٢٠

هذا « يعلم » <sup>(١)</sup> يدل على شيئين : على أن له علماً ، وعلى أنه يستعمل العلم صار قولنا : « هذا يعلم » ليس هو خاصة « موضوع » على ما ينبغي إذا لم

يكن المعنى منهما الذي يقال له الخاصة ملخصاً أيّما هو . — فأما المصحح <sup>(٢)</sup> فيبطل ألا يكون الشيء الذي توصف خاصته يقال على أنحاء كثيرة ، بل ٢٥

يكون واحداً بسيطاً : <sup>(٣)</sup> فإن بهذا الوجه توضع الخاصة عليه وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولاً مطلقاً وعلى نحو واحد ، صار قولنا

فيه : إنه حي آنس بالطبع ، خاصة موضوعاً عليه على ما يجب .

وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان الواحد بعينه قد كرر في الخاصة ،

فإنهم كثيراً ما يفعلون ذلك في الخواص وهم لا يشعرون ، كما يفعلونه في الحدود ، ٣٠

(١) ش : في السرياني : « أن تعلم هذا » يدل على أشياء كثيرة : أحدهما أن يُقْتَنَى علمٌ

على ما هو عليه ، والثاني : أن يستعمل عليه ، والثالث : أن يكرّر معلوماً صار .

(٢) ف : فينظر . (٣) ف : مطلقاً .

فليس الخاصة إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على ما ينبغي ، إذ كان  
 ما تكرر قد يغلط السامع ، فواجبٌ إذن ضرورة أن يكون القول غامضاً وأن  
 يظن بمن يقوله مع ذلك أنه يهملُ ههنا<sup>(١)</sup> . وتكرير المعنى الواحد في القول  
 يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل  
 الإنسان خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد  
 كرر اسم الجسم مرتين ؛ والثاني متى استعمل الإنسان الأقاويل مكان الأسماء ،  
 بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع  
 إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة  
 كذا » ؛ وذلك أن قولنا : « جسم » و « جوهر بصفة كذا » شيء أحَد .  
 فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر . فليس إذن واحدةً من هاتين  
 الخاصتين موضوعةً على ما يجب .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [ ٢٨٧ ]  
 مكرراً ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك  
 أنه لما كان من قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل اسماً واحداً مكرراً ،  
 صار ذلك خاصةً للإنسان موضوعةً على ما يجب . — وبعد ذلك فينظر المبطل  
 إن كان قد وصف في الخاصة اسماً يوجد لكل شيء . فإن ما لا يفصل من  
 أشياء ليس ينتفع به . والشيء الذي يقال في الخواص ليس ينتفع به . والشيء  
 الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشيء الذي يقال في الحدود .

(١) همر الكلام وفي الكلام : أكثر منه .

١٥ فإن وُضِعَتُ الخاصَّةُ هكذا لم يكن وضعها على ما يجب - مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع خاصَّةَ العلم أنه ظن لا يزول التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل فى الخاصَّة ما يوجد لكل شىء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصَّةَ العلم وضعاً كما يجب . - فأما المصحح فينظر ألا يستعمل أمراً عاقبياً أصلاً، لكن يستعمل ما كان مفصلاً من شىء، فإن الخاصَّة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب - مثال ذلك أن الذى يضع أن خاصَّة الحى - أن له نفساً لم يستعمل شيئاً مشتركاً أصلاً ؛ لخاصَّة الحى موضوعة بهذا وضعاً جيداً ، أعنى أن له نفساً .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواص<sup>(٢)</sup> كثيرة ، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصَّة موضوعة ، على ما يجب . فكما أنه فى الحدود لا ينبغى أن يزداد شىء سوى القول الذى يدل على الجوهر ، كذلك أيضاً ٢٥ وفى الخواص ليس ينبغى أن يوصف شىء أصلاً سوى القول الذى يجعل ما قيل خاصَّة . فإن ما يجرى هذا المجرى ليس ينتفع به - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصَّة النار هى أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف [٢٨٧ب] أكثر من خاصَّة واحدة ، وذلك أن كل واحد من هذين قد يصدق على النار وحدها . فليس وضع خاصَّة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفها ، وضعاً جيداً . فأما المصحح فينظر ألا يصف خواص<sup>(٢)</sup> كثيرة لشىء واحد بعينه ، بل واحدة ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصَّة موضوعة وضعاً

- جيدا — مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الرطب هو أن يواتى أن كل شكل قد وصف خاصة واحدة ، لخواص كثيرة ،<sup>(١)</sup> لخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعاً جيداً .

٣

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك فإن المبطل ينبغي له أن ينظر إن كان يستعمل ذلك الشيء بعينه الذى له توصف الخاصة ، أو شيئاً مما هو له . فإن الامر إذا جرى هذا المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعاً جيداً ، لأن الخاصة إنما تراد لمكان العلم ، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشيء الذى هو مما يوجد له متأخر عنه فليس هو أعرف منه ، فليس يزداد تعرفه من هذه الأشياء — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان ، وإنما يستعمل شيئاً من الحى ؛ فليس هذه الخاصة موضوعةً وضعاً على ما ينبغي .

- فأما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشيء نفسه ولا شيئاً مما له أصلاً ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب — مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن ، لم يستعمل لا هو ولا شيئاً مما له أصلاً . لخاصة الحى بهذا موضوعة على ما يجب . ولهذا النحو أيضاً ينبغي أن ننظر في سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشيء أعرف ، أو لا تجعله كذلك .

- أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئا إما مقابلا أو بالجملة شيئا معا في الطبع أو شيئا متأخرا ، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب . وذلك أن المقابل معا في الطبع ، والمعاً في الطبع والمتأخرا لا يجعلان الشيء أعرف — ١٥
- مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابل لا محالة للشرف قد استعمل المقابل للخير ، فلم يضع خاصة الخير على ما يجب . — فأما المصحح فينظر ألا يستعمل متقابلا أصلا<sup>(١)</sup> ، أو بالجملة ، ما هو معا بالطبع ولا متأخرا ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من وَضَعَ أن خاصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل مقابلا أصلا ولا ما هو معا في الطبع ولا متأخرا ، صارت خاصة العلم بهذا الوجه موضوعة على ما يجب . ٢٥

- وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائما [١٢٨٨] خاصة ، لكن ما يوجد للشيء في بعض الأوقات ليس بخاصة : فإن الخاصة عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشيء الذي ندركه<sup>(٢)</sup> موجودا فيه يصدق عليه الاسم من الاضطرار ولا<sup>(٣)</sup> الذي يصدق عليه اسمه الخاصة موجودة في الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجودا لا يقال عليه الاسم من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيضا فليس إذا وصفت الخاصة يكون يتنا ٣٥

(١) ف : مقابلا ولا نافلة .

(٢) ف : وكون .

(٣) ف : يدرك أن الخاصة موجودة .

(٤) ف : اسمه .

(٥) ف : أيضا .

- أنها موجودة إن كانت مما يتبها فيه أن يحل الشيء ، فليس تكون الخاصة إذن .
- ٣٥ بينة — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرك في الأوقات أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون في بعض الأوقات ، فليست خاصة موضوعة على ما يجب . فاما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي هي دائما من الاضطرار؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —
- ١٣١ ب مثال ذلك أنه لما كان من وَضَعُ خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلا (١) قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائما؛ فنعم ما وصفت بهذا خاصة الفضيلة .
- و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر .
- من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر ، فإن الخاصة إذا وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب : أما أولا فلأن كل ما كان على خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد جرت عادة الجميع في أكثر الأمر أن يضعوا الخاصة اللازمة دائما . وثانيا فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر . فليس ينبغي إذن أن يبحث ببحثا يستحق العتب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة إنسان ما أنه جالس مع إنسان ما وإنما وضع خاصة في الزمان الحاضر ، لم يصف الخاصة على ما يجب عند ما لم يشترط الزمان الحاضر في قوله . — فاما المصحح فينظر إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة
- ١٥

(١) ف : مجتهدا . (٢) ف : وضعت .

(٣) تحتها : فإن .

في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —  
مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسان ما إنه يمشى في موضع كذا ،  
فاشترط ما وضعه ، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها  
ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحس ، فإنها ليست تكون موضوعة  
على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا  
ولا يتبين إن كان موجودا بعد ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْرِفُ بِالْحَاسَةِ الَّتِي [٢٨٨] ٢٠  
تخصه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطراب دائما — مثال ذلك  
أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خَاصَةَ الشَّمْسِ أَنَّهَا الْكَوْكَبُ الَّذِي يَتَحَرَّكُ فَوْقَ ٢٥  
الأرض وهو أضواء الكواكب ، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض  
التي إنما تعرف بالحس ، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب ، لأنه  
ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حسنا  
عنها في ذلك الوقت . ٣٠

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهرة للحس أو التي  
وإن كانت محسوسة يكون وجودها يبين من الاضطراب، فإن الخاصة على هذا  
الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خَاصَةَ  
البسيط أنه المُلَوَّنُ أَوَّلًا قَدْ اسْتَعْمَلَ شَيْئًا مَحْسُوسًا ، أعنى قوله : مُلَوَّنٌ ؛ ٣٥  
ووجوده ظاهر <sup>(١)</sup> أبداً ، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدُّ وُصِفَ على أنه خاصة ، فإن  
الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يجب ، وذلك أن الخاصة ليست  
تدل على ماهية الشيء — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان  
أ ١٣٢ أنه حيوان مَشَاء ذو رجلين ، إنما جعل ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ،  
لم يكن وضع الخاصة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالتكافؤ في الحلم خاصة من غير أن  
يكون يدل على الماهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب  
— مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطبع  
قد وصف ما يرجع بالتكافؤ في الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية  
الشيء ، فنعم ما وُضِعَتْ هذه الخاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع للخاصة وضعها في :  
١٠ « ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس  
الأول موصوفا فيها ، ثم بعد ذلك يصل ويفترق سائر الأشياء الباقية . فالخاصة  
إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعاً على ما يجب — مثال  
١٥ ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل  
الحيوان في « ما هو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذي وصف خاصته  
في « ما هو » الشيء [ ٢٨٩ ] ووصل به سائر الأشياء الباقية ، فإن بهذا  
(١) ف : جعل .  
(٢) ف : لا يكون .



الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان وضع  
خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص  
فيما هو ، صار بهذا الوجه وَضَعُ الخاصة للإنسان جيدا .

٤

< مواضع أخرى >

فالأمر في أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت ، أو تتبين مما وضعت  
بهذه الأشياء ينبغي أن ينظر . — فأما الأمر في أن ما قيل خاصة أو ليس بخاصة ،  
فن هذه الأشياء ينبغي أن ننظر فيه . والمواضع التي على الإطلاق تُصَحُّ  
الخاصة وتُوجِب أنها وضعت وضعاً جيداً هي والمواضع التي تُحَدِّث الخاصة  
تصير واحدة بعينها : فستوصف في تيك <sup>(١)</sup> .

وينبغي أولاً للبطل أن ينظر في كل واحد وصفت خاصته إن كان  
لا توجد ولا لواحد ، أو إن كانت لا تصدق في هذا ، أو إن لم تكن خاصة  
كل واحد منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته : فإن الخاصة التي  
توضع هذا الوضع ليست بخاصة . مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق  
على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُغْلَطُه القول ، فإن المهندس قد ينخدع <sup>(٢)</sup>  
في الرسوم الكاذبة ، لم تكن خاصة العلم ألا يغلظه القول . — فأما المصحح

(١) ف : فلذلك ستوصف . — أى فستوصف معها في نفس الوقت .

(٢) ف : يغلط .

فينظر إن كان يصدق على كلِّ فقد يصدق على هذا . فإن ما يوضع على أنه خاصة هو خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « حى قابل للعلم » يصدق على كل إنسان وبما هو إنسان ، صار قولنا : « حى قابل للعلم » خاصة للإنسان .

وهذا الموضع : أما للبطل فلي نظر : إن لم يكن ما يصدق عليه الاسم يصدق عليه القول أيضا ، وإن لم يكن ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضا ، وإن كان ما يحمل عليه القول قد يحمل عليه الاسم أيضا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه القول أيضا ، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضا . فإنه ما وُضِعَ أنه خاصة بهذا الوجه لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « حيوان قابل للعلم » يصدق على المَلَك ولم يكن يحمل على الإنسان لم يكن قولنا : « حى قابل للعلم » خاصة للإنسان .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضا ، وإن كان ما يحمل عليه القول يحمل عليه أيضا الاسم . وذلك أنه

---

(١) ف : قد يصدق على الكل وفيه . ش (تشير إلى قوله « فيه » السابقة) : يعنى

١٥ يُصِيرُ خاصة ما وضع أنه ليس بخاصة — مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن له نفسا يصدق عليه أنه حي [ ٢٨٩ ب ] ، وما يقال عليه إنه حي يصدق عليه أن له نفسا ، صار قولنا : « له نفس » ، خاصةً للحي .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذي يقال في الموضوع ، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة —  
٢٠ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ جَعَلَ النارَ خاصةً ألطف أجزاء ، قد جعل الموضوع خاصة للحمول ، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاء ، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما في الموضوع ، لأن شيئا واحدا بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع . وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحد بعينه مقولة عليه وحده ، يصير الموضوع خاصة لها كلها إن وضع الحاجة أحدٌ على هذا الوجه .

وأما المصحح فينظر إن كان جعل خاصة الموضوع ما في الموضوع .  
٣٠ فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ،  
٣٥ فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذي يوجد

١١٣٣ على جهة المشاركة ينتفع به في الآنية<sup>(١)</sup> . وما جرى هذا المجرى فهو فصل<sup>٩</sup>  
ما محمول على نوع واحد — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان  
أنه مَشَاء ذو رجلين ، جعل الخاصة على جهة المشاركة ، لم تكن خاصة الإنسان  
أنه مَشَاء ذو رجلين .

٥ فاما المصحح فينظر ألا يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة ،  
وألا يكون يدل على الآنية<sup>(١)</sup> إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر . وذلك  
أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . ومثال ذلك أنه لما كان من وضع  
خاصة الحى أن من شأنه أن يحسّ ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة ،  
ولا دالة على الآنية<sup>(١)</sup> إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، صار قولنا من  
١٠ شأنه أن يحسّ خاصة للحى .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الخاصة معا ،  
لكن تكون إما متأخرة أو متقدمة للاسم ، فإن الموضوع ليكون خاصة  
لا يكون خاصة ، لأنها بعينها : إما أولا في وقت من [ ٢٩٠ ] الأوقات ؛  
١٥ وإذا ليس دائما — مثال ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشى في السوق  
يوجد لإنسان ما متقدما ومتأخرا عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشى في السوق  
خاصة للإنسان : إما ولا في وقت من الأوقات ، وإما ليس دائما .

فاما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معا من الاضطراب دائما  
من غير أن يكون حدا أو فصلا ، لأنه يصير ما وضع ألا يكون خاصة خاصة —

(١) الآنية :  $\acute{\epsilon}\acute{\iota}\nu\alpha\iota$  = Quidditas .

٢٠ مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ”حى قابل للعلم“ ، وقولنا : ”الإنسان“  
يوجدان معا من الإضطرار دائماً من غير أن يكونا حدّاً أو فصلاً صار قولنا :  
”حى ، قابل للعلم“ خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شئ واحد بعينه خاصة لأشياء  
واحدة بعينها بما هى واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ،  
لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ”ما يظهر لبعض الناس  
أنه خير“ ليس خاصّة للشئ المطلوب ، لم يكن قولنا : ”ما يظهر لبعض  
الناس أنه خير“ خاصّة للأثور<sup>(١)</sup> ، وذلك أن المطلوب<sup>(٢)</sup> والمأثور<sup>(١)</sup> شئ واحد .

فأما المصحح فينظر إن كان شئ واحد بعينه لشئ واحد بعينه بما هو  
واحد بعينه ، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصّة  
خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن  
نفسه ذات ثلاثة أجزاء ، صارت خاصة المرء بما هو مرء أن تقسمه ثلاثة<sup>(٣)</sup>  
أجزاء . وهذا الموضع نافع أيضاً فى العرّض ، لأن أشياء بعينها بما هى واحدة  
بعينها — رحد لأشياء هى واحدة بعينها .

٣٥ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصة واحدة بعينها أبداً : واحدة  
بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون

(١) ف : للوثر . (٢) تأكل بعض حروفها .

(٣) ف : البشر . (٤) ف : بشر .

- ب ١٣٣ خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً واحداً بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن خاصة الإنسان دائماً أن يتحرك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من تلقاء النفس شيء واحد بالنوع ؛ وذلك أن كل واحد منهما عَرَضٌ للحي .
- وَأما المصحح فينظر إن كانت الخاصية الواحدة بعينها في النوع لأشياء واحدة بعينها في النوع ، فإن بهذا الوجه يكون خاصة ما وُضِعَ [ ٢٩٠ ب ] ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشاء ذورجلين ، صارت خاصة الطائر أنه طائر ذورجلين ، لأن كل واحدٍ منها بعينه في النوع ، أو يكون بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحي ، وبعضها بمنزلة فصول جنس الحي . وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشئيين الموصوفين يوجد في نوع واحد فقط ، والآخري أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشاء ذو أربع .
- ١٥ ولما كان الواحد بعينه والغير بقالان على أنحاء كثيرة ، صار المغالط يجعل الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذي يوجد لشيء فقد يوجد للذي يعرض له ، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عَرَض — مثال ذلك أن الخاصة التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض ، والذي يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحح أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً ، ويجعله على العرض
- ٢٠

(١) ف : منها . (٢) ش : في السرياني : أما ذاك على أنها نوعان تحت

جنس واحد ؛ وأما هذان فعلى أنهما فصلان بجنس واحد هو الحيوان .

شيئا آخر — مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان الأبيض شيء آخر غيره ، وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر . وقد يتها أن يزيف مزيّف أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذى يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضا ، والذى يوجد لما يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضا — مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال بالعلم إن له حالا ما لم تكن خاصة العلم<sup>(١)</sup> أن التصديق به لا يتغير<sup>(٢)</sup> ، لأن العلم يصير لا يزول بالتصديق به من القول .

فأما المصحح فينبغي له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذى يعرض له واحدا بعينه إذا أخذ مع الذى يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آيتيهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن يكون إنسانا أبيض — شيئا واحدا بعينه .

وينبغي أيضا أن ننظر فى التصاريّف ، لأن العلم ليس هو ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الإنسان الذى لا يزول عنه التصديق من القول ؛ ولا العلم أيضا ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الذى لا يزول تصديقه من القول . لأن المقاومة لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب من هو لا محالة معاند<sup>(٣)</sup> .

(١) ف : العالم . (٢) ف : يزول .

(٣) ش : فى السريانى : وذلك أن المعاند فى جميع الوجوه ينبغى أن توضّح له جميع تلك الوجوه .

## < مواضع أخرى >

- ٥ وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفاً يدل على [١٢٩١] أنه موجود دائماً، وذلك أنه يظن أن الذى وضع أن يكون خاصة ينفسخ — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة ، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائماً، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان، ١٠ وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان .

- فأما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة — ١٥ مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه ”حى قابل للعلم“ يريد أن يدل باللفظ أيضاً على أن الموجود بالطبع خاصة ، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان : ”حى قابل للعلم“ .

وأيضاً ما يقال على أنه أول غيره أو على أنه هو أول، فقد يمكن<sup>(١)</sup> أن

يجعلها خاصة . وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو غيره فقد يصدق على<sup>(٢)</sup>

الأول أيضاً ؛ وإن أنت جعلتها الأول كانت تحمل على ما هو غيره — مثال

٢٠

---

(١) ف : مريانى : تمسراً مثال هذه خاصة .

(٢) تأكلت حروفها .



ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلون، فقد يصدق التلون على الجسم أيضا، وإن جعله للجسم، حمل على السطح أيضا . فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا .

٢٥

وقد يعرض في بعض الخواص على أكثر الأمر خطأ ما من قبل أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع . وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة : إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذى الرجلين للإنسان، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا : ألفت الأجسام أجزاء — للنار ؛ أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا : ”يحمي“

٣٠

للحى، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أول بمنزلة الفهم الجيد للجزء الفكرى من النفس، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول . وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق

٣٥

به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتنى شيئا، أو ما يوجد على أنه يقتنى بمنزلة ما يوجد للعالم ألا يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس

ب ١٣٤

للحى (وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأنه ينال) بمنزلة قولنا : ”يحمي“ لحيوان ما . — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا، صار متى لم يضاف إلى ذلك بالطبع خطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذى يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان

٥

- أن له رجلين . وإذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موجودا  
لذلك الشيء في الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان . وأما إذا  
لم يبين أنه إنما يضعه على أنه أول أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه  
القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا ، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح  
أو للجسم . وإذا لم يتقدم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتنى أو بما يُقتنى  
لأنها ليست تكون خاصة ؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يقتنى ، فهي  
توجد للذى يقتنى . فإن وُضعتْ بما يُقتنى فهي توجد للقتنى بمنزلة ما يوضع  
خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول <sup>(١)</sup> من < القول . وإذا  
لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال أو ينال لأن الخاصة توجد لأشياء أخرى ،  
وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال كانت توجد لمسايلها <sup>(٢)</sup> . وإن وصفها بأن  
تنال ، كانت توجد لمسايلها <sup>(٣)</sup> بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحى ، أوحى ماء ، أنه  
يحيا . وإذا لم يميز ما بالنوع لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى  
يضع خاصته لأنه ما كان بإفراط فإما يوجد لواحد فقط بمنزلة ما يقال فى النار  
إنها أخف الأشياء . وربما أخطأ الذى يضيف إلى النوع ، وذلك أن يحتاج  
أن يكون نوعا واحدا من الأشياء إذا أضاف إلى النوع . وفى بعض الأشياء  
لا يعرض هذا كما يعرض فى النار ، لأن نوع النار ليس هو واحدا ، وذلك  
أن الحجرة والضوء واللهيب مختلفة <sup>(٤)</sup> فى النوع ، وكل واحد منها نار . ولذلك

(١) نرى بمقدار كلمة واحدة . (٢) ف : ينال . (٣) ف : بأن تنال .

(٤) ف : يناله . (٥) ف : يناله . (٦) ف : بالصورة .

(٧) تأكلت حروفها .

لا ينبغي إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفا، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، وبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا: أطف الأجسام . وذلك أن الضوء أطف من الحمرة ومن اللهب . وهذا

٣٥ [ف] ليس ينبغي أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه القول أكثر؛ وإن لم يكن كذلك ما يصدق عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم ١١٣٥

أكثر . ومع هذا أيضا فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو أكثر، شيئا واحداً بعينه [٢٩٢] فيما هو كذلك على الإطلاق : بمنزلة قولنا في النار : أطف الأجسام . — وذلك أن هذه الخاصة تصوير واحدة بعينها للنار مطلقا وللضوء، وذلك أن الضوء أطف . — فإذا وصف آخر الخاصة بهذا

الوجه، فينبغي أن يحتج عليه . فاما أنت فلا ينبغي أن تسلم هذا العناد . ولكن إذا وضعت الخاصة، فينبغي على المكان أن يميز الحال التي وضعت عليها الخاصة . وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصة لنفسه؛ وذلك

١٠ أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شيء هو لنفسه يدل على آنيته ، والدال على الآنية ليس هو بخاصة لأحد — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصة لنفسه — إذ كان الجميل واللائق شيئا أحداً — لم يكن اللائق خاصة للجميل .

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل ، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون

خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وضع أن خاصة الحى أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعاً بالتكافؤ فى الجملة ، صارت خاصة الحى أنه جوهر متنفس .

٢٠

وبعد ذلك فينبغى أن ننظر فى المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة . وفى بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا : وذلك أن للانسان أن يجعل

٢٥

الخاصة فى الأشياء المتشابهة الأجزاء مرةً إذا نظر إلى الجملة ، ومرةً إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحدٌ منهما موصوفاً على الصواب — مثال ذلك : أما فى الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح ، فقد وصف خاصة شئ ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على

٣٠

الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء كان فأكثر مائه مالح . فليس خاصة البحر إذاً أن أكثر مائه مالح . فأما فى الجزء فمثاله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شئ ما بتشابه الأجزاء ووصف خاصة تصدق على الجزء ولا تقال على الجملة ( وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفساً<sup>(٢)</sup> ) فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق .

٣٥

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [ ٢٩٢ ب ] على كل واحد من المتشابهة الأجزاء وهى خاصة لها ، من قبل أنها فى الجملة ، فإن بهذا الوجه

ب ١٣٥

(١) ش : نسخة أخرى : أى جزء من البحر إن كان .

يقيد خاصة ما وضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه إن يصدق على كل أرض أنها تتحرك<sup>(٢)</sup> إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل<sup>(٣)</sup> إلى السفلى بالطبع .

٦

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة: أما أولاً فن المتضادات — أما المبطل فينظر ألا يكون الضدّ خاصّة للضدّ ، وذلك أن الضدّ لا يكون خاصة للضدّ — مثال ذلك أنه لما كان الجور ضدّ العدل ، والأخس ضدّ الأفضل ، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأخس . فأما المصحح فينظر إن كان الضدّ خاصة للضدّ ، وذلك أن الضدّ يكون خاصة للضدّ — مثال ذلك أنه لما كان الخير ضدّ الشر ، والمهروب منه ضدّ المؤثر ، وكانت خاصة الخير أنه مؤثر ، فخاصة الشر أنه مهروب منه .

١٠

١٥

وأما ثانياً فما هو من المضاف . أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف ، فإن المضاف لا يكون خاصة للمضاف<sup>(٤)</sup> . مثال ذلك أنه لما كان الضعيف يقال بالقياس إلى النصف ، والفاضل بالقياس إلى المفضل ، ولم يكن الفاضل خاصة للضعيف ، فليس المفضل خاصة للنصف — فأما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف ، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف — مثال ذلك أنه لما كان الضعيف يقال بالقياس إلى

٢٠

النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد، وكانت خاصة الضَّعْف أنه بمنزلة ٢٥  
قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد  
إلى الاثنين .

وأما ثالثاً فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة ،

فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم

ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصة للملكة ٣٠

— مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحسّ خاصة للصمم لأنه أمرٌ

عامٌ للحواس الأخر ، لم يكن الحسّ خاصة للسمع . — فأما المصحح فينظر إن

كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم ،

وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم [ ٢٩٣ ] فإن ما يقال بالملكة يكون ٣٥

خاصة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة

مالنا بصر، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر، إذ كان ١١٣٦  
من شأننا أن يكون لنا .

وبعد ذلك فننظر في الموجبات والسالبات : أما أولاً فننظر من ٥

المحمولات أنفسها . وهذا الموضع نافع للبطل فقط — مثال ذلك أنه إن

كانت الموجبة أو الذي تقال بالإيجاب خاصة لشيء ، فإنه لا تكون سالبة

ولا الذي يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو الذي تقال بالسلب

خاصة له ، لم تكن الموجبة ولا الذي تقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك ١٠

أنه لما كانت خاصة الحى أنه متنفس ، لم تكن خاصة الحى أنه لا متنفس .

وثانيا ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أو لا يحمل .

- ١٥ أما المبطل فينظر : إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة ، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة ؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة ، لم تكن الموجبة أيضا خاصة للموجبة . مثال ذلك أنه لما كان الحى ليس هو خاصة للإنسان ، لم يكن قولنا : « لالحى » خاصة لقولنا : « الإنسان » . وإن ظهر أن قولنا : « لالحى » ليس بخاصة لقولنا : « للإنسان » ، لم يكن « الحى » أيضا خاصة « للإنسان » . فأما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة ، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة ، فإن الموجبة أيضا خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس بحى ألا يحيا ، صارت خاصة الحى أن يحيا . وإن ظهر أن خاصة الحى أن يحيا ، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحى ألا يحيا .
- ٢٠

- وثالثا أن ينظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للموجبة ، فإنه لا تكون هى بعينها خاصة للسالبة أيضا . وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحى أنه متنفس . فأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجبة ، فهى للسالبة . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة ، ولا السالبة للموجبة ، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلا . وأما السالبة فقد توجد للموجبة ، إلا أنها لا توجد لها كالخاصة .
- ٣٠
- ٣٥
- ب ١٣٦

- وبعد ذلك ننظر في القسمة : أما المبطل [ ٢٩٣ ب ] فينظر إن كان  
ليس شيء من القسيمة ليس من قسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة  
للشيء الذى وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحى المحسوس  
ليس بخاصة لشيء من الحيوانات الباقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة  
للك . — وأما المصحح فينظر إن كان أى شيء ما مأخوذ من القسيمة الباقية  
خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذى له  
وضع أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذى من  
شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكرى ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء  
إذا أخذت على هذه الجهة <sup>(١)</sup> ، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون  
بذاته فضيلة الجزء الشهوانى .

٧

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك ننظر في التصاريف <sup>(٢)</sup> : أما المبطل فينظر إن كان التصريف  
ليس بخاصة للتصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصة — مثال  
ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق  
الجميل ، فليس خاصة العدالة الجميل . فأما المصحح فينظر إن كان التصريف  
خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تحبها : من .



٢٠ أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رجلين ، كانت خاصة للإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رجلين .

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيما وصف بالتصارييف نفسه فقط ، بل وفي المتقابلات أيضا كما وصفنا في المواضع التي تقدّمت . أما المبطل فينظر إن كان تصريف المقابل ليس بخاصة لتصريف المقابل ، فليس يكون تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر . — فأما المصحح فينظر إن كان تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل ، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة للخير، صار الأخسُّ خاصة الشر .

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة . فأما المبطل فينظر إن الذي حاله حال متشابهة ليس بخاصة لما حاله متشابهة ، فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لما كانت حال [ ١٢٩٤ ] البناء عند إحداث البيت وحال الطبيب عند إحداث الصحة متشابهة ، ولم تكن خاصة الطبيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة البناء إحداث البيت . — فأما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة — مثال ذلك أنه لما كان حال الطبيب عند أن يكون محدثا للصحة شبيهة

٥. بحال الرائص عند أن يكون محدثا لخصب البدن ، وكانت خاصة الرائص  
أن يكون محدثا لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثا  
للصحة .

- و بعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحالٍ واحدة . أما المبطل فينظر  
إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحالٍ واحدة . فإن ما هو  
بحالٍ واحدة لا يكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة . وإن كان ما هو بحالٍ  
واحدة خاصة لما هو بحالٍ واحدة ، فليس يكون هذا خاصة للذى وضع أن  
يكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقيح  
حالاً واحدة من قبَل أنه علم بكل واحدٍ منهما ، ولم تكن خاصة الفهم أن  
يكون علماً بالقيح ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل . وإن  
كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل ، فليس خاصته أن يكون علماً  
بالقيح . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه خاصة لأشياء  
كثيرة . فأما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء ؛ لأن الواحد  
إذا كانت حاله عند كثيرين حالاً واحدة فليس ينقاس .<sup>(١)</sup>
- ٢٠

و بعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما  
يقال بالوجود : فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد ؛ ولا  
ما يقال بالتكوّن يكون خاصة لما يقال بالتكوّن — مثال ذلك أنه لما كان

(١) شه : كان ينبغي أن يقول : ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشيء واحد بعينه .

(٢) ص : حال .

٢٥

ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حى ، لم يكن خاصة تَكُون الإنسان أيضا أن يتكون حى ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حى . وعلى هذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكون على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكون كما وصفنا الآن فى الوجود بالقياس إلى التكون والفساد .  
 وأما المصحح فينظر إن كان الموضوع فى الوجود خاصة للموضوع فى الوجود ،  
 فإن الصفة<sup>(١)</sup> بالتكون تكون خاصة للموصوف بالتكون ، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ<sup>(٢)</sup> ، صار تكون الإنسان أن يتكون امرؤ [ ٥٩٤ ب ] ، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ . وعلى هذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكون والفساد على الولاء<sup>(٣)</sup> ، وبها على أنفسها ، كما قيل فيما يلزم المبطل .

٣٥

وبعد هذا فينظر فى صورة الموضوع : أما الناقى<sup>(٤)</sup> فينظر إن كانت لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التى يقال إنها خاصة للشيء الذى وضعت خاصته ، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ، لكن من جهة ما هو صورة ، لم يكن السكون خاصة للإنسان . فأما المصحح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشيء الذى

٥

(١) ف : المثبت . (٢) ف : الموصوف (٣) ص : صارت .

(٤) ف : الوجوه . ص : الولي ( يقصد التوالى ) . (٥) ف : المبطل .

(٦) تحتها : وصفت .

- ١٠ قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذى قصد إلى أن تكون له خاصة  
تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحى نفسه أمر مركب من  
نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حى ، صارت  
خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن .

٨

< مواضع أخرى >

- وينظر بعد ذلك فى الأكثر والأقل . أما أولا : فالناتى ينظر إن كان  
ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فليس ما يقال بالأقل خاصة  
لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ،  
١٥ ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على  
الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا :  
« أكثر تلونا » خاصة لـ « أكبر جسمية » لم يكن أيضا قولنا : « أقل تلونا »  
خاصة لما هو « أقل جسمية » ، ولا « التلون » خاصة « الجسم » أصلا .  
٢٠ فاما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن  
ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما  
يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال  
على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا :  
« أكثر حسا » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فإن قولنا : « أقل حسا »  
٢٥

خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيرا ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق .

وينبغي أن ننظر في هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . وأما النافي فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق [١٢٩٥] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، ولا ما يقال بالأقل لما يقال

بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة للإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا أكثر اجتهدا خاصة لأكثر إنسانية . — فأما المثبت

فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا

لما يقال أيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع ، خاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأنحر . ١١٣٨

وثانيا : فنظر النافي : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل — مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ،

ولم يكن الإحساس<sup>(١)</sup> خاصة للحي ، فليس التعلم خاصة للإنسان . — فأما المثبت  
فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، فإن ما يقال بالأكثر  
خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا « آنس بالطبع »  
خاصة للإنسان أقل من أن قولنا : « يحيا » خاصة للحي ، وكان قولنا في الإنسان  
إنه « آنس بالطبع » خاصة له ، فقولنا في الحي إنه « يحيا » خاصة له .

وثالثا : فينظر النافي إن كان الشيء الذي الخاصة أخرى بأن تكون له ليس  
الخاصة له ؛ فالذي الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له . وإن كانت خاصة  
لذلك فليست خاصة لهذا . مثال ذلك أنه لما كان التلون خاصة للسطح  
أخرى منه بأن يكون للجسم ، وليس التلون خاصة للسطح ، فليس هو خاصة  
للجسم ؛ وإن كان خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت فلن  
ينتفع بهذا الموضع في شيء . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد  
خاصة لأشياء كثيرة [ ٢٩٥ ب ] .

ورابعا : فإن النافي ينظر إن كان ما هو أخرى بأن يكون شيء خاصة  
ليس بخاصة له ، فما ليس هو حريا بأن يكون شيء خاصة ليس هو خاصة  
له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس أخرى بأن يكون خاصة للحي من  
المتجزئ ، ولم يكن المحسوس خاصة للحي ، ولم يكن المتجزئ خاصة له . — فأما  
المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حريا بأن يكون شيء خاصة هو خاصة له ، فما

(١) تحتها : حسا من . (٢) تحتها : العلم .

(٣) ص : كانت . (٤) ف : أن يحس .

هو حرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة . مثال ذلك أنه لما كان قولنا :  
« يحس » ليس هو أخرى بأن يكون خاصة للحي من قولنا « يحيا » ؛ وكان  
قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قولنا « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولاً :  
فإن النافي ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك  
الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال  
واحد خاصة لهذا الذى هو له خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه  
لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال ما لخاصة الجزء المفكر  
أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن  
يفكر<sup>(١)</sup> . — فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة لشيء  
الذى هو له خاصة<sup>(٢)</sup> ، فإن الذى هو لشيء خاصة على مثال واحد هو له خاصة  
على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكرى أنه أول من  
يأتى على مثال ما خاصة الجزء الشهوانى أنه أول عفيف ، وكانت خاصة  
الفكرى أنه أول من يأتى ، فخاصة الشهوانى أنه أول عفيف .

وثانياً : ينظر النافي إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة  
له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذى هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو  
خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر

(٢) مشكولة فى الأصل .

(١) ف : هـ .

(٣) ف : هـ .

- وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع . —  
١٠ فاما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له  
[ ١٢٩٦ ] وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصة له — مثال ذلك أنه  
لما كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءاً شهنائياً على القصد  
الأول ، ومنها جزءاً فكرياً على القصد الأول ؛ وكان خاصة النفس أن منها  
جزءاً شهنائياً على القصد الأول ، وخاصة النفس أن لها <sup>(١)</sup> جزءاً فكرياً على  
١٥ القصد الأول .

- وثالث : أن المبطل ينظر إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال  
واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للآخر خاصة . وإن كان لذلك  
خاصة، لم يكن للآخر خاصة — مثال ذلك أنه لما كان على مثال واحد  
٢٠ الإحراق خاصة للهبب والحمرة، ولم يكن الإحراق خاصة للهبب، لم يكن  
الإحراق أيضاً خاصة للحمرة . وإن كان الإحراق خاصة للهبب، فليس خاصة  
الحمرة الإحراق . فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء .

- والفرق بين المعنى الذى يكون من الأشياء التى بحال <sup>(٢)</sup> متشابهة وبين المعنى  
الذى يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذاك يوجد بالمقايسة  
٢٥ من غير أن ينظر فى أنه موجود شيئاً من الأشياء ، وهذا من أنه موجود  
شيئاً من الأشياء يحكم عليه بالمقايسة .

---

(١) ف : منها .

(٢) ش : التى هى بحال متشابهة وبين المعنى الذى يكون .



## < مواضع أخرى >

وبعد هذا ينظر النافي إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة  
خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوة أن تكون موجودة  
لا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة — مثال ٣٠  
ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد وصف الخاصة  
بالقوة ، لأن هذه الخاصة — أعني أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها  
ووضعها<sup>(١)</sup> أيضا بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحى ، وهو  
الذى من شأنه أن يتنفس<sup>(٢)</sup> ، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن  
الحى موجودا ، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجوداً ٣٥  
بالحال التى هو بها مستنشق فى الوقت الذى لا يكون الحى فيه بحال يتنفس  
فيها . فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقا . — فأما المثبت فينظر إن كان ١١٣٩  
إذا وصف الخاصة بالقوة بصفها<sup>(٣)</sup> بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود ،  
إذا كان يمكن فى القوة أن يوجد اللاموجود — فقد يكون خاصة ما يوضع  
ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه  
الممكن فيه أن يفعل أو يفعل ، فقد وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقياس ٥

(١) ف : و وصفها .

(٢) ف : يستنشق .

(٣) ف : يضعها .

إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن [ ٢٩٦ ب ] أن يفعل شيئاً ويفعل . لخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن يفعل شيئاً أو يفعل .

وبعد هذا فللتأني أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب ، فليس

- ١٠ بخاصة ما وضع ليكون خاصة ، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه الصفة ألا يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن الأمر إذا فسد بقى القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء — مثال ذلك أنه إن وصف واصفٌ خاصة النار بأنها أخف الأجسام ، وذلك أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفها ، فليس خاصة النار إذاً أنها أخف الأجسام . — فأما المثبت فينظر إن كان لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضعت الخاصة في هذا المعنى — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آنس<sup>١</sup> بالطبع ، لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضع الخاصة في هذا المعنى .
- ٢٠

[[ تمت المقالة الخامسة من كتاب طويقا ]]

[[ وقوبل به ]]

---

(١) ف : للبطل .

## المقالة السادسة منه

### < المواضع المشتركة للحد >

١

### < تقسيم عام لمشاكل الحد >

[ ٢٩٦ ب ]

قال :

- أما صناعة الحدود فأجزؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول  
أصلاً على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغي أن يكون حد الإنسان يصدق على ٢٥  
كل إنسان ؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس ،  
أو لم يضعه في الجنس الذي يخصه ، فإنه يجب على من يحد أن يجعل الشيء  
في جنسه ويضيف إليه الفصول ؛ وذلك أنه أولى<sup>(١)</sup> بالدلالة على جوهر المحدود  
من كل ما في الحد . وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء ( فإنه ينبغي أن  
يكون حد الشيء خاصاً به ، كما قلنا أيضاً )<sup>(٢)</sup> وإما أن يكون إذا عمل جميع  
ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن  
كان قد وجد ولم يُصَبَّ في التحديد . ٣٥

فأما إن كان [ ٢٩٧ ا ] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغي أن  
ننظر فيه من المواضع التي قبلت في العَرَض . وذلك أن النظر بأسره هناك

(١) ف : جميع . (٢) راجع قبل ١٢ ف ٤ ص ١٠١ ب س ١٩

- هو أن : هل الشيء حق أو غير حق ؟ لأننا إذا قلنا إن العَرَض يوجد فلانما  
تقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق . فاما  
إن كان لم يضعه في الجنس الخاص به ، أو إن كان القول الموفى غير خاص  
به ، فلانما ينبغي أن نبحث عنه من المواضع التي قبلت في الجنس وفي الخاصة .  
فاما إن كان لم يحدد ، أو إن كان لم يصب في تحديده ، فإت عمل أى شيء  
كان أسهل من الإصابة في عمله . فمن البين أن الخطأ في هذا المعنى أكثر ،  
لأنه أصعب . فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذاك .

- وأجزاء ما يجرى على غير صواب جزاء : الواحد استعمال العبارة الغامضة :  
وذلك أنه ينبغي للذى يحد شيئاً أن يستعمل - ما أمكن - العبارة التي في غاية  
البيان ، لأن الحد إنما يوفى ليعرف به الشيء . والثاني أن يكون قد تجاوز  
بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يزداد على الحد فلانما هو فضل . وأيضا  
فإن كل واحد من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

## ٢

### < غموض الحد >

- فأحد مواضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشيء الموصوف من  
المتفقة أسماؤها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر ، وأن الصحة  
اعتدال الأشياء الحارة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها .  
فليس يتبين أيما يريد أن يقول من المعنى التي يدل عليها ما يقال على أنحاء كثيرة .

وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة فذكره قبل أن يُفصل  
 ٢٥ جهاته، لأنه لا يبين حداً أيّاً منها وفي . وقد يمكن أن يعدل على أن القول  
 لن يطابق جميع الأشياء التي وفق حدها . ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة  
 إذا لم يشعر باتفاق الاسم . وقد يمكن أيضاً إذا نُحِص ما يقال في الحد على  
 ٣٠ كم جهة يقال أن يعمل قياساً : وذلك أنه إن كان لم يقل على شيء من هذه  
 الجهات قولاً كافياً، فمن البين أنه لم يحد على ما ينبغي .

وموضع آخر وهو إن كان [ ٢٩٧ ب ] قال الشيء على جهة الاستعارة  
 — مثال ذلك إن كان سَمِيَ العلم الذي لا ينتقل ، أو سَمِيَ الهبولى خاصة  
 أو سَمِيَ العفة اتفاقاً : وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض غير  
 ٣٥ بين . وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على  
 الحقيقة، فإن الحد الموصوف لا يطابقه كالحال في العفة؛ وذلك أن كل اتفاق  
 إنما يكون في النعم . وإيضاً إن كان الاتفاق جنساً للعفة لكان شيء واحد  
 بعينه يكون في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر، وذلك أنه لا الاتفاق يحوى  
 ١٤٠ الفضيلة ، ولا الفضيلة تحوى الاتفاق .

وأيضاً إن كان يستعمل أسماء غير موضوعة كما فعل أفلاطون عند تسميته  
 « العين » : « المظلة بالحاجب » ، ويسمى « الرتيلاء » : « متعفنة للسعة » ،  
 وتسميته « المنخ » : « المتولد في العظام » . وذلك أن كل ما لم تجر فيه العادة  
 فهو غير بين .

- و بعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبرة <sup>(١)</sup> — مثال ذلك القول
- بأن الناموس مقدار ومثال الأشياء العادلة بالطبع . وما جرى هذا المجرى <sup>(٢)</sup> شمر من
- الاستعارة ، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوما بضرب من الضروب لمكان
- التشابه ، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما ،
- فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوماً <sup>(٣)</sup> . وذلك أنه ليس يوجد
- التشابه الذى به الناموس قدر ومثال ، ولا جرت العادة بأن يقال . فلذلك
- متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال ، أن يكون قد كذب . وذلك أن
- المثال هو الذى كونه بتشبيه ، وهذا شيء ليس هو موجوداً للناموس <sup>(٤)</sup> . ومتى
- قال إنه كذلك ليس على الحقيقة ، فمن البين أنه قال ذلك قولاً غامضاً وأردأ
- من أى شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة .
- وأيضاً إن لم يكن حد الضد بيناً أصلاً من الذى قد وصف . وذلك
- أن التى توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها ،
- أو إن كان الموصوف فى نفسه لا يبين من أمره تحديد لأى شيء هو ، لكن
- بمنزلة أحوال الصور العتيقة إن لم يرسم أحدها عليها دلالتها لم يعلم ما كل
- واحد منها .

(١) ف : بالاستعارة . (٢) ف : الشريعة .  
 (٣) ص : أشر . (٤) ف : معروف .  
 (٥) ف : معروف . (٦) ش : باقتداء ، بحكاية .

< إسهاب الحد >

فمن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولاً غامضاً .

وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أولاً إن كان

استعمل شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التي هي والمحدود تحت

نوع خاص ، فإنه واجب ضرورة أن يكون هذا يقال على أكثر مما قال [ ٢٩٨ ]

ذاك . وذلك أنه واجب أن يكون الجنس يفصل من الأشياء الأخر ،

والفصل يفصل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد . فإن الموجود

لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها ، فأما الموجود لجميع التي هي

تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنس واحد بعينه . فزيادة

ما يجري هذا المجرى إذن باطلة . أو إن كان الذي يزداد خاصاً ، وإذا رفع

كان الباقي خاصاً ويدل على الجوهر — مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان :

« قابل للعلم » كان ذلك باطلاً ، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصاً

له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقي

يدل على المحدود ما هو ، فهو باطل<sup>(٢)</sup> . وكذلك يجري أمر تحديد النفس<sup>(٣)</sup> إذا

كان عدداً يحرك ذاته ، وذلك أن الذي يحرك ذاته هو نفس كما حده أفلاطون .

إلا أننا نقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع

(٢) ف : فضل .

(١) ف : فضلا .

(٣) ف : إن .

- العدد . وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغي  
 أن نستعمل في جميع ما يجرى هذا المجرى بحسب ما يليق به . وأيضاً فإن  
 ١٠ حدّ البلغم أنه أول رطوبة تتولد من الغذاء غير منهزمة . وذلك أن قولنا :  
 « أول » ، واحدٌ وليس بكثير . فزيادتنا إذن « منهزمة » باطل ، لأن<sup>(١)</sup>  
 هذا إذا رفع كان القول الباقي خاصة ، إلا أننا نقول : لا . وذلك أنه يمكن  
 أن يكون هذا وشيء آخر غيره من الغذاء . فليس البلغم إذاً على الإطلاق  
 أول رطوبة من الغذاء ، لكن أول مما لم ينهزم ، فيجب كذلك أن يزداد  
 في الحد : « غير منهزمة » ، لأنه إذا قيل على جهة العموم لم يكن القول  
 ١٥ صدقاً ، إذ كان ليس هو أول جميعها .

- وأيضاً إن كان شيء مما في القول لا يوجد لجميع الأشياء التي تحت  
 نوع واحد ، فإن تحديد مثل هذا قد حدّ من الذين يستعملون ما يوجد<sup>(٢)</sup>  
 بكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصاً ،  
 فإن القول كله يكون خاصاً ، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شيء —  
 أى شيء كان — صادقاً ، فإن القول بأسره يكون خاصاً . وإن كان  
 ٢٠ شيء مما في القول ليس يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد ، فليس يمكن  
 أن يكون القول بأسره خاصاً ، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ في الحمل — مثال  
 ذلك قولنا : حَيٌّ ، مَشَاءٌ ، ذو رجلين ، ذو أربع أذرع — فإن هذا القول

(١) ف : فضل . (٢) ف : أخرى . (٣) ف : خطأ (٤) .

(٤) ف : أكثر من خطأ (٥) . (٥) ف : موجود لجميع .



لا يرجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، من قِبَل أنه ليس يوجد ذو أربعة  
أذرع لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد .

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مراراً كثيرة — مثال ذلك ٢٥

إذا قال [ ٢٩٨ ب ] إن الشهوة التوقان إلى اللذيد ، فإن كل شهوة إنما هي  
للذيد ، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيد ، فيكون  
التوقان إذن للذيد ، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا :

« توقان للذيد » <sup>(١)</sup> ، فكل واحدٍ منهما إذن يوجد للذيد . ونقول إن هذا ٣٠

ليس بالمتكر لأن الإنسان ذو رجلين . فالذى هو واحد بعينه للإنسان يصير  
ذا رجلين ، وقولنا : حى مشاء ذو رجلين شيء واحد بعينه للإنسان ،  
فيصير الحى المشاء ذو الرجلين ذا رجلين . ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمر <sup>(٢)</sup>

منكر ، لأننا لم نحمل ذا الرجلين على حى مشاء ذى الرجلين ، وذلك أن بهذا الوجه <sup>(٣)</sup> ٣٥

يكون ذو الرجلين قد حُمِلَ على شيء واحد بعينه مرتين ، لكنّ ذا الرجلين يقال ١١٤١

على الحى المشاء ذى الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حُمِلَ مرةً واحدةً فقط .

وكذلك يجرى الأمر في الشهوة ، لأن قولنا للذيد لم يحمل على التوقان ،

وإنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرةً واحدة .

(١) ف : اللذيد

(٢) ش : في السرياني : والإنسان والحى المشاء ذو الرجلين هو واحد بعينه .

(٣) ش : قال أبو بشر : يعنى أن ذا الرجلين لم يحمل على كل واحدٍ من الحى أو ذى

الرجلين أو المشاء على انفراده ، بل على الجملة ، أعنى على قولنا : حى ، مشاء ، ذو الرجلين .

- ٥ وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة ؛ لكن المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء مَلَّ مراراً كثيرة ، بمنزلة ما عمل كسانو قراطس بالفهم حيث قال إنه مُحدَّد للموجودات وعالمٌ بها . وذلك أن المحدد عالم ما . فقد ذكرنا شيئاً واحداً بعينه مرتين بزيادة<sup>(١)</sup>نا في القول : « عالم » . وكذلك الذين يقولون إن البرد هو عدم الحرارة بالطبع . وذلك أن كل عدم فإنما هو ما يوجد بالطبع . فالزيادة في هذا القول : « ما يوجد في الطبع » باطل ، لأنه قد كان يكتفى بأن يقول : عدم الحرارة ، لأن العدم نفسه يدل على أنه شيء بالطبع يقال .
- ١٥

- وأيضاً إن كان الشيء قيد كلياً فزيد عليه جزئياً ، بمنزلة ما نقول إن الدعة انتفاض الأشياء الموافقة والواجبة ، وذلك أن الواجب موافق ما ، فهو إذن محصور في الموافق ، فذكر الواجب ها هنا فضل . وذلك أنه ذكر كلياً ثم أضاف إليه جزئياً . أو إن قال قائل إن الطبَّ العلم بالأمور المصححة للحي ، والإنسان ، أو قال إن<sup>(٢)</sup> التاموس<sup>(٣)</sup> صورة<sup>(٤)</sup> الأشياء الجميلة بالطبع والعدالة — وذلك أن العدل جميلٌ ما — فقد ذكر قائل هذا القول شيئاً واحداً مراراً كثيرة .

(١) ف : المُجَرَّد .

(٢) ص : بزيادة .

(٣) ف : الشريعة .

(٤) ف : مثال .

٤

< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء وما يجري مجراها ينبغي أن نبطل هل حد الشيء على ما يجب  
أو على غير ما يجب . — فأما النظر في أنه هل حد وقيل فيه ما هو ، أم لا —  
فمن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يكون . ٢٥

أما أولاً فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عمل التحديد من أشياء هي  
أقدم وأعرف . وذلك أنه لما كان الحد إنما يوفى لمكان المعرفة بالأمر  
المحدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أى شيء اتفق ، لكن من  
أشياء هي أقدم وأعرف ، كما هو في البراهين ، ( لأن بهذا الوجه يجري أمر  
كل تعليم وتعلم ) ، كان من الظاهر أن ما لم يحد بما يجري [ ١٢٩٩ ]  
هذا المجرى لم يحد . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء  
واحد بعينه . فإنه من البين أن الذى يكون من أشياء هي أقدم وأعرف  
قد حد أيضاً بأفضل ما يكون ، فيصير لذلك الحدان كلاهما لشيء واحد<sup>(١)</sup>  
بعينه . وهذا شيء لا يظن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنما آتيته  
وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان لشيء واحد بعينه حدود كثيرة  
أن تكون آتية المحدود التي يستدل عايتها من كل واحد من الحدين واحدة  
بعينها ، وهاتان فليستا شيئاً واحداً بعينه ، لأن الحدين مختلفان . فبين إذن  
أن الذى لم يحد من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحد . فأما أن الحد لم يقل

٣٠

٣٥

١٤١ ب

- من أشياء هي أعرف فنفهمه على ضربين : إما إذا كانت من أشياء ليست  
 أعرف على الإطلاق . وإما من أشياء ليست أعرف عندنا ، فإنه قد يمكن  
 أن يكون بالضررين كليهما . فبالجملة ، المتقدم أعرف من المتأخر بمنزلة ما النقطة  
 أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المصمت ؛ وبمنزلة  
 ما أن الوحدة أيضاً أعرف من العدد ، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له .  
 وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فأما نحن فقد  
 يعرض لنا مراراً عكس ذلك . وذلك أن المصمت أحق بالوقوع تحت  
 الحس من البسيط ؛ والسطح أوقع تحت الحس من الخط ؛ والخط أوقع  
 من النقطة . ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر . وذلك  
 أن هذه يقف عليها الفهم السير ، وتيك تحتاج إلى فهم صحيح بارع . فبالجملة  
 الأفضل أن يلتبس تعرف ما هو متأخر بما هو متقدم ، فإن هذا المذهب  
 أشبه بطريق العلم . والذين أيضاً لا يمكنهم التعرف بأمثال هذه ، فلعله  
 يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . ومما يجري هذا  
 المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط ، فإن  
 جميعها يدل على المتقدم فالأخير ، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط ، وهذا  
 طرف البسيط ، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يجرون في الحدود هذا المجرى  
 لا يمكنهم أن يدلّوا في المحدود على المساهية ( إن لم يتفق أن يكون الشيء

(١) ف : أقدم . (٢) المصمت = الجسم ؛ البسيط = السطح .

(٣) ش : جميع من يفعل هذا إنما ...

- ٢٥ الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق ) إذ كان يجب على الذى  
يحدّ على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول . وهذه هى من الأشياء التى  
هى أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضاً . وذلك أن النوع إذا عُرف  
فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل ، لأن من عرف الإنسان  
٣٠ فقد عرف الحىّ والمشاء ؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً  
أن يعرف النوع أيضاً . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [ ٢٩٩ ب ] منهما .  
وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التى تجرى هذا المجرى تحديدات :  
٣٥ أعنى التى توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد — أن يقولوا إن تحديدات  
كثيرة تلزم شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التى هى أعرف مختلفةٌ  
عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم . فالحّد لذلك عند كل واحدٍ  
١١٤٢ موصوفٌ بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبغى أن يعمل الحد من الأشياء  
التي هى أعرف عند كل واحد . وأيضاً تكون أشياء مختلفة فى أوقات مختلفة  
عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن فى أول الأمر تكون المحسوسات  
كذلك . فإذا صاروا متحرّكين صار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون  
٥ حدّ واحدٌ بعينه أبداً موصوفاً لواحدٍ بعينه عند الذين يقولون إن الحدّ ينبغى  
أن يكون موصوفاً بالأشياء التى هى أعرف عند كل واحدٍ . فن البين أنه  
ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الأشياء ، لكن من الأشياء التى هى  
أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وحده يكون الحدّ واحداً بعينه أبداً .  
١٠ ولعل الشئ المعروف على الإطلاق ليس هو الذى لا يعرف عند أحد ، لكن

المعروف عند الحَسَنِي الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحيح على الإطلاق عند الحَسَنِي الحال في أجسامهم . فينبغي أن نستقصى البحث عن كل واحد من أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلمنا فيما ينفع . وقد يمكننا<sup>(١)</sup> إجماع أن نرفع التحديد متى لم نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي التي هي أعرف عندنا .

وأحد مواضع ما لا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء المتقدمة بالتأخر كما قلنا آنفا . وموضع آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو في السكون وما هو محدود وصف لنا ، يعني محدود وما هو في السكون<sup>(٢)</sup> . وذلك أن الثابت والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود وما هو في الحركة . وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثة : أما أولاً فإن كان المقابل قد حُدَّ بمقابله ، مثال ذلك إن كان الخير حُدَّ بالشر . وذلك أن المتقابلين معاً في الطبع . وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحد بعينه ؛ ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه . وليس ينبغي أن يذهب علينا أن بعضها لعله ألا يمكن فيها أن يُحَدَّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضَّعْف لا يمكن أن يُحَدَّ إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء . وذلك أن جميع ما يجري هذا المجرى فإن ماهيته إنما هي بالقياس إلى شيء كيفما كان — فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وبهذا السبب وجب

(١) ص : يمكننا . (٢) ف : الحركة .

(٣) ف : مما (بدلاً من : وما) .

ضرورة أن نحصر أحدهما [ ١٣٠٠ ] في قول الآخر ، فيجب أن نعلم جميع مايجرى هذا المجرى وأن نستعملها في هذه كما يظن بها أنها توافق .

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه ، وإنما يخفى ذلك إذا

لم يستعمل اسم المحدود بعينه ، مثلما يحدث الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً . ٣٥

وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . وينبغي إذا أردنا ١٤٢

كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول — مثال ذلك : إن كان النهار

هو حركة الشمس فوق الأرض ، فمن البين أن من قال : حركة الشمس فوق

الأرض ، فقد قال : الشمس . فمن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار . ٥

وأيضاً إذا كان حدّ القسم بقسيمه ، مثل ما تقول في الفرد إنه أعظم

من الزوج بواحد ، وذلك أن الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس

واحد بعينه معاً في الطبع ، والزوج والفرد قسيان لأنهما جميعاً فضلاً العدد . ١٠

وكذلك إن حدّ ما فوق بما أسفل : مثل قولنا إن العدد الزوج هو

ما انقسم بنصفين ، أو أن الخير ملكة للفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هما

أحد الاثنين اللذين هما زوج ، والخير فضيلة<sup>(٣)</sup> ما . فهذه إذن تحت تلك .

وأيضاً تحت ضرورة على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضاً . وذلك ١٥

أن الذي يستعمل "الفضيلة" قد يستعمل "الخير" ، لأن الفضيلة خير ما .

(١) ف : بعينه .

(٢) ش : في نسخة : وفي نقل أئاناس : النهار فقد استعمل الشمس .

(٣) ف : والفضيلة خير .

وكذلك من استعمل "بنصفين" فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم <sup>(١)</sup> باثنين، والاثنان زوج .

٥

### < مواضع أخرى >

٢٠ فبالجملة نقول إن كان موضعاً يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاؤه ما وصفنا .

وموضع ثانٍ : أن ينظر إن كان الأمر موجوداً في جنس ولم يوضع في جنس . وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي فيها لا يتقدم فيوضع :

٢٥ ما الشيء . مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذي يُحَسِّن أن يُحَسَّب . والجنس من شأنه أن يدل على : ما هو الشيء، ويوضع أول الأشياء التي تقال في التحديد .

٣٠ وأيضاً إن كان المحدود يقال في أشياء كثيرة فلم يضعه فيها كلها — <sup>(٣)</sup> مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلم بالخط . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال : <sup>(٤)</sup> وبالقراءة أيضاً، لأن بهذا الحد لم يحد، بذكره الخط، أكثر مما كان تحديده بذكر القراءة . فليس واحداً منهما حداً، لكن من قال هذين كليهما فقد حد،

٣٥ لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحد بعينه . وفي بعض الأشياء يكون ذلك حقاً كما قلنا، وفي بعضها لا — مثال ذلك في الأشياء

(١) ف : انقسم (بدلاً من : قد انقسم) . (٢) ص : ثانی .

(٣) ف : يحسب . (٤) ف : يصفه .



التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال في الطب  
[ ٣٠٠ ب ] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ،  
ويحدث هذا بالعرض ، لأن الجملة : إحداث المرض غريب من الطبيب .  
فالذى يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أولى بالتحديد من الذى يصفه  
بحسب أحدهما ، لكن أخلق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام  
أمكنه أن يحدث مرضاً .

وينظر أيضًا إن كان في صفة الشيء لا بحسب الأمر الأفضل ، لكن  
بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك  
أن كل علم وكل قوة فإنما يظن بها أنها للشيء الأفضل .

وأيضًا ينبغي أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذى  
يخصه من الاسطقسات التي في الجنس كما تقدم من قولنا .

وينظر أيضًا إن كان في صفة الشيء يتجاوز الأجناس — مثال ذلك  
إن قال العدل هو ملكة فعالة المساواة أو موزعة الحق بالسواء ، فإن الذى  
حدّ هذا الحدّ يجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيته ،  
وذلك أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه ، وهذا هو وآل يوضع  
الشيء في أقرب الأجناس منه سؤالاً . ومن وضع أقرب الأجناس فقد  
ذكر جميع الأجناس التي فوق ، لأن جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي  
تحت . فيجب إذاً : إما أن يوضع الشيء في جنسه الأقرب ، وإما أن

يضم جميع الفصول التي بها يحد الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ، فإن  
 بهذا الوجه لا يكون أغفل شيئاً ، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل  
 ٢٥ بقول مكان اسم ؛ وإما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل ،  
 وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦

< مواضع أخرى >

وفي الفصول أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك ، أعني إن كان ذكر فصول  
 الجنس فإنه إن كان لم يحد الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً يجري  
 مجرى ما لا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء ، بمنزلة الحى أو الجوهر ،  
 ٣٠ فمن البين أنه لم يحد ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء .  
 وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيء قسماً للفصل المذكور . وذلك أنه  
 إن لم يكن كذلك فينبى أن الفصل المذكور ليس هو للجنس ، لأن كل جنس  
 ٣٥ إنما ينقسم بالفصول التي يوازى في القسمة بعضها بعضاً ، بمنزلة ما ينقسم  
 الحى بالمشاء والطائر وذى الرجلين ، أو إن كان الفصل قسماً ، إلا أنه  
 لا يصدق على الجنس ، وذلك أنه بين أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن  
 جميع الفصول التي يوازى بعضها بعضاً في القسمة يصدق على الجنس الذى  
 يخصها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [ ١٣٠١ ] إلى  
 ٥ الجنس لم يحدث نوعاً ، فإنه من البين أن هذا ليس بفصل للجنس مُحدث  
 نوع ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً . وإذا كان هذا ليس

- ١٠ بفصل فليس الموصوف أيضًا فصلًا، لأنه قسيم لهذا . — وأيضًا إن كان يقسم الجنس بالسلب تميز له < قول > الذين يحدثون الخط ، بأنه طول بلا عرض ، فإن هذا ليس يدلُّ على شيء آخر غير أن ليس له عرض ؛ فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع . وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عرض ، وإما أن يكون ذا عرض . فإنه قد يصدق على كل شيء : إما الموجبة ، وإما السالبة ، فيصير لذلك جنس الخط الذي هو الطول إما بلا عرض ، وإما ذا عرض . وقلنا : طول بلا عرض ، قولٌ للنوع ؛ وكذلك قولنا : طول له عرض ؛ وذلك أن قولنا : ” بلا عرض “ ، و” له عرض “ فصلان . وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس . فالجنس إذا يقبل قول النوع . وعلى ذلك المثال أيضًا يقبل قول الفصل ، لأن أحد الفصلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس . وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجود الصور . وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجودًا ، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضًا أولًا ولا عرض له ! وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول ، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس . وهذا شيء ليس بعرض ، لأنه قد توجد أطوالٌ بلا عرض ، وأطوال لها عرض . فهذا الموضع إذا إنما ينتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحدٌ في العدد . ٢٠ وإما يفعل هذا الذين يعتقدون وجود الصور وحدهم ؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه والحي <sup>(١)</sup> بعينه جنس <sup>(١)</sup> .

وخلق أن يكون يجب ضرورةً على الذى يحد أن يستعمل فى بعض  
الأمور السلب ، كالحال فى العدم . وذلك أن الأعمى هو الذى ليس له بصرٌ  
فى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، لأنه لا فرق أصلاً بين أن يقسم  
الجنس بسلبٍ أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه فى القسم سلب ، مثل  
أن يكون قد حُدَّ طولٌ له عرض ؛ وذلك أن الذى لا عرض له يوازى  
فى القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شئٌ آخر غيره ، فقد يقسم الجنس  
بالسلب أيضاً .

- وينظر أيضاً إن كان وصف النوع على أنه فصل ، بمنزلة الذين يحدون  
التعير بأنه شتم <sup>(١)</sup> ، وذلك أن الاستخفاف شتم ما ، فالاستخفاف إذن نوعٌ  
لا فصل .

- وينظر أيضاً إن كان ذكر الجنس على أنه فصل ، مثل إن قال إن  
الفضيلة ملكة محمودة أو صالحة <sup>(٢)</sup> ، لأن المحمود جنس للفضيلة ، لا فصل ؛  
أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلاً ، إن كان حقاً [٣٠١ ب]  
أنه لا يمكن أن يكون شئ واحد بعينه فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ،  
وذلك أنه لا المحمود يحوى الماسكة ، ولا الملكة تحوى المحمود ، إذ كان ليس  
كل ملكة أمراً محموداً ، ولا كل أمرٍ محمودٍ ملكةً ؛ فليس كلاهما إذن جنسين <sup>(٣)</sup> .  
ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البين أن المحمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

(١) ش : فى السرايى : استخفاف مع هز . (ص : هـو) .

(٢) ف : جيدة . (٣) ص : كليهما .

وأيضاً فإن الملكة تدل على ما هي الفضيلة، والمحمود لا يدل على ما هي، بل على أى شىء هي . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أى شىء .

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أى شىء ، لكن على شىء مشار إليه ، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أى شىء . ٢٠

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشىء المحدود بالعرض ؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التى توجد بالعرض ، كما أن ذلك لا يكون فى الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشىء ولا يوجد . ٢٥

وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شىء من الأشياء التى تحت النوع تحمل على الجنس ، فليس هو محدوداً ، لأن ليس يمكن أن يحمل شىء من هذه على الجنس ، لأن الجنس يقال على أكبر مما تقال عليه هذه . ٣٠

وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التى يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحى يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء ، لا على الفصل ٣٥

المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحى يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع ، لأن الفصول على النوع تحمل . ١٤٤ ب

وأيضاً تصير الفصول كلها إما نوعاً<sup>(١)</sup> وإما شئخصاً<sup>(٢)</sup> إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال ينبغى أن ننظر إن كان النوع أو شىء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك

(١) ف : أنواعا . (٢) ف : أشخاصا .

- ٥ غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون الفصل نوعاً ، إذ كان شئ من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه فمن البين أن الإنسان فصل <sup>(١)</sup> .
- ١٠ وينظر أيضاً ألا يكون الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع .
- وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لجنس آخر لا يحوى ولا يحوى ، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وإلا لزم أن يكون نوع واحد بعينه في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وذلك أن كل واحد من الفصول يردف بالجنس الذى يخصه ، كما أن المشاء ذا الرجلين يردف بالحي . فما يحمل عليه إذاً الفصل يحمل عليه كل واحد [ ١٣٠٢ ] من الجنسين . فمن البين أن النوع يصير في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، أو نقول إنه ليس ممتنعاً أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما <sup>(٣)</sup> يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحى المشاء والحي الطائر جنسان ، وليس يحوى أحدهما الآخر . وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغى أن يضيف إلى ذلك أن يكون كلاهما <sup>(٤)</sup> تحت جنس واحد ، فإن هذين كليهما تحت الحى .

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٣) ص : كليهما يوجدان .

(٢) ف : هل ليس .

(٤) ص : كليهما .

وبين أيضا أنه ليس يجب ضرورة أن يكون الفصل يردف بالجنس الذى يخصه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورة هو أن يردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التى فوقه، كما يردف ذو الرجلين بالحيّ المشاء أو الطائر. ٣٠

وينظر أيضًا إن كان وصف فصل الجوهر بما يكون فى شىء لأنه ليس يظن أن جوهرًا يخالف جوهرًا بأنه بحيث ما . وكذلك يعدلون من يجد الحى بالمائى والبرى، إذ كانا يدلان على حيث ما . إلا أنا نقول إن عذلم فى هذا المعنى ليس على الصواب ، لأن قولنا : « برى » ليس يدل على شىء فى شىء، ولا على أين، لكن على أى شىء . لأنه، وإن كان فى الماء، فهو برى على مثال واحد، فليس يصير مائياً ، إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل فى وقت من الأوقات على أن شيئاً فى شىء . فبين أن من استعمله يكون مخطئاً . ٣٥ ١١٤٥

وينظر أيضًا إن كان وصف الانفعال فصلاً : وذلك أن كل انفعال إذا يزيد أخرج الشىء من الجوهر . والفصل ليس كذلك، إذ كان الفصل يظن به أنه يحفظ الشىء الذى هو له فصل . وبالجمله، فغير ممكن أن يوجد كل واحد خلوًا من الفصل الذى يخصه، وذلك أنه متى لم يوجد المشاء لم يوجد الإنسان . وبالجمله أقول إن كل الأشياء التى يستحيل بها الشىء الذى يوجد له ، ولا شىء منها يكون فصلًا لذلك الشىء، لأن هذه كلها إذا

- ١٠ تزيدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئاً  
مثل هذا فصلاً قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا نستحيل بالفصول .<sup>(١)</sup>

- وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى  
آخر ، لأن الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف ، كالحال  
في العلم ، فإنه يقال : نظرى وعملى وفعلى . فإن كل واحد من هذه قول على  
١٥ مضاف . وذلك أن النظرى نظرى لشيء ، والعملى عملى لشيء ، والفعلى  
فعلى لشيء .

- وينظر أيضاً إن كان لما حدد الشيء وصف كل واحد من المضافات  
٢٠ بالقياس إلى الذى من شأنه أن يضاف إليه [ ٣٠٢ ب ] . فإن بعضها إنما  
يمكن أن يستعمل الذى يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصرى أن ينظر<sup>(٢)</sup>؛  
وفي بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما يستعمل الطرجهارة إذا أراد مُريدٌ  
أن يغرف ماء ، ولكن على حال إن حدد الإنسان الطرجهارة بأنها آلة يغرف  
بها الماء — أخطأ ، لأنها ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحد الذى  
٢٥ من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذى نحوه ينحو في الاستعمال الفهم والعلم  
بكل واحد من الأشياء .

- وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقال<sup>(٤)</sup>  
٣٠ بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للإنسان أو للنفس ،

(١) ص : نستحيل لسنا . (٢) ف : يبصر .

(٣) ف : لأن . (٤) ف : مقال .



لا للجزء الفكري ، وذلك أن الفهم إنما هو للجزء الفكري أولاً ؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان .

وينظر أيضاً إن لم يكن المحدود قبل الشيء<sup>(٢)</sup> الذي له قبل الانفعال

أو الحال أو أى شيء آخر كان — فقد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل

انفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو انفعال ، ٣٥

بمنزلة ما أن العلم في النفس ، إذ هو حالٌ للنفس . وربما يخطئون في أمثال

هذه الأشياء مثل الذين يقولون إن النوم هو ضعف الحس ، والشك هو ١٤٥

مساواة الأفكار المتضادة ، والوجع تفرق الأجزاء المتحدة بعنف ؛ وذلك أن

النوم ليس يوجد للحس ، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضعف الحس .

وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما ٥

لا نفس له قد يتوجع ، إذ كان الوجع يحضره . وكذلك يجري الأمر في حد<sup>(٣)</sup>

الصحة إن كان اعتدال الحرارة والباردة ، لأنه واجدٌ ضرورةً أن تصح الحرارة

والباردة ، لأن اعتدال كل واحدٍ إنما يوجد في تلك الأشياء التي هو لها ١٠

اعتدال ، فالصحة إذن قد توجد لها . وقد يلزم أيضاً الذين يحدون بهذا

الوجه أن يجعلوا المفعول في الفاعل ، أو بعكس ذلك ، لأن تفرق الأجزاء

ليس هو الوجع ، لكنه تحديثُ الوجع ، ولا ضعف الحس هو النوم ،

(١) ش : وجدت في نسخة : « أو » والذي في السرياني ينقل اسحق وأنانس : « لا » .

(٢) ف : قابلاً للتأثير . (٣) ص : يجمع . ف : يتألم . ش : في السرياني :

و لا يلزم أن يكون ما لا نفس له يتألم .

- ١٥ لكن أحدهما مُحدث الآخر . وذلك أنا إما بسبب الضعف ننام ، وإما بسبب النوم نضعف . وعلى هذا المثال أيضاً يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك ، لأننا إذا فكرنا في الشئيين ، فظهر لنا في كل واحد منهما أن سببه يصاحبه في جميع الأحوال شكاً ولم ندر أيهما نعمل .
- ٢٠ وينبغي أن ننظر أيضاً في جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيهما — مثال<sup>(١)</sup> ذلك إن كان حد ما لا يموت<sup>(٢)</sup> بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان الذى هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن ، إلا أن نقول إنه في هذا لا يلزم ، لأن قولنا : « غير فاسد » الآن ، مشكوك فيه ، إذ كان يدل : إما على ما لم يفسد الآن ، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، وإما على الآن الذى يجرى مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن ، فليس إنمّا نقول إنه الآن بحال<sup>(٣)</sup> ليس يفسد بها في وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن فليس إنمّا نقول إنه الآن بحال ليس يفسد بها في وقت من الأوقات ، لأن هذا ، وقولنا : « غير مائت » — سواءً ؛ فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن ، ولكن على حال إن عرض في موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن أو قبل ذلك ، والذى بالاسم غير موجود لم يكونا شيئاً واحداً . — فقد ينبغي أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا .

(٢) ف : غير المائت .

(١) ف : فيها .

(٣) ص : بحال .

٧

< مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول  
الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوة مقسمة بالسواء ، فإن ٣٥  
الذي يؤثر أن يقسم بالسواء عادل أكثر من الذي يقدر على ذلك . فيجب  
من ذلك ألا تكون العدالة قوة مقسمة بالسواء ، وإلا صار الذي يقدر أن ١١٤٦  
يقسم بالسواء عادلاً أكثر .<sup>(١)</sup>

وينظر أيضاً إن كان الأمر يقبل الأكثر ، والذي وصف بالقول  
لا يقبل ، أو بعكس ذلك : أعني أن يكون الذي وصف بالقول يقبل ،  
والأمر لا يقبل ، لأنه يجب : إما أن لا يكون كلاهما يقبل ، وإما ألا يكون ٥  
واحد منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحداً .

وينظر أيضاً إن كانا جميعاً يقبلان الأكثر ، ولم يكونا جميعاً يقبلان  
الزيادة معاً — مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك  
أن من اشتد عشقه ليس تشتد شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعاً الزيادة ١٠  
معاً ، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحداً .

وأيضاً ينظر إذا قُدم شيان فوضعا : إن الشيء الذي يقال عليه الأمر  
أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل — مثال ذلك أن ينظر إن كانت

(٢) ص : كليهما يقبلان .

(١) ف : عادلاً .

١٥ النار أطفأ الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نار أكثر من الضياء ، واللهيب جسم أقل لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد لشيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً .<sup>(١)</sup>

وينظر أيضاً إن كان هذا الشيء يوجد لكلا الأمرين المتقدمين على مثال واحد ، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحد ، لكن يوجد لأحدهما أكثر .

وينظر أيضاً إن كان وصف الحد في كل واحد منهما بحسب شيئين : مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ عند السمع ، ووصف الموجود [ ٣٠٣ ب ] بأنه القوى على أن يفعل<sup>(٢)</sup> أو يفعل ، فإنه يصير شيء واحد بعينه حسناً ولا حسناً معاً ، وكذلك موجوداً ولا موجوداً . وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحسن شيئاً واحداً : فما هو غيرهما ليس هو لذيقاً عند السمع ، وما ليس هو حسناً شيئاً واحداً ، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يقابلها أيضاً شيء واحد بعينه ، والحسن يقابله : لاحسن ، واللذيذ في السمع يقابله : لا لذيق في السمع . فمن البين أن قولنا : « لا لذيق في السمع » ، وقولنا : « لا حسن » شيء واحد . فإن وجد شيء في البصر حسناً وفي السمع لا ، صار حسناً

(١) ص : كليهما يوجدان .

(٢) ف : يفعل .

(٣) ف : يفعل .

ولا حسناً . وكذلك تَبَيَّنَ أن قولنا : « موجود » ، و « لا موجود »  
شئ واحد .

وأيضاً إذا وُصِفَتِ الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأخر التي  
في الحدود فينبغي أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف . ٣٥

## ٨

### < مواضع أخرى >

وإن كان المحدود مضافاً إلى شئ إما بنفسه وإما بالجنس فينبغي أن ننظر  
إن كان لم يُقَلْ في الحد مضافاً إلى ذلك الشئ الذي يضاف إليه : إما بنفسه  
وإما بالجنس — مثال ذلك إن حدَّ العلم بأنه ظن لا يختلف ، وحد ١٤٦  
الإرادة بأنها توقان لا < حزن ><sup>(١)</sup> معه . وذلك أن ذات كل مضاف إنما هي  
بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحدٍ من المضاف واحدةً بعينها ، وإنما  
يقال كل واحدٍ منها بالقياس إلى شئ بضربٍ من الضروب . وكان يجب أن  
يقول إن العلم ظن بالمعلوم ، وإن الإرادة توقان إلى الخير . وكذلك إن حدَّ  
السَّابِقِ بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف في الحدَّ : إما الشئ  
الذي يضاف إليه جنسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شئ ولم يوصف  
بالإضافة إلى الغاية ، والغاية في كل واحدٍ من الأشياء هو الأفضل ، أو هو ١٠  
الذي سائر الأشياء من أجله . فينبغي أن نقول : إما الأفضل وإما الآخر

(١) ص : كلمة غير مقروءة كذا : إلى .

(٢) ف : نضيف إلى .

— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست لشيء اللذيذ، لكن للذة ، لأننا إنما نؤثر اللذيذ لمكان اللذة .

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً ، لأنه ليس شيء من أمثال هذين غايةً . وذلك أن قولنا : **فَعَلَ** أو **تَكُونُ** — أولى ١٥ بأن يكون غاية من قولنا : **يَتَكُونُ** أو **يفعل** . إلا أنا نقول إن ما يجري هذا المجرى ليس هو حقاً في كل شيء ، وذلك [ ٣٠٤ ] أن أكثر الناس يحبون < أن > يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا . فيجب أن يكونوا يجعلون قولنا : « **يفعل** » غاية أكثر من قولنا : « **قد فعل** »<sup>(٢)</sup> .

وأيضاً ينظر إن كان في بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء ، وأى الأشياء هو ، وأين هو ، أو سائر الفصول الأخر — مثلاً ذلك قولنا : **مُحِبُّ الكرامة** هو الذي يشتهي كرامة كذا ، ومقدار كذا منها . وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة . فليس يكتفى بأن يقول إن محب الكرامة هو الذي يشتهي الكرامة ، لكن ينبغي أن يضيف إلى ذلك الفصول التي ذكرناها . وعلى هذا المثال قولنا : **مُحِبُّ المال** هو الذي يشتهي من المال مقدار كذا ، والمنهمك ٢٥ في اللذات هو الذي يشتهي من اللذات كذا ، لأنه ليس من غلبت عليه أى لذة كانت يقال له : منهمك في اللذات ، لكن الذي يغلب عليه لذات ما . أو كما يحدثون أيضاً الدليل بأنه مُظَلُّ الأرض ، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض ، أو الغمام بأنه

(١) ص : يجعلوا . (٢) ف : يفعل . (٣) ف : ذلك .

٣٠ مُتَكَائِفُ<sup>(١)</sup> الهواء ، أو الريح بأنها حركة الهواء — فإنه ينبغي أن يزداد في هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا . وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى . لأنه إذا أغفل فصلاً من هذه الفصول — أى فصل كان — لم يصف ماهية ذلك الشيء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بحذ الشيء الناقص ، لأنه ليس كيفما تحزكت الأرض أو أى مقدار منها كان يتحرك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضاً الهواء ليس كيفما تحرك ، أو أى مقدار منه كان تحرك ، فهو رياح . ٣٥

وأيضاً في التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر<sup>(٣)</sup> وجميع الأسماء<sup>(٤)</sup> الأخر التي ينطبق عليها — مثال ذلك قولنا: إن الإرادة [و] التوقان إلى الخير، والشهوة التوقان إلى اللذيد، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر، أو اللذيد على ظاهر الأمر. وذلك أنه قد يخفى مراراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أو لذيد، فليس من الاضطرار أن يكون خيراً أو لذيداً، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن نجعل صفة كذلك . فإن وصفت<sup>(٥)</sup> [ ٣٠٠ ب ] المذكور فينبغي للعتقد للصُّور أن يسوقه إلى الأنواع ؛ ولذلك ليس توجد صورة لشيء ظاهر أصلاً . فأما النوع فقد يظنُّ به أنه يقال بحسب نوع — مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيد نفسه ، والإرادة نفسها للخير نفسه . <sup>(١)</sup> الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر ، ولا للذيد

(١) ف : تكائف . (٢) ف : قبالة . (٣) ف : < الأ > مور .  
(٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .

- ١٠ على الظاهر ، لأنه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذيد نفسه على ظاهر الأمر .

٩

### < مواضع أخرى >

- وأيضًا إن كان التحديد للملكة فينبغي أن ينظر فيما له الملكة ، وإن كان لها الملكة فينبغي أن ينظر في الملكة . وكذلك في سائر الأشياء التي تجرى هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللذيد هو ما هو نافع ، فالمتذ هو ما هو متففع . وبالجملة أقول فيما يجرى هذا المجرى من التحديدات إن الذي يحدُّ يلزمه بضرب من الضروب أن يحدَّ أشياء أكثر من واحد . وذلك أن الذي يحد العلم قد يحدُّ أيضًا - بضرب من الضروب - الجهل . وكذلك الذي يحدُّ العالم قد يحدُّ غير العالم ، لأن الأول إذا صار بيّنًا ، فإن الباقية - بضرب من الضروب - تكون بيّنة . فينبغي أن ننظر في جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من المواضع إذا أنت استعملت أصول الأشياء التي من المتضادات ومن النظائر .
- ١٥
- ٢٠

- وأيضًا ينبغي أن ننظر في الأشياء التي من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس ، فشئ ما من ذاك يوصف بالقياس إلى شيء ما من هذا - مثال ذلك أنه إن كان الظن بالقياس إلى المظنون ، فظن ما بالقياس إلى مظنون ما . وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير
- ٢٥



الأجزاء، فشيء ما كثير الأضعاف بالقياس إلى شيء ما كثير الأجزاء . وذلك أنه إن لم يوصف بهذا الوجه ، فمن البين أنه قد غلط فيه .

وينظر إن كان القول المقابل للشيء المقابل — مثال ذلك أن يكون

قول النصف مقابل الضعف . وذلك أن الضعف إن كان هو الفاضل ٣٠

بمساوٍ، فالنصف هو المفضول بمساوٍ . وعلى هذا المثال يجري الأمر

في المتضادة . وذلك أن القول المقابل للمقابل بأتلاف ما بين المتضادات ،

مثال ذلك [ ١٢٠٥ ] أنه إن كان الفاعل للخير نافعاً ، فالفاعل للشر ضاراً<sup>(١)</sup>

والمفسد للخير . وذلك أنه واجب ضرورة أن يكون أحد هذين ضداً لما ٣٥

قليل منذ أول الأمر . فإنه إن لم يكن ولا واحد منهما ضداً لما قليل منذ ١٤٧ ب

أول الأمر ، فمن البين أنه ولا واحد من هذين اللذين قيلاً بالآخر قول

الضد<sup>(٢)</sup> ، فيجب من ذلك ألا يكون الذي وُصف من أول الأمر وُصف على

الصحة . — ولأن بعض المتضادات إنما يقال أحد الاثنين بعدم الآخر — مثال

ذلك أن غير التساوى يُظنُّ به أنه عدم التساوى (إذ كانت الأنصاف يقال ٥

لها متساوية) ، فبين أن الذي يقال بعدم يجب ضرورة أن يحذف بالآخر . فأما

الآخر فليس يجب أن يحذف بالذي يقال بعدم ، إذ ليس يمكن أن يعرف كلُّ

واحد منهما بصاحبه . فينبغي أن ينظر في المتضادات في مثل هذا الخطأ ، ١٠

مثال ذلك إن حُدَّ الإنسان التساوى بأنه ضدُّ غير التساوى ، إذ كان إنما

(١) ش : في السرياني : إن كان النافع هو الفاعل للخير ، فالضار هو الفاعل للشر .

(٢) ف : للضد . (٣) ش : في السرياني : غير المتساوية يقال لها إنها غير متساوية .

- يُحَدُّ بما يقال بالعدم . وأيضاً فيجب ضرورةً على من يحدُّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبين هذا إن هو استعمل القول مكان الاسم .
- ١٥ وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوى » ، وقولنا : « عدم التساوى » ، صار قولنا : « تساوى » ضدَّ قولنا : « عدم التساوى » ، فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، اللهم إلا أن يقول قائل إنى لم أجد « غير التساوى » بأنه « ضدَّ التساوى » ، لكن بأنه غير اعتدال الأجسام أو غير اعتدال الكم . — وإن كان ولا واحد من الضدَّين يقال بالعدم ، وكان القول قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضدَّ الشر الخير<sup>(٢)</sup> ، إذ كان ضدَّ الخير شراً<sup>(٣)</sup> ، ( وذلك أن قول ما يجرى هذا المجرى من المتضادات موصوف على مثال واحد ) ، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه ؛ وذلك أن الخير موجود في قول الشر . فإن كان الخير هو ضدَّ الشر ، وقولنا : « شر » لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا : « ضدَّ الخير » ، فيجب أن يكون الخير ضدَّ ضدَّ الخير . فيبين أنه استعمل الشيء نفسه .
- ٢٥

وينظر أيضاً إن كان لما وصف الذى [ ٣٠٥ ب ] يقال بالعدم لم يصف الذى له العدم ، مثل الملكة أو ضدها ، إن كان لهذين عدم . وإن لم يكن ، أضاف إليه الشيء الذى من شأنه أن يكون فيه : إما على

---

(١) ف : لا . (٢) ش : فى السريانى : الخير هو ما هو المضاد للشر ؛ فن البين أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير . (٣) ص : شر .

الإطلاق، أو الشيء الذى فيه، أولاً من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم . وإن كان لم يصف إليه الشيء الذى فيه أولاً من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذى فيه، أولاً من شأنه أن يكون — مثل أن يقول إن النفس ليست فى الجزء الفكرى ، لكن فى الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحداً من هذه — أيها كان — فقد أخطأ . وكذلك إن هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم البصر فى العين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشيء » كما ينبغى — أن يصف «عدم ما هو» أيضاً، وما المعدوم .<sup>(٢)</sup>

٣٠  
٣٥  
١٤٨

وينبغى أن ينظر إن كان لم يجد ما يقال على جهة العدم بالعدم — مثال ذلك أن فى الجهل أيضاً يظن أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون الجهل على جهة السلب . وذلك أن من ليس له علم لا يظن به أنه يجهل ، بل إنما يظن به أنه غلط<sup>(٤)</sup> . ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون ، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم<sup>(٥)</sup> .

---

(١) ش : هذا الموضع قبيح ، وكذلك هو فى السريانى . ومعناه أنه إن وضع الشيء الذى يوجه فيه العلم كالإنسان . ولم يقل : فى النفس ، وقال إنه فى النفس ، ولم يذكر أنه فى جزئها الفكرى .

(٢) ف : العادم .

(٣) ف : يضعون .

(٤) ف : أخطأ ، نسى .

(٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .

١٠

### < مواضع أخرى >

- ١٠ وينظر أيضا إن كانت تصارييف القول المتشابهة مطابقة لتصارييف الاسم المتشابهة ، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث للصحة<sup>(١)</sup> ، فالذى قد يقع هو الذى قد أحدث الصحة<sup>(٢)</sup> .

- وينظر أيضا في الصورة إن كان الحد الموصوف يطابقها : فإنه في بعض الأشياء لا يلزم ذلك — مثل ما حد فلاتن عندما وصل المائت وزاده في تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة<sup>(٣)</sup> لا تكون مائتة بمنزلة ذات الإنسان . فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالجمله ، فإن الأشياء التى يزداد فيها الفاعل أو المنفعل فواجب ضرورة أن يكون الحد فيها مختلفاً في الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من يعتقد أنها غير منفصلة ولا متحركة . ومع هذه الأشياء أيضا ، فإن ما يجرى هذا المجرى من الأقاويل نافع .

وينظر أيضا إن كان وصف قولاً واحداً عاماً لجميع ما يقال باتفاق الاسم ، وذلك أن المتواطئة [ ١٣٠٦ ] هى التى القول بحسب الاسم لها

---

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المنفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : يعنى الصورة المفارقة .

(٥) ش : يعنى الصورة التى من شأن فلاتن وأرسطوطالس أن يعبرا عنها أنها هى

الشيء الذى هو صورة له .

- واحد ، فذلك لا يكون القول الموصوف حدًا لشيء مما تحت الاسم ، لأنه  
 (١) على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيء قد عرض لديونوسس  
 عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذٍّ لازمة بالغريزة (٢) — فإن هذا شيء  
 ليس هو بأن يوجد للحيوانات أولى منه بأن يوجد للنبات . وذلك أن الحياة ليس  
 يظن بها أنها تقال في نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات  
 أخرى غيرها . وقد يمكن الإنسان أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على  
 أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو في نوع واحد . وليس يمنع مانع  
 إذا تعقد اشتراك الاسم وأراد أن يصف حدًا أحد الأمرين من أن يصف  
 ٣٥ وهولا يشعر قولاً عاماً الأمرين كليهما ، لا خاصاً . إلا أنه أى الأمرين فعل  
 نخطؤه في أحدهما ليس بدونه في الآخر . — ولما كان بعض المتفقة أسماؤها  
 قد ينحفي حتى لا يشعر به ، وجب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل  
 المتواطئة ، (وذلك أن حد أحدهما لا يطابق الآخر ، فيظن به لذلك أنه لم يحد  
 (٤) (٥) على ما يجب ، إذ كان ينبغي أن يكون الحد يطابق كل متفق الاسم) . فأمّا  
 إذا أنت أجبت ، فينبغي أن تفسر . — ولأن قوماً ممن تجيب يقولون إن  
 المتواطئ متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق

(١) ديونوسس = Dionysius السوفسطائي .

(٢) ص : متغذى . ش : استحق : مغذى .

(٣) ف : لزوماً غريزياً .

(٤) لا : تأكلت حروفها (بكشط ؟) . (٥) ف : أن .

- في الاسم مواطئ إذا كان يطابق كليهما، فينبغي أن يُتقدم ويُعترف في أمثال هذه ، أو يتقدم فينتج أفي أيهما كان منهما هو متفق في الاسم أو مواطئ، فإنهم حريون بأن يسموا ذلك إذا لم يتفقوا ما يلزم من ذلك . فإن قال قائل من قبل أن يقع الإقرار بذلك إن المواطئ متفق في الاسم من قبل أنه ليس ينطبق على هذا القول الموصوف ، فينبغي أن ينظر إن كان قول هذا الشيء ينطبق على الأشياء الباقية . وذلك أنه بين أنه يكون مواطئاً للباقية، وإلا صارت حدود الباقية كثيرة ، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبق عليهما القول الذي وصف أولاً والأخير .

- وأيضاً إن حدّ إنسان شيئاً من التي يقال على أنحاء شتى بالقول الذي لا ينطبق على جميعها فلم يقل إنه موافق [٣٠٦-ب] في الاسم ولم يقل إن الاسم ينطبق على جميعها لأن القول أيضاً لا ينطبق ، فينبغي أن يقول له إنه ينبغي أن يستعمل التسمية التي تأدت إلينا ولا يحرك أمثال هذه الأشياء .

- (١) ف : فيقر . (٢) ف : إذا لم . (٣) ف : الإجماع .  
 (٤) ف : لأنه . (٥) ف : الشيء . (٦) ف : الموفى، المعطى .  
 (٧) ص : ينطبقان . ف : عليهما . ش : وذلك أن .  
 (٨) ف : المعطى .  
 (٩) ف : وهذا القول الذي بأنّرة . (١٠) ف : كثيرة .  
 (١١) ف : لا يقول . (١٢) ف : متفق .  
 (١٣) ش : يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضاً ينطبق .  
 (١٤) ف : في مقابلة مثل هذا .

## < مواضع أخرى >

وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام<sup>(١)</sup> الناس ؛ فإن  
وَصَفَ حَدَّ شَيْءٍ مِنَ الْمُؤْتَلَفَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ إِذَا أَنْتَ رَفَعْتَ قَوْلَ أَحَدِ  
المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البين أن  
٢٥ ولا الكل أيضاً يوجد للكل — مثال ذلك أن أحداً إن حَدَّ الخطَّ المستقيم  
المتناهي بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتها . فإن كان قول  
الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغي أن يكون قول المستقيم  
هو الباقي أعنى الذى وسطه يسير طرفيه . ولكن الخط غير المتناهي ليس له  
٣٠ وسط ولا طرفان ، إلا أنه مستقيم . فليسمَّ الباقي إذاً قولاً للباقي .

وأيضاً يُنظر إن كان المحدود إذا كان مرجحاً يكون القول قد وفى متساوى  
الأجزاء للمحدود . ويقال إن القول متساوى الأجزاء إذا كان مقدار الأسماء  
والكلم التى فى القول بمقدار الأشياء المركبة ، فإنه واجب<sup>(٤)</sup> ضرورةً فى أمثال  
٣٥ هذه الأشياء أن يكون فى الأسماء نفسها تغيير : إما كلها وإما بعضها ، لأن  
الأسماء لم تقل أصلاً فى هذا الوقت أكثر منها قبل<sup>(٥)</sup> . ويجب على من يتحدث  
١١٤٩ أن يصف القول مكان الأسماء ، وخاصة مكان جميعها ، وإلا مكان أكثرها .

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : متساو .

(٤) ف : وذلك أنه . (٥) ف : تبديل .

(٦) ف : شئ . شئ . منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قيل قبل .

(١)  
وذلك أن على هذا الوجه يجرى الأمرُ في البسائط أيضا أن الذى يغير الاسم  
قد حدّ الشيء — مثال ذلك أن يجعل بدل « الثوب » : « رداء » . — وأيضا  
فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف — مثال ذلك أن يجعل  
مكان حجر أبيض : جندل بلّجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحدّ  
وهو أقل بيانا .

وينظر أيضا إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء  
مثل الذى يقول إن العلم النظرى ظنٌّ نظرى (٢) . وذلك أن الظن والعلم ليسا  
شيئا واحداً . ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئا واحداً بعينه .  
وذلك أن النظرى عامٌّ فى القولين جميعا ، والشيء الباقى مختلف .

وينظر أيضا إن كان بدّل أحد الاسمين فلم يبدل الفصل بالجنس كالحال  
فما ذكرناه قبيل ، وذلك [ ١٣٠٧ ] أن قولنا نظرى أقرب إلى أن يعرف من  
العلم ، لأن هذا جنس وذاك فصل . والجنسُ أعرفُ من كل شيء .  
فلذلك كان ينبغى أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنه أقرب  
إلى أن لا يعرف . إلا أننا نقول إن هذا الإنكار يسخر منه (٣) ، إذ كان ليس  
يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فأما ما بالجنس ، فلا .  
وإذا كانت الحال فيها على هذا ، فمن البين أنه ينبغى أن يجعل التبديل فى الاسم

(١) ف : يكون الذى يدل .

(٢) ف : فى تبديل الأسماء إنما يدل على شيء واحد بعينه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوبيخ .



للجنس لا للفصل . وإن لم يجعل اسماً مكان اسم ، بل جعل قولاً مكان اسم ،<sup>(١)</sup>  
فمن البين أن الأولى أن نجعل للفصل جزءاً ،<sup>(٢)</sup> لا للجنس ، لأن الحد إنما يراد  
لمكان المعرفة : والفصل دون الجنس في المعرفة . ٢٥

## ١٢

### < مواضع أخرى >

وإن كان وصف حدّ الفصل فينبغي أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف  
عاماً لشيء آخر ، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدده متوسط .<sup>(٤)</sup> ٣٠  
وذلك أن قوله : « عدد » ، عام في القولين جميعاً ، وإنما بدل قول الفرد .<sup>(٥)</sup>  
والخط والجسم أيضاً لهما متوسط ، وليس فردين . فليس هذا إذاً تحديد ٣٥  
الفرد . وإن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، فينبغي أن  
يلخص بأى نحوه متوسط ، فيصير الأمر في أنه لا يحّد إما إنكاراً<sup>(٤)</sup>  
وإما قياساً .

وينظر أيضاً إن كان الشيء الذي وصف قوله من الموجودات ، والشيء  
الذي تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حدّ الأبيض بأنه  
لون مخالط للنار فإنه من المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسمًا . فليس هو ١٤٩  
إذن لونًا مخالطًا للنار ، وهو أبيض .<sup>(٦)</sup>  
<sup>(٧)</sup>

(١) ف : قول . (٢) ش : يعني أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحداً  
بعينه ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً بعينه . (٣) ف : حداً .  
(٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : وذلك من غير الممكن .  
(٧) ف : فإذاً ليس لون مخالطاً ناراً ، والأبيض هو موجود — ص : لون .

- وأيضًا الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذي بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونه وقد حصروه في أشياء كثيرة : إما بالكلية ، وإما أن يكذبوا في شيء — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بوجود ، فإن الطب إن لم يكن علمًا بشيء من الموجودات فمن البين أن من قال هذا القول قد كذب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض الموجودات ، وبعض لا ، فقد كذب في شيء . وذلك أنه ينبغي في كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذي بالقياس إليه وصف ، كالحال في سائر الأشياء الأخر الداخلة في باب المضاف ، فإن كل [ ٣٠٧ ب ] معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم . وكذلك يجرى الأمر في الباقي ، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف يرجع بالتكافؤ .

- وأيضًا إن كان الواصف للشيء لا بالذات ، لكن بالعرض ، وصفه وصفًا صحيحًا ، فإن كل واحد من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد ، بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيء واحد بعينه موجودا وأبيض وخبرًا . فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس إلى أي واحد من هذه على الصحة وصفه ، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف — وأيضًا فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصا للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقية ،

(١)

يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحدٍ منها علماً لموجود . فمن البين أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً ، لأن التحديد يجب أن يكون خاصاً ، لا عاماً .

وربما لم يحدثوا الأمر ، لكن الذي له الأمر ، على ما ينبغي ،

٢٥

أو الذي له الأمر كامل بمنزلة حد الخطيب وحد السارق ، إذ كان الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحد أن يعلم الإقناع ولا ينقصه في ذلك شيء ، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سراً . وذلك أنه بين أن كل واحد من هذين إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيباً حاذقاً ، والآخر سارقاً حاذقاً . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سراً هو السارق ، لكن الذي يريد أن يأخذه سراً .

٣٥

وينظر أيضاً إن كان وصف ما هو ماثور لنفسه على أنه محدث أو فاعل أو بأى حال كان مؤثراً من أجل غيرهِ ، بمنزلة ما يصف العَدْل بأنه حافظ النوااميس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحافظ والفاعل إنما هما ماثوران من أجل غيرهما . إلا أنا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون الماثور من أجل نفسه ماثوراً أيضاً من أجل غيرهِ . إلا أن من حد الماثور من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطأه بالدون . وذلك أن الأفضل لكل واحدٍ إنما هو في جوهره خاصة . والماثور من أجل نفسه أفضل من الماثور من أجل غيرهِ . فعلى هذا كان يجب أن يدل الحد أكثر .

٣٥

١٣

< مواضع أخرى >

١٥٠. فينظر أيضا إن كان عندما وصف [ ١٣٠٨ ] حدّ شيء من الأشياء حدّ هذه أو الشيء الذي ركب منها ، أو حدّ هذا بعد هذا . وذلك أنه إن كان حدّ هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما — مثل ما لو أن إنساناً حدّ العدل بأنه عفة وشجاعة ، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبه صارا كلاهما عادلاً ولا يكون واحد منهما عادلاً ، لأن كليهما لها عدل ، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل . وإن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحاً جداً من قِيل أن مثل هذا قد يعرض في أشياء أُخر (إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما ) ، إلا أن وجود الضدين لها يظن به أنه قبيح جداً . وهذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن ، والآخر له شجاعة وقَطْم ، لأن لكليهما يصير عدل وجور . وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة ، فالجور جبن وقَطْم — وبالجمله فكل < ما > يمكن أن يحتاج به في < أن > الأجزاء والكل ليست واحداً ، فهو نافع فيما وصفناه الآن . وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكل شيء واحد . والأقوايل تكون خاصية في الأشياء التي تركيب الأجزاء ظاهر ، كالحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء ، لأنه بين أن الأجزاء قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيجب

لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً . — فإن لم يقل إن المحدود هو هذه ، لكن الذى منهما ، فينبغى الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً يكون يحدث منهما شيء واحد ، مثل الخط والعدد .

٢٥

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون في واحدٍ أولاً . والأشياء التى قال إنه يكون منها ، ليس من شأنها أن تكون في واحدٍ أولاً ، لكن كل واحدٍ منهما يكون في كل واحد منهما . وذلك أنه من البين أن الذى من هذين ليس هو ذاك . فإن الأشياء التى فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضاً . فيجب ألا يكون [ ٣٠٨ ب ] الكل في واحدٍ أولاً ، لكن في كثيرين . — وإن كانت الأجزاء والكل في شيء واحدٍ أولاً فينبغى أن ينظر إن لم تكن في شيء واحدٍ بعينه ، لكن يكون الكل في شيء ، والأجزاء في شيء غيره .

٣٠

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل . فإن الذى ينبغى أن يلزم عكس ذلك ، أعنى أن تكون الأجزاء إذا فسدت فسَدَ الكل ، وإذا فسَدَ الكل فليس واجباً ضرورةً أن تفسد الأجزاء . — أو إن كان الكل خيراً (٢) أورديةً ، والأجزاء ولا واحد من هذين ، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أورديةً والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء جيد أوردى من أشياء ليست واحداً من هذين .

٣٥

- ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة مالم يس هو واحداً من هذين . — ١٥٠ ب
- أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً،  
والذى من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً —  
مثال ذلك أن القحّة إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب ، فإن الشجاعة  
أولى بأن تكون شيئاً جيداً من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً . فقد كان  
يجب أن يكون الذى منهما يلزم الأول حتى يكون إما على الإطلاق جيداً  
أو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً . إلا أننا نقول إن هذا ليس  
هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته .  
وذلك أن كثيراً من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد ، فإذا<sup>(١)</sup>  
اختلفت صارت شيئاً جيداً ، أو بعكس ذلك : أعنى أن كل واحد منهما  
شئ جيد ، وإذا اختلفت صارت شيئاً رديئاً أو صارت ولا واحد من  
هذين . وما قلناه فى هذا الموضع يبينُ خاصةً فى الأمور الفاعلة للصحة  
والفاعلة للرض . فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد  
من اثنين منها على حدّته جيداً ، فإذا خلطا وتبودلا كانا شيئاً رديئاً .

- وينظر أيضاً إن كان من شئ أجود وشئ أردأ ، ولم يكن أنكل أردأ  
من الأجود ، وأجود من الأردأ . إلا أننا نقول : ولا هذا أيضاً من الاضطرار  
١٥ إن لم تكن الأشياء التى منها رُكّب جيدة بذاتها ، لأن الأشياء التى ليست جيدة

بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيداً، كالحال فيما قلناه<sup>(١)</sup> [١٣٠٩] قِيلَ .

وينظر أيضاً إن كان الكل موطناً لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب،  
كما لا يجب في المقاطع : فإن المقطع ليس موطناً لشيء من الحروف التي  
٢٠ منها ركب .

وينظر أيضاً إن كان لم يذكر حال التركيب<sup>(٢)</sup>، إذ ليس يكتفى في التعريف<sup>(٣)</sup>  
بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحد من الأشياء المركبة ليس إنما هو  
منها على جهة كذا، كالحال في البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو  
٢٥ منها كيفما ركبت .

وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فينبغي أن يقول أولاً  
إن قوله هذا مع هذا هو قوله : إما هذا وهذا ، أو : هذا من هذه . لأن  
من قال : عَسَل مع ماء، فقد قال : إما عَسلاً مع ماء، أو المركب مع العسل  
والماء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا، موافق لأحد القولين : أيهما  
٣٠ كان — فيليق به أن يقول إن الأشياء التي قيلت أولاً في كل واحد من  
هذين متفقة . وأيضاً إذا فصلت قولك واحداً مع آخر على كم جهة يقال ،  
فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً ، مثل أن يقال واحد مع  
آخر : إما على أنه قابل واحد بعينه (كالعدالة والشجاعة في النفس)، أو في مكان

---

(١) راجع قبل م ١ ف ٨ . (٢) ف : جهة . (٣) تحتها : التعرف .

- واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلاً، فمن البين أن  
التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هذا مع هذا أصلاً . وإن  
كان وجود كل واحد من اللذين فصل منهما على كم جهة يقال واحد مع  
آخر في زمان واحد بعينه حقاً ، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل  
واحد منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه — مثال ذلك إن هو حد الشجاعة  
بأنها جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن  
يحتفظ ، وفكر صحيح في الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذي له هذا مع  
هذا في زمان واحد ليس هو بعد شجاعاً .<sup>(١)</sup> وأيضاً إن كانا جميعاً يقالان  
بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية ،  
فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء  
الطبية ، إلا أنه على حاله لا هذا شجاعاً ، [ ٣٠٩ ب ] الذي له هذا مع هذا .  
وذلك أن كل واحد منهما ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر ، ولا أى  
واحد استقبلك منهما إلى واحد بعينه ، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة ،  
أعنى إلى مجاهدة الحروب ، أو إن كانت غاية هي أكبر من هذه . — وبعض  
ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت ، مثل أن يكون  
الفيظ غمّاً مع توهم استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبين أن الغم إنما<sup>(٢)</sup>  
يكون بسبب هذا الوهم .

فأما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا  
في صنف المذكورة .

(١) ص : بعض . (٢) تحتها : الفيز . — ص : غم .



# < مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان قال إن الكل هو تركيب هذه ( مثل أن الحيوان  
تركيب النفس والبدن )، فينبغي أولاً أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب،  
بمنزلة ما لو حدّ لهما أو عظماً فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء،  
إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو،  
لأن اللحم ليس يتكوّن عند ما تتركب هذه كيفما كان، بل إنما يتكوّن  
اللحم عندما تتركب بجهة من الجهات، ويتكوّن العظم عندما تتركب بجهة ما  
أخرى محدودة . ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلاً هو التركيب  
سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل . فأما هذان اللذان<sup>(١)</sup> وصفنا فليس  
لواحد منها ضد أصلاً .

وأيضاً مما يُقنّع به على مثال واحد أن كل مركب فهو تركيب، أو ولا  
واحد من المركبات تركيب . وكل واحد من الحيوانات هو مركب، وليس  
هو تركيباً<sup>(٢)</sup> ، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب .

وينظر أيضاً إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء بواحد على  
مثال واحد ، وكان قد حدّ بواحد منهما ، فن البين أنه لم يحد إلا ولزم أن<sup>(٣)</sup>  
يكون لشيء واحد بعينه حدود أكثر من واحد: وذلك أن تحديده بهذا ليس  
هو أولى به من تحديده بذلك، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

(١) ص : هذين . (٢) ص : تركيب . (٣) ف : وإلا لزم .

واحد . وما يجري هذا المجرى حد النفس إن كان جوهرًا قابلاً للعلم فإنه ١٥١  
أيضاً قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتهياً للإنسان أن [ ١٣١٠ ]  
يحتج على الحد كله من قبل أن ليس كله معروفاً ، فيجب أن يحتج على شيء  
من أجزائه إذا كان معروفاً ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغي . وذلك  
أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحد بأسره .

فأما ما كان من الحدود غامضاً فينبغي أن يبحث عنها بأن نصلحها  
أو نشكلها تشكيلاً يدُلُّ منها على شيء ويكسبك حجة . وذلك أنه واجب <sup>(١)</sup>  
ضرورة على المحيىب : إما أن يقبل ما يأخذه عن السائل ؛ وإما أن يبين <sup>(٢)</sup>  
المعنى الذى يستدل عليه من القول ما هو . ١٠

وأيضاً فكما أن من عادة الناس فى المحافل التى تجتمع فيها لوضع الشرائع <sup>(٣)</sup>  
أن يأتوا بشرىعة : فإن كانت الشريعة التى أتى بها أفضل من المتقدمة ،  
رفضوا المتقدمة — كذلك ينبغي أن يفعل فى الحدود أيضاً ، أعنى أن  
يؤتى بمحدٍّ آخر ؛ فإن يُبين أنه أجود من الأول وأدَل على المحدود ، فحين <sup>(٤)</sup>  
أن الأول يصير مرفوضاً ، لأنه ليس يكون للشئ الواحد حدود كثيرة .

وفى جميع الحدود ، ليس لإصابتك فى تحديد الشئ الذى قصد لتحديده  
من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ما ينبغي بأصل حقير .

(١) ص : تشكىل . (٢) ف : يجب .

(٣) أن من : تأكلت حروفها . (٤) ص : حدودا .

فإنه واجبٌ عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نُصَبَ عينك وتنظر إليها كالمثال ، فتتقصد باستقصاءٍ نقصانَ ما كان يجب أن يكون في الحد وما زيد فيه فضلاً ، حتى يمكنك أن تستخرج المجيع استخراجاً سهلاً .  
فليكن هذا مبلغ ما نقوله في الحدود .

[ [ تمت المقالة السادسة من كتاب « طويقا » ] ]

[ [ قوبل به ] ]



دراسات إسلامية

- ٧ -

# منطق البرهان

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثالث

الناشر

دار القلم  
بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات  
الكويت



منطق البرهان

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٨٠





# كتاب الطوبى لأرسطوطاليس

المقالة السابعة

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي



## بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة السابعة منه

[ ٣١٠ - ]

٢٥١٠٢

< مواضع الأشياء الواحدة - بقية مواضع التعريف >

١

< مواضع الأشياء الواحدة >

ينبغي أن ننظر من التصاريح ومن النظائر ومن المتقابلات : هل  
الشيء واحد بعينه ، أو مختلف بأحق الأصناف التي قبلت في الشيء بعينه  
(١) ( إذ كان قد قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه - الواحد بالعدد ) .  
وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئاً واحداً ، فالعدل والشجاع شيء واحد  
بعينه ، وما يجرى على جهة العدل وما يجرى على جهة الشجاعة شيء واحد .  
وكذلك يجرى الأمر في المتقابلات : لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة  
بعينها فتقابلاتها شيء واحد - بأي تقابل كان مما يوصف بالتقابل . وذلك أنه  
لا فرق أصلاً بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا < ك > ، لأنهما  
شيء واحد .

٣٠

٣٥

١١٥٢

وننظر أيضاً من الأسباب الفاعلة والمفسدة ، ومن الكون والفساد ،  
وبالجملة من الأشياء التي الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد : وذلك

(١) راجع م ١ ف ٧ مر ١٠٢ و ٢٣ (٢) ف : لأنه .

أن الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة شيء واحد .

وينبغي أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقال إنه أحق بأن يكون شيئا من الأشياء — أى شيء كان — ، إن كان الشيء الآخر منهما يقال إنه أحق بأن يكون ذلك الشيء ، كما يبين كسانوقراطيس أن العمر الناسك والعمر<sup>(١)</sup> الفاضل شيء واحد ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل آثر من كل عمر، وذلك أن الآثر والأعظم واحد . وعلى هذا المثال يجرى الأمر في سائر ما أشبه هذا . — وينبغي أن يكون كل واحد من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحدا بالعدد، وإلا لم يكن الأمر يتنا في أنهما شيء واحد . وذلك أنه ليس من الاضطراب إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا أشجع من اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئا واحدا ، لأن فالوفونيسس ولاقادامونيا ليسا هما واحدا بالعدد ، لكن يجب ضرورة أن يكون أحدهما يحوى الآخر ، كما يحوى أهل [ ١٣١١ ] فالوفونيسس لأهل لاقادامونيا ، وإلا لزم أن يكون بعضهم أفضل من بعض ، إذا لم يكن أحد الفريقين يحوى الآخر . وذلك أنه ليس من الواجب ضرورة أن يكون أهل فالوفونيسس أفضل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوى فريق منهم الآخر، لأنهم أفضل من الباقيين كلهم . وعلى ذلك المثال يجب ضرورة

(١) ش : في السرياني بنقل إسحق : التدبير السعيد والتدبير الفاضل .

(٢) فالوفونيسس = Peloponnesus ؛ لاقادامونيا = Lacedaemon .

(٣) ص : ليس .

أن يكون أهل لا قادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس ، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم ، فيصير إذن بعضهم أفضل من بعض . فمن البين أنه ينبغي أن يكون ما بوصف بأنه أفضل وأعظم واحدا بالعدد إن عزم على أن يبين في شيء أنه واحد بعينه . فلذلك لم يبين قسا قراطيس ما أراد أن يبينه ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا<sup>(١)</sup>هما واحدا بالعدد . فليس من الاضطرار أن يكونا واحدا بعينه ، لأن كليهما يؤثر<sup>(٢)</sup> حداً ، ولكن أحدهما يحوى الآخر .

وينبغي أن ينظر أيضا إن كان الشيء الذى هو ، وأحدهما واحد بعينه ، شيء واحد ، فمن البين أن ولا واحد منهما مع الآخر شيء واحد .

وأیضا أن ينظر من الأعراض التى تلزم هذه ، والأشياء التى إياها تلزم هذه . وذلك أن جميع الأشياء التى تلزم واحدا منهما ، فقد ينبغي أن يكون يلزم الآخر منهما . فإن اختلف شيء من هذه ، فمن البين أنها ليست شيئا واحدا .

وينظر إن كان ليس كلاهما في جنس واحد من المقولات ، لكن هذا دالاً على جوهر ، وهذا على كيف ، وهذا على كم ، أو مضاف . — وينظر أيضا إن كان جنس كل واحد منهما ليس واحدا بعينه ، لكن هذا خير وهذا شر ، وهذا فضيلة وهذا علم ؛ أو إن كان الجنس واحدا بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحد منهما ، لكن يكون هذا يحمل عليه العلم النظرى ، وهذا يحمل عليه العلم العملى . وكذلك يجرى الأمر في الآخر .

(١) ص : ليس . (٢) ص : يؤثران . (٣) ص : كليهما .

وأيضاً يُنظر من الأمر الأ<sup>(١)</sup>كثر إن كان هذا الشيء يقبل الأ<sup>(٢)</sup>كثر  
[ ٣١١ ب ] وذلك لا يقبل ، أو إن كان كلاهما يقبل ، إلا أنهما لا يقبلان  
ذلك معاً ، بمنزلة ما أن من تعشق أكثر ليس يشتهى الجماع أكثر ، فليس  
إذن العشق وشهوة الجماع شيئاً واحداً<sup>(٣)</sup> .

وينظر أيضاً من الزيادة ، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على  
شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئاً واحداً ؛ أو يكون شيء واحد بعينه إذا  
نقص من كل واحد منهما جعل الباقي مختلفاً ، بمنزلة ما لو قال قائل إن  
ضعف النصف وأضعاف النصف شيء واحد . وذلك لو كان ، لوجب أن  
يكون النصف إذا نقص من كل منهما دلّ الباقيان على شيء واحد ؛ وليس  
يدلان على شيء واحد ، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد .

وليس إنما ينبغي لنا أن نتفقد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا  
ما نضع ، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع<sup>(٤)</sup> ،  
مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواءً شيء واحد ، لأنه من  
البين أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجوداً ليس بدون ما كان ،  
لكن أكثر ، والمملوء هواءً لا يكون موجوداً . فيجب إذن وضع شيء —  
كذبا كان أو صدقا (فإنه لا فرق بين ذلك) — : أن يكون أحدهما يرتفع والآخر  
لا ؛ فليس هما إذن شيئاً واحداً .

(١) تحتها : أكثر . ث : في السرياني : من التي هي أكثر . (٢) ص : كليهما يقبلان .  
(٣) ص : شيء . (٤) ف : يوجد ما وضع في ذلك الأصل .

- ٢٥ وبالجملة أقول إنه ينبغي أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما ، كيفما كان الحمل ، والأشياء التي تحمل هذه عليها إن كانت تختلف في موضع من المواضع : وذلك أن كل ما حمل على أحدهما فينبغي أن يحمل على الآخر ، والأشياء التي أحدهما يحمل عليها فينبغي أن يحمل عليها الآخر .
- ٣٠ وأيضاً إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاء شتى ، فينبغي أن ننظر إن كانا بنحو ما آخر شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التي هي بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد <sup>(١)</sup> . فينظر الآن : هل هي واحدة بعينها على هذا الوجه ، أو ليس هي على هذا الوجه ؟
- وينظر أيضاً إن كان يمكن أن يكون [ ١٣١٢ ] أحدهما خلواً من الآخر . فإن ذلك إن كان يمكن ، فليس هما شيئاً واحداً .
- ٣٥

## ٢

### < في استخدام مواضع الأشياء الواحدة في التعريف >

- فالمواضع التي في الواحد بعينه بهذا المقدار تقال .
- فبين مما قلنا أن المواضع الباقية التي في الواحد بعينه قد تنفع في الحد <sup>(٢)</sup> كما قلنا : فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئاً واحداً ، فبين أن القول الموصوف ليس هو تحديداً . — فأما المواضع المثبتة فليس منها شيء ينفع في الحد : إذ كان ليس يكتفى في تثبيت القول أنه تحديد بتبين ما يدل
- ١٥٣

(١) ف : في العدد . (٢) راجع م ١٠ ف ٥ ص ١٠٢ م ١١ .



عليه الاسم والقول أنه شيء واحد ، لكنه ينبغي أن يكون الحد أيضا جميع الأشياء الأخر التي اشتراطها<sup>(١)</sup> .

٣

< تلاوة مواضع الحد >

فينبغي أن نلتزم دائما فسح الحد على هذا الوجه وبهذه الأشياء . —  
وإن أردنا أن نصححه فاولاً ينبغي لنا أن نعلم أنه ولا واحد من الحدلين  
أو الأقل منهم استخرج الحد بقياس ، لكن جميعهم يأخذ كالمبدأ كما يفعل  
المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجري هذا المجرى .

وبعد ذلك أيضا ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحد على الاستقصاء : ما هو ؟  
وكيف ينبغي أن يحد ؟ — إنما هو من صناعة غير هذه . فأما في هذا الموضع  
فإنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط ، وهو أنه يمكن أن  
يكون للحد والمساهية قياس . وذلك أنه إن كان التحديد هو القول الدال على  
ماهية الأمر ، وكانت الأشياء التي تحمل في الحد ينبغي أن تحمل وحدها على  
الأمر من طريق ما هو ، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق  
ما هو — فظاهر أن إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق  
ما هو فإن القول — الذي تكون هذه فيه — حد لا محالة ، إذ كان ليس يمكن  
أن يكون حد الأمر غير هذا ، لأنه ليس شيء آخر<sup>(٢)</sup> غير < هذا يحمل  
على الأمر من طريق ما هو .

(١) لعل الإشارة هنا الى م ٦ ف ١ ص ١٣٩ أ ص ٢٧ — ٣٥ .

(٢) ص : أن . (٣) ص : لأنهم .

فالأمر ظاهر في أنه يمكن أن يكون للحد قياس . وقد لخصنا في مواضع  
أخر تلخيصا شافيا من ما [ ٣١٢ ب ] ذا ينبغي أن يصحح ذلك ، فاما هذه  
الصناعة التي نحن بسبيلها فأمثال هذه المواضع تنفع فيها . وذلك أنه ينبغي  
لك أن تنظر من المتضادات ومن المتقابلات الأخر من بعد تفقد أفاويلها  
كلها والأمور الجزئية منها . وذلك أنه إن كان المقابل يوجد للمقابل ،  
فالموصوف يوجد للموصوف ضرورة . ولأن المتضادات كثيرة ، ينبغي أن  
نأخذ من المتضادات كل ما كان التحديد المضاد فيه على أظهر ما يكون .

وينبغي أن نبحث عن جميع الأفاويل كما قلنا ، ونجعل ذلك على التفصيل  
هكذا : أما أولا فإن الجنس الموق قد وقى على الصواب . وذلك أن الضد  
إن كان في الضد ، ولم يكن الموضوع في واحد بعينه ، > فن البين أنه  
سيكون في الجنس المضاد ، لأن المتضادين هما بالضرورة إما في جنس  
واحد بعينه < أو في جنسين متضادين . والفصول المتضادة بحق ترى أن  
تحمّل على المتضادات : بمنزلة الأبيض والأسود ، فإن هذا جامع للبصر وذاك  
مفروق للبصر . فيجب ، إن كانت الفصول المتضادة تحمّل على الضد ، أن  
تكون الفصول الموصوفة أيضا [ أن ] تحمّل على الموضوع . فلأن الجنس  
والفصول قد وقيت على الصواب ، فن البين أن نقول الموق يكون تحديدا .  
إلا أننا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان يحملان

(١) راجع « التحليلات الثانية » م ٢ ف ١٢ ، و « ما بعد الطبيعة » م ٢ ف ١٧ .

(٢) ف : للموضوع .

على الضدين ما لم يكن الضدان في جنس واحد بعينه . والشيطان اللذان  
 جنسهما متضادان<sup>(١)</sup> فليس مانع [ أن ] يمنع من أن يكون يقال على كليهما  
 فصل واحد بعينه ، مثل ما يقال على العدل والجور : وذلك أن ذاك  
 فضيلة للنفس ، وهذا رذيلة للنفس . فللنفس فصل يقال في كليهما ، لأن<sup>(٢)</sup>  
 البدن أيضا له فضيلة ورذيلة . إلا أن هذا حق ، لأن المتضادين إما أن  
 يكون فصلاهما [ ١ ٣ ١٣ ] متضادين أو يكونا شيئا واحدا<sup>(٤)</sup> . فإنه إن كان<sup>(٥)</sup>  
 الفصل المضاد يحمل على الضد وعلى هذا لا يحمل ، فن البين أن الفصل  
 المذكور يكون يحمل على هذا . وبالجملة أقول : إنه لما كان التحديد من  
 جنس وفصول ، فإن تحديد الموضوع يكون بينا . وذلك أنه لما كان الضد  
 في جنس واحد بعينه أو في ضده ، كانت الفصول مثل ذلك : إما متضادة  
 تحمل على متضادة ، أو واحدة بعينها . فن البين أن الموضوع : إما أن يكون  
 يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضد ، وتكون الفصول متضادة :  
 إما كلها ، وإما أن يكون بعضها كذلك والباقية واحدة بعينها أو بعكس ذلك .  
 أعني أن تكون واحدة بعينها والأجناس متضادة ؛ — أو تكون الأجناس

(١) ص : متضدان . (٢) تحتها : فالنصف ( وهو تحريف واضح ) . ش :  
 نقل إلى إسحق : فإذا إنه للنفس فصل يقال في كليهما . — نقل أنانس : فإذا فصل النفس يرى  
 في كليهما . (٣) ف : غير . (٤) ف : إسحق : وهرا أن فصول المتضادة  
 إما أن تكون متضادة ، وإما أن تكون واحدة بأعيانها . ش : نسخة : لأنه ( ص : لأن )  
 ليس المتضادات . — رجعت إلى نقل أنانس فوجدت حرف السلب ثابتا ( ص : ثابت ) .  
 (٥) ف : فأما إذا .

والفصول جميعاً متضادة ، وذلك أنه ليس يمكن أن تكون جميعاً واحدة بعينها ، وإلا صار تحديد المتضادات واحداً بعينه .

وننظر أيضاً من التصاريف والنظائر لأنه واجب ضرورة أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود . — مثال ذلك أن النسيان إن كان تلف العلم ، فإن ينسى الإنسان هو أن يتلف العلم ؛ وأن قد نسى الإنسان هو أن قد أُلِف العلم . فواحد من هذه التي وصفت أى شئ منها إذا اعترف به فواجب ضرورة أن يعترف بالباقية . وعلى ذلك المثال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر ، فأن يفسد هو أن ينحل الجوهر ؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهة انحلال الجوهر ، إن كان المفسد هو المحلل للجوهر ، والفساد انحلال الجوهر . وكذلك يجري الأمر في الباقي<sup>(١)</sup> . فيجب أن يكون إذا أخذ واحداً منها — أى واحد كان — أن يعترف بالباقية كلها .

وينبغي أن يُنظر أيضاً من الأشياء التي حال بعضها عند بعض حال متشابهة . وذلك أن المصحح إن كان فاعلاً للصحة فالذى يُحْصِب البدن هو الفاعل للخصب ، والنافع هو الفاعل للخير . فإن كل واحد مما وصفنا ، حاله عند غايته التي تخصه حال متشابهة . فإن كان تحديد واحد منها أنه فاعل لغايته ، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحداً بعينه .

وينبغي أن ننظر أيضاً من الأكثر ومن الذي يكون على مثال واحد على كم جهة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين — مثال ذلك إن كان هذا القول تحديدا لهذا الشيء أكثر من أن هذا القول [ ٣١٣ ب ] تحديد<sup>(١)</sup> لهذا الشيء ، وظن بالأقل أنه تحديد ، فالأكثر أيضاً تحديد . وإن كان هذا الأمر تحديدا لهذا الشيء على مثال ما هذا القول تحديد<sup>(١)</sup> لهذا القول ، فإن كان أحدهما تحديدا للآخر ، فإن الباقي يكون تحديدا للباقي . وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين ، أو تحديداً إلى واحد . فليس ينتفع أصلاً بالنظر من جهة الأكثر ، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين ، ولا اثنين لواحد بعينه .

#### ٤

### < المواضع الأشرف >

وأشرف المواضع هي التي وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريح ومن النظائر . ولذلك ينبغي أن يكون تمسكاً بها أكثر وأن تكون لنا معدة ميسرة ، فإنها من أنفع الأشياء لنا في أمور كثيرة . فأما الباقية فيستعمل منها أعمها . فإن هذه أبلغ فعلاً من الباقية — مثال ذلك أن ينظر في الأمور الجزئية ويتفقد في الأنواع إن كان القول مطابقاً<sup>(٢)</sup> ، إذا كان النوع يعطى اسمه وحده . وهذا الموضع ينتفع به في مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفاً<sup>(٣)</sup> .

(١) ص : تحديدا . (٢) ص : مطابق . (٣) م ٦٠ ص ١٤٨ م ١٤

وننظر أيضا ان كان قال الاسم على جهة نقله إلى اسم آخر، وإن كان حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئا آخر، وإن كان يوجد موضع آخر من المواضع عاما بالغ الفعل .

٥

### < سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح المسائل >

وظاهر مما سنقول بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن نصصح أو نفسخ<sup>(١)</sup> حدا . وذلك أن بينة واحدة من الذين يسألون عن أمثال هذه المقدمات ليس بالسهل : مثل أن الأشياء التي في القول الموقى منها هو جنس ، ومنها هو فصل ؛ وأن الجنس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو . ومن دون هذه الأشياء لا يمكن أن يكون للحد قياس . وذلك أنه إن كانت أشياء أخر غير هذه تحمل مع الأمر من طريق ما هو ، فمن الغامض : هل القول الموصوف هو التحديد ، أم غيره ؟ إن كان الحد هو القول الدال على ماهية الشيء . وذلك بين من هذه الأشياء . وذلك أن تنتج شيء واحد أسهل من تنتج أشياء كثيرة . فالذى يريد أن يفسخ ويبطل قد يكفيه أن يقاوم في شيء واحد — أى شيء كان ( وذلك أنه إذا رددنا شيئا واحدا — أى شيء كان — نكون قد أبطلنا الحد ) ، فأما الذى يريد أن يصصح ويثبت فيجب عليه ضرورة أن يرشد إلى أن جميع ما فى الحد يوجد له

(١) ش : نقل إسحاق إلى السريانى : وظاهر مما سنقول بعد هذا أن تصحيح الحد هو أصعب من فسخ الحد . — أنانس موافق للدمشق .

أيضا . — وأيضا فإن الذي يريد أن يثبت ينبغي له أن يأتي بقياس كلي ؛ وذلك أنه يجب أن يحمل الحد على كل ما يحمل عليه الاسم . ومع هذه الأشياء أيضا عكس ذلك ، وهو أن يكون الاسم يحمل على ما يحمل عليه الحد ، إذ كان من شأن الحد الموقف أن يكون خاصيا للشيء المحدود . فاما من يريد [ ١٣١٤ ] أن يفسخ ويبطل فليس يجب ضرورة أن يبين بيانا كليا ، لأنه قد يكتفى بأن يبين أن القول ليس يصدق في شيء مما تحت الاسم . وأيضا قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كليا . إلا أنه ليس يجب ضرورة في الفسخ ما وجب في الإثبات مع الكلي . وذلك أنه قد يكتفى من يريد أن يفسخ أن يبين بيانا كليا أن القول ولا على واحد مما يحمل عليه الاسم — يحمل . فاما عكس ذلك فليس يجب عليه في السير . على أن ما لا يحمل عليه القول لا يحمل عليه أيضا الاسم . — وأيضا إن كان ما تحت الحد يوجد لكل الشيء وليس يوجد له وحده ، ارتفع الحد .

وعلى هذا أمثال الحال في الجنس وفي الخاصة ، فإن في كليهما الفسخ والإبطال أسهل من التصحيح والإثبات : أما في الخاصة فإن ذلك ظاهر مما قلنا . فإن الخاصة في أكثر الأمر إنما توفى بتأليف حتى إنها تفسخ برفع شيء واحد ، ويلزم من يريد إثباتها تنتيج كل ما فيها . وجميع الأشياء الباقية التي يجوز أن تقال في الحد ، إلا اليسير ، قد يجوز أن تقال في الخاصة أيضا ، لأنه يجب على المصحح أن يبين أنها توجد لكل ما تحت الاسم .

فأما المبطل فيكفيه أن يبين أنها لا توجد لواحد؛ وأنها إن كانت توجد  
لكله فإنها ليست توجد له وحده؛ فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا في الحد .  
فأما الجنس، فإن المصحح له يجب عليه ضرورة أن يبين أنه موجود لكل  
الشيء على جهة واحدة . فأما المبطل فعلى جهتين : وذلك أنه إن تبين أنه  
٢٥ ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رجَّع الأمر إلى الأول . وأيضا فإن من  
يصححه ليس يكتفى بأن يبين أنه يوجد، لكنه ينبغي له أن يبين أنه موجود  
كالجنس . فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبين أنه لا يوجد  
٣٠ لواحد ولا يوجد للكل . — ويشبه أن يكون كما أن الإفساد ، في الأمور  
الأخر، أسهل من الفعل، كذلك وفي هذه الأشياء الإبطال أسهل  
من التثبيت .

فأما العرض فإن الكلي منه إبطاله أسهل من تصحيحه . وذلك أن  
من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل . فأما من يريد إبطاله فيكفيه  
أن يبين أنه لا يوجد لواحد . فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس : وهو أن  
٣٥ تصحيحه أسهل من إبطاله ، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبين أنه  
يوجد لواحد . ومن أراد إبطاله احتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد .  
١١٥٥ وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها . وذلك أن الأشياء التي توفى  
فيه كثيرة، إذ كانت [ ٣١٤ ب ] تقال فيه أشياء كثيرة . والقياس يكون أسهل

(١) راجع سطر ١٠ . (٢) ش : انتهى : ولا لواحد يوجد .



وأُسرع من الأشياء الكثيرة . وذلك أن الخطأ أخلق به أن يكون في الأشياء  
الكثيرة أكثر منه في القليلة . وأيضاً فإن الحد قد يمكننا<sup>(١)</sup> أن نحتج فيما يبطل  
به من الأشياء الأخر . وذلك أن القول إن لم يكن خاصياً أو لم يكن الموصوف  
جنساً ، ولم يكن شئ مما في القول موجوداً ، ارتفع الحد . فأما الأشياء الأخر  
فليس يمكننا<sup>(١)</sup> أن نحتج في ردّها من الحدود ولا من الأشياء الأخر كلها : وذلك  
أن الأشياء التي محتج بها في ردّ العرض هي وحدها عامية لجميع ما ذكرنا .

لأن كل واحد مما ذكرنا ينبغى أن يوجد . وإن لم يكن الجنس  
يوجد كالتخاصة فلم يرتفع بعد . وكذلك التخاصة أيضاً ليس يجب ضرورة<sup>(٢)</sup>  
أن توجد كالجنس<sup>(٣)</sup> ، ولا العرض مثل الجنس أو التخاصة : بل إنما  
ينبغي أن يوجد ، لا غير . فليس يمكن إذن أن محتج في ردّ أشياء من  
أشياء أخر غيرها إلا في الحد . فمن البين إذن أن إبطال الحد أسهل  
منها كلها ، وتصحيحه من أصعب الأشياء ، لأن تلك كلها ينبغى أن  
تنتج بقياس ( أعنى : كل ما وصفتنا بوجود ، وأن الموفى جنس ، وأن  
القول خاص ) ، ومما هو خارج عن هذه أيضاً أن القول يدل على ماهية  
الشئ : فينبغى أن يكون قد فعل هذا على الصواب .

ومن تلك الأشياء الأخر التخاصة أخرى بأن تكون تجري هذا المجرى :  
وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون ، من قبل أنها في أكثر الأمر من أشياء

(١) من : يمكننا . (٢) ف : مثل التخاصة . (٣) ف : مثل (الجنس) .

كثيرة . وتصحيحها من أصعب الأمور ، لأنه ينبغي أن يجمع فيها أشياء كثيرة ، ومع هذا أنها توجد لشيء واحد ، وأنها ترجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر الذي هي له خاصة .

وتصحيح العرض أسهلها كلها ، لأن في تلك الأنحرليس إنما يقتصر على أن يبين في الشيء أنه موجود فقط ، لكن يحتاج أن يبين أنه موجودٌ بحال كذا . فاما العَرَض فيكتفى بأن يبين أنه موجود فقط . ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض ، لأن ما يوفى فيه أقل ما يكون ، لأنه ليس يحتاج أن يدل في العرض ، مع ما يدل ، على أى جهة يوجد . فقد وجب أن يكون الإبطال في تلك الأنحر على وجهين : إما أن يبين أنها ليست موجودة ، أو أنها موجودة ليست على هذه الجهة . فاما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبين أنه لا يوجد . فقد عَدَدْنَا المواضع التي يمكننا أن نحتج بها في ردِّ كلِّ واحدٍ من المسائل تعديداً كافياً .

[[ تمت المقالة السابعة من كتاب ” طويقا “ نقل أبي عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقي . وهي آخر ما وجدتُ من نقله لهذا الكتاب . ]]  
[[ قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصل المصححة عليه ]]

[ ١٣١٥ ]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا »

[ ١٥٥ ]

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب ، من السرياني بنقل إسحق

< العمل بالجدل >

١

< قواعد السؤال >

وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون  
السؤال . — فيجب أولا : إذا كنت معتزما على السؤال أن تستنبط الموضوع  
الجدلي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة ، وثانيا : أن تعدّ السؤال وترتب كل  
شيء بحسب الموضوع الجدلي ، وثالثا : — وهو الباقي — أن تتخاطب  
بذلك غيرك .

والفيلسوف<sup>(١)</sup> والجدلي مشتركان في الفحص إلى أن يتها استنباط الموضوع  
الجدلي . فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان الجدلي<sup>(٢)</sup> من قبيل أن جميع  
ما يجري هذا المجرى إنما يستعمل في حال المحاوراة<sup>(٣)</sup> .

وأما الفيلسوف ومن يتفرد بالفحص لنفسه فليس يبالي ، إذا كانت  
المقدمات التي عنها يحدث القياس صادقة معروفة ، ألا يقبلها المحيب إن كانت  
في غاية القرب من المطلوب الأول وكان قد تقدم فلحظ ما يتبعها ويلزم

(١) ف : المبرهن . (٢) ف : من خاصة . (٣) ف : مع المخاطب .

عنها . وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها أشد  
قربا وأعرف ، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال  
هذه المقدمات .

وقد وصفنا آنفا المواضع الجدلية ومن أين ينبغي أن تؤخذ .<sup>(٢)</sup> وينبغي  
الآن أن نتكلم في الترتيب والسؤال بأن تقسم المقدمات التي يجب أخذها ،  
وهي المقدمات الخارجة عن المقدمات الضرورية ؛ وأعني بقولي : ضرورية ،  
المقدمات التي عنها يحدث القياس . فاما المقدمات الخارجة عنها فهي  
أربع : وذلك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكي تسلم المقدمة الكلية ،  
أو في الاستكثار من الكلام والاتساع فيه ، أو في إخفاء النتيجة ، أو في أن  
يكون الكلام أوضح وأظهر . وما سوى ذلك من المقدمات فليس ينبغي أن  
يستعمل شيء منه ، ولكن بتلك المقدمات التي وصفناها ينبغي أن نرمم السؤال  
والاستكثار من القول .

وها هنا مقدمات تستعمل في إخفاء النتيجة وينتفع بها في المجاهدة<sup>(٤)</sup>  
ولما كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها الإنسان مع غيره  
[ ٣١٥ ب ] ، وجب ضرورة أن يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء .  
فاما المقدمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغي أن  
تأتي بها في أول وهلة ، بل ينبغي أن ترتقي ما استطعت إلى ما هو أعلى

(١) راجع المقالات من ٢ إلى ٧ .

(٢) أن تؤخذ : تأكلت حروفها .

(٤) ف : المحاورة .

(٣) ف : الأفاويل .

منها — مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد ، فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أولاً ، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات . فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج أن العلم بالأضداد واحد ، إذ كانت الأضداد هي أيضا متقابلات . فإن لم تضع الكلية فقد ينبغي أن تؤخذ من الاستقراء ، بأن تتعاطى إحضار جميع المقدمات التي في غاية الظهور ، من قبل أن الأمر الذي يلزم ويتبع يكون أشد غموضا بالارتقاء إلى ما هو أعلى وأبعد وبلاستقراء ، وأن تتكلف مع ذلك إحضار المقدمات النافعة متى لم يمكنك استعمال المقدمات على الجهة الأخرى .

٣٥

١١٥٦

وما كان خارجا عما ذكرناه فإنما ينبغي أن يقتضب من أجل ما وصفناه ، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو . — أما في حال استعمالك الاستقراء فإنك تتدرج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية ، ومن الأشياء المعروفة إلى التي هي غير معروفة . والأشياء التي هي أعرف هي المدركة بالحس : إما على الإطلاق ، وإما عند الجمهور .

فأما إذا قصدت لإخفاء النديجة ، فقد ينبغي أن تتقدم فتحصل بالقياس المقدمات التي بها يتها أن يعمل قياس على المطلوب الأول ، وأن يكون بحسب ما يمكن في غاية الكبر ، وذلك يكون ليس بأن تحصل المقدمات

(١) ص : انتج . (٢) ف : تسل . (٣) ف : تتكلف .

(٤) ف : أي الضرورية ، وإعدادها . (٥) ف : يستعمل . (٦) راجع ص ١٥٥

ب ص ٢٠ — ٢٨ . (٧) ف : يؤلف . (٨) ف : تعد .

- الضرورة فقط ، بل تحصل بالقياس أيضا غيرها مما يصح استعماله معها .
- وقد ينبغي أيضا ألا يصرح بالنتائج ، بل يأتي بها على طريق الإجمال جملة في آخر الأمر ، فإن بهذا الوجه يتباعد في الغاية من المطلوب الأول . وفي الجملة من القول ، فعلى هذا الوجه ينبغي أن يكون سؤال من يقصد في سؤاله إلى الإغماض ، حتى يكون إذا استوفى السؤال إلى آخره وذكر النتيجة كانت المطالبة بـ «لم» تعد واقعة . وهذا إنما يكون خاصة بالوجه الذي تقدم ذكره . [ ١٣١٦ ] وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط لم يصح كيف لزمّت ، إذ كان المحيب لم يتقدم فيعلم الأشياء التي عنها لزمّت ، لأنه لم يتقدم فيحصل القياسات التي هي أقدم . وقد يكون القياس على النتيجة أقل تحصيلاً متى لم نأت بالمقدمات التي عنها يحدث ، وأتينا بالمقدمات التي ينتج عنها القياس .

- وقد ينتفع أيضا في ذلك بالأستعمل القضايا الواجب قبولها التي عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال ، بل يبدل ترتيبها لتجرب عنها نتائج مختلفة . وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب ، كان الأمر الذي يلزم عنها أشد ظهوراً .

وقد ينبغي أن نلتبس الحد أيضا في الأشياء التي يمكن فيها أخذ المقدمة الكلية ، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانها ، بل في نظائرها ، فإن

الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أحد الحُدد من النظائر، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدمات الكلية — مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن الغضب هو الذى يتشوق إلى الانتقام، فقد ينبغى أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما يقع فى الوهم من الامتحان. <sup>(١)</sup> فلما متى فعلنا هذا، حصل لنا لا محالة ما أردناه. فأما الذين يلتمسون ذلك فى الأمور بأعيانها فقد يعرض أحيانا بأن يأتى الحبيب قبول ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعاً للمناقضة <sup>(٢)</sup>، إذ كان له أن يقول: ليس كل من يغضب يتشوق إلى الانتقام لا محالة. وذلك أنا إذا غضب على أصدقائنا إلا أنا لا <sup>(٣)</sup>نشوق إلى الانتقام منهم. وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة، إذ كان قد يجرى أن ينتقم من بعض الناس بأن يُغْمَوْا ويُجْعَلُوا نادمين على ما فعلوا: إلا أن فى تلك المناقضة إقناعاً ما، ينبى عنها ما يتوهم من أن دفع ما أحتج به فى هذا المعنى كان بغير واجب. وأما فى تحديد الغضب، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال.

٣٠

٣٥

١٥٦ ب

وأيضا فقد ينبغى أن يؤتى بالجملة من حيث لا يوقف على أنها من أجل الشيء المطلوب بعينه، لكن على أنها تكلفت من أجل غيره. وذلك أنهم يهيبون الأشياء التى يصلح استعمالها فى الأمر الموضوع.

٥

وفى الجملة من القول، فقد ينبغى أن تجتهد ما أمكنك فى أن يكون [٣١٦ ب] ما أتى به غير بين حتى لا تدرى هل قصدت بأخذك إياه نحو الشيء الذى

(١) ف: يسبق إلى (الوهم ...) . (٢) ف: للعائدة . (٣) ف: أثارنا .

تريده أو نحو الأمر المقابل له : وذلك أنه إذا كان الأمر المنتفع به في القول<sup>(١)</sup> غير واضح ولا يبين ، كانوا أشد انقياداً لوضع الأمر الذي يروونه .

- ١٠ وقد ينبغي أن يكون سؤالك أيضاً من الأشياء المتشابهة ؛ وذلك أن فيها إقناعاً وينحفي معها الأمر الكلي خفاء شديداً ولا يشعر به — مثال ذلك أن العلم بالأضداد وغير العلم بها هي شيء واحد بعينه ؛ وكذلك أيضاً الحسّ بالأضداد واحد بعينه ؛ وبالعكس ذلك من قبيل أن الحسّ بالأضداد واحد بعينه ، فالعلم بها أيضاً كذلك . وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء ، غير أنه ليس هو بعينه ، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلي من الجزئيات . فأما في المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلي الذي تحته جميع المتشابهة .

- ١٥ وقد ينبغي لك أن تعارض نفسك أحياناً ، وذلك أن المجبيين قد يجرون عندهم مجرى من لا يستفاد به ، لا سيما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحروا الإنصاف في القول .

- ٢٠ ومن الأشياء المنتفع بها أيضاً أن تقول في احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأشبهه ، وانه من الأشياء المقبولة ، وذلك أنهم قد يتناقضون عن دفع ما قد جرت به العادة ، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له . ومع ذلك ، فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء ، صاروا يتوقعون دفعها .

وأيضاً ، فلا ينبغي أن يظهر منك حرص على شيء ما بعينه ، وإن كان الانتفاع به كثيراً ، فتشتد مقاومتهم لما يرونك حريصاً عليه ومعاذتهم إياه .



٢٥

وقد ينبغي أيضا أن تأتى بالشيء الذى يقال على طريق المثل<sup>(١)</sup>، لأنهم أشد قبولاً ووضعاً لما يؤتى به من أجل غيره، منهم لما ينتفع به من أجل ذاته<sup>(٢)</sup>.

.

وأيضاً فلا ينبغي أن تأتى بالشيء الذى تريد أخذه بعينه، بل تأتى بما ذلك الشيء تابع له ضرورة<sup>(٣)</sup> : فإنك إذا فعلت ذلك كانوا أشد موافقة لك، من قبل أن ذكرك الشيء الذى ما تحاول أخذه تابع له ليس يجرى فى الظهور مجراه . وإذا أخذ هذا ، فقد أخذ أيضاً ذاك .

٣٠

وقد ينبغي أن يؤخذ السؤال عن الشيء الذى يريد أخذه خاصة، إذ كان من عادتهم أن تستد مقاومتهم [ ١٣١٧ ] ومعاندتهم للأشياء التى يتقدم السؤال عنها، من قبل أن أكثر من يسأل إنما يقدم ذكر الأشياء التى هو شديد العناية بها .

٣٥

وقد ينبغي فى محاوراة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أول ما يتكلف إحضاره ، وذلك أن المعتاصين من الناس يوافقون خاصة على الأشياء المتقدمة (متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، فى غاية الظهور والبيان)، غير أنهم فى آخر الأمر يعتاصون<sup>(٤)</sup> . وكذلك يجرى أمر القوم الذين يظنون أنهم يسرعون فى الجواب، إن كنا فى حال الجواب . وذلك أنهم إذا وضعوا أكثر الأشياء يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيراً، من قبل<sup>(٥)</sup>.

(١) ف : اللز . (٢) ف : يؤتى . (٣) ف : مساعدة .  
(٤) ف : ينكرون . (٥) ف : ملبوا .

أنه لا يلزم عندهم من الأشياء الموضوعة <sup>(١)</sup> . وإما يضعون <sup>(٢)</sup> ما يضعون اعتقاداً على اقتدارهم وظناً بأنه لا يتها <sup>(٣)</sup> > أن < تثبت حجة عليهم .

١٥٧

وأيضاً، فليعتمد الإسهاب في القول وأن يحشى بالأشياء التي لا ينتفع بها أصلاً في القول المقصود <sup>(٤)</sup> ، كما يفعل الذين يرسمون رسوماً كاذبة . فإنه إذا كثرت هذه الأشياء، كان الكذب أخفى وأغمض . ولذلك صار الذين يسألون <sup>(٥)</sup> يغالطون أحياناً بإدخالهم في أضعاف القول الأشياء التي أو آتى بها مفردة مجزدة لم تقبل ولم توضع .

فهذه الأشياء وما جانسها يجب أن تستعمل في إخفاء ما يحاول إخفاؤه . فأما في تمييز القول وتحسينه ، فقد ينبغي أن نستعمل الاستقراء وقسمة الأشياء المتجانسة . وقد تقدم العلم بالاستقراء : ما هو ؟ وأى الأشياء هو ؟ فأما التقسيم فهو على ما أصف : قد يقال إن علماً أفضل من علم : إما لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضل . وإن العلوم منها نظرية ، <sup>(٦)</sup> ومنها فعلية ، ومنها عملية . فإن هذه الأشياء وما يجري مجراها إنما تحسن القول وتمقه فقط ، وليس فيها شيء يحتاج إليه ضرورة في إظهار النتيجة . وأما في باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يؤتى بثلاث وألغاز ،

١٠

(١) ف : المسئلة . (٢) ف : يسلمون . (٣) ف : إقناعهم .

(٤) ف : الأمر المطلوب . (٥) ف : يغالطون .

(٦) أضاف = تضعيف . (٧) ف : المعارف .

١٥ وأن تكون المثالات خاصة ، وما نستفيد به علما بمنزلة ما هو منها سائر  
في شعر أوميروس دون شعر خوريلس : <sup>(١)</sup> وذلك أن ما يوفى به على هذه  
الجهة يكون أشد وضوحا .

٢

< قواعد السؤال ، تمة >

٢٠ وقد ينبغي أن نستعمل في الجدل : أما على الجدلين فنستعمل [٢١٧ ب]  
القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوام من الناس . ويجرى الأمر  
في الاستقراء بالعكس : بأن نستعمله في أكثر الأحوال مع العوام . وقد تقدم  
القول في هذه الأشياء فيما ساف . — وقد يملكك عند استعمالك الاستقراء أن  
تأتي بالقضية الكلية وفي بعضها لايسهل ذاك ، من قبيل أنه لم يوضع لجميع <sup>(٢)</sup>  
المتشابهات اسم عام يضمها . إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكلي <sup>(٣)</sup>  
قالوا : « وكذلك يجري الأمر في جميع ما هذه سبيله » . ومن الأمور التي في غاية  
الصعوبة تمييز هذا الأمر <sup>(٤)</sup> — أعني أي هذه الأشياء الموصوفة التي أتى بها هو

(١) أوميروس = Homerus ؛ خوريلس = Choerilus و يوجد ثلاثة شعراء  
يونانيون بهذا الاسم : أحدهما أثيني وشاعر مأسى ، والثاني من شامس وشاعر ملاحم ؛ والثالث  
— وهو المقصود هنا — شاعر ملاحم من إياسوس Iasus ارتحل مع الاسكندر الأكبر ومدحه ،  
وكان ردي الشعر (هوراس : « الرسائل » Epist . ٢ : ١ : ٢٣٢ — ٢٣٤ ، « فن  
الشعر » الأبيات رقم ٣٥٧ — ٣٥٨ ) .

(٢) ف : ذلك . — راجع ١ ف ١٢ ص ١٠٥ أ ١٦ وما يليه .

(٣) ف : يمكن . (٤) س : تبين .

بهذه الحال ، وأياها ليس كذلك . ولذلك صار بعضهم يغالط بعضا في الأقاويل <sup>(٢)</sup> ،  
حتى إن منهم من يجعل [ ما ليس ] متشابهة ما ليس كذلك ، ومنهم من يتشكك  
في الأشياء المتشابهة ويرى أنها ليست متشابهة . وقد يجب لذلك أن يروم  
اختراع اسم لجميع ما هذه حاله ، لكيلا <sup>(٣)</sup> يعرض للجيب الشك في أن الأمر الذي  
أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك . ويالحق السائل أيضا العتب من  
قيل إيجابه بإياد على طريق التشابه ، إذ كان كثير من الأشياء التي ليست  
أحوالها واحدة قد يظن بها أن أحوالها واحدة .

ومتى ما وقع التسليم لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء ، إلا أنه لم  
يسلم أن ذلك كلي ، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة . ومتى لم يقل إن الأمر  
كذلك في بعض الأشياء ، فليس يجب أن يطالب في أي الأشياء كذلك .  
وذاك أنه إنما يجب أن يطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد انتقاد  
أولا للاستقراء . والأولى ألا يطالب بأن يجعل مناقضته للحجة التي كان  
أتى بها بعينها ، اللهم إلا أن يكون ما هذه حاله هو واحدا فقط ، كما أن  
الاثنتين من بين سائر الأعداد الزوجية هي فقط عدد أول . وذلك أنه ينبغي <sup>(٤)</sup>  
للعاقد أن يجعل معاندته في عدد آخر ، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله .  
فأما الذين يعاندون الأمر الكلي ولا يعملون حناهم في الحجة بعينها ، بل  
فيما هو مشارك لها في الاسم — كقول القائل : إنه قد يكون للإنسان لون <sup>(٥)</sup>

(١) ف : يناقض . (٢) ف : القياسات . (٣) ف : فلا .  
(٤) ف : الاتفاق في كثير . (٥) ص : واحد . (٦) ف : للناقض .

- ليس هو له ، أويد أو رجل ( وذلك [ ١٣١٨ ] أنه قد يكون للصَّوْر لون  
 ليس هو له ، وللطباخ رجلٌ ليست له ) — فقد ينبغى أن يكون سؤالك إياهم  
 عن أمثال هذه الأشياء بعد استملاك القسمة : وذلك أنه إذا وقعت  
 الخُدعة بسبب الاشتراك في الاسم ولم يشعر به ، ظنَّ أن المقدمة قد  
 عوّدت . — فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك في الاسم ،  
 بل بمعاندة الأمر بعينه ، فقد ينبغى لك إذا أنت أبطلت ذلك الأمر الذي<sup>(١)</sup>  
 فيه العناد بعينه أن تأتى بالأمر الباقي وتجعله كلياً لينتقز على الواجب كالحال  
 في الخلط والذَّيَّان . وذلك أنهم لا يوافقون ولا يسمّون أن المفارق للعلم<sup>(٢)</sup>  
 ناس ، مِنْ قَبْلِ أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة ، ولا يقال<sup>(٣)</sup>  
 فيه إنه نَسِيهاً . فقد ينبغى إذا أنت أبطلت الأمر الذي فيه العناد أن تأتى  
 بالأمر الباقي — مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتاً باقياً بحاله ، إلا أنه قد  
 فارق المعرفة ، يقال فيه إنه ناس . وكذلك ينبغى أن تحتج على من يعاند أن<sup>(٤)</sup>  
 المقابل للخير الأعظم هو الشر الأعظم . وذلك أنهم يحتجون أن الصحة<sup>(٥)</sup>  
 لما كانت في الجودة أقل كثيراً من جودة الهيئة ، كان المضاد لها هو الشر<sup>(٦)</sup>  
 الذي في غاية العظم ، إذ كان المرض أردأ كثيراً من رداءة الهيئة . ولذلك  
 قد ينبغى أن نفعل في ذلك كما فعلنا في غيره ، وهو أن نرفع الأمر الذي وقعت  
 فيه المعاندة . فإننا برفصاً إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة . مثال<sup>(٧)</sup>
- 
- (١) ف : دفعت . (٢) ف : المنسلخ من العلم . (٣) ف : فارق معرفته .  
 (٤) ف : انسلخ من . (٥) ف : وذلك . (٦) ف : حسن .  
 (٧) ف : بإبطالنا .

ذلك أن الخير الأعظم مقابلهُ الشرُّ الأعظم ، إن لم يحزّ مما أحد هذين لذلك  
الشيء الآخر ، بمنزلة جودة الهيئة للصحة . — وليس إنما ينبغي أن يفعل ذلك  
عند معاندة الخصم فقط ، بل قد ينبغي أن يفعل في حال مجوده وإن  
لم يعاند ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قد تقدّم فروى في بعض هذه الأشياء . وذلك أنه  
إذا ارتفع الأمر الذي فيه المعاندة اضطرّ إلى أن يضع ما يريده ، إذ كان  
لم يتقدّم فيتأمل الأمر الباقي لم صار ليست هذه حاله . فأما متى لم يضع  
المراد ، فإنه إذا طُلب بالمعاندة لم يأت [٣١٨] في ذلك بشيء . والمقدمات  
التي هذه حالها هي الكاذبة في بعض الأشياء ، الصادقة في بعضها الآخر .  
وذلك أنه قديماً لك في أمثال هذه المقدمات ، إذا رفعت منها ما يجب رفعه ،  
وجدت السبيل إلى أن تجعل ما يحصل بعد ذلك صادقا . — وإن كنت إذا  
أتيت بالجملة في أشياء كثيرة لم تأت لها بنقيض ، فقد وجب عليك أن تعترف  
بالمواد : وذلك أن المقدمة الجدلية هي التي متى كانت حالها في أكثر الأمور  
حالا واحدة ، لم يوجد لها مقابل يعاندها .

وإذا أمكن أن يُنتج شيء واحد بعينه أشياء ممكنة وغير ممكنة ، فإنك  
إذا سلكت في تبينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك ؛ وإذا  
كان القول جاريا على طريق الجدل ، فإنك إذا أنتجت شيئا على طريق الخلف  
فلا وجه للتشكك . وإذا جعلته على طريق الخلف ، فإنه إن لم يكن الكذب

(١) ف : أبطل . (٢) ف : فري . (٣) م : يأتي .  
ف : يتأله . (٤) ف : يبق . (٥) ف : تفع . (٦) م : إذ .

فيه في غاية الظهور كان لهم أن يقولوا إن ذلك ليس محالاً ، فلا يحصل  
للسائل الأمر الذي يقصده .

١١٥٨

وقد ينبغي أن نأتى من الحجج بجميع ما كانت حاله في كثير من الأشياء  
حالا واحدة . والمناقضة فيه إما أن تكون معدومةً ألبتة ، أو تكون غير  
ظاهرة ، لأنه إذا لم يمكنهم أن يتأملوا الأشياء التي ليست بهذه الحال وضعوا  
المطلوب على أنه صادق .

وليس ينبغي أن تجعل النتيجة سؤالاً . فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عانك  
الخصم وقاومك ، لم تنهأ أن يحدث قياس . على أنهم أحيانا قد يدفعون  
النتيجة وإن لم تأت بها على طريق السؤال ، بل أثبت بها على أنها قد لزمت  
عن غيرها ، وإذا فعلوا ذلك ظن من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة  
أنه ليس يلحقهم توبيخ . ولذلك وجب — وإن لم تقل إنها تلزم على طريق  
النتيجة ، بل جعلتها سؤالاً بفحشد — ألا يحدث قياساً أصلاً .

١٠

وليس يرون أن كل ما كان كلياً فهي مقدمة جدلية — مثال ذلك  
قولنا : ما هو الإنسان ؟ أو على كم نحو يقال الخير ؟ فإن المقدمة الجدلية  
هي التي للجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا . فأما الأشياء التي تقدم ذكرها  
فليس الأمر فيها كذلك . ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية .

١٥

- 
- (١) ف : هو غير ممكن . (٢) ف : يزيد . (٣) ف : لأنهم وإن لم .  
(٤) ف : يتفقدوا . (٥) ف : يجحدون . (٦) ف : تصح .  
(٧) ف : بية .

اللهم إلا أن يكون السائل يأتي بها إما عند تحديده ، أو تقسيمه — مثال ذلك : أترى الخير [ ١٣١٩ ] كذا يقال ، أم كذا ؟ وذلك أن الجواب ٢٠ عن أمثال هذه المسائل يسهل ، إذ لا بُدَّ في الجواب عنها إما بـ « نعم » أو بـ « لا » . ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتي به من أمثال هذه المقدمات على هذه السبيل . ومع ذلك فعليه من الإنصاف أن يطالب المحيِّب بأن يخبر بكم نحو يقال الخير . متى كنت أنت إذا قَسَّمت وأتيت بالحجة لم تساعد ولم يسلم لك .

والذى يسأل عن شيء واحد سؤالاً دائماً فهو غير مصيب ، من قبل ٢٥ أن المحيِّب إن أجاب السائل عما يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سأل مسائل كثيرة ، أو كرر السؤال عن شيء واحد بعينه مراراً كثيرة . ولذلك إما أن يكون يهْدُر في القول ، أو ليس يتأتى له قياس . وذلك أن كل قياس إنما يتألف من مقدمات يسيرة <sup>(١)</sup> . فإن لم يُجِبْ عما يسأل عنه ، فذلك إما لأنه لا يتهيأ له توبيخ <sup>(٢)</sup> ، وإما لأنه يروغ .

### ٣

#### < صعوبة الحجج الجدلية >

وقد يتهيأ في أصول أعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقض <sup>(٣)</sup> . والأشياء التي هذه حالها هي الأشياء المتقدمة في الطبيعة والأشياء المتأخرة ؛ وذلك

(١) ف : أسماء . (٢) ف : لم . (٣) ش : في نسخة : وأن يؤتى بسهولة .  
والذى نقله الحق : يفسخ . وأنانس : وأن ينظر ويحجب بسهولة .



أن المتقدمة محتاجة إلى التحديد ، فاما المتأخرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاويل هل ترتيب واتصال . فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن المجمع مُراتبة ؛ وذلك أنه لا يتبأ لمن لم يبتدئ من المبادئ الذاتية وينتهى منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء . فاما التحديد فإن المجيب لا يطلقه ولا يأذن فيه . ولا إن فعل السائل ذلك نصتوا له وقبلوه . وإذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو ، لم يسهل أن يؤق بالمجمع فيه . وأكثر ما يعرض ذلك في الأوائل خاصة ؛ وذلك أن الأشياء الأواخر إنما تبين بها . وأما تلك ، فغير ممكن أن تبين لغيرها ، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعلم كل واحد منها بالتحديد .

٣٥

١٥٨ ب

ومما يصعب اختباره أيضا الأشياء القريبة من المبدأ . وذلك أنه لا يتبأ أن نجد في تبينها أقاويل كثيرة ، لقلة الأشياء التي بينها وبين المبدأ التي بها ضرورة يتبين ما بعدها .

٥

ومما يصعب اختباره من الحدود ما استعمل فيه ما هذه حاله من الأسماء :

إما ما كان منها أولاً [ ٣١٩ ب ] لا يظهر من أمره هل هو مما يقال على الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لا يعلم مع ذلك هل هو مما يقال على التحقيق ، أو مما أتى به المحدد على طريق الاستعارة . وذلك أنها لما كانت غير بيّنة لم يكن فيها احتجاج ؛ ولما كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة ، لم يكن فيها توبيخ .

١٠

١٥

(١) ف : المبادئ . . (٢) ف : بالأواخر . (٣) ف : تبيك .

وبالجملة ، فإن كل مسألة يستصعب اختبارها فقد ينبغي أن ينظر من أمرها في إحدى هذه الجهات ؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد ، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة ، أو مما يقال على طريق الاستعارة ، أو تكون غير بعيدة من المبادئ <sup>(١)</sup> . ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغي أولاً أن ننظر من قبل أى نحو من هذه الأنحاء التى ذكرت اعترض هذا الشك . فإنه إذا ظهر لنا ذلك ، كان ذلك معلوماً أن الحاجة تكون إما إلى التحديد ، وإما إلى التقسيم ، وإما إلى أن يؤتى بالمقدمة التى فى الوسط — وذلك أن بهذه الأشياء تبين الأواخر .

وفى كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب ، فإن المحاور والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا مبسرين ، بمنزلة قول القائل :  
 أترى للضدّ واحد ، أم أضداد كثيرة ؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن نتج : هل يمكن أن يكون شيء واحد بعينه أضداد كثيرة ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمر فى غير هذا من الأمور التى تحتاج إلى التحديد .

ويشبه أن يكون قد توجد فى التعاليم أيضاً أشياء لايسهل أن ترسم لنقصان التحديد ، بمنزلة الخط الذى يقسم السطح على موازاة الضلع > فى متوازى الأضلاع < ، فإنه يقسم الخط والخط والمكان على مثال واحد : وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان الأمر الموصوف <sup>(٢)</sup> . وذلك أن الأماكن والخطوط

(١) ف : الأوائل . (٢) ص : أضدادا . (٣) ف : فى أوله .

يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ . وهذا التحديد بعينه هو  
 لهذا المعنى بعينه . وفي الجملة من القول ، فإنه إذا وضعت للاسقطقات الأول  
 الحدود (مثل أن يوضع ما هو الخط وما هي الدائرة) ، كان التبيين في غاية السهولة .  
 إلا أنه ليس يتهياً أن يأتي في تبين [ ١٣٢٠ ] كل واحد منهما بأشياء كثيرة  
 من قبل <sup>(١)</sup> أن < الوسائط ليست كثيرة . وإن لم يوضع للبديء حدود ،  
 صعب الأمر في التبيين . ولعل ذلك أن يكون غير ممكن . وهذه نفسها  
 حال ما في الأقاويل الجدلية .

وليس ينبغي أن يذهب عليك متى دار الأمر الموضوع مما يتعذر  
 اختباره أنه قد شابه شيء من الأشياء التي قلت آنفا . فاما متى كان صرف  
 القول نحو القضية والمقدمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع ، فقد  
 يجد الإنسان السبيل إلى التشكك : هل ينبغي أن توضع أمثال هذه الأشياء ،  
 أم لا ؟ وذلك أنه إن لم يضع ، لكن أوجب أن يتكلم في هذه الأشياء ، فقد  
 رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع في بدء الأمر . وإن هو وضع وضعاً ،  
 فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هي أقل صدقاً .  
 فاما إن كان ينبغي ألا يجعل المسئلة مستصعبة جداً ، فقد يجب أن يوضع  
 وضعاً . وأما إن كان الأولى أن يأتي بالقياس من أشياء هي أعرف ، فليس  
 ينبغي أن يوضع ، لكننا نقول إن من كان يقصد للتعليم فليس ينبغي أن يضع ،  
 اللهم إلا أن يكون ما يضعه أشد ظهوراً . وأما من كان قصده للتخرج

والارتياض فقد ينبغى أن يضع ما يظهر من أمره أنه <sup>(١)</sup> <صدق فقط> .  
فقد بان إذا أنه ليس ينبغى أن يكون حال من يسلم <sup>(٢)</sup> أو يعلم الإيجاب للوضع  
حالا واحدة .

#### ٤

### < دور السائل ودور المجيب >

- ١٥ أما كيف ينبغى أن يكون السؤال والترتيب ، فعسى أن يكون ما قيل في  
ذلك كافياً . فأما القول في الجواب ، فقد ينبغى أن يخلص ما فعل الخاذق  
بالجواب ، كما يخلص فعل الخاذق بالسؤال المجيد فيه . فأما ما يفعله المجيد  
للسؤال فهو أن يهيء الكلام تهية يقود بها المجيب إلى القول بالأشياء التي  
ليست محمودة أصلا من الأشياء التي هي ضرورية للأمر الموضوع ؛  
وأما ما يفعله الذي يجيب الجواب ، فإن يكون ما يظهر أنه يلزم من الحال  
والشناعة لم يأت من جهته في نفسه ، وإنما من قبل الوضع . وذلك أن  
الخطأ في أن يوضع أولا ما لا ينبغى أن يوضع هو غير الخطأ في أن يضع  
واضح شيئا ما ولا يحفظه كما ينبغى .

---

(١) نهر بالمخطوط .

(٢) ش : نقل آخر : فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد و يضع الذي

يسأل سؤالا والذي يعلم تعلما .

(٣) ف بالأحر : يسأل .

(٤) ف : المجيد بجواب .

## < نظرية جديدة في الارتياض الجدلى — دور المحجب >

ولما كان ذاك عند الذين <sup>(١)</sup>يرغون القول نحو التخرج والارتياض غير مميز ٢٥  
 [ ٣٢٠ ب ] ولا محصل ، ( وذاك أن أغراض الذين يعلمون ويتعلمون والذين  
 يقصدون للمحاورة والذين يصرفون النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق <sup>(٢)</sup>  
 الفحص — لما كانت ليست واحدة بأعيانها ، لأن الذى يتعلم قد ينبغى أن يضع <sup>(٣)</sup>  
 الأشياء التى يظهر من أمرها أنها مقبولة ، إذ ليس أحد من الناس يقصد <sup>(٤)</sup>  
 لتعليم الكذب . وأما من كان شأنه المحاورة فإن السائل من جماعتهم قد ينبغى <sup>(٥)</sup>  
 أن يظهر من أمره أنه يفعل شيئا ، والمحجب قد ينبغى أن يظهر من أمره أنه <sup>(٦)</sup>  
 لم يفعل شيئا . وأما فى المفاوضات الجدلية التى ليست على طريق المجاهدة  
 وإنما يقصد بها اختبار المعانى والفحص عنها ، ولم يلخص بعد ، فيعلم  
 ما ينبغى للمحجب أن يقصد نحوه ، وما يجب أن يسلمه من الأمور أو يمنعه ٣٥  
 ليكون حافظا للأصل الموضوع ) ، وكان ليس عندنا فى ذلك شيء استفدناه  
 من غيرنا ، وجب أن نتكلف القول فيه .

فنقول إنه قد يضطر المحجب إلى أن يقبل من الأوضاع : إما ما هو  
 مشهور أو غير مشهور ، وما كان محمودا — بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه أولا <sup>(٧)</sup> ١٥٩ ب

(١) ش : نقل آخر : ولأنها غير مميزة ( ف : مفصلة ) للذين باتون بالأقوال نحو التخرج  
 والدرية . ( ٢ ) ف : للمجاهدة . ( ٣ ) ف : بقلوب ( مرتين ) . ( ٤ ) ف : للمجاهدة .  
 ( ٥ ) ف : بينهم . ( ٦ ) ف : فقد . ( ٧ ) ف : محمود .

- في ذاته أو لغيره . فإنه على أى الجهات كان مشهوراً فلا فرق في ذلك : لأن المذهب في جودة الجواب ، وأن يعطى ما سئل عنه أو يمنعه ، هو مذهب واحدٌ بعينه . — وإذا كان الوضع غير مشهور ، فقد يجب ضرورة أن تكون النتيجة غير مشهورة ، لأن السائل إنما يذبح دائماً ما هو مقابل للوضع .
- ومتى كان الأمر الموضوع لا مشهوراً أو لا غير مشهور ، فإن حال النتيجة أيضا يكون كذلك . — ولما كان الذى يجيد القياس إنما يبين الأمر المطلوب من مقدمات هى أعرف وأشهر ، فمن البين أنه إذا لم يكن الموضوع مشهوراً على الإطلاق فليس ينبغى للجيب أن يعطى لا ما هو مشهور على الإطلاق ، ولا ما هو مشهور وإن كان دون النتيجة في ذلك . فإنه إذا كان الوضع غير مشهور ، فإن النتيجة تكون مشهورة ، ولذلك قد ينبغى أن تكون الأشياء التى تقتضب بأسرها مشهورة ، وتكون أكثر شهرة من الموضوع إن كان القصد أن ينتج من أشياء هى أعرف مما دونها في العرفان . فيجب إذن ، متى كان شيء من الأشياء التى وقعت عليها المصادرة<sup>(٥)</sup> ليست هذه حالها ، ألا يضعه نجيب . وإن [ ٣٢١ ] كان الوضع مشهوراً على الإطلاق ، فظاهر أن النتيجة تكون غير مشهورة : فينبغى أن تعطى جميع الأشياء المشهورة

(١) تأكلت حروف الكلمات الثلاث الأخيرة .

(٢) ص : مشهور . (٣) ف : المسئول عنه .

(٤) ف : نقل آخر : لا ذلك الذى لا يظن مرسل ولا ذلك الذى يظن .

(٥) ف : يسأل عنها .

ونعطي مما ليس مشهورا ما كان دون النتيجة في ذلك ؛ وقد يظهر من أمر  
الفاعل لذلك أنه قد وفي الجدل حقه .

وكذلك أيضا إن لم يكن الوضع مشهورا ولا غير مشهور، فإنه يجب أيضا ٢٠

على هذا الوجه أن نعطي جميع الأشياء المشهورة ونعطي مما ليس مشهورا جميع  
الأشياء التي هي في الشهرة أكثر من النتيجة . فإنه يلزم على هذا الوجه  
أن تكون الأقاويل أشهر . — فاما إن كان الموضوع مشهورا على الإطلاق

أو غير مشهور ، فقد ينبغي أن نجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على  
الإطلاق . وأما إن لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور، ٢٥

بل إنما هو كذلك عند المحيب، فقد ينبغي أن يكون ما يوضع أولا يوضع  
بحسب ما يراه ويعتقده في الأمر المشهور . — وإن كان المحيب إنما يعتقد  
في ذلك رأى غيره ، فمن البين أنه ينبغي أن يكون وضعه لجميع ما يضعه  
أو نفيه لما ينفيه بحسب ما يعتقده من ذلك الرأى . ولذلك صار الذين

يعتقدون الآراء البديعة، بمنزلة رأى ايرقليطس<sup>(١)</sup> في أن الشر والخير هما شيء  
واحد بعينه ، لا يسمون أن الأضداد لا تجتمع في شيء بعينه، ليس على أنهم ٣٠

لا يرون ذلك ، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه ، كانوا يقولون به .  
وقد يفعل أيضا مثل ذلك القوم الذين يقبلون الأوضاع من غيرهم . وذلك ٣٥

أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع .

## < دور المحجب يتوقف على طريقة السؤال >

فقد ظهر ما الأشياء التي ينبغي للمحجب أن يقصد قصدها: <سواءً> <sup>(١)</sup>  
 كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق ، أو كان مشهوراً عند بعض الناس .  
 ولما كان كل ما يسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهوراً ، أو غير مشهور ،  
 أو لا واحد منهما <sup>(٢)</sup> ، أو مما ينتفع به في القول ، أو مما لا ينتفع به — فإنه إن <sup>(٣)</sup>  
 كان مشهوراً وليس مما ينتفع به في القول فقد ينبغي لك أن تعطيه وتعترف أنه  
 مشهور . وإن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به في القول فقد ينبغي أن تعطيه  
 بعد أن تنبه على أنه غير مشهور لتحتسب بذلك مما يسبق إلى الظن السارح .  
 وإن كان مما ينتفع به في القول وكان ذلك مشهوراً ، فقد ينبغي أن نقول إنه  
 [ ٣٢١ ب ] مشهور ، إلا أنه في غاية القرب من الأمر المطلوب في البدء ،  
 وأنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع . وإن كان مما ينتفع به في القول  
 وكانت القضية في غاية البعد من الشهرة ، فقد ينبغي أن يترك أنه متى وضع <sup>(٤)</sup>  
 لزم عنه النتيجة ؛ إلا أن الحجة التي أتى بها في غاية الحساسية . وإن لم  
 تكن غير مشهورة ولا هي أيضاً مشهورة ، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به  
 في القول ألبتة ، فقد ينبغي أن نعطيها من غير أن نلخص شيئاً . وإن كانت <sup>(٥)</sup>  
 مما ينتفع به في القول ، فقد ينبغي أن يُنبه على أن الوضع يرتفع إذا وضع <sup>(٦)</sup>

(١) ف : نحوها . (٢) ص : واحداً . (٣) تحباً : فيه .

(٤) ف : نقول . (٥) ف : تفصل . (٦) ف : يطل .



المطلوب الأول . — وبهذا الوجه يكون المحجب في حال من لا يتوهم عليه أنه قد لزمه شيء هو كان سكته ، متى كان وضعه لواحد واحد من الأشياء التي يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمل له ، ويكون السائل قد استتب له القياس ، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر في الشهرة من النتيجة .  
 ١٥ وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هي أقل في الشهرة من النتيجة ، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين في تأليف القياس .  
 ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال ، فليس ينبغي له أن يوضع <sup>(١)</sup> .

## ٧

### < طريقة السؤال >

وكذلك فقد ينبغي له أن يعاند ويقاوم بالأشياء التي ليست واضحة ، وهي مع ذلك يقال على أنحاء كثيرة . ولما كان مطلقا للجيب أن يقول فيما لا يعلمه أنه لا يعلمه ، وفيما يقال على وجوه شتى ألا يعترف به ضرورة أو يبحده ، فمن البين أنه إن كان أولا الشيء الذي قيل غير واضح فقد ينبغي له ألا يتناقل عن أن يقول : إنني لا أفهم : وذلك أن تكلف مناقضة ما يرد عليه أحيانا من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة . وإن كان واضحا ، إلا أنه <sup>(٢)</sup> مما يقال على أنحاء شتى ، فإنه إن كان في جميع الأحوال صادقا أو كاذبا فقد ينبغي إما أن يُقرَّ به على الإطلاق ، أو يبحده ، فإن كان كاذبا في حال ،

(١) أي : يسلم له . (٢) ف : كثيرة .

وصادقا في أخرى، فقد ينبغي أن ينبغى على أنه مما يقال على أنحاء كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذبا وهذا صادقا: وذلك أنه إن قسمه بآخرة لم يعلم أنه قد كان منذ أول الأمر يعلم [١٣٢٢] أن الشيء يميل إلى الجهتين . وإن كان لم يتقدم له العلم إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعط ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر . وذلك أنه إذا كانت المعاني التي تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرة، كان التشكك سهلا . — وإن كان ما يسأل عنه واضحا وكان أيضا مما يقال على الإطلاق، فقد ينبغي أن يكون الجواب عنه إما « نعم » أو « لا » .

## ٨

### < من الجواب إلى الاستقراء >

ولما كان كل مقدمة قياسية فلما أن تكون واحدة من المقدمات التي يكون عنها القياس، أو تكون من المقدمات التي تستعمل في تبين واحدة منها (كان بينا أنها إذا أخذت من أجل مقدمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة في غاية الكثرة : وذلك أن الكلي إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه)، فقد ينبغي أن نضع جميع الجزئيات إن كانت صادقة مشهورة . وتتكلف رد الأمر الكلي: فإن ملق القول بالرد من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب

من التعسف . فإنه إن كان المعنى ظاهرا في أشياء كثيرة ولم يسلم الكل ،  
 ٥ ظهر من أمره أنه يَمَحُكُ . وأيضا فإن لم يجد مساغا إلى أن يخالف ويأتى بالحجة  
 على طريق المناقضة في أن ذلك ليس بحق ، توهم عليه أنه أشد مباحكة وعلى  
 أن ما يفعله من ذلك أيضا غير كافٍ : وذلك أنا قد نجد أقاويل كثيرة  
 تضاد الآراء العامة يصعب حلها ، بمنزلة قول زين<sup>(١)</sup> إنه لا يمكن أن يتحرك  
 ولا أن يقطع أيضا مسافة مقدارها اسطاديون<sup>(٢)</sup> . إلا أنه ليس يجب لذلك  
 ألا نضع الأشياء<sup>(٣)</sup> المقابلة له . — فإن كان [لا] لم يتبها له أن يخالف ويأتى بحجة  
 ١٠ هي ضد حجة الخصم ، ولا أن يعانده < و > لا يتقاد للوضع ، فقد بان من  
 أمره أنه مَحَكٌ . والمَحَكُ في الأقاويل هو جواب مُفْسِدٌ للقياس من خارج  
 عن الأنحاء التي قبلت آنفا .

٩

<الارتياض، والموضوعات غير المشهورة>

وقد ينبغي أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدمت من  
 ١٥ أُولَئِكَ إياه وارتياضك [٣٢٢ ب] فيه . ومن البين أن الأشياء التي يبطل بها<sup>(٤)</sup>  
 أصحاب السؤال الأمر الموضوع هي التي ينبغي أن تُعاند<sup>(٥)</sup> .

(١) Zénon = (٢) الأسطاديون stadion مقياس طوله ٦٠٠ قدم  
 يوناني، ويساوي ١٨٠ متر . (٣) ف : المناقضة . (٤) من : أولئك ! —  
 آل الشيء . أولا : أصله وساسه ودبره . (٥) تحتها : في .

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين :  
 أما أحدهما فما يلزم عنه القول بأشياء شعبة ، بمنزلة قول القائل إن كل شيء  
 يتحرك ؛ والآخر اختيار الأشياء التي من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهي  
 مضادة للاعتقادات — بمنزلة قولنا إن اللذة خير ، وأن يجور الإنسان أفضل من  
 أن يجار عليه . وذلك أنه ليس إنما يَسْنَأُ القائل بهذه الأشياء من أجل أن  
 القول قاده إليها ، لكن من قِبَل أنه يراها ويعتقدها .

## ١٠

### < حل المجحج الفاسدة >

وما كان من الأقاويل مستجا للكذب ، فقد ينبغي أن ننقضه بإبطال  
 ما عنه ينتج الكذب . وذلك أنه ليس بإبطالك أى شيء اتفق تكون قد  
 نقضت ما يجب نقضه ، ولا إن كان مما تبطله كذبا ، لأنه قد يمكن أن يكون  
 في القول أشياء كثيرة كاذبة — مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب ،  
 وسقراط جالس ، فإنه يلزم من هذا أن : سقراط يكتب . وإذا رفع أن :  
 سقراط جالس ، لم ينتفع بذلك في نقض القول ؛ وإن كانت القضية كاذبة ،  
 إلا أنه ليس من أجل ذلك جاء الكذب في القول : فإنه إن اتفق لإنسان  
 ما أن يكون جالسا إلا أنه لا يكتب ، لم يكن هذا الحد بعينه ملائما في هذا

(١) ف : للاراء . (٢) ص : أنهم . (٣) ف . يلزم .  
 (٤) ف : تنقضه .

الوضع . فليس يجب إذن أن تقصد لإبطال هذا ، لكن لإبطال القول بأن  
الجالس يكتب ، لأنه ليس كل جالس يكتب . وذلك أن الناقض للاحالة  
إنما هو المبطل للشيء الذى عنه لزم الكذب . والعالم بالنقض هو الذى معه  
خبرة بالشيء الذى من أجله كذب القول ، كالأشياء التى ترسم على خلاف  
ما ينبئ . وذلك أنه ليس يكتفى فيها أن يناقض ، ولا أن يكون الشيء الذى  
يبطل أيضا كاذبا ، بل قد ينبئ أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه ، إن كان  
بهذا النحو يتبين هل أتى بالمعاندة بعد التأمل وتقدمة النظر، أم لا .

وقد تبيها أن يمنع من النتيجة من وجوه أربعة : إما بأن يبطل ذلك الشيء  
الذى عنه يحدث الكذب . — وإما بأن يقصد لمقاومة السائل . — فإنك ،  
وإن لم تأت في كثير من الأوقات في النقض بباطل ، إلا أن السائل لا يمكنه  
الإمعان في القول والاتساع فيه . — والثالث أن يوجه المقاومة [ ١٣٣٣ ]  
نحو الأمر الذى كان السؤال عنه . وذلك أنه قد يمرض ألا يحصل له  
ما يريده من الأشياء المسئول عنها ، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب .  
ومتى زيد أدنى زيادة ، حدثت النتيجة . فإن كان السائل غير ممكن له  
الإمعان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجهة نحوه .  
وإن كان الإمعان ممكنا له ، فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسئول عنها . —  
والنحو الرابع من المناقضة — وهو أخس الأنحاء وأدونها — هو الذى

(١) ف : بالمناقضة . (٢) ف : والتباعد . (٣) ف : المعاندة .

(٤) ف : فاسدا .

يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هذه الأشياء التي تجري المحاورة فيها قد يحتاجون في ذلك إلى زمانٍ أطول من زمان المفاوضة الحاضرة .

فالمعانادات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء . والحل إنما يكون بالنحو الأول فقط . وأما الأنحاء الباقية فإنما هي موانع وعوائق عن النتائج .

## ١١

### < تبكيت الحجّة وتبكيت الخصم >

فأما تبكيت القول في نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هو واحداً بعينه . وذلك أن كثيراً ما يكون سبب فساد القول من قبل السائل لتركه التسليم والانقياد للأشياء التي عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع . وذلك أن العمل المشترك لا يكمل أفضل كما له من قبل أحد الاثنين فقط . ولذلك قد تدعو الحاجة في بعض الأوقات إلى أن يجعل الحجّة موجهة نحو القائل<sup>(٤)</sup> دون الوضع متى كان المحجّب مستعداً لما يأتي به السائل من المتضادات التي تقدر أن تقوده إليها قدراً . وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة فإنهما يجعلان الجدل أحياناً مجاهدة لا مجادلة . — ولما كان ما يجري هذا

---

(١) ف : والنقض . (٢) ف : العام . (٣) ف : الشر يمين .  
 (٤) ف : المتكلم . (٥) ش : حتى كان المحجّب حافظاً لما يأتي به السائل من المتضادات . (٦) ف : راصداً . ش (على اليمين) : متوقفاً . ش (على الهامش الأيسر) : انتهى .  
 انتهى : ينتظر ، يتوقع ، يرصد ، يحتال ، يروم . (٧) ف : المناكدة .

٢٥ المجرى من الأفاويل إنما ينتفع به في الارتياض والتدرب دون التعليم ، كان

من البين أنه ليس إنما ينبغي أن تنتج الأشياء الصادقة فقط ، بل قد ينبغي

أن تنتج الأشياء الكاذبة أيضا . وذلك أن السائل قد يضع أحيانا أشياء

هي حق فيضطر الذي يكون القول معه إلى فسخه . ولذلك قد ينبغي أن

٣٠ يتقدم فيضع الأشياء الكاذبة . وربما وُضع شيء كاذب ، وكان الوجه يُفسخ

بكذب مثله ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة تسبق إلى ظن

بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُلّف من تلك الأشياء

التي يظنها [٣٢٣ ب] كان أشد إقناعا وأدنى بالقبول . وقد ينبغي لمن أحب

٣٥ أن يكون مصيبا في الانتقال أن يجعل انتقاله على طريق الجدل ، لا على طريق

المرائي ، بمنزلة المتنقل على طريق الهندسة ، كان ما ينتج كاذبا أو صادقا .

فأما أي القياسات هي القياسات الجدلية ، فقد قصصنا ذلك فيما سلف .

(٥) ولما كان الوضع من الشركاء هو الذي يقصد للعقود عن العمل المشترك ،  
(٦)

كان معلوما أن الأمر في الأفاويل يجري هذا المجرى . وذلك أن الأمر الموضوع

فيها هو الشيء المشترك ، إلا فيما كان يجري من المحادلة على طريق المجاهدة ؛ فإنه غير

٤٠ ممكن أن يقبل كل واحد من الفريقين شيئا واحدا بعينه ، لأنه غير ممكن

ب ١٦١ أن تكون الغلبة لأكثر من واحد . ولا فرق أصلا في أن يفعل ذلك في حال

(١) ف : التي لا وجود لها . (٢) ف : التي لها وجود . (٣) ف : النقلة .

(٤) ف : قتلته . (٥) ف : الخميس . (٦) ف : العام .

الجواب أو في حال السؤال . وذلك أن الذي يسأل على طريق المراء طريقته  
في الجدل طريقة خسيصة<sup>(١)</sup>، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب، فإنه لا يعطى  
الشيء الذي يظهر<sup>(٢)</sup>، ولا يأتي ليعلم ما الشيء الذي يريد السائل أن يعلمه .

فقد علم إذن من الأشياء التي قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبيكيت  
للقول في نفسه على الانفراد، وللسائل على مثال واحد . وذلك أنه لا شيء  
يمنع أن يكون القول خسيسا<sup>(٣)</sup> وأن يكون السائل يخاطب المحيب بأفضل  
ما يتبىأ له مخاطبته به . فأما في محاوراة الذين يعتاصون تخليق<sup>(٤)</sup> ألا يمكن الإنسان  
في أول وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريد ويختار، وإنما يؤلفها  
بحسب ما يمكن ويتبىأ .

ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات في حال، والأشياء التي  
في بدء الأمر في أخرى، استعمالا غير محصل ولا مميز، (ولما كانوا إذا  
انفردوا بالقول مع أنفسهم أحيانا قالوا أشياء متضادة، وإذا أنكروا أولا  
أوجبوا أخيرا، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة  
والتي في بدء الأمر)، وجب ضرورة أن تكون هذه الأقاويل رذلة  
خسيصة . والسبب في ذلك هو المحيب، لأنه لم يعط هذه الأشياء وأعطى

---

(١) ف : رذلة . (٢) ف : المستحسن . (٣) ف : رذلا .  
(٤) ف : يعترضون (؟ كلمة غير مقروءة تقترحها كذا) . ش : استحق : يقاومون مقاومة،  
مأخوذة من : يقاوم، بهاند — نقله الفاضل يحيى بن عدى : يتعسرون تعسرا . ونقله ناقل  
آخر — وأصله أنانس — المتصعبين تعصبا .



ما يجرى من الأمور هذا المجرى . — فقد استبان إذن أنه ليس ينبغي أن يكون التبكيت للسائل وللأقويل على مثال واحد .

والتبكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه :

( فالأول ) منها إذا كان [ ١٣٢٤ ] لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجة : لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شيء من الأشياء أصلا ، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبة أو غير مجودة : إما جميعها أو جمهورها . ولا إن زيدت أشياء أو نقصت ، ولا إن حذف بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجة ؛

( والثاني ) ألا يكون القياس ، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سلف<sup>(١)</sup> ، موجهها نحو الأمر الموضوع ؛

( والثالث ) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزداد أو تنقص<sup>(٢)</sup> ، إلا أنها تكون أخس من الأشياء التي يسأل عنها ودون النتيجة في الإحاد . — وذلك أنهم أحيانا يستعملون في القياس أشياء تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس . — وأيضا فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحادا وصدقا من النتيجة ، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب .

---

(١) ف : مقصودا به . (٢) ف : القبول . (٣) ف : يأخذون .

٢٥ وليس ينبغي أن يتمس في جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التي  
يؤتى بها في تبيينها حالا واحدة في الإحماد والإقناع . وذلك أنا قد نجد  
في الطبع في أول وهلة أن من الأشياء المطلوبة ما هو سهل جدا ، ومنها  
ما هو صعب جدا . ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء  
التي هي أحمد ، كان قوله أفضل وأصوب .

فقد وضع إذا وبان التبيكيت للقول في نفسه . والتبيكيت له من حيث  
هو سؤال ليس واحدا بعينه ، إذ كان لا شيء يمنع أن يكون القول في نفسه  
وعلى انفراده مذموما ، وإذا جعل سؤالا كان محمودا أو يكون محمودا ، فإذا  
جعل سؤالا كان مذموما ، لا سيما متى كان تنتجه من أشياء كثيرة محمودة  
صادقة تنتجا سهلا . وقد يكون القول المنتج في حال أحسن كثيرا من القول  
غير المنتج متى كان المنتج قد ينتج من أشياء أخس وكان المطلوب ليست  
هذه حاله ، وكان غير المنتج محتاجا إلى أن يزداد عليه من الأشياء ما كان محمودا  
صادقا ، وإن كان القول غير موجود في الأشياء المزيدة . وما كان من المقاييس  
ينتج الصدق من مقدمات كاذبة ، فن العدل أن يبيك . وذلك أن الكذب  
إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة . فأما الصدق فربما ينتج من الأشياء  
الكاذبة ، وهذا يتبين من كتاب « أنا لوطيقا »<sup>(٢)</sup> . فأما إن كان القول برهانا  
على شيء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة في حال من الأحوال ، فذلك

القول ليس قياساً على تلك النتيجة . وإن كان يخيل<sup>(١)</sup> أنه بهذه [ ٣٢٤ ب ]  
 ١٥ الحال فإنما ذلك تضليل ، لا برهان . — فأما الفلسفي فهو قياس مبرهن .  
 فأما الاحتجاجي فهو قياس جدلي . وأما المغالط<sup>(٢)</sup> فهو قياس مرائي . وأما  
 المشكك فهو قياس جدلي بالنقيض .

فإن برهن شيء من شيئين هما جميعاً مضمون ، إلا أنه ليست حالهما في ذلك  
 ٢٠ حالاً واحدة ، فلا شيء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليه مضموناً أكثر من  
 كل واحدٍ من ذينك الشيئين . وإن كان أحدهما مضموناً ، وكان الآخر  
 لا يجري محراه في ذلك المعنى ، أو كان أحدهما مضموناً والآخر غير مضمون ،  
 فإن الأمر أيضاً في النتيجة يكون في أنه موجود أو غير موجود بتلك الحال .  
 وإن كان أحدهما أكبر من الآخر في ذلك ، فإن النتيجة تتبع الأمر الأكثر .

وقد نجد في القياسات أيضاً هذا الضرب من الغلط : وهو أن يبين  
 ٢٥ بأشياء أكثر ما يتبينه بأشياء أقل<sup>(٣)</sup> ، وهي مع ذلك موجودة في القول :  
 بمنزلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن ، فإنه متى سأل سائل فقال  
 إن كل واحد من الأمور هو أفضل في الوجود من غيره ، لأنه مضمون على  
 الحقيقة ، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء ، إذ كان  
 ٣٠ إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه ، وقد يوجد ظن ما صادقا ،

---

(١) ف : تظهر . (٢) ف : العلى . (٣) ف : المضل .  
 (٤) ف : أطول . (٥) ف : أفصر .

وهو الذى يكون أصح من غيره من الظنون . وقد كنا أعطينا أنه قد يكون ظن ما صادقا، وأنه قد يوجد فى كل واحد من الأمور ما هو أفضل، فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشدّ تحقيقا . فأما من أين أتى الفساد، فإنه أتى من قِبَلِ أنه جعل الشيء الذى منه صدر القول سبباً لأن تَخَفَى العلة ولا يُشعر بها .

## ١٢

### <وضوح الحجة . — فساد الحجة>

والقول الصادق إنما هو فى نحو واحد، وهو الذى فى غاية العموم، متى كان قد نتج نتيجا لا يحتاج معه إلى زيادة فى السؤال . — وأيضا فإن يكون قد قيل على أفضل ما يتبها بأن يوجد فى تبينه الأشياء التى يحصل عنها ضرورة، وأن يكون أيضا منتجا من النتائج . — وأن يكون مع ذلك عادما للشيء الذى هو محمود فى الغاية .

فأما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب : فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك . — ويدعى قياسا مراثيا . —  
والضرب الثانى متى كان منتجا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءا، بمنزلة ما يعرض للذين يبينون للشيء بطريق الخلف . — أو يكون<sup>(١)</sup> منتجا للأمر الموضوع بدءا إلا أنه بغير الطريق الصناعى، وأعنى بذلك متى كانت الطريق

(١) هذا هو الضرب الثالث .

غير طيبة فتوهم أنها طيبة أو هندسية أو جدلية — كان الأمر التابع<sup>(٢)</sup> صادقا أو كاذبا . — والضرب الثالث متى كان [١٣٢٥] متجا من أشياء كاذبة ، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقت كاذبة ، وفي وقت صادقة ، لأن الكذب ينتج دائما من الأشياء الكاذبة ؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف<sup>(٤)</sup> .

فأما القول الكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول في نفسه ، إلا أنه ليس لاحقا بالقائل له دائما ، وإنما هو لاحق في حال غلطه وسهوه : فقد نجد ما يتقبل بذاته أكثر من تقبلنا كثيرا من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التي يظن بها أنها مجودة في الغاية بحسب الإمكان شيئا من الأشياء الصادقة . وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخر صادقة ، لأنه ينبغي أن تكون بعض الأشياء الموضوعة غير موجود الْبَتَّة ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض . فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفي غاية الخساسة ، كانت النتيجة أخس كثيرا من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة . وهذه أيضا بعينها حال القول الذي ينتج نتيجة كاذبة . — فمعلوم إذن أن الفحص الأول عن القول : هل هو بذاته منتج ؟ والفحص الثاني : هل هو صادق أم هو كاذب ؟ والفحص الثالث : من أي الأشياء يأتلف ؟ — وذلك أنه إن كان من أشياء

(١) ف : فظن . (٢) ف : اللازم . (٣) كذا ! وصحته أن يكون

الضرب الرابع . (٤) ف ١١ ص ١٦٢ م ١٠ ، ثم «التحليلات الأولى» ٢٢٢ م ٢

كاذبة ، إلا أنها محمودة ، فهو منطقي . وإن كان من الأشياء التي هي  
الموجودة ، إلا أنها غير محمودة ، فهو خسيس . وإن كان من أشياء كاذبة ،  
وكانت مع ذلك غير محمودة أصلاً ، فمعلوم أنه خسيس <sup>(١)</sup> إما على الإطلاق  
وإما من نفس الأمر .

٣٠

### ١٣

<المصادرة على المطلوب الأول ، والمصادرة على المتضادات>

فأما كيف يُصادر عما يسئل عنه في بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة ،  
فقد قبل ذلك على التحقيق في ”أنالوطيقا“ <sup>(٢)</sup> . وأما على طريق الظن فقد  
ينبغي الآن أن نتكلم فيه : —

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون في بدء الأمر على خمس جهات :

(أولها) — وهو أوضحها — متى صادر عن ذلك الذي ينبغي أن يتبين <sup>(٤)</sup> .

٣٥

وهذا فليس يسهل أن تُوقع المغالطة به في نفسه ، وإنما يمكن أن توقع  
المغالطة به في المتواطئة أسماءها خاصة ، وفي جميع الأشياء التي الاسم لها  
والقول يدلان على شيء واحد بعينه ؛

(والجهة الثانية) متى كان ينبغي أن يبين الشيء جزئياً فصادر على الكلّي

١١٦٣

— مثال ذلك متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد ، فأوجب إيجاباً

(٢) راجع « التحليلات الأولى » م ٢ و ١٦

(١) ف : ردل .

(٤) ف : برهن .

(٣) ف : حسب .

كلياً أن علم المتقابلات واحد . وذلك أنه يتوهم أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مفرداً [ ٣٢٥ ب ] بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره ؛

( والجهة الثالثة ) متى كان ينبغى أن يبين الشيء فى بدء الأمر كلياً فصودر على الجزئى — مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأخرى<sup>(١)</sup> أن يتبين بعضها . فإنه قد يتوهم أيضاً فى هذا أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مع أشياء أخر كثيرة قد صودر عنه مفرداً . وأيضاً متى كان الإنسان يصادر عن الشيء فى حال قسمته إياه — مثال ذلك متى كان ينبغى أن يبين أن الطب هو علم المصح والمرض ، فأوجب تبين كل واحد منهما على حدته . — أو متى قصد إلى أشياء يلزم بعضها بعضاً فصادر عن أحدها<sup>(٢)</sup> . مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر ، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع .

وأثناء المصادرة فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر : فأول هذه الأنحاء أن يصادر عن المتقابلات بممتزلة الموجبة والسالبة . والثانى أن يصادر عن المتضادات التى على طريق التقابل ، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه . والثالث متى كان قد أوجب الشيء كلياً فأتى به فى الجزء على طريق التناقض ، مثال

( ٢ ) ف : يفصل .

( ١ ) ف : فأوجب .

( ٣ ) ف : بعض .

- ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد ، ثم أوجب للصح والمرض ما يخالف ذلك ، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئياً ، ثم رام أن يأتي بالنقيض في الأمر الكلى . — وأيضاً فتى صادر عن ضد ما يلزم ضرورة ٢٠  
عن الأشياء الموضوعة . وأيضاً فتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشئين أعنى اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل .  
والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة ، وبين أن يصادر على الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة ( وذاك ٢٥  
أننا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه في أول الأمر ) ، والخطأ في المتضادات إنما هو في المقدمات من قبل أن بين هذه الأشياء تناسباً .

## ١٤

### < الارتياض في الجدل >

- فأما ما يحتاج إليه في التخرج والارتياض والمعاونة للأقاويل التي تجرى هذا الجرى فقد ينبغي أولاً أن نتعود عكس الأقاويل<sup>(١)</sup> ، لأننا نكون بذلك ٣٠  
أشد استعداداً واتساعاً في مناقضة الأمر المقول ، وتهيئاً لنا أن تأتي في الأشياء السيرة بأقاويل كثيرة . وذلك أن النقص إنما هو تبديل النتيجة مع المقدمات الباقية . وإذا فعلنا ذلك [ ١٣٢٦ ] نقضنا واحداً من الأشياء المعطاة ، لأنه

(١) ف : نقض .



٣٥ يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدمات ،  
إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة .

وينبغي في كل موضع أن نبحث عن الأمر المطلوب : هل هو بهذه  
الحال ، أم لا ؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمسث له النقض في أول  
وهلة <sup>(١)</sup> ؛ فإنك بهذا الوجه تكون مرتاضاً متخرجاً في أن تسأل وتجييب .  
وان لم يكن ذلك مع غيرك ، فمع نفسك .

فأما الاحتجاجات فقد ينبغي أن يختار منها في الأمر الموضوع ما كان  
مقابلاً لبعضه لبعض ، فإن ذلك يسهل لك السبيل — إلى أن تلزم الشيء قسراً —  
غاية التسهيل ، ويُعين أكبر معونة على التبيكيت والنقض متى تسهل للإنسان  
السبيل إلى أن يعلم أن هذا الشيء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك .

وهذه الصناعة ليست بصغيرة . وذلك أنها تعلم الإنسان التحفظ من  
التناقض عند المحاوراة ، وأن يكون مقتدرًا في العلم والفهم الفلسفي على أن  
يتأمل الأشياء التي تلزم عن كل واحد من الأصولين الموضوعين ، بل على أن  
يكون قد تأمله وفرغ منه . والذي يبقَى في الأمر أن يصيب في اختيار  
أحدهما . ويحتاج في ذلك إلى أن يكون جيد الطبع . وجودة الطبع بالحقيقة  
فليست شيئاً غير أن يكون قادراً على حسن الاختيار لما يختار والهرب من  
الكذب . وإنما يقدر على فعل ذلك على سدادٍ مَنْ طَبِيعاً فاضلاً .

وذلك أن الذين<sup>(١)</sup> يحبون مابداً منهم محبة فاضلة هم الذين يتبها لهم اختيار الأمر  
الأفضل .

وقد ينبغي أن تكون عندنا أقاويل عديدة مهياة للمسائل الجدلية التي  
كثيرا ماتعرض ، لاسيا الأوضاع المتقدمة . فإن المسؤول عن أمثال هذه  
الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحيانا عنها وينكر مايدل عليه منها .

وأیضا فقد ينبغي أن نُعدَّ حدود الأشياء المحمودة والتي هي مبادئ<sup>(٢)</sup>  
لتكون مهياة لنا ، فإن القياسات بها تكون .

وقد ينبغي أن نتكلف حفظ الأشياء التي كثيرا ماتعرض<sup>(٣)</sup> للمجادلة فيها .  
وكما أنه قد يتقدم تعلم كتاب<sup>(٤)</sup> « الاسطقات » والارتياض فيه<sup>(٥)</sup> التصرف  
في علم الهندسة والعلم بها ، وفي علم الأعداد أن يكون الإنسان أولا عالما  
بتضعيف [ ٣٢٦ ب ] الأعداد الأول ، متمهرا فيها (إذا كان ذلك من أكبر  
الأعوان في أن يُنحِكم تضيعف سائر العدد ) ، كذلك ينبغي أن يكون الأمر  
جاريا عليه في الأقاويل والمقدمات حتى يكون الإنسان<sup>(٦)</sup> حافظا لها على طرف

(١) ف : الذين . (٢) ف : يقرت . (٣) ف : أوائل .  
(٤) ف : تقص . (٥) كذا في هذه الترجمة ! وصوابه : " تعلم الأصول  
الأولى " ، ولكن يلوح أن المترجم فهم أنه يقصد كتاب " الاسطقات " لافليس في الهندسة ،  
فترجمه هكذا ، ولكن افليس كتب كتاب " الاسطقات " في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ،  
أى بعد وفاة أرسطو بقراءة ربع قرن ، إن لم يكن أكثر . (٦) ف : به .  
(٧) ش : حتى يحضره سائرهما في وقت الحاجة إليه .

لسانه . وكما أنه قد يعنى فى كتب التذاكير أن يثبت فيها المواضع فقط ،  
فيكون ذلك مذكرا بما يحتاج إلى ذكره فى أول وهلة ، — كذلك يثمر لنا  
حفظ هذه الأشياء ، فإنه قد يجعلنا حذافا بالطريق القياسى ، من قبيل أن  
هذه الأشياء إنما تتحول نحو الأشياء المحدودة والمحصلة . وقد ينبغى أن يستعمل  
فى التحديد والمقدمات أيضا الموضوع العامى خاصة ، فإن ذلك عون على القول  
أو الذكر . وذلك أن وجود الأمر المحيط ببيعها والمبدأ العام لها بحال اعتدال  
مما يصعب ويتعدر .

وأیضا فقد ينبغى أن تتعود تفريع القول الواحد أقاويل كثيرة ليتبها لك  
بحسب الإمكان أن تخفى الشيء حتى لا يعرف . وهذا فإنما يتبها متى تباعد  
الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التى يجرى القول فيها . وقد يكون  
من الأقاويل ما هو فى غاية الصعوبة<sup>(٤)</sup> ، وهى الأقاويل التى يمكن أن يعرض  
ذلك فى كلياتها خاصة — مثال ذلك أن علم الأشياء التى فى غاية الكثرة ليس  
واحدا ، لأنك تجد ذلك فى الأشياء المضافة وفى المتضادة وفى الأشياء المتوالية  
على نظام<sup>(٥)</sup> .

وقد ينبغى أن نجعل تذاكير الأقاويل كليا ، وإن كان القول فى الأمر  
الجزئى ، لأنك بهذا الوجه تكون قادراً على أن تجعل الكثير واحدا . وكذلك

(١) ص : تنخوا . (٢) ص : بها . والنصحیح بالأخر فى الهامش .  
(٣) ف : تصير . (٤) ف : الشدة . (٥) ف : النظائر .

ينبغي أن يجرى الأمر في القياسات بإضمار من القياسات البلاغية . وأما أنت ، فقد ينبغي لك أن تجتهد — بحسب طاقتك — أن تهرب من أن تأتي من القياسات بما هو كلى ، وأن تُتَّقدَ دائماً عن الأفاويل لتعلم هل هي مقولة على طريق العموم ، أم لا . وذلك أن جميع الأشياء الجزئية قد يتهيأ أن تبين بياناً كلياً . وقد يوجد في الأشياء الجزئية برهان كلى ، من قبيل أنه ليس يمكن أن ينتج شيء على طريق القياس خلوّاً من الأشياء الكلية .

وقد ينبغي أن يستعمل في الجدل : أما مع ذوى السلامة من الناس ، فالأفاويل الاستقرائية ؛ وأما مع المرتاضين ، فالأفاويل القياسية . وقد ينبغي أن تلمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس ، وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء ، إذ كان كل واحد منهما مرتاضاً فيما يناسب [ ١٣٢٧ ] مذهبه .

وفي الجملة ، إننا بالارتياض في الجدل يتهيأ لنا أن نأتى في الشيء إما بقياس ، أو بنقيض ، أو بمقاومة ؛ وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم : إما الذى يصدر عنا ، وإما الذى يصدر عن غيرنا ؛ والسبب في كل واحد منهما ، لأن القوة في الجدل إنما تصير لنا من هذه الأشياء ، والارتياض إنما يراد

(٢) ف : المتدربين .

(١) ف : الاعناء .

(٣) ف : على .

(١) لاقتناء هذه القوة وليتفع به خاصة في الاستكثار من الحجج وفي المقاومات .  
 وذلك أن الجدل على الإطلاق هو الذي يأتي بالحجج ويقاوم . وتكلف<sup>(٢)</sup>  
 الحجج ليس هو غير أن يجعل الشيء الواحد كثيرا في الغاية ( وذلك أنه ينبغي  
 للذي يكون القول متوجها نحوه أن يجعل الجزئى كليا ) ، وللقاوم أن يجعل  
 الواحد كثيرا<sup>(٣)</sup> ، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسمة أو على طريق  
 التقض<sup>(٤)</sup> ، فيسلم بعض ما يقع السؤال عنه ، ويمنع بعضا .

وليس ينبغي أن يجادل في كل شيء ، ولا يجادل أيضا من اتفق من  
 الناس . وذلك أن الضرورة تدعو في مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون<sup>(٥)</sup>  
 الأقاويل خسيصة . فاما في مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلع ،  
 فن العدل أن يروم استعمال القياس لاحالة . إلا أن ذلك غير لائق . ولذلك<sup>(٦)</sup>  
 قلنا إنه لا ينبغي لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق ، لأنه يلزم من ذلك  
 ضرورة قول ردي<sup>(٨)</sup> . وذلك أن المتراضين في الجدل لا يقدرّون على الامتناع  
 من نزل الكلام على المجاهدة .<sup>(٩)</sup>

- |                     |                   |
|---------------------|-------------------|
| (١) ف : المنازعات . | (٢) ف : يتكلف .   |
| (٣) ص : كثير .      | (٤) ف : الإبطال . |
| (٥) ص : تدعوا .     | (٦) ف : ردلة .    |
| (٧) ف : الصواب .    | (٨) ف : مذموم .   |
| (٩) ف : الجدل .     |                   |

وقد ينبغي أن يكون عتيدا لنا من الأقاويل ما يصح استعماله في الجواب  
عن أمثال هذه الأشياء ، < لا اليقينية > بل الجدلية ، وفي أشياء كثيرة  
غيرها ، وأعني بذلك الأقاويل التي يتعذر وجودها بسرعة .  
[[ تمت المقالة الثامنة من كتاب « طويقا »  
بنقل إبراهيم بن عبد الله . وهي آخر الكتاب .  
قوبل به وصحَّ ]]



# كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ونقل عيسى بن زرعة

ونقل قديم منسوب إلى الناعمي





[ ٣٢٧ ] بسم الله الرحمن الرحيم

”سوفسطيقا“ بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — ، وبنقل أبي على عيسى بن اسحق بن زُرعة ، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمي ، مثبت في كل صفح ما نقله كل واحد ، وغيره ، عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح

نقل أبي زكريا يحيى بن عدى من السرياني بنقل أثانس من اليوناني :

كتاب تبكيت سوفسطائيين لأرسطوطالس

# ١

## < القياس والمغالطة >

٢٠ فاما في التبيكات<sup>(٢)</sup> السوفطائي ، وهذه التي بزي تبكيات<sup>(٣)</sup> ، وهي  
١١٦٤ تضليلات لا تبكيات ، فنقول مبتدئين<sup>(٥)</sup> من الأوائل كالطبيعة<sup>(٦)</sup> .

أما أن هذه هي موجودة قياسات ، تظن<sup>(٧)</sup> إذ ليست — فذلك ظاهر .  
٢٥ وذلك أنه كما أنه قد يكون في هذه الأخران<sup>(٨)</sup> بهام من قبل اشتباه ما ، كذلك

(١) ف : توبخ . (٢) ف : من أجل التوبيكات . (٣) ف : تحسب .

(٤) ف : توبيكات . (٥) ف : أوبان بتدئ . (٦) ف : يحسب الطبيعة .

(٧) ف : أو . (٨) ص : أن بهم .

في الكلم . وذلك أنه هاهذه النية أما هؤلاء فوجوده لهم التي هي حسنة . وأما هؤلاء  
 فيحيون حسنى النية من حيث يتنهون حُبًّا نيةً ويحرقون أنفسهم . وفي الحق  
 أما هؤلاء فمن قبل الحسن ، أما هؤلاء فيرون أنهم زينوا أنفسهم . وكذلك  
 في غير المتنفسة ، وذلك أنه ها ومن هذه أيضا : أما هذه ففضة ، وأما هذه  
 فذهب بالحقيقة ، وأما هذه فليست ، إلا أنها ترى بالحسن <sup>(٣)</sup> — مثال ذلك <sup>(٤)</sup>  
 إنما هذه المجرية فضة والرصاصية فضة ، وأما هذه المصبوغة بالمرار  
 فذهبية . فعلى هذا النحو بعينه والمقاييس أيضا والتوبيخات : أما ذاك <sup>(٥)</sup>  
 فوجود ، وأما ذاك فليس بوجود إلا أنه يرى من قبل عدم الدربة ، وذلك <sup>(٦)</sup>  
 أن هؤلاء غير الدربين من حيث لا دربة لهم ، إنما يرون من بعد . —  
 والقياس هو من أشياء توضع لكى يقال إن شيئا ما آخر من الاضطراب من  
 اللاتى وضعت . فأما التبيكت فهو قياس <sup>(٧)</sup> مع مناقضة النتيجة . وهؤلاء <sup>(٨)</sup>  
 أما هذا فيفعلون ، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو حاد  
 قوى جدا ، وهو الذى من الأسماء ، وذلك أنه لأننا لا يمكننا أن نحصر <sup>(٩)</sup>  
 الأمور إذا تكلمنا خلوا .

٢٠  
١٦٤

٢٥

١٦٥

(١) ف : فيرون . (٢) ف : وهى . (٣) ف : للحسن .

(٤) ف : نسخة أخرى : أما . (٥) ف : هذه الفضة فضة .

(٦) ف : وهذا . (٧) ف : التبيكتات . (٨) ف : هذا .

(٩) ف : يرون . (١٠) ف : التوبيخ . (١١) ف : هو .

(١٢) ف : مشهور .

نقل أبي على عيسى بن إسحق بن زرعة من السرياني

بنقل أثناس من اليوناني

كتاب "سوفسطيقا" ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطالس :

- ٢٠ وأما في التبكيت الذي يظهر السوفسطائيون فعله ، وليس تبكيتاً ،  
١٣٤ بل تضليلاً ، فنبدأ — ونحن للطبيعة مقتدون — بالكلام في المبادئ ونقول :  
إنه من البين أن القياس منه موجود ، ومنه ما يظن موجوداً وليس كذلك .  
٢٥ وذلك أن الشبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد في الأمور الأخر التي يضلنا  
فيها ما لها من المشابهة ، وذلك أن بعض الناس جميل الاعتقاد ، وبعضهم  
يظن ذلك به للعجب بما يجري مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم . والذين  
نسبون إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك  
٢٠ به لما تكلفه من الزينة . ومثل ذلك أيضاً يوجد فيما لا نفس له ، وذلك  
١٦٤ أن منه ما هو فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه ما ليس كذلك ، بل البصر  
(١) ف : يوم . (٢) ص : السوفسطائيين . (٣) ص : تبكيت .  
(٤) ص : تضليل . (٥) ف : الأمور ، الأسباب الأول .  
(٦) ف : تقع . (٧) ص : الأمر . (٨) ش : في نسخة أخرى : له  
ملكة محمودة ( ف : حسنة ) . (٩) ش : للزهو ( ف : لاجب ) على جهة الصيانة  
وأحرفهم ذواتهم . (١٠) ف : يوصفون بالجمال .  
(١١) ش : نسخة أخرى : فاما هذه فوجوده ، وليست مما يسهل ( ف : التحيل ) له الحسى .  
(١٢) ف : الحسى .

يتخيله . مثال ذلك أن الحجارة الفضية والتي تتخذ من الرصاص القلعي منسوبة إلى الفضة ، والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة إلى الذهب ؛ فعلى هذا النحو أيضا يكون القياس والتبكيث : أما ذاك فوجود ، وأما هذا فغير موجود ، بل يظن ذلك به لعدم الدربة ، وذلك أن الذين لا دربة لهم لعدمهم لها كالناظرين من بُعد . فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة يلزم عنها شيء آخر من الاضطراب . والتبكيث هو قياس يتضمن مناقضة النتيجة ، — السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يشعر بهم ، لأسباب كثيرة أحدها قوى مشهور جدا ، وهو الذى يكون عن الأسماء ، ومن قبيل أنا عندما نتكلم إنما أتى بالأسماء ، لا الأمور ،

٢٥

١٦٤

نقل قديم منسوب إلى الناعمي ، ولست أعلم من أى لغة نقله

كتاب أرسطوطالس في « التبصير بمغالطة السوفسطائية » :

الذى ينحوه في هذا الكتاب تبكيث السوفسطائيين الذى يظن أنه نقض للقياس وليس هو في الحقيقة كذلك ، بل هو مغالطة لاحقيقة لها وغير مبطله

٢٠

١٦٤

(١) ف : وما . (٢) ف : نسب . (٣) شر : وكأنهم اعمنون في البعد عن الشيء فتجور أبصارهم . (٤) ف : إذا وصفت لزم ... (٥) ف : نتيجة مناقضة . (٦) ف : هاو . (٧) ف : فى . (٨) ف : فن . (٩) ف : لأنا عندهم (٩) . (١٠) ف : وصف ، عناد — شر : التبكيث توقيف الانسان ( ف : المبكى ) على أنه مخطئ — بحق قال ذلك التوقيف أم يباطل ( ف : بخيلة ) . وتبكيث السوفسطائيين إنما هو بخيلة ( ف : تخيل ) ومغالطة .

للقياس ونبتدىء من أول<sup>(١)</sup> ، إذ النقائص بالطبع ، فنقول : إنه قد يكون قياس صحيحا ، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح — وهذا معروف ٢٥  
من العوام . فكا أنه قد جاز التشبيه في سائر الأشياء ، كذلك يجوز في الكلام .<sup>(٢)</sup>  
من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيدة أخلاقهم [ ١٣٢٨ ] بالحقيقة وآخرون<sup>(٣)</sup>  
متشبهين بهم ، فيجبهم القليل من الأمر فيشغلهم<sup>(٤)</sup> ، وكذلك الصحاء فإن منهم<sup>(٥)</sup>  
صحيحا في نفس محاسن الجمال ، ومنهم من يتخيل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة .<sup>(٦)</sup>  
وكذلك نجد في الأشياء التي لا نفس لها مثل الدنانير والدرهم : فإن منها ٢٠  
ذهبا صحيحا وفضة صحيحة بالحقيقة ، ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيل<sup>(٧)</sup>  
للحس فيشبه الصحيح من الذهب والفضة وهو في نفسه مدخول : إما رصاص  
قلبي ، وإما مموه بالمرداسنج أو ذهب مصبوغ ، وكذلك حال القياس .<sup>(٨)</sup> ٢٥  
والتبكيك الناقض على القياس ، وهو الذي يسمى النكس ، فإن أحدها موجود  
بصحة ، والآخر ليس بالصحة وجوده ، إلا أنه يتخيل لمن لا خبرة له به<sup>(٩)</sup>

(١) نحتها : وليس هو كذلك ، بل هو محال من القول وغير نافضة للقياس ، ونحن  
نحمل ابتداء من أول ... (٢) ف : عند . (٣) ف : لأنه كما أمكن  
الاشباه لكثير . (٤) ف : أمكن ، تبا . (٥) ف : أخلاقهم فاضلة .  
(٦) ف : فيعرض لهم أدنى عارض فيشغلهم . ش : أى فيلتاثون ويخرجون إلى غير الطريق .  
(٧) ف : الحسان . (٨) ص : صحيح . (٩) ف : حقيقة أمره .  
(١٠) مرداسنج أو مرداسنك : حجر متخذ من الرصاص (راجع « عجائب المخلوقات »

للقرظيني ، ص ٢٠٤ ) ، وهو بالفرنسية = argyrite أو litharge  
(١١) ف : الحال في القياس . (١٢) ف بالأحر : نقل آخر : والمباكة فإن  
منها صحيح بالحقيقة ، ومنها ما لا حقيقة له . (١٣) ف بالأحر : ليس معه خبرة بالأموار  
ولا تجربه لها ، فكأنه ينظر إليها من بعد ، فذلك ما ...

ولا تجربة للأشياء، فكأنه ينظر إليها من بُعد، فمن أجل ذلك يشبهه عليه .  
 وإنما القياس بالحقيقة شئ<sup>(١)</sup> تتقدمه أشياء يتولد منها غيرها باضطرار . ١١٦٥  
 فأما التبكيك<sup>(٢)</sup> فإنه قياس مناقض للنتيجة<sup>(٣)</sup> . وقد يفعل السوفسطائيون ذلك  
 وهم لا يظنون أنهم فعلوه لعل<sup>(٤)</sup> كثيرة أحدها لحال<sup>(٥)</sup> الأسماء، وإن كانت لطيفة  
 المأخذ مشهورة في العوام؛ لأنه لما لم يمكن عند لفظنا أن نباشر الأشياء ،  
 بل إنما نستعمل الأسماء

### كتاب أرسطوطالس على «مباكتة السوفسطائيين»

#### ترجمة أخرى :

إننا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي ترى أنها مباكتات ، وإنما  
 هي مضلات وليس بمباكتات ؛ ومبتدئون كالطبيعة من المقدمات الأولى . ١١٦٤  
 ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود ،  
 لكن يظن أنه صحيح . وكما أنه قد يكون في سائر الأشياء الاشتباه ، وأن  
 يلحق الظن فيها من قبيل الاشتباه، كذلك يكون في الكلام أيضا . وقياس  
 ذلك أن من ذوى النيات من له النية الحسنة، ومنهم من يترأى بحسن النية  
 ويفخروها ويموه بإظهار التصاوان . ٢٥  
 ١١٦٤ ب ٢٠

(١) ف بالأحر: قول تقدم فيه أشياء تحجب عنها آخر غيرها . (٢) ف: المباكتة .  
 (٣) ف: قول . (٤) ف بالأحر: لأسباب بعضها .  
 (٥) ف: من أجل . (٦) ف: عند .

## [ ٣٢٨ ب ] نقل أبي زكريا يحيى بن عدى

- من الأسماء ، بل إنما نستعمل الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب  
 ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأشياء بمنزلة ما فى الحسابات التى يحسب<sup>(٢)</sup> ،  
 وهذا غير شبيه . وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكلام فمحدودة ، فأما الأمور<sup>(٣)</sup>  
 فهى غير محدودة فى العدد ، فيجب ضرورة<sup>(٤)</sup> أن تكون الكلمة بعينها والاسم  
 يدل على كثيرين . فنبهوا ما أن هناك أيضا هؤلاء الذين ليسوا حذافا باختصار  
 الحسابات يتبلهون هم منهم ومن العلماء ، فهذا النحو بعينه وفى الأقاويل هؤلاء<sup>(٥)</sup>  
 الذين ليسوا دربين بقوة الأسماء يضللون إذا هم تكلموا وإذا أسمعوا آخرين<sup>(٦)</sup>  
 أيضا . فمن قبل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتركيب الذى يرى وليس  
 بوجود هو موجود . ولأن قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن<sup>(٧)</sup>  
 يكونوا ولا يظنوا ( والسوفسطائية حكمة ترى لا التى هى موجودة ،  
 والسوفسطائية هو الملقب من الحكمة التى ترى ، لا التى هى موجودة ) ،  
 فنعلم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا أنهم يفعلون أفعال الحكماء أكثر من أن  
 يفعلوا ولم يفتروا . وعمل الحكيم هو أنه إذا قال واحدا على واحد لئلا كل<sup>(٨)</sup>  
 واحد يعرفه إما بسبب الذى يعرف فألا يكذب وأن يمكنه أن يبين الذى

(١) ف : كلنا . (٢) ف : تحسبون . (٣) ف : ليس بشبه .

(٤) ف : بالعدد فن الاضطرار . (٥) ف : الكلم . (٦) ف : متدرجين .

(٧) ف بالأحر : ولما كان أناس يقصدون < أن > يخاطبوا حكماء .

(٨) أن يظن هؤلاء . (٩) ف : أعمال .

(١٠) ف : من أجل ، فى .



يكذب . وهاتان<sup>(١)</sup> هـ : أما تلك فبأن يمكنه أن يعطى القول ؛ وأما تلك فبأن يأخذ . فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفسة جنس الكلم التي قيلت ، وذلك أنه هو القصد . وذلك أن مثل هذه القوة هي التي تجعلهم يريدون حكاء ، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة . ٣٠

فأما جنس لكلم كـ هذه موجودة<sup>(٣)</sup> ، ولهذا يشاق الذين يدعونهم<sup>(٤)</sup> سوفسطائيين إلى قوة كهذه ، فعلوم . وأما كم أنواع هذه الكلم السوفسطائية ومن كم عدد تقومت هذه القوة ، وكم هي أجزاء الصناعة<sup>(٦)</sup> وفي هذه الأجزاء المشكلة لهذه الصناعة ، فهي نحن نقول الآن . ٣٥

## ٢

### < أنواع الحجج في المناقشة >

موجود في أن نتكلم أربعة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ، وممتحنة ، ومراثية .

### نقل عيسى بن زرعة

ونقيم الأسماء مقامها في أفاويلنا كالدلائل عليها . وقد يظن أن الذي يعرض للاسماء يعرض مثله للامور كما يخلق الحساب في الحسابات ، غير أن

---

(١) ف : وهذان . (٢) ف : يحسون . (٣) ف : مثل هذه .  
(٤) ص : يدعوم . (٥) ص : مددا . (٦) ف : العلى .

- ١٠ هذا ليس بشبه . ولأن الأسماء وأكثر الكلام <sup>(١)</sup> محدودة <sup>(٢)</sup> ، والمسميات غير متناهية العدد <sup>(٣)</sup> ، فمن الاضطرر أن تكون الكلمة والاسم الواحد <sup>(٤)</sup> بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين . وكما أن هناك أيضا من لم يكن بعمل الحساب ماهرا قد يغلط ويغالطه العارفون بذلك ، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض في الألفاظ للذين لا خبرة لهم بما تدل عليه الأسماء : متكلمين كانوا أو مستمعين <sup>(٥)</sup> . فلهذا السبب ولأسباب أخر سندكرها يكون القياس موجودا . وأما ما يظن تبكيئا فغير موجود . ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم أن يظن حكيما أكثر من إشاره أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه — ما تكون المغالطة <sup>(٦)</sup> حكمة مظنونة ، لكنها غير موجودة <sup>(٧)</sup> . والسوفسطائي وهو الذي له لقب من حكمة نظن <sup>(٨)</sup> موجودة وليست كذلك . ومن البين أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إشارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم . وفصل الحكيم هو أنه إذا حل شيئا على شيء نحو : كل مخاطب أن <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup>
- ٢٠ ... (+) يحتمل أن ينقل ما بين العلامتين على هذه الحكاية : والكلم على كثرتها متناهية محدودة .

- (١) ف : متناهية . (٢) ف : محدودة .  
 (٣) ف : ينبغي أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة .  
 (٤) ف : الأكثر . (٥) ف : سامعين .  
 (٦) ف : العمل . (٧) ف : السوفسطائية .  
 (٨) ف : حقيقة . (٩) ف : والمغالط . — ص : والذي .  
 (١٠) ف : الملقب . (١١) ف : حكم بشي .  
 (١٢) ف : في كل مفاوضة .

يكون بماله من المعرفة يعلم أنه لم يكذب ويمكنه إظهار كذب الكاذب .  
 وهذان الأمران يكون أحدهما بالافتدأر<sup>(١)</sup> على بادئة القول والآخر في استماعه .  
 فيجب إذن على الذين يريدون فعل<sup>(٢)</sup> المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ  
 المذكورة ؛ وذلك أن هذا متقدم للفعل ، لأن يمثل هذه القوة يصيرون  
 متى شأوا إلى أن يظن بهم أنهم حكماء [ ٣٢٩ ] وليس هم كذلك . فاما  
 هل يوجد جنس ما للألفاظ يجرى هذا المجرى وينسبه نسباً إلى مثل هذه  
 القوة القوم<sup>٣</sup> الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر . ونحن نذ الآن  
 آخذون في أن نبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء  
 التي عنها تقوم هذه القوة ، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة ، ونبين مع ذلك  
 أشياء أخر بها كمال هذه الصناعة .

## ٢

### < أنواع الحجج في المناقشة >

وأجناس الألفاظ التي تجرى في المفاوضة أربعة : البرهانية ، والجدلية ،  
 والامتناعية ، والمبرائية .

### نقل قديم

مكان الأشياء كانت أسماء الأشياء دليلاً عليها وعلامات لها . فظننا أنه  
 يعرض للأشياء ما يعرض في الأسماء كما يعرض للتفكرين<sup>(٤)</sup> في الحساب ؛ إلا

(١) ف : بالقوة ، بالامكان . (٢) ف : استعمال .  
 (٣) ف : الأمور . (٤) ف : بين الحساب . (٥) ف : للحساب .

- أن ذلك ليس شبيها بهذا ، لأن الأسماء ذوات نهاية<sup>(١)</sup> ، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية . فأما الأشياء فلا نهاية لعددها . وقد تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين على أشياء كثيرة باضطرار . وكما أن هناك من لم يكن ماهرا بمطارحة الحساب يصير إلى الحيرة في الكلام مع أهل البصر بالحساب ، كذلك يصير في الكلام من لا خبرة له بقوة الأسماء ، فيضل فكره : كان متكلماً أو مستمعا . فلهذه العلة ولتي سنقولها يكون القياس والتبكيك المتعاطيل أنه ، وليس بالحقيقة تبكيكنا . فلما كان أقوام يظن أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهم لو كانوا كذلك لم يظن بهم أكثر من ذلك -- كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وإيست حكمة . والسوفسطائي بعينه معناه أنه مُرَأٍ بالحكمة بتخليه الحكمة وليست حكمة بالحقيقة . ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائي أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهو لم يفعلها ولا يظن به أنه يفعلها . وقد يجوز<sup>(٢)</sup> أن تقول بقول مختصر في كل علم أنه لا يكذب فيما علم ، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه ، وإنما يكون ذلك بشيئين : أحدهما القدرة<sup>(٣)</sup> على الجواب ، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول . فمن أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو

(١) ف : وكثير من الكلم محدود . (٢) مصلحة بالأحرى هكذا : دليل .

(٣) ف : والمباكنة . (٤) ف : مرأى . (٥) ف : بانتهاله الحكمة .

(٦) ف : يعمل عمل الحكمة من غير أن يعملها .

(+ ... +) ش : آخر : والعمل في قول الشيء على الشيء . عند من يعلم ألا يكذب

فما يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه . وهذان الخصلان إحداهما تكون بالقدرة .

- ٣٠ مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذى ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل . وبهذه القوة أمكنهم التصنع بزي الحكمة، لا عن نية منهم لطلبها .<sup>(١)</sup>
- وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا «سوفسطائى» لمن اشتبه<sup>(٢)</sup> مثل هذه القوة . ونحن قائلون كم نوع يكون كلام سوفسطائيين ،<sup>(٣)</sup>
- وكم العدد الذى منه قوام قوتها<sup>(٤)</sup> ، وكم أجزاء صناعتهم . ونقول أيضا فيما كان متمما لصناعتهم فيكون ذلك كاملا .<sup>(٥)</sup>

٢

<أنواع الحجج فى المناقشة>

إن أجناس الكلام فى كل فن منه أربعة : منها جنس تعليمى ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس محاكمة .

نقل يحيى بن عدى [ ٣٢٩ ب ]

أما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المحييين (وذلك أنه ينبغى أن يصدق المتعلم أيضا) ؛ فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات ؛ وأما المتحنة فهى التى يظنها المحييب ويجب ضرورة أن يعلمها الذى يعمل الشكل الذى له العلم بالنحو الذى حدث فى تلك الأنحر . وأما المرائية فهى التى من هؤلاء اللواتى يرين

- (١) ش : أن يروا أنهم حكماء وليسوا كذلك ، لكن يهودون أن يظن بهم ذلك ، وقد ...  
 (٢) ف : فتسمى . (٣) ف : أحب . (٤) ف : <قو> بهم .  
 (٥) ف : تذكر . (٦) ف : ما . (٧) ف : يجب .

مسكورات بنى قياسية . فنى هذه التعليمية والبرهانية قد قيل فى «أنا لوطيقا» ؛  
فأما فى الجدلية والمنتحنة فنى أخر <sup>(١)</sup> . وأما فى المجاهدة والمرايسة فنقول <sup>(٢)</sup>  
الآن .

٣

### < الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى >

فليؤخذ أولا من كم يظن هؤلاء الذين يجاهدون ويمارون فى الكلام .  
وهذه هى خمسة فى العدد : التبيكيت <sup>(٣)</sup> ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد <sup>(٤)</sup> ؛

(١) «أنطويقا» : ٨٠ ف د

(٢) ف : فإننا نقول . (٣) ف : التوبيخ .

(٤) م : قال الحسن بن سوار إن الشيخ أبازكريا رحمه الله أجرى فى هذا الموضع  
السولوقسموس مجرى العجمة . وقد يسبق إلى الظن أنه لم يصب فى ذلك ، لأن السولوقسموس غير  
العجمة فى لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتا لمشهورهم باليونانية . وهذا قوله : قال : العجمة  
هى الخطأ فى لفظ حرف من جملة حروف ، أو فى مخرج النغم ، مثل قولنا : « بيضة » مكان  
« بيضة » : أو مثل قولنا « بيضة » بكسر الباء مكان قولنا « بيضة » .

والفرق بين العجمة وبين السولوقسموس — وهو الخن — أن العجمة كائنة فى الحرف ،  
وأما الخن فهو فى القول . فالعجمة التى تكون فى حرف من جملة حروف : إما أن تكون من نقصانه ،  
مثل أن نقول : « بية » مكان قولنا : « بيضة » ؛ أو عن تبدله مثل قولنا : « بيضة » مكان  
قولنا « بيضة » ؛ أو عن المرات مثل ... (بياض) أو عن زمان مثل ... (بياض) أو عن أزواج  
مثل ... والعجمة تقال أيضا إذا وقع اسم على معنى مخالف لما قد استعمل فى اللغة ، مثل أن يستعمل  
اسم المسورة على المخدة : فنقول فى المخدة ، وهى المرفقة ، مردعة ، وهى المسورة ، أو نسمى  
المسورة وسادة .

١٥ والسولوقسموس<sup>(١)</sup>؛ والخامس أن يصير الذى يكلمه أن يهذى ويهمز : وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مرارا كثيرة، أو ألا يكون موجودا .

[ ١٣٣٠ ] نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

١٦٥ فأما البرهانية<sup>(٢)</sup> فهى التى تجب على المتعلم التصديق ، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المجيبين<sup>(٣)</sup> . والجدلية<sup>(٤)</sup> هى التى تقيس مرارا . والامتحانية<sup>(٥)</sup> هى التى تقيس من الأمور التى بحسب ظن المجيب . ومن الاضطرار أن يكون القائس عالما بذلك لوجود العلم له على نحو ماحدد

= السولوقسموس وهو اللحن : اللحن هو خطأ يكون فى نظم الحروف ويفصل من الأشكال التى تكون فى الأسماء والكلم أن الشكل له علة واجبة وضعت لتكون العبارة عن ذلك القول الذى هو الاسم الذى قبل قبل الشكل جملة . وأما اللحن فليس له علة ، بل ينطق به الناطق جزافا مثل ... (بياض) . واللحن يكون فى القول إما عن زيادة حرف أو عن نقصان حرف أو عن تبديل حرف فى نوع أو جنس أو فى ظرف أو فى تصرف أو فى وجه أو فى زمان أو فى حال أو فى اقتران ؛ إلا أن هذا الرجل أيضا قد قال فيما يتلو ما خططنا (ص : خطيناه) عنه أن القدماء سموا اللحن والعجمة باسم العجمة ، وكان السولوقسموس الآن يسمى بعجمة ، إذ كانت العجمة تقال عليه وعلى العجمة الخاصة .

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيبا فى نقله ، إذ كان كل سولوقسموس بعجمة ، وليس كل بعجمة سولوقسموس .

— سولوقسموس = σολοιζισμός = لحن فى الكلام ، خطأ .

(١) ف : والعجمة .

(٢) ف بالأحر : المبرهنون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون .

(٣) ف بالأحر : والجدليون هم الذين يقيسون مرارا ذائعة .

(٤) ف بالأحر : والممتحنون هم الذين يقيسون .

في مواضع أخر . والمرائية<sup>(١)</sup> هي التي تقيس من الأمور التي نظن مشهورة  
وليس كذلك ؛ ولهذه العلة يتوهم أنها قياسية . فاما التعليمية والبرهانية فقد  
١٠ تكلمنا فيها في « أنالوپيكا » ؛ وقد تكلمنا في الجدلية والامتحانية في مواضع  
أخر ؛ وستكلم الآن في قياسات المجاهدة والمرء<sup>(٢)</sup> .

### ٣

#### < الأغراض الخمسة للمحتاج السوفسطائي >

فلنضع أولا ، كم الأسباب التي من قبلها يظن بهؤلاء أنهم منازعون  
١٥ ممارون<sup>(٣)</sup> - وهذه خمسة ، وهي : التبيكت<sup>(٤)</sup> والكذب ؛ وضعف الرأي ؛  
والعجمة ؛ والخامس أن تصير مخاطبة إلى الهذر والهتار . وهذا هو أن  
يضطره اضطرارا شديدا إلى تكرير القول الواحد بعينه .

#### < نقل قديم >

١٦٥ بفنس الكلام الذي من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلا من خاصة  
أوائل ذلك العلم المستفاد ، لا من<sup>(٥)</sup> حاصل جواب المجيب فيه ؛ ولذلك يجب<sup>(٦)</sup>

(١) ف بالأحر : والمماربون هم الذين يقيسون .

(٢) ف بالأحر : أنهم قاسون .

(٣) « الطوبيقا » م ٨ ف ه (٤) ف : ونحن الآن منكلون .

(٥) ف : المعاندة ، المقاومة . (٦) ف : مجاهدون .

(٧) ف : وملاو الرأي المشهور والتعجب . (٨) ف بالأحر : ومن ...

(٩) ش : يجب على طالب البرهان أن يقر بأوائل الأشياء التي كان منها البرهان لأنها مقر

بها ضرورة .



التقليد<sup>(١)</sup> على المتعلم . وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر محمود  
مناقض للقول<sup>(٢)</sup> . وجنس كلام الامتحان والاختبار لا يكون إلا من الأشياء  
المظنونة عند الحبيب واللاتي يضطر إلى علمها من أراد إيجاد الحكمة كالذي  
فصلنا وجربنا في غير هذا الكتاب . وجنس كلام المباحكة لا يكون إلا من  
أشياء محمودة في ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر من أنها<sup>(٣)</sup>  
كذلك فيما ظهر منها . وقد تكلمنا في كتاب « أناطيقا » - ، وهو  
الكتاب الثالث من كتبنا - في جنس كلام التعليم البرهاني ، وتكلمنا أيضا  
في جنس كلام الجدل والامتحان قبل هذا الكتاب ، وهو الكتاب الرابع :  
« أفود قطيق » . فأما جنس كلام المباحكة<sup>(٤)</sup> والمنازعة فنحن متكلمون فيه  
في كتابنا هذا ، وهو الخامس .

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي >

فلنضع أولا الجهات التي يستعملها هؤلاء الذين يشغبون ويمسحكون  
بكلامهم وهي خمسة عددا : أولها التبيكيت<sup>(٥)</sup> ، والثانية الكذب ، والثالثة

(١) ف : التصديق . (٢) ف : رأى

(٣) ش : أوائل الجدل من الآراء المحمودة المناقضة لقول المجادل ( ف : الخصم ) .

(٤) ف : إلا أنها كذلك في ظاهر الأمر . (٥) ف : المشاغبة .

(٦) ف : المباينة .

ضعف الفهم لما يدخله من شكوك<sup>(٢)</sup>، والرابعة العجومة<sup>(٣)</sup>، والخامسة الهذر والهتار - وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشُّبّه والتّويه لا بالحقيقة . فغايتهم أولاً أن يكونوا مبكّنين في ظاهر أمرهم ؛ وثانياً أن يروا أن المتكلم كاذب وأن يروا الكذب ؛ وثالثاً أن يضعفوا الفهم ويقودوا إلى الشك وقلة اليقين ؛ ورابعاً أن يضطروا المتكلم إلى العجمة بحرف يأتون به فيبقى المحيب فيه مستعجماً عنه ؛ وخامساً تكرير الكلام بالهذر والهتار .

#### ٤

### < التبكيت في القول وخارج القول : التبكيت في القول >

وأنواع التبكيت على جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجاً من الكلمة . فاللآتي<sup>(٦)</sup>

(١) ش : يعنى أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتعلم من الشكوك .

(٢) ف : يدخل عليه من الشكوك .

(٣) ف : الاستعجام .

(٤) ش : أن يروا أنهم قد بكتوا .

(٥) ف : يسوقوا .

(٦) ش : في نسخة أخرى : وأنواع المباكنة نوعان : منها من الكلمة ، ومنها من خارج

الكلمة ؛ والأشياء التي ...

(+) هذه الأسطر المعلم عليها معناها في النقلين الآخرين في الصفح الآتية .

[ ٣٣٠ ب ] نقل يحيى بن عدى

بل يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا أنهم  
يكتون . وأما الثانية فإن يثبتوا شيئاً كاذباً . وأما الثالثة فإن يسوقوا إلى  
ضعف اليقين . وأما الرابعة فإن يعملوا سولوقيساً، والسولوقسموس هو أن  
يصير بالمحجب بالكلمة<sup>(١)</sup> إلى أن يلفظ بلفظ مجهول . وأما الأخيرة فإن يقول  
واحداً بعينه مرات كثيرة .

٤

<التبكيك في القول وخارج القول : التبكيك في القول>

وأما التبكيك نحوان : أما هذا فن القول ، فأما هذا فخارج عن  
القول . وهذه التي تحدث الوهم من القول واللفظ هي في العدد ستة —  
وهذه هي : اتفاق الاسم، والمرء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم، وشكل  
اللفظة . ومصداق هذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شيء آخر في الأسماء  
والكلم والذي هو هكذا يدل على واحد بعينه .

أما الأقاويل اللواتي من اتفاق الاسم فهي كهذه : مثال ذلك الذين  
يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون . وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتي يتحدثن

(١) ف : لكن . (٢) ف : يحسبوا .

(٣) ف : يفعلوا . سولوقيس = سولوقسموس = σολοικισμός

(٤) ف : بالقول .

بهن من الأفواه . وذلك أن «يتعلموا» هي اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف  
إذا استعمل العلم ، ولأن يقيس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات هذه اللواتي  
تجب خيرات ، والشرور تجب . وذلك أن التي تجب مُثناة : الضرورية التي  
٣٥ تعرض كثيرا في الشرور (فإنه موجود شر ما ضروري) ، والخيرات تقول إنها  
واجبة . وأيضا أنه بعينه قاعد وقائم معا ، ومريض وصحيح . وذلك أن الذي  
١١٦٦ كان قائما قام ، والذي كان صحيحا صح ، وكان قائما الذي هو قاعد ، وكان  
صحيحا الذي هو مريض . وذلك أن المريض أي شيء <sup>(١)</sup> كان أن يفعل أو أن  
يفعل ليس يدل على واحد ، لكن حينما على الذي هو مريض ، وحينما على  
الذي مرض قبل لكن كان صحيحا الذي هو مريض ، والذي كان مريضا أيضا  
هو صحيح ليس هو مريضا ، لكن الذي كان مريضا ، لا الآن ، لكن قبل .  
٥

### نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

فإذا ما أن يفعلوا هذه الأشياء ، أو إن لم يفعلوها يظن أنهم قد فعلوا واحدا  
منها . وذلك أن أكثر ما يؤثرون أن يظن بهم أنهم قد بكتوا . وثانيا  
أن يظهروا كذب قول ما . وثالث أن يصيروا بالمخاطب إلى خلاف الرأي  
المشهور . ورابعا أن يستعجموا <sup>(٨)</sup> والعجمة هي أن يجعل المجيب من قبل  
٢٠

(١) ف : منها . (٢) ص : مريض . (٣) ف : أول قصدم

(٤) ف : والثاني . (٥) ف : والثالث . (٦) ف : ضف الرأي .

(٧) ف : والرابع . (٨) ف : أي أنهم يشنون أن مكلمهم هو ذا تجرى أقاويله

على خلاف ما استعملت اللغة تلك الأقاويل .

اللفظة أعجمي اللفظ . والآخرو أن يكون القول الواحد بعينه مرارا كثيرة .  
 وأنحاء التبكيث هما نحوان : أحدهما من القول<sup>(١)</sup> ، والآخرو خارجا عن القول<sup>(٢)</sup> .  
 وأقسام النحو الكائن عن القول<sup>(١)</sup> التي عنها تكون الشبهة عددها ستة ، وهي ٢٥  
 هذه : أحدها الاتفاق في الاسم ، والمرء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم<sup>(٤)</sup> ،  
 وشكل القول . وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس . وهذا يكون  
 إذا أخذ شيئا ما أخذنا مختلفا وواحدا بعينه في الأسماء والكلم فلم تكن دلالاته  
 واحدة بعينها . — والمثال على الألفاظ التي هي أسماء متفقة هو كقولنا : « هؤلاء<sup>(٥)</sup>  
 يتعلمون » ، « هؤلاء يعلمون<sup>(٧)</sup> » . وذلك أن التي يلفظ بها هي التي يتعلمها  
 النحويون ، فإن لفظة « يتعلمون » اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف  
 عند استعمال العلم ويدل على اقتباس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات ، والأمور<sup>(٨)</sup>  
 الواجبة خيرات . والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على ٣٥  
 جهتين : أحدهما الضروري الذي يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور ، لأن

- 
- (١) ف : في اللفظ . (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : الاشتباه .  
 (٤) ش : من « التعجيم » — الذي هو الشكل والنقط ؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم  
 منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكل الواحدة أو بشكليات مختلفة .  
 (٥) ف : مشتركة . (٦) ش : مثل هذا بعينه يعرض في لفظة « ماشي » ،  
 فإنه يقال على من هو ذا يمشي وعلى من شأنه أن يمشي . فأما لفظة « يتعلمون » فإنما تكون حالها  
 على ما زكن في اليوناني . (٧) ف : بالأحر : ويعرفون .  
 (٨) ش : إذا استعملت المعرفة .  
 (٩) ف : الواجبات .

بعض الشرور ضرورى . وقد نقول فى الخيرات إنها [ ١٣٣١ ] واجبة .  
 وأيضا الشئ الواحد بعينه معا : قاعدا وقائما ، ومريضا وصحيحا . وذلك  
 أن الذى كان قائما يقوم<sup>(٢)</sup> والذى كان صحيحا هو صحيح ، والقائم هو الذى  
 كان قاعدا ، والصحيح هو الذى كان مريضا ، وذلك أن قولنا :  
 « مريض » : فاعلا كان أو منفعلا ، ليس يدل على شئ واحد ، لكنه  
 يدل أحيانا على الذى هو مريض ، وأحيانا على الذى كان فيما مضى مريضا ،  
 لكن المريض والذى كان مريضا هو الآن صحيح ، والصحيح ليس هو  
 المريض ، بل الذى كان مريضا ، لا فى هذا الوقت ، لكن فيما سلف .

### نقل قديم

مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستة عدداً : أولها  
 اشتراك الأسماء<sup>(٦)</sup> ، والثانى الشك<sup>(٧)</sup> فى الكلام ، والثالث تركيبه ، والرابع تجزئته  
 (١) ش : لفظة « واجب » مشتركة تدل على ما يوجب الاصطلاح وعلى ما توجبه الطباع .  
 وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة ، وقد تكون عن الاصطلاح  
 مثل عقوبات الخبثين . (٢) ش : قام قائم ، والذى يقوم هو القاعد ، والذى كان  
 صحيحا هو المريض . (٣) ش : أولا . (٤) ف بالأحر : وقد يصح ،  
 لا الذى هو مريض . (٥) ف بالأحر : ليس الآن .  
 (٦) ش : مثال (ف) وتحقيق ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة ، والأخرى فى اشتراك  
 اسم ، مثال ذلك أن يقول : القتل واجب ، والذى يجب ينبغى أن يفعل ، فالقتل ينبغى أن  
 يفعل . فالمقدمة القائلة : « القتل واجب » هى باشتراك الاسم ، لأن الذى يجب فيه القتل  
 إنما هو قتل القاتل ، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب . أما المقدمة القائلة : « فالواجب  
 ينبغى أن يفعل » فصادقة لا شك فيها . (٧) ف بالأحر : المشاغبة فى الكلام .

- وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة الكلام وشكله . وتحقيق ذلك أنا نكرر الكلام والأسماء مرارا بأعيانها فلا ندل بها على شيء واحد . فالكلام الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك إنما العلماء<sup>(٢)</sup> بالنحو يعلمون<sup>(٣)</sup> وإن الذى أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون<sup>(٤)</sup> . فالتعليم اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه ويستنبط ، وعلى الذى يستفيد ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذلك استعمال العلم واتخاذ . وكقولك إن الضرر خير ، والخير قد ينبغى أن يكون ، فالضرر إذا ينبغى أن يكون . وقولك « ينبغى » على جهتين : إحداهما الواجب الذى يعرض كثيرا من فنون الضرر والشرور ، فقد يكون شر باضطرار . والجهة الأخرى أن الخير ينبغى أن يكون غير مدافع . ونقول أيضا فى الشيء الذى بعينه إنه كان قاعدا وقائما ، وصحيحا ومريضا ، والذى كان قائما « قام » ، والذى كان صحيحا « صح » ؛ ولم يقم إلا القاعد ، ولم يصح إلا المريض . فأى شيء فعل المريض أو فعل به فليس يدل على شيء واحد إلا أن يلحق بذلك شيء كان فعله إذا كان مريضا أو إذا كان صحيحا أو إذا كان قائما أو إذا كان
- ٣٠
- ٣٥
- ١ ١٦٦

---

(١) ف بالأحر: هيئة . (٢) ش : نقل آخر: مثل قولك يتعلم للعلم ، متعلمو النحو يتعلمون ما يتلى بالأفواه . وقولك : « يعلمون » اسم مشترك يقع على الذى يفهم ، وبدل إذا استعمل العلم ، وعلى الذى يستفيد العلم . (٣) ف : يتعلمون . (٤) ف : يتعلمون . (٥) ف . من نفسه . (٦) ش : والذى ينبغى خير (٧) ص : أحدهما . (٨) ص : قائم . (٩) ص : صحيح .

- قاعداً . فالفعل من المريض يدل أحيانا على فعل المريض اليوم ، وأحيانا على فعل مريض كان مريضا قبل اليوم ؛ ويسمى صحيحا متى نقه من مرضه ، ويسمى صحيحا من ليس له عهد بمرض . فهذا ومثله من اشتراك الأسماء .

### [ ٣٣١ ب ] نقل يحيى بن عدى

- فأما من المراء فأمثال هذه ألا يريدون أن يأخذوا للحراب ، وأترى الذى يعرف الإنسان يعرف . وذلك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على الذى يعلم والذى يُعلم يعلم ؛ وأترى الذى يبصر إنسان هذا يبصر وهو يبصر عمودا ، والعمود إذا يبصر . وأترى الذى أنت قلت إنه موجود هذا هو أنت ، قلت إن الحجر موجود ؛ أنت إذن قلت إنك حجر . وأيضا يوجد الذى هو ساكت يتكلم ، وذلك أنها مثناة ، وهى أن الذى وسأكت يتكلم وأن الذى هو قائل يسكت واللواتى يقلن .

- والأنحاء التى من اتفاق الاسم ومن المراء هى ثلاثة : أحدها متى دلت الكلمة أو الأسم بالحقيقة على كثيرين — مثال ذلك : تمر ، كلب . والآخر متى كنا معتادين أن نقول هكذا . والثالث متى كان إذا ركب يدل على كثيرين ؛

(١) ش يقال : « صحيح » لذى كان مريضا ( ص : مريض ) وصح ، ولذى لم يعرض قط ؛ ويقال قاعد لذى كان قائما ( ص : قائم ) ولذى هو مقعد منذ أول عمره .

(٢) ف بالأحر : من . (٣) ف : وأمثاله . (٤) ص : إلى .

(٥) ف : أتاه .



فإذا فصل على الإطلاق — مثال ذلك أن يعرف<sup>(١)</sup> المكتوبات، وذلك أن كل واحد إن عرض يدل على واحد الذى يعرف، والمكتوبات . فأما إنباؤها<sup>(٢)</sup> فعلى كثيرين : إما أن المكتوبات لها علم وأما المكتوبات هن لآخر .

٢٠

أما المرء واتفاق الاسم فهما من الأنحاء التى كهذه . فأما من التركيب فأمثال هذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس أن يمشى<sup>(٥)</sup> ، والذى لا يكتب أن يكتب . وذلك أنه ليس يدل على معنى واحد بعينه إن قال إنسان إذا قسم<sup>(٦)</sup> وإذا ركب إنه يمكن الجالس أن يمشى والذى لا يكتب أن يكتب . وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وإن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلم الآن المكتوبات إن كان يتعلم اللواتى تعلم<sup>(٧)</sup> ، فأيضاً الذى يمكنه أن يأتى بواحدة فقط يمكنه أن يأتى بكثيرة .

٢٥

٣٠

فأما من القسمة فالخمسة هى اثنان وثلاثة ، أفراد وأزواج ، والأكثر مساوٍ — ومثل هذا . وأيضاً إن فى القول إذا قسم وركب مش<sup>(٨)</sup> فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه — مثال ذلك لم أنا لك جعلت عبداً وأنت حر .

٣٥

(١) ف : يعلم . (٢) ف : كلامهما . س : أنباها .

(٣) ف : معرفة . (٤) ف : أن . (٥) ف : الذى هو جالس .

(٦) ف : فصل . (٧) ف : تعرف .

(٨) عامى : صوابه : ليس . (٩) ف : صرت .

## نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

- فأما التي من المراء فتكون على هذا النحو : « يريدون للقاوم<sup>(١)</sup> لي يأخذون » . و : « أترى الذى يعلمه الإنسان فذاك يعلم » — وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دالا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم . و : « أترى الذى يبصره الإنسان فذاك يبصر ؟ » و « هو يبصر<sup>(٢)</sup> العمود<sup>(٣)</sup> » ؛ « فالعمود<sup>(٤)</sup> إذن يبصر » . و : « أترى الذى قلت إنه موجود أنت هو الموجود ؛ وأنت قلت إن الحجر موجود ؛ فأنت إذن قلت إنك حجر » . وأيضا القول بأن « الساكت يتكلم » ، يفهم منه معنيان : أحدهما أن الساكت يتكلم ، والآخر أن المتكلم يسكت . وهذه هي الأشياء التي يتكلم بها .
- فالأنحاء التي تكون من اتفاق<sup>(٥)</sup> الاسم والمراء ثلاثة : أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معانٍ كثيرة — مثال ذلك : النسر والكلب . والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة . والثالث عندما يكون القول إذا رُكِبَ دل على كثير ، وإذا فُصِّلَ دل على واحد ، مثال ذلك قولنا : معرفة<sup>(٦)</sup> الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظتي الكتابة<sup>(٧)</sup> والمعرفة قد عرض أنها تدل على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر

(١) أى يتنون لى أسر العدو . (٢) ف : يراه .

(٣) ف : فهو يرى . (٤) ف : يرى . (٥) ف : الذى يوجد .

(٦) ش : يعنى أن التي يسكت المتكلم عنها هي التي من شأنه أن يتكلم بها .

(٧) س : نسخة : وإنما يسك عن الأشياء التي تقال . (٨) ف : اشتراك .

(٩) ف : كثرة . (١٠) ف : علم . (١١) ف : العلم .

من واحد ، لأنه يدل إما على أن الكتابة معرفة ، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر .

[ ١٣٣٢ ] والمراء واشترك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء . —  
وأما المواضع التي من التركيب فتكون على هذا النحو : مثال ذلك : قد  
يمكن الجالس أن يمشى ، والذي لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه ليس دلالة  
القول إذا قيل بغير تركيب وإذا ركب فقول : الجالس يمكن أن يمشى ، والذي  
لا يكتب أن يكتب — واحدة بعينها . وكذلك يجرى الأمر إذا ركبت ،  
مع أن الذي ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أن له قوة  
إذا كان ليس يكتب على أن يكتب وإن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب  
على أن يكتب ، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون يتعلم ما يعلم <sup>(١)</sup> . وأيضاً  
الذي يمكنه أن يأتي بشيء واحد فقط يمكنه أن يأتي بأشياء كثيرة .

٢٥

٣٠

وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان <sup>(٢)</sup> وثلاثة ، وأزواج وأفراد ، وأن  
الأكبر مساوٍ ، وما يجرى هذا المجرى . وأيضاً فإن القول إذا قصد به شيء <sup>(٣)</sup>

٣٥

(١) ش : كان المفهوم أولاً مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شيء من الأشياء . وإن  
لم يكن له ؛ فلما حذف من جملة القول معنى « يمكن » كان المفهوم بعد ذلك أن الذي لا يكتب  
يكتب والذي لا يعلم يعلم ، فبازم من المفهوم الأول والثاني أن يكون يتعلم ما يعلم ، وهذا محال ،  
بين به اختلاف المفهومين بإضافة : « يمكن » وحذفه ، لأن الأول كان أنه يحسن الكتابة  
لأنه ليس يكتب الآن ؛ والثاني أنه هو ذا يتعلم . فإن أخذنا جميعاً شيئاً واحداً لم أنه يتعلم ما يعلم .

(٢) ص : اثنين . (٣) ص : مساوٍ .

فليس يُظَنُّ به دائماً إذا فصل وربَّ أنه يدل على معنى واحدٍ بعينه ، مثال ذلك أنا جاعل لك عبداً وأنت حر .

### نقل قديم

والشك في الكلام كقولك : الشيء الذي يعرف الإنسان هو يعرف ،

والإنسان يعرف الحجر ، والحجر إذاً يعرف . فإن قولك : « يعرف » قد يقع

على العارف وعلى المعروف . وأيضاً الشيء الذي يراه الإنسان هو يرى <sup>(١)</sup> ،

والإنسان قد يرى الأسطوانة ، فالأسطوانة إذن ترى . وأيضاً ما قال <sup>(٢)</sup> ،

الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ؛ والإنسان قال حجر؛ فهو إذن حجر . وأيضاً

ما قلت فيه إنه قد تقول في نفسك إنك بمثل ما قلت فيه فقد تقول في الحجر

إنه ، فأنت حجر لا محالة . وأيضاً كقولك : هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم ؟

— كان ذلك على جهتين : أحدهما على صمت المتكلم ؛ والآخر على

انقطاع الكلام <sup>(٣)</sup> .

وقد يكون أيضاً من اشتراك الأسماء والتشكيك <sup>(٤)</sup> ثلاثة أنحاء <sup>(٥)</sup> : منها إذا

كان الاسم والكلمة يدلان بالكثير على الحقيقة كقولك : عُقاب ، كلب .

ومنها إذا قلنا ما جرت عليه عادتنا . ومنها ما إذا كان مركباً مؤلفاً دل على <sup>(٦)</sup>

الكثير ، وإذا كان مفترقاً على غير تأليف دل على مبسوط <sup>(٧)</sup> من الأمر مرسل <sup>(٨)</sup>

(١) ف : يبصره . (٢) ف : فذلك يبصر . (٣) ف : امتناع .

(٤) ف : المشاغبة . (٥) ص : ثلاث . (٦) ف : شاهين .

(٧) ص : فنا . والتصحيح بجوارها بالأمر . (٨) ف : مفردا .

(٩) ف : واحد .

٢٠ كقولك : علم الكتابة . فكل واحد من هذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت : « علم » ، وإن قلت : « كتابة » . فإذا اجتمعما دلا على الكثير ، إما أن ينبت للكتابة علم ، وإما أن الكتابة<sup>(١)</sup> للكاتب . — فالتشكيل والاشتراك في الاسم إنما يكون من هذه الأنحاء . وقد يكون من التركيب والتأليف  
٢٥ أنحاء<sup>(٢)</sup> غيرها كقولك : قد يستطيع الجالس أن يمشي ، ومن لا يكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هذين القولين بحال واحدة إذا كان القول مؤلفا أو مفترقا . وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دللت على أن له قوّة على الكتابة في الوقت الذي لا يكتب ، وعلى تعليم الكتابة واستفادتها في الوقت الذي لا يعلم . ومما يشبه ذلك أن نقول إن الذي يستطيع أن يأتي بشيء واحد قد يستطيع أن يأتي بالكثير . فهذه الأنحاء التي تكون من تأليف الكلام وتركيبه .

(١) ش : إذا قلنا أن للانسان علم الكتابة فقد يجوز أن يكون معناه (ص : معناك) أن للكتابة علما (ص : علم) أضفته إليها كقولك : الإنسان مال ، فأوجبت ذلك العلم للانسان ، أو تكون قلت أن للانسان علم الكتابة ، تعني أنه عالم بالكتابة .  
(٢) ف : غير هذه .

(٣) ش : مثل قولك : قد يستطيع الجالس أن يمشي ، فيجوز أن يقول : إنما عينا أنه يمشي وهو قاعد ؛ ويجوز أن يقول إن له أن يمشي بالقوّة . فكذلك في الكتابة ، إلا أن الكلام في الكتابة أكثر تقديما (ص : تقسيم) ، لأنك تقول إنه يستطيع الذي لا يكتب أن يكتب ، فيعني أن الذي لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب ، أو يقول وهو قد يعلم الكتابة ، إلا أنه في ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه يستطيع إذا أراد أن يكتب ؛ ونقول يستطيع الكتابة الذي لا يكتب أن يكتب — يعني الذي لا يحسن الكتابة أن يتعلّمها فيكتب إذا تعلّم .

وتقول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة ، أزواج  
وأفراد ؛ ويقال الأكثر مساو لمثل هذا العدد ولا أكثر منه قليلا . وليس  
مافضل من الكلام ثم ألف كانت دلالته واحدة وإن ظن به ذلك . وتقول :  
أنا صيرت الأحرار عبيدا .

[ ٣٣٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

رأى من رجال خمسين مائة قتل الممدوح أخيلوس<sup>(٤)</sup> .

فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعل القول في الأفاويل دون<sup>(٥)</sup> الكتابة<sup>(٦)</sup>  
وما كتبوا من المكتوبات وفي الأشعار ، مثال ذلك أن أفرادا قد يقومون  
لأوميروس لدى الذين يؤجخونه على أنه قال شناعة أنها لا تقتل بالمطر  
فيحلونه بالتعجيم بأن يقولوا لا بالثقليل ؛ وفي رؤيا أغاممن أن ليس زاوس  
نفسه قال : إنا نعطيه أن يأخذ<sup>(٧)</sup> المجد ، لكنه إنما أمر الرؤيا أن تعطى .  
فهذه اللواتي كهذه هي من التعجيم .

فأما اللواتي تعرض من شكل القول فتى لم يفسر هو بعينه على هذا  
النحو بعينه — مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكرا والمتوسطات

(١) ص : مساوى . (٢) ش : في نسخة أخرى : في كل حين دلالة .

(٣) أى قتل الممدوح أخيلوس مائة رجل من خمسين .

(٤) ف : الممدوح ، الماجد . (٥) ف : الكلمة .

(٦) ص : ذوى الكتابة وكتبوا .

(٧) ف : الحمد ، المدح .

الآخر من هذين ، أو أيضا الكيفي كيا والكي كيفيا أو الفاعل المنفعل<sup>(٢)</sup>  
أو الموضوع الذي يفعل<sup>(٣)</sup> وهذه الأخر كما قسمت<sup>(٤)</sup> أولا . وذلك أن مثل هذا  
الشيء هو الذي ليس هو من اللواتي يفعلن ، يدل بالقول على أنه من اللواتي<sup>(٥)</sup>  
تفعل شيئا — مثال ذلك الذي هو صحيح<sup>(٦)</sup> والذي يقطع<sup>(٧)</sup> والذي ينقض<sup>(٨)</sup> ينقض<sup>(٩)</sup> ينقض<sup>(٩)</sup>  
تقال على مثل واحد بعينه في شكل القول على أن ذاك يدل على كيفما وكيف  
هو موضوعا . فأما هذا فعلى أنه يفعل شيئا . وعلى هذا النحو بعينه  
في الآخر .

فالتبكيئات من القول هي أمثال هذه المواضع . — فأما التضييلات الخارجة<sup>(١٠)</sup>  
عن القول فأنواعها سبعة : أما الأول فمن الأعراض . وأما الثاني فإن  
يقال على الإطلاق أولا على الإطلاق ولكن في شيء ، أو أين ، أو متى ،  
أو بالإضافة إلى شيء . والثالث الذي من الجهل بالتبكيئات . والرابع الذي  
من التي تلزم . والخامس فإن يأخذ الذي من البدء . والسادس أن يضع  
لا كعلة كعلة . والسابع أن يجعل<sup>(١٣)</sup> مسائل كثيرة مسألة واحدة .

- |                     |                     |
|---------------------|---------------------|
| (١) ف : الذي يفعل . | (٢) ف : الذي يفعل . |
| (٣) ف : الفاعل .    | (٤) ف : فصلت .      |
| (٦) ف : الفاعلات .  | (٥) ف : قبل .       |
| (٨) ف : وأن يقطع .  | (٧) ف : هوذا يصح .  |
| (١٠) ف : من .       | (٩) ف : وأن سمص .   |
| (١٢) ص : فالثالث .  | (١١) ف : مطلقا .    |
|                     | (١٣) ف : بصير .     |

## < التبكيئات التي خارج القول >

فأما التضييلات التي من العَرَض فهي متى أهل للأمر نفسه ما هو موجود للعرض على مثال واحد . وذلك أنه من قبل ... .

نقل عيسى بن زرعة

(١) وأما من الخمسين الرجل فقتل المحمود أخيلوس مائة .

وأما الموضع الذي من التعجيم فليس يسهل على المتكلم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة . بل هو فيما يكتب وفي الشعر خاصة ، (٢) مثال ذلك أن قوما يستدون أو ميروس عند اللائمين له كأنه قد قال منكرا عند قوله : (٣)

(١) ش : نقل تاوفيل : والذي بقى من الخمسين رجلا أخيلوس الخير .

(٢) ش : في نقل تاوفيل : وأما في التعجيم فإن الذي يكون خارجا عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدل هينا ، بل في الكتب والمكثيرات — بمنزلة ما يعضده قوم لأميروس عند اللائمين له كأنه قال قولا شعا أن إما تلك وليس يوافق للانحلال بالمطر ، وذلك أنهم يحلون هذه الشبهة بالتعجيم بأن يبدلوا لفظة « ليس لا » بلفظة حيث ، أعني : « بحيث يوافق للانحلال بالمطر » — بإبدالهم التعجيم ، إذا يكون أجود ، أو قدّموا به التعجيم الذي يكفله ولفظه مكتوب فلان ... (كتمان غير واضحتين) ليس يحصل أيضا شكلة مخففة لا وأما التي تكون عن التعجيم فهي أمثال هذه (هذه التعليقة مكتوبة بالأحمر وقد بهتت بحيث صارت لا ترى إلا بصعوبة كبيرة) .

(٣) ف : على أكثر الأمر .

(٤) « الإلياذة » الشيد ٢٣ البيت رقم ٣٢٨ راجع ما يقوله أرسطو في « الشعر »

ف ٢٥ ص ١٤٦٢ م ٢٥ حيث ينسب الخطأ إلى هيامس الناسوسي .



« ليس يعفن بالمطر » ، و يحلون ذلك بالتعجيم بأن يحولوا لفظة « ليس » مثقلة جدا . وكذلك ما في رؤيا أغا ممن من أن ليس زاوس هو الذى قال إنا نمنحه الحمد ليحصل له ، <sup>(٢)</sup> إلا أنه أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك .

فأمثال هذه الأشياء هي التي تكون عن التعجيم . والأشياء التي تعرض من شكل القول هي التي الواحد بعينه منها ليس يعبر عنه على جهة واحدة ، <sup>(٣)</sup> مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث ، أو بالذي ليس بمذكر ولا مؤنث ، وبأن يوصف أيضا ما من الكيفية <sup>(٥)</sup> بالكيفية <sup>(٦)</sup> أو من الكمية <sup>(٧)</sup> بالكيفية <sup>(٨)</sup> أو الفاعل بأنه متفعل أو الموضوع بأنه فاعل . وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها <sup>(٩)</sup> بدءا . وذلك أن ما يجري هذا المجرى يكون عند ما يوجد شيء ليس من الأشياء التي تفعل فيجعل القول الدالّ عليه كالدالّ على شيء من الأشياء الفاعلة بمنزلة <sup>(١٠)</sup> القول القائل الصحيح فإنه سببه في شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الداني ، وإن كان ذلك إنما يدل على كيف ما وكيف يضع الذي يفعل شيئا ما . وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأخر .

- |                     |                          |
|---------------------|--------------------------|
| (١) ف : المجد .     | (٢) تحته : بل إما .      |
| (٣) ف : يفسر .      | (٤) ف : يجعل .           |
| (٥) ف : الكيفي .    | (٦) ف : كبا .            |
| (٧) ف : الكمي .     | (٨) ف : كيفيا .          |
| (٩) ف : القابل .    | (١٠) ف : ما قسمها أولا . |
| (١١) ف : مثال ذلك . |                          |

- ٢٠ فهذه هي التبكيئات التي في القول ؛ ووجودها يكون من أمثال هذه  
المواضع . — وأنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة : فالأول المأخوذ  
من الأعراض ؛ والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق ، أو ليس على  
الإطلاق ، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة . والثالث يكون  
من عدم العلم بالتبكييت [ ١٣٣٣ ] . والرابع الذي يكون من اللوازم .  
والخامس من الأمور المأخوذة بدءاً . والسادس من وضع ما ليس بعلة على  
أنه علة . والسابع أن يجعل السؤالات الكثيرة سؤالاً واحداً .  
٢٥

٥

< التبكيئات التي خارج القول >

فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأى شيء  
اتفق أمراً ما وعرضاً من الأعراض على مثال واحد ومن قبل أنه .

نقل قديم

وتقول إن الماجد أشلوس<sup>(٣)</sup> قتل من خمسين رجلاً مائة .

- ١٦٦ ب فاما النوع الذى يكون من جهة الإعراب وتعجم النقط والعلامات  
فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس<sup>(٤)</sup> بكتاب مقدمات أهل المجادلة .  
(١) ف : الجمل : (٢) ف : يصير . (٣) ش : إذا قلت على التفصيل  
إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً وقتل أيضاً مائة أن تجمع ذلك وتقول إن الماجد أشلوس  
قتل من خمسين رجلاً مائة ، فإنك إذا ألفت ذلك لم يمكن ، وكذلك إذا قلت أنت عبس ، أعنى  
عبد الرقة فإنك (ف : وأنت) حر الأخلاق ، فلا يجوز أن أقول إنك عبس حر .  
(٤) ش : بنقل آخر : دون الكتاب ، ولنا قد نبينه بالكتاب والأشعار .

ولكننا سنبين منه شيئا بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من [أ]عاب  
أوميروس وخطأه في قوله إن كذا وكذا ليس شائبا للطر ، فأجاب عنه  
أقوام فقالوا بوضع علامة في التعجيم على لفظة « ليس » فينقلها فتصير على جهة  
الاستفهام فيصح معناها . ويقولون في منام أغاممن : ليس زوس القائل<sup>(١)</sup>  
يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول —  
ومثله يدخل التشبيه بسبب التعجيم والإعراب وهو منصرف غير ثابت<sup>(٢)</sup> .

فأما الأثناء التي تكون من شكل الكلام فإنها أنحاء ثلاثة ، لا مثل  
الكلمة إذ كانت بحال واحدة ولم تنقسمها تلك الحال . فأصل الكلمة التي  
تصير المذكر مؤنثا والمؤنث مذكرا أو تكون ما بين هذين فيوضع مكان  
واحد منهما ، أو توضع الكيبة مكان الكيفية ، أو الكيفية مكان الكيبة ،  
أو الفاعل مكان المفعول ، أو المفعول مكان الفاعل ، وسائر ذلك مع مثل ما  
(١) ش : أما الرؤيا فإنما عنى أن زوس أمر < بأن > يعطيه كذا وكذا ، أى : هل أمر  
بهذا ؟ أو يعنى أن زوس أمر بهذا ، أى أنه حتم ، وهذا يحجى من طريق الاستفهام . فأما الذى  
من قبل التعجيم فنحو قولك : لا بيعث ولا يفيث (ولا : مكررة) ، فإنه إنما يفرق بين هذين بالنقط  
والأول بالشكل . (٢) ش : ينقل آخر : وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن  
الكلمة بعينها فنفسر على نحو واحد ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث . والمؤنث بالمذكر ،  
والواسط بين الذى ليس هو مذكرا ولا مؤنثا (ص : مذكر ولا مؤنث) بواحد منهما ، يعنى  
بواحد من المؤنث أو المذكر ، أو بوضع الكيبة مكان الكيفية .

(٣) ش : أ. الذى فى الكيبة والكيفية فكقولك : كيف يباع كذا وكذا ؟ فيقال : خمسة  
أرطال بدرهم — فقد أقام الكيفية مقام الكيبة ، وإنما أراد : كم يباع كذا وكذا ؟ — فأما المفعول  
مقام الفاعل فنل قولك : فلان يشق فلان ، فكأنه فاعل ، وإنما العاشق مفعول فيه .

- ١٥ قَسَمْنَا وَجْزَانَا أَوَّلًا . فكثيراً ما تكون الكلمة دليلاً على مفعول ، ومخرجها يدل على فاعل — من ذلك أن القوى تدل على كَيْفِيَّتُهُ <sup>(١)</sup> ووصفه <sup>(٢)</sup> . وقولك : « بقطع » ، « يبنى » قد يدل على كيفية فعله ذلك . وكذلك يجري هذا القول في سائر الأشياء المشاكلة له .
- ٢٠ والمباينات التي تكون من الكلام فهذه الجهات تكون . فأما أنواع المُضَلَّات <sup>(٣)</sup> التي تكون خارجة من الكلام فهي سبعةٌ عدداً : الأول منها يكون بالعرض <sup>(٤)</sup> : والثاني — مرسلًا كان أو غير مرسل — ، يكون إما في شيء ، وإما في مكان ، وإما في زمان ، وإما مضافاً إلى شيء . والثالث يكون من قلة العلم بالتبكيك <sup>(٥)</sup> . والرابع يكون من لواحق الكلام ومن وضع المقدمات . والخامس يكون من أول المسئلة . والسادس يكون بإثبات علة لا كعلة <sup>(٦)</sup> . والسابع أن يجعل المسائل الكثيرة مسئلة واحدة .
- ٢٥

## ٥

### < التبكيكات التي خارج القول >

فالمضلات التي تكون من الأعراض هكذا تكون : أن تضع مقدمة فثبتت معنى واحد .

- (١) ف : كيفية . (٢) ف : وصفة .  
 (٣) ف بالأحر : الأغاليط ، المغالطات . (٤) ف : بالأعراض .  
 (٥) ص : مرسل . (٦) ف : بالمباينة .  
 (٧) ف : الذي يضع ما ليس بسبب كأنه سبب . (٨) ف : توضع .

[ ٣٣٣ ب ] نقل يحيى بن عدى

٢٠ إنه قد يعرض لواحد بعينه أشياء كثيرة يجب ضرورة أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسه ، وذلك أنه إنسان ؛ أو إن كان غير سقراط ، وسقراط إنسان ، يقولون فليقر أنه غير إنسان ، من قبيل أنه يعرض للذى يقول إنه غير — أن يكون إنساناً .

وَأما أن التى على الإطلاق أو فى شىء تقال متكررة لا بالحقيقة متى كان يقال بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق — مثال ذلك إن كان الذى ليس بموجود موجوداً مظنوناً فالذى ليس بموجود هو موجود . وذلك أنه ليس أن يكون شيئاً هو بعينه وأن يكون على الإطلاق . وأيضاً إن الذى هو موجود هو غير موجود وإن كان ليس موجوداً شيئاً من الموجودات — مثال ذلك إن كان ليس بإنسان ، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئاً ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق ، ويرى من قبيل تقارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئاً وبين أن يكون على الإطلاق . وعلى هذا المثال بعينه من الذى فى شىء وعلى الإطلاق أيضاً — مثال ذلك إن كان كله أسود هو أبيض فى أسنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثناً ،

(١) ف : فليعرف . (٢) ف : إذا قبل .

ف : معتقداً . (٤) ص : اثنيهما . ف : كليهما .

- ١٠ أو أن هذه المتضادات موجودة معا ، فهذه هكذا . وفي الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى ، مثال ذلك أن إذا أخذ أن الزنجى أسود وأبيض في أسنانه يسأل هو أبيض . ففي هذه إذن هو أبيض ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يَظُنُّ إذا تمَّ القائِسُ السُّؤال أَنَّهُ قال إِنَّهُ أسود ولا أسود . فأما في الأفراد فيضلل كثيرا في جميع اللواتى متى قيلت في شئ يظن أَنَّهُ يلزم الذى <sup>(١)</sup> على الإطلاق ١٥ أيضا وفي جميع اللواتى لا يسهل أن ترى أيما منها يعطى بالحقيقة . وهذا يكون هكذا في هؤلاء اللواتى المتقابلات فيها على مثال واحد بعينه ، وذلك أَنَّهُ يَظُنُّ إما أَنَّهُما اثنيهما <sup>(٢)</sup> ، أو ولا الآخر أيضا يعطى أن يكون محمولا على الإطلاق — مثال ذلك إن كان نصفه ذاك أسود وأما نصفه هذا فأبيض ٢٠ فأى هذين هو أبيض أم أسود . — وهؤلاء اللواتى من قبل أَنَّهُ لم يحدد . <sup>(٣)</sup>

### نقل عيسى بن زرعة

- ٣٠ قد يعرض للشئ الواحد بعينه أعراض كثيرة <sup>(٤)</sup> ، فليس من الاضطراب أن توحده جميع هذه لسائر المحمولات <sup>(٥)</sup> — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فإنه يكون . نفسه لأنه إنسان ، أو إن قيل إن سقراط غير مخاطب ، وسقراط إنسان ، فيلزم الاعتراف بأنه غير الإنسان ، لأنه قد عرّض أن يكون الذى ٣٥ يقال فيه إنه غيره هو إنسان . فأما التى تكون من قبل الحمل على الإطلاق أو من

(١) ف : معنى . (٢) ف : كليهما .

(٣) ف : يحصل . (٤) ف : إلا أنه .

(٥) ف : في نسخة زيادة : أو لما عليه يحمل .

جهة لا على التحقيق فهي أن يكون محمولا على جزء ما، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق — ومثال ذلك : ليكن<sup>(١)</sup> ما ليس بوجود يوجد مضمونا<sup>(٢)</sup>، فيكون ١١٦٧  
غير الموجود موجودا، وذلك أن ليس معنى أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحداً بعينه، أو يلزم أيضاً أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئاً من هذه الموجودات — مثل أن يكون ليس بإنسان .  
وذلك أنه ليس أن يكون الشيء غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئاً واحداً بعينه ؛ وقد يظن ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة ٥  
الخلاف بين أن يقال إن الشيء غير موجود وأن يكون موجودا على الإطلاق .  
وعلى هذا المثال أيضاً إذا كان موجودا في جزء شمل على الإطلاق، مثل أنه إذا كان جميع الشيء أسود وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وغير ١٠  
أبيض معا، أو يكون هذان الضدان موجودين معا<sup>(٣)</sup> . وما جرى هذا المجرى<sup>(٤)</sup> من النظر في بعض الجزئيات يسهل على كل أحد، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن النوبي أسود وأنه أبيض من قبل أسنانه يسأل عنه : هل هو أبيض ؟ فهو إذاً من هذه الجهة أبيض . ولهذا العلة يكون كالموهم عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قل بأنه أسود ولا أسود . وكثيرا ما يضل بعض الناس في جميع الأمور التي إذا قيل فيها إنها موجودة في شيء ما يظن أنه قد يلزم ١٥

(١) ف : أن يكون . (٢) ف : يرى أنه موجود . (٣) ص : موجودات .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل هذا هكذا : وما جرى هذا المجرى من النظر يسهل على بعض

الناس في كل الشيء .

أن تكون موجودة على الإطلاق ؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلم<sup>(١)</sup> على الحقيقة. وذلك أن هذه إما توجد بهذه الحال في الأمور المتضادة التي على مثال واحد، لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعا محمولين على الشيء أو ألا يسلم أن غيرهما محمول عليه [١٣٣٤] — مثال ذلك أنه إن كان شيء أحد نصفيه أبيض والآخر منه أسود، فأى الاثنين هو: أسود أم أبيض ؟ فأما المواضع الكائنة من قبل أن القياس لم يحدد ما هو حسن<sup>(٢)</sup>

### نقل قديم

للشيء الذى فيها وللعارض لها وايس هى بالاضطرار لما ثبت له وحده، بل هى لآخرين<sup>(٥)</sup> معه — ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس سوى الإنسان فهو إذن سوى نفسه لأنه إنسان، وإن كان<sup>(٦)</sup> آخر غير سقراطيس، وسقراطيس إنسان، فالإنسان إذن غير الإنسان، لأنه عندما قال: سقراطيس إنسان، عرض من ذلك ما أضل معنى الإنسان. فهذه الطرائق المضلّات مما يعرض من المقدمات والمضلات التى تكون بقول مرسل قد تكون مرة على غير تحقيق، فإنها مستفاض على الكثير؛ وهكذا إذا كان الذى يقال بالجزء متأولاً على الكثير بقول مرسل كقولك إن كان ما ليس

(١) ف : تعطى . (٢) الأشياء . (٣) ص : حسنا .

(٤) ف : يجب . (٥) ف : لأشياء كثيرة . (٦) وإن كان

سقراطيس آخر (ص : آخر) غير . (٧) ف : وإن . (٨) ش : فى نسخة :

لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان .



بوجود متوهما كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجودا كأنه موجود،  
وليس يستوى أن يكون الشيء بالحقيقة وألا يكون، بقول مرسل (٤) . ومن  
ذلك أن تقول أيضا إن الذى هو موجود ليس بموجود، إذ من الأشياء  
شئ ليس كذلك : كقولك ليس إنسان . وليس يستوى أن يكون الشيء  
موجودا بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول ، فقد يرى ما كان مثل  
هذا القول فى مقارنة الكلام أن الاختلاف فيه قليل، وكذلك فيما ثبت  
وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول . وعلى هذا النحو  
يكون الضرب الثانى من المضاملات خارجا من الكلام — مرسلا كان أو غير  
مرسل — إما فى شئ، وإما فى مكان، وإما فى زمان، وإما مضافا إلى شئ —  
كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض فى أسنانه فقد يكون إذن  
أبيض، وغير أبيض، وهذا يكون فى الأمرين من جهة المكان ومن أجل  
أن الأضداد فيه معا . وما كان بهذا النحو فعرفته يسيرة على كل أحد  
فى طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشيا أبيض الأسنان :

(١) ص : موجود . (٢) ف : لأنه ليس يستوى .

(٣) بنقل آخر : أن يكون الشيء . وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) أظنه : وألا يكون

مرسلا (ص : مرسل) . (٤) ف : أظنه بقول مرسل .

(٥) ش : وبنقل آخر : وأيضا إن الذى هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من

الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشيء . وألا يكون مرسلا (ص : مرسل) .

— ومرسل فى معنى مطلق — ولكنه يرى اقاربة الكلام وقسلة الاختلاف ما بين أن يكون

الشيء . وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) . (٦) ف : بسواء .

فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فترى أنك قد صرت إلى حملنا<sup>(١)</sup> بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسود وغير أسود بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسئلتك إياه . فأما طائفة من الناس فقد نعت<sup>(٢)</sup> هذا المذهب عليهم كثيرا، وذلك إذا قيل منه في شيء إنه سواء ١٥ بأنه لم يَحَقِّقه ما قيل فيه بالقول المرسل<sup>(٣)</sup> : وكذلك ليس كل ما ليس بيسير المعرفة لا يعلم من الأشياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت ، وإنما يكون هذا النحو في الأشياء التي يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن التثاما كليهما ألا يكون حقا ولا في واحد منهما كقولك : إن كان نصف الشيء ٢٠ أبيض ونصفه أسود فبأيهما تنعته : بالأبيض أم بالأسود ؟ فأما الذين يضللون وهم لا يحذون ما القياس<sup>(٤)</sup>

[ ٣٣٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

ما هو القياس ؟ أو ما التبكيث ؟ فإنهن يكتن من عدم العلة . وذلك أن التبكيث هو مناقضة شيء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم ، ولا للمقرون في الاسم بل له بعينه من هؤلاء اللواتي أعطين من الاضطراب ٢٥ من حيث لا يلعب مع الذى في الابتداء وفيه بعينه وهو وكذلك بعينه وفى زمن واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب فى شيء . وأفراد قد يظنون أنهم

(١) ف : خذنا . (٢) ص : نعا .

(٣) ف : مرسل . (٤) ف بالأحر : المقياس .

(٥) ف : وعند .

يَكْتُونُ إِذَا أَحَلَّوْا شَيْءً <sup>(١)</sup> مِنْ هَؤُلَاءِ اللَّوَاتِي وَصَفْنَّ -- مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُ بَعِينُهُ  
 ضَعْفٌ وَلَيْسَ بَضْعَفٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْاِثْنَيْنِ إِمَّا لِلوَاحِدِ فَهُمَا ضَعْفٌ ، فَأَمَّا  
 لِلثَّلَاثَةِ فَلَيْسَ بَضْعَفٍ ؛ فَإِنْ كَانَ هُوَ بَعِينُهُ لَشَيْءٍ بَعِينُهُ ضَعْفًا وَلَا ضِعْفًا ، إِلَّا  
 أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ بَعِينُهُ ، لَكِنَّهُ أَمَّا فِي الطَّوْلِ فَضَعْفٌ . فَأَمَّا فِي الْعَرْضِ فَلَيْسَ  
 بَضْعَفٍ . أَوْ إِنْ كَانَ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ بَعِينُهُ وَفِي شَيْءٍ وَاحِدٍ بَعِينُهُ وَكَذَلِكَ بَعِينُهُ  
 إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مَعًا ، فَلَا تَبْكِيْتُ يَرَى قَدْ يَدْنَعُ إِنْسَانٌ هَذَا إِلَى هَؤُلَاءِ اللَّوَاتِي  
 مِنَ الْكَلِمَةِ .

٣٠

٣٥

فَأَمَّا هَؤُلَاءِ اللَّوَاتِي مِنْ أَحَدٍ <sup>(٢)</sup> الَّتِي فِي الْبَدَنِ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ بِحَسَبِ مَا يُمْكِنُ  
 أَنْ يَصَادِرَ عَلَى الَّتِي فِي الْبَدَنِ ، وَيُرَوْنَ أَنَّهُمْ <sup>(٣)</sup> يَكْتُونُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَا يُمْكِنُهُمْ  
 أَنْ يَتَّبِعُوا مَعْنَى الْوَاحِدِ بَعِينُهُ وَالْغَيْرِ .

فَأَمَّا التَّبْكِيْتُ مِنَ الَّتِي تَلْزَمُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ الزُّومَ يَنْعَكِسُ ، وَذَلِكَ  
 أَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا ، وَوُجُودًا يَجِبُ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ هَذَا ، وَإِذَا كَانَ مَوْجُودًا  
 يَظُنُّ أَنَّ الْآخَرَ يَكُونُ مِنَ الْاضْطِرَارِّ . وَمِنْ هُنَا لِكَ تَكُونُ الضَّلَالَةُ ، فَالرَّأْيُ  
 مِنَ الْحَسَنِ فِي كُلِّ حِينٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَرَارًا كَثِيرَةً يَظُنُّ الْمُرَارَ عَسَلًا مِنْ قَبْلِ أَنْ  
 اللَّوْنُ الْأَحْمَرُ لَازِمٌ لِلْعَسَلِ ؛ وَيَعْرِضُ لِلْأَرْضِ أَنْ تَكُونَ نَدِيَّةً إِذَا مَطَرَتْ .

١٦٧ ب

٥

- |                        |                       |                   |
|------------------------|-----------------------|-------------------|
| (١) ف : تَقْصُوا .     | (٢) شَيْئًا .         | (٣) ف : يَظُنُّ . |
| (٤) ف : شَبَا .        | (٥) ف : إِنْ حَدَّ .  |                   |
| (٦) ف : يَقْدِرُ .     | (٧) ف : يَظُنُّونَ .  |                   |
| (٨) ف : يُوَجِّحُونَ . | (٩) ف : الْخِلْدَةُ . |                   |

فيظن إذا كانت أندية نها مطرت . وهذا ليس هو واجبا ضرورة . ففى  
البلاغة البراهين التى هى كالعلامات إنما هى من اللواتى يلزم ، وذلك أنهم  
إذا أرادوا أن يبرهنوا أنه زان إنما يأخذون الذى يلزم وهو أنه مترين أو أنه  
يطوف بالليل . وكثيرون أما هؤلاء ...

### نقل عيسى بن زرعة

ولاما هو التبيكيت ، فإن الكذب يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص .  
فأما التبيكيت فهو مناقضة شىء واحد بعينه لا فى الاسم ، بل فى المعنى والاسم ؛  
ولا يكون ذلك فى شىء مما أسبق منه ، بل فى الاسم نفسه ومن الموضوع  
بعينه من الاضطراب من غير أن يكون ، سيما للذى قيل أولاً وفى شىء واحد  
بعينه وبالإضافة إلى شىء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفى زمان واحد  
بعينه . والكذب يكون فى الشىء على هذا النحو بعينه . ولإغفال بعض  
الناس شيئا من هذه المعانى المذكورة قد يظن أنهم بكتوا — مثال ذلك أن  
الشىء الواحد بعينه قد يكون ضعفا وليس بضعف ، وذلك أن الاثنين :  
أما بالإضافة إلى الواحد فهما ضعف ، وأما بالإضافة إلى الثلاثة فليس  
بضعف ، أو أن يكون الشىء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه ضعفا وليس  
بضعف ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة بعينها ، وذلك أنه يكون أما من

(١) ف : نسخة : فإنها تكون عن نقصان هلة ما يدخلها .

(٢) ف : بعينه . (٣) ص : سيما .

جهة الطول فضعف ، وأما بحسب العرض فليس بضعف ، أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي معنى واحد بعينه ومن جهة واحدة ، إلا أن ذلك ليس في زمان واحد بعينه ، ولذلك يكون التبكيت مظنوناً . وللافتان أن يدفع هذا الموضوع إلى التي من القول [ ١٣٣٥ ] .

٣٥

فأما المواضع التي تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهي على هذا النحو ، وذلك بأن يسأل ما أمكن عن التي في أول الأمر ؛ وإنما يظن<sup>(١)</sup> أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذي هو واحد بعينه والمخالف .

وأما التبكيت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس ، حتى إنه إذا كان هذا موجوداً فن الاضطراب أن يوجد ذاك . وإذا كان ذاك موجوداً ، يظن أن الآخر يكون موجوداً من الاضطراب . ومن هذا الموضوع تقع الضلالة في الاعتقاد دائماً من قبل الحس ، وذلك أنا كثيراً ما نظن بالمرار أنه غسل للزوم اللون الأحمر للغسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت ، فإن كانت ندية توهمنا أنها قد مطرت ، وهذا ليس واجباً ضرورة . والبراهين الخطئية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم ؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلاناً زان أخذوا الشيء اللازم وهو أنه مترين ، أو أنه يطوف بالليل . وقد توجد هذه لكثيرين ، والمحمول ...

١٦٧ ب

٥

١١

(٢) ف : والذي ليس كذلك .

(١) ف : يظنون .

(٣) ف : فيما يعتقد .

## نقل قديم

- وأما المباينة فإنما يكون ذلك منهم لمكان النقص في الكلام ، وذلك أن نفس التضييل إنما هو انطينا سبب ، أى مناقضة الشيء بعينه المفرد الذى ليس باسم ، بل هو غير مسمى باسم ، بمواطأة مقرون إلى اسم شيء غيره ٢٥
- فيتناقض ذلك الشيء بعينه بالأشياء التى يؤتى بها بالاضطرار ، ولا يعد معه ما كان في الابتداء ، بل يكون بحال واحدة وإلى شيء واحد ، كالذى كان في زمان واحد . وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشيء . فبعض الناس إذا نقضوا شيئاً من هذه التى ذكرنا كانوا كالمبطلين ، كقولك : إن الشيء بعينه ضعف وغير ضعف ، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما بضعف ٣٠
- الثلاثة ، وكقولك إن الشيء نفسه ضعف نفسه وغير ضعف ، لا من جهة واحدة : فيكون من جهة الطول ضعفاً ، وليس ضعفاً من جهة العرض ،<sup>(٤)</sup> أو يكون ضعفاً من جهة واحدة ونحو واحد ، لأن ذلك ليس معاً ، من أجل ذلك يتخيل أنه من الكلام تضييل<sup>(٥)</sup> . وقد يجوز أن نضع هذا النحو مع الانتحاء التى قلنا إنها تكون من نقض الكلام .

(١) ف : فأما . (٢) ف : لعدم المعرفة بالسبب والمباينة .  
 (٣) ش : وينقل آخر : وبعض الناس إذا نقضوا شيئاً مما قيل هم يرون أنهم قد بكتوا .  
 مثل قولك : للشيء بعينه ضعف وغير ضعف ، ولكن على جهة واحدة .  
 (٤) ف : ولكنه . (٥) ف : بالآخر : أظن : إلا أن .  
 (٦) ف : ينقل آخر : ولكن ليس معاً . (٧) ف : مغالطة .

فأما الضروب التي تكون من المأخوذ في بدء الكلام فقد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيها افتتاح المسئلة . وبذلك القدر من الكلام يرى أنها مضللة مبكّنة للذي لا يجد سبيلا <sup>(٢)</sup> إلى مقدمة للفصل بين الشيء من غيره .

فأما التبيكيت الذي يكون من لواحق الكلام فإنما يكون للذي يظن المتكلم أنه قد أقبل لاحتمة الكلام ، كقولك إنه متى كان هذا باضطرار فقد يظن بغيره يكون كذلك باضطرار من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قبل الحس ، فقد ظنّ المِرَّة أنها عسل لمكان الصفرة التي في لونها . وقد يعرض للأرض أن تبتل بعد المطر ، فتمت كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر ، وليس ذلك باضطرار . وكذلك برهان أصحاب الهذر <sup>(٣)</sup> إنما يثبتونه من قبل العلامات النوابع ، لأنهم إذا أرادوا أن يثبتوا على إنسان أنه زان أخذوا برهان ذلك مما يالحق بذلك الإنسان ، فيقولون إنه متصنع بالزينة ، أو أنه لا يزال يرى بالليل مترددا ، وقد يكون هذا في الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت .

١٦٧ ب

- 
- (١) شر : ينقل آخر : فأما الذي يكون مما أخذ في ابتداء الكلام فقد يكون في الأنحاء التي تستطاع أن تسأل . (٢) بالهامش : لم .
- (٣) ف : للفرق . (٤) شر : فأما المباهكة التي يكون منها مما يلحق من الظن فأما يكون من أن الذي يلحق قد يرجع ، مثل قولك إن متى كان هذا فن الاضطرار أن يكون هذا ؟ وإذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطرار . ومن هناك الضلالات التي تكون من قبل الوهم إنما تكون في كل حين من الحس . فقد يظن بالمرّة مرارا أنها عسل للذي في العسل من الصفرة . (٥) ف : الربطور يبق .

[ ٣٣٥ ] نقل يحيى بن عدى

فوجوده لهم ، وأما التي تحمل فليست موجودة . — وعلى هذا المثال بعينه  
 وفي هذه القياسات — مثال ذلك القول الذى لما ليس<sup>(١)</sup> بـ أن الكل لا ابتداء  
 له ، لما أخذ أن الكل ليس بمكوّن ( وذلك أنه لا يتكوّن شيء مما ليس  
 ١٥ بوجوده ) ، فإن الذى يتكوّن إنما يتكوّن من ابتداء . فإن كان كل  
 ما لا يتكوّن لا مبدأ له ، فإذن هو غير متناهٍ<sup>(٢)</sup> . وليس يجب ضرورة أن  
 يعرض هذا : وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكوّن له مبدأ ، فكل ما له  
 ٢٠ مبدأ يتكوّن . كما أنه ليس إن كان المحموم حازا ، فالحاز من الاضطراب  
 محموم .

فأما اللواتى من لا علة<sup>(٣)</sup> كملة فهو متى استريد فأخذ غير العلة بمنزلة ذاك  
 إذا كان الوبيخ ، وإنما يعرض مثل هذا فى القياسات المؤدية إلى  
 ما لا يمكن . وذلك أنا فى هذه يجب ضرورة أن نرفع شيئا من الموضوعات  
 ٢٥ إن عدّ فى السؤالات الضرورية ، لهذا الذى يعرض للذى لا يمكن يظن مرارا  
 كثيرة أن التبيكيت من هذا يكون — مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا  
 واحدا بيمينه . وذلك أنه إن كان ضدّ الكون هو الفساد ، يكون ضدّ فساد ما  
 ٣٠ كون ما ، والموت وفساد ما ضدّان للحياة ، فالحياة إذن كون وإنعاش هو

(٢) ف : فهو ادب .

(٤) فوقهما : يعرض .

(١) Melissus =

(٢) ف : غير علة .



أن يكون . وهذا غير ممكن . فليس إذا النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه ،  
بل<sup>(٢)</sup> إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد فقط ، والفساد للكون . أما أمثال  
هؤلاء الأفاويل فليست غير مقترنة<sup>(٣)</sup> . فأما نحو الذى قدم فوضع ، فهى غير  
مقترنة وإنما تضلل أمثال هذه السائلين مراراً كثيرة ليس باليسير . ٣٥

فالأفاويل<sup>(٨)</sup> التى من التى تلزم ومن التى لا علة هى أمثال هذه . وأما التى من<sup>(٩)</sup>  
أن تجعل مسئلتين مسألة واحدة فتى ذهل عن أنها كثيرة وأعطى الجواب  
على أنه واحد إما فى أوحاد<sup>(١٠)</sup>

### نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة ، وكذلك تكون الحال فى الأمور القياسية — مثال ذلك<sup>(١١)</sup>  
قول مالمس إن الكل لا مبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكثون ، والكائن

- 
- |                            |                            |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) ف : هى والحياة نفسها . | (٢) ف : لكن .              |
| (٣) ف : الكليات فليست .    | (٤) ف : مؤلفات .           |
| (٥) ف : لذى .              | (٦) ف : مؤلفة .            |
| (٧) تأكلت حروفها .         | (٨) ف : فالكليات اللواتى . |
| (٩) ف : اللواتى .          | (١٠) ف : أفراد .           |

(١١) ش : نقل ثاوفيل : قول مالمس فإنه قال إن الكل غير متناه ، لأن الكل ليس  
بذى بدء وليس يتكثون شئ . عما ليس بموجود ، والذى يتكثون يكون عن ابتداء ، فإن كان الكل  
غير مكثون لما كان له مبدأ ، فهو إذن بغير نهاية .

[ هذه التعليقة غير واضحة لأن الخبر الأحمر المكتوبة . باهت ]

٥ يكون مما ليس بكائن ( وذلك أنه ليس يتكوّن شيء مما ليس بوجوده ) ،  
والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له ، فإذن  
ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطرار . وذلك أنه ليس إذا كان  
لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائنٌ . كما لا يلزم إن كان كل مجموع  
٢٠ يكون حاراً ، أن يكون كل حار من الاضطرار مجموماً .

فأما المواضع التي تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى  
ما يؤخذ ما ليس بعلة — وقد يعرض مثل ذلك في القياسات السائقة إلى  
المحال . وذلك أنا قد نضطر في هذه إلى رفع شيء من التي وضعت ؛ فإن  
٢٥ كان واحداً وعدد في جملة ما يسأل عنه من الاضطرار في لزوم ما يعرض .  
وكثيراً ما لا يمكن أن يظن التبيكيت يكون من هذا — مثال ذلك أن النفس  
(١)

(١) ف : المقاييس . (٢) ش : في نقل ثاوفيل : وذلك أنا نضطر في هذه  
إلى إبطال شيء من الأمور الموضوعة إن كان معدوداً في المسائل الاضطرارية ، فالتبيكيت يكون  
مراراً كثيرة خارجاً من هذه الأمور نحو أن يعرض محال أو يظن ذلك .

نقل متى : وفي هذه المقاييس السائقة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يقع شيئاً من هذه القضايا  
الموضوعة المعطاة ، وذلك الشيء الذي ليس متبعاً (غير واضحة في المخطوط) معدوداً منه وعلة .  
(٣) ش : نقل ثاوفيل : مثال ذلك أن النفس غير موجودة وإن كان الحى موجوداً  
من قبل أن الفساد هو كون المضادات ، ولذلك فتكون الإنسان كون ما ، والموت فساد  
ما مضاد للحياة ، فإذا الحياة كون ، والذي يحيا أيضاً يتكوّن ، وهذا غير ممكن ، فليس  
النفس إذ أن الحياة شيئاً واحداً . ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضاً ، وذلك أنه ليس يعرض  
للإنسان أن يقول إن النفس والحياة شيء واحد بعينه ، لأن ذلك غير ممكن ، بل هي مضاد فقط :  
أما الحياة فتضاد الموت ، والفساد بضاد الكون . فأما الأقاويل الجارية هذا الجرى فليست =

والحياة ليستا شيئاً واحداً بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضاداً للفساد  
ففساداً ما يضاده كون ما ، والموت هو فساد ما ، وهو مضادٌ للحياة ، فالحياة  
إذن كون ، والذي يحيا يتكون ، وذلك غير ممكن ، فليس النفس والحياة  
شيئاً واحداً بعينه ، ولا يكون عن ذلك قياس . [ ٣٣٦ ] وقد يعرض  
أيضاً محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شيء واحد بعينه .  
بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذي هو فساد فقط ، وأن الكون مضادٌ  
للفساد . فأما هذه المقدمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق ، لكن  
تأليفها ليس هو نحو الأمر الذي تقدم وضعه ، ولذلك تُضِلُّ السائلين هذه  
الأشياء مراراً كثيراً ضلالة ليست باليسيرة .<sup>(١)</sup>

فالأقوال التي تكون من اللوازم ومن التي توضع فيها علة ما ليس بعلة  
هي أمثال هذه . — فأما التي تكون من تصيير السؤالين سؤالاً واحداً وإنما  
تُضِلُّ إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد .

### نقل قديم

الرأى ، فكذلك يكون في الأشياء المتسلسلة ، أى المحمولة على القياس ،  
كقول ما ليس الحكيم إن الكل لانهاية له ، وذلك أنه جعل مقدمته أن الكل

= قياسية على الإطلاق ، بل هي نحو الأمور الموضوعية قياسية . وكثيراً ما يضل الذين يسألون مثل  
هذه المسائل ضلالة ليست يسيرة . فالأقوال التي الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة  
هي مثل هذا ( فوقها إشارة كتب عندنا نظرها : « على هذا النحو » ، تفسيراً لقوله : مثل هذا ) .  
( ١ ) ف : المطلوب . ( ٢ ) ش : يحتمل أن يتقل هكذا : ليست بدون ضلالة المسألين .

١٥ من شيء ليس بممكن (ومن غير شيء لا يكون شيء)، وأن الكائن إنما كان بأولية. فإن كان الكل من شيء ليس بمحدث فليس للكل أولية<sup>(١)</sup>. من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهاية. وليس يثبت هذا المعنى باضطرار، لأنه وإن كانت أولية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له أولية أن يكون حادثاً، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إن المحموم حار أن نجعل كل حار محموماً باضطرار.

٢٥ فأما النوع السادس الذي يكون بإثبات ما ليس بعلة كعلة فإنما يكون بأخذنا العلة في غير موضعها، فيكون التبكيث من أجلها. وقد يعرض مثل هذا في السولوجسموسات التي تكون على غير مثال، وذلك أنه لا بد من رفع شيء من الموضوع فيها. فإذا عدت مع المسائل اللازمة ظن بها مع الذي هي عليه من غير الإمكان أنها ممكنة. ومثال ذلك أن القول: است النفس والحياة شيئاً واحداً — أنه إن كان الكون ضد الفساد، فقد يجوز أن يكون كل جزئ ضد فساد جزئي، والموت ضرب من ضروب الفساد،

---

(\*) هنا تعليق لم يشر إلى موضعه وهو: إن كان ما ليس فليس بممكن، ومن الذي ليس لا يكون شيء، وإن الكائن كائن من أولية، فالكل ليس له أولية كان منها، وهو غير، والغير كان، وهو موجود، فلن يزل، فالكل لم يزل — (واضح أن هذا التعليق يخص بوجه رأي ملسوس).

(١) ف: وما ليس. (٢) ش: ليس يجب على من قال إن كل ماله أولية فوجود أن يكون كل موجود فله أولية، كما أنه وإن كان كل محموم حاراً أن يكون كل حار محموماً (ص: محموم).

(٣) ش: ما ليس بسبب كانه سبب، وإنما يكون إذا زيد ذلك الذي ليس بسبب واحد كانه سبب.

(٤) ف: القياسات. (٥) ف: كون.

٣٠ وهو مضاد للحياة، فيجب بذلك أن تكون الحياة كونا وأن الحياة تتكون، وذلك ما لا يمكن، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة. ولا ضائع<sup>(٢)</sup> لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات، فإن القائل لم يقل إن النفس والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان، ولكن سيعرض أقل ما فيه التضاد. وذلك أن الحياة ضد الموت الذى هو فساد، والكون ضد الفساد، فهذا ومثله من الكلام ليس هو مؤلفا منه على ما يكون عليه تأليف السولوجسموس. وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسئلة بأعيانهم فيجهلونه مرارا كثيرة.

٣٥

(١) ف : شيئا واحدا . (٢) ش : فى نقل آخر: لأنها ليس مؤلفة، وقد يكون وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شئ واحد، وهذا مما ليس بممكننا (ص : ممكن)، ولكنه يقول إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد، والكون ضد الفساد، فتل هذا الكلام .

تعليق لم يشر الى موضعه : إذا اعتل المعتل فى إثبات الشئ ونفيه بوضعه ما ليس بعلة كالعلة فإن ذلك تبكيت . وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة، فيسأله السائل عن العلة التى لها قال إن النفس ليست الحياة، فيقول إن الكون ضد الفساد . فلفساد الجزئى كون جزئى، والموت فساد، والحياة ضدّه، فالحياة ضد الموت . وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت النفس هى الحياة، والحياة ضد الموت، فالنفس ضد الموت، والنفس جوهر، والموت عرض، فيكون الجوهر ضد العرض، والعرض إنما هو فى الكيفية، فيصير الجوهر كيفية، وهذا شنع من القول، فإذا ن است النفس هى الحياة . (٣) ص : أن يقال — والتصحيح بالأحر فوقعها .

(+ ... +) ش : تحبير على ما بين هاتين العلامتين : فتل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون موصلا فأعيد المقدمة الموضوعية، فهو غير مؤلف . ومن أجل ذلك يضللهم كثيرا الذين يسألون مرارا كثيرة عن مثل هذه . فالكلام الذى يكون من الذى يلحق، والذى يسألون بسبب فهو على مثل هذا النحو . (٤) ص : مؤلف .

فهذا ومثله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات ما ليس بعلة  
كلمة<sup>(١)</sup> ، فيظن أن ذلك تبكيث . وقد يكون ضروب غير هذه في تهجين  
الكلام إذا جعلت المسألتين مشكلة واحدة أو إن < كان > كثير الجهل  
لشيء<sup>(٢)</sup> معهن فأجاب بجواب مشكلة واحدة .

[ ٣٣٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

فليس يسهل أن يتبين أنها كثيرة وألا يعطى أفوفو نسيب على أنه واحد  
١١٦٧ — مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبجر أم سماء ؟ فأما فى أوحد قليلة<sup>(٣)</sup>  
فلكنما هو واحد أن يقرأ إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم يوبخون —  
مثال ذلك : أترى هذا وهذا هو إنسان ؟ فإذا إن ضرب إنسان هذا وهذا  
فإنما يضرب إنسانا ، لا أنا سا . وأيضا : من هؤلاء ؟ أما هؤلاء فهن  
خيرات ، فأما هؤلاء فهن لا خيرات ، فكهن أى هذين هو : أخيرات أم  
لا خيرات ؟ وذلك أنا أى هذين قلنا يظن أنه قد عمل توبيخا وكذبا يرى ؛  
وذلك أنه كذب أن يقول فى شيء من هؤلاء اللواتى ليس خيرا لانه خير ،  
١٠ أو من اللواتى هن خير لانه خير ليس بخير . فأما إذا ما نريد على ما أخذ شيء<sup>(٤)</sup> ،  
فإنه يتكون تبكيث صادق ... مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد  
والكثيرين يقالان على مثال واحد بيضا وعراة وعُمَيانا . وذلك أنه إن كان  
الأعمى هو الذى ليس له بصر إذا كان ممكنا أن يكون له ، فيكون العُمَيان

(١) ف بالأحرى : (من إثبات...) . (٢) ف بالأحرى : كن (!) كثير الجهل ذلك الشيء .

(٣) ف : الجواب . ἀπόφανσις = (٤) ف : أفراد . (٥) ف : اقتضب .

١٥ هم الذين ليس لهم بصر إذا كان ممكناً أن يكون لهم . فإذا كانوا : أما ذاك فلهم ، وأما هذا فلا فيكون اثناهما ، أو أن يبصروا أو عميانا ما لا يمكن .

٦

### < رد الأغاليط إلى تجاهل الرد >

فإما أن نقسم<sup>(١)</sup> بالقياسات التي ترى . والتبكيات هكذا : فإما أن نأخذها كلها في الجهل بالتبكيات من حيث تجعل المبدأ هذا ، وذلك أنه يمكن أن تحلل جميع هذه الأنحاء التي قبلت من حد التبكيات . — أما أولاً فإن لم تكن مقترنة<sup>(٢)</sup> . وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وضعت كيما تكون ، أى أنها من الاضطرار ، لا أنها ترى . وأما بعد فبحسب أجزاء الحد ، وذلك أن هؤلاء اللواتي في الكلمة ؛ أما هؤلاء فهن من أنها مشاة ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة ، فاشترك الشكل ، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي للكل كأنه يدل على هذا الشيء . فأما التركيب والقسم

### نقل عيسى بن زرعة

فأما في بعض الأمور فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة ، ويمتنع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض

(١) ف : فصل . (٢) ف : مؤلفة .

(٣) من نقل ناوفيل : فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير ، وأنه لا ينبغي أن يجاب عنه — مثال ذلك : أى هذين هو الأرض : البحر أم السموات ؟ وعند بعض الناس هو وإن كان يقال على نحوين فيعرف فيه بأنه واحد فلا يجاب عما عنه كانت المسئلة أو يظهر أنهم قد يظنوا . (٤) ف : الناس .

الأشياء أقل وكأنها أمر واحد<sup>(١)</sup>، فإما اعترفوا بأنهم لا ينجييون عما عنه كانت  
 المسئلة، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا — مثال ذلك : أترى هذا وهذا  
 هما لإنسان — فإذا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه  
 لم يضرب الناس . وأيضا بعض هذه الأشياء هي خيرات وبعضها ليست  
 خيرات ، فما حال جميعها<sup>(٢)</sup> : أخيرات هي أم ليست خيرات ؟ فبأى شيء  
 أجاب من هذين فإنه يكون أحيانا كالمبكت وكالذى يظن أنه قد أظهر  
 كذبا . وذلك أنا إن قلنا في شيء من هذه التي ليست خيرات إنه خير،  
 أو في شيء من الخيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن كان قد أخذ<sup>(٣)</sup>  
 زيادة ما ، فإن التبيكت يكون صحيحا — مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان  
 أن القول في الواحد وفي الكثيرين منهم بيض فإنهم عمرة، وإنهم عى  
 يكون على مثل واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا بصر له في الوقت  
 الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العُنى يكونون الذين لا بصر لهم في الوقت  
 الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجودا لبعضهم وغير موجود  
 لبعضهم ، فإن التسعين جميعا يلزم أن يكونا مبصرين أو عميا<sup>(٤)</sup>، وهذا غير  
 ممكن .

(١) ف : يعنى المسائل الكثيرة التي قد جعلت مسئلة واحدة .

(٢) ف : بالجملة .

(٣) ش : نقل ثاو فيلا : فإن كانت الأمور هي المأخوذة ، فإن التبيكت يكون صحيحا .

(٤) ص : عى .



## < رد الأغاليط إلى تجاهل الرد >

وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكييت إما أن يكون على هذا النحو،  
أو بأن ترفع جميعاً إلى الجهل بالتبكييت ، ويجعل هذا مبدءاً لذلك . ولنا  
أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت في حد التبكييت . — أما أولاً  
فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدمات [ ١٣٣٧ ]  
الموضوعة حتى نقول إنها موجودة من الاضطرار، لا أنها <sup>(٢)</sup>مظنونة .  
وينظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد ، فأما التي توجد في القول فهي التي  
توجد له من حيث تقال على نحوين — مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة  
والاشتراك في الشكل ، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كاللدال على مثل  
هذا <sup>(٣)</sup> . والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة الكلمة أو الاسم  
واحدة بعينها أو كأنها <sup>(٤)</sup>مختلفين .

## نقل قديم

ومثال هذا كأن سائلاً سأل فقال : خبرني عن الأرض : بحر هي  
أم سماء ؟ فبعض الناس قد تقصر معرفته عن ذلك قليلاً : فلما أقرأته  
لا جواب عنده فيما يسأل وأن المسألة واحدة ، وإما أن يبتكت ، فكأن

(١) ف : عدم العلم . (٢) ف : تصوير مرئية . (٣) ف : ذلك .

(٤) ف : عن اشتراك . (٥) ف : أو إذا كانا مختلفين .

الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة<sup>(١)</sup> — ومثال ذلك أن يقول : ياليت شعري  
هل هذا وهذا هما إنسان ! والضارب لهذا وهذا إنما ضرب لإنساناً ، لم  
يضرب لإنسانين . ومن ذلك أن تقول أيضاً : من الأشياء ما هو خير ، ومنها  
ما ليس بخير ، فمجموعهما أخير هو أم غير خير ؟ فأى هاتين قلت فقد هجنت  
القول وجعلته كالتبكيك أو جعلته كذا ظاهراً ، لأن من أثبت الخير فيما لاخير  
فيه أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذباً . وإن أمت زدت على ذلك القول  
شيئاً فقد يصح ، وإن كان تبكيكنا وتهجيننا كقولك إن الواحد والكثير قد يقال  
بنحو واحد أنها بيض وأنها عراة وأنها عُميان . فإن كان الأعمى هو من  
لا بصر له وقد يمكن أن يكون له بصر ، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار .  
فإن كان أحد هذين له مرةً بصرٌ ومرةً لا بصرَ له ، فقد يكونان جميعاً<sup>(٢)</sup>  
إما مبصرين وإما أعميين ، وذلك ما لا يمكن . فإما أن نقسم السولوجسموسات  
والتبكيك المتخيلة على هذا النحو ، وإما أن نرفعها جميعاً إلى الجهل بالتبكيك<sup>(٣)</sup>  
والتبكيك<sup>(٤)</sup>

(١) شه : أقول : إن هذا وهذا إنسان ؟ فإذا أجابه بنعم فقال : الضارب لهذا وهذا  
لم يضرب إنسانين . وأيضاً إذا كان هذا وهذا إنساناً ( ص : إنسان ) فضرب أحدهما ، فلم  
يضرب إنساناً ( ص : إنسان ) لأن هذا وهذا إنسان . فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب  
إنساناً ( ص : إنسان ) .

(٢) شه : بنقل آخر : فتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كليهما عمياناً  
( ص : عميان ) ومبصرين ؛ وهذا ما لا يمكن .

(٣) ف : والتبكيكات ، المباكئة .

(٤) ف : كلها .

فيصير ذلك لنا ابتداءً . وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأنحاء انى قلت  
 إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبيكيت . — فأول ذلك إن كانت هذه الأنحاء على  
 تأليف السولو جسيموس<sup>(١)</sup> ، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع  
 قبلها ، فيكون القول باضطراب غير متخيل . وبعد ذلك أن يكون بقدر أجزاء  
 القياس ، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنيًا على جهتين كقولك : اشتراك  
 الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم وهو الشكل ، فإنه من العادة إذا قلت :  
 كلاً — فكأنك تدل على < شيء > مشار إليه . فأما التأليف والقسمة  
 والتعجيم فإن الاسم فيها ليس بتبدلاً<sup>(٥)</sup> ، والمعنى في ذلك على غير حال واحدة ،  
 وقد كان يجب أن يكون المعنى واحداً .

٢٠

٢٥

[ ٢٣٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

والتعجيم فمن قبل أن الكلمة والاسم المغير ليس هو واحداً بعينه .  
 وقد كان ينبغي أن يكون هذا بمنزلة الأمر واحداً بعينه إن كان التبيكيت  
 أو القياس مزماً أن يكون — مثال ذلك ، إن كان ردائه لا يؤلف الثوب  
 بل الرداء ؛ وذلك أن ذلك أيضاً صادق إلا أنه غير مؤلف : وهو محتاج أيضاً  
 إلى السؤال عن هل يدل على شيء واحد بعينه لدى من يطلب : من قبل ماذا<sup>(٧)</sup> .

٣٠

(١) ف : القياس . (٢) ص : مبنى .

(٣) الزيادة بالأحرف فوقها . — اسكيم = σχῆμα

(٤) شه : بنقل آخر : وبالتعجيم فبأن لا تكون العلاقة هي بعينها والاسم بدل ٦ فإنه قد

كان ينبغي لهذا أن يكون كما أن الشيء هو بعينه . (٥) ص : تبديل .

(٦) ف : القول . (٧) ف : أخذ .

فأما هؤلاء اللواتي من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس. وذلك  
 أنه ينبغي أن يكون الحدُّ واحدًا بعينه بالتبكيك أيضا، إلا أنه يزداد التناقض،  
 وذلك أن التبكيك هو قياس التناقض. فليس إذن قياس العرض هو الذي  
 يكون بالتبكيك: وذلك أنه ليس إن كانت هذه موجودة يجب ضرورة أن  
 يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قبل القياس.  
 ولا إن كان المثلث ذا < زوايا > مساوية لقائمتين وعَرَض له أن يكون  
 شكلا ما أو أن يكون في الشكل أولًا ففي الأول أو في المبدأ، من قبل أن  
 البدء شكل أو الأول الذي هو هكذا: وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل  
 ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثلث بعينه وفي هؤلاء الآخر.  
 فإذا إن كان التبكيك قياساً ما، لا يكون التبكيك الذي كالعرض. لكن من  
 هذا الصنّاع أيضا، وبالجملة، العلماء يُسَكِّتُونَ<sup>(٢)</sup> من غير العلماء: وذلك أنهم  
 يعملون القياسات كما في العرض عند الذين يعلمون؛ وأما هؤلاء الذين  
 لا يمكنهم أن يقسموا: إما أن يعطوا إذا سئلوا، وإما أن يظنوا — إذا  
 لم يعطوا — أنهم يعطون<sup>(٣)</sup>.

وأما هؤلاء اللواتي من معنى في شيء أو على الإطلاق فمن قبل أن الإيجاب<sup>(٤)</sup>  
 والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التي للأبيض في شيء < هي: >  
 التي في شيء ليس أبيض، فأما التي للأبيض على الإطلاق فآلي على الإطلاق  
 ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

(١) ف: المناقضة. (٢) ف: يوبخون بيبكهم. (٣) ف: ينبغي  
 أن يقول: إنهم قد يعطون. (٤) ف: فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو.

### نقل عيسى بن زرعة

والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبيكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد — مثال ذلك، إن كان الذى قيل ثوبا فلا بقول عند التأليف قيصا، بل « ثوب » — على أن القول الآخر حق، إلا أنه ليس يكون منه تأليف : بل يحتاج أيضا الذى يبحث عن السبب إلى المسألة : هل الذى يدلان عليه واحد بعينه ؟

٣٠

فأما التى من العَرَض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس . وذلك أن حدّ القياس بعينه يجب أن يكون حدّ التبيكيت، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قَبْلِ أن التبيكيت هو قياسٌ على النقيض . فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبيكيت، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن الاضطراب أن يكون ذاك موجودا، وهذا هو أبيض، فمن الاضطراب أن يكون أبيض على طريق القياس . ولا أيضا إن كان المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وقد عرض له أن يكون شكلا ما، وأن يكون أولا فى معنى الشكل أو فى الأول أو فى الابتداء، من قَبْلِ أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى هذه حاله، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما [ ١٣٣٨ ] هو أول : بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب . وعلى هذا المثال فى الأمور الأخر . فإذا إن كان التبيكيت

٣٥

٤٠

ب ١٦٨

(١) ش : نقل ناوفيل : وليس ينبغي أن يكون المثلث متساوى الساقين لأن هذا يعرض فى هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ، من قبل أن الشكل بما أو يكون الأول الذى يجرى هذا المجرى، وذلك أنه ليس يكون شكلا لعرض، فبا تقدم كذلك . (٢) ف : كان .

٥. قياسا ما ، فليس يكون التبكيك الذى على جهة العرض . إلا < أن > من هذا النحو أصحاب الصنائع ، وبالجملة ، العلماء إنما يبكيكهم<sup>(١)</sup> من لا علم له : لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور العَرَضِيَّة ، وهؤلاء [ هم ] الذين لا يمكنهم أن يقسموا<sup>(٢)</sup> ، إما الذين يحييون عند ما يسألون ، أو الذين يظن بهم — وما سلموا — أنهم قد سلموا .

١٠

فأما التى تكون من الحَمل من جهة أو على الإطلاق فإنما تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه . وذلك أن الذى يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنما هو أنه « غير أبيض من جهة » ؛ وسالبة — قولنا « أبيض على الإطلاق » : « ليس بأبيض على الإطلاق » . فإن أعطى أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

### نقل قديم

كما أن الشيء الواحد إن كان مشرفا على أن يكون تبكيكا أو سولوجسموس<sup>(٤)</sup> —

٣٠. ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس على أنه ربطه ، بل إنه أراد بقوله ربطه هو < حق ><sup>(٥)</sup> إلا أنه غير مؤلف : وهو بعد محتاج إلى مسألة : لم كانا جميعا عند طالهما بدلالة واحدة ؟ فأما الانحاء التى تكون

(١) ف : يؤبخهم . (٢) ف : يفصلوا . — ص : أو الذين .

(٣) ش : بنقل آخر : كما أن الشيء هو بعينه إن كان مستندا على أن يكون مباكنة أو سولوجسموس . وذلك أنه إن كان قال : رابطة فلا يقولن بالتوب ، ولكن رابطة ، وقوله : قوب — حق ، ولكن ليس بمؤلف . (٤) ف : قياس . (٥) ، الزيادة بالأحرز فوقها .

(١) من العرض عند تحديد القياس فنلك بينة واضحة ، وذلك أن حدّ القياس  
 وحدّ التبكيث حدّ واحد ، إلا أن حدّ التبكيث على معنى مناقضة القياس ،  
 لأن التبكيث إنما هو مقياس مناقضة . فلما لم يكن القياس عرضيا لم يكن  
 تبكيثا ، لأنه ليس من الاضطرار إذا كانت هذه المشار إليها أن يكون هذا  
 كذلك : فإن كان هذا أبيض فلم يكن باضطرار أبيض لمكان القياس .  
 وكذلك الأطريغنون وهي المثلث<sup>(٢)</sup> ، لما كان زواياه مساوية لزوايتين قائمتين<sup>(٣)</sup>  
 لم يجب أن يكون الاسكيم عارضا له ، فتكون لمكان الاسكيم أولية أو ابتداء<sup>(٤)</sup> .  
 وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم<sup>(٥)</sup> أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان  
 عليه لأنه مثلث ، وكذلك في سائر الأشياء . من أجل ذلك إن كان التبكيث  
 قياسا مناقضا لا يكون إلا من العارض في القياس ، لذلك لا يصح معنى  
 التبكيث ؛ إذ لا يكون إلا بالعرض . ولذلك لا يتخير مهرة الصناع والعلماء<sup>(٦)</sup>  
 عند تبكيث الجاهل إياهم : لأنهم يجمعون القياس من العارض فيلقون به  
 العلماء وهم لا يقدرّون على القسمة : فإما سئلوا فأجابوا ، وإما لم يجيبوا  
 فظنوا أنهم قد أجابوا .

(١) ش : بنقل آخر : فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة . ويذنب أن يكون  
 ذلك الحد بعينه للمثلث ، إلا أنه يزداد عليه المناقضة ، فإن المباكئة سولوجسوس المناقضة ؛ فليس  
 إذن مقياس العرض الذي يكون بينه المباكئة . (٢) ش : إنه وإن كان ثلاث زوايا كال  
 مثلث مساوية لزوايتين قائمتين ، فلم يكن كذلك من أجل أنه شكل ، ولا هذا الشكل أولى ولا أبدي ،  
 ولا هو للمثلث أولى ، ولكن الذي هو أولى لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط ، فإن هذا أولى وأبدي لكل  
 مثلث . — أطريغنون = τρίγωνον (٣) ف : الشكل . (٤) ص : عارض .  
 (٥) ف : شكل . (٦) ص : قياس مناقض . (٧) ص : مهرة الطبايع .

٣٥

٤٠

١٦٨ ب

٥

- فأما ضروب التبكيث التي تكون مما في الشيء أو من المرسل من القول،  
 ١٠ فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشيء واحد بعينه بحالٍ  
 واحدة. لأن الذي هو أبيض في شيء فسالبته أن يكون في شيء ليس بأبيض؛  
 وكذلك ما كانت موجبه بأنه أبيض بالمرسل<sup>(١)</sup>، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك  
 القول من المرسل. فإن أعطاك القائل أن الأبيض أبيض في شيء وتأويله<sup>(٢)</sup>  
 أبيض بالقول المرسل

[ ٢٣٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

- أبيض في شيء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيثاً؛ ويرى<sup>(٤)</sup>  
 ١٥ من قبل الجهل بما هو التبكيث. [ من قبل نقصان يسير<sup>(٥)</sup> ]

- وهؤلاء اللواتي وصفن أولاً أعرف من جميعها من حد التبكيث الذي  
 ٢٠ من قبله لُقب هكذا. وذلك أن التخييل يكون من قبل نقصان الكلمة،  
 فإذا قسمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

وأما اللواتي من أن يأخذ التي في البدء وأن يضع الذي ليس بعلّة كملّة  
 فيعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض بأن هؤلاء هذا<sup>(٦)</sup>

(١) ف : بمرسل . (٢) ش : بنقل آخر : لأنه حيث أعطى أنه في شيء أبيض  
 أخذه كأنه قيل مرسلًا يصنع المباكة . (٣) ف : فتأولته . (٤) ف : لا علم .  
 (٥) هذه الزيادة يجب حذفها إذ لا معنى لها ولا توجد في اليوناني .  
 (٦) ف : من أن . (٧) ف : لكن .



٢٥ الذى لم يكن موجود فى اللواتى ليس علة . وأيضا لا أن يعد مع التى من البدء هذا الذى لا يوجد اللواتى من مسئلة التى فى البدء .

وأما هؤلاء اللواتى من التى تلزم فهى جزء للعرض . وذلك أن التى تلزم عرضت وتحالف العرض من قبل أن العرض يوجد إن يوجد فى واحد فقط أيضا ( مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلا ، وأبيض وقُدُس ) ، ٣٠

وأما الذى يلزم فهى كل حين فى كثيرة : وذلك أنا نُؤهل اللواتى لواحد بعينه بعضهم لبعض هنّ فيهنّ . ومن قبل هذا يكون التبيكيت من الذى يلزم . وهو ليس صادقا لا محالة إن كانت تكون كالعرض ، وذلك أن هاهو الثلج وقُدُس<sup>(١)</sup> هما للابيض واحد بعينه . وأيضا ككلمة ما لئس الذى أخذ أن الذى ٣٥

يتكون والذى له مبدأ بأنه يتكون ، وذلك أن من قبل أن الذى يتكون له مبدأ يُؤهل الذى له مبدأ أنه يتكون كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لهما مبدءا ، والذى يتكون والمتناهى . وعلى هذا المثال وفى اللواتى تكون متساوية إن كانت اللواتى عظمًا واحدا تكون متساوية تأخذ عظمًا واحدًا ، فإذا أخذ ٤٠

الذى يلزم ، فإن التبيكيت الذى من العرض والذى من الذى يلزم هو من قبل الجهل بالتبيكيت هو ظاهر . وليفعل هذا على نحو آخر أيضا .

٥ وأما هؤلاء اللواتى من أننا نجعل سؤالات كثيرة واحدًا فبأننا لا نقوم كلمة المقدمة . وذلك أن المقدمة هى واحد

## نقل عيسى بن زرعة

فإنه لم يبيكت، بل يظن ذلك لعدم المعرفة بماهية التبيكت. [لأنه ينقص  
نقصانا يسيرا] <sup>(٢)</sup>

ويصير عندنا أظهر من جميع الأشياء التي تقدم ذكرها من حد التبيكت <sup>(٣)</sup>  
الذي منه لقبوا. وذلك أن الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص. وإذا  
حرت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاما لجميع هذه الأشياء.

وهذه التي تكون من المأخوذة في أول الأمر، وعن التي تضع علة  
ما ليس بعلة فمن الحد يوقف عليها. وذلك أن النتيجة يجب أن تكون  
عارضة عن هذه؛ وهذا ليس بوجود فيما لا علة له؛ وألا يكون ذلك أيضا  
عند ما تعد في جملة الأشياء المأخوذة أولا. وهذا ما لا يوجد لهذه التي إنما  
تكون عن التي يسأل عنها في أول الأمر.

فأما التي من اللوازم فهي جزء للتي من العرض، وذلك أن التي من اللوازم  
عارضة. والفرق بينها وبين التي من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضا  
في شيء واحد فقط (مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئا واحدا بعينه،  
كذلك الأبيض وقنفس)، فأما اللازم فيحمل أبدا على كثيرين: وذلك أن  
الأمسولات التي تؤخذ لشيء واحد ليس يحملها عليه وحده، فإننا نحمل تلك

(١) ف: للجهل. (٢) ف: من قبل أنه يعجز شيئا. — وما بين المعقوفين يجب  
حذفه. (٣) ش: نقل ثاويلا: ويصير ما خرج عن حد التبيكت أظهر من جميع المذكورة  
أولا. ولهذا السبب أيضا لقب بهذا اللقب، فإن الوهم يدخل على القول من جهة نقصانه.  
(٤) ف: معرفتها تكون من الحد.

بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبيكيت عن اللوازم . وليس  
هو لا محالة صادقا إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن الثلج  
وقفقس هما في البياض شئ واحد بعينه . وبحسب قول مالئس أيضا الذي  
أخذ أن المتكئون والذي له مبدأ هما شئ واحد بعينه في أن لها كونا فلان<sup>(١)</sup>  
الذي يتكون له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكونا وكأنهما جميعا شئ  
واحد بعينه في أن لها جميعا مبدأ ، وكذلك الذي يتكون وما له نهاية . وعلى<sup>(٢)</sup>  
هذا النحو يجرى الأمر في المتساوية ، فإن كانت الأشياء التي عظمها واحد  
متساوية ، فإن التي تكون متساوية عظمها واحد ، فيكون إذن قد أخذ  
اللازم . — فلان<sup>(٣)</sup> التبيكيت الذي من العرض يكون من قبل الجهل بالتبيكيت  
[ ١٣٢٩ ] فظاهر أن كذلك أيضا ما يكون عن اللوازم . فلتعمل هذه على  
جهة أخرى .

٣٥

١١٦٧

فأما التي تكون من تصميم المسائل الكثيرة مسئلة واحدة ، فكونها من  
قبل أن ألفاظ المقدمة تكون غير مستقيمة ، وذلك أن المقدمة هي حمل واحد<sup>(٤)</sup>

### نقل قديم

أى ليس فى شئ ، بل مُشاع<sup>(٥)</sup> مستفاض . فمثل هذا الفهم لا يعمل  
تبيكيتا وإن ذلك يخجل عند السامع الجواب لجهله بحال التبيكيت ، وما هو .

١٥

(١) ص : كون . (٢) ص : شيئا واحدا . (٣) ف : العكس .

(٤) ف : عام . (٥) ف : من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدمة .

(٦) ف : يخجل ذلك .

- وأبين هذه كلها تلك التي قبلت أولا من حد التبيكيت ، ومن أجل ذلك سميت بمثل ما ذكرنا . فقد يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص الكلام<sup>(٢)</sup> ، لاسيما عند الذين يريدون القسمة ، فنقصان الكلام يعم هذه كلها .
- وكذلك الضروب التي تكون من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة ، وذلك بين من الحد لأنه يجب للنتيجة أن تكون مضاهية لمعاني مقدماتها ، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة . وأيضا يجب أن لا يعتد بما كان في ابتداء المسئلة ، وليس كذلك يفعل السوفسطائيون في مسائلهم .
- فأما ضروب تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العَرَض لأن اللاحق أبدا بالكلام عارض . وفرق ما بين العارض في الكلام واللاحق — وإن كان عرضا — أن العرض يمكن أن يوجد في واحد فقط ( كقولك إن الأشقر والعسل بحالٍ واحدة ، لأن العسل بعينه هو عسل وأشقر ، وأبيض والثالج هونلج وهو أبيض ) ، فأما اللاحق أبدا فلأنما يكون من الأكثر . ومن أجل ذلك يتولد التبيكيت من اللاحق بالكلام ، إلا أنه ليس بصادق من كل جهة إن هو كان كالعرض ، لأن الثلج والاسفيداج إنما صارا بحالٍ واحدة
- 
- (١) ف : رقد . (٢) ف : نقصان . (٣) ش : يسمى ما يعم هذه كلها نقصان الكلمة .
- (٤) ف : من تلك التي يأخذها . (٥) ش : ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب .
- (٦) ش : لأنه ينبغي أن تكون النتيجة من أجل المقدمات .
- (٧) ص : مضاهية . (رقد يدل هذا على أن الناصح أو المثل عليه عراق أو فارسي) .
- (٨) ف : بسبب . (٩) ف بالآخر : أظهره يعتد ما .
- (١٠) ص : السوفسطائيين . (١١) ص : لا ، والتصحيح بالآخر .

ببياضهما ، أو كالذى قال مالمس<sup>(١)</sup> الحكيم أيضا فإنه تأول الآنية والكون  
بحال واحدة فزعم أن لما ابتداء ، كقولك إن المساوى بحال واحدة من قدر  
أجسامهما . وذلك أن مالمس أثبت أن ما قد كان كانت له أولية ، وما كانت له  
أولية فقد كان ، وكلاهما بحال واحدة ، لأن لما أولية ونهاية . وكذلك ما كان  
مساوياً ففسد جسمه بحال واحدة ، وما كان جسمه بحال واحدة فذاك  
مساوياً من أجل ذلك عمده مالمس إلى أخذ اللاحق بالكلام فصيره مقدمة .  
فلما<sup>(٢)</sup> كان التهجين الكائن من العارض في الكلام لا يتكون إلا من قلة  
المعرفة بالتهجين ، وكان اللاحق في الكلام من باب العرض ، وجب أن  
تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها . وسنقصي النظر في ذلك من  
جهة أخرى .

(١) ش : ينقل آخر : إن مالمس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بعينه ، لأن الذى  
كان له بدء والذى له بدء فكلاهما شئ واحد . وكان يرى ذلك لقوله إن لما بدء والذى كان  
وال محدود وفي هذا النحو وعلى ما تكون مستوية ، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التى لها قدر  
واحد بعينه مستوية ، والتى تكون مستوية يكون لها قدر واحد .

وجد بورقه : ليس يجب إذا كان : كل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ، وكل إنسان  
حى ناطق مائت ، وكل حى ناطق مائت إنسان ، أن إذا كان : كل إنسان حى ، أن يكون : كل  
حى إنسان . وقد تبين ذلك في الآراء المنطقية : أن الموجبة الكلية إنما تنعكس موجبة جزئية ،  
ومالمس إنما عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال إن : كل ما له كون فله مبدأ ، فكل ما له  
مبدأ فله كون — وليس ذلك بواجب ، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها .

(٢) ص : كليهما . (٣) ص : بقدر . والتصحيح فوقها بالأحر .

(٤) ص : مساوى . (٥) ش : فأما من أجل المباشرة التى من العرض بقسلة  
العلم بالمباشرة فيثبت في تلك التى تكون مما يلحق .

فأما أنحاء التهجين في الكلام الذي يكون من قبيل أنا نجعل المسائل  
الكثيرة مسألة واحدة، فإنما يكون من أجل أنا لا نلخص ولا نوضح معنى  
المقدمة وحدها . لأن البروطاسسه<sup>(١)</sup>، وهي المقدمة، إنما هي شئ واحد  
بحال واحدة

[ ٣٣٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

على واحد، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحد فقط وعلى الإطلاق  
والأمر مثال ذلك للإنسان ولا إنسان واحد فقط ؛ وعلى هذا المثال  
في آخر أيضا . فإذا إن كانت المقدمة الواحدة فقط هي التي تؤهل واحداً<sup>(٢)</sup>  
لواحد، يكون السؤال أيضا على الإطلاق كهذا مقدمة . ومن قبل أن  
القياس من مقدمة، والتبكيك قياس، يكون التبكيك من مقدمة . فإن  
كانت المقدمة واحداً على واحد، فهو ظاهر أن هذا أيضا بالجهل بالتبكيك :  
وذلك أنه يرى كيف تكون التي ليست بمقدمة مقدمة . فإنه إما إن أعطى  
مقدمة كقيد سؤال واحد، فيكون تبكيك ؛ وإما إن لم يعط ، إلا أنه  
يرى ، فتبكيك يرى .

فإذن جميع الأنحاء تقع من الجهل بالتبكيك : وأما هؤلاء اللواتي من  
اللفظ فمن تناقض يرى الذي كان خاصة التبكيك، وأما هؤلاء الأخر فمن  
حد القياس .

(١) = πρότασις . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : تعطى .

(٤) ف : مناقضة .

٧

< أسباب الأغاليط >

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم والكلمة فبأن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتى تقال على أنحاء كثيرة ( وفى أفراد ما ليس بسهل أن يقسم : مثال ذلك معنى الواحد ، ومعنى الموجود ، ومعنى : هو هو بعينه ) ، وأما اللواتى من التركيب والقسمة فبأن لا يظن أن الكلمة تختلف بشيء إذا ركبت أو إذا قسمت كما فى كثيرة . — وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتى من التعجيم ، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شيء آخر إذا كانت مقصورة ومحدودة ، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضا . —  
 ٢٥  
 وأما اللواتى من الشكل فمن قِبَلِ مشابهة اللفظة . وذلك أنه صعب أن يقسم  
 ٣٠  
 أية تقال بحال واحدة ، وأية على اختلاف : وذلك أن الذى يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحق إلا قليلا ويبادر كثيرا إلى أن يرمز على  
 (٢)  
 أن كل ما يحمل على شيء يظن أنه شيء والموجود بسمعه هذا الشيء وواحدا :  
 (٣)  
 وذلك أنه يظن أن هذا الشيء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصة .  
 (٤)  
 من قِبَلِ هذا يوضع هذا النحو لهؤلاء اللواتى من اللفظة : أما أولا فمن قِبَلِ  
 (٥)  
 أن الضلالة تكون

- |                 |                    |
|-----------------|--------------------|
| (١) ف : مختلف . | (٢) ف : يشير إلى . |
| (٣) ف : الشيء . | (٤) ف : أكثر .     |
| (٥) ف : الصوت . |                    |

## نقل عيسى بن زرعة

- على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إما يكون لها هو أمر واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسانٍ واحد فقط ؛  
 وكذلك في الأشياء الأخر . فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هي التي تجمع شيئاً مقولاً على شيء ، وبالجملة ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة ، ولأن القياس يكون من المقدمات ، والتبكيك قياس ، فالتبكيك يكون من المقدمات . فإن كانت المقدمة هي التي يحمل فيها واحد على واحد ،  
 فظاهر أن هذا أيضاً يكون من قبيل عدم المعرفة بالتبكيك : لأنه مظنون<sup>(١)</sup>  
 كما يظن بما ليس مقدمة أنه مقدمة . فأما إن أجاب كأنه مجيب عن سؤال<sup>(٢)</sup>  
 واحد ، فإن التبكيك يكون وإن لم يعط ، بل ظن به أنه قد سلم ، فإن<sup>(٣)</sup>  
 التبكيك يكون مظنوناً . بجميع الأتحاء إذن ترتق إلى عدم المعرفة بالتبكيك .  
 فالتى تكون عن القول هي الكائنة عن المناقضة المظنونة التى هي خاصة<sup>(٤)</sup>  
 بالتبكيك : وهذه الأتخ تكون من حد القياس .

(٢) ف : يتوهم .

(١) ف : تضم .

(٣) ف : يتوهم فيها .

(٤) ف : يسلم .

(٥) ف : أعطى .

(٦) ف : الجهل .

(٧) ف : اللفظ .



٧

< أسباب الأغاليط >

والضلالة الكائنة إما في اشتراك الاسم والكلمة فيكون للعجز عن قسمة ما يقال منها على أنحاء كثيرة (وقد تعمس قسمة أفراد منها ومثال ذلك الواحد والموجود والذي هو هو بعينه) ، فأما التي من التركيب والقسمة فلا نأنتوهم أن القول غير مختلف ألبتة عند تركيبه وتفصيله كما يمرض في أمور كثيرة — وعلى هذا النحو يجري أمر ما يكون عن التعجيب ، وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلًا أو مسددًا ، ولا إن كان حملها على واحد أو على كثير . — فأما التي من شكل القول فيصعب تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أخر لتشابه اللفظ بها : لأن الذي يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق [ ١٤٣٠ ] وكثيرا ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شيء يظن أنه أمر موجود . ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد : وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود . ولهذا العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتي يلفظ بها : أما أولاً فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم

- (١) ف : تفصيل . (٢) ش : في نقل ثاويلا : وبهضا لا ينبغي أن يقسم — مثال ذلك الواحد والموجود هو هو . (٣) ف : فيعمر . (٤) ف : نسبة تشابه . (٥) ش : نقل ثاويلا : وكثيرا ما يجذب إلى القائل بأن كل ما يحمل على شيء فأنما يسمع منه ما يدل على ما الشيء ، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة يتيمهما ما الشيء ، وهما شيء واحد بعينه . (٦) فوقهما : أمر موجود .

## نقل قديم

- والحد واحد للشيء المفرد وللشيء المرسل الكلى المشاع، كقولك على  
 الإنسان الكلى والإنسان الواحد<sup>(١)</sup> المفرد ؛ وكذلك يجوز هذا القول فى سائر  
 الأشياء . فإذا كانت المقدمة الواحدة أيما هى التى تثبت شيئاً واحداً على واحد  
 فقد تكون مثل هذه المسألة مقدمة مرسلّة<sup>(٢)</sup> مشاعة<sup>(٣)</sup> . فلما كان القياس من  
 مقدمة جاز التهجين والتبكيث من مقدّمة<sup>(٤)</sup> . وكما أن المقدمة إنما هى شيء  
 واحد على واحد، فكذلك هو بين أن التهجين لا يكون إلا من قلة المعرفة  
 بالتبكيث : وذلك أن المقدّمة تخيل من كلامهم كأنها مقدّمة حق وليست  
 كذلك . فإن كان المسؤول قد جعل جوابه جواباً عن مسألة واحدة، وإنما  
 سئل عن كثير، فعند ذلك ما يكون جوابه جواباً مهيجاً ؛ وإن لم يكن  
 أعطى الجواب ، بالحقيقة فقد يخيل فصار شبيهاً بالهجنة . ومن أجل ذلك  
 وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكيث .  
 وأنواع التهجين التى من كلمة<sup>(٥)</sup> فهمى فى ظاهر أمرها كقول منا ن  
 بالأنطافاسيس<sup>(٦)</sup> ؛ وذلك خاص للتبكيث ، فأما الضروب الباقية فإنما تكون  
 من أجل الخطأ فى حدّ القياس

(١) ف : الجزء . (٢) ف : كلية . (٣) ف : عامة .

(٤) ف : أن يكون التهجين . (٥) ص : جواب .

(٦) ف : التى تكون من الكلمة .

(٧) ف : بالسالبة . — ἀντίφασις

٧

< أسباب الأغاليط >

وقد يكون الغلط في بعض الناس<sup>(١)</sup> من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد  
أنهم لا يجدون سبيلا إلى تفصيل ما يقال بوجوه كثيرة (وكذلك نجد  
أشياء ليست تجزئها بيسيرة : مثل قولك : واحد ، وانه والذي هو بحال<sup>(٢)</sup>  
واحدة هذه ليست قسمتها بيسيرة) . ومن الناس من يدخل عليه الغلط من  
قبل التأليف والتركيب ومن قبل القسمة والتجزئة لأنهم لا يظنون فرقا<sup>(٣)</sup>  
بين التأليف والقسمة . وكذلك الأكثرون من العوام . وقد يدخل الغلط أيضا<sup>(٤)</sup>  
على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات ، وذلك أنهم لا يرون  
< أن > الحرف إذا نُقِلَ أو خُفِّفَ تصرفت معانيه لا في الواحد<sup>(٥)</sup>  
ولا في الكثير . فأما الغلط الذي يدخل على الناس من شكل الكلمة وصورتها  
فذلك لا يكون إلا لمكان الاشتباه فيها<sup>(٦)</sup> . وقد يصعب الفرق في ذلك حتى  
يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة ، وما إذا قيل كان  
غيريا . فبالحرى أن من قدر على فرق ما بين هذين كان قريبا من الوقوع  
على الصدق والحق ، ولا سيما أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئا

٢٥

٣٠

- (١) ف : وقد يلحق الغلط ببعض . (٢) ش : نقل آخر : وقد تكون الضلالة  
من الاشتراك في الاسم وفي الكلمة . (٣) ف : والموجود . — = öv  
(٤) ف : بهذه . (٥) ش : لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقا .  
(٦) ف : التركيب . (٧) الزيادة بالأحرى فوقها . (٨) ف : من أجل .

كان مشاراً إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشيء واحد . وذلك أنه لا يشبه  
 أن يشار إلى شيء فيقال " هذا " أو " إنه " إلا ما كان مفرداً أو جوهراً  
 من الجواهر . من أجل ذلك قلنا إن هذا الضرب من التهجين لا يكون  
 إلا في الضرب من الكلمة . وقد يجب أن تعلم أولاً أن الضلالة والغلط قد  
 تكون أكثر عند مناظرتنا غيرنا أخرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا .  
 (وعلة ذلك أن المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسط متروِّفينا) ؛  
 وأن الفكر من الإنسان إذا كان بذاته لا مع غيره ، فأكثر ذلك لا يكون  
 إلا من نفس الشيء معبرة عنه بلا واسطة من الكلام .

١٦٩ ب

[ ٣٤٠ ب ] نقل يحيى بن عدى

أكثر، إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم . وذلك أن  
 التفكير مع آخرين تكلم . وأما التي على حياها فبالأمر بعينه، ليس بأقل .  
 وأيضاً قد يعرض أيضاً أن يضل على انفراده إذا تفكر في الكلمة . وأيضاً  
 الضلالة من قبل المشابهة ، والمشابهة من اللفظة . — وأما هؤلاء اللواتي من  
 العَرَض فمن قبل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى فهو < هو > والآخر، والواحد  
 والكثير ، ولا أى اللواتي من الجمول عرض جميعها للأمر أيضاً . — وعلى  
 هذا المثال ول هؤلاء اللواتي من التي تلزم ، وذلك أن التي تلزم جزء ما من العرض ؛

١٦٩ ب

٥

(١) ص : مشار . (٢) ص : عند أكثر — سم ضرب على « أكثر » بالقلم الأخر .  
 (٣) ف : على انفرادهم . (٤) ف : الانفراد . (٥) ف : الانتباه .  
 (٦) ف : الصوت . (٧) ص : العرب . (٨) ص : التي .

من قَبَل أنها ترى في كثيرة أيضا ويؤهل هكذا: <sup>(١)</sup> إن لم ينفصل هذا من هذا  
فلن ينفصل آخر من آخر أيضا . — وأما اللواتي من نقصان الكلمة واللواتي  
من التي في شيء وعلى الإطلاق فالضلالة من قلة النقصان تُنزل، وذلك أنا  
نزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف أو معنى الآن كأنه لا يريد فيدل على  
شيء . — وعلى هذا المثال [ و ] في هؤلاء اللواتي تأخذ التي في البدء ، <sup>(٢)</sup>  
وفي اللواتي تُصيرُ علة وفي جميع اللواتي يجعلن سؤالات كثيرة واحداً؛ وذلك  
أن الضلالة في جميعها من قبل قلة النقصان، وذلك أنا لا نبحث على استقصاء  
لأخذ المقدمة ولا القياس أيضا من قَبَل العلة التي قلت . <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>

## ٨

### < المبادئ السوفسطائية في المادة >

ومن قَبَل أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التي ترى يوجد لنا أيضا  
من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات، وأعني تبكيئنا سوفسطائيا  
وقياسا لا الذي يرى قياسا وتبكيئا وليس هو فقط، بل الذي هو موجود؛ <sup>(٥)</sup>  
ولا يرى أيضا من قبل قابل الأمر النسب . وهؤلاء هم الذين لا يبتكون  
ويثبتون <sup>(٦)</sup> للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذي كان صناعة الجدل، وذلك أن  
صناعة الجدل إذا أخذت تجزئة تؤلف كذبا . والمتحنة هي جزء صناعة الجدل: <sup>(٧)</sup>

(١) ف : و يوجب . (٢) اللواتي تأخذ التي في البدء = المصادرة على المطلوب الأول .

(٣) ف : السبب . (٤) ف : الذي قيل، وصف . (٥) ف : لكن .

(٦) ف : ويرهنون . (٧) ف : والامتعان هو .

وذلك أن هذه يمكنها < أن > تؤلف كذبا من قبل جهل الذى يعطى الكلمة . والتبكيئات السوفسطائية ، وإن ألفت التناقض ، فلن تحادثن علما إن كان لا يعلم ذلك أنها تعوق .

### نقل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم ؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضا أن يضل بنفسه إذا كان مفكرا في القول .  
٤٠ ١٦٩ ب  
والضلالة أيضا تكون من قبل التشابه ، والتشابه إنما يقع في اللفظ . فأما التي تكون من العرض فلائنا لا نقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يخالف ، وما هو واحد وكثير ، ولا على تمييز أصناف الحمل . وجميع هذه أعراض للأمر . — وعلى هذا المثال أيضا تكون هذه التي من اللوازم . وذلك أن اللزوم جزء ما للتي من العرض ؛ من قبل أنه أيضا مما يظن مقولا على كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق لذلك ؛ ونحن نلغي بالكلية ذكر التي تكون عما به القول من النقص ، وهى التي تكون عن وجود الشيء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها مما تكاد أن تكون ضلالة ، لأن القول لم يستثن فيه بما يدل على ما الشيء أو كيف هو أومتى .

(١) وذلك أن هذه : فوقها : وهذه . (٢) ف : ناظرا .

(٣) ف : الاشتباه . (٤) ف : تفصيل .

وكذلك أيضا يضرب عن التي يؤخذ فيها المطلوب وعن التي لغير علة وعن جميع التي المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة في جميعها تكون لأننا لا نكاد نبحث بحثاً مُستَقْصًى : لا من حدود المقدمات ، ولا عن القياس ، للسبب المذكور .

## ٨

### < المبادئ السوفسطائية في المأدّة >

فإذاً قد حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات المظنونة ،<sup>(٢)</sup> فلإنا نكون قد وجدنا أيضاً : كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات ، وأعني بالتبكييت والقياس السوفسطائي ليس الذي يظن قياساً وتبكيئاً ، وليس كذلك ، فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قِبل الموضوع الخاص بالأمر . وهؤلاء هم الذين ليس يبتكون وينبتون للذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر ، فإن هذا هو فعل الجدلي . وذلك أن صناعة الجدلي تنتج الكذب عن تجزئة . والمجزأة هي جزء من الجدلية : وهذه فإنما يمكنها إنتاج الكذب لأن المحجب ليس<sup>(٣)</sup> [ ١٣٤١ ] بعالم . والتبكيئات السوفسطائية ، وإن كانت تنزع النقيض ، فليس إنما تفيد من ليس بعالم ؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالماً .

(٢) ف : المقاييس .

(١) ف : ولأنا قد وجدنا عدد .

(٣) ف : يجهل المحجب .

## نقل قديم

- وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكر في نفسه، سيما إذا كان فكره في الكلام الذي يقع فيه الاشتباه <sup>(١)</sup> في < المعبرة عن الشيء >، وأيضا إن الضلالة والغلط إنما يكونان من الاشتباه، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة والصوت واللفظ. فأما أنحاء الغلط التي من العَرَض فإِنما تكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل <sup>(٢)</sup> بين نفس الشيء وغيره، وبين الواحد والكثير ولأية <sup>(٣)</sup> الأشياء المعروضة تعرض هذه كلها. — وكذلك تكون ضروب الغلط مما يلحق بالكلام لأن لاحق الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتحيل كأنه على الكثير، وهذا مذهبه يقول إن كان هذا لا يفارق فإذاً إنما لا يفارق غيره. — فأما الغلط الذي يكون من نقص الكلمة وما يقال في الشيء أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير، ولذلك ما ضربنا عنه ألبته، لأن قولك: الآن، وفي، وكيف لا ترجح المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط الحائث من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة أو من تصير المسائل الكثيرة مسألة واحدة؛ فإن الغلط في هذه كلها لا يكون إلا القليل من الأمر، وذلك أنا لا نستقصي <sup>(٦)</sup> حد المقدمة ولا حد القياس لمكان العلة <sup>(٨)</sup> التي ذكرنا.

(١) تحتمل: في (٢) ف: يفرق. (٣) ف: لأى. ش: ينقل آخر: ولا أى شيء، مما هو للقولات كله قد يعرض للشيء. (٤) ف: انتقاص. (٥) ف: تعبر. (٦) ف: نستقصي (٩). ش: يعنى أنا لا نستقصي العلم في صحة المقدمة ولا تأليف القياس. (٧) ش: يعنى أنا لا نعى بهذه لفظة ما يعرض فيها، فندفع الفحص عنها. (٨) ف: للسبب الذي قلنا.



## < المباحثات السوفسطائية في المأذة >

فإذ قد حصل من قولنا بكم جهة تكون المقاييس المتخيلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك ، فقد حصل من كم جهة<sup>(١)</sup> تكون مقاييس السوفسطائيين ونقائض ليست أريد بها المقاييس فقط والنقائض التي هي متخيلة في ظاهر أمرها كالمقاييس والنقائض ، وليست كذلك ، بل أريد بها أيضا التي هي بالحقيقة مقاييس ونقائض ، إلا أنها في ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجاديين الذين لا يتناقضون من نفس الشيء ليعينوا الجهل على من كلمهم<sup>(٢)</sup> .

وذلك أن طريق المجاديين امتحان ما يريد المتكلم أن يتكلم به ، فيجمعون عليه ٢٥ من فكرهم قياسا كاذبا لقلّة معرفة المتكلم لهم بحد الشيء الذي يتطالبان به جميعا : السائل والمسئول . وأما السوفسطائيون في تهجينهم الكلام إذا ألقوا قولاً مناقضاً فليسوا يفعلون ذلك القول واضحاً بئنا . فالجاهل به لا يعطى جواباً ، والبصير به قد يبطل عن الجواب .

---

(١) ش : إن سألنا من كم وجه ترى أنحاء معه أنها حقيقة وليست كذلك لم نقتر < أن > نقول أيها ، إلا السوفسطائية ووجوهها .

(٢) تحتها : عن .

(٣) ص : السوفسطائيين .

[ ٣٤١ ب ] نقل يحيى بن عدى

أيضا الذى يعلم بهذه الكلمات .

- ٣٠ وأما أن الصناعة موجودة لنا بهذا بعينه فمعلوم : وأما عند هؤلاء اللواتي  
يرى للذين يسمعون كأنهم يسألون ففائدة من هؤلاء ، وإن ظنها المحيى أيضا ؛  
فإذن تكون القياسات الكاذبة بهذه : إما كلها وإما أفراد<sup>(٥)</sup> : وذلك أن الذى إن  
لم يسأل يظن به أنه أعطى إن يسأل أيضا يُعطى . ولكن فى أفراد يعرض معا  
أن يزيد فيسأل التي ينقض وأن يبرهن التي للكذب<sup>(٦)</sup> ، مثال ذلك فى التي من  
اللفظ ومن العجومية . فإن كانت ضلالت التناقض هن من تبكيك يرى ،  
فمعلوم أن قياسات الكذب هى من جميع هؤلاء اللواتي للتبكيك الذى يرى  
أيضا . والتبكيك الذى يرى من أجزاء الصادق . وذلك أن التبكيك يرى لكل  
واحد ناقض<sup>(٨)</sup> (مثال ذلك التي من العرض من قبل الكلمة التي فى غير الممكن) ؛  
وللذى يصير سؤالين واحدا من المقدمة ، وإن كان شيء منفردا فمن العرض ؛  
وجزء هذا من الذى يلزم ؛ وأيضا التي تعرض لا للاسكن للكلمة . وأيضا  
إن كان شيء لكل التناقض على انفراده وإضافة إلى واحد وبينه ونحو واحد  
من التي على الشيء أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا لم يعد أنه يأخذ

(١) ف : أما أنها موجودة لنا فى هذه الصناعة بعينها . (٢) ف : فى هذه بعينها .

(٣) ف : لهؤلاء الذين . (٤) ف : وإن كان يظنها . (٥) ف : أنهم أفراد منها .

(٦) ف : مع الكذب . (٧) ف : المفولة . (٨) ف : ناقضا .

(٩) ف : على انفراده .

الذى من البدء . — قلنا إذن من كم تكون الضلالات ، وذلك أنهم لا تكن  
من زوائد ومن هذه الالاي قيل<sup>(١)</sup> يكن كلهن .

والتبكيك السوفسطائى هو ليس تبكيكا على الإطلاق ، ولكن بالإضافة  
إلى شيء ؛ وكذلك القياس . فإما إن لم نأخذ أن الذى من اشتراك الاسم  
يدل على واحد ، والذى من اتفاق الشكل أنه هذا الشيء وحده ؛ وكذلك  
هذه الأنحر لا تكون تبكيكات ولا قياسات على الإطلاق ، ولا لدى التى  
سئلت . وإما إن أخذوا : أما عند الذى يسأل فيكون ، وأما على الإطلاق  
فلا يكون : وذلك أنهم يأخذون < لأمأ<sup>(٢)</sup> > يدل على واحد ، لكن الذى  
يرى ، ومن هؤلاء الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضميلات >

وأما كم تبكيك هؤلاء الذين يكتنون ، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من  
دون علم جميع الموجودات ، وهذا لا يوجد .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يعلم أن الموجود لنا فى هذه الصماءه نفسها إنما يُنحى به نحو الأمور  
المظنونة ، وهى عند السامعين مثلها عند المحبين ؛ وإنما يقاس على ذلك  
إذا كان المحيب هو الذى يظن . فالمقاييس الكاذبة إذن تكون : إما بجمع هذه

(١) ف : وصفن . (٢) ص : يأخذوا ديدل (٩)

الأشياء ، أو بالمفردات منها . والذي يعتقد الإجابة قبل السؤال فإنه لو مثل  
 لأعطى ؛ بل قد يعرض في بعض الأشياء الأمران جميعا معا ، أعنى أن  
 يسأل سؤالا ناقضا وأن يبين كذبا . . . إل ذلك المواضع التي من القول ،  
 ومن السؤلوقسموس .<sup>(٣)</sup> فإن كانت التضليلات المكثثة عن التناقض إنما تكون  
 من التبيكيت المظنون ، فمعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه ،  
 أعنى من جميع الأشياء التي عنها يكون التبيكيت المظنون . والتبيكيت المظنون  
 يكون من أجزاء التبيكيت الصحيح ، . ذلك أن النقص في التبيكيت يظهر  
 لكل أحد ( مثال ذلك : أما في التي تعرض من قبل القول فلا تته يودى إلى  
 الحال ) والذي يجعل السؤالين سؤال واحد في المقدمات وإن كان الشيء  
 بذاته من العرض ، والتي من الوازم هو جزء من هذا . وأيضا إن كان الذي  
 يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول ، وأيضا إن كان التناقض كلياً وبذاته  
 وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمول على شيء ،  
 أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس  
 من شأنه أن يعدد .

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون التضليلات ، وأنها لا تكون  
 من أمور زائدة ، وأنها بأسرها إنما تكون من الأمور التي ذكرت ،  
 وأن التبيكيت السوفسطائى ليس تبيكيتاً على الإطلاق بل نحو شيء . وكذلك

(١) ف : التليم ، وإن لم يسأل . (٢) ف : لسم . (٣) ف : التعجيم .  
 (٤) يودى إلى الحال : ف : في الممكن . — الحال : ف : ما لا يمكن .  
 (٥) ف : المناقضة . (٦) ف : واحد . (٧) ص : تبيكيت .

أيضا القياس . فإما لم يأخذ الذى من الاسم المشترك دالاً على واحد، والذى  
 ١٥ من اشتراك الشكل دالاً على هذا الشيء فقط، وكذلك فى تلك الأخرى، فليس  
 تكون تبكيات ولا قياسات : لا على الإطلاق ، ولا نحو الأمر الذى عنه  
 كانت المسألة . فإن أُخِذَتْ فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال،  
 ولا تكون موجودة على الإطلاق . وذلك أن الذى أخذوه لم يأخذوه دالاً  
 على واحد ، بل ما يُظن كذلك . وعلى هذا يجرى الأمر فى الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضميلات >

وليس يجب أن يروم<sup>(١)</sup> تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون توبيخ الذين  
 ٢٠ يكتون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحد .

نقل قديم [ ١٣٤٢ ]

وهذا معروف لصاعتهم وكلامهم فبقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه  
 ٣٠ قد وجبت المسألة من تأليف الكلام، وبقدر ذلك يدخل الغلط على المحيب  
 فيما يحتاج إليه من الجواب . من أجل ذلك وجب ألا تكون المقاييس  
 الكاذبة إلا : إما لكل<sup>(٢)</sup> هذه ، وإما لبعضها ، لأن من لم يسأل<sup>(٣)</sup> يظن أنه

(١) ف : يتماطى . (٢) ش : بكل هذه أو ببعضها .

(٣) كانت بالأسود : لأن من سئل . تم صححت بالأحر كما أثبتناه . ش : فى نسخة

أخرى : فإن الذى يسأل ويظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى .

قد سأل ، والمسئول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْطِ . إلا أنه قد يعرض لبعضهم اجتماع هذين : مضاعف المسألة وإظهار الكذب فيها .  
 وإنما يكون ذلك إما لبعض كلمة ، وإما لعجومة السائل . فلما كانت  
 المضلات من النقائص لا تكون إلا من تحيل أو تهجين في الكلام ، استبان  
 أن غلط المسئول وظنه قد أجاب ولم يجب لم يكن إلا لما تحيل له من  
 التهجين والتبكيك في الكلام . والتهجين في الكلام لا يكون إلا لنقص أجزاء  
 الكلام الصدق ، وذلك أن كل كلام ناقص يتفيل أنه تبكيك وتهجين  
 كالذي يحصل المسئلتين مسئلة واحدة ، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص  
 مقدمة ، وكذلك يَدْخُلُ العَرَضُ مَكَانَ الذَّاتِ ، وذلك لنقص جزء من الكلام  
 وبأن الحق الكلام الكل مكان الجزء ، وأيضا أن يظن أن العَرَضُ  
 إنما عرض لكلام المبين عن الشيء لا لنفس الشيء ، وأرى أن القول  
 الناقص في الكل مشاعا بحال واحدة وأنه موجود إما في شيء منها ، وإما  
 في كل واحد منها ، وأيضا من الاعتداد بالموجود في ابتداء المسألة وتصيره

(١) ف بالأحر : معا ضعف .

(٢) ش : يعنى أنه يقيم العَرَضُ في الشيء مقام الأمر الذاتي له .

(٣) ف بالأحر : (الذات) ت . (٤) ف : يلحق .

(٥) ش : يعنى أن ما يعرض من الفساد إنما هو في الكلام ، لا في ذرات الأشياء .

(٦) ف : عاما .

- ١٠ منها . فقد استبان من كم تكون المِضلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه ، بل إنها تكون من الأنواع التي قلت .
- ١٥ فتبكيك السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع<sup>(٢)</sup> يعم الكثير، بل إنما يلاقى به واحد؛ وكذلك قياسهم . غير ما لم يأخذ شيئا مفردا لدلالة خارجا من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئا واحدا مشارا إليه غير مشابه بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك ، لم يفعلوا تبكيكا ولا قياسا لا مشاعا ولا مفردا عدد الواحد المسئول . وإن هم جعلوا كلامهم كليا جاز أن يكون قياسهم وتبكيكهم موافقا للواحد المسئول ، لا للكثير ، لأنهم يأخذون شيئا دلالاته مفردة بالتخيل لا بالحقيقة<sup>(٧)</sup> .
- ٢٠

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

فأما سائر وجوه التبكيك والتهجين في الكلام فليس ينبغي لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء ، وذلك لا يكون لصناعة واحدة .

- (١) ف : إنما . (٢) ف : عام . (٣) ص : مشار . (٤) من : بنقل آخر : والذي هو اشتراك شكل الشيء وحده . (٥) ف : عاما . (٦) ف بالأحر : لأنهم لا ... ( بالتخيل ) إلا ( بالحقيقة ) .

(٧) ش : بنقل آخر : فأما من كم وجه يكون التبكيك فليس ينبغي أن نتعاطى معرفة جميع ذلك ، لأن ذلك ليس لصناعة الواحدة ، لأن العلم كثيرة وليس لنا غاية ؛ فقد تبين أن المبصرات أيضا كذلك .

## [ ٣٤٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

ولا لواحدة من الصناعات ، وذلك أن الصناعات كثيرة وبغير نهاية .  
 فإن كان هو معلوم أن البراهين أيضا هي تبكيئات وصادقة ، وذلك أن مبلغ  
 ما يوجد أن يبين ، يوجد أن يبكت الذى يصنع نقيض الصادقة — مثال  
 ذلك إن كان وضع القطر مساويا للضلع <sup>(١)</sup> يمكنه إنسان ببهان أنه غير  
 ٢٥ مشارك . فإذا نحتاج أن نكون عارفين بجميعها . وذلك أن <sup>(٢)</sup> : أما هذه  
 فتكون من هذه المبادئ التى فى الهندسة ونتائج هذه ، وأما هذه فمن هذه  
 التى فى الطب ، وأما هذه فمن هذه العلوم الأخر . لكن والتبكيئات الكاذبة  
 أيضا على هذا المثال تكون بغير نهاية ، وذلك أن فى كل صناعة التى كمبادئ  
 ٣٠ تلك . فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيئات ، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء  
 اللواتى من صناعة الجدل : وذلك أن هؤلاء عاميات عند كل صناعة وقوة .  
 وأن يرى التبكييت فى كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو ، وإن كان  
 موجودا من قبل ماذا هو . وأما التى من العاقبة والتى ليست تحت صناعة  
 ٣٥ واحدة فمن هؤلاء الجدليات . وإن كان <sup>(٣)</sup> يوجد لنا من أى هؤلاء القياسات  
 المشهورة بسبب أى شيء كان ، فوجود لنا من هؤلاء التبكيئات أيضا :  
 ٤٠ وذلك أن التبكييت هو قياس التناقض . فإذا إن ما قياس واحد ، وإما  
 قياسان <sup>(٤)</sup> : التناقض . القياس الذى بهذه <sup>(٥)</sup> إما قياس يرى ، وإما جدلى  
 ١٧٠ يرى — فهو تبكييت التناقض .

- (١) ف : مشاركا . (٢) ف : أنه . (٣) ف : وذلك أنه إن كان .  
 (٤) ف : قياسان التناقض . (٥) ف : هؤلاء .



فوجود لنا إذن من كم توجد جميع التي كهذه، وإن كان موجوداً لنا  
 هذا ؛ والحلول أيضا موجودة لنا ، وذلك أن معاندات هؤلاء هي حلول .  
 وموجود لنا أن من كم تكون هذه <sup>(٢)</sup> اللاتي ترين وهؤلاء اللواتي ترين، لا في  
 أى كان، لكن في هؤلاء اللواتي كهذه، وذلك أنها غير محدودات إن فكر  
 إنسان في أن من كم يرين هؤلاء يعرض . فإذا هو ظاهر أن للجدلي  
 يوجد أن يجد أن يأخذ هؤلاء العايات إن كم تكون أو هذه اللواتي <sup>(٣)</sup>

### نقل عيسى بن زرعة

من الصنائع ، وذلك أن المعلومات كثيرة غير متناهية . فمعلوم إذن أن  
 البراهين أيضا كذلك . والتبكيئات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين فلنا  
 أن نبكت من يضع نقيض الحق — مثال ذلك الوضع بأن للقطر والضلع  
 مقدارا مشتركا : فإننا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار  
 مشترك . فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك  
 أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ، وهذه من الأمور  
 التي في الطب ، وهذه من العلوم الأخر . وكذلك التبكيئات الكاذبة فـ تكون  
 غير متناهية ، وذلك أن في كل صناعة يوجد قياس كاذب — مثال ذلك :  
 أما في الهندسة فقياس هندسي ، وأما في الطب فطبي ، أعني أن في كل

- 
- (١) ف : كهؤلاء . (٢) ف : هؤلاء . (٣) ف : هؤلاء .  
 (٤) ف : ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية . (٥) ص : مقدار .

صناعة ما هو بحسب مبادئ تلك الصناعة . فعلوم إذن أنا ليس إنما نأخذ  
المواضع من جميع التبكيّات ، بل من المأخوذة من الجدلى ؛ وذلك أن هذه  
التي تعم كل صناعة وقوة . فأما النظر في التبكيّات الذى يكون فى جميع  
العلوم ، وهل هو مazon لا حقيقة له ، وإن كان موجودا ، فمن قبل ماذا  
وجوده — فهو من شأن العالم . فالذى يكون من الأمور العامة التي ليست  
تحت واحدة من الصنائع هو من المقدمات الجدلية . فإذا كان عندنا  
مماذا تكون القياسات المشهورة نحو أى شئ أردنا ، فإن لنا أن نعمل من  
هذه تبكيّات ، وذلك أن التبكيّات هو قياس التناقض . فقياس التناقض  
إذن إما أن يكون واحدا ، وإما أن يكون اثنين . فالقياس إذن الكائن  
بهذه الأشياء : كان قياسا مazonا أو قياسا جدليا أو جدليا مazonا ، فهو  
تبكيّات بالتناقض .

فقد حصل لنا إذن عن كم شئ تكون أمثال هذه الأشياء كلها . وإذا  
كانت هذه حاصلّة لنا فإن حلها <sup>(١)</sup> موجود عندنا ، وذلك أن بوجود هذه توجد  
الحلول . وقد حصل لنا عن كم شئ تكون القياسات المظنونة .  
والمظنونات ليست موجودة في ما اتفق ، بل في التي وجودها على هذا  
النحو ، وذلك أن الإنسان لو فكر في عدد الأشياء التي من أجلها يظن أن  
هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة . فقد ظهر إذن أن الجدلى هو الذى

يمكنه أن يأخذ من الأمور العامة كم الأسباب التي عنها تكون : إما أسباب  
التبكيك ، أو التي [لما] تظن تبكيكنا

## نقل قديم [ ١٣٤٣ ]

ففسى أن العلوم لا نهاية لها ، ومعروف أن براهينها كذلك . وقد تكون  
تبكيكنا محقا صادقا لأن كل ما جاز لأحد أن يثبت فيه برهانا قد يجوز تبكيك  
لمن وضع تقيض<sup>(١)</sup> الحق — كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدر ، فقد  
٢٥ يجوز للتبكيك إثبات البرهان أن القطر غير مقدر . من أجل ذلك نحتاج إلى أن  
تكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها مهرة علماء<sup>(٢)</sup> ، لأن هذه الأقاويل إنما تثبت  
من أوائل صناعتها : فما كان منها للساحة فلانما يقوم بقدر أوائلها وتناجها ،  
وكذلك ما قيل في الطب وسائر الصناعات . وأيضا فإن النقائص الكاذبة  
لا غاية لها بمثل ما قلنا في العلوم إنما لا نهاية لها ، لأن في كل علم من العلوم  
٣٠ مقاييس كاذبة كقولك : قياس مساحي في المساحة > وقياس طبي  
في مذهب الطب<sup>(٣)</sup> < . وقولى : « قياس في الصناعة » إنما أريد به الذى  
وضع في أوائل الصناعة . ولسنا نتفق ولا نأخذ في كتابنا هذا جميع أنحاء  
التبكيك والتهجين من الكلام ما خلا الذى يذهب فيه المجادلون ، لأن الأنحاء  
٣٥ التي يأخذ فيها أهل التهجين هى عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام . فاما

(١) تحتها : تقيضة . (٢) ف : وأشباهاها . (٣) ف : فهما .

(٤) هذه الزيادة ( وتوجد في الأصل ) بالأحرى الهامش .

(٥) ف : نبين . (٦) تحتها : يأخذون .

التهجين والتبكيك الذى يكون فى ضرب من ضروب العلم على حدته فليست معرفه إلا للحاذق الماهر به : كان متخيلا بالتهجين ، أو كان حقا ، أو لم يكن . (\*)  
 فأما معرفة التهجين والتبكيك الذى يكون من كل مشاغب<sup>(٤)</sup> فذلك واجبة على أهل الجدل ، وهم الديالكتيقيون<sup>(٥)</sup> ، لأننا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس المحموده عن أى الأسماء كانت ، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيك .  
 ٤ . لأن التبكيك إنما هو مقياس مناقضة ، وإن كان مقياسا متناقضان فهما<sup>(٦)</sup> إذن تبكيك .

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثاله من التبكيك ، وإذا قد وجدنا ذلك فقد أصبحنا النقض عليه لأن فى منازعتها نقضا .

(١) ش : فى نسخة أخرى : والتبكيك والمباكنة التى لكل علم إنما يبصرهما العالم الحاذق . — كان ينبى أن يزيد فى قوله لكل عالم فى خاصة نفسه . (هذا فى الهامش أيضا) .  
 (٢) ف بالأحرر : (فى) كل (ضرب ... ) .  
 (\*) عند هذا الموضع بالهامش : إنه وإن كانت أجناس العلوم متناهية ، فإن جزئياتها لانهاية لها ؛ كذلك لانهاية بلزيمات المباكنة ؛ ولها ولكل صناعة أوائل . فليس أوائل صناعة الرياضات أوائل لطبيعيات .  
 (٣) ش : بنقل آخر : والتبكيك (ف : والمباكنة) العالمى الذى ليس تحت صناعة واحدة فاحد ذلك من صناعة الجدل .

(٤) ف بالأحرر : (فى) كل (كل) مشاعا (وليس) تحت (واحدة من الصناعات ...) .  
 (٥) ص : الديالكتيقيون . (٦) ف بالأحرر : الأشياء .  
 (٧) ص : مقياسين متناقضين . (٨) ف : فهما .  
 (٩) ف : وأمثاله .

وفي خلال ذلك قد استبان<sup>(١)</sup> لنا المتخيل منها من كم جهة يكون . وقولي :  
 " تخيل " لست أريد به ما كان متشبا بشيء مشار إليه ، بل ما كان شبيها  
 بكذا وكذا ، وهو شيء غير محدود ، فكذلك هي أنواع التبكيث المخيلة إن  
 أحد استقصى النظر فيها فعلم من كم جهة تكون . فقد استبان أن المجادل  
 يجد السبيل لوجد هذه الضروب وأخذها مما منه تكون وأخذها إياها بمعنى  
 مشترك ، فإما : تبكيثا محقا وإما مخيلا ، والمجادل لا يعدو

[٣٤٣ ب] نقل يحيى بن عدى

للتبكيثات أو التبكيث الذى يرى أو الجدلية التى ترى أو المتحنية .

١٠

### < الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس يوجد فصل الكلمات الذى يقول ناس بأن يكون : أما هؤلاء<sup>(٣)</sup> فعند  
 الاسم ، وأما هؤلاء فلدى الاعتقاد . ذلك أنه شنيع أن يُظن أن كلمات ما يكن  
 لدى<sup>(٤)</sup> الاسم وأخرى لدى<sup>(٤)</sup> الاعتقاد ، لا هن هن بأعيانهن . وذلك أن  
 ماذا هى التى لدى<sup>(٤)</sup> الاعتقاد إلا التى متى لم تستعمل الاسم الذى إذا ظن الذى  
 يسأل الذى سئل يعطى ، وهذا هو هو بعينه لدى<sup>(٤)</sup> الاسم أيضا . — وأما التى  
 لدى<sup>(٤)</sup> الاعتقاد فتى فهم الذى يعطى وأن الاسم يدل على كثيرة ، يظن إنسان

(١) ف : تبين . (٢) ف : إل وجود .

(٣) ف : فلدنى . (٤) ف : نحو .

( أى الذى يُسأل والذى يُسأل ) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل  
 معا وكثيرين ، لكن والذى بحيث والذى يسأل كـ<sup>(١)</sup> يظن أن الموجود  
 واحد، والكلمة هى أن الكل واحد — هذا يكون نحو يتكلم لدى الاسم  
 ولدى الاعتقاد الذى يسأل . وإن ظن إنسان أنه يدل على كثيرة فمعلوم  
 أنه ليس لدى الاعتقاد . أما أولا فهى لدى الكلمات التى كهذه : أترى  
 ٢٥ هى التى لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التى تدل على كثيرة؟ وبعد ذلك  
 لدى أيا كان، وذلك أن الذى هو لدى الاعتقاد ليس هو فى الكلمة، لكن<sup>(٢)</sup>  
 بأنه ليس للذى بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتى تطالب . — وأيضا ممكن  
 أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم : وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه  
 ٣٠ ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أخرى، لا لدى الاسم  
 ولا لدى الاعتقاد أيضا . وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم أما لدى الاعتقاد<sup>(٣)</sup>  
 جميعا، وأما أخرا فلا . — لكن جميع القياسات هى من معنى على طريق الكثرة<sup>(٤)</sup>  
 ٣٥ هى من هذه أفراد هؤلاء التى من الاسم ، وذلك أنه شنعاً قيل إنه يقال إن  
 جميع هؤلاء اللواتى من اللفظ هم من الاسم ، لكن هن ضلالات ما، لا بد  
 يوجد لذيها<sup>(٥)</sup> للذى بحيث، لكن بما يوجد له سؤال كهذا، أى الذى يدل على  
 كثيرة .

وبالجملة، هو شنع أنه يتكلم فى التبكيث .

(٧١)

- (١) Zenon . والنقاد يرون هذه الكلمة زيادة من الشراح ولم توجد فى نص أرسطو  
 الأصل . (٢) ش : نسخة : لكن بأنه للذى بحيث . (٣) ف : ويقسمون .  
 (٤) ف : الكثير . (٥) ف : الصوت هو . (٦) ف : نحوها .

## نقل عيسى بن زرة

أو أسباب التي تظن جدلية أو الممتحنة .

١٠

١٠

### < المجج اللفظية والمجج الموضوعية >

وليس الذي يقوله بعض الناس في الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب الاسم ، وبعضها بحسب الاعتقاد فصلاً لها . وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التي يُنحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التي يُنحى بها نحو الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها ، وذلك أنه ليس يعني بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يُستعمل الاسم على النحو الذي ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة في التي نحو الاسم . فاما التي نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه . فإن ظن ظاناً ، إذا كان الاسم دالاً على كثير، أنه يدل على واحد : سائلاً كان أو مسئولاً ، فإنه يكون دالاً على واحد وكثير معاً ، إلا أن المحجب والسائل — شبيهاً بزَيْن في مسئلته — وهو يظن أن الموجود واحد ، وقوله هو هذا : « إن الكل واحد » . فهذا الكلام متوجه

١٥

٢٠

(١) ف : الامتناعية . (٢) ف : نحو . (٣) ف : ينحى بها نحو .

(٤) ف : يجيب به . (٥) يقصد زينون الإيلي Zénon d'Elée .

(٦) ف : عند . (٧) ف : عند ظنه .

- نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل<sup>(١)</sup> . فإن ظن<sup>(\*)</sup> أنه يدل على كثيرين فمعلوم أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد<sup>(\*)</sup> . فاما النظر في هذه الأقاويل أولا فيكون على هذا النحو : أترى الأقاويل التي ينحى بها نحو الاسم<sup>(٢)</sup> ونحو الاعتقاد<sup>(٣)</sup> وهي جميع التي تدل على كثيرين ؟ ثم ينظر بعد ذلك : أى هذه يتبقى ؟ وذلك أن الذى يقصد به قصد الاعتقاد وليس بوجوده فى اللفظ ، بل هو فيما للجيب أن يذكره من حال القول عند الأمور المطلوبة<sup>(٤)</sup> . — وقد يمكن أيضا أن تكون هذه كلها مما ينحى به نحو الاسم ، ذلك أن معنى أن يقصد بها قصد الاسم هو فى هذا الموضع [ ١٣٤٤ ] ، ألا يقصد بها قصد الاعتقاد . وذلك أنها إن لم تكن كذلك بجميعها أن تكون شيئا آخر ليس هو الذى نحو الاسم ولا الذى نحو الاعتقاد . وقد قال هؤلاء إنها بأسرها موجودة ، وإن جميعها تنقسم إما إلى التي نحو الاسم أو نحو الاعتقاد ؛ وقال آخرون ليس الأمر كذلك . — بل جميع القياسات التي تكون مما يقال على أنحاء كثيرة إنما توجد من هذه . واليسير من هذه هي التي من الاسم . والقول بأن جميع التي تكون من اللفظ هي من الاسم ، فقد قيل

(١) ش : يدل ما بين العلامتين (النجمتين) فى نقل ثاويلا ما هذه حكايته : فإن ظن ظان إذا كان الاسم دالا على كثير أنه يدل على واحد ، فإن ذلك أيضا يكون فى السائل والمسئول — مثال ذلك : أترى الموجود يدل على واحد أو على كثير ؟ إلا أنه كذلك فى الجيب والسائل . وذلك أن زينب إنما رآه وهو يظن أن الموجود واحد . والقول هو : « هذا الواحد هو كل شئ » . فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم وبحسب اعتقاد المسئول .

(٢) ف : يقصد . (٣) ف : قصد . (٤) ف : التى تسأل عنها .



٤٠ على جهة شتعة ، بل القول بأنها تضليلات ما وأنها ليست بحسب ما يراه المحيبي فيها ، لكن بأن يكون السؤال الذى على هذا النحو هو الدال على كثير .

### نقل قديم

١٠ أن يكون إما محيلاً فى مجادلته وإما ممنعاً .

١٠

### < الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس هناك فصل كالذى قال بعض الناس فى دلالة الاسم وفى المعنى الثابت<sup>(١)</sup> فى الفكر من دلالة الاسم ، فىكون المعنى فى الاسم غير المعنى الراكذ فى الضمير . فإنه من القبيح أن يُظن أن دلالة الاسم غير ما يثبت عليه المعنى فى النفس . ومن تأول الاسم على غير ما يثبت فى الفكر لا يزل<sup>(٢)</sup> الاستعمال للاسم تحت الجواب من المسئول عنه<sup>(٣)</sup> ، وكذلك صرف المعنى عن دلالة الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم وأجابه المسئول . فإن أحد ظن — ساءلا كان أو مسئولا — أن الاسم الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك فى الواحد وفى الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه ، وليس منها شىء إلا دليل على كثير ، فالسائل والمسئول قد يلتبس عليهما الكلام كالذى فعل زينن ، فإنه ظن

(١) ف : المتصور . (٢) تحتها : ما .

(٣) ص : لا يزال . والتصحيح بالأحر فوقها .

(٤) صحيح بالأحر فى الهامش هكذا : بحيث .

(٥) تحتها : فيه . (٦) بالأحر فوقها (فهم) لا .

(٧) ش : فإن كان الاسم الذى يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد .

- بالواحد أن دلالة مفردة فَصَّلَ ، وكان ما أثبت من مسئلته أن الكل واحد ،  
فصار التضميل في هذا الموضع إنما يكون من قبل الاسم وليس من التي  
في الضمير أو في فهم المسئول . — فإن أحد ظن <sup>(١)</sup> بالكثير الدلائل من قبل  
الاسم المشترك أن دلالة كثيرة ، فقد استبان أن التضميل فيه ليس <sup>(٢)</sup> من قبل  
كلمة الضمير . فلا محالة أن أول التضميل يكون في مثل هذه الكلمات التي  
نرفعها إلى لفظ الاسم وإلى معنى الضمير فندل على الكثير في أى الأشياء  
قلت : <sup>(٣)</sup> وليس يستبين <sup>(٤)</sup> في الكلمة ما في الضمير ، ولكنه يستبين ذلك بجهة  
من الجواب من المسئول على ما يخرج من الكلام . — فأما من قبل اللفظ  
بالاسم فقد يمكن أن تكون كلها : وأما ها هنا فما لم يكن فصلا <sup>(٥)</sup> من قبل  
المعنى فهو بالاسم يتصل <sup>(٦)</sup> . فإن لم تكن كلها كذلك فسيكون غيرها ،  
لا من قبل الاسم ولا من قبل الضمير . ومن الناس من قال إنها كلها :  
إما من قبل الاسم ، وإما من قبل المعنى ، وعلى مثل ذلك <sup>(٧)</sup> يقسمونها  
ولا يزعمون أنه يكون غيرها . — إلا أنها تكون منا بيسير من الأكثر ، فمنها

(١) ص : أحدا . (٢) ش : في نسخة أخرى : ليس عند الضمير ، وأول ذلك  
عند الكلام الذي بهذا النحو ، فهي إذن تلك التي عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التي تدل  
على كثير . ثم بعد ذلك عند أى الأشياء كان ، فانه ليس في الكلام ذاك الذي عند الضمير .  
(٣) ف : ما في . (٤) ف : يتبين . (٥) ف : يكن متصلا .  
(٦) ف : يتصل . (٧) ف : حسب . (٨) ف : مقابيس . ش :  
ينقل آخر : ولكن جميع السولوجسموسات إنما من المكثّر ( ف : الكلى ) والمفردات منها  
هذه التي من الأشياء .

ما هو فصل من جهة الاسم : وقبيح أن يقال إن كل ما كان مضللاً من جهة اللفظ فذلك من قبل الاسم : فقد تكون مضلات لا من قبل جواب المحيى عليها ، ولكن من قبل الكلمة في المسئلة وما يدل عليه من الكثير .

٤٠

وقبيح النية أن نتكلم في شيء من التبيكيت والتضليل قبل أن نتكلم في المقياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس . ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم أولاً على المقياس .

١٧١

[ ٣٤٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

لا في القياس أولاً ، وذلك أن التبيكيت هو قياس ما : <sup>(١)</sup> فلاذن ينفع في القياس القياس الذى قبل القياس ، وفي التبيكيت الكاذب والذى كهذا هو تبيكيت يرى . <sup>(٢)</sup> وقياس التناقض بسببه تكون العلة ، <sup>(٣)</sup> وفي التناقض <sup>(٤)</sup> (ودلك أنه يجب أن يزداد التناقض) متى كان فيهما كليهما التبيكيت الذى يرى . <sup>(٥)</sup> ويوجد « أما أن الساكت يتكلم » ففى التبيكيت <sup>(٦)</sup> أو فى القياس <sup>(٧)</sup> ؛ وأما أن « ما ليس للإنسان يدعى » فففيهما كليهما <sup>(٨)</sup> ؛ وأما التى بـ « شعر أوميروس الشكل الذى بالدائرة » ففى القياس <sup>(٩)</sup> ؛ وأما الذى ولا فى واحد منهما فقياس صادق .

- 
- (١) ف : أى ينفع أن يتكلم فى القياس الذى قبل القياس . (٢) ف : من قبله .  
 (٣) ف : أكثر من . (٤) ف : ويجب . (٥) ف : بهما .  
 (٦) ف : فالتبيكيت . (٧) ف : أو بالقياس . (٨) ف : فيهما .  
 (٩) ف : فبالقياس .

ولكن من حيث جاءت الكلمة : <sup>(١)</sup>أولا الكلمات اللواتى فى التعاليم لدى  
الاعتقادهن أولا ؟ وإن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة ، ليست  
كهذا الشكل الذى منه كان يجتمع <sup>(٢)</sup>معنى القائمتين : أية الذى اعتقد هذا  
بعينه يتكلم ، أم لا ؟ ١٥

وأىضا إن دل الاسم على كثيرة ، وذلك لا يفهم ولا يظن ، كيف لا يتكلم  
هذا لدى الاعتقاد ؟ أو كيف يجب أن يتكلم إذ يعطى القسمة (أو يسأل إنسان  
٢٠ إن كان موجودا أن الساكت يتكلم) أولا أو يوجد كأنه لا ، ويوجد كأنه  
نعم ؟ وإن أعطى إنسان بغير نهاية فالذى يتكلم ليت شعري أليس لدى  
الاعتقاد يتكلم ؟ وهذا على أن الكلمة يظن أنها لتى من الاسم . فليس إذن  
يوجد جنس ما للكلمات لدى الاعتقاد . لكن أما هؤلاء فهن لدى الاسم ،  
وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيات ، لكن ولا هؤلاء اللواتى يرين ، وموجودة  
٢٥ التى لأمر اللفظ تبكيات ترى أيضا — مثال ذلك من العرض وأخر .

وإن أهل إنسان أن يقسم ، ” أعنى أن الساكت يتكلم “ : أما هؤلاء  
فهكذا ، وأما هؤلاء فهكذا : إلا أن هذا هو أما أولا فإنه شنع أن يؤهل ،  
وذلك أنه يوجد حيناً ألا يظن الذى يسأل <sup>(٣)</sup>أنه على طريق الكثرة ؛ وليس  
٣٠ ممكناً أن يقسم التى لا يظن . وأما بعد ذلك فإن يعلم بكون شئ آخر ، وذلك  
أنه يجعل الذى يداوم كماله ظاهراً ولا يعلم ولا يظن أنه يقال <sup>(٤)</sup>

(١) ص : حاب . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى : ينتج .  
(٤) ف : يسأل . (٥) ف : نحو . (٦) ف : الصوت .  
(٧) ف : التى مثلت أنها . (٨) ف : يواظب . (٩) ف : أنها .

### نقل عيسى بن زرعة

وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلم في التبيكيت قبل أن نبدأ بالكلام في القياس : وذلك أن التبيكيت هو قياس ما ؛ فالأول إذن أن نقدم الكلام في القياس<sup>(١)</sup> الذي له يقدم على الكلام في التبيكيت<sup>(٢)</sup> الكاذب ؛ وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبيكيت مظنون . وقياس المناقضة هو الذي يكون عليها موجودة إما في القياس أو في المناقضة<sup>(٣)</sup> ( وينبغي أن يضاف إلى القول لفظه التناقض ) ، إذا كان التبيكيت المظنون موجودا فيهما جميعا<sup>(٤)</sup> . فاما القول إن "الساكت يتكلم" فيوجد في التناقض لا في القياس . فاما أن "الإنسان يعطى ما ليس له" فيوجد فيهما جميعا . وأما القول بأن "شعر أوميروس له شكل الدائرة" فإن ذلك يكون في القياس . والقياس الذي قد عدم كل واحد من هذه فهو قياس صحيح .

وليس ذلك من مصدر القول<sup>(٥)</sup> ، ونبدأ أولا بالكلام في الألفاظ التي في التعاليم<sup>(٦)</sup> : هل هي مما ينبغي به نحو الاعتقاد أم لا ؟ وإن استجاد قائل القول في المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذي يتحصل<sup>(٧)</sup> منه أن زواياه مساوية لقائمتين : أترى هذا يتكلم بحسب اعتقاد ذاك ، أم لا ؟

- 
- (١) ف : نسخة : سوء القياس . (٢) ف : يستحق التقدم . (٣) ف :  
 ناوفيللا : في كذب الكاذب . (٤) ف : التناقض . (٥) ف : سببه . (٦) ف :  
 يعنى في المقدمات والنظم . (٧) ف : مخرج اللفظ . (٨) ف : الأفاويل .  
 (٩) ف : العلوم . (١٠) ف : يجتمع .

- فأما إن كان الاسم أيضا يدل على كثيرين ، فإن ذلك لا يفهم هذا ولا يظن<sup>(٢)</sup> ، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن يتكلم : أبان يقسم<sup>(٣)</sup> ، (أو بأن يسأل : هل الساكت يتكلم) ، أم لا ؟ أو قد يجوز أن يسلب ذلك بجهة ، ويوجه بجهة ؟ فإن أعطى إنسان أن لانهاية موجودة : أفليس كلام الذى يتكلم نحو الاعتقاد ؟ وإن كان القول يوم أنه من التى من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنسا لللفاظ<sup>(٤)</sup> .
- لكن أما هذه فهى التى نحو الاسم ، وهذه فليس جميعها تبكيات ولا من التى تظن كذلك أيضا ، وقد تكون اللواتى ليست من القول تبكيات<sup>(٥)</sup> مظنونة — ومثال ذلك من العرض ومن المعانى الأخر .

- فإن أوجب بعض الناس للقول بأن "الساكت يتكلم" أن يقسم حتى يكون منه كذا ومنه كذا : فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولا شنع<sup>(٦)</sup> ، وذلك أنه ربما لم يظن بالأمر الذى سئل عنه أنه مما يقال على أنحاء كثيرة [ ١٢٤٥ ] وليس يمكن أن يقسم ما لا يظن ذلك به . وأيضاً ليكن أن يعلم شيئاً آخر هو أن يجعله ظاهراً عند من لا دربة له كدربته ، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قبل أن فى

(٢) ف : يتوهم .

(١) ف : أى المحجب .

(٤) ف : للآقاريل ؛ بل .

(٣) ف : سلم .

(٥) ف : اللفظ تبكيت مظنون .

## نقل قديم

قبل أن نتكلم على التضليل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل  
غويل ومقياس مناقضة . ولذلك يجب أن تكون العلة إما في المقياس ، وإما  
في الإنطافاسيس وهى المناقضة ( وقد ينبغى أن يزيد فيقول : ربما كان  
التضليل المخيل في الأمرين جميعا ) . فقولك <sup>(١)</sup> : ” الساكت يتكلم ” — وهو  
تضليل وهو من الأنطافاسيس لا في المقياس . وإذا ” أعطى الإنسان من  
كلامه ما ليس له ” كان المضلل في الأمرين . وقولك إن ” شعر أوميروس  
إنما هو شكل بدائرة ” فهذا بقول مضلل بالمقياس . وما لم يكن واحداً من  
هذه فهو مقياس صادق .

فلنعد إلى ما جرى عليه الكلام ؛ ولننظر : من أين يكون التضليل  
في كلام العلوم : من الفهم أو من غير الفهم ؟ وإن أحد ظن أن المثلث  
كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثل الشكل الذى يجتمع فيه خطان  
متساويان ، فما نحن قائلون : هل قائل هذا القول عند نفسه فهم ، أم لا ؟  
وأيضاً إن كان الاسم دليلاً على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يظن  
ذلك ، فكيف تكون ضلالة ذلك عند نفسه أو كيف ينبغى أن يسأل

---

(١) ف : كقولك . (٢) ف : المناقضة .

(٣) ش : إن القائل إن كل مثلث متساوى الساقين ثلاث زواياه مساوية لزوايتين قائمتين  
فقد صدق ، ولكن إن كان عني أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث ثلاث زواياه مساوية لقائمتين  
فقد أصاب . وإن كان عني أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوى  
الساقين فليس ذلك كذلك ، وإنما هى كذلك من أجل أن هذا أولى لكل مثلث .

- ٢٠ إلا أن يعطى أولاً (فإن أحد سأل فقال: يجوز للساكت أن يتكلم أولاً يجوز)، أو ذلك جائز مرة ، ومرة ليس بجائز . فإن أجاب بحجب فقال إنه ليس بجائز ألبتة ، ثم تكلم الساكت ، أمّا أن يكون المحجب مبكّراً عند نفسه ؟ وقد يظن أن التضييل في هذا القول من قبل الاسم . < (٢) و > لا محالة أنه ليس لهذا الكلام الذى يستند إلى الفكر جنس جامع له ، بل إنما يكون بعضها من قبل الاسم . وليست كلها مَضِلّات ، ولا المخيلة كلها بمَضِلّات ، فقد تُتَخِيلُ مَضِلّات من غير الملفظ كالذى يكون من العارض في الكلام .

- ٢٠ فإن أحد حمل نفسه على القسمة فقال: إن "للساكت أن يتكلم" إما هكذا وإما هكذا — فليعلم أولاً أن ذلك قبيح به ، لأنه ربما لم يكن المسئول متصرفاً لأوجه كثيرة ولا فيهما بالقسمة وما لم يكن مظنوناً لم تمكن قسمته . وأيضاً إن إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المتفكر وعلى خلاف الجاهل الظان له ، وإلا فما المانع له من أن يفعل < ذلك > فيما ليس بمضاعف ؟ !

(١) ص : فإما أن فيكون . ف : يكون . (٢) الزيادة بالأحر .

(٣) ف : متهيباً للقسمة . (٤) ف : لا .

(٥) ش : في نسخة أخرى بنقل آخر : ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شيء آخر ، فيجعلها ظاهرة لمن ليس له فهم إلا بعلم ، ولا يظن أنها تقال بنحو آخر ، وفي هذه التي ليست بمضاعفة ما الذى يمنع أن يضيع هذا ، مثل قولك : أرايت يا هذا مساويات هي المتوجهات فيزيات ، في أربعة . (٦) الزيادة بالأحر فوقها .



[ ٣٤٥ ب ] نقل يحيى بن عدى

على وجه آخر من قبل أن هى هؤلاء غير المضاعفات أيضا ما الذى يمنع  
 من أن يفعل هذا : أترى الوحدات التى فى الرباعيات هن مساويات للثنايات <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> ٣٥  
 والثنائيات هن : أما هؤلاء فمتحدات هكذا ، وأما هؤلاء فهكذا ؟ وأترى لهؤلاء  
 الأضداد علم واحد ، أم لا ؟ وموجود أضداد أما هؤلاء فمعلومات ؛ وأما هؤلاء  
 فقير معلومات . وبالجملة ، فالذى يؤهل هذا لا يعلم أن الذى يعلم هو آخر  
 غير الذى يفحص بأن الذى يجب أن لا يسأل بل أن يجعل معلوما ، وأما ذاك <sup>(٣)</sup> ١٧١ ب  
 فإن يسأل .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضا فإن يؤهل أن يضعع أو أن يرفع ليس هو للذى يبرهن ، لكن  
 للذى يأخذ تجربة . والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبل هذا يفكر <sup>(٤)</sup>  
 فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر الذى يعلم ، لكن الذى لا يعلم ويظن . — فأما <sup>(٥)</sup> ٥  
 ذاك الذى يبصر بالأمر هؤلاء العاميات بجدلى . وأما الذى يفعل هذا مخيلا <sup>(٦)</sup>  
 فسوفسطائى . — والقياس المرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياسا <sup>(٧)</sup>  
 من قبله الجدلية هى ممتحنة ، فَأَنَّ كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب <sup>(٨)</sup> ١٠

- 
- (١) ف : يعمل . (٢) ف : ليت شعري . (٣) ف : فإن .  
 (٤) ف : ترى . (٥) ف : فى ( الامر ) . (٦) ف : يعمل .  
 (٧) ف : على طريق التخيل . (٨) ف : أجله .

- من قبل ماذا . و < ثانيا > جميع التفضيلات اللواتى لسن بحسب صناعات كل واحد ويظن أنهم موجودات بحسب الصناعات . وأما هؤلاء الرسوم الكاذبة فليست غير مرئية ، ولكن هؤلاء اللواتى تحت الصناعة ، هنّ فارلوجسمو < س > . فليس إن كان موجودا رسم ما كاذب عند الصادق — مثال ذلك الذى لبقرات [ أى التربع الذى بالمنسقس <sup>(٣)</sup> ، أى الأشكال الهلالية ] . لكن كما ربع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُربع ؛ إلا أنه ليس بحسب الأمر . ومن قبل هذا هو سوفسطائى <sup>(٤)</sup> . وأما متى كان يرى من قبل هؤلاء اللواتى كهذا قياسا ، فكلمة مرئية ، والذى يرى قياسا كالأمر <sup>(٥)</sup> وإن كان قياسا هو كلمة مرئية ، وذلك أنه إنما يرى بحسب

### نقل عيسى بن زرعة

- هذه التى ليست مضاعفة أيضا ما الذى يمنع من أن يفعل هذا الفعل : ترى الوحدات فى الأربعة مساوية للثنائيات ، وثنائيات هذه فوجودها متحدة يكون على هذا الوجه ، وهذه على هذا النحو . وليت شعرى : هل الأضداد علمها واحد أم لا ؟ وقد يكون : أما بعض المتضادات ف معلومة ، وبعضها غير معلومة . ويظن ، بالجملة ، أن الذى يسوى بين هذه ليس يعلم أن المعلم غير الذى يبحث عما ينبغى ؛ فأما الذى يعلم فلا يسأل ، بل يجعل الأمور معلومة ، وأما ذاك فإن يسأل .

(١) ف : أجل . (٢) فارلوجسمو = تفضيل = παραλογισμος

(٣) منسقس = هلال = μηνίσκος وما بين المعقوفين يرى ديلز Diels أنه زيادة وضعها الشراح . (٤) ف : مرأتى . (٥) ف : بحسب الأمر . (٦) ف : لا مانع . (٧) ف : على هذه الجهة . (٨) ف : الذى يعلم . (٩) ف : عن الواجب .

## < أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضا فإن المبرهن ليس له إما أن يضع<sup>(٢)</sup> أو أن يرفع بالسوية ، بل ذلك  
 للذى يمتحن . وذلك أن الامتحان جزء<sup>٣</sup> من صناعة الجدل ، ولهذا  
 العلة يكون نظرها في هذه المعاني ، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ،  
 بل مع الذى لا يعلم ويظن ذلك به . — فاما الذى ينظر فى الأمر من  
 قبل الأشياء العاقية فهو جدلى . والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا  
 الفعل هو سوفسطائى . — وأما القياس المرائى والسوفسطائى فهما  
 واحد يظن أنه قياسى — ومن أجلهما تكون الجدلية هى المتحنة . فإن كانت<sup>(٤)</sup>  
 النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على « لم الشيء » هو الطالب و« ثانيا >  
 جميع التفضيلات هى التى ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع ، ويظن  
 أنها بحسب الصناعة . وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير صرائية<sup>(٥)</sup>  
 (إلا أن سوء القياس إنما يكون من<sup>(٦)</sup> الأمور المرتبة تحت الصناعة) ، فإن  
 الرسم الكاذب ليس يؤدى إلى الحق — ومثال ذلك تربيع الدائرة ، لا الذى  
 عمله بقراط بالأشكال الهلالية ؛ بل كما ربع بروسن الدائرة بالمربعات ، إن<sup>(٧)</sup>  
 عمله بقراط بالأشكال الهلالية ؛ بل كما ربع بروسن الدائرة بالمربعات ، إن<sup>(٨)</sup>

(١) ش : فى نقل ثاوفيل : وأيضا فإن المبرهن < ليس له > أن يأتى بالإيجاب والسلب ،  
 لكن عندما يريد الامتحان ، لأن الصناعة المتحنة هى جدلية ما . (٢) ف : يوجد .  
 (٣) ف : الامتحانية . (٤) ف : جدلية . (٥) ف : الباحث .  
 (٦) يوجد . (٧) بقراط = Hippocrates (٨) بروسن = Bryson

كانت الدائرة مما يرجع ، إلا أنه ليس بحسب الصناعة<sup>(١)</sup> . ولهذا العلة يكون قياسه سوفسطائيا . فإذا كان القياس إنما يظن موجودا من أمثال هذه الأشياء ، فإن القول يكون مرائيا فأما الذى يُظن أنه قياس بحسب الأمر ، وإن كان ذلك القياس قولاً مرئياً<sup>(٢)</sup>

### نقل قديم

كقولك : ليت شعرى أى الآحاد مساوية للأزواج فى التراجع ؟ !  
 ٣٥ فمن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ؛ ومنها ما هو بحال غيرها ، أو كقولك : هل العلم علم واحد حاصر للأضداد ، أم ليس كذلك ؟ فمن الأضداد ما كان معروفاً ، ومنها ما ليس بمعروف . [ ١٣ ٤٦ ] فمن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن حال المفيد للعلم غير حال المنكلم ، وأن الواجب على مفيد العلم ألا يكون سائلاً ، بل يكون مبيّناً عما علم وأن المسألة لغيرة .  
 ب ١٧١

### ١١

### < أنواع تجاهل الرد >

وأيضاً إن الإثبات والنفي ليسا لمن لم أراد أن يُبصر بالطريق ، وإنما هو

للمجرب المتبحر ، لأن من شأن المجادل الامتحان والاختبار . من أجل

- 
- (١) ف : الأمر . (٢) ص : قول مرأى . (٣) ف : بالأحر .  
 ومثل قولك : هل العلم بالأضداد واحد ، أم لا ؟ (٤) ف : مظهراً لما علم ومفيدة .  
 (٥) ش : فى نسخة أخرى : وأيضاً الوضع والرفع ليسا لمن تبصر ، ولكن للذى يأخذ التجربة ، لأن التجربة إنما هى نحو من الديالافطيقية ( ف : صناعة الجدل ) . ومن أجل ذلك على هذه نقض ، لأنها لا ترى الذى يعلم ، ولكن الذى لا يعلم ويظن ؛ وذلك الذى يرى بالفعل هذه العامة هو الديالافطيقى ؛ والذى يفعل هذه بالتخييل سوفسطائى .

ذلك كان بسطه<sup>(١)</sup> في كل لون ، فيمتحن البصير ، ويمتحن الجاهل ، ويمتحن المتري بزى أهل العلم . — والناظر في الحقائق من حمل الأشياء فذاك مجادل بصحة ؛ والذي يفعل ذلك بالتخييل فذاك سوفسطائي . — فالمقاييس المشاغِب<sup>(٢)</sup> والسوفسطائي إنما هما واحد يخيل بالمقياس الصحيح الذي عليه يدين أهل الجدل بالامتحان . فإن صدقت النتيجة من كلامهم لأن الشيء الذي "من أجله" كان مقياسهم معطى<sup>(٤)</sup> . وكل ما مثله مما ليس هو على طريق الصناعة فجميعها من المضلات في الصناعة ، لأن الكتب التي يجاب فيها على أسماء قوم ليست من طريق الممارسة والشغب من أجل أن المضلات إنما تقصد لتقص الصناعة ، وليست الكتب المنحولة كذلك ، وإن كان مذهبها الصدق ، كالذي أفتعل باسم بقراطيس [وافعال التربيع الذي يكون بالمنسفس وهو من نصف للدائرة<sup>(٨)</sup>] ولكن كتربيع الدائرة الذي فعله ابروسن الحكيم ، إن كان يمكن تربيع الدائرة . إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة ؛ ولذلك وجب أن يكون من

١٠

١٥

- 
- (١) ف : بطشه . (٢) ف : المارى . (٣) تحتها : فهما .  
 (٤) ش : ينقل آخر : وإن كانت نتيجة صادقة وتلك التي من أجل أى شئ هو مطالب ؛  
 وجميع المضلات تلك التي ليست كصناعة يحمل واحد ، ويقان أنها كاصناعة . فأما هذه المسميات الكاذبة فليست غير عمارية ، ولكن تلك التي تحت الصناعة . (٥) ف بالأحر : مضى<sup>(٩)</sup> .  
 (٦) ف : فعل . (٧) المنسفس =  $\mu\eta\nu\acute{\iota}\sigma\chi\omicron\varsigma$  = الخلال .  
 (٨) ما بين معقوفتين هو ، كما لاحظ ديلز Diels ، تعليق . قحم على النص الأصلي لأرسطو ، وضعه أحد الشراح . (٩) تحتها : ياسين<sup>(٩)</sup> — وهو تحريف ظاهر .

طريق السوفسطائية . فالقول يحير إذا لم يكن نفس صنعة الشيء ؛ فذلك مقياس  
 مما يرى <sup>(٢)</sup> تخيلاً ؛ وإن كان من نفس الشيء فذلك مقياس بعيد من قول  
 المارة والشغب ، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء  
 فذلك لغير تخيل ، لذلك وجب أن يكون [ وجب ] مطيعاً عالماً . < فمكا >  
 أن الظلم

[ ٣٤٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

الأمر ، فإذا هو مطالب وجائر . وذلك أنه بمنزلة ما أن في الجهاد  
 يوجد للجور صورة ما وهو جور جهاد ما ، هكذا جور الخصومة هو في مضادة  
 الكلمة المرائية : وذلك أن ها هنا الذين يشتمون أن يغلبوا لا محالة كأنهم  
 يلقون جميعهن ، وها هنا هؤلاء الممارون . فأما هؤلاء الذين هم هكذا من  
 أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبي الصغر ، وأما هؤلاء الذين فمن أجل المدح  
 الذى على اللقب المرائى : وذلك أن المراء كما قلنا ملقب من حكمة ترى .  
 ومن قبل هذا يشتاقون إلى البرهان الذى يرى . وهؤلاء المحبون للشغب  
 والممارون هم للكلمات هن ، لكن ليس من أجلهن بأعيانهن ، وكلمة هى ،

(١) ش : نقل آخر : كما ربيع بروسن الدائرة ، إن كانت الدائرة ترعب .

(٢) ف : ذات . (٣) ص : الممازه . (٤) ف بالأحر : بعد .

(٥) ش : وكما أن الظلم المضاد في الصراع . (٦) الزيادة بالأحرف فوق الكلمة التالية .

(٧) ف : مخترع . (٨) وذلك أنه بمنزلة : ف : وبمثلة . (٩) ف : نوع .

(١٠) ف : الخصومة . (١١) ف : فى . (١٢) راجع ف ١ ص ١٦٥ أ

س ٢٢ . (١٣) ف : بأعيانهن . (١٤) ف : بعينها .

فهي تكون مرائية وشغفية ، لكن ليس لها بعينها ، لكن : أما من حيث الغلبة التي ترى فشغفية ، وأما من حيث الحكمة فمرائية ، وذلك أن السوفسطائية<sup>(١)</sup> هي حكمة ما ترى ، إذ ليست . والذي هو مرآى في مكان يوجد له عند الجدلى كما للكاتب الكاذب عند المهندس : وذلك أن الجدلى والكاتب الكاذب يقرن<sup>(٢)</sup> منها بأعيانها الهندسيات . لكن أما ذاك فليس مرآيا من قبل أنه من المبادئ والتأثير اللواتي تحت الصناعة فكتب على طريق الكذب ، وأما ذاك فتحت صناعة الجدلى ، وأما أنه عند هؤلاء الآخر مرآى فمعلوم — مثال ذلك التربع الذى بالأهله ليس مرآيا ، وأما الذى لبروسن فرأى : وأما ذاك فليس لنا أن ننقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قبل أنه من مبادئ خاصة ، وأما ذاك فإلى كثيرين ، أى جمع الذين لا يعلمون الممكن<sup>(٣)</sup> فى كل واحد وما ليس بممكن ويلائم . إما كما رجع أنطيفون أو أن يقول إنسان أن يمشى من العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون : لا الطيبة ، وذلك أنه عامى . فأما إن كان للرأى إلى الجدلى<sup>(٤)</sup> لا محالة ، كما للكاتب الكاذب عند الجدلى على مثال واحد — فلا يكون .

### نقل عيسى بن زرعة

فقد يظهر أنه موجود بحسب الأمر ، فهو إذن مطالب وجائر . وكما أن للجور فى الجهاد صورة ما وهى الجور فى مخاصمة ما ، فكذلك يكون الجور

- 
- |                     |                             |                         |
|---------------------|-----------------------------|-------------------------|
| (١) ف : المراء هو . | (٢) ف : يؤلف .              | (٣) ف : منين بأيمانين . |
| (٤) ف : فهو معلوم . | (٥) ف : يعلمون ما هو ممكن . | (٦) ف : قال .           |
| (٧) ف : المجادل .   |                             |                         |

في المخاصمة التي تكون في مضادة القول هو المرء : وذلك أن الذين يحبون الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا كل شيء<sup>(١)</sup>؛ فذلك الممارون ها هنا .  
ف هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب، وهؤلاء من أجل المدح الحاصل بالألقاب السوفسطائية : وذلك أن السوفسطائية هي - كما قلنا - أمر ما له لقب من الحكمة المظنونة ؛ وهذه العلة يشتاقون ما يظن برهانا . وأقاويل الممارين والمغالطين واحدة بعينها ؛ إلا أنها ليست لأسباب واحدة بأعيانها ؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائيا ومرائيا، لكن لا من جهة واحدة بعينها : لكنه إذا قصد به لأن يظن غالبا فهو مرائي ؛ وإذا قصد لأن يظن حكما فهو سوفسطائي ، وذلك أن معنى السوفسطائية هي حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك . وحال المرائي في بعض المواضع عند الجدلي كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف الحق عند المهندس ، وذلك أن الجدلي يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه فقياسها فاسد، وهذه هي حال الذي يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند المهندس . إلا أن ذاك ليس مماريا ، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب<sup>(٢)</sup> من مبادئ ونتائج مرتبة تحت الصناعة . وهذا المرتب تحت صناعة الجدلي

(١) ص : يلقون . (٢) ش : قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا : فبعض هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب ، وبعضهم هم الذين يفعلون ذلك للديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية . (٣) ف : وألفاظ .

(٤) ف : بأعيانها . (٥) خلاف الحق : ف : الكذب . — الحق : ف : الواجب .

(٦) خلاف الواجب : ف : الكذب .

٢٥

٣٠

٣٥

١١٧٢



فمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأخر يكون مرأثيا — مثال ذلك تربع  
الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير مرأثي<sup>(١)</sup>، والمرأثي هو الذي عمله بروسن .  
فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط ، لأنه من مبادئ الخاصة ؛  
والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة [ ١٣٤٧ ] القوم الذين لا يعرفون الممكن<sup>(٢)</sup>  
والممتنع في كل واحد من الأمور . وذلك أن تربع الدائرة على مذهب أنطيفن<sup>(٣)</sup>  
أوفق من قول القائل إن المشي بعد العشاء فضل<sup>(٤)</sup> ، بسبب قول زين ، الذي  
لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم . فإن كانت حال المرأثي  
عند الجدلي كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف الحق بعينها

### نقل قديم

في المضاف أو الصراع إنما نوع من أنواع الجور في القتال ، كذلك<sup>(٥)</sup>  
المضاد في الكلام هو ضرب من الجور في قتال الكلام : فكلُّ يتناول كلاً .  
وكذلك يفعل ها هنا أهلُ المرء : فأحد الفريقين حريصٌ على نفس القلبية ،  
يبتشون بكلِّ ، ولذلك يقال إنهم مشاغبون محبون للقتال . فأما السوفسطائيون  
فإنهم يمارون في الكلام طلباً للفخر ، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس  
من حكمة مخيلة بيرهان مخايل . فالمشاغبون والسوفسطائيون كلامهم كلام

(١) ش : إنما صار غير مرأثي لاستعماله أصولاً هندسية وإن كانت على خلاف الحق ،  
فصار الآخر مرأثياً لأنه بني على غير الأصول الهندسية . (٢) ف : وغير الممكن .  
(٣) أنطيفن = Antiphon ؛ (٤) ف : فاضل .  
(٥) ف : بالأحرى : التضاد .

- واحد، إلا أنه ليس من أجل شيء واحد ، بل عماد المشاغب الاستظهار<sup>(١)</sup>  
 بالغبلة، وعماد السوفسطائى المراءاة بالحكمة ، لأن السوفسطائية إنما هى حكمة  
 مخيلة غير موجودة على الصحة . فأما المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل  
 من يفعله الخطوط بالكذب عند الماسح<sup>(٢)</sup> ، لأن المشاغب إنما يضع قياسا  
 من الذى يقتاس به الديا لقطيقوس وهو المجادل ، كمثل ما يفعله المضلات  
 صاحب الخطوط الكاذبة على الماسح ، إلا أن أحدهما ليس بمشاغب من  
 أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن<sup>(٣)</sup> إلا من أوائل الصناعة ونتائجها .  
 فأما الذى يقتاس بقياس المجادل فمعروف بأنه مشاغب مباحك من قوله إن  
 التزييع من نصف الدائرة ليس كاذبا ، وإن قول بروسن الحكيم باطل . فأحد  
 هذين يجوز أن يصرفه إلى المساحة وحدها ، لأنه جعل كل كلامه من  
 أوائلها الخاصة بها ، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة ، لأن من قال إنه  
 لم يعرف الممكن فى كل واحد من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصلح ذلك ،  
 وإنما يصلح كالتربيع الذى جعل أنطيقون ، أو كقول من قال إن المشى بعد  
 العشاء ليس بنافع ، ذلك زينون واحد من العوام ليس بطبيب . فلو كانت<sup>(٤)</sup>  
 (١) ش : أى ليس غايتهم واحدة . (٢) ف : عناد . (٣) الماسح =  
 صاحب المساحة = المهندس . (٤) ش : أظن : التى لم تكن من أوائل الصناعة .  
 (٥) ص : كلاب . (٦) ش : كأنه يقول : وإن صلح ذلك وإنما يصلح كالتربيع —  
 معناه : وإن جاز ذلك وتبها وإنما . (٧) ش : يقول زينون الذى ليس بطبي ، فإنه عامى .  
 (٨) ش : بنقل آخر : فون كان على كل حال للمشاغب عند الديالقطيقي ، وهو المجادل فى سنة  
 واحدة كالذى للكاتب الكاذب عند الحق .

حال المشاغبات<sup>(١)</sup> عند المجادل بمنزل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان  
ألبنة مشاغبا ولا مماريا .<sup>(٢)</sup>

[ ٣٤٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

من قبل هذا مرأثيا ؛<sup>(٣)</sup> والآن ليس الجدلى عند جنس ما محدود وغير  
مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذاك الكلى : وذلك أنه ليس الموجودات  
ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يحتمل أن يكن<sup>(٤)</sup> تحت مبادئ<sup>(٥)</sup> هى فهمى .<sup>(٦)</sup>  
فإذا ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتى تبرهن شيئا هى سائلة : وذلك أنها  
ليست مسلطة على أن يعطى أيا كان من الأجزاء ؛ وذلك أن القياس لا يكون  
من كليهما . وأما الجدلى : مسائله<sup>(٧)</sup> وإن كانت تبرهن ، فليس جميعهن ؛ ولكن  
هؤلاء الأوائل والمبادئ النسبية لم تكن تسأل . وذلك أنه إذا لم يعط لم يكن  
لها أيضا من أين تقول نحو المقاومة . — وهذه ممتحنة أيضا ، وذلك أنه  
ليست الممتحنة موجودة كهذه ، أى كالمهندسة ، لكن التى توجد الذى لا يعلم ؛<sup>(٨)</sup>  
إن أعطى لأمر هؤلاء اللواتى يعلم ، ولا من هؤلاء الخاصات ، لكن هؤلاء  
اللواتى يتبعن من جميع اللواتى كهؤلاء .<sup>(٩)</sup> وأما هؤلاء الذى يعلم فولا شيء  
يمنع ألا يعلم الصناعة ؛ وأما الذى لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم .

- (١) ف : (المشا) غب . (٢) ص : مشاغب ولا مماري . (٣) ف : مماريا .  
(٤) ف : أما الآن فليس . (٥) ف : كالكلية . (٦) تحتها : تكون  
(٧) هى فهمى : ف : بأعيانها . (٨) ف : أى صناعة الجدلى . (٩) ف : ولو .  
(١٠) ف : يوجد لها الذى . (١١) ف : يلزم .

- فإذن هو ظاهر أن العلم الممتحن ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها ؛  
 ٣٠ وذلك أن جميع الصناعات يستعملن شيئا عاما أيضا . ومن قَبْل هذا جميع  
 الأُمِّين يستعملون نحو ما الجدل والفتنة : وذلك أن جميعهم يرومون  
 إلى مبلغ ما أن يختبروا هؤلاء الذين يَقَوُّون . وهؤلاء هن عاميات ، وذلك  
 أن هؤلاء ليس يعلمون أقل < من > أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم  
 يقولون شيئا خارجا كثيرا ، يكتون . فإذاً ليس جميعهم مشتركين دائما ،  
 ٣٥ وذلك أن هذه الصناعة الجدل ؛ والذي هو ممتحن لصناعة قياسية هو جدلي .  
 ومن قَبْل أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجميعهم ، وليست بجميع هؤلاء ،  
 كما تكون طبيعة ما وجنسا ، لكن كسلب ، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء  
 [( إلى هذا الموضع وُجد من تفسير قويا لهذا الكتاب ]]

### نقل عيسى بن زرة

لا محالة فإنه لا يكون لهذا السبب مماريا . فاما الآن فالجدلي ليس هو  
 نحو جنس ما محدود ولا مُبرهن لشيء أصلا ؛ وليس يجري مجرى الكل في هذه

- (١) وذلك : أن جميعهم : ف : وبجميعهم . (٢) ف : بقصوا . (٣) ص : مشتركون .  
 (٤) قوبرا ( ويكتب أيضا قويرى كما في « الفهرست » لابن النديم ص ٢٦٢ ،  
 وابن القفطى ص ٣٧ ) : هو أبو إسحاق إبراهيم . كان أستاذا لأبي بشرمى بن يونس . وله من  
 الكتب : « تفسير سوفسطيكا » ، « تفسير قاطيفورياس » ( مشجر ) ، وكتاب « باريمينياس »  
 ( مشجر ) ، وكتاب « أنالوپيكا الأولى » ( مشجر ) ، وكتاب « أنالوپيكا الثاني » ( مشجر ) .  
 — راجع كتابنا : « التراث اليوناني » ص ٧٥ .

(٥) ش : في نقل ثاوفيل : فإنه لا يكون عدد ذلك مماريا .

- ١٥ الحال : وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما ، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة في مبادئ واحدة بأعائها . فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتي تبرهن شيئا ما تستعمل السؤال ، وذلك لأر ليس لها أن تعطى أى جزء اتفق : من قبل أن القياس لا يكون منهما . فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء ، بل في الأمور المتقدمة ، وليس تسأل عن المبادئ الخاصة : فليس لها أيضا أن تأتى بقول فيه مقاومة ، ما لم يسلم لها . — وهذه هي حال الصناعة المجربة ؛ وليس إنما للصناعة המתحنة هي بهذه الحال كالمهندسة ، بل هي التي لها أن تختبر ومن لا يعلم . وذلك أن للذى لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه ؛ وله مع ذلك أن يجيب لا من الأشياء التي قد عرفها ، ولا من الأمور الخاصة ، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم . فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارف بالصناعة ؛ والذي لا يعلم فليس من الاضطراب ألا يعلم . فظاهر إذن أن الصناعة المتحنة ليست من أجل شيء محدود ؛ لأنها من أجل جميع الأشياء : وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامة . ولهذا العلة يستعمل من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الامتحان بجهة ما ، لأن جميعهم يروم الحكم على
- ٢٠
- ٢٥
- ٣٠

(١) ف : برهنت . (٢) ما : ف : إذا . (٣) ف : المتحنة .

(٤) ف : في هذه . (٥) ف : يعطى . (٦) ش : في العربي ينقل الباعى :

إن لم يحسنها كان مضطرا (ص : مضطر) إلى الجهل بالصناعة (وسيد من بعد ص ٨٥٤ س ١١) .

الضامنين إلى حد ما . وهذه هي أمور مشتركة<sup>(٢)</sup> ؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء بتلك الأشياء — وإن كانوا يظنون أنهم يقولون قولاً خارجاً عن الأمر<sup>(٣)</sup> جداً — دون معرفة غيرهم . فليس جميعهم<sup>(٥)</sup> إذن يبتكون<sup>(٤)</sup> ، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة ؛ وذلك أن هذه الحيلة جدلية ؛ والمحرج الذى يستعمل الصناعة القياسية<sup>(٧)</sup> هو جدلى . ولأن هذه المعانى الموجودة للكل كثيرة ، وليس جميعها موجودة كأنها [ ١٣٤٨ ] طبيعة ما أوجنس ، بل على جهة السلب ؛ وهذا ليس فى جميع هذه

### نقل قديم

إلا أنا نرى أن المجادل ليس يقصد قَصْدَ جنس من الكلام محدود ، ولا يثبت البرهان على شيء أَلْبَتَةً ، لا مفرد ولا غير مفرد ، ولا مذهبه مثل مذهب من تكلم بالجهل لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنس واحد . ولو أنه أمكن ذلك ، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة ، فلا تكون أوائل غيرها . من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة<sup>(٨)</sup> مُسألّة ما كانت منسوبة إلى طباع بيئة لها ، لأنها لا تدرى بأى الحرفين<sup>(٩)</sup> تقوم . والمقياس

- 
- (١) ف : اختبار المذعنين . (٢) ف : عامة . (٣) ف : هؤلاء .  
 (٤) ش : يحتدل أن ينقل أيضاً هكذا ؛ وليس يبتكون جميع الأشياء . لأنهم دائماً مشتركون .  
 (٥) ش : فى نقل ناوفيل : وجميعهم يبتكون ، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة ؛ والذى يذهب مذهب الصناعة هو الجدل . (٦) ف : الصناعة . (٧) ف : الجدلية .  
 (٨) ص : الصاعة — ف : أظنه الصناعة ، صح . (٩) ف : الجزئين .

لا يكون ألَبَتَ من كليهما . ومذهب الديالقليقيس ، وهم المجادلون ، كذلك المذهب سواء . فلو كان المجادل يثبت البرهان أو يبصر به ، بض ما عليه أوائل صناعة . وإن لم يكن ذلك في كلها وفي جملةا ، لما كان يسأل ٢٠ فيما لا يمكنه أن يعطى في ذلك شيئا ، ولا يثبت في ذلك أقاويل لم تكن له شيئا يجعل منه مجادلة من ردّ عليه . — فإن زعم أيضا أن مذهب المشاغب هو مذهب امتحان : وليس الامتحان والتجربة كمثل المساحة ، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئا . فقد يجوز لمن يحسن شيئا أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئا وإن <sup>(١)</sup>أخذ من لا يحسن فعال شيء فلم يقله من أشياء تقدّمت معرفته بها ، أو أنها خواص الشيء المطلوب ، بل إنما قال من اللواحق وما لم أشبهها فتلك من أحسنها ، ليس يمنعه شيء إلا أن يكون عالما بالصناعة ؛ وإن لم يحسنها كان مضطرا إلى الجهل بالصناعة . فقد تبين أن التجربة والامتحان ليس هو بعلم لشيء محدود . ومن أجل ذلك صار جائزا في جميع الأشياء . وذلك أن الصناعات قد تستعمل أشياء مشتركة <sup>(٢)</sup>مشاعة في الجميع . لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلى والامتحان . فقد نرى الكثير يناظرون مدعى العلم إلى قدر من الأقدار . وبهذا عتيت أنه مشترك مشاع في الكثير ، لأنه يمكن كلاً أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك ، وإن ظنوا أنهم يضللون أحدا فيما يكون من تبكيتهم . فلما كانوا جميعا

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف : بالأحر : أجاب . (٢) ف : معرفتها عنده . (٣) ف : عامة .

(٤) ف : بالأحر : الجدال . (٥) ص : كل .

يذهبون هذا المذهب على غير اتفاق ولا تثبت — وهذه صناعة الديالقطيقس  
 وهم المجادلون المشاغبون — صار الامتحان في طريق من استعمال صناعة  
 القياس. فمن أجل أن هذا كثير في جميع الأشياء، وليست جالاه كمال شيء،  
 قائم بطباعه<sup>(١)</sup> أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية،  
 وبعضه ليس كذلك، بل حال خاصة

[ ٣٤٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

لكن خاصيات: وموجودة هؤلاء اللواتى يُؤخذُ الامتحان بسببهنّ كلهنّ،  
 وتكون صناعة ما ليس التى كهؤلاء اللواتى تبرهن: ومن قبل هذا التمارى  
 أيضا ليس هو الذى يوجد له لا محالة كما للكاتب الكاذب: وذلك أنه  
 لا يكون مُضلاً من جنس هادىء ما محدود، لكنه يكون مماريا عند كل  
 جنس.

فأما المواضع للتبكيئات المرائية فهى هذه. ومن قبل أن [ أن ] ننظر  
 فى هؤلاء هو للجدلى، فليس يصعب أن ينظر. وذلك أن الصناعة التى نحو  
 المقدمات<sup>(٢)</sup> يوجد لها جميع هذا النظر.

(٢) ف: يعبر

(١) ف: بطبعه.

(٣) ف: المادّة.



> الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخضم فى الضلال

أو فيما يخالف المشهور <

١٠ أما فى التبيكات اللواتى يرين فقد قيل . — فأما فى أن يروا شيئاً كاذباً وأن

يؤدوا الكلمة إلى غير الإمكان<sup>(٣)</sup> ( وذلك أن هذا كان ثانى الإرادة المراتية ) :

أما أولاً فن أن يسأل كيفما كان وبالسؤال خاصة يعرض<sup>(٤)</sup> . وذلك أنه إن

يحدد ويسأل إلى شىء غير موضوع فهو صيد هؤلاء : وذلك أنهم إذا قالوا

باطلا يخطئون أكثر ويقولون باطلا متى كان يسأل<sup>(٥)</sup> كثيرات ؛ إذ ليس شىء

موضوع ، وإن كان محدودا عند الذى يتكلم . وإذ يقول هؤلاء اللواتى تظن

تؤهل يوسع توسعه ما يحق أن يؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب ؛ وإنما

كان إذا يسأل يضع أو يرفع فإنه يؤدى شيئاً من هؤلاء أن يوسع لمن يسرع .

٢٠ وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه رديتاً أقل منه أولاً ، وذلك أنه يطالبون

بأن ما هذه عند التى من البدء؟ وذلك أن أسطكس<sup>(٦)</sup> بأن يعرض إما الكذب ،

وإما شىء غير مرأى هو أن يسأل ولا وضعاً واحداً يعقب ذلك ، لكن

إذ يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم<sup>(٧)</sup> : وذلك أن موضع الجراءة يعمل التفكير<sup>(٨)</sup>.

(١) ف : هذه . (٢) ص : شىء . (٣) ف : أى : إلى الحال .

— التأدى إلى غير الإمكان : Amener dans le paradoxe . (٤) ف :

يعرض أكثر ذلك . ( ) ف : يستعلم . (٦) أسطكس = مبدأ ، عنصر

— والترجمة حربية جداً ، والمعنى الحقيق هو : « إنه لمبدأ اولى... » . (٧) ف : التسرع .

(٨) ف : صواباً وعلى غير صواب .

- ٢٥ والموضع الخاص السوفسطائى نحو أن يبين الكذب ، أن يؤدى هؤلاء إلى هؤلاء اللواتى تتوسع فى الكلم ، وموجود أن يفعل هذا جيدا وغير جيد<sup>(١)</sup> ، كما قيل أولاً<sup>(٢)</sup> .
- وأيضا نحو هؤلاء ضعف اليقين بفكر الذى يتكلم إن من أى جنس .
- ٣٠ وبعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتى لا يراها الكثيرون ، وذلك أنه يوجد لكل واحد

### نقل عيسى بن زرعة

- بل فى أشياء خاصة : فلما أن نستعمل التجربة فى جميع هذه الأشياء ، ونصير صناعة ما ليست كصناعة المبرهينين . ولهذه العلة لا يكون الممارى هو الذى حاله لا محالة كحال الذى يرسم الخطوط على الكذب ؛ وذلك أن التضييل<sup>(٣)</sup> ليس يكون من جنس ما للبادئ محدود ، بل المرء موجود فى كل جنس .

- فهذه هى المواضع التى منها تؤخذ التبيكات السوفسطائية . ولأن صناعة الجدل هى التى تستعمل النظر ، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسير ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد قصد المقدمات<sup>(٤)</sup> .

(١) ف : أى التشكيك . (٢) راجع « الطوبىقا » م ٢ ف ٢ .  
(٣) ف : خلاف ما يجب . (٤) ف : نحو .

## > الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخضم

### فى الضلال أو فيما يخالف المشهور <

- ١٠ فهذا مبلغ ما نقوله فى التبكيئات المظنونة . — وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد المغالطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخالف رأى المشهور، فإنه يكون : أما أولا فن المسئلة عن الشئ كيفا انفق ، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر<sup>(٢)</sup> ، وذلك أن تصيد هذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعا محدودا . فإذا أجابوا جوابا باطلا يخطئون على الأكثر ؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولاً باطلا إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شئ ما موضوع . فإن كان عند المتكلم محدودا ، وإذا استجاز أن يقول الأشياء المظنونة ، كثر الطرق التى تؤدي إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب . فإن كان عند ما يسأل يضع أو يرفع ، فإن أخذ هذين يؤدي إلى ما تتسع فيه الشكوك . وقد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفى اول الأمر أقل شراً بهذه الأشياء ؛ وذلك أنه قد يلتمس منهم : كيف حال هذه عند التى أخذت فى المبدأ ؟ لأن الأصول التى عنها يعرض إما الكذب أو شئ غير

(١) ف : يؤثر . (٢) ف : هذا خاصة .

(٣) ش : فى نقل ثاويريلا : وأصول إمكان تبين الكذب أو ما يخالف رأى المشهور هو الانسأل عن الأوضاع أو شئ فيه ، بل يكون كلامنا فيه ومسلتنا عنه مسألة المتعلم . وهذا الموضوع إنما يوجد بآمل . وتبين الكذب أيضا يكون بموضع خاص ، وهو أن يصير هؤلاء على جهة المغالطة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأناويل .

- مشهور هي ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل  
 إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعلم ، وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه  
 الفكر . فالموضع [ ٣٤٩ ] السوفسطائي خاصة الذي يؤدي إلى تبين  
 الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التي يتسع فيها القول . وقد يكون  
 فعلنا ذلك على جهة محمودة وعلى جهة غير محمودة كما قلنا فيما تقدم .  
 ويُجِبُّ أيضا المتكلم فكره في الأشياء التي ليست مشهورة ومن أي جنس  
 هي ، ويسأل بعد ذلك عما لا يحمّد القول به كثير من الناس ، وذلك أن عند  
 كل واحد

### نقل قديم

- جاز أن يوجد الامتحان منها والعبارة على جميع الأشياء ، وأن يكون ذلك  
 ضربا من الصناعة ، وليس كالصناعة التي ترى شيئا أو تثبت برهانا . من أجل  
 ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة مثل حال مفتعل  
 الخطوط ، لأن هذا ليس بمضلل ، وذلك أنه يضع أوائل كلامه من أصل  
 جنس محدود . فاما المشاغب فإنه يبطل بكل ضرب ويتناول كل جنس .  
 فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين : وليس يمسرأن ترى للجادل سبيلا  
 إلى أن ينظر في هذه كلها ، لأن صناعة المقدمات قد تحصر جميع هذه  
 المذاهب .

(١) ف : صالحة . (٢) « الطوبىقا » م ٢ ف ٢ . (٣) تحتها : هو .  
 (٤) ف : بمخالط . (٥) ف : يأخذ .

> الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخضم

فى الضلال أو فيما يخالف المشهور <

١٠ وقد قيل فى المضلات الخيلة ما قد قيل <sup>(١)</sup> . — فأما التبصير بالكذب  
وانسياق القول إلى شىء غير محدود <sup>(٢)</sup> (وهو الضرب الثانى من بغية المشاغبين) :

فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حال تكون المسئلة ،  
إذا لم تكن عن موضع محدود كانت داعية إلى هذه ومثلها <sup>(٣)</sup> ، من أجل أنهم  
إذا قالوا شيئاً باطلاً إذا لم يكن على شىء موضوع محدود <sup>(٤)</sup> أو الجواب كثيراً  
١٥ بعد أن يكون المقول عليه محدوداً والجواب مظنوناً ، فذلك يجعل سبيلاً

لانسياق الكلام إلى الكذب وإلى غير محدود من الجواب <sup>(٥)</sup> . أو سئل أحد  
فأثبت أو نفى ، فقد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع ؛  
إلا أنه بعد إنباته أو نفيه أقل مقدرة على التضييل والفكر فى القول منه أولاً .  
فقد يطالب من فعل هذا الفعل فيسأل عما صار إليه أخيراً وما زال عنه  
٢٠ ما كان من ابتداء به . فالأصل الذى يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى

---

(١) ف : يكتمى به . (٢) ف : وسياقة . (٣) ف : محدود . (٤) ص :  
محدود . ف : موضوع محدود . (٥) ف : وأمثالها . (٦) محدود أو الجواب : ف  
بالأحر : فالسؤال إذا كان . (٧) ص : محدود . ف : محدود . (٨) ف : الاتساع .  
(٩) ف : بالأحر تصحيح هكذا : أو . (١٠) ف : عند . (١١) ش :  
ينقل آخر : لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شىء غير محدود إنما هو ألا يسأل من ساعته .

غير المحدود<sup>(١)</sup> من القول ألا نجعل مسئلته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً عن مسئلته وهو محتاج إلى التعليم : وفي الفكر ما يظهر به كذب الكاذب .

- ٢٥ ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب السوفسطائيين لأنه يسوق إلى المنسج<sup>(٢)</sup> في الكلام . وقد يكون في مثل هذا الفعل صواب وغير صواب كالذى قيل أولاً .
- ٣٠ وإن أراد أحد أيضاً أن يقول بقول غير محمود فقد يوجد مثل هذا في كل فن من الفنون .

[ ٣٤٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

- شيء كهذا . واسطكس<sup>(٥)</sup> هؤلاء هو أن يأخذ في المقدمة أوضاع كل واحد منهم . وحل هذه أيضاً الجميل الذى يؤتى به هو الذى يدل أنه ليس من قبل الكلمة يعرض ما لا يرى : وفي كل حين هذا هو الذى يريد المجاهد .
- ٣٥ وبعد ذلك : من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة ، وذلك أنهم ليس يعتقدون هي فهمي بأعيانها ، لكن يقولون في كل حين من الكلم هؤلاء اللواتي هن

(١) ص : المحدود . ف : المحدود . (٢) ف : بينا .

(٣) ش : بنقل آخر : وأيضاً عند هذه المتقدمة بالإقرار بها ليتفكر الذى يتكلم من أى جنس هي ، ثم يسأل بعد ذلك عن تلك التى يزعم الكثير أنها غير محمود ؛ فإن يكن واحد فهمي شيء كهذا (ف : هكذا) . (٤) ف : محدود . (٥) اسطكس = اسطقس = عنصر ، مبدأ .

(٦) ف : اللاتق . (٧) ف : يبرهن .

أحسن في الشكل، ويعتقدون هؤلاء اللواتي يرين نافعات — مثال ذلك  
 أنه يجب أن يمت جيداً أكثر من أن يعاش رديئاً، وأن يفتقر عدلاً أكثر  
 من أن يثرى قبيحاً — ويطلبون هؤلاء المضادات . فاما الذي يقول  
 كالاتقادات فيؤديه إلى الآراء الظاهرة، فاما الذي يقول هؤلاء، فالى هؤلاء  
 المحبات : وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأي على نحوين ، وذلك  
 أنهم يقولون : الأضداد إما نحو الآراء الظاهرة ، وإما نحو هؤلاء غير  
 الظاهرات .

والموضع الكثير هو أن نعمل أن نقول غير المرئية كما كتب أيضاً  
 قليقليس<sup>(٤)</sup> في « غورغياس > س » ، إذ يقول : وذلك أن القدماء ظنوا أنه  
 يعرض الذي هو أقل من الطبيعة والذي كالسنة . وذلك أن الطبيعة والسنة  
 متضادتان ، والعدل : أما بحسب السنة فهو خير ، وأما بحسب الطبيعة فليس  
 بخير . فيجب إذن أن نلقى : أما نحو الذي يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة ،  
 وأما نحو الذي كالسنة فأن يؤديه إلى الطبيعة . وذلك أنه يكون أن يقال  
 نقصان الرأي على ضريين ؛ ويوجد لهم : أما الذي بحسب الطبيعة فصادق ،  
 وأما الذي بحسب السنة فالذى يظنه كثيرون . — فإذا هو معلوم أن أولئك  
 أيضاً كما هؤلاء الذين الآن أيضاً يتسرعون إلى أن يبيكتوا أو إلى أن يقول  
 المحيب نقصان الرأي .

(١) ف : شتا . (٢) ف : ويريدون . (٣) ص : نحو بين .

(٤) Calliclès = غورغياس = محاوره Gorgias لأفلاطون صفحة ٨٢ هـ .

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئى على ضربين ؛  
مثال ذلك : أى هذين هو أوجب<sup>(١)</sup> : أن نطيع

### نقل عيسى بن زرعة

شئ مثل هذا . فاصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم  
فى المقدمات . وأحسن ما أتى به فى حلّ هذه هو أن يبين أن لزوم خلاف  
المشهور لم يعرض عن القول . وهذا المعنى هو الذى يطلبه المجاهد فى كل وقت<sup>(٢)</sup> .  
٣٥

وذلك ، من بعد ، الاعتقادات والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون  
وما يقولون ليس هو شيئاً واحداً بعينه ، بل يقولون من الأفاويل دائماً  
ما كان شكله أحسن . ويعتقدون أن المظنونة هى التى تنفع — مثال ذلك :  
هل الواجب إشارنا أن نموت على جهة مجودة ، أو أن نحيا على جهة  
مذمومة<sup>(٤)</sup> ؟ وهل أن يفتر على جهة العدالة أثر ، أو أن يستغنى على جهة قبيحة ؟  
وهم يطلبون هذه المتضادات : فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جريئاً به  
إلى الآراء المشهورة<sup>(٦)</sup> ، ومن تكلم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن  
اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم  
١١٧٣

---

(١) ص : أوجب ( بصفة أفضل التفضيل . — وقد يمكن تأويله أيضاً على أنه فعل  
والهزمة للاستفهام ) . (٢) ف : دائماً . (٣) ش : فى نقل ناويفلا : ويؤثر  
أن يفهم بهذه الأشياء المظنونة . (٤) ف : رديئة . (٥) ف : يتمسون .  
(٦) ف : الظاهرة .



يقولون: المتضادات إما نحو الآراء الظاهرة، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة.

والموضع الذي يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع بحسب<sup>(١)</sup>

ما ثبت أيضا عن قيلقليس في «جورغيا»<sup>(٢)</sup> س < » إذ قال: وقد ظن القدماء<sup>(٣)</sup>

بجميع الأشياء العَرَضِيَّة أنها دون التي بالطبيعة، حتى التي بحسب السنة. وذلك

أن الطبيعة والسنة ضدّان: فإن العدالة: أما بحسب السنة فهي خير؛ وأما

بحسب الطبيعة فليست خيرا. فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب

الطبيعة بالتي بحسب السنة. وأما قول من يتكلم بحسب السنة فبأن يصير به

إلى التي بحسب الطبيعة. وذلك أن القول بخلاف الرأي المشهور يكون على

الجهتين جميعا؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح، وأن ما بحسب السنة<sup>(٤)</sup>

مما يظنه الكثيرون. — فعلوم [١٣٥٠] إذن أن أولئك مثل الموجودين الآن

جميعا يرومون إما تبكيك الحبيب، أو أن يقول ما يخالف الرأي المشهور.

والسؤالات التي من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمرا غير مشهور

يسيرة، مثال ذلك: أيما أوجب طاعة:

(١) ف: والمواضع.

(٢) ف: كثيرة.

(٣) ش: في نقل ناوفيل: بحسب ما بيان فالفيلس قاله على جهة الكفر.

(٤) ش: في نقل قديم عربي: إن الأتولين كلهم ظنوا أن ما يمرض تلك التي هي أنقص

من الطبيعة فهي تلك التي كالسنة.

(٥) ف: صدق.

## نقل قديم

والأصل<sup>(١)</sup> الماتدر لذلك من المعرفة بما توضع عليه المقدمات . ونقيضة  
التي يليق فيه بشرحها أن الذي ليس بمحمود لم يعرض لمكان لفظة الكلمة :  
٣٥ والمجادل قد يحتاج إلى هذا ويريده .

وأبضا قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفظ به ظاهراً . وذلك أنه  
ليس ما يريدون في أنفسهم ويلفظون به شيء واحد ، وكأنهم يقولون من  
الكلام ما يحسن مخرجه ويريدون ما يتخيل أنه خير وأفضل ، كقول القائل :  
١٧٣ ينبغي أن نموت كراماً دون أن نحيا حياة دينية ، والمسكنة مع العدل خير من  
الغنى مع الجور والظلم ، — فقد يلفظون بما يحسن مخرجه ويريدون في أنفسهم  
ضد ذلك . فمن كان كلامه على الضمير الخفي في النفس فليتقدم إلى الظاهر<sup>(٢)</sup>  
في القول من محمود اللفظ ، ومن كان كلامه على المحمود مما ظهر فليأت إلى  
الخفي من الضمير : فالشعنة في القول والذم قد يلزم باضطرار . وقد يلزم

(١) ش : بنقل آخر : فأصل هذه أيضاً أنت يأخذ أصل ما وضع كل واحدة منهن  
في الأفروطاميس والنقض الملازم لهذه ذاك الذي يبصر أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التي  
لا يقر بها ، لأن الذي يجادل إنما يريد في كل حين هذه ، ثم بعد ذلك من الفكرة وهي المحمودات  
الظاهرة ، لأنه ليس ما يضمرون ويقولون واحد .

في نسخة أخرى : مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقيصة ورداءة .

(٢) ص : بمحمول . ف : (بمحمود) د .

(٣) ف : بالأحر : وما (يلفظون ...) .

(٤) ص : فليتناقد . (٥) ف : أخطئه : فالسعة من القول — صح .

الأمسين، جميعاً لأنهم أبداً يقولون خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفى .  
 وفي مثل هذا الموضع فُسحة للتكلم بالمعجبات <sup>(١)</sup> ، كالذى يخبر به في كتاب  
 فلاطن إلى " غرجيا < س > " من كلام فاليفلس : وجميع القدماء قد  
 ظنوا أنه يعرض المضاد فيما بين الطباع والناموس . ويقولون إن <sup>(٢)</sup> الطبع <sup>(٣)</sup>  
 والناموس ضدان ، فالعدل من طريق الناموس خير ، وليس هو من طريق  
 الطباع <sup>(٤)</sup> بخير . فالواجب لمن <sup>(٥)</sup> أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلاً  
 يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع ، وإذا آثر أن يقول بالطبع إذ يجره  
 إلى الناموس فكلاًهما <sup>(٦)</sup> معجب ، وإن كان القول صادقا من جهة الطباع والقول  
 بالناموس المظنون عند الكثير . — فقد تبين أن هؤلاء القدماء إما متحجوا <sup>(٧)</sup>  
 قول المحيب ، وإما أنخواه إلى القول بالشنعة والأعجوبة في الجواب وأن  
 نقض السائل غير محمود على الجهتين — ومثال ذلك أن تقول : لا يما ينبغي أن  
 نطبع : للحكام

[ ٣٥٠ ب ] نقل يحيى بن عدى

الحكماء أم البلد <sup>(٨)</sup> ؟ وأن يفعل العادلات ، أم اللواتى ينفعن ؟ وأن يجار  
 علينا أسمى أو أن نضر ؟ ويجب أن يؤدى إلى هاتين المتضادتين من التى

(١) ش : فى نفس آخر : كالذى كتب فالقافلس (كذا ! ) فى « غروغور يا » حيث قال  
 إن الأوائل كلهم ظنوا . (٢) ف : التضاد . (٣) ف : فى .  
 (٤) ف : الطباع ، الطبيعة . (٥) ف : الطبع . (٦) ف : على من .  
 (٧) ف : بالطبع . (٨) ص : فكليهما . (٩) متع ( بالناء المثناة الفوقية ) :  
 صرع ، قطع . ف بالآخر : هجوا . (١٠) ف : الموضوع فى العربى بنقل آخر :  
 أم الآباء ؟ — وهذا هو الصحيح .

للكثيرين وللحكاء : أما إن قال إنسان هؤلاء اللواتى عند الكلم فباللواتى  
للكثيرين ، وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فبهؤلاء اللواتى فى الكلمة .  
وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من الانطرار يكون عادلا . وأما الكثيرون  
فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح ، <sup>(١)</sup> والتى على هؤلاء اللواتى تجمع هكذا عن  
المركبات <sup>(٢)</sup> ( ؟ ) هى فهى التى تؤدى إلى المتضادتين التى بحسب الطبيعة  
وبحسب السنة : وذلك أن السنة آراء الكثيرين ، والحكاء يقولون بحسب  
الطبيعة وبحسب الحق .

### ١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخضم فى المهاترة >

وأما هؤلاء اللواتى من نقصان الرأى فيجب أن نطلبها من هذه المواضع . —  
وأما من قبل أن نجعل أن يهجر ، <sup>(٣)</sup> وأما هؤلاء الذى يقول إنه يهجر فقد قلنا  
وفرغنا . وجميع هؤلاء الكلمات اللواتى من هكذا هذا يريد أن يعمل أنه  
لا يختلف بشئ أن يقول اسما أو كلمة ، والضعف أو ضعف النصف هو هو  
بعينه ؛ فإن كان إذا موجودا ضعفا للنصف ، يكون ضعفا للنصف ، وأيضا  
إن كان شئ ضعفا للنصف ، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف ، وثلاثا  
ضعفا للنصف للنصف للضعف . وأترى توجد شهوة للذيذ — يوجد  
شوق إلى اللذيذ ؟ ويوجد شوق إلى اللذيذ ، فوجوده إذن شهوة للذيذ ،  
شوق إلى اللذيذ .

(١) ف : نتج . (٢) غير واضحة فى المخطوطة . (٣) ف : يهذى .

(٤) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ١٦٠ .

٤٠ . وجميع ما كان من الكلمات كهذه هن في هؤلاء المضافات جميع اللواتي  
 ليس موجودات في جنس واحد، لكن أوئلك أيضا يُقلَن أيضًا بالإضافة  
 ويعطين إلى واحد بعينه أيضا ( مثال ذلك : الشوق شوق إلى شيء، والشهوة  
 شهوة لشيء، والضعف لشيء : مثال ذلك الضعف للنصف )، وجوهه جميع  
 اللواتي لسن موجودات في المضاف بالكلية اللواتي هن توجد الكلمات  
 أو الانفعالات أو شيء كهذا في

### نقل عيسى بن زرعة

٢٠ . الحكماء أو الآباء؟ فإن يفعل الأصلاح، أو الأفعال العادلة؟ وأي هذين  
 أشهى : أن يُظلم أو أن يُظلم ؟ وقد ينبغي أن نحمل على هذه المتضادات  
 أمر الكثيرين والحكماء . فإن قال القائل مثل ما يقوله الكلاميون حملناه  
 على ما يقوله الكثيرون . فإن قال ما تقوله الكثيرة حملنا على التي من القول .  
 ٢٥ . وهؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلا . والكثيرون  
 يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحا . وإنتاجنا في هذه الأشياء  
 الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول  
 في التي هي بحسب الطبيعة والتي بحسب السنة إلى المتضادات بعينه : وذلك  
 أن السنة هي ما يراه الكثيرون ، والحكماء هم المستفون في قولهم الطبيعة  
 ٣٠ . والحق .

(١) ف : سنة البلد . (٢) ف : أي الحكماء . (٣) ف : الجمهور .  
 (٤) ف : عن .

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم في المهاترة >

فالأشياء التي تخالف الآراء المشهورة ينبغي أن تطلب من هذه  
المواضع . — فأما أن نجعل المحيب مكرراً فقد تقدم قولنا ما الذي نغنى بقولنا :  
تكرر . وجميع أمثال هذه الأفاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى ، وهو<sup>(١)</sup>  
ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة ، وأن الضَّعْف أو ضعف النصف<sup>(٢)</sup>  
هى شئ واحد بعينه . فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف ٣٥  
للضعف يكون موجوداً . فأما إن كان أيضاً شئاً ما ضعفاً ، وقد وُضع  
أنه ضِعْف للنصف ، فإن "النصف" يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف  
للنصف للنصف ضِعْفٌ . فأتى إذا كانت شهوة للذيذ موجودة ، فالشوق  
إلى اللذيذ موجود ، وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ ، فقد تكون إذن الشهوة<sup>(٣)</sup>  
للذيذ هى الشوق إلى اللذيذ .

---

(١) ف : تهذر . (٢) ص : فإن — ش : ثاو فيلا : وذلك أن الضعف وضعف النصف  
هى شئ واحد بعينه . فالتولى به بأنه نصف هو القول بأنه ضعف للنصف . فإن النصف  
إنما هو للضعف . فان أخذ بدلاً من قولنا : « ضعف » — القول بأنه : ضعف النصف ،  
فإن النصف يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف للنصف للضعف ضعف .  
(٣) ش : فتكون إذن الشهوة شوقاً ( ص : شوق ) إلى اللذيذ .  
فى نسخة أخرى مريانية : فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيذ اللذيذ (مرتين) .

٤٠ وكل ما كان من الأنفاظ يجري هذا المجرى فهي داخله في المضاف<sup>(١)</sup>،  
 وهي التي ليست بأمرها داخله تحت جنس واحد ، لكنها تقال على جهة  
 ١٧٣ ب المضاف وتُجْعَلُ محمولةً على شيء واحد بعينه ( مثال ذلك الشوق : يقال  
 إنه شوق إلى شيء ، والشهوة : شهوة لشيء ، والضعف : ضعف لشيء — مثال  
 ذلك : الضعف للنصف ) ؛ وجواهر جميع الأشياء ، التي ليست داخله  
 في المضافات بالكلية ، التي للكات والانفعالات أو ما جرى هذا

### [ ١٣٥١ ] نقل قديم

٢٠ أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح ، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون مظلوماً ،  
 أو ظالماً<sup>(٢)</sup> ؟ فالواجب أن يوجه إلى ما يضاد الكثير والحكماء . فإن قال  
 قائل مما يقول به أهل الكلام فانسباق<sup>(٣)</sup> إلى المحمود عند الكثير ؛ وإن قال  
 بما يقول به الكثير فانسباق<sup>(٤)</sup> إلى ما يقول الحكماء ؛ فإن بعضهم يزعم أنه من  
 الواجب باضطراب<sup>(٥)</sup> للسعيد أن يكون عدلاً ، فأما الذي عند الكثير فليس  
 بجائز أن لا يكون سعيداً من أوتي<sup>(٦)</sup> مُلْكًا . فجميع أمثال هذه ليست بمستحسنة ،  
 والقول بها يضاد الناموس والطباع<sup>(٧)</sup> — [ هو شيء واحد ] : وذلك أن الناموس  
 إنما هو رأى استحسنة الكثير ؛ فأما الحكماء فإنما قالوا بالطباع<sup>(٨)</sup> وبالصدق .

(١) ش : من نسخة أخرى : وليس هذا موجوداً في جميع التي هي أجناس فقط .

(٢) ص : مظلوم أو ظالم . (٣) ص : فالانسباق . (٤) تحتها : مثل .

(٥) ف : والطبع . — وما بين المعقوفين يجب حذفه . (٦) ف : بالطبع .

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخضم في المهاترة >

فما كان مستشعنا غير محمود فن مثل هذه الأماكن يجب طابه . — فاما افعال  
الختار والهدر وما هو فقد قدمنا ذلك وقلنا بدءاً . وغاية جميع ما كان من نحو  
هذا الكلام أن يفعل الختار ، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة ، كقولك  
٣٥ إن الضعيف وضعف النصف شيء واحد ، لأنه إن كان ضعف النصف  
بخائز أن يكون الضعيف ضعف النصف ونصف . وأيضا إن جعل الذاكر  
الضعيف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف ، فيقول : نصف  
وضعف ، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف ، والضعيف  
الجامع للنصف . ومن ذلك أن يقول ياليت شعري أ [ن] تكون الشهوة  
مُلِدَّةً من الأشياء ؛ وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذ ؛ فلا محلة أن  
أن الشهوة شوقٌ مُلِدٌ .

- ٤٠ وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور في فن المضاف الذي  
ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه بأعيانها تقال لأنها  
١١٧٣ منه لأنها ترجع إلى شيء واحد ، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها  
( كقولك<sup>(٢)</sup> إن الشوق لا يكون شوقا إلا لشيء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا  
لشيء ، والضعيف لا يكون ضعيفا إلا لشيء ) ؛ وكل ما كان معنى جوهره<sup>(٣)</sup>  
٥

(١) ف : باب . (٢) ص : كذلك . (٣) ف : ذاته .



بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة ، والآخر<sup>(١)</sup> ، أو ما شاكل ذلك يستدل عليه بما فيه من نعتة وصفته

[ ٣٥١ ب ] نقل يحيى بن عدى

كلمة هؤلاء اللواتى يجهل بأعيانهم ويرون فيدللن على هؤلاء — مثال ذلك أن "الفرد" هو "عدد يوجد له وسط" ؛ < ويوجد عدد فرد > ؛  
فإذن هو < عدد > عدد يوجد له وسط « . والفطاسة انقمار الأنف ،  
< ويوجد أنف أفطس > فوجود أنف < أنف > متقعر .

ويرون أنهم يعملون إذ لا يعملون . أما حينما فمن قبل أنه لا يريد  
فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده ، أو ولا على شيء . فإن دل  
على شيء فأي هو : هل على واحد بعينه<sup>(٢)</sup> ، أو على آخر ، لكن بأن يقول  
النتيجة على المكان . لكن يرى من قبل أن الاسم يكون واحداً بعينه ويدل  
على واحد بعينه<sup>(٥)</sup> .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

وأما ما العجومية فقد قيل أولاً<sup>(٦)</sup> ، وموجود أن يعمل هو أيضاً وأن يرى  
إذ لا يعمل ، وإذ يعمل لا يظن . كما قال فروطاغورس إن كان السخط<sup>(٧)</sup>

(١) ف : بالأحرى : أو الأمر . (٢) ف : هو فهو . (٣) ف : بعض (؟) ذلك .  
(٤) واحداً بعينه : ف : هو فهو . (٥) واحد : ف : هو فهو . (٦) راجع ف ٣  
ص ١٦٥ ب س ٢٠ . (٧) agoras = وهو الذى ميز بين الأجناس الثلاثة  
(المذكر والمؤنث والمتوسط) — راجع « الريطور بقا » لأرسطو م ٣ ف ٥ ص ١٤٠٧  
ب س ٧ ؛ وراجع كذلك « الشعر » لأرسطو ف ٢١ ص ١٤٥٨ أ س ٨ .

- ٢٠ والفعل ذُكِرَا : أما الذى يقول "يهلك" أما بحسب ذلك فعجومية ، وليس يُرى لآخرين ؛ وأما "أن يهلك" فبرى إلا أنه ليس عجومية . فهو معلوم إذن أنه يمكن إنسانا أن يفعل هذا بصناعة أيضا . ومن قبل هذا كثير من الكلمات ، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما فى التبيكات .
- ٢٥

وجميع اللواتى ترين عجوميات إلا قليلا من التى هى هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى ، لكن على المتوسط . وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر ، وأما هذه فعلى أنثى ، وأما « طوطو » <sup>(٢)</sup> فيريد أن يدل على المتوسط . وكثيرا ما يدل على كل واحد من ذينك أيضا — مثال ذلك : ما هذا ؟ قالوب ، نعم أو عود ، قوريسقوس . فأما تصاريـ

٣٠ الذكر والأنثى بجمعها مختلفة . وأما للمتوسط فأما هؤلاء نعم ، وأما هؤلاء فلا . وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيل هكذا . وعلى هذا المثال تصريف آخر يدل آخر أيضا . والضلالة تكون من قبل

٣٥ < أن > "هذا" هو عام لتصاريـ

---

(١) ف : مذكرا . — السخط =  $\mu\eta\nu\iota\varsigma$  . أما « الفعل » فيناظره فى النص اليونانى  $\pi\eta\lambda\eta\varsigma$  أى « خودة » — فلا ندرى كيف ترجمها هكذا !

(٢) طوطو =  $\tau\omega\upsilon\tau\omega$  (٣) ف : خشبة .

(٤) قاليوب =  $Calliope$  إلهة شعر الملاحم والخطابة ؛ وقوريسقوس =  $Coriscus$  — والكلمات الثلاثة : قاليوب ، عود ، قوريسقوس هى مؤنثة ومتوسطة ومذكورة على التوالى فى اليونانية .

### نقل عيسى بن زرعة

المجرى إنما يوجد لها ، فإنها توجد في حدود هذه المحمولات بأعيانها ،  
وتدل — مع ما تدل عليه — عليها ؛ مثال ذلك أن ”الفرد“ هو عدد له وسط ،  
وذلك العدد هو الفرد ، فيكون إذن العدد < الفرد هو > عددا له وسط ؛  
والأفطس<sup>(١)</sup> هو تعبير في الأنف ، وقد يوجد أنف أفطس ، فقد يوجد إذا  
أنف هو أنف أفطس .

فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا . وربما كان ذلك من قبيل أننا  
لا نسأل — مع ما نسأل عنه — : هل الضعف يدل على شيء إذا قيل مفردا  
على حياله ، أو ليس يدل على شيء ؟ وإن كان دالاً على شيء ، فهل ذلك  
الشيء واحد بعينه أو مختلف ؟ بل نأتي بالنتيجة للوقت . إلا أن هذا إنما  
يكون من قبيل الظن بأن الاسم إذا كان واحداً بعينه فإن دلالاته تكون  
واحدة بعينها .

### ١٤

< غرض آخر للسوفسطائيقا : الاستعجام >

فأما السولوقسموس فقد قلنا أولاً أي الأشياء هو . ولنا أن نفعل<sup>(٢)</sup>  
ذلك وأن يظن ذلك بنا وإن لم نفعل ، وإن نفعل ولا يظن ذلك بنا ، كما

(١) ش : ثاويلا : وإن كانت الفطسة موجودة فتسطيح الأنف موجود .

• σολοικισμός = soloecismus = (٢)

قال فروطاغورس إن كان السخط والعمل مُذَكَّرَيْن <sup>(١)</sup> ، فالذى يقول فيها إنها قد هلكت فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس <sup>(٢)</sup> ، إلا أنها غير مظنونة عند آخرين . فأما إن قال هلك ، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس . فمعلوم إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصناعة . ولهذا السبب كثير من الألفاظ التى لم يأتلف منها سولوقسموس يُظَنُّ أنه قد تُوَلِّفَ مثل ما فى التبيكات .

٢٥ فجميع التى يظن بها أنها عجمة إلا اليسير إنما تكون من التى تجرى هذا المجرى . وعندما تتحرف دلالتها فلا تدل على مذكر ولا مؤنث ، لكن على المتوسط . وذلك أن لفظة « هذا » تدل على الذكر ، ولفظة « هذه » تدل على الأنثى ، ولفظة « طوطو » <sup>(٤)</sup> تروم أن تكون دالة على المتوسط ، وكثيراً ما تدل وعلى كل واحد من ذينك : مثال ذلك : ما هذا ؟ قالوب — ويكون : الطرف أو خشبة ، — قوريسقوس — . فأما تصارييف المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة . فأما المتوسط فهو فى بعضها موافق ، وفى بعضها غير موافق . وكثيراً ما إذا سُلِّمَ لهم هذه يعملون التأليف كأن الذى سُلِّمَ لهم هذا . وكذلك يبدلون تصريفاً بتصريفاً غيره . والضلالة إنما تكون من قبل أن لفظة « هذا » تكون عامة لتصارييف كثيرة . وذلك أن

(١) ص : مذكران . (٢) ص : بسولوقيرى . (٣) ف : الشاذ .

(٤) ف : يرام بها . — طوطو = τούτο .

(٥) ص : الطرف أن .

## [ ١٣٥٢ ] نقل قديم

من ذلك أن يقول لمن العدد المفرد واسط ؛ وقد يكون عددا فردا<sup>(١)</sup>، فلا محالة  
١٠ أنه قد يكون عددا وهو عدد واسط . وكذلك إن كانت الفطوسة عسا  
في الأنف ، وهو قد يوجد أنف عائب ، فلا محالة أنه يكون أنفا عابئا .

فقد يتخيل بها ولا يفعلون شيئا وهم غير فاعلين ، من أجل أنهم لم يقدموا  
المسئلة في أن كان الضعف يدل بذاته على شيء ، أو لا يدل على شيء . فإن  
١٥ كان يدل على شيء : فعل نفسه ، أو على غيره ؟ وإن كانت النتيجة توضح ذلك من  
ساعته ، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة .

## ١٤

### < غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولاً . وقد يجوز أن تكون العجمة من<sup>(٢)</sup>  
فاعله ولا يظن به أنه فعلها ، كالذى قال بروطاغورس<sup>(٣)</sup> إن كان الغضب والعمل<sup>(٤)</sup>  
مذكّرين فالفاعل "تهلك" ، بالتأنيث ، "تهلك" الضعف معا استعجاما ، وليس  
ذلك ظاهرا لغيره . وإن كان قال بالذكورة : يهلك الغضب ، والغضب  
٢٥

(١) ص : فرد . (٢) ص : يجوز . ف : أظنه يجوز . (٣) ص : بروسطاغورس .

(٤) ش : في نقل آخر : إنه إن كان الغضب والعمل مذكرا ، فالذى يقول تهلك فقد صنع  
بهذه سولوقسموس ، ولكنه لم ير (ص : يرى) عند آخرين . وقولك « يهلك » ترى ، ولكن ليس  
سولوقسموس (ص : سولوفلسفى) .

باليونانية مؤنث ، فقد تخيل لكثير أنه قد أعجم ، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك .  
وقد يمكن الصناعة من الصناعات أن تفعل ذلك ؛ من أجل < أن > كثير < أ >  
من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة ، كالتي ترى  
في مقياس التضليل .

بجميع الاستعجام إلا يسيراً منه لا يكون إلا بهذا النحو ؛ فإذا كان  
التصريف غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطاً فيما بينهما ، فإن قولك ” هذا “  
هو دليل على مذكر من الاسم ، وقولك ” هذه “ هو دليل على مؤنث من  
الاسم . فأما قولك ” طوطو “ فهو اسم دليل على هاتين ، وكثيراً ما دل على  
أحدهما ، كقول القائل إذا أشار فقال : ” طوطو “ ما هو ؟ فإن يكن المشار  
إليه أثنى قال إنها أثنى ؛ وإن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية  
أجاب فقال إنه كسولن<sup>(٥)</sup> . وإن كان مذكراً أجاب فقال إنه فلان . بجميع  
تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بين . فأما تصريف الأسماء الواسطة :  
فمنها ما له فرق ، ومنها ما لا فرق له . فأكثر ذلك إذا أعطى أحد الاسم  
الواسط ، كان القياس فيه تضليلاً على ما ذكرنا . وكذلك يكون إذا جعل المتكلم  
تصريفاً مكان تصريف ، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن هذا الفعل  
مشترك لتصاريف كثيرة . وذلك أن

(١) تحتها : منها . (٢) ف : المنصرف . (٣) ف بالأحر : ما بين هذين .

(٤) ف : يدل . (٥) ص : كسوار — وهو تحريف كسولن ξύλον =

عود ، خشبة .

[ ٣٥٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

”طاطو“ يدل أما حيناً فعلى هذا<sup>(١)</sup> ، وأما حيناً فعلى هذا . ويجب أن تدل بالتبديل أما مع ”الموجود“ فعلى ”هذا“ ، وأما مع ”يكون“ فعلى ”هذا“ — مثال ذلك : ”قوريسقوس موجود“ ، ”يكون قوريسقورس“ . ومع الأسماء المؤنثة أيضاً كذلك ، وفي هؤلاء اللواتى يُقَالُ على أوانى<sup>(٢)</sup> الاستفراغ و يوجد لهن تصرف الأنثى أو الذكور ، وذلك أن جميعهن ينقضين :  $\langle \text{ب} \rangle$  «أو» و «أون» . وهؤلاء يوجد لهن تصرف الأوانى أيضاً ، مثال ذلك : عود ، حبل . وهؤلاء اللواتى لسن هكذا التى للذكور وللأنثى وأفراد منهن يأتى بهن على التفريعات — مثال ذلك أما ”الزق“ فاسم الذكر ، وأما التصريف

٤٠

١٧٤

(١) ف : « طوطو » . (٢) ف : لهذا .

(٣) ش : وكذلك فى الأسماء المؤنثة ، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك ، وفي هؤلاء اللواتى يقال لهن يوجد لهن فلسفيس ، أى تصرف الأنثى والذكور ، وذلك أن جميعها التى من « طو » ، أى من المقدمة الوضع يتبدى هى أسماء للأوانى — مثال ذلك طوكسلون ، أى عود ( ف : خشبة ) ، طواسكو ينيون ( ص : كسون ) أى حبل . وأما اللواتى ليس لها تصرف ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتى على الآناء — مثال ذلك : أسكوس ( ص : أوسوقيس ) ، أى الرق الذى للذكر ويصرف مؤنثاً . (٤) ف : فى . (٥) ف : التفريع . (٦) ف : يتبدى . (٧) ص : ينقض من وعلى ! — ف : على أو على أولو هؤلاء ! (٨) ف : خشبة . — فى اليونانى  $\xi\gamma\lambda\omicron\nu\nu, \sigma\chi\omicron\iota\nu\nu$  (٩) ف : التصريفات . (١٠) ف : ذكر . — الزق (بالزأى المعجمة) : إناء من الجلد يوضع فيه الحجر . وهو فى اليونانى  $\alpha\sigma\kappa\acute{o}\varsigma$  (١١) كذا ! وفى اليونانى : إما  $\kappa\lambda\acute{\iota}\nu\eta$  (السرير) وهو مؤنث .

فالذى للائشى . ولهذا في هؤلاء اللواتى كهؤلاء، كذلك أن يوجد وأن يكون مختلفا . فالعجوبة بنحو ما هو سببه بالتبكيئات اللواتى تقال من هؤلاء اللواتى لا يشبهن على هذا المثل ، وذلك أنه بمنزلة ما يقع في أولئك على الأمور في هؤلاء على الأسماء أن يعملوا عجمية : وذلك أن الإنسان والأبيض هما أمر واسم أيضا .

فهو ظاهر أنه يروم أن يؤلف عجمية من هذه التصاريف التى قيلت .<sup>(٤)</sup>

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع<sup>(٥)</sup> والمواضع<sup>(٦)</sup> فهى < هؤلاء اللواتى قيلت . فإن ترتيب اللواتى كهؤلاء

### نقل عيسى بن زرعة

”طوطو“ تدل أحيانا على ”هذا“ ، وأحيانا على : ”لهذا“ . وينبغى إذا بدلت أن تدل أما مع ”موجود“ فعلى : ”هذا“ ، وأما مع ”يكون“ : فعلى : ”لهذا“ — ومثال ذلك : ”يوجد“ قوريسقوس ، ”يكون“ قوريسقوس . وكذلك يجرى الأمر في الأسماء المؤنثة وفي الأشياء التى يقال إنها آنية التفريغ ، فإن لها ميلا<sup>(٨)</sup> إلى التذكير والتأنيث . وذلك أن

(١) ف : ومن قبل هذا . (٢) ف : على . (٣) ص : أن أن - ف : أنه .

(٤) ف : وصفت . (٥) ف : الصور . (٦) ف : وصفت .

(٧) ش : فى نقل ثاويلا : وذلك أن هذا يدل أحيانا على مؤنث ، وأحيانا على مذكر .

(٨) ص : مثل .



جميع ما في آخره "أو" أو "أون" فله مثل الانحراف < الذى > يوجد  
 لأسماء الأواني ، مثال ذلك الخشب ، الحبل . وما لم تكن كذلك فهى  
 إما مذكرة ، وإما مؤنثة . وقد نأتى بأفراد منها على المحرف — ومثال  
 ذلك : أما الرِّق فهو اسم مذكر ، وهو مائل إلى التأنيث ؛ فلهذه العلة  
 يكون الموجود والمتكئون ، فى الأشياء التى تجرى هذا المجرى ، مختلفين<sup>(٥)</sup>  
 باختلاف هذه . وقد تشبه العجمة بجهة ما التبيكات التى تكون من  
 غير المتشابه إذا قيل إنها على مثال واحد ، وذلك أن مثل ما يعرض  
 لأولئك فى الأمور يقع لهؤلاء فى الأسماء أن يفعلوا عَجْمَةً ، وذلك أن  
 قولنا : الإنسان ، وقولنا : أبيض ، وهو أمرٌ و اسمٌ .

فقد ظهر أنما نزوم تأليف السواوقسموس من هذه التصاريح  
 المذكورة .

وقد تختلف أنواع الأفاويل الجهادية وأجزاء أنواعها ؛ وهذه المواضع  
 المذكورة إن رُبَّتْ فى أن تضل على نحو ما فعل

- 
- (١) ش : ثاويلا : متى كانت تبتدى من « طو » فهى أسماء الأواني . — ش آخر :  
 فى نسخة : وذلك أن كل ما يبتدى من عل وعلى .  
 (٢) ف : طوكسبلون . τὸ ξύλον =  
 (٣) ف : طوسخوينيون (ص : سخرون) = τὸ σχοινίον .  
 (٤) ف : التفريع .  
 (٥) ف : مختلفان .  
 (٦) ف : يعملوا .

## [ ١٣٥٣ ] نقل قديم

- « طوطو » إذا كان في موضع المذكور دل مرة على هذا، ومرة على هذا . فما جمعت إليه : « هو » ، دل على « هذا » ، كقولك : هو هذا . وإذا جمعت إليه : « أنه كان » ، « لهذا » : كقولك : هو فلان وإنه فلان . وكذلك يجوز في هذا النحو في الأسماء المؤنثة وفي الأنثى التي لأسمائها تصاريف : إما مذكرة وإما مؤنثة : « فالسري » مؤنث باليونانية ، وهو عود ، وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر ، وارتق اسم مذكر ، وهو جلد ، واسمه لامذكر ولا مؤنث . فكذلك يكون الفرق في الأسماء إذا ضم إليها : إما « كان » ، وإما « هو » . فبنحو من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للمضلات التي إذا قيلت يشبه بعضها بعضاً بنحو واحد . فكأن المقاييس المضللة في الأسماء ، كذلك حال الاستعجام في الأسماء ، لأن الإنسان هو شيء وهو أبيض وهو اسم .
- فقد تبين أن الاستعجام إما يتألف من مثل هذه التصاريف التي قيلت . وهذه ضروب كلام المشاغبة وأجزائها وأنواعها . وليس الفرق بينها يسيراً للسائق إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة المسئلة ، كالذي يكون

## [ ٣٥٣ ب ] نقل يحيى بن عدى

- لدى السؤال لأن يضلن مختلف غير قليل كما هو في هؤلاء الجدليات . فبعد هذا إذن فلنقل أولاً في هؤلاء اللواتي قيات .

(١) ص : والرو . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى اختلافاً ليس باليسير .  
(٤) ف : ذلك . (٥) ف : وصفت .

### < ترتيب الحجج >

فأولاً وموجود نحو أن ييكت إما واحد فالطول : وذلك أنه صعب  
 أن تبصر كثيرة معاً ؛ ولنستعمل في الطول هذه الاسطقات التي قدمت<sup>(٢)</sup>  
 فلقيت . — وإما واحد فالمبادرة ؛ وإذا أبطأوا فقليلاً ما يتقدمون<sup>(٦)</sup>  
 فيبصرون . — وأيضاً السخط والمرء ؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا فقليلاً<sup>(٧)</sup>  
 ما يمكنهم أن يحفظوا : وجميع اسطقات السخط إن يعمل إذا أراد<sup>(٨)</sup>  
 أن يحور ظاهراً وإن لم يعطِ البتة . — وأيضاً أن يضع هؤلاء اللواتي  
 يسألن بالتبديل ، وإن كان للإنسان نحو الواحد بعينه كلم كثيرة وإن كان  
 إنه هكذا وأنه ليس هكذا : وذلك أنه يعرض معاً أن يجعل الحفظ إما نحو  
 كثيرة ، وإما نحو هؤلاء المتضادات . — وبالجمله جميع هؤلاء اللواتي<sup>(٩)</sup>  
 وُصفن أولاً نحو الإخفاء من نافعات نحو الكلمات الجهادية : وذلك أن<sup>(١١)</sup>  
 الإخفاء هو لسبب أن يضل ؛ وأن يضل بضلاله .

- 
- (١) ف : لدى . (٢) ف : ترى . (٣) ف : أى الأصول .  
 (٤) ف : فوصفت . — والاشارة هنا إلى « الطوبى » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب  
 م ٢٦ — ص ١٥٧ أ م ٥٥ . (٥) ف : فالعجلة . (٦) ف : وذلك  
 أنهم إذا أبطأوا . (٧) ف : نسخة : اشتغلوا . (٨) ف : أصول .  
 (٩) ف : طلب . (١٠) « الطوبى » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب م ٢٦ —  
 ١٥٧ أ م ٥٥ . (١١) ف : فى .

- ٣٠ ونحو هؤلاء الذين يسرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلمة تسأل من السالبة، كأنه يريد<sup>(١)</sup> التي هي مضادة، أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذي يريد أن يأخذ قليلاً ما يتصعبون<sup>(٢)</sup>، وحين يعطى في الأجزاء أن لكل واحد<sup>(٣)</sup> إذ يأتي بالكلية لا يسأل كثيراً، لكن يستعمل كما في التي قد أعطيت : وذلك أنه قد يوجد حيناً أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا، ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل ذكر<sup>(٤)</sup> الاستقراء كأنه ليس يسألون<sup>(٥)</sup> باطلاً . — ولتستعمل هؤلاء اللواتي لا تدل على الكلي بالأسماء، لكن بالشبه نحو ما ينفع، وذلك أن الشبه يضل كثيراً.
- ٣٥

### نقل عيسى بن زرعة

- ١٥ في الأفاويل الجدلية اختلافاً ليس باليسير .

### ١٥

### < ترتيب الحجج >

- فليكن كلامنا إذن أولاً بعدما تكلمنا فيه في هذه المعاني . فأحد ما يعين على التبكيت هو الإطالة : وذلك أن تحصيل أشياء كثيرة<sup>(٦)</sup> معاً يعسر، والإطالة تستعمل في هذه الأصول التي تقدم ذكرها . — وموضع ثانٍ من المبادرة،
- ٢٠

(١) ف : كن . (٢) ف : يتسرون . (٣) ف : على كل .  
(٤) تحتها : بذكر . (٥) ف : يسألون (٩) . (٦) ف : محط (٩) .

وذلك أنهم إذا لم يلحقوا نقصاً ما يسبقون إلى تأمله . — والغضب أيضاً<sup>(٢)</sup>  
 والمراء ، وذلك أنهم إذا استخطوا قصرُوا عن ضبط جميع ما يحتاج إليه .<sup>(٣)</sup>  
 وأصول السخط هي أن يُظهر فعل الجور إذا أراد أن يحور ولا ينجل البتة .  
 وأيضاً أن يتبدل وضع الأشياء التي يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتي  
 في بيان الشيء الواحد بعينه بأقوال كثيرة ، وكان له أن يبين أنه كذا وأنه  
 ليس كذا ، فيعرض مع ذلك أن يحترس إقماً من الأقاويل الكثيرة أو من  
 المتضادة . — وبالجملة بجميع الأشياء التي قصد بها فيما تقدم قصد الستـ<sup>(٤)</sup>  
 نافعة في الأقاويل الجهادية . وذلك أن الستـ إنما يراد من أجل أن يضل ،  
 ولأن يضل تضليلاً .

٢٥

وأما السؤال إذا كان نحو الذين يوثقون إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام  
 متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب — كأنه إنما طلب المضاد  
 ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية : وذلك أن الذي يريد أخذه إذا  
 كان غير معروف كان تعسرهم أقل . وإذا سلم في مفردات الأجزاء من  
 حيث هي أجزاء للكل ، فلا يكثر السؤال ، بل يستعمله كالشيء المقرب به .  
 وقد ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من<sup>(٥)</sup>

٣٠

٣٥

(١) ف : قل (ص : قد) مقدار . (٢) ش : ثاويلاً : وأيضاً إذا كدروا بالسخط  
 والمراء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يحور بالواحدة . (٣) ف : كدروا .  
 (٤) ف : حفظ . (٥) ف : الإخفاء . (٦) ف : يسبرون .  
 (٧) ف : وذلك أنه .

الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة ؛ ففي هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلي بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه<sup>(١)</sup> نحو الشيء الأول ، وذلك أن التشبيه<sup>(٢)</sup> كثير التضايل .

[ ١٣٥٤ ] نقل قديم

في كلام المجادلين ؛ فلققل هنا أولا بعدما قيل . ١٥

١٥

### < ترتيب الحجج >

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضايل ؛ وذلك أنه يصعب فهم الكلام الكثير ليكون فهما معا ، واستعمال هذه الأحرف والتصاريف التي ذكرنا معين في طول الكلام . — وضرب ثانٍ من التضايل الاستعجال في الكلام ، فإنهم إذا أبطأوا في لفظهم قلما يبرمون مما يقدمون عليه<sup>(٣)</sup> بعادهم . — وأيضاً الغضب والممارة نحو آخر من التضايل ، لأنهم إذا اضطربوا قلما يمكن التحفظ عليهم ؛ وأصول الغضب فيهم شيان : أنهم يريدون بذلك إظهار جور الجائر ، ومكابرة . — وفيما بين ذلك يضعون المسائل بالتبديل : كان عند آخر منهم فيها كلام كثير ، أو لم يكن ؛ فإنه يعرض للجيب عند ذلك أن يكون محتفظا معا من الكثرة والتضاد . . . ٢٥

(١) ف : المشبه . (٢) ص : معنى - ف : معين . (٣) ص : ثاني .

(٤) كذا في الأصل ! (٥) ف : أظنه : الصولة . — وهذا التصحيح خطأ .

(٦) ص : ذلك .

< و > في الجملة كل ما قيل أولا بالخفاء فذلك لافع في كلام المجادلين ، لأن السيرة في الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل ، وذلك من الخديعة .

٣٠ أما الذين يتصنعون<sup>(١)</sup> في كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى الحق فليسألوا مسألة أنتافاسيس<sup>(٢)</sup> ، كأن سائلها يريد المضادة أو يجعلها مساوية لمسألهم ، لأن السوفسطائي إذا لم يعلم ما الذي يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له ، كان أقل شغبا . وأما إذا أعطى أحد جوابا في الأجزاء ، والجواب كلي ، فربما لم يسأله ، ولكننا نبني على كلامه كم قد أعطى الجواب . وكثيرا ما يظن مثلهم أنه قد أعطى الجواب ، ويتخيل ذلك للسامعين لمكان ما يذكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا باطلا . وأما الكلام الذي لا يدل بالاسم ، بل دلالاته عليه بالشبه ، فذلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها ، لأن الشبه يدخل الدهش على السامع .

[ ٣٥٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

١٧٤ب وأما نحو أن يأخذ المقدمة فيقابل الشيء الذي يصلح أن يسأل . مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيع الأب في كل ، أى هو : أ يجب أن نطيع الآباء في كل شيء ، أو في كل شيء لا نطيع ؟ وهؤلاء اللاواتي

(١) ف : يتصنعون .

(٢) ص : نافتاسيس — والأنتافاسيس = ἀντιπᾶσις = المناقضة ، الرد ، التفنيد .

كثيرا كثيرة، أى هو: أن ندع كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة: وذلك أنهم إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات ترين كميرات وقليلات، وشنعاً وفاضلات للبشر.

وكثيرا وعلى طريق الكثرة يجعل أن يظن أنه قد بكت، خاصة البكت المرأى من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا شيئا، ويعملون ذلك الآخر ألا يسكت، لكن يقولون على طريق الجمع كأنهم قد ألفوا: فإذا لا تلك وتلك.

وأما المرائية والتي وضعت من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فإن يجب بالتي يرى. أما إذا ما تقدمت موضوعة التي يظن من الابتداء فيعملون سوالات هذه التي كهذه هكذا إنما يظن. وذلك أنه من الاضطراب إن كان السؤال يكون من هؤلاء اللواتي منهن القياسات أو التبيكيات أو ضعف الاعتقاد. إما إذا أعطى فيبكت، وإما إذا لم يعط ولا يظن أنه قال بغير ممكن، وإما إذا لم يعط ويظن أنه يقر فشبه مبكت.

- |                         |                |                   |
|-------------------------|----------------|-------------------|
| (١) ف: على طريق الكثرة. | (٢) ف: يترك.   | (٣) ف: كانت تقان. |
| (٤) ف: وخاصيات.         | (٥) ف: للناس.  | (٦) ف: أكثر.      |
| (٧) ف: يقيسوا.          | (٨) ف: التبع.  | (٩) ف: كمن.       |
| (١٠) ف: الموضوعة.       | (١١) ف: البدء. |                   |
| (١٢) ف: قياس وتبيكيت.   | (١٣) ف: نقصان. |                   |
| (١٤) ف: يقول.           | (١٥) ف: مشهور. |                   |



٢٠ وأيضاً كما في هؤلاء الخطيبات وفي هؤلاء المباحثات الذين يظنون كهؤلاء  
 أو نحو هؤلاء الشبهات أو نحو كثيرة<sup>(١)</sup> أو نحو جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيراً  
 هؤلاء الذين يجهلون إذا بكتوا على ضربين : إن ظنوا أنهم لم يمكنوا ، وإذا  
 سألوا يستعمل حيناً

### نقل عيسى بن زرعة

٤٠ وقد ينفع في أخذ المقدمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد .  
 ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدمة : « أن في كل شيء ينبغي أن يطاع<sup>(٢)</sup>  
 الآباء » ، فبان نقول : أفى كل شيء ينبغي أن يُطاع الآباء ، أو ألا يطاعوا في كل  
 شيء ؟ والأشياء التي هي على أكثر الأمر كثيرة ما الذي نفعل فيها ؟ أنطرح  
 المشكلة أم اليسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من الاضطراب .  
 وذلك أن هذه إذا قُرئت بالمضادات عظمت وخفت في ظن الناس : الرذائل  
 والفضائل .

١٠ وأكثر ما يوهم به السائلون إيهاماً قوياً أن الغشم السوفسطي خاصة  
 قد بكت أنهم من غير أن يقيسوا أو يؤلفوا أو أن يصيروا بالتكلم لهم إلى  
 الإسك يقولون قولاً كأنه متج ، كأنهم قد ألفوا ، ولا أحسبهم يدركون  
 المقدمات .

والمغالطة ، التي تكون من خلاف الرأي المشهور ، تضع أن الواجب أن  
 يحجب بالماضون . فإذا قدمت وضع الشيء الماخذون في ابتداء الأمر ، وكان

(٢) ص : يطاعون

(١) ف : عند

إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو ما المظنون عندك ، فإن السؤال  
 إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطراب إما تبكيك  
 أو ما يخالف الرأي المشهور . أما إن اسلم فيك ، وإن لم يسلم فتوهم فيه  
 أنه قد سلم فشيء بالتبكيك .

وأيضا فمثل ما يفعل في الأشياء الخطئية فليفع في الأمور التبكيكية من  
 النظر في الأضداد وفيما يقوله الذي يبكيك أو فيما يعترف بأنه محمود من  
 قول أو فعل ، وكذلك أيضا في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه ،  
 أو نحو التي تشبهها ، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم — بمنزلة ما يفعل  
 المحبون ذلك كثيرا على نحوين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم يبتكوا ،  
 أو يفعل هذا الفعل أحيانا<sup>(٤)</sup>

[ ١٣٥٥ ] نقل قديم

حتى لا يدري كيف يأخذ الأفروطاسيسه . وإن كانتا اثنتين لم ندر  
 أيهما نختار ، وعن أيتهما نسأل . ومثال ذلك : ينبغي أن يطاع الآباء في كل  
 شيء ، أو يعصوا في كل شيء<sup>(٦)</sup> ، ويطاعون مرارا في الكثير ، أو يعصون

(١) « ما » : متعلقة بقوله : « النحو » — أي هذا النحو : المظنون عندك .

(٢) ف : المغالطة . (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : ناوفيل : فهم يتوهمون أنهم لا يكونون لسبيين : لأنهم سائلون ، ولأنهم قائلون .  
 وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يثبتون أن هذا يعرض هاهنا ولم يوجد هاهنا من هذه  
 الجهة بمنزلة ما فعل قلوبوفن في مجاس المشاورة .

(٥) الأفروطاسيسه πρότασις القضية . — والترجمة هنا كما ترى خطأ ، فراجع الترجمتين  
 الآخرين . (٦) ص : يعصون .

قليلًا في القليل؟ وأى ذلك أوفق : القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك محمولًا على الاضطرار، لأننا إذا جمعنا بين الأضداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشتر .

وأكثر ما يصير من التضليل ضم السائل من السوفسطائيين وقرءهم من كلموا، لأنهم لا يؤلفون مقياسًا، ولا يجعلون آخر كلامهم على مسألة، ولكنهم يجعلونه بالنتيجة كمن قد ألف المقياس فيقولون : لا محالة إنه ليس كذا وكذا .

ومن فعلهم أن يكون سبب الكلام غير محدود<sup>(٢)</sup>، فيجيبوا على ما يظهر منه ويضربوا عن الأصل الذي هو غير محدود<sup>(٣)</sup> ؛ فإن أعطى الجواب أعطى جوابًا مضللًا ، وإن لم يعط لم ير أن يعطى ، فذلك غير محدود . وإن هو لم يجب ورأى أن الجواب واجب ، فذلك منه شبهة بالتضليل .

وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقين ( وهم الخطباء ) ،

وجل كلام المبكتين المضللين فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حيثية ما قال قائل، أو فعل أو ظن به أنه متشبه بهم أو مثلهم في أكثر ذلك ، أو كله . — كالذى يفعل المحبون إذا تجبروا فظنوا أنهم لم يضلوا ، ويسألون فيجعلون مسألتهم أحيانًا بينهم وبين من يضادهم ؛ فيثبت أنها كذلك

أو ليس كذلك لتأوله أنها بجهة ما من الجهات — كالذى فعل

(١) ضامه حقه : انتقصه ؛ والمصدر : الضم — وقرء فلانا : عابه واتبه .

(٢) ف : أظنه : محدود — صح . (٣) ف : محدود . (٤) ف : المغالطين .

(٥) ف : المحبون . (٦) ص : أنا ما بجهة من الجهات .

[ ٣٥٥ ب ] نقل يحيى بن عدى

(٢)

(١)

هذا نحو الذين يثبتون أن أما هكذا فيعرض ، وأما هكذا فلا ، من قبل أنه هكذا يأخذ ، < مثل > تلك التي فعل فلاوفون في « مندر و بولس » .

ويجب إذا كما بعداء عن الكلمة أن نقطع باقى الجسارات ، وإن تقدم الذى

يوجب فشعر أن يتقدم ويقيم ويتقدم فيقول . — وأن يتسرع حيناً إلى

أحرى أيضاً أن يضعوا من التي قيلت إذا أخذوا إن كان لا يوجد الإنسان

لدى تلك المتقدمة الموضوعة بمنزلة ما فعل لوقوفرون ، إذ أعطى ألمانا

تمدح < القيثار > . وعند هؤلاء الذين يطلبون نحو ماذا يتسرع ،

من قبل أنه يظن واجباً أن يعطى علة . وإذا قيلت أفراد يعرض

أن يحفظ الكلى في التبيكيت أن يقال التناقض أسهل أن : أما الذى

(١) ف : عند ، لدى . (٢) ف : الثابتين . (٣) ف : يظن .

(٤) ص : فلاوفون في « مندر بولس » — ف : أى مجلس المشاورة . —

وقلاوفون Cleophon شاعر مسرحى أثينى ، ألف مسرحيات تراجيدية لم يبق لدينا منها غير

أسماء بعضها (راجع سويداس ، تحت اللفظ) ، ويقول عنه أرسطو إنه كان قليل البضاعة

في الخيال والمثالية ( « كتاب الشعر » ف ٢ ) وإن أسلوبه مل ( « كتاب الشعر » ف ٢٢ ) ؛

« الخطابة » م ٣ ف ٧ ) . ومندر بولس Mandrobulus تراجيدية مفقودة ، أو لعلها

محورة كتبها اسبيوسيوس . أما قوله « مجلس المشاورة » فعمله ظن أنها مأخوذة من

μανδρα ( مندر ) أى مجلس المشاورة أو الصحن .

(٥) ف : التسرعات . (٦) ف : فأحسن . (٧) ف : أخذ ما .

(٨) ف : ليس . (٩) Lycophron = (١٠) ف : نحو .

(١١) ف : عند . (١٢) ف : شيئاً .

وضع فيرفع ، وأما الذى رفع فيضع : لكن ليس من قبل أن لهؤلاء الأضداد<sup>(١)</sup>  
 علماً واحداً بعينه ، أو أن ليس واحداً بعينه . — وليس يجب أن يسأل النتيجة<sup>(٢)</sup>  
 على طريق الامتداد ( وقد يوجد حيناً أن لا يسأل أيضاً ) ، لكن تستعمل<sup>(٣)</sup>  
 كأنها مقروء بها .

## ١٦

### < حل التضميلات >

فأما من أى السؤالات ، وكيف يسأل فى المحاورات والمفاوضات<sup>(٤)</sup>  
 الجهلاء به ، فقد قيل . وأما فى الجواب وكيف يصلح أن يتبدى ،  
 ونحو أى استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتى بهذه الحال ، فلتقل من بعده هؤلاء .

فإنه نافع<sup>(٥)</sup> فى الفاسفة بسبب اثنتين ، وذلك أنه : أما أولاً فإنه<sup>(٦)</sup>  
 إذ الألفاظ اللواتى يفعلنها على طريق الأفضل ، لكن على الأكثر ، نحو  
 أن على كم نحو يقال كل واحد ، وأيه على مثال واحد ، وأيه على غير ذلك ؛<sup>(٧)</sup>  
 ويعرض فى الأمور وفى الأسماء . — وأما ثانياً ففى الطلب على حياله ، وذلك<sup>(٨)</sup>

أنه ليس يضمحل من آخرين بسهولة ؛ وهذا إذن لا يحسن وإن كان يفعل<sup>(٩)</sup>  
 هو منه كثيراً . — وأما ثالثاً والذي يبقى فهو نحو الاعتقاد وذلك إذ أن تعذر  
 كلمات الذى يشارك فى الكلمات ، إذ ليس له أن يحدد شيئاً فى الشناعة

(١) ف : المتضادات — ص : علم واحد . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : بل .

(٤) ف : ينص . (٥) ف : صالحات . (٦) ف : كثرة .

(٧) ف : نحو . (٨) ف : انفراد . (٩) ف : رأى . —

وفيه نقص ، وتماه : « أن المرء يخبر فى كل شىء وليس غير مدرب فى أى شىء » ، إذ ... .

## نقل عيسى بن زرعة

عندما يكون السؤال متوجها نحو من يريد أن يثبت أن هذا إن كان يعرض على هذا التحريف ليس هو على هذه الجهة، من قبل أنه يومه مثل ذلك. وقد

فعل قلا وفون هذا الفعل أيضا في «مندروبولس»<sup>(١)</sup>، أي مجلس المشاورة. — وينبغي إذا كانت بيننا وبين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح باقي المناصب<sup>(٢)</sup>. فإن سارع المحيب إلى الإحساس بذلك بادرنّا إلى مقاومته وعاجلناه بالقول. —

٣٠

وربما عدلنا أحيانا إلى معاني آخر غير التي كنا نقصدها عندما كنا نأخذ المقدمات إن لم نصل إلى أن نتكلم في الأمور التي كانت أولا موضوعة لنا، بمنزلة ما فعل <لو> قوفرون عندما مدح الأخان<sup>(٤)</sup>. فاما إذا كان الذين يحاطبون

يبحثون عما كان قصده له أولا فلا نأظن أن ذلك واجب، فينبغي أن نأتي في ذلك بملء. وإذا قد عددنا الجزئيات، فالكلّي أيسر حفظا. فقد يعرض

٣٥

في التبكيت أن نأتي بتقيض الوضع : فإن وضع رفعنا، وإن رفع وضعنا. إلا أن ليس من قبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها، أو ليست واحدة بعينها. — وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة ( فقد ربما تركنا أحيانا المسئلة أصلا ) : بل قد نستعمل النتيجة كالشيء المقتر به .

(١) ص : مندرو . (٢) ف : قطع . (٣) ف : الحجج . — والنخب :

البرهان ؛ ونأحبه : حاكه وفأخره وراهنه . فالأصح أن يقول : المناحية ؛ أولله جمع المصدر

الميمي من نخب . — وفي اليوناني بمعنى : الهجمات، المعارضات . (٤) ش : ثار فيلا :

وينبغي أن نأتي بعله إن أثرتنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه (غير واضحة في النص) .

### < حل التضليلات >

فقد قلنا من أى المسائل، وكيف نسأل في مجالس الجدل والمفاوضات التي على جهة المقاومة . ولتكم<sup>(٢)</sup> — بعدما تكلمنا فيه — في الجواب، وكيف يستعمل الحل، وما المنافع المقصودة في أمثال هذه الأقاويل .

١١٧٥

فأما في الفلسفة فهي نافعة لشئيين : أما أولاً فإذا كانت الألفاظ تدل على معاني كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعد على كم نحو تقال كل واحدة منها، وأياها على مثال واحد، وأياها مختلفة . وقد يعرض ذلك في الأمور والأسماء<sup>(٣)</sup> . والثاني عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضللَ آخرون كما لحقه ذلك كثيرا من نفسه، ودولا يشعر . — وقد بقي نحو ثالث هو الذى القصد فيه المدح، وذلك أنا إذا وبخنا أقاويل من يشاركنا في المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة

٥

١٠

١٥

### نقل قديم [ ١٣٥٦ ]

قلاوفون الحكيم في "مجلس المشاورة" . — والواجب إن أحال عن كلامه إلى مسألة أخرى فشغب بذلك المحيَّب، أن يوجز في جوابه وأن يتقدم فيسبق ويضع . — وأحيانا ربما قلنا بغير ما وضع، فجعلناه ك موضوع الكلام . وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذى كان فيه الكلام، كالذى فعل لوقفون عند

٣٠

(١) ف : عند مراعاة النظر . (٢) ف : المعادة . (٣) ف : المعاني .

- ابتداء مدح القيثارة<sup>(١)</sup> . فاما من استقصى المسئلة فقال في بادئ نطسها فأولئك  
 لما كان يجب أن يعطوا الجواب<sup>(٢)</sup> ، وقد قيل بعض ذلك ، فجوابهم بما يعرض  
 في جملة التضييل أشد حرزا وتحفظا ، وهو الانطيفاسيس ، أى القول  
 المناقض ، فيرفع الذى وضع ويضع الذى نفى وسلب . وليس العلم لما كان  
 علما لأشياء متضادة بغير مفرد ، وليس بعلم واحد ، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل  
 ما يسأل إلا بروطاسيسه ، (وبعضها لا يسأل عنها) : بل يستعمل ككفر بها .  
 ٤٠

## ١٦

### < حل التضييلات >

- وقد قيل<sup>(٣)</sup> في مواطن الشغب والمحاوره ، وماذا تكون المسائل ، وكيف  
 تكون . فاما عن الجواب ، وما ينبغى أن يكون ، وكيف ، وفي أى الأشياء  
 الضرب من هذا الكلام نافع ، فنحن قائلون في موضعنا هذا .  
 ٥ إن هذا الكلام نافع في الفلسفة لأمرين : أولهما أنه إذا كان الشيء  
 مشتركا في دلالة فصلت جهاته فاستبان كل واحد منها : أى شئ حاله ، وأياها  
 مشابه ، وأياها غير مشابه . وذلك يعرض في الأشياء وفي الأسماء ؛ فهذا أحد  
 الأمرين الذى تعرف به منفعة هذا الكلام في فن<sup>(٥)</sup> الفلسفة . - وقد ينفع أيضا  
 فيما يتكلم به الإنسان ويطلبه عند نفسه ، لأن من كان سريع الانقياد يسير  
 ١٠

(١) ص : ادح الجباز ! (٢) ص : يعطون . (٣) ف : قلنا .

(٤) ص : فإذا . (٥) ف : علم .



الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسه من اتصال نفسه ، أخلق به أن يصاب  
بذلك من نفسه فلا يحس به . — والضرب الثالث من منافع هذا الكلام<sup>(٢)</sup>  
التضري في جمع الفنون لئلا يكون الناظر فيه لا خبرة له : لأن من كان<sup>(٣)</sup>  
صاحب كلام فذم الكلام ولم يكن عنده فصل بمن ذمه ، فقد جعل السبيل  
ليظن به أن ذمه إياه إنما كان للجهل به وقلة الخبرة بالكلام ، لا لطلب  
الصدق والحق .

١٥

[ ٣٥٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

يعطى ظنا لأن يظن به أنه يتصعب<sup>(٤)</sup> ، لا من قبل<sup>(٥)</sup> التي هي صادقة ،  
لكن من قبل عدم الحركة .

٢٠

وأما إذا كنا بحيث أن كيف نفسر عند هؤلاء<sup>(٦)</sup> اللواتي كهؤلاء ،  
فهو ظاهر إن كنا قلنا أولا صوابا من أية هن التضييلات ، وقسمنا<sup>(٧)</sup>  
القسوم التي في أن يسأل على الكيفية . وليس هو واحدا بعينه أن<sup>(٨)</sup>  
يبصر ويحل<sup>(٩)</sup> الشناعة إذا أخذنا الكلمة ، وأن إذا سئلنا يمكنا أن نقسم<sup>(١٠)</sup> سريريا ،  
وذلك أن نعلم<sup>(١١)</sup> مرارا عندما يوضع ، فالقلب لا يعلم<sup>(١٢)</sup> . وأيضا بمنزلة ما أن<sup>(١٣)</sup>

(١) ص : حسن يحسه — والتصحيح فوق الكلمتين . (٢) ص : يحسن . ف :  
يحس ، يشعر — صح . (٣) ف : الارتياض . (٤) ف : يتعسر . (٥) ف :  
بسبب ، في . (٦) ف : نحو . (٧) ف : العصوب (٩) (٨) ف : يرى .  
(٩) ف : وينقض . (١٠) ف : بسرعة . (١١) ف : التي نعلمها .  
(١٢) القلب : قلب الوضع — والمعنى أن ما نعلمه قد يقع لنا أن نجعله إذا قلب وضعه .  
(١٣) ف : يعلم بها .

في الآخر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرج ويعتاص .  
 ٢٥ فهكذا يوجد في الكلم . فإذا إن كانت لنا معرفة أن نعطي إذ يسرع كثيرا  
 ما يبطئ من الزمان . وحينما يعرض كما في الكتابات والخطوط ، وذلك أنه  
 هناك إذا حللنا يوجد حيناً لا يمكننا أن نركب . فهكذا في التبيكات إذا  
 علمنا التي تعرض منها الكلمة نضطر إلى أن نحل الكلمة .  
 ٣٠

## ١٧

### < الحلول الظاهرية للغالطات >

فأما أولاً فإنه بمنزلة ما يجب أن نشتهى أن نؤف حيناً على طريق الرأي  
 أكثر من طريق الصدق هكذا . وننقض حيناً على طريق الرأي أكثر من التي  
 كالصادقة ، وبالجملة ، نخاصم الممارين لا كأننا نبكت ، لكن كأننا نماري . وذلك  
 ٣٥ أنا لا نقول إنا نؤاف لهم . فإذا نيسدد نحو ألا يظن ، وذلك أنه إن كان  
 التبيكت تناقضاً ما ، لا اتفاق اسم ، فليس يحتاج في شيء أن يقسم نحو المراء  
 واتفاق الاسم ( وذلك أنه ليس يعمل قياساً ) ؛ ولا لواحد إلا للذي من قبله  
 يريد ، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبيكت . فإذا لا إن بُكَّت ،  
 ٤٠ لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الأخر وهؤلاء اللواتي من اتفاق الاسم ،  
 ١٧٥ ب وجميع التضييلات الأخر اللواتي كهؤلاء يفسدن التبيكت الصادق ويعمان

(٢) ف : الظن خاصة .

(١) ف : نقضنا .

(٣) ف : ويحل .

الذى يبكت غير معروف . وذلك أنه من قبل أنه مسلط على أن يقول إذا  
 جمع في الانقضاء<sup>(٢)</sup> أنه ليس الذى وضع يرفع ، لكن على اتفاق الاسم : وإن  
 أتى بالتى عرضت خاصة عليه بعينه<sup>(٣)</sup> .

### نقل عيسى بن زرعة

فإن هذا يوهم أن ماظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق ، بل من  
 قلة الدربة<sup>(٤)</sup> .

فأما كيف يقاوم أمثال هذه عندما يجيب فهو بين إن كان ما قلناه  
 أولا — فى أن من أى الأشياء تكون التضييلات ، وفى قسمتنا صنوف الغلبة  
 بالمسألة<sup>(٥)</sup> — كافيا . وليس أن يأخذ القول وينظر فيه ويحل الشناعة وأن  
 يسأل فيمكننا المقاومة بسرعة<sup>(٦)</sup> — شيئا واحداً ؛ وذلك أن الشيء الذى نحن  
 عارفون به كثيرا إذا وضع معكوسا لم نعرفه . وأيضا فكما أن السرعة والإبطاء  
 فى الأشياء الأخرى إنما تكونان من التخرج والدربة خاصة ، كذلك الحال  
 فى الأقاويل : فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدة طويلة .  
 فقد يعرض أحيانا مثل الذى يوجد فى الكتابات والخطوط ؛ وذلك أنا هناك  
 قد ربما حللنا فلا يمكننا أن نعود فنركب : وكذلك فى التبيكيات إذا علمنا الشيء  
 الذى عنه يعرض القول ، فنحن إلى حل<sup>(٧)</sup> العول مضطرون .

- 
- (١) ف : أى نتج . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : فيه .  
 (٤) ص : المورية ! ف : ضعف الحنكة . (٥) ف : بالسؤال .  
 (٦) ف : القسمة . (٧) ف : نقض .

## < الحلول الظاهرية للاغاليط السوفسطائية >

- فأما أولاً فكما أنه يجب أحيانا أن نؤثر أن نقيس على الأكثر مرارا<sup>(١)</sup> مشهورة أو صادقة ، فكذلك وأن نحل أحيانا يكون إنما على جهة الرأي المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالحلمة مقاومة<sup>(٢)</sup> الممارين ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى ، وذلك أأ ليس نقول إنا<sup>(٣)</sup> قديس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى ألا يظن ذلك بنا . فإن كان التبكيت هو مناقضة ما ، وليس هو الاشتراك في الاسم ، فإنك ليس بحاجة ألـتـبـة إلى التشكك فيما بين المراء واشتراك الاسم ( وذلك أنه ليس يقىس نحو شئ من الأشياء ) ؛ سوى الشئ الذى كان مؤثرا له ، إلا أن النتيجة يظن أنها شبيهة بالتبكيت . فليس إذن التبكيت هو الذى يُضِلُّ ، بل ما يظن<sup>(٤)</sup> كذلك ، من قِل أن المسألة عن الأشياء المراتية ، والتي من الاسم المشترك فى جميع الضلالات الأخر الجارية هذا المنجى تفسد التبكيت الصحيح وتجعل الشئ المبكت غير معروف . وذلك من قِبَل أن له عندما يجمع اجترأ أن يقول إنه رفع ، لا الذى وضع ، بل على جهة الاشتراك فى الاسم ، وإن أتى فى ذلك الشئ بعينه بما يعرض على الأكثر ، فليس يعلم أنه بكت .

١٧٥ ب

(١) ف : خاصة . (٢) ف : تنقض . (٣) ف : خاصة . (٤) ص : بالتبكيت . (٥) ف : الأخر .

## نقل قديم [ ١٣٥٧ ]

- وجواب مثل هذا الكلام وكيف التعبئة ليلقاء من يكلمه بمثله ظاهر واضح ، لا سيما إن كنا قد قلنا أولاً قولاً مستقيماً مبنيًا مما تكون المضلات ، وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة في المسائل . فليس من وردت عليه كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساو لمن سئل فاستطاع أن يجيب سريعاً : لأن ما علمناه فبقيناه عاماً ، ربما جهلناه إذا غير عن حاله .
- كما أن في سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضري فيها كثيراً من أجل ذلك ، وإن نحن علمنا الشيء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطأنا في وقته . وقد يعرض في ذلك أحياناً ما يعرض في الكتاب والخطوط ؛ لأننا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف : كذلك تكون الحال في التضليل . وإن عرفنا القول الذي منه عرض التضليل ، إلا أنه يضيق بنا تأليفه .

## ١٧

### < الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

- وكما أنا نؤلف المقياس أحياناً بالظن لا بالحقيقة ، فكذلك ربما نقضنا التأليف بالظن لا بالحقيقة . وفي الجملة ، إنا ننزع المبارين ليس كالمبكتين أو المضللين لهم ، بل نكون نـشبه أولئك في كلامنا لهم ، لأننا لا نزعهم أنهم يؤلفون مقياساً ولا يقسمون سولوجسموس . فينبغي لنا أن نصلح من
- (١) ص : فبقيناه . (٢) ف : يعنى : الدرجة . (٣) ص : أو نكون نـشبه — وانص اليوناني يقتضى هذا التصحيح . (٤) ف : نقول .

- ظنونهم . لأنه إن كان التضييل قولاً متناقضاً ليس بمؤلف من أشياء  
 مشتركة ، فليس هناك فرق بينه وبين المشكوك فيه والمشاركة ( لأنها  
 لا تفعل مقياساً ) ؛ ولكنا إذا فعلنا فرقا لم نفعله إلا لما كان أن نتيجته  
 تخيل كضلالة . فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال ؛ فأما المسئلة  
 ٤٠ فالتشكك والاشتراك من الأسماء ، وكلما اشتد ذلك من التعنيت ، فذلك  
 يجعل التعنيت الصحيح غير بين ، ولا يعلم به ما بين الضال وغير الضال .  
 فلما كان جائزاً في آخر كلام السوفسطائيين أن ينتج ، فلا يبقى ما أوجب  
 ولا يوجب ما أبقى ، ولكن باشتراك من الأسماء والتشكيك : ولو صار إلى  
 ذلك بالبحث لما كان تضييله بظاهري ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقاً .  
 ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه ، لما كان التضييل  
 يسبق إذا طلب الممارون الجواب من المسؤول بـ « لا » ، أو « نعم » ؛  
 ولكن لأن السائلين لا يجيدون المسئلة <sup>(٢)</sup> ، من أجل ذلك يضطر المحجب إلى  
 إصلاح ما في المقدمة من الفساد . فأما < إن كان > <sup>(٣)</sup> قد فصل مسألته  
 بالكفاية ، فالحجب عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ « لا » أو بـ « نعم » .

[ ٣٥٧ ب ] نقل يحيى بن عدي

فليس بمعلوم أن ييكت <sup>(٤)</sup> ، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن  
 صدقاً . وإما سأل أن يقسم اتفاقاً في الاسم أو مرئياً ، فليس الذي ييكت <sup>(٥)</sup>

(١) ص : لا الاتصال — والتصحيح فوق الكلمة . (٢) ص : يجيدوا .  
 (٣) غير واضحة في المخطوطة لوقوع جبر عليها . (٤) ص : يكتب . (٥) ف : حقا .

١٠ غير معروف حين يطلبون؛ أما الآن فقليلًا، وأما أولًا فأكثر هؤلاء المراتية،<sup>(١)</sup>  
 وحيثُذ فكان يكون ألا يجب أيضا لذي يسأل : وأما الآن فن قبل أن  
 هؤلاء الذين يسألون إذا لم يشأ لواجب من<sup>(٢)</sup> الاضطرار أن يزيد فيجب  
 بشيء إذ يقوم شيئًا عنه السؤال من قبل أنه إذا قسم على الكفاية من  
 الاضطرار أن يقول الذي يجب<sup>(٣)</sup> .

١٥ وفي هؤلاء اللواتي يرين مضطرًا إلى أن يرفع الاسم الذي وضع وأن يضع  
 الذي<sup>(٦)</sup> رفع . فكما يقوم أناس فليس ينفع شيئًا : وذلك أنهم < لا >  
 يقولون إن قور يسقوس مفعً، ولا مفعً، لكن لقور يسقوس هذا : مفعً،  
 ولقور يسقوس هذا : لا مفعً . < ولا تحمل الصعوبة بهذا > ، وذلك أن  
 الكلمة تكون واحدة بعينها التي لقور يسقوس هذا، والتي لقور يسقوس هذا؛  
 إن يرفع أو يضع معنا . لكن عسى < أن تحمل المغالطة بقولنا إنها >  
 ليست تدل على واحد بعينه<sup>(٩)</sup> ، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضا ؛ إذ  
 هي مختلفة بتيء . وإن كان يعطى أن يقول إن أما لذلك فعلى الإطلاق،  
 وأما لذلك فيريد أن في شيء أولهذا، فشنع : وذلك أنه ولا شيء أكثر لذلك  
 الآخر، وذلك أنه بأيما<sup>(١٠)</sup> كان، ليس مختلفا بشيء .

- 
- (١) ف : فكثيرا . (٢) ف : حبذا . (٣) ف : فتأخذه (٩) .  
 (٤) ف : المحجب . (٥) ف : ذاك الاسم . (٦) ف : ذاك الذي .  
 (٧) ف : فأما كما يقوم . (٨) ف : هي فهي . (٩) ف : هو فهو .  
 (١٠) ف : في أيما .

- لكن، من قبل أنه غير معروف من الذى لم يحدد المرائية إن أيمّا<sup>(١)</sup>  
 ٣٠ بيكت أولم بيكت، فأعطى فى الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذا أن يعطى  
 السؤال إذا لم يحدد، لكن على الإطلاق، هو ذنب<sup>(٢)</sup>، فإذاً وإن كان ليس  
 هو، لكن الكلمة بمينها هى شبيهة بالتي قد تكتب . فيعرض<sup>(٤)</sup>، إذا سألنا  
 كثير<sup>(٥)</sup>، المرء أن يتكاسل عن أن يقسم، من قبل اتصال اللواتى هؤلاء اللواتى<sup>(٦)</sup>  
 يتقدمون فيمتدون هكذا كيلا يظنوا أنهم يتصعبون<sup>(٧)</sup> فى جميعهن : وأيضا  
 وإن لم يظنوا أن الكلمة —

٣٥

### نقل عيسى بن زرعة

- وذلك أنه ليس يعلم أن الذى قاله الآن حق . فإن كانت مسئلته مع  
 قسمتنا للاسم المشترك أو المرائى تتعذر معرفة الشيء أن بيكت فى وقت من  
 الأوقات فتكون المرائية يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة ؛ فعند ذلك كان  
 المسؤول لا يجيب : فأما الآن فمن قبل أن الذين سألوا لما لم يحرسوا لهم  
 على الصواب، وجب من الاضطرار أن نضيف إلى جوابنا شيئا ينصاح به  
 فسأد السؤال من قبل أن قسمته إن<sup>(٨)</sup> كانت كافية ، فقول المجيب من  
 الاضطرار يكون إما : ” نعم “، أو ” لا “ .

١٥

(١) ف : حد . (٢) ص : يكتب . (٣) ف : جرم ، خطأ .  
 (٤) ف : فاه يمرض . (٥) ص : كثيرا . (٦) ف : بسبب .  
 (٧) ف : يتصرون . (٨) ص : إذن — واليونانى يقتضيه .



فإن ظنَّ ظانٌّ أن التي تكون بحسب الاسم المشترك هي بجهة ما تبكى ،  
فإن الحبيب ليس يخلص من التبكيت . وقد يضطر في الأمور المحسوسة إلى  
أن يرفع الاسم الذي وضع ، ويضع الذي رفع . فليس ينتفع بتقويم بعض  
الناس لهذا المعنى : وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس موسيقار وليس  
بموسيقار ، لكن أن قوريسقوس هذا : موسيقار ، وقوريسقوس هذا :  
ليس بموسيقار . > ولا نتحل الصعوبة بهذا < ، وذلك أن قوريسقوس  
هذا وقوريسقوس هذا هما جميعا في الحد شيء واحد بعينه . > و < ما نتحله  
على ذلك يكون على الإطلاق ، فشنع أن نزيد فيما نتحل على الآخر أنه في شيء  
أو أنه لشيء ، فإنه ليس يوجد للآخر شيء زائد ، وذلك أنهما ليس يختلفان  
بشيء <sup>(١)</sup> البتة .

ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبتك ، لأن المرء  
لم يحدد ، وقد أخبرتنا لنا قسمة الألفاظ ، فداهر أن الذي يجيب من غير  
أن يحدد ، بل على الإطلاق ، فقد أخطأ ، فإذن وإن لم يكن هو ، بل القول <sup>(٢)</sup>  
نفسه ، يكون شبيها بالذي قد بكت . وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة  
المرء لإيصال ما يورد علينا مما يجري هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة  
حتى لا يعترض في جميعها ، فيظن بنا التعسر في التسليم ومرارا كثيرة ، وهم  
لا يشعرون أيضا أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأي المشهور .

(١) ش : في نسخة : ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبتك ، ما الذي  
حد المرء . (٢) ش : أي القول المبكت (وردت هذه العبارة مرتين في الصفحة نفسها ،  
مع أن الإشارة إلى هذا الموضع فقط في النص ، فعله سهو من النسخ) .

## نقل قديم

[ ١٣٥٨ ]

- ١٥ وإن سبق الى ظن أحد بضرب من الضروب أن الاشتراك في الأسماء  
مضال فلا سبيل له إلى أن ينجو من التضييل<sup>(١)</sup> إن كان مجيئا . وأما في الذي  
يرى ، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذي وضع وإلى وضع ما رفع . وقد قال  
٢٠ أقوام إنه ليست في ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلانا مله ، وذلك الفلان  
غير مله ، ولكن فلان منه وفلان الآخر غير مله وإلا وجب القولان لواحد<sup>(٢)</sup> ،  
فيكون الإيجاب والنفي معا ، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحال واحدة ،  
ومن أجل ذلك يوجب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا أحد القولين  
مرسلا وكان في القول الآخر زيادة من التحديد بفلان هذا . ولو لم يكن  
٢٥ ذلك كذلك ، لما كان هناك فصل بينهما .

- فلما كان من لم يجعل فرقا في المشكوك من كلامه مجهولا إن كان ضل  
أو لم يضل ، ومن مذاهب السوفسطائيين < في > الكلام السبيل في تفصيله ،  
فبدل<sup>(٣)</sup> قد يستبين أن من لم يفصل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه  
٣٠ خطأ ، وإن لم يكن عند نفسه بضال الفكر ، إلا أن قوله ضال . وقد يعرض  
أحيانا بعد المعرفة بما في الكلام من التشكك الكسل عن تجربته لدهاء من  
استعدت لمثل هذه المسائل لئلا يكثر شغبهم من كل جهة . فإذا كان السبيل  
٣٥ لتجربة الكلام وتفصيله ، فلا يكسل عن فعل ذلك ، كما قيل أولا<sup>(٥)</sup> .

(١) ص : ينجو . (٢) ص : ملهى . (٣) ص : القولين .

(٤) ص : فذلك — والتصحيح فوقها مع علامة : صح .

(٥) راجع : « الطوبى » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ م ٢٣ وما يليه .

ولو أنهم لم يجهلوا المسألين مسألة واحدة لما كان تضليلا من الاشتراك  
 ٤٠ في الأسماء أو من التشكيك ، ولكن إما كان يكون تهجيناً من القول أو غير  
 تهجين . فإما الفصل في فلان وفلان :

[ ٣٥٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

يكون من هذه يصادف مرارا نقصان الاعتقاد من قبل أنه يعطى أن  
 يقسم لا يتكاسلن ، كما قيل أولاً <sup>(٢)</sup> .

وأما إذا لم يجعل إنسان سؤالين سؤالاً واحداً ، فليس يكون التضليل من  
 ٤٠ اتفاق الاسم ومن المرء ، ولكن إنما كان يكون تبكيك ، وإما لا . وذلك

أنه ما المرق بين أن يسأل : هل قنيس وثماسطوقلس هما مغنيان ، وبين  
 أن يكون لكليهما اسم واحد ، إذ هما غيران ، وذلك أنه إن دل على كثيرين ١٧٦

فقد سأل بواحد عن كثيرين . فإن كان ليس مستقيماً إن تأهل أن يؤخذ  
 على الإطلاق نحو سؤالين جواباً واحد ، فهو ظاهر أنه ليس بجميل أن

يجيب على الإطلاق ولا عن واحد من هؤلاء المتفقة في الاسم ، ولا إن كان  
 صدقاً في جميعها كما يؤهل أناس <sup>(٤)</sup> . وذلك أنه لا فرق بشيء بين هذا وبينه ٤٥

لو سأل أى هذين هو : قوريسة وس وقنيس هما في البيت أو ليسا في البيت ،  
 إذ هما كلاهما قريبان <sup>(٥)</sup> أو إذ ليسا قريبين ، وذلك أن المقدمة كثيرة على

(١) ف : يكون . (٢) ف : قبل . — والإشارة إلى « الطوبى » م ٨ ف ٧

ص ١٦٠ س ٢٣ وما يليه . (٣) ف : صواباً . (٤) ف : تأهل . — يؤهل =

بحسب . (٥) ص : كليهما . (٦) ف : حاصران — وهذه الترجمة أصح .

ضربين ، وذلك أنه ليس ، وإن كان صدقا ، أن يقال في هذا < إنه > سؤال واحد ، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها : ” نعم “ أو ” لا “ ، صدقا : لكن لا يُجاب بجواب واحد ، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم <sup>(١)</sup> . وهذا على هذا المثال وإلى وضع اسم واحد لآخر . فإن كان إذن لا يجب أن يعطى في سؤالين جوابا واحدا ، فهو ظاهر أنه ولا في المتفقة الاسم أيضا يجب أن يقبل : ” نعم “ أو ” لا “ : ولا الذى ١٥ قال أجب على التحقيق ، لكن قال ؛ لكن قد يؤهل في موضع ما في هؤلاء اللواتى يتكلم بهن ، من قبل أنه يذهب عن الذى تعرض .

فكما قلنا : إنه غير تبكيات ما أيضا إذن يحسن أنهن ، وعلى هذا النحو بعينه غير حلول ما أيضا يظن أنهن موجودات إذ ليست حلولاً <sup>(٢)</sup> . وهؤلاء اللواتى نقول توجد حيناً أنه يجب أن يأتى بهن أكثر من هؤلاء ٢٠ الصادقات هؤلاء اللواتى في الكلمات الجهادية إما نحو الملاقاة التى على تضعيف التضعيف .

(١) ص : ينكل — . وقد صححناه كما فى اليونانى .

(٢) راجع : م ١ ص ١٦٤ ب ٢٥ ( وقارن أيضا : « الطوبىنا » م ٨ ف ١١

ص ١٦١ أ ٢٤ وما يليه ) .

(٣) ف : نقوض . — ( جمع : نقض = حل ) .

(٤) ف : نقوضا .

## نقل عيسى بن زرعة

فلاّن القسمة إذن قد أطلقت لنا ، فليس يجب أن نتكاسل كما قلنا فيما سلف<sup>(١)</sup> .

فإن لم يجمع الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالاً واحداً ، فإن الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء ، بل عسى أن تكون تبكيئاً أولاً تكون . وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل عن قلياس وثامسطوقولوس : هل هما موسيقاران ؟ — وبين أن يجعل لهما اسماً واحداً وهما مختلفان . ١٧٦  
فإن كان دألاً على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين . مسألة واحدة . فإن لم يكن صواباً أن يجيب عن مسألتين جواباً واحداً على الإطلاق ، فظاهر أن ليس جوابنا في الواحد أيضاً من هذه المتفقة أسماؤها بصواب ، وبالجملة ٥  
ولا لو صدق فيها كلها ، بمنزلة ما يوجب ذلك بعض الناس . وذلك أنه لا فرق بين المسئلة عن هذه وبين المسئلة عن قوريسقوس وقالياس هل هما في البيت أو ليس هما في البيت : كانا جميعاً حاضرين أم لم يكونا ،<sup>(٢)</sup>  
لأن المقدمات المثناة كثيرة ، فليس من أجل أن القول الذي هذه حاله صدق في مسألة واحدة يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤال آخر أن يجيب عن جميعها إما ” بنعم ” أو ” لا ” ، ويكون قولنا صادقاً ، بل يجب ألا يجيب ١٠

(١) راجع « الطوبى » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ م ٢٣ وما يليه .

(٢) ش : نسخة : فإن جمع جامع بين سؤالين وجعلهما سؤالاً واحداً .

(٣) ص : حاضران . (٤) الترجمة هنا خطأ ، وصوابها : فإن كون الجواب

البسيط صادقاً ليس معناه أن المسألة واحدة .

١٥ يجواب واحد، لأن الكلام يُعَدُّم . وعلى هذا المثال بعينه لكثيرين . فإن كان ليس يجب إذن أن يجيب عن مسألتين جوابا واحدا، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغي أن يجيب بـ "نعم" أو "لا" : < ولا > المحجب يخلص < بهذا > من تبعة < في > جوابه، بل إنما قال قولاً ؛ إلا أن هذا يجري في بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض .

٢٠ ومن قبل أن التي ليست تبكيات يظن أنها موجودة شيئاً ما ، كما قلنا<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولاً<sup>(٣)</sup> يظن أنها شيء ما من غير أن تكون حلولاً . فينبغي أحيانا أن نأتى بهذه التي قلنا خاصة إما نحو الأفاويل الصحيحة التي تكون في الأفاويل الجهادية؛ أو نحو المقاومة التي تكون مضعفة.

### [ ١٣٥٩ ] نقل قديم

١١٧٦ مُلْهِينَ أو هما مُلْهِيانَ باسمٍ جامعٍ لِمَعْنِيهما وهما في غير اسمٍ واحد. وإن كان من الصواب ألا يعطى أحدُ جوابا واحدا عن مسألتين فيكون الجواب منهما ، فقد استبان أنه لا يحسن أن يكون الجواب ساذجا مرسلا عن معنى فيه اشتراك، ولا لو كان ذلك حقا في كلها، كالذي رأى أقوام ، وذلك أنه لا فصل في السؤال يقال : فلان وفلان كلاهما أقارب ، أم ليس بأقارب ؟ وحضور أم ليس بحضور ؟ لأن المقدمات في الأمرين كثيرة ، وليس من

(١) ف : يرتفع . (٢) راجع م ١٦٤ ب س ٢٥ (وفارن أيضا « الطوبىقا »

م ٨ ف ١١ ص ١٦١ س ٢٤ وما يليه) . (٣) ص : حلول .

(٤) ص : فقال — والصحيح فوقها مع إشارة : صح .

١٠ الحق أن يظن بهذا القول أنه مسألة واحدة . فقد يمكن ألوف<sup>(١)</sup>  
المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إجاب « لا » وإما « نعم » وأن يكون  
ذلك حقا : إلا أن<sup>(٢)</sup> < نه ليد > س الجواب فيها بجواب واحد ، وإلا بطل  
الكلام . وقد يكون أن نضع ذلك الاسم بعينه لشيء آخر . فإن كان ينبغي  
١٥ ألا يجيب أحد بحج < موا ><sup>(٢)</sup> مفرد عن مسألتين ، فقد استبان أنه لا ينبغي  
أن يعطى أحد عن المشتركات جوابا ب « لا » أو ب « نعم » : وأنه إن أعطى لم  
يجب ، ولكنه قال ، < وإن كان قوله قو ><sup>(٢)</sup> لا جائزا في مواضع من الكلام  
من أجل أنه ينبغي < عن > العارض في كلامه .

كالذي قلنا أولا<sup>(٣)</sup> ، فإن من تهجين السومطائية للكلام ما يظن به  
أنه مضلل وليس هو بالحقيقة كذلك ، وقد يكون كذلك نقائص<sup>(٤)</sup> مظلونا بها  
٢٠ أنها نقائص وليست بالحقيقة كذلك . وبمثلها ينبغي أن نجيب في الأخبار  
لا بالصادقة ، لا سيما عند كلامنا الممارين وجوابنا لمسئلتهم المضعفة . —  
فليكن جوابنا إما في المظنون بها بأن نقول : قد تكون ، فإنه إذا كان كذلك  
أحلق به إلا يكون قولنا مصللا . إن اضطرر القائل إلى أن يقول شيئا ناقضا  
٢٥ للحدود فهناك بالحري يزيد : « تلك المظنونة بها » . فإذا كان القول —

(١) ص : الواو (كذا غير مقروءة) . (٢) خرم في المخطوطة .

(٣) راجع م ١ ص ١٦٤ ت س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطويقا » م ٨ ف ١١

ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٤) ص : نقائصا مظنون .

(٥) ف : فقال .

[ ٣٥٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

ويجب أن يجيب في هؤلاء اللواتي يظنن فيقول: «التي تكون»، وذلك  
 ٢٥ أن هكذا إما تبكيت فلم يكن ليكون ألبته، وإما لُرَّ إلى أن يقول شيئاً ناقض  
 الاعتقاد، فهاهنا خاصة يكون «التي تظن»: وذلك أن هكذا لا يبكت  
 ولا نقصان الاعتقاد يظن أنهما يكونان. — وفي أن كيف يسأل الذى فى البدء  
 فهو معلوم، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريباً يرفع ولا يدع  
 ٣٠ أن يكون أفراداً إذا كان كأنه قد سأل ما فى البدء، وأما متى أهل إنسان  
 التى كهذه أى إما تلك التى يضطر أن يعرض من الموضوعه ويكون كذب  
 أو < كان <sup>(٣)</sup> > لا يرى، فليقل هى فهى: وذلك أن هؤلاء اللواتي يعرض من  
 الاضطرار يظن أنهم لتى هى موضوعه بعينها. — وأيضاً متى لم يوجد الكلى  
 باسم < معين >، لكن < باقياً <sup>(٣)</sup> > يسه، فليقل إنه ليس يمد فياخذ كما أعطى  
 ولا كما فى شيء، وذلك أن من هذا يكون كثيراً تبكيت.

وإذا سكتنا عن هؤلاء < فعلياً أن نتوجه > على التى لم تبين جيداً  
 ٣٥ ليم < كُن أن <sup>(٣)</sup> > تلقى كالحدة الذى قيل <sup>(٤)</sup>.

فأما فى الأسماء اللواتي تقال على الحقيقة فباضطرارٍ أن يجيب أو على  
 الإطلاق، أو إذ يقسم ويضع هؤلاء اللواتي يفكر فيهن — مثل ذلك جمع

(١) لز = اضطر . (٢) ف: أنه يكون . (٣) خرم فى المخطوطة .

(٤) ف: وصف . والإشارة الى « الطوييقا » ٨٣ ف ٧ . (٥) ف: هؤلاء .



- ٣٥ اللواتى يسألن، لا ظاهرا : لكن على التقصير؛ ومن هذا يكون تبكيت .
- ٤٠ مثال ذلك : أترى ما هو الآثنين هو ملكٌ للآثنيين ؟ — نعم . — وعلى هذا
- المثال وفى آخر . لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ — نعم ، فالإنسان إذن
- ملك للحيوان < ولكن هذه سفسطة > ، وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات
- من قبل أنه حيوان ، ولوسندروس للاقون<sup>(١)</sup> من قبل < أنه > لاقوني<sup>(٢)</sup> .
- فهو معلوم أن فى اللواتى ليست التى تتقدم فتمتد ظاهرة لن تدع على الإطلاق .

- ومتى كان اثنان إذا كان الواحد موجودا يظن أن الآخر يكون من
- الاضطرار ، وهذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل ، فيجب أولا
- أن يعطى التى هى أقل : وذلك إذ أن يؤلف من كثير هو أصعب . وإن كان<sup>(٣)</sup>
- يتسرع إلى الذى أما فى تلك فهو ضد

### نقل عيسى بن زرعة

- ويجب أن يجيب عن التى يظن أنه قالها على جهة الإيجاب : وذلك
- أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتا ألَبْتة . فإن اضطر إلى القول بخلاف
- الرأى المشهور فى هذا الموضع خاصة يزيد فى قوله : ” فيما أظن “ ، ذلك
- أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتا ولا ما يخالف الرأى المشهور . —

(١) ص : للصاولون — ولاقون = Λάζων أى اسبرطة ، المدينة اليونانية المشهورة .

(٢) ص : للقولون — ولاقوني = اسبطى .

(٣) ف : أعسر .

ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التي أول الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، وإن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التي يسأل عنها في أول الأمر ، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا ، فإن الذي يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأي المشهور ، فإن الذي يقال هو ذلك الشيء بعينه ، وذلك أن التي تعرض من الاضطرار إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . — وأيضا إذا لم يصرح بذكر الكلي ، بل أخذ بالمقايضة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم ، ولا فرع على ما أصل ، فإن التبيكيت كثيرا ما يكون عن مثل هذا .

فإذا أمسكا عن هذه على أنها ليست مبينة على ما يجب ، فليكن السعي في المقاومة بحسب الحد المذكور .

فأما في الأسماء الحقيقية فمن الاضطرار أن يجيب إما على الإطلاق ، أو بأن يقسم : ويكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجري في جميع الأشياء التي لم يفصح بالمسئلة عنها ، بل سئل عنها على جهة الإيجاز ، فإن التبيكيت قد يكون من هذه . ومثال ذلك : أترى ما هو للاثنيين فهو ملك للاثنيين ؟ — فيقال : ” نعم “ ! — وكذلك في أشياء أخر : ألا إن الإنسان للحيوان ؟ فيقال : نعم ! — أترى الإنسان ملك للحيوان ؟ — ولكن هذه سفسطة < ، وذلك أنا إنما نقول إن الإنسان للحيوان من قبل أنه

(١) التي أول الأمر = المصادرة على المطلوب الأول .

(٢) تحتمل : أولا . (٣) ف : لأنها .

حيوان، وتقول إن لوسندروس للاقون<sup>(١)</sup> من أجل أنه لاقوني<sup>(٢)</sup>. فمعلوم إذن أن في هذه الأشياء التي يظهر كيف يتفرع فيها ما أصل يجب ألا تتركها مطلقة.

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطراب، وليس هذه حال الآخر عند المسئلة عنه من الاضطراب، فيجب أن يجيب أولاً بالذي هو أنقص<sup>(٣)</sup>، وذلك أنه عسر جداً أن يؤلف من أشياء كثيرة. فاما إن رام الكلام في شيء هو مضاد بجهة وغير مضاد

### [ ١٣٦٠ ] نقل قديم

هكذا لم يكن مضاد ولا ناقضاً للحمود. — فاما كيف المسئلة في الابتداء فذلك معروف<sup>(٤)</sup> ... فإذا كان القائل شيئاً يعرف باضطراب وذلك من موضع الكلام فذلك إما كذب وإما غير مجود<sup>(٥)</sup>، لأن ما عرض من الكلام باضطراب<sup>(٦)</sup> فذاك من موضع واحد. — وأيضاً إذا صار الإنسان إلى أحد معني الكل لا بالاسم، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك أعطينا وليس أخذك له كالذي قدمت : فقد يكون التضليل من مثل هذا كثيراً<sup>(٨)</sup>.

٢٥

- 
- (١) ص : للاقوسن ؛ — ولاقون = Λάκων أى لاقونيا (اسبرطة) .  
 (٢) ص : لاقون . — لاقوني = اسبرطى .  
 (٣) ف : أقل .  
 (٤) هنا علامة نقص كلام وأشير إلى هذا في الهامش هكذا : صح : قد سقط شيء من الكلام .  
 (٥) ف : محدود . (٦) ف : في . (٧) ص : إحدى معنيين .  
 (٨) ص : كثير .

فإذا مُنِعنا من ذلك فلنَصرُ إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسنا ، بأن  
نلقاهم بالحد الذي قيل <sup>(٢)</sup> .

فالأسماء ما كانت مشهورة ، فالمجيب <sup>(٣)</sup> بما مضطرا إلى أن يجيب إما بالحقيقة  
[وإما بأجزم] وإلا بالقسمة : فأما ما كان يدخل فيه معنى غيره كالقول إذا

لم يكن واضحا أو كانت المسألة ناقصة قصيرة ففي مثل هذا يعرف التضييل .  
٤٠

١٧٦ ب كقول القائل : هل ما كان لأهل آثانس هو قُنية لهم ؟ فيجاب بنعم .  
<sup>(٤)</sup>

وكذلك يجري هذا القول فيما خلف ذلك : فالإنسان من الحيوان ، وهو قنية

للحيوان ، فلا محالة أن الإنسان للحيوان ، لأنه من الحيوان ، وفلان آثينائي

لأنه منهم . فقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن وضحا لم يُترَل ولم يجب  
فيه بجواب مرسل .

فشان : إذا كان أحدهما ثابتاً ، بالاضطرار والآخر قد يجوز فيه الظن ،

وليس نسأل عن ذلك الآخر بالاضطرار ، وينبغي أن نعطي أولاً الأقل : لأنه

يعسر تأليف السولوجسموس من الكبير . وإن فعل ذلك أحد صار بعض  
١٠

ما يقول مضاداً وبعضه ليس به ، إن كان القول صادقا ن التضييل قد يكون

في شيئين أحدهما

(١) ص : منعام .

(٢) راجع : « الطوبىقا » : م ٨ ف ٧ .

(٣) ص : بالحق — والتصحيح بالآخر بجوارها .

(٤) أى آثينة ، كبرى مدن يونان .

[ ٣٦٠ ب ] نقل يحيى بن عدي

وأما في تلك فليس هو، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر.

ومن قبل أن أفراداً ما منها يقول الكثيرون للذي لا يدع أن يكذب  
 أن يقولوا، وأما أفراد فلا مثال ذلك جميع اللواتي <sup>(١)</sup>يرين على ضربين أى هذين  
 هو ( نفس الحيوانات هي فاسدة، أم غير مائنة ؟ ليست محدودة عند  
 الكثيرين ) ، ففي هؤلاء اللواتي ليس بمعلوم في أيما هي معتادة أن يقال التي  
 تمد أولاً أيما : أكالاعتقادات ؟ وذلك أنهم يدعون اعتقادات الآراء  
 الصادقة بالكلية والسالبة أيضاً ، مثال ذلك القطر غير مُقَادِرٍ . — أما إذا  
 يعتقد على ضربين ، كما في التي هي صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان فيأتي  
 ينسب <sup>(٢)</sup>الأسماء ، وذلك أنه من قبل أنه يكون غير معلوم أن أيما يوجد لها  
 الصادقة لا يظن حيلة ، ومن قبل أنها تعتقد على ضربين لا يظن أنها تكذب ،  
 وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكّنة .

وأيضاً في جميع السؤالات إن تقدّم إنسان فأحس فليستقدم وليقم وليسبق  
 وليقل : وذلك أن هكذا يمنع أكثر الذي يسأل <sup>(٦)</sup>.

- |                         |                |
|-------------------------|----------------|
| (١) ف : يعتقدون .       | (٢) ف : فكا .  |
| (٣) ف : يذهل .          | (٤) ف : ترى .  |
| (٥) ف : فافشعر فليسبق . | (٦) ف : خاصة . |

# < الحل الحقيقي للاقيسة السوفسطائية >

- من قبل أن الحل المستقيم<sup>(١)</sup> يبين القياس الكاذب من عند أى  
السؤالات الكاذبة يعرض الكذب - وذلك أن القياس الكاذب يقال على  
٣٠ ضريين ( وذلك أنه إما أن يؤلف كذبا ، وإما إذ ليس هو قياسا يظن أنه  
( يكون قياسا ) ، فليكن الحل الذى قيل<sup>(٢)</sup> الآن ، وتقويم القياس الذى يرى  
< بأن يبين > الذى يرى عند شىء من السؤالات . فإذن يعرض من  
٣٥ الكلمات إما القياس فإن كان يوجد له شىء ، وأما هؤلاء اللواتى يُرىن فإن  
يحل<sup>(٥)</sup> إذ يقسم . - وأيضا فى الكلمات المؤلفات : أما هؤلاء فلهن نتيجة  
صادقة ، وأما هؤلاء فلهن كذب ؛ أما هؤلاء اللواتى بحسب التى فى النتائج  
٤٠ الكواذب فمحتمل إذا أن ينقض على ضريين ، وذلك أنه بأن يرفع  
١١٧٧

## نقل عيسى بن زرعة

بجهة أخرى ، وكان قوله صادقا ، فجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد بجهة  
أخرى وكان قوله صادقا فجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد ، فالجهة الأخرى  
لا اسم لها .

(١) ف : الصواب . - ص : الكاذب من عند . (٢) ف : النقض .

(٣) ف : وصل . - والإشارة إلى الفصل ١٧ .

(٤) ف : نحو . (٥) ف : ينقض .

- من قبل أن بعض هذه يقوله كثير من الناس ، فلا يتطرق على قولهم الكذب ، وبعضها ليست كذلك ، والمثال في ذلك جميع الأشياء التي الرأي المشهور موجود فيها على جهتين <sup>(١)</sup> (وذلك أن القول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائة؟ هو عند كثيرين غير محدد) ، ففي هذه الأشياء التي ليس يعلم ما من شأنه أن يقال في التي يتقدم وضعها : أترانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة ، ومثال ذلك القطر غير مشاك للضلع . — أو عسى ، لأن الآراء الصادقة يقال على جهتين : فإنه إذا تنقل غفر عن الأسماء : ولأن الحق ليس يعلم في أى شىء هو ، ليس يظن أن في هذه الأشياء حكمه <sup>(٢)</sup> ، وذلك أنها لما كان الرأي فيها على ضريين لم يظن أنها تكذب ، من قبل أنها تجعل ما يهتم <sup>(٣)</sup> إليه القول غير مبيته .
- وأيضاً فإن الإنسان إذا تقدمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام في مقاومتها ، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل .

## ١٨

### < الحل الحقيقي للاقيسة السوفسطائية >

- ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس ، وعلى الكذب ونحو أى سؤال يعرض ، (وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين <sup>(٤)</sup> : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس) . فيكون

(١) ف : بخون . (٢) ف : حيلة .  
(٣) أنها : أى تغيير الأسماء ونقلها . (٤) ف : بخون .

الحل المذكور الآن وتهذيب القياس الذي يظن موجودا إنما يكون في بعض  
المسائل . فيعرض إذن في مقدمات القياس ان كان فيها شيء من الأشياء  
المظنونة أن يكون القصد عندما نقسم . - وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها  
نتائج صادقة ، وبعضها يلزمها الكذب ، والتي لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن  
تُحلَّ على جهتين : ١- ارفع شيء مما سئل عنه ، وإما بتبيين أن النتيجة  
ليست كذلك .

### [ ١٣٦١ ] نقل قديم

ليس له اسم موضوع .

لأن طائفة منهم تقول فتكذب ، وطائفة لا تكذب من ذلك ما قيل فكان  
مشكوكا فيه ( كقولك : نفس الحيوان فاسدة هي أو غير مائة ؟ فإن الأكثرين  
لم يجعلوا في ذلك فصلا ) ، فكذلك حال كل ما لم يك بنا ، فيعلم بأى جهة  
يقال كالآراء التي عن الفكر ، فقد يسمون الظنون الصادقة آراء ، ولكل  
قول سالب كقولك : الفطر ليس بمقادير الضلع . - وقد يكون الحق أيضا  
على جهتين ، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين  
فكيف ينبغي أن يقال ، وبأى جهة - من أجل ذلك لا يظن به أن فيه  
حيللة ، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب ، ولا نقل الأسماء عن  
مواضعها يجعل القول غير مدفوع .

ففي جميع المسائل إذا شعر الإنسان فليسبق ولينقدم فيقول ، فإنه  
إذا فعل هذا أخلق به أن يمنع السائل عن سؤاله .

( ١ ) ف : وتوهم . ( ٢ ) ف : بمقدر . ف بالأحر : بقادر .



## < الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية >

- فلما كان النقض الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسألة  
 ٣٠ عرض ذلك الكذب ، وكذا تأليف المقياس فقد يقال على جهتين ( إما  
 مؤلف فكان كذبا ، وإما لم يتألف فظن به أنه مقياس مؤلف ) ، فالنقض  
 الذى ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه .  
 ٣٥ المسألة . فبعض ما يؤلف من الكلام إنما يكون برع شئ منه وإبطاله ،  
 ونقض ما تخيل منه أنه مؤلف إنما يكون بتجربته وقسمته . —  
 وما تألف أيضا واغترن من الكلام فنه نتيجة صادقة ، ومنه ما نتيجته كذب<sup>(٢)</sup>  
 ٤٠ < وما هو كذب > فى نتيجته قد ننقضه على جهتين : بأن نبطل شيئا  
 من المسئول عنه ، وبأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذى قيلت .  
 ١١٧٧ فأما الكلام الذى كذبه فى

[ ٣٦١ ب ] نقل يحيى بن على

شيئا من هؤلاء اللواتى سئلن وبأن يبين أن النتيجة ليست بهذه الحال .  
 وأما هؤلاء اللواتى كما فى المقدمات فبأن يرفع شيئا فقط ، وذلك أن النتيجة  
 صادقة . فإذن ليفكر هؤلاء الذين يريدون أن يحلوا كلمة ، أما أولا : أهى  
 مؤيدة أم ليست مؤيدة ؟ وبمد ذلك النتيجة : صادقة هى ، أم كاذبة ؟ كما

(١) ف : يأتلف . ص : يالف . (٢) ف : كاذبة .

(٣) ف : يقضوا . (٤) أى مطابقة لقواعد انقياس كلها .

- ٥ يحل : إما إذ يقسم ، وإما إذ يرفع ، وإما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيل .  
 أولاً - . والفرق بين أن لا ينقض الكلمة إذ يسأل ، وبين إذ هي معلومة -  
 كثير : وذلك أن أن يتقدم فيبصر هو صعب ، وأما أن يبصر في الفراغ<sup>(١)</sup>  
 فهو سهل .

١٩

< حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم والمرء >

- فأما من التبيكات اللواتي من اتفاق الاسم ومن المرء : أما هؤلاء فهو  
 ١٠ شيء من سؤالات تدل على كثرة ؛ وأما هؤلاء فإن النتيجة تقال على أنحاء  
 كثيرة - مثال ذلك أما في أن "الذي هو ساكت ويتكلم"<sup>(٢)</sup> ، ونتيجة شائبة ،  
 وإما في أن "لا يعلم الذي يعلم" ، أما سؤال واحد فراء . والثالث<sup>(٣)</sup> أما حينما  
 ١٥ فوجود ، وأما حينما فليس بوجود . ولكن يدل على ثنائي : أما ذاك فوجود ،  
 وأما ذا فليس بوجود .

فأما في هؤلاء اللواتي في الانقضاء تعني على وجوه كثيرة ، إن لم يزل  
 فيأخذ النقيض فلن يكون تبيكت - مثال ذلك بأن : أن "الأعمى يبصر" ،  
 وذلك إن حلوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبيكت . - وفي السؤالات<sup>(٤)</sup>  
 كلها ليس ضرورة إلى أن يتقدم فيرفع الثنائي ، وذلك أنه ليست الكلمة

(١) ف : ينقض . (٢) راجع ص ١٧٦ ب ص ٣٦ - ص ١٧٧ ا ص ٢ .

(٣) ف : عسر . (٤) الفراغ : فراغ البال والراحة . (٥) ويتكلم :

ف : يتكلم . - ص : ثابتة ، وقد صححناه كما في اليوناني . (٦) ص : الثاني .

٢٠

نحو هذا ، لكن من قبل هذا . فاما في المبدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين ، فهكذا فليجب أنه موجود هكذا ، وأما موجود هكذا فلا — بمنزلة " الذي هو ساكت يتكلم " (٣) أنه موجود هكذا ؛ وأما موجود هكذا فلا ؛ وهؤلاء الواجبات يفعل هن هؤلاء ، وأما هن هؤلاء فلا ، وهؤلاء الواجبات يقلن على وجوه كثيرة . وإن ظن في الانقضاء فليقوم إن يزيد على السؤال : أترى يوجد الساكت يتكلم ؟ لا ! لكن هذا الساكت — وعلى هذا المثال .

٢٥

### نقل عيسى بن زرعة

فأما التي من قبل المقدمات فبأن يرفع الشيء فقط ؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة . فليظر الذين يريدون نقض القول أولا : هل هو مركب أو غير مركب ؟ وينظرون بعد ذلك : هل نتيجته صادقة ، أم كاذبة ؟ حتى يكون نقضنا إما عندما نرفع ، ورفضنا يكون إما على هذا النحو أو على هذا النحو كما قلنا فيما تقدم . — وبين أن يسأل عن الشيء ، وبين أن يكون الشيء معلوما فلا ينقض القول — فرق كبير . وذلك أن المسارعة في النظر صعبة ؛ وأما التملل للنظر فسهل .

٥

(١) ف : في ، عند . (٢) ف : بسبب ، من أجل . (٣) الذي هو

ساكت : الساكت . (٤) ف : عندما : ف : بأن . (٥) راجع ص ١٧٦

ب ص ٣٦ — ص ١٧٧ أ ص ٢ . (٦) التملل : التهلل .

< حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم وعن المرء >

فأما التبيكات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهي

- ١٠ شئ من السؤالات التي تدل على أشياء كثيرة وهي التي نتائجها تقال على جهات كثيرة — ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون على نحوين <sup>(١)</sup> ، والقائلة إن الذي يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤالين يكون مرئيا . وأما الثنائي فيكون أحيانا موجودا وأحيانا غير موجود ، لكنه يدل بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود .

- ١٥ وأما في المسائل التي تدل على كثير فإن لم يضاف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيت : والمثال في ذلك القول بأن " لأعمى يبصر " ، وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض . — وليس في جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . فأما في أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، بمنزلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجودا بجهة <sup>(٣)</sup> وغير موجود بجهة <sup>(٤)</sup> . فأما الأشياء التي يجب أن يفعلها فهي

(١) راجع ف ٤ ص ١٦٦ | س ١٢ .

(٢) ش : نسخة : وأقول بالجملة إن في هذه الأشياء التي تقال على جهات كثيرة وإيس يكون

تبكيت ما لم نصف التناقض إلى ما أخذ . (٣) ف : صادقا . (٤) ف : صادق .

هذه بجهة، وبجهة ليست هذه ؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاء كثيرة .  
 ٢٥ فإن لحقه غلط فإنه يتلافى غلطه في آخر الأمر بزيادة في السؤال : ” أترى  
 يكون للساكت أن يتكلم “ ؟ . — فيقال : لا ، بل لهذا الساكت . وكذلك  
 يجري الأمر في هذه التي يوجد في مقدماتها ما يقال — على أنحاء كثيرة

### [ ١٣٦٢ ] نقل قديم

مقدماته وإنما ننقضه بأن نزرع منه شيئاً فقط ، لأن نتيجته صادقة .  
 فالذين يريدون نقض القول ، الواجب عليهم أولاً أن يتفقوا القول إن كان  
 اقترن<sup>(١)</sup> أو ائتلف أو لم يقترن<sup>(٢)</sup> ؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة ؟ لكننا إذا رفعنا  
 شيئاً من القول فنقضناه إما قسمناه بخزائنه فصرنا إلى نقضه بذلك ، وإن  
 نحن نزعنا منه شيئاً نزعناه إما بجهة كذا ، وإما بجهة كذا ، كالذي قيل أولاً<sup>(٤)</sup> . —  
 ٥ والفصل عظيم في نقض قول بين وقول مسئول عنه غير بين ، لأن تقدم  
 المعرفة بالشئ قد يصعب ، فأما استعمال الفكر كثيراً فذاك أسهل .

### ١٩

#### < حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم والمرء >

فالتضليل الذي يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك بعض مسائله قد  
 ١٠ تدل أكثر ، ونتائج بعضها قد تقال بوجوه كثيرة : من ذلك < أنك<sup>(٥)</sup> >

(١) ص : اقتران . (٢) ص : يتقرر — والنصحيق فوقها بالأحر .

(٣) ص : شئ . — والنصحيق فوقها بالأحر . (٤) راجع ص ١٧٦ ب

ص ٢٦ — ص ١٧٧ أ ص ٢ . (٥) الإضافة بالأحر فوق الكلمة .

إذا قلت إن الساكت يتكلم، صارت النتيجة مشتركة على جهتين، وإذا أنت قلت إن الذى لا يعلم يعلم أحد المسئلتين فذاك مشكوك فيه . <و> الذى على جهتين : مرة يكون، ومرة لا يكون، إلا أنه يدل على الجهتين، وإحدهما ثابتة والأخرى ليس بها .

فالأقوال التى عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع إليها الأنطافاسيس — وهو القول المتناقض — فليس تكون تضليلاً : كقولك ”إن الأعمى يبصر“، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس — أى القول المتناقض . — والذين ليس لهم في مسائلهم اشتراك، فليس هو مضطر إلى إثبات جهتين : لأن القول ليس لهذا، ولكن من أجل هذا . فإذا كان في افتتاح الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين، فليجب أنها تكون بجهة كذا وكذا، ولا تكون بجهة كذا وكذا — كمثل قولك إن ”الساكت يتكلم“، فإن ذلك يكون بجهة ولا يكون بتلك الأخرى<sup>(٢)</sup>، وكقولك : ينبغى فعل ما ينبغى : فإن منها ما ينبغى بجهة، ومنها ما لا ينبغى بتلك الجهة، لأن الذى ينبغى من الأشياء له وجوه كثيرة . وإن جهل ذلك فلينزد في آخر جواب المسئلة ما يصلح كقولك : هل الساكت أثبت متكلم ؟ — فيقال : لا، ولكن الساكت بجهة كذا وكذا يتكلم . وكذلك حال القول الذى بمقدماته أوجه كثيرة —

(١) ص : الآن — والتصحيح بالأحرع عليها .

(٢) ص : بأخرى .

(٣) ص : فإن .

(٤) ف : وجوه .

[ ٣٦٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

بعينه في هؤلاء اللواتي يوجد لهن معنى على وجوه كثيرة في المقدمات :

أترى لا نعلم ما نعلمه ؟ نعم ! . — لكن ليس هؤلاء التي نعلمها هكذا ؛

وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه معنى " لا يوجد أن يعلموا " ، ومعنى أن

" هؤلاء اللواتي يعلمون هكذا ليست موجودة " . وبالجملة ، > فإن على

٣٠

المحيط أن < يخاصمه ، < حتى > إن ألف على الإطلاق ، وأيضا من قبل

أنه لم يرفع إلا من الذى وضع ، بل الاسم ؛ <sup>(٢)</sup> فإذا نيس تبكيت .

٢٠

< حل التبكيات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وظاهر أن كيف يحل هؤلاء اللواتي من القسمة والتركيب أيضا :

وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قسمت فركبت تدل غير ، > فإنه < إذا <sup>(٥)</sup>

٣٥

نتج الضد ، لنقل . وجميع الكلمات اللواتي بهذه الحال من التركيب أو من

القسمة : أترى بأن تعرف هذا بضرب هذا ، وبأن كان يضرب بهذا علمت أنه ،

١٧٧ ب

فإنه يوجد فيها شيء من هؤلاء السؤالات المراتية ، لكنه من التركيب . وليس

الذى من القسمة ثنائياً ، <sup>(٦)</sup> وذلك أنه ليس تكون الكلمة واحدة بعينها إننا

(١) ف : فليس إذن لا نعلم . (٢) ف : قاس . (٣) ص : ثانية —

ف : لكن . (٤) ف : ينقض . (٥) ف : أتر . (٦) ف : أى

على وجهين . (٧) ف : كلمة .

قسمت إن كان، ولا الجبل والحد، إذا قيل المعجم، يقال هكذا يدل على غير . (لكن أما هؤلاء المكتوبات فالاسم واحد بعينه متى كان مكتوبا من اسطقسات بأعيانها، وكذلك بعينه، — وأما هناك فيجملون هؤلاء منفية مفروغا منها، — وأما هؤلاء اللواتي يترجمن فليس هن فهن) . فإذا ليس الذى من القسمة ثنائيا . وهو ظاهر أنه ليس جميع التبيكات من أنه ثنائى كما يقول ناس .

- ١٠ فليقسم المحيب، وذلك أنه ليس "أن يبصر بالأعين الذى يضرب" وأن يقول "أن يبصر بالأعين الذى يضرب" — واحداً بعينه . وكلمة أوتوديموس :  
(١)  
أترى تعرف الآن أن بفيرا طيريس إذ < أنت > بسقيليا ؟ أترى يوجد  
(٢)  
الجيد إذ هو قد باع رديئا ؟ فاذن يكون جيذا سفوسطوس رديئا : أترى  
١٥ هؤلاء العلوم المعينة تعاليم معينة<sup>(٤)</sup> ، وللشريع تعليم معين<sup>(٥)</sup> ؟ فالمعنى إذن تعليم رديء، لكن للردىء تعليم رديء أيضا فإذن

(١) Euthydemus : من خيوس Chios : سوفسطائى معاصر لسقراط وأسن منه ، وقد تنحصر منه أفلاطون فى محاوره بهذا العنوان ، وكان بعضهم يشك فى وجوده ، ولكن إشارة أرسلوا إليه هنا وفى « الربطوريقا » ٢ ٣ ف ٢٤ ص ١٤٠١ أ س ٢٧ تدل على أنه وجد حقا . راجع دائرة معارف بولى وفيسوفا ج ٦ ص ١٥٠٤

(٢) ص : امفيرا طيريس إذ سقيليا — والمعنى : إذن أنت تعرف الآن فى صقلية أنه يوجد سفن ذات ثلاث صفوف من المجاذيف فى < ميناء > بيريه ؟

(٣) ف : موجود . — اليونانى : هل الرجل الطيب الذى هو إسكافى يمكن أن يكون شريرا ؟ (٤) ف : للردىء . (٥) ص : معنى .



## نقل عيسى بن زرعة

أترانا ليس نعلم الذى نعلم : بل ! قد نعلم ، إلا أنا ليس نعلم الأمور التى هى بهذه الحال ؛ وذلك أن ليس القول "بأنهم لا يعلمون" والقول "بأنهم لا يعلمون" التى هى هكذا<sup>(١)</sup> — "يدلان على شىء واحد بعينه . [من قبل أنهما <لا> يتقابلان بالكلية ] . <ويجب على المحيب أن يعارض ، حتى < إن كان قياسا على الإطلاق من قبل أنه لم يرفع الأمر الذى وضع ، بل الاسم ؛ فليس هو إذن تبكيئا .

٢٠

## < حلول النبكيئات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وهو بين كيف يكون تقضا للمسائل التى فى القسمة والتركيب : وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذى يقال عند الجميع هو الضد . وجميع أمثال هذه الأقاويل هى إما من التركيب أو من القسمة : « أترى بالذى علمت ، أن هذا كان يضرب » ؟ فيقال : « كان يضرب ، وبالذى كان يضرب علمت » ؛ وقد يوجد فى هذه شىء من المسائل المرائية ، إلا أنه من التركيب . لأن الذى من القسمة ليس تنهم منه معنيين : وذلك أن القول ليس يبقى واحدا بعينه عندما نقسم إن كان ما يدل عليه قولنا : تو أورس و<sup>(٢)</sup> < هو > أوروس<sup>(٣)</sup> — إذا قيلتا معريين هكذا أولا على معانى مختلفة . (إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوبا فهو واحد بعينه

٣٠

٣٥

ب ١٧٧

(١) ف : بهذه الحال . (٢) ف : أى الجبل — باليونانية هكذا : ὄρος .

(٣) ف : أى الحد — باليونانية هكذا : ὄρος .

- ٥ إذ كان إنما يكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد — وقد يجعلون هذه الأشياء مُطَرَّحة بالواحدة — فأما إذا عبر عنها فليست واحدة بأعيانها) . فليست تكون التي من القسمة إذن مما يقال على نحوين . ومن البين <sup>(١)</sup> أيضا أن ليس جميع التبيكات مما تقال على جهتين ، كما قال بعض الناس .
- ١٠ فليكن الحبيب هو الذى يقسمها ، وذلك أن ليس "نشهد المضروب بأبصارنا" وأن نقول "إنا نشاهد المضروب بأبصارنا" — شيئا واحدا بعينه <sup>(٢)</sup> . وقول أوتادوموس : أتزال تعلم الآن أن السفن التى لها ثلاثة سكات موجودة فى سِقْلَةٍ ؟ وأتراه يكون جيدا وهو مع ذلك يرسي رديئا <sup>(٣)</sup> ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يرسي رديئا ؟ فيكون إذن سقراط جيدا ورديئا . وأتري المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل ، والشر فالعلم به فاضل ، فالعلم الرديئ إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر ، فالشر إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذى ليس برديئ هو فاضل .
- ٢٠

[ ١٣٦٣ ] نقل قديم

وكقولك : "أليس يعلمون أنهم يعلمون" ؟ فيقال : نعم ! "إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا" ، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئا بجهة

(١) ش : وفى نقل ثاويلا : ومعلوم أن جميع التبيكات أيضا تكون من التى دلالتها مضاعفة بحسب قول بعض الناس : فانه ينبغى للحبيب أن يقسمها ؛ وذلك أن ليس شهادتها للذى ضربناه وأن نقول إنا نشاهده إذا ضرب — شيئا واحدا بعينه . أتعلم الآن ، يعنى السفن الثلاثية السكان فى سقْلَةٍ موجودة ؟ (٢) ص : واحد . (٣) ص : ردي .

٣٠ من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها . وعلى كل حال لابد من أن تكون هناك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلًا، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصير تضليلاً .

٢٠

< حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتأليف >

فأما التضليل الذي يكون < من > <sup>(١)</sup> القسمة والتأليف فبعض ذلك <sup>(٢)</sup> بين ، لأن القول إذا جرىء أو أنف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولاً، فنتيجته متضادة . فكل هذه الأقاويل إنما تكون من القسمة والتأليف كقولك : "هل الذي رأيته أنت مضروب" ، بدل : "كان هذا الضرب [ و ] ما به" [ و ] كان يضرب هذا إياه أنت رأيته <sup>(٢)</sup> . فإن في مثل هذا القول تشكيكا <sup>(٣)</sup> من المسائل ، إلا أن ذلك من التأليف . فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى فيه بمضعف لأن القول لا يبقى على حاله إذا جرىء وقسم ، لا سيما إذا كان « ورس » و « ورس » <sup>(٤)</sup> بكتاب واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائلها مختلفة بالتعليم الذي يجب لها، لأن « ورس » : جبل ، و « < ه > ورس » :

(١) الزيادة بالأحرف فوق الكلمة التالية .

(٢) تصحيح بالأحرف هكذا : وأنت .

(٣) ص : تشكيك .

• ὅρος = (٤)

• ὅρος = (٤)

(٦) مصدر كُتِبَ يكتبه : كتبنا وكتبنا .

حد من الحدود . (ولكن الاسم في الحجاب بحال واحدة، إذ كانت الأحرف لا اختلاف فيها ، فأما الملفوظ به فليس بواحد) . ومن أجل ذلك لم يكن التضييل من قسمة الكلام بمضعفين . ومن هذا بان لنا أنه ليس جميع المضلات<sup>(٢)</sup> مما احتمل الجهتين، كالذى قال أقوام .

- ١٠ فالجيب أولى بالقسمة بأن يقول ليس : ” النظر بالأعين للضروب “،  
والقول عن ” الأعين إنها ترى المضروب “ — بحال واحدة . وكذلك قول  
أوتوديمس : هل تعلم أنت في هذا الوقت<sup>(٣)</sup> . كائنا بغيرا أن في سقاية سفنًا ذوات  
ثلاثة سكانات ؟ وهل يجوز للخير إذا كان إسكافا أن يكون شريرا ؟ فاذن  
١٥ الإسكاف الصالح إسكاف سوء ؛ فيكون الصالح شرا . ومن ذلك أن نقول  
أيضا : هل ما كان علمه محروصا عليه فذاك علم فاضل ؛ والشر محروص عليه ؛  
فالعلم به إذن فاضل ، ولكن الشر وعلمه شر . ومن ذلك أن نقول أيضا  
٢٠

[ ٣٦٣ ب ] نقل يحيى بن عدى

- ٢٠ الرديء هو تعليم رديء ، لكن التعليم المعنى هو غير رديء : أترى حق<sup>(٤)</sup> أن  
يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذا الآن ، أو تدل على آخر إذا قسمت ،  
وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت ، لكن ليس الآن : أترى كما تحد  
هؤلاء اللواتي يتحدثها هكذا . وهؤلاء اللواتي تعمل ، وإذا لا يضرب بالعود

(١) ص : إذا . (٢) ف : يحتمل .

(٣) ص : كل ما بقى أى في سقاية !! (٤) ف : صدق .

٢٥ يمكنك أن تضرب ، وإذا كنت تضرب إذن ليس تضرب ، أو ليس لهذا هذه القوة أن تضرب إذ لا يضرب ، لكن إذ لا يعمل .

(١) ويحل ناس هذا على وجه آخر . إن يُعط أن كما يمكن أن يعمل ، فليس إذن يعرض أن يضرب إذ لا يضرب ، وذلك أنه ليس لا محالة يعطى أنه يعمل كما يمكنه أن يعمل ، وليس يكون واحدا بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه . — لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون جيدا ، وذلك أن حل الكلام اللواتي من الواحد بعينه حلها واحد بعينه ، وأما هذا فليس يلائم جميعها ولا في هؤلاء اللواتي يسألون لا محالة ، لكنه نحو الذي يسأل ، لا نحو الكلمة .

## ٢١

### < حل التبيكات الناشئة عن النبذة >

٣٥ وأما من التعجيم فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتي يكتبن ،

ولا من هؤلاء اللواتي يتكلمن بهن ، لكن وإن كان بعضهن يكن قليلات —

مثال ذلك هذه الكلمة : أترى موجودا لا ينقض بيتا ؟ نعم ! فإذاً أن

« لا ينقض » هو سالبة « أن ينقض » . ومتى كان لا ينقض بيتا ، فالبيت

إذن سالبة . وأما كيف نحل (٦) فهو معلوم : وذلك أنه ليس يدل على واحد

بعينه إذا قيل ، أما ذاك فأكبر حدة وعلى طريق انتهاز ، وأما ذاك فأكثر

ثقيلا .

(١) ف : ينقض . (٢) ف : ينقضون . (٣) ف : نقض .

(٤) ف : نقضا . (٥) ينقض = καταλύεις . (٦) ف : نقض .

< حل التبيكات الناشئة عن صورة القول >

وهو معلوم في هؤلاء اللواتي ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت لنا  
أجناس المقولات ، وذلك أنه إما هو فلهما سئل أعطى أنه ليس شيء من  
هذه جميع اللواتي يدلان على ما هو . وأما ذاك فبين أنه لشيء من هؤلاء  
المضافات أو البكية ، ويظن

نقل عيسى بن ززعة

وأترى صدق أن يقال إنك كنت ، فأنت إذن كنت الآن . أو تكون —  
هذا القول إذا قسم دل على معنى آخر ، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك  
كنت ، لكن ليس الآن . وأترى بحسب إمكان ما هو لك بالإمكان ،  
وكذلك تكون أفعالك ، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟  
فأنت إذن ضارب عندما لست ضارباً . وإما أن تكون القوة التي على هذا  
ليس هي على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب ، بل على أن يفعل إذا كان  
غير فاعل .

وقد حلّ ذلك قوم على جهة أخرى ، وهي أنه إذا سلم أنه يفعل  
بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ، وهو غير ضارب ،  
ضارباً ، وذلك أنه لم يُسلم أنه يفعل كلّ ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس يفعل

بحسب ما يمكنه ، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لا محالة شيئاً واحداً بعينه . —  
إلا أنه <sup>سَدَّ</sup>بين أنهم لم يحلوا حلاً جيداً ، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء  
واحد بعينه حلهاً واحداً بعينه ، وهذا فليس بموافق في جميع الأمور ، ولا هو  
موجود لا محالة في التي يسأل عنها ، لكنه نحو السائل ، لا نحو الكلمة <sup>(١)</sup> .

## ٢١

### < حل التبعيئات الناشئة عن النبرة >

والمواضع التي من الشكل ليست ألفاظاً ولا مما يكتب ولا من التي يتكلم  
بها : بل إن كان ذلك في شيء منها فهو في اليسير — ومثال ذلك هذا القول :  
أترك في الحقيقة لا تنقض البيت ؟ فيقال : نعم . ” فَأَنْ لَا يَنْقُضَ الْبَيْتَ ” <sup>(٣)</sup>  
إذا هي سالبة : ” أن ينقضه ” <sup>(٤)</sup> . فإذا كان الحق هو أنك لا تنقض البيت ، <sup>(٥)</sup>  
فالبيت إذن سالبة . فأما كيف يكون نقضنا فهو معلوم : وذلك أن القول  
ليس يدل إذا قيل بحدٍ وضجرٍ شديد وإذا قيل بتهمل تام بدلالة واحدة  
بعينها .

## ٢٢

### < حل التبعيئات الناشئة عن صورة القول >

وقد يعلم من الأقاويل التي تقال على مثال واحد لتي ليست واحدة  
بأعيانها كيف <sup>(٧)</sup>تقسم إن كانت عندنا للمقولات أجناس . وذلك أن : أما ذاك  
(١) ف : القول . (٢) ف : أقاويل . (٣) ف : بأوى . (٤) ف : بأويه .  
(٥) ش : وأنت فلك إن الحق الذي يوجد هو أنك لا تأوى البيت ؛ فقد سالت إذن البيت .  
(٦) ف : تأوى . (٧) ف : تقاوم .

فيسلم إذا سُئِلَ عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئاً منها .  
وهذا بين مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية ، وقد يظن —

[ ١٣٦٤ ] نقل قديم

هل من قال إنك كنت الآن كان حقاً ، فلا محالة أنك قد كنت .  
إلا أن أولاً دلالة هذا القول تجلب هذه إذا صار إلى القسمة ، لأن مَنْ  
قال إنك قد كنت الآن قال حقاً ، إلا أن ذلك ليس على نفس الآن . ومن  
ذلك أيضاً هل الذى قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله ، فأنت  
فى الحال التى لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن  
لم تضرب . إذ ليست القوة فى أنت تكون حاله إذا يضرب غير ضارب  
فى الحال التى لا تفعل به قوة ليفعل . ٢٥

وقد ينقض هذا القول أقوامٌ بغير هذه الجهة ، إذ يقولون : إن كان  
أعطى من قوله كالذى يستطيع أن يفعل ، فليس يعرض أن يكون ضارباً  
فى الحال التى لا يضرب ، لأنه لم يُعط أنه ألبتة فاعلٌ كالذى يستطيع أن  
يفعل . وليست الحال واحدة فى أن يعلم كما يستطيع ، ويفعل ألبتة كما  
يستطيع . — وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب جيداً ، لأن الكلام  
إذا كانت حاله حالا واحدة كان نقضه واحداً . وليس يحوز ذلك النقض  
فى كل كلام ، وليس هو لازماً على حالِ المسئول ، ولكن قد يكون أن يلزم  
السائل لا للقول . ٣٠



٢٢

< حل التبيكات الناشئة عن النبوة >

فأما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال . ما خلا ٣٥  
 قليلا كقولك : هل يمكن ألا يخرب بيت ؟ فقولك : إذا "لا يخرب  
 البيت" قول نافي<sup>(١)</sup> وهو أنافيس ، فلا محالة أن البيت أنافيس . وهذا  
 بين أن كيف ينقض ، لأن دلالة ليست بواحدة إذا قيل مخففا ، وإذا ١١٧٨  
 قيل . نقلا .

٢٢

< حل التبيكات الناشئة عن شكل القول >

وبهذه يتبين كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من  
 مخارجهم ، لاسيما إذا كان لنا في الحاصل أجناس النعوت<sup>(٢)</sup> . لأن أحد ٥  
 الاثنين أعطى عند ما سئل ألا يكون شيء من هذه التي تدل على شيء ،  
 والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكمية مظنون أنه دليل على  
 شيء من أجل اللفظ به ، كقولك : هل يمكنك أن تكون فاعلا — ١٠

[ ٣٦٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

أنهم يدلون على شيء من قبل اللفظة — مثال ذلك وفي هذه الكلمة :  
 أترى محتمل أن يفعل وينفعل واحد بعينه معا ؟ — لا ! — لكن أن يُنْهَرَ ١٠

(١) ص : نافي . — أنافيس = ἀντίφασις .

(٢) النعوت = المقولات .

وأن يبصر هو فهو، وفيه بعينه معا هو محتمل، فإذا موجود شيء من هؤلاء  
 اللواتي يفعلن ففعل . فإذا أن يقطع وينفعل بحس يقطن على مثال واحد  
 بعينه . وجميع هؤلاء شيء يفعل . وأيضا أن يقول : يحضر ، يبصر - يقالان  
 على مثال واحد . أما أن يبصر فهو أن يحس شيئا : فإذا : يفعل شيء  
 ١٥ معا ويفعل ، وذلك أنه يحتاج إلى هذا السؤال ؛ إلا أن الذي يسمع يظن  
 أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل ، وأن يقطع أن يفعل أعطى ؛ وجميع الباقيات  
 اللواتي يقطن على هذا المثال وتلك الباقية الذي يسمع يريدها كأنها تقال على  
 ٢٠ هذا المثال بعينه . وأما تلك فتقال لا على مثال واحد ، ولكن ترى من قبل  
 اللفظة . ويعرض هذا بعينه الذي في اتفاق الأسماء ، ويظن الجهاد الذي  
 للكلم أنه رفع الأمر الموضوع ، ولا الاسم ؛ وبهذا أيضا يحتاج إلى سؤالات  
 ٢٥ إن كان إذ يلاحظ واحداً يقول ذاك المتفق في الاسم ، وذلك أن هكذا يكون  
 قد أعطى تبكيثا .

وهؤلاء يشبهن هكذا ، فالكلمات هؤلاء إن كان إنسان إذ  
 يوجد شيء يطرح بأخر من الذي لا يوجد له . وذلك أن الذي طرح  
 ٣٠ قديماً واحدة فقط لا يكون موجوداً له عشرة أقدام ، أو الذي ليس يوجد له  
 أولاً إذ يوجد له طرح . وليس من الاضطرار أن يلغى كما ليس له أو جميعها .

- (١) ف : واحد بعينه . (٢) أي أن يفعل وينفعل هما شيء واحد بعينه .  
 (٣) ف : يعمل . (٤) ف : الذي وضع . (٥) ف : وبه هنا . (٦) ف :  
 ينظر إلى واحد . (٧) ف : له . (٨) ف : يلغى . (٩) ف : ألغى .

فإذا سأل للذى يوجد له ينتج أن جميعهن ، وذلك أن العشرة كميات . فإذا  
 إن كان سأل من الابتداء إذ كان جميع اللواتى ليس للإنسان إذ كن له أولاً : ٣٥  
 أترى اطرح لفاء<sup>(١)</sup> جميع هؤلاء ، لم يكن يعطى إنسان إلا جميع هؤلاء أو شيئاً  
 من هؤلاء . — وأن يعطى إنسان ما هو له ، وليس له قدم واحدة فقط .  
 إذ ألا يعطى الذى لم يكن له ، لكن كن لم يكن له واحد فقط . > وقوله  
 فقط < لا يدل —

### نقل عيسى بن زرعة

- ١٠ . بهم أنهم يدلون على شيء من أجل الصوت . وفي هذا القول مثال لذلك :<sup>(٣)</sup>  
 أترى يمكن فى الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا ؟ فقال : لا !<sup>(٤)</sup>  
 إلا أنه ممكن فى الشيء الواحد بعينه أن يبصر ويبصر معا . فقد وجد إذن شيء  
 من هذه : ينفعل ، ويفعل . فإذا والقول بأن الذى يتقطع وينفعل بحس<sup>(٥)</sup> مما  
 يقال على مثال واحد . وجميع هذه هى من التى ينفعل . وأيضاً فإذا قلنا :  
 يُحْضَر ، يبصر فإنهما يقالان على مثال واحد ؛ ولكن " أن يبصر " هو " أن  
 يحس بشيء " ، فقد ينفعل إذن الشيء ويفعل معا . فإن أعطى هناك معط<sup>(٨)</sup>  
 — مع أنه ليس يمكن فى الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا — أنه  
 قد يمكن > أن < يُبْصَر الشيء ويُبْصَر ، فلم ينله التبيكيت بعد متى قال<sup>(٩)</sup>  
 (١) ص : لى ؟ (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : على ذلك . (٤) ف :  
 بغاب بلا . (٥) ف : يالم . (٦) ف : يحملان . — يحضر : من أحضر : عدا ، جرى .  
 (٧) ف : سلم . (٨) ف : مسلم . (٩) الزيادة فوق الكلمة التالية .  
 (١٠) ف : يلحقه . ص : يناله .

إن "أن يبصر" ليس هو "أن يفعل شيئاً، بل "أن يفعل" . وذلك أن هذا السؤال محتاج إلى هذا المعنى، إلا أن السامع<sup>(١)</sup>، كائناً من كان، يظن به أنه يسلم، إذ أن يقطع هو أن يفعل، ويعطى أن الذى ينقطع يفعل<sup>(٢)</sup>، وسائر الأشياء الأخر التى تجرى فى القول هذا المجرى . فأما باقى الأفاويل فالسامع يلحقها إلى تلك، من قبل أنها جارية فى القول مجراها، وتلك ليست كذلك، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت<sup>(٣)</sup> . وقد يعرض فى هذا بعينه مثل ما يعرض فى الأسماء المشتركة : وذلك أن الجهاد الذى يكون فى الأفاويل يوهم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم، وهو فى هذا أيضاً محتاج إلى سؤالات، إن كان وهو ينظر فى شيء واحد يكون الذى يقوله : اسماً مشتركاً، وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلم التبيكيت .

وقد تشبه أمثال هذه الأمور والأفاويل هذه الأشياء فى أن كان الإنسان الذى يوجد له شيء ما لم يأتى ما يوجد له بآخرة، فإن الذى ألقى كعباً واحداً فقط لا توجد له عشرة كعاب، أو الذى ألقى ما لم يكن له أولاً فى الوقت الذى وجد له؛ فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى — فليس ذلك من الاضطرار . فإذا كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه فى جميعها، والعشرة هى ذوات كمية . فان سأل إذن فى أول الأمر : هل

(١) ف : المسئول . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : تشابه لفظ .

(٤) ش : ثاويفلا : فان وجد إنسان بآخرة، وقد فقد الأشياء التى كانت له، فان الذى

فقد رجلاً واحدة، لا يكون ما له عشرة أرجل .

جميع ما لا يوجد للإنسان مما قد كان موجودا له أولا هو الذى ألقى ، لما  
كان من أحد يسلم ، إلا إما جميع هذه أو بعضها . — أو أن الإنسان

[ ١٣٦٥ ] نقل قديم

لشيء وقد فعلت فعلا ، ولكن قد يمكن فى حال نظرك إلى الشيء قد  
نظرت إليه معا ، فلا محالة أنه يكون شيئا منفعلا فاعلا معا . وكذلك يقال  
إن فلانا حس <sup>(١)</sup> ، فإن ذلك دليل على مفعول وفاعل . ومن ذلك أيضا إذا  
قيل : قد تكلم ، أو أحضر <sup>(٢)</sup> ، أو نظر ، بجميعها يشابه بعضها بعضا : فالنظر  
من العين إنما هو أن يحس شيئا ، وبذلك وجب أن يكون فاعلا مفعولا  
معا . فمن أعطى أنه لا يمكن الشيء أن يكون معا فاعلا وقد فعل ، ثم زعم  
أن ذلك ممكن فى النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت ، فقائل هذا  
القول لم يضل بعد ، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل ، فانه  
محتاج إلى هذه المسئلة . وإن كان مظنوننا به عند السامع أنه قد أعطى  
وأنه فعل شيئا فقله : ” يقطع “ ، أو ” قد قطع “ ، وكذلك حال ما كان  
من هذا النحو : لأن ما ينقص من الكلام فالسامع يزيده وينجمه لمكان  
أشباهاها ، أو أنها يقال بنحو واحد ، وغير هذه قد يقال ، إلا أنها ليست مشابهة ،  
وإن كانت تُغَيَّلُ أنها مشابهة لمكان اللفظ . فذلك الذى يعرض من اشتراك

(١) ص : فلان حس !

(٢) ص : حضر — وقد صححناه كما فى اليونانى ، إذ هو بمعنى : جرى ، عدا .

(٣) ف : يشبه .

الأسماء هو بعينه يعرض لهذه : لأن الجاهل بالضلال يظن أن الذي أثبت في المشتركة من الأسماء إياه يقال للاسم ، وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسئلة عنه إن كان عني بالمشاركة من الأسماء شيئاً واحداً : وإن كان لم يعط ذلك فعند ذلك ما يكون في قوله التفضيل .

ومما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحد شيء فأخبر أنه لم يكن له ، فهل طرحه وألقاه ؟ فالذي ألقى كعباً واحداً فقط لا يكون إن تكون له عشرة كعاب ، أو ما ليس هو الآن لأحد وقد كان له أولاً إياه ألقى ، وليس بمضطر أن يلقى ما لم يكن له أو كل ما كان له . ولكن السائل لما سأل فقال ما هو له ألحقها بالجميع ، لأن العشرة كمية . فلو كان هذا أول ما سئل قال : هل ما لم يكن لأحد الآن وقد كانت له أولاً ، جميعاً ألقى ؟ لما أجابه الحبيب إلا إما بجميعها وإما بشيء منها . — ولو لم يعط الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطى أو لم يعط ما ليس له

[ ٣٦٥ ب ] نقل يحيى بن عدى

على هذا ولا كهذا أيضاً ، ولا على كم ما ، لكن على أن له إضافة —  
مثال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل : أترى يعطى إنسان ما ليس هو له ؟ وإذا قال : لا ! كان يسأل إن كان يعطى إنسان سريعاً إذ له سريعاً كان ؟ يقول : نعم ! كان يؤلف أنه يعطى إنسان ما ليس له ، وهو

٥ . ظاهر أنه مؤلف وسريعا ليس هو لهذا ، أى لأنه يعطى ؛ فإذن الذى ليس للإنسان يعطى — مثال ذلك إذ هو له لذيذ يعطى مغموماً <sup>(٣)</sup> .

ويشبهن هؤلاء اللواتى هكذا أيضا جميعها : أترى يضرب بيد ليست له ،  
 أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائما . فأما ناسٌ فيقولون <sup>(٤)</sup>  
 إذ يقولون : وكما يوجد له واحدة فقط العين وشئ آخر أيضا كان أيضا الذى توجد  
 له كثيرة . وأحد هؤلاء كالذى له وكان هذا يعطى فوسيقون <sup>(٥)</sup> واحدا فقط ، وهذا  
 يقولون إن له فوسيقون واحدا فقط ، <sup>(٦)</sup> وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب  
 ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه — مثال ذلك أخذ  
 شرا بالذيذا ، وإذا فسد بالأخذ يوجد له خلٌّ . — لكن التى قبلت قبل إن هؤلاء <sup>(٧)</sup>  
 كلهن ليس يحلون نحو الكلمة ، لكن نحو الإنسان . وذلك أنه لو كان هذا  
 حلا إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل ، كما أن فى آخر أيضا — مثال ذلك :  
 إما إن كان موجودا ذاك ، لكن التى قبلت ، لكن نحو الإنسان إذ أعطى  
 المقابل — مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطى أنه يقال بالأخذ <sup>(٨)</sup> ويحلون  
 ١٠ . أولا لا يمكنه ، وأما تلك فينتج إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس

---

(١) ف : وذلك أن سريعا . (٢) ف : على طريق اللذة . (٣) ف :  
 كريها . (٤) ف : فينقضون . (٥) فى اليونانى بمعنى : رأى ، صوت .  
 (٦) ص : واحد . (٧) راجع ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ . (٨) ف :  
 ينقضون . (٩) ف : ينقض . (١٠) ف : تلك .  
 (١١) ف : وينقضون .

نحو الكلمة . وذلك أنه إن كان هذا موجودا <sup>(١)</sup>حلاً ، وذلك أن في هؤلاء اللواتي قدم أنه يكون حل <sup>(٢)</sup>إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه ينتج . وإن كان لا ينتج لا يكون حل <sup>(٣)</sup> .

وفي هؤلاء اللواتي

### نقل عيسى بن زرعة

يعطى ما هو موجود له ، وليس إنما يوجد له كعباً واحداً فقط . وأنه ليس يعطى ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له . وذلك أن الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كمية ما ، بل يوجد على أنه مضاف إلى شيء ، مثل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل : أترى الإنسان يعطى ما ليس بموجود له ؟ فإذا قال : لا ! سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عند ما يوجد له على جهة السرعة ؟ فيقول : نعم ! فيؤلف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البين أنه < لم > يأتلف : وذلك أن الذى يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له — مثال ذلك إذا كان الشيء موجوداً له على جهة اللذة يُسَلَّم أنه على جهة الأذى .

وجميع الأمور الجارية هذا المجرى متشابهة . أترأه يضرب باليد وهي

غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له

(٢) ف : نقض .

(١) ف : نقضا .

(٣) ف : رجلاً واحدة .



واحدة فقط<sup>(١)</sup> . فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذى توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط : عينا كان ذلك أو شيئا آخر : أى شيء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة له . وقد يسلم هذا حسابا واحدا فقط ، ويقولون إن لهذا حسابا واحدا فقط ، لأنه أخذه من هذا . وقد يرفع هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ : ومثال ذلك إن كان أخذ شرابا للذيذا ، وفى أخذه له صار خلافاً فسد . — إلا أن

١٥

(١) ف : دائما . (٢) ص : عين ... شئ .

(٣) ف : مسألة . (٤) ص : حساب واحد .

(٥) ش : بدل ما بين هاتين العلامتين (لم نجد العلامة الأخرى) فى نقل ثاوفلا ما هذه حكايته : وبعضهم يقول للوقت إن للنقض يكون من الأشياء الموضوعة فى السؤال : أترأه يعطى ما ليس بوجود له ، أو يكون ما لا يوجد له غير موجود له على جهات : بمنزلة ما قيل من أن رجلا (ص : رجل) واحدة فقط ، وأترأه الذى يعملونه إنما علموه بالنعائم أو بالإدراك ؟ وإن كان الذى يمشى بطءا ، لكن ليس متى يكون ذلك . وعلى هذا المثال فى هذه الأشياء الأخرى ، وليس حلول الأشياء التى من المضاف بأسرها حلا واحدا بعينه .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : إن أخذ شرابا للذيذا وعند تغييره فى حال أخذه له صار خلافا ، إلا أن هذا قيل ، بل هو نحو (ف : عند) الإنسان إذا سلم الضد — مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال : موجود على الإطلاق ، وأنهم يحلون ذلك أولا بقولهم فى حال الأخذ ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (ف : ينتج) إذا فسد فصار خلافا . — فهذه كلها ليست نحو القول . وذلك أن هذا الحل لو كان حلا لكان مثله يوجد فى أشياء أخرى أيضا : هل هذا موجود ؟ فيقال : لا ! والنقض إذا لم يجتمع فليس ينقض ، وذلك أن فى هذه الأشياء التى تقدمت تلك إنما كان النقض يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق ، فإن لم يجتمع فليس بنقض . وفى هذه التى تقدم ذكرها ، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس .

جميع هذه التي قيلت الآن وفيما تقدم ليس إنما هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان . وذلك أن هذا لو كان حلاً لكان إذا سلم البضد لا يمكنه أن ينقضه<sup>(٢)</sup>، مثلما يكون في الأمور الأخر أيضاً . - . ذلك إن كان هذا موجوداً هذا الشيء : فإن قولنا فيه إنه هذا الشيء ليس ينقض ، وإن سلم في شيء أنه يجتمع ٢٠ على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع : وذلك أنا عند تسليم جميع الأشياء التي تقدم ذكرها ، ليس نقول إنه يكون قياس .

### نقل قسيم [ ٣٦٦ ]

ولكن كن لم يكن له واحد . فاما قولنا : " فقط " فليس يدل على مشار ١٧٨ ب إليه ، ولا يدل على صفة ، أو مثل كم ، ولكن كمضاي إليه ، إلا أنه ليس مع آخر ، كما أنه لو سأل فقال : هل يعطى أحد ما ليس في ذلك ، فلم يجب ، لم يسأل : أيعطى سريعاً ، أو ليست له سرعة ؟ فأجاب : بـ « نعم » ، لكن<sup>(٣)</sup> قد أثبت أنه يعطى ما ليس له . وهذا بين أن ليس فيه تأليف مقياس ، لأن قوله : « يعطى سريعاً » ليس على شيء مشار إليه ، ولكن على الكيف<sup>(٤)</sup> والمثل ، كقولك : قد يعطى المعطى الشيء لا كما كان له ، أى قد كان له سرور وأعطاه بنم<sup>(٥)</sup> .

(١) راجع قبل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ . (٢) ف : يحله .

(٣) ف بالأحر : لكان . (٤) ف بالأحر : (ليس) له (فيه ...) .

(٥) ف بالأحر : الـ (كيف) . (٦) ص : كأنه !

وهذا أيضاً يشبه هذه الأفاويل إذا أنت قلت : هل يضرب ضارب<sup>٤</sup>

بيد ليست له ؟ أو يرى بعين ليست له ، وليس عيناه عينا واحدة ؟

وقد أجاب أقوام في ذلك ، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كمن له عين

١٠

واحدة . وقال بعضهم إن الذي له أعين كثيرة يرى كمن له عين واحدة ؛

ومعنى الكثير داخل في الواحد . وآخرون يبطلون المسئلة ويزعمون أنه

يمكن أن يكون في يد الإنسان ما لم يأخذ — كقولك : أخذ الإنسان شراباً

لذيذاً ، ففسد بعد الأخذ ، فصار حامضاً . — ولكن كل هذا الكلام كالذي

١٥

قيل أولاً<sup>(١)</sup> إنما ينقضون به على القائل له ، لا على القول ، فلو كان هذا نقضاً ،

لما كان — إذا أعطى ما يصاد قوله — قادراً على نقضه كالذي يراه في غير

هذا النحو — مثل قولك : يمكن أن يكون شيء ، ويكون ألا يكون ينقض

ذلك في أن كان أعطى القول في الجملة مرسلاً ، فله جماع ونتيجة . وإن لم

٢٠

تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض ، فأما التي قلت كلها ، وإن أعطاناها

قائلها ، فاسننا نزع أنها تأليف مقياس .

نقل يحيى بن عدى

[ ٣٦٦ ب ]

قدمت فقلت إذا أعطين كلهن لا نقول إنه يكون قياس .

وأيضاً وهؤلاء هن من هؤلاء الكلمات : أترى التي هي مكتوبة

يكتب إنسان ، ومكتوب الآن المكتتب كلمة كاذبة وكانت صادقة

٢٥

عندما كانت تكتب ، فعلاً إذا كانت نكتب كاذبة وصادقة ، والكاذبة تكون إما كلمة صادقة وإما اعتقاداً لا يدل على هذا ، لكن كهذا ، والكلمة فمن الاعتقاد أيضاً واحدة بعينها . — وأترى ما يتعلم هو هذا الذى

٣٠

يتعلم ويتعلم إنسان ثقيلًا وخفيفًا . وذلك أنه ليس يقول الذى يتعلم ، لكن كما يتعلم . وأترى الذى يمشى إنسان يَطأ ويمشى اليوم كله ، أو ليس يقول الذى يمشى ، لكن إذ يمشى . وليس الذى يشرب الكأس يشرب ، بل من

٣٥

ذاك . وأترى الذى يعلم إنسان إذ يتعلم أو إذ وجد علم . ومن هؤلاء أما ذك فوجد ، وأما ذاك فتعلم كلاهما لا آخر منهما ، وأما ذاك لالهذين . — وأن الإنسان هو شيء ثالث هو عندنا وعند هؤلاء الذين لكل واحد .

< ولكن هذه مغالطة > ، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا الشيء ، لكن كهذا الشيء ، أو إضافة فى مكان ، أو شيء مما هو كهؤلاء .

١٧٩

وعلى هذا المثال ، وفى معنى قوريسقوس ، وقوريسقوس مُغْنٍ ، قوريسقوس وقوريسقوس : أى هذين هو : أهو واحد بعينه ، أم آخر ؟

وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشيء ، وأما ذاك فكهذا الشيء . فإذاً ليس يوجد أن يضع هو فهو ؛ ولا أيضاً أن يضع يجعل إنساناً ثالثاً ، لكن يُنَزَّلُ أنه هو ما هو هذا الشيء ؛ وذلك أنه لا يكون أن هذا الشيء هو ما هو

٥

قَلْبَاس ، وما هو الإنسان . ولا إن قال إنسان للذى يوضع أنه ليس هو ما هذا الشيء ، لكن ما هو كيف ، فليس يخالف بشيء ؛ وذلك أنه يكون الذى عند

(٣) ف : غيرهما .

(٢) ف : يعلم .

(١) ف : يوما .

(٤) هذا الشيء = جوهر ، كهذا الشيء = كيف .

الكثيرين واحداً أى إنساناً . فهو ظاهر أنه لا يعطى أن هذا الشيء هو الذى يحمله على العموم على الكل ، لكن إما على كيف ، وإما على إضافة ، وإما على كم ، وإما على شيء من هؤلاء اللواتى كهذا ، وبالجملة فإنه فى هؤلاء الكلمات التى من الألفاظ . ١٠

### نقل عيسى بن زرعة

وقد تكون هذه أيضاً من هذه الألفاظ <sup>(١)</sup> : أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقد كتب الآن أنك كتبت ، قولاً كاذباً ، وقد كان المظنون عند ما كنت صادقاً ، فيكون الذى يكتب إذن كاذباً وصادقاً معاً . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولاً صادقاً ، أو يكون رأياً ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا . وهذا المعنى بعينه هو الذى يقال فى رأى . وأترى ما يتعلمه المتعلم هو هذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذاً الذى يتعلم ، بل إنما يقال إنه كالشيء الذى يتعلم . وأترى الذى يمشى الإنسان فيه يتوطأوه وهو يمشى النهار كله ، أو لا يكون قول الذى يمشى ، بل قال إذا مشى ، ولا أن الذى يشرب يشرب القدر ، لكن من القدر . وأترى ما يعلمه الإنسان إنما يعلمه إذا تعلمه ، أو إذا وجده ؟ ومن هذين أما ذاك فوجده ، وأما هذا فتعلمه . فلما أن يكون المجتمع ليس غيرهما ، أو يكون ذاك غير هذين . — وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً <sup>(٢)</sup> ثالثاً <sup>(٣)</sup> إذاً فليس بنفسه وبكل واحد من الأمرين . وذلك أن الإنسان وكل أمرٍ عامٍ ليس

(١) ف : الأفاويل . (٢) ص : شئ . وجود . (٣) تحتها : ثلاثياً .

- هو هذا الشيء، بل هو كهذا ، أو يكون مضافا أو ذاك على شيء من أمثال هذه . وكذلك يجري الأمر في قوريسقوس ، وقوريسقوس الموسيقار : ١٧٩
- هل هما يدلان على شيء واحد بعينه ، أو أحدهما مخالف للآخر، حتى يكون :  
أما ذاك فيدل على هذا الشيء ، وهذا على مثل هذا الشيء . فليس يجب إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه . وليس إنما يصير الإنسان ثلاثيا بوضعنا إياه كذلك . فليزل ما يدل عليه أنه هذا الشيء . وذلك أنه ليس يدل أنه هذا الشيء على ما هو قالياس وعلى ما هو الإنسان . ولا خلاف بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء ، بل هو المكيف<sup>(١)</sup> ألبتة . فليكن الذى ينسب إلى الكثيرين وهو واحد ، أعني الإنسان . فظاهر أنه ليس يُسَمَّى في الشيء الذى يعمَل على العموم على الكل أنه هذا الشيء ، لكن إما كيفية أو مضاف أو كية أو شيء مما يدل على أمثال هذه . ١٠

### ٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >

وبالجملة فنقض هذه الكلم التى تكون من الصوت<sup>(٢)</sup>

[ ١ ٣٦٧ ] نقل قديم

- وهذا أيضا من هذا الكلام نقول : هل من كتب أخذ كتابة ، والمكتوب الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد ، وقد كان هذا القول حقا عندما كتب ، فلا ٢٥

(١) ف : كيف . (٢) ف : الأناجيل . (٣) ف : اللفظ .

محالة أنه حين كتب فقد كان فيه معا صدق وكذب . فالقول ، صدقا كان  
أو كذبا ، أو ظنا ، فليس يدلُّ على شيءٍ مشار إليه فيقال : هذا ، بل هكذا ، أم<sup>(١)</sup>  
الكيف . — والمثل وأيضا يقول هل الشيء الذى يتعلمه المتعلم إياه يتعلم بعينه ،  
فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم ، ولكن كالذى يعلم ٣٠  
قال . — ويقول أيضا : هل مامشى فيه الإنسان إياه ومشيه فى كل النهار .  
ولكن ليس ما فيه مشا بقائل عما فيه مَشَى ، قل وأشيء يقوله إن شارب الكأس  
إنما شرب الكأس ، ولكنه شرب منه أو به . — وكذلك إذا قلنا هل < ما ><sup>(٢)</sup>  
علمه أحد إنما علمه بأن وجده واستفاده ، فهو إذا وجده فلم يستفده لم يعلمه ٣٥  
وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه . — ومن ذلك أن يقول القائل : هل يكون  
ثالثٌ — غير القائل وغير كل واحدٍ من المفردين — إنسانٌ ؟ وقولك : الإنسان  
الجامع للكل ليسا يدلان ، لأن كل شيءٍ مشار إليه فيقال : هذا ، ولكن  
يدلان على قول القائل كهذا من المثل ، أو المضاف ، وأيمًا كان شبيها بهذا ١٧٩  
النحو . وكذلك إذا قالت : فلان ! فأمسكت ، كان فلان ذلك غير فلان  
المُلْهِى ، لأن أحدهما يدل على مشارٍ إليه والآخر يدل على الشبه ، أى :  
كهذا . وكذلك لا يجوز أن يوضع ، لأن الوضع لا يفعل الإنسان الثالث ،  
بل إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته فى الوضع بأن يقال فلان ٥  
أم إنسان ، أو أن يلحق بمعنى الكيف ، وإلا لم يكن فرق بينه وبين غيره ،

(١) تحتيا : هذا أن .

(٢) زيادة يقتضها السياق .

(٣) الفاء بالأحرى فى كلمة : « فلم » . (٤) ف : أو ما .

بل سيكون واحد من الكثير . ومن المعروف أنا لانهطى نعتا جاريا على الكل بشئ مشار إليه ، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شئ من هذا النحو .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >

وفي الجملة كلما كان التضليل فيه من قبل الكلمة ، فتقضى أبدا مما يضاده أو مما كان خارجا عن معنى الكلمة .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >

[ ٣٦٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

يكون الحل في كل حين كما في المقابل<sup>(٢)</sup> أو من الذى هو الكلمة . — مثال ذلك إذ هى من التركيب يكون الحل<sup>(١)</sup> بالقسمة ، وإن كانت من القسمة فبالذى هو مركب . — وأيضا إن كان من تعجيم حاد<sup>(٣)</sup> فالتقضى تعجيم ثقيل ؛ وإن كان من الثقيل فالحاد . — وإن كان من اتفاق الاسم فالحل<sup>(١)</sup> إذ نقول اسما مقابلا — مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفسانى يرفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفسانى ؛ وإن كان يقول لا نفسانى وذلك ألف أنه يقول ما هو غير نفسانى . — وعلى هذا المثال ، وفي المراء . — وإن كان من تشابه اللفظ فليكن الحل<sup>(١)</sup> المقابل : أترى ما ليس له يعطى ، وليس ما ليس

(١) ف : التقضى . (٢) ف : بالمقابل . (٣) ف : فالحل .



له ، لكن كالذى ليس له ، أى قَدَم واحدة فقط كما قيل : أترى الذى يعرف  
إذ يعلم ، أو إذ وجد يتعلم ، لكن لا هؤلاء اللواتى يعلم . وإن كان الذى  
يمشى يطاء ، لكن لا إذ يطاء ، وعلى هذا المثال وفى هؤلاء الآخر .

٢٥

## ٢٤

### < حل التبيكات المأخوذة من العَرَض >

وأما فى هؤلاء اللواتى من العرض فهذا الحل الواحد فى جميعها ؛ وذلك  
أنه من قبل أنه غير محدود إن متى يقال فى الأمر حين هى فى العرض  
وفى كثيرة يظن ويقولون ، وأما فى أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة ؛  
فالتقل إذن إذ ينهج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة . ويجب أن يتقدم  
فياق بالتي له مثال ذلك . — وجميع الكلمات اللواتى كهؤلاء < هى >  
من العرض : أترى تعلم ما أنا مُزْمِعٌ أن أسألك ؟ أترى تعلم الذى يدخل  
أو المستور ؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك < أب > .  
أو هؤلاء اللواتى على طريق القسالة قلائل ، وذلك أنه ظاهر أن فى جميع  
هؤلاء ليس من الاضطرار أن يصدق الذى كالعرض فى الأمر أيضا . ولكن  
إنما اللواتى هن غير مختلفات فى الجوهر ، وواحد فقط يظن أنهن جميع  
هؤلاء ؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذى هو  
مزمرع أن يسأل شيئاً ولا للذى هو حاضر

١٧٩ ب

[ ٣٦٧ ب ]

نقل عيسى بن زرعة

هى دائماً مثل التى تكون من الضد ، لا مما عنه كانت الكلمة — مثال ذلك  
أنه إذا كان من التركيب يكون النقص بالقسمة ، وإذا كان بالقسمة كان  
ذلك بالتركيب ؛ وأيضاً إن كان عن الشككة المسماة الحادة ، فالنقص يكون بالشككة  
التي تسمى الثقيلة ؛ وإن كان بالثقيلة فبالحادّة . — وإن كان إنما هو من الاسم  
المشترك فالنقص إنما يكون عندما يأتى باسم مضاد — ومثال ذلك أنه إن  
عرض أن يقال فى الشيء إنه ذو نفس ، فَرَفَعْنَا لذلك يكون ألا يكون القول  
دالاً على ما هو غير ذى نفس ، وإن قال إنه غير ذى نفس وكان قصده  
بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذى نفس . — فكذلك يجرى الأمر  
فى المرء . — فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقص يكون بالضد : أترأه  
يعطى ما ليس بموجود له ، وليس يعطى ما لا يوجد له ، بل ما هو كالذى  
لا يوجد له ، أى كعبا واحدة فقط كما قيل . وأترى الذى تعلّمه إنما علمه بالتعليم  
أو بالاستنباط ؟ — إلا أن هذه ليست التى تعلمها . وإن كان إذا مشى يتوطأ ،  
إلا أنه ليس يتوطأ < إذا > مشى . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى الأشياء الأخر .

٢٤

< حل التبكيئات المأخوذة من العَرَض >

فأما نقص التى تكون بنحو العَرَض فهو واحد فقط فى جميعها .

فلأن الوقت الذى يحمل فيه الشيء على الأمر إذا كان الشيء محمولا على

(١) ف : بما يضاد . (٢) ف : رجلا . (٣) ف : يدرس .

(٤) ف : المضاف .

العرض غير محدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولاً على أمور كثيرة وغير محمول  
 في جزئيات من الأمور حملاً ضرورياً ، فيفعل الحمل إذن في جميعها على أنه  
 ليس من الاضطرار . وينبغي أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه  
 الأشياء عنده ممكنة . — وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من  
 العرض : أترك تعلم ما أريد أن أسألك عنه ؟ فأنت تعلم إذن الذى يدخل ،  
 أو المخفى<sup>(١)</sup> ؟ أترى التمثيل لك عبد أو الكلب الذى لك أب ، أو هذه الأشياء  
 التى على جهة التصغير صغار . فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق  
 فى الأمور على جهة العرض لا من الاضطرار . والأشياء الداخلة فى باب  
 الجوهر فقط هى التى يظن بجمعها أنها واحدة غير مختلفة . وليس أن يكون  
 الخير موجوداً خيراً وأن يكون من شأنه أن يسأل عن مسألة شئ واحد  
 بعينه ، وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة<sup>(٢)</sup> ، واست<sup>(٣)</sup> ،  
 وإن كنت عارفاً بالذى يدخل ، أكون بقوريسقوس —

٣٠

٣٥

١٧٩ ب

### [ ١٣٦٨ ] نقل قديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقسمة ؛ وإن كان من  
 القسمة ، فنقضه من التأليف . — وإن كان من التعجيم الذى يدل على تثقيل  
 اللفظ ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ . — وإن كان باشتراك الأسماء

١٥

(١) ف : فعل . (٢) ف : وصلة .

(٣) ش : نسخة : ولست وإن كنت عارفاً بقوريسقوس وغير عارف بالذى يدخل أكون

عارفاً وغير عارف بالشئ بعينه .

فنفقضه باسم مخالفٍ لمعنى ذلك الاسم ؛ أى إن قال القائل قولاً > عن  
 شيء إنه < ليس بذى نفس فنقض قوليه برفع ذلك ، وألا نفس لما  
 يثبت له النفس . — وكذلك يجوز النقض فى التضليل الكائن من  
 التشكيك . — وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها ، فإن النقض فيه مما  
 يضاده ، كقولك لا محالة إنه قد يعطى أحد ما ليس له . فيقال لك : لا  
 ما ليس له ، بل ماله — كمن ليس له ، بل الكعب الواحد فقط . ومن ذلك  
 أن يقول : لا محالة أن من علم شيئاً إذا وجده أو تعلمه : إياه علم ، ومن  
 مشى فى شيء : إياه وطىء ، وسائر ذلك من هذا النحو .

## ٢٤

### > حل التبعييات المأخوذة من العَرَض <

فأما التضليل الذى يكون من العارض فى الكلام فنقضه واحد  
 فى جميع الأنحاء ، لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس  
 الشيء المقول ؛ وذلك أنه فى البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون ؛  
 وفى البعض زعم [ أن ] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار ، لأنه لا ينبغى إثبات  
 الكيف . — والكلام الذى يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول  
 القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك ، وأنت تعلم من الداخل علينا  
 والمخفى منا ، وأن الصنم عملك ، وأن لك كلباً هو أب . فلا محالة أن الذى  
 يكون مراراً كثيرة قليلاً أنه قليل . ففى كل هذا الكلام قد بان بأن العارض

(١) ص : بذات النفس . (٢) تحتها : التعيين . (٣) ف : على .

(٤) هنا نقص : لكن ينبغى أن يكون متبناً لبان النوع الذى إليه تنسب هذه الصفة المحمولة .

فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر . وإنما يرى ذلك جائزا<sup>(١)</sup>  
 فيما كان له قوام على حياله بفصل جوهرى . فأما الجواد في نفسه فليست  
 حاله في أنه جواد وأنه مسؤول ، حالا واحدة<sup>(٢)</sup> في أن يكون داخلا وهو فلان  
 ذلك ، لم يجب أن أكون عارفا بفلان وأنا جاهل بالداخل ، فأكون به عارفا<sup>(٣)</sup>  
 غير عارف .

١٧٩ ب

[ ٣٦٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

أو مستور للذى يدخل وقريب يكون شيئا ، ونفور يسقوس ليس عن  
 كسب<sup>(٤)</sup> أعرف قور يسقوس ولا أعرف الذى يدخل ، أعرف ولا أعرف  
 واحداً بعينه ، ولا إن كان هذا عملاً هو عمل<sup>(٥)</sup> لى : لكن إما ملك وإما أمر  
 وإما شيء آخر ، وبهذا النحو وفى الآخر .

٥

ويحل ناس ويرفعون السؤال<sup>(٥)</sup> ، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف  
 أمرا واحدا بعينه أولا يعرف ، لكن ليس به بعينه : فإنه إما إذا عرفنا الذى  
 يدخل إذ لا يعرف قور يسقوس يقول يعرف ولا يعرف ، لكن ليس به بعينه<sup>(٧)</sup> .

١٠

على أنه أما أولا كما قلنا وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتى من واحد<sup>(٨)</sup>  
 بعينه تقويم واحد<sup>(٩)</sup> بعينه . وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان فى الذى يعلم ،

(١) ف بالآخر : أن (ذلك جائز...) . (٢) ص : حال . (٣) ص : عارف .

(٤) ص : إن كتب . (٥) ف : ويطلون . (٦) ف : بها .

(٧) ف : بها بعينها . (٨) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب ص ٣١ .

(٩) ف : يعرف .

- ١٥ لكن في الوجود وكيف حاله للشكل بعينه — مثال ذلك إن كان هذا أبا وهو لك : وذلك أنه إن كان هذا صادقا في أفراد ومحمّل أن يعرف أولا يعرف واحدا بعينه لكن هاهنا ليست التي قبلت مشاركة ولا في شيء . — وليس يمنع شيئا أن تكون الكلمة واحدة بعينها شاعات كثيرة ، لكن ليس كل برهان <sup>(١)</sup> الخطأ هو حل ، وذلك أنه محتمل أن يبين شيئا إذ يؤلف كذبا ، ومن ذلك <sup>(٢)</sup> لا يبين — مثال ذلك كلمة زينون أنه ليس يوجد أن يتحرك . فإذا إن تسرع إنسان إلى أن ينتج أنه غير مشهور إذ ينتج أنه غير مشهور يخطئ وإن كان مؤلفا عشرة ألف مرة ، وذلك أنه ليس هذا حلا : لكن يتبين قياس كاذب من <sup>(٣)</sup> ذاك الكاذب . فإذا ليس بمؤلف يتسرع إلى أن ينتج كذبا < أو صادقا > <sup>(٤)</sup> ما هو دلالة على ذلك الحل . — ولعل هذا أيضا ليس يمنع شيء أن يعرض في أفراد ، لكن في هؤلاء لا يظن هذا أيضا ؛ وذلك أن قور يسقوس أيضا يعرف أنه قور يسقوس ، والذي يدخل أنه يدخل . ومحمّل أن يظن أنه يعلم واحدا بعينه ولأمثال ذلك أما أنه أبيض فيعرف ، وأما أنه مغنّ <sup>(٥)</sup> فلا يستدل به وهكذا —

### نقل عيسى بن زرعة

- بعينه عارف وغير عارف ؛ ولا إذا كان هذا عبدا فإن هذا العبد هو عبد لي ، لكن أيما ملكوا أو أمر من الأمور أو شيء آخر ، وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأخر .

(١) ف : إلا أنه . (٢) ف : نقض . (٣) ف : برهن . (٤) ف : معتقد .  
(٥) ف : نقضا . (٦) ف : يؤلف . (٧) ص : وإما . (٨) ف : قنية .

- وقد ينقض بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه  
 ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه <sup>(٢)</sup> ولا يعرفه ، إلا أن ذلك ليس من  
 جهة واحدة . فإننا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقوريسقوس غير  
 عارفين فقد نقول في الشيء الواحد بعينه إنا نعرفه ولا نعرفه . إلا أن ذلك <sup>(٣)</sup>  
 ليس بجهة واحدة . — على أنه يجب كما قلنا فيما سلف <sup>(٤)</sup> أن يكون إصلاح <sup>(٥)</sup>  
 الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه واحدا بعينه ؛ وهذا ليس يكون إن  
 كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة <sup>(٦)</sup> ، بل على أنه موجود كيفما  
 اتفق — مثال ذلك إن كان هذا أب وهو لك فإن كان هذا صادقا وكان <sup>(٧)</sup>  
 ممكنا في أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أن ليس للتي ذكرت شركة فيما  
 قيل ها هنا . — وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شتات  
 كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضا لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ،  
 إذا كان الذى ألف كاذبا ، أن يبين شيئا أكثر من أن لا يبين — ومثال ذلك <sup>(٨)</sup>  
 قول زين إنه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان أن يقيس على خلاف  
 الرأى المشهور ، وكان إذا قاس على خلاف الرأى المشهور يخطئ ، ولو فعل  
 ذلك عشرة ألف مرة لما كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه . — ولكل

(١) ف : يحل . (٢) ف : أولا . (٣) ص : عارفون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب ص ٣١ .

(٥) ف : تقويم . (٦) ف : يقصد . (٧) ص : بهذا .

(٨) ص : صادق . (٩) ف : رائم .

هذا لا مانع يمنع من أن يعرض في أفراد<sup>(١)</sup>، إلا أن هذا ليس يظن أنه موجود في هذه ؛ وذلك أنا إنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس ، ونعرف الذى يدخل بأنه يدخل . وقد يمكن أن يتوهم فى الشئ الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه — مثال ذلك : أما الأبيض فإننا نعرفه ، فأما الموسيقىار ٢٠ فليس نعلم : فعلى هذا النحو —

### [ ١٣٦٩ ] نقل قديم

وأيضاً إذا كان هذا عملاً معمولاً<sup>(٢)</sup>، وهو لى، لم يجب لذلك أن يكون عملى، بل إنما هو مباع لى أو أمر من سائر أمورى .

وقد ينقض أقوام هذه المسألة بالرفع ، فيزعمون أنه يمكن الصبي أن يعرف وأن يجهل ، إلا أن ذلك لا يكون معاً، لأنك إذا عرفت فلاناً أو علمت أن داخلاً دخل ، وقد كان الداخل فلاناً ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه ، فقد علمته وجهلته ، وإن كان كل واحدٍ منهما فى حالٍ غير حال الآخر . — وقد قيل أولاً إنه ينبغي لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من نفس ذلك الكلام<sup>(٣)</sup>؛ وليس يكون ذلك إلا أن تصير<sup>(٤)</sup>

(١) ف : جزئيات . (٢) ص : عمل معمول . (٣) تحته : يكون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٥) ف بالأحر : غير .



- ١٥ المقدمة مُخَيَّرَةٌ عن آنية الشيء، لا عن العلم به، كقولك : هذا أب، فهو أب لك . ولكن ، وإن كان هذا حقا في بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشيء وأن يجهل لأنه في هذا الموضع لا يشرك لما قيل . — وليس يتمتع القول من أن يكون فيه خطأ كثير . وليس إظهار الخطأ نقضا له : فقد يمكن الإنسان أن يبصر كذب تأليف القياس ، ويجوز ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة . من أجل ذلك وإن رام أحد تأليف القياس لبدأ أن ذلك مخطئ وأنه لا إمكان فيه ، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرة على هذا النحو، لما كان ذلك ناقضا لذلك القول ، لأن بعض القول إنما هو إظهار كذب المقياس من الجهة التي هو فيها كذب . — وعسى ألا يتمتع هذا من أن يكون عارضا في طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به ، لأن فلانا والداخل قد يمكن أن يعرف كل واحد منهما وألا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف أنه رصاص : فهذه الجهة —
- ٢٠
- ٢٥
- ٣٠

[ ٣٦٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

إياه بعينه يعرف ولا يعرف ، لكن ليس به بعينه أن هذا الداخل وقوريسقوس والذي يدخل والذي لقوريسقوس يعلم .

(١) ف بالأحر : ( الشيء ) لأن ( العلم به ... ) .

(٢) ص : نقض .

(٣) مصلحة بالأحر هكذا : بـ ( كذب ... ) .

(٤) ف : بها بعينها .

٣٥ وعلى هذا المشال يخطئ هؤلاء أيضا الذين يحلون أن : ” كل عدد قليل “ — بمنزلة الذين يقولون<sup>(١)</sup> — وذلك أنه إذا لم ينتج<sup>(٢)</sup> هذا ، نقض < الذين > يقولون إن<sup>(٣)</sup> التي تنتج ص : وذلك أن جميعها كثيرة وقليل — يخطئون .

١٨٠ وأفراد يحلون هؤلاء التي تؤلف : أيهم هـ لك أب أو ابن أو عبد — بأنها مضاعفة . هذا على أنه ظاهر أنه إما أن قلت من أنها على طريق الكثرة ترى تبكيها أيضا ، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثرة بالحقيقة ، وأن هذا يكون ابنا لهذا . فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سيذا لابن ، لكن<sup>(٤)</sup> التركيب هو من العرض . أترى هذا هو لك ؟ نعم . — وهذا هو ابن ، من قبل أنه عرض أن يكون ابنا ، فهذا إذن هو لك ابن ؛ لكن ليس لك ابنا . وأن يكون شيء من الأردباء جيدا ، وذلك أن الحكمة هي علم الشرور . وهذا لا يقال على طريق الكثرة ، لكن < على سبيل أن هذا > ملك < لتلك > . وإن كان على طريق الكثرة ( وذلك أنا نقول إن الإنسان للحيوان وليس لشيء آخر ؛ وإن قيل شيء عند الشر ليس من قبل هذا هو للشرور ، لكن هذا للشرور ) ، فمن الذي في شيء أو على الإطلاق . < ولكن ، > ترى هذا على أنه محتمل ، عسى أن يكون شيء للشرور على نحوين . — لكن لافي هذه الكلمة ، لكن إن كان شيء عملا جيدا إذ هو

(١) ف : قلنا . (٢) ف : جميع . (٣) ف : ينقضون .

(٤) ف : إلا أن . (٥) بقصد منها أن تكون جمع : ردى .

ردىء، وكثيراً أو لا هكذا؛ وذلك أنه ليس إن كان جيداً ولهذا — جيد لهذا  
 ٢٠ ومعا . أن يقول أيضاً إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثرة<sup>(٢)</sup> :  
 وذلك أنه ليس إن دللنا حيناً على شيء وقلنا ليس يدل على « إيليداً »<sup>(٣)</sup>  
 ابتداؤها .

## ٢٥

< حل التبيكات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية >  
 أما وهؤلاء اللواتي من أن يقال هذا على الحقيقة لأن أو في متى<sup>(٤)</sup>  
 أو كيف أو بالإضامة ليس ينقض على الإطلاق للذى يترك بنتيجة نحو  
 النقيض إن كان محتملاً أن ينفع شيء من هؤلاء . وهؤلاء أضداد ومتداولة ،  
 ٢٥ وأن يضع وأن يرفع : أما على الإطلاق فليس ممكناً أن

## نقل عيسى بن زرعة

نكون عارفين بالشيء الواحد وغير عارفيه . إلا أنا ليس من جهة لذى<sup>(٥)</sup>  
 يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذى يدخل وما لقوريسقوس .  
 وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن " كل عدد نيليل " ٣٥  
 بمسئلة ما يكون فى التى ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى  
 قد انتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر .

(١) ف : وخاصة . (٢) ص : شيء . — ف : أى على أنحاء كثيرة .

(٣) ص : لئلاذا منيا ابدفا أو ... (٤) ف : بشيء .

(٥) ف : عارفون ؟

وقد يحل بعض الناس قول الذين يؤلفون على أنه أب لك أو ابن

- ١٨٠ أو عبد من طريق ما يدل على التي من معنى واحد وعلى أنه ظاهر أن التبكيت إن كان إماما يظن موجودا من أجل . يقال على أنحاء كثيرة . فينبغي أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة يقال على معانٍ كثيرة ؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابنا لهذا إن كان الابن ملكا له ، لكن التركيب إماما هو من العَرَض . أترى هذا هو لك ؟ فيقال : نعم ! وهذا هو ابن من قبل أنه عَرَض له أن كان ابنا . فهذا إذن هو لك ، وهو ابن ، إلا أنه ليس بابن لك .

وكذلك يجرى الأمر في أن بعض الشرور خير ، وذلك أن الحكمة هي

- ١٠ معرفة الشرور ، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو ملك ، فإن كان يقال على أنحاء كثيرة ( فإننا قد نقول في الإنسان إنه للحيوان<sup>(٤)</sup> ، وليس هو لشيء آخر ؛ وإن نسب شيء إلى الشرور كان لذلك موجودا في الشرور ) ، إلا أن هذا الموجود في الشرور يظن أنه مما يوجد في شيء وعلى الإطلاق . — على أنه عسى أن يمكن في الشيء أن يكون خيرا وفي الشرور بجهتين . — إلا أن ذلك ليس يكون في هذا القول ، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله وهو ردىء ، ولعله على الأكثر ليس كذلك ؛ وذلك أنه إن كان جيدا وكان لهذا فإنه يكون جيدا لهذا . ومع ذلك فالقول في الإنسان إنه للحيوان ليس يقال على أنحاء كثيرة . وذلك

(١) ف : ينقض . (٢) ف : يقيسون . (٣) ف : أنحاء . (٤) ف : حيوان .

٢٠ أنا ليس نقول في الوقت الذى نشير إلى شيء إن هذا يقال على أنحاء كثيرة .  
فأما إذا قلنا نصف سطر من شعر أو ميروس فإننا ندل على "إيلياذا" —  
ومثال ذلك : « اذكرى لى أيتها الآلهة السخبط المهلك لآخيلوس ... » .

## ٢٥

< حل التبكينات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية >  
وأما هذه التى يقال إنها هذا الشيء على التحقيق ، فليس يكون بعضها  
عند من يفكر فى أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنها فى مكان  
أو فى متى أو كيف أو مضاف على الإطلاق ، إذ أمكن أن يفعل شيء من  
هذه ، وليس يمكن أن نوجب الأضداد والمتقابلات لشيء واحد بعينه  
ونسلبها على الإطلاق

[ ١٣٧٠ ] نقل قديم

نعرف الشيء ولا نعرف ، فهما جهتان . فأما فلان ، وهو الداخل ،  
فعرفة ذلك قد تمكن من جهة واحدة .  
وقد أعطى أولئك الذين ينقضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد  
التي قلنا ، فهم يخطئون ، وإن قالوا إن كل عدد قلة وكثرة .  
ومن الناس من ينقض الكلام بالتأليف كقولك إن لك أبا وابنا  
أو عبدا . ومعروف أنه ، وإن كان التضييل مما إذا قيل كانت له

(١) ص : مطل ! (٢) ص : فلم — وهو خطأ ، كما فى اليونانى .  
(٣) ص : لمهلك . (٤) ص : شيء .

أوجه كثيرة لأنه يجب للاسم والكلمة أن تحصر معاني كثيرة : فأما أن يكون هذا ابنا لهذا ومولى لعبد، فهو ترتيب من العَرَض في الكلام، لا مما يقال على النحو بأوجه كثيرة . ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ « نعم » . ثم يقال < لك <sup>(٤)</sup> > وهو له ؟ فيقول : نعم <sup>(٥)</sup> ! فلا محالة أنه . ولذلك عرض <sup>(٦)</sup> في الكلام أن كذلك وألا يكون — يكون .

- ومن ذلك أن نقول : قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف بالشرور . ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد حدة له <sup>(٧)</sup>، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه ( إذ زعم أنه حيوان ؛ إلا أنه ليس للأشياء شيء ؛ فالشيء، وإن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر )، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل الخيل . — مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشيء من الشيء تخير . — لا في مثل هذا القول بل فيما كان عبداً وهو صالح، فإن الأكبر أبداً إنما هو ثم اسم الشر، وعسى ألا يكون هكذا، لأنه إن كان صالحاً لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحاً لذلك . ولسنا إذا قلنا إن الإنسان للحيوان كان ذلك مما يقال

(١) ف : وجوه . (٢) ف بالأحرى : تركيب . (٣) ف : بوجوه .

(٤) الزيادة فوق الكلمة السابقة . (٥) ش : يفرق لا غ (ير) .

(٦) ص : لأنه عرض ... — ثم ضرب بالأحرى على : « لأنه » .

(٧) ف : هو .

بجهات كثيرة ، فقد تقول قولاً وندل به على شيء . وإن بقينا منه شيئاً لم  
يجب بذلك أن يكون مقولاً على جهات كثيرة كقولنا : نصف بيت من  
الشعر ، فإننا ندل < به <sup>(١)</sup> > على كذا وكذا ، وذلك أن المعنى مرسل على غير  
تحقيق .

[ ٣٧٠ ب ] نقل يحيى بن عدى

يكون له بعينه ؛ وإما حيناً لكل واحد أو إضافة أو كيف ؛ أو إما له  
حيناً على الإطلاق فلا شيء يمنع . إذا كان : أما هذا فعلى الإطلاق ،  
وأما هذا حيناً ، فليس يعد تبكيته . وهذا يرى فى النتيجة نحو النقيض .

و جميع الكلمات التى هى هكذا التى هى بهذه الحال : أترى محتمل أن  
يكون الذى ليس هو لكن يوجد شيء ليس هو ، وعلى هذا المثل : ولذى  
هو موجود لا يكون ، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء الموجودات . —

أترى محتمل أن يخلف ويخاف واحد بعينه حسناً ؟ أترى محتمل أن يعطى  
ولا يطع واحد بعينه معاً ؟ — أولاً أن يكون شيء ويكون واحداً بعينه يعطى ؟

وذلك أنه ليس هو واحداً بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق ؛ ولا أن يخاف  
حسناً هذا ، أو حيناً يخلف حسناً من الاضطرار ، وأن الذى يخلف يخلف

أو أن يخاف حسناً إذ يخاف هذا فقط . وأما أن يخاف حسناً فلا . ولا إذ  
لا يطع فى شيء ، وعلى هذا المثال . — وكلمة بعينها له بعينه أن يصدق

وأن يكذب معاً ، لكن من قبل أنه لا يكون يرى حسناً إذ أنت تعطى معنى

- ٥ على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى بصموبة<sup>(١)</sup>، وليس شيء يمنعها أن تكون أما على الإطلاق فكاذبة، وأما في شيء فكاذبة أو صادقة في شيء؛ أما صادقة فلا. — وعلى هذا المثال في هؤلاء المضافات أيضاً، وأين، ومتى؛ وذلك أن جميع هذه الكلمات الملوّاة هكذا من هذه تعرض؟ أترى الصحة خير أم اليسار؟ — لكن للجاهل والذي لا يستعمل على استقامة ليس بخير، فإذا خير ولا خير. — أترى أنه صحيح إذ أن يمدح بالتديرات الخيرة<sup>(٢)</sup>، لكن موجود حيناً ليس بفاضل. — إذ أن هو بينه له بعينه خير ولا خير، وألا يمنع شيء إذ هو خير على الإطلاق، وفي هذا لا يكون خيراً أو في هذا خير، لكن لا الآن، لكن لا هاهنا خير. — أترى الذي لا يريد الحكيم شر أن يليق الخير لا يريد. — فالخير إذن هو شر؛ وليس هو واحداً بعينه.

### نقل عيسى بن زرعة

- فأما أحياناً فقد يوجد كل واحد أن يكون إما مضافاً أو كيفاً أو أن يوجد أحدهما على الإطلاق، فلا يمنع مانع من ذلك. — إن كان هذا إذن موجوداً على الإطلاق<sup>(٣)</sup>، وهذا الآخر موجوداً < في بعض الأوقات، فليس هرباً بعد تبكيها. — لأن هذا إنما يظهر في النتيجة عند المناقضة.

وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هي التي هذه حالها. — أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود؛ فعلى هذا

(١) ف : يعسر . (٢) ف : الجيدة . (٣) ص : موجود .



المثال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئا من

هذه الموجودات . أتري يمكن أن يكون الواحد بعينه محسنا مصيبا في أن ٣٥

حلف واستحلف ؟ ولت شعري يمكن في الواحد بعينه أن يطيع واحدا

بعينه ولا يطيعه معا ؟ أو ليس لنا أن نسلم في الشيء الواحد أن يكون

ولا يكون ؛ وذلك أن ليس أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق شيء

واحد بعينه ولا إن كان محسنا في أيمانه هذه ، أو أحيانا ، فن الاضطراب

أن يكون محسنا في أيمانه <sup>(١)</sup> . والذي يحلف ويستحلف إما أن يكون محسنا <sup>(١)</sup>

في استخلافه هذه اليمين فقط . فاما أن يكون محسنا في الاستحلاف ، فلا . ١٨٠ ب

وليس يكون ، وهو غير مطيع ، إلا إذا أطاع في شيء . — وعلى هذا المثال

يكون القول الواحد يصدق في الواحد بعينه ويكذب معا . إلا أن ذلك من

قَبَل أنه لم يكن قد أنعم النظر في أيها يجب أن يسلم ، وهل هو أنه يصدق

على الإطلاق أو يكذب ، لأن الوقوف على هذا مما يعسر . ولا مانع يمنع ٥

من أن يكون القول يكذب على الإطلاق ويكون كاذبا في شيء ، أو يكون

صادقا في شيء وغير صادق . — وكذلك يجري الأمر وفي التي من المضاف

والتي من أين ومتى ؛ وذلك أن في جميع أمثال هذه الأقاويل تعرض من <sup>(٣)</sup>

هذه : أتري الصحة أبر أم اليسار ؟ <sup>(٢)</sup> إلا أنها للجاهل ولن يستعملها على خلاف

ما ينبغي ليسا أبر ، فهما إذن خير ولا خير . وأتري الصحيح أو المحمود <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> ١٠

(١) ص : محسن مصيب . (٢) ف : مصيبا . (٣) ف : خير . —

ص : ولم يستعملها . (٤) ف : غير . (٥) ف : خيرا .

السيمة خير؟ إلا أن هذا ربما كان غير فاضل ، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيرا وليس بخير؛ أو يكون لا مانع يمنع من أنه إذا كان خيرا على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون في هذا الشيء خيرا، إلا أنه ليس في هذا الوقت، أو ليس هو في هذا الموضع خيرا . أترى ما ليس يطلبه الحكيم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر .  
وليس القول بأن الخير شر، والقول بأننا نطرح الخير — شيئا واحد بعينه .

[ ١٣٧١ ] نقل قديم

٢٥

< حل التبيكات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية >  
فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف، وبعضه ليس بمرسل .  
ويجب تفقد نتيجته كيف حالها في التناقض إن كان يمكن عرض شيء من هذه لها، لأن المتضادة والمختلفة في الإثبات والنفي لا يمكنها أن توافي  
< في > شيء واحد . ولا يمتنع في الجملة من أن يكون فيها بعض هذه :  
إما كيف وإما أين وإما متى ، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى .  
فلم يكن في ذلك بعدُ تضليل . وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها في التناقض .  
وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام ، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس ، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بموجود . فعلى هذا النحو : الموجود

(١) ف : خير . (٢) ص : خير . (٣) الزيادة فوق الكلمة التالية .

ليس بموجود، لأنه ليس بصير شيئا من الأشياء . فمن ذلك أن نقول أيضا إنه  
 يمكن الإنسان أن يصدق في أيمانه وأن يخفر معا، وأن يطع وأن يعصى<sup>(١)</sup> . —  
 وليس يستوى أن يكون الشيء محصورا وأن يكون مرسلا، ولا إن حلف<sup>(٢)</sup>  
 حالف صادقا كان مضطرا أن يكون في وقت من الأوقات أو ضرب من  
 الضروب صادقا، لأن من حلف أن يحث فقد صدق في حثه فقط،  
 وليس بصادق في غيره . وكذلك القول في الطاعة والعصيان معا ، والكذب  
 والصدق معا . — ولكن من أجل أنه لا يستبين حسنا بأن يرى الأمرين بحيث  
 التكلم بالصدق أو بالكذب، لذلك لم تخيلت فيه الصعوبة . وليس يمتنع  
 من أن يكون مرة صادقة ، ومرة كاذبا، أو شيئا صادقا وشيئا غير صادق . —  
 وكذلك نقول فيما كان مضافا إلى متى وأين . فكل ما كان شبيها بهذا الكلام  
 إما يعرض فيه التضليل من هذه الجهة . ومن ذلك أن نقول لا محالة إن<sup>(٣)</sup>  
 الصحة والغنى خير، إلا أنهما عند الأحق الذي لا يستعملها كالذي ينبغي  
 أيضا بخير ، فهما ليسا بخير . ومن ذلك أن نقول : الجسد في الهذر خير ،

٣٥

١٨٠ ب

١٠

(١) تحتها : يعطى . (٢) ص : يسوا .

(٣) ش ينقل آخر : أرايت الصحة خيرا أم الغنى هو الجاهل ولم (ص : ل) لا يستعمله في حقه  
 وكما ينبغي ، فليس بخير . فهو إذن خير ولا خير . وكذلك : أى هاتين أفضل : أن يكون  
 الإنسان صحيحا ، أو أن ينمو (ص : ينمو) بالسيرة ؟ فقد يوجد في الأغنياء غير فاضلة ؛ فهو  
 إذن بعينه ولا بعينه فاضل ، وغير فاضل .

وربما لم يكن بخير . فقد صار الشيء خيرا [ أ ] وغير خير معا . وليس يمتنع  
من أن يكون الشيء بجهة خيرا ، وبجهة غير خير ، أو في وقت من الأوقات  
إلا في الآن ، أو في مكان ما ، لا في غيره . ومن ذلك أن يقول إن ما لا يريده  
الحكيم فذلك شر ؛ وليس يريد الحكيم أطراح الخير ، فالخير بذلك شر ؛  
وليس يستوى أن يقول الفأس إن الخير شر وإن أطراح الخير شر ؛ وعلى هذا  
النحو يجوز الكلام في السارق —

[ ٣٧١ ب ] نقل يحيى بن عدى

أن نقول إن الشيء هو خير وأن ننفي الخير . وعلى هذا المثال كلمة  
« اللص » أيضا ؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريرا وأن الذى يأخذه  
هو شر ؛ فإذا ليس يريد شرا ، بل خيرا ، وذلك أن « أن يأخذ » خير . والمرض  
هو شر ، لكن لا أن يقبل المرض . أترى التى للعادل أشهى من التى للجائر ،  
والتى على طريق العدالة من التى على طريق الجور ؟ لكن أن يموت على  
طريق الجور أشهى ؟ أترى للعادل هو أن لكل إنسان هؤلاء اللواتى له .  
وهؤلاء إن حكم إنسان بحسب رأيه وإن كن كاذبات أيضا فهن حقيقات  
من السنة ، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل . وإن : أوجب أن نحكم على الذى  
يقول هذه العادلات ، أم على الذى يقول هذه الجائزات ؟ لكن أما الذى يجار  
عليه أنه عادل فيكفى أن يقول من قبل هذه الأعمال التى انفعل هذه اللواتى

(١) ش : بنقل آخر : وليس شئ . يمنع إذا كان الشيء خيرا مرسلا ( ص : غير مرسل )  
أن يكون على وجه من الوجوه خيرا ( ص : خير ) وعلى وجه آخر لا خيرا ( ص : خير ) ، ولكن  
ليس الآن ولا ها هنا . (٢) ص : يسوا . (٣) ف : يوجد .  
(٤) ف : هؤلاء . (٥) ف : الأعمال .

- هن أجوار ، وذلك أنه ليس إن كان أن ينفعل شيئا على طريق الجور شهيا  
 معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل ؛ لكن أما على الإطلاق فمعنى ٣٠  
 على طريق العدل . فحينئذ ولا شيء يمنع — إن على طريق الجور أو على طريق  
 العدل — أن يوجد له هؤلاء اللواتي له عدل . وأما هؤلاء الغرائب فغير عدل .  
 وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعدل فلا شيء يمنع — مثال ذلك أنه ٣٥  
 إن كان يكون بحسب رأى الذى يحكم ، وليس إن كان هذا أو هذا عدلا ،  
 وهكذا على الإطلاق عدل أيضا . وعلى هذا المثال ، وإذ ذهب بجائزات  
 فولا شيء يمنع أن يقول إنهن للعدل ، وذلك أنه ليس إن قال للعدل فن  
 الاضطرار تكن عادلات ؛ كما أنه ، ولا إن قال نافعات . وعلى هذا المثال  
 فى هؤلاء العادلات . فإذن ليس إن كن هؤلاء اللواتي يقلن جائزات يغلب  
 الذى يقول هؤلاء الجائزات . وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتي يوجد أن يقال  
 هؤلاء اللواتي على الإطلاق فإن ينفعل بالجائزات . ١٨١

## ٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

وأما هؤلاء اللواتي تكون من حد التبكيت فلنفي كما رُسِم أولاً<sup>(١)</sup> .

نقل عيسى بن زرعة

والقول فى السارق مما يجرى هذا المجرى ؛ وذلك أنه ليس إن كان

السارق شريرا فـ”إن يأخذ“ هو شرير ؛ إلا أن قبول المرض ليس كذلك . ٢٠

(١) ف : قبل .

وأترى إذا كانت العادلة آثر من الجائرة ، فالتى على جهة العدل آثر من التى على جهة الجور ؟ — غير أن الموت على جهة الجور آثر . وأترى من صفات العادل أن يكون ماله مبدولا لكل أحد ؟ فإن هذه الأشياء ، وإن كانت كاذبة إذا نظر الناظر فيها بحسب اعتقاده ، فإنها بحسب السنة الحقيقية ، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلاً وغير عادل . — وأترى يجب أن يحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة ، أو على الذى يقول إنها جائرة ؟ — فأما الذى لحقه الجور فقد يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة ، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهة الجور مؤثراً فإن الجور يكون آثر من العدل ، بل من الذى على جهة العدل على الإطلاق . فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إتما على جهة الجور أو على جهة العدل : والعدل هو أن تكون الأشياء التى هى له موجودة له ، فأما وجود هذه الأشياء الغريبة له فليس بعديل . ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة ، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم . وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هذا النحو فهى عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة . — فلا مانع يمنع إذا كانت جائرة من أن نقول فيها إنها عادلة . وذلك أنا ليس إذا قلنا إنها عادلة تكون عادلة من الاضطرار . وكما أنا ليس إذا قلنا إنها نافعة تكون نافعة ، فكذلك يجرى الأمر فى الأشياء العادلة . فإذاً ليس

إن كانت هذه التي تقال جائزة فإن الذي يقول الجائزة يكون غالبا ؛ وذلك أنه يقول في هذه الأشياء التي يجوز أن يقال فيها إنها عادلة ، وفي الأشياء التي على الإطلاق إنها جائزة لما من شأنها أن تقبله من الانفعال .

## ٢٦

### < حل التبعيات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

فأما نقض التي تكون من حد البكيت بحسب ما رسم —

١٨١

[ ١٣٧٢ ] نقل قديم

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء شرا . لأن ليس كل أحد يريه الشر ؛ ولأخذ في نفسه خير . ومن ذلك أن المرض شر ، وليس استدفاع المرض بشر . ونقول أيضا لاحالة أن العدل وما كان بالعدل مقدم على الجور وما كان من الجور ، إلا أن مَنِيَّة الإنسان بأن يكون مظلوما مندمة على المنية بعدل . — ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدما على العدل ؛ ولكن إذا كانت المنية على جهة ظلم أصلح للبلى بها من المنية بعدل ، < لم > يجب لذلك أن يكون الجور مقدما على العدل ، بل العدل في الجملة مقدم . وليس يمتنع أحد من أن يكون مبتا بظلم الله ، والظلم عنده خير من العدل . ومن هذا النحو أيضا أن يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلا بظنه

٢٥

(١) ف : أنه .

(٢) الزيادة بالأحر ف فوق الكلمة التالية .

والحكومة في نفسها باطل ، فذاك يجب ثباته في السمة <sup>(١)</sup> . فأن يوجب ذلك فلا محالة أن الشيء في نفسه جور وباطل وعدل وجور ، إلا أنه لا تمتنع تلك الحكومة من أن تكون بجهة من الجهات عدلا في جملة الحكومات . وكذلك قد تكون أشياء جائزة في نفسها ويقال أنها عادلة لمكان ما قيلت ٣٥-٣٠ عادلة كمثل المتناقضين . فلقول لا يجب لذلك أن يكون ناقضه بالفعل . من أجل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائزة لا يمتنع القـول من أن يكون عدلا وإن نلفظ بالخور ، لأنه يقول كلام حكيمة لا ظلم ناعت للعدل .

## ٢٦

### < حل التبيكات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

فأما الذين يعملون التضليل في كلامهم غير حال التي ذكرنا أولا ١١٨١ فلنفحص عن نتيجتهم فيه كيف حالها في التناقض عند نفسها وفي أن يثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمن واحد . وما قد قيل في ابتداء المسألة فلا يفرّج . لأنه لا يمكن الشيء أن يكون ضعفا وغير ضعف ، فيه مقارنة . وجميع هذا ينحل فيه فيقل هكذا أي شيء قد صار التضليل ولكن يقال قولاً وليس الكلام بقولك : أرأيت من عرف كل واحد أنه واحد كن عارفا بالأشياء ، والجاهل أيضا كذلك . فالإنسان إذا عرف

(١) يلاحظ على هذه الترجمة أنها — ابتداء من هذا الموضع حتى آخر الفصل — لا تتمع

الأصل إذا ما اختصار . (٢) ص : فلنفحصهم .



< عن > سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه مله<sup>(١)</sup> فقد علمه وجهله . ويقول أيضا  
 إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذى ثلاثة أذرع ؛ وقد يكون من ثلاثة أذرع  
 أربعة أذرع بالطول . والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة  
 أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر .

٢٧

< حل النكيئات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

فأما التضييل الذى يكون فى ابتداء السؤال إن كان ظاهرا عند —

١٥

[ ٣٧٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

إذ يفكر فى نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه ، وعند  
 واحد بعينه وعلى حال واحدة بعينها وفى زمان واحد بعينه . وإن سئلت  
 فى الابتداء فلا تقتر ، كأنه غير ممكن أن يكون واحد بعينه ضعفا وليس ضعفا ،  
 لكن ليقل ؛ وليس يفكر أ كأنه قد كان حينما موجودا أن يبتك بتوسط التى  
 أقزبها . وجميع هؤلاء الكلمات هن من التى كهذه : أ ترى الذى يعرف  
 كل واحد يعرف لكل واحد والأمور ، والذى لا يعرف كذلك ويعرف  
 قوريسقوس أنه قوريسقوس ولا يعرف أنه موسيقار . فإذا ن إياه بعينه  
 يعرف ولا يعرف . أ ترى الذى ذو أربع أذرع أكبر من ذى ثلاث أذرع ؟  
 وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيرا بحسب الطول والكبير أكبر من الصغير ،  
 فإذا ن هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير .

١٠

٢٧

< حل التبيكات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

- ١٥ ول هؤلاء اللواتى من أن يسأل ويأخذ <sup>(١)</sup> فى الابتداء : أما إذ يسألون إن كان يكون معلوما فلا يعطى ؛ ولا إن كان يقول التى هى شئعة مشهورة ، وأن الشئ غير العلم من قبل شئعة كهؤلاء الكلمات يرد على الذى يسأل كأنه ما تكلم وبحث ، وذلك أن التبيكات < كان > خلوا من الذى من الابتداء . وبعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا ، لكن إذ يؤلف كمنحو هذا الضد أكثر من هؤلاء اللواتى من التبيكات .
- ٢٠

٢٨

< حل التبيكات الناشئة عن فساد الزوم >

- ول هؤلاء اللواتى وليبين هؤلاء اللواتى <sup>(١)</sup> يسطون على الكلمة بعينها التى تتبع . واتبع هؤلاء اللواتى يتبع هو مثنى . وذلك أنه إما كما للجزء الكلى ، مثال ذلك للانسان الحيوان ؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا مع هذا ، يكون هذا أيضا مع هذا . وأما كما فى تقابل الوضع ، وذلك أنه إن كان هذا يتبع هذا ، فلمتقابل المقابل . ومن هذا كلمة مالمس أيضا : وذلك أنه يؤهل <sup>(٢)</sup> أنه إن كان الذى يتكون له مبدأ ، فالذى لا يتكون فليس له . فإذا إن كانت السماء غير متكونة ، فغير متناهية أيضا . وهذا ليس بوجود : وذلك أن الاتباع بالقلب .
- ٢٥
- ٣٠

(١) ف : يلزم . (٢) يؤهل = بدعى ، يزعم .

## نقل عيسى بن زرعة

فينبغي أن نبدأ أولاً بالنظر في حل مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها وفي شيء واحد بعينه ونحو شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان واحد بعينه . وإن كانت مما سئل عنه في أول الأمر فلا يُدْعَى بها ، من قبل أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغير ضعف ولا يعترف بها . فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التي يعرفها . وجميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه : أترى الذي يعرف كل واحد يعرف ما لكل واحد ، ويعرف الأمور<sup>(١)</sup>؟ وكذلك الذي لا يعرف ، وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقىقارية ؟ فهو إما أن يعرفه ولا يعرفه . وأترى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذي الثلاثة الأذرع ؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فيمكن أعظم من ذي الثلاثة الأذرع بحسب الطول<sup>(٢)</sup> . والأكبر هو أكبر من الأصغر ، فيكون إذن الشيء الواحد بعينه أكبر من شيء وأصغر منه .

١٠

١٥

## ٢٧

< حل التباينات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

وأما هذه التي تكون مما يوجد بالمسئلة في أول الأمر فإنهم إما أن سألوا فكان سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسألها ، ولا إن كانت التي نقولها مشهورة بسبب الشهادة فإن غلبنا — لعدم العلم — عن شناعة أمثال هذه الأقاويل

(١) ف : الأمال . (٢) ف : من جهة .

- ٢٠ فانرجع على السائل باللوم من قبل أنه لم يتحصص عما تكلم فيه ، وذلك لأن التبيكت كان على غير ما أخذ أولاً ، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذى يسلم ، بل يكون كأنه قاصد نحو هذا تأليفه نحو الضد أو نحو شىء من التبيكتات .

## ٢٨

### < حل البكيئات الناشئة عن فساد اللزوم >

- وينبغي أن تبين الأفاويل التى نتمتع فيها على اللزوم من ذلك القول بعينه . وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين : وذلك أنه إما كما يلزم الكلئ الجزئى — ومثال ذلك : الحيوان للانسان ، وذلك أنهم يسوون بين وجود هذا مع ذاك وبين وجود ذاك مع هذا — ؛ أو على جهة تقابل الوضع ، وذلك أن هذا كان لازماً لهذا ، فإن ضده يلزمه المضاد لذلك . وقول ما ليس من هذا النحو : وذلك لأنه يوجب أنه إن كان ما يتكون فله مبدأ . فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبدأ . فإذا كان السماء غير مكونة فهى غير متناهية ؛ وليس الأمر كذلك .

[ ١٣٧٣ ] نقل قديم

- الفحص فلا يعطى جواب ؛ لا وإن كان الحق مظنوناً وإن ذهب على الساع ولم يظن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام ، فليرد على السائل كمن لم يضل ، لأن الضلال قد يكون بغير ما فى الابتداء . ثم من بعد ذلك ما أعطى من شىء ، الفكر مؤلف على التضاد .

٢٨

< حل التبكيات الناشئة عن فساد الزوم >

فأما التضليل الذى اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة ، فليشرح ذلك من نفس الكلام ، وذلك اللاحق يكون بجهتين : إما كلاحق الكل للجزء ، [و] كقولك : إنسان ، فإنه يلحق به الحيوان ، وذلك مُسَلَّمٌ لقائله .  
 فيكون شيء يلحق بشيء . وأما كان ذلك في إيجاب ، فيلحق الشيء بما تنقضه وخالفه ، كقول ما لئس الحكيم : إنه لا كانت أولية لما قد كان ،  
 < فإن > < ما > <sup>(١)</sup> لم يكن يجب ألا تكون له أولية ؛ من أجل ذلك إن لم يكن كَوْنُ السماء ، فهي سرمدية <sup>(٢)</sup> . فليس يكون هذا ، لأن للاحق ها هنا على الخلاف .

[ ٣٧٣ ب ] نقل يحيى بن عدى

٢٩

< حل التبكيات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وذاك أن جميع الذين يؤلفون فيفكرون من التى إذا زيد شيء إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شيء الواحد بعينه . ويبين هذا بمد ذلك كمن أعطى ، لا كمن يظن ، لكن كالذى نحو الكلمة . وأما هؤلاء فولا شيء يستعمل نحو الكلمة .

(١) ص : لأنه ، والتصحيح فوقها . (٢) الزيادة الثانية بالأحر فوق الكلمة التالية .

(٣) تحتمل : مرمد .

## < حل التبيكات المأخوذة من جمع المسائل في مسألة >

وأما لدى هؤلاء الذين يعملون سؤالات كثيرة واحدا، فليحدد في البدء على المكان . وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جواب واحد، فإذا لا كثيرة نحو واحد، ولا واحد نحو كثيرة أيضا، بل نضع واحدا على واحد، أو نرفع .

وبنظرنا في هؤلاء المتفقة الأسم : أما حينما فعليهما كليهما، وأما حينما فليس هو لآخر منها أيضا . فإذا ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبنا على الإطلاق، فولا شيء يعرض أن ينفع (٢) . وعلى هذا المثال في هؤلاء أيضا . أما للذي يعطى على الإطلاق أنه موجود أو أنه ليس بوجود متى كان إما كثيرة لواحد، وإما واحدا كثيرة، ويخطئ كهذا الخطأ، فلن يعرض شيء مضاد . وأما متى كان أما لذلك فهو، وأما لذا فلا، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما موجودان لكليهما، ويوجد كمن يحدد، مثال ذلك وفي هذه الكلمة إن كان واحد فإذا هو خير وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحد بعينه ، ولا آخر من قبل أن ليس هؤلاء الآخرين ، بل لهم ، وآخرون لهم ، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهن . وأيضا أما أن كان الخير يكون شريرا ، وأما ذلك الشرير فغيرا ، هذان الموجودان يكونان لاثنتين غير متساويين ، إذ كل واحد يساوي هو إياه . فإذا هما لها مساويان وغير مساويين .

فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك —

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا .

٢٩

< حل التبيكات الناشئة عن العلة الفاسدة >

و جميع الذين يؤلفون بزيادة شيء ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يعرض أن ينقضى ، بل يبقى على حاله — فإننا نبين أنهم فيما بعد ، وأنه كالمسلم لا كالظنون ، إلا أنه كالتوجه إلى قول ما ، وهو لم يستعمل شيئا البته مما يُنحى به نحو القول .

٣٠

< حل التبيكات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة

في مسألة واحدة >

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة واحدا فيجب أولا أن يحدد . وذلك أن السؤال الواحد إنما يقتضي جوابا واحدا ، فليس تكون إذن الكثيرة نحو واحد ، ولا الواحد نحو الكثيرة ، لكن إنما نوجب الواحد للواحد ونرفعه <sup>(١)</sup> . وكما أن في المتفقة أسماؤها أحيانا يقع الحمل عليها جميعا ، وأحيانا ليس يوجد لأحدهما ، فإذا لم يكن السؤال إذن مطلقا ، وكان جوابا على الإطلاق ، فليس يمرض من ذلك شيء <sup>(٢)</sup> . وكذلك

١٨١ ب

- يجرى الأمر في هذه . أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحد أو الواحد  
موجودا لكثية أو غير موجود ، فإن الذى يجب على الإطلاق يبنى  
مثل هذه الجناية ، فليس يعرض له شئ مصاد . فأما إذا كان لأحدهما  
وغير موجود للآخر ، أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلا  
اثنان موجودين لاثنين ، فإنه قد يجد سبيلا إلى الأخير أين — والمثال لذلك  
موجود في هذه الأقاويل : إذا كان شيان أحدهما خير <sup>(١)</sup> والآخر شرير ، فلا أنه <sup>(٢)</sup>  
صدق أن توصف الجملة بعينها بالخير والشر بأنها أيضا لا خير ولا شر  
(وذلك أن الكلام ليس هو في واحد واحد منها) ، فيكون إذن الشئ الواحد  
بعينه خيرا وشرًا ، ولا خيرا ولا شرًا . وكل واحد من هذين يوصف بما هو <sup>(٣)</sup>  
موجود له وبالصفة الأخرى التي للآخر . ولأن هذه الصفات ليست اغيرهما ،  
بل لما ، وتوجد لما صفت آخر ، وهذه الآخر موجودة لما ، وهما موجودان <sup>(٤)</sup>  
بجاملها . وأيضا إن كان الأمر موجودا في الخير ، وكان الشر خيرا ، فإن هذه <sup>(٥)</sup>  
تكون موجودة لشئين مختلفين ، وكل واحد منهما موافق لذاته ، فيكونا إذا  
قيما بنفسهما متساويين .

وقد تقع هذه الأقاويل في قصص أخرى وذلك —

- |                                  |                          |
|----------------------------------|--------------------------|
| (١) ص : خيرا . ف : جيدا .        | (٢) ص : شرير . ف : ردى . |
| (٣) ص : خير وشر ولا خير ولا شر . | (٤) ص : موجود .          |
| (٥) ص : خير .                    |                          |



## نقل قديم

[ ١٣٧٤ ]

وكما ألف مقياسا ؛ فإن زاد فيه فليُنظر فيه ؛ إذ كان يفدو<sup>(١)</sup> على ما زيد فيه حالة واحدة في ألا يكون ممكنا . ثم بعد ذلك فليشرح وليقل<sup>(٢)</sup> كما أعطى ، لا كظنون به ؛ بل بقدر القول . فأما ما يصير إليه من الاستعارة والناويل ، فذاك ليس على الكلمة أو القول .

٣٠ .

## > حل التبكيئات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة

### < في مسألة واحدة

فأما الذين يجعلون المسائل الكثيرة مسألة واحدة فينبغي [ من ] ٣٥  
تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة ، لأن المسألة الواحدة يجواب واحد ولا جوابات كثيرة لمسألة واحدة ؛ بل واحد على واحد : إما بإثبات وإما بنفى ، كالذى كان في الأسماء المشتركة ؛ فربما<sup>(٤)</sup> كان هذا موجودا في كليهما ، وربما لم يوجد إلا في أحدهما ؛ من أجل ذلك من أجاب بجواب مبسوط<sup>(٥)</sup> مرسل لمن لم تكن مسئلته مبسطة ، لم يعرض له شيء من التضييل . وكذلك يكون في هذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب

١٨١ ب

(١) ف : يندوا . (٢) ص : ليقال .

(٣) ص : لا — والتصحيح بالأحرف فوقها . (٤) ف : وربما .

(٥) ص : متوسط — والتصحيح فوقها .

- واحدٍ أو جوابات كثيرة على مسألة واحدة يعرض فيها تضاد . فأما إذا قيل
- شيئان فكان لأحدهما شيءٌ وليس للآخر مثله ، أو قيلت كثيرة على كثيرة ،
- بخاز مرة أن يوجد شيءٌ لكليهما مرة ، ومرة لا ، فمن مثل هذا يجب
- التحفظ — ومثال ذلك الكلام <sup>(٢)</sup> أن يقول إن كان بعض الشيء جيدا وبعضه
- رديئا ، فأنت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد وردىء ، ولا جيد ولا ردىء ،
- لأنه ليس أحدهما للآخر ، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيدا ورديئا ،
- ولا جيدا ولا رديئا . وأيضا إن كان الصالح يصير صالحا ويصير الطالح
- طالحا ، فهما لشيئين غير متساويين ، وهما في أنفسهما متساويان ، فيجب
- لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين . وقد يقع هذا الكلام في —

[ ٣٧٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

- أن معنى كليهما فعنى جميعها يدل على كثيرين . فإذا ليس له إياه بعينه
- يعرض أن يضع وأن يرفع ، لكن للاسم : وهذا ما كان تبكيئا . إلا أنه هو
- ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا ،
- لا يكون غير الممكن .

٣١

< حل التبكيئات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

- ومن قبل هؤلاء الذين يؤدون إلى أن يقول هو فهو مرارا كثيرة ،
- فهو ظاهر أن لا يعطى من هؤلاء اللواتي يُقنن بالإضافة أنه يدل

(١) ص : فيه — والتصحيح وقها . (٢) ص : وأن — ثم ضرب على الواو بالأحر.

على شيء إذا فرقت المقولات على أفرادها — مثال ذلك الضعف خلوا  
من ضعف أو نصف، من قيل أنه يرى واحدا . وذلك أن هاءمو العشرة  
هى عشرة إلى الواحد ، ومعنى أن يفعل بأنه لا يفعل ، وبالجملة بالسلب  
كلمة لكن ليس إن قال إنسان إن هذا ليس هو أبيض يقول إن  
٣٠ ذاك هو أبيض ، والضعف عساه ليس ينأفى لا على شيء بمثلة ما ولا  
فى النصف أيضا؛ وإن كان إذا يدل، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع . —  
وغير علم بالنوع : مثال ذلك : (٢) إن كان الطب علما الذى هو عام ، وهذا  
كان علما بعلوم . — وفى هؤلاء اللواتى يحملن اللواتى بتوسطها تعلم بقول هذا  
٣٥ إن الذى يعلم ليس هو فهو ، وفى الكلمة مفارقا أيضا . وذلك أن المنقعر :  
أما على العموم فيدل على الأنف ، وعلى ذوى تقويس<sup>(٣)</sup> بعينه . فأما إذا زيد  
فلا شيء يمنع أن على آخر : أما ذاك ففى الأنف ، وأما ذاك ففى السيقان .  
وذلك أنه يدل : أما ها هنا فعلى الأنف ، وأما ها هنا فعلى ذى قوس<sup>(٤)</sup> ،  
١ ١٨٢ وذلك أنه ليس مختلفا بشيء أن يقول أنف افطس أو أنف منقعر . وأيضا  
لا يعطى اللفظ على الإطلاق ، وذلك أنه كذب ، وذلك أنه ليس الأنف  
أنفا منقعرا ، لكن انفعال لهذا الأنف الذى هكذا . فإذاً ليس شئاً لشيء  
إن كان أنف موجودا له انقمار أنف .

(١) ف : فصلت . (٢) ف : بالصورة . (٣) ص : ذوا .  
(٤) ص : ذو .

٣٢

< حل التبكيئات المؤدية إلى السولوقسموس >

- وفي السولوقسمو<sup>(١)</sup>اى [أما] : فأما أن من ماذا ترى أنهم يعرض فقد قلنا قبل ؛ وأما كيف يحل فيكون ظاهرًا فى الكلمات أنفسها .

نقل عيسى بن ذرعة

- ٢٠ إن الثنية والجمع يدلان على كثيرة . فيعرض إذن ألا يوجب ويسلب شئ واحد بعينه ، بل للاسم . وهذا لم يكن تبكيئا ، إلا أنه ظاهرٌ أن السؤال الواحد إذا كان محتملا لهذه المعانى الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحدا على واحد ، لم يلزم محال .

٣٦

< حل التبكيئات المؤدية إلى الهلر وتحصيل الحاصل >

- ٢٥ ظاهرا فى الأشياء التى تلجئنا إلى أن يكون الشئ الواحد مرارا كثيرة ، فنقول إنه من البين أننا ليس نسلم فى الأشياء التى يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرادها --- ومثال ذلك : الضعف خلوا من الضعف أو النصف ، من قبل الظن بأنهما شئ واحد ؛ وذلك أن العشرة

(١) جمع سولوقسموس ( = قياس ) فى اليونانية ، أى القياسات .

(٢) ف : ينقض .

- ٣٠ إنما هي عشرة عن الواحد ؛ « وأن يفعل » موجود في « لا يفعل » ،  
وبالجملة في القول السالب . ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض ،  
فقد قال إن ذاك هو أبيض . ولعل الصفة ليس تبدل ولا على شيء ؛  
كما أنه ولا للنصف دلالة . فإن كان دالاً ، إلا أنه ليس هو واللازم له  
شيء واحد بعينه ، ولا العلم هو الذى فى النوع — مثال ذلك : الطب ،  
فإنه إن كان هو العام ، وهذا فقد كان علماً بعلوم ، فلما فى هذه المحمولات  
التي بتوسطها يقع العلم ، فالذى : نقوله هو أن المعلوم من هذه ليس هو  
فى القول شيئاً واحداً مفرداً بعينه . وذلك أن الانتعار العام نفسه يدل على<sup>(١)</sup>  
الفطس وعلى اعوجاج الساق . فإذا أضيف إليه شيء آخر فلا مانع يمنع من  
أن يكون مختلفاً : أما ذاك فيوجد فى الأنف ، وهذا فى الساق ؛ وهو هاهنا  
١١٨٢ يدل على الفطس ، وهناك على اعوجاج الساق . ولا فرق بين أن يقول :  
أنف أفطس ، أو أنف منقعر . وليس يجب أن يجعل الجواب مطلقاً ؛  
وذلك من قبل أنه يكون كذباً . وذلك أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر ،  
بل الأنف الذى به مثل هذا الانتعار . فليس بشيء إذاً البتة أن يكون<sup>(٢)</sup>  
الأنف هو الذى يوجد فيه انتعار الأنوف .<sup>(٣)</sup> ٥

(١) ف : الحد . (٢) ش : نسخة ناويفلا : وذلك أن الفطسة ليست  
الأنف المنقعر . (٣) ص : الانتعال . (٤) ش : نسخة : الأنف الأفطس  
هو الذى يوجد له انتعار الأنوف .

٣٢

< حل التبيكات المؤدية إلى السولوقسموس >

فأما السولوقسموس<sup>(١)</sup>، ومما ذا يظن أنه يعرض، فقد قلنا فيما سلف .  
ولكن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأقاويل، فإن جميع أمثال  
هؤلاء إنما توطئهم لهذا .

[ ١٣٧٥ ] نقل قديم

٢٠. نقائص غير هذه، كقولك باليونانية : اثنان، وقولك جميع . فإن كان  
كل واحد من هذين يدل على كثير، وليس هما شيئاً واحداً ما خلا أسماء<sup>(٣)</sup>  
تعرف فيه : إما الاثبات وإما النفي . وهذا فليس بتضليل .

---

(١) ف : العجمة . ش ثاوفيل : فأما في السولوقسموس وفيما يظهر أنه يعرض ، فقد  
تكلمنا فيما سلف . فأما كيف ينبغي أن يكون نقضنا للأقاويل التي آتينا بها في ذلك — فهو معلوم ،  
وذلك أن جميعهم مستعدون لهذا المعنى . أترى الذى قلته أنت هو صدق ؟ فانت قلت قولاً  
صادقاً إن حجراً ما موجود ( ص : موجوداً ) ؛ ويكون الذى قلت إنه حجر ليس يقال إنه شئ .  
آخر، ولا إنه هذا أيضاً ، لكن هذه . فإن سأل [ ١٣٧٥ ] سائل فقال : أترى أنت صادق  
في قولك إن هذا موجود ؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ ، كما أنه ولا هكذا أيضاً سأل .  
وأيضاً : أترى هذه هو عود ؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود . فهذا أيضاً قد  
عمل سولوقيساً من مثل أن الحجر يسمى باسم مؤنث ، والودود باسم مذكر . ومثل ذلك أن إنساناً  
لو سأل أن هذا هو قوريسقوس ، لكن معلوم أنه قد عمل سولوقيساً ، وذلك أن هذا هو من  
قبل أنه مذكر، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسموس عنها ، إلا أنها مظلونة .  
فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف أن يناقضه ، فبين من التي قبلت .

(٢) ف : أنها . (٣) ص : شئ واحد .

< حل التبيكيات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

- ٢٥ وقد استبان أن ما لم تكن المسئلة الواحدة مسائلة كثيرة، بل واحدة، فالجواب واحد: إما بنفى وإما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شيء لا إمكان فيه. فاما الكلام الذى يؤدى بآخرة مرارا إلى شيء واحد، فعروف أنه لا يعطى فيه شيء من المضاف الدال على شيء إذا فصلت نعوته كقولك: الضعف، فإنه ليس بضعف بغير ضعف أو نصف؛ والعشرة إنما هى عشرة آحاد؛ وعلى الواحد فقال العشرة؛ والذى يفعل داخل فى الذى لا يفعل؛ وفى الجملة، الوضع فى الرفع.
- ٣٠ إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض — لا يثبت أنه أبيض. فاما الضعف فلعله لا يدل على شيء، كما أنه ولا فى النصف دلالة، وإن دل لم يدل على شيء حاله حال واحدة بعد الاجتماع. والعلم ليس فى الصورة، كقولك إن الطب علم مشاع جامع، وإنما الطب علم المعلوم. — وذلك لا يوجد إلا فى الواحد، فاما التى تنعت نهاية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه
- ٣٥ ليس منها فى الكلام شيء مفرد بدلالته دون ماهو داخل فيه، لأن قول القائل عميق فى الحنية<sup>(١)</sup>، فذلك تجمع دلالاته ما فى الأنف من الفطوسة، وما فى الساق من العجوجة<sup>(٢)</sup>. وليس يمنع ذلك الشيثين<sup>(٣)</sup> من أن يكون أحدهما مضافا إلى
- ١١٨٢ إلى الأنف، ومضافا إلى الساق. ولا فرق فى أن يقال أنف عميق أو أنف

---

(١) الحنية: الانحناء، التقوس. (٢) أى الاعوجاج. (٣) تحتها: الشئ.

أفطس، ولسنا نقول هذه الكلمة بقول من شك، وإلا فهي كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفا عميقا، بل إنما هي عارضٌ عَرَضٌ في الأنف . فإذا ن ليس بقبیح أن تقول : الأنف الأفطس هو الأنف الذى له عمق .

## ٣٢

< حل التبكينات المؤدية إلى السولو قسموس >

وقد قيل أولا في التضليل العارض من عجمة الكلام ، وتقض من شرحنا إياه، لأن اشتباه هذا الكلام، إنما نريد به مثل قولك : يا هذا .

[٣٧٥] نتمل يحيى بن عدى

وجميع هؤلاء الذين هكذا يريدون أن يعتدوا : أترى الذى يقول إن "طوطو" < τούτο > هو على طريق الصدق ويقول إن الشيء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول "أو" < ὃ > ، لكن "أون" < ὄν > ؛ ولا "طوطو" τούτο، لكن "طوطون" < τούτων > . فإن كان يسأل إنسان : أترى "أون" على الحقيقة تقول أنت هو "طوطون" لم يكن يظن أنه يتوین، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضا : أترى الذى يقول أنت إنه هذا هو "طوطو" وأن يقول هكذا للخشبة أو لجمعية لا يدللن على ذكر ولا على أنى أيضا . ومن قبل هذا يكون سولو قسموس أو أن

(١) ص : ليس — ثم أصلحت فرقها . (٢) ص : أشبه .

(٣) ف : إنه . (٤) أى يتكلم اليونانية . فهو فعل اخترعه من كلمة : يونانى .



تقول أنت إنه يكون موجودا "طوطو" والخشبة<sup>(١)</sup> أقول إنه يكون؛ فهو  
 ٢٠ إذن خشبة؛ والحجر ومعنى "هذه" لها فرآه الأثنى. وأما الخشبة ومعنى "هذا"  
 فيوجد لها فرآه الذكر. وإن سأل إنسان أترى هذا هو هذه، وأيضا هذا  
 أيضا هو قوريسقوس. ويقول بعد ذلك: أترى هذا هو هذه؟ فليس  
 يؤلف سولوقسموس، ولا إن دلت التي لقوريسقوس على ما لهذه التي  
 لا تعطى الذى يجب، لكن يجب أن يزداد هذا فيسأل وإن كانت موجودة  
 ولا يعطى فليست مؤلفة، لا للذى هو موجود، ولا لذى<sup>(٢)</sup> الذى سأل.  
 وعلى هذا المثال بعينه أيضا، إذا هناك أيضا يجب أن يدل الحجر. أو هذا  
 ٢٥ وإن كانت ليست موجودة ولم يعط فلا يقبل النتيجة، ويرى من تصريف  
 الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنها تشبه. أترى هو صادق أن يقول التي هي  
 هذه ذاك الذى يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة: أترى هذه هي  
 كرة، أم لا؟ ومن الاضطرار ليس يدل على أن معنى أن هذه كرة، ولكن  
 أسفس<sup>(٣)</sup>. وأما أن الكرة لهذه فلا يجب. أو أنك قلت أن يكون "طوطون"  
 ٣٠ هو هذا، وذلك أنه ليس هو "قليونا"<sup>(٤)</sup>، وذلك أنه قبل أن "أون" الذى  
 أقول إنه يكون "طوطون" هو هذا وليس "طوطون"، وذلك أنه لم يكن  
 يتنون السؤال إذا قيل هكذا: أترى يعلم "طوطو" و"طوطو" موجود

(١) ف: والعود. (٢) ف: العود. (٣) ف: له. (٤) ف: نحو.

(٥) ص: لسفس! — وأسفس = ἀσπίζ ومعناها: درع مستديرة.

(٦) ص: فانونا! — وقليونا = Κλέωνα وهو اسم علم. (٧) أى يتكلم اليونانية.

- ٣٥ حجرا، فتعلم إذا حجرا أو هو فهو في: أترى تعرف "طوطو" وفي "طوطو"  
حجر، لكن أما في الأول فـ "طوطون"؛ وأما في الآخر فهذا. أترى الذي  
لك معرفته يعرف هذا؟ ولك معرفة الحجر تعرف إذا حجرا؛ أو إما أن يقول:  
هذا حجر وأن الذي لطوطون للحجر، وأعطى أن الذي له معرفته يعرف ليس  
ب ١٨٢ لهذا، لكن لطوطا؛ فإذا ليس للحجر، لكن الحجر. فاما أن هؤلاء اللواتي —

### نقل عيسى بن زرعة

- ١٠ القول وهو: أترى من يقول إن هذا بالحقيقة "طوطو" فقد قال إنه  
حجر ما، أو أن يقول: حجر ليس هو أن يقول: "أو"، بل "أو"؟ ولا أن  
يقول "طوطو"، بل "طوطون"؟ فإن سأل سائل فقال: أترك تقول  
إن "أو" بالحقيقة هو "طوطون"؟ فليس يظن به أنه يوناني؛ كما أنه  
ولا إن سأل سائل فقال: أترى هذه التي تقول إنها موجودة فهذا هو  
"طوطو"؟ ولا فرق بين قوله هذا في الخشبة أو في جميع ما يدل على  
١٥ ما ليس بمذكر ولا مؤنث. وهذه العلة يحدث السولو قسموس. أو إن كنت  
تقول إن "طوطو" هو الذي يكون، أعني أنه يكون خشبة، فهو إذن خشبة؛  
فالحجرو قولنا: "هذه" فقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة. وقولنا: "هذا"  
مما يسمى بالتذكير. فإن سأل سائل فقال: أترى هذا هو هذه؟ وقال أيضا:  
إن قوريسقوس موجود، ثم قال بعد ذلك: أترى هذا هو هذه؟ فإنه ليس  
٢٠ يؤلف سولو قسموس. ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا  
مما لا يساهم المحيب، بل ينبغي أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه، لأنه إن

كان موجوداً فلم يسلم، لم يؤلف لا على ما هو موجود، ولا على ما عنه كانت مسئلته. فعلى هذا المثال إذن ينبغي أن يكون ما يدل عليه هناك الحجر، لا هذا. فإن لم تكن موجودة ولم يسلم، فليس يردف بها النتيجة. وقد يظهر تصريح الاسم فيما ليس يشبه أنه شبهه. أترى يصدق قولنا إن هذه موجودة؟ فقد قلت في هذه ما يكون؛ وأنت إنما قلت إن الكرة تكون موجودة: أترى هذه الكرة موجودة، أم لا؟ وليس من الاضطرار أن تكون هذه تدل على الكرة، بل على أسفيس<sup>(١)</sup>. فإذا كان يقال في الكرة لهذه، فليس ينبغي أن يكون هذا هو، أو الذي قلت إنه يكون "طوطون"، وذلك أن هذا ليس بقلبونا<sup>(٢)</sup>، لأنه قد قيل إن "أون" الذي أقول إنه يكون "طوطون" هو هذا، لا "طوطون"؛ وذلك أن السؤال إن قيل هكذا لم يكن يونانياً. أترى أنت تعرف "طوطو"؟ و"طوطو" هو حجر؛ فأنت إذن تعرف الحجر؛ أو يكون واحداً بمينه في القول: أترى أنت تعرف "طوطو"؟ وفي القول إن "طوطو" حجر؛ إلا أنه في ذلك الأول "طوطون"، وهو في الآخر هذا. أترى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا عارف؟ والعلم بالحجر موجود لك؛ فأنت إذن تعرف الحجر؛ أو تكون تقول فيما لهذا إنه للحجر، وإن التي لـ "طوطون" هي للحجر، وقد سلم أنه عارف بما عنده العلم به، وليس هو لهذا، بل لطوطا. فليس هو إذن للحجر، بل في الحجر. فإما أمثال هذه الألفاظ -

(١) أسفيس = άσπις درع مستديرة.

(٢) ص: بقانون! — وقلبونا = Κλέωνα وهو اسم علم.

## [ ١٣٧٦ ] نقل قديم (١)

- ١٠ ليس ما نقول حقا وهو ذاك، وقد قلت: "عود"، فلا محالة أن ذاك عود . فـالعجمة في هذا القول أن ذاك مذكر بكلام اليونانيين ، والعود لا مذكر ولا مؤنث ، فـقيل العود وهذه حاله مع مذكر من الأسماء، فوجب بذلك العجمة . ومن ذلك أن يقول : ذاك هو هذه ، فـ « ذاك » مذكر، و « هذه » مؤنثة . فلما لم تكن المسئلة على إعراب اليونانيين لزمها العجمة .
- ٣٥ وتقول أيضا: أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر، فأنت تعرف حجرا . وبذلك المعرفة به إن عارفا به، فلك معرفة الحجر، فأنت لا محالة عارف بالحجر . وكل ما كان مثل هذا الكلام فـالعجمة تشوبه، وليس تأليفه استعجاما . ومما قيل أولا
- ١٨٢ فقد تبين بتخيل فيه بالعجمة وكيف ينبغي أن يكون الجواب فيه .

### ٣٣

## < مراتب الصعوبة في حل التضليلات >

- وقد ينبغي أن تعلم أن من الكلام كلاما تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته . فكثيرا ما يكون الكلام كلاما واحدا فيضلل السامع له في وجوه كثيرة . فمنه ما يكون من اللغة، ومنه ما يكون من العارض . وقد يكون

---

(١) يلاحظ أن هذه الفقرة في النقل القديم قد ترجمت بإيجاز شديد ، ولعله فعل ذلك — شأنه في أكثر المواضع التي أوجز فيها — لأن النص هنا يعتمد في استشهاده على خصائص في اللغة اليونانية نفسها ، ويتعسر ترجمتها إلى لغة أخرى .

(٢) ص : حق .

(٣) ص : حجر .

(٤) ف : وبذلك .

(٥) ص : كلام .

الاتصال من غير هذه الجهة ، أى من نقل الأحرف عن مواضعها ، فلا تكون  
 حال الكلام بما كانت عليه ، ولا كالاتصال الذى يكون من اشتراك الأسماء ،  
 فإن ذلك النوع أخف أنواع الاتصال ؛ ومنه ما هو معروف عند كل من سمعه ،  
 لا سيما جميع الكلام الذى يضحك منه ما خلا يسيراً ، كقولك : رجل كان ١٥  
 يؤتى به على سلم بكرسى ، وكان متوثباً على سنان الرمح ؛ ومن ذلك أن يقول  
 أى البقرتين تضع من مقدمها ، وليست منهما واحدة تضع من مقدمها ،  
 بل كلتاهما تضع من خلفها . ومن ذلك قول القائل : إن < ربح > الشمال ٢٠  
 صافية وأكثر هذا الكلام بهذا النحو معروفةٌ شفاقة . ومنه ما ينبغي على  
 المؤرّة . وعلامة ذلك أنهم ربما ناقض بعضهم بعضاً فى الأسماء . من ذلك  
 أنهم يسألون فيقولون —

[ ٣٧٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

هن هكذا من الكلمات ليست مؤلفة سولو قسموسات ، لكن يرين ،  
 ومن قبل ماذا يرين وأن كيف تلقى نحوهما — فهو ظاهر من هؤلاء  
 اللواتى قيلت .

(١) ص : ميوسا ! — وهذه العبارة غامضة كل الغموض ، حتى فى اليونانى ، خصوصاً  
 لانطوائها على تورية ؛ ولهذا ضرب الشراح فى شرحها أنحاساً لأسداس ، دون توفيق ؛ فالشرح  
 المسبب الذى قاله الاسكندر (ص ١٨٧ س ٢٨ — ص ١٨٩ س ٢) لا يجدى ؛ ويرى  
 باكيوس (١ : ٨٣٥ ، ٢ : ٥٢٩) أن اللبس يقع على اللفظ δῆρον (س ١٧) إذ يدل  
 على معنيين : كرمى ، وعربة ؛ وفى الترجمة الانجليزية تأويل أغرب .  
 (٢) ص : كلتيهما تضمان من خلفهما .

## < مراتب الصعوبة في حل التضييلات >

- ويجب أن نتأمل أن من جميع الكلمات : أما هؤلاء فهن سهل أن يرين ،  
وأما هؤلاء فأصعب . ويضللان السامع <sup>(١)</sup> بإضافة وبتىء <sup>(٢)</sup> أيضا كثيرا ، إذ هن  
بأعيانهن موجودات لتلك ؛ وذلك أنه يجب أن يدعى الكلمة بعينها التي  
نحوها يقال . فالكلمة بعينها أما هؤلاء فن اللفظ ، وأما هؤلاء فن العرض ،  
وأما هؤلاء فيظن أنها من أخرى ، من قبل إذا يغترب وانتقلت كل واحدة  
لا تكون معلومة على مثال بعينه ، فإنه بمنزلة ما أن اللواتي من اتفاق الاسم  
التحو الذي يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر خطأ . أما هؤلاء ولجميع  
اللواتي يعرض < ف > هن معلومات ؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز بها  
أيضا إلا قليلا هن من اللفظ — مثال ذلك : رجل كان ينتقل على سلم كرسى ؛  
إلى أين ؟ — إلى السارية <sup>(٤)</sup> ، — وأيما من الثورين رأيت إماما ؟ — ولا واحد  
منهما ، بل كلاهما <sup>(٥)</sup> من خلف ؛ هل ريح الشمال صافية ؟ — كلا ، وذلك أنه  
قتل المسكين والذي يبيع <sup>(٧)</sup> — : أترى أوور كوس ؟ كلا ، لكن أفولنيدس .

(١) ف : الذي يسمع . (٢) ف : وبالي . (٣) ف : يو (دعا) .

(٤) ص : فأرسله فإذا إلى المكان ! — وهو تحريف فاحش ، أو سوء فهم من

المترجم شنيع . (٥) كانت : ” كليهما “ ، ثم ضرب عليها وكتب بمدها : ” كلاهما “ ،

وهو تحريف صوابه ما أثبتناه . (٦) ص : والثناء الشمال وداكا ! — وهو تحريف هنا

وفي الترجمة التالية ، فصححناها بحسب ما في النص اليوناني .

(٧) ص : يباع ! — ويقصد : التاجر .

وعلى هذا النحو بعينه وهؤلاء الأخر إلا قليلا كثيرة ، وهؤلاء الذين هم  
مجيرون أكثر، يرين أنهم مذهول عنهم . والدليل على هؤلاء من قبل أنهم  
يخاصمون كثيرا بسبب الأسماء، أى إنما أبدل الموجود والواحد على جميعهم ،  
أو على آخر ؛ وذلك أنه أما هؤلاء فإن الموجود والواحد يظن أنه يعرف  
واحدا بعينه . وأما هؤلاء فيجعلون كلمة زنون <sup>(١)</sup> ، برمانيدس ومن الكلمات  
فتكن سهلة أن يرين ، وأما هؤلاء فأصعب إذا أخذ في جنس ما . أترى تبكيثا  
أم ليس تبكيثا ؟ ليس يسهل . وعلى هذا المثال في جميعهم .

والكلمة الحادة السديدة هى التى تصير أن يتشكك أكثر ، وذلك أن  
هذه تلذع أكثر . والشك هو ثنائى : أما ذاك فيرفع شيئا من السؤالات  
فى هذه المؤلفات ، وأما ذاك فى هؤلاء المراتية أن كيف يقول إنسان التى  
مدت من قبل هذه الكلمات الحادات يجعلن أن نطلب فى القياسات .  
أما الكلمة القياسية —

### نقل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سواوقسموس ، بل هى مظنونة . فأما من أجل  
ما ذا يظن ، وكيف يجب أن يناقضا ، فهو ظاهر من التى قلت .

---

(١) زنون : Zenon ، فرمانيدس : Parmenides .

(٢) ص : يسهم !

### < مراتب الصعوبة في حل التضميلات >

وينبغي أن تتأمل جميع الأقاويل : فإن منها ما يسهل الوقوف عليه ،  
ومنها ما يعسر ذلك فيه جداً . وقولنا : « نحو شيء » ، و « في شيء »  
شديدة التضميل للسامع إذا قيلت في أشياء واحدة بأعيانها . وذلك أنا ينبغي  
أن نسمى الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب . وقد تكون الكلمة الواحدة  
بعينها : أما عند بعض الأمور فمن الصوت ، وفي بعضها من العَرَض ، ويظن  
ببعضها أنها من معنى آخر ، من قبل أن كل واحد من هذه إذا أتى به مختلفاً  
لم يكن ما يفهم منه على مثال واحد ، بمنزلة ما في هذه التي تكون من الاشتراك  
في الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ . فأما هذه فتكون معلومة  
في جميع التي من العَرَض . وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة — إلا  
الشاذ منها — إنما يكون من الصوت : مثال ذلك أن رجلاً كان يصعد<sup>(٤)</sup>  
على سلم الكرسي ، : إلى أين ؟ — إلى السارية ، و : أى الثورين رأيت قدام ؟  
ولا واحد منهما ، بل جميعاً من خلف ، و : هل < ريح > الشمال خالصة ؟ —  
كلا ، وذلك أنه مما يقتل المسكين والذي كان يبيع ، و : هل هو أو وِرخوس ؟<sup>(٥)</sup>

(١) ص : إلى . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : التي في القول .  
(٤) ف : يرقى . (٥) ص : وكان فإذا قد أقفذه إلى بعض المواضع ؟ —  
وهذا خطأ فاحش في الترجمة ، فأصلحناه عن اليوناني . (٦) ص : وذلك أن الشمال  
انخالص ودا كما ... ش : في قل ثاؤنيلا : والريح الشمال صافية ؟ — لا ، بل وذلك أنها  
قتلت المسكين والذي كان يشتري ، — وأترى أريخوس ؟ لا ، بل لكنه أفولونيديس .  
(٧) ص : يباع هو أرفررخوس مادفولينيوس .



— كلاً، بل هو أفولونيدس . وعلى هذا النحو بعينه يكون في أكثر الأشياء الأخر إلا اليسير منها . وقد يضل بهذه الأشياء القوم الذين يظن بهم أن لهم دُرْبة . ويدل على هؤلاء أنهم كثيراً ما يختصمون في الأسماء، أعني نقل الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة بعينها، أو مختلفة . وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان على شيء واحد بعينه هم الذين ينقضون قول زينن وپرمانيا س لأن هذين يقولان إن الواحد والموجود يقلان على معاني كثيرة . وعلى هذا المثال يجري الأمر في التي من العرض ومن كل واحد من تلك الأخر . فأما بعض هذه فالنظر فيها يكون من أوائل سهلة ، وبعضها من التي هي عسرة جداً، إذ أخذت في جنس ما ؛ وليس أن ينظر في أن هل هذا تبكيك أو ليس تبكيك مما سهل . والنظر في جميعها يكون على هذا المثال .

٢٥

٣٠

والكلام الحاد السديد هو الذي يجعلنا كثيراً التشكك ، وذلك أن هذا هو خاصة [ ١٣٧٧ ] الذي يمس . والتشكيك يكون إما مثني وإما مضاعفاً :  
(٣)  
أما ذاك فبأن يرفع من التي قد ألفت شيئاً من السؤالات ؛ وأما هذا ففي هذه الأشياء الأخر . وكيف يقول القائل الأفاويل التي قد امتدت ؟ ولهذا العلة تكون الأفاويل الحادة في القياسات خاصة هي التي تبعثنا على البحث .  
وأما القول القياسي الحاد جداً فهو الذي إنما يكون على —

٣١

(١) ف : كثير . (٢) ش : ناوفيل : ويعسر أن يستدرك من القول : في أي

شيء . قلت . (٣) ف : مضاعف .

## نقل قديم

- إذا قال قائل هو، وقال أيضا واحد، فهذان دلالتهما واحدة في كل معنى، أو كل واحد له دلالة غير دلالة صاحبه، فقد ظن أقوام أنهما يدلان على شيء واحد، وظن آخرون ما قال زينون وپرميندس أنه بقدر ما صارت له جهات الواحد كثيرة، بقدر ذلك ينصرف الذى هو لأوجه كثيرة؛ وكذلك سائر الكلام: منه ما مهلت معرفته ما يعرض فيه وينصرف له، ومنه ما عسرت معرفته. والمعرفة في أى جنس هى، وهل يجب أن يكون مضللاً أو غير مضلل؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيه، لأن ذلك من الكلام وهو عويص، والشك شكان: أحدهما فيما ألف من الكلام؛ فإن ذاك إذا رفع منه أحد شيئاً كان مشكوكاً فيه؛ والشك الآخر يكون في أهل الشعب عند ما حكة بعضهم بعضاً: كيف ينبغي أن يتول القائل مقدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام في المقاييس يوجب الفحص <sup>(٣)</sup> جداً. والقصاص في المؤلف من الكلام هو الذى يكون من الذى يظن كثيراً أن المحمود منهما يرفع —

[ ٣٧٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

التي هى أحد فهى إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتى يظن من قبل الأكثر التى ترى؛ وذلك أنه إذ الكلمة هى واحدة وتغير وتوضع المقدمة <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

(١) تحتها: فكان. (٢) ف: من. (٣) الزيادة بالأحرف فوق الكلمة التالية.

(٤) فوقهما: مشهورة. (٥) ف: التناقض.

١٨٣ تكون موجودات لها على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المؤلفه . ويجب أن  
يرفع من اللواتى ترين<sup>(١)</sup> على هذا المثال بعينه التى هى مشهورة ومن قبل هذا  
يضطر أن يشكك . فاما التى هى أحد فهمى التى تصير النتيجة فى السؤالات  
من المساوية . — وأما الثانية فالتى من جميع اللواتى يشبهن . وذلك أن هذا  
يصير أن يتشكك على مثال واحد أن أيا من السؤالات يرفع . وذلك أن  
هذا صعب . وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم . وأما من هؤلاء المراثيات  
فأما الأحد فلتى ليست معلومة من وقته : أولف أم لا ؟ وبالحل من الكذب<sup>(٢)</sup>  
هو أم من القسمه ؟ وأما الثانية من هؤلاء الأخر فالتى هى معلومة : هل من  
القسمه هى أم من الرفع ؟ وليست مبصرة أن يتوسط أى السؤالات يوجد  
أن<sup>(٣)</sup> يحل بالرفع أو بالقسمه . لكن أيا هذا من النتيجة أو من شيء من  
السؤالات هو .

١٤ فإنه موجودا حيناً الكلمة التى ألفت : فإن كانت الموجودات عن  
المشهورات أو الكاذبات كثيرة ، ويوجد حيناً لا يستحق أن يستهان بها .  
وذلك أنه إذا كان ناقضا شيئاً من هذه السؤالات اللواتى كهذه نحو الذى  
للكلمة وللذى هو موجود للكلمه ، إذ لم يرد فياخذ هذا ولم يؤلف ،  
فالقياس خطأ . وأما إذا كان من هؤلاء اللواتى من خارج ، فليس يسهل  
أن يستهان به ، لكن الكلمة لينة ، وأما الذى سأل فلم يسأل جيداً .

(١) ف : المشهورات . (٢) ف : النقض . (٣) ص : أن .  
(٤) ف : ينقض .

٢٠. وموجود بمنزلة ما أن يحل موجودا ما حيناً فنحو الكلمة ؛ وأما حيناً<sup>(١)</sup> فنحو الذى يسأل ونحو السؤال ، وأما حيناً قولاً نحو آخر من هؤلاء . وعلى هذا المثال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضوع ونحو الذى يجب ونحو الزمان أيضاً متى كان زمان كثيراً أن يتكلم نحو الحل<sup>(٢)</sup> .

### ٣٤

#### < خاتمة عامة >

٢٥. فاما من كم ومن أى تكون الضلالات لهؤلاء الذين يتكلمون، وكيف يبين الذى يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضاً ؛ وأيضاً أن من ماذا يعرض السؤلوقسموس<sup>(٥)</sup> وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال ؛ وأيضاً :  
٢٠. نحو ماذا ينفع جميع هذه الكلمات التى كهده<sup>(٧)</sup> ، وعلى الإطلاق فى كل جواب<sup>(٨)</sup> ، وأن كيف يحل<sup>(٩)</sup> الكلمات والسؤلوقسموسات<sup>(١٠)</sup> - فقد قيل فى هؤلاء كلهم .  
٢٤. ومنذ الآن نقول شيئاً يسيراً فيه الغرض الذى من الابتداء إذ نذكر ونضع لهؤلاء اللواتى قيلت انقضاء .

فإنا كذا نشتهى أن نجد قوة ما قياسية فى الذى قدم فأعطى --- .

- |  |                   |
|--|-------------------|
| (١) ف : ينقض .   | (٢) ف : التضر .   |
| (٣) وذلك فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ . | (٥) فى الفصل ١٤ . |
| (٦) فى الفصل ١٥ .  | (٧) فى الفصل ١٦ . |
| (٨) فى الفصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .                                     | (٩) ف : ينقض .    |
| (١٠) الفصل ١٩ وما يتلوه .  |                   |

## نقل عيسى بن زرعة

الأكثر من الأمور المظنونة، لأنه إنما يرفع على الأكثر الرأى المشهور؛  
 وذلك أن القول الواحد إذا تغير وَضْعُ المقدمة فيه كانت جميع التاليفات ٢١٨٣  
 الكاثئة عنه على مثال واحد، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأفاويل  
 المشهورة بأفاويل مثلها مشهورة. ولهذه العلة نُضْطَرُّ إلى التشكيك. فأما  
 الأفاويل الحادثة جدًا فهي التي تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية. — والثاني  
 هو الذى ينتج من جميع الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن هذه تجعل تشكيكًا على ٥  
 مثال واحد في أمر السؤالين، وأيهما نرفع؛ وذلك أن هذا صعب، لأنه ليس  
 يعلم أيما منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة. —  
 والثاني من تلك الأتخرف هو الذى قد علم أنه يكون من القسمة أو من الرفع،<sup>(١)</sup> ١٠  
 إلا أنه ليس يظهر من أى السؤالات يكون النقض: أبالرفع يكون،  
 أم بالقسمة؟ بل النظر في أن من أى هذين يكون هذا: هل هو من الجمع،  
 أو من بعض المسائل؟

(٢)

وربما كان القول الذى لم يؤلف ركيكا إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة  
 من الشهرة جدا، أو كاذبة؛ وربما كان لا يستحق أن يستهان به. فإذا  
 كان القول عادما لشيء من أمثال هذه المسائل نحو أى شيء كان القول، ١٥  
 ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف، فإن القياس يكون ركيكا. وإذا

(١) ف: القضى.

(٢) ص: الذى ألف، والتصحيح فوقها. — لم يؤلف: أى لم ينتج.

كان من الأشياء التي من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقاً ، فإن الذي سأل لم يسأل حسناً .<sup>(١)</sup>

- ٢٠ وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحياناً فمصرف إلى القول ، وأحياناً مصرفاً إلى المسائل وإلى السؤال . وليس يكون في وقت من الأوقات مصرفاً إلى غير هذه ، وكذلك إذا سألنا ، فإذا أن يسأل وأن يُؤلف يكون بحسب الموضوع وبحسب المحجب وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذي يتكلم فيه في النقض زماناً طويلاً .<sup>(٢)</sup>
- ٢٥

### ٣٤

#### < خاتمة عامة >

- فأما كم وأى الأشياء هي التي تكون منها ضلالات المتكلمين ، وكيف يعمل في إظهار [ ١٣٧٨ ] كذب الكاذب الذي يأتي في قوله بالعجائب ، ومماذا يعرض السولو قسموس ، وكيف يسأل ، وكيف ترتيب المسائل ، ونحو ماذا ينتفع أيضاً بهذه الأفاويل كلها التي تجرى هذا المجرى ، وفي كل جواب على الإطلاق ، وكيف ينقض الأفاويل والسولو قسموس : فقد تكلمنا في جميع هذه الأشياء . فلتكلم الآن بإيجاز في الغرض الذي إياه قصدنا من أول الأمر على جهة الإذكار . ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه .
- ٣٠

وقد كنا نود أن نحصل لنا قوة قياسية —

٣٥

(١) ف : جيداً . (٢) ص : زمان طويل . (٣) في الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) في الفصل ١٢ . (٥) في الفصل ١٤ . (٦) في فصل ١٥ . (٧) في فصل ١٦ . (٨) في فصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . (٩) في فصل ١٩ وما يتلوه .

## نقل قديم

ويوضع ، لأن هذا القول ، وإن كان قولاً واحداً ، إذا بقيت مناقضة ١١٨٣

مقدمته ، كان تأليفه واحداً ، ومن أجل ذلك تجب المسئلة والخيرة فيه بالاضطرار . فهذا القول خاصةً وما كان مثله مضاعف وهو الذى يجعل النتيجة

مساوية للسائل . — والقول الذى فى مرتبة ثانية من الصعوبة هو الذى

يجعل النتيجة من الكل شبيهة به ؛ فإن هذا القول أيضاً يلجئنا إلى أن نسأل

فى أى المقدمتين يبطل . وذلك عسيرٌ صعب : لأن إبطال أحدهما واجب ،

فأما أيهما يبطل ، فليس بمعروف . — فأما الصعب من كلام أهل الشغب

ألا يكون استبان نصف أو كل ما ألف منه المقياس أو لم يؤلف ؛ وإن كان

تأليفاً : <sup>(١)</sup> أمين كذيب تأليفه ، أم من قسمته ؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك ،

أو من أجل المقدمات ؟ .

وربما كان القول الذى فيه تأليف جاهلاً أهلاً أن يحتقر إذا كانت

مقدماته إما كاذبة وإما غير محمودة ؛ وربما لم يستأهل التهاون ، لأنه إذا

كان ينقض شئ من المسائل التى كهذه إما عند سامع القول ، وإما من

قائله ، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفه ، فذلك المقياس جاهل . وإذا كان <sup>(٢)</sup>

ذلك لا بضد القول ، بل من الذى خارج من القول ، فليس القول بأهل

أن يحتقر ، لأن القول مذهب <sup>(٣)</sup> لئى ، والسائل قد سأل ولم يجد . فكما أنه

(١) ص : تأليف . (٢) ف : أظنه : مجهول — صح .

(٣) أى أن هذه الحجة مقبولة .

يجوز لنا مرة أن ننقض عند القول ومرة عند المسائل أو المسئلة؛ وربما لم يجوز ذلك ولا عند واحد منهما، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلف بقدر وضع الكلام والمجيب فيه، وبقدر الزمان، إذا أمكننا النقض فيه . ٢٥

### ٣٤

#### < خاتمة عامة >

هذا ما قلنا في أنواع المضلات، وكَم من جهة يكون ذلك في أهل الكلام، وكيف يرى القائل به كاذباً ويأجبه إلى أن يصير إلى غير محمود من القول، ومن غلب أي الأشياء يعرض الاستعجام، وكيف يجب أن يُجعل السؤال، وما مراتب المسائل، ولماذا ينتفع بمثل هذا الكلام؛ وفي الجملة، كيف كل جواب، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجام . ٣٠  
فإذ قد فرغنا من ذلك كله وذكرنا ما كان من وعدنا في أول الكتاب، فلنقل في ذلك شيئاً يسيراً، ثم لنختم الكتاب . ٣٥

فقد كنا مشاقين إلى أن نجد قوة مؤلفة للكلام —

[ ٣٧٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

من هؤلاء اللواتي هن مشهورات أكثر . وهذا هو عمل الجدل بذاته والمحنة . ومن قبل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها ١٨٣ ب

(١) ف : من . (٢) ص : كاذب .

(٣) ف : أي صناعة الجدل .



- أخذ التجربة على طريق الجدل فقط، لكن وكالذى يعلم من قبل هذا ليس يضع التى قيلت فقط عمل النجاة<sup>(١)</sup>، أى أن يمكنها أن تحد كلمة، لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ فى اتفاق الاسم الموضوع كالتى تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر . وقد قلنا علة هذا من قبل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجب ؛ وذلك أنه كان يُقرأ أنه لا يعلم . وقد عترف فى هؤلاء المتقدمات أن نحكم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر فى هذه، وأيضا أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات ، وفى الجواب، وتُقوض هذه القياسات . وعُرف أيضا بسبب هؤلاء الأحرار اللواتى هنّ لصناعة الكلم بعينها . ومع هؤلاء أن من قبل أنا عملنا سوء قياس بمنزلة ما قلنا أولا<sup>(٢)</sup>.
- فأما أنه موجود لهؤلاء اللواتى تقدّمتنا فأسهبنها انقضاء كافٍ — فهو ظاهر . ويجب علينا ألا نذهل عن التى عرضت لهذه النجاة ؛ وذلك أن من جميع اللواتى يوجدن إما هؤلاء اللواتى يوجدن كما فى الابتداء فمن عادت هنّ أن يأخذن أولا امتدادا يسيرا وهو نافع أكثر من التربية التى بأخرة التى من هؤلاء ؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال ؛ ولهذا هو صعب أكثر. وذلك أنه بحسب<sup>(٣)</sup> ما هو أعظم فى القوة فكذلك هو أصغر فى العظم ، يرى أنه أصعب . وإذا وجد هذا فهو سهل أن يزيد وينبى الباقى الذى يعرض على الأكثر للكلمات الخطية أيضا، أو عند جميع الصناعات الأخر.

(١) ف : الحنة . (٢) النجاة == الصناعة = pratique, étude .  
(٣) راجع ص ١٨٣ س ٢٧ . (٤) ف : يبلغ .

- وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادئ أتوا بشيء صغير على طريق الإتمام .  
 ٣٠ وأما الذين يفلحون الآن إذ قبلوا من كثيرين أى من السديد أولاً فأولاً  
 إذ قدموا فاتوا أتموا هكذا إما طسياس<sup>(٣)</sup> وإما ثاؤدوروس > ثم تراسوماغوس  
 بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدوروس < : فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا  
 بأجزاء كثيرة . ومن قبل هذا ليس هو عجباً أن يكون موجوداً للكثرة  
 صناعة . — وأما لهذه التجارة فليس . أما ذاك فكان موجوداً ؛ وأما ذاك  
 فلم يكن موجوداً وزيدٌ وقُعلٌ ، لكن ولا شيء كان موجوداً على التمام . وذلك  
 ٣٥ أن من هؤلاء أيضاً الذين كانوا يتعاطون ، نحو الكلمات المرائية ، كان لهم  
 تاديبٌ ما شبيهٌ بنجاسة غورغيوس<sup>(٤)</sup> .

### نقل عيسى بن زرعة

- بسبب ما تقدم وصفنا له من الأشياء المشهورة جداً . وهذا هو من  
 فعل الرجل الجدلى خاصة والامتحانية . ولأنه قد ينضاف إلى ما يستعد  
 ١٨٣ ب مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما ، الصناعة السوفسطائية من قبل  
 أن الممكن عندها ليس إنما هو الامتحان الجدلى فقط ، بل كما يفعل العالم .  
 فلذلك لم يقتصر على أن يجعل فعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط ، وهو ما لها  
 من إمكان أخذ القول ، بل وعلى أننا إذا تخيرناه حفظنا الموضوع باشتراك  
 ٥ الاسم ، كما يفعل في الأشياء المشهورة جداً . وقد قلنا ما العلة في ذلك .

(١) ف : قليل . (٢) ف : ينجمون . (٣) طسياس = Tisias ، تراسوماغوس =

Thrasymachus ، ثاؤدوروس = Theodorus . (٤) = Gorgias .

ولهذا السبب كان سقراط يسأل كل أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن . وقد علم مما ذكرناه فيما تقدم ما غايات هذه الصناعة ، وكما شيء تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لنا بها الفزارة في هذه الأشياء . وذكرنا مع ذلك أيضا كيف نسأل ، وكيف نرتب سائر المسائل ، وكذلك تكلمنا في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات . وقد يعلم مما ذكرناه سائر الأشياء الأخر الموجودة للصناعة الكلامية نفسها ، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى <sup>(١)</sup> .

فقد ظهر أنا بلغنا فيما قصدنا من أول الأمر إلى غاية يكتفى بها . وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصناعات الموجودة . وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدم أولا أولا ، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها . فأما الصناعات التي هي في ابتداء وجودها فن شأنها أولا أن تكون حرجة <sup>(٢)</sup> . وهذا الابتداء أنفع كثيراً من التريد الذي يحصل لها بأخرة من هؤلاء . ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جدا ، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوة فبذلك النحو يكون مقداره أصغر <sup>(٣)</sup> [ ١٣٧٩ ] ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيرا جدا . فإذا وجد هذا فإن <sup>(٤)</sup>

(١) راجع ص ١٨٣ س ٢٧ (٢) ش : ثاويلا : والزيادة اليسيرة في أول الأمر قد جرت العادة بأن يقال لها بأنها أشد منفعة وأكثر من الزيادة الأخيرة . (٣) ف . أقل . (٤) ص : عسير .

التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلاً . ومثل هذا أيضاً عرض للأقاويل الخطئية ولجميع الصنائع الأخرى على أكثر الأمر . وذلك أن تلك لما وجدت مبادؤها إنما احتاجوا أن يأتوا لتكليفها بشيء يسير . وهذه التي قد ظهر فيها في هذا الوقت النجاح <sup>(١)</sup> إنما حصل ذلك لها عمن يتداولها أولاً وأولاً ، بأنه أتوا أولاً فيها باليسير ، ثم زيدوها : أما بعد القدماء فطيسياس <sup>(٢)</sup> ، وبعد طيسياس <sup>(٣)</sup> تراسوماخوس ، وبعد هذا ذؤودوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون . ولهذا الصلة ليس من العجب أن يكون ما في هذه الصناعة بهذه الكثرة . فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً وبعضها غير موجود ، وإنما أضيف إليها الآن ، لكن لم يكن منها شيء موجوداً ألبتة . فإن من انصرفت عنايته إلى الأقاويل <sup>(٤)</sup> المراتية من حصل له شيء من التأذب شبيه بالصناعة التي عملها جورجيس .

### نقل قديم

من أجل الذي يضع مقدماته من الموجود كمن الظنون ، لأن هذا فعل الديالكتيقيين وهم المجادلون — أى بالبلاغة — وكذلك فعل الزايرين للكلام المحتجين له . فلما كانت المسئلة <sup>(٥)</sup> على من قال بهذا القول لمكان محاورة السوفسطائيين إياه أن استطاعته ليست في أن يأخذ محنة الكلام بالبلاغة فقط ، بل حاله فيها كحال من يعلمه . ومن أجل ذلك قلنا إن ليس القول

(١) ف : الفلاح . (٢) ص : فطيسياس . (٣) ص : طيسياس .  
(٤) ص : موجود . (٥) ص : شيئاً . (٦) ش : السنة .

وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه ، لكن فعلها ، كيفما كان  
الجواب ، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون .  
وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلّة ذلك ، وأن سقراطيس لذلك كان يسأل  
الجميع ولم يكن يجيب ، وذلك أنه كان مُقِرّاً بأنه لا يعلم . وقد قيل أولاً من  
أى الأشياء يكون هذا ، ومن كم ، ومن أين نصير إلى حدته ، وكيف السؤال ،  
ومن أية مسألة وجوابها ، وبعض تأليف المقاييس ، ومن سائر ما كان لهذه  
الصناعة من الكلام ، وأتينا مع ذلك أيضاً على جميع المضلات ، فقد صرنا  
إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا .

ويجب ألا يذهب علينا ما عرض ، وذلك أن كل ما وجدته أحد من  
الكتب لا يعدو أن يكون إما موجوداً من آخرن قد عنا به فالفوا أجزاء  
من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيراً . وما كان من الأصل موجوداً ،  
وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه ، وذلك أكثر منفعة من التي قد  
زيد فيها أخيراً . والابتداء في كل شيء هو عظيم . ومن أجل ذلك صار  
عسيراً مستصعباً ، لأنه بقدر حاله في القوة وشدها بقدر ذلك صار صغيراً  
في قدره فاستصعب وجوده . ومتى ما وجد أحد الابتداء ، سهلت الزيادة فيه  
وتمام ما بقي منه . وقد يعرض هذا في كلام الخطباء ، وفي سائر الصناعات  
الآخر . فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا ، وأما الذين اتبعوا الآثار  
< فقد > سمعوا فأحسنوا ، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير ، فزادوا فيه جزءاً

بعد جزء فاتمده بذلك . فطيسيس أخذ من فعل هذا الفعل بعد من تقدمه ؛  
وبعد طيسيس ، تراسوماخوس ؛ وبعد تراسوماخوس ، ثيادروس ، وكثر القول<sup>(٢)</sup>  
أجزاء كثيرة . ومن أجل ذلك ليس بعجيب أن تكون للصناعة كمية كبيرة .

فأما صناعتنا هذه فلم يكن منها شيء موجوداً مستعدلاً ، ومنها شيء  
موجوداً لا مستعمل ، بل لم يكن منها شيء موجوداً<sup>(٣)</sup> ألبتة . فالذين يتأدبون<sup>(٤)</sup>  
بأن يضعوا أنفسهم للراء والمحك فأدبهم شبيه بصناعة جرجيس<sup>(٥)</sup> .

[ ٣٧٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات : أما هؤلاء فالخطيبات ، وأما هؤلاء  
فالمجوبات ؛ ظنوا أنهم يفعلون كثيراً على الكلمات . ومن قبل أن التعلم  
لهؤلاء الذين يتعلمون منهم كان على طريق السرعة ولم يكن صناعياً — ،  
وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتى من الصناعة — ظنوا  
أنهم يؤدبون ما إن إنساناً أن يقول إنه يسلم علماً في أن لا يالموا شيئاً<sup>(٦)</sup>  
في الأرجل إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود ، ولا من أين يمكننا أن ينجز هؤلاء  
اللواتى كهؤلاء تُعطى أجناس خفاف كثيرة مخططة ومتصلة ، وذلك أن هذا :  
أما على الاستعمال فيقع ، وأما صناعة فلم يعلم . — ومن قبل أن هؤلاء اللواتى  
للخطباء قد كنّ موجودات ، لكن إذ يقلن كثيرات قبل لم يكن موجوداً لنا

(١) ص : فطيسيس . (٢) ص : كثير . (٣) ص : موجود .

(٤) ص : يتأدبوا . (٥) ف بالأحر : نصبوا . (٦) ص : يالمون .

في أن يعمل قياسا ولا شيء ألبتة قبل ، بل إذ ظلمنا نتعب <sup>(٢)</sup> ، وكددنا زمانا كبيرا . وإن رأينا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتي هكذا هؤلاء كن مبدءا موجودا للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجارات الأخر هؤلاء اللواتي <sup>(٣)</sup> ممين عن التسليم .

فليكن عمل جميعكم ، أيها السامعون : أما هؤلاء الناقضات من الصناعة فلا اعتقاد ؛ وأما هؤلاء اللواتي قيلت فإن لها إنعاما كبيرا .

[[ تم كتاب أرسطوطالس " في تبكيث السوفسطائيين " ،

نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عديّ — رفع الله درجته ،

والحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل

طبقتة — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية .

وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نسخت منها هذه

النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عديّ

التي بخطه ]]

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأفاويل الخطيبة إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة . وكانوا

يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأفاويل ، ولأنهم كانوا يعملون

في التعاليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة ، وذلك أنهم لم يكونوا أخذوا

عنهم صناعة ؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهوا أنهم قد أكسبوا ثاديبا ما .  
 وكما أن قائلا لو قال : إني أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألم إن أتم  
 قطعتم الجلود ، لما كان قد أفادهم ولا أوجدكم السبيل التي يمكن بها تحصيل  
 أمثال هذه الأشياء ، بل كان قد أعطانا أجناسا كثيرة للخفاف مختلطة غير  
 مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان ، إلا أنه  
 لم يفيد صناعة . — ولأن أشياء خطيبة كثيرة قد كانت موجودة في سالف الدهر ؛  
 فأما في عمل القياس فلم يكن عندنا قديما فيه شيء ؛ إلا أنا بعد أن كددنا  
 في الطلب زمانا طويلا فإن كان قد يظهر لنا عند الفحص أن لهذه الصناعة  
 من الأمور التي تجري هذا المجرى في ابتداء أمرها ما يكتفي به وهو زائد على  
 على ما للصنائع الأخر التي إنما تزيد بتعاقب الناظرين فيها عليها .

فليتشاغل جميع من سمع قولي إلى الصفح عما وقع فيه تقصير من هذه  
 الصناعة ، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة .

[[ تم كتاب " سوفسطيكا " ، أى : التظاهر بالحكمة ،

لأرسطوطالس الفيلسوف ، نقل عيسى بن اسحق بن زُرعة —

من السرياني بنقل أنانس .

وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار ؛ وهي

منقولة من دستور الناقل ]]



[ ١٣٨٠ ] نقل قديم

لأن صناعة جرجيس<sup>(١)</sup> الأدب، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام  
المراء أو المحك<sup>(٢)</sup> . والذي كان يدعوهم إلى المراء أن أكثر ما كانوا يظنون أنهم  
يستعملون من الكلام هذين الضريين<sup>(٣)</sup> . لذلك كان يكون التعليم مريعا،  
إلا أنه لا منفعة فيه ؛ وذلك أنهم لم يكونوا يعلمون صناعة، لكن كانوا  
يؤذنون بإفادة شيء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علما لثلاث تحف الأقدام ثم  
لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مكتسبها ؛ ولكنه أضرب عن ذلك  
وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها . فالذي فعل هذا الفعل قد أفاد شيئا  
معينا على الحاجة، ولم يفد صناعة .

وقد قيل قديما في كلام الخطب كثيرا . فأما في السليجسموس وتأليف  
المقدمات فلم يكن لنا قديما شيء ، بل قد أقننا زمنا مجتهدين في طلب ذلك ،  
بل قد ظهر لكم فيما تجرثم أن ما وجدت له أولية من الصناعات كان  
أفضل من سائر الصناعات التي تمت وزادت بالتأنيخ .

فواجبٌ على جميع من حضر من السامعين أن يعذروا على ما لم يوجد  
من الصناعة ، وأن يشكرونا شكرا عظيما على الموجود منها .

[[ تم كتاب أرسطوطالس المسمى "سوفسطيقا" في التبصير

بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمي .

ولله على ذلك الحمد والمِنَّة .

قوئل به وصح ]]

(١) ص : جرجس — وهو = Gorgias . (٢) ف : الأدب في . (٣) محك  
(كنع) = لج ، فهو محك (ككتف) ومحاك ومحكان . (٤) إلى المراء : ف : في هذا .

[نسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبي الخير الحسن بن سوار  
رضى الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته :

نسختُ هذا النقل من نسخة خُيِّلَ إلى أنها بخط أبي نصر الفارابي ،  
كان النصف الأول منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مستقماً .

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه :

لما كان الناقل يحتاج — فى تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التى منها ينقل —  
إلى أن يكون متصوّراً له كتصوّر قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال  
اللغة التى منها ينقل ، والتى إليها ينقل ، وكان أنانس الراهب غير قَيِّمٍ بمعانى  
أرسطوطالس فيه — داخل نقله الخلل لا محالة .

ولما كان مَنْ نقلَ هذا الكتاب من السريانية بنقل أنانس — إلى  
العربية ، ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسير له — عولوا على أفهامهم  
فى إدراك معانيه : فَكُلُّ اجتهد فى إصابة الحق وإدراك الغرض الذى إياه  
قصده الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أنانس إلى العربية ؛

فلأنّا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحدٍ منهم ، كتبنا جميع النقول  
التى وقعت إلينا ، ليقع التأمل لكل واحدٍ منها ويستعان ببعضها على بعض  
فى إدراك المعنى .

وقد كان الناضل يحيى بن عدى فسّر هذا الكتاب تفسيراً رأيتُ منه  
الكثير وقدرته نحواً<sup>(١)</sup> من ثلثيه بالسريانية والعربية ، وأظن < أنه > تممه ،

ولم يوجد في كتبه بعد وفاته ، وتصرفت بي الظنون في أمره : فتارة أظن<sup>(٢)</sup> أنه أبطله لأنه لم يرتضه ، وتارة أظن أنه سُرق ، وهذا أقوى في نفسى . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقله [ ٣٨٠ ب ] اعتياص ما لأنه لم يشارف المعنى ، واتبع السرياني في النقل .

وقد وُجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسي له باليونانية ، تعجز من أوله كراسة<sup>١</sup> ، ولم يخرج منه إلا اليسير .  
واتصل بي أن أبا إسحق أبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني<sup>(٣)</sup> إلى العربي ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا النّسّ اليوناني المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني . ولم يقع إلى .

وقيل إن أبا بشر - رحمه الله - أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلا آخر ، ولم يقع إلى .

وكتبت هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتاب صورة أمره والسبب في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور ]

هنا تنتهى المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربى  
بالمكتبة الأهلية بباريس .

---

(١) ص : يرتضيه . (٢) أى يحيى بن عدى .

(٣) الظاهر من هذا أن المقصود بالكتاب هو كتاب سوطيقا لأرسطو ، وليس المقصود تفسير الإسكندر الأفروديسي ، بدليل قوله : ” هذا الكتاب “ ، ولم يقل ” هذا التفسير “ .

# ایساغوجی فرفور یوس

نقل أبي عثمان الدمشقي



< مدخل فرفور يوس الصورى ، تلميذ أفلوطين اللوقوبولى >

< <sup>(١)</sup> لما كان من الضرورى ، يا خرو ساؤريوس <sup>(٢)</sup> ، فى دراسة مذهب

أرسطوطاليس فى المقولات ، أن نعرف ما الجنس ، وما الفصل ، وما النوع ،

وما الخاصة ، وما العرض العام ، وكانت هذه المعرفة ضرورية أيضا

لتركيب الحدود ، وبالجملة لكل ما يتعلق بالقسمة والبرهان — والفائدة <sup>(٣)</sup>

فى معرفته عظيمة — ، لهذا كله سأقوم بعرض موجز ، مستعرضاً ، فى جمل

قليلة ، وبمثلة مدخل ، ما قاله القدماء من الفلاسفة ، متجنباً للباحث

العويصة ، بل لن أمس البسيطة منها إلا برفق . وأقول أولاً فيما يتعلق

بالأجناس والأنواع ، إننى لن أتعرض للبحث فيما إذا كانت حقائق قائمة

بذاتها ، أو مجرد إدراكات ذهنية ، وعلى فرض أنها حقائق ذاتية : هل هى

حسية أو غير حسية ، وفيما إذا كانت مفارقة أو لا تقوم إلا فى المحسوسات

(١) - المخطوط مبين أوله ، ولهذا أضفنا هذا القسم الناقص .

(٢) تلميذ فرفور يوس ، = Chrysaorios .

(٣) لأن الحد أو القول الشارح ὅρος ، ὁρισμός يتألف من الجنس والفصل ، دون

الأعراض . ومن هنا وجب تمييز الأسماء الحسية لمعرفة ما يؤخذ منها فى الحد .

ووفقا لها؛ فتلك مشكلة مستعصية<sup>(١)</sup>، تقتضى بحثا أوسع ومن نوع آخر<sup>(٢)</sup> تماما .  
 ١٥ وإنما أجتهد فى أن أبين لك ها هنا ما قاله الأوائل ، والمشاغيون منهم  
 بخاصة ، قولاً عقلياً عن هذه الأمور الأخيرة<sup>(٣)</sup> وعن تلك التى أودّ دراستها .

### < فى الجنس >

> ويشبه ألا يكون الجنس ولا النوع حدوداً بسيطة . فإن الجنس يقال  
 أولاً على<sup>(٤)</sup> [ ١١٤٧ ] جنس لجماعة قوم لهم نسبة<sup>(٥)</sup> بوجه من الوجوه إلى واحد<sup>(٦)</sup>  
 ٢٠ ول بعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقلىين من قبل نسبتهم  
 إلى واحد ، أعنى من هرقل ، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى  
 بعض من قبله قد يدعى جنساً بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر .

(١) هذه المشكلة سيكون لها طوال المصور الوسطى وما تلاها أهمية كبرى ، وهى المشكلة  
 التى ستعرف باسم مشكلة الكليات ، والتى انقسم القوم حيالها إلى فريقين : فريق الاسمين الذين  
 يرون أن التصورات ليست إلا « أسماء » voces وعلى رأسهم روسلان Roscelin  
 (سنة ١٠٥٠ — سنة ١١٢٠ تقريباً) ؛ وفريق الواقعيين الذين يرون أن الكليات « أشياء »  
 res ذات وجود ذاتى مستقل عن الوجود ذهنى . — راجع فى هذا : جيلسون : « الفلسفة  
 فى العصر الوسيط » (باريس سنة ١٩٤٤ ، ص ١٤٢ — ١٤٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ الخ) .  
 (٢) إذ هو بحث فيما بعد الطبيعة .

(٣) أى منطقياً ، فى مقابل البحث اللاهوتى وهو نوع البحث عند أفلاطون .

(٤) أى الأجناس والأنواع ، فى مقابل الفصل والخاصة والعرض العام .

(٥) هنا نهاية القص فى أول الفصل .

(٦) ش : أى على أى وجه كان .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » لمبدأ كون كل واحد واحد:

- ٢ إما من الوالد، أو من الموضع الذى يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة نقول إن جنس أورسطس<sup>(١)</sup> من طنطالس، وأولس من إيرقلس<sup>(٢)</sup>. ونقول أيضا إن جنس أفلاطن أثينى، وجنس فندارس ثيبائى، وذلك أن البلد مبدأ ما لكون كل واحد كالأب. — ويشبه أن يكون هذا المعنى أبين، وذلك<sup>(٥)</sup> < أن > الهرقليين هم المتناسلون فى جنسهم من هرقل، والققروفيديون هم الذين من ققروفس وقرباتهم. وسمى أولا جنسا. بدأ كون كل واحد، وبعد ذلك<sup>(٦)</sup>

(١) ش : أورسطس بن أغاممن بن أطراوس ( فى المخطوط : أطراوس — وهو تحريف ) بن فولوبوس بن طنطالس . فهذا إذن إنما هو مثال على البعيد . — أورسطس = Oreste ؛ طنطالس = Tantalus ؛ أولس = Hyllus ؛ إيرقلس = Heracles .

(٢) ش : هذا مثال على القريب ، لأن إيرقلس هو أب أولس ، وجده فهو أولس .  
(٣) ص : طنطارس .

(٤) ش : الحسن : قد أغض فرفور يوس قوله هذا ، فإنه قد يحتمل أن نصرف قوله : « ويشبه أن يكون هذا المعنى أبين » إلى أنه أراد أى صنف فرض من أصناف الجنس المقدم ذكرها المعلم عليها بالمقتضيات . وقد بينا ذلك فى تفسيرنا لهذا الكتاب .

(٥) ش : قوله : « وذلك » — لم أجدها فى بعض النقول السريانية ، بل وجدت مكانها ما يقوم مقام « الواو » ، وهو هكذا : والهرقليون هم المتناسلون ... .

(٦) ققروفس = Cecrops ، وقد نشأ فى مدينة سايس ( صا الحجر ) فى مصر ، واستعمر مقاطعة فى أتيكا حوالى سنة ١٥٥٦ ق . م ، وحكم فيها من هذا الانقسام سعى باسم ققروفا ، Cecropia وأقام النظم والقوانين ، وأدخل بين أهله عبادات المصريين ، وعلمهم زراعة الزيتون ، وكان أول من أقام مذبحا لزيوس فى بلاد اليونان وقدم له القرابين ، وتوفى بعد أن حكم خمسين عاما . راجع بوزنياس ١ : ف ٥ ؛ استرابون ٩ : ٩ ؛ يوستينوس ٣ : ف ١ ؛ هيرودوتس :



جماعة القوم الذين من مبدأ واحد بمنزلة هرقل ؛ فلنا إذا فصلناها وفرقناها من سائر الجماعات الأخرى سمينا جماعتهم جنس الهرقليين .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » للذى يُرتَّب تحته النوع <sup>(١)</sup> .  
وخلق أن يكون إنما سمي جنسا لمشابهته هذين الموصوفين ، لأن هذا الجنس هو مبدأ ما للأأنواع التى تحته ، ويظن به أنه يحوى كل الكثرة التى تحته .

فإذا كان الجنس يقال على ثلاثة أنحاء ، فقول الفلاسفة إنما هو فى الثالث منها ، وهو الذى رسموه بأن قالوا : « الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو » — مثال ذلك : « الحى » لأن الأشياء التى تتحلل :

(١) ش : الحسن : أى يوشك أن يكون هذا الجنس المنطقى إنما سمي جنسا لمشابهته هذين الجنسَيْن الموصوفين ، أعنى القبلى ، والذى من مبدأ الكون ، فلا أنه مشابه لهما ، وكان هذان مشكورين (كذا ! ولعل صوابها : مشهورين) عند الجمهور بأنهما جنسان ، فأسمى المنطقيون هذا الجنس الذى كلاهما فيه جنسا ، لأن الأسماء للعلمانى ينبغى أن تُتورد بحسب ما يفهمه الجمهور ، ما أمكن ذلك ووجد القائل إليه طريقا .

وإنما قال : « خلق » وأورد ذلك على طريق التشكك لئلا يقول له قائل : « إن كنت يافرقور يوس إنما أعطيت العلة فى تسمية المنطقيين المرتب تحته النوع جنسا لمشابهة هذين الجنسَيْن ، فإنه قد ينبغى ألا يسمى جنسا لمخالفته أيضا هذين الجنسَيْن . وذلك أنه قد يشابههما من جهة ، ويخالفهما من جهة . فإن كان يستحق عندك أن يسمى جنسا لمشابهته هذين ، فلا استحق ألا يسمى جنسا لمخالفته هذين ؟ » — أى ولعل أن يكون إنما استعير الاسم له للمشابهة التى بينه وبين هذين وإينهما على الخلاف الذى بينه وبينهما .

(٢) فوقها : أى يلحق .

منها ما يقال على واحد فقط [ ١٤٧ ب ] كالأشخاص — بمنزلة سقراط « ، وهذا الشخص ، وهذا الشيء ؛ — ومنها ما يقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخصائص والأعراض التي تعرض على جهة العموم ، لا التي تعرض لشيء على جهة الخصوص . فالجنس : كالحى ؛ والنوع : كالإنسان ، والفصل : كالناطق ، والخاصة : كالضحاك ، والعرض : كالأبيض والأسود والقيام<sup>(١)</sup> والجلوس .

فالأجناس تخالف الأشياء التي تحمل على شيء واحد فقط مما يوصف به من أنها تحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التي تقال على كثيرين بأشياء ، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأن الأنواع<sup>(٢)</sup> ، وإن كانت تحمل على كثيرين ، فإنها ليست تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع ، بل كثيرين مختلفين بالعدد . فإن الإنسان ، إذ هو نوع ، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا مختلفان بالنوع لكن بالعدد . فأما الحى ، إذ هو جنس ، قد يحمل على الإنسان والفرس والثور الذين بعضهم يخالف بعضها وبالنوع لا بالعدد فقط .

فأما الخاصة فقد يخالفها الجنس ، من قبل أن الخاصة إنما تحمل على نوع واحد ، وهو النوع الذى هى له خاصة ، وعلى الأشخاص التى تحت ذلك النوع — كالضحاك ، فإنه يحمل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس . فأما الجنس فليس إنما يحمل على نوع واحد ، لكن على أنواع كثيرة مختلفة .

(١) ش : فى القول المربانية : الجالس والقائم . وفى القول السريانية القديمة : أن يجلس وأن يقوم . (٢) ش : الخلاف بين الجنس وما يحمل على واحد . (٣) ش : الخلاف بين الجنس وبين الأنواع . (٤) ش : الخلاف بين الخاصة والجنس .

وقد يخالف أيضا الجنسُ الفصولَ والأعراضَ العاقية، من قبَل أن  
 الفصول والأعراض التي تعرض على جهة العموم، وإن كانت تحمل على  
 كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست تحمل "من طريق ما هو" إذا  
 سئلنا عن ذلك الشيء الذي تحمل عليه هذه، بل إنما تحمل "من طريق أى شيء  
 هو" — وذلك أنا إذا سئلنا عن الإنسان : [ ١٤٩ ] أى حيوان هو؟ —  
 قلنا : ناطق؛ وإذا سئلنا عن الغراب : أى حيوان هو؟ — قلنا : أسود؛  
 والناطق فصل، والأسود عرض . — فأما إذا سئلنا عن الإنسان : ما هو؟ —

١٠

(١) ش : اختلاف بين الجنس والفصول والأعراض العامة .

(٢) ش : الحسن : جملة ما أورده فرفور يوس في أمر الجنس المنطقى هو هذا : قال إنه  
 المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . والرسم هو المأخوذ من شيء . يقوم مقام  
 الجنس ومن خواص وأعراض ذلك الشيء . فالذى يقوم في هذا الرسم مقام الجنس هو قولنا :  
 "المحمول" — فإن المحمول منه ما هو جنس ، ومنه ما ليس بجنس . وباقى ما أورده فصول  
 تفصله من الألفاظ التي تدل على الأشخاص ، فإنها لا تحمل على كثيرين ، بل على واحد فقط ،  
 وقولنا : "مختلفين بالنوع" فصله من النوع والخاصة ، فإن النوع لا يحمل على نوع ، والخاصة  
 لا تحمل على مختلفين بالنوع ، لأنها إنما تحمل على نوع واحد . وإن كان وجد أنواع ( ص :  
 أنواعا ) تحمل على أنواع ، لكن ليس ذلك بما هي أنواع ، بل بما هي أجناس . وقولنا : "من  
 طريق ما هو" يفصله من الفصل والعرض ومن الخاصة أيضا ، لأن ليس واحد منها يحمل بما هو ،  
 بل من طريق أى شيء ، وإن كانت لا تتفق في هذا المعنى ، أعنى في حملها من طريق أى  
 شيء . — فهذا جملة ما قاله فرفور يوس في أمر الجنس . ا هـ .

(٣) هنا وقع خلط في ترتيب أوراق المخطوط .

(٤) ش : ينبغي أن يؤخذ من حيث هو مميز مفرق ، لا من حيث هو جزء من الحدة ، فإنه

على هذه الجملة يحمل بما هو .

- أجبنا بأنه : حيوان ، لأن جنس الإنسان قد كان الحيوان . فيصير قولنا  
 ١٥ في الجنس إنه "محمول على كثيرين" يفصله من الأشياء التي تحمل على شيء  
 واحد، وهي التي لا تنجز<sup>(١)</sup> . وقولنا : "محمولين بالنوع" يفرق بينه وبين  
 ما يحمل كحمل الأنواع والخواص . وقولنا إنه يحمل "من طريق ما هو"  
 يفصله من الفصول ومن الأعراض العامة التي ليست تحمل "من طريق  
 ما هو"، لكن "من طريق أى شيء هو" أو "كيف حاله"، فليس  
 ٢٠ يحوى إذن الرسم الموصوف لما يقوم في البهيم من الجنس زيادة ولا نقصانا .

### القول في النوع

فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد، بمنزلة ما قيل<sup>(٢)</sup> :

٤

"أما أولاً فصورته مستحقة للثلاث<sup>(٣)</sup> ."

وقد يقال نوع أيضا للرتب تحت الجنس الذي وصفنا ، كما قد اعتدنا  
 أن نقول إن الإنسان نوع للحي ، إذ الحيّ جنس ؛ ونقول إن الأبيض نوع  
 للون، والمثلث نوع للشكل .

- ولأننا لما وصفنا الجنس ذكرنا النوع بقولنا : المحمول على كثيرين  
 مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، وكما نقول في النوع إنه المرتب تحت

(١) فوقها : يحمل بما هو . (٢) ش : هذا قاله بعض الشعراء في أغابهن لما رآه ؛

ويقال إنه أودساوس ، ويقال إنه أوريفيدس . (٣) فوقها : أى نوعه .

الجنس الذى وصفنا — فينبغى أن يعلم أن الجنس، لأنه جنس لنوع،  
والنوع، لأنه نوع لجنس، كل واحد منهما للآخر، وجب أن نستعملهما  
جميعا فى قولى كليهما <sup>(١)</sup>. فهم يصفون النوع على هذا الوجه : النوع هو  
المرتب تحت الجنس ، والذى جنسه يحل عليه من طريق ما هو . وقد  
يصفونه [ ١٤٩ ب ] أيضا على هذه الجهة : النوع هو المحمول على كثيرين  
مختلفين بالعدد من طريق ما هو — ولكن هذه إنما هى لنوع الأنواع  
ولما هو نوع فقط ، فأما الصفتان الأخريان فهما ولما ليس بنوع أنواع .

١٠

وقد يتبين ما نحن واصفوه على هذا النحو : نقول : إن فى كل واحدة  
من المقولات أشياء هى أجناس أجناس ، وأشياء <sup>(٢)</sup> هى أنواع أنواع ، وفيما بين  
أجناس الأجناس وأنواع الأنواع أشياء أخر .

١٥

وجنس الأجناس هو الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ونوع الأنواع  
هو الذى ليس دونه نوع آخر يوضع تحته . وفيما بين جنس الأجناس ونوع  
الأنواع أشياء هى بأعيانها أجناس وأنواع ، إلا أنها كذلك إذا قيسست إلى  
أشياء مختلفة .

٢٠

وينبغى أن نوضح ما نحن ذا كروه فى مقولة واحدة فنقول : إن الجوهر  
هو أيضا جنس ، وتحتة : الجسم ، وتحت الجسم : الجسم المتنفس ، وتحت  
الجسم المتنفس : الحى ، وتحت الحى : الحى الناطق ، وتحت هذا : الإنسان ،

(١) فوقها : أى المشائين .

(٢) ش : نقل قديم : شئ . شئ . هو جنس أجناس .

- وتحت الإنسان : سقراط وفلاطن والجزئيون من الناس . ولكن الجوهر
- ٢٥ من هذه الأشياء هو جنس الأجناس ، والإنسان هو نوع الأنواع . فأما الجسم فنوع للجوهر ، وجنس للجسم المنتفس ، والجنس المنتفس نوع للجسم وجنس للحي ؛ والحي أيضا نوع للجسم المنتفس وجنس للحي - الناطق ، والحي الناطق نوع للحي وجنس للإنسان ، والإنسان نوع للحي - الناطق وليس هو جنسا للجزئيين من الناس ، لكنه نوع فقط . وكل ما كان قريبا من الأشخاص فهو نوع فقط وليس بجنس .

٥

فكما أن الجوهر هو جنس الأجناس ، لأنه في أعلى منزلة ، إذ ليس قبله شيء - كذلك الإنسان ، فإنه نوع فقط والنوع الأخير ونوع الأنواع كما قلنا ، إذ هو نوع ليس دونه نوع [ ١١٥٠ ] ولا شيء من الأشياء التي يتبأ فيها أن تنقسم إلى أنواع ، بل إنما دونه الأشخاص ، فإن سقراط وألفيديداس وفلاطن أشخاص .

فأما المتوسطة فإنها لما قبلها أنواع ، ولما بعدها أجناس ، فلذلك صار لها نسبتان : النسبة إلى ما قبلها التي بحسبها يقال إنها أنواع لها ، والنسبة إلى ما بعدها التي بحسبها يقال لها إنها أجناس لها . فأما الطرفان

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أني وجدت هذا الموضع في المرباني بنقل أمانس ونقل حنين هكذا : ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس وجنس فقط ، والإنسان نوع الأنواع ونوع فقط .

١٠ فإنما لها نسبة واحدة ، وذلك : أن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه ، إذ هو أعلى الأجناس كلها ، وليس له نسبة إلى شيء قبله ، إذ كان في أعلى منزلة والمبدأ الأول .

ونوع الأنواع أيضا إنما له نسبة واحدة ، وهي النسبة التي له إلى ما فوقه ، وهي الأشياء التي هو نوعٌ لها . وأما النسبة التي له إلى مادونه فليست غير تلك ، إذ كان يقال له أيضا إنه نوع للأشخاص ، إلا أنه نوع للأشخاص من قبل أنه يحويها ، ونوع لما قبله من قبل أن الأشياء التي قبله تحويه .

فقد يحدون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوع . ويحدونه أيضا بأنه الذي ليس فوقه جنس يعلوه . ويحدون نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس . والذي هو نوع ، لا يتجاوز لنا قسمته إلى أنواع ، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو .

٦

والمتوسطات للطرفين يسمونها أجناسا بعضها تحت بعض ، ويعملون كل واحد منها نوعا وجنسا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة <sup>(١)</sup> . فأما التي ترتقي من قبل أنواع الأنواع إلى جنس الأجناس فيقال لها أنواع وأجناس ،

(١) ش : الحسن . لما أورد المثال على جنس الأجناس ونوع الأنواع والمتوسطة بينهما في مقولة الجواهر وأوضحه منه ، أخذ أن يورد المثال أيضا على ذلك من الأنساب . وهذا هو مثال مشهور عند اليونانيين : فقيم أغاممن مقام نوع الأنواع ، وزيوس مقام جنس الأجناس ، وباقي الآباء بين هذين مقام المتوسطة .

وأجناس بعضها تحت بعض <sup>(١)</sup>، بمنزلة أغاممن بن أطروس بن فيليس ابن طنطالس، وآخر ذلك ابن زيوس . ولكنهم [ ١٥٠ ب ] في النسب يرتقون إلى مبدأ واحد في أكثر الأمر، وهو زيوس مثلاً . فاما في الأجناس والأنواع فليس الأمر كذلك، لأن الموجود ليس هو جنسا واحدا عاما لجميعها ولا كلها متفقة في جنس واحد هو أعلى منها كما يقول أرسطوطالس ، ولكنا نهب أن الأجناس الأول على ما في كتاب ” المقولات ” عشرة ، وأنها

(١) ش : الحسن : قبائل اليونانيين ترتقى في النسب إلى ثلاثة أنفس : إلى زيوس ، وإلى فوسيدون ، وإلى أفلاطون ( فوقها : لا الفيلسوف ) : فآغممنوت يرتقى إلى زيوس في النسب ، وإيروسوس إلى فوسيدون ، ومدوس إلى أفلاطون . وهؤلاء الثلاثة — أعني زيوس وفوسيدون وأفلاطون — يرتقون إلى فرولس ، فإن أباهم هو أفرانوس ، وأفرانوس هو ابن زيوس القديم الذي إليه يشير أوميروس بقوله إنه أب للكل . فزيوس الثاني هو ابن أفرانوس وأخو فوسيدون وأفلاطون ، لأن هؤلاء إخوة ، أعني زيوس وفوسيدون وأفلاطون . فزيوس الثاني قسم مع إخوته التركة ، وأولد طنطالس ؛ وطنتالس أولد فيليس ؛ وفيليس أولد أطراوس ؛ وأطراوس أولد أغاممن ؛ وأغاممن أولد أرسطليس — وهو الأب القريب الذي يقوم مقام نوع الأنواع ، لأنه أولد طسامابوس ، وماغا فالتش ، لا كما يقول فرفور يوس في هذا الموضع أن الأب القريب هو وأغاممن . والدليل على ذلك قوله في صدر ” إيساغوجي “ ما تكلم في مبدأ الكون من الوالد البعيد قال : أرسطليس عن طنطالس . فهو إذن يرتقى أرسطليس هذا إلى طنطالس . وقد يجوز أن يكون وقع في النسخ غلط وسقط إسم أرسطليس منها . وأيضا فإن الأمثلة التي أوردها من الأنساب إن أخذت على أنه أوردها مساوية لما أورده من أنواع الجوهر ولم يورد أرسطليس فيها عجرت واحدا .

(٢) ش : إنما قال : ” في أكثر الأمر “ لأن بعض اليونانيين يرتقى في النسبة إلى أخيه الذي يقال إن سولن من نسله .

(٣) ش : أفلاطون يقول إن الموجود جنس للمقولات . وفرفور يوس أفلاطوني ، لذلك قال : نهب — أي : نفر ونسلم أن الأجناس الأول على ما في كتاب ” المقولات “ عشرة كما يقول أرسطوطالس ؛



بمنزلة عشرة مبادئ أول ، ومتى سماها إنسان موجودات ، فإنما يسميها  
باتفاق الاسم ، لا بالتواطؤ . وذلك أن الموجود ، لو كان جنسا واحدا  
عاما لجميعها ، لقد كانت تسمى كلها موجودات على طريق التواطؤ .  
فإذا كانت الأوائل عشرة ، فإن الاشتراك بينها إنما هو في الاسم فقط ؛  
لا في القول الذي بحسب الاسم : فأجناس الأجناس إذا عشرة .<sup>(١)</sup> فأما  
أنواع الأنواع فقد توجد في عدد ما ، وليست بغير نهاية . وأما الأشخاص  
التي هي بعد أنواع الأنواع بغير نهاية .<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

(١) ش : الحسن : الأمور منها ما هو محدود عندنا وعند الطبيعة ، وهي الأجناس العالية ؛  
ومنها ما هو محدود عند الطبيعة غير محدود عندنا ، وهي أنواع الأنواع ؛ ومنها ما ليس هو محدودا ،  
لا عندنا ولا عند الطبيعة وهي الأشخاص .  
(٢) ش : أى أن القوة على تكوينها لا تنفد .

(٣) ش : الحسن : غرض فرغور يوس في هذا الفصل المعلم على أوله وإلى آخر الكلام  
في النوع أن يفيدنا خمسة مطالب يحتاج إليها الناظر في الصناعة المنطقية : الأول منها يفيدنا فيه  
شروطا تنفع بها في أمر القسمة ؛ والثاني يعلمنا ما خاصة القسمة ؛ ويقول إنها هي التي تصير  
الواحد كثيرا . وإنما قصد أن يفيدنا ذلك ، لأن منها تقوم صناعة التحديد . ويعرفنا فيه أيضا  
خاصة صناعة التحديد ، وهي أن يجمع الكثير إلى واحد . وإنما قصد لتعليمنا ذلك لأن منها يقوم  
البرهان . والثالث : يعلمنا شروطا تحتاج إليها في صناعة البرهان ، وهو أن يعرفنا أى هذه الخمسة  
أعم ، وأياها أخص ، وأياها مساو ، وكيف يحمل بعضها على بعض ، وأى شيء منها يحمل على أى  
شيء منها . وهذا نحتاج إلى الوقوف عليه ضرورة في البرهان . وهذه الثلاثة المطالب هي التي  
ذكرها في صدر كتابه فقال إن هذا النظر نافع أيضا فيها . والرابع فهو أنه لما تكرر في قوله ذكر  
الجزئ أخذ أن يرسمه ويعرفنا ما الذي يريد بقوله : جزئ . والخامس : فهو أنه لما كان جنس  
الأجناس كلا ( ص : كل ) فقط ، والشخص جزء فقط ، والمتوسطة بينهما كل وجزء ، وكان  
الكل والجزء من المضاف ، أخذ أن يعرفنا أى حرف من حروف التصريف يضاف النوع إلى  
ما قبله وإلى ما بعده . — فهذه هي المطالب التي يعلمناها فرغور يوس في هذا الفصل . وقد علمنا  
عليها بحروف المعجم بزرقة ( — علمنا عليها بحروف المعجم أيضا في الطبع ) .

(١) ولذلك يأمر فلاطن المنحدرين من أجناس الأجناس إلى أنواع  
 ١٥ الأنواع أن يمسكوا عندها، وأن يكون إنحدارهم إليها بمتوسطات بعد أن  
 يقسموها بالفصول المحدثة للأنواع؛ ويقول إن الأشياء التي بغير نهاية ينبغي  
 أن تترك، فإن العلم لا يحيط بها .

(ب) وإذا انحدرنا إلى أنواع الأنواع فيجب ضرورة، إذ كما تقسم،  
 أن نصير إلى كثرة . وإنا ارتقينا إلى أجناس الأجناس فيجب ضرورة  
 أن تجمع الكثرة، لأن النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة، والجنس  
 ٢٠ في ذلك أكثر جمعا منه . فاما الأشياء الجزئية والمفردة فمضد ذلك، لأنها  
 تقسم الواحد دائما إلى كثرة، وذلك أن الناس الكثيرين إنسان واحد  
 في اشتراك النوع، والإنسان الواحد العام كثير بالجزئين، فإن الشيء المفرد<sup>(٢)</sup>  
 يقسم أبدا، والعام جامع .

## ٧

(ج) وإذا قد وصفنا الجنس والنوع ما كل واحد منهما، وكان الجنس  
 واحدا والأنواع [ ١٥١ ] كثيرة، لأن قسمة الجنس أبدا إلى أنواع كثيرة  
 فإن الجنس أبدا يحمل على النوع، وكل ما هو فوق يحمل على ما تحته .  
 فاما النوع فليس يحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التي فوق  
 ذلك الجنس لأنها لا تتعكس . وذلك أنه ينبغي أن تكون الأشياء التي تحمل

---

(١) ش : أى مثل الأشخاص الكثيرة، فإنها تجتمع وتصير بالنوع طبيعة واحدة، إنسان  
 مثلا، والجنس أكبر جمعا، لأنه يجمع الأنواع . (٢) ش : مثل الجزئين .

على أشياء : إما مساويةً لتلك التي تحمل عليها الحمل الصهيل على الفرس ،  
وإما أن تكون أكثر منها تحمل الحيوان على الإنسان . فإما الأشياء التي هي  
أقل فليست تحمل على ما هو أكثر منها ، لأنه ليس لك أن تقول إن الحيوان  
إنسان ، كما تقول إن الإنسان حيوان .

والأشياء التي يُحمل عليها النوع يُحمل عليها من الاضطراب جنسُ ذلك  
النوع وجنسُ ذلك الجنس ، إلى أن نبلغ إلى جنس الأجناس . لأنه إن كان  
قولنا : « سقراط إنسان » صادقا ، وأن « الإنسان حيوان » وأن « الحيوان  
جوهر » — فقولنا إن « سقراط حيوان » و « جوهر » صادق . فإذا كانت  
إذا الأشياء العالية تحمل على ما هو تحتها دائما ، فالنوع يحمل على الشخص ،  
والجنس على النوع وعلى الشخص ، وجنس الأجناس يحمل على الجنس  
أو الأجناس<sup>(١)</sup> ( إن كانت المتوسطة التي بعضها تحت بعض كثيرة ) ، وعلى  
النوع ، وعلى الشخص . وذلك أن جنس الأجناس يحمل على جميع الأجناس  
والأنواع والأشخاص التي تحته . والجنس الذي قبل نوع الأنواع يحمل على  
جميع الأنواع ، وعلى الأشخاص . والنوع ، الذي هو نوع فقط ، يحمل على  
جميع الأشخاص . والشخص يحمل على واحد فقط من الحزبات .

---

(١) ش : أبو بشر : إنما قال : « الجنس أو الأجناس » لأن من المقولات ما بين  
جنس الأجناس والنوع الأخير منها متوسطات كثيرة مثل الجوهر والإنسان ، فإن بينهما متوسطات  
كثيرة ، ومنها ما ليس بينهما متوسطات كثيرة مثل جنس المضاف ، فإنه ينقسم إلى جنسين  
فقط : إلى ما يختلف تصريفه ، وإلى ما لا يختلف تصريفه .

(د) والذي يوصف بأنه شخص هو بمنزلة : سقراط ، وذاك الأبيض ،

- ٢٠ وهذا المقيل ، كأنك قلت : ابن سفرونسقوس<sup>(١)</sup> ، إن كان إنما له من البنين سقراط وحده . وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص ، من قبل أن كل واحد منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد بجملتها بعينها [ ١٥١ ب ] وقتا من الأوقات في آخر غيره من الأشياء الجزئية . فإن خواص سقراط لا يمكن أن توجد في آخر غيره من الجزئين . فاما خواص<sup>(٢)</sup> الإنسان ، أعنى العام ، فقد توجد بأعيانها في كثيرين ، لا بل في جميع الناس الجزئين من جهة ما هم ناس<sup>(٣)</sup> .
- ٢٥

(هـ) فالنوع إذا يحوى الأشخاص ، والجنس يحوى النوع ، لأن الجنس

- ٨ كُلُّ ما ، والشخص جزء ، والنوع كُلُّ وجزء ، غير أنه جزء لشيء آخر ، وليس هو كُلًّا لآخر ، لكنه كُلٌّ في آخر ، وذلك أن الكل في الأجزاء .<sup>(٤)</sup>

فقد وصفنا أمر الجنس والنوع ، وقلنا ما جنس الأجناس وما نوع الأنواع ، وما الأشياء التي هي بأعيانها أجناس وأنواع ، وما هي الأشخاص ، وعلى كم جهة يقال الجنس والنوع .

٥

(١) Sophroniscus ، والد سقراط .

(٢) ش : مثل الضحك وقبول العلم والمعرفة وتعلم الصنائع .

(٣) ش : إنما قال هذا لأن خواص الإنسان ليس إنما توجد للشخص من حيث هو

شخص ، بل من حيث هو نوع .

(٤) ص : كل .

## القول في الفصل

فأما الفصل فيقال عاما، وخاصا، وخاص الخاص . لأنه قد يقال في شيء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة : فإن سقراط يخالف أفلاطن بالغيرية، ويخالف نفسه أيضا إذ كان صبيّا فصار رجلاً وإذا كان يعمل شيئا وأمسك عنه وفي اختلاف الأحوال دائما .

ويقال في شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص متى خالفه بَرَضٍ غير مفارق ، والعَرَض غير المفارق بمنزلة القنوة ، والشبهة ، وأثر الجرح المندمل .  
ويقال في شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفه بفضل محدث للنوع كالإنسان ، فإنه يخالف الفرس بفصل محدث للنوع ، أغنى بطبيعة النطق .

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن فرغوريوس يقسم الفصل العام إلى قسمين : إلى الطويل المدة ، وإلى القصير المدة . ويقسم الخاص إلى قسمين : إلى ما هو من أول الجبلة والتكون كالقطعة والزرق ، وإلى ما هو بالاتفاق كالجرح المندمل بأرسودوس (كذا ! ) ؛ فإن أوميروس لما رأى أرسودوس (كذا ! ) وقد وقع به الجراح قال له : قد تفسرت على الآن ، ولم يقل له : إنك آخر . فلذلك يقال إن هذه الفصول تحدث غيرا ، لا آخر . ويقسم فصل خاص انخاص إلى قسمين : إلى المقسمة ، وإلى المفزعة .

(٢) القنوة (بكسر القاف وضيمها) في الأنف : ارتجاع أعلاه واحديداب وسطه وسبوغ طرفه ، أو نتوء وسط القنوة وضيق المنخرين ؛ هو أفنى ، وهي قنوا . — والشبل (بحركة) والشبهة (بالضم) : أقل من الزرق في الحدقة وأحسن منه ، أو أن تشرب الحدقة حمرة من قلة سواد الحدقة حتى كأنه يضرب إلى الحمرة ، شبل (كفرج) واشبل اشهللا ، والنعت : أشبل وشهلاء . (٣) فوقها : أي أكثر خصوصا .

(١) وبالجمله ، فإن كل فصل قد يحدث للشيء الذى يوجد فيه اختلافاً ،  
غير أن الفصل الخاص والعام يحدثان غيرا ، وخاص الخاص يحدث آخر ،  
وذلك أن [ ١٥٢ ] من الفصول ما يحدث غيرا ، ومنها ما يحدث آخر .

(١) ش : قال الحسن : كلام فرفور يوس الذى أوله : « وبالجمله فإن كل فصل ... »  
وآخره : « أو ملونا بضرب من الألوان فقد يزيد وينقص » عند هذه العلامة ٢ — مختلف  
فيه : فقوم قالوا إن غرضه فيه أن يورد الاشتراكات والاختلافات التى بين هذه الفصول ،  
أعنى العام والخاص ، وخاص الخاص ، على ما فهمه أليونس وقوم من الاسكندرانيين . وقوم  
قالوا إن غرضه أن يقسم الفصول قسمه أخرى ، أعنى إلى ما يحدث غيرا ، وإلى ما يحدث آخر .  
وذلك أن فرفور يوس يقسم الفصول على ثلاث جهات : الأولى أن يقسمها إلى العام ،  
والخاص ، وخاص الخاص . وعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوله : « فأما الفصل فيقال  
عاما وخاصا ، وخاص الخاص ... » ، وآخره : « بفصل يحدث للأشياء » ، أعنى بطبيعة  
الخلق ... » وزعموا أن هذه القسمة للفصل هى لفرفور يوس .

والثانية هى التى يقسم بها الفصول إلى ما يحدث غيرا ، وإلى ما يحدث آخر ، أى نوع آخر مثل  
النطق الذى إذا ضام الحيوان أحدث نوعا آخر ، الملك مثلا . وهذه القسمة فهى لأرسطوطالس .  
وفرفور يوس يعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوله : « وبالجمله فإن كل فصل قد يحدث  
للشيء الذى يوجد فيه اختلافا ... » وإلى قوله : « وتباير الأحوال » .

والثالثة هى التى يقسم بها الفصول إلى المفارق وغير المفارق ، ويقسم غير المفارق إلى ما بالذات ،  
وإلى ما بالعرض . ويتكلم فى ذلك ويعبر عنه بقوله الذى أوله : « فينبغى أن نبندى من فوق  
أيضا ... » وإلى آخر قوله : « أو ملونا بضرب من الألوان ، فقد يزيد وينقص » وهو آخر  
الهصل المذكور . وأخلق أن يكون القول كما زعم هؤلاء ، لأن كلام فرفور يوس متوجه نحو  
هذا الغرض .

(٢) فوقها : أى غيرا فى أحواله . (٣) ش : مثل الفصل العام .

(٤) ش : مثل فصل خاص الخاص .

٢٠ فالتى تحدث آخر سميت فصولا محدثة للأنواع، والتي تحدث غيرا تسمى فصولا على الإطلاق، لأن الحى<sup>(١)</sup> إذا أضيف إليه فصل الناطق أحدث آخر ونوعا للحى . فأما فصل التحرك فإنه إذا أضيف إلى الحى يجعله غير الساكن فقط .

٩

٥ فن الفصول إذا ما يحدث آخر، ومنها ما يحدث غيراً فقط . فالفصول التى تحدث آخر، بها تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع ، وبها تستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول . فأما الفصول التى تحدث غيراً فإنها تحدث عنها غيرية فقط وتفاير الأحوال .

١٠ فينبغى أن يُتبدأ من فوق أيضاً فأقول : إن الفصول منها ما هى مفارقة، ومنها غير مفارقة . فالتحرك، والسكون، وأن يصح الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك - فصولٌ مفارقةٌ . فأما أن يوجد أفنى أو أفطس أو ناطق أو غير ناطق - ففصولٌ غير مفارقة . ومن غير المفارقة ما توجد بذاتها، ومنها على طريق العَرَض . وذلك أن الناطق موجودٌ للإنسان بذاته، وكذلك المائت وقبول العلم . فأما أن يكون أفنى أو أفطس فعلى طريق، العَرَض ، لا بذاته . فالتى توجد لشيء بذاتها فقد توجد فى قول الجوهر وتحدث آخر؛ فأما التى هى على طريق العَرَض فليست توجد فى حدّ الجوهر ولا تحدث

(١) ش : قد أخذ أن يوضح ما ذكره بالمثال .

(٢) فوقها : قول .

آخر، بل إنما تحدث غيرا فقط . والتي توجد بذاتها لا تقبل الأكثر [١٥٢ب]  
والأقل . فأما التي هي على طريق العرض فإنها تقبل الزيادة والنقصان وإن  
كانت غير مفارقة . وذلك أن الجنس لا يحمل على ما هو له جنس بالأكثر

(١) ش : قال الحسن : قد يتشكك على فرغريوس فيقال : زعمت أن فصل خاص الخاص  
لا يقبل الأكثر والأقل ، والخاص يقبل . وهانحن نوجدك من فصول خاص الخاص ما يقبل  
الزيادة والنقصان . ومن فصول الخاص ما لا يقبل من ذلك أن يفرقه البصر من فصول خاص  
الخاص للبيض ، لأنها مأخوذة في حده ، والجمع للبصر من فصول خاص الخاص للسواد . وقد  
يوجد سواد أشد جمعا للبصر من سواد آخر ، فإن جمع سواد الغراب لأبصارنا أشد من جمع سواد  
القار مثلاً والأبنوس ، وكذلك البيض الموجود في الطائر المسى فقفنس أشد تفرقة للبصر من  
الثلج . فقد وجدنا إذن من فصول خاص الخاص ما يقبل الأكثر والأقل . ومن ذلك أن سقراط  
ابن سفرونسقوس الذي من أهل ايثينية يوجد له عرض خاص ، وهو أنه ابن سفرونسقوس من  
أهل ايثينية . وهذا لا يوجد بالأقل والأكثر في وقت من الأوقات ، فانه ليس إنسان في أنه ابن فلان  
أو من بلدة فلان بأكثر من إنسان آخر في أنه ابن فلان أو من بلدة فلان . فقد وجدنا إذن من  
فصول الخاص ما لا يقبل الأكثر والأقل .

فبقول في الجواب عن الشك الأول : إن قولنا في البيض إنه لون مفرق للبصر ليس هو  
ربما لبيض ققفنس أو لبيض الثلج ، بل هو للبيض المطلق ، أعنى لمعنى البيض وذاته التي يدل عليها  
بحده . وهذا ليس يختلف أبنة ، وليس منه ما هذا المعنى موجود له بالأقل والأكثر . وإنما  
عرض أن يكون ققفنس أشد تفرقة من بياض الثلج ، من أجل الهوى الذى وجد فيها البياض  
المطلق . فإنه لما كانت الهوى القابلة للبيض في الثلج وققفنس مختلفة ، كان قبولها لمعنى البيض  
مختلفا ، فوجد بعضها ، وهو الققفنس مثلاً ، بالأكثر ، وبعضها ، وهو الثلج ، بالأقل . وهذا  
الشك وهذا الحل غير لائق بهذا الموضع ، لأنه نظر إلهى ، والنكته فيه هي أن المعانى ينجر يدها  
أكل منها إذا قارنت الهوى .

وأما الجواب عن الشك الثانى : فهو أن الفصول التي أوردت لسقراط ليست فصولا خاصة ،  
بل خاص الخاص ، لأنها تفصل سقراط من المشارك له في الاسم .



والأقل ، ولا فصول الجنس أيضا التي بها ينقسم ، لأن هذه الفصول هي المتممة لحد كل واحد . والوجود لكل واحد واحد بعينه غير قابل للزيادة والنقصان . فاما أن يكون أفنى أو أفطس أو ملونا بضرب من الألوان فقد يزيد وينقص + .

١٠

فلذا كما نجد أنواع الفصل ثلاثة ، وكان منها ما هو مفارق ، ومنها غير مفارق ، ومن غير المفارق أيضا منها ما هي بذاتها ، ومنها ما هي على طريق

٢٥

(١) فوقها : أى الإنسان .

(٢) ش : قال الحسن : لما قسم فرغوريوس الفصل إلى الأقسام المذكورة ، ثم بين أن غرضه منها الكلام في الفصول الذاتية ، أخذ أن يقسمها . فهو يقول : إن منها مقسمة ، ومنها مقومة . فالقاسمة هي التي بها ينقسم الجنس إلى الأنواع مثل قسمتنا الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت . والمقومة هي التي تقسوم طبيعة النوع ، مثل الناطق والمائت المقومين لطبيعة الإنسان . وهو يبين أن الفصول القاسمة غيرها إذا أخذت مقومة بمجنتين : الأولى منها أنه إذا أخذنا شيئا واحدا بعينه ، مثل الحيوان ، لم نجد الفصول القاسمة له هي المقومة . فإن الفصول القاسمة له هي : الناطق وغير الناطق ، والمقوم : المتنفس والحساس . والثانية أنها إذا أخذنا فصلا واحدا مثل الناطق مثلا لم نجده مقوما لشيء واحد بعينه ، وقاسما ، بل وجدناه من الفصول المقومة للإنسان والقاسمة للحيوان . وهاتان الجتان كحجة واحدة . فيحصل من هذا أن فصول خاص الخاص هي واحدة بأعيانها ، مقسمة ، ومقومة ، لكن ليس لشيء واحد بعينه ، بل مقسمة للأجناس التي هي أعلى ، ومقومة للأنواع التي تحت تلك الأجناس . وقد تنبأ للإنسان الزيادة على هذا بأن يقول : لو كانت الفصول المقسمة هي المقومة ، لقد كان ما يوجد له الفصول المقسمة توجد له الفصول المقومة ، فإن الأجناس العالية ، مثل الجوهر مثلا ، توجد له فصول مقسمة وهي : الجسمية ، وغير الجسمية ، وليس توجد له فصول مقومة . فأنواع الأنواع لها فصول مقومة ، وليس لها فصول قاسمة . فإذا ليست الفصول المقومة هي المقسمة . ولعل قائلا يقول : فما الذى يقال في المتوسطة ؟ فإن لها فصولا قاسمة وفصولا مقومة . فقول إن تلك ، أيها القائل ، ليست واحدة بأعيانها ، لأنها قاسمة لما فوق ومقومة لما تحت ذلك الجنس .

- ١٠ العرض ، فالفصول أيضا التي هي بذاتها منها ما بها تقسم الأجناس إلى الأنواع ، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعا ، مثال ذلك أنه لما كانت <sup>(١)</sup> الفصول الموجودة للحي بذاتها هي هذه : المتنفس ، والحساس ، والناطق ، وغير الناطق ، والماء ، وغير الماء — صار فصلا المتنفس والحساس مقومين لجوهر الحي ، لأن الحي هو جوهر حساس متنفس . فأما فصول الماء وغير الماء ، والناطق وغير الناطق فمقسمة للحي ، لأنها تقسم الأجناس إلى الأنواع . غير أن هذه النصول المنقسمة للأجناس قد تكون متممة ومقومة للأنواع ، لأن الحي ينتسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق ، وبفصل الميت أيضا وغير الميت . ولكن فصل الماء والناطق مقومان للإنسان ، وفصل الناطق والماء مقومان للحيوانات وغير الناطقة . وكذلك أيضا الجوهر الأعلى : لما كانت له فصول تقسمه — وهي : المتنفس وغير المتنفس ، والحساس وغير الحساس — صار فصلا : المتنفس
- ١١

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن الموجود يقال على ضربين : فنه ما يوجد الموضوع في حده ، ومنه ما يوجد هو في حد الموضوع . فالذي يوجد في حد الموضوع مثل أخذنا في حد الإنسان وهو الموضوع : الناطق والماء ، وهذه هي النصول المقومة . والذي يؤخذ في حد الموضوع فهي مثل الفصول القائمة ، فإننا إذا أردنا أن نقول : ما النطق ؟ قلنا : إنه حيوان — تقدم مقدمتين ينتج نتيجة .

(٢) فوقها : أي أن هذه النصول إذا أخذت متقابله تصير مقسمة ، وإذا أخذت فصائل فصائل منها على غير تقابل كانت مقومة .

والحساس، إذا [ ١٥٣ ] حصلا مع الجوهر، أحداثا الحى . فلاَن هذه  
الفصول بأعيانها إذا ما أخذت بنحو<sup>(٢)</sup> من الأنحاء تكون مقومة، وإذا أخذت  
بنحو آخر تصير مقسمة . سميت بأجمعها محدنة الأنواع .

والحاجة فى قسمة الأجناس ، والحاجة فى الحدود إنما هى إلى هذه<sup>(٤)</sup>  
الفصول غير المفارقة التى على طريق العرض والحدود ، فطرى يالّا تحتاج  
إلى المفارقة .

وقد يتحدثون هذه الفصول فيقولون<sup>(٥)</sup> إن الفصل هو الذى به ينضل<sup>(٦)</sup>  
النوع على الجنس . وذلك أن الإنسان له شىء يفضل به على الحى وهو

٢٠

١١

- (١) فوقها : أى القاسمة . (٢) فوقها : أى على غير تقابل .  
(٣) فوقها : أى متقابلة . (٤) فوقها : أى الذاتية .

(٥) ش : الينوس : لما كان فصل خاص الخاص موجودا للنوع ، وجب أن يكون علمنا  
به من النوع ؛ فإن الفصل يعرف : إما من قياس النوع إلى الجنس — ومن هذارسم بأنه الذى  
به (١) يفضل (فوقها : يزيد) النوع على الجنس فضلا جوهريا (فوقهما : زيادة جوهرية) — ؛  
وإما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض . والفصل يعرف من قياس الأنواع بعضها إلى بعض  
على وجهين : أما عندما يؤخذ كالنقوم (فوقها : مقوما) فيحد من هذه الجهة (ب) أنه المحدول  
على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شىء هو . وأما عندما يؤخذ مقسما فانه يحد من هذه  
الجهة بأنه (ح) الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا . (د) وأما من قياس  
الأنواع بعضها إلى بعض وإلى الجنس ، فانه من هذه الجهة قد يحد بأنه الذى من شأنه أن يفرق ما  
تحت جذس واحد بعينه بفرقة جوهرية . (٦) فوقها : هذا الرسم هو المأخوذ من قياس  
النوع إلى الجنس . (٧) فوقها : أى يزيد . (٨) ش : يجب أن يقال إن الفصل هو الذى  
يزيد به النوع على الجنس زيادة جوهرية ، لأنه إن لم يزد جوهره فسد المعنى . فإن الإنسان يزيد  
على الحيوان بأنه متعصب القامة ، عريض الأظفار ، وليس هذه من النصول التى غرضه تحديدها .

الناطق والمات ، لأن الحى ليس هو واحداً من هذين . وإلا : فمن أين

(١) فوقها : فى أخرى : لأن الحى ليس هو ولا واحداً من هذين . (٢) ش : قال الحسن بن سوار : لما قال فرفور يوس إن النوع يفضل على الجنس بأنه قد توجد له الفصول وليست موجودة فى الجنس ، فكلما يقول له قائل : ليس يفضل النوع على الجنس بوجود الفصول له ، لأنها — أعنى الفصول — موجودة أيضاً للأجناس ، لأنها لو كانت موجودة للأصناف ولم تكن للأجناس لزم أن يكون شئ من لا شئ ، لأنه إذا لم تكن الفصول موجودة للأجناس ، فن أين اقتنت الأنواع الفصول ؟ — وأحس هذا الشك الداخلى عليه ، وأرما إليه بأوجز ما يكون من الكلام بقوله : « وإلا ، فن أين اقتنت الأنواع فصولاً ؟ » — أخذ أن يحله بأن ألزم الوضع بأن الفصول موجودة فى الجنس محالاً ، فقال : « ولا الفصول أيضاً المتقابلة بأجمعها له وإلا صارت الفصول المنقولة لشيء واحد بعينه معاً » — كأنه يقول : إن قولك ، أيها المتشكك ، ووضعك بأن الفصول موجودة فى الجنس ، وهو الذى به تم لك فسخ الرسم الذى أوردناه للفصل — محال . وذلك أنك إن وضعت أن الفصول موجودة للجنس لزم أن تكون المتضادة ، مثل الناطق وغير الناطق ، فى شئ واحد بعينه معاً ، أعنى فى الحيوان ، وكذلك المات وغير المات . ولأن وجود المتضادة فى شئ واحد بعينه لا يمكن ، يلزم ألا تكون الفصول موجودة فى الجنس .

فكان المتشكك عاد قال إنه قد لزم إذن مما قلنا أن تكون الفصول موجودة فى الجنس وغير موجودة : أما موجودة فللزم الوضع بأنها غير موجودة كون شئ من غير شئ ، وأما غير موجودة فللزم الوضع بأنها موجودة كون المتضادة فى شئ واحد بعينه معاً ، وأن يكون الشئ موجوداً وغير موجود معاً فى شئ واحد بعينه محال — فهذه حيرة أخرى . فكان فرفور يوس قال : أما أن يكون شئ واحد بعينه موجوداً وغير موجود معاً بالفعل فهو لعمري محال ، فأما أن يكون موجوداً بالقوة وغير موجود بالفعل فانه غير محال — كذلك الفصول ، أيها المتشكك فى الموجودة فى الأجناس بالقوة لا بالفعل على ما يعتقده المشاؤون الذى كلامنا فى هذا الكتاب إنما هو بحسب آرائهم . وبهذا تحل الحيرة بأن شيئاً يكون من لا شئ . فإنه ليس محال أن يكون شئ بالفعل من غير موجود بالفعل وموجود بالقوة . وإنما المحال الذى لا يمكن تصوره ، فضلاً عن وجوده ، أن يكون شئ من غير شئ على الإطلاق ، أى بما ليس بموجود ألبتة : لا بالقوة ولا بالفعل .

وتحل أيضاً الحيرة بأن المتضادة تكون موجودة فى شئ واحد بعينه بالفعل ، فأما بالقوة فانه غير محال . فهذا هو نسق ما قاله فرفور يوس .

وقد ينبغي أن نعيد الشك ونلخصه ليكون التأمل له أقوى فنقول إنه مبنى على مقدمتين معترف بصدهما : الأولى أنه لا يكون شئ من لا شئ ، وهذه مجمع عليها . والثانية أن المتضادة لا يمكن أن توجد معاً فى شئ واحد بعينه . فلما أخذ هاتين المقدمتين بحثت الفصول الموجودة فى الأنواع =

## اقتدت الأنواع فصولاً؟ ولا الفصول أيضاً المتقابلة بأجمعها له؛ وإلا صارت

= المرتبة تحت جنس واحد بعينه : هل هي موجودة في الجنس ، أم لا ؟ و يلزم القولين جميعا محال ، أعنى وجود الفصول في جنس ولا وجودها ، يقول : إنه إن كانت الفصول موجودة في الجنس ، لزم أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه مماثل أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت ، في الحيوان . وهذا محال ، لأننا قد وضعنا أن المتضادة لا يمكن أن توجد في شيء واحد بعينه معا . وإن لم تكن موجودة في الجنس لزم أيضا محال وهو : أن يكون شيء من لا شيء ، لأنه إذا كانت الفصول موجودة للأنواع وليست موجودة للأجناس ، فن أين اقتدت الأنواع الفصول ؟ ومن أين جاءت ؟ هذا هو الشك . وهو يحل على ضربين : أحدهما بحسب رأى أرسطو طالس وأصحابه ، والآخر بحسب رأى الأفلاطونيين . فان أصحاب أرسطو طالس يحلونه بما أورده فرفور يوس ، وذلك أنهم يقولون إن الفصول موجودة في الجنس بالقوة لا بالفعل ، فلائها موجودة بالقوة ما لا يلزم أن يكون شيء من لا شيء ، فان الموجود بالقوة هو شيء ما . ولا يمنع أيضا أن تكون الفصول المتضادة على هذا الوجه موجودة معا ، أعنى بالقوة ، لأن المحال هو أن تكون المتضادة موجودة معا بالفعل .

وأصحاب أفلاطون يحلونه بأن يقولوا إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل . وليس بمحال أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه معا بالفعل ، كالأشياء المعقولة والبصرة ، فان العقل يوجد فيه معنى السواد ومعنى البياض ، وهما متضادان ؛ والبصر تحصل فيه صورة الأسود والأبيض ، وهما متضادان . وإنما المحال أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه على أنه جسم هيولاني . فاما ما ليس بجسم هيولاني فانه ليس بمحال أن توجد فيه الأشياء المتضادة معا .

فكأنه الآن يحصل من كلام هؤلاء أن الجنس ، الحيوان مثلا ، إذا حصل معقولا كان غير هيولاني ، لأن العقل لا يلبس الهيولى ، أعنى أنه تجرد معقوله من الهيولى . فاذا كان الحيوان معقولا ، لم يمتنع أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت موجودين ( ص : موجودان ) فيه . إلا أن هذا معقول . وأصحاب أفلاطون يسمون المعقول موجودا بالفعل ، وأصحاب أرسطو طالس لا يطلقون ذلك إلا في الموجود المحدوس [ هامش ١٥٣ ب ] .

وقد حل إليونس هذا الشك حلا جيدا بأن قال ما هذا معناه : قولنا إن الشيء الواحد بعينه يكون المتضادين معا على وجه ما لا يمكن ، وعلى وجه ما يمكن . فالذي لا يمكن هو أن يكون الشيء الواحد بعينه الموجود بالفعل متضادين معا بالفعل ، أعنى أن يكون الشيء الذي يوجد فيه المتضادان موجودا بالفعل ، وأن يكون المتضادان فيه معا بالفعل مثل هذا المشار إليه ، أعنى في أن يكون هذا المشار إليه حارا وباردا من جهة واحدة بعينه .

وأما الجهة التي عليها يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا فهي تنقسم على ثلاثة أنحاء : الأول : منها أن يكون الشيء الواحد بعينه أحد المتضادين بالفعل والآخر بالقوة ، مثل الجسم الحالم لحرارة النار : فإنه حار بالفعل بارد بالقوة . فأحد المتضادين موجود بالفعل ، والآخر بالقوة =

## الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معا .

== والثاني : أن يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا بالقوة ، مثل الأدكن الذي هو وسط بين الأبيض والأسود . فإن كل واحد من هذين ، أعنى الأسود والأبيض ، موجود ( ص : موجودا ) فيه بقرة . فإن الأدكن فيه معنى السواد ، وفيه معنى البياض معا ، لكن بالقوة .

والثالث : فهو أن تصور المعنى العام ، مثل الحيوان . فإننا إذا تصورناه أخذناه من غير أن يوجد له معنى التضاد ، لأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة . فإن هذا المعنى ليس يوجد معه : لأنه ناطق ، ولا أنه غير ناطق ، ولا ماثت ولا غير ماثت ، فيحصل معقولا من غير تضاد . ولأن الحيوان الموجود في النفس هو الحيوان الذي هو ناطق ، وفي الثور الذي هو غير ناطق ، وكان الناطق وغير الناطق متضادين معا ، يكون الحيوان الذي في النفس قد يوجد له المتضادان في الوجود بالفعل ، لأن ليس في الوجود حيوان بالفعل مفرد ، عرض له أن كان ناطقا أو غير ناطق ، بل الحيوان الموجود هو إما ناطق وإما غير ناطق ؛ بل الذي في النفس هو الذي عرض له في الوجود أن كان ناطقا أو غير ناطق . وليس هذا محالا ( ص : محال ) ، لأن المحال هو أن يكون شيء موجود بالفعل يصير المتضادين معا بالفعل .

وهذا معنى لطيف جدا فهمته عن إليوس وكسوته هذه العبارة بأوضح ما قدرت عليه ، وزدت فيه زيادات صالحة نتي عنه .

وإليوس يقول إن فرفور يوس يشير بقوله : « بالقوة » إلى الحسد ، أى أن فرفور يوس يريد بقوله : « ولكن الفصول التي تحت الجنس هي له بأجمعها بالقوة » — أى أن الحيوان المعقول ، وهو ما يحصل في النفس من حده القائل : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة ، أى أن هذا المعقول إذا شابه غير ناطق صار غير ناطق ، وإذا شابه الناطق كان ناطقا . فلا أنه إذا لابس هذا صار هو ، وإذا لابس صده صار هو ، وكان هذا المعنى ، أعنى المعقول ، يشبه المعنى الموجود بالقوة الذي يصير كل واحد من المتضادين — سما فرفور يوس بالقوة من طريق مشابهة لما هو موجود بالقوة .

ويجب أن تعلم ، مما ذكرناه ، أن الموجود بالفعل يقال على ضربين : فإن قولنا مثلا : إن هذا الإنسان كاتب بالفعل ، يفهم منه معنيان : أحدهما أنه هو ذا يكتب ؛ والآخر إذا نظرنا إليه وقد أمسك عن الكتابة ، فإن هذا قول فيه : إنه كاتب بالفعل لأن الكتابة ملكة له . وكذلك أيضا قولنا : إن هذا الإنسان كاتب بالقوة ، يفهم منه معنيان : أحدهما يشار به إلى الإنسان الذي من شأنه ويمكن فيه أن يكون كاتباً مثل الصبي . والآخر إلى الإنسان الذي الكتابة ملكة له ، لكنه ليس هو ذا يكتب بالفعل . وهذا هو الضرب الثاني من الأشياء الموجودة بالفعل . فالضرب الثاني من الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثاني من الأشياء الموجودة بالقوة =

ولكن الفصول التي تحته هي له بأجمعها بالقوة على حسب ما يعتقدون؛  
فأما بالفعل فليس هي له ولا واحد منها . وعلى هذه الجهة لا يكون شيء  
من أشياء غير موجودة، ولا تكون المتقابلات في شيء واحد بعينه معا .

وقد يتحدثون الفصل أيضا على هذه الجهة : الفصل هو المحمول على  
كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أي شيء هو، لأن الناطق والمأنت  
محمولان على الإنسان، ويقال للإنسان بهما من طريق أي شيء هو، لا من  
طريق ما هو . وذلك أنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو فلاؤلى أن نقول :  
إنه حيوان . وإذا سئلنا عنه أي شيء هو فإن الأؤلى أن نصفه بأنه : ناطق  
مأنت . وذلك أن الأشياء مقومة من مادة وصورة، أو من أشياء قوامها

= فأصحاب أرسطوطاليس بشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة في الأجناس بالقوة »  
إلى الضرب الثاني من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة . و « أما » أصحاب أفلاطون فيشيرون  
بقولهم : « إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل » إلى الضرب الثاني من ضربى الأشياء  
الموجودة بالفعل . فهما إذن ييران إلى معنى واحد بعينه ، لأن الضرب الثاني من ضربى الأشياء  
الموجودة بالفعل هو الضرب الثاني من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة ، كما بينا آنفا . فهما  
إذن متفقان .

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ في أن يصحح ما قاله من أن الجنس يحمل بما هو، والفصل  
من طريق أي شيء هو ، ويقول : كما أن الأشياء الصناعية المقومة من مادة وصورة إذا سئلنا  
عما هي أجبتنا بالمادة ، — فلما إذا سئلنا عن التمثال : ما هو ؟ قلنا إنه : نحاس ؛ وإذا  
سئلنا : أي شيء هو ؟ قلنا : تمثال — كذلك الأشياء التي هي مقومة بما هو نظير المادة والصورة ،  
مثل الإنسان مثلا الذي هو من الجنس وهو يقوم مقام المادة ، ومن الفصل وهو يقوم مقام  
الصورة إذا سئلنا عنه : ما هو ؟ قلنا : حيوان ؛ وإذا سئلنا عنه : أي شيء هو ؟ قلنا : ناطق مأنت .

[ ١٥٣ ب ] مما هو نظير للآفة والصورة . فكما أن التمثال من مادة ،  
 أى من النحاس ، ومن صورة ، أى من شكل التمثال — كذلك الإنسان أيضًا  
 العام والنوعى<sup>(١)</sup> فإنه من شئ نظير للآفة وهو الجنس ، ومن صورة وهى  
 الفصل . وهذه الجملة ، أعنى : حياً ناطقاً مائتاً ، هى الإنسان ؛ كما أن تلك  
 هى التمثال .

وقد يسمون أمثال هذه الفصول أيضاً هكذا : الفصل هو الذى من  
 شأنه أن يفرق بين ماتحت جنس واحد بعينه ، لأن الناطق وغير الناطق  
 قد يفرقان بين الإنسان والفرس اللذين هما تحت جنس واحد ،  
 أى : الحى .

وقد يصفونه أيضاً بهذه الصفة : الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست  
 تختلف فى الجنس . فإن الإنسان والفرس لا يختلفان فى الجنس ، لأننا نحن  
 وغير الناطقين حيوان . ولكن إذا أضيف إلى الحيوان : « الناطق » فُصلنا  
 منها ؛ ونحن والملائكة ناطقون . ولكن إذا أضيف إلينا : « المائت »  
 فُصلنا منهم .

١٢

(١) فوقها : بالأمر الكلى والجزئى .

(٢) ش : هذا النقل من أبى عثمان الدمشقى ردى . ووجدناه فى المربانى فى نقول قديمة  
 هكذا : « الفصل هو الذى إذا غير كل واحد من الأمور لم يغيرها الجنس » — أى أن الفصل  
 هو الذى به يتغير كل واحد من الأمور ، لا بأب يحدث لها اختلاف فى الجنس . وألينوس عبر  
 عن هذا بأن قال : « إنه الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافاً جوهرياً » .  
 (٣) فوقها : منهم .



ولما زادوا في شرح أمر الفصل قالوا : إن الفصل ليس هو أى شيء .  
اتفق مما يفتقر بين أشياء تحت جنس واحد بعينه ، لكن هو الشيء النافع  
في الآنية ، وفيما هو الشيء ، والشيء الذى هو جزء من المعنى . لأن ليس<sup>(٣)</sup>  
قولنا في الإنسان أن من شأنه استعمال الملاحاة — فصلا له ، وإن كان خاصا  
للإنسان . لأنه لو كان فصلا للإنسان ، لقد كنا نقول : ” إن من الحيوان  
ما من شأنه استعمال الملاحاة “ ، ومنه ما ليس من شأنه ذلك ، فنقصه من  
سائر الحيوان . ولكن قولنا : ” إن من شأنه استعمال الملاحاة “ لم يكن ممثما  
للجوهر ولا جزءا له ، ولكنه تهو للجوهر فقط ، بسبب أنه ليس هو من  
الفصول التى توصف بأنها محدثة للأنواع .

(١) ش : أبوبشر : لما كان الرسم يجب ألا يزيد على المرسوم ولا ينقص منه ، وكانت  
هذه الرسوم إنما أوردت للفصول الذاتية ، وكان قد تنطوى معها غير الذاتية ، قال : يجب أن  
يزاد في هذه الرسوم الشيء النافع في الآنية لتكون الرسوم مطابقة لما قصد رسمه ، لا زائدة عنه  
ولا ناقصة منه . وهذه الزيادة يجب أن تكون في الرسم الثالث والرابع . وأنا أظن أنه يحتاج  
إليها في الأول أيضا .  $\text{EIVOL} = (2)$

(٣) ش : أبوبشر : قد أخذ أن يوضح أنه لم يزد في الرسم الثالث والرابع الزيادة التى  
ذكرها انطوى فيه فصول غير ذاتية ، مثل التهو لقول الملاحاة . فكان قائلا قال له : ولم لا يكون  
التهو فصلا ذاتيا ؟ فقال ، لو كان كذلك لقد كنا نقول إن من الحيوان ما هو كذا ، ومنه ما هو  
كذا . فكان السائل قد عاد إليه فقال : ولم لا نقول هذا ؟ فقال : لأن هذا تهو وموجود  
بالقوة واستعداد . فكانه قد عاد فقال : ولم لا يكون هذا ؟ فقال : لأن الفصول الذاتية  
تحتاج أن تكون بالفعل .

- ١٠ فالفصول إذا المحدثّة للأنواع هي التي تحدث نوعاً آخر والتي توجد فيما هو [ ١١٥٤ ] الشيء .
- وقد نكتفي في الفصل بهذا المقدار .

### القول في الخاصة

- وقد يسمون الخاصة على أربع جهات : وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده وإن لم يعرض لكله ، كالطب<sup>(١)</sup> والهندسة للإنسان ؛ ومنها ما يعرض للنوع كله ، وإن لم يعرض له وحده ، كذئ الرجلين للإنسان ؛
- ١٥ ومنها ما يعرض للنوع وحده وجميعه وفي بعض الأوقات ، كالشيب لجميع الناس في وقت الشيخوخة ؛

والخاصة الرابعة هي التي يجتمع فيها أنها تعرض لجميع النوع وله خاصة وفي كل وقت ، كالضحك<sup>(٢)</sup> للإنسان ، وإن لم يضحك دائماً ، ولكن يقال له " ضحك " من طريق أن من شأنه أن يضحك ، لا لأنه يضحك دائماً .

---

(١) ش : الحسن : لا يريد به القوة التي للإنسان على تعلم الهندسة والطب ، بل إنما يريد به الذي يطلب بالفعل ؛ فإن القوة على تعلم الهندسة والطب هي لكل الناس ، لا لبعضهم دون بعض .

وقد جؤد حنين في نقله هذا الفصل إلى السرياني ، فإنه نقله هكذا : « وإن لم يعرض لكله ، بمنزلة استعمال الطب للإنسان أو الهندسة » .

(٢) ش : يريد القوة الموجودة على الضحك .

٢٠ وهذه الخاصة أبدًا هي غريزية فيه كالصهيل للفرس . ويسمون هذه خواصَّ<sup>(١)</sup> على الحقيقة لأنها تنعكس ؛ وذلك أنه إن كان الفرس موجودًا ، فالصهيل موجود ؛ وإن كان الصهيل موجودًا ، فالفرس موجود .

### القول في العَرَض

والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له . وهو ينقسم قسمين : وذلك أن منه مفارقًا ، ومنه غير مفارق . فإن النوم عَرَضٌ مفارق ، والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجي ؛ وقد يمكن أن يُتَوَهَّم غراب أبيض وزنجي قد ذهب عنه لونه ، من غير فساد الموضوع . ٢٥ ١٣

وقد يحدِّثونه أيضًا بهذا الحدّ : العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشيء واحد بعينه وألا يوجد ، أو هو الذى ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ، وهو أبدًا قائم فى موضوع . ٥

[[ تم الفصل الأول من إيصاغوجي ]]

[[ الفصل الثانى من إيصاغوجى ، وهو الكلام فى الاشتراك

والاختلاف الذى بين هذه الخمسة ]]<sup>(٢)</sup>

(١) ص : خواصا . (٢) ش : إنما زاد هذا للفصل بين العرض وبين الألفاظ غير الدالة ، فإن تلك ليست واحدة من هذه الأربعة . (٣) بالهامش أيضا : زعم قوم من المفسرين أن هذا الفصل الثانى ينقسم إلى جزئين : ففى الجزء الأول يفيدنا الاشتراك والاختلاف الذى بين هذه الخمسة بعضها عند بعض على الإجمال ، أعنى بأن ننظر فى أى شيء تشترك كلها ، وبأى شيء يخالف واحد واحد منها الآخر . وفى الجزء الثانى يتكلم فى الاشتراك الذى بين واحد منها ، واثنين اثنين منها أو الباقية .

[ ١٥٤ ب ] فإذا قد حددت وميزت جميع الأشياء التي قصدنا نحوها ،

أعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض ، فينبغي أن نقول :  
ما الأشياء التي تعمها ، وما التي تخصها .

### < في المشترك بين الألفاظ الخمسة >

- ١٠ فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين ، غير أن الجنس يحمل على  
الأنواع والأشخاص ؛ والفصل أيضا يحمل على ذلك المثال ؛ والنوع يحمل على  
الأشخاص التي تحته ، والخاصة تحمل على النوع التي هي له خاصة ، وعلى  
الأشخاص التي تحت ذلك النوع ؛ والعرض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص .
- ١٥ وذلك أن "الحى" يحمل على الخيل وعلى الكلاب ، إذ هي أنواع ، وعلى  
الفرس المشار إليه إذ هما شخصان . "وغير الناطق" <sup>(٢)</sup> يحمل على الفرس  
والكلب ، وعلى الجزئين منهم <sup>(٣)</sup> . فالنوع كأنك قلت : الإنسان يحمل على  
الجزئين من الناس فقط . والخاصة ، كالضحك ، تحمل على الإنسان وعلى  
الجزئين من الناس . و "الأسود" يحمل على نوع الغراب وعلى الجزئين  
من الغراب ، وهو عرض غير مفارق . والتحرك هو يحمل على الإنسان وعلى  
الفرس ، وهو عرض مفارق ؛ ولكنه يحمل أولاً على الأشخاص ، ويحمل <sup>(٤)</sup>  
ثانياً على الأشياء التي تحوى الأشخاص .

(١) ليس في الترجمة العربية ؛ ولكن في اليونانية هكذا : περὶ τῆς κοινότητος τῶν πέντε φωνῶν .  
(٢) أى الفصل . (٣) أى أفراد كليهما . (٤) ش :  
معنى هذا أن الأعراض إنما تحمل أولاً وتوجد في الأشخاص ، لأنها هي الموضوع للأعراض ،  
وتوسطها يقال في الإنسان العام . لا : إنه قاعد أو أسود .

## < في المشترك بين الجنس والفصل <sup>(١)</sup> >

فالشئ العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعاً؛ وذلك أن الفصل أيضاً يحوى أنواعاً، وإن لم يكن يحوى جميع ما تحويه الأجناس . وذلك أن « الناطق » ، وإن لم يكن يحوى غير الناطق، كالحیوان فإنه يحوى الإنسان والمَلَك : اللذين هما أنواع . وأيضاً فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته من الأنواع . وكل ما يحمل على الفصل من طريق ما هو فصل فإنه يحمل على النوع الذى عنه تحدث . فإن الحى الذى هو جنس من طريق ما هو جنس قد يحمل عليه « الجوهر » و « المتنفس » ، وهذان أيضاً قد يحملان على جميع الأنواع التى تحت الحى إلى [ ١١٤٨ ] أن يبلغ إلى الأشخاص ؛ و « الناطق » ، إذ هو فصل، قد

١٤

٥

(١) ناقص في الترجمة العربية ؛ ويوجد في اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας

· γένους καὶ διαφορᾶς

(٢) ش : الجزء الثانى من الفصل الثانى .

(٣) يلاحظ أن المترجم العربى (والسريانى) يترجم بقوله : الملك (بفتح اللام) الكلمة التى

في اليونانى : Θεός أى : الله أو إله — وذلك لاعتبارات دينية .

(٤) فوقها : أى كما يحمل الجنس .

(٥) ش : الفاضل يحى قال : ينبغى أن يكون ها هنا : « فإن الحى » ، الذى هو جنس ،

يحمل عليه كالجنس الجوهر .

(٦) ش : أى من حيث هو حيوان ، لا من حيث هو حيوان ما .

(٧) هنا تأتى الورقة ١٤٨ التى سبق موضعها في التجليد .

يحمل عليه من طريق ما هو فصل ، استعمال النطق ، وليس إنما يحمل استعمال النطق على الناطق فقط ، لكنه قد يحمل أيضا على الأنواع التي تحت الناطق .  
١٠ ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفعا ما تحتهما . فكما أنه متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان ، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شيء من الحيوان المستعمل للنطق .

### < في الاختلاف بين الجنس والفصل <sup>(١)</sup> >

والشيء الذي يخص الجنس < هو > أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . وذلك أن « الحيوان » يحمل ١٥ على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية . و « ذو أربع » إنما يحمل على ماله أربعة أرجل فقط . و « الإنسان » يحمل على الأشخاص وحدها . و « الصهيل » يحمل على الفرس وعلى الجزئين . والعرض على ذلك المثال يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس .

<sup>(٢)</sup> وينبغي أن تأخذ من الفصول الفصول التي بها ينقسم الجنس ، لالتممة الجوهر الجنس .

---

(١) ناقص في الترجمة العربية ، و يوجد في اليوناني هكذا : *peri tēs diaforas* : *toū gēnous kai tēs diaforas* .

(٢) ش : < أبوب > شر : لما قال إن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل الفصل — لئلا يقول له قائل : إن المتفلسف ، وهو فصل ، يحمل على أكثر مما يحمل عليه الحيوان ، وهو جنس — فقال : ينبغي أن تؤخذ المقسمة لا المقومة ، فإن الفصول المذومة يصير بها الجنس نوعا ، والكلام إنما هو في الجنس .

وأيضاً فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة، لأن « الحى » : منه ناطق،  
ومنه غير ناطق . والفصول ليس تحوى الأجناس .

وأيضاً فإن الأجناس أقدم من الفصول التى دونها ، ولذلك ترفعها  
ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحى متى ارتفع ارتفع الناطق وغير الناطق . وأما  
الفصول فليست ترفع الجنس ، وذلك أن الفصول إن ارتفعت كلها بقى  
الجوهر المتنفس الحساس متوهمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحى .

وأيضاً فإن الجنس يحمل : من طريق ما الشئ، والفصل يحمل كما قلنا :  
من طريق أى شئ هو .

وأيضاً فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحد ، بمنزلة « الحى »  
فى « الإنسان » . فاما الفصول فأكثر من واحد، كأنك قلت : ناطق،  
مات، قابل للعلم والعقل ، وهذه الفصول التى بها يخالف الإنسان سائر  
الحيوان .

[ ١٤٨ ب ] وأيضاً فإن الجنس يشبه المادة، والفصل يشبه الخلقة .

وقد توجد للفصل والجنس أشياء أُحرِّم ما وصفنا تعمها وتخصها،  
غير أنا نكتفى بهذه .

(١) ش : أبويشر : الجنس يشبه المادة . فالفصول فيه بالقوة . وقد شرحنا ذلك آنفا .  
والفصول ليست الأجناس فيها بالقوة . (٢) ش : الجنس موضوع للفصول ؛ فهو يقوم  
مقام المادة ؛ والموضوع أقدم بالطبع من المحمول ، وهو الصورة والخلقة . (٣) فوقها :  
من حيث هو طبيعة موضوعة . (٤) ش : إنما يحمل الفصل من طريق أى شئ هو إذا  
أخذ متبها . فأما إذا أخذ جزءا من الحد حمل بما هو .

### < في المشترك بين الجنس والنوع <sup>(١)</sup> >

- ١٠ . والجنس <sup>(٢)</sup> والنوع قد يعمهما ، كما وصفنا ، أنهما يقيمان على كثيرين .  
ويذنب أن نستعمل النوع على أنه نوع ، لا على أنه جنس ، متى وجدنا الواحد بعينه نوعا وجنسا .

ومما يعمهما أيضا أنهما يتقدمان الأشياء التي يحملان عليها ، وأن كل واحد منهما أيضا كل ما .

### < في الاختلاف بين الجنس والنوع <sup>(٤)</sup> >

- ١٥ . ويختلفان بأن الجنس يحوى الأنواع ، والأنواع تحوى من الأجناس ولا تحوى الأجناس ، وذلك أن الجنس يفضل على النوع . وأيضا فإن الأجناس يذنب أن تقدم فتوضع ؛ فإذا تصوّرت بالفصول تحدث الأنواع ، ولذلك ما صارت الأجناس أقدم في الطبع . وترتفع ، ولا ترتفع بارتفاع غيرها . وأيضا <sup>(٥)</sup> متى وجد نوع وجد الجنس ، فأما متى وجد الجنس فليس يوجد النوع لا محالة . وأيضا فإن الأجناس تحمل على الأنواع على طريق

(١) ناقص في الترجمة العربية ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والنوع ثلاثة اشتراكات وستة اختلافات .

(٣) فوقها : هذا من حيث هما عايتان .

(٤) ناقص في الترجمة العربية ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٥) فوقها : أى وكذلك .



التواطؤ<sup>(١)</sup>، فأما الأنواع فليست تحمل على الأجناس . وأيضا فإن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها، والأنواع تفضل على الأجناس بالفصول التي تخصها . وأيضا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس، ولا الجنس نوع أنواع<sup>(٢)</sup> .

## ١٦

### < في المشترك بين الجنس والخاصة ><sup>(٣)</sup>

والجنس والخاصة يعمهما أنهما تابعان للأنواع : وذلك أنه متى كان الإنسان موجودا ، فالحي موجود ؛ ومتى كان الإنسان موجودا فالضحاك موجود . ويعمهما أيضا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسوية ، وكذلك الخاصة على الأشياء التي تشترك فيها : وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسوية، وأنوطوس وميلوطس ضحكا كان بالسوية .

• συνωνύμως = par synonymie = (١)

(٢) ش : ها هنا خلاف آخر لم يذكره فرفوريوس وهو أن الجنس توجد له الفصول بالقوة، والنوع توجد له الفصول بالفعل . (٣) ناقص في العربي، وفي اليوناني هكذا :

• περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ ἰδίου

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والخاصة ثلاثة اشتركاكت وخمسة اختلافات . (٥) ش : قال الحسن : إنما أورد فرفوريوس هذين الرجلين لأنه يحكي عن أنوطوس أنه كان يضحك دائما، وميلوطس يبكي دائما . فكان فرفوريوس يقول : إن الضحك يحمل على هذين بالسوية ، وإن كان أحدهما يضحك دائما والآخر يبكي دائما ، لأننا إما نريد بالضحك ها هنا القوة على الضحك ، كما قيل في القول في الخاصة . وأولومفيدورس يقول إن أنوطوس وميلوطس هما المعاندان لسقراط . وقد ورد في بعض الأخبار أنهما تلبذا لسقراط ، وأنهما كانا من أولاد الملوك، وأنهما تشاغبا (غير واضحا تماما) على سقراط ، وأنهما كانا من أقوى الأسباب في قتله ؛ ولذلك صارا مثالا في الشر عند اليونانيين يضرب بهما فيه المثال . فإذا بالغ الإنسان منهم في ثلب صاحبه قال له : كأنك أنوطوس أو ميلوطس .

﴿واشترك﴾ آخر : فكما أن الجنس يحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ ، كذلك تحمل الخاصة على ما هي خاصة له .

### في الاختلاف بين الجنس والخاصة

ويختلفان في أن الجنس أسبق والخاصة لاحقة : فيعطى أولاً أنه

- حيوان ، وبعد هذا يُقسم إلى فصوله وخواصه . وكذلك ، الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة ، أما الخاصة فإلى نوع واحد ، هي له خاصة . وأيضا فإن الخاصة تقوم في الحمل مقام ما هي له خاصة ، بينما الجنس لا تبادل فيه : فإن وجد حيوان ، فليس من الضروري أن يكون ثمت إنسان ، وإذا وجد حيوان فليس من الضروري أن يكون ضحاكاً ، أما إذا وجد إنسان ، فثمت ضحاك ، وبالعكس . وأيضا ، فإن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذي هي له خاصة ، وإليه وحده دائماً ؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذي هو له جنس ، لكن لا إليه وحده . وأخيراً فإن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس ، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التي لها تكون الخواص خواص : وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التي تكون الخواص خواص لها ، رفعت في الوقت نفسه هذه الخواص .

### في المشترك بين الجنس والعرض

- ويشترك الجنس والعرض في كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود ، كما قلنا آنفاً ، سواء أكانت الأعراض قابلة للانفصال أم غير قابلة : فمثلاً

(١) هنا يبدأ نقص بمقدار ورقة اعلمها سقطت من المخطوط أثناء تجليده . وقد أكلنا هذا النقص بنقله عن اليوناني .

التحرك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغريبان والأحباش وبعض الكائنات غير الحية .

## ١٧

### في الاختلاف بين الجنس والعرض

ويختلف الجنس عن العرض في كون الجنس سابقاً على الأنواع ،  
وكون الأعراض لاحقة على الأنواع : فحتى لو أخذ عرض غير مفارق ،  
فإن الموضوع الذى إليه يضاف العرض يكون أيضاً سابقاً على العرض .  
وأيضاً فإن الحدود المشاركة في الجنس تشارك فيه كلها بالسوية ، أما الحدود  
التي تشارك في العرض فلا تشارك فيه بالسوية ، لأن المشاركة في الأعراض  
تقبل الزيادة والنقصان ، أما المشاركة في الأجناس فلا تقبل ذلك . وأيضاً  
فإن الأعراض تقوم أصلاً في الأفراد ، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع  
على الجواهر الجزئية . وأخيراً فإن الأجناس تضاف من حيث الماهية  
إلى الحدود التي تندرج تحتها ، أما الأعراض فلا تضاف إلا من حيث  
الكيفية أو أحوال كل فرد : فإذا سئل : ” مَنْ ” الحبشى ؟ قيل : إنه  
أسود ، وإذا سئل : ” ما حال ” سقراط ؟ أجيب بأنه : جالس أو يترىض .

وبهذا نكون قد بينا أوجه الاختلاف بين الجنس وبين الألفاظ الأربعة  
الأخرى . بيد أن كل واحد من هذه الألفاظ الأخرى يختلف عن الأربعة  
الأخرى ، حتى إنه لما كان ثمت خمسة ألفاظ وكان كل منها يختلف عن  
الأربعة الأخرى ، فإن الناتج سيكون أربعة في خمسة ، أى عشرين اختلافاً

في الجملة . لكن الحال ليس كذلك : فإنه لما كانت الألفاظ التالية تدخل دائما في الحساب ، وكانت الثانية تنقص اختلافا واحدا لأنه أخذ من قبل ، والثالثة تنقص اختلافين ، والرابعة تنقص ثلاثة ، والخامسة تنقص أربعة ، فلا يحصل من جملة هذا غير عشرة اختلافات : أربعة + ثلاثة +  
٢٠ اثنان + واحد . وهكذا فإن الجنس يختلف عن الفصل ، والنوع ، والخاصة ، والعرض ، وهذا ينتج أربعة اختلافات : ولكنا إذا قلنا بماذا يختلف الجنس عن الفصل ، فقد قلنا بماذا يختلف الفصل عن الجنس ؛ وبقي إذن أن نخبر بماذا يختلف الجنس عن النوع ، وعن الخاصة وعن العرض ، وهذا يعطى ثلاثة اختلافات . أما عن النوع فقد أخبرنا بماذا يختلف عن الفصل  
٢٥ إذا نحن أخبرنا بماذا يختلف الفصل عن النوع . ونكون قد أخبرنا بماذا يختلف النوع عن الجنس إذا أخبرنا بماذا يختلف الجنس عن النوع ؛ وبقي إذا أن نخبر بماذا يختلف النوع عن الخاصة وعن العرض < <sup>(١)</sup> [ ١١٥٥ ] فتكون عن ذلك مخالفتان . وتبقى علينا أن نصف بماذا تخالف الخاصة العرض ، لأننا قد تقدمنا ووصفنا بماذا تخالف الخاصة الفصل والنوع والجنس ، في وصفنا مخالفة هذه تلك . فلما كانت المخالقات بين الجنس  
٥ وبين الباقية أربعا ، وبين الفصل وبينها ثلاثا ، وبين النوع وبينها اثنين ، وبين الخاصة والعرض واحدة ، صار جميع المخالقات عشرا : أربع منها - وهي المخالقات بين الجنس وبين الباقية - قد بيناها فيما قبل .

(١) إل هنا ينتهي الناقص في المخطوط العربي ، وهو ما نقلناه عن اليوناني تكملة لهذا النص .

١٨

< في المشترك بين الفصل والنوع <sup>(١)</sup> >

١٠

فالشئ العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التي تشترك فيها  
تشترك بالسوية : وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون في الإنسان  
وفي فصل الناطق بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للأشياء التي  
تشترك فيهما دائما : فإن سقراط ناطق أبدا وإنساناً أبداً .

< في الاختلاف بين النوع والفصل <sup>(٢)</sup> >

١٥

ويخص الفصل أن يحمل من طريق أى شئ ، ويخص النوع أنه يحمل  
على طريق ما الشئ : وذلك أن الإنسان ، وإن كان قد يوجد من طريق  
أى شئ ، غير أنه ليس هو على الإطلاق أى شئ <sup>(٥)</sup> ، لكن من <sup>(٦)</sup> قبل أن

---

(١) ناقص في الترجمة العربية ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς  
• διαφορᾶς καὶ τοῦ εἶδους

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والنوع : اشتراك ، وأربعة اختلافات .

(٣) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ εἶδους  
• καὶ τῆς διαφορᾶς

(٤) في الهامش بالمخطوط .

(٥) فوقها : أى بالحقيقة .

(٦) فوقها : أى أنه يحمل من طريق أى شئ ، بسبب الفصول التي فيه .

الفصول لما دخلت على الجنس قوته ، أى قومت النوع . وأيضا فإن الفصل<sup>(٢)</sup> فى أكثر الأمر<sup>(٣)</sup> يوجد فى أنواع أكثر من واحد ، كذى أربعة أرجل فى حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع ، والنوع إنما هو فى الأشخاص التى تحته فقط . وأيضا فإن الفصل أقدم من نوعه ، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه ، والإنسان لا يرفع الناطق بارتفاعه عند وجود الملك<sup>(٤)</sup> . وأيضا

(١) ش : إنما قال هذا لأن أرسطوطالس قال فى كتاب ” المقولات “ : إن النوع قد يدل على أى شىء فى الجوهر ، والنوع بالحقيقة قد يحمل من طريق أى شىء . فلما إذا سئلنا عن زيد : أى الحيوانات ؟ فأجبنا بأنه : إنسان — كان ذلك حقا . فكأنه يقول : إنا ، وإن حملنا الإنسان من طريق أى شىء ، فإن ذلك ليس على الإطلاق ، أى ليس بالحقيقة من حيث هو نوع ، بل من حيث يوجد فيه الفصل يحمل من طريق أى شىء هو .

(٢) ش : الحسن : إينوس ينكر هذا القول ويقول هكذا : قال : ” وأما ما قاله فرفوريوس إن الفصل يحمل على أنواع كثيرة ، وإنه أقدم من النوع بالطبع ، فإننى لست أعرف كيف يكون هذا القول حقا . وذلك أنه ليس يوجد — بحسب ما أظن — فصل (ص : فصلا) أعم من النوع . وذلك أن كل فصل مساو للنوع الذى يقومه “ . — فهذا ما قاله إينوس . والذى أظن < هو > أن فرفوريوس نظرا إلى الفصول فى هذا الموضوع من حيث هى قاسمة ، وأنها على هذه الجهة تحمل على أنواع كثيرة : فإن الناطق والمساكن ، إذا أخذنا قاسمين للحيوان ، حملا على أكثر من نوع واحد . فإن الناطق يحمل على الملك وعلى الإنسان والبهيمة والطائر ، لأنها إذا أخذت مقومة ، مثل النفس والمتحرك : للحيوان ، وقبل العلم والمعرفة : للإنسان ، لم تحمل إلا على نوع واحد .

(٣) ش : إنما قال : « فى أكثر الأمر » لأنه قد توجد فصول مساوية لأنواعها ، مثل الثقل للأرض ، والخفة للنار ، وقبل العلم للإنسان .

(٤) فى اليسوانى : الله Θεός وقد استبدل به المترجم العربى (والإمرانى) الملك لاعتبارات دينية .

١٩ فإن الفصول تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمأنت قد ائتلفا لقوام الإنسان . فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما [ ١٥٥ ب ] نوع آخر، فإن فرساً ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل . فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل .

### < في الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة <sup>(٣)</sup> >

ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية : فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحاكين ضحاكون بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشيء دائما ولجميعه ، وذلك أن ذا الرجلين — وإن عدم رجلين — فقد يوصف بأنه ذو رجلين دائما ، من قبل أنه مطبوع على ذلك ، لأن الضحاك أيضا إنما يوصف بأنه ضحاك أبدا، من قبل أنه مقطوع على ذلك ، لا من قبل أنه يضحك أبدا .

(١) فوقها : الفصل .

(٢) ش : أي مثل فرس زيد . والعلة في ذلك أن من الأنواع المختلفة فصولا

( ص : فصول ) متقابلة ، فلا يمكن أن يجتمعا . فأما كون البغل فليس هو عن اجتماع النوعين على ما ذهب إليه ، بل إنما هو اجتماع فرس ما مع حمار ما على تكوين البغل < أي > هو أن يجتمعا فيصيرا [ ن ] بغلا ( ص : بغل ) .

(٣) لا يوجد في العربي ، وهو هكذا في اليوناني : περί της κοινωνίας της :

διαφορᾶς καὶ τοῦ ἰδίου

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والخاصة : اشتراك واختلافين .

١٠ < في الاختلاف بين الخاصة والفصل <sup>(١)</sup> >

وينخص الفصل أنه يقال على أنواع كثيرة في أكثر الأمور، بمنزلة الناطق :  
فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصة إنما تقال على نوع واحد، وهو  
النوع الذي هي له خاصة . والفصل يتبع أبدا تلك الأشياء التي هو لها فصل،  
إلا أنه لا ينعكس <sup>(٢)</sup>، فأما الخواص <sup>(٣)</sup> فإنها تكافئ في الحمل الأشياء التي هي لها  
خواص، من قبل أنها تنعكس عليها .

١٥

< في المشترك بين الفصل والعرض <sup>(٥)</sup> >

ويعم الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائما وجميعه .  
وذلك أن " ذا الرجلين " يوجد دائما للغربان ، وعلى ذلك المثال يوجد  
لها السواد .

---

(١) لا يوجد في العربي ، وهو هكذا في اليوناني : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ  
· ἰδίου καὶ τῆς διαφορᾶς

(٢) في الهامش : الخلاف .

(٣) فوقها : أي لا ينعكس فتتبعه تلك الأشياء .

(٤) ش : أي إذا كانت هي موجودة ، كانت ما هي له خاصة موجودة ؛ وإن كان  
موجودا كانت هي موجودة .

(٥) لا يوجد في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς  
· διαφορᾶς καὶ τοῦ συμβεβηκότος

(٦) بالهامش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والعرض : اشتراك واحد وثلاثة  
اختلافات .



## < في الصفات الخاصة بالفصل والعرض <sup>(١)</sup> >

ويختلفان في أن الفصل يحوى ولا يحوى — وذلك أن الناطق يحوى الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجه تحوى من قبل أنها في كثيرين <sup>(٢)</sup>، ومن وجه تحوى، أعنى من قبل أن الموضوعات ليست قابلة لعرض واحد، بل لأعراض كثيرة . والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان . والفصول المتضادة فغير مختلطة ، والأعراض المتضادة قد تختلط .

فهذه هى الأشياء التى تعم الفصل [ ١٥٦ ] وسائر الباقية وتخصها .  
فأما النوع فقد وصفنا بماذا يخالف الفصل والجنس ، حيث وصفنا بماذا يخالف الجنس الباقية ، وبماذا يخالفها الفصل .

(١) ناقص في العربي ، وهو في اليونانى : περὶ τῶν ἰδίων διαφορᾶς καὶ :  
• συμβεβηκός

(٢) بضم أوله في المخطوط . وفي اليونانى : περὶ ἔχει τῷ ἐν πλείοσιν εἶναι :  
أى : تحوى ( بفتح أوله وكسر الواو ) من قبل أنها في كثيرين .

(٣) ش : إنه يجزئنا ويفيدنا بهذا القول ما بقى أن يعرفناه من الاشتراكات والاختلافات .

### < في المشترك بين النوع والخاصة <sup>(١)</sup> >

ويعم النوع والخاصة أن أحدهما يكافئ الآخر في الحمل : وذلك أن  
 "الإنسان" إذا كان موجودا "فالضاحك" موجود، و"الضاحك" إذا كان  
 موجودا فـ «الإنسان» موجود . و"الضاحك" فقد وصفنا غير مرة أنه  
 ينبغي أن يستعمل على أنه بالقوة . > ويعمهما أيضا أنهما لموضوعهما  
 بالسوية <sup>(٢)</sup> . والأنواع فتوجد دائما للأشياء التي تشترك فيها ، وكذلك توجد  
 الخواص للأشياء التي هي لها خواص .

١٥

### < في الاختلاف بين النوع والخاصة <sup>(٣)</sup> >

ويخالف النوع الخاصة في أن النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ،  
 والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين . والنوع يتقدم وجوده وجود  
 الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع : وذلك أنه ينبغي أن يوجد

٢٠

(١) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἶδους .  
 . καὶ τοῦ ἰδίου

(٢) في الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والخاصة : اشتراك  
 وأربع اختلافات .

(٣) ش : أي أنه إذا كانت أحدهما موضوعا والآخر محمولا ، يصير الذي كان محمولا  
 موضوعا ، والذي كان موضوعا محمولا .

(٤) يوجد هذا الموضع في بعض المخطوطات ، ولا يوجد في بعضها الآخر ، كما لا يوجد  
 في هذه الترجمة العربية ، وهو هكذا في اليوناني : κοινὸν δὲ καὶ τὸ ἐπ' ἑᾶς εἶναι .

(٥) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ εἶδους .  
 . καὶ τοῦ ἰδίου (٦) في الهامش : الخلاف .

(٧) ش : إنما قال : « يمكن » لأنه ليس في كل نوع يستمر هذا .

الإنسان، ثم يكون ضاحكا . وأيضا فإن النوع يوجد للوضوع دائما بالفعل، والخاصة إنما توجد في الأوقات وبالقوة : فإن سقراط أبداً إنساناً وبالفعل، وليس يضحك أبداً بالفعل وإن كان ضاحكا أبداً بالقوة . وأيضا فإن الأشياء التي حددها مختلفة فهي مختلفة . وحد النوع هو المرتب تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشيء وما أشبه ذلك ؛ وحد الخاصة أنها التي توجد للشيء وحده، ولجميعه، ودائما .

٢١

### < في المشترك بين النوع والعرض <sup>(٢)</sup> >

ويعم النوع والعرض أنهما يحملان على كثيرين . وما يعمهما فيسير جدًّا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشيء الذي يعرض له .

### < في الاختلاف بين النوع والعرض <sup>(٤)</sup> >

وينخص كل واحدٍ منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، [ ١٥٦ ب ] وينخص العرض أنه يحمل من طريق أى شيء،

١٠

(١) فوقها : أى تعرض .

(٢) ناقص في العربي، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἶδους .  
• καὶ τοῦ συμβεβηκóτος

(٣) في الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والعرض : اشتراك واحد وأربعة اختلافات .

(٤) ناقص في العربي، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τῶν αὐτῶν .

(٥) في الهامش عند هذا الموضع : الخلاف .

(٦) فوقها : مثل غير المقارن .

أو كيف هو ؛ وأن كل واحد من من الجواهر إنما له نوع واحد ، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة ؛ وأن الأنواع تقع في الوهم قبل الأعراض وإن كانت غير مفارقة - ، وذلك أنه قد ينبغي أن يوجد الموضوع حتى يعرض له شيء من الأشياء ، - فأما الأعراض فحدوثها بعد الأنواع ، وطبيعتها دخيلة . والاشتراك في النوع بالسوية ، والاشتراك في العرض ليس بالسوية ، وإن كان غير مفارق : وذلك أنه قد يكون لون زنجي أكثر وأقل من لون زنجي في السواد .

وقد بقي علينا أن نصف أمر الخاصة والعرض : وذلك أنا قد وصفنا ماذا تخالف الخاصة النوع والفصل والجنس .

### ٢٠ < في المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق <sup>(٣)</sup> >

فالشيء الذي يعم الخاصة والعرض غير المفارق أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التي يوجدان فيها : وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك ، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجي من دون السواد . وكما أن الخاصة توجد للشيء كله ودائما ، كذلك العرض غير المفارق .

(١) فوقها : مثل المفارق .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين الخاصة والعرض : اشتراكين وثلاثة اختلافات .

(٣) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ ἰδίου :

• καὶ τοῦ ἀχωρίστου συμβεβηκός

## < في الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق >

ويختلفان<sup>(٢٢)</sup> في أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالمضاحك للإنسان ،  
والعرض غير المفارق ، كأنك قلت : السواد ، فليس يوجد للزنجي وحده ،  
بل قد يوجد أيضا للغراب والفحمة والأبنوس ولاشياء غير متفلسة . وذلك  
أن الخاصة قد تكفي في الحمل ما هي له خاصة ، وأما العرض غير المفارق  
فليس يكفي في الحمل الشيء الذي يوجد له . ولما كانت الخاصة لنوع واحد  
ولجميعه ، صارت تنعكس وتحمل بالسوية<sup>(٣)</sup> . والاشتراك في الخواص  
بالسوية ، فأما الاشتراك في الأعراض فقد يكون بالأكثر ولأقل .

وقد توجد لها أشياء آخر تعمها وتخصها غير التي وصفنا . ولكن هذه  
كافية في التمييز بينها والوقوف على اشتراكها .

[[ ثم مدخل فرفور بوس المرسوم بإيصاغوجي

نقل أبي عثمان الدمشقي ]]

[[ قول به نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقا ]]

- 
- (١) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περι της διαφορας των αυτων .  
(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الخلاف . (٣) فوقها : انهم من خارج ،  
والعرض ليس كذلك . (٤) ش : أي التي قد أوردها في هذا الكتاب .

